

الممنوع في شرح المقتنع

تصنيف

زين الدين المنجى بن عثمان بن أسعد ابن المنجى

التنوخى الحنبلى

٦٣١ - ٦٩٥ هـ

الجزء الرابع

دراسة وتحقيق

د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش

جميع الحقوق محفوظة للمحقق

د . عبد الملك بن دهيش

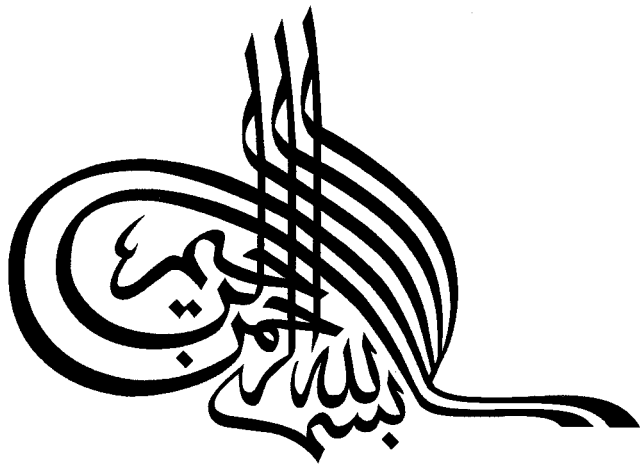
الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ، ١٩٩٧م

الطبعة الثانية ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م

الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

يطلب من مكتبة الأسدي

مكة المكرمة هاتف: ٥٥٧٠٥٠٦ - ٥٥٧٥٢٤١



كتاب الجنائيات

الجنائيات جمع جناية . والجناية في اللغة: كل فعل عدوان على بدن أو مال .
وفي الشرع: هي كل فعل عدوان على بدن . وتسمى فيه الجناية على المال
غصباً ونهباً وسرقة وإتلافاً وخيانة .

والجناية على البدن حرام بالكتاب والسنة والإجماع : أما الكتاب فقوله تعالى:
﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١] ، وقوله: ﴿وَمَنْ قُتِلَ
مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾ [الإسراء: ٣٣] ، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا
مَتَعَمَّدًا فَجِزَاؤُهُ جَهَنَّمَ ... الْآيَةَ﴾ [النساء: ٩٣] ، وقوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا﴾
[المائدة: ٤٥] .

وأما السنة ؛ فما روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله
ﷺ: « لا يجزئ دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى
ثلاث : الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة »^(١) . متفق
عليه .

وروي عن عثمان بن عفان وعائشة رضي الله عنهما عن النبي ﷺ مثله^(٢) .
وأما الإجماع فأجمع المسلمون في الجملة على تحريم الجناية على البدن .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٤٨٤) ٦ : ٢٥٢١ كتاب الديات، باب قول الله تعالى: ﴿أَنْ النَّفْسَ
بِالنَّفْسِ...﴾ .

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٧٦) ٣ : ١٣٠٢ كتاب القسامة، باب ما يباح به دم المسلم.

(٢) أخرجه أبو دلود في سننه (٤٣٥٣) ٤ : ١٢٦ كتاب الخلود، باب الحكم فيمن ارتد، عن عائشة. و ()

٤٥٠٢ : ٤ : ١٧٠ كتاب الديات، باب الإمام يأمر بالعفو في الدم، عن عثمان.

وأخرجه الترمذي في جامعه (٢١٥٨) ٤ : ٤٦٠ كتاب الفتن، باب ما جاء لا يجزئ دم امرئ مسلم إلا
بإحدى ثلاث، عن عثمان.

وأخرجه النسائي في سننه (٤٥٥٧) ٧ : ١٠٣ كتاب تحريم الدم، الحكم في المرتد، عن عثمان. و ()

(٤٥٤٨) ٧ : ١٠١ الصلب، عن عائشة.

قال المصنف رحمه الله تعالى: [(القتل على أربعة أضرب: عمد وشبه عمد وخطأ وما أجري مجرى الخطأ . فالعمد : أن يقتله بما يغلب على الظن موته به عالماً بكونه آدمياً معصوماً) .

أما كون^(١) القتل على أربعة أضرب ؛ فلأن منه ما يوجب القصاص وهو العمد ، ومنه ما يوجب الدية مغلظة وهو شبه العمد ، ومنه ما يوجبها غير مغلظة ، وذلك تارة يكون الخطأ فيه محضاً وهو الخطأ ، وتارة يكون غير محض وهو ما أجري مجرى الخطأ . وسيأتي ذكر ذلك كله في موضعه إن شاء الله تعالى .

وقال الخزقي: هو على ثلاثة أوجه: عمد وشبهه وخطأ لأن ما أجري مجرى الخطأ خطأ ؛ لأن فاعله لم يقصده ، أو هو من فعل من لا يصح قصده . فوجب كونه خطأ .

وأما قول المصنف: فالعمد أن يقتله بما يغلب على الظن موته به^(٢) عالماً بكونه آدمياً ؛ فبيان لمعنى العمد الموجب للقصاص شرعاً .

وفي قولنا: "أن يقتله بما يغلب على الظن موته" احتراز من شبه العمد ؛ مثل: أن يضربه بما لا يغلب على ظنه موته كالعصا والسوط^(٣) وأشبه ذلك .

وفي قوله: "عالماً بكونه آدمياً" احتراز عن الخطأ ؛ مثل: أن يرمي صيداً فيصيب آدمياً .

وفي قوله: "معصوماً" احتراز عن الحربي وما أشبهه ؛ لأنه غير معصوم .

(١) ساقط من أ.

(٢) مثل السابق.

(٣) في أ: والصوط.

قال: (وهو تسعة أقسام:

أحدها: أن يجرحه بما له مَوْرٌ في البدن من حديد أو غيره ؛ مثل: أن يجرحه بسكين ، أو يغرزهُ بمسلة فيموت ؛ إلا أن يغرزهُ بإبرة أو شوكة ونحوهما في غير مقتل فيموت في الحال ففي كونه عمداً وجهان . وإن بقي من ذلك ضمناً حتى مات ، أو كان الغرزُ بما في مقتل كالقواد والحصيتين : فهو عمد محض .

أما كون القتل العمد تسعة أقسام ؛ فلأنه ينقسم إلى الأقسام الآتي ذكرها وهي تسعة .

وأما كون أحدها أن يجرحه بما له مَوْرٌ في البدن . أي بما له نفوذ في البدن ؛ كالمحدد من الحديد أو الرصاص أو النحاس أو الذهب أو الفضة أو الزجاج أو الحجر أو القصب ؛ فلأنه قتل بما يغلب على الظن موته به فيدخل تحت^(١) ما تقدم ذكره .

وأما قول المصنف رحمه الله: مثل أن يجرحه بسكين أو يغرزهُ بمسلة فيموت ؛ فتمثيل للقتل بما له مَوْرٌ في البدن .

وأما كون الغرز بإبرة أو شوكة ونحوهما في غير مقتل عمداً إذا مات في الحال في وجهه ؛ فلأن الموت حصل بعد فعله . أشبه ما لو بقي ضمناً حتى مات .
وأما كونه غير عمد^(٢) في وجهه ؛ فلأن الظاهر أنه لم يمت منه ؛ لأنه لا يقتل في الغالب . أشبه العصا .

وأما كون الغرز بذلك في غير مقتل عمداً^(٣) محضاً [إذا بقي ضمناً حتى مات ؛ فلأن الظاهر أنه مات منه .

ومعنى قوله: بقي ضمناً^(٤) أنه بقي متألماً بما أصابه . ومنه قول الشاعر:
ما خلطني زلت بعدكم ضمناً أشكو إليكم حموة الألم

(١) في أ: تحته.

(٢) في أ: شبه عمد.

(٣) في أ: وأما كون الغرز بإبرة عمداً.

(٤) ساقط من أ.

وأما كون الغرز بذلك في مقتل كما مثل المصنف رحمه الله عمداً محضاً ؛ فلأن الإصابة بذلك في مقتل كالإصابة بالسكين في غير^(١) مقتل .

قال: (وإن قطع سلعة من أجنبي بغير إذنه فمات^(٢) فعليه القود . وإن قطعها حاكمٌ من صغير أو وليه فلا قود) .

أما كون من قطع سلعة من^(٣) أجنبي بغير إذنه فمات فعليه القود ؛ فلأنه متعد بفعله . أشبه ما لو قتله .

ولا بد أن يلحظ في الأجنبي هنا أن يكون لا ولاية له على من قطع السلعة منه ؛ لا أن يكون بينه وبينه قرابة ؛ لأن المسقط للقود عدم التعدي ، وذلك يعتمد الولاية لا القرابة .

وأما كون الحاكم أو الولي إذا قطع سلعة من صغير لا قود ؛ فلأنه فعل ذلك لمصلحة الصغير المرصد لمثلها . فلم يجب القود ؛ كما لو سقاه دواء فمات . ولا بد أن يلحظ في الحاكم أن يكون ولياً للصبي لما تقدم . وكان الأجود أن يقول: وإن قطعها من صغير وليه ؛ لأنه يشمل الحاكم وغيره إذا كان كذلك .

قال: (الثاني: أن يضربه بمقتل كبير فوق عمود الفسطاط ، أو بما^(٤) يغلب على الظن أن يموت به كاللث والكوذين والسندان ، أو حجر كبير ، أو يلقي عليه حائطاً أو سقفاً ، أو يلقيه من شاهق أو يُعيد الضرب بصغير ، أو يضربه به في مقتل ، أو في حال ضعف قوة من مرض أو صغر أو كبر أو في حر أو برد ونحوه) .

أما كون الثاني من الأقسام التسعة ما ذكر ؛ فلأنه يلي الأول . وأما كونه عمداً ؛ فلأن القتل بالمحدد إنما كان عمداً لكونه يغلب على الظن موته به . وهذا موجود في ذلك كله .

(١) ساقط من أ.

(٢) مثل السابق.

(٣) مثل السابق.

(٤) في أ: عمودي الفسطاط وبما.

وفي كون القتل بذلك عمداً إشعاراً بوجوب القصاص . وهو صحيح ؛ لأن من قتل بذلك مقتول ظلماً فيجب القصاص به على قاتله ؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطٰناً﴾ [الإسراء: ٣٣] .

وعن أنس رضي الله عنه « أن يهودياً قتل جاريةً على أوصاح لها بحجرٍ . فقتله رسولُ الله ﷺ بين حَجْرين »^(١) متفق عليه .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: « قام رسولُ الله ﷺ فقال : من قُتِلَ له قَتيلٌ فهو بخيرِ النظرين : إما يُودَى ، أو يُقاد »^(٢) . رواه البخاري ومسلم .
ولأن المقتل يقتل غالباً . فوجب القصاص به ؛ كالمحدد .

وأما كون المصنف رحمه الله قيد الضرب بمقتل بكونه فوق عمود الفسطاط ؛ فلأن الضرب لو كان بشيء كبير مثل عمود الفسطاط فما دون^(٣) لم يجب القصاص به ؛ لما روي « أن النبي ﷺ لما سُئِلَ عن المرأة التي ضربت جارتها بعمودِ فسطاطٍ فقتلتها وجنينها : قضى في الجنين بَعْرَةً ، وقضى بديَةِ المرأة على عاقِلَتِها »^(٤) . والعاقلة لا تحمل ما يوجب القصاص .

فإن قيل: ما عمود الفسطاط ؟

قيل: عمود الخيمة .

قال القاضي: المراد بالعمود المذكور ما فيه رقة ورشاقة . فأما العمود الذي يتخذُه الترك وغيرهم لخيّمهم فالقتل به عمد ؛ لأنه يقتل غالباً .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٤٨٣) ٦ : ٢٥٢١ كتاب الديات، باب إذا قتل بحجر أو بعضا.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٧٢) ٣ : ١٢٩٩ كتاب القسامة، باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر...

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٤٨٦) ٦ : ٢٥٢٢ كتاب الديات، باب من قتل له قَتيل فهو بخيرِ النظرين.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٣٥٥) ٢ : ٩٨٨ كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلوها وشجرها.

(٣) ساقط من أ.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (١٦٨٢) ٣ : ١٣١٠ كتاب القسامة، باب دية الجنين...

وأما كونه مثّل القتل بمثقل تارة باللت وتارة بالحجر فتنبيه على أنه لا فرق بين كون المثقل من حديد كاللت والكودين والسندان وبين كونه من غير حديد كالحجر ؛ لاشتراك الكل في كونه يقتل غالباً .

ولأن القصاص هنا لكونه مثقلاً فلا أثر لكونه من حديد .

وأما كون من يُلقى على شخص حائطاً أو سقفاً أو يلقيه من شاهق كمن يضربه بمثقل كبير فوق عمود الفسطاط ؛ فلأن القتل بذلك في معنى القتل بالخشب الكبيرة التي فوق العمود المذكور .

وأما كون من يعيد الضرب بصغير كالعصا والحجر الصغير فيموت كمن يضربه بمثقل كبير فوق عمود الفسطاط ؛ فلأن الإعادة تقوم مقام المثقل . [فلو مات من غير إعادة لم يجب القصاص لانتفاء الإعادة القائمة مقام المثقل] (١) .

وأما كون من يضربه بما ذكر في مقتل ، أو ضعف من مرض أو صغر أو كبر أو حر أو برد ونحو ذلك ؛ كذلك ؛ فلأن ذلك إذا تعقبه الموت غلب على الظن أن القتل حصل به . فوجب القصاص ؛ كالمثقل الكبير .

قال: (الثالث: ألقاه في زُبِيَّة أسد أو أمشبه كلباً أو سيعاً أو حية أو أسعه عقرباً) (٢) من القوائل ونحو ذلك فقتله .

أما كونه الثالث من الأقسام التسعة ما ذكر ؛ فلأنه يلي الثاني .

وأما كون الإلقاء في زُبِيَّة أسد عمداً ؛ فلأن الغالب أن الأسد يقتله فإذا تعمد الإلقاء عليه فقد تعمد قتله بما يقتل غالباً .

وأما كون إنهاش الكلب أو السبع أو الحية وإلساع العقرب عمداً ؛ فلأن كل واحد مما ذكر يغلب على الظن حصول القتل به . أشبه ما لو ضربه بمحدد فمات .

قال: (الرابع: ألقاه في ماء يعرقه أو نار لا يمكنه التخلص منها فمات) .

أما كون الرابع من الأقسام التسعة ما ذكر ؛ فلأنه يلي الثالث .

(١) ساقط من أ.

(٢) في أ: لسعه عقرب.

وأما كون الإلقاء في ماء يغرقه أو نار لا يمكنه التخلص منها عمداً ؛ فلأن الموت حصل بعد فعل يغلب على الظن إسناد القتل إليه . فوجب كونه عمداً ؛ لما تقدم .

وأما قول المصنف رحمه الله: في ماء يغرقه أو نار لا يمكنه التخلص منها ؛ فتنبيه على أن الماء إذا كان لا يغرق مثله والنار يمكن التخلص منها لا يكون عمداً لأن ذلك لا يقتل غالباً . أشبه ما لو ضربه بمثقل صغير في موضع لا يقتله مثله غالباً .

قال: (الخامس: خنقه بجبل أو غيره ، أو سد فمه وأنفه ، أو عصر خصيتيه حتى مات) .

أما كون الخامس مما ذكر ما ذكر ؛ فلأنه يلي الرابع .
وأما كون كل واحد من الخنق وسد الفم مع الأنف وعصر الخصيتين عمداً ؛ فلأن ذلك يقتل مثله غالباً . أشبه ما تقدم .

وأما قول المصنف رحمه الله: أو سد فمه وأنفه فظاهره أنه يعتبر سد الفم والأنف جميعاً . وهو صحيح لأن الحياة في الغالب لا تقوت إلا بسدهما . وأنه لا فرق في السد والعصر بين طول المدة وقصرها .

وقال في المغني: إن فعل ذلك في مدة يموت في مثلها غالباً فمات فهو عمد فيه القصاص . ولا بد من ذلك ؛ لأن المدة متى كانت يسيرة لا يغلب على الظن أن الموت حصل به .

قال: (السادس: حبسه ومنعه الطعام والشراب حتى مات جوعاً وعطشاً في مدة يموت في مثلها غالباً) .

أما كون السادس مما ذكر ما ذكر ؛ فلأنه يلي الخامس .
وأما كون الحبس والمنع من الطعام والشراب حتى يموت جوعاً وعطشاً في المدة المذكورة عمداً ؛ فلأن الله تعالى أجرى العادة بالموت عنده فإذا تعمد الإنسان فقد تعمد القتل .

وأما كون ذلك في مدة يموت في مثلها غالباً ؛ فلأن الناس يختلفون في ذلك لأن الزمان إذا كان شديد الحر وكان الإنسان جائعاً مات في الزمن القليل ، وإذا كان شعباناً والزمان معتدل أو بارد لم يموت إلا في الزمان الطويل .

قال: (السابع: سقاه سماً لا يعلم به ، أو خلط سماً بطعام فأطعمه ، أو خلطه بطعامه فأكله ولا يعلم به : فمات فإن علم آكله به وهو بالغ عاقل أو خلطه بطعام نفسه فأكله إنسان بغير إذنه فلا ضمان عليه) .

أما كون السابع مما ذكر ما ذكر ؛ فلأنه يلي السادس .
وأما كون سقي السم لمن لا يعلم به عمداً ؛ فلأنه فعل فعلاً يقتل مثله غالباً .
فكان عمداً ؛ كما لو ضربه بمحدد .

وأما كون خلط السم بطعام وإطعامه إياه عمداً ؛ فلأن ذلك في معنى سقيه السم لاشتراكهما في حصول الموت بكل واحد منهما .

فإن قيل: روى أنس « أن يهودية أتت النبي ﷺ بشاةٍ مسمومةٍ فأكلَ منها ولم يَقْتُلْهَا »^(١) .

قيل: لا حجة في ذلك ؛ لأن أنساً لم يذكر أنه مات من ذلك أحد .
والقصاص إنما يجب بشرط الموت ولذلك جاء في رواية أبي سلمة « أن بشر بن البراء^(٢) مات فأرسل رسول الله ﷺ إلى اليهودية فاعترفتُ فأمرَ بها فقتلتُ »^(٣) .
أخرجه أبو داود .

وأما كون خلط السم بطعام شخص إذا أكله غير عالم بكونه مسموماً فمات عمداً ؛ فلأن الشخص يغلب على الظن أكله لطعامه فإذا سمّه شخص فقد قصد قتله به غالباً . فكان ذلك عمداً ؛ كما لو خلط طعام نفسه به ثم أطعمه إياه .

وأما كونه لا ضمان عليه إذا علم الأكل بكون الطعام مسموماً ؛ فلأنه أكله مع علمه بكونه قاتلاً . فلم يكن فيه ضمان ؛ كما لو قدم له سكيناً فقتل نفسه بها .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٤٧٤) : ٢ : ٩٢٣ كتاب الهبة، باب قبول الهدية من المشركين.

وأخرجه مسلم في صحيحه (٢١٩٠) : ٤ : ١٧٢١ كتاب السلام، باب السم.

(٢) في الأصول: بشر بن العلاء، وما أتتاه من السنن.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٤٥١٠) : ٤ : ١٧٣ كتاب الديات، باب فيمن سقى رجلاً سماً أو أطعمه فمات أيقاد منه.

وأما قول المصنف رحمه الله: وهو بالغ عاقل ؛ فمعناه أن يشترط لنفي الضمان أمران^(١) : البلوغ والعقل ؛ فلأن فعل الصبي والجنون لا عبرة به .
ويشترط له أمر آخر لم يذكره المصنف رحمه الله وهو : العلم بكون السم قاتلاً ؛ لأن من جهل ذلك لا يصح أن يقال علم بكونه قاتلاً .
وأما كونه لا ضمان عليه إذا خلط شخص طعام نفسه فأكله غيره بغير إذنه ؛ فلأن صاحب الطعام لم يقتله وإنما الأكل قتل نفسه . ونظيره شخص حفر في داره بئراً فدخل غيره بغيره إذنه فوقع^(٢) فيه .

قال: (فإن ادعى القاتل بالسم أني لم أعلم أنه سم قاتل لم يقبل في أحد الوجهين ، ويقبل في الآخر ويكون شبه عمد) .

أما كون من ادعى ما ذكر لا يقبل قوله في أحد الوجهين ؛ فلأنه ادعى ما يسقط الواجب عليه .. فلم يقبل قوله ؛ كغيره من الإسقاطات .
ولأن السم يقتل غالباً . فلم يقبل قوله في أنه لم يعلم أنه سم قاتل ؛ كما لو حرقه وقال: لم أعلم أنه يموت به .
وأما كونه يقبل قوله في الوجه الآخر ؛ فلأنه يجوز أن يخفى عليه أن السم قاتل . فيكون ذلك شبهة . فيسقط به القصاص .
وأما كونه على هذا يكون شبه عمد ؛ فلأنه من حيث إنه قصد فعل الشيء الداعي إلى القتل يشبه العمد فيكون شبه عمد لشبهه به .

قال: (الثامن: أن يقتله بسحر يقتل غالباً) .

أما كون الثامن مما ذكر ما ذكر ؛ فلأنه يلي السابع .
وأما كون القتل بالسحر المذكور عمداً ؛ فلأنه قتل بشيء يقتل مثله غالباً .
أشبه ما لو ضربه بسكين .

(١) ساقط من أ.

(٢) في د: وقع.

وأما كون السحر يقتل غالباً ؛ فلأنه متى كان لا يقتل غالباً لا يصح قياسه على السكين لقيام الفرق بينهما من حيث إن السكين تقتل غالباً ، وذلك مفقود فيه .

قال: (التاسع: أن يشهدا على رجل يقتل عمداً أو ردةً أو زناً فيقتل بذلك ثم يرجعا ويقولان: عمدنا قتله أو يقول الحاكم: علمت كذبهما وعمدت قتله ، أو يقول الولي ذلك : فهذا كله وشبهه عمد محض موجب للقصاص إذا كملت شروطه) .

أما كون التاسع مما ذكر ما ذكر ؛ فلأنه يلي الثامن .
وأما كون شهادة الشاهدين بما ذكر ورجوعهما وقولهما: عمدنا قتله عمداً ؛ فلما روي « أن رجلين شهدا عند علي رضي الله عنه على رجل أنه سرق فقتله . ثم رجعا عن شهادتهما . فقال علي : لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعت أيديكما »^(١) .

ولأنهما توصلا إلى قتله بسبب يقتل غالباً . فكان عمداً ؛ كالذي تقدم .
وأما كون الحاكم أو الولي إذا قال: علمت كذب الشاهدين وعمدت قتله عمداً ؛ فلأن الحاكم والولي في معنى الشاهدين . فكان القتل الحاصل بسببهما عمداً ؛ كالقتل الحاصل بسبب الشاهدين .

وأما قول المصنف رحمه الله: فهذا كله وشبهه عمد محض موجب للقصاص ؛
فإشارة إلى الأقسام التسعة المتقدم ذكرها . [وفيه تنبيه على أشياء:

أحدها: أن العمد على ضربين : محض . وهو : ما لا شبهة فيه البتة وهو الأقسام التسعة المتقدم ذكرها]^(٢) ، وغير محض كعمد الخطأ . وسيأتي ذكر ذلك إن شاء الله .

وثانيها: أن العمد ليس مختصاً بما تقدم ذكره بل كل ما أشبهه كان ملحقا به لشبهه به .

وثالثها: أن العمد المحض موجب للقصاص لا غير .

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠: ٢٥١ كتاب الشهادات، باب الرجوع عن الشهادة.

(٢) ساقط من أ.

أما كونه موجباً للقصاص فلا خلاف فيه بين أهل العلم وقد دلت الآيات والأخبار على ذلك : أما الآيات ؛ فقوله تعالى : ﴿ومن قُتِلَ مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً﴾ [الإسراء: ٣٣] ، وقوله تعالى : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقصاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨] ، وقوله تعالى : ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس﴾ [المائدة: ٤٥] .

وأما الأخبار ؛ فقوله عليه السلام: « من قُتِلَ له قَتيلٌ فهو بخيرِ النظرين : إما أن يُقتل وإما أن يُفدى »^(١) متفق عليه .

وقوله عليه السلام: « من أصيبَ بدمٍ أو خَبَلٍ فهو^(٢) بالخيار بين إحدى ثلاث . فإن أرادَ الرابعةَ فخذوا على يديه : أن يُقتلَ ، أو يعفو ، أو يأخذ الدية »^(٣) . رواه أبو داود .

وقوله عليه السلام: « فمَنْ قَتَلَ له قَتيلٌ بعد مَقالتي هذه فأهلُهُ بين خَيْرَتَيْنِ : أن يأخذُوا العَقْلَ ، أو يَقْتُلُوا »^(٤) .

وقوله عليه السلام: « العمدُ قودٌ إلا أن يعفو وليُّ المقتول »^(٥) .

وقوله عليه السلام: « مَنْ قَتَلَ عامداً فهو قودٌ » . رواه أبو داود وابن ماجه ولفظه: « مَنْ قَتَلَ عمدًا فهو قودٌ »^(٦) .

وأما كون غير العمد لا يوجب للقصاص ؛ فلأن غير ذلك : إما شبه عمد ، وإما خطأ ، وإما ما أجري مجرى الخطأ . والكل لا قصاص فيه . وسيأتي دليل ذلك فيما بعد إن شاء الله تعالى .

(١) سبق تخريجه ص: ٩ .

(٢) ساقط من د .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٤٤٩٦) ٤ : ١٦٩ كتاب الديات، باب الإمام يأمر بالعفو في الدم . أخرجه ابن ماجه في سننه (٢٦٢٣) ٢ : ٨٧٦ كتاب الديات، باب من قتل له قتل فهو بالخيار بين إحدى ثلاث .

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٤٥٠٤) ٤ : ١٧٢ كتاب الديات، باب ولي العمد يرضى بالدية . وأخرجه الترمذي في جامعه (١٤٠٦) ٤ : ٢١ كتاب الديات، باب ما جاء في حكم ولي القتل في القصاص والعفو .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٧٧٥٧) ٥ : ٤٣٥ كتاب الديات، من قال: العمد قود .

(٦) أخرجه أبو داود في سننه (٤٥٣٩) ٤ : ١٨٣ كتاب الديات، باب من قتل في عمية بين قوم . وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢٦٣٥) ٢ : ٨٨٠ كتاب الديات، باب من حال بين ولي المقتول وبين القود أو الدية .

وأما قول المصنف رحمه الله: إذا كملت شروطه فصحيح ؛ لأنه لا شبهة أن
للقصاص شروطاً ؛ مثل كون المقتول حراً مسلماً ونحو ذلك . ولا يمكن استيفاء
الشيء قبل شرطه^(١) .

(١) في أ: شروطه.

فصل [في شبه العمد]

قال المصنف رحمه الله: (وشبه العمد : أن يقصد الجناية بما لا يقتل غالباً فيقتل ؛ نحو : أن يضربه بسوط أو عصا أو حجر صغير أو يلكره أو يلقيه في ماء قليل أو يسحره بما لا يقتل غالباً أو يصيح بصبي أو معتوه وهما على سطح فيسقطا أو يغتفل عاقلاً فيصبح به فيسقط ونحو ذلك) .

أما قول المصنف رحمه الله: أن يقصد الجناية بما لا يقتل غالباً ؛ فهو بيان لمعنى شبه العمد . وسمي بذلك ؛ لأنه قصد الفعل وأخطأ في القتل . ويسمى عمد الخطأ وخطأ العمد لاجتماع الخطأ والعمد فيه .

فعلى هذا قصد المصنف رحمه الله بقوله: أن يقصد الجناية الاحتراز عن الخطأ ، وبما لا يقتل غالباً الاحتراز عن العمد المحض .

وأما قوله: نحو أن يضربه بسوط ... إلى آخره فتمثيل لصور شبه العمد وتعداد لها .

ولا بد من بيان قصد الجناية في كل واحد منها وكون المجني به مما لا يقتل غالباً : أما قصد الجناية في كل واحد منها فظاهر .

وأما كون المجني به مما لا يقتل غالباً : أما في السوط والعصا والحجر الصغير والكبير والإلقاء في الماء القليل ؛ فلأن كل واحد من ذلك لم تجر العادة بقتله لأحد .

وأما في السحر فقد جعل المصنف رحمه الله ذلك وصفاً فيه ، والمرجع في ذلك إلى أهل العلم به فما كان لا يقتل غالباً فذلك شبه عمد وما كان يقتل غالباً فهو عمد محض . وقد تقدم الكلام فيه في أقسام العمد المحض .

وأما فيما إذا صاح بصبي أو معتوه وهما على سطح فسقطا ؛ فلأن الصياح في العادة لا يقتل غالباً . فإذا تعقبه الموت كان شبه عمد .

وأما فيما إذا اغتفل عاقلاً فصاح به فسقط ؛ فلأن غفلته كحال الصبي والمعتوه . فوجب أن يثبت حكمهما فيه .

فإن قيل: شبه العمد ما حكمه؟

قيل: لا قصاص فيه وتجب به الدية ؛ لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال: « اقتلت امرأتان من هذيل . فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها . فقضى النبي ﷺ أن دية جنينها عبد أو وليدة . وقضى بدية المرأة على عاقلتها»^(١) . متفق عليه .

وفي الحديث: « ألا ! إن في قتل خطأ العمد قتل السوط والعصا مائة من الإبل»^(٢) . رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه .

سماه خطأ العمد وأوجب فيه الدية لا القصاص .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٥١٢) ٦: ٢٥٣٢ كتاب الديات، باب جنين المرأة...

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٨١) ٣: ١٣٠٩ كتاب القسامة، باب دية الجنين...

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٤٥٨٨) ٤: ١٩٥ كتاب الديات، باب في دية الخطأ شبه العمد.

وأخرجه النسائي في سننه (٤٧٩٧) ٨: ٤٢ كتاب القسامة، ذكر الاختلاف على خالد الحذاء.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢٦٢٧) ٢: ٨٧٧ كتاب الديات، باب دية شبه العمد مغلظة.

فصل [في قتل الخطأ]

قال المصنف رحمه الله: (والخطأ على ضربين: أحدهما: أن يرمى الصيد، أو يفعل ما له فعله فيقتل إنساناً: فعليه الكفارة، والدية على عاقلته).

أما كون الخطأ على ضربين؛ فلأنه تارة يكون على فاعله الكفارة وعلى عاقلته الدية، وتارة يكون فيه الكفارة وفي وجوب الدية على العاقلة روايتان.

وأما كون أحد ضربي الخطأ: أن يرمى الصيد... إلى قوله: إنساناً^(١)؛ فالأن ابن المنذر قال: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن القتل الخطأ: أن يرمى الرامي شيئاً فيصيب غيره. لا أعلمهم يختلفون فيه.

وأما كون القاتل بذلك عليه الكفارة؛ فلقوله تعالى: ﴿ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة﴾ [النساء: ٩٢].

وأما كون الدية على عاقلته؛ فلأنها إذا وجبت الدية عليها في شبه العمد. فلأن تجب في الخطأ بطريق الأولى.

ولأن الخطأ يكثر فلو وجبت الدية على القاتل لأجحف به. فناسب تعليقها بالعاقلة ليحصل مجموع الأمرين من إيفاء المجني عليه حقه مع عدم الإجحاف بالجانبي.

(١) في أ: أن يرمى الصيد فيصيب إنساناً.

قال: (الثاني: أن يقتل في دار الحرب من يظنه حربياً ويكون مسلماً ، أو يرمى إلى صف الكفار فيصيب مسلماً ، أو يتترس من الكفار بمسلم ويخاف على المسلمين إن لم يرمهم فيرمهم فيقتل المسلم : فهذا فيه الكفارة وفي وجوب الدية على العاقلة روايتان) .

أما كون الثاني من ضرب الخاطئ: أن يقتل في دار الحرب ... إلى قوله: فيقتل المسلم فلا خلاف فيه . قاله المصنف رحمه الله في المغني .

وأما كون قتل من يظنه حربياً ويكون مسلماً فيه الكفارة ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحير رقة مؤمنة﴾ [النساء: ٩٢] .

وأما كون وجوب الدية على العاقلة فيه روايتان ؛ فلأن النظر إلى أن الله تعالى صرح في أول الآية بالكفارة والدية وذكر هنا الكفارة دون الدية يقتضي عدم وجوب الدية ، والنظر إلى عموم قوله: ﴿ودية مسلماً إلى أهله﴾ [النساء: ٩٢]، وعموم قوله: «ألا ! إن في قتل خطأ العمد مائة من الإبل»^(١) يقتضي وجوبها .

والأولى أصح^(٢) ؛ لما ذكر .

والخطأ المذكور لم يدخل فيما تقدم ؛ لأنه صرح بذكره^(٣) وجعله قسماً مفرداً ، والخبر مخصوص بقوله: ﴿فإن كان من قوم عدو لكم﴾ [النساء: ٩٢] .

وأما كون قتل المسلم في بقية ما ذكر فيه الكفارة وفي وجوب الدية على العاقلة روايتان ؛ فلأنه يساوي ما تقدم معنى فكذا يجب أن يكون حكماً .

(١) سبق تخريجه ص: ١٨ .

(٢) ساقط من أ .

(٣) في أ: ولأنه صرح بذلك .

قال: (والذي أجري مجرى الخطأ كالنائم ينقلب على إنسان فيقتله ، أو يقتل بالسبب ؛ مثل: أن يخمر بئراً أو ينصب سكيناً أو حجراً فيؤول إلى إتلاف إنسان . وعمد الصبي والمجنون ، فهذا كله لا قصاص فيه ، والدية على العاقلة ، وعليه الكفارة في ماله) .

أما كون الذي أجري مجرى الخطأ كالنائم إلى المجنون ؛ فلأنه يشارك الخطأ في الإتلاف . وإنما لم يجعل خطأ لعدم^(١) القصد في الجملة . وقد تقدم أن بعض الأصحاب جعل الأقسام ثلاثة^(٢) .

فعلى هذا كل ما ذكر خطأ .

وأما كونه لا قصاص فيه ؛ فلأنه إذا لم يجب بالخطأ فلأن لا يجب بالذي يجري مجرى الخطأ بطريق الأولى .

وأما كون الدية على العاقلة ؛ فلأنه يجري مجرى الخطأ ، والخطأ تجب ديته على العاقلة . فكذلك الذي يجري مجراه .

وأما كون القاتل عليه الكفارة في ماله ؛ فلأن الأمر كذلك في الخطأ . فكذا في الذي يجري مجراه .

(١) ساقط من أ.

(٢) من: ٦.

فصل في قتل الجماعة بالواحد

قال المصنف رحمه الله: (وتقتل الجماعة بالواحد . وعنه : لا يقتلون . والمذهب الأول) .

أما كون الجماعة تقتل بالواحد على المذهب ؛ ف « لأن عمر بن الخطاب قتل سبعة من أهل صنعاء قتلوا رجلاً . وقال : لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلهم جميعاً »^(١) .

وأما كونهم لا يقتلون على رواية ؛ فلأن مفهوم قول الله تعالى: ﴿أن النفس بالنفس﴾ [المائدة: ٤٥] يدل على أنه لا تؤخذ أكثر من نفس واحدة بنفس واحدة . ولأن كل واحد من الجماعة مكان للمقتول . فلا يؤخذ أبدال بمبدل واحد ؛ كما لا تؤخذ ديات بمقتول واحد .

ولأن التفاوت في الأوصاف يمنع . فإن الحر لا يقتل بالعبد . فالتفاوت في العدد أولى .

وأما كون المذهب الأول ؛ فلأن إجماع الصحابة عليه منهم عمر وقد تقدم . ويروى عن علي رضي الله عنه « أنه قتل ثلاثة قتلوا رجلاً »^(٢) ، وعن ابن عباس رضي الله عنه: « أنه قتل جماعةً بواحد »^(٣) . ولم يعرف لهم في عصرهم مخالف . ولأنها عقوبة تجب للواحد على الواحد . فوجب على الجماعة ؛ كحد القذف .

(١) ذكره البخاري في صحيحه معلقاً ٦ : ٢٥٢٧ كتاب الديات، باب إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أو يقتض منهم كلهم.

وأخرجه الشافعي في مسنده (٣٣٣) : ٢ : ١٠٠ كتاب الديات.

(٢) أخرج نحوه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٧٦٨٧) : ٥ : ٤٢٨ كتاب الديات ، الرجل يقتله النفس.

(٣) أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ابن عباس قال: « لو أن مئة قتلوا رجلاً قتلوا به » (١٨٠٨٢) : ٩ : ٤٧٩ كتاب العقول، باب النفس يقتلون الرجل.

ولأنه لو سقط القصاص بالاشتراك لأدى ذلك إلى التسارع إلى القتل به . وفيه إسقاط لحكمة الردع والزجر . والفرق بين قتل الجماعة والدية أن الدم لا يتبعض . بخلاف الدية .

قال: (وإن جرحه أحدهما جرحاً ، والآخر مائة فهما سواء في القصاص والدية) .
 أما كون أحد الجرحين إذا جرح جرحاً والآخر مائة هما سواء في القصاص والدية ؛ فلأن كل واحد من الجرح والجراحات صالح لزهوق النفس ، وذلك يوجب كونهما سواء في الزهوق . ويلزم من كونهما سواء [في الزهوق سواء]^(١) في القصاص ؛ لأن التساوي في موجب الشيء يلزم منه^(٢) التساوي في موجب .
 وأما كونهما سواء في الدية ؛ فلأنها بدل القصاص .

قال: (وإن قطع أحدهما من الكوع ثم قطع الآخر من المرفق فهما قاتلان . وإن فعل أحدهما فعلاً لا تبقى الحياة معه كقطع حشوته أو مريته أو ودجيه ثم ضرب عنقه آخر فالقاتل هو الأول ويعزر الثاني) .

أما كون أحد القاطعين إذا قطع من الكوع والآخر من المرفق هما قاتلان ؛ فلأن كل واحد من القطعين يوجب القتل ، وذلك يوجب كونهما قاتلين ؛ لاشتراكهما في موجب .

وأما كون القاتل هو الأول إذا فعل فعلاً لا تبقى الحياة معه كما مثل المصنف رحمه الله ثم ضرب عنقه آخر ؛ فلأن الحياة لا تبقى مع جنايته ، وذلك يوجب كونه القاتل لا غير .

وأما كون الثاني يعزر ؛ فلأنه بمنزلة الجاني على الميت ، والجناية على الميت توجب التعزير . فهاهنا مثله بل أولى لأنه أحسن حالاً من الميت .

(١) ساقط من أ.

(٢) في أ: فيه.

قال: (وإن شق الأول بطنه أو قطع يده ثم ضرب الثاني عنقه : فالثاني هو القتال ، وعلى الأول ضمان ما أتلّف بالقصاص أو الدية) .

أما كون الثاني فيما ذكر هو القتال ؛ فلأن المجني عليه لم يخرج بفعل الأول من حكم الحياة ، وإذا كان كذلك فالمفوت للنفس هو الثاني . فيجب كونه هو القتال . ضرورة تفويته النفس المحرم تفويتها .

وأما كون الأول عليه ضمان ما أتلّف ؛ فلأنه حصل بجنايته .
وأما كون ذلك بالقصاص تارة وبالدية أخرى ؛ فلأن الجناية تارة تكون موجبة للقصاص كقطع اليد عمداً ، وتارة لا تكون موجبة له كقطع اليد خطأ .

قال: (وإن رماه من شاهق فتلقاه آخر بسيف فقدّه : فالقاتل هو الثاني . وإن رماه في لجة فتلقاه حوت فابتلعه فالقود على الرامي في أحد الوجهين) .

أما كون القتال هو الثاني إذا رماه من شاهق فتلقاه آخر بسيف^(١) فقدّه ؛ فلأنه فوت حياته قبل المصير إلى حال يئس فيها من حياته . أشبه ما لو رماه رجل بسهم فبادره رجل فقطع عنقه قبل وصول السهم إليه .

وأما كون القود على الرامي إذا رماه في لجة فتلقاه حوت فابتلعه في وجهه ؛ فلأنه تسبب إلى قتله ولم يوجد مباشر . فصح إسناد القتل إليه . فوجب أن يعمل السبب عمله . وبه فارق ما تقدم من حيث إن الذي تلقى المقتول مباشر صالح لإسناد القتل إليه .

وأما كونه لا قود عليه في وجهه ؛ فلأنه متسبب والإتلاف حصل بالمباشرة ، وذلك يوجب قطع التسبب .

والأول أصح ؛ لأن السبب لا ينقطع إلا بشرط صلاحية إسناد التلف إلى المباشر ، وهو مفقود هاهنا .

قال: (وإن أكره إنساناً على القتل فقتل بالقصاص عليهما) .

أما كون القصاص فيما ذكر على المكره ؛ فلأنه تسبب إلى قتله بشيء يفضي إليه غالباً . فوجب عليه القصاص ؛ كما لو أسعه حية ، أو ألقاه إلى أسد في زُبية .

(١) في أ: بالسيف.

وأما كونه على المكره ؛ فلأنه قتل شخصاً ظلماً لاستبقاء نفسه . أشبه ما لو قتله في المخمصة ليأكله .

فإن قيل: المكره ملجأ .

قيل: ذلك غير صحيح ؛ لأنه متمكن من الامتناع ، ولهذا يَأْتَمُّ بالقتل .

فإن قيل: فقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: « عَفِيَ لَأَمْتِي عَنِ الْخَطَا وَالنَّسِيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ »^(١) .

قيل: يحمل ذلك على غير القتل ؛ لأن القتل عظيم ، ولذلك يَأْتَمُّ به وفقاً .

قال: (وإن أمر من لا يميز أو مجنوناً أو عبده الذي لا يعلم أن القتل محرم بالقتل فقتل : فالقصاص على الأمر . وإن أمر كبيراً عاقلاً عالماً بتحريم القتل [به فقتل]^(٢) : فالقصاص على القاتل).

أما كون القصاص في المسألة الأولى على الأمر ؛ فلأن القاتل هنا كالألة . فوجب القصاص على الأمر ؛ كما لو أنهشته حية ، أو ألقاه في زُبْيَةِ أسد فقتلته أو قتله .

وأما كونه على الثاني ؛ فلأنه مباشر مكلف عالم بتحريم ما فعله . فكان القصاص عليه دون غيره .

ولأن مقتضى الدليل وجوب القصاص على المباشر لأنه أقبح جنابة من المتسبب . تُرِكَ العمل به فيما تقدم للعذر من عدم العقل وبجهله بتحريم القتل . فبقي فيما عداه على مقتضى الدليل .

فإن قيل: لم قال المصنف رحمه الله في صدر المسألة الأولى: من لا يميز وفي صدر المسألة الثانية: كبيراً؟

قيل: لأن^(٣) من يميز وليس كبيراً لا قصاص عليه ولا على الأمر ، أما الأول ؛ فلأنه غير مكلف ، وأما الثاني ؛ فلأن تمييزه يمنع أن يكون كالألة .

(١) أخرجه ابن ماجة في سننه (٢٠٤٣) : ١ : ٦٥٩ كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي.

(٢) ساقط من أ.

(٣) في أ: يمكن.

قال: (وإن أمر السلطان بقتل إنسان بغير حق من يعلم ذلك فالقصاص على القتال ، وإن لم يعلم فعلى الأمر) .

أما كون القصاص على القتال إذا علم كون الأمر بغير حق ؛ فلأنه مباشر لا عذر له في فعله ، وقد نبّه الشرع على ذلك . قال: « لا طاعة لمخلوق^(١) في معصية الخالق^(٢) .

وعنه عليه السلام: « من أمركم من الولاة بغير طاعة الله فلا تُطيعوه^(٣) » .
ولأن غير السلطان لو أمره بقتل من ذكر فقتله كان القصاص على القتال .
فكذلك لو أمره السلطان بذلك .

وأما كونه على الأمر إن لم يعلم القتال ذلك ؛ فلأن القتال معذور لوجوب طاعة الإمام فيما ليس بمعصية ، والظاهر من حاله أنه لا يأمر إلا بالحق . وإذا تعين عدم كون القصاص عليه تعين كونه على الأمر لأن قوله مع ظاهر حاله أوجب قتله . أشبه ما لو ألسعه حية .

فإن قيل: لو أمر غير السلطان بالقتل فقتل كان القصاص على القتال بكل حال . فما الفرق؟

قيل: الفرق بينهما أن غير السلطان لا تجب طاعته وليس له القتل . بخلاف السلطان .

(١) في ٥: للمخلوق.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٨٣٠) ٦: ٢٦٤٩ كتاب التمني، باب ما جاء في إجازة خير الواحد الصديق...

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٨٤٠) ٣: ١٤٦٩ كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية...

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (١١٦٥٧) ٣: ٦٧.

قال: (وإن أمسك إنساناً لآخر ليقبله فقتله : قُتل القاتل ويُحسب المسك حتى يموت في إحدى الروايتين ، والأخرى يقتل أيضاً . وإن كَتَفَ إنساناً وطرحه في أرض مسبعة أو ذات حيات فقتلته فحكمه حكم المسك) .

أما كون القاتل فيما ذكر يُقتل ؛ فلما روى ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «إذا أمسك الرجل وقتل الآخر يُقتل الذي قتلَ ويُحسب الذي أمسك»^(١) . رواه الدارقطني .

ولأنه مباشر للقتل الموجب للقتود .

وأما كون المسك يحبس في روايةٍ ؛ فلما تقدم من الحديث .

وأما كون حبسه حتى يموت ؛ فلأنه حبسه حتى مات . فيحبس حابسه حتى يموت ؛ ليكون مماثلاً لما أتى به . ونظيره ما لو حبس رجلاً عن الطعام حتى مات فإنه يحبس عن الطعام حتى يموت .

وأما كونه يقتل في روايةٍ ؛ فلأن ذلك حصل من إمساكه ومباشرة رفيقه ، وذلك يوجب الاشتراك في القتل ، والاشتراك في القتل يوجب قتل جميع الشركة ؛ لما تقدم^(٢) .

وأما كون حكم من كَتَفَ إنساناً وطرحه في أرض مسبعة أو ذات حيات فقتلته حكم المسك ؛ فلأنه يساويه معنى . فوجب أن يساويه حكماً .
بيان المساواة المعنوية: أن تكتيفه وطرحه في أرض موصوفة بما ذكر إمساك له ليقتل ، وحكم المسك قد تقدم ذكر الخلاف فيه وتعليقه فلا حاجة إلى إعادته .

(١) أخرجه الدارقطني في سننه (١٧٦) ٣: ١٤٠ كتاب الحدود.

(٢) ص: ٢٢.

فصل حكم مشارك من لا يجب عليه القصاص

قال المصنف رحمه الله: (وإن اشترك في القتل اثنان لا يجب القصاص على أحدهما كالأب وأجنبي في قتل الولد ، والحر والعبد ، والخاطئ والعمد : ففي وجوب القصاص على الشريك روايتان أظهرهما وجوبه على شريك الأب والعبد وسقوطه عن شريك الخاطئ) .

أما كون القصاص يجب على الشريك على رواية ؛ فلأن سقوطه عن شريكه لمعنى يختص به . فلم يتعد إلى غيره . بيانه : أن سقوطه عن الأب لأبوتيه ، وعن الحر لعدم مكافأة العبد له ، وعن الخاطئ لخطئه . وكل ذلك مفقود في الشريك . فوجب عليه القصاص ؛ للآيات والأخبار الدالة عليه السالمة عن معارضة ما ذكر .
وأما كونه لا يجب عليه على رواية ؛ فلأنه تناول من لا قصاص عليه . فلم يجب عليه قصاص ؛ لكون القتل لم يتمحض موجباً للقصاص .

وأما كون أظهر الروايتين وجوبه على شريك الأب والعبد وسقوطه عن شريك الخاطئ ؛ فلأن قتلهما عمد محض عدوان ، وإنما سقط القصاص لمعنى يختص بما تقدم ذكره . أشبه ما لو سقط القصاص على أحد الأجنبيين بالعفو عنه . بخلاف شريك الخاطئ من حيث إن قتله لم يتمحض عمداً لوجود الخطأ في الفعل الذي حصل به خروج الروح .

قال: (وفي شريك السبع وشريك نفسه وجهان) .

أما كون القصاص يجب على شريك السبع وشريك نفسه في وجه ؛ فلأنه قتل عمد متمحض . أشبه شريك الأب .
وأما كونه لا يجب في وجه ؛ فلأنه شارك من لا يجب عليه قصاص . فلم يلزمه شيء ؛ كشريك الخاطئ .

قال: (ولو جرحه إنسان عمداً فداوى جرحه بسم ، أو خاطه في اللحم ، أو فعل ذلك وليه أو الإمام : ففي وجوب القصاص على الجراح وجهان) .

أما كون وجوب القصاص فيما ذكر يجب على الجراح في وجهه ؛ فلأنه شريك في القتل . فوجب عليه القصاص ؛ لما تقدم .

وأما كونه لا يجب عليه في وجهه ؛ فلأن المداوي قصد مداواة النفس . فكان فعله عمد خطأ . فلم يجب القصاص على شريكه ؛ لكونه شريك خاطئ . وقد تقدم أن شريكه لا يقتل على الصحيح . ضرورة أن فعله غير متمحض .

باب شروط القصاص

قال المصنف رحمه الله: (وهي أربعة: أحدها: أن يكون الجاني مكلفاً . فأما الصبي والمجنون فلا قصاص عليهما . وفي السكران وشبهه روايتان أصحهما وجوبه عليه) .

أما كون شروط القصاص أربعة ؛ فلأنه يشترط فيه كون الجاني مكلفاً ، وكون المجني عليه مكافئاً للجاني ، وكون المقتول معصوماً ، [وكون الجاني غير أبي المجني عليه . وتلك أربعة شروط .

وأما كون أحد شروط القصاص: أن يكون^(١) الجاني مكلفاً ؛ فلأن القصاص عقوبة وغير المكلف ليس محلاً لها^(٢) .

وأما كون الصبي والمجنون لا قصاص عليهما ؛ فلأن التكليف من شروطه وهو مفقود فيهما . وقد نبه الشرع على عدم مؤاخذتهما حيث قال: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ ...»^(٣) .

وأما كون السكران فيه روايتان ؛ فلأن النظر إلى التغليظ عليه يقتضي كون القصاص عليه ، والنظر إلى أنه زائل العقل يقتضي أن لا يكون ذلك عليه ؛ لأنه كالصبي والمجنون في ذلك .

وأما كون أصح^(٤) الروايتين وجوبه عليه ؛ فلأن فعله معصية فلا يناسب سقوط القصاص .

(١) ساقط من أ. وذكر بعد ذلك جملة: أما كون الجاني.

(٢) ساقط من أ.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٤٤٠٣) : ٤ : ١٤١ كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً.

وأخرجه الترمذي في جامعه (١٤٢٣) : ٤ : ٣٢ كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد.

(٤) ساقط من أ.

وأما كون شبه السكران كمن زال عقله بسبب غير معذور فيه كمن يشرب
الأدوية المخيفة فيزول عقله فيه روايتان كالسكران ؛ فلأنهما سواء معنى فكذا يجب
أن يكون حكماً .

فصل [الشرط الثاني]

قال المصنف رحمه الله: (الثاني: أن يكون المجني عليه مكافئاً للجاني . وهو أن يساويه في الدين والحرية أو الرق . فيقتل كل واحد من المسلم الحر أو العبد والذمي الحر أو العبد بمنله ، ويُقتل الذكر بالأنتى والأنتى بالذكر في الصحيح عنه . وعنه : يعطى الذكر نصف الدية إذا قُتل بالأنتى . وعنه : لا يُقتل العبد بالعبد إلا أن تستوي قيمتهما . ولا عمل عليه) .

أما كون الثاني من شروط القصاص: أن يكون المجني عليه مكافئاً للجاني ؛ فلأن المجني عليه إذا لم يكن مكافئاً للجاني يكون أخذه به أخذاً^(١) لأكثر من الحق . وأما كون مكافأة المجني عليه الجاني أن يساويه في الدين والحرية أو الرق^(٢) : أما في الدين ؛ فلأن النبي ﷺ قال: « المؤمنون تكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم . لا يُقتل مؤمنٌ بكافر»^(٣) . رواه الإمام أحمد وأبو داود والنسائي . وروى البخاري وأبو داود: « لا يُقتلُ مسلمٌ بكافر»^(٤) . وعن علي رضي الله عنه أنه قال : «من السنة أن لا يُقتل مؤمن بكافر»^(٥) . رواه الإمام أحمد .

ولأن الكافر منقوص بالكفر . فلا يقتل به المسلم ؛ كالمستأمن .

(١) في أ: أخذاً به.

(٢) في أ: والرق.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٢٧٥١) ٣ : ٨٠ أول كتاب الجهاد، باب في السرية ترد على أهل العسكر. وأخرجه النسائي في سننه (٤٧٣٥) ٨ : ٢٠ كتاب القسامة، باب القود بين الأحرار والمماليك في النفس. وأخرجه أحمد في مسنده (٩٥٩) ١ : ١١٩ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (١١١) ١ : ٥٣ كتاب العلم، باب كتابة العلم.

وأخرجه أبو داود في سننه (٢٧٥١) ٣ : ٨٠ أول كتاب الجهاد، باب في السرية ترد على أهل العسكر.

(٥) أخرجه الدارقطني في سننه (١٦٠) ٣ : ١٣٣ كتاب الحدود. ولم أره في أحمد.

فإن قيل: عموم الآيات والأخبار الدالة على قتل المسلم بالمسلم شاملة لقتل المسلم بالكافر .

قيل: يجب تخصيصها بما ذكر .

فإن قيل: فقد روى ابن البيلماني « أن النبي ﷺ أقاد مسلماً بدمي . وقال: أنا أحقُّ من وفى بدمته »^(١) .

قيل: قال الإمام أحمد: ليس له إسناد .

وقال أيضاً: هو مرسل .

وقال الدارقطني: ابن البيلماني ضعيف إذا أسند فكيف إذا أرسل .

وأما في الحرية أو الرق ؛ فلما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال: « من السنة أن لا يُقتل حرٌّ بعد »^(٢) .

وعن ابن عباس^(٣) أن النبي ﷺ قال : « لا يُقتلُ حرٌّ بعد »^(٤) . رواه الدارقطني . ولأنهما شخصان لا يجري القصاص بينهما في الأطراف السليمة . فلم يجر في النفس ؛ كالأب مع ابنه .

ولأنه منقوص بالرق . فلم يقتل به الحر ؛ لرجحانه عليه بوصف الحرية .

وأما كون كل واحد من المسلم الحر أو العبد والذمي الحر أو العبد يقتل بمثله؛ فلحصول المكافأة بينهما .

وأما كون الذكر يقتل بالأنثى ؛ فلعموم قوله تعالى: ﴿أن النفس بالنفس﴾

[المائدة: ٤٥] .

و « لأن النبي ﷺ قتل يهودياً رضح رأساً جارياً من الأنصار . وأمر أن يُرضخ رأسه بين حجرين »^(٥) .

وفي كتابه ﷺ إلى أهل اليمن: « وأنَّ الرجلَ يُقتلُ بالمرأة »^(١) .

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ٣١ كتاب الجنائيات، باب بيان ضعف الخير الذي روي في قتل المؤمن بالكافر وما جاء عن الصحابة في ذلك.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه (١٦٠) ٣ : ١٣٣ كتاب الحدود.

(٣) في ٥ : العباس.

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه (١٥٨) ٣ : ١٣٣ كتاب الحدود.

(٥) سبق تخريجه ص : ٩ .

ولأنهما شخصان يحد كل واحد منهما بقذف الآخر فقتل به^(١) ؛ كالرجل بالرجل^(٢) .

وأما كون الأثني تقتل بالذكر فبطريق الأولى ؛ لأنها دونه .

وفي قول المصنف رحمه الله: في الصحيح عنه : نظر ؛ لأنه مشعر بالخلاف فيما تقدم ولا خلاف في قتل الأثني بالذكر بحال ولا في قتل الذكر بالأثني في نفسه وإنما الخلاف في إعطاء ورثة الذكر إذا قتل بالأثني نصف الدية . وإنما لم يعط ذلك في رواية لأن ما تقدم ذكره دل على ذكر القصاص من غير تعرض إلى إعطاء شيء . وإنما يعطاه في رواية لأن عقلها نصف عقله . فوجب أن يُعطى ما ذكر ؛ ليحصل التساوي .

والأول أصح لما تقدم واختلاف العقل لا أثر له . بدليل قتل الجماعة بالواحد ، وقتل العبد بالعبد المختلفي القيمة .

وأما كون العبد لا يقتل بالعبد إذا لم تستو قيمتهما في رواية ؛ فلأن العبد يرجح فيه جانب المال . فوجب أن لا يقتل إلا بمثله .

والمذهب الأول ؛ لأن الله تعالى قال: ﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد﴾ [البقرة: ١٧٨] .

ولأن تفاوت القيمة بمنزلة التفاوت في الفضائل . فوجب أن لا يمنع من القصاص ؛ كالعلم والشرف ونحوهما .

قال: (ويقتل الكافر بالمسلم ، والعبد بالحر ، والمرتد بالذمي وإن عاد إلى الإسلام . نص عليه) .

أما كون الكافر يقتل بالمسلم ؛ فلما تقدم من قتل النبي ﷺ اليهودي لقتله الجارية المسلمة الأنصارية^(٤) .

ولأن المسلم أكمل منه .



(١) سيأتي تخريجه ص: ١١٢ .

(٢) ساقط من د .

(٣) ساقط من أ .

(٤) سبق ذكره وتخريجه ص: ٩ .

ولأن الكافر إذا قتل بمثله . فلأن يقتل بالمسلم بطريق الأولى .
 وأما كون العبد يقتل بالحر ؛ فلأن الحر أكمل منه . أشبه قتل الكافر بالمسلم .
 وأما كون المرتد يقتل بالذمي ؛ فلأن المرتد كافر يقتل بالذمي كالأصلي .
 ولأن المرتد أسوأ حالاً من الذمي ؛ لأنه مهدر الدم . بخلاف الذمي .
 فعلى هذا لا فرق بين أن يبقى على رده أو يعود إلى الإسلام لأن الاعتبار
 بالقصاص بحال الجناية . وحالة المرتد والذمي فيها^(١) سواء بالنسبة إلى نفس الكفر .

قال: (ولا يقتل مسلم بكافر ولا حر بعبد ؛ إلا أن يقتله وهو مثله أو يجرحه ثم
 يسلم القتيل أو الجرح أو يعتق ويموت الجرح : فإنه يقتل به) .

أما كون المسلم لا يقتل بالكافر والحر لا يقتل بالعبد إذا لم يقتله وهو مثله ...
 إلى آخره ؛ فلما تقدم من عدم مكافأة أحدهما صاحبه .
 وأما كونه يقتل به إذا قتله وهو مثله ، أو جرحه ثم أسلم القتيل أو الجرح ،
 أو يعتق العبد ويموت^(٢) الجرح ؛ فلأن المكافأة تعتبر عند القتل والجرح ، وهو في
 تلك الحال مكافئ .

فإن قيل: لم اعتبرت المكافأة عند ذلك؟

قيل: لأن القصاص عقوبة . فكان الاعتبار فيها بحالة الوجوب دون حالة
 الاستيفاء ؛ كالحدود .

ولأن القصاص حق وجب عليه قبل إسلامه وعتقه . فلم يُسقطه الإسلام ؛
 كسائر الحقوق .

فإن قيل: قد تقدم أن النبي ﷺ قال: « لا يُقتلُ مُسلمٌ بكافر »^(٣) . وهذا مُسلم .
 قيل: يحمل ذلك على المسلم إذا قتل الكافر ابتداء .

(١) في أ: وحالتا المرتد والذمي فيهما.

(٢) في أ: أو يموت.

(٣) سبق تخريجه ص: ٣٢.

قال: (ولو جرح مسلم ذمياً أو حر عبداً ثم أسلم المجروح وعنتى ومات : فلا قود وعليه دية حر مسلم في قول ابن حامد ، وفي قول أبي بكر عليه في الذمي دية ذمي وفي العبد قيمته لسيدته) .

أما كون الجراح فيما ذكر لا قود عليه ؛ فلأن المكافأة معدومة حالة الجناية .
وأما كونه عليه الدية ؛ فلأن القود إذا تعذر تعينت الدية .

وأما كونها دية حر مسلم في قول ابن حامد ؛ فلأن الاعتبار في الدية بحال استقرار الجناية . بدليل ما لو قطع يدي رجل ورجليه فتسري إلى نفسه : ففيه دية واحدة اعتباراً لحال استقرار الجناية لأنه لو لم يعتبر ذلك وجب ديتان .

وأما كونها في الذمي دية ذمي ، وفي العبد قيمته لسيدته في قول أبي بكر ؛ فلأن كل واحد من الذمي والعبد يجب بقتله ذلك وهو ذمي أو عبد حال الجناية .
فكذلك إذا أسلم أو أعتق .

قال: (وان رمى مسلم ذمياً عبداً فلم يقع به السهم حتى عنتى وأسلم فلا قود وعليه دية حر مسلم إذا مات من الرمية . ذكره الخرقى . وقال أبو بكر: عليه القصاص) .

أما كون الرامي المذكور لا قود عليه على ما ذكره الخرقى ؛ فلأن القاتل لم يقصد إلى نفس مكافئة له حال الرمي . فلم يجب عليه قود ؛ كما لو رمى حريباً أو مرتداً فأسلم .

فعلى هذا يجب بذلك دية حر مسلم إذا مات من الرمية ؛ لأن القود إذا تعذر تعينت الدية .

وأما كونه عليه القصاص على قول أبي بكر ؛ فلأنه قتل مكافئاً له ظلماً عمداً . أشبه ما لو كان حال الرمي كذلك . يحققه أن الاعتبار بحال الإصابة . بدليل ما لو رمى مسلماً فلم يصبه حتى ارتد أو مات فإنه لا يلزمه شيء . ولو اعتبر حال الرمي لوجب القود ؛ لأنه مكلف حينئذ .

والأول أصح ؛ لما تقدم .

وأما كونه مكافئاً فغير مُسَلَّم ؛ لأنه^(١) لا يكافئه حال الرمي .

قال: (ولو قتل من يعرفه ذمياً عبداً فبان أنه قد أسلم وعتق فعليه القصاص . وإن كان يعرفه مرتداً فكذلك . قاله أبو بكر . قال: . ويحتمل أن لا يلزمه إلا الدية) .

أما كون من قتل من يعرفه ذمياً عبداً عليه القصاص إذا بان المقتول مسلماً حراً ؛ فلأنه قتلٌ عمدٌ عدوانٌ لمكافئ له . فلزم فاعله القصاص ؛ كما لو كان معروفاً بالإسلام والحرية .

وأما كون من قتل من يعرفه مرتداً كذلك على قول أبي بكر ؛ فلما تقدم . وأما كونه يحتمل أن لا يلزمه إلا الدية على ما قاله أيضاً ؛ فلأن الارتداد سلطه عليه . فلم يُناسب وجوب القصاص ، ووجبت الدية ؛ لثلا يفوت القصاص لا إلى بدل . وهذا الاحتمال وجه لبعض الأصحاب .

فإن قيل: لم ذكر المصنف رحمه الله ذلك احتمالاً ؟
قيل: لعله لم يحضره وقت كتابة ذلك الوجه المذكور .

(١) ساقط من أ.

فصل [الشرط الثالث]

قال المصنف رحمه الله: (الثالث: أن يكون المقتول معصوماً . فلا يجب القصاص بقتل حربي ولا مرتد ولا زان محصن وإن كان القاتل ذمياً) .

أما كون الثالث^(١) من شروط القصاص أن يكون المقتول معصوم الدم ؛ فلأن القصاص إنما شرع حفظاً للدماء المعصومة وزجراً عن إتلاف البنية المطلوب بقاؤها ، وذلك كله مفقود في غير المعصوم .

وأما كون القصاص لا يجب بقتل حربي ولا مرتد ولا زان محصن ؛ فلأن من شروطه عصمة الدم ، وذلك منتف في كل واحد منهم : أما في الحربي فظاهر . وأما في المرتد ؛ فلأن قتله واجب إلا أن يرجع . وأما في الزاني المحصن ؛ فلأنه استحق الرجم بزناه .

وأما قول المصنف رحمه الله: وإن كان القاتل ذمياً ؛ فتنبيه على مساواة الذمي المسلم في ذلك ؛ لأن القتل منهما صادف محلاً غير معصوم .

قال: (ولو قطع مسلم أو ذمي يد مرتد أو حربي فأسلم ثم مات أو رمى حربياً فأسلم قبل أن يقع به السهم : فلا شيء عليه) .

أما كون من ذكر لا شيء عليه ؛ فلأن الاعتبار في التضمين بحال ابتداء الجنائية ؛ لأنها الموجبة . وحالها لم يكن كل واحد من الحربي والمرتد المجني عليهما أهلاً لأن يُضمن . فلم يكن على الجاني شيء ؛ لفوات الأهلية المشروطة لوجوب الضمان .

وظاهر كلام المصنف رحمه الله أنه لا قصاص على الجاني ولا دية . وهو صحيح ؛ لأن المحل ليس أهلاً لواحد منهما لما تقدم .

(١) في د: الثاني.

وأما قول المصنف رحمه الله: مسلم أو ذمي ؛ فبيان لمساواة الذمي المسلم فيما ذكر . وقد تقدم دليله .

قال: (وإن رمى مرتداً فأسلم قبل وقوع السهم به فلا قصاص ، وفي الدية وجهان) .

أما كون ما ذكر لا قصاص أي فيه ؛ فلما ذكر من أن الاعتبار بحال الجناية .
وأما كونه^(١) لا دية فيه في وجه ؛ فلما ذكر في القصاص .
وأما كونه فيه الدية في وجه ؛ فلأن الرامي^(٢) مفرط حيث رمى المرتد وليس له رمية . بخلاف الحربي .

قال: (وإن قطع يد مسلم فارتد ومات فلا شيء على القاطع في أحد الوجهين ، وفي الآخر يجب القصاص في الطرف أو نصف الدية . وإن عاد إلى الإسلام ثم مات وجب القصاص في النفس في ظاهر كلامه . وقال القاضي: إن كان زمن الردة مما تسري فيه الجناية فلا قصاص فيه) .

أما كون القاطع المذكور لا قصاص عليه في النفس إذا ارتد المقطوع ومات مرتداً ؛ فلأن الارتداد قطع^(٣) حكم السرية .
وأما كونه لا قصاص عليه في الطرف في وجه ؛ إن كان القطع عمداً ؛ فلأن قطع اليد تبين أنه موجب للقصاص . فلم يكن موجباً للقطع ، والقتل قد^(٤) سقط بالارتداد .

وأما كونه يجب عليه القصاص في الطرف في وجه ؛ فلأن المجني عليه حال القطع كان مكافئاً والقتل بسبب القطع غير موجب للقصاص هنا . فوجب القطع ؛ لانتفاء إفضائه إلى القصاص في النفس .

وأما كونه لا دية عليه في وجه ؛ إن كان القطع خطأ ، وكونه يجب عليه نصف الدية في وجه ؛ فلما ذكر في القصاص .

(١) في د: كون.

(٢) في د: الذمي.

(٣) ساقط من أ.

(٤) في أ: وقد.

وأما كون القصاص في النفس يجب على القاطع إذا عاد المرتد المقطوع إلى الإسلام ثم مات في ظاهر كلام الإمام أحمد ؛ فلأن الجاني والمجني عليه متكافئان في حال الجنائية^(١) والموت . فوجب القصاص ؛ كما لو لم يرتد .
وأما كونه لا قصاص فيه في قول القاضي إذا كان زمن الردة مما تسري فيه الجنائية ؛ فلأن القصاص يجب بالجنائية من كل السراية . فإذا لم يوجد جميعها في حال الإسلام امتنع وجوبها في حال القصاص ؛ كما لو عفى بعض المستحقين .
ولهذا لو وجدت الردة في أحد الطرفين لم يجب القصاص .

(١) في أ: الحياة.

فصل [الشرط الرابع]

قال المصنف رحمه الله: (الرابع: أن لا يكون أباً للمقتول . فلا يقتل الوالد بولده وإن سفل . والأب والأم في ذلك سواء . ويقتل الولد بكل واحد منهما في أظهر الروايتين).

أما كون الرابع من شروط القصاص أن لا يكون أباً للمقتول فإنه لو لم يكن من شروطه لقتل به لما تقدم ذكره ، واللازم منتف لما يأتي .

وأما كون الوالد لا يقتل بولده ؛ فلما روى عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ قال: « لا يُقتلُ والدٌ بولده »^(١) . رواه ابن ماجة .

ولأن النبي ﷺ قال : « أنتَ ومالكَ لأبيك »^(٢) . فحقيقته كونه ملكاً له فإذا لم تثبت حقيقة الملكية بقيت الإضافة شبهة في درء القصاص ؛ لأنه يُدرأ بالشبهات . ولأن الوالد سبب إيجاده فلا ينبغي أن يتسلط الولد على إعدام من تسبب في إيجاده .

وأما قول المصنف رحمه الله: وإن سفل ؛ فمعناه وإن نزل . أي لا يقتل الوالد بولده وإن نزل لأن الجسد وإن علا والد . فيدخل في الحديث .

ولأن ذلك حكم يتعلق بالولادة . فاستوى فيه القريب والبعيد ؛ كالمحرمة والعتق عليه إذا ملكه .

ولأن المعنى الذي امتنع قتل الوالد القريب بولده موجود بعينه في البعيد . فوجب تساويهما في الحكم .

(١) أخرجه ابن ماجة في سننه (٢٦٦٢) ٢: ٨٨٨ كتاب الديات، باب لا يقتل الوالد بولده.

(٢) أخرجه ابن ماجة في سننه (٢٢٩١) ٢: ٧٦٩ كتاب التجارات، باب ما للرجل من مال ولده.

وأخرجه أحمد في مسنده (٦٩٠٢) ٢: ٢٠٤.

وأما كون الأب والأم في ذلك سواء ؛ فلأن الأم أحد الوالدين . فتدخل في عموم قوله عليه السلام: « لا يُقتلُ والدٌ بولده »^(١) .
ولأنها أولى بالبر . فتكون أولى بنفي القتل عنها .
وعن الإمام أحمد: لا يسقط القتل عن الأم لأن الأب يختص بأشياء . فليكن نفي القتل منها قياساً له عليها .
والمذهب الأول ؛ لما تقدم .
فعلى هذا الجدة وإن علت من قبل الأم أو الأب كالأُم ؛ لما ذكر في الجد .
وأما كون الولد يقتل بكل واحد من أبيه وأمه في أظهر الروايتين فلظواهر الآي والأخبار وموافقة القياس .
وأما كونه لا يقتل بواحد منهما في رواية ؛ فلأنه ممن لا تقبل شهادته لهما لحق النسب . فلم يقتل بمن لا تقبل شهادته له ؛ كالوالد مع ولده .
وأما كون الأول أظهر الروايتين ؛ فلما تقدم .
ولأن كل واحدٍ من الأب والأم أعظم حرمة من الأجنبي وأوجب خطأً . فإذا قتل الشخص بالأجنبي . فلأن يقتل بأبيه وأمه بطريق الأولى .
فإن قيل: فقد روي عن سراقه عن النبي ﷺ أنه قال: « لا يُقَادُ الأبُ من ابنه ، ولا الابنُ من أبيه »^(٢) . وروي عنه « أنه كان يقيدُ الابنَ من أبيه »^(٣) .
قيل: هما حديثان لا يعرفان ولا يوجدان في الكتب المشهورة وإن كان لهما أصل فهما متعارضان فيجب تساقطهما والعمل بالنصوص الواضحة غيرهما .

(١) سبق تخريجه ص: ٤١ .

(٢) في زيادة : وروي: « من ابنه » .

(٣) أخرجه الترمذي في جامعه (١٣٩٩) ٤ : ١٨ كتاب الديات، باب ما جاء في الرجل يقتل ابنه يقاد منه أم لا .

قال: (ومنى ورث ولده القصاص أو شيئاً منه أو ورث القاتل شيئاً من دمه : سقط القصاص . فلو قتل امرأته وله منها ولد أو قتل أخاها فورثته ثم ماتت فورثها أو ولده : سقط عنه القصاص) .

أما كون من ورث ولده القصاص أو شيئاً منه يسقط القصاص ؛ فلأنه لو لم يسقط لوجب للولد على الوالد ، والولد لا يجب له قصاص على الوالد لأنه إذا لم يجب له بالجنایة عليه . فلأن لا يجب له بالجنایة على غيره بطريق الأولى .

وأما كون القاتل إذا ورث شيئاً من دمه يسقط القصاص ؛ فلأنه لو لم يسقط لوجب القصاص له على نفسه ، والقصاص لا يجب على من يجب له .

وأما كون من قتل امرأته وله منها ولد يسقط عنه القصاص ؛ فلأن ولده ورثه لأنه وارثها ولا حق فيه للزوج لأنه قاتل والقاتل لا يرث .

وأما كون من قتل أختها امرأته^(١) فورثته ثم ماتت فورثها أو ولده يسقط عنه القصاص ؛ فلأن امرأته ترث النصف إن كان الأخ لأبيها أو لأبويها والسدس إن كان لأمها إذا كان معها من يرث بقية المال والجميع إذا لم يكن معها أحد وهو ظاهر كلام المصنف رحمه الله هنا ؛ لأنه قال: فورثته ، وذلك يقتضي استغراقها الإرث فلما ماتت ورث هو شيئاً من الدم أو ورث ولده ذلك أو جميع إرثها وكل ذلك يسقط القصاص .

وفي قول المصنف رحمه الله: فلو قتل امرأته بالفاء عقيب ما تقدم ذكره ؛ تنبيه على أن الصور المذكورة من صور إرث الولد القصاص أو شيئاً منه ، وقد تقدم تعليقه .

فإن قيل: ورثته مشعر بأن امرأته ورثت جميع القصاص . وقوله بعد: فورثها ولده مشعر بأن الولد ورث الجميع فيكون كما تقدم في الصورة الأولى ولم يبق لإرث الولد شيئاً منه صورة .

قيل: إن حمل ذلك على ظاهره كان الأمر كذلك . وتصور إرث الولد شيئاً من القصاص بأن يكون لامرأته ولدان أحدهما منه والآخر من غيره ، وإن حمل

(١) في أ: أختاً لامرأته.

على أن الأخت في الأغلب إنما ترث النصف كان ذلك من صور إرث الولد شيئاً من القصاص .

قال: (ولو قتل أباه أو أخاه فورثه أخواه ثم قتل أحدهما صاحبه سقط : القصاص عن الأول ؛ لأنه ورث بعض دم نفسه) .

أما كون القصاص سقط عن القاتل الأول ؛ فلما ذكر المصنف رحمه الله من التعليل .

وأما كونه ورث بعض دم نفسه ؛ فلأن أخويه يستحقان دم أبيهما فإذا قتل أحدهما صاحبه ورث القاتل الأول ما كان يستحقه المقتول ؛ لأنه أخوه . فعلى هذا يستحق نصف دمه لأن دم الأب كان بين الأخوين نصفين . ضرورة أن القاتل لا يرث فإذا قتل أحد الأخوين أخاه انتقل إلى القاتل الأول جميع حقه . ضرورة أن أخاه القاتل لا يرث شيئاً ، وذلك نصف دم الأب .

قال: (ولو قتل أحد الابنين أباه والآخر أمه وهي زوجة الأب : سقط القصاص عن الأول لذلك ، وله أن يقتص من أخيه ويرثه) .

أما كون القصاص يسقط عن الأول وهو قاتل الأب ؛ فلما ذكر المصنف رحمه الله من التعليل المتقدم ذكره . وذلك أنه لما قتل أباه ورثه أخوه لأنه ابنه وأمه ؛ لأنها زوجته فلما قتل الأخ أمه ورثها أخوه قاتل الأب . فيجب أن يسقط عنه القصاص ؛ لأنه ورث بعض دم نفسه وذلك ثمن دم الأب .

وأما كون قاتل الأب له أن يقتص من أخيه قاتل الأم ؛ فلأن دم أمه لقاتل الأب خاصة . ضرورة أن قاتلها لا يرث منها شيئاً .

وأما كونه يرثه ؛ فلأن القتل قصاص^(١) لا يمنع الإرث وقد تقدم في باب ميراث القاتل .

قال: (وان قتل من لا يُعرف وادعى كفره أو رقه ، أو ضرب ملفوفاً فقدّه وادعى أنه كان ميتاً وأنكر وليه ، أو قتل رجلاً في داره وادعى أنه دخل بكابره

(١) في د: قصاصاً.

على أهله أو ماله فقتله دفعاً عن نفسه وأنكر وليه ، أو تجارح اثنان وادعى كل واحد أنه جرحه دفعاً عن نفسه : وجب القصاص ، والقول قول المنكر .

أما كون من قتل من لا يُعرف وادعى كفره يجب القصاص عليه ؛ فلأن الأصل عصمة الدماء فادعائه الكفر ادعاء مخالف للأصل . فلم يقبل قوله فيه وإذا كان كذلك كان قوله ذلك كعدمه . فوجب عليه القصاص ؛ كما لو لم يدع كفره .

وأما كون من قتل من ذكر وادعى رقه يجب القصاص عليه ؛ فلأن الأصل الحرية كما أن الأصل العصمة ودعوى الكفر لما لم تقبل لمخالفتها الأصل فكذا دعوى الرق .

وأما كون من ضرب ملفوفاً فقدّه وادعى أنه كان ميتاً وأنكر وليه يجب القصاص عليه ؛ فلأن الأصل الحياة . أشبه ما تقدم .

وأما كون من قتل رجلاً في داره وادعى أنه دخل يكابره على أهله أو ماله فقتله دفعاً عن نفسه وأنكر وليه ذلك يجب القصاص عليه ؛ فلأن الأصل عدم ما يدعيه . وقد روي عن علي رضي الله عنه : « فيمن ^(١) وجد مع امرأته رجلاً فقتله: إن لم يأت بأربعة شهداء فليعطَ بِرُمَّتِهِ » ^(٢) .

وأما كون الاثنین إذا تجارحا وادعى كل واحد أنه جرح صاحبه دفعاً عن نفسه يجب القصاص عليهما ؛ فلأن كل واحد منهما قاتل لصاحبه مدع عليه دعوى الأصل عدمها . فوجب أن يجب عليهما القصاص . عملاً بالأدلة المقتضية له السلامة عن معارضة الأصل .

(١) في د: فمن.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٧٨٧٠) ٥ : ٤٤٧ كتاب الديات، الرجل يجد مع امرأته رجلاً فيقتله. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ٣٣٧ كتاب الأشربة، باب الرجل يجد مع امرأته الرجل فيقتله.

باب استيفاء القصاص

قال المصنف رحمه الله: (ويشترط له ثلاثة شروط: أحدها: أن يكون من يستحقه^(١) مكلفاً. فإن كان صبياً أو مجنوناً لم يجز استيفاؤه، ويجبس القاتل حتى يبلغ الصبي ويعقل المجنون؛ إلا أن يكون لهما أب فهل له استيفاؤه لهما؟ على روايتين. فإن كانا محتاجين إلى النفقة فهل لوليتهما العفو على الدية؟ يحتمل وجهين).

أما كون استيفاء القصاص يشترط له ثلاثة شروط؛ فلما يأتي ذكره فيها^(٢).
وأما كون أحدها أن يكون من يستحقه^(٣) مكلفاً؛ فلأن غير المكلف ليس أهلاً للاستيفاء لعدم تكليفه، ولذلك لم يصح إقراره ولا تصرفه.
ولأن غير المكلف إما صبي أو مجنون، وكلاهما لا يؤمن منه الحيف على الجاني. لا يقال وليه يقوم مقامه لأن القصاص شرع للتشفي فلا يقوم وليه مقامه.
وأما كون الصبي والمجنون لا يجوز لهما استيفاء القصاص؛ فلأن شرط استيفائه أن يكون من يستحقه مكلفاً، وذلك مفقود فيهما.
وأما كون القاتل يجبس حتى يبلغ الصبي ويعقل المجنون؛ فلأن مستحق القصاص يستحق إتلاف نفسه ومنفعته. فإذا تعذر إتلاف النفس لمعارض بقي إتلاف المنفعة سالماً عن المعارض.
فإن قيل: يجب أن يخلى سبيله كالمعسر.

(١) في أ: أن يكون مستحقه.

(٢) في أ: فيهما.

(٣) في أ: أن يكون مستحقه.

قيل: الفرق بينهما أن الحبس هنا وسيلة إلى استيفاء الحق لأنه إذا بقي في الحبس حتى زال المانع من المستحق تمكن من استيفاء حقه . بخلاف المعسر فإن حبسه سبب لتعذر الاستيفاء لأنه يتعذر الكسب مع الحبس .

وأما كون أبي^(١) الصبي والمجنون له استيفاؤه لهما على رواية ؛ فلأن له ولاية كاملة^(٢) ولذلك ملك أن يبيع مال ابن نفسه لنفسه . بخلاف غيره .

وأما كونه ليس له ذلك على رواية ؛ فلأن مقصود مشروعية القصاص مفقود في الأب كغيره .

وهذه أصح ؛ لما ذكر .

وأما كون وليهما له العفو على الدية إذا كانا محتاجين إلى النفقة يحتمل وجهين ؛ فلأن النظر إلى^(٣) دفع حاجتهما مطلوبة وذلك طريق إليه يقتضي الجواز ، والنظر إلى أن الدية أحد بدلي النفس . فلم يكن للولي استيفاؤه ؛ كالقصاص يقتضي عدمه .

قال: (وان قتلا قاتل أبيهما أو قطعاً قاطعتهما قهراً : احتتمل أن يسقط حقهما ، واحتمل أن تجب لهما دية أبيهما في مال الجاني وتجب دية الجاني على عاقلتهما . وان اقتصا ممن لا تحمّل ديته العاقلة سقط حقهما وجهاً واحداً) .

أما كون من ذكرنا يحتمل أن يسقط حقهما ؛ فلأن القتل والقطع مستحق لهما فإذا فعلاهما قهراً وجب أن يسقط حقهما . ضرورة استيفاء المستحق لحقه .

ولأن الصبي والمجنون لو كان لهما ودیعة عند شخص فأخذها منه قهراً سقط حقهما . فكذلك هاهنا .

وأما كونه يحتمل أن تجب دية أبيهما لهما في مال الجاني ، ودية الجاني على عاقلتهما : أما الأول ؛ فلأن فعلهما لم يصادف محلاً فإذا تعذر القصاص وجب الدية المستحقة ؛ لأنها بدله .

(١) في أ: أن.

(٢) في أ: كاملاً.

(٣) في أ: أن.

وأما الثاني ؛ فلأن فعل الصبي والمجنون^(١) خطأ والخطأ تحمله العاقلة ؛ لما يأتي بعد إن شاء الله تعالى .
وأما كونهما يسقط حقهما وجهاً واحداً إذا اقتصا ممن لا تحمل ديته العاقلة ؛ فلأن عدم السقوط قبلُ كان لأن دية فعلهما تحمله العاقلة فمحلّ الدية مختلف .
بخلاف ما لا تحمله العاقلة .

(١) ساقط من أ.

فصل [الشرط الثاني]

قال المصنف رحمه الله: (الثاني: اتفاق جميع الأولياء على استيفائه . وليس لبعضهم استيفاؤه دون بعض . فإن فعل فلا قصاص عليه وعليه لشركائه حقهم من الدية . ويسقط عن الجاني في أحد الوجهين وفي الآخر لهم ذلك في تركة الجاني ويرجع ورثة الجاني على قاتله) .

أما كون الثاني من شروط استيفاء القصاص اتفاق جميع مستحقي الدم على استيفائه ؛ فلأن الاستيفاء حق مشترك لا يمكن تبعيضه . فلم يجوز لأحد التصرف فيه بغير إذن شريكه ؛ لأن في تصرفه إبطالاً لحق غيره ، وذلك لا^(١) يجوز .

وأما كون بعضهم ليس له استيفاؤه دون بعض ؛ فلأن اتفاق الكل شرط في جواز الاستيفاء ولم يوجد .

وأما كون من اقتص منهم لا قصاص عليه ؛ فلأنه قتل نفساً يستحق بعضها . فلم يجوز قتله به ؛ لأن النفس لا تؤخذ ببعض نفس .

وأما كونه [عليه لشركائه حقهم من الدية في وجهه ؛ فلأنه فوت عليهم حقهم من القتل . فكان بدله عليه]^(٢) .

فعلى هذا يسقط ذلك عن الجاني ؛ لأن^(٣) المقتص قد وجب عليه فلا تجب على الجاني .

وأما كونهم^(٤) لهم ذلك في تركة الجاني في وجهه ؛ فلأن الواجب على الجاني إما القتل وإما الدية . فلما تعذر القتل تعينت الدية .

(١) ساقط من أ.

(٢) مثل السابق.

(٣) في أ: فلأن.

(٤) في أ: كونه.

ولأنه فعل يتعذر معه التصاص . فوجبت الدية في تركته ؛ كما لو مات حتف أنفه .

فعلى هذا يرجع ورثه، الجاني بذلك على القاتل لأنه أئلف بدل ذلك بغير حق .

قال: (وإن عفى بعضهم سنط القصاص . وإن كان العافي زوجاً أو زوجة فللباقين حقهم من الدية على الجاني . فإن قتلته الباقون عالمين بالعمو وسقوط القصاص به : فعليهم القود ، وإلا فلا قود وعليهم دية . وسواء كان الجميع حاضرين أو بعضهم غائباً) .

أما كون القصاص يسقط إذا عفى بعض مستحقي الدم ؛ فلأن القتل عبارة عن زهوق الروح بألة صالحة له ، وذلك لا يتبعض فإذا أسقط بعض مستحقيه حقه منه تعذر استيفاؤه .

وأما قول المصنف رحمه الله: وإن كان العافي زوجاً أو زوجة ؛ ففيه تشبيه على أنهما يرثان من الدم . وسيأتي ذلك مصرحاً به إن شاء الله تعالى^(١) .

فعلى هذا يسقط القصاص بعموهما ؛ لأنهما بعض مستحقي الدم . أشبهها^(٢) بقية ذوي الفروض ، وفي الحديث عن عمر رضي الله عنه « أن رجلاً قتل رجلاً . فقالت أختُ المقتول وهي زوجة القاتل : عفوتُ عن حقي من القصاص . فقال عمر : الله أكبر! عتقَ الرجل »^(٣) .

وأما كون الباقين لهم حقهم من الدية على الجاني ؛ فلأن تعذر القصاص يوجب الدية ؛ لأنها تتعين عنده .

وأما كونهم عليهم القود إذا قتلوه وكانوا عالمين بالعمو وسقوط القصاص ؛ فلأنه قتل عمد عدوان . أشبه ما لو قتلوه ابتداء .

وأما كونهم لا قود عليهم إذا لم يكونوا عالمين بالعمو ؛ فلأن القاتل مع عدم علمه بالعمو كالقاتل مع عدم العفو ، والقاتل مع عدم العفو لا قود عليه . فليكن هذا مثله .

(١) ص: ٥٢ .

(٢) في د: أشبه .

(٣) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (١٨١٨٨) ١٠: ١٣ كتاب العقول، باب العفو.

وأما كونهم لا قود عليهم إذا لم يكونوا عالمين بسقوط القصاص بالعفو ؛ فلأن مثل ذلك يخفى على كثير من الناس . فهو بمنزلة من لم يعلم العفو .

وأما كونهم لا قود عليهم إذا لم يكونوا عالمين بهما فبطريق الأولى لأنه إذا كان انتفاء أحد الشيعين مؤثراً في عدم القود ؛ فلأن يؤثر مجموعهما أولى .
وأما كونهم عليهم دية في كل موضع لا قود فيه ؛ فلأن القتل قد^(١) تعذر والدية بدله . فتعين^(٢) عند تعذره .

وأما كون ما ذكر كما ذكر سواء كان جميع مستحقي الدم حاضرين أو كان بعضهم غائباً ؛ فلأنهما سواء معنى فكذا يجب أن يكون حكماً .

قال: (وإن كان بعضهم صغيراً أو مجنوناً فليس للبالغ العاقل الاستيفاء حتى يصيرا مكلفين في المشهور . وعنه : له ذلك) .

أما كون البالغ العاقل من مستحقي الدم ليس له الاستيفاء إذا كان بعض الورثة صغيراً أو مجنوناً حتى يصيرا مكلفين في المشهور -أي عن الإمام أحمد- ؛ فلأن استيفاءه يفضي إلى إسقاط حق شريكه من التثفي .

وأما كونه له ذلك في رواية عنه ؛ فلأن الحسن بن علي رضي الله عنهما قتل ابن ملجم وكان لعلي ورثة صغار^(٣) .

والأولى هي الصحيحة في المذهب ؛ لما تقدم .
ولأنه قتل غير متحتمثب لجماعة معينين . فلم يكن لبعضهم استيفاءه ؛ كما لو كان بعضهم غائباً .

وقتل الحسن لقاتل علي محمولاً على أنه كان الإمام فقتله ؛ لأنه شهر السلاح ، وسعى في الأرض بالفساد .

(١) ساقط من أ.

(٢) في أ: ومتعذره.

(٣) أخرجه الشافعي في الأم ٤ : ٢١٦ .

قال: (وكل من ورث المال ورث القصاص على قدر ميراثه من المال حتى الزوجين وذوي الأرحام . ومن لا وارث له وليه الإمام إن شاء اقتص وإن شاء عفى).

أما كون كل من ورث المال ورث القصاص حتى الزوجين وذوي الأرحام ؛ فلأن القصاص أحدُ بدلي النفس . فكان موروثاً لمن يرث المال ؛ كالدية . وفي الحديث : « أن رسول الله ﷺ ورث زوجة أُشيم من دية زوجها »^(١) .

وأما كون من لا وارث له وليه الإمام ؛ فلأن الإمام ولي من لا ولي له . وأما كون الإمام له الخيرة في القصاص والعفو ؛ فلأن ذلك شأن الولي . إذا ثبت ما ذكر فظاهر كلام المصنف رحمه الله هنا أن للإمام العفو على غير مال ؛ لأنه أطلق العفو .

وقال في المغني: وإن أحب العفو إلى غير مال لم يملكه ؛ لأن ذلك للمسلمين ولا حظ لهم في هذا . ولم يحك فيه خلافاً .

فعلى هذا يجب حمل كلامه هنا على العفو على مال حملاً لمطلق كلامه هنا على مقبده في المغني مع موافقة الدليل . وذلك أن خيرة الإمام هنا خيرة مصلحة لأنه نائب المسلمين . بخلاف خيرة الولي من الورثة فإنها لا تعتمد ذلك . وقد تقدم في غير موضع أن خيرة الإمام خيرة مصلحة فليكن هاهنا كذلك . وإذا كانت خيرة مصلحة لم يصح العفو على غير مال لعدم المصلحة فيه .

فإن قيل: لو رأى الإمام المصلحة في ترك خراج إنسان جاز . فما الفرق؟ قيل: العدول عن القصاص إنما جاز لكون المصلحة للمسلمين في الدية ، وعند تحقق المصلحة في الدية يمتنع أن تكون المصلحة في تركها . وعلى تقدير تصور المصلحة في ذلك الفرق بينهما أن الدية بدل متلف فلو جاز تركها لأدى إلى هدر كون التلف موجباً وذلك منتف .

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٢٩٢٧) ٢: ١٢٩ كتاب الفرائض ، باب: في المرأة ترث من دية زوجها .

فصل [الشرط الثالث]

قال المصنف رحمه الله: (الثالث: أن يُؤمن في الاستيفاء التعدي إلى غير القاتل . فلو وجب القصاص على حامل أو حملت بعد وجوبه : لم تقتل حتى تضع الولد وتسقيه اللبن . ثم إن وجد من يرضعه والا تركت حتى تقطمه) .

أما كون الثالث من شروط استيفاء^(١) القصاص أن يُؤمن فيه التعدي إلى غير القاتل ؛ فإن الله تعالى قال: ﴿فلا يسرف في القتل إنه كان منصوراً﴾ [الإسراء: ٣٣] والقتل المفضي إلى التعدي [إلى غير القاتل]^(٢) قتل فيه إسراف .

وأما كون الحامل لا تقتل حتى تضع الولد ؛ فلأن في قتلها قبل ذلك تعدياً إلى غير القاتل ، وانتفاؤه شرط في جواز الاستيفاء .

وفي الحديث أن رسول الله ﷺ قال: « إذا قتلت المرأة عمداً لم تُقتل حتى تضع ما في بطنها إن كانت حاملاً ... مختصر »^(٣) . رواه ابن ماجه .
ولأن في ذلك قتل غير القاتل . فوجب أن يمنع منه .

وأما كون من حملت بعد وجوب القصاص [لا تقتل حتى تضع الولد]^(٤) ؛ كمن وجب^(٥) عليها القصاص وهي حامل ؛ فلأنهما سواء في إفشاء قتلها إلى التعدي وقتل من ليس بقاتل .

وأما كونها لا تقتل حتى تسقي الولد اللبن ؛ فلأنه لا يعيش غالباً إلا بذلك .
وأما كونها تقتل حينئذ إذا وجد من يرضعه ؛ فلأن تأخير قتلها إنما كان للخوف على ولدها وقد زال ذلك .

(١) ساقط من أ.

(٢) مثل السابق.

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه (٢٦٩٤) ٢ : ٨٩٨ كتاب الديات، باب الحامل يجب عليها القود.

(٤) ساقط من أ.

(٥) مثل السابق.

وأما كونها تترك حتى تفتطمه إذا لم يوجد من يرضعه ؛ فلأن في حديث ابن ماجة: « لم تُقتل حتى تَضَع وحتى تُكفَّلَ ولدها »^(١) .
ولأن القتل إذا أُخر من أجل حفظ الحمل . فلأن يؤخر من أجل حفظ الولد بطريق الأولى .
فإن قيل: الحديثان مطلقان وكلام المصنف رحمه الله مقيد بأن لا يوجد من يرضعه .

قيل: يجب حملهما على ذلك ؛ لأن العلة في كونها لا تقتل لأجل^(٢) الإفضاء إلى قتل الولد ، وفيما إذا وجد من يرضعه لا يوجد ذلك . بخلاف ما إذا لم يوجد .

قال: (ولا يقتص منها في الطرف حال حملها . وحكم الحد في ذلك حكم القصاص) .

أما كون الحامل لا يقتص منها في الطرف حال حملها ؛ فلأن القصاص في الطرف لا يؤمن معه التعدي إلى تلف الولد . أشبه الاقتصاص في النفس .
وأما كون حكم الحد في ذلك حكم القصاص ؛ فلأنه يساويه معنى . فوجب أن يساويه حكماً . وفي حديث ابن ماجة المتقدم: « وإن زنت لم تُرجم حتى تضع ما في بطنها وحتى تُكفَّلَ ولدها »^(٣) ، وفي حديث الغامدية أن النبي ﷺ قال لها: « اذهبي حتى تُرضعيه »^(٤) .

(١) تكلمة للحديث السابق وقد سبق تخريجه.

(٢) ساقط من د.

(٣) سبق تخريجه ص: ٥٣.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ (٥) ٢: ٦٢٧ كتاب الحدود، باب ما جاء في الرجم.

قال: (فإن ادعت الحمل احتملي أن يقبل منها فتحبس حتى يتبين أمرها ، واحتمل أن لا يقبل إلا بيينة) .

أما كون من ذكرت يحتمل^(١) أن يقبل قولها ؛ فلأنه يحتمل ، وللحمل أمارات خفية لا تعلمها إلا هي . فوجب قبول قولها فيه ؛ كالحيض . فلهذا تحبس حتى يتبين أمرها لأن ذلك طريق إلى تبينه وهو مطلوب شرعاً .
وأما كونها يحتمل أن لا يقبل قولها إلا بيينة ؛ فلأن الحق حالٌ عليها . فلم يجوز تأخيرها بدعواها ؛ كسائر الحقوق .

قال: (وإن اقتص من حامل وجب ضمان جنينها على قاتلها . وقال أبو الخطاب: يجب على السلطان الذي مكّنه من ذلك) .

أما كون من اقتص من حامل يجب ضمان جنينها على قاتلها على قول غير أبي الخطاب ؛ فلأنه هو المباشر .
وأما كونه يجب على السلطان على قول أبي الخطاب ؛ فلأنه مكّنه من الإتيان . فاقتص به الضمان ؛ كما لو أمر عبده الجاهل بتحريم القتل : به .
إذا تقرر مأخذ الوجهين فلجريان الخلاف المذكور شرط وهو جهل الولي والسلطان بالحمل . فلو علمه السلطان وحده فالضمان عليه دون القاتل ؛ لأن السلطان غير معذور . بخلاف القاتل فلو علمه القاتل وحده فالضمان عليه دون السلطان ؛ لأنه هو المتلف ولم يسلطه السلطان على إتيان الحمل ؛ لأنه غير عالم به . [ولو علم كل واحد منهما به فالضمان على السلطان ؛ لأنه هو الممكن والذي يعرف الأحكام والقاتل]^(٢) يرجع إلى حكمه واجتهاده . هكذا ذكره المصنف في المغني إلا أنه ذكر بدل لفظة : السلطان : الحاكم .

(١) في أ: أما قوله: فإن ادعت الحمل احتملي.

(٢) ساقط من أ.

فصل في استيفاء القصاص

قال المصنف رحمه الله: (ولا يستوفى القصاص إلا بحضرة السلطان . وعليه تفقد الآلة التي يستوفى بها القصاص فإن كانت كآلة منعه الاستيفاء بها . وينظر في الولي فإن كان يحسن الاستيفاء ويقدر عليه أمكنه منه ، وإلا أمره بالتوكيل . وإن احتاج إلى أجره فمن مال الجاني) .

أما كون القصاص لا يستوفى إلا بحضرة السلطان ؛ فلأنه أمر يفتقر إلى الاجتهاد ، ويحرم الحيف فيه ، ولا يؤمن مع قصد التشفي . فافتقر إلى حضور السلطان ؛ ليؤمن ذلك .

وأما كون السلطان عليه تفقد الآلة التي يستوفى بها القصاص ؛ فلأن منها ما لا يجوز الاستيفاء به .

وأما كونه يمنع الولي الاستيفاء بالآلة كآلة ؛ فلئلا يعذب المقتول ، وقد روى شداد بن أوس أن رسول الله ﷺ قال: « إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتل ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح ، وليجد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته »^(١) .

وأما كونه ينظر فيه ؛ فلأنه قد لا يحسن الاستيفاء ، وتمكينه حينئذ لا يجوز لما فيه من الضرر اللاحق بالقاتل .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١٩٥٥) ٣: ١٥٤٨ كتاب الصيد والذباح، باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة.

وأخرجه أبو داود في سننه (٢٨١٥) ٣: ١٠٠ كتاب الأضاحي، باب في النهي أن تصير البهائم والرفق بالذبيحة.

وأخرجه الترمذي في جامعه (١٤٠٩) ٤: ٢٣ كتاب الديات، باب ما جاء في النهي عن المثلة.

وأخرجه النسائي في سننه (٤٤١٢) ٧: ٢٢٩ كتاب الضحايا، باب حسن الذبح.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٣١٧٠) ٢: ١٠٥٨ كتاب الذباح، باب إذا ذبحتم فأحسنوا الذبح.

وأما كونه يمكنه من الاستيفاء إذا كان يحسنه ويقدر عليه ؛ فلأن القتل حق له . فكان له تمكينه من استيفائه بنفسه ؛ كسائر الحقوق .
 وأما كونه يأمره^(١) بالتوكيل إذا لم يحسن ذلك ؛ فلأنه عاجز عن استيفاء حقه بنفسه ، والوكيل أحد طريقي الاستيفاء ، وقد تعذر غيره فتعين عليه^(٢) فعله .
 وأما كون أجره الوكيل من مال الجاني إذا احتيج إليها ؛ فلأنها أجره لإيفاء ما عليه من الحق . فكانت لازمة له ؛ كأجرة الكيال في الطعام المبيع .

قال: (والولي مخير بين الاستيفاء بنفسه إن كان يحسن وبين التوكيل . وقيل ليس له أن يستوفي في^(٣) الطرف بنفسه بحال . وإن تشاح أولياء المقتول في الاستيفاء قدم أحدهم بالقرعة) .

أما كون الولي مخير إذا كان يحسن الاستيفاء في النفس بنفسه وبين التوكيل ؛ فلأن التوكيل حق له . فكان له الخيرة فيه لما ذكر ؛ كسائر الحقوق .
 وأما كونه مخيراً في الطرف وهو ظاهر كلام الإمام أحمد ؛ فلأن استيفاء الطرف أحد نوعي القصاص . أشبه النفس .
 وأما كونه ليس له أن يستوفي في الطرف بنفسه بحال على وجه ؛ فلأنه لا يؤمن مع قصد الشفهي أن يجني عليه بما لا يمكن تلافيه .
 وأما كون أحد الأولياء يقدم في القرعة إذا تشاحوا في الاستيفاء ؛ فلأن الحقوق إذا تساوت وعدم الترجيح شرعت القرعة ؛ كما لو تشاحوا في تزويج موليتهم .
 ولا بد أن يُلحظ في ذلك أنه إذا قدم أحدهم بالقرعة ففرع بينهم فوقع عليه لا يجوز له أن يستوفي إلا بإذن بقية الأولياء ؛ لأن الحق لهم فلا يجوز استيفاؤه بغير إذنهم .

(١) في أ: يأمر .

(٢) ساقط من د .

(٣) مثل السابق .

فصل [في اسئفاء القصاص في النفس]

قال المصنف رحمه الله: (ولا يستوفى القصاص في النفس إلا بالسيف في إحدى الروايتين ، وفي الأخرى يفعل به كما فعل . فلو قطع يده ثم قتله فعل به ذلك ، وإن قتله بحجر أو غرقه أو غير ذلك فعل به مثل فعله^(١) .

أما كون القصاص في النفس لا يستوفى إلا بالسيف في إحدى الروايتين ؛ فلما روي عن النبي ﷺ أنه قال: « لا قودَ إلا بالسيف »^(٢) . رواه ابن ماجه .

وأما كونه يُفعل به كما فعل في الأخرى ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به﴾ [النحل: ١٢٦] ، وقال تعالى: ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾ [البقرة: ١٩٤] .

و « لأن النبي ﷺ رَضَخَ رأسَ اليهودي لرضخه رأسَ الجارية »^(٣) .

ولأن النبي ﷺ قال: « من حرقَ حرقناه ، ومن غرقَ غرقناه »^(٤) .

ولأن القصاص موضوع على المماثلة ، ولفظه مشعر بها . فيجب أن يستوفى منه ما فعل ؛ كما لو ضرب العنق آخر غيره .

فعلى هذه الرواية لو قطع يده ثم قتله قطعت يده ثم قتل وإن قتله بحجر قتل بحجر ، وإن غرقه غرق ، وإن فعل به غير ذلك من أنواع القتل فعل به ذلك .

(١) في أ: مثل ما فعله .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه (٢٦٦٧) ٢: ٨٨٩ كتاب الديات، باب لا قود إلا بالسيف .

(٣) سبق تخريجه ص: ٩ .

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨: ٤٣ كتاب الجنائيات، باب عمد القتل بالحجر وغيره...

قال: (وإن قطع يده من مفصل أو غيره أو أوضحه فمات ففعل به كفعله فإن مات وإلا ضربت عنقه . وقال القاضي: يقتل ولا يزداد على ذلك رواية واحدة) .

أما كون من ذكر يفعل به كما فعل على غير قول القاضي ؛ فلما تقدم من الكتاب والسنة واعتبار المماثلة .

وأما كونه يضرب عنقه إذا لم يموت بمثل فعله ؛ فلأن قتله مستحق لكونه ترتب على فعله القتل . فإذا لم يحصل بمثل ما فعل تعين ضرب العنق ؛ لكونه وسيلة إلى استيفاء القتل المستحق عليه .

وأما كونه يقتل ولا يزداد على ذلك على قول القاضي ؛ فلأن القصاص أحد بدلي النفس . فدخل القطع وغيره في القتل^(١) ؛ كالدية .

ولأن القصد من القصاص في النفس تعطيل البنية وإتلاف الجملة وقد أمكن هذا بالقتل . فلا يجوز تعذيبه بإتلاف أطرافه ؛ كما لو قتل بسيف كاله فإنه لا يقتل بمثله .

قال: (وإن قتله بمحرم في نفسه كتحريم الخمر واللواط ونحوه قتل بالسيف رواية واحدة . ولا تجوز الزيادة على ما أتى به رواية واحدة ، ولا قطع شيء من أطرافه فإن فعل فلا قصاص فيه وتحب فيه دية سواء عفى عنه أو قتله) .

أما كون من ذكر يقتل بالسيف رواية واحدة ؛ فلأن قتله بمثل فعله لا يجوز لكونه محرماً في نفسه ، وإذا لم يجز مثل فعله تعين القتل بالسيف لأن قتله بمثل فعله غير ممكن لأنه محرم لعينه . فوجب العدول عنه .

وأما كون الزيادة على ما أتى به القاتل لا تجوز رواية واحدة ؛ فلأن الزيادة على فعله تعد عليه . فلم يجز ؛ كما لو لم يكن قاتلاً .

وأما كون قطع شيء من أطرافه لا يجوز ؛ فلأن ذلك زيادة على ما أتى به .

(١) في أ: القطع.

وأما كون فعل ذلك لا قصاص فيه ؛ فلأن القصاص عقوبة تدرأ بالشبهات والشبهة هاهنا متحققة لأنه مستحق لإتلاف الطرف ضمناً لاستحقاقه إتلاف الجملة .

وأما كونه تجب فيه دية ؛ فلأن قطع الطرف حصل بفعل تعد . فإذا تعذر القصاص وجبت الدية ؛ كما لو لم يكن المقطوع مكافئاً .

وأما كون ما ذكر كذلك سواء عفى عنه أو قتله ؛ فلأن استحقاق إتلاف الطرف موجود في جانبي العفو والقتل .

فصل [إذا قتل واحد جماعة]

قال المصنف رحمه الله: (وإن قتل واحد جماعة فرضوا بقتله قتل لهم ولا شيء لهم سواه ، وإن تشاحوا فيمن يقتله منهم على الكمال أقيد للأول وللباقيين دية قتلهم ، وإن رضي الأول بالدية أعطيها وقتل للثاني) .

أما كون الواحد إذا قتل جماعة فرضي أولياؤهم بقتله يقتل لهم ؛ فلأن الحق لهم وقد اتفقوا على استيفائه .

ولأن المحل تعلق به حقوق لا يتسع لها . فإذا رضي أصحابها بالقتل جاز ؛ كما لو قتل عبد عبيدين فرضي صاحبهما بأخذه بدلاً عنهما .

ولأن أصحاب الحقوق إذا رضوا بقتله فقد رضوا ببعض حقهم . فجاز ؛ كما لو رضي صاحب اليد الصحيحة بالشلاء .

وأما كونهم لا شيء لهم غير القتل ؛ فلأنهم قد رضوا بالقتل . فلم يكن لهم سواه .

وأما كونه يقاد منه للأول إذا تشاح أولياء المقتولين فيمن يقتله على الكمال ؛ فلأن المحل لا يتسع للكل ، وحق الأول سابق . فقدم لسبقه .

وأما كون الباقيين لهم دية قتلهم ؛ فلأن القتل إذا فات بقيت الدية .

وأما كون الأول يعطى الدية إذا رضي بها ؛ فلأنه راضٍ بدون حقه .

وأما كون القاتل يقتل للثاني ؛ فلأن الأول إنما قدم عليه لسبقه وقد سقط حقه

لرضاه بالدية . فوجب أن يقتل للثاني . عملاً بالمقتضي السالم عن معارضة السبق .

قال: (وإن قتل وقطع طرفاً قطع طرفه أولاً^(١)) ثم قتل لولي المقتول . وإن قطع أيدي جماعة فحكمه حكم القتل .

أما كون من قتل وقطع طرفاً من آخر يقطع قبل أن يقتل ؛ فلأنه لو بُدئ بالقتل لفات القطع ، وفيه تفويت لحق المقطوع ، وذلك يوجب تقديم القطع لما فيه من الجمع بين حقي القطع والقتل .

وأما كونه يقتل بعد ذلك لولي المقتول ؛ فلأنه لا معارض له .

وأما كون حكم قطع أيدي الجماعة كحكم قتل الجماعة ؛ فلأن القطع كالقتل ؛ لأنه في معناه .

فعلى هذا إن رضي الجماعة بقطع يده لهم قطعت ولا شيء لهم ، وإن تشاحوا قدم الأول لسبقه ، وإن رضي الأول بالدية قطع للثاني .

(١) ساقط من أ.

باب العفو عن القصاص

العفو عن القصاص جائز بالكتاب والسنة والإجماع والقياس : أما الكتاب فقولته تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقصاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرِّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدِ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: 178] ، وقوله تعالى بعد قوله: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَيْهَا أَعْيُنٌ عَابِلِينَ مَنْ كَفَرَهَا لَهْمُ الْعَنَاءِ﴾ [المائدة: 45] .

وأما السنة ؛ فقال أنس بن مالك رضي الله عنه: « ما رأيتُ رسول الله ﷺ رُفِعَ إليه شيءٌ فيه قصاصٌ إلا أمرَ فيه بالعفو»^(١). رواه أبو داود .

وأما الإجماع فأجمع أهل العلم على جوازه .

وأما القياس ؛ فلأن القصاص حق له . فجاز له تركه ؛ كسائر الحقوق .

قال: (والواجب بقتل العمد أحد شيئين: القصاص أو الدية في ظاهر المذهب . والخبرة فيه إلى الولي فإن شاء اقتص ، وإن شاء أخذ الدية ، وإن شاء عفى إلى غير شيء . والعفو أفضل . فإن اختار القصاص فله العفو على الدية ، وإن اختار الدية سقط القصاص ولم يملك طلبه . وعنه : أن الواجب القصاص عينا وله العفو إلى الدية وإن سخط الجاني) .

أما كون الواجب بقتل العمد أحد شيئين القصاص ، أو الدية في ظاهر المذهب ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: 178] . وأوجب الاتباع بمجرد العفو ، ولو وجب بالعمد القصاص عينا لم تجب الدية عند العفو المطلق .

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤٤٩٧) : ٤ : ١٦٩ كتاب الديات ، باب الإمام يأمر بالعفو في الدم .

وأما كون الواجب القصاص عيناً في رواية ؛ فلأن النبي ﷺ قال: « مَنْ قُتِلَ عمداً فهو قَوْدٌ »^(١) .

ولأنه بدل متلف . فكان معيناً ؛ كسائر المتلفات .

وأما كون الأول في ظاهر المذهب ؛ فلما تقدم . وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: « كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ الْقِصَاصُ وَلَمْ تَكُنْ فِيهِمُ الدِّيَةُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ... الْآيَةَ ﴾ [البقرة: ١٧٨] »^(٢) .

ولأن النبي ﷺ قال: « مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرِينَ : إِمَّا أَنْ يُؤَدَّى ، وَإِمَّا يُقَادَ »^(٣) متفق عليه .

وروي عنه أنه قال: « ثُمَّ أَنْتُمْ يَا خُرَاعَةَ قَدْ قَتَلْتُمْ هَذَا الْقَتِيلَ وَإِنَّا وَاللَّهِ عَاقَلْتُهُ . فَمَنْ قَتَلَ بَعْدَهُ قَتِيلًا فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ : إِنْ أَحْبَبُوا قَتَلُوا وَإِنْ أَحْبَبُوا أَخَذُوا الدِّيَةَ »^(٤) . رواه أبو داود .

ولأن الدية أحد بدلي النفس . فإذا وجبت كانت بدلاً عنها لا عن بدلها ؛ كالقصاص .

وأما قوله ﷺ: « فَهُوَ قَوْدٌ »^(٥) فالمراد به وجوب القود ، وذلك مما لا نزاع فيه .

وأما قياس القتل على سائر المتلفات فلا يصح لأن الفرق بينه وبينها ظاهر ، وذلك [أن القتل يخالف سائر المتلفات]^(٦) لأن بدلها لا يختلف بالقصد وعدمه ، والقتل بخلافه .

(١) سبق تخريجه ص: ١٥ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٤٢٢٨) ٤: ١٦٣٦ كتاب تفسير القرآن، باب: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ .

وأخرجه النسائي في سننه (٤٧٨١) ٨: ٣٦ كتاب القسامة، تأويل قوله عز وجل: ﴿ فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ ... ﴾ .

(٣) سبق تخريجه ص: ٩ .

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٤٥٠٤) ٤: ١٧٢ كتاب الديات، باب ولي العمد يرضى بالدية .

(٥) سبق تخريجه ص: ١٥ .

(٦) ساقط من أ .

وأما كون الخيرة في الواجب بقتل العمد إلى الولي إن شاء اقتصر وإن شاء أخذ الدية على الرواية الأولى^(١)؛ فلما تقدم من قول النبي ﷺ: «من قُتِلَ له قَتِيلٌ فهو بخير النظرين: إما يُودَى، أو يُقَاد»^(٢)، وقوله: «فمن قَتَلَ بعده قَتِيلًا فأهله بين خَيْرَتَيْنِ: إن أحبوا قَتَلُوا، وإن أحبوا أخذوا الدية»^(٣).

وأما كونه إن شاء عفى إلى غير شيء؛ فلما تقدم أول الباب.

وأما كون العفو أفضل؛ فلما تقدم من قوله تعالى: ﴿فمن تصدق به فهو كفارة له﴾ [المائدة: ٤٥].

ولأن الله تعالى قال: ﴿وأن تعفوا أقرب للتقوى﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وقال: ﴿فمن عفا وأصلح فأجره على الله﴾ [الشورى: ٤٠].

ولأن النبي ﷺ كان يأمر به^(٤).

وأما كون من اختار القصاص له العفو إلى الدية؛ فلأن فيه مصلحة له وللجاني: أما له فلما في العفو عن القصاص من الفضيلة. وأما للجاني فلما فيه من سقوط القصاص عنه.

وأما كون من اختار الدية سقط القصاص؛ فلأن من وجب له أحد شيئين يتعين حقه باختيار أحدهما، ويلزم من تعيينه سقوط الآخر.

وأما كونه لا يملك طلب القصاص بعد ذلك؛ فلأن القصاص إذا سقط لا يعود.

وأما كون الجاني عليه ووليه^(٥) له العفو إلى الدية وإن سخط الجاني على الرواية الثانية وهي أن الواجب القصاص عيناً؛ فلأن الدية أقل منه. فكان له أن ينتقل إليها؛ لأنها أقل من حقه.

(١) ساقط من أ.

(٢) سبق تخريجه ص: ٩.

(٣) سبق تخريجه ص: ٦٤.

(٤) كما ورد في حديث أنس بن مالك. وقد سبق ذكره ص: ٦٣.

(٥) في أ: أو وليه.

قال: (وإن عفى مطلقاً وقلنا الواجب أحد شيئين فله الدية ، وإن قلنا الواجب القصاص عيناً فلا شيء له . وإن مات القاتل وجبت الدية في تركته).

أما كون من عفى مطلقاً وقيل الواجب أحد شيئين : له الدية ؛ فلأن العفو المطلق يحمل على العفو عن القصاص لأن ذلك المتبادر والغالب ، وإذا كان كذلك بقيت الدية غير معفو عنها . فتتعين . ضرورة أن سقوط أحد الواجبين يعين الآخر .

وأما كونه لا شيء له إذا قيل الواجب القصاص عيناً ؛ فلأن الدية غير واجبة . فإذا سقط الدم لم يبق له شيء .

وأما كون القاتل إذا مات تجب الدية في تركته ؛ فلأن القصاص تعذر من غير جهة ولي الجناية . فبقيت الدية ؛ لأنها بدل القتل .

قال: (وإذا قطع أصبعاً عمداً فعفى عنه ثم سرت إلى الكف أو النفس وكان العفو على مال فله تمام الدية ، وإن عفى إلى غير شيء فلا شيء له على ظاهر كلامه . ويحتمل أن له تمام الدية ، وإن عفى مطلقاً ابني على الروايتين في موجب العمد . وإن قال المجاني: عفوت مطلقاً أو عفوت عنها وعن سرايتها قال: بل عفوت إلى مال أو عفوت عنها دون سرايتها فالقول قوله مع يمينه) .

أما كون من قطع أصبعاً عمداً فعفى عنه ثم سرت جنايته إلى الكف أو النفس وكان العفو على مال للعافي تمام الدية ؛ فلأن قصاص الذي تلف بالسراية ممتنع .

ضرورة أنه لا يمكن استيفاؤه دون ما عفى عنه . وإذا كان كذلك تعين تمام الدية لأن كل موضع تعذر القصاص تعينت الدية ، وقد أخذ بعضها فتعين له تمامها .

وأما كونه إذا عفى إلى غير مال لا شيء له على ظاهر كلام أحمد ؛ فلأن العفو عن الجناية عفو عن سرايتها وقد حصل العفو عن الإصبع . فوجب أن يحصل عن الذي سرى إليه .

وأما كونه يحتمل أن له تمام الدية ؛ فلأن المجني عليه إنما عفى عن دية الإصبع .

فوجب أن يثبت له تمام الدية . ضرورة كونه غير معفو عنه .

وأما كون من عفى مطلقاً يبيني عفوه على الروائين في موجب العمد^(١) ؛
فلأن الحكم يختلف باختلاف ذلك .

فعلى هذا إذا قيل الواجب أحد الأمرين فهو كما لو عفى على مال ، وإذا قيل
الواجب القصاص عيناً فهو كما لو عفى إلى غير مال .

وأما كون القول قول المجني عليه إذا قال له الجاني: عفوت مطلقاً ، وقال: بل
عفوت إلى مال ؛ فلائنه منكر للعفو المطلق والقول قول المنكر .

ولأن الجاني ادعى وقوع العفو مطلقاً ، والأصل عدمه . فالقول قول مدعي
الأصل .

وأما كون القول قوله إذا قال الجاني: عفوت عن الجناية وعن سرايتها ، وقال:
بل^(٢) عفوت عنها دون سرايتها ؛ فلما ذكر من الوجهين قبل .

وأما كون ذلك مع يمينه في المسألتين جميعاً ؛ فلأن صدق الجاني محتمل .
فوجب اليمين ؛ ليكون النكول طريقاً إلى ثبوت دعواه .

قال: (وإن قتل الجاني العافي فلوليه القصاص أو الدية كاملة . وقال القاضي: له
القصاص أو تمام الدية) .

أما كون ولي العافي له القصاص فيما ذكر ؛ فلأن قتله انفرد عن قطعه . أشبه
ما لو كان القاطع غيره .

وأما كونه له الدية كاملة وهو قول أبي الخطاب ؛ فلأن القتل منفرد عن
القطع . فلم يدخل حكم أحدهما في الآخر .

ولأن القتل الصادر هنا موجب للقتل . فأوجب الدية كاملة ؛ كما لو لم
يتقدمه عفو .

وأما كونه له تمام الدية على قول القاضي ؛ فلأن القتل إذا تعقب الجناية قبل
الاندمال صار بمنزلة سرايته ولو سرى لم يجب إلا تمام الدية . فكذلك فيما هو
بمنزلة .

(١) رص: ٦٣ .

(٢) زيادة في د .

قال: (وإذا وكل رجلاً في القصاص ثم عفى ولم يعلم الوكيل حتى اقتص فلا شيء عليه . وهل يضمن العافي ؟ يحتمل وجهين . ويتخرج أن يضمن الوكيل ويرجع به على الموكل في أحد الوجهين ؛ لأنه غره ، والآخر : لا يرجع به ويكون الواجب حالاً في ماله . وقال أبو الخطاب : يكون على عاقلته .

أما كون الوكيل لا شيء عليه إذا لم يعلم بالعفو حتى اقتص ؛ فلأنه لا تفريط منه ؛ لأن عفو الموكل حصل على وجه لا يمكن للوكيل استدراكه . فلم يلزمه ضمانه ؛ كما لو عفى بعد ما رماه .

وأما كون العافي هل يضمن ؟ يحتمل وجهين ؛ فلأن النظر إلى أن عفو غير صحيح لحصوله في حال لا يمكن استدراك الفعل ، وأن العفو منه إحسان يقتضي أن لا ضمان عليه ، والنظر إلى أن قتل المعفو عنه حصل بأمره وتسليطه على وجه لا ذنب للمباشر فيه يقتضي أن الضمان عليه لأنه أمره به . أشبه ما لو أمر عبده الأعجمي بقتل معصوم فقتله .

وأما كون الوكيل يتخرج أن يضمن ؛ فلأنه لو علم بالعفو لوجب عليه القصاص . فإذا لم يعلم تعلق به الضمان ؛ كما لو قتل مرتداً رجع إلى الإسلام ولم يعلم رجوعه .

وأما كونه يرجع على العافي في وجه ؛ فلما ذكر المصنف رحمه الله من أنه غره لأنه سلطه على القتل وأمره به وعفى من غير إعلامه فنزل منزلة الغار في النكاح بحرية أمة وتزويج معيبة ، ومنزلة من غضب طعاماً وقدمه إلى غيره وأمره بأكله فأكله .

وأما كونه لا يرجع في وجه ؛ فلأن العفو إحسان فلا يقتضي الرجوع عليه .
وأما كون الواجب على الوكيل حالاً في ماله وهو قول القاضي ؛ فلأن قتله عمد محض أو عمد الخطأ ، وذلك لا تحمله العاقلة لأنه قصد قتله وإن سقط القصاص لمعنى آخر^(١) كقتل الأب .

وأما كونه على عاقلته على قول أبي الخطاب ؛ فلأنه جار مجرى الخطأ لأنه معذور في قتله . أشبه من رمى صيداً فبان آدمياً .

(١) ساقط من أ.

قال: (وإن عفى عن قاتله بعد الجرح صحح . وإن أبرأه من الدية أو وصى له بها فهي وصية لقاتل هل تصح ؟ على روايتين : إحداهما: تصح ويعتبر من الثلث . ويحتمل أن لا يصح عفو عن المال ولا وصيته به لقاتل ولا غيره إذا قلنا أنه يحدث على ملك الورثة) .

أما كون من عفى عن قاتله بعد الجرح يصح ؛ فلأنه أسقط حقه بعد انعقاد سببه . فسقط ؛ كما لو أسقط الشفعة بعد البيع .

وأما كون من أبرأه من الدية يكون إبرأؤه وصية لقاتل ؛ فلأن معناها إن مت فأنت في حل ، وذلك وصية لقاتل .

وأما كون من وصى له بها تكون وصيته وصية لقاتل ؛ فلأنها وصية بمال . أشبه ما لو وصى له بعبد .

وأما كون الوصية لقاتل هل تصح ؟ على روايتين فقد تقدم ذكرهما ودليلهما في باب الموصى له^(١) . فعلى القول بعدم الصحة لا تفرع وعلى القول بالصحة يعتبر ذلك من الثلث لأن هذا شأن الوصية .

ولأنها وصية بمال . أشبهت غيرها من الوصايا .

وأما كونه يحتمل أن لا يصح عفو عن المال ولا وصيته به لقاتل ولا غيره إذا قيل أنه يحدث على ملك الورثة ؛ فلأن العفو عن ذلك والوصية به على القول المذكور عفو عن غير حقه ووصية به .

قال: (وإن أبرأ القاتل من الدية الواجبة على عاقلته أو العبد من جنائنه التي تتعلق أرشها برقبته لم يصح ، وإن أبرأ العاقلة والسيد صحح) .

أما كون من أبرأ القاتل أو العبد مما ذكر لا يصح ؛ فلأن البراءة من ذلك براءة لغير من عليه الحق ؛ لأن الدية الواجبة على العاقلة غير واجبة على القاتل والجنائية المتعلقة أرشها برقبته العبد غير واجبة عليه بل متعلقة بملك سيده وإذا كان كذلك وجب أن لا تصح البراءة ؛ لأن صحة البراءة تقتضي تقدم ثبوت الحق على من أبرئ .

وأما كون من أبرأ العاقلة والسيد يصح ؛ فلأنه إبراءٌ من حق لمن هو عليه .
فإن قيل: الدية والأرش لم تجب بعد فكيف تصح البراءة منهما ؟
قيل: قد انعقد سبب الوجوب فهو بمنزلة ما لو عفى عن القاتل بعد الجرح .

قال: (وان وجب لعبد قصاص أو تعزير قذف فله طلبه [والعفو عنه]^(١) وليس ذلك للسيد إلا أن يموت العبد) .

أما كون العبد له طلب ذلك والعفو عنه ؛ فلأن ذلك من أحكام النفوس وهي مختصة به .

ولأن التشفي فيما ذكر مطلوب ، وذلك وصف قائم بالعبد .
وأما كون السيد ليس له طلب ذلك ولا العفو عنه في حال حياة العبد ؛ فلأن السيد ليس له في العبد سوى المالية وما ذكر حقوق نفسانية .
وأما كونه له ذلك بعد موت العبد ؛ فلأن حق العبد ينتقل إليه . فيصير شبيهاً بالوارث .

(١) ساقط من أ.

باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس

قال المصنف رحمه الله: (كل من أقيد بغيره في النفس أقيد به فيما دونها ومن لا فلا . ولا يجب إلا بمثل الموجب في النفس وهو العمد الخاض).

أما كون كل من أقيد بغيره في النفس يقاد به فيما دونها ؛ فلأن من أقيد به في النفس إنما أقيد به فيها لحصول المساواة المعتبرة للقود . فيجب أن يقاد به فيما دونها لذلك .

وفي قول المصنف رحمه الله: كل من أقيد بغيره في النفس أقيد به فيما دونها إشعار بمشروعية القود فيما دون النفس من الأطراف والجراح^(١).

والأصل فيها الكتاب والسنة والإجماع والمعنى : أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس﴾ - إلى قوله -: والجروح قصاص ﴿المائدة: ٤٥﴾ .

وأما السنة ؛ فما روى أنس بن مالك «أن الربيع بنت النضر بن أنس كسرتُ ثنيةً جاريةً . فعرضوا عليهم الأرش . فأبوا إلا القصاص ، فجاء أخوها أنس بن النضر فقال: يا رسول الله ! تُكسرُ ثنيةُ الربيع . والذي بعثك بالحق! ما تُكسر . فقال النبي ﷺ : كتاب الله القصاص ... مختصر»^(٢). رواه البخاري وأبو داود والنسائي .

وأما الإجماع فأجمع المسلمون على مشروعية القصاص فيما دون النفس إذا أمكن بشرطه .

(١) في أ: والجوارح.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٥٥٦) ٢: ٩٦١ كتاب الصلح، باب الصلح في الدية. وأخرجه أبو داود في سننه (٤٥٩٥) ٤: ١٩٧ كتاب الديات، باب القصاص من السن. وأخرجه النسائي في سننه (٤٧٥٧) ٨: ٢٧ كتاب القسامة، القصاص من الثنية. وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢٦٤٩) ٢: ٨٨٤ كتاب الديات، باب القصاص في السن. وأخرجه أحمد في مسنده (١٢٧٢٧) ٣: ١٦٧.

وأما المعنى وهو أن ما دون النفس كالنفس في الحاجة إلى حفظه بالقصاص .
فكان كالنفس في وجوبه .

وأما كون من لا يقاد بغيره في النفس لا يقاد به فيما دونها ؛ فلأن من لا يقاد بغيره في النفس إنما لم يُقَدَّ به لعدم المساواة المعتبرة في القود ، وذلك موجود فيما دون النفس . فوجب أن لا يقاد به فيه عملاً بالعلة .

فعلى هذا لو قطع مسلم يد مسلم قطعت يده لأنه يقاد به في النفس ، ولو قطع يد كافر لم تقطع يده لأنه لا يقاد به في النفس ، ولو قطع حرُّ يد حرّ قطعت يده لما تقدم ، ولو قطع يد عبد لم تقطع يده لذلك . وعلى هذا فقس .

وأما كون القود فيما دون النفس لا يجب إلا بمثل الموجب في النفس ؛ فلأن ما دون النفس أحد ما يجب فيه القود . فلم يجب فيه إلا بمثل الموجب في النفس ؛ كالنفس .

وأما كون الموجب في ذلك هو العمد المحض ؛ فلأن ذلك هو الموجب في النفس لما تقدم ذكره في موضعه .

قال: (وهو نوعان: أحدهما: في الأطراف . فتؤخذ العين بالعين ، والأنف بالأنف ، والأذن بالأذن ، والسن بالسن ، والجفن بالجفن ، والشفة بالشفة ، واليد باليد ، والرجل بالرجل) .

أما كون القود فيما دون النفس نوعين ؛ فلأنه تارة يكون في الأطراف [وتارة يكون في الجروح .

وأما كون أحد النوعين القود في الأطراف^(١) فظاهر .

وأما كون العين تؤخذ بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن ؛ [فلأن الله تعالى قال: ﴿والعينَ بالعينِ والأنفَ بالأنفِ والأذُنَ بالأذُنِ والسنَّ بالسنِّ﴾^(٢) ... الآية] المائدة: ٤٥ .

وأما كون الجفن يؤخذ بالجفن ... إلى آخره ؛ فلأن ذلك في معنى المنصوص عليه . فيجب أن يلحق به ؛ لأن التساوي معنى يوجب التساوي حكماً .

(١) ساقط من أ.

(٢) مثل السابق.

قال: (ويؤخذ كل واحد من الأصابع والكف والمرفق والذکر والأنثيين بمثله . وهل يجري في الإلية والشفر؟ على وجهين).

أما كون كل واحد من الأصابع والكف والمرفق والذکر والأنثيين يؤخذ بمثله ؛ فلأن المماثلة موجودة والقصاص ممكن . فوجب ؛ كالعين بالعين والأنف بالأنف .

وأما كون القصاص يجري في الإلية والشفر في وجه ؛ فلعوم قوله تعالى:

﴿والجروحَ قصاص﴾ [المائدة: ٤٥] .

ولأن لذلك حداً ينتهي إليه . فجرى القود فيه ؛ كالذکر .

وأما كونه لا يجري فيهما في وجه ؛ فلأن الإلية متصلة بلحم والشفر لحم لا

مفصل له . فلم يجر القود فيها ؛ كلحم الفخذ .

فصل في شروط القصاص في الطرف

قال المصنف رحمه الله: (ويشترط للقصاص في الطرف ثلاثة شروط: أحدها: الأمن من الحيف. بأن يكون القطع من مفصل، أو له حد ينتهي إليه كمارن الأنف وهو ما لان منه).

أما كون القصاص في الأطراف يشترط له ثلاثة شروط؛ فلما يأتي ذكره فيها.

وأما كون أحدها الأمن من الحيف؛ فلأن الحيف ظلم وعدوان. فإذا لم يمكن القصاص إلا به لم يجب فعله.

وأما قول المصنف رحمه الله: بأن يكون القطع من مفصل أو له حد ينتهي إليه؛ فبيان لما يحصل به الأمن من الحيف.

وأما قوله: كمارن الأنف؛ فبيان لصورة من صور ما له حد ينتهي إليه.

وأما قوله: وهو ما لان منه؛ فبيان للمارن ما هو.

قال: (وإن قطع القصبة أو قطع من نصف الساعد أو الساق: فلا قصاص في أحد الوجهين، وفي الآخر يقتص من حد المارن ومن الكوع والكعب. وهل يجب له أرض الباقي؟ على وجهين).

أما كون ما ذكر لا قصاص فيه على الصفة التي فعل الجاني بلا خلاف؛ فلأن القطع ليس من مفصل فلا يؤمن الحيف فيه، وفي الحديث: «أن رجلاً ضرب رجلاً على ساعده بالسيف فقطعها من غير مفصل. فاستعدى عليه النبي ﷺ فأمر له بالدية. فقال: إني أريد القصاص. قال: خذ الدية بارك الله لك فيها. ولم يقض له بقصاص»^(١). رواه ابن ماجه.

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه (٢٦٣٦) ٢: ٨٨٠ كتاب الديات، باب ما لا قود فيه.

وأما كونه لا قصاص فيه أصلاً في وجهه ؛ فلما تقدم من أن النبي ﷺ لم يوجهه أصلاً .

ولأنه اقتصاص من غير موضع الجناية . فلم يجب ؛ كما لو كان القطع من شيء لا مفصل له أصلاً .

وأما كونه يقتص في مسألة القصبه من حد المارن وهو ما لان منه ، وفي مسألة الساعد من الكوع ، وفي مسألة الساق من الكعب في وجهه ؛ فلأن ذلك دون حقه . فكان له أن يقتص فيه ؛ كما لو شجه هاشمة فإن له أن يقتص موضحة .

وأما كون الباقي يجب له أرش على وجهه ؛ فلأنه حق له تعذر استيفاءه . فوجب أرشه ؛ كسائر ما هذا شأنه .

وأما كونه لا يجب له أرش على وجهه ؛ فلأن فيه جمعاً بين القصاص والأرش في عضو واحد .

قال: (ويقتص من المنكب إذا لم يُخف جائفة).

أما كون المنكب يقتص منه في الجملة ؛ فلما تقدم في أول الباب . ولأنه اقتصاص من مفصل أمن فيه الحيف فوجب ؛ كالاقتصاص من الكوع . وأما كون ذلك يشترط فيه أن لا يخاف منه جائفة ؛ فلأنه إذا خيف منه ذلك لا يؤمن فيه الحيف ، وذلك شرط في جواز الاقتصاص في الأطراف لما تقدم .

قال: (وإذا أوضح إنساناً فذهب ضوء عينه أو سمعه أو شمته فإنه يوضحه فإن ذهب ذلك وإلا استعمل فيه ما يذهب من غير أن يجني على حدفته أو إذنه أو أنفه . فإن لم يمكن إلا بالجناية على هذه الأعضاء سقط).

أما كون من ذكر يوضح الجاني ؛ فلأن الموضحة يجري فيها القصاص . وأما كونه يستعمل فيه ما يذهب ضوء عينه أو سمعه أو شمته إذا لم يذهب بالموضحة من غير أن يجني على ما ذكر ؛ فلأن إذهاب ذلك مستحق ، وذلك طريق إليه .

وأما كون ذلك يسقط إذا لم يمكن إلا بالجناية على ما ذكر ؛ فلأن الجناية على ذلك حيف وتعد . فإذا لم يمكن الاستيفاء إلا بها سقط .

فصل [الشرط الثاني]

قال المصنف رحمه الله: (الثاني): المماثلة في الموضع . فتؤخذ كل واحدة من اليمنى واليسرى والعليا والسفلى من الشفتين والأجفان بمثلها ، والإصبع والسن والأظفار بمثلها في الموضع والاسم . ولو قطع أظفار رجل العليا وقطع الوسطى من تلك الإصبع من آخر لم تكن له عليا فصاحب الوسطى مخير بين أخذ عقل أظفاره وبين أن يصبر حتى تقطع العليا ثم يقتصر من الوسطى . ولا يؤخذ شيء من ذلك بما يخالفه).

أما كون الثاني من شروط القصاص في الأطراف المماثلة فبالقياس على النفس .

وأما كون المماثلة في بعض الأشياء في الموضع وفي بعضها في الموضع والاسم ؛ فلأن بعض الأشياء لا يماثل إلا في الموضع وبعضها لا يماثل إلا في الموضع والاسم . فوجب أن تعتبر المماثلة في كل شيء بما تحصل به .

وأما كون كل واحدة من اليمنى واليسرى والعليا والسفلى من الشفتين والأجفان تؤخذ بمثلها ؛ فلأن الشرط^(١) المماثلة في ذلك الموضع^(٢) ، وهي موجودة في مثلها .

فعلى هذا تؤخذ اليد اليمنى باليد اليمنى ، واليد اليسرى باليد اليسرى ، والشفة العليا بالشفة العليا ، والشفة السفلى بالشفة السفلى ، والجفن الأعلى بالجفن الأعلى ، والجفن الأسفل بالجفن الأسفل ، ونحو ذلك ؛ لأن المماثلة في الموضع موجودة في ذلك كله .

(١) في د: شرط.

(٢) في د: في الموضع. وفي أ بعد قوله الموضع زيادة: لأنه لا يختلف بغير اختلافه. وقد أثبتت في د ووضع عليها علامة الحذف.

وأما كون الإصبع والسن والأتملة تؤخذ بمثلها في الموضع والاسم ؛ لأنها لا تحصل إلا بذلك وهي موجودة في مثلها .

فعلى هذا يؤخذ الإبهام بالإبهام ، والسبابة بالسبابة ، والوسطى بالوسطى ، والبنصر بالبنصر ، والخنصر بالخنصر ، والثنية بالثنية ، والضاحك بالضاحك ، والناب بالناب ، والأتملة العليا من الإصبع بالعليا من تلك الإصبع ، والوسطى منها بالوسطى منها ؛ لأن المماثلة في الموضع والاسم موجودة في ذلك كله .

وأما كون صاحب الوسطى فيما تقدم ذكره يخير بين عقل أتملته وبين الصبر حتى تقطع العليا من الجاني عليه ثم يقتص من الوسطى ؛ فلأنه لا يمكن القصاص في الحال لما فيه من الحيف وأخذ الزيادة على الواجب ولا سبيل إلى تأخير حقه حتى يتمكن من القصاص لما فيه من الضرر . فوجبت له الخيرة بين الدية ليستوفي حقه وبين الصبر إلى إمكان القصاص ؛ لئلا يتضرر بتأخير القصاص .

وأما كون شيء من ذلك لا يؤخذ بما يخالفه ؛ فلأن المماثلة شرط ولم يوجد . فعلى هذا لا تؤخذ اليد اليمنى باليد اليسرى ولا اليسرى باليمنى ، ولا العليا من الشفتين بالسفلى ، ولا السفلى بالعليا ، ولا الجفن الأعلى بالأسفل ، ولا الأسفل بالأعلى ، ولا الإبهام ولا السبابة ولا الوسطى ولا البنصر ولا الخنصر وغيرها ، ولا الثنية بالضاحك ، ولا الضاحك بالثنية ، ولا الثنية العليا بالثنية السفلى ، ولا الثنية السفلى بالثنية العليا ، ولا أتملة من إصبع بأتملة من غيرها ، ولا أتملة عليا بأتملة سفلى ، ولا وسطى بعليا ؛ لعدم المماثلة في ذلك كله . وعلى هذا فقس .

قال: (ولا تؤخذ أصلية بزائدة ولا زائدة بأصلية . وإن تراضيا عليه لم يجز . فإن فعلاً أو قطعها تعدياً أو قال: أخرج يمينك فأخرج يساره فقطعها أجزاء على كل حال وسقط القصاص . وقال ابن حامد: إن أخرجها عمداً لم تجز ويستوفى من يمينه بعد اندمال اليسار ، وإن أخرجها دهشة أو ظناً أما تجزئ فعلى القاطع دينها . وإن كان من عليه القصاص مجنوناً فعلى القاطع القصاص إن كان عالماً بما وأما لا تجزئ ، وإن جهل أحدهما فعليه الدية ، وإن كان المقتص مجنوناً والآخر عاقلاً ذهبت هدرأ) .

أما كون أصلية لا تؤخذ بزائدة ؛ فلأن الزائدة دونها .

وأما كون زائدة لا تؤخذ بأصلية ؛ فلأنها لا تماثلها .

وأما كون ما ذكر إن تراضيا عليه لا يجوز ؛ فلأن الدماء لا تستباح بالإباحة

والبذل ، ولذلك لو بذل ذلك ابتداء لم يجز .

وأما كون من فعل ذلك لا تعدياً ؛ مثل : أن يأخذه باختيار الجاني يجزئ

ويسقط القصاص ؛ فلأن الجاني عليه رضي به ، والجاني يعلمه ، والحق لا

يعدوهما .

ولأن ذلك إن كان دون حق الجاني عليه فقد رضي به . أشبه ما لو رضي بغير

شيء ، وإن كان فوق حقه فقد رضي الجاني ببذله . لا يقال قد تقدم أن البذل في

ذلك لا يجوز لأن الذي تقدم بذل في ذات ، وهنا بذل في صفة ، ولا يلزم من عدم

جواز أحدهما عدم جواز الآخر .

وأما كون من قطع اليسار تعدياً ، أو قال: أخرج يمينك فأخرج يساره يجزئ

ويسقط القصاص ؛ فكما لو قطع الإمام يسار السارق بذل يمينه .

وأما كونها لا تجزئ إذا أخرجها عمداً على قول ابن حامد ؛ فلأنه تعمد^(١)

ترك الواجب عليه من القطع . فلم يُعذر في استيفاء الواجب عليه . وما تقدم من

قياسه على السارق لا يصح لوجه:

أحدها: أن الحد مبني على الإسقاط . بخلاف القصاص .

(١) في أ: عمد.

وثانيها: أن اليسار لا تقطع في السرقة إذا عدت يمينه لأنه لا يفوت منفعة الجنس في الحد . بخلاف القصاص .

وثالثها: أن اليد إذا^(١) سقطت بأكلة أو قصاص سقط القطع . بخلاف القصاص فإنه لا يسقط وينتقل إلى الدية .

وأما كون القصاص يستوفى من يمينه على قوله ؛ فلأن اليسار لما لم تجز عنده صار قطعها كلا قطع ، وذلك يوجب قطع اليمين . ضرورة استيفاء الواجب له .
وأما كون الاستيفاء بعد الاندمال ؛ فلأنه لو حصل الاستيفاء في اليمينى وقد قطعت يساره ربما أدى ذلك إلى هلاك نفسه .

فإن قيل: أليس لو قطع يمين رجل ويسار آخر لا تؤخر إحداهما^(٢) إلى اندمال جرح الآخر؟

قيل: الفرق بينهما أن القطعين مستحقان قصاصاً . فلذلك جمع بينهما القطعين هنا . فإن أحدهما غير مستحق فلا جرم لا يجمع بينهما .

وأما كون القاطع عليه دية اليد إذا أخرجها الجاني دهشة أو ظناً أنها تجزئ ؛ فلأن مخرجها أخرجها على وجه البذل في موضع لا يصح بذله . فوجب ضمانها على الجاني عليها . فإذا تعذر القصاص لشبهة البذل وجبت الدية ؛ لأنها بدله .
وأما كون القاطع عليه القصاص إذا كان من عليه القصاص مجنوناً وكان القاطع عالماً بأنها يسار وأنها لا تجزئ ؛ فلأن بذل المجنون لا يصح ولا شبهة للقاطع .

وأما كونه عليه الدية إذا جهل أحدهما ؛ فلأن الجهل يسقط القصاص . فوجب أن تتعين الدية .

وأما كون اليسار تذهب هدرًا إذا كان المقتص مجنوناً والآخر عاقلًا ؛ فلأن المجنون لا عبرة بفعله .

(١) في أ: لو.

(٢) في أ: أحدهما.

فصل [الشرط الثالث]

قال المصنف رحمه الله: (الثالث: استواءهما في الصحة والكمال . فلا تؤخذ صحيحة بشلاء ، ولا كاملة الأصابع بناقصة ، ولا عين صحيحة بقائمة ، ولا لسان ناطق بأخرس ، ولا ذكر صحيح بأشل ، ولا ذكر فعل بذكر خصي ولا عين . ويحتمل أن يؤخذ بهما . إلا مارن الأشم الصحيح يؤخذ بمارن الأحشم والمخزوم والمستحشف ، وأذن السميع بأذن الأصم الشلاء في أحد الوجهين) .

أما كون الثالث من شروط القصاص في الأطراف استواءهما في الصحة والكمال في غير ما استثناه المصنف رحمه الله ؛ فلأن غير الصحيح والكمال لا يستوي هو والصحيح والكمال ولا يمثله . فوجب أن لا يجزئ القصاص بينهما ؛ كالحر والعبد .

وأما كون صحيحة [من يد ورجل]^(١) لا تؤخذ بشلاء منهما ؛ فلانتفاء استواءهما في الصحة ، وهو شرط لما تقدم .

ولأن^(٢) غير الصحيحة لا يقع فيها سوى الكمال ولا يؤخذ بها ما فيه نفع كامل .

وأما كون كاملة الأصابع من يد ورجل لا تؤخذ بناقصة منهما ؛ فلانتفاء استواءهما في الكمال ، وهو شرط لما تقدم .

ولأن في قطع الكاملة منهما بالناقصة جناية زائدة على ما جنى عليه ، وذلك لا يجوز .

فعلى هذا من قطع من له خمس أصابع يد من له أربع أصابع أو أقل من ذلك ، أو قطع من له أربع أصابع يد من له ثلاث أصابع أو أقل : لم يجز القصاص بينهما

(١) ساقط من أ.

(٢) في أ: لأن.

في اليد ؛ لأن ذلك فوق حق المجني عليه . وهل يجزئ في مثل أصابعه ؟ فيه وجهان : مأخذهما ما تقدم فيما إذا قطع يد شخص من نصف كفه أو نصف ذراعه^(١) .

وأما كون عين صحيحة لا تؤخذ بقائمة ؛ فلانتفاء استواءهما في الصحة ، وهو شرط لما تقدم .

ولأن في^(٢) أخذ الصحيحة بالقائمة أخذاً^(٣) لأكثر من الحق ، وذلك لا يجوز .
وأما كون لسان ناطق لا يؤخذ بأخرس ؛ فلانتفاء الكمال ، وهو شرط لما تقدم .

ولأن اللسان ذهب منفعته . فهو كاليد الشلاء .

وأما كون ذكر صحيح لا يؤخذ بأشل ؛ فلما ذكر في أخذ اليد الصحيحة بالشلاء .

وأما كون ذكر فحل لا يؤخذ بذكر خصي ولا عين على المذهب وهو قول الشريف ؛ فلأنه لا منفعة فيهما ؛ لأن كل واحد [من الخصي والعين لا يولد له ولد ولا ينزل ولا يكاد يقدر على الوطء . فهما كالأشل .

ولأن كل واحد^(٤) منهما ناقص . فلا يؤخذ به الكامل ؛ كاليد الكاملة بالناقصة .

وأما كونه يحتمل أن يؤخذ بهما وهو قول أبي الخطاب ؛ فلأنهما عضوان صحيحان ينقبضان وينبسطان . فيؤخذ بهما ؛ كذكر الفحل غير العين . وكون الخصي لا ينزل لذهاب الخصية والعنة لعة في الظهر . فلم يمنع ذلك من القصاص بهما ؛ كأذن الأصم ومارن الأخرس .

قال المصنف في المغني: والصحيح الأول لأنه إذا ترددت الحال بين كونه مساوياً للآخر وعدمه لم يجب القصاص ؛ لأن الأصل عدمه . فلا يجب بالشك .

(١) رص: ٧٤.

(٢) ساقط من أ.

(٣) مثل السابق.

(٤) مثل السابق.

وأما قول المصنف رحمه الله: إلا مارن الأشم ... إلى آخره ؛ فهو استثناء من استوائهما في الصحة والكمال .

فإن قيل: القول المذكور إنما يعقب قوله: يحتمل أن يؤخذ بهما . فلم لم يعد إليه؟

قيل: لوجهين : أحدهما: أنه لا يتناول ما ذكر ؛ لأن الضمير في قوله: بهما عائد إلى ذكر الخصي والعين .

وثانيهما: أن الاستثناء من الإثبات نفي . وقوله: يؤخذ بهما إثبات والمستثنى مثبت بدليل أنه قال: إلا مارن الأشم الصحيح يؤخذ .

فعلى ما ذكر أولاً يكون المعنى أن استواءهما المذكور شرط إلا في أشياء: أحدها: أن مارن الأشم هل يؤخذ بمارن الأخشم ؟ وهو : الذي لا يشم به . فيه وجهان:

أحدهما: يؤخذ به ؛ لأن عدم الشم لعلة في الدماغ والمارن صحيح . فوجب أخذ الأشم به ؛ لأنه مثله في كونه صحيحاً .

فإن قيل: إذا استويا في الصحة فلا حاجة إلى استثنائهما ؛ لأن الشرط استوائهما وهو موجود .

قيل: هو بالنظر إلى فوات الشم غير مساو . فبه المصنف رحمه الله على أن ذلك لا أثر له ، وذكره بلفظ الاستثناء نظراً إلى ذلك .

والثاني: لا يؤخذ به لأن منفعة الشم قد ذهبت . فهو بالنسبة إلى الأشم كاليد الصحيحة مع الشلاء .

وثانيها: أن المارن الصحيح هل يؤخذ بالمخزوم ؟ فيه وجهان:

أحدهما: يؤخذ به كمارن الأشم .

والثاني: لا يؤخذ به لأنه لا يماثله وهذا أصح لما ذكر ولذلك لم يحك المصنف رحمه الله في الكافي في ذلك خلافاً وذكر في المغني بدل المخزوم المخزوم^(١) . وعلل الأخذ وعدمه بما يأتي في المستحشف .

وثالثها: أن المارن الصحيح هل يؤخذ بالمستحشف ؟ فيه وجهان:

أحدهما: يؤخذ به ؛ لأن الاستحشاف مرض . فلم يمنع القصاص ؛ كما لو قتل صحيح مريضاً .

والثاني: لا يؤخذ به ؛ لما ذكر في مارن الأخصم .

ورابعها: أن أذن السميع هل تؤخذ بأذن الأصم ؟ فيه وجهان:

أحدهما: تؤخذ بها ؛ لأن العضو صحيح ومقصوده الجمال لا السمع ، وذهاب السمع نقص في الرأس ؛ لأنه محله وليس بنقص في الأذن .

والثاني: لا تؤخذ بها ؛ لأنها عضو ذهب نفعه . فهو كاليد الشلاء .

وخامسها: أن الأذن الصحيحة هل تؤخذ بالأذن الشلاء فيه وجهان:

أحدهما: تؤخذ بها لأن نفعها لا يذهب بشللها لأن نفعها جمع الصوت وستر

موضع السمع . فوجب أخذ كل واحد منهما بالأخرى .

والثاني: لا تؤخذ بها كسائر الأعضاء .

فإن قيل: ظاهر كلام المصنف رحمه الله في الاستثناء المذكور أن الاستثناء إنما

هو في شيئين:

أحدهما: أن مارن الأشم الصحيح هل يؤخذ بمارن الأخصم والمخزوم

والمستحشف أم لا؟

وثانيهما: أن أذن السميع الصحيحة هل تؤخذ بأذن الأصم الشلاء أم لا؟

قيل: الأمر كما ذكر . لكنه لم يرد ذلك . بل مراده أن مارن الأشم هل يؤخذ

بمارن الأخصم أم لا ؟ وأن المارن الصحيح هل يؤخذ بالمخزوم أم لا ؟ وأن المارن

الصحيح هل يؤخذ بالمستحشف أم لا ؟ وأن أذن السميع هل تؤخذ بأذن الأصم أم

لا ؟ وأن الأذن الصحيحة هل تؤخذ بالأذن الشلاء أم لا ؟ على ما ذكر في الشرح

المذكور نصاً ودليلاً . وإنما دعاه الاختصار إلى أن جمَعَ بين الصفات . وقد صرح

المصنف رحمه الله وغيره بالمسائل المذكورة فيجب حمل كلام المصنف رحمه الله هنا

على ذلك وإن لم تكن العبارة صريحة في ذلك .

قال: (ويؤخذ المعيب من ذلك كله بالصحيح ومثله إذا أمن من قطع الشلاء التلف . ولا يجب له مع القصاص أرش في أحد الوجهين ، وفي الآخر له دية

الأصابع الناقصة . ولا شيء له من أجل الشلل ، واختار أبو الخطاب أن له أرشه . وإن اختلفا في شلل العضو وصحته فأيهما يقبل قوله ؟ فيه وجهان .

أما كون المعيب من الشلاء والناقصة والعين القائمة واللسان الأخرس والذكر الأشل وذكر الخصي والعين يؤخذ بالصحيح من ذلك ؛ فلأنه دون حق المجني عليه .

وأما كونه يؤخذ بمثله ؛ فلأن المانع من القصاص عدم الاستواء وهو منتف ها هنا .

وأما كون أمن التلف من قطع الشلاء شرطاً في قطعها بالصحيحة أو بمثلها ؛ فلأن القصاص إذا لم يمكن إلا بالحيف سقط . فلأن يسقط إذا خيف منه التلف بطريق الأولى .

فعلى هذا يُسأل أهل الخبرة فإن قالوا: إذا^(١) قطعت الشلاء لم تفسد العروق ودخل الهواء إلى البدن فأفسده لم يجب القصاص لأنه لا يجوز أخذ نفس بطرف ، وإن قالوا: ذلك مأمون وجب القصاص لما تقدم .

وأما كون من أخذ المعيب بالصحيح كمن أخذ الشلاء بالصحيحة وناقصة الأصابع بالكاملة : لا يجب له مع القصاص أرش في وجهه ؛ فلأن المجني عليه فعل كما فعل به . فلم يجب له معه أرش ؛ كما لو كانت اليد كاملة أو صحيحة . ولأن الذي صدر من الجاني فعل واحد ، والفعل الواحد لا يوجب مالاً وقوداً .

وأما كونه له دية الأصابع الناقصة في وجهه وهو قول القاضي وشيخه ولا شيء له من أجل الشلل ؛ فلأن الجمال نَقَصَ بنقصان الأصابع . بخلاف الشلاء فإنها كاملة صورة وعليه مبنى القصاص ؛ لأن المماثلة في المعاني لا تعتبر ؛ لأنه كان يفضي إلى سقوط القصاص .

وأما كونه له دية الأصابع وأرش الشلل في اختيار أبي الخطاب : أما دية الأصابع ؛ فلما تقدم . وأما أرش الشلل ؛ فلأن الأرش يجبر النقص فيكون مستوفياً

(١) في إن .

مثل حقه . فلو لم يكن له ذلك لكان ممنوعاً من استيفاء مثل حقه ، وذلك منتفٍ شرعاً .

وأما كون المجني عليه والجاني إذا اختلفا في شلل العضو وصحته فأيهما يقبل قوله ؟ فيه وجهان ؛ فلأن النظر إلى أن الأصل سلامة العضو يقتضي قبول قول المجني عليه والنظر إلى أن الأصل براءة ذمة الجاني مما يدعى عليه يقتضي قبول قوله ، ولذلك لو ادعى عليه بدين فأنكره كان القول قوله .

فصل [في قطع بعض عضو]

قال المصنف رحمه الله: (وإن قطع بعض لسانه أو مارنه أو شفته أو حشفته أو أذنه أخذ مثله . يُقَدَّر بالأجزاء كالنصف والثالث والرابع) .

أما كون ما ذكر يؤخذ مثله ؛ فلأن ما جرى القصاص في جملته جرى في بعضه إذا أمكن . بل أولى لأن ما ذكر يؤمن من الاقتصاص في بعضه ما لا يؤمن في غيره .

ولأن المماثلة ممكنة . أشبه قطع العضو من مفصل .

وأما كون ذلك يقدر بالأجزاء كالنصف والثالث والرابع ؛ فلأن تقديره بالمساحة يفضي إلى أخذ جميع لسان الجاني أو مارنه أو شفته أو حشفته أو أذنه ببعض ذلك من المجني عليه ؛ لأن المجني عليه قد يكون عظيم ذلك والجاني بالعكس .

قال: (وإن كسر بعض سنه بُرد من سن الجاني مثله إذا أمن قلعهها . ولا يقتص من السن حتى يياس من عودها . فإن اختلفا في ذلك رجع إلى قول أهل الخبرة . فإن مات قبل اليأس من عودها فعليه ديته ولا قصاص فيها . وإن اقتص من سن فعادت : غرم سن الجاني ثم إن عادت سن الجاني رد ما أخذ . وإن عادت سن المجني عليه فصيرة أو معيبة فعلى الجاني أرض نقصها) .

أما كون سن الجاني يُرد منها مثل ما كسر من سن المجني عليه إذا أمن قلعهها ؛ فلأن القصاص في السن واجب لقوله تعالى: ﴿وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ﴾ [المائدة: ٤٥] .

ولأن في الحديث: « أن الرُّبِيع بنت النضر كَسرتُ ثنية الجارية . فقال رسول الله ﷺ: كَتَابَ اللهُ الْقِصَاصَ »^(١). ولا يمكن أخذ ذلك بالكسر ؛ لأنه لا يؤمن به الزيادة .

ولأنه لا يؤمن معه أن ينصدع السن أو يتقدم أو ينكسر من غير موضع القصاص . فتعين البرد ؛ لكونه طريقاً ليس غيره يقوم مقامه .

وأما كون أمن القلع شرطاً في البرد المذكور ؛ فلأن توهم الزيادة يمنع في الأعضاء كما لو قطعت يده من غير مفصل . فكذلك يجب أن يمنع هاهنا .

فإن قيل: القصاص جاز في الطرف مع توهم السراية إلى النفس . فلم يمنع هنا التوهم^(٢) السراية إلى بعض العضو؟

قيل: توهم السراية إلى النفس لا سبيل إلى التحرز منه . فلو اعتبر في المنع لسقط القصاص في الطرف بالكلية . أما السراية إلى بعض العضو فتارة يمنع القصاص فيها احتمال الزيادة في الفعل لا في الزيادة .

وأما كون السن لا يقتض منها حتى يئس من عودها ؛ فلأن القصاص يدرأ بالشبهات^(٣). فإذا كانت السن غير مأبوس من عودها كان ذلك شبهة . فوجب درأ القصاص بذلك .

وأما كون ذلك يرجع فيه إلى قول أهل الخيرة عند الاختلاف ؛ فلأن قولهم يغلب على الظن حصول ما يقولونه .

وأما كون الجاني عليه الدية إذا مات المجني عليه قبل اليأس من عودها ؛ فلأن العود مشكوك فيه والقلع متحقق والقصاص سقط للشبهة فرجع إلى الدية .

وأما كونها لا قصاص فيها ؛ فلأن شرطه اليأس من عودها ولم يوجد .

وأما كون سن الجاني يغرمها المجني عليه إذا^(١) اقتض منها ثم عادت ؛ فلأننا تبينا بعودها عدم وجوب القصاص ، وذلك يقتضي وجوب دية السن لأن القصاص

منتفٍ لوجهين:

(١) سبق تخريجه ص: ٧١.

(٢) في ٥: فلم منع منه هنا لتوهم.

(٣) في ٥: بالشبهة.

أحدهما: أنه ليس للمقتص مثل السن التي قلعتها لكونه جنى عليها أولاً .
وثانيهما: أنه معذور في الاستيفاء ، وذلك شبهة تُسقط القصاص .
وأما كون الجاني يرد ما أخذ إذا عادت سنه ؛ فلأنه بعودها تبين أنه لم يكن له
عنده حق . أشبه من دفع شيئاً إلى شخص يظنه له عليه فظهر أنه لا شيء له عليه .
وأما كون الجاني : عليه أرش نقص سن المجني عليه إذا عادت قصيرة أو
معيبة ؛ فلأن ذلك من جنائته . فوجب أرشه عليه .

فصل [في حكم الجراحات]

قال المصنف رحمه الله: (النوع الثاني: الجروح . فيجب القصاص في كل جرح ينتهي إلى عظم ؛ كالموضحة ، وجرح العضد ، والساعد ، والفخذ ، والساق ، والقدم . ولا يجب في غير ذلك من الشجاج إلا أن يكون أعظم من الموضحة كالهاشمة والمنقلة والمأمومة فله أن يقتص موضحة ولا شيء له على قول أبي بكر . وقال ابن حامد: له ما بين دية موضحة ودية تلك الشجة فيأخذ في الهاشمة خمسا من الإبل وفي المنقلة عشرا) .

أما كون النوع الثاني من نوعي القود فيما دون النفس الجروح ؛ فلما تقدم من أن ذلك تارة يكون في الأطراف وتارة يكون في الجروح .

وأما كون القصاص في الجروح في الجملة يجب ؛ فلما تقدم في أول الباب .

وأما كون الموضع الذي يقتص فيه كل جرح ينتهي إلى عظم كما ذكر المصنف رحمه الله ؛ فلأن ذلك هو الذي يمكن استيفاؤه من غير حيف ولا زيادة لانتهائه إلى عظم . أشبه قطع الكف من الكوع .

وأما كون ذلك لا يجب في غير ما ذكر من الشجاج إذا لم يكن أعظم من الموضحة كما مثل المصنف رحمه الله من الهاشمة والمنقلة ؛ فلأنه ليس له حد ينتهي إليه . فلا يمكن الاستيفاء من غير حيف ، وذلك شرط في وجوب القصاص وقد تقدم .

وأما كون المجني عليه له أن يقتص موضحة إذا كان الجرح أعظم منها كما تقدم تمثيله ؛ فلأن ذلك دون حقه .

وأما كونه لا شيء له مع القصاص على قول أبي بكر ؛ فلأنه فعلٌ واحد . فلا يجمع فيه بين القصاص ودية ؛ كما لو أخذت الشلاء بالصحيحة ، وكما في النفس^(١) ، وكما إذا قتل الكافر بالمسلم والعبد بالحر .

وأما كونه له ما بين دية موضحة ودية تلك الشجة على قول ابن حامد ؛ فلأن القصاص متعذر . فوجب أن ينتقل إلى البدل ؛ كما لو قطع أصبعيه ولم يمكن الاستيفاء إلا من واحدة .

وأما كونه على هذا يأخذ في الهاشمة خمساً من الإبل ؛ فلأن الموضحة يجب فيها خمس والهاشمة عشر . فإذا اقتص موضحة بقي التفاوت بينهما خمساً .
وأما كونه يأخذ في المنقلة عشراً ؛ فلأن الواجب فيها خمسة عشر فالتفاوت بينهما عشر .

فإن قيل: كم يأخذ على هذا في المأمومة؟

قيل: ثمانية وعشرين وثلث بعير ؛ لأن الواجب فيها ثلث الدية فإذا ذهب منها دية موضحة بقي ذلك .

قال: (ويعتبر قدر الجرح بالمساحة . فلو أوضح إنساناً في بعض رأسه مقدار ذلك البعض جميع رأس الشناج وزيادة كان له أن يوضحه في جميع رأسه ، وفي الأرض للزائد وجهان) .

أما كون قدر الجرح يعتبر بالمساحة فليعلم حتى يقتص من الجاني بمثابته .
وأما كون المجني عليه له أن يوضح رأس الجاني كله إذا كانت الموضحة أكثر من رأسه ؛ فلأن ذلك القدر الذي جنى عليه .

وأما كونه له الأرض للزائد في وجهه ؛ فلأنه لم يحصل في مقابلته قصاص .
وأما كونه لا شيء له في وجهه ؛ فلأنها جنائية واحدة فلا تجمع قوداً ومالاً .
فإن قيل: لم لم يعتبر مقدار الموضحة بالأجزاء كالثلث والربع كما اعتبر ذلك فيما إذا قطع بعض اللسان والأذن أو ما أشبه ذلك؟

(١) في د: الأنفس.

قيل: الأصل أن يعتبر الكل بالمساحة لما فيه من المماثلة ، وإنما ترك ذلك في قطع بعض اللسان ... إلى آخره ؛ لأنه يفضي إلى أخذ الكل بالبعض كما تقدم ذكره والكل ليس كالبعض ، وذلك مفقود هاهنا ؛ لأن إيضاح جميع الرأس كإيضاح بعضه في وجوب خمس من الإبل فيهما وإذا كان كذلك وجب بقاؤه على اعتبار المساحة التي هي الأصل عملاً به مع سلامته عن منافيه .

فصل [إن اشتراك جماعة في جرح]

قال المصنف رحمه الله: (وإن اشتراك الجماعة في قطع طرف أو جرح موجب للقصاص وتساوت أفعالهم ؛ مثل أن يضعوا الحديد على يده أو يتحاملوا عليها جميعاً حتى تبين فعلى جميعهم القصاص في إحدى الروايتين . وإن تفرقت أفعالهم أو قطع كل إنسان من جانب فلا قصاص رواية واحدة) .

أما كون الجماعة إذا اشتركوا فيما ذكر عليهم القصاص إذا تساوت أفعالهم على الوجه الذي ذكره المصنف رحمه الله في إحدى الروايتين ؛ فلما روي « أن شاهدين شهدا عند علي على رجل بالسرقة . فقطع يده . ثم جاء بأخر . فقالا : هذا هو السارق وأخطأنا في الأول ، فردّ شهادتهما على الثاني ، وغرّمهما دية يد الأول . وقال : لو علمت أنكما تعمدّثما ذلك لقطعكّما»^(١) .

ولأن ذلك أحد نوعي القصاص . أشبه قتل الجماعة بالواحد . وأما كونهم لا قصاص عليهم في رواية ؛ فلأن الأطراف يعتبر التساوي فيها . بدليل أنه لا تؤخذ يد صحيحة بشلاء ولا كاملة الأصابع بناقصتها ولا الأصلية بالزائدة ولا اليمنى باليسرى ولا تساوي بين الأطراف والطرف . فوجب امتناع القصاص بينهما .

والأولى أصح لما تقدم .

وأما نفي التساوي بين الأطراف والطرف فممنوع لأن نفي التساوي إن كان من حيث كونه طرفاً فباطل بوجوب القصاص بين الطرفين ، وإن كان من حيث الجمع فباطل بقتل النفس بالنفس .

(١) ذكره البخاري في صحيحه تعليقاً ٦ : ٢٥٢٧ كتاب الديات ، باب إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أو يقتص منهم كلهم .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ٤١ كتاب الجنائيات ، باب الاتنين أو أكثر يقطعان يد رجلٍ معاً . وأخرجه الدارقطني في سننه (٢٩٤) ٣ : ١٨٢ كتاب الحدود والديات .

وأما كونهم لا قصاص عليهم رواية واحدة إذا تفرقت أفعالهم أو قطع كل إنسان من جانب ؛ فلأن كل واحد منهم لم يقطع اليد ولم يشارك في قطع جميعها . فلم يجب قطع يده في مقابلتها .

وأما كونهم عليهم القصاص إذا اشتركوا في جرح موجب للقصاص^(١) في رواية ولا قصاص عليهم في رواية كما لو^(٢) اشتركوا في قطع اليد ؛ فلأنهما يتساويان معنى . فوجب أن يتساويا حكماً .

قال: (وسراية الجنایة مضمونة بالقصاص والدية . فلو قطع إصبعاً فتأكلت أخرى إلى جانبها وسقطت من مفصل ، أو تأكلت اليد وسقطت من الكوع ؛ وجب القصاص في ذلك . وإن شل ففيه دية دون القصاص) .

أما كون سراية الجنایة مضمونة ؛ فلأنها أثر الجنایة ، والجنایة مضمونة فكذلك أثرها .

وأما كون السراية مضمونة بالقصاص والدية فهو مبني على أن موجب العمد أحد أمرين ، وقد تقدم بيانه ودليله في موضعه^(٣) .

وأما كون القصاص يجب في الإصبع إذا تأكلت وسقطت من مفصل بقطع التي إلى جانبها ، أو تأكلت اليد وسقطت من الكوع بقطع بالإصبع ؛ فلأن الإصبع واليد تلفتا بالسراية وهي مضمونة كما تقدم .

وأما كونه لا يجب إذا سقطتا من غير مفصل ؛ فلأنهما لو قطعتا من غير مفصل لم يجب القصاص . فلأن لا يجب القصاص فيهما بالسراية بطريق الأولى .

وأما كون ذلك إذا شل فيه دية^(٤) دون القصاص ؛ فلأن الشلل المذكور حصل بالسراية ، وحكمها حكم المباشرة ، ولو باشر الشلل المذكور وجبت دية دون القصاص . فكذلك إذا سرى إليه .

(١) في أ: فوجب القصاص.

(٢) في د: إذا.

(٣) ص: ٦٣.

(٤) في د: دية.

قال: (وسراية القود غير مضمونة فلو قطع اليد قصاصاً فسرى إلى النفس فلا شيء على القاطع).

أما كون سراية القود غير مضمونة ؛ فلما روي أن عمر وعلياً رضي الله عنهما قالوا: « لا دية له . الحقُّ قتله ». رواه سعيد بمعناه .

ولأن القصاص قطعٌ مستحق مقدر . فلا تضمن سرايته ؛ كقطع السارق .
وأما كون قطع يد الجاني قصاصاً إذا سرى القطع إلى نفس الجاني فلا شيء عليه ؛ فلأن موته بسبب سراية القطع بطريق القصاص ، وهي غير مضمونة ؛ لما ذكر .

قال: (ولا يقتص من الطرف إلا بعد برئه . فإن^(١) اقتص قبل ذلك بطل حقه من سراية جرحه . فلو سرى إلى نفسه كان هدراً . وإن سرى القصاص إلى نفس الجاني كان هدراً أيضاً).

أما كون الطرف لا يقتص منه إلا بعد برئه ؛ فلما روي « أن النبي ﷺ نهى أن يُستقَادَ من الجرح حتى يبرأ المجروح »^(٢) ؛ لأن الجرح لا يدرى أقتل هو أم ليس بقتل ؟ فيجب أن ينتظر ليعلم ما حكمه .

وأما كون حق المجني عليه من سراية جرحه يبطل إذا اقتص قبل برئه ؛ فلأن جابراً روى « أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في ركبته . فقال: يا رسول الله! أقد لي . فقال: حتى يبرأ . فأتى وعجل . فاستقَادَ له رسول الله ﷺ . فعييت رجل المستقيد وبرأت رجل المستقَادَ منه . فقال النبي ﷺ: ليس لك شيء إنك عجلت »^(٣) . رواه سعيد مرسلأ .

ولأن المجني عليه استعجل ما لم يكن له استعجاله . فبطل حقه ؛ كقاتل موروثه .

(١) في أ: فإذا.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه (٢٥) ٣: ٨٨ كتاب الحدود.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه (٢٧) ٣: ٨٩ كتاب الحدود.

وأما كون سراية الجرح إلى نفس المجني عليه هدراً إذا اقتصر [على المجني] (١) من الجاني قبل براء جرحه ؛ فلأن النبي ﷺ قال في الحديث المتقدم: « ليس لك شيء » (٢) .

ولأن حقه بطل باستعجاله ، ومع بطلانه يتعين كون السراية إلى نفسه هدراً .
وأما كون سراية القصاص المذكور إلى نفس الجاني هدراً أيضاً ؛ فلأنه سراية قصاص ، وقد تقدم أنها غير مضمونة .

(١) ساقط من أ.

(٢) سبق تخريجه في الحديث السابق.

كتاب الديات

الديات جمع دية . والهاء في دية عوض من الواو . تقول: وَدَيْتُ الْقَتِيلَ أُدِيهِ دية . ونحوه الْعِدَّةُ فِي قَوْلِكَ: وَعَدَّهُ يَعِدُّهُ عِدَّةً .

والأصل في وجوب الدية في الجملة الكتاب والسنة والإجماع : أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾ [النساء: ٩٢] .

وأما السنة ؛ فقول النبي ﷺ في كتاب عمرو بن حزم : «وَأَنْ فِي النَّفْسِ الْمُؤْمِنَةِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ»^(١) . وفي الباب غير ذلك يأتي ذكره في مواضعه إن شاء الله تعالى .
وأما الإجماع فأجمع أهل الإسلام على وجوب الدية في الجملة .

قال المصنف رحمه الله: (كل من أتلّف إنساناً أو جزءاً منه مباشرة أو سبب فعليه دية . فإن كان عمداً محضاً فهي في مال الجاني حائلة ، وإن كان شبه عمداً أو خطأً أو ما أجرى مجراه فعلى عاقلته) .

أما كون كل من أتلّف إنساناً مباشرة عليه دية ؛ فلما تقدم من الآية والخير .
وأما كون من أتلّف جزءاً منه مباشرة عليه دية ؛ فلأنه أتلّفه مباشرة فوجب فيه دية ؛ كما تجب دية النفس إذا تلفت بالمباشرة .
وأما كون من أتلّف ذلك بسبب عليه دية ؛ فلأن السبب مؤد إلى تلفه . أشبهه بالمباشرة .

ولأن السبب لو لم يترتب عليه وجوب الدية لاتخذته الناس وسيلة إلى الإلتلاف ، وفيه ضرر عظيم . فينتفي بقوله عليه السلام: « لا ضَرَرَ ولا إِضْرَكَ »^(٢) .

وأما كون الدية فيما ذكر إذا كان الإلتلاف عمداً محضاً في مال الجاني ؛ فلأن القياس يقتضي وجوب الضمان على المتلف ؛ لأن التلف أثر فعله . فيجب أن

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ١٠٠ كتاب الديات، باب دية أهل النعمة.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه (٨٥) : ٤ : ٢٢٨ كتاب في الأفضية والأحكام وغير ذلك.

يختص به ، ولذلك قال النبي ﷺ: « لا يجني جان إلا على نفسه »^(١). تُرك العمل به في غير العمد المحض لأمر يختص به يأتي بيانه إن شاء الله تعالى فيبقى في العمد المحض على مقتضاه .

وأما كون الدية حالة ؛ فلأنها موجب عمد محض . فوجب كونها حالة ؛ كالقصاص .

وأما كون الدية فيما ذكر إذا كان الإتلاف شبه عمد على العاقلة ؛ فلما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال: « اقتلت امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها . فقضى رسول الله ﷺ بدية المرأة على عاقلتها »^(٢). متفق عليه .

ولأن شبه العمد نوع قتل لا يوجب قصاصاً . فأوجب الدية على العاقلة ؛ كالخطأ .

وأما كون الدية فيما ذكر إذا كان خطأً على العاقلة ؛ فلأنه قد ثبت في الأخبار عن رسول الله ﷺ « أنه قضى بدية الخطأ على العاقلة »^(٣) .

قال ابن المنذر: أجمع على هذا - يعني على تحمل العاقلة دية الخطأ - كل من نحفظ عنه من أهل العلم .

ولأن في إيجاب دية شبه العمد عليها تبيهاً على إيجاب دية الخطأ عليها^(٤) .

فإن قيل: ما المعنى في تحمل العاقلة ذلك؟

قيل: لأن جنایات الخطأ تكثر ودية الآدمي كبيرة فإيجابها على الجاني في ماله تجحف به . فاقتضت الحكمة إيجابها على العاقلة على سبيل الموازنة للقاتل والإعانة له تخفيفاً عنه .

(١) أخرجه الترمذي في جامعه (٢١٥٩) ٤: ٤٦١ كتاب الفتن، باب ما جاء في دماؤكم وأموالكم عليكم حرام.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٣٠٥٥) ٢: ١٠١٥ كتاب المناسك، باب الخطبة يوم النحر.

(٢) سبق تخريجه ص: ١٨.

(٣) تقدم حديث أبي هريرة: « وقضى بدية المرأة على عاقلتها » ص: ١٨.

(٤) في أ: عليهما.

وأما كونها فيما أجري مجرى الخطأ على العاقلة ؛ فلأن ما أجري مجرى الشيء يعطى حكمه والخطأ على العاقلة . فكذلك^(١) ما أجري مجراه .

قال: (ولو ألقى على إنسان أفعى ، أو ألقاه عليها فقتلته ، أو طلب إنساناً بسيف مجرد فهرب منه فوقع في شيء تلف به . بصيراً كان أو ضريباً ، أو حفر بئراً في فئائه ، أو وضع حجراً ، أو صب ماء في طريق ، أو يالت فيها دابته ويده عليها ، أو رمى قشر بطيخ عليها فتلف به إنسان^(٢) : وجبت عليه ديته) .

أما كون من ألقى على إنسان أفعى أو ألقاه عليها فقتلته تجب عليه ديته ؛ فلأنه عمد إلى قتله بما لا يقتل غالباً . فوجب عليه ديته ؛ كما لو غرزه بإبرة فمات .
وأما كون من طلبه بسيف مجرد -أي مشهور- فهرب منه فوقع في شيء فتلف تجب عليه ديته ؛ فلأنه هلك بسبب عدوانه . فوجب أن يضمه ؛ كما لو حفر له بئراً أو نصب له سكيناً أو سم طعامه ووضعه في منزله .
وأما كون ذلك بصيراً كان المتلف أو ضريباً ؛ فلاستوائهما في السبب المهلك .

وأما كون من حفر بئراً في فئائه فتلف به إنسان تجب عليه ديته ؛ فلأن ذلك مروى عن علي . وقضى به شريح .
ولأنه تلف بعدوانه . أشبه ما لو تلف بجنايته .

وقول المصنف رحمه الله: [في فئائه]^(٣) ؛ مشعر بأن الضمان لا يجب إذا حفرها في ملكه . وهو صحيح لأنه إذا حفرها في ملكه لا يعد متعدياً .

وأما كون من فعل ذلك في الصور الباقية فتلف به إنسان تجب عليه ديته ؛ فلأن التلف بسبب وضع الحجر وصب الماء وبول الدابة التي عليها يده ورمي القشر وكل ذلك منسوب إلى فاعله . فوجب الدية عليه ؛ كالتسبب إلى القتل بغير ذلك .

(١) في أ: وكذلك.

(٢) في أ: فيها فتلف به إنساناً.

(٣) ساقط من د.

قال: (وإن حفر بنواً ووضع آخر حجراً فعثر به إنسان فوقع في البئر فالضمان على واضع الحجر).

أما كون الضمان على واضع الحجر؛ فلأن الحجر كالدافع، وإذا اجتمع الدافع والحافر فالضمان على الدافع وحده.
وأما كون الحافر لا ضمان عليه؛ فلأن المباشر قطع تسببه.

قال: (وإن غضب صغيراً فنهشته حية أو أصابته^(١) صاعقة ففیه الدية. وإن مات بمرض فعلي وجهين).

أما كون الدية فيما إذا غضب صغيراً فنهشته حية أو أصابته صاعقة على غاصبه؛ فلأن فعل^(٢) غاصبه جاز أن يكون له أثر في تلفه بذلك. فكان ضمانه على غاصبه؛ كما لو غضب مالا فتلف بسبب غضبه.

وأما كونها فيما إذا غضبه^(٣) فمات بمرض على غاصبه على وجه؛ فلأنه تلف في يده. أشبه ما لو أصابته صاعقة عنده.

وأما كونها ليست في ذلك عليه على وجه؛ فلأنه لا أثر للغاصب في ذلك. أشبه ما لو كان كبيراً.

قال: (وإن اصطدم نفسان^(٤) فماتا فعلي عاقلة كل واحد منهما دية الآخر. وإن كانا راكبين فماتت الدابتان فعلي كل واحد منهما قيمة دابة الآخر. وإن كان أحدهما يسير والآخر واقفاً فعلي السائر ضمان الواقف ودابته؛ إلا أن يكون في طريق ضيق قاعداً أو واقفاً فلا ضمان فيه وعليه ضمان ما تلف به).

أما كون عاقلة كل واحد من النفسين المتصادمين عليها^(٥) دية الآخر إذا ماتا أي بذلك؛ فلأن كل واحد منهما مات من صدمة صاحبه، وذلك قتل خطأ.

(١) في أ: وأصابته.

(٢) ساقط من د.

(٣) في أ: غضب.

(٤) في أ: اثنان.

(٥) في أ: عليهما.

فكانت دية كل واحد منهما على عاقلة الآخر ؛ لما تقدم من أن العاقلة تحمل قتل الخطأ .

وأما كون كل واحد من الراكبين السائرين عليه قيمة دابة الآخر إذا ماتتا أي بذلك ؛ فلأن تلف دابة كل واحد منهما حصل بصدمة الآخر . فوجب ضمان الدابة على متلفها ؛ كما لو أتلّفها بغير المصادمة .

وأما كون السائر على عاقلته ضمان الواقف وعليه ضمان دابته إذا كان أحدهما يسير والآخر واقفاً ولم يكن في طريق ضيق ؛ فلأنهما تلتفا بصدمة السائر من غير تعد في الوقوف ، وضمان النفس على العاقلة لأنه قتل خطأ وضمان المال على المتلف لأن العاقلة لا تحمل ذلك .

فإن قيل: كلام المصنف يقتضي أن يكون ضمان الكل على السائر فإنه قال: فعلى^(١) السائر ضمان الواقف ودابته .

قيل: ليس الحكم كذلك صرح به صاحب النهاية وغيره .

وظاهر كلام المصنف رحمه الله أن دم السائر هدر لأنه لم يوجبه على أحد بل جعل ضمان الواقف عليه لتعد به . وهو صحيح صرح به صاحب النهاية فيها وغيره .

وأما كون القاعد أو الواقف في الطريق الضيق لا ضمان فيه ؛ فلأن السائر لم يتعد عليه بل القاعد أو الواقف^(٢) هو المتعدي عليه ، ولذلك يجب عليه ضمان ما أتلّف من السائر وماله . لكن يكون ضمان النفس على عاقلة القاعد أو الواقف ، وضمان المال على المتلف لما تقدم .

ولا بد أن يلحظ أن الطريق الضيق غير مملوك للواقف أو القاعد لأنه إذا كان مملوكاً له^(٣) لم يكن متعدياً بوقوفه بل السائر هو المتعدي لسلوكه ملك غيره بغير إذنه .

(١) في أ: فإن قال وعلى .

(٢) في أ: القاعد .

(٣) ساقط من أ .

قال: (وإن أركب^(١) صبيين لا ولاية له عليهما فاصطدما فماتا فعلى عاقلته ديتهما).

أما كون دية الصيين المذكورين على عاقلة من أركبهما ؛ فلأن من أركبهما تعدى بإركابه من لا ولاية له عليه وتصادمهما وركوبهما وهما مما لا يعتبر فعلهما . فوجب إضافة القتل إلى من أركبهما وهو خطأ فلزم كون ديتهما على عاقلة من أركبهما ؛ كما لو قتل خطأ .

وأما كون ما ذكر يشترط فيه أن يكون الراكبان صبيين ، وأن يكون من^(٢) أركبهما لا ولاية له عليهما ؛ فلأنه لو أركب صبيين له عليهما ولاية لم يضمنهما هو ولا عاقلته لأنه إركاب مأذون فيه . فلم يترتب عليه ما يترتب على المتعدي .

قال: (وإن رمى ثلاثة بمنجنيق فقتل الحجر إنساناً فعلى عاقلة كل واحد منهم ثلث ديته . وإن قتل أحدهم ففيه ثلاثة أرجه:

أحدها: يُلغى فعل نفسه وعلى عاقلة صاحبيه ثلثا الدية .

والثاني: عليهما كمال الدية .

والثالث: على عاقلته ثلث الدية لورثته وثلثاها على عاقلة الآخرين . وإن كانوا أكثر من ثلاثة فالدية حائلة في أموالهم) .

أما كون ثلث دية الإنسان المقتول بالحجر على عاقلة كل واحد ممن ذكر ؛ فلأن قتله حصل بفعل الثلاثة . فوجب تثليث الدية على العاقلة .

وأما كون أحدهم إذا قتله الحجر يلغى فعل نفسه في وجهه فقياس على المتصادمين وقد تقدم ذكره .

فعلى هذا يجب كمال الدية على عاقلة صاحبيه . صرح بذلك المصنف رحمه الله في المعني ولم يرتب المصنف رحمه الله على إلغاء فعل نفسه كمال الدية بل رتب عليه وجوب ثلثي الدية على عاقلة صاحبيه . [ولا أعلم له وجهاً بل وجهه إيجاب

(١) في أ: ركب.

(٢) في د: ممن.

ثلثي الدية على عاقلة صاحبيه^(١) أن يجعل ما قابل فعل المقتول ساقطاً لا يضمنه أحد لأنه شارك في إتلاف نفسه . فلم يضمن ما قابل فعله ؛ كما لو شارك في قتل بهيمته أو عبده . وهذا صرح به المصنف رحمه الله في المغني ونسبه إلى القاضي .

وأما كون كمال الدية على عاقلة صاحبيه في وجهه ؛ فلما مر .
وأما كون ثلث دية المقتول على عاقلته لورثته ، وثلثها على عاقلة الآخرين في وجهه ؛ أما الأول فمبني على أن من قتل نفسه خطأ تجب الدية على عاقلته لورثته .
وأما الثاني ؛ فلأن العاقلة إذا تحملت ثلث الدية بقي ثلثها على عاقلة الآخرين .

فإن قيل: ما الصحيح من الوجوه الثلاثة؟

قيل: قال أبو الخطاب: قياس المذهب الأول .

وقال المصنف رحمه الله في المغني: ما ذكر القاضي أحسن وأصح وقد روي عن علي نحوه في مسألة القارصة والقامصة والواقصة .

قال الشعبي: « وذلك أن ثلاث جوار اجتمعن فارين فركبت إحداهن على عنق الأخرى . وقرصت الثالثة المركوبة فقمصت فسقطت الراكبة فوقصت عنقها فماتت . فرفع ذلك إلى علي رضي الله عنه فقضى بالدية أثلاً على عواقلهن^(٢) .
وألغى الثلث الذي قابل فعل الواقصة ؛ لأنها أعانت على قتل نفسها وهذه شبيهة بمسألتنا .

ولأن المقتول مشارك في القتل . فلم تكمل الدية على شريكه ؛ كما لو قتلوا واحداً من غيرهم . هذا كله نص المصنف رحمه الله في المغني .

وأما كون الدية حالة في أموالهم إذا كانوا أكثر من ثلاثة ؛ أما كونها حالة ؛ فلأنها متى وجبت على القاتل كانت حالة لما تقدم في باب العفو عن القصاص^(٣) .

وأما كونها في أموالهم ؛ فلأن العاقلة لا تحمل ما دون الثلث لما يأتي^(١) إن شاء الله تعالى^(٢) .

(١) ساقط من أ.

(٢) ر. الشرح الكبير ٩: ٤٩٤ .

(٣) ص: ٩٧ .

واعلم أن الدية على الرماة صحيح على الوجه الثاني والثالث : أما على الوجه الأول الذي قررتة قبل فلا ؛ لأن الرمي لو كان من أربعة وجعل فعل المقتول هدراً بقيت الدية على الثلاثة الباقية وكان على عاقلة كل واحد ثلث الدية فلا يلزم أن تحمل العاقلة ما دون الثلث .

قال: (وإن جنى إنسان على نفسه أو طرفه خطأ فلا دية له . وعنه : على عاقلته دية لورثته ودية طرفه لنفسه) .

أما كون جناية الإنسان على نفسه أو طرفه خطأ لا دية له بها على المذهب ؛ فـ «لأن عامر بن الأكوع بارزَ مرحباً يوم خيبر فرجع سيفه على نفسه فمات»^(١) . ولم ينقل أن النبي ﷺ قضى فيه بدية ولا غيرها ، ولو وجب لبينه ﷺ .

ولأنه جنى على نفسه . فلم يضمنه لغيره ؛ كالعمد .

ولأن وجوب الدية على العاقلة إنما كان مواساة للجاني وتخفيفاً عنه وليس على الجاني هنا شيء يحتاج فيه إلى الإعانة والمواساة . فلا وجه للإيجاب .

وأما كون دية جنائته على عاقلته على رواية ؛ فلما روي « أن رجلاً ساقَ حمراً ضربه بعضاً كانت معه . فطارت منها شظية فأصابت عينه فقأتها . فجعل عمر رضي الله عنه دية على عاقلته . وقال: هي يد من أيدي المسلمين لم يصبها اعتداء على أحد» . ولم يعرف له مخالف في عصره .

ولأنها جناية خطأ . فكان عقلها على العاقلة ؛ كما لو قتل غيره .

فعلى هذه الرواية إن كانت الجناية قتلاً نظرت فإن كانت العاقلة غير الورثة وجبت دية النفس عليهم لورثة الجاني ، وإن كانوا هم الورثة فلا شيء عليهم لأنه لا يجب على الإنسان شيء لنفسه وإن كانت الجناية على غير النفس وجبت الدية على العاقلة للجاني .

⇒

(١) ص: ١٨٧ .

(٢) زيادة من أ .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (١٨٠٢) ٣: ١٤٢٩ كتاب الجهاد والسير، باب غزوة خيبر. ولفظه أن سلمة بن الأكوع قال: « لما كان يوم خيبر قاتل أخي قتالا شديداً مع رسول الله ﷺ فارتد عليه سيفه فقتله... »

«

فإن قيل: ما الصحيح من ذلك؟

قيل: ظاهر كلام المصنف رحمه الله أن الرواية الأولى أصح . وصرح به في المغني لأن عدم إيجاب النبي ﷺ على عاقلة ابن الأكوغ شيئاً يدل عليه لا سيما وقد اعتضد بأن العلة المقتضية للإيجاب على العاقلة منتفية .
وقال القاضي: أظهرهما -يعني أظهر الروايين- الوجوب على العاقلة لقضاء عمر لا سيما ولم يعرف له مخالف^(١) فيكون إجماعاً .

قال: (وإن نزل رجل بئراً فخر عليه آخر فمات الأول من سقطته فعلى عاقلته دية . وإن سقط ثالث فمات الثاني به فعلى عاقلته دية . وإن مات الأول من سقطتهما فديته على عاقلتهما) .

أما كون دية الأول على عاقلة الثاني ؛ فلأن الأول مات من سقوط الثاني فيكون هو قاتله . فوجبت الدية على عاقلته ؛ كما لو باشره بالقتل خطأ .
وأما كون دية الثاني على عاقلة الثالث ؛ فلأن فعل الثالث بالثاني كفعل الثاني بالأول ، وقد وجبت دية الأول على عاقلة الثاني فكذا تجب دية الثاني على عاقلة الثالث .

وأما كون دية الأول على عاقلتي الثاني والثالث إذا مات من سقطتهما ؛ فلأن موت الأول حصل بفعلهما القاتل خطأ . فوجب توزيع دية على عاقلتهما .

قال: (فإن كان الأول جذب الثاني وحذب الثاني الثالث فلا شيء على الثالث وديته على الثاني في أحد الوجهين ، وفي الثاني على الأول والثاني نصفين ودية الثاني على الأول) .

أما كون الثالث لا شيء عليه ؛ فلأن وقوعه حصل بجذب الثاني فلا أثر له في قتل أحد .

وأما كون دية على الثاني في وجه ؛ فلأنه جذبه وباشره ، والمباشرة تقطع حكم السبب ؛ كالحافر مع الدافع .

(١) في أ: مخالفنا .

وأما كونها على الأول والثاني نصفين في وجهه ؛ فلأن الأول جذب الثاني الجاذب للثالث فصار مشاركاً للثاني في إتلاف الثالث .

وأما كون دية الثاني على الأول ؛ فلأنه جذبه من غير مشارك له في ذلك .
فإن قيل: ظاهر كلام المصنف رحمه الله أن الدية على من ذكر لا على عاقلته ، وصرح في المعنى أن دية الثالث على عاقلة الثاني أو على عاقلته وعاقلة الأول نصفين وأن دية الثاني على عاقلة الأول .

قيل: قال صاحب النهاية فيها بعد ذكره المسألة: هذا عمد خطأ . وهل يجب في مال الجاني أو على العاقلة ؟ فيه خلاف بين الأصحاب . فلعل المصنف رحمه الله ذكر أحد الوجهين هنا والآخر في المعنى .

قال: (وإن كان الأول هلك من وقعة الثالث احتتمل أن يكون ضمانه على الثاني ، واحتتمل أن يكون نصفها على الثاني وفي نصفها الآخر وجهان) .

أما كون ضمان الأول المذكور يحتمل أن يكون على الثاني ؛ فلأن هلاكه حصل بجذبه وجذب الثاني وفعله ملغى كالتصادمين فتعين إضافة التلف إلى الثاني .

وأما كون نصف الدية يحتمل أن تكون على الثاني ؛ فلأن الهلاك حصل بفعله وفعل غيره .

وأما كون نصف الدية فيه وجهان ؛ فلأنه متسبب عن^(١) جنايته على نفسه وقد تقدم في جناية الإنسان على نفسه الروايتان المتقدم ذكرهما في موضعه .

قال: (وإن خور رجل في زبية أسد فحذب آخر وجذب الثاني ثالثاً وجذب الثالث رابعاً فقتلهم الأسد : فالقياس أن دم الأول هدر وعلى عاقلته دية الثاني وعلى عاقلة الثاني دية الثالث وعلى عاقلة الثالث دية الرابع . وفيه وجه آخر : أن دية الثالث على عاقلة الأول والثاني نصفين ودية الرابع على عاقلة الثلاثة أثلاثاً . وروي عن علي أنه قضى للأول بربع الدية وللثاني بثلثها وللثالث بنصفها

(١) في أ: على.

وللرابع يكماها علي من حضرهم ثم رفع إلى النبي ﷺ فأجاز قضاءه فذهب الإمام أحمد إليه توقيفاً .

أما كون القياس أن دم الأول هدر وأن دية الثاني على عاقلة الأول ودية الثالث على عاقلة الثاني ودية الرابع على عاقلة الثالث ؛ فلأن الأول تلف بسبب جذبه غيره . أشبه ما لو قتل نفسه ، والثالث تلف بسبب جذب الثاني فتكون ديته على عاقلته ، والرابع تلف بسبب جذب الثالث فتكون ديته على عاقلته .

وأما كون دية الثالث على عاقلة الثاني والأول نصفين على الوجه الآخر ؛ فلأن جذبهما سبب لهلاكه . فوجب كون ديته على عاقلتهما نصفين ؛ كما لو قتلاه خطأ .

وأما كون دية الرابع على عاقلة الثلاثة أثلاثاً ؛ فلأن جذب الثلاثة سبب لتلافه ، وذلك يقتضي كون الدية^(١) بين العاقلة أثلاثاً .

وأما كون الإمام أحمد ذهب إلى ما روي عن علي رضي الله عنه توقيفاً ؛ فلأنه صحابي لا سيما وقد اعتضد بما روي من رفعه إلى النبي ﷺ وإجازته قضاءه .

فإن قيل: كيف روي عن علي رضي الله عنه؟

قيل: روى حنش الصنعاني « أن قوماً من أهل اليمن حفروا زُبِيَّةً للأسد . فاجتمع الناس على رأسها . فهوى فيها واحدٌ ، فجذبَ ثانياً ، فجذبَ الثاني ثالثاً ، ثم جذبَ الثالثُ رابعاً ، فقتلهم الأسد . فرفَعَ ذلك إلى علي رضي الله عنه فقال: للأول ربعُ الدية ؛ لأنه هلكَ فوقه ثلاثة ، وللثاني ثلثُ الدية ؛ لأنه هلكَ فوقه اثنان ، وللثالث نصفُ الدية ؛ لأنه هلكَ فوقه واحد ، وللرابع كمالُ الدية . وقال: فإني أجعلُ الديةَ على من حضرَ رأسَ البئر . فرفَعَ ذلك إلى النبي ﷺ فقال: هو كما قال »^(٢) . رواه سعيد بن منصور .

(١) في أ: ديته.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٥٧٣) ١ : ٧٧ .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ١١١ كتاب الديات ، باب ما ورد في البئر جبار والمعدن جبار .

قال: (ومن اضطر إلى طعام إنسان أو شرابه وليس به مثل ضرورته فممنعه حتى مات ضمنه نص عليه . وخرَج عليه أبو الخطاب كل من أمكنه إنجاء إنسان من هلكة فلم يفعل . وليس ذلك مثله) .

أما كون من اضطر إلى طعام إنسان أو شرابه وليس بمالكة مثل ضرورته فممنعه منه حتى مات ضمنه على المنصوص ؛ فلأن عمرَ رضي الله عنه قضى بذلك . ولأنه إذا اضطر إليه صار المضطر أحق من مالكة وله^(١) أخذه منه قهراً . فإذا منعه منه فقد تسبب إلى هلاكه بمنعه ما يستحقه . فلزمه ضمانه ؛ كما لو أخذ طعامه وشرابه فهلك بذلك .

وكلام المصنف رحمه الله مشعر بأشياء:

أحدها: أن الضمان يجب على المانع ؛ لأنه أضاف الضمان إليه . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد ذكره المصنف رحمه الله في المغني وعلله بأنه تعمد الفعل الذي يقتل مثله غالباً .

وقال القاضي: هو على عاقلته ؛ لأنه قتلٌ لا يوجب القصاص فيكون شبهة العمد .

وثانيها: أن يطلب المضطر ذلك من مالكة لأن قوله: فممنعه يدل عليه . فإن لم يطلبه من مالكة فمات لم يضمنه ؛ لأنه لم يمنعه ولم يوجد منه فعل تسبب به إلى هلاكه .

وثالثها: أن لا يكون بمالكة مثل ضرورته . فإن كان به مثل ضرورته فطلبه منه فممنعه فمات لم يضمنه ؛ لأنه لا يجب عليه بذل طعامه في تلك الحال . وفي قول النبي ﷺ: «ابدأ بنفسك ثم تعول»^(٢) : تنبيه على ذلك .

(١) في أ: فله .

(٢) لم أقف عليه هكذا . وقد أخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «خير الصدقة ما كان على ظهر غني، وابدأ بمن تعول». (٥٠٤١) : ٥ : ٢٠٤٨ كتاب النفقات، باب وجوب النفقة على الأهل والعيال .

وأما كون كل من قدر على إنجاء شخص من هلكة فلم يفعل حتى مات يخرج على ذلك على قول أبي الخطاب ؛ فلاشترآكهما في القدرة على سلامته وخلصه من الموت .

وأما كون ذلك ليس مثله على اختيار المصنف رحمه الله ؛ فلأن الهلاك هنا لم يكن بسبب منه . فلم يضمه ؛ كما لو لم يعلم حاله . والمعنى بذلك: أن التخريج يقتضي المساواة ولا مساواة بينهما ؛ لأنه في مسألة الطعام منعه منعاً كان سبباً في هلاكه . بخلاف مسألة القدرة على إنجائه ؛ لأنه لم يفعل شيئاً هو سبب لهلاكه .

قال: (ومن أفرع إنساناً فأحدث بغائط فعليه ثلث دية . وعنه : لا شيء عليه) .

أما كون من أفرع إنساناً فأحدث بغائط عليه ثلث دية على المذهب فلأنه يروى عن عثمان رضي الله عنه .

قال الإمام أحمد: لا أعرف شيئاً يدفعه .

وأما كونه لا شيء عليه على رواية ؛ فلأن الدية إنما تجب لإتلاف منفعة أو عضو أو إزالة جمال ، وليس هاهنا شيء من ذلك .

والأول أصح لقضاء عثمان رضي الله عنه . لا سيما وذلك في مظنة الشهرة ولم ينقل خلافه فيكون إجماعاً ، وأن قضاء الصحابي بما يخالف القياس يدل على أنه توقيف . وحكم من أفرع إنساناً فأحدث ببول أو ريح حكم من أفرع إنساناً فأحدث بغائط ؛ لأنه يروى عن عثمان أيضاً ويدل عليه دليل الرواية الثانية . وحكم من ضرب إنساناً فأحدث بغائط أو بول أو ريح حكم من أفرعه فأحدث بما ذكر ؛ لأنه يساويه معنى فكذا يجب أن يكون حكماً^(١) .

(١) في د: فكذا يجب حكماً.

فصل [فمن أدب ولده فثلف]

قال المصنف رحمه الله: (ومن أدب ولده ، أو امرأته في الشوز ، أو المعلم صبيه ، أو السلطان رعيته ولم يسرف فأفضى إلى تلفه : لم يضمه . ويتخرج وجوب الضمان على ما قاله فيما إذا أرسل السلطان إلى امرأة ليحضرها فأجهضت جنينها أو ماتت فعلى عاقلته الدية) .

أما كون من أدب ولده ، أو امرأته ، أو المعلم صبيه ، أو السلطان رعيته ولم يسرف فثلف : لم يضمه على المذهب ؛ فلأن كل واحد منهم فعل ما يُشرع له فعله . فلم يضم ما تولد منه ؛ كقطع يد السارق إذا سرى إلى نفسه .

وأما كون وجوب الضمان يتخرج على^(١) ما قاله الإمام أحمد فيما إذا أرسل السلطان إلى امرأة ليحضرها فأجهضت جنينها أو ماتت فعلى العاقلة الدية ؛ فلأنه في معناه . وكلام المصنف رحمه الله متضمن بيان الحكم في المخرج عليه .

والأصل في ضمان الجنين والأم : أما الجنين ؛ فما روي « أن عمر رضي الله عنه بعث إلى امرأة مُغيبة كان يُدخل عليها . فقالت : يا ويلها ! ما لها ولعمر . فبينما هي في الطريق إذ فرغت ، فضربها الطلق ، فألقت ولدًا ، فصاح الصبي صيحتين ثم مات . فاستشار عمر أصحاب رسول الله ﷺ ، فأشار بعضهم أن ليس عليك شيء ، إنما أنت وال ومؤدب . وصمت علي . فأقبل عليه عمر . وقال : ما تقول يا أبا الحسن ؟ فقال : إن كانوا قالوا برأيهم فقد أخطأ رأيهم ، وإن كانوا قالوا في هواك فلم ينصحوا لك . إن ديتك عليك ؛ لأنك أفرعتها فألقتك . فقال عمر : أقسمتُ عليك أن لا تبرح حتى تقسمها على قومك»^(٢) .

(١) في أ: إلى.

(٢) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (١٨٠١٠) ٩ : ٤٥٨ كتاب العقول، باب من أفرعه السلطان.

وأما الأم ؛ فلأنها هلكت بإرسال السلطان إليها فضمنها كحنيئها . أو يقال: نفس هلكت بسببه . فوجب أن يضمن ؛ كما لو ضربها فماتت .

قال: (وان سلم ولده إلى السابح ليعلمه فغرق لم يضمنه . ويحتمل أن تضمنه العاقلة) .

أما كون السابح لا يضمن الولد بما ذكر على المذهب ؛ فلأنه فعل ما جرت العادة به لمصلحته . فلم يضمن ما تلف به ؛ كما لو ضرب المعلم الصبي ضرباً معتاداً فتلف .

وأما كونه يحتمل أن تضمنه العاقلة ؛ فلأن الوالد سلم ولده إليه ليحتاط في حفظه فإذا غرق نسب إلى التفريط . فوجب أن تضمنه عاقلته ؛ لأنه قتل خطأ .

قال: (وان أمر عاقلاً يتزل بئراً أو يصعد شجرة فهلك بذلك لم يضمنه ؛ إلا أن يكون الأمر السلطان فهل يضمنه ؟ على وجهين . وان وضع حرة على سطحه فرمتها الريح على إنسان فتلف لم يضمنه) .

أما كون الأمر^(١) لمن ذكر لا يضمنه إذا لم يكن السلطان ؛ فلأن الهالك هلك بفعل نفسه . فلم يضمنه الأمر ؛ كما لو قال له: اقتل نفسك .

وأما كون الأمر^(٢) لا يضمنه أيضاً إذا كان السلطان على وجه ؛ فلذلك .

وأما كونه يضمنه على وجه ؛ فلأن من أمره السلطان لا يقدر على الامتناع فصار كالمكره على ذلك ، والمكره يجب ضمان فعله على المكره .

وأما كون من وضع حرة على سطحه فرمتها الريح على إنسان فتلف لا يضمنه ؛ فلأن التلف لم يكن من فعل الواضع ، والوضع^(٣) كان في ملكه . فلم يكن متعدياً .

(١) ساقط من أ.

(٢) في أ: الآخر.

(٣) في أ: والواضع.

باب مقادير ديات النفس

قال المصنف رحمه الله: (دية الحر المسلم مائة من الإبل ، أو مائتا بقرة ، أو ألفا شاة ، أو ألفٌ مثقال ، أو اثنا عشر ألف درهم . فهذه الخمس أصول في الدية . إذا حضر من عليه الدية شيئاً منها لزم قبوله . وفي الحُلل روايتان : إحداهما : ليست أصلاً في الدية ، وفي الأخرى : أنها أصل وقدرها مائتا حلة من حلل اليمن كل حلة بردان . وعنه : أن الإبل هي الأصل خاصة وهذه أبدال عنها فإن قدر على الإبل وإلا انتقل إليها) .

أما كون الخمس المذكورة أصولاً في الدية ؛ فلأن عمرو بن حزم روى في كتابه : « أن رسول الله ﷺ كتبَ إلى أهل اليمن : وأن في النفسِ المؤمنةِ مائة من الإبل ، وعلى أهل الورق ألف دينار»^(١) . رواه النسائي .

وفي حديث ابن عباس « أن رجلاً من بني عدي قُتل . فجعل رسولُ الله ﷺ ديةً اثني عشر ألفاً»^(٢) . رواه أبو داود [وابن ماجة] .

وفي الحديث أن عمر قال: « على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثنا عشر ألفاً ، وعلى أهل البقر مائتا بقرة ، وعلى أهل الشاة ألفاً شاة»^(٣) . رواه أبو داود^(٤) .

وأما كون الحلل ليست أصلاً في رواية ؛ فلأنها تختلف ولا تنضب .

(١) أخرجه النسائي في سننه (٤٨٥٣) : ٨ : ٥٧ كتاب القسامة، ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول...

وأخرجه الدارمي في سننه (٢٣٥١) : ٢ : ١٣٢ كتاب الديات، باب القود بين الرجال والنساء.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٤٥٤٦) : ٤ : ١٨٥ كتاب الديات، باب الدية كم هي؟

وأخرجه ابن ماجة في سننه (٢٦٣٢) : ٢ : ٨٧٩ كتاب الديات، باب دية الخطأ.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٤٥٤٢) : ٤ : ١٨٤ كتاب الديات، باب الدية كم هي؟

(٤) ساقط من أ.

وأما كونها أصلاً في رواية ؛ فلأن في حديث عمر: « وعلى أهل الحلال مائتا حلة »^(١). رواه أبو داود .

فعلى هذا تكون الستُ أصولاً .

وأما كون قدرها مائتي حلة ؛ فلما ذكر في الحديث المذكور .

وأما كون الحلال من حلال اليمن ؛ فلأنها تنسب إليه .

وأما كون كل حلة بردين ؛ فلأن ذلك هو المتعارف .

وأما كون الإبل هي الأصل خاصة على رواية ؛ فلأن النبي ﷺ قال: « ألا ! إن

في قتيل العصا والسوط مائة من الإبل »^(٢) .

ولأنه^(٣) فرق بين دية العمد والخطأ فغلظ بعضها وخفف بعضها ولا يتحقق

هذا في غير الإبل .

فعلى هذه بقية ما ذكر أبدال عنها ؛ لأن ذلك أقل ما تحمل الأحاديث عليه .

وأما كون من^(٤) عليه الدية إذا أحضر شيئاً من الخمس المذكورة على الرواية

الأولى يلزم مستحق الدية قبوله ؛ فلأن من عليه الدية قد أحضر أصلاً فلزم قبوله

كما لو أحضر الإبل .

وعلى هذا إذا أحضر من عليه الدية إحدى الست المذكورة على رواية كون

الحلال أصلاً يلزم مستحقها قبوله لما ذكر في الخمس .

وأما كون من قدر على الإبل على رواية كونها هي الأصل خاصة تلزمه^(٥) ؛

فلأن الحق متعين . فتعينت ؛ كالمثل في المثليات .

فعلى هذا إذا أحضر غيرها لم يلزم مستحقها قبوله ؛ لأنه غير ما وجب له .

وأما كون من لم يقدر على الإبل ينتقل إلى أحد الأبدال عنها ؛ فلأنه بدل

عنها . أشبه التيمم إذا عدم الماء .

(١) رتخريج الحديث السابق وهو تكملة له.

(٢) أخرجه النسائي في سننه (٤٧٩٣) : ٨ : ٤١ كتاب القسامة، ذكر الاختلاف على خالد الحذاء.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢٦٢٧) : ٢ : ٨٧٧ كتاب الديات، باب دية شبه العمد مغلظة.

(٣) في أ: ولا.

(٤) ساقط من أ.

(٥) ساقط من د.

فإن قيل: ما الصحيح من هاتين الروايتين؟

قيل: هذه الرواية هي الصحيحة من حيث الدليل . وهي التي ذكرها الخرقى وإن كانت الأولى هي لصحيحة في المذهب . ذكره أبو الخطاب في هدايته ، وذلك لأن الإبل هي المذكورة في كتاب عمرو بن حزم وهو كتاب ثابت مشهور وغيرها : منه ما لم يذكره النبي ﷺ كالبقرة والشياه والحلل ، ومنه ما ذكره وهو الذهب والورق ولا يلزم من ذكره كونه أصلاً لجواز كونه بدلاً ، ويعضد ذلك أن في حديث عمر أنه قام خطيباً فقال: « ألا إنَّ الإبلَ قد غلَّتْ فقوِّم على أهل الذهب ... وذكره إلى آخره »^(١) ؛ لأنه يدل على أن ذلك كله بدل على الإبل .

قال: (فإن كان القتل عمداً أو شبه عمد وجبت أربعاً : خمس وعشرون بنت مخاض ، وخمس وعشرون بنت لبون ، وخمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون جذعة . وعنه : أنها ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربعون خلفه في بطونها أولادها . وهل يعتبر كونها ثانياً ؟ على وجهين .

وإن كان خطأ وجبت أحماساً : عشرون بنت مخاض ، وعشرون ابن مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون حقة ، وعشرون جذعة . ويؤخذ في البقر النصف مسنات والنصف أتعة ، وفي الغنم النصف ثانياً والنصف أجدعة . ولا تعتبر القيمة في شيء من ذلك بعد أن يكون سليماً من العيوب . وقال أبو الخطاب : يعتبر أن يكون قيمة كل بعير مائة وعشرين درهماً .

فظاهر هذا أنه يعتبر في الأصول كلها أن تبلغ دية من الأثمان .

والأول أولى .

أما كون دية العمدة وشبهه أربعاً كما ذكر المصنف رحمه الله على الأول ؛ فلما روي عن السائب بن يزيد^(٢) قال: « كانت الدية على عهد رسول الله ﷺ أربعاً : خمساً وعشرين جذعة ، وخمساً وعشرين حقة ، وخمساً وعشرين بنت لبون ، وخمساً وعشرين بنت مخاض » .

(١) سبق تخريجه ص: ١١٢ .

(٢) في ٥: زيد .

ولأن الدية حق يتعلق بجنس الحيوان . فلا يعتبر فيه الحمل ؛ كالزكاة والأضحية .

وأما كونها أثلاً على رواية ؛ فلما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: « من قَتَلَ متعمداً دُفِعَ إلى أوليائه المقتول فإن شأوا قَتَلُوا وإن شأوا أخذوا الدية . وهي : ثلاثون حقةً وثلاثون جذعةً وأربعون خِلفَةً . وما صُوِّلِحُوا عليه فهو لهم ، وذلك لتشدِيدِ الْعَقْلِ »^(١) . رواه الترمذي وقال: حديث حسن غريب .

وروى عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: « ألا إن في قتلِ عمدِ الخطيِّا قَتِيلَ السوطِ والعصا : مائةٌ من الإبلِ منها أربعون خِلفَةً في بَطُونِها أولادُها »^(٢) . رواه الإمام أحمد وأبو داود .

وأما كون الخلفات لا يعتبر كونها ثانياً وهن^(٣) ما لمن ست سنين على وجهه ؛ فلأن الشارع نص على الخلفة وهي موجودة بدون ذلك .
وأما كونها يعتبر كونها ثانياً على وجهه ؛ فلأن في الحديث: « ما بينَ ثنيةٍ إلى بَازِلٍ »^(٤) .

ولأن جميع الأنواع مقدره بالسن فكذا الخلفات .

وأما كون دية الخطأ أحماساً : عشرون بنت مخاض ، وعشرون ابن مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون حقة ، وعشرون جذعة ؛ فلما روى عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ : « في دية الخطيِّا عشرون حِقةً ، وعِشرونَ جذعةً ، وعشرونَ بنتَ مخاضٍ ، وعشرونَ بنتَ لبونٍ ، وعشرونَ بنيَ مَخاضٍ »^(٥) . رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه .

(١) أخرجه الترمذي في جامعه (١٣٨٧) : ٤ : ١١ كتاب الديات، باب ما جاء في الدية كم هي من الإبل؟

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٤٥٨٨) : ٤ : ١٩٥ كتاب الديات، باب في دية الخطأ شبه العمدة.

وأخرجه أحمد في مسنده (٦٤٩٧) طبعة إحياء التراث.

(٣) في أ: وهي.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٤٥٥٠) : ٤ : ١٨٦ كتاب الديات، باب في الخطأ شبه العمدة.

(٥) أخرجه أبو داود في سننه (٤٥٤٥) : ٤ : ١٨٤ كتاب الديات، باب الدية كم هي؟

وأخرجه النسائي في سننه (٤٨٠٢) : ٨ : ٤٣ كتاب القسامة، ذكر أسنان دية الخطأ.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢٦٣١) : ٢ : ٨٧٩ كتاب الديات، باب دية الخطأ.

وأما كون البقر يؤخذ فيها النصف مسنات والنصف أتبعة ، والغنم النصف ثانياً والنصف أجذعة ؛ فلأن^(١) في أخذه تسوية وعدم جور لأنه لو أخذ الكل مسنات والكل ثانياً لكان ذلك تحاملاً على الجاني ولو أخذ الكل أتبعة والكل أجذعة لكان ذلك تحاملاً على المجني عليه .

وأما كون القيمة لا تعتبر في شيء من ذلك بعد أن يكون سليماً من العيوب على المذهب ؛ فلأن النبي ﷺ أوجب من نفس المؤمن مائة من الإبل مطلقاً من غير اعتبار القيمة . فقبيده بالقيمة يخالف الإطلاق . فلم يجز إلا بدليل .

وأما كون كل بعير يعتبر أن تكون قيمته^(٢) مائة وعشرين درهماً على قول أبي الخطاب ؛ ف « لأن عمر رضي الله عنه قوم الإبل على أهل الإبل باثني عشر ألفاً »^(٣) ، وذلك يدل على أن ذلك قيمتها .

ولأن جميع أنواع الدية بدل على محل واحد . فوجب أن تتساوى في القيمة ؛ كالمثل والقيمة في بدل القرض والمثل في المتلفات .

وأما كون ظاهر هذا - أي اعتبار كون قيمة^(٤) كل بعير مائة وعشرين - أنه يعتبر في الأصول كلها أن تبلغ دية من الأثمان وهو تخريج من المصنف رحمه الله على ما ذكره أبو الخطاب ؛ فلأنه إذا اعتبرت القيمة في الإبل وهي أصل رواية واحدة ؛ فلأن تعتبر القيمة في غيرها من أنواع الدية بطريق الأولى .

وأما كون الأول أولى . ومعناه : أن الأصح أنه لا تعتبر القيمة في الإبل ولا في غيرها ؛ فلما تقدم من الدليل .

وأما تقويم عمر رضي الله عنه^(٥) ؛ فلأجل أخذ الدراهم عوضاً عن الإبل ولا نزاع^(٦) فيه ؛ لأن الإبل كانت تؤخذ على عهد رسول الله ﷺ وقيمتها ثمانية آلاف ثم قومها عمر لغلائها باثني عشر ألفاً ، وذلك يدل على أنها في حال رخصها أقل

(١) في د: لأن.

(٢) ساقط من أ.

(٣) سبق تخريجه ص: ١١٢.

(٤) ساقط من د.

(٥) مثل السابق.

(٦) في أ: والإشراع.

قيمة^(١) من ذلك . فكانت تؤخذ في عصر النبي ﷺ وأبي بكر وصدراً من ولاية عمر مع رخصتها^(٢) وقلة قيمتها ونقصها عن مائة وعشرين . وإذا لم تعتبر القيمة في الإبل لا تعتبر في البقر والشياه قياساً لهما عليها .

قال: (ويؤخذ في الحلل المتعارف فإن تنازعا فيها جعلت قيمة كل واحد ستين درهماً) .

[أما كون الحلل يؤخذ فيها المتعارف ؛ فلأن ما لم يرد الشرع فيه بحدّ محدود يرجع فيه إلى العرف . دليله القبض والحرز .
وأما كون قيمة كل حلة تجعل ستين درهماً إذا تنازعا فيها^(٣) ؛ فلأن الأصل تساوي الأبدال والأخذ المذكور يحصل به التساوي بين الحلل وبين اثني عشر ألف درهم .

(١) في د: رخصتها أقل فيه.

(٢) في د: رخصتها.

(٣) ساقط من د.

فصل [في دية المرأة]

قال المصنف رحمه الله: (ودية المرأة نصف دية الرجل . ويساوي جراحها جراحه إلى ثلث الدية . فإذا زادت صارت على النصف) .

أما كون دية المرأة نصف دية الرجل ؛ فلأن في كتاب عمرو بن حزم: « دية المرأة على النصف من دية الرجل »^(١) .

فإن قيل: قوله عليه السلام: « في النفس المؤمنة مائة من الإبل »^(٢) عام فيجب أن يشمل المرأة .

قيل: ما ذكر خاص فيجب تقديمه على العموم لا سيما وهما في كتاب واحد .

وأما كون جراحها يساوي جراحه إلى ثلث الدية ؛ فلما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: « عقلُ المرأة مثلُ عقلِ الرجلِ حتى يبلغَ الثلثَ [من ديتها] »^(٣) . رواه النسائي .

وأما كونها تصير على النصف من جراحه إذا زادت على الثلث^(٤) ؛ فلأن النبي ﷺ جعل الثلث غاية ، وما بعد الغاية يخالف ما قبلها . وإذا وجبت المخالفة تعين كونها على النصف كدية نفسها .

[وعن ربيعة]^(٥) قال: « قلت لسعيد بن المسيب : كم في إصبع المرأة ؟ قال : عشرٌ . قال: قلت : ففي إصبعين . قال : عشرون . قلت : ففي ثلاثِ أصابع . قال : ثلاثون . قلت : ففي أربع . قال : عشرون . قال : قلت لما عظمتُ

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ٩٥ كتاب الديات، باب ما جاء في دية المرأة. عن معاذ بن جبل.

(٢) سبق تخريجه ص: ٩٧.

(٣) أخرجه النسائي في سننه (٤٨٠٥) ٨ : ٤٤ كتاب القسامة، عقل المرأة.

(٤) ساقط من د.

(٥) مثل السابق.

مُصَيَّبُهَا قَلَّ عَقْلُهَا . قال : هكذا السُّنَّةُ يا ابن أخي «^(١) . وهذا يقتضي سنة رسول الله ﷺ . رواه سعيد بن منصور .

فإن قلت: إذا بلغت جراح المرأة الثلث ما حكمه ؟

قيل: ظاهر كلام المصنف رحمه الله أنه مساو لجراح الرجل ؛ لأنه قال: فإذا زادت صارت على النصف . فاشترط في صيرورتها على النصف الزيادة والمتساوي ليس زائداً . وفي ذلك روايتان:

إحدهما: أنها مساوية ؛ لأن الثلث لم يعتبر حد القلة ولذلك صحت الوصية به .

والرواية الثانية: أنها على النصف . قاله المصنف رحمه الله في المغني . وهو الصحيح ؛ لقوله عليه السلام: « حتى يبلغ الثلث »^(٢) و"حتى" للغاية . فيجب أن تكون مخالفة لما قبلها ؛ لقوله تعالى^(٣): « حتى يُعْطُوا الجزية » [التوبة: ٢٩] . ولأن الثلث في حد الكثرة ؛ لقوله عليه السلام: « والثُّلُثُ كثير »^(٤) .

قال: (ودية الخنثى المشكل نصف دية ذكر ونصف دية أنثى . وكذلك أرش جراحه) .

أما كون دية الخنثى المشكل نصف دية ذكر ونصف دية أنثى ؛ فلأن ميراثه كذلك . فكذلك ديته .

وأما كون أرش جراحه كذلك ؛ فلأن الجراح كالتابع للقتل . فإذا وجب في القتل نصف دية ذكر ونصف دية أنثى . فلأن تجب في أرش الجراح كذلك بطريق الأولى .

(١) أخرجه مالك في الموطأ ٢: ٦٥٥ كتاب العقول، باب ما جاء في عقل الأصابع.

(٢) سبق تخريجه ص: ١١٨.

(٣) في الأصول: لقوله عليه السلام.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٥٩١) ٣: ١٠٠٦ كتاب الوصايا، باب أن يترك ورثته أغنياء...

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٢٨) ٣: ١٢٥٠ كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث.

فصل [في دية الكتابي]

قال المصنف رحمه الله: (ودية الكتابي نصف دية المسلم . وعنه : ثلث ديته . وكذلك جراحهم . ونسأزهم على النصف من دياتهم) .

أما كون دية الكتابي نصف دية المسلم على المذهب ؛ فلما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : « دية المعاهد نصف دية المسلم »^(١) .
وفي لفظ : « أن النبي ﷺ قضى أن عقل أهل الكتاب نصف عقل المسلمين »^(٢) . رواه الإمام أحمد .

وأما كونها ثلث ديته على رواية ؛ فلما روى عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ قال : « دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف [أربعة آلاف]^(٣) » .
وروي « أن عمر جعل دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف »^(٤) .
والأول أصح ؛ لما تقدم .

وأما حديث عبادة فلم يذكره أصحاب السنن ، والظاهر أنه ليس بصحيح .
وأما جعل عمر وإنما كان ذلك حين كانت الدية ثمانية آلاف^(٥) فأوجب نصفها أربعة آلاف ، ودليل ذلك [ما روى]^(٦) عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : «

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤٥٨٣) ٤ : ٤١٩٤ كتاب الديات، باب في دية الذمي. ولفظه: « دية المعاهد نصف دية الحر ».

وأخرجه أحمد في مسنده (٦٦٩٢) ٢ : ١٨٠. ولفظه: « دية الكافر نصف دية المسلم ».

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٦٧١٧) ٢ : ١٨٣.

(٣) ساقط من د.

(٤) ذكره الترمذي في جامعه ٤ : ٢٦٦ كتاب الديات، باب ما جاء في دية الكفار.

وأخرجه البيهقي في المنسن الكبرى ٨ : ١٠٠ كتاب الديات، باب دية أهل الذمة.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٧٤٤٥) ٥ : ٤٠٧ كتاب الديات، من قال الذمي على النصف أو أقل.

(٥) في د: ألف.

(٦) ساقط من د.

قال: « كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار أو ثمانية^(١) آلاف درهم^(٢) ودية أهل الكتاب يومئذ النصف^(٣) . فهذا^(٤) بيان وشرح يزِيل الإشكال ، وفيه جمع بين^(٥) الأحاديث ، ولو لم يكن كذلك فقول النبي ﷺ مقدم على فعل عمر وغيره .

فإن قيل: فقد ذكر الله تعالى دية الكتابي ودية المسلم ولم يفرق بينهما ، وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال: « دية اليهودي والنصراني مثل دية المسلم » .

قيل: أما عدم الفرق بين دية المسلم والكتابي في كتاب الله تعالى فتقيد بالحديث المتقدم ذكره .

وأما الحديث فالصحيح حديث عمرو بن شعيب ما ذكر دليلاً على أن دية الكتابي النصف أخرج الأئمة في كتبهم دون ما روي^(٦) .

وأما كون جراح الكتابي كذلك أي نصف جراح المسلم على المذهب وثلثه على رواية ؛ فلأن الجراح يتبع النفس في دية النفس ، وفي دية النفس الخلاف المتقدم ذكره . فكذلك الجراح .

وأما كون ديات نسائهم على النصف من دياتهم ؛ فلأن ديات المسلمين على النصف من دياتهم . فكذلك نساء أهل الذمة .

قال: (ودية الجوسي والوثني ثمانمائة درهم . ومن لم يبلغه الدعوة فلا ضمان فيه ، وعند أبي الخطاب : إن كان ذا دين فقيه دية أهل دينه ، وإلا فلا شيء فيه) .

أما كون دية الجوسي ثمانمائة درهم ؛ فلأنه قول عمر وعثمان وابن مسعود . ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان إجماعاً .

(١) في أ: وثمانية . وما أثبتته من السنن .

(٢) في د: ثمانمائة دينار وثمانمائة . وبياض مقدار كلمة .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٤٥٤٢) : ٤ : ١٨٤ كتاب الديات ، باب الدية كم هي؟

(٤) في الأصول: لأنه . وما أثبتته من الشرح الكبير ٩ : ٥٢٢ .

(٥) في د: من .

(٦) في د: روه .

فإن قيل: فقد جاء عن النبي ﷺ أنه قال: «سُنُّوا بهم سنة أهل الكتاب»^(١). فوجب أن تكون دية كدية الكتابي .

قيل: المراد بالحديث أخذ الجزية وحقن الدم لا في كل شيء . بدليل أن ذبائحهم ونساءهم لا تحل لنا . بخلاف أهل الكتاب .
وأما كون دية الوثني ثمانمائة درهم ؛ فلأنه كافر لا تحل ذبيحته . أشبه الجوسي .

فإن قيل: الوثني دمه هدر فكيف يضمن ؟

قيل: المراد بالوثني هنا من لا تجوز إراقة دمه مثل من أعطي الأمان ولذلك يقال في علة ذلك: كافر ذو عهد .

فعلى هذا لا يختص الحكم بالوثني بل كل من لا يقر بالجزية إذا حقن دمه بأمان فقتل فديته كدية الجوسي ؛ لأنها أقل الديات ، وهو مشابه له من حيث اشتراكهما في العهد وعدم حل المناكحة .

وأما كون من لم تبلغه الدعوة لا ضمان فيه على المذهب ؛ فلأنه لا عهد له ولا أمان . أشبه الحربي .

ولا بد أن يُلحظ أنه لا أمان له فإن كان له أمان فديته دية أهل دينه لأنه له أمان . أشبه أهل دينه . فإن لم يعرف له دين ففيه دية مجوسي لأنها اليقين وما زاد مشكوك فيه .

وأما كونه إن كان ذا دين ففيه دية أهل دينه وإلا فلا شيء فيه عند أبي الخطاب ؛ فلأنه إذا كان ذا دين يكون محقون الدم ؛ لأنه لا يجوز قتله حتى تبلغه الدعوة ، وإذا لم يكن ذا دين لم يكن محقون الدم . فلم يضمن ؛ لأن الضمان في المحقون الدم إنما كان من أجل حقن دمه ، وهذا مفقود فيمن لا دين له . فينتفي الضمان لانتهاء ذلك .

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٩: ١٨٩ كتاب الجزية، باب الجوس أهل كتاب والجزية تؤخذ منهم.

فصل [في دية العبد]

قال المصنف رحمه الله: (ودية العبد والأمة قيمتهما بالغة ما بلغت . وعنه : لا يبلغ بها دية الحر . وفي جراحه إن لم يكن مقدراً من الحر ما نقصه ، وإن كان مقدراً في الحر فهو مقدر في العبد من قيمته : ففي يده نصف قيمته ، وفي موضحته نصف عشر قيمته نقصته الجناية أقل من ذلك أو أكثر . وعنه : أنه يضمن بما^(١) نقص . اختاره الخلال).

أما كون دية العبد والأمة قيمتهما بالغة ما بلغت على المذهب ؛ فلأن العبد والأمة مال متقوم . فيضمن كل واحد منهما بكمال قيمته ؛ كالفرس . أو يقال: كل منهما مضمون بقيمته . فكان بجميع القيمة ؛ كما لو ضمنه باليد .

وأما كون القيمة لا يبلغ بها دية الحر على رواية ؛ فلأنه ضمان آدمي . فلم يزد على دية الحر ؛ كضمان الحر ، وذلك أن الله تعالى لما أوجب في الحر دية لا تزيد وهو أشرف من العبد لخلوه من نقيصة الرق كان تنبيهاً على أن العبد المنقوص لا يزداد عليها . فتجعل مالية العبد معياراً للمقدار الواجب فيه ما لم تزد على الدية فإذا زاد علم خطأ ذلك فيرد إلى دية الحر كأرش ما دون الموضحة يجب فيه ما تخرجه الحكومة ما لم يزد على أرش الموضحة فإذا زاد رده إليها .
والأول أصح ؛ لما تقدم .

والفرق بين الحر وبين العبد : أن الحر ليس مضموناً بالقيمة وإنما يضمن بما قدره الشرع فلم يتجاوز^(٢)ه ، والعبد مضمون بالقيمة فافترقا .

(١) في د: ما .

(٢) في د: يجاوزه .

ولأن الحر ليس مضموناً ؛ [لأنه ليس مالاً] ^(١) ، ولذلك لم يختلف باختلاف صفاته . والعبد مضمون ؛ لأنه مال والمال يزيد بزيادة المالية وينقص بنقصانها فافترقا .

وأما كون جراحه فيها ما نقص إذا لم يكن مقدراً في مثله من الحر ؛ مثل أن يكسر عصصه أو خرزة صلبه وما أشبه ذلك ؛ فلأن العبد مال . فاعتبر فيه ما نقص ؛ كما لو تعدى على مال غير العبد فنقص بسبب ذلك .

ولأن مقتضى الدليل ضمان العبد بما نقص لأنه مال . ترك العمل به فيما كان مقدراً في مثله من الحر لما يأتي فيبقى فيما عداه على مقتضى الدليل .
وأما كون ما كان مقدراً في الحر كاليد والرجل والموضحة وما أشبه ذلك فهو مقدر في العبد من قيمته كدية الحر ^(٢) .

فعلى هذا في يده نصف قيمته ؛ لأن الواجب فيها من الحر نصف الدية ، وفي موضحته نصف عشر قيمته ؛ لأن الواجب فيها من الحر خمس من الإبل ، وذلك نصف عشر ديته . وسواء نقصت الجناية أقل من ذلك أو أكثر لأن العبرة بالمقدر من الحر من القيمة لا بالنقصان .

وأما كون ذلك يضمن بما نقص على رواية ؛ فلما ذكر من أن العبد مال . فيجب أن يضمن بما نقص ؛ كغيره من الأموال .

قال: (ومن نصفه حر ففيه نصف دية حر ونصف قيمته . وهكذا في جراحه) .

أما كون من نصفه حر ففيه نصف دية حر ونصف قيمته ؛ فلأن نصفه حر فيجب أن يكون فيه ^(٣) نصف ديته ، ونصفه عبد فيجب أن يكون فيه ^(٤) نصف قيمته .

وأما كونه هكذا في جراحه ؛ فلأن ^(٥) جراح ^(٦) الشخص تبع لديته .

(١) ساقط من د.

(٢) في أ: من قيمته على المذهب فلأن قيمته كدية الحر.

(٣) ساقط من أ.

(٤) ساقط من أ.

(٥) في د زيادة : في.

(٦) في أ: الجراح.

قال: (وإذا قطع خصيتي عبد أو أنفه أو أذنه^(١) لزمته قيمته للسيد ولم ينزل ملكه عنه).

أما كون من قطع ما ذكر يلزمه قيمة العبد ؛ فلأن القيمة بدل عن الدية ، وفي كل واحد مما ذكر دية إذا كان حراً ففي كل واحد منه القيمة إذا كان عبداً .
وأما كون القيمة للسيد ؛ فلأنها بدل عن الأعضاء المملوكة للسيد .
وأما كونه لا يزول ملكه عن العبد ؛ فلأنه لم يوجد سبب يقتضي الزوال .
فوجب بقاؤه على ملكه عملاً باستصحاب الحال .
ولأن قطع يد العبد مثلاً بمنزلة تلف بعض ماله ، وتلفه^(٢) لا يوجب زوال الملك عن الباقي . فكذلك لا يزول ملك السيد عن العبد المحني عليه .

قال: (وان قطع ذكره ثم خصاه لزمته قيمته لقطع الذكر^(٣) وقيمته مقطوع الذكر ، وملك سيده باق عليه) .

أما كون من قطع ما ذكر تلزمه قيمة العبد لقطع الذكر ؛ فلأن الواجب في ذلك من الحر دية كاملة .
وأما كونه يلزمه قيمته مقطوع الذكر ؛ فلأن الواجب في قطع الخصيتين من الحر بعد الذكر دية كاملة .
فإن^(٤) قيل: القيمة هنا نقصت عن القيمة أولاً لأن المصنف رحمه الله قيدها^(٥) بقطع الذكر . بخلاف الدية في الحر فإنهما سواء .
قيل: القيمة في مقابلة الدية لكنها تزيد وتنقص بحسب الأحوال . بخلاف الدية في الحر فإنها مقدرة بقدر معلوم لا تزيد ولا تنقص فلذلك نقصت القيمة دون الدية .
وأما كون ملك سيده باقياً عليه ؛ فلما ذكر قبل .

(١) في أ: أذنيه.

(٢) في أ: وتلف بعض ماله.

(٣) في أ: لزمه لقطع الذكر قيمة.

(٤) في أ: لأن.

(٥) في د: قيد هنا.

فصل [في دية الجنين]

قال المصنف رحمه الله: (ودية الجنين الحر المسلم إذا سقط ميتاً غرة عبد أو أمة قيمتها خمس من الإبل موروثه عنه كأنه سقط حياً . ذكراً كان أو أنثى) .

أما كون دية الجنين في الجملة غرة ؛ فلما روي « أن عمر رضي الله عنه استشار الناس في إملاص المرأة . فقال المغيرة بن شعبة : شهدت النبي ﷺ قضى فيه بغرة عبد أو أمة . فقال : لتأتين بمن يشهد معك . فشهد له محمد^(١) بن مسلمة^(٢) متفق عليه .

وعن أبي هريرة قال : « اقتلت امرأتان من هذيل . فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها . فاختموا إلى رسول الله ﷺ . فقضى رسول الله ﷺ أن دية جنينها غرة عبد أو أمة . وقضى بدية المرأة على عاقلتها . وورثها ولدها ومن معهم^(٣) متفق عليه .

وأما كون الغرة المذكورة يشترط لوجوبها حرية الجنين وإسلامه ؛ فلأن الذي قضى رسول الله ﷺ فيه بالغرة المذكورة في حديث أبي هريرة المتقدم ذكره إنما كان في حر مسلم فلا يتعدى إلى من فقد واحداً منهما .

فإن قيل: حديث عمر رضي الله عنه مطلق .

قيل: يجب تقييده بما ذكر ؛ لأنه إنما بني على قضاء رسول الله ﷺ ، وهو على الصفة المذكورة .

وأما كونها يشترط سقوط الجنين ميتاً ؛ فلأنه إذا سقط حياً حياة مستقرة تجب فيه الدية . وسيأتي ذكره فيما بعد إن شاء الله تعالى .

(١) ساقط من أ.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٥٠٩) : ٦ : ٢٥٣١ كتاب الديات، باب جنين المرأة. وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٨٩) : ٣ : ١٣١١ كتاب القسامة، باب دية الجنين...

(٣) سبق تخرجه ص: ١٨.

وأما كونها عبداً أو أمة ؛ فلأن ذلك هو المذكور في الحديثين المتقدمين .
 فإن قيل: فقد جاء في بعض الأحاديث: « بغرة عبدٍ أو أمةٍ أو فرسٍ أو بغلٍ »^(١). وروي « أنه عليه السلام [جعل في ولدها مائة شاة] »^(٢). رواه أبو داود .
 قيل: الذي قضى به رسول الله ﷺ^(٣) إنما هو العبد والأمة . وأما ذكر الفرس
 والبغل فوهم انفرد به عيسى بن يونس عن سائر الرواة ، والحديث الصحيح المتفق
 عليه إنما فيه: « عبد أو أمة » .

وأما كون قيمة الغرة خمساً من الإبل ؛ فلأن ذلك مروى عن عمر وزيد رضي
 الله عنهما .

ولأن ذلك أقل ما قدره الشرع في الجنائيات ؛ لأنه أرش الموضحة ودية السن .
 فوجب الرد إليه .

فإن قيل: فقد وجب في الأئمة ثلاثة أبعرة وثلاث ، وذلك دون ما ذكر .
 قيل: الذي نص الشارع عليه أرش الموضحة ، ودية السن وهو خمس من
 الإبل ، وأما الأئمة فالواجب فيها ما ذكر بالحساب من دية الإصبع لا بالصريح .
 وأما كونها موروثه عن الجنين كأنه سقط حياً ؛ فلأنها دية له وبدل عنه .
 فوجب أن يرثها ورثته ؛ كما لو قتل بعد الولادة .

وأما كون ذلك كذلك ذكراً كان الجنين أو أنثى ؛ فلأن النبي ﷺ أوجب الغرة
 من غير فرق .

قال: (ولا يقبل في الغرة خنثى ، ولا معيب ، ولا من له دون سبع سنين) .

أما كون الغرة لا يقبل فيها خنثى ولا معيب ؛ فلأنهما ليسا بخيار ، والغرة هي
 الخيار . بخلاف الكفارة حيث يجزئ فيها المعيب عيباً لا يمنع العمل .
 ولأن الغرة بدل . فاعتبرت فيها السلامة ؛ كإبل الصدقة .

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤٥٧٩) ٤: ١٩٣ كتاب الديات، باب دية الجنين.
 (٢) أخرجه أبو داود في سننه (٤٥٧٨) ٤: ١٩٣ كتاب الديات، باب دية الجنين. ولفظه: « ... فجعل في
 ولدها خمس مائة شاة » قال أبو داود: كذا الحديث «خمس مائة شاة» والصواب: مائة شاة . قال أبو
 داود: هكذا قال عباس وهو وهم.
 (٣) ساقط من د.

وأما كونها لا يقبل فيها من له دون سبع سنين ؛ فلما ذكر من أن الغرة خيار ومن له دون سبع سنين ليس بخيار .
ولأن من له دون ذلك لا يستغني بنفسه ولا يستقل ويحتاج إلى من يحضنه . فلم يؤخذ في الغرة ؛ كالمعيب .

قال: (وإن كان الجنين مملوكاً ففيه عُشر قيمة أمه ذكراً كان أو أنثى . فإن ضرب بطن أمة فعتقت ثم أسقطت الجنين ففيه غرة . وإن كان الجنين محكوماً بكفره ففيه عشر دية أمه . فإن كان أحد أبويه كتابياً والآخر مجوسياً اعتبر أكثرهما) .

أما كون الجنين إذا كان مملوكاً فيه عُشر قيمة أمه ؛ فلأن الواجب في الجنين إذا كان حراً غرة قيمتها خمس من الإبل ، وذلك عشر دية الحر^(١)، والمقابل لدية الحر قيمة العبد .

فإن قيل: الواجب اعتبار القيمة من قيمة الجنين نفسه ؛ لأنه متلف . فاعتبر بدله بنفسه ؛ كسائر المتلفات .

قيل: لما خولف في الجنين المذكور سائر المتلفات في عدم اعتبار قيمة جميعه وجب اعتباره بأمه .

وأما كون ذلك كذلك ذكراً كان أو أنثى ؛ فلأن ذلك كذلك في الجنين إذا كان حراً . فكذلك إذا كان مملوكاً .

وأما كون الجنين الذي ضرب بطن أمه فعتقت ثم أسقطت فيه غرة ؛ فلأنه سقط حراً . إذ العبرة بحال السقوط؛ لأنه^(٢) قبل ذلك لا يحكم فيه بشيء .

وأما كون الجنين المحكوم بكفره فيه عُشر دية أمه ؛ فلأنه لأمه عشر دية مقدرة . فوجب فيه عشر دية أمه ؛ كالمسلم .

وأما كون من أحد أبويه كتابياً والآخر مجوسياً يعتبر أكثر الأمرين من عشر دية الأم أو نصف عشر دية الأب ؛ فلأن ذلك ضمان متلف . فغلب فيه الأكثر تغليظاً على الجاني .

(١) في أ: أمه.

(٢) في أ: لأن.

ولأنه لو اجتمع في المثلف ما يجب الضمان به وما لا يجب غلب جانب الوجوب . دليله المحرّم إذا قتل مُتولداً من وحشي وأهلي .

قال: (وإن سقط الجنين حياً ثم مات ففيه دية حر إن كان حراً ، أو قيمته إن كان مملوكاً إذا كان سقوطه لوقت يعيش مثله وهو أن تضعه لسته أشهر فصاعداً ، وإلا فحكمه حكم الميت . وإن اختلفا في حياته ولا بينة ففي أيهما يقدم قوله ؟ وجهان) .

أما كون الجنين فيه دية حر إذا سقط حياً لوقت يعيش مثله وكان حراً ؛ فلأنه حرّ مات بجنائية . أشبه ما لو باشره بالقتل .

وأما كونه فيه قيمته إذا كان عبداً ؛ فلأن القيمة في العبد بمنزلة الدية في الحر .
وأما كون سقوطه لوقت يعيش مثله شرطاً فيما ذكر ؛ فلأنه إذا لم يكن كذلك لا يعلم فيه حياة يجوز بقاؤها . فلم تجب فيه دية ولا قيمة ؛ كما لو سقط ميتاً .

وأما كون الوقت الذي يعيش مثله فيه ستة أشهر فصاعداً ؛ فلأن من وُلد لأقل من ذلك [لم تجر العادة ببقائه] .

وأما كون حكمه حكم الميت إذا سقط لأقل من ذلك^(١) ؛ فلأن الحركة التي فيه كحركة المذبوح لما ذكر من كون العادة لم تجر ببقائه .

وأما كون مستحق الدية إذا اختلف هو والجاني في حياة الجنين ولا بينة ففي أيهما يقدم قوله وجهان ؛ فلأن النظر إلى أن الجنين كان حياً في بطن أمه يقتضي تقديم قول مستحق الدية لأن الأصل في كل ثابت بقاؤه على ما كان ، وذلك يقتضي كونه حياً حين السقوط . والنظر إلى أن الأصل براءة ذمة الجاني من الدية يقتضي قبول قوله ؛ لأنه يوافق ذلك الأصل .

وتقييد ما ذكر بلا بينة مشعر بأن أحدهما لو كان له بينة كان قوله مقدماً على الآخر وجهاً واحداً . وهو صحيح ؛ لأن البينة تُظهر الحق وتبيّنه .

(١) ساقط من د.

فصل فيما تغلظ به الديّة

قال المصنف رحمه الله: (وذكر أصحابنا أن القتل تغلظ ديبته بالحرم، والإحرام، والأشهر الحرم، والرحم المحرم. فيزاد لكل واحد ثلث الدية. فإذا اجتمعت الحرمات الأربع وجبت ديتان وثلث. وظاهر كلام الخرقى أنها لا تغلظ بذلك وهو ظاهر الآية والأخبار).

أما كون القتل تغلظ ديبته بما ذكر عند أصحاب الإمام أحمد فيزاد لكل واحدٍ ثلث الدية؛ فلما روي «أن امرأة وطئت في الطواف. ففضى عثمان رضي الله عنه فيها بستة آلاف، وألفين تغليظاً للحرم»^(١).

وعن ابن عمر^(٢) أنه قال: «من قتل في الحرم أو ذا رحم^(٣) أو في الشهر الحرام فعليه دية وثلث».

وعن ابن عباس «أن رجلاً قتل رجلاً في الشهر الحرام في البلد الحرام. فقال: ديبته اثنا عشر ألفاً، وللشهر الحرام أربعة آلاف، وللبلد الحرام أربعة آلاف».

وأما كون الحرمات الأربع إذا اجتمعت تجب ديتان وثلث؛ فلأن القتل يوجب دية، والمواضع الأربعة توجب كل واحد ثلثاً. فلزم كون الواجب ديتين وثلثاً.

وأما كونه لا تغلظ ديبته بذلك على ظاهر قول الخرقى؛ فلأن النبي ﷺ قال: «في النفس المؤمنة مائة من الإبل»^(٤). إلى غير ذلك من الآيات والآثار الدالة على وجوب الدية. ولذلك قال المصنف رحمه الله: وهو ظاهر الآية والأخبار. وأجاب عن قول الصحابة المتقدم ذكرهم بأن ذلك ليس بثابت عنهم. وفي الجملة إن ثبت

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨: ٩٥ كتاب الديات، باب ما جاء في دية المرأة.

(٢) في ٥: أبي.

(٣) في ٥: حرم.

(٤) سبق تخريجه ص: ٩٧.

ما ذكر عن الصحابة يكون قول الأصحاب راجحاً على ما ذكره المصنف ؛ لأنه قول يدل على خصوص التغليظ ، والعموم من الآية والأخبار لا ينفيه . فوجب العمل به ؛ لكونه دليلاً سالماً عن المعارض وإن لم يثبت ذلك فالعمل بعموم الآية . والسنة أولى .

قال: (وإن قتل المسلم كافراً عمداً أضعفت الدية لإزالة القود كما حكم عثمان بن عفان رضي الله عنه) .

أما كون الدية تضاعف بقتل المسلم كافراً عمداً ؛ فلما أشار إليه المصنف رحمه الله من إزالة القود وحكم عثمان رضي الله عنه .

وأما إزالة القود ؛ فلأن المسلم لا يُقتل بكافر لما ذكر في موضعه^(١) .

فإن قيل: ما وجه التغليظ من أجل إزالة القود ؟

قيل: لأن القود شرع زجراً عن تعاطيه . فإذا لم يجب ناسب أن يشرع تغليظ

الدية لأجل الزجر . ولذلك نظائر:

منها: أن الأعور إذا قلع عين صحيح تجب دية كاملة حيث لا قصاص .

ومنها: أن سارق الثمر تلزمه مثلاً قيمته حيث لا يقطع .

وأما حكم عثمان رضي الله عنه ؛ فلما روى الإمام أحمد بإسناده «أن رجلاً

قتل رجلاً من أهل الذمة . فرُفِعَ إلى عثمان رضي الله عنه فلم يقتله ، وغلظَ الدية

ألفَ دينار»^(٢) .

(١) ص: ٣٢ .

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨: ٣٣ كتاب الجنائيات، الروايات فيه عن عثمان رضي الله عنه.

فصل [إذا جنى العبد خطأ]

قال المصنف رحمه الله: (وإن جنى العبد خطأ فسيده بالخيار بين فدائه بالأقل من قيمته أو أرش جنايته ، أو تسليمه لبياع في الجناية . وعنه : إن أبي تسليمه فعليه فداؤه بأرش الجناية كله) .

أما كون العبد إذا جنى خطأ سيده بالخيار بين ما ذكر ؛ فلأن حق الجني عليه يحصل بذلك لأن السيد إذا فدا عبده بقيمته فقد أدى عوض المحل الذي تعلقت به الجناية ، وإذا فداه بأرش الجناية فقد أدى ما استحقه الجني عليه ، وإذا سلمه لبياع فقد دفع المحل الذي تعلقت به الجناية .

وفي قول المصنف رحمه الله: بين فدائه ؛ إشعار بأن جناية العبد جناية على آدمي . فوجب اعتبارها ؛ كجناية الحر .

ولأن جناية الصغير والمجنون غير ملغاة مع عذرهما وعدم تكليفهما . فلأن لا تلغى جناية العبد وهو مكلف بطريق الأولى . وإذا لم يجوز أن لا تتعلق بشيء فالذي تتعلق به : إما رقبة العبد ، أو ذمته ، أو ذمة سيده . والثاني والثالث باطل فيتعين الأول : أما بطلان تعلقها بدمته ؛ فلأنه يفضي إلى إلغاء الجناية وتأخير حق الجني عليه إلى غير غاية . وأما بطلان تعلقها بدمه سيده ؛ فلأنه لم يجز . وأما تعيين^(١) الأول ؛ فلأنه إذا تخير التعلق^(٢) فيما ذكر وبطل الثاني والثالث تعين الأول وهو تعلقها برقبته .

وأما كونه إذا فداه^(٣) يفدية بالأقل من قيمته أو أرش جنايته على المذهب ؛ فلأنه إذا فداه بقيمته أدى قدر الواجب لأن حق الجني عليه لا يتعلق بغير رقبة

(١) في د: تعيين.

(٢) في أ: فلأنه لم يحضر التعليق.

(٣) في د: أفداه.

الجاني ، وإذا فداه بأرش الجناية فهو الذي وجب للمجني عليه . فلم يملك مطالبته بأكثر منه .

وأما كون سيده إذا أبقى تسليمه عليه فداؤه بأرش الجناية كله على رواية ؛ فلأنه ربما إذا عرض المبيع رغب فيه رغب بأكثر من قيمته فإذا أمسكه فوّت على المجني عليه تلك الزيادة .

قال: (وإن سلمه فأبى ولي الجناية قبوله وقال : بعه أنت . فهل يلزمه ذلك ؟ على روايتين) .

أما كون السيد يلزمه ذلك على رواية ؛ فلأن حق المجني عليه متعلق بمالية العبد لا بعينه . ولهذا لو طلب المالك فدائه قدم المالك عليه .
وأما كونه لا يلزمه ذلك على رواية ؛ فلأن المالك بالخيار بين فدائه وبين تسليمه لما تقدم وقد سلمه . فلم يلزمه شيء آخر .

قال: (وإن جنى عمداً فعفى الولي عن القصاص على رقبته فهل يملكه بغير رضی السيد ؟ على روايتين) .

أما كون ولي المجني عليه يملك العبد إذا عفى عن القصاص على رقبته بغير رضی سيده على رواية ؛ فلأنه استحق إتلافه . فاستحق إبقاءه على ملكه ؛ كعبده الجاني عليه .

وأما كونه لا يملكه على رواية ؛ فلأنه إذا لم يملكه بالجناية . فلأن لا يملكه بالعفو بطريق الأولى .

ولأن العبد أحد من عليه القصاص . فلا يملك بالعفو ؛ كالحر .
ولأنه إذا عفى عن القصاص انتقل حقه إلى المال . فصار كالجاني جنابة موجبة للمال .

فإن قيل: ما الصحيح من الروايتين ؟

قيل: الثانية ؛ لما تقدم ذكره .

ولأن ملكه له بغير رضى سيده ينافي كونه بالخيار . دليلهما^(١) . وقياس عبد غيره على عبده لا يصح ؛ لأن الملك على عبد غيره تجديد . بخلاف عبده .

قال: (وإن جنى على اثنين خطأ اشتركا فيه بالحصص ، وإن عفى أحدهما أو مات المجنى عليه فعفى بعض ورثته فهل يتعلق حق الباقيين بجميع العبد أو بمحصتهم منه؟^(٢) على وجهين) .

أما كون المجنى عليهما خطأ يشتركان^(٣) في الجاني بالحصص ؛ فلأنهما اشتركا في سبب تعلق الحق به . فوجب أن يشتركا بالحصص ؛ كغرماء المفلس والميت . ولأنه لو جنى عليهما دفعة واحدة لاشتركا بالحصص . فكذا إذا جنى عليهما دفعة بعد أخرى .

وأما كون حق الباقيين يتعلق بجميع العبد بعد عفو بعض المستحقين^(٤) إنما كان للمزاحمة . فإذا وجد العفو وجب عوده إلى ذلك ؛ لزوال السبب المانع من التعلق به .

وأما كونه يتعلق بمحصصهم فقط على وجه ؛ فلأن ذلك هو الواجب لهم عند الجناية . فوجب بقاء الأمر على ما كان .

(١) كذا في الأصول.

(٢) في أ: أو بمحصصهم.

(٣) في أ: أما المجنى عليهما يشتركان.

(٤) في أ: المستحقين مجنياً عليه كان أو وارثاً له على وجه فلأن عدم تعلق حقهم بذلك عبد عدم عفو بعض المستحقين إنما...

قال: (وإن جرح حراً فعفى عنه ثم مات من الجراحة ولا مال له وقيمة العبد عشر دينه فاختر السيد فداءه وقلنا يفديه بقيمته : صح العفو في ثلثه ، وإن قلنا يفديه بالدية صح العفو في خمسة أسداسه وللورثة سدسه ؛ لأن العفو صح في شيء من قيمته ، وله بزيادة^(١) الفداء تسعة أشياء بقي للورثة ألف إلا عشرة أشياء تعدل شيئين . اجبر وقابل يخرج الشيء نصف سدس الدية وللورثة شيان فعادل السدس) .

أما كون العفو يصح في ثلث العبد إذا قيل السيد يفديه بقيمته ؛ فلأن المحني عليه مات وهو يملكها لا غير . فوجب انحصار العفو في ثلث العبد . ضرورة أن الإبراء في المرض معتبر من الثلث .

وأما كونه يصح في خمسة أسداس العبد. إذا قيل السيد يفديه بالدية ؛ فلما ذكر المصنف رحمه الله .

فإن قيل: لم نكرّ الذي صح العفو فيه ؟ ولم كان الحاصل بالزيادة تسعة أشياء ؟ ولم^(٢) جبر الألف إلا عشرة أشياء ؟ ولم كان الخارج يعدل نصف سدس الدية ؟ ولم كان شيئاً الورثة يعدل^(٣) السدس ؟

قيل: أما تنكير ما صح العفو فيه ؛ فلأن مقدار الزيادة الحاصلة من الفداء بأرش الجناية غير معلوم .

وأما كون الحاصل بالزيادة تسعة أشياء ؛ فلأن قيمة العبد عشر الدية ، وبين العشر والدية تسعة أعشار .

وأما جبر^(٤) الألف إلا عشرة أشياء بعشرة أشياء ؛ فليخرج العدد بلا مجهول .
وأما كون الخارج نصف سدس ؛ فلأنك إذا قسمت ألفاً على اثني عشر كان الشيء نصف سدس الدية .

(١) في أ: زيادة.

(٢) في أ: ولو.

(٣) في أ: الحاصلة تعدل.

(٤) في أ: تخير.

وأما كون شيء الورثة يعدل السلس ؛ فلأن الشيء إذا عدل نصف سلس كان^(١) الشيطان يعدل السلس^(٢) ضرورة .
فعلى هذا لو كان قيمة^(٣) العبد ثلث الدية صح العفو على^(٤) القول بأن الفداء يكون بالدية في ثلاثة أحماسه ، ولو كانت قيمته الربع صح في ثلثيه ، ولو كانت قيمته الخمس صح في خمسة أسباعه . وعلى هذا فقس .

(١) في أ: كانت .

(٢) في أ: سلس .

(٣) ساقط من أ .

(٤) في أ: عن .

باب ديات الأعضاء ومنافعها

قال المصنف رحمه الله: (ومن أتلف ما في الإنسان منه شيء واحد ففيه الدية . وهو : الذكر ، والأنف ، واللسان الناطق ، ولسان الصبي الذي يحركه بالبكاء) .

أما كون من أتلف ما في الإنسان منه شيء واحد عليه فيه الدية ؛ فلأن إتلاف ذلك إذهاب منفعة الجنس ، وإذهابها كإتلاف النفس ، وإتلاف النفس فيه الدية . فكذلك ما هو في معناه ، وفي كتاب عمرو بن حزم «وفي الذَّكَرِ الدية ، وفي الأنف إذا أُوعِبَ جَدْعًا الدية ، وفي اللسان الدية»^(١) .

وأما قول المصنف رحمه الله: وهو الذكر ... إلى آخره ؛ فبيان لما في الإنسان منه شيء واحد .

فإن قيل: لم يساوى لسان الصبي الذي يحركه بالبكاء لسان الناطق ؟
قيل: لعموم الحديث .

ولأن لسان الصبي متأهل لأن يتكلم به صاحبه . فوجب فيه الدية كاملة ؛ كاللسان الناطق .

وتقييد المصنف رحمه الله اللسان بأحد الشيعين مشعر بأن الدية لا تجب في لسان الأخرس . وهو صحيح صرح به في المعنى .
ووجهه بأن منفعته المقصودة قد ذهبت . أشبه اليد الشلاء .

قال^(١): ([وما فيه منه شيطان ففيهما الدية ، وفي أحدهما نصفها ؛ كالعينين ، والأذنين ، والشفتين]^(٢) ، واللحيين ، وتُدبِي المرأة ، وتُدبُو تِي الرجل ،

(١) سبق تخريجه ص: ١١٢ .

واليدنين ، والرحلين ، والإليين ، والأنفين ، وأسكتي المرأة . وعنه : في الشفة السفلى ثلثا الدية ، وفي العليا ثلثها) .

أما كون ما في الإنسان منه شيان فيهما الدية ؛ فلأن في إتلافهما ذهاب منفعة الجنس ، وذلك كإتلاف النفس .

وأما كون أحدهما فيه نصفها ؛ فلأن في إتلافه إذهاب نصف منفعة الجنس .

فعلى هذا في العينين وكل شيئين مما ذكر الدية ، وفي كل واحد نصفها :

أما العينان ؛ فلأنهما في الإنسان منه شيان ، وفي الحديث: « وفي العينين

الدية »^(٣) . رواه النسائي .

وأما العين الواحدة ؛ فلأنها على النصف من العينين . فتكون على النصف من

الدية ، وفي الحديث: « وفي العين خمسون من الإبل »^(٤) . رواه مالك في الموطأ .

ولا فرق بين أن تكون العين كبيرة أو صغيرة أو مليحة أو قبيحة أو مريضة أو

حولاء؛ لأن الحديث مطلق . فلا يجوز تقييده بغير دليل .

وأما الأذنان ؛ فلأنهما مما في الإنسان منه شيان ، وفي الحديث: « وفي الأذنين

الدية »^(٥) .

ولأن فيهما جمالاً كاملاً ومنفعة ظاهرة . أشبهها العينين .

وأما الأذن الواحدة ؛ فلأنها على النصف من الأذنين فتكون على النصف من

الدية .

ولأنهما مما في الإنسان منه شيان . فوجب في كل واحد نصف الدية ؛

كالعينين .

وأما الشفتان ؛ فلأنهما مما في الإنسان منه شيان ، وفي كتاب عمرو بن حزم:

« وفي الشفتين الدية »^(٦) .

⇒

(١) في د: وقال.

(٢) ساقط من أ.

(٣) سبق تخريجه ص: ١٣٧.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ (١) ٢: ٦٤٧ كتاب العقول، باب ذكر العقول.

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨: ٨٥ كتاب الديات، باب الأذنين.

(٦) سبق تخريجه ص: ١٣٧.

ولأن فيهما جمالاً ظاهراً ومنفعة كاملة . أشبهما ما تقدم .
وأما الواحدة ففيها نصف الدية على المذهب ؛ لأن ذلك يُروى عن أبي بكر
وعلي رضي الله عنهما^(١) .
ولأن كل شيئين وجبت الدية فيهما وجبت الدية في أحدهما نصفها . دليله
سائر الأعضاء المتقدم ذكرها .
وفي السفلى ثلثا الدية ، وفي العليا ثلثها على رواية ؛ لأن ذلك يُروى عن زيد
بن ثابت^(٢) .
ولأن نفع السفلى أكثر ؛ لأنها هي التي تدور وتتحرك وتحفظ الريق والطعام .
والأولى هي ظاهر المذهب ؛ لما تقدم .
وقول زيد معارض بقول أبي بكر وعلي .
وأما اللحيان ؛ فلأنهما مما في الإنسان منه شيئان .
ولأن فيهما جمالاً ومنفعة . أشبهما الأذنين .
فإن قيل: ما اللحيان؟
قيل: العظمان اللذان فيهما الأسنان .
وأما ثدي المرأة وتُدوتَا الرجل ؛ فلأنهما مما في الإنسان منه شيئان .
[وأما اليدان ؛ فلأنهما مما في الإنسان منه شيئان]^(٣) ، وفي الحديث: « وفي
اليدين الدية »^(٤) .
وأما الواحدة ؛ فلأنها^(٥) على النصف من اليدين فتكون على النصف من
الدية ، وفي كتاب عمرو بن حزم: « وفي اليدين خمسون من الإبل »^(٦) .
وأما الرجلان ؛ فلأنهما مما في الإنسان منه شيئان ، وفي الحديث: « وفي
الرجلين الدية »^(٧) .

(١) ذكره البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ٨٨ كتاب الديات، باب دية الشفتين. عن الشعبي.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٦٩٠٣) ٥ : ٣٦١ كتاب الديات، الشفتان ما فيهما؟

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) هو في حديث عمرو بن حزم ، وقد سبق تخريجه ص : ١١٢ .

(٥) في أ : فلأنهما .

(٦) أخرجه النسائي في سننه (٤٨٥٦) ٨ : ٥٩ كتاب القسامة، العتول.

وأما الواحدة ؛ فلأنها^(١) على النصف من الرجلين فتكون على النصف من الدية ، وفي الحديث: « وفي الواحدة - يعني الرجل - نصفُ الدية »^(٣) .
 وأما الإلتيان ؛ فلأنهما مما في الإنسان منه شيان .
 ولأن فيهما جمالاً ظاهراً ومنفعة كاملة . أشبهها النديين^(٤) .
 وأما الواحدة ؛ فلأنها^(٥) على النصف من الإلتيين فتكون على النصف من الدية .

قال: (وفي المنخرين ثلثا الدية ، وفي الحاجز ثلثها . وعنه : في المنخرين الدية ، وفي الحاجز حكومة) .

أما كون المنخرين فيهما ثلثا الدية وفي الحاجز ثلثها على المذهب ؛ فلأن المارن يشتمل على ثلاثة أشياء: منخرين وحاجز . فوجب توزيع الدية على عدد ذلك ؛ كسائر ما في الإنسان منه عدد من جنس .
 وأما كون المنخرين فيهما الدية على رواية ؛ فلأنهما لا ثالث لهما . أشبهها اليدين .

ولأن بقطع المنخرين يذهب الجمال كله والمنفعة . فوجب أن تجب فيهما الدية ؛ كسائر ما تقدم ذكره .
 وأما كون الحاجز فيه حكومة ؛ فلأنه لا تقدير فيه .

قال: (وفي الأحناف الأربعة الدية [وفي كل واحد ربعها]^(٦)) .

أما كون الأحناف الأربعة فيها الدية ؛ فلأن في إتلافها إذهب^(١) منفعة جنس . أشبهت اليدين .

⇒

(١) هو في حديث عمرو بن حزم ، وقد سبق تخريجه ص: ١١٢ .

(٢) في أ: فلأنهما .

(٣) هو في حديث عمرو بن حزم ، وقد سبق تخريجه ص: ١١٢ .

(٤) في د: ولأنهما جمالا ظاهرا ومنفعة كاملة . أشبهها اليدين .

(٥) في أ: فلأنهما .

(٦) زيادة من المقنع

وأما كون كل واحد منها^(٢) فيه ربعها ؛ فلأن كل ذي عدد يجب في جميعه الدية يجب في الواحد منه بحصته من الدية ؛ كاليدين والرجلين .

قال: (وفي أصابع اليدين الدية ، وفي أصابع الرجلين الدية ، وفي كل أصبع عشرين ، وفي كل أتملة ثلث عقلها إلا الإبهام فإنها مفصلان ففى^(٣) كل مفصل نصف عقلها ، وفي الظفر خمس دية الأصبع) .

أما كون أصابع اليدين فيها الدية ؛ فلأن في إتلاف ذلك إذهب منفعة جنس ، وفي الحديث: « في كلِّ إصبعٍ عشرٌ من الإبل »^(٤) وأصابع اليدين عشر فيلزم أن يكون فيها مائة ، وذلك هو الدية .

وأما كون أصابع الرجلين فيها^(٥) الدية ؛ فلما ذكر في أصابع اليدين .

وأما كون كل أصبع فيها عشر الدية ؛ فلما روى ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: « ديةُ أصابعِ اليدينِ والرجلينِ عشرٌ من الإبلِ لكلِّ أُصْبَعٍ »^(٦) أخرجه الترمذي . وقال: حديث حسن صحيح .

وفي حديث آخر أنه قال: قال رسول الله ﷺ: « هذه وهذه سواءٌ يعني الإبهامَ والخنصرَ »^(٧) أخرجه البخاري وأبو داود .

وأما كون كل أتملة غير الإبهام فيها ثلث عقل الإصبع ؛ فلأن كل أتملة ليست إبهام ثلاث مفاصل .

وأما كون كل مفصل من الإبهام فيه نصف عقلها ؛ فلأنهما مفصلان .



(١) في د: فلأن في إتلافها على هذه الحالة ذهاب.

(٢) في أ: منهما.

(٣) في أ: وفي.

(٤) تكملة للحديث السابق وقد سبق تخريجه ص: ١٤٠.

(٥) في أ: فيهما.

(٦) أخرجه الترمذي في جامعه (١٣٩١) ٤: ١٣ كتاب الديات، باب ما جاء في دية الأصابع.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٥٠٠) ٦: ٢٥٢٦ كتاب الديات، باب دية الأصابع.

وأخرجه أبو داود في سننه (٤٥٥٨) ٤: ١٨٨ كتاب الديات، باب ديات الأعضاء.

وأخرجه الترمذي في جامعه (١٣٩٢) ٤: ١٤ كتاب الديات، باب ما جاء في دية الأصابع.

وأخرجه النسائي في سننه (٤٨٤٧) ٨: ٥٦ كتاب القسامة، باب عقل الأصابع.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢٦٥٢) ٢: ٨٨٥ كتاب الديات، باب دية الأصابع.

وأما كون الظفر فيه خمس دية^(١) الإصبع ؛ فلأن...^(٢) .

قال: (وفي كل سن خمس من الإبل إذا قلعت ممن قد نغر^(٣)) والأضراس والأنياب ؛ كالأسنان . ويحتمل أن يجب في جميعها دية واحدة) .

أما كون كل سن فيها خمس من الإبل على المذهب ؛ فلأن في كتاب عمرو بن حزم عن النبي ﷺ: « في السن خمس من الإبل »^(٤) . رواه النسائي . وعن عمرو بن شعيب عن النبي ﷺ قال: « في الأسنان خمس خمس »^(٥) ^(٦) . رواه أبو داود .

فعلى هذا يجب في جميعها مائة وستون بغيراً لأنها اثنان وثلاثون . وأما كونه يحتمل أن يجب في جميعها دية واحدة ؛ فلأنها ذو عدد تجب فيه الدية . فلم يزد^(٧) على الدية ؛ كالأصابع والأجفان وسائر ما في الإنسان منه شيء واحد .

ولأنها تشتمل على منفعة جنس . فلم تزد ديتها على الدية ؛ كسائر منافع الجنس . وهذا الاحتمال ذكره المصنف رحمه الله في المغني رواية .

والأول أولى ؛ لأن دليل الثانية قياس في مقابلة النص فلا يصح .

فإن قيل: ما معنى ممن نغر ولم اشترط ذلك ؟

قيل: معناه ممن أبدل أسنانه وبلغ حداً إذا قلعت سنه لم يعد بدلها . وإنما اشترط ذلك ؛ لأن من لم يبلغ ذلك العادة جارية بعود سنه . فلم تجب فيها في الحال شيء ؛ كنتف شعره .

(١) ساقط من أ.

(٢) بياض في الأصل مقدار ربع سطر.

(٣) في أ: بمن قد أنغر.

(٤) سبق تخريجه ص: ١١٢ .

(٥) ساقط من د.

(٦) أخرجه أبو داود في سننه (٤٥٦٣) ٤ : ١٨٩ كتاب الديات، باب ديات الأعضاء.

(٧) في أ: فلم يجب يزد.

فعلى هذا ينتظر عودها فإن عادت تبين أنه لم يجب له دية السن ، وإن لم تعد ومضت مدة يمس من عودها وجبت ديتها لأن عودها صار مأیوساً . أشبه ما إذا قلعها ممن ثغر . نص عليه الإمام أحمد ؛ لأن^(١) [الغالب أن يعود فيها . وقال القاضي: إذا سقطت أخواتها ولم تعد هي أخذت ديتها لأن الغالب أنها]^(٢) لا تعود بعد ذلك .

وأما كون الأضراس والأنياب كالأسنان ؛ فلما روى ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «الأصابعُ سواءٌ ، والأسنانُ سواءٌ ، والسننُ^(٣) والضرسُ سواءٌ هذه وهذه سواء»^(٤) . رواه أبو داود .

وفي الحديث المتقدم: «وفي الأسنانِ خمسٌ خمسٌ»^(٥) . ولم يفصل فيدخل الأضراس والأنياب في ذلك .

ولأن^(٦) كل دية وجبت في جملة كانت مقسومة على العدد دون المنافع^(٧) كالأصابع والأجفان .

قال: (وتجب دية اليد والرجل في قطعهما من الكوع والكعب . فإن قطعهما من فوق ذلك لم يزد على الدية في ظاهر كلامه . وقال القاضي : في الزائد حكومة) .

أما كون الدية تجب في قطع اليد من الكوع ؛ فلأن اليد المطلقة في الشرع محمولة على ذلك . بدليل قطع السارق والمسح في التيمم .

وأما كونها تجب في قطع الرجل من الكعب ؛ فلأن الكعب من الرجل بمنزلة الكوع من اليد ، ولذلك إذا سرق ثانياً قطعت رجله من كعبها .

(١) في أ: لأنها.

(٢) ساقط من أ.

(٣) في د: والسن.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٤٥٥٩) ٤ : ١٨٨ كتاب الديات، باب ديات الأعضاء.

(٥) سبق تخريجه ص: ١٤٢.

(٦) في أ: لأن.

(٧) في د: على المعدود المنافع.

وأما كون من قطع [اليـد من فوق]^(١) الكوع ، والرجل من فوق الكعب لا يـزاد على الـدية في ظاهر كلام الإمام أحمد ؛ فلأن الـيد اسم للـجميع إلى المنكب ، والرجل اسم للـجميع إلى الفخذ .

فإن قيل: فيجب أن لا يجب بقطعها من الكوع الـدية .

قيل: لا يلزم من وجوب الـدية في شيء عدم وجوبها فيما دونه . بدليل أن الـدية تجب في الـيد من الكوع ، وتجب في قطع الأصابع دون الكف .
وأما كون الزائد فيه حكومة على قول القاضي ؛ فكما لو قطع يده من الكوع ثم قطع ذلك .

قال: (وفي مارن الأنف وحشفة الذكر وحلمتي الثديين وكسر ظاهر السن دية العضو كاملة . ويحتمل أن يلزم من استوعب الأنف جدعاً دية وحكومة في القصبة) .

أما كون مارن الأنف - وهو ما لان منه-^(٢) فيه دية الأنف كاملة ؛ فلأن الجمال يذهب بذلك . أشبه الأنف كله .

وأما كون الأنف إذا استوعب جدعاً فيه الـدية فقط ؛ فلأنه روي عن طاوس أنه قال^(٣) في كتاب رسول الله ﷺ: « وفي^(٤) الأنف إذا أُوعِبَ مارنُهُ جدعاً الـدية »^(٥) .

وأما كونه يحتمل أن يجب في المارن دية^(٦) وحكومة في القصبة ؛ فلما تقدم في قطع الـيد من فوق الكوع .

وأما كون حشفة الذكر فيها دية الذكر ؛ فلأن منفعتها تكمل بالحشفة كما تكمل منفعة الـيد بالأصابع ، وفي الأصابع بلا كف دية كاملة . فكذلك الحشفة .

(١) ساقط من أ.

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من د.

(٣) في د: لأنه يروى أنه قال.

(٤) في أ: في.

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨: ٨٨ كتاب الديات، باب دية الأنف. نحوه.

(٦) ساقط من أ.

وأما كون حلمتي الثديين فيهما دية الثديين ؛ فلأنه ذهب من الثديين ما تذهب المنفعة بنهايه . فوجب^(١) ديتهما كاملة ؛ كالأصابع من الكف وحشفة الذكر . بيان ذهاب المنفعة أن بهما يشرب الصبي ويرتضع^(٢) فيهما ؛ كالأصابع في الكف . وأما كون كسر ظاهر السن فيه دية السن ؛ فلأنه هو المسمى سناً وما خفي بالثثة يسمى سنخاً .

قال: (وفي قطع بعض المارن والأذن والحلمة واللسان والشفة والحشفة والأغلة والسن وشق الحشفة طولاً بالحساب من ديته [يقدر بالأجزاء] .

أما كون قطع ما ذكر فيه بالحساب من ديته^(٣) ؛ فلأن من^(٤) تجب الدية في جميعه يجب أن تجب في بعضه بالحساب .

وأما كون ذلك يقدر بالأجزاء ؛ فلأن ذلك طريق إلى العلم بمقدار الجناية ، وهو مطلوب ؛ لما فيه من تحصيل العلم بمقدار الواجب .

وأما كون شق الحشفة طولاً بالحساب ؛ فلأنه نقص . فيجب أن يجب بحسابه ؛ كالقطع .

قال: (وفي شلل العضو أو إذهاب نفعه ، والجناية على الشفتين بحيث لا ينطبقان على الأسنان ، وتسويد السن والظفر بحيث لا يزول : ديته . وعنه : في تسويد السن ثلث ديتها . وقال أبو بكر : فيها حكومة) .

أما كون شلل العضو فيه ديته ؛ فلأنه يذهب بشلله المنفعة المقصودة منه . فوجب أن تجب فيه الدية ؛ كما لو جنى على عينه فذهب ضوءها .

وأما كون إذهاب نفع العضو فيه ديته ؛ فلأن ذلك في معنى شلله ، وذلك يوجب الدية . فكذلك ما في معناه لأن التساوي معنى يوجب التساوي حكماً .

(١) في أ: فوجب فيهما.

(٢) في أ: ويرتضع.

(٣) ساقط من أ.

(٤) في أ: ما.

وأما كون الجناية على الشفتين بحيث لا ينطبقان على الأسنان فيها دية الشفتين ؛ فلأن الجاني الجناية المذكورة عطل منفعة الشفتين . فوجب أن تجب عليه ديتهما ؛ كما لو أشلهما .

وأما كون تسويد السن فيه دية السن كاملة على المذهب ؛ فلأنه قول زيد بن ثابت ولم يعرف له مخالف فكان إجماعاً .

ولأنه ذهب^(١) جمالها بتسويدها . فكملت ديتها على من سودها ؛ كما لو سود وجهه .

وأما كون ذلك فيه ثلث دية السن على رواية ؛ فلأنه منقول عن بعض الصحابة .

وأما كونه فيه حكومة على قول أبي بكر^(٢) ؛ فلأنه لم تنهب منفعتها . أشبه ما لو تغير لون عينه وهو يبصر .

وأما كون تسويد الظفر بحيث لا يزول فيه دية الظفر ؛ فلما ذكر في السن .

فإن قيل: هلا خرج فيه من الخلاف ما خرج في السن^(٣) ؟

قال: (وفي العضو الأشل من اليد والرجل والذكر والثدي ، ولسان الأخرس ، والعين القائمة ، وشحمة الأذن ، وذكر الخصي والعنين ، والسن السوداء ، والثدي دون حلمته ، والذكر دون حشفته ، وقصبة الأنف ، واليد والإصبع الزائدين^(٤) : حكومة . وعنه : ثلث ديته . وعنه : في ذكر الخصي والعنين كمال ديته) .

أما كون العضو الأشل من اليد فيه حكومة على الأول ؛ فلأنها يد لا منفعة فيها . أشبهت اليد الزائدة .

(١) في أ: أذهب .

(٢) في أ: القاضي .

(٣) كذا في الأصول .

(٤) في أ: الزائدة .

وأما كونها فيها ثلث دية اليد على رواية ؛ فلما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « قضى رسولُ الله ﷺ في اليدِ الشلاءِ إذا قُطِعَتْ بثُلثِ ديتها »^(١).

وهذه أولى ؛ لأن دليل الأول قياس في مقابلة النص .

ولأن ذلك يروى عن عمر بن الخطاب^(٢) .

ولأن اليد المذكورة كاملة الصورة . فوجب أن يكون فيها مقدر ؛ كالصحيحة .

وأما كون العضو الأشل من الرجل والذكر والتندي فيه الروايتان المذكورتان ؛ فلأنه كاليد الشلاء معنى فكذا يجب أن يكون حكماً .

وأما كون لسان الأخرس فيه الروايتان المذكورتان ؛ فلأن خرس اللسان كشلل الأعضاء المذكورة . فوجب أن يخرج فيه ما خرج في العضو الأشل .

وأما كون العين القائمة فيه الروايتان المذكورتان ؛ فلأنها في معنى اليد الشلاء . ويعضده أن في حديث عمرو بن شعيب المتقدم ذكره : « قضى رسول الله ﷺ في العين القائمة السادة^(٣) لمكانها بثُلثِ الدية »^(٤) .

وأما كون شحمة الأذن فيها الروايتان المذكورتان^(٥) .

وأما كون ذكر الخصي والعين فيه حكومة على الأول ؛ فلأن نفعه ذهب . أشبه العضو الأشل .

وأما كونه فيه ثلث دية^(٦) الذكر على رواية ؛ فلأن منفعة الإنزال والإحبال معدوم فيه . فلم تبلغ ديته الدية ، ولم تنقص عن ثلثها ؛ كالعين القائمة .

وأما كونه فيه كمال دية الذكر على رواية ؛ فلعموم قوله عليه السلام : « وفي الذكرِ الدية »^(٧) .

(١) أخرجه النسائي في سننه (٤٨٤٠) ٨ : ٥٥ كتاب القسامة، العين العوراء السادة لمكانها إذا طمست.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ٩٨ كتاب الديات، باب ما جاء في العين القائمة واليد الشلاء.

(٣) في أ: الساد.

(٤) سبق تخريجه ص: ١٤٧.

(٥) كذا في الأصول.

(٦) ساقط من أ.

وأما كون السن السوداء فيها الروايتان المذكورتان ؛ فلأن سوادهما كشلل^(٢) اليد معنى فكذا يجب أن يكون حكماً .
 ويعضد رواية^(٣) ثلث دية السن أن في حديث عمرو بن شعيب المتقدم ذكره :
 « وفي السن السوداء إذا قُلِعَتْ ثلث ديتها »^(٤) . رواه النسائي .
 ولأنها كاملة الصورة . فكان فيها مقدرٌ ؛ كالصحيحة .
 وأما كون الثدي دون حلمته فيه الروايتان المذكورتان في اليد الشلاء ؛ فلأن ذهاب الحلمة كالشلل في اليد ؛ لأن نفع الثدي يذهب بذهاب الحلمة ؛ كما يذهب نفع اليد بشللها .
 وأما كون الذكر دون حشفته فيه الروايتان المذكورتان^(٥) ؛ فلأن ذهاب الحشفة كالشلل ؛ لاشتراكهما في ذهاب المنفعة .
 وأما كون قصبه الأنف فيها الروايتان المذكورتان ؛ فلأن نفع الأنف يذهب بذهاب القصبه . أشبه ذهاب منفعة اليد لشللها .
 وأما كون اليد والإصبع الزائدين فيهما الروايتان فبالقياس على اليد الشلاء .
 والأولى أن فيهما الحكومة ؛ لأن التقدير لا يصار إليه إلا بتوقيف ، أو مماثلة لما فيه توقيف . وليس ما ذكر مماثلاً لليد الشلاء ؛ [لأن اليد الشلاء]^(٦) يحصل^(٧) بها الجمال ، واليد الزائدة والإصبع الزائدة لا جمال فيها في الغالب .



(١) سبق تخريجه ص: ١٣٧ .

(٢) في أ: كالشلل .

(٣) ساقط من أ .

(٤) سبق تخريجه ص: ١٤٧ .

(٥) ساقط من د .

(٦) ساقط من أ .

(٧) في أ: لا يحصل .

قال: (فلو قطع الأثنين والذكر معاً أو الذكر ثم الأثنين لزمه ديتان . ولو قطع الأثنين ثم قطع الذكر وجبت دية الأثنين . وفي الذكر روايتان إحداهما: دية ، والأخرى: حكومة أو ثلث الدية) .

أما كون قطع الأثنين والذكر معاً أو الذكر أولاً ثم الأثنين يلزم قاطعهما ديتان ؛ فلأن كل واحد منهما إذا قطع منفرداً وجبت ديته فإذا اجتمع قطعهما وجبت ديتان .

وأما كون قطع الأثنين أولاً ثم الذكر يجب في الأثنين ديتهما وفي الذكر الروايتان المتقدم ذكرهما ؛ فلأن قطع الأثنين لم يصادف ما يوجب نقصهما عن ديتهما ، وقطع الذكر نظراً إلى أنه ذكر فيه دية الذكر^(١) ؛ لدخوله في عموم قوله ﷺ: « في الذكر الدية »^(٢) ، ونظراً إلى أنه صادف ذكر خصي فيه ما تقدم في ذكر الخصي .

قال: (وإن أشل الأنف أو الأذن أو عوجهما [ففيه حكومة . وفي قطع الأشل منهما كمال ديته) .

أما كون من دُكر^(٣) عليه في ذلك حكومة ؛ فلأنه لا تقدير في ذلك ، والحكومة واجبة في كل موضع لا مقدر فيه .

فإن قيل: شلل كل عضو بمنزلة قطعه . فلم لم يكن الأمر هاهنا كذلك؟
قيل: لأن نفع الأنف والأذن باق مع الشلل . بخلاف اليد فإن نفعها غير باق .
وإنما قلنا أن نفع الأنف كونه مجرى اجتذاب الهواء ، ونفع الأذن كونها تجمع الصوت ويمنع دخول الهوام في الصماخ ، وذلك كله موجود مع الشلل .
وأما كون قطع الأشل من الأنف والأذن فيه كمال ديته ؛ فلأنه صادف عضواً كامل المنفعة والجمال . أشبه الصحيح .

(١) من هنا سقط لوحة من د.

(٢) سبق تخريجه ص: ١٣٧ .

(٣) ساقط من أ، وقد استدركنا المتن من المقنع ، والباقي زيادة يقتضيها السياق .

قال: (وتجب الدية في الأنف الأخرشم والمخزوم وأذني الأصم . وإن قطع أنفه فذهب شمه ، أو أذنيه فذهب سمعه : وجبت ديتان . وسائر الأعضاء إذا أذهبها بنفعها لم تجب إلا دية واحدة) .

أما كون أنف الأخرشم والمخزوم تجب فيه الدية ؛ فلقوله عليه السلام: « وفي الأنف إذا أوعبَ جَدْعاً الدية »^(١) .

وأما كون أذني الأصم تجب فيهما الدية ؛ فلعموم قوله عليه السلام: « وفي الأذنين الدية »^(٢) .

ولأن الصمم نقص في غير الأذن فلا يؤثر في دية الأذن .

وأما كون من قطع أنف شخص فذهب شمه ، أو أذنيه فذهب سمعه عليه في ذلك ديتان ؛ فلأن الشم في غير الأنف ، والسمع في غير الإذن . فلم تدخل إحدى الديتين في الأخرى .

وأما كون سائر الأعضاء إذا أذهبها بنفعها لا تجب فيها إلا دية واحدة ؛ فلأن تفويت^(٣) نفعه وقع ضمناً ، والعضو الفائت ضمناً لا شيء فيه . دليله القتل فإنه وجب دية واحدة وإن أتلف أشياء وتجب بكل واحدة منهما الدية . ومما ذكر فارقت سائر الأعضاء ، والأنف إذا ذهب معه الشم ، والأذن إذا ذهب معها السمع لأن كل واحد من الأمرين في غير الأنف والأذن . فذهاب أحدهما مع الآخر ذهاب لما ليس أحدهما نفعاً للآخر . والله أعلم .

(١) سبق تخريجه ص: ١٣٧ .

(٢) سبق تخريجه ص: ١٣٨ .

(٣) في أ: التفويت .

فصل في دية المنافع

قال المصنف رحمه الله تعالى: (وفي كل حاسة دية كاملة . وهي: السمع ، والبصر ، والشم ، والذوق . وكذلك تجب في الكلام ، والعقل ، والمشى ، والأكل ، والنكاح) .

أما كون كل حاسة فيها دية كاملة ؛ فلما يأتي ذكره في مواضعه .
وأما قول المصنف: وهي السمع والبصر والشم والذوق ؛ فبيان لمعنى الحاسة وتعدادها .

وأما كون السمع فيه دية كاملة ؛ فلأن النبي ﷺ قال: «وفي السمعِ الدية»^(١) .
وروي «أن عمر رضي الله قضي في رجل رمى رجلاً بحجرٍ في رأسه فذهب سمعه وعقله ولسانه ونكاحه بأربع دياتٍ والرجلُ حي»^(٢) .

وأما كون البصر فيه دية كاملة ؛ فلأنها إذا أوجبت بإذهاب السمع والشم ؛ فلأن تجب بإذهاب البصر بطريق الأولى ؛ لأن انتفاع الإنسان بضوء عينيه أكثر من انتفاعه بالسمع والشم .

وأما كون الشم فيه دية كاملة ؛ فلأن في كتاب عمرو بن حزم: «وفي المشامِّ الدية»^(٣) .

ولأن إذهاب ذلك ذهاب حاسة تختص بمنفعة . فكان فيها الدية ؛ كسائر الحواس .

وأما كون الذوق فيه دية كاملة ؛ فلأن الذوق حاسة . أشبه بقية الحواس .

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨: ٨٥ كتاب الديات، باب السمع. ولفظه: «وفي السمع مائة من الإبل».

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨: ٩٨ كتاب الديات، باب اجتماع الجراحات.

(٣) لم أحده هكذا . وإنما الذي في حديثه : «وفي الأنف إذا أوعب جدعا مائة من الإبل» . وقد سبق تخريجه ص: ١١٢ .

قال المصنف في المغني: قياس المذهب أن لا دية فيه لأنه لا يُختلف في لسان الأخرس أنه لا تجب الدية فيه ولو وجب في الذوق الدية لوجبت في ذهابه فمع ذهاب اللسان بطريق الأولى .

قال: والصحيح إن شاء الله تعالى أنه لا دية منه لأن كل عضو لا تكمل الدية فيه بمنفعته لا تكمل في منفعته دونه . دليله سائر الأعضاء .

وأما كون الكلام كذلك أي تجب فيه دية كاملة ؛ فلأن كل ما تعلقت الدية بإتلافه تعلقت بإتلاف منفعته . دليله اليد .

وأما كون العقل كذلك أي تجب فيه دية كاملة ؛ فلأن في كتاب عمرو بن حزم: « وفي العقل الدية »^(١) .

ولأن العقل أكبر المعاني قدراً وأعظم الحواس نفعاً فإن به يتميز من البهيمة ويعرف به صحة^(٢) حقائق المعلومات ويهتدي به إلى المصالح ويدخل به في التكليف . وهو شرط في ثبوت الولايات وصحة التصرفات وأداء العبادات . فكان بإيجاب الدية أحق من بقية الحواس .

وأما كون المشي كذلك أي يجب فيه دية كاملة ؛ فلأن في كتاب عمرو بن حزم: « وفي الصلب الدية »^(٣) .

ولأن في المشي منفعة مقصودة . أشبه الكلام .
وأما كون الأكل كذلك أي تجب فيه دية كاملة ؛ فلأنه قول علي رضي الله

عنه .

ولأن النكاح نفع مقصود . أشبه ذهاب المشي^(٤) .

(١) ليس هذا في نسخة عمرو بن حزم . وقد ذكره البيهقي في السنن الكبرى عن معاذ بن جبل مرفوعاً لفظ:

(« وفي العقل مائة من الإبل ») ٨ : ٨٦ كتاب الديات، باب ذهاب العقل من الجنابة. وقال : وروينا عن

عمر ، وزيد بن ثابت مثله.

(٢) إلى هنا نهاية السقط من د.

(٣) سبق تخريجه ص: ١١٢.

(٤) كذا في الأصول.

قال: (وتجب في الحدب والصَّعْر . وهو : أن يضربه فيصير الوجه في جانب ، وفي تسويد الوجه إذا لم يزل ، وإذا لم يستمسك الغائط أو البول : ففي كل واحد من ذلك دية كاملة) .

أما كون الحدب تجب فيه دية كاملة ؛ فلأن بذلك تذهب المنفعة والجمال لأن انتصاب القامة من كمال الجمال ومن شرف الآدمي على سائر الحيوان .
وأما كون الصَّعْر تجب فيه دية كاملة ؛ فلأن مكحولاً روى عن زيد بن ثابت أنه قال: « وفي الصَّعْر الدية »^(١) . ولم يعرف له مخالف في الصحابة فكان إجماعاً .
ولأن الصعر يذهب معه المنفعة والجمال . فوجب فيه دية كاملة ؛ كسائر المنافع .

وأما قول المصنف رحمه الله: وهو أن يضربه فيصير الوجه في جانب ؛ فبيان للصعر . وأصله داء يأخذ البعير يلتوي^(٢) له عنقه . قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ [لقمان: ١٨] . أي ولا تعرض عنهم بوجهك تكبراً كإمالة وجه البعير الذي به الصَّعْر .

وأما كون تسويد الوجه إذا لم يزل فيه دية كاملة ؛ فلأن بذلك يذهب كمال الجمال . فوجب أن تجب فيه كمال الدية ؛ لما تقدم غير مرة .
وأما كون الغائط أو البول إذا لم يستمسك في كل واحد دية كاملة ؛ فلأن كل واحد من محليهما فيه^(٣) منفعة ليس في البدن مثلها . فوجب في تفويتها دية كاملة ؛ كسائر الأعضاء .

قال: (وفي نقص شيء من ذلك إن علم بقدره ؛ مثل : نقص العقل بأن يجن يوماً ويفيق يوماً ، أو ذهاب بصر إحدى العينين ، أو سماع إحدى الأذنين . وفي بعض الكلام بالحساب يقسم على ثمانية وعشرين حرفاً . ويحتمل أن يقسم على الحروف التي للسان فيها عمل دون الشفوية كالباء والفاء والميم . وإن لم يعلم قدره مثل إن صار مدهوشاً أو نقص سمعه أو بصره أو سمه ، أو حصل في كلامه

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٦٨٩٨) : ٥ : ٣٦٠ كتاب الديات، إذا أصابه صعر ما فيه؟

(٢) في أ: فيلتوي.

(٣) في أ: فيه دية.

عجلة أو تمتمة ، أو نقص مشبه ، أو النحن قليلاً ، [أو تقلصت شفته بعض التقلص ، أو تحركت سنه ، أو ذهب اللبن من ثدي المرأة ونحو ذلك] (١) : ففيه حكومة .

أما كون نقص شيء مما ذكر إن علم بقدره ؛ فلأن ما وجب في جميع الشيء وجب في بعضه بقدره ؛ كإتلاف الأموال .

وأما قول المصنف رحمه الله: مثل نقص العقل بأن يجن يوماً ويفيق يوماً... إلى آخره ؛ فبيان للنقص المعلوم قدره .

فعلى هذا يجب فيما ذكر نصف الدية ؛ لأن ذلك ذهاب نصف العقل ، ويجب في ذهاب ضوء إحدى العينين نصف الدية ؛ لأن ذلك نصف البصر ، ويجب في ذهاب سمع إحدى الأذنين نصف الدية ؛ لأن ذلك نصف السمع .
وأما كون بعض الكلام فيه بالحساب ؛ فلأنه يساوي ما تقدم معنى فكذا يجب أن يكون حكماً .

وأما كون ذلك يقسم على ثمانية وعشرين حرفاً ؛ فلأن لكل حرف باللسان تعلقاً ؛ إما لأنه فيه ، وإما لأن ما ليس فيه لا ينتفع به إلا مع الحرف اللساني .
وأما كونه يحتمل أن يقسم على الحروف التي للسان فيها عمل دون الشفوية ؛ فلأن الجنائية صادفت اللسان . فوجب أن يعتبر ما له عمل فيها .

فإن قيل: لم سقطت لا من الحساب [على الأول ؟ وما الحروف التي للسان فيها عمل] (٢) ؟

قيل: أما سقوط لا من الحساب ؛ فلأن (٣) مخرجها مخرج الألف واللام . وأما الحروف التي للسان فيها عمل فقال المصنف رحمه الله في المغني: الحروف الشفوية أربعة: الباء والميم والفاء والواو ، والحروف الحلقية: الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين . فهذه عشرة بقي ثمانية عشر .

(١) ساقط من أ.

(٢) مثل السابق.

(٣) في أ: قيل لأن.

فعلى هذا الباقي من الحروف هو: التاء والتاء والجيم والذال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والقاف والكاف واللام والنون والياء .

وأما كون ما لا يعلم قدره كما مثل المصنف رحمه الله فيه حكومة ؛ فلأن ذلك كله لا يمكن تقديره لعدم العلم بمقداره . فوجب أن تجب فيه حكومة ؛ كسائر ما لا تقدير فيه .

قال: (وإن قطع بعض اللسان فذهب بعض الكلام اعتبر أكثرهما . فلو ذهب ربع اللسان ونصف الكلام أو ربع الكلام ونصف اللسان : وجب نصف الدية) .

أما كون ما ذكر يعتبر فيه الأكثر ؛ فلأن كل واحد من اللسان والكلام مضمون^(١) بالدية منفرداً ومجموعهما^(٢) مضموناً بها . فإذا اجتمعا وجب اعتبار الأكثر .

وأما كونه يجب فيه نصف الدية ؛ فلأن الأكثر من الذاهب يوجب^(٣) ذلك .

قال: (وإن قطع ربع اللسان فذهب نصف الكلام ثم قطع آخر بقيته : فعلى الأول نصف الدية ، وعلى الثاني نصفها . ويحتمل أن يجب عليه نصف الدية وحكومة لربع اللسان) .

أما كون الأول عليه نصف الدية ؛ فلأنه ذهب بجنايته نصف الكلام .
وأما كون الثاني عليه نصفها لا غير على المذهب ؛ فلأن اللسان ذهب بجنايتهما وقد ضمن الأول نصف الدية . فوجب أن يكون الباقي على الثاني .
وأما كونه يحتمل أن يجب عليه نصف الدية والحكومة : أما نصف الدية ؛ فلأنه ذهب بجنايته نصف الكلام . وأما الحكومة ؛ فلأن الزائد على نصف اللسان أشل ولا حظ له في الدية . فوجب أن تجب فيه حكومة .

(١) في أ: مضمونة.

(٢) في د: مجموعا.

(٣) في أ: فوجب.

قال: (وإن قطع لسانه فذهب نطقه وذوقه لم تجب إلا دية . وإن ذهب مع بقاء اللسان ففيه ديتان) .

أما كون من قطع لسانه فذهب نطقه وذوقه لا تجب له^(١) إلا دية ؛ فلأن فوات النطق والذوق حصل ضمناً . فلم يجب بهما شيء ؛ كسائر الأعضاء مع النفس .

وأما كون من ذهب نطقه وذوقه مع بقاء اللسان فيه ديتان ؛ فلأن كل واحد منهما ذاهب لا على سبيل التبع . أشبه ما لو أذهب واحداً بعد واحد .

قال: (وإن كسر صلبه فذهب مشيه وتكاحه ففيه ديتان . ويحتمل أن تجب دية واحدة) .

أما كون [ما ذكر]^(٢) فيه ديتان على المذهب ؛ فلأن المشي والنكاح متعتان تجب الدية بذهاب كل واحد منهما منفرداً . فإذا اجتمعا وجب فيهما ديتان ؛ كالسمع والبصر .

وأما كونه يحتمل أن تجب دية واحدة ؛ فلأنهما نفع عضو واحد . فلم تجب فيها أكثر من دية واحدة ؛ كما لو قطع لسانه فذهب كلامه وذوقه .

قال: (وإن اختلفا في نقص بصره أو سمعه فالقول قول المجني عليه . وإن اختلفا في ذهاب بصره أري أهل الخبرة به^(٣) وقرب الشيء إلى عينه في وقت غفلته . وإن اختلفا في ذهاب سمعه أو شمه أو ذوقه صيح به في أوقات غفلته ، وتتبع بالرائحة المنتنة ، وأطعم الأشياء المرة فإن فزع مما يدنو من بصره أو انزعج للصوت أو عبس للرائحة أو الطعم المر سقطت دعواه ، وإلا فالقول قوله مع يمينه) .

أما كون القول قول المجني عليه إذا اختلف هو والجاني في نقص البصر والسمع ؛ فلأن ذلك لا يعرف إلا من جهته . فكان القول قوله فيه ؛ كما أن القول قول المرأة في حيزها لكونه لا يعلم إلا من جهتها .

(١) ساقط من أ.

(٢) ساقط من د.

(٣) ساقط من أ.

وأما كونه يُرى أهل الخبرة إذا اختلف هو والجاني في ذهاب بصره ؛ فلأن ذلك تمكن معرفته منهم وهم فيما يخبرون به كالبيّنة .

وأما كونه يقرب الشيء إلى عينه في وقت غفلته ؛ فلأن ذلك يعلم به أَدَهَبَ بصره أم لا ؟ .

وأما كونه يصاح به في وقت غفلته إذا ادعى ذهاب سمعه ، ويتتبع بالرائحة المنتنة إذا ادعى ذهاب شمه ، ويطعم الأشياء المرة إذا ادعى ذهاب ذوقه ؛ فلأن كل واحد مما ذكر يمكن الاستعلام به هل صدق في دعواه [أو كذب ، ولذلك لم يرجع إلى قوله فيما إذا ادعاه .

وأما^(١) كونه تسقط دعواه^(٢) إذا فزع عندما يدنو إلى بصره أو انزعج للصوت أو عبس للرائحة المنتنة أو الطعم المر ؛ فلأن ذلك دليل على كذبه .
وأما كون القول قوله إذا لم يوجد منه ذلك ؛ فلأن الظاهر صدقه .

(١) في أ: أما.

(٢) ساقط من أ.

فصل [لا تجب دية الجرح حتى يندمل]

قال المصنف رحمه الله: (ولا تجب دية الجرح حتى يندمل ، ولا دية سن ولا ظفر ولا منفعة حتى يئس من عودها) .

أما كون دية الجرح لا تجب حتى يندمل ؛ فلأن الدية في الخطأ نظير القصاص في العمد ، ولا يقتص من الجرح في العمد حتى يندمل . فكذا لا تجب الدية في الخطأ حتى تندمل .

وأما كون دية سن أو ظفر أو منفعة لا تجب حتى يئس من عودها ؛ فلأن اليأس من العود فيما ذكر كالاندمال في الجرح ، ودية الجرح لا تجب حتى يندمل . فكذا لا تجب دية سن ولا ظفر ولا منفعة حتى يئس^(١) من العود .

قال: (ولو قلع سن كبير أو ظفره^(٢) ثم نبت أو رده فالتحم ، أو أذهب سمعه أو بصره أو شمه أو ذوقه أو عقله ثم عاد : سقطت ديته . وإن كان قد أخذها ردها . وإن عاد ناقصاً ، أو عادت السن أو الظفر قصيراً أو متغيراً فعليه أرش نقصه . وعنه : في قلع الظفر إذا نبت على صفتة خمسة دنانير ، وإن نبت أسود ففيه عشرة) .

أما كون من قلع سن كبير أو ظفره^(٣) ثم نبت تسقط ديته ؛ فلأن الجني عليه عاد له مثل ما جني عليه . فلم تجب له دية ؛ كما لو قلع^(٤) من صبي لم يتغر .

(١) في د: يئس.

(٢) في أ: ظفرا.

(٣) مثل السابق.

(٤) في أ: قطع.

وأما كون من قلع ذلك ثم رده فالتحم تسقط ديته ؛ فلأن ذلك في معنى نبات السن ، وإذا^(١) نبت تسقط . فكذلك ما هو في معنى^(٢) النبات .
وأما كون من أذهب سمعه أو بصره أو شمّه أو ذوقه أو عقله ثم عاد تسقط ديته ؛ فلما ذكر في السنّ .

وأما كون المجني عليه يردها إن كان قد أخذها ؛ فلأنه تبين أنه لا حق له فيها .
أشبه ما لو أخذ من شخص شيئاً ظناً منه أنه حقه ثم تبين أنه لا حق له في ذلك فإنه يجب عليه رد ما أخذ . فكذلك هاهنا .

وأما كون الجاني عليه أرش النقص إذا عاد السمع أو البصر أو الشم ناقصاً ؛ فلأن ذلك بمنزلة ما لو نقص ذلك ابتداءً .

وأما كونه عليه أرش نقص السن إذا عادت قصيرة أو متغيراً^(٣) ؛ فلأن ذلك نقص فيها وعود الشيء ناقصاً يوجب لوجوب أرش النقص ؛ لما تقدم .

وأما كونه عليه أرش نقص الظفر إذا عاد قصيراً أو متغيراً على المذهب ؛ فلأنه نقص . فكان عليه أرش نقصه ؛ كالسنّ .

وأما كون قلع الظفر إذا نبت على صفته فيه خمسة دنائير ، وإن نبت أسود ففيه عشرة على رواية .

قال: (وإن قلع^(٤) سن صغير ويتس من عودها وجبت ديتها . وقال القاضي: فيها حكومة) .

أما كون دية السن الموصوفة بما ذكر تجب على المذهب ؛ فلأنه تيقن أنه قلع سنّاً مأيوساً من عودها . فوجب أن تجب ديتها ؛ كما لو قلعها من كبير .

وأما كونها فيها حكومة على قول القاضي ؛ فلأن السن المذكورة لا تساوي سن الكبير . بدليل أن الدية عند القلع . فوجب أن لا يكون الواجب فيها الواجب فيها ، وذلك يقتضي وجوب الحكومة ؛ لأنها جناية لا مقدر فيها .

(١) ساقط من أ.

(٢) في أ: معناه.

(٣) في أ: متغيبية.

(٤) في أ: قطع.

والأولى أولى ؛ لعموم قوله عليه السلام: « وفي السنِ خمسٌ من الإبل »^(١).
ودعوى عدم المساواة بينها وبين السن الكبيرة ممنوعة وما ذكر من الفرق بعدم
الوجوب عند القلع فلأمر . وهو : أن العادة جارئة بنبات سن الصغير ، وشرط
الوجوب اليأس من العود . فإذا أيس من عود سنه صار بمنزلة سن الكبير فلا فرق .
فإن قيل: متى ييأس من عودها ؟

قيل: المنقول عن الإمام أحمد بعد سنة ؛ لأن ذلك هو الغالب في نباتها .
وقال القاضي: إذا سقطت أخواتها ثم نبتت ولم تنبت هي ؛ لأن الحال دلّ
على ذلك .

قال: (وإن مات المجني عليه فادعى الجاني عود ما أذهبه فأنكره الولي فالقول قول
الولي .

وإن جنى على سنه اثنان واختلفا فالقول قول المجني عليه في قدر ما أتلف كل
واحد منهما) .

أما كون القول قول الولي في إنكاره لعود ما ادعى الجاني عوده ؛ فلأن قوله
يعضده الأصل من حيث إن الأصل عدم العود .
وأما كون القول قول المجني عليه إذا جنى عليه اثنان واختلفا في قدر ما أتلف
كل واحد منهما ؛ فلأنه أعلم بذلك منهما .

(١) سبق تخريجه ص: ١٤٢ .

فصل [في دية الشعر]

قال المصنف رحمه الله: (وفي كل واحد من الشعور الأربعة الدية وهي: شعر الرأس ، واللحية ، والحاجبين ، وأهداب العينين . وفي كل حاجب نصفها ، وفي كل هدب ربعها ، وفي بعض ذلك بقسطه من الدية . وإنما تجب ديته إذا أزاله على وجه لا يعود . فإن عاد سقطت الدية) .

أما كون كل واحد من الشعور الأربعة فيه الدية ؛ فلأن في إذهاب كل واحد منها ذهاب منفعة جنس . أشبهت اليدين والرجلين وما أشبه ذلك .

وأما قول المصنف رحمه الله: وهي شعر الرأس واللحية والحاجبين وأهداب العينين ؛ فبيان للشعور الأربعة المتقدم ذكرها .

وأما كون كل حاجب فيه نصف الدية ؛ فلأن ما وجب الدية في شيء وجب نصفها في نصفه ؛ كاليدين .

وأما كون كل هدب فيه ربع الدية ؛ فلأن في جميع الأهداب الدية وهي أربعة . فيجب أن يجب في كل هدب ربعها .

وأما كون بعض ذلك بقسطه من الدية ؛ فلأن ما وجب الدية في جميعه وجب في بعضه بقسطه .

وأما قول المصنف رحمه الله: وإنما تجب ديته إذا أزاله على وجه لا يعود ؛ فبيان لاشتراط عدم عود الشعور المذكورة للوجوب المذكور . ووجهه : أن احتمال العود في العادة يمنع من الوجوب . دليله سن الصغير .

فعلى هذا إن أيس من عودها وجبت الدية . فإن عادت بعد ذلك سقطت ؛ كالسن سواء .

قال: (وإذا أبقى^(١) من لحيته ما لا جمال فيه احتمال أن يلزمه بقسطه ، واحتمل أن يلزمه كمال الدية . وإن قلع الجفن بهديه لم تجب إلا دية الجفن . وإن قلع اللحين بما عليهما من الأسنان فعليه ديتهما ودية الأسنان) .

أما كون من أبقى من شعر لحية غيره ما لا جمال فيه يحتمل أن يلزمه بقسطه ؛ فلأنه بقي^(٢) بعض ما كان به الجمال فوجبت بقسطه الدية على الفأنت والباقي .
وأما كونه يحتمل أن يلزمه كمال الدية ؛ فلأنه أذهب المقصود كله . أشبه ما لو أذهب ضوء العين .

ولأن جنائته ربما جرت^(٣) إلى إذهاب الباقي لزيادته في القبح على ذهاب الكل . فتكون جنائته سبباً لذهاب الكل . فأوجب ديته ؛ كما لو ذهب بسرارية الفعل ، وكما لو احتاج في دواء شجة الرأس إلى ما^(٤) يذهب ضوء عينه .

وأما كون من قلع الجفن بهديه لا يجب عليه إلا دية الجفن ؛ فلأن ذلك يزول تبعاً لزوال الجفن . فلم يجب فيه شيء ؛ كالأصابع إذا قطع الكف وهي عليه .
وأما كون من قلع اللحين بما عليهما من الأسنان عليه ديتهما ودية الأسنان ؛ فلأن كل واحد لو انفرد تجب ديته ، وليس أحدهما تبعاً للآخر . فإذا ذهبها وجبت ديتهما ؛ كما لو جنى على أذنه فذهب سمعه وبصره .

فإن قيل: لم لا تدخل الأسنان في اللحين لأن فواتها يقع ضمناً ، ولذلك تدخل دية الأصابع في دية اليد ؟ .

قيل: لوجوه ثلاثة:

أحدها: أن الأسنان مغروزة في اللحين غير متصلة بها . بخلاف الأصابع .
والثاني: أن كل واحد من اللحين والأسنان ينفرد باسمه ، ولا يدخل أحدهما في اسم الآخر . بخلاف الكف والأصابع فإن اسم اليد يشملهما^(٥) .

(١) في د: بقي.

(٢) ساقط من د.

(٣) في أ: حوجت.

(٤) ساقط من أ.

(٥) في د: يشملها.

والثالث: أن اللحين يوجدان قبل وجود الأسنان في الخلقة ويقيان بعد ذهابها في حق الكبير ومن تفلعت أسنانه عادة . بخلاف الكف والأصابع .

قال: (وإن قطع كفاً بأصابعه لم تجب إلا دية الأصابع . وإن قطع كفاً عليه بعض الأصابع دخل ما حاذى الأصابع في ديتها وعليه أرش باقي الكف . وإن قطع أتملة بظفرها فليس عليه إلا ديتها) .

أما كون من قطع كفاً بأصابعه لا تجب عليه إلا دية الأصابع ؛ فلأن تلف الأصابع وقع ضمناً لتلف اليد كما وقع تلف اليد ضمناً لتلف النفس . وفي تلف النفس لا تجب إلا دية النفس . فكذلك لا تجب بتلف الكف الذي عليه أصابعه إلا دية اليد .

فإن قيل: كلام المصنف رحمه الله مشعر بأن الدية للأصابع ، وذلك يقتضي سقوط ما يجب في مقابلة الكف .

قيل: ظاهره ذلك وليس بمراد له ، ولكن لما كان دية الأصابع كدية اليد أطلق اللفظ المذكور نظراً إلى المعنى . والعبارة المخلصة من الإشكال أن يقول: لم تجب إلا دية اليد كما ذكرت في الشرح .

وأما كون ما حاذى الأصابع يدخل في ديتها إذا قطع كفاً عليه بعض الأصابع ؛ فلأن دخول الكل في الكل يقتضي دخول البعض في البعض . وأما كون قاطع ذلك عليه أرش باقي الكف ؛ فلأنه لم يوجد شيء يدخل فيه ضمان ذلك . أشبه ما لو لم يبق من يده إلا ذلك فقطعه .

وأما كون من قطع أتملة بظفرها ليس عليه إلا ديتها ؛ فلأن الظفر في الأتملة كالإصبع في اليد .

فصل في دية الأعور

قال المصنف رحمه الله: (وفي عين الأعور دية كاملة . نص عليه) .

أما كون عين الأعور فيها دية كاملة ؛ فلأن عمر وعثمان وعلياً وابن عمر رضي الله عنهم قضوا بذلك^(١) ، ولا يعرف لهم مخالف في الصحابة فيكون إجماعاً .

ولأن قطع عين الأعور يتضمن إذهاب البصر كله . فوجب الدية ؛ كما لو أذهب من العينين . ودليل ذلك أنه يحصل بها ما يحصل بالعينين فإنه يرى الأشياء البعيدة ويدرك^(٢) الأشياء اللطيفة ويعمل أعمال البصير ويجوز أن يكون شاهداً أو قاضياً .

فإن قيل: لو صح أنه يذهب بنهاب العين العوراء البصر كله لم يكن في إذهاب إحدى العينين نصف الدية لأنه لم ينقص ضوء عينه وإنما انتقل . قيل: لا يلزم من وجوب دية إحدى^(٣) العينين نقص دية الباقي^(٤) بدليل ما لو جنى عليهما فأحولتا أو نقص ضوءهما فإنه يجب أرش النقص ولا تنقص ديتهما بذلك .

وأما قول المصنف رحمه الله: نص عليه ؛ فتنبه^(٥) على أن الإمام أحمد رضي الله عنه صرح بذلك .

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ٩٤ كتاب الديات، باب الصحيح بصيب عين الأعور والأعور بصيب عين الصحيح.

(٢) في ٥: ويدبر لنا.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في ٥: الثاني.

(٥) في ٥: وأما كون المصنف رحمه الله تنبيه.

قال: (وإن قلع الأعور عين صحيح عمداً فعليه دية كاملة ولا قصاص . ويحتمل أن تعلق عينه ويعطى نصف الدية . وإن قلعها خطأ فعليه نصف الدية) .

أما كون الأعور عليه دية كاملة إذا قلع عين صحيح عمداً . أي^(١) إذا قلع إحدى عيني صحيح عمداً ؛ فلأن القصاص لما تعذر لكون عينه بمنزلة عيني^(٢) صحيح وجب أن تجب دية عينه بمنزلة عينين لما تقدم من أن ضوء المقلوعة تنتقل إلى الباقية .

ولأن ضوء عين الأعور يذهب بذهابه جميع منفعة الجنس . أشبهت بمفردها عيني الصحيح .

ولأن الأعور أقيم مقام صحيح العينين في الشهادة والقضاء وغير ذلك . فكذلك هاهنا .

ولأن عمر وعثمان رضي الله عنهما قضيا بذلك^(٣) ، ولا يعرف لهما مخالف فكان إجماعاً .

وأما كونه يحتمل أن تعلق عين الأعور ؛ فلعنوم الأدلة المقتضية للقصاص . وأما كونه يعطى مع ذلك نصف الدية ؛ فلأن زيادة عينه على عين الصحيح زيادة معنوية . فوجب فيها ما ذكر ؛ كما لو قتل رجل امرأة فإنه يقتل بها ويعطى ورثته نصف الدية .

وأما كونه عليه نصف الدية إذا قلعها خطأ ؛ فلأن الأصل أن تجب في إحدى العينين نصف الدية . تُرك العمل به فيما تقدم لقضاء عمر وعثمان رضي الله عنهما وسقوط القصاص في موضع يقتضيه الأصل فيبقى فيما عداه على مقتضى الدليل .

قال: (وإن قلع عيني صحيح عمداً حُتِر بين قلع عينه ولا شيء له غيرها ، وبين الدية) .

(١) في د: فإن .

(٢) في أ: عين .

(٣) سبق تخريجه ص: ١٦٤ .

أما كون الصحيح مخير بين قلع عين الأعور وبين الدية ؛ فلأن^(١) ذلك حكم الجناية عمداً في سائر المواضع . فكذلك يجب أن يكون هاهنا .
وأما كونه لا شيء له غير العين إذا قلعها ؛ فلأن عين الأعور تقوم^(٢) مقام العينين بدليل قضاء الصحابة رضوان الله عليهم فيها بالدية كاملة .

قال: (وفي يد الأقطع نصف الدية وكذلك في رجله . وعنه : فيها دية كاملة) .

أما كون يد الأقطع فيها نصف الدية على المذهب ؛ فلأن اليد الواحدة لا يجب فيها إلا نصف الدية .

وأما كون رجله كذلك ؛ فلما ذكر في يده .

وأما كون يده أو رجله فيها دية كاملة في رواية ؛ فقياس على عين الأعور .
والأولى أصح ؛ لما تقدم ، ولدخولهما في النصوص المقتضية لوجوب نصف الدية . والقياس على عين الأعور لا يصح لوجوه:

أحدها: أن عين الأعور حصل بها ما يحصل بالعينين ولم يختلفا بالحقيقة إلا تفاوتاً يسيراً . بخلاف قطع اليد والرجل .

وثانيها: أن عين الأعور لم يختلف الحكم فيها باختلاف صفة الذهاب الأول .
وهاهنا اختلف .

وثالثها: أن التقدير المذكور لا يصر إليه إلا بتوقيف ولم يوجد هاهنا . بخلاف

الأعور .

(١) في أ: أما كون ما ذكر فلأن.

(٢) في د: تمام.

باب الشجاج وكسر العظام

قال المصنف رحمه الله: (الشجعة: اسم لجرح الرأس والوجه خاصة . وهي عشر: خمس لا مقتر فيها . أولها: الحارصة التي تحوص الجلد أي تشقه قليلاً ولا تدميه ، ثم البازلة: التي يسيل منها الدم ، ثم الباضعة: التي تبضع اللحم ، ثم المتلاحمة: التي أخذت في اللحم ، ثم السّمحاق التي بينها وبين العظم قشرة رقيقة . فهذه الخمس فيها حكومة في ظاهر المذهب . وعنه : في البازلة بعير ، وفي الباضعة بعيران ، وفي المتلاحمة ثلاثة ، وفي السّمحاق أربعة) .

أما قول المصنف رحمه الله: الشجعة اسم لجرح الرأس والوجه خاصة ؛ فبيان لمسمى الشجعة واحدة الشجاج . قاله الجوهري .

وأما كون الشجاج عشراً ؛ فلما يذكر بعد إن شاء الله تعالى .

وأما كون خمس منها لا مقدر فيها ؛ فلأن التقدير من الشرع ، ولم يقدر فيما^(١) ذكر شيئاً .

وأما قوله: أولها الحارصة ... إلى قوله: قشرة رقيقة ؛ فتعداد للخمس التي لا مقدر فيها ، وبيان لها .

وأما كون الخمس المذكورة فيها حكومة في ظاهر المذهب ؛ فلأنها جراحات [لم يرد فيها توقيت في الشرع . فكان الواجب فيها حكومة ؛ كجراحات]^(٢) البدن . ويؤيده ما روى مكحول قال: « قضى رسول الله ﷺ في الموضحة بخمس من الإبل ولم يقض فيما دونها »^(٣) .

(١) في د: فما .

(٢) ساقط من د .

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ٨٢ كتاب الديات، باب المنقلة .

ولأنه لم يثبت فيها مقدر بتوقيف ، ولا له قياس يصح . فوجب الرجوع إلى الحكومة ؛ كالحارصة .

وأما كون البازلة فيها بعير والباضعة فيها بعيران والمتلاحمة فيها ثلاثة والسّمحاق فيها أربعة على رواية ؛ فلأن ذلك يروى عن زيد بن ثابت رضي الله عنه^(١) ، وروى عن علي عليه السلام في السّمحاق مثل ذلك^(٢) . رواه سعيد عنهما .

فإن قيل: لم سيمت الخمس المذكورة بذلك ؟

قيل: أما الحارصة ؛ فلأن الحرص الشق . ومنه حرص القصار الثوب إذا شقه . وأما البازلة ؛ فإنها تبزل الدم أي تسيله . وتسمى الدامية أيضاً .

وأما الباضعة ؛ فلأنها تُبضع اللحم أي تبرزه .

وأما المتلاحمة ؛ فلأنها في اللحم .

وأما السّمحاق ؛ فلأن الجلدة التي تبقى بين الجلد والعظم تسمى سّمحاقاً

فسمي الجرح باسمها .

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ٨٤ كتاب الديات، باب ما دون الموضحة من الشجاج.

(٢) أخرجه البيهقي في الموضع السابق.

فصل [في الشجاج المقدرة]

قال المصنف رحمه الله: (وخمسة فيها مقدر . أولها: الموضحة التي توضح العظم أي تبرزه ففيها خمسة أبعرة . وعنه : في موضحة الوجه عشرة . والأول المذهب) .

أما كون الخمس من الشجاج فيها مقدر ؛ فلأن التقدير من الشرع ، وقد ورد في الخمس الآتي بيانها في مواضعها^(١) .

وأما معنى الموضحة فكما ذكر المصنف رحمه الله . وسميت بذلك لأنها أوضحت وَضَحَ العظم وهو بياضه .

وأما كون موضحة الرأس فيها خمس أبعرة ؛ فلأن في كتاب عمرو بن حزم : «في الموضحة خمس من الإبل»^(٢) .

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال : «في الموضحة^(٣) خمس خمس»^(٤) . رواه أبو داود والنسائي والترمذي وقال: حديث حسن .

وأما كون موضحة الوجه فيها خمسة أبعرة أيضاً على المذهب ؛ فلشمول ما تقدم لها^(٥) .

(١) في د: موضعها.

(٢) سبق تخريجه ص: ١١٢.

(٣) في د: الموضح.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٤٥٦٦) ٤ : ١٩٠ كتاب الديات، باب ديات الأعضاء. بلفظ : عن عمرو بن شعيب أن أباه أخبره عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال : « في المواضع خمس ». وأخرجه الترمذي في جامعه (١٣٩٠) ٤ : ١٣ كتاب الديات، باب ماجاء في الموضحة. وأخرجه النسائي في سننه (٤٨٥٢) ٨ : ٥٦ كتاب القسامة، المواضع. عن عمرو بن شعيب أن أباه حدثه عن عبد الله بن عمرو.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢٦٥٥) ٢ : ٨٨٦ كتاب الديات، باب الموضحة.

(٥) زيادة من د.

وأما كونها فيها عشرة على روايةٍ ؛ فلأن شينها أكثر ؛ لأن موضحة الرأس يسترها الشعر والعمامة .

والأولى أصح ؛ لما تقدم .

ولأن ذلك قول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما .

ولأن موضحة الوجه موضحة . فكان أرشها خمسة أبعرة ؛ كغيرها .

وأما كثرة الشين لا عبرة به بدليل التسوية بين الصغيرة والكبيرة .

قال: (فإن عمت الرأس ونزلت إلى الوجه فهل هي موضحة أو موضحتان ؟ على وجهين) .

أما كون ما ذكر موضحة واحدة على وجه ؛ فلأن الوجه والرأس سواء في الموضحة . فصارا كالعضو الواحد .

وأما كونه موضحتين على وجه ؛ فلأنه أوضحه في عضوين . فكان لكل

واحد حكم نفسه ؛ كما لو أوضحه في رأسه فنزلت إلى قفاه .

قال: (وإن أوضحه موضحتين بينهما حاجز فعليه عشرة . فإن حرق ما بينهما أو ذهب بالسراية صاروا موضحة واحدة) .

أما كون من أوضح كما ذكر عليه عشرة ؛ فلأن ذلك موضحتان .

وأما كونه إذا حرق^(١) ما بينهما يصيران موضحة واحدة ؛ فلأن الجميع صار

موضحة بفعله . فصار كما لو أوضح الكل من غير حاجز يبقى بينهما .

وأما كونهما يصيران موضحة واحدة إذا ذهب ما بينهما بالسراية ؛ فلأن

سراية الجناية لها حكم أصل الجناية ، ولو أتلف ما بينهما بنفسه صاروا موضحة

واحدة . فكذا إذا ذهب ما بينهما بالسراية .

قال: (وإن حرقه المجني عليه أو أجنبي فهي ثلاث مواضع . وإن اختلفا فيمن حرقه فالقول قول المجني عليه) .

أما كون الموضحتين ثلاثاً إذا حرق ما بينهما المجني عليه أو أجنبي ؛ فلأن ذلك

من فعل رجلين والرجلان لا يُبنى فعل أحدهما على فعل الآخر . بدليل ما لو قطع

(١) في أ: حرقت.

رجلٌ يد رجل من الكوع ، وقطع آخر من الكوع إلى المرفق : فإن الثاني يجب عليه أرش ما قطع وجهاً واحداً ، ولا يُبنى فعله على فعل القاطع إلى الكوع . حتى يخرج في أرش ما زاد على الكوع الخلاف الخارج فيما إذا قطع رجل اليد من المرفق .

وأما كون القول قول المجني عليه إذا اختلف هو والجاني فيمن خرقه ؛ فلأن سبب أرش موضحتين قد وجد ، والجاني يدعي زواله ، والمجني عليه ينكره ، والقول قول المنكر ؛ لأن الأصل معه .

قال: (ومثله لو قطع ثلاث أصابع امرأة فعليه ثلاثون من الإبل ، فإن قطع الرابعة عاد إلى عشرين . فإن اختلفا في قاطعها فالقول قول المجني عليه) .

أما كون مثل من أوضح موضحتين بينهما حاجز ثم خرق ما بينهما من قطع ثلاث أصابع امرأة ثم قطع الرابعة ؛ فلأن الجنابة لما زادت قلّ الواجب^(١) ؛ لأن من أوضح كما ذكر كان عليه قبل الخرق عشرة أبعرة ؛ لأنهما موضحتان فلما خرق الحاجز صار عليه خمسة ؛ لأنها صارت موضحة واحدة ، ومن قطع ثلاث أصابع امرأة عليه ثلاثون من الإبل فإن قطع الرابعة عاد إلى عشرين ؛ فلأن جراح المرأة يساوي جراح الرجل ما لم يزد على الثلث فإذا زاد فعلى النصف . وقد تقدم دليل ذلك في موضعه^(٢) .

وأما كون القول قول المجني عليه إذا اختلف^(٣) هو وقاطع الثلاث في قاطع الرابعة ؛ فلما تقدم فيما إذا اختلف المجني عليه والموضح فيمن خرق الحاجز الذي بين الموضحتين .

فإن قيل: إنما ذكر المصنف رحمه الله ذلك تقوية لما تقدم ولا ينبغي أن يثبت بالقياس [عليه] .

قيل: لم يُرد القياس^(٤) ، وإنما أراد بذلك التنبيه على أن العلة واحدة .

(١) في أ: قبل الوجوب.

(٢) ص: ١١٨ .

(٣) في أ: اختلفوا.

(٤) ساقط من أ.

قال: (وإن خرق ما بين الموضحتين في الباطن فهل هي موضحة أو موضحتان ؟ على وجهين . وإن شج جميع رأسه سمحاًقاً إلا موضعاً منه أوضحه فعليه أرش موضحة) .

أما كون الموضحتين إذا خرق ما بينهما في الباطن موضحة واحدة على وجه . [أشبهه ما لو خرق الظاهر .

وأما كونه موضحتين على وجه^(١) ؛ فلأن ذلك منفصلٌ في الظاهر .
وأما كون من شج جميع رأس غيره سمحاًقاً إلا موضعاً منه أوضحه : عليه أرش موضحة ؛ فلأنه لو أوضح جميع رأسه لم يكن عليه أكثر من أرش موضحة .
فلئلا يكون عليه في إيضاح البعض وشج الباقي غيره^(٢) موضحة أكثر من أرش موضحة بطريق الأولى .

قال: (ثم الهاشمة . وهي : التي توضح العظم وتهشمه . ففيها عشر من الإبل . فإن ضربه بمثقل فهشمه من غير أن يوضحه فيه حكومة . وقيل : يلزمه خمس من الإبل) .

أما قول المصنف رحمه الله: وهي التي توضح العظم وتهشمه ؛ فبيان لمعنى الهاشمة . وسميت بذلك لهشمها العظم .

وأما كونها فيها عشر من الإبل ؛ فلأن ذلك مروى عن زيد بن ثابت . ولم يعرف له مخالف في عصره فكان إجماعاً .

ولأن الهاشمة شجة فوق الموضحة تختص باسم . فكان فيها أكثر منها ؛ كالمأمومة بالنسبة إلى ما دونها .

وأما كون من ضرب بمثقل فهشم العظم من غير أن يوضحه عليه فيه حكومة على وجه ؛ فلأنه لا مقدر فيه ، ولا هو نظير ما قدر فيه . أشبه سائر ما لا مقدر فيه .

(١) ساقط من أ.

(٢) مثل السابق.

وأما كونه عليه فيه خمس من الإبل على وجه ؛ فلأن الهاشمة تشتمل على هشم وإيضاح . فوجب أن يوزع العشر من الإبل عليها نصفين ونصفها خمس من الإبل .

قال: (ثم المنقلة . وهي : التي توضح وتمشم وتنقل عظامها ففيها خمس عشرة من الإبل) .

أما قول المصنف رحمه الله: وهي ... إلى عظامها ؛ فيبان لمعنى المنقلة . سميت بذلك ؛ لأنها تنقل العظام .

وأما كون فيها خمس عشرة من الإبل ؛ فلأن في كتاب عمرو بن حزم: «وفي المنقلة خمس عشرة^(١) من الإبل»^(٢) .

قال: (ثم المأمومة وهي التي تصل إلى جلدة الدماغ ، وتسمى أم الدماغ ، وتسمى المأمومة أمّة ففيها ثلث الدية) .

أما قول المصنف رحمه الله: وهي التي تصل إلى جلدة الدماغ ؛ فيبان لمعنى المأمومة . وسميت بذلك ؛ لأنها تصل إلى أم الدماغ .

وأما كون جلدة الدماغ تسمى أم الدماغ ؛ فلأنها تحوط بالدماغ وتجمعه .
وأما كون المأمومة تسمى أمّة ؛ فلأن الجوهري ذكره في صحاحه . وفي حديث ابن عمر « أن منقذاً سفع في رأسه مأمومة فحبست لسانه . فكان يُخدعُ في بيعه . فقال له رسول الله ﷺ : بايع وقل : لا خِلافة »^(٣) . رواه الحميدي في مسنده .

قال محمد بن يحيى الجباني: جدّي منقذ وكان قد أصابته أمّة فكسرت لسانه وذكر الحديث^(٤) . رواه البخاري في تاريخه .

(١) في أ: عشر.

(٢) سبق تخريجه ص: ١١٢.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٥٦٣) ٦: ٢٥٥٤ كتاب الخيل، باب ما ينهى من الخداع في البيوع. وأخرجه مسلم في صحيحه (١٥٣٣) ٣: ١١٦٥ كتاب البيوع، باب من يخدع في البيع.

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه (٢٣٥٥) ٢: ٧٨٩ كتاب الأحكام، باب الحجر على من يفسد ماله.

وأما كونها فيها ثلث الدية ؛ فلأن في كتاب عمرو بن حزم : « وفي المأمومة ثلثُ الدية »^(١) .

وعن ابن عمر عن النبي ﷺ مثل ذلك .

قال : (ثم الدامغة . وهي : التي تحرق الجلد فصبها ما في المأمومة) .

أما قول المصنف رحمه الله : وهي التي تحرق الجلد ؛ فبيان لمعنى الدامغة . وسميت بذلك ؛ لأنها تحرق جلدة الدماغ .

وأما كونها فيها ما في المأمومة ؛ فلأن فيها ما في المأمومة وزيادة . وقيل : فيها مع ما ذكر حكومة ؛ لخرق جلدة الدماغ .

(١) سبق تخريجه ص : ١١٢ .

فصل [في الجائفة]

قال المصنف رحمه الله: (وفي الجائفة ثلث الدية . وهي : التي تصل إلى باطن الجوف من بطن أو ظهر أو صدر أو نحر . فإن خرقه من جانب فخرج من جانب آخر فهي جائفتان) .

أما قول المصنف رحمه الله: وهي التي إلى (١) ... نحر ؛ فبيان لمعنى الجائفة .
وأما كونها فيها ثلث الدية ؛ فلأن في كتاب عمرو بن حزم : «وفي الجائفة ثلث الدية» (٢) ، وعن ابن عمر عن النبي ﷺ مثل ذلك .

وأما كون من خرق من جانب فخرج من جانب آخر تكون جنايته جائفتين ؛ فلما روى سعيد بن المسيب : «أن رجلاً رمى رجلاً بسهم فأنفذه . فقضى أبو بكر رضي الله عنه بثلثي الدية» (٣) . أخرجه سعيد بن منصور في سننه .
وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن عمر قضى في الجائفة إذا نفذت بأرش الجائفتين» .

ولأنه أنفذه من موضعين . فكانت جائفتين ؛ كما لو أنفذه بضربتين .

قال: (وإن طعنه في خده فوصل إلى فمه ففيه حكومة . ويحتمل أن تكون جائفة) .

أما كون ما ذكر فيه حكومة على المذهب ؛ فلأن ذلك ليس بجائفة لأن الفم له حكم الظاهر لا حكم (٤) الباطن . والجائفة ما نفذت من ظاهر إلى باطن . فإذا لم تكن جائفة وجب فيه حكومة ؛ لأن ذلك جناية ليس فيها مقدر .

(١) زيادة يقتضيه السياق .

(٢) تكملة للحديث السابق وقد سبق تخريجه ص: ١٧٤ .

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ٨٥ كتاب الديات ، باب الجائفة .

(٤) ساقط من أ .

وأما كونه يحتمل أن تكون جائفة ؛ فلأنه قد وصل إلى جوف . أشبه الواصل إلى جوفه .

قال: (فإن جرحه في وركه فوصل الجرح إلى جوفه ، أو أوضحه فوصل الجرح إلى قفاه : فعليه دية جائفة وموضحة وحكومة لجرح القفا والورك) .

أما كون الجراح المذكور عليه دية الجائفة والموضحة ؛ فلأنه أجافه وأوضحه .
وأما كونه عليه حكومة ؛ [فلأنه جرح قفاه ووركه ، وذلك لا توقيت فيه .
فوجب فيه حكومة]^(١) . ضرورة كون الجناية غير مؤقتة .

قال: (وإن أجافه ووسع آخر الجرح فهى جائفتان . وإن وسع ظاهره دون باطنه ، أو باطنه دون ظاهره فعليه حكومة . وإن التحمت الجائفة ففتحها آخر فهى جائفة أخرى) .

أما كون ما ذكر أولاً جائفتين ؛ فلأن كل واحد من الجانبين فعل فعلاً لو انفرد لكان جائفة . فإذا اجتمعا وجب كونهما جائفتين . ضرورة أن فعل الغير لا يسقط حكم^(٢) ما انضم إليه .

وأما كون من وسع ظاهر الجرح دون باطنه ، أو باطنه دون ظاهره عليه حكومة ؛ فلأن جنايته لم تبلغ الجائفة فتكون جناية لا توقيت فيها ، وذلك فيه حكومة .

وأما كون الجائفة إذا التحمت ففتحها آخر جائفة أخرى ؛ فلأن الجائفة بالالتحام عادت إلى الصحة . فصار موضعها كالذي لم يجرح ، وجرح ذلك يوجب^(٣) كونه جائفة . فكذا هذا .

(١) ساقط من د.

(٢) في أ: حكمه.

(٣) في د: جرح ذلك فوجب.

فصل [في كسر العظام]

قال المصنف رحمه الله: (وفي الضلع بعير ، وفي الترقوتين بعيران ، وفي كل واحد من الذراع والزند والعضد والفخذ والساق بعيران ، وما عدا ما ذكرنا من الجروح وكسر العظام مثل خרزة الصلب والعصص فيه حكومة) .

أما كون كسر الضلع فيه بعير ؛ فلأن عمر رضي الله عنه حكم للضلع بجمل^(١) .

ولأن الضلع عضو واحد . فوجب فيه بعير واحد ؛ كالترقوة .
وأما كون كسر الترقوتين فيه بعيران ؛ فلأن ذلك روي عن^(٢) عمر وزيد بن ثابت .

والترقوة: العظم المستدير حول العنق من النحر إلى الكتف .
وأما كون كل واحد من الذراع والزند والعضد والفخذ والساق فيه بعيران ؛ فلما روى عمرو بن عمرو بن العاص « أنه كتب إلى عمر من أجل الزند إذا كُسر . فكتب إليه أن فيه بعيرين »^(٣) .

إذا ثبت ذلك في الزند ثبت في بقية ما ذكر بالقياس عليه .
وأما كون ما عدا ما ذكر المصنف رحمه الله من الجروح وكسر العظام ؛ مثل خرزة الصلب والعصص : فيه حكومة ؛ فلأن الجناية على ذلك لا توقيت فيها .
أشبهت الجراحات التي لا توقيت فيها .

(١) أخرجه الشافعي في مسنده (٣٧٤) ٢: ١١١ كتاب الديات.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨: ٩٩ كتاب الديات، باب ما جاء في الترقوة والضلع.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٧١٢٦) ٥: ٣٨٠ كتاب الديات، الضلع إذا كسر.

(٢) في أ: فلأن ذلك قول.

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن نافع ابن عبدالحارث قال: «كتبت إلى عمر أسأله عن رجل كُسر أحد

زنديه . فكتب إلى عمر أن فيه حقتين بكرتين» (٢٧٧٧٠) ٥: ٤٣٦ كتاب الديات، الزند يكسر.

قال: (والحكومة: أن يُقَوِّمَ المجني عليه كأنه عبد لا جناية به . ثم يقوم وهي به قد برأت فما نقص من القيمة فله^(١) مثله من الدية . فإن^(٢) كان قيمته وهو صحيح عشرين^(٣) وقيمته وبه الجناية تسعة عشر ففيه نصف عشر دية ؛ إلا أن تكون الحكومة في شيء فيه مقدر فلا يبلغ به أرش المقدر . فإذا كانت في الشجاج التي دون الموضحة لم يبلغ بها أرش الموضحة ، وإن كانت في إصبع لم يبلغ بها دية الإصبع ، وإن كانت في أتملة لم يبلغ بها ديتها) .

أما قول المصنف رحمه الله: والحكومة أن يُقَوِّمَ المجني عليه كأنه عبد لا جناية به ثم يقوم وهي به قد برأت ؛ فبيان لمعنى الحكومة .

وأما كون ما نقص^(٤) المجني عليه مثله من الدية ؛ فلأن الحر قيمته دية .

وأما قول المصنف رحمه الله: فإن^(٥) كان قيمته ... إلى قوله: تسعة عشر ؛ فتمثيل للمسألة لتصح صورتها ويعرف معناها .

وأما كون ذلك هنا فيه نصف عشر دية المجني عليه ؛ فلأن الناقص بالتقويم درهم من عشرين ، وهو نصف عشرها . فيكون في ذلك هنا نصف عشر الدية . ضرورة أن الواجب مثل ذلك من الدية .

وأما قول المصنف رحمه الله: إلا أن تكون الحكومة ؛ فاستثناء من عموم ما تقدم ، وذلك أن ما تجب فيه الحكومة على ضربين:

أحدهما: أن يكون في شيء لا مقدر فيه ، ولا هو بعض المقدر فيه . وحكمه ما ذكر .

وثانيهما: أن يكون في شيء هو بعض المقدر فيه . فهذا لا بد أن يُلاحظ فيه عدم تجاوزه أرش الموقت ؛ مثل أن يشجه سمحاقاً ، وذلك دون الموضحة . فإن بلغ أرشها بالتقويم أكثر من موضحة ؛ مثل : أن تنقص الجناية أكثر من نصف عشر قيمته لم يجب الزائد لأنه لو وجب ذلك لكان قد وجب في شيء لا يبلغ موضحة

(١) في أ: فما نقص فله.

(٢) ساقط من أ.

(٣) في أ: عشرون.

(٤) في د: وأما كون نقص.

(٥) ساقط من أ.

أكثر من أرش الموضحة ، وذلك غير جائز ؛ لأن الموضحة [أكبر من ذلك ، والشَّينَ بها أعظم ، والمحل واحد .

ومثل : أن يجرح إصبعاً فيبلغ^(١) أرشه أكثر من عشر الدية فلا يجب أكثر من عشرين ؛ لأن دية الإصبع عشر من الإبل ، وذلك عشرين .
ومثل : أن يجرح أتملة فيبلغ أرشه أكثر من ثلاثة [وثلاث من الإبل ؛ لأن ذلك هو دية لأتملته .

إذا تقرر هذا فظاهر كلام المصنف رحمه الله أنه لا يبلغ^(٢) به أرش المقدر أيضاً والذي تقدم هو قول الخري ولفظه: فلا يجاوز به أرش المؤقت وصرح به المصنف رحمه الله في المغني فقال: إذا شجحه دون الموضحة فبلغ أرش الجراح بالحكومة أكثر من أرش الموضحة لم يجب الزائد .

قال: (وإن كانت مما لا تنقص شيئاً بعد الاندمال قومت حال جريان الدم فإن لم تنقص شيئاً بحال أو زادته حسناً فلا شيء فيها) .

أما كون المجني عليه يُقَوِّم حال جريان الدم إذا كانت الجناية لا تنقص شيئاً حال الاندمال ؛ فلأنه لا بد من نقص لأجل الجناية . فإذا كان التقويم بعد الاندمال ينفي ذلك وجب أن يُقَوِّم في حال جريان الدم ليحصل النقص .
وأما كون الجناية لا شيء فيها إذا لم تنقص شيئاً بحال أو زادته^(٣) حسناً ؛ فلأن الوجوب من أجل النقص ولم يوجد .

فعلى هذا لو حلق لحية امرأة لم يجب فيه شيء .
وقال أبو الخطاب: تُقَوِّم كأنها رجل له لحية ثم تُقَوِّم كأنها رجل ذهبت لحيته . فما نقص وجب قسط ذلك من ديتها ؛ لأن الجناية عليها جناية لا تنقص شيئاً . فوجب اعتبارها بذلك ؛ كتقويم الجرح حال جريان الدم إذا لم تنقص شيئاً بعد الاندمال .

(١) ساقط من أ.

(٢) مثل السابق.

(٣) في أ: زادت.

قال المصنف رحمه الله في المغني: والأول أصح ؛ لأن الجناية المذكورة لا مقدر فيها ولم تنقص شيئاً . أشبهت الضرب .
ولأن لحية الرجل زين له ، وعيب في المرأة وتقدير^(١) العيب بالزين لا يصح .

(١) في د: وتشدر.

باب العاقلة وما تحمله

العاقلة من يحمل العقل . والعقل الدينة . وسميت عقلاً ؛ لأنها تعقل لسان ولي المقتول . وقيل: لأنها تمنع من الإقدام على الفعل . وقيل: إنما سميت العاقلة بذلك ؛ لأنهم يمنعون عن القاتل . والعقل: المنع ، ولهذا سمي بعض العلوم عقلاً ؛ لأنه يمنع من الإقدام على المضار .

قال المصنف رحمه الله: (عاقلة الإنسان عصباته كلهم قريتهم وبعيدهم من النسب والولاء ؛ إلا عمودي نسبه آباؤه وأبناؤه . وعنه : أهم من العاقلة أيضاً .)

أما كون عصبه الإنسان كلهم غير عمودي النسب من العاقلة ؛ فلا خلاف فيه .

فإن قيل: ظاهر كلام الخراقي أن في الأعمام روايتين ؛ كالولد^(١) .

قيل: قد صرح غيره من الأصحاب بأن العمومة من العصبه بكل حال . وقال صاحب المغني فيه: لا أعلم غيره خلافاً .

وأما كون عمودي النسب وهم الآباء والأبناء ليسا من العاقلة على المذهب ؛ فلما روى أبو هريرة قال : « اقتلت امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها . فاختصموا إلى رسول الله ﷺ فقضى رسول الله ﷺ بديية المرأة على عاقلتها وورثها ولدها ومن معهم »^(٢) متفق عليه .

وفي رواية: « فجعل رسول الله ﷺ ميراثها لبتها ، والعقل على العصبه »^(٣) . رواه أبو داود والنسائي .

(١) في ٥: كالوالد.

(٢) سبق تخريجه ص: ١٨ .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٤٥٧٦) ٤: ١٩٢ كتاب الديات، باب دية الجنين.

وإذا ثبت هذا في الولد وجب أن يثبت في الوالد ؛ لأنه في معناه .
وأما كونهما من العاقلة على رواية ؛ فلما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده قال: « قضى رسولُ الله ﷺ أن عقلَ المرأةِ بين عصبتهَا من كانوا لا يرثونَ
منها إلا ما فضل عن ورثتها ، وإن قُتلتُ فعقلُها بين ورثتها »^(١) . رواه أبو داود .
ولأنهم عصبه . أشبهوا الإخوة . يحققه أن العقل موضوع على التناصر . وهم
من أهله .

ولأن العصبه في تحمل العقل لهم في الميراث في تقديم الأقرب فالأقرب ، وآبأوه
وأبنأوه أحق العصبات بميراثه . فكانوا أولى بحمل عقله .
وأما كون قريب العصبات وبعيدهم من العاقلة ؛ فلعوم ما تقدم .
ولأن العبد عصبه يرث المال إذا لم يكن وارث أقرب منه . فوجب أن يدخل
في العاقلة ؛ كالقريب .
وأما كون عصبات الإنسان من الولاء من العاقلة ؛ فلأن الولاء لحمه كلحمه
النسب .

قال: (وليس على فقير ولا صبي ولا زائل العقل ولا امرأة ولا حنثي مشكل ولا
رقيق ولا مخالف للدين الجاني حمل شيء . وعنه : أن الفقير يحمل من العقل ،
ويحمل الغائب كما يحمل الحاضر) .

أما كون الفقير ليس عليه حمل شيء مما يجب على العاقلة على المذهب ؛ فلأن
حمل العقل مواساة . فلا يلزم الفقير ؛ كالزكاة .
ولأنه وجب على العاقلة تخفيفاً عن القاتل . فلا يجوز التثقيب به على من لا
جناية منه ، وفي إيجابه على الفقير تثقيب وتكليف لما لا يقدر عليه .
وأما كونه يحمل من العقل على رواية ؛ فلأنه من أهل النصرة . أشبه الغني .



وأخرجه النسائي في سننه (٤٨١٨) : ٨ : ٤٨ كتاب القسامة، باب: دية جنين المرأة.

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤٥٦٤) : ٤ : ١٨٩ كتاب الديات، باب ديات الأعضاء.

وأخرجه النسائي في سننه (٤٨٠١) : ٨ : ٤٢ كتاب القسامة، ذكر الاختلاف على خالد الخذاء.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢٦٤٧) : ٢ : ٨٨٤ كتاب الديات، باب عقل المرأة على عصبتهَا وميراثها
لولدها.

وأما كون الصبي وزائل العقل ليس عليه شيء من العَقْل ؛ فلأن الحمل للتناصر ، ومن ذكر ليس من أهله .

وأما كون المرأة ليس عليها حمل شيء من ذلك ؛ فلما ذكر في الصبي .

وأما كون الخنثى المشكل ليس عليه حمل شيء من ذلك ؛ فلاحتمال كونه امرأة .

وأما كون الرقيق ليس عليه حمل شيء من ذلك ؛ فلأنه أسوأ حالاً من الفقير . فإذا لم يحمل الفقير عقلاً فلغلاً يحمل الرقيق ذلك بطريق الأولى .

وأما كون المخالف لدين الجاني ليس عليه حمل شيء من ذلك ؛ فلما تقدم من أن حملها للنصرة ، ولا نصرة لمخالف له في دينه .

وأما كون الغائب يحمل كما يحمل الحاضر ؛ فلأنهما سواء في التعصيب والإرث . فوجب استواءهما في حمل العقل ؛ لأن الاستواء في العلة يوجب الاستواء في الحكم .

قال: (وخطأ الإمام والحاكم في أحكامه في بيت المال . وعنه : على عاقلته) .

أما كون الخطأ المذكور في بيت المال على المذهب ؛ فلأن الخطأ ممن ذكر يكن في أحكامه واجتهاده . فإيجاب العقل على عاقلته تجحف بهم .

ولأنه نائب عن الله تعالى في أحكامه وأفعاله . فكان أرش جنائته في مال الله . وأما كونه على عاقلته على رواية ؛ فلما روي عن عمر رضي الله عنه « أنه بعث إلى امرأة ذكرت بسوء . فأجهضت جنينها . فقال عمر لعلي رضي الله عنهما: عزمتُ عليك أن لا تبرح حتى تقسمها على قومك »^(١) . ولأنه جان . فكان خطؤه على عاقلته ؛ كغيره .

قال: (وهل يتعاقل أهل الذمة على روايتين) .

أما كون أهل الذمة يتعاقلون على رواية ؛ فلأنهم أهل النصرة لبعضهم بعضاً . أشبهوا المسلمين .

(١) سبق تخريجه ص: ١١٠ .

وأما كونهم لا يتعاقلون على رواية؛ فلأن مقتضى الدليل أن الدية تجب على الجاني^(١)، وإنما أوجبها الشرع على العاقلة تخفيفاً، والذمي ليس كالمسلم في مشروعية التخفيف. فوجب أن لا ينتقل الحمل عنه إلى العاقلة. عملاً بمقتضى الدليل السالم عن المعارض الحاصل من مشروعية التخفيف عن المسلم.

قال: (ولا يعقل ذمي عن حربي، ولا حربي عن ذمي).

أما كون الذمي لا يعقل عن حربي؛ فلأنه لا تناصر بينهما.

وأما كون الحربي لا يعقل عن ذمي؛ فلما ذكر.

ولأن الحربي لا حكم لنا^(٢) عليه. فلا معنى للحكم بالعقل عليه.

قال: (ومن لا عاقلة له أو لم تكن له عاقلة تحمّل الجميع. فالدية أو باقيها عليه إن كان ذمياً، وإن كان مسلماً أخذ من بيت المال. فإن لم يكن فلا شيء على القاتل. ويحتمل أن تجب في مال القاتل وهو أولى كما قالوا في المرتد يجب أرش خطئه في ماله. ولو رمى وهو مسلم فلم يصب السهم حتى ارتد كان عليه في ماله. ولو رمى الكافر سهماً ثم أسلم ثم قتل السهم إنساناً فدينته في ماله. ولو جنى ابن المعتقة ثم انجر ولاؤه ثم سرت جنابته فأرش الجنابة في ماله لتعذر حمل العاقلة فكذا هذا).

أما كون من لا عاقلة له أو لم تكن له عاقلة تحمّل الجميع. تكون^(٣) الدية أو باقيها عليه إذا كان ذمياً؛ فلأنه ليس له أحد يحمل عنه؛ لأنه لا عاقلة له. وبيت المال لا يحمل عنه؛ لأن المسلمين لا يرثونه.

وأما كون ذلك يؤخذ من بيت المال إذا كان مسلماً؛ ف«لأن النبي ﷺ ودى

الأنصاري المقتول في خيبر من إبل الصدقة»^(٤).

(١) في أ: فلأن مقتضى الدليل تجب على أن الدية الجاني.

(٢) ساقط من د.

(٣) ساقط من أ.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (١٦٣٨) ٢: ١١٩ كتاب الزكاة، باب كم يعطى الرجل الواحد من الزكاة؟

و « لأن رجلاً قُتلَ في زحامٍ في زمنِ عمرَ رضي الله عنه فلم يُعرف قاتله . فقال علي رضي الله عنه لعمر: يا أمير المؤمنين! لا تطل دم امرئٍ مسلم . فأدّى ديته من بيت المال»^(١) .

ولأن المسلمين يرثون من لا وارث له . فَيَعْقِلُونَ عنه عند عدم عاقلته ؛ كعصبته ومواليه .

وعن الإمام أحمد: لا يؤخذ من بيت المال شيء ؛ لأن بيت المال فيه حق للنساء والصبيان والمجانين ومن لا عقل عليه . فلم يجز صرفه فيما لا يجب عليهم .

ولأن العقل على العصابات وليس بيت المال عصابة ولا هو كعصبة . وظاهر كلام المصنف رحمه الله في المغني تصحيح هذه الرواية ؛ لأنه ذكر أدلة الأولى وأجاب عن إرث المسلمين بالمنع . وأن صرف المال إلى بيت المال إنما هو على أنه فيء ، ولهذا يؤخذ من مال من لا وارث له من^(٢) أهل الذمة .

وأما كون القاتل لا شيء عليه على المذهب إذا لم يمكن الأخذ من بيت المال ؛ فلأن الدية لزمّت العاقلة ابتداء . بدليل أنه لا يطالب بها غيرهم ولا يعتبر رضاهم . فلم يجب على القاتل ؛ لأنه غير من وجبت عليه .

وأما كونه يحتمل أن تجب في مال القاتل ؛ فلعموم قوله تعالى: ﴿وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ [النساء: ٩٢] .

ولأن قضية الدليل وجوبها على الجاني جبراً للمحل الذي فوّته ، وإنما سقط عنه لقيام العاقلة أو بيت المال مقامه في الجبر . فإذا لم يوجد ذلك بقي واجباً عليه بمقتضى الدليل .

ولأن الأمر دائر بين أن يبطل^(٣) دم المقتول وبين إيجاب ديته على المتلف . والأول لا يجوز لأن فيه مخالفة الكتاب والسنة وقياس أصول الشريعة فتعين الثاني . ولأن إهدار الدم المضمون لا نظير له ، وإيجاب الدية على القاتل خطأ له نظائر ، وذلك في الصور التي ذكرها المصنف رحمه الله:

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٧٨٤٨) ٥ : ٤٤٥ كتاب الديات، الرجل يقتل في الزحام. نحوه.

(٢) في أ: ومن.

(٣) في أ: يظل.

أولها: المرتد لما لم تكن له عاقلة وجبت دية خطئه في ماله .
وثانيها: المسلم إذا رمى سهماً ثم ارتد ثم وقع السهم في المحني عليه تجب الدية في مال الرامي .
وثالثها: الكافر إذا رمى سهماً ثم أسلم ثم وقع السهم في المحني عليه .
ورابعها: إذا رمى من عليه ولاء لموالي أمه فأنجر ولاؤه إلى موالي أبيه ثم وقع سهمه في شخص فالدية في ماله .
وأما كون ذلك أولى ؛ فلأن اعتبار ما له نظير أولى من اعتبار ما لا نظير له ، ولا يلزم من عدم وجوب الدية [على العاقلة إهدار دماء الأحرار في الغالب ؛ لأنه لا يكاد توجد عاقلة تحمل الدية]^(١) كلها ولا سبيل إلى الأخذ من بيت المال فتضيع الدماء ، وتفوت الحكمة في إيجاب الدية .
فعلى هذا تجب الدية على القاتل^(٢) بكماها إن لم تكن عاقلة ، وباقيها إن حملت العاقلة بعضها .

(١) ساقط من د.

(٢) في أ: العاقلة.

فصل [فيما لا تحمله العاقلة]

قال المصنف رحمه الله: (ولا تحمل العاقلة عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعتزافاً ولا ما دون ثلث الدية . ويكون ذلك في مال الجاني حالاً ؛ إلا غرة الجنين إذا مات مع أمه فإن العاقلة تحملها مع دية أمه . وإن ماتا منفردين لا تحملها العاقلة لنقصها عن الثلث) .

أما كون العاقلة لا تحمل العمد ؛ فلما روى ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تحملُ العاقلةُ عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعتزافاً»^(١) .

وروي عن ابن عباس موقوفاً عليه^(٢) . ولم يعرف له مخالف فكان إجماعاً .
ولأن ذلك يتحملة القاتل وقد تقدم دليله في قول المصنف رحمه الله : فإن^(٣) كان عمداً محضاً ففي مال الجاني^(٤) . فلم تتحملها العاقلة ؛ لأن ذلك المتلف لا يتكرر تحمله .

وأما كونها لا تحمل العبد ؛ فلما تقدم من حديث ابن عباس .
ولأن الواجب فيه قيمة تختلف باختلاف صفاته . فلم تحمله العاقلة ؛ كسائر القيم .

ولأنه حيوان لا تحمل العاقلة قيمة أطرافه . فلم تحمل الواجب عنه ؛ كالفرس .

وأما كونها لا تحمل الصلح . وهو : أن يدعى عليه القتل فينكره ويصالح المدعي على مال ؛ فلما تقدم من حديث ابن عباس .
ولأن ذلك مال ثبت بمصالحته واعترافه .

(١) قال ابن الصباغ : لم يثبت متصلاً . وإنما هو موقوف على ابن عباس . تلخيص الحبير ٤ : ٦١ .
(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ١٠٤ كتاب الديات ، باب من قال : لا تحمل العاقلة عمداً...
(٣) في أ : إن .
(٤) ص : ٩٧ .

ولأن ذلك لو حملته العاقلة لأدى إلى أن يصلح بمال غيره ويوجب عليه حقاً بقوله .

وأما كونها لا تحمل الاعتراف . وهو : أن يقر الإنسان على نفسه بجناية خطأ أو شبه عمد ؛ فلما تقدم من حديث ابن عباس .
ولأن ذلك لو وجب عليهم لوجب بإقرار غيرهم ، ولا يقبل إقرار شخص على غيره .

ولأنه متهم في أن يواطئ من يقر له بذلك ليأخذ الدية من العاقلة ثم يقاسمهم فيها .

وأما كونها لا تحمل ما دون الثلث ؛ فلما روى عمر رضي الله عنه « أنه قضى في الدية أن لا يحمل منها شيء حتى تبلغ عقل المأمومة » .

ولأن مقتضى الأصل وجوب الضمان على الجاني ؛ لأنه موجب جنايته وبدل متلفه . فكان عليه ؛ كسائر المتلفات والجنايات . تُرك العمل به في الثلث فصاعداً تخفيفاً عن الجاني لكونه كثيراً يجحف به بدليل قول النبي ﷺ : « والثلث كثير »^(١) .
فيبقى فيما عداه على قضية الأصل .

وأما كون دية العمد ، والجناية على عبد ، وما ثبت بالصلح والاعتراف وما هو دون الثلث غير غرة الجنين إذا مات مع أمه : في مال الجاني ؛ فلما تقدم غير مرة من أن مقتضى الأصل وجوب الجناية على الجاني . تُرك العمل به فيما عدا ذلك لمعنى يختص به . فيبقى فيما ذكر على مقتضى الأصل .

ولأن العمد والثابت بالاعتراف يلزم الجاني لما تقدم في موضعه^(٢) . فكذا بقية الصور قياساً للبعض على البعض .

وأما كون ذلك حالاً ؛ فلأنه بدل متلف . فكان حالاً ؛ كقيمة المتلف من المتاع .

(١) سبق تخريجه ص: ١١٩ .

(٢) ص: ١٨٧ .

وأما كون العاقلة تحمل غرة الجنين ؛ فلما روى المغيرة بن شعبه ؛ « أن^(١) رسول الله ﷺ قضى في الجنين بغرة عبدٍ أو أمةٍ على عصابة العاقلة »^(٢) .
 وأما كونها تحمل مع ذلك دية أمه ؛ فلأن القتل خطأً والعاقلة تحمله .
 وأما كونها لا تحمل غرة الجنين إذا ماتت الأم^(٣) منفردة ومات الجنين منفرداً ؛ فلأن الواجب في ذلك غرة قيمتها خمس من الإبل ، وذلك دون ثلث الدية ،
 والعاقلة لا تحمل ما دون الثلث ؛ لما تقدم . ولذلك قال المصنف رحمه الله: لنقصها عن الثلث .

قال: (وتحمل جنابة الخطأ على الحر إذا بلغت الثلث . قال أبو بكر: ولا تحمل شبه العمدة ويكون ذلك^(٤) في مال القاتل في ثلاث سنين . وقال الحرقي: تحملها العاقلة) .

أما كون العاقلة تحمل جنابة الخطأ على الحر إذا بلغت الثلث ؛ فلما تقدم من حديث أبي هريرة المذكور أول الباب في حمل العاقلة الدية^(٥) .
 وفي تقييده بالخطأ والحر وبلوغ الثلث احتراز عن العمدة والعبد وما دون الثلث . وقد تقدم أن ذلك كله لا تحمله العاقلة^(٦) .
 وأما كونها لا تحمل شبه العمدة على قول أبي بكر ؛ فلأنه فيه العمدة من وجه . فوجب إلحاقه به .

فإن قيل: وفيه الخطأ من وجه . فلم لا يلحق به ؟
 قيل: لما كان فيه شبه من الخطأ والعمدة ألحق بالعمدة في كون الدية على القاتل وبالخطأ في كون ذلك مقسماً في ثلاث سنين .
 وأما كون ذلك يكون على القاتل في ثلاث سنين ؛ فلما ذكر .

(١) في الأصول: فلأن .

(٢) سبق تخريجه ص: ١٢٦ .

(٣) ساقط من د .

(٤) ساقط من أ .

(٥) سبق ذكره وتخريجه ص: ١٨١ .

(٦) ص: ١٨٧ .

وأما كونها تحمله على قول الخرقى ؛ فلما تقدم أول الباب في قوله: وإن كان شبه عمد .

قال: (وما يحمله كل واحد من العاقلة غير مقدر لكن يرجع فيه إلى اجتهاد الحاكم . فيحمل كل إنسان منهم ما يسهل ولا يشق . وقال أبو بكر: يجعل على الموسر نصف دينار وعلى المتوسط ربع دينار^(١) . وهل يتكرر ذلك في الأحوال الثلاثة أو لا ؟ على وجهين).

أما كون ما يحمله كل واحد من العاقلة غير مقدر ؛ فلأن التقدير من الشرع ولم يرد منه فيه شيء .

وأما كونه يرجع فيه إلى اجتهاد الحاكم ؛ فلأنه لا نص فيه . فوجب الرجوع في تقديره إلى اجتهاد الحاكم ؛ كتقدير النفقات .

وأما كون الحاكم يحمل كل إنسان من العاقلة ما يسهل ولا يشق على المذهب ؛ فلأن التحمل المذكور على سبيل المواساة للقاتل والتخفيف عنه . فلا يخفف عن الجاني بما يثقل على غيره ويحجف به ؛ كالزكاة .

ولأن الإجحاف لو كان مشروعاً كان الجاني أحق به ؛ لأنه موجب جنائته وجزاء فعله . فإذا لم يشرع في حقه ففي حق غيره أولى .

وأما كونه يجعل على الموسر نصف دينار على قول أبي بكر ؛ فلأنه أقل شيء يجب في زكاة الذهب . فكان معتبراً به في حقه .

وأما كونه يجعل على المتوسط ربع دينار على قوله أيضاً ؛ فلأن^(٢) ما دونه تافه لكون اليد لا تقطع فيه .

وذكر المصنف رحمه الله في المغني قول أبي بكر رواية عن الإمام أحمد .

وأما كون ذلك يتكرر في الأحوال الثلاثة على وجه ؛ فلأنه حق يتعلق بالحوال على سبيل المواساة . فوجب تكريره بتكرار الحوال ؛ كالزكاة .

وأما كونه لا يتكرر على وجه ؛ فلأن في إيجاب ذلك زيادة على نصف دينار ، وذلك إيجاب لزيادة على أقل الزكاة . فيكون مضراً .

(١) في أ: وعلى المتوسط ربعاً.

(٢) في د: فلأنه.

فعلى الأول يجب على الموسر من العاقلة دينار ونصف ؛ لأن المقدر يتكرر في الأحوال الثلاثة ، وعلى المتوسط ربع دينار لا غير كذلك .

قال: (ويبدأ بالأقرب فالأقرب . فمضى اتسعت أموال الأقربين لها لم يتجاوزهم ، وإلا انتقل إلى من يليهم . فإن تساوى جماعة في القرب وُزِعَ القدر الذي يلزمهم بينهم) .

أما كون الحاكم يبدأ بالأقرب فالأقرب مما ذكر ؛ فلأنه يُبدأ به في الإرث . فكذا في العَقْل .

وأما كونه لا يتجاوز الأقربين إذا اتسعت أموالهم للدية ؛ فلأنه حق يستحق بالتعصيب . فلم يتجاوز الأقرب ؛ كالإرث .

وأما كونه ينتقل إلى من يلي الأقربين [إذا لم تتسع أموالهم ؛ فلأن الأقربين]^(١) لو لم يكونوا موجودين لتعلقت الدية بمن يليهم . فكذا إذا تحمل الأقربون ما وجب عليهم وبقيت بقية .

وأما كون القدر الذي يلزم الجماعة يوزع بينهم إذا تساوا في القرب ؛ فلأنه لا مرجح لبعضهم على بعض . فوجب التوزيع ؛ كما لو كان الحق لهم .

(١) ساقط من أ.

فصل [في تأجيل الديّة]

قال المصنف رحمه الله: (وما تحمله^(١) العاقلة يجب مؤجلاً في ثلاث سنين في كل سنة ثلثه إن كان دية كاملة . وإن كان الواجب ثلث الدية كأرش الخائفة وجب في رأس الحول . وإن كان نصفها كدية اليد وجب في رأس الحول الأول الثلث وباقيه في رأس الحول الثاني . وإن كان دية امرأة أو كتابي فكذلك . ويحتمل أن يقسم في ثلاث سنين . وإن كان أكثر من دية كما لو جنى عليه فأذهب سمعه وبصره لم يزد في كل حول على الثلث) .

أما كون ما تحمله العاقلة يجب مؤجلاً في ثلاث سنين في كل سنة ثلثه إن كان دية كاملة ؛ فلما روي « أن عمرَ وعلياً جعلاً دية الخطأ على العاقلة في ثلاث سنين »^(٢) . ولا يعرف لهما مخالف فكان إجماعاً .

ولأنه مال يجب على سبيل المواساة . فلم يجب حالاً ؛ كالزكاة .
وأما كونه يجب^(٣) في كل سنة ثلثه ؛ فلأنه لا مرجح^(٤) لبعض السنين على بعض .

وأما كون ثلث الدية تجب في رأس الحول إذا كان الواجب كذلك كما مثل المصنف رحمه الله ؛ فلأن ذلك قدر ما يجب عليه من الدية الكاملة في رأس الحول الأول . فوجب أن يجب فيه القدر المذكور بالقياس عليه .
وأما كون الثلث من النصف المذكور يجب في رأس الحول ؛ فلأنه قدر ما يجب من الدية الكاملة . فوجب ؛ لتساويهما في وقت الوجوب .

(١) في أ: الذي تحمل.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٧٤٢٩) ٥ : ٤٠٥ كتاب الديات، الدية في كم تؤدي؟ وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ١٠٩-١١٠ كتاب الديات، باب تنجيم الدية على العاقلة.

(٣) ساقط من د.

(٤) في أ: ترجيح.

وأما كون الباقي يجب في رأس الحول الثاني ؛ فلأن ذلك محل القسط الثاني من الدية الكاملة . فوجب أن يكون محلاً لما ذكر .

وأما كون دية امرأة والكتابي كذلك . أي يجب ثلثها في رأس الحول الأول ، وبقائها في رأس الحول الثاني على المذهب ؛ فلأن الواجب فيهما نصف الدية . أشبه دية اليد .

وأما كونه يحتمل أن يقسم ذلك في ثلاث سنين ؛ فلأن ذلك دية نفس كاملة . أشبه دية المسلم .

وأما كونه لا يزداد على الثلث في كل حول إذا [كان الواجب أكثر من دية كما مثل المصنف رحمه الله ؛ فلأنه وجب مواساة . فلم يجب في كل حول]^(١) أكثر من ثلث الدية ؛ كالدية الواحدة .

قال: (وابتداء الحول في الجرح من حين الاندمال ، وفي القتل من حين الموت . وقال القاضي: إن لم يسر الجرح إلى شيء فحوله من حين القطع) .

أما كون ابتداء الحول في الجرح الذي لا يسري من حين الاندمال على المذهب ؛ فلأن الدية بدل عن^(٢) القصاص ، والقصاص إنما يكون بعد الاندمال . فكذلك بدله .

وأما كونه من حين القطع على قول القاضي ؛ فلأنه لو عفى عند القطع على الدية وجبت . فالقطع إذاً ماله إلى الوجوب . فوجب أن يكون ابتداء الحول منه ؛ كحالة الوجوب في القتل .

وأما كونه في الجرح الذي يسري من حين الاندمال ؛ فلأنه قتل .

وأما كونه في القتل من حين الموت ؛ فلأنه حالة الوجوب .

(١) ساقط من أ.

(٢) مثل السابق.

قال: (ومن مات من العاقلة قبل الحول أو افتقر سقط ما عليه . وإن مات بعد الحول لم يسقط ما عليه) .

أما كون من مات من العاقلة قبل الحول أو افتقر سقط ما عليه ؛ فلأنه مال يجب في آخر الحول على سبيل المواساة . أشبه الزكاة .
وأما كون من مات بعد الحول لا يسقط ما عليه ؛ فلأنه حق تدخله النيابة لا يملك إسقاطه في حياته . أشبه الدين .
ولأنه وجب عليه لحولان الحول . فلم يسقط ؛ كالزكاة .

قال: (وعمد الصبي والمجنون خطأ تحمله العاقلة . وعنه : في الصبي العاقل أن عمدته في ماله) .

أما كون عمد الصبي والمجنون خطأ ؛ فلأنهما لا يتحقق منهما كمال القصد . فوجب أن يكون خطأ ؛ كخطأ البالغ .
وأما كون ذلك تحمله العاقلة ؛ فلأنه خطأ ، والعاقلة تحمل الخطأ .
وأما كون عمد الصبي العاقل في ماله في رواية ؛ فلأن عقله يصحح عمدته ، والعاقلة لا تحمل العمد .
ولأنه^(١) عاقل . أشبه البالغ العاقل .

(١) في ٥: فلأنه.

باب كفارة القتل

الأصل في كفارة^(١) القتل الكتاب والإجماع : أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ومن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطِيئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ﴾ [النساء: ٩٢] ، وقوله تعالى : ﴿وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاقٌ فديةٌ مسلمةٌ إلى أهله وتحريرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢] .
وأما الإجماع فأجمع أهل العلم على أن على القاتل خطأ كفارة .

قال المصنف رحمه الله: (ومن قتل نفساً محرمة خطأ ، أو ما أجري مجراه ، أو شارك فيها ، أو ضرب بطن امرأة فألقت جنيناً ميتاً أو حياً ثم مات : فعليه الكفارة . مسلماً كان المقتول أو كافراً ، حراً أو عبداً . وسواء كان القاتل كبيراً عاقلاً أو صبيّاً أو مجنوناً . حراً أو عبداً . ويكفر العبد بالصيام . وعنه : أن على المشتركين كفارة واحدة) .

أما كون من قتل نفساً محرمة خطأ عليه الكفارة ؛ فلما تقدم من قوله تعالى:

﴿ومن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطِيئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢] .

وأما كون من قتلها قتلاً أجري مجرى الخطأ عليه الكفارة ؛ فلأن ما أجري مجرى الشيء يثبت فيه حكمه .

[ولأنه أجري مجراه في عدم القصاص . فكذلك يجب أن يجري مجراه في الكفارة]^(٢) .

وأما كون من شارك في قتلها عليه كفارة كاملة على المذهب ؛ فلأن الكفارة موجب قتل الآدمي . فوجب تكميلها على كل واحد من الشركاء ؛ كالقصاص .

(١) ساقط من أ.

(٢) ساقط من د.

وأما كون المشتركين عليهم كفارة واحدة على رواية ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿ومن قتل مؤمناً خطأً فتحريرُ رقبة مؤمنة﴾ [النساء: ٩٢] . ومن تناول الواحد والجماعة .

ولأن الدية لا تتعدد . فكذلك الكفارة .

ولأنها كفارة قتل . فلم تتعدد بتعدد القتالين مع اتحاد المقتول ؛ ككفارة الصيد الحرّميّ .

وأما كون من ضرب بطن امرأة فألقت جنيناً ميتاً أو حياً ثم مات عليه الكفارة ؛ فلأنه قتل نفساً محرمة . أشبه قتل الآدمي بالمباشرة .

وأما كون من عليه الكفارة بما ذكر تكون عليه مسلماً كان المقتول أو كافراً محرم القتل ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحريرُ رقبة مؤمنة﴾ [النساء: ٩٢] .

ولأن الكافر آدمي مقتول ظلماً . فوجب الكفارة بقتله ؛ كالمسلم .

فإن قيل: ليس في كلام المصنف رحمه الله هنا أن الكافر محرم القتل .

قيل: صدر المسألة فيه: ومن قتل نفساً محرمة فليحظ ذلك في الكافر .

وأما كونه عليه الكفارة حراً كان المقتول أو عبداً ؛ فلعوم قوله تعالى: ﴿ومن

قتل مؤمناً خطأً فتحريرُ رقبة مؤمنة﴾ [النساء: ٩٢] .

ولأن العبد يجب بقتله القصاص في الجملة . فوجب أن يجب بقتله الكفارة ؛

كالحر .

ولأنه^(١) مؤمن . أشبه الحر .

وأما كونه عليه الكفارة كبيراً كان أو صغيراً^(٢) عاقلاً كان أو مجنوناً ؛ فلأن

الكفارة حقٌ مالي يتعلق بالقتل . فتعلقت بالكبير العاقل وبالصبي والمجنون ؛

كالدية .

فإن قيل: كفارة اليمين لا تجب في أموالهما . [فكذا كفارة القتل لا تجب في

أموالهما .

(١) في ٥: لأنه.

(٢) في أ: صيباً.

قيل: كفارة اليمين تتعلق بالقول ولا قول لهما^(١) ، وكفارة القتل تتعلق بالفعل . وفعلهما متحقق .

ولأن الفعل قد يتعلق به ما لا يتعلق بالقول . بدليل أن العتق بإحبالهما دون إعتاقهما بقولهما .

وأما كونه عليه الكفارة حراً كان أو عبداً ؛ فلدخولهما في الآية .
ولأن العبد تجب عليه كفارة اليمين . فكذا تجب عليه كفارة القتل .
فعلى هذا يكفر بالصيام ؛ لأنه لا مال له .

قال: (وأما القتل المباح كالقصاص والحد وقتل الناجي والصائل فلا كفارة فيه) .
أما كون القتل المذكور لا كفارة فيه ؛ فلأنه قتل مأذون فيه ، والكفارة لا تجب لمحو المأذون فيه .

فإن قيل: لو وجبت الكفارة للمحو لما وجبت في الخطأ .
قيل: الخطأ لا يوصف بتحريم ولا إباحة ؛ لأنه كفعل المجنون والبهيمة . لكن النفس الذاهبة به معصومة محرمة فلذلك وجبت الكفارة فيها .
وأما قول المصنف رحمه الله: كالقصاص ... إلى آخره ؛ فبيان لموضع لا كفارة فيها .

قال: (وفي قتل العمد وشبه العمد روايتان:
إحداهما: لا كفارة فيه . اختارها أبو بكر والقاضي ، والأخرى: فيه الكفارة) .
أما كون قتل العمد لا كفارة فيه على رواية اختارها أبو بكر والقاضي ؛ فلأنه فعل يوجب القتل . فلا يوجب الكفارة ؛ كزنا المحسن .
وأما كونه فيه الكفارة على رواية ؛ فلما روى واثلة بن الأسقع قال: « أتيتُ النبي ﷺ بصاحبٍ لنا قد أوجبَ بالقتل . فقال: أعتقوا عنه رقبَةً يُعتقُ اللهُ بكلِّ عضوٍ منها عضواً من النار»^(٢) .

(١) ساقط من د.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (١٥٥٨٢) طبعة إحياء التراث.

ولأن الكفارة إذا وجبت في قتل الخطأ فلأن تجب في قتل العمد بطريق الأولى .

والأولى هي المشهورة في المذهب لأن الله تعالى ذكر القتل خطأ وأوجب فيه الكفارة . ثم ذكر قتل العمد ولم يوجب فيه كفارة ، وذلك يدل على عدم الوجوب .

وروي « أن سويد بن الصامت قتل رجلاً . فأوجب النبي ﷺ القود ولم يوجب كفارة » .

وروي « أن عمرو بن أمية الضمري قتل رجلين كانا في عهد النبي ﷺ فوداهما النبي ﷺ ولم يأمره بكفارة » .

وأما حديث واثلة فيحتمل أنه كان خطأ وسماه موجباً ؛ لأنه فوت النفس بالقتل ، ويحتمل أنه كان شبه العمد ، ويحتمل أنه أمرهم بالإعتاق تبرعاً .
وأما شبه العمد فذكر المصنف رحمه الله فيه هنا روايتين .

وقال^(١) في المغني: تجب فيه الكفارة ثم قال: ولا أعلم لأصحابنا فيه قولاً .
لكن مقتضى الدليل ما ذكرنا ؛ لأنه أجري مجرى الخطأ في نفس القصاص ، وحمل العاقلة دية ، وتأجيلها في ثلاث سنين فجرى مجراه في وجوب الكفارة .
ولأن القاتل إنما لم يحمل شيئاً من الدية لتحمله الكفارة فلو لم تجب عليه الكفارة تحمل من الدية لثلا يخلو القاتل عن وجوب شيء أصلاً ولم يرد الشرع بهذا .

إذا علم مجموع كلام المصنف رحمه الله هنا وفي المغني اقتضي أمرين:

أحدهما: أن حكاية الروايتين في شبه العمد وقعت هنا سهواً .

وثانيهما^(٢): أن القول بالوجوب فيه مأخوذ من الدلالة لا من النقل . وفيه نظر

لأن المسألة منقولة في المستوعب وفي غيره من كتب الأصحاب . لكن المصنف رحمه الله احتز عن ذلك حيث قال: لا أعلم فإن ذلك نفي لعلمه لا لوجود

(١) في د: قال.

(٢) في أ: وثانيها.

المسألة . على أن نفي علمه يدل على نفي الوجود ؛ لأنه إمام حبر ربما خفي ذلك عليه وقت ذكر ذلك ، وقال^(١) : لا أعلم عجلة لا نكرا .

(١) في أ: لو قال.

باب القسامة

والأصل في القسامة ما روي عن سهل بن أبي حثمة ورافع بن خديج «أن مُحَيِّصَةَ بن مسعود وعبدالله بن سهل انطلقا إلى خيبر . فتفرقا في النخيل . فقتل عبدالله بن سهل . فاتهما اليهود . فجاء أخوه عبدالرحمن وابنا عمه حويصة ومحبيصة إلى النبي ﷺ . فتكلم عبدالرحمن في أمر أخيه وهو أصغرهم . فقال النبي ﷺ : كبر كبر . فتكلما في أمر صاحبهما . فقال رسول الله ﷺ : يُقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع إليكم برمته . فقالوا: أمر لم نشهده كيف نحلف؟ قال : فتبرئكم يهودُ بأيمان خمسين منهم . قالوا: يا رسول الله! قومٌ كفارٌ ضلال . قال: فوداه رسول الله ﷺ من قبيله»^(١) متفق عليه .

قال المصنف رحمه الله: (وهي : الأيمان المكررة في دعوى القتل . ولا تثبت إلا بشروط أربعة : أحدها: دعوى القتل . ذكراً كان المقتول أو أنثى ، حراً أو عبداً ، مسلماً أو ذمياً . فأما الجراح فلا قسامة فيه) .

أما قول المصنف رحمه الله: وهي الأيمان المكررة^(٢) في دعوى^(٣) القتل ؛ فيبان لمعنى القسامة شرعاً .

قال القاضي: الأيمان إذا كثرت على وجه المبالغة هي القسامة . وفي اللغة: هي القوم الذين يحلفون . سُموا باسم المصدر ، وذلك أن القسامة مصدر أقسم قسامة وقسماً . والمصدر قد يسمى به ومنه رجل عدل ورضي .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٧٦٩) ٦ : ٢٦٣٠ كتاب الأحكام، باب كتاب الحاكم إلى عماله والقاضي إلى أمنائه.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٦٩) ٣ : ١٢٩٢ كتاب القسامة، باب القسامة.

(٢) في أ: المذكورة.

(٣) ساقط من أ.

وأما كون القسامة لا تثبت إلا بشروط أربعة ؛ فلما يأتي ذكره في كل واحد منها .

وأما كون أحد الشروط دعوى القتل ؛ فلأن الأصل فيها حديث محيصة وحويصة ، وذلك فيه دعوى القتل .

ولأن كل حق لآدمي لا يثبت لشخص إلا بعد دعواه أنه له ، والقتل من الحقوق . فوجب أن يندرج تحت ذلك .

وأما قول المصنف رحمه الله: ذكراً كان المقتول أو أنثى ، حراً أو عبداً ، مسلماً أو ذمياً فراجع إلى أصل القسامة ليعلم أن القسامة تجري في ذلك كله : أما كونها تجري في الذكر ؛ فلما تقدم من الحديث .

وأما كونها تجري في الأنثى ؛ فلأن القصاص يجري فيها . فشرعت القسامة فيها ؛ كالذكر .

وأما كونها تجري في الحر والمسلم ؛ فلما تقدم من الحديث .

وأما كونها تجري في العبد والذمي ؛ فلأن قتل العبد والذمي يوجب القصاص في المماثل له . فأوجب القسامة في ذلك ؛ كالحر والمسلم .

فإن قيل: ظاهر إطلاق المصنف رحمه الله القسامة في قتل العبد والذمي من غير تقييد بكون المدعى عليه القتل مماثلاً أو غير مماثل يدل على القسامة مطلقاً .

قيل: قال في المغني: إن كان مماثلاً له شرعت القسامة وقد تقدم دليله ، وإن كان غير مماثل^(١) له فلا قسامة [فيه في ظاهر كلام الخرقي ؛ لأن القسامة تكون فيما يوجب القود .

وقال القاضي: تشرع القسامة^(٢) ؛ لأنه قتل آدمي يوجب الكفارة . فشرعت القسامة فيه ؛ كقتل الحر المسلم .

ولأن ما كان حجة في قتل [الحر المسلم كان حجة في قتل]^(٣) العبد والذمي ؛ كالبينة . ثم قال: على الوجه الصحيح الأول .

(١) في أ: وإن اعتبر مماثلاً.

(٢) ساقط من أ.

(٣) ساقط من د.

ولنا أنه قتل لا يوجب القصاص . [أشبهه البهيمة . ولا يلزم من شرعها فيما يوجب القصاص]^(١) شرعها مع عدمه . بدليل أن العبد لو اتهم بقتل سيده شرعت القسامة إذا كان^(٢) القتل موجبا للقصاص ، ولم يشرع إذا لم يكن كذلك .
وأما كون الجراح لا قسامة فيها^(٣) ؛ فلأن القسامة تثبت في النفس لحرمتها . فاختصت ؛ كالكفارة .
ولأنها تثبت حيث كان المجني عليه لا يمكنه^(٤) التعبير عن نفسه ولا عن قاتله ، وهذا مفقود في الجراح .

قال: (الثاني: اللوث . وهو : العداوة الظاهرة كسحوا ما كان بين الأنصار وأهل خيبر ، وكما بين القبائل التي يطلب بعضها بعضاً بظار في ظاهر المذهب . وعنه : ما يدل على أنه ما يغلب على الظن صحة الدعوى كتفريق^(٥) جماعة عن قتيل ، ووجود قتيل عند من معه سيف ملطخ بدم وشهادة جماعة ممن لا يثبت القتل بشهادتهم كالنساء والصبيان ونحو ذلك . فأما^(٦) قول القاتل: فلان قتلني فليس بلوث) .

أما كون الثاني من شروط القسامة : اللوث ؛ فلأن الحديث الدال على مشروعية القسامة حديث حويصة ومحينة ، واللوث فيه موجود . فوجب أن لا يتعدى إلى من لا لوث فيه .

وأما كون اللوث هو العداوة الظاهرة بين المقتول والمدعى عليه القتل ؛ كما بين الأنصار ويهود خيبر ، وبين القبائل والأحياء وأهل القرى الذين بينهم الدماء والحروب ، وما بين أهل البغي والعدل ، وما بين الشرطة واللصوص ؛ فلأن مقتضى الدليل أن لا تشرع القسامة . تُرك العمل به في العداوة الظاهرة لقصة

(١) ساقط من د.

(٢) مثل السابق.

(٣) في د: فيه.

(٤) في أ: المجني عاقلاً يمكنه.

(٥) في أ: دعوى كتفريق.

(٦) في أ: وأما.

حويصة ومحیصة . إذ العداوة [بين الأنصار وأهل خیر ظاهرة . فوجب أن يبقى عدم مشروعتها في غير العداوة]^(١) الظاهرة على مقتضى الدليل .

وأما كون اللوث ما يغلب على الظن صحة الدعوى على رواية ؛ فلأن غلبة الظن مُنزلة منزلة العلم في كثير من المواضع . فلأن تنزل منزلة العداوة الظاهرة بطريق الأولى .

وأما قول المصنف رحمه الله: كتفرق^(٢) جماعة عن قتيل منها ؛ فلأن ذلك مما يغلب على الظن كون القاتل أحدهم أو كلهم .

وأما كون وجود قتيل عند من معه سيف ملطخ بدم منها ؛ فلأن ذلك مما يغلب على الظن كون من معه السيف المذكور هو القاتل .

وأما كون شهادة جماعة ممن لا يثبت القتل بشهادتهم كالنساء والصبيان وما أشبه ذلك منها ؛ فلأن ذلك مما يغلب على الظن صدق المدعي .

وأما كون^(٣) قول القتيل: فلان قتلي ليس بـلوث ؛ فلأن النبي ﷺ قال: « لو يُعطى الناسُ بدعواهم^(٤) لا دعى رجالٌ دماء قومٍ وأمواهم^(٥) .

ولأنه ادعى حقاً لنفسه . فلم يقبل قوله فيه ؛ كسائر الحقوق .

ولأن اللوث : إما العداوة الظاهرة ، أو غلبة الظن بصحة الدعوى . ولم يوجد واحد منهما في قول القتيل: فلان قتلي . بل الحاصل من قوله غلبة الظن بعدم صحة الدعوى ؛ لما في قوله من التهمة .

(١) ساقط من د.

(٢) في أ: كتفريق.

(٣) ساقط من أ.

(٤) في أ: بدعاويهم. وفي د زيادة كلمة: جميعاً.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٤٢٧٧) ٤ : ١٦٥٦ كتاب التفسير، باب: ﴿إن الذين يشترون بعهد الله...﴾.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٧١١) ٣ : ١٣٣٦ كتاب الأفضية، باب اليمين على المدعى عليه.

قال: (ومتى ادعى القتل مع عدم اللوث عمداً فقال الخرقى: لا يحكم له يمين ولا غيرها، وعن أحمد: أنه يحلف يميناً واحدة. وهي الأولى. وإن كان خطأ حلف يميناً واحدة).

أما كون المدعي لما ذكر مع ما ذكر لا يحكم له يمين على قول الخرقى؛ فلأن المدعى به مما لا يجوز بذله. فلم يجب فيه يمين؛ كالحدود. [ولأنه لا يقضى في هذه الدعوى بالنكول. فلم يستحلف فيها؛ كالحدود]^(١).

وأما كونه لا يحكم له بغير اليمين؛ فلأن من شروط القسامة المرتب عليها القتل أو الدية وجود اللوث، وهو منتف هاهنا. وذكر المصنف رحمه الله في المغني ما ذكره الخرقى رواية.

وأما كون المدعى عليه يحلف على ما روي عن الإمام أحمد؛ فلعوم قوله عليه السلام: «ولكن اليمين على المدعى عليه»^(٢).

[وأما كون اليمين واحدة؛ فلأن قوله عليه السلام: «ولكن اليمين على المدعى عليه»^(٣): ظاهر في أنها يمين واحدة. وذلك من وجهين: أحدهما: أنه وحده اليمين. فتصرف إلى واحدة.

وثانيهما: أنه لم يفرق في اليمين المشروعة. فيدل على التسوية بين المشروعة في الدم والمال.

ولأنها يمين يعضدها الظاهر والأصل. فلم تغلظ؛ كسائر الأيمان. وأما كون الأولى ذلك؛ فلأن قوله عليه السلام: «لو يُعطى الناسُ بدعواهم»^(٤) لا دعى قومٌ دماءَ رجالٍ وأموالهم»، و «لكن اليمين على المدعى عليه»: ظاهر في إيجاب اليمين لوجهين:

أحدهما: عموم اللفظ فيه.

(١) ساقط من د.

(٢) تكملة للحديث السابق وقد سبق تخريجه ص: ٢٠٣.

(٣) ساقط من د.

(٤) في أ: بدعواهم.

والثاني: أن النبي ﷺ ذكره في صدر الخبر بقوله: « لادّعى قومٌ دماءَ رجالٍ وأموالهم ». ثم عقبه بقوله: « ولكن اليمينَ على المدّعى عليه » فيعود إلى المذكور في الحديث ولا يجوز إخراج منه إلا بدليل أقوى منه .

ولأنها دعوى في حق الآدمي . فيستحلف فيها ؛ كدعوى المال .
ولأنها^(١) لو أقر بها لم يقبل رجوعه عنها . فيجب اليمين فيها ؛ كالأصل .
وأما كونه يحلف يميناً واحدة^(٢) إذا كان خطأ ؛ فلأن النكول هنا يُقضى به ؛ لأن موجه مال . بخلاف القصاص .

قال: (الثالث: اتفاق الأولياء في الدعوى . فإن ادعى بعضهم وأنكر بعض لم تثبت القسامة).

أما كون الثالث من شروط القسامة اتفاق جميع الأولياء على^(٣) الدعوى ؛ فلأنه دعوى قتل . فاشترط اتفاق جميع الأولياء في الدعوى فيها^(٤) ؛ كالقصاص في غير القسامة .

وأما كونها لا تثبت إذا ادعى بعض الأولياء وأنكر بعض ؛ فلأن شرطها اتفاق جميع الأولياء لما تقدم ، ولم يوجد .

ولأن الإنكار أبلغ من عدم الدعوى . فإذا لم تثبت إلا مع اتفاق الجميع فيها . فلئلا تثبت مع إنكار البعض بطريق الأولى .

قال: (الرابع: أن يكون في المدعين رجال عقلاء . ولا مدخل للنساء والصبيان والمجانين في القسامة عمداً كان القتل أو خطأ).

أما كون الرابع من شروط القسامة أن يكون في المدعين رجال ؛ فلأن الدال عليها حديث خير ، [وفيه أن النبي ﷺ قال: « يقسمُ خمسون رجلاً منكم »]^(٥) (١) .

(١) في د: ولو أنها.

(٢) ساقط من أ.

(٣) في أ: في.

(٤) سقط لفظي: في الدعوى من د.

(٥) سبق تخريجه ص: ٢٠٠.

ولأن إيمان^(٢) القسامة حجة يثبت بها قتل العمد . فاعتبر كونها من رجال ؛ كالشهادة .

وأما كون النساء لا مدخل لهم في القسامة ؛ فلأن النبي ﷺ لم يذكر النساء في الحديث المتقدم .

ولأن القسامة حجة موجبها القتل . فلم تسمع من النساء ؛ كالشهادة .
ولأن الجنانية المدعاة التي تجب القسامة عليها هي القتل ، ولا مدخل للنساء في إثباته .

وأما كون الصبيان والمجانين لا مدخل لهم فيها ؛ فلأن الأيمان في القسامة حجة للحالف ، والصبي والمجنون لا يثبت بقولهما حجة ، ولو أقرأ على أنفسهما لم يقبل . فلتلا يقبل قولهما في حق غيرهما بطريق الأولى .
وأما كونهم لا مدخل لهم فيها عمداً كان القتل أو خطأ ؛ فلأن الخطأ أحد القتلين . أشبه الآخر .

فإن قيل: الخطأ يثبت المال ، وللنساء في ثبوت المال مدخل .
قيل: المال يثبت ضمناً لثبوت القتل ، ومثل ذلك لا يثبت بالنساء . دليله ما لو ادعى رجل زوجية امرأة بعد موتها ليرثها فأقام رجلاً وامرأتين فإنه لا يقبل لكون المال إنما يثبت ضمناً لثبوت النكاح . فكذا هاهنا يجب أن لا يكون للنساء مدخل في القسامة في الخطأ ؛ لأن المال إنما يثبت ضمناً لثبوت القتل .

قال: (فإن كانا اثنتين أحدهما غائب أو غير مكلف فللحاضر المكلف أن يحلف ويستحق نصيبه من الدية . وهل يحلف خمسين ميمناً أو خمساً وعشرين ؟ على وجهين . وإذا قدم الغائب أو بلغ الصبي حلف خمساً وعشرين وله بقيتها) .

أما كون الحاضر له أن يحلف ويستحق نصيبه من الدية ؛ فلأن القسامة حق له ولغيره . فغية صاحبه لا تمنعه من حلفه واستحقاق نصيبه ؛ كالمال المشترك بين الاثنين .



(١) ساقط من أ.

(٢) ساقط من أ.

وأما كونه يحلف خمسين يميناً على وجهه ؛ فلأن الحكم لا يثبت إلا بالبينة الكاملة ، ولذلك لو ادعى أحدهما ديناً لأبيهما لم يستحق نصيبه منه إلا بالبينة المثبتة لجميعة .

ولأن الخمسين في القسامة كاليمين الواحدة في سائر الحقوق ، ولو ادعى مالا له شركة له به شاهد يحلف يميناً كاملة . كذلك هذا .

وأما كونه يحلف خمساً وعشرين على وجهه ؛ فلأن الجميع لو كانوا حضوراً لم يلزمه أكثر من قسطه من الأيمان . [فكنا إذا غاب بعضهم ؛ كما في سائر الحقوق .

ولأنه لا يستحق أكثر من قسطه من الدية . فلا يلزمه أكثر من قسطه من الأيمان] (١) .

وأما كون الغائب إذا حضر و الصبي إذا بلغ يحلف خمساً وعشرين يميناً ؛ فلأنه يبي على أيمان أخيه المتقدمة .

وأما كون من حلف منهما له بقية الدية ؛ فلأن ذلك موجب أيمانه .

قال: (وذكر الخرقى من شروط القسامة: أن تكون الدعوى عمداً توجب القصاص إذا ثبت القتل ، وأن تكون الدعوى على واحد . وقال غيره: ليس بشرط ، لكن إن كانت الدعوى عمداً محضاً لم يقسموا إلا على واحد معين ويستحقون دمه ، وإن كانت خطأ أو شبه عمد فلهم القسامة على جماعة معينين ويستحقون الدية) .

أما كون القسامة من شروطها: أن تكون الدعوى عمداً توجب القصاص إذا ثبت القتل ، وأن تكون الدعوى على ما ذكر الخرقى : أما كون الدعوى عمداً ؛ فلأن اللوث من شروط القسامة وفاقاً على ما مر من الخلاف ، ولا يتحقق إلا في العمد ؛ لأن الخطأ يصدر من غير قصد . فيستوي فيه العدو وغيره ، وإذا كان كذلك صار الخطأ في المعنى كالعمد الذي لا لوث فيه ولا قسامة فيه . فكنا ما هو في معناه .

(١) ساقط من د.

وأما كون العمد يوجب القصاص إذا ثبت القتل ؛ فلأن الغرض من القسامة في العمد القصاص . فإذا لم تكن موجبة له كدعوى قتل المسلم الكافر لم يوجد الغرض المذكور .

وأما كون الدعوى على واحد ؛ فلأن الميث للقسامة الحديث المتقدم وفيه: «يخلفُ خمسونَ منكم على رجلٍ منهم فيدفعُ برمته»^(١) .

وأما كون العمد ليس من شروط القسامة على قول غيره ؛ فلأن القسامة حجة . فوجب أن يثبت بها الخطأ كالعمد قياساً على البينة . والجامع بينهما كون كل واحدة منهما مثبتة للحق .

فعلى هذا إن كانت الدعوى عمداً محضاً لم يقسموا إلا على واحد معين ويستحقون دمه ؛ لأن في حديث سهل: «يخلفُ خمسونَ منكم على رجلٍ منهم فيدفعُ برمته» . وإن كانت خطأ أو شبه عمد فلهم القسامة على جماعة معينين ؛ لأن موجبها المال . فصحت على الجماعة ؛ كاليمين على المال . ويستحقون الدية على المدعى عليهم ؛ لأن ذلك موجب القسامة من قتل الخطأ وشبه العمد .

(١) سبق تخريجه ص: ٢٠٠ .

فصل [في كيفية القسامة]

قال المصنف رحمه الله: (ويبدأ في القسامة بأيمان المدعين . فيحلفون خمسين يمينا . ويختص ذلك بالوارث . فتقسم الأيمان بين الرجال منهم على قدر ميراثهم . فإن كان الوارث واحداً حلفها ، وإن كانوا جماعة قسمت عليهم على قدر ميراثهم . فإن كان فيها كسر جبر عليهم ؛ مثل : زوج وابن يحلف الزوج ثلاث عشرة يمينا والابن ثمانية^(١) وثلاثين . وإن خلف ثلاثة بنين حلف كل واحد منهم سبع عشرة يمينا . وعنه : يحلف من العصابة الوارث منهم وغير الوارث خمسون رجلاً على كل واحد منهم يمينا).

أما كون القسامة يبدأ فيها بأيمان المدعين ؛ فلأن النبي ﷺ بدأ بأيمانهم في حديث سهل بن أبي حثمة فقال لحويصة ومحيصة وعبدالرحمن: « يحلفُ خمسونَ منكم فقالوا: أمرٌ لم نشهده كيف نحلف ؟ قال: فترئكم يهودُ بأيمان خمسينَ منهم »^(٢) .

فإن قيل: يرد على ذلك أمران:

أحدهما: الكلام في حديث سهل بما روى أبو داود بإسناده أن محمد بن إبراهيم قال: « وايمُ الله! ما قال رسولُ الله ﷺ احلفوا على ما لا علمَ لكم به ولكنه كتبَ إلى يهودَ حين كلمه الأنصار فكتبوا يحلفونَ بالله ما قتلوه ولا يعلمونَ له قاتلاً »^(٣) .

وثانيهما: أنه ينبغي أن يبدأ بأيمان المدعى عليهم لأمر:

(١) في أ: عشر والابن ثمانية.

(٢) سبق تخريجه ص: ٢٠٠.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٤٥٢٥) ٤: ١٧٩ كتاب الديات، باب: في ترك القود بالقسامة.

أحدهما : قوله عليه السلام : « ولكن اليمين على المدعى عليه »^(١) . رواه مسلم .

وثانيها^(٢) : ما روي عن سليمان بن يسار عن رجال من الأنصار « أن النبي ﷺ قال لليهود وبدأ بهم : يخلفُ منكم خمسون رجلاً فأبوا . فقال للأنصار : اخلفوا واستحقوا . قالوا : نخلفُ على الغيب يا رسول الله ! [فجعلها رسولُ الله ﷺ]^(٣) على اليهود ؛ لأنه وُجدَ بين أظهرهم^(٤) »^(٥) . رواه أبو داود .

وثالثها : أن اليمين في القسامة يمين في دعوى . فكانت كسائر الدعاوي .

قيل : أما الكلام في حديث سهل فلا يصح لوجه :

أحدها : أنه نفي فلا يرد به قول المثبت^(٦) .

وثانيها : أن سهلاً من أصحاب رسول الله ﷺ شاهدَ القصة وعرفها حتى أنه قال : « ركضتني^(٧) ناقةً من تلك الإبل »^(٨) . وغيره لم يره ، وما ذكر عن أحد ولا حضر القصة ، وإنما يقول برأيه^(٩) وظنه .

وثالثها : أن حديث سهل مخرج في الصحيحين متفق عليه ، وحديث محمد بن

إبراهيم ليس كذلك .

(١) سبق تخريجه ص : ٢٠٣ .

(٢) في أ : وثانيهما .

(٣) ساقط من د .

(٤) في د : يؤخذ من أظهرهما .

(٥) أخرجه أبو داود في سننه (٤٥٢٦) ٤ : ١٧٩ كتاب الديات ، باب في ترك القود بالقسامة .

(٦) في أ : المصنف .

(٧) في د : وكضتني

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٧٩١) ٥ : ٢٢٧٥ كتاب الأدب ، باب إكرام الكبير ويبدأ الأكبر بالكلام والسؤال .

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٦٩) ٣ : ١٢٩٢ كتاب القسامة ، باب القسامة .

(٩) في د : وغيره لم ير وأما ما ذكر عن أحد ولا حضر القصة وإنما يقول برأيه .

وأما قوله عليه السلام: «ولكن اليمينَ على المدَّعى عليه»^(١): فالمراد به غير هذه القصة لأن أوله يدل على أن الناس لا يعطون بدعواهم . ثم لو قدر دلالته على هذه القضية^(٢) فهي دلالة من جهة العموم ، وحديث سهل يدل بجهة الخصوص ، والخاص يقدم على العام . على أنه قد روي: «البينةُ على المدعي واليمينُ على من أنكرَ إلا في القسامة»^(٣) ، وذلك زيادة من عدل . فوجب قبولها .

وأما حديث سليمان بن يسار فلا يصلح معارضاً لحديث سهل ؛ لأنه عزاه إلى رجال من الأنصار ولم يذكر لهم صحبة ثم هو مخالف لحديث سهل من وجه آخر وهو أن رسول الله ﷺ جعل الدية على اليهود .

وأما قياس يمين القسامة على سائر الدعاوي فلا يصح ؛ لأنها خالفت ذلك في أشياء . على أن من الدعاوي ما يبدأ فيه بيمين المدعي كأيمان اللعان . فوجب إلحاق أيمان القسامة به ؛ لأن بينهما اشتراكاً خاصاً هو تكرار الأيمان فيهما^(٤) .
وأما كون المدعين يخلفون خمسين يمينا ؛ فلما تقدم من الأحاديث الصحيحة ؛ كحديث سهل وغيره .

ولأن الإجماع منعقد على ذلك .

وأما كون ذلك يختص بالوارث على المذهب ؛ فلأن أيمان القسامة أيمان في دعوى . فلم تشرع في حق غير الوارث ؛ كسائر الأيمان .
وأما كون الأيمان تقسم بين الرجال منهم ؛ فلأن النبي ﷺ إنما خاطب بذلك الرجال .

وأما كونه^(٥) يقسم بينهم على قدر ميراثهم ؛ فلأن موجبها إذا كان الدية يُقسَّم كذلك . فكذلك يجب أن^(١) تقسم هي .

(١) سبق تخريجه ص: ٢٠٣ .

(٢) في أ: القصة .

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه (٥١) ٤: ٢١٧ كتاب في الأفضية والأحكام ، في المرأة تقتل إذا ارتدت .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨: ١٢٣ .

(٤) في أ: تكرير الأيمان فيها .

(٥) في أ: كونهم .

وأما كون الوارث إذا كان واحداً يحلفها كلها ؛ فلأنه قائم مقام الجماعة في استحقاق الدية . فكذلك يجب أن يقوم مقامهم في الأيمان .

وأما كونهم إذا كانوا جماعة تقسم بينهم على قدر ميراثهم ؛ فلما تقدم .

وأما كون الأيمان تجبر إذا كان فيها كسر كما مثل المصنف رحمه الله من الزوج والابن ؛ فلأن تكميل الخمسين واجب ، ولا يمكن تبعض اليمين ولا حلف بعض دون بعض . فوجب تكميل اليمين المكسورة ؛ لتحصل الخمسون الواجبة .

وأما كون الجبر في حق (٢) كل واحد ؛ فلأنه لا مزية لأحد على أحد .

وأما كون الزوج يحلف من الخمسين ثلاثة عشر يميناً ؛ لأن له الربع فيكون عليه ربع الأيمان وهو اثني عشر ونصف . ثم يكمل ذلك بنصف لما تقدم . فيصير ثلاثة عشرة .

وأما كون الابن يحلف ثمانية (٣) وثلاثين ؛ فلأن عليه سبعاً وثلاثين يميناً ونصف . ثم يكمل ذلك بنصف فيصير ثمانية وثلاثين .

وأما كون من حلف ثلاثة بنين يحلف كل واحد منهم سبع عشرة يميناً ؛ فلأن [على كل ابن ثلث الأيمان ستة عشر يميناً وثلثين ثم يكمل ذلك بثلث يمين فيصير] (٤) على كل واحد سبع عشرة (٥) .

وأما كون غير الوارث من العصابة يحلف كل واحدٍ منهم خمسون رجلاً على رواية ؛ فلأن النبي ﷺ قال للأَنْصار: « يحلفُ خمسونَ منكم » (١) مع علمه أنه لم يكن لعبدالله بن سهل منهم خمسون رجلاً وارثاً ؛ لأنه لا يرثه إلا أخوه أو من هو في درجته أو أقرب منه نسباً .

ولأنه خاطب بذلك ابني عمه وهما غير وارثين .

⇨

(١) ساقط من أ.

(٢) ساقط من د.

(٣) في أ: ثمانية.

(٤) ساقط من د.

(٥) في د: عشرة إلا لث.

(٦) سبق تخريجه ص: ٢٠٠.

قال: (فإن لم يخلفوا حلف المدعى عليه خمسين يمينا وبرئ . وإن لم يخلف المدعون ولم^(١) يرضوا بيمين المدعى عليه فداه الإمام من بيت المال).

أما كون المدعى عليه يخلف خمسين يمينا وبرئ إذا لم يخلف المدعون ؛ فلأن النبي ﷺ قال في حديث سهل: « فترئكم يهودُ بأيمان خمسين منهم »^(٢). أي^(٣) يبرؤون منكم بذلك .

وفي لفظ قال: « فيحلفون خمسين يمينا ويبرؤون من دمه »^(٤) .

وعن الإمام أحمد: يخلفون ويغرمون الدية « لأن عمر رضي الله عنه قضى بالدية مع اليمين » .

والأول أولى ؛ لما ذكر .

ولأنه ثبت أن النبي ﷺ لم يغرم اليهود الدية .

ولأن أيمان القسامة أيمان مشروعة في حق المدعى عليه . فوجب أن يبرأ بها^(٥)

المدعى عليه ؛ كسائر الأيمان .

وأما قضاء عمر رضي الله عنه فيما قضى به على أهل المحلة ، وليس ذلك مذهبا لأحمد .

وأما كون الإمام يفديه من بيت المال إذا لم يخلف المدعون ولم يرضوا بيمين المدعى عليه ؛ ف « لأن أولياء عبدالله بن سهل لم يخلفوا ولم يرضوا بأيمان اليهود . فوداه رسولُ الله ﷺ بمائة من إبل الصدقة »^(٦) متفق عليه .

فإن قيل: فقد جاء أنه وداه من عنده .

قيل: يحمل ذلك على ما تقدم ؛ لأن إبل الصدقة عنده . بخلاف العكس .

(١) في أ: يخلفوا ولم .

(٢) سبق تخريجه ص: ٢٠٠ .

(٣) في د: أن .

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (١٦١٤٠) ٤: ٣ .

(٥) ساقط من أ .

(٦) سبق تخريجه ص: ٢٠٠ .

قال: (فإن طلبوا أيمانهم فنكلوا لم يجسوا . وهل تلزمهم الدية ، أو تكون في بيت المال ؟ على روايتين) .

أما كون المدعى عليهم لا يجسون إذا نكلوا عن اليمين ؛ فلأنها يمين مشروعة في حق المدعى عليه^(١) . فلم يجس عليها ؛ كسائر الأيمان .
وعن الإمام أحمد: يجسون حتى يخلفون^(٢) ؛ لأنها دعوى فحس فيها بالنكول ؛ كالمال .

وأما كون الدية^(٣) تلزمهم على رواية ؛ فلأن النبي ﷺ جعلها على اليهود في حديث سليمان بن يسار لما أبو أن يخلفوا^(٤) .

ولأنه حكم يثبت بالنكول . فثبت في حق الناكل ؛ كسائر الدعاوي .
وأما كونها تكون في بيت المال على رواية ؛ فلأنهم امتنعوا عن اليمين . أشبه المدعين^(٥) إذا لم يرضوا بيمين المدعى عليه .

إذا علم الاختلاف في الدية والاقتصار على لزومها مشعر بأن القصاص لا يلزم بالنكول وصرح به في المغني وعلله بأنه حجة ضعيفة . فلم يستحق به الدم ؛ كالشاهد واليمين .

(١) في د: عليهم.

(٢) في أ: يخلفوا.

(٣) في أ: النساء.

(٤) سبق ذكره وتخريجه ص: ٢١٠.

(٥) في د: يمين المدعين.

كتاب الحدود

الحدود جمع حد . والحد في اللغة: المنع ، ومنه قيل للبواب حداد ؛ لأنه يمنع من دخول الدار .

وفي الشرع: عبارة عن عقوبة مخصوصة .

فإن قيل: لم سميت العقوبة في الشرع حداً ؟

قيل: لأنها تمنع من الدخول في المعاصي المختصة بها .

قال المصنف رحمه الله: (لا يجب الحد إلا على بالغ عاقل عالم بالتحريم) .

أما كون الحد لا يجب على غير بالغ عاقل ؛ فلأن النبي ﷺ قال: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يُلْغَ ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ»^(١) .

وأما كونه لا يجب على غير عالم بالتحريم ؛ فلأن عمر وعلياً رضي الله عنهما قالاً: «لَا حَدَّ إِلَّا عَلَى مَنْ عَلِمَهُ»^(٢) .

ولأن الحد يدرأ بالشبهة ، والجهل شبهة .

وأما كونه يجب على بالغ عاقل عالم بالتحريم ؛ فلعموم النصوص المقتضية لوجوبه السالمة عن معارضة ما تقدم ذكره .

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤٤٠٣) ٤ : ١٤١ كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً.

وأخرجه الترمذي في جامعه (١٤٢٣) ٤ : ٣٢ كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد.

(٢) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (١٣٦٤٣) ٧ : ٤٠٣ كتاب الطلاق، باب لا حد إلا على من علمه. نحوه.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ٢٣٩ كتاب الحدود، باب ما جاء في درء الحدود بالشبهات. نحوه.

قال: (ولا يجوز أن يقيم الحد إلا الإمام أو نائبه ؛ إلا السيد فإن له إقامة الحد بالجلد خاصة على رقيقه القن . وهل له القتل في الردة ، والقطع في السرقة ؟ على روايتين . ولا يملك إقامته على مكاتبه ، ولا على من بعضه حر ، ولا على أمته المزوجة) .

أما كون الحد لا يجوز أن يقيمه غير الإمام أو نائبه أو سيده فلأن^(١) الإقامة تفتقر إلى ثبوت واجتهاد ونظر ، وذلك مفقود فيمن ذكر .

فإن قيل: ما ذكر موجود في السيد ، وهو يقيمه .

قيل^(٢): خرج من ذلك السيد لما يأتي فيبقى فيما عداه على مقتضاه .

وأما كونه يجوز أن يقيمه ؛ ف«لأن النبي ﷺ كان يقيمه» ، وكذلك الخلفاء بعده .

وأما كونه يجوز لنائب الإمام أن يقيمه ؛ فلأن أنيساً رجم امرأة بطريق النيابة عن النبي ﷺ^(٣) .

ولأن نائب الإمام في غير ما ذكر كالإمام . [فكذلك يجب أن يكون فيما ذكر . قياساً للبعض على البعض .

ولأن نواب الإمام^(٤) يقيمون ذلك في سائر الأعصار من غير نكير .

وأما كون السيد له إقامة الحد بالجلد على رقيقه القن ؛ فلأن النبي ﷺ قال:

«إذا زنتُ [أمةٌ] أحدكم فاجلدوها ، ثم إن زنتُ فاجلدوها ، ثم إن زنتُ [زنتُ]^(٥) فاجلدوها ، ثم بيعوها ولو بضعفٍير»^(٦) ، ولعموم قوله عليه السلام: «أقيموا الحدَّ على ما ملكتُ إيمانكم»^(٧) .

(١) في أ: فإن.

(٢) في د: على.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٥٧٥) ٢: ٩٧١ كتاب الشروط، باب الشروط التي لا تحل في الحدود.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٩٧) ٣: ١٣٢٥ كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى.

(٤) ساقط من أ.

(٥) ساقط من أ.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٤٤٧) ٦: ٢٥٠٩ كتاب المحاربن، باب إذا زنت الأمة.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٧٠٣) ٣: ١٣٢٩ كتاب الحدود، باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنى.

(٧) أخرجه أبو داود في سننه (٤٤٧٣) ٤: ١٦١ كتاب الحدود ، باب في إقامة الحد على المريض.

وأما كونه له قتله في الردة وقطعه في السرقة على رواية ؛ فعموم الحديث المذكور .

ولأنه روي عن حفصة « أنها قَتَلَتْ أُمَّةً لَهَا سَحَرَتْهَا »^(١) ، و « عمرُ قطعَ عبداً له سَرَقٌ »^(٢) .

وأما كونه ليس له ذلك ؛ فلأن الجلد ضرب ، والسيد له ضرب عبده ؛ لإصلاحه . والقتل والقطع ليس كذلك . فوجب أن لا يقيمه إلا الإمام أو نائبه ؛ كالحر .

وأما كونه لا يملك إقامته على مكاتبه ؛ فلأنه معه كالأجنبي .

وأما كونه لا يملك إقامته على من بعضه حر ؛ فلأنه ليس له ولاية على كله ، والحد تصرف في الكل .

وأما كونه لا يملك إقامته على أمته المزوجة ؛ فلأن في الحديث المذكور: « فإن كانت مزوجة فليرفعه إلى الحاكم » .

ولأن أحكام الملك نقصت^(٣) بالتزويج بها . بل إنه يجب على الزوج نفقتها مدة إقامتها عنده وفطرتها .

قال: (وإن كان السيد فاسقاً أو امرأة فله إقامة في ظاهر كلامه . ويحتمل أن لا يملكه) .

أما كون السيد إذا كان فاسقاً له إقامة الحد على ظاهر كلام الإمام أحمد ؛ فلأن إقامة السيد لذلك ولاية مستفادة بالملك . فلا ينافيها الفسق ؛ كولاية نكاحها .

وأما كونه يحتمل أن لا يملكه ؛ فلأن السيد أحد من يملك الإقامة . فاشترط فيه العدالة ؛ كالإمام .

(١) أخرجه مالك في الموطأ (١٤) ٢: ٦٦٣ كتاب العقول، باب ما جاء في الغيلة والسحر.

(٢) أخرجه الشافعي في مسنده (٢٦٩) ٢: ٨٣ كتاب الحدود، باب في حد السرقة. عن ابن عمر.

(٣) ساقط من د.

وأما كونه إذا كان^(١) امرأة لها ذلك على ظاهر كلام الإمام أحمد ؛ فلأن السيد إنما يملك ذلك بالملك ، وهو موجود في المرأة .

وأما كونها يحتمل أن لا تملكه ؛ فلأنها في مظنة الدين . أشبهت الفاسق .

قال: (ولا يملكه المكاتب . ويحتمل أن يملكه) .

أما كون المكاتب^(٢) لا يملك إقامة الحد على رقيقه على المذهب ؛ فلأنه ليس من أهل الولاية .

ولأن ملكه على عبده ناقص ، ولذلك لا تجب عليه الزكاة .

وأما كونه يحتمل أن يملكه ؛ فلأن إقامة الحد في حق السيد مستفادة بالملك .

فملكه المكاتب ؛ كسائر تصرفاته .

قال: (وسواء ثبت بيينة أو إقرار . وإن ثبت بعلمه فله إقامته . نص عليه . ويحتمل أن لا يملكه كالإمام) .

أما كون الثبوت بالبيينة والإقرار في إقامة السيد الحد سواء ؛ فلأن كل واحد منهما حجة في ثبوت الزنى . فوجب أن لا يختلف حال السيد فيه . فلهذا للسيد أن يسمع إقراره ويقوم عليه الحد ، وليس له أن يسمع البيينة ؛ لأن البيينة تحتاج إلى بحث عن العدالة والسيد ليس من أهلها .

فعلى هذا إن ثبت ذلك على الحاكم أقام الحد ، وإلا توقف على ثبوت الزنى عنده .

وقيل: إن كان السيد يعرف شرط العدالة ؛ لأنه يلي إقامة الحد فيلي^(٣) سماع

البيينة مع الإقامة كالحد على رقيقه إذا ثبت بعلمه على منصوص الإمام .

ولأنه قد ثبت عنده . أشبه ما لو أقر به عنده .

وأما كونه يحتمل أن لا يملكه ؛ فلأن السيد أحد من يملك إقامة الحد . فلم

يملكه بعلمه ؛ كالإمام . وسيأتي دليله بعد إن شاء الله تعالى .

(١) في د: كانت.

(٢) في أ: المكاتبية.

(٣) في أ: قيل.

قال: (ولا يقيم الإمام الحد بعلمه . ولا تقام الحدود في المساجد).

أما كون الإمام لا يقيم الحد بعلمه ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿فاستشهدوا عليهن أربعة منكم﴾ [النساء: ١٥] ، وقال: ﴿فإذ^(١) لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون﴾ [النور: ١٣] .

ولأنه متهم في حكمه بعلمه ، وذلك شبهة يدرأ بها الحد .

وأما كون الحدود لا تقام في المساجد ؛ فلما روى حكيم بن حزام « أن النبي ﷺ نهى أن يُستقَادَ في المساجد ، وأن يُنشدَ فيه الأشعار ، وأن تُقامَ فيه الحدود»^(٢) .

وروي عن عمر رضي الله عنه « أنه أتني برجلٍ في منى فقال: أخرجاه من المسجد فاضرباه » .

وعن علي رضي الله عنه « أنه أتني بسارق فقال: يا قنبر! أخرجته من المسجد فاقطع يده » .

ولأنه لا يؤمن أن يحدث في المسجد إذا حد فيه فينجسه ويؤذيه .

قال: (ويضرب الرجل في الحد قائماً بسوط لا جديد ولا خلقى . ولا يمد ولا يربط ولا يجرد بل يكون عليه القميص والقميصان . ولا يباليغ في ضربه بحيث يشق الجلد . ويفرق الضرب على أعضائه ؛ إلا الرأس والوجه والفرج وموضع المقتل) .

أما كون الرجل يضرب في الحد قائماً ؛ ف « لأن علياً أمر بضرب^(٣) الرجل قائماً»^(٤) .

ولأن قيامه وسيلة إلى إعطاء كل عضو حظه من الضرب ، وذلك مطلوب شرعاً ؛ لما يأتي في قول المصنف رحمه الله: ويفرق الضرب على أعضائه .

(١) في الأصول: فإن.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٤٤٩٠) ٤: ١٦٧٠ كتاب الحدود، باب في إقامة الحد في المسجد.

(٣) في أ: أمر أن يضرب.

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨: ٣٢٧ كتاب الأشربة والحد فيها، باب ما جاء في صفة السوط والضرب.

وأما كون السوط لا جديد ولا خلق؛ فلأنه يروى «أن رجلاً اعترفَ عند رسول الله ﷺ بالزنى . فدعى له بسوطٍ . فأُتي به مكسوراً . فقال : فوقَ هذا . فأُتي بسوطٍ جديد لم يُكسر . فقال : بين هذين»^(١) .

ولأن الغرض الإيلام دون الجرح ، والجديد يجرح ، والخلق لا يؤلم .
وأما كونه لا يمد ولا يربط ولا يجرد؛ فلأنه لم ينقل عن النبي ﷺ أنه مد يد أحد^(٢) ولا ربطها ولا جردّها في الحد ، وعن ابن مسعود : « ليس في ديننا مدٌ ولا قيدٌ ولا تجريد »^(٣) .

وأما كونه عليه القميص والقميصان ؛ فلأن ذلك صيانة له عن التجريد . مع أن ذلك لا يرد ألم الضرب ، ولا يضر بقاؤهما عليه .

وأما كونه لا يبالغ في ضربه بحيث^(٤) يشق الجلد ؛ فلأن الغرض تأديبه وزجره عن المعصية لا قتله ، والمبالغة تؤدي إليه .

وأما كونه يفرّق الضرب على أعضائه سوى الوجه والفرج وموضع المقتل ؛ فلأن توالي الضرب على عضو واحد مما يؤدي إلى القتل .

وأما كونه لا يضرب رأسه ولا وجهه ؛ فلأنه^(٥) روي عن علي رضي الله عنه : « أنه قال للجلاّد: اضرب وأوجع . وأتقِ الرأسَ والوجه »^(٦) .

ولأنهما أجمل ما في الإنسان ، وفي إصابة الضرب لهما خطر ؛ لأنه^(٧) ربما عمي ، أو ذهب عقله .

وأما كونه لا يضرب فرجه وموضع مقتله ؛ فلأن الضرب في ذلك الموضع يؤدي إلى القتل وهو غير مأمور به بل مأمور بعلمه .

(١) أخرجه مالك في الموطأ (١٢) ٢ : ٦٢٩ كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا.

(٢) في ٥: مدّ أحدا.

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ٣٢٦ كتاب الأشربة والحد فيها ، باب ما جاء في صفة السوط والضرب.

(٤) في أ: حتى.

(٥) في ٥: فلأن.

(٦) أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه نحوه ولفظه: (... فقال: اضرب وأعط كل عضو حقه واتق الوجه والمناكير) (٢٨٦٦٦) ٥ : ٥٢٤ كتاب الحدود، ما جاء في الضرب في الحد.

(٧) في ٥: ولأنه.

قال: (والمرأة كذلك ؛ إلا أنها تضرب جالسة ، وتشدُّ عليها ثيابها ، وتمسك يداها لتلا تنكشف) .

أما كون المرأة كالرجل فيما عدا المستثنى ؛ فلأن الأصل كونها كالرجل إلا أن^(١) يقوم دليل على التخصيص ، ولا دليل عليه فيما عدا المواضع المستثناة . فوجب كونها كالرجل . عملاً بالأصل السالم عن المعارض .
وأما كونها تضرب جالسة وتشدُّ ثيابها عليها وتمسك يداها ؛ فلما ذكر المصنف رحمه الله .
ولأن المرأة عورة .

ولأن فيما ذكر سترها ، وذلك مطلوب في نظر الشرع ، وكذلك يشرع لها في الصلاة أن تجمع نفسها في الركوع والسجود ، وفي الحديث عن علي رضي الله عنه: «تُضربُ المرأةُ جالسةً»^(٢) .

قال: (والجلد في الزنى أشد الجلد ، ثم جلد القذف ، ثم الشرب ، ثم التعزير . وإن رأى الإمام الضرب في حد الخمر بالجريد والنعال فله ذلك) .

أما كون جلد الزنى أشد الجلد ثم القذف ثم التعزير ... إلى آخره ؛ فلأن^(٣) عدده أكثر . فكذلك يجب أن تكون صفته .
وأما كون جلد القذف أشد من الشرب ؛ فلأن جلد القذف متفق عليه في العدد والضرب بالسوط ، وجلد الشرب مختلف فيه في ذلك .
ولأن^(٤) جلد القذف جلد^(٥) لجناية على آدمي ولحق^(٦) الله تعالى ، وجلد الشرب جلد بجناية^(٧) على حق الله فقط .

(١) في أ: أنها.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨: ٣٢٧ كتاب الأشربة والحد فيها، باب ما جاء في صفة السوط والضرب.

(٣) في أ: ثم الخمر ثم التعزير فلأن.

(٤) في أ: لأن.

(٥) في د: جلدأ.

(٦) في د: لحق.

(٧) في أ: جناية.

وأما كونه أشد من التعزير ؛ لأنه أشد من الشرب لما تقدم ، والشرب أشد من التعزير ؛ لما يأتي إن شاء الله تعالى .

وأما كون^(١) جلد الشرب أشد من التعزير ؛ فلأن التعزير لا يزيد على عشرة أسواط على الصحيح . بخلاف الشرب .

وأما كون الإمام له الضرب في حد الخمر بالجريد والنعال إذا رأى ذلك ؛ ف «لأن النبي ﷺ أتى بشاربٍ . فقال : اضربوه . فضرب بالأيدي والنعال وأطراف الثياب وحنوا عليه التراب»^(٢) .

قال^(٣) : (قال أصحابنا: ولا يؤخر الحد للمرض . فإن كان جلدًا وخشي عليه من السوط أقيم بأطراف الثياب والعنكول . ويحتمل أن يؤخر في المرض المرجو زواله) .

أما كون الحد لا يؤخر لأجل المرض على قول الأصحاب ؛ فلأن الله تعالى أوجب الجلد . فلم يجب تأخير ما أوجبه الله تعالى .

ولأن عمر رضي الله عنه أقام الجلد على قدامة وهو مريض^(٤) .
وأما كونه يقام بأطراف الثياب والعنكول إذا كان المريض^(٥) جلدًا وخشي عليه من السوط ؛ فلما روى أبو أمامة بن سهل عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ : «أنه اشتكى رجلٌ منهم حتى أضني فعادَ جلدًا على عظم . فدخلت عليه جاريةٌ لبعضهم فوقَ عليها . فلما دخلَ عليه رجال قومه يعودونهُ أخبرهم بذلك .

(١) في ٥: كونه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٣٩٥) ٦: ٢٤٨٨ كتاب الحدود، باب الضرب بالجريد والنعال.

وأخرجه أبو داود في سننه (٤٤٧٧) ٤: ١٦٢ كتاب الحدود ، باب الحد في الخمر.

(٣) ساقط من أ.

(٤) عن عبد الله بن عامر بن ربيعة وكان أبوه قد شهد بدرًا ((أن عمر رضي الله عنه استعمل قدامة بن مظعون على البحرين... فقال لأصحابه: ما ترون في جلد قدامة فقال القوم: ما نرى أن تجلده ما دام وجعا . فقال عمر رضي الله عنه: لأن يلقي الله عز وجل تحت السياط أحب إلي من أن يلقاه وهو في عنقي...)) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨: ٣١٥ كتاب الأشربة، باب من وجد منه ريح شراب أو لقي سكران.

(٥) في ٥: كان حد المريض.

فقال^(١): استفتوا لي رسول الله ﷺ . فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ وقالوا: ما رأينا بأحدٍ من الضرِّ مثل ما^(٢) هو به . لو حملناه إليك لتفسّخت^(٣) عظامه ما هو إلا جلد^(٤) على عظمٍ . فأمر النبي ﷺ أن يأخذوا له [مائة] شمراخ^(٥) فيضربوه بها^(٦) ضربة^(٧) .

وأما كونه يحتمل أن يؤخر في المرض المرجو زواله ؛ فلأن في التأخير استيفاء الحد على وجه الكمال من غير خوف فواته . وبه فارق المريض المرض الذي لا يرجى زواله ؛ لأنه يخاف فوات الحد .

قال: (وإذا مات المحدث في الجلد فالحق قتله . فإن زاد سوطاً أو أكثر فتلف ضمنه . وهل يضمن جميعه أو نصف الدية ؟ على وجهين) .

أما كون المحدث إذا مات في جلده فالحق قتله ؛ فلأنه روي عن علي أنه قال: « ليس أحدٌ أقيم عليه حدٌ فأجد في نفسي شيئاً أن الحق قتله ؛ إلا حدَّ الخمرِ فإن رسول الله ﷺ لم يسنه لنا »^(٨) .

ولأنه حد وجب لله . فلم يجب ضمان من مات به على أحد ؛ لكونه غير القاتل حكماً .

فإن قيل: كلام المصنف رحمه الله عام ، وكلام عليّ غير عام ؛ لأنه أخرج حد الخمر .

قيل: ما أخرج من أن الحق قتله ، وإنما أخرج من الوجدان النفساني ، وذلك لا ينفي أن الحق قتله .

(١) في د: قال .

(٢) ساقط من د .

(٣) في أ: لانفسخت .

(٤) في د: جلد إلا .

(٥) في الأصول: شمراخاً .

(٦) في أ: به .

(٧) أخرجه أبو داود في سننه (٤٤٧٢) ٤ : ١٦١ كتاب الحدود، باب في إقامة الحد على المريض . وما بين المعكوفين زيادة من السنن .

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٣٩٦) ٦ : ٢٤٨٨ كتاب الحدود، باب الضرب بالجرید والنعال .

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٧٠٧) ٣ : ١٣٣٢ كتاب الحدود، باب حد الخمر .

وأما كونه يضمنه مَنْ حدّه إذا تلف بزيادة في الحد ؛ فلأنه [تلف بتعديه من حده . أشبه ما لو قتله .

وأما كونه يضمن جميعه على وجه ؛ لأنه^(١) [تلف تلفاً بأمر حصل من جهة الله تعالى وعدوان آدمي . فكان ضمان جميعه على الآدمي ؛ كما لو ضرب مريضاً سوطاً فقتله .

وأما كونه يُضمن بنصف الدية على وجه ؛ فلأنه مات من فعل مضمون [وغير مضمون]^(٢) . فكان عليه نصف الدية ؛ كما لو جرح نفسه وجرحه غيره فمات .

قال: (وإذا كان الحد رجماً لم يحفر له . رجلاً كان أو امرأة في أحد الوجهين ، وفي الآخر : إن ثبت على المرأة بإقرارها لم يحفر لها ، وإن ثبت ببينة حُفر لها إلى الصدر) .

أما كون الرجل لا يحفر له إذا كان الحد رجماً ؛ فلأن النبي ﷺ لم يحفر لماعز . قال أبو سعيد: « لما أمر رسولُ الله ﷺ برجم ماعز خرجنا به إلى البقيع . فوالله! ما حفرنا له ولا أوثقناه ولكنه قام^(٣) لنا^(٤) . رواه أبو داود .

وأما كون المرأة إذا ثبت زناها بإقرارها لا يحفر لها ؛ فلأن رجوعها عن إقرارها مقبول ، والحفر يمنعها من الهرب الذي هو في معنى الرجوع قولاً .

وأما كونها إذا ثبت زناها ببينة لا يحفر لها في وجه ؛ فلأن النبي ﷺ لم يحفر للجُهينة لما رجمها .

وأما كونها يحفر لها إلى الصدر على وجه ؛ ف « لأن النبي ﷺ رجم امرأة فحفر لها إلى الصدر »^(٥) . رواه أبو داود .

ولأن الحفر أستر لها ، ولا حاجة إلى تمكينها من الهرب . بخلاف من أقرت .

(١) ساقط من د.

(٢) مثل السابق.

(٣) مثل السابق.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٤٤٣١) : ٤ : ١٤٩ كتاب الحدود، باب رجم ماعز بن مالك.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (١٦٩٥) : ٣ : ١٣٢٣ كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى.

وأخرجه أبو داود في سننه (٤٤٤٣) : ٤ : ١٥٢ كتاب الحدود، باب المرأة التي أمر النبي ﷺ برجمها من جهينة.

والأول أصح ؛ لما تقدم .

ولأن أكثر الأحاديث على ترك الحفر ؛ لأن النبي ﷺ لم يحفر للجهنية لما رجمها ، ولا لماعز ، ولا لليهودي . وأما الحديث المتقدم ذكره فلا يدل على موضع الغرض ؛ لأن الحد على المرأة المذكورة ثبت عليها بإقرارها والحفر لا يشترع مع^(١) الإقرار .

قال: (ويستحب أن يبدأ الشهود بالرجم . وإن ثبت بالإقرار استحباب أن يبدأ الإمام).

أما كون الشهود يستحب لهم أن يبدؤوا بالرجم إذا ثبت بهم ؛ فلأنه يروى عن علي رضي الله عنه أنه قال: « إذا قامت البينة رحمت البينة ثم رجم الناس »^(٢) .
وأما كون الإمام يستحب له أن يبدأ بالرجم إذا ثبت بالإقرار ؛ فلأنه يروى عن علي رضي الله عنه أنه قال: « إذا ظهر الحبل من الزنى كان أول من يرمم الإمام ثم الناس »^(٣) ، وفي حديث أبي بكر « أن النبي ﷺ رجم امرأة فحفر لها إلى الصدر . ثم رماها بحصاة مثل الحمصة . ثم قال: ارموا وأتقوا الوجه »^(٤) .

قال: (ومنى رجع المقر بالحد عن إقراره قبل منه . وإن رجع في أثناء الحد لم يتم).

أما كون المقر بالحد إذا رجع عن إقراره يقبل منه ؛ فلما روي عن بريدة قال: « كنا أصحاب رسول الله ﷺ نتحدث أن الغامدية وماعز بن مالك لو رجعا بعد اعترافهما [أو قال: لو لم يرجعا بعد اعترافهما]^(٥) لم يطلبهما الحد . وإنما رجمهما عند الرابعة »^(٦) . رواه أبو داود .

(١) في أ: من.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٨٨٠٨) ٥ : ٥٣٩ كتاب الحدود، فيمن يبدأ بالرجم.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٨٨٠٩) الموضوع السابق.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ٢٢٠ كتاب الحدود، باب من اعترى حضور الإمام والشهود...

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٤٤٤٣) ٤ : ١٥٢ كتاب الحدود، باب المرأة التي أمر النبي ﷺ بترحمها من جهينة.

(٥) ساقط من د.

(٦) أخرجه أبو داود في سننه (٤٤٣٤) ٤ : ١٤٩ كتاب الحدود، باب رجم ماعز بن مالك.

ولأن الرجوع شبهة ، والحدود تدرأ بالشبهات . وبه فارق سائر الحقوق ؛ لأنه لا يدرأ بالشبهة .
 وأما كون الحد لا يُتَمَّم إذا رجع المحدود في أثنائه ؛ فلأن جميع الحد يسقط بالرجوع . فلأن يسقط تمامه بطريق الأولى .
 ولأن المقر لو هرب لم يتمم حده ؛ لما يأتي . فلأن لا يتم حد الراجع عن إقراره بطريق الأولى .

قال: (وإن رُجم بينة فهرب لم يُترك ، وإن كان بإقرار يُترك) .

أما كون من رُجم بينة فهرب لا يُترك ؛ فلأنه ثبت عليه على وجه ليس له الرجوع فيه بالقول ، وذلك يقتضي أنه لا يترك . ضرورة استيفاء الحق الواجب عليه الذي لا يقبل الإسقاط فيه بوجه .

وأما كون من رُجم^(١) بإقرار فهرب يترك ؛ ف « لأن النبي ﷺ لما ذكرت الصحابة له هرب^(٢) ما عَزَّ قال : هَلَّا تَرَكَتُمُوهُ »^(٣) .
 ولأن الهرب^(٤) رجوع في المعنى ، والرجوع شبهة يُدرأ بها الحد .

(١) في أ: يرحم.

(٢) في ٥: هربة.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٤٤١٩) ٤ : ١٤٥ كتاب الحدود، باب رجم ماعز بن مالك.

وأخرجه الترمذي في جامعه (١٤٢٨) ٤ : ٣٦ كتاب الحدود، باب ما جاء في درء الحد عن المعترف إذا رجع.

وأخرجه ابن ماجة في سننه (٢٥٥٤) ٢ : ٨٥٤ كتاب الحدود، باب الرجم.

(٤) في ٥: الهربة.

فصل [إذا اجتمعت حدود لله تعالى]

قال المصنف رحمه الله: (وإذا اجتمعت حدود لله تعالى فيها قتل استوفى وسقط سائرهما . وإن لم يكن فيها قتل : فإن كانت من جنس ؛ مثل : إن زنى ، أو سرق ، أو شرب مراراً أجزاءً^(١) حد واحد . وإن كانت من أجناس استوفيت كلها . ويُبدأ بالأخف فالأخف).

أما كون من اجتمعت عليه حدود لله فيها قتل ؛ مثل : إن شرب وسرق وزنى وهو محصن يُستوفى منه القتل ويسقط سائرهما ؛ فلأنه قول ابن مسعود . ولا يخالف له في الصحابة .

ولأن أسباب الحدود إذا كان فيها موجب للقتل سقط ما دونه . دليله المحارب إذا أخذ المال وقتل فإنه يُقتل ولا يُقطع .

ولأن الحدود تراد للزجر ، ومن يُقتل لا فائدة في زجره .

وأما كون من اجتمعت عليه حدود لله لا قتل فيها وكانت من جنس واحد ؛ مثل : إن زنى ثم زنى ، أو شرب ثم شرب^(٢) يجزئ حد واحد ؛ فلأن الغرض الزجر عن إتيان مثل ذلك في المستقبل ، وذلك حاصل بالحد الواحد .

ولأن الواجب هنا من جنس واحد . فوجب التداخل فيه ؛ كالكفارات .
وأما كون الحدود من أجناس تستوفى كلها ؛ فلأن التداخل إنما^(٣) يمكن فيما كان من جنس واحد ، وهذه من أجناس .

وأما كون الأخف فالأخف من ذلك يُبدأ به ؛ فلأن في ذلك تدريجاً .
فعلى هذا يُبدأ بالجلد في الشرب ثم بالجلد في الزنى ؛ لأن الأول أخف من الثاني .

(١) في أ: أجزاءه.

(٢) في أ: مثل إن زنا أو سرق ثم شرب.

(٣) في د زيادة: كان.

قال: (وأما حقوق الآدميين فتستوفى كلها . سواء كان فيها قتل أو لم يكن . ويبدأ بغير القتل) .

أما كون حقوق الآدميين تستوفى كلها سواء كان فيها قتل أو لم يكن ؛ فلأنها حقوق الآدميين يمكن استيفاؤها كلها . فوجب ؛ كسائر حقوقهم .
فإن قيل: لم اكتفي بالقتل في حقوق الله تعالى ؟
قيل: لأن حقوق الله مبنية على السهولة . بخلاف حق^(١) الآدمي فإنه مبني على الضيق والشح .

وأما كونها يبدأ فيها بغير القتل ؛ فلأن البداءة بالقتل يفوت استيفاء باقي الحقوق . فلم يجز ؛ لما فيه من تفويت الحق الواجب .

قال: (وإن اجتمعت مع حدود الله^(٢) بُدئ بها ، فإذا زنى وشرب وقذف وقطع يبدأ قطعت يده أولاً ، ثم حد للقذف ثم للشرب ثم للزنى ، ولا يستوفى حد حتى يبرأ من الذي قبله) .

أما كون من اجتمعت عليه حقوق آدميين مع حدود الله يبدأ فيها بحقوق الآدميين ؛ فلأن حقوق الآدميين مبنية على الشح والضيق ، وحقوق الله مبنية على السهولة .

وأما كون من زنى وشرب وقذف يبدأ تقطع يده قصاصاً أولاً ؛ فلأنه متمحض لآدمي . [بدليل سقوطه بإسقاطه .

وأما كونه يحد للقذف ثانياً ؛ فلأنه مختلف في كونه لآدمي]^(٣) . بخلاف حد الزنى والشرب .

وأما كونه يحد للشرب ثالثاً ؛ فلأنه أخف .

وأما كونه يحد للزنى رابعاً ؛ فلأنه أشد الحدود .

وأما كونه لا يستوفى حد من جميع ما ذكر حتى يبرأ من الذي قبله ؛ فلئلا تتوالى عليه الحدود فتؤدي إلى تلفه ، وليس ذلك مطلوباً في الحد .

(١) في أ: المساهلة بخلاف حقوق.

(٢) في أ: حدود الله تعالى.

(٣) ساقط من أ.

فصل [فيمن أتى حداً في الحرم]

قال المصنف رحمه الله: (ومن قتل أو أتى حداً خارج الحرم ثم لجأ إليه^(١) لم يستوف منه فيه ، ولكن لا يبايع ولا يشارى حتى يخرج فيقام عليه . وإن فعل ذلك في الحرم استوفى منه فيه) .

أما كون من قتل أو أتى حداً خارج الحرم ثم لجأ إليه لا يُستوفى منه في الحرم ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿ومن دخله كان آمناً﴾ [آل عمران: ٩٧] .
ولأن النبي ﷺ قال: « إن الله حرم مكة يوم خلق السموات والأرض ، وإنما أحلت لي ساعة من نهار ثم عادت إلى حرمتها . فلا يُسفك فيها دم »^(٢) ، وفي لفظ: « فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك فيها دمًا »^(٣) متفق عليه .

فإن قيل: فقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: « الحرم لا يُعيذُ عاصياً ولا فاراً بدم ولا بخربة »^(٤) .
وروي عنه^(٦) « أنه قتل ابن خطلي وهو متعلقٌ بأستار الكعبة »^(٧) حديث حسن صحيح .

(١) في أ: ثم لجأ إلى الحرم.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١٧٣٧) ٢: ٦٥١ كتاب الحج، باب لا يحل القتال بمكة.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٣٥٣) ٢: ٩٨٦ كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدتها وخلاها...

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (١٠٤) ١: ٥١ كتاب العلم، باب ليلبغ العلم الشاهد الغائب.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٣٥٤) ٢: ٩٨٧ الموضوع السابق.

(٤) في أ: فاراً بخربة ولا دم.

(٥) هو قطعة من الحديث السابق.

(٦) ساقط من أ.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه (١٧٤٩) ٢: ٦٥٥ كتاب الحج، باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٣٥٧) ٢: ٩٨٩ كتاب الحج، باب جواز دخول مكة بغير إحرام.

وأخرجه الترمذي في جامعه (١٦٩٣) ٤: ٢٠٢ كتاب الجهاد، باب ما جاء في المغفر.

قيل: ما روي من الحديث من كلام عمرو بن سعيد فإن^(١) أبا شريح الخزاعي لما روى الحديث المتقدم ذكره قال له عمرو: «وأنا أعلمُ بذلكَ منك إن الحرمَ لا يُعيدُ ... إلى آخره»^(٢) فلا يعارض قول النبي ﷺ .

وأما قتل ابن خطل فقد تقدم التنبيه عليه حيث قال: «إن الله أذن لي ولم يأذن لأحد»^(٣) .

وأما كونه لا يُبايع ولا يُشارى حتى يخرج فيقام عليه ؛ فلما روى ابن عباس رضي الله عنه قال: «من أصابَ حداً ثم لجأ إلى الحرم ؛ فإنه لا [يجالس ولا]^(٤) يبايع ولا يشارى [ولا يُؤوى]^(٥) ، ويأتيه الذي يطلبه فيقول: يا فلان ! اتق الله . فإذا خرج من الحرم أُقيم عليه الحد»^(٦) . رواه الأثرم .

ولأن الاستيفاء واجب في الجملة ، وفي مبايعته ومشاراته إبقاء له في الحرم ، وذلك يفضي إلى عدم استيفاء الواجب .

وأما كون من فعل ذلك في الحرم يستوفى منه فيه ؛ فلأنه روي عن ابن عباس^(٧) أنه قال: «من أحدثَ حداً في الحرم أُقيمَ عليه ما أحدثَ»^(٨) .

ولأن الله تعالى حرم القتال في الحرم وأباحه لمن قاتل فيه فقال تعالى: ﴿ولا تقتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم﴾ [البقرة: ١٩١] .

ولأن أهل الحرم يحتاجون إلى الزجر عند ارتكاب المعاصي ؛ حفظاً لأنفسهم وأموالهم وأعراضهم كما يحتاج إليه غيرهم . فلو لم يُشرع الحد على من ارتكبه في الحرم لتعطلت حدودُ الله في حقهم ، وفاتت هذه المصالح التي لا بد منها .

(١) في أ: وإن .

(٢) سبق تخريجه قريباً .

(٣) سبق تخريجه قريباً .

(٤) ساقط من د .

(٥) ساقط من أ .

(٦) لم أئف عليه هكذا . وقد أخرج نحوه ابن أبي شيبة في مصنفه عن عطاء (٢٨٩٠٧) ٥ : ٥٤٩ كتاب الحدود، في إقامة الحدود والقود في الحرم .

(٧) في أ: فلما روى ابن عباس .

(٨) لم أئف عليه هكذا . وقد أخرج نحوه ابن أبي شيبة في مصنفه عن مجاهد (٢٨٩٠٥) ٥ : ٥٤٨ كتاب الحدود، في إقامة الحدود والقود في الحرم .

قال: (وإن أتى حداً في الغزو لم يستوف منه في أرض العدو حتى يرجع إلى دار الإسلام فيقام عليه).

أما كون من أتى حداً في الغزو لم يستوف منه في أرض العدو؛ فلأنه لا يؤمن أن يغضب فيؤديه غضبه إلى أن يرتد إلى الكفر.

وأما [كونه يقام عليه إذا رجع إلى دار الإسلام؛ فلأن ما فعله يوجب الحد. تعذر استيفاؤه]^(١) في أرض العدو؛ لما^(٢) تقدم. فإذا زال ذلك وجب أن يقام عليه. عملاً بالمقتضي له السالم عن المعارض المذكور.

(١) ساقط من أ.

(٢) في أ: فلما.

باب حد الزنى

الزنى حرام . وهو من الكبائر العظام بدليل قوله تعالى : ﴿ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة وساء سبيلاً﴾ [الإسراء: ٣٢] . وقال تعالى : ﴿والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاماً ﴿٦٨﴾ يضاعفُ له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩] .

وروى عبد الله قال: « سألتُ رسول الله ﷺ أي الذنب أعظم ؟ قال: أن تجعلَ لله نداً وهو خلقك . قال: ثم أي؟^(١) ؟ قال: أن تقتلَ ولدك مخافةً أن يطعمَ معك . قال: ثم أي؟^(٢) ؟ قال: أن تزني بحليلة جارك »^(٣) .

قال المصنف رحمه الله: (إذا زنى الحر المحصن فحدّه الرجم حتى يموت . وهل يجلد قبل الرجم ؟ على روايتين) .

أما كون الحر المحصن إذا زنى حده الرجم حتى يموت ؛ فلما روي عن عمر ابن الخطاب أنه قال: « إن الله بعثَ محمداً ﷺ ، فأُنزلَ عليه الكتابُ . فكان فيما أنزلَ عليه آية الرجم ، فقرأها وعقلتها ووعيتها . ورجمَ رسول الله ﷺ ورجمنا بعده . فأخشى إن طال بالناس زمانٌ أن يقول قائل : ما نجدُ الرجمَ في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله تعالى^(٤) . فالرجم حقٌّ على من زنى إذا^(٥) أحصن من

(١) في د: ثم قلت أي.

(٢) مثل السابق.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٤٢٠٧) : ٤ : ١٦٢٦ كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: ﴿فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون﴾ .

وأخرجه مسلم في صحيحه (٨٦) : ١ : ٩٠ كتاب الإيمان، باب كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده.

(٤) زيادة من أ.

(٥) في د: إذ.

النساء والرجال إذا كانت قامت البينة ، أو كان الحبل أو الاعتراف . وقد قرأتها : الشيخُ والشيخةُ إذا زنيا فارجموهما البتة»^(١) .

وأما كونه يُجلد قبل الرجم على روايةٍ ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحدٍ منهما مائة جلدة﴾ [النور: ٢] ثم جاءت السنة بالرجم . فوجب الجمع بينهما .

ولأن النبي ﷺ قال: « والثيبُ بالثيبِ الجلدُ والرجم»^(٢) .

وأما كونه لا يجلد على روايةٍ ؛ فلأن النبي ﷺ رجم ماعزاً ولم يجلده^(٣) . وقال: «اغدُ يا أنيسُ إلى امرأةٍ هذا فإن اعترفتُ فارجمها»^(٤) ، ولم يأمره بجلدها .

ولأن النبي ﷺ رجم الغامدية ولم يجلدها^(٥) ، ورجم عمر وعثمان رضي الله عنهما ولم يجلدا .

ولأن الحدود إذا اجتمعت وفيها قتل سقط ما سواه .

فإن قيل: لم قيد ما ذكر بالحر والمحسن ، والأدلة المذكورة عامة في الحر

والعبد ، وبعضها عام في المحسن وغيره ؟

قيل: لأن حد العبد على النصف من الحر لما يأتي ، وغير المحسن لا رجم عليه ؛ لأن النبي ﷺ فرّق بين الثيب والبكر حيث قال: « البكرُ بالبكرِ جلدُ مائةٍ وتغريبُ عام ، والثيبُ بالثيبِ جلدُ مائةٍ والرجم»^(٦) ولو وجب رجم البكر لذكره في الثيب .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٤٤٢) ٦ : ٢٥٠٣ كتاب المحارمين ، باب: رجم الحبلي من الزنا إذا أحصنت.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٩١) ٣ : ١٤١٧ كتاب الحدود ، باب: رجم الثيب في الزنا .

(٢) سيأتي تحريجه قريباً .

(٣) سبق ذكر حديث ماعز ص: ٢٢٤ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٥٧٥) ٢ : ٩٧١ كتاب الشروط، باب الشروط التي لا تحل في الحدود .

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٩٧) ٣ : ١٣٢٤ كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى .

(٥) حديث الغامدية أخرجه مسلم في صحيحه (١٦٩٥) ٣ : ١٣٢١ كتاب الحدود، باب رجم الثيب في الزنى .

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه (١٦٩٠) ٣ : ١٣١٦ كتاب الحدود، باب حد الزنى .

قال: (والمحصن من وطئ امرأته في قُبْلِها في نكاح صحيح وهما بالغان عاقلان حران ، فإن اختل شرط من ذلك في أحدهما فلا إحصان لواحد منهما ، ولا يشتر الإحصان بالوطء بملك اليمين ، ولا في نكاح فاسد).

أما كون المحصن من وطئ امرأته ؛ فلأن من وطئ امرأته وطئ في نكاح ، والنكاح^(١) يسمى إحصاناً بدليل قوله تعالى: ﴿والمحصنات من النساء﴾ [النساء: ٢٤] أي المنكوحات . بخلاف من وطئ أمته أو أجنبية فإن ذلك وطئ لا في نكاح فلا يطلق على فاعله أنه محصن .

وقيد^(٢) وطء المرأة بكونه في قُبْلِها ؛ لأن ذلك هو الوطاء الذي يعتد^(٣) على فعله وتصير المرأة ثيباً لا بدونه ، وقد^(٤) دل قوله عليه السلام: « الثيبُ بالثيبِ » على اعتبار الثيوبية .

وقيد بكونه في نكاح صحيح ؛ لأن الفاسد وجوده كعدمه .

وأما كونه من وطء كما تقدم ، وهو وامرأته بالغان عاقلان حران : أما كون البلوغ والعقل شرطاً ؛ فلأن الإحصان يوجب الرحم ، والصبي والمجنون^(٥) [لا حد عليهما ؛ لقوله عليه السلام: « رُفِعَ القلمُ عن ثلاث : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن المجنون حتى يُفَيق ... »]^(٦) .

فإن قيل: ما ذكر يدل على اشتراطهما فيمن يرحم فكيف يشترطان [بالنسبة إليهما ؟

قيل: لأنهما شرط بالنسبة إلى من يرحم إجماعاً . فوجب أن يكون شرطاً^(٨) بالنسبة إليهما . قياساً لأحد الموضوعين على الآخر .

(١) في أ: ونكاح.

(٢) في أ: وقد.

(٣) في د: يعد.

(٤) في أ: فقد.

(٥) في د: والمجنون حتى.

(٦) سبق تخريجه ص: ٢١٥.

(٧) ساقط من د.

(٨) ساقط من أ.

ولأن نقص أحد الزوجين يمنع كمال الوطء . فوجب أن لا يحصل معه الإحصان ؛ كما لو كان الزوجان غير كاملين .
وأما كون الحرية شرطاً ؛ فلما يأتي من أن العبد حده خمسون جلدة .
والكلام في حرية الموطوءة كالكلام^(١) في بلوغها وعقلها .
وأما كونه لا إحصان لواحد منهما إذا اختل شرط [مما ذكر في أحدهما ؛
فلأن ما كان معلقاً على شرط لا يوجد بدونه . فإذا اختل شرط^(٢) لم يكن موجوداً . فلم يوجد المشروط^(٣)؛ لانتفاء شرطه .
وأما كون الإحصان لا يثبت بالوطء بملك اليمين ولا في نكاح فاسد ؛ فلما تقدم ذكره قبل .

قال: (ويثبت الإحصان للذميين . وهل تحصن الذمية مسلماً ؟ على روايتين . ولو كان لرجل ولد من امرأته فقال : ما وطئتها لم يثبت إحصانه) .

أما كون الإحصان يثبت للذميين ؛ ف« لأن اليهود جاؤا إلى رسول الله ﷺ فذكروا له أن رجلاً وامرأة منهم زنيا ... وذكر الحديث . فأمر بهما رسول الله ﷺ فرُجما »^(٤) متفق عليه .

ولأن الجناية بالزنى استوت بين المسلم والذمي . فوجب أن يستويا في الحد .
وأما كون الذمية تحصن مسلماً على رواية ؛ فلأن الذمية تحصن الذمي لما تقدم . فوجب أن تحصن المسلم بالقياس عليه .
وأما كونها لا تحصن على رواية ؛ فلأن الإحصان من شرطه الحرية . فكان من شرطه الإسلام ؛ كإحصان القذف .
وأما كون الرجل إذا كان له ولد من امرأته فقال: ما وطئتها لا يثبت إحصانه ؛ فلأن الولد يلحق بإمكان الوطء ، والإحصان لا يثبت إلا بحقيقته . فلم يلزم من الولد ثبوت الإحصان .

(١) في أ: كالأم.

(٢) ساقط من أ.

(٣) في أ: الشرط.

(٤) سيأتي تحريجه ص: ٢٥١.

قال: (وإن زنى الحر غير المحصن جلد مائة جلدة وغرب عاماً إلى مسافة القصر .
وعنه : أن المرأة تنفى إلى دون مسافة القصر) .

أما كون من ذكر يجلد مائة ويغرب عاماً ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحدٍ منهما مائة جلدة﴾ [النور: ٢] .

وقال النبي ﷺ: «البكرُ بالبكر جلدُ مائةٍ وتغريبُ عامٍ»^(١) . رواه مسلم .

فإن قيل: الأدلة المذكورة عامة^(٢) في الحر والعبد والمحصن وغير المحصن .

قيل: يخرج من ذلك العبد ؛ لما يأتي ، والمحصن ؛ لما تقدم . ويبقى فيما عداهما على مقتضاه .

ولأن الخلفاء الراشدين فعلوا ذلك بالحر غير^(٣) المحصن وانتشر ، ولم يعرف لهم مخالف . فكان إجماعاً .

وأما كون تغريب الرجل إلى مسافة القصر ؛ فلأن ما دون ذلك في حكم الحضر .

وأما كون تغريب المرأة كذلك على المذهب ؛ فلما ذكر في الرجل .

وأما كونها تنفى إلى دون مسافة القصر على رواية ؛ فلتقرب من أهلها فيحفظوها .

قال: (ويُخرج مع المرأة محرماً فإن أراد أجرة تبذل من مالها . فإن تعذر فمن بيت المال . فإن أبي الخروج معها استوجرت امرأة ثقة . فإن تعذر نفيت بغير محرم . ويحتمل أن يسقط النفي) .

أما كون المرأة يُخرج معها محرماً ؛ فلأنه سفر واجب . فأخرج معها محرماً ؛ كسفر الحج .

وأما كون أجرة محرماً تبذل من مالها إذا أرادها ؛ فلأن ذلك من مؤونة سفرها . أشبه مركوبها ونفقتها .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١٦٩٠) ٣: ١٣١٦ كتاب الحدود، باب حد الزنى.

(٢) في أ: عام.

(٣) في د: يتميز.

وأما كونها من بيت المال إذا تعذر من مالها ؛ فلأن فيه مصلحة لها . فوجب كونها من بيت المال عند تعذره من مالها ؛ كنفقة نفسها .

وأما كون امرأة ثقة تستأجر إذا أبى المحرم الخروج معها ؛ فلأنه لا بد من شخص يكون معها من أجل حفظها ، والأجنبي يخاف عليها منه . فلم يكن بد من امرأة ثقة ؛ ليحصل المقصود من الحفظ .

وأما كونها تنفى بغير محرم إذا تعذر استئجار المرأة الثقة على المذهب ؛ فلأنه سفر لا سبيل إلى تأخيرهِ . أشبه سفر الهجرة^(١) من بلد الكفر ، والحج إذا مات المحرم في الطريق .

وأما كون النفي يحتمل أن يسقط ؛ فلأن المحرم إذا لم يوجد في الحج لا تسافر . فكذلك هاهنا .

قال المصنف رحمه الله: هذا -يعني الإحتمال المتقدم ذكره- اللائق بالشرعية . فإن نفيها بغير محرم إغراء لها بالفجور وتعريض لها للفتنة .

فإن قيل: فما تصنع بعموم حديث التغريب ؟

قيل: يخص بعموم قوله عليه السلام: « لا يجلُ لامرأةٍ تؤمنُ بالله واليوم الآخر أن تُسافرَ مسيرةَ ليلةٍ إلا مع ذي محرم »^(٢) .

قال: (وإن كان الزاني رقيقاً فحده خمسون جلدة بكل حال ، ولا يغرب) .

أما كون الزاني إذا كان رقيقاً حده خمسون جلدة ؛ فلما روي عن أبي هريرة وزيد بن خالد أنهما قالا: « سئل رسول الله ﷺ عن الأمة إذا زنت ولم تحصن ؟ قال: إذا زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم يعوها ولو بضفير^(٣) »^(٤) .

(١) في ٥: الحرم.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١٠٣٨) ١: ٣٦٩ أبواب تقصير الصلاة، باب في كم يقصر الصلاة. وأخرجه مسلم في صحيحه (١٣٣٩) ٢: ٩٧٧ كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره.

(٣) في ٥: بضفير.

(٤) سبق تخريجه ص: ٢١٦.

وأما كونه حدّه ذلك بكل حال مزوجاً كان أو غير مزوج ؛ فلعموم الحديث المذكور .

وأما كونه لا يغرب ؛ فلأن النبي ﷺ أمر في الحديث المذكور بجلد الأمة الزانية ولم يذكر أنها تغرب .

وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: « إذا زنت أمة أحدكم فليحدها ولا يعيرها ثلاث مراراً^(١) . فإذا عادت الرابعة فليجلدها ، وليعها بضمير^(٢) أو بجبل من شعر^(٣) . ولو كانت تغرب لبينه النبي ﷺ في الأول ؛ لأنه سئل عن حكمها ، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، ولما نفاه في الثاني .

ولأن المملوك مشغول في خدمة السيد ، وفي تغريبه ضياع لحق السيد من غير جناية منه .

ولأن الشارع أسقط الجمعة عن العبد لأجل حق السيد . فلأن يسقط التغريب عنه بطريق الأولى .

قال: (وإن كان نصفه حرّاً فحده خمس وسبعون جلدة وتغريب نصف عام . ويحتمل أن لا يغرب) .

أما كون من نصفه حر حده خمس وسبعون جلدة ؛ فلأن أرش جراحه على النصف من الحر ، والنصف من العبد . فكذلك حده . وحد الحر غير المحصن مائة فنصفها خمسون . وحد العبد خمسون فنصفها خمس وعشرون فإذا ضمنت نصفي الحدين كان خمساً وسبعين .

وأما كونه يغرب نصف عام على منصوص الإمام أحمد رحمه الله عليه ؛ فلأن الحر^(٤) تغريبه عام ، والعبد لا تغريب عليه فنصف الواجب من التغريب نصف عام .

(١) في أ: مرات.

(٢) في د: بظفير.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٤٤٧٠) : ٤ : ١٦٠ كتاب الحدود، باب في الأمة تزني ولم تحصن.

(٤) ساقط من أ.

وأما كونه يحتمل أن لا يغرب ؛ فلأن حق سيد بعضه يقتضي بقاءه في بلده
ليتمكن من الانتفاع بحصته . فغلب حقه على التغريب ؛ لما في حق السيد من
التأكيد .

قال: (وحد اللوطي كحد الزاني^(١) سواء . وعنه : حده الرجم بكل حال .

أما كون حد اللوطي كحد الزاني على رواية ؛ فلأنه زان لأن النبي ﷺ قال:
« إذا أتى الرجل الرجلَ فهما زانيان »^(٢) .

ولأنه إيلاج في فرج . أشبه الإيلاج في فرج المرأة .

فعلى هذا إن كان محصناً رُجم ، وإن كان غير محصن وهو حر جُلد مائة
وعُربَ عاماً ، وإن كان عبداً جُلد مائة من غير تغريب .

وأما كون حده الرجم بكل حال محصناً كان أو غير محصن على رواية ؛ فلأن
النبي ﷺ قال: « من وجدتموه يعملُ عملَ قومِ لوطٍ فاقتلوا الفاعلَ والمفعولَ به »^(٣) .
رواه أبو داود .

وفي لفظ: « فارجموا^(٤) الأعلى والأسفل »^(٥) .

ولأن الله تعالى عذَّبَ قومَ لوطَ بالرجم فيجب أن يُعذَّبَ من فعلَ مثل فعلهم
بمثل عذابهم ؛ لأن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يدل دليل على تغييره^(٦) .

قال: (ومن أتى بهيمة فعليه حد اللوطي عند القاضي . واختار الحرقى وأبو بكر
أنه يعزر . وتقتل البهيمة . وكره أحمد أكل لحمها . وهل يحرم ؟ على وجهين .

أما كون من أتى بهيمة عليه حد اللوطي عند القاضي ؛ فلأن النبي ﷺ قال:
« من أتى بهيمةً فاقتلوه واقتلوا [معها] »^(١) . رواه أبو داود .

(١) في أ: الزنا.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨: ٢٣٣ كتاب الحدود، باب ما جاء في حد اللوطي.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٤٤٦٢) ٤: ١٥٨ كتاب الحدود، باب فيمن عمل عمل قوم لوط.

وأخرجه الترمذي في جامعه (١٤٥٦) ٤: ٥٧ كتاب الحدود، باب ما جاء في حد اللوطي.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢٥٦١) ٢: ٨٥٦ كتاب الحدود، باب من عمل عمل قوم لوط.

(٤) في ٥: فارجموه.

(٥) ذكره ابن حجر في تلخيص الخبير وعزاه إلى ابن ماجه ، ولم أقف عليه عند ابن ماجه ٤: ١٠٣ .

(٦) في أ: تغييره.

وأما كونه يعزر على اختيار الخرقى وأبي^(٢) بكر؛ فلأنه وطء محرم لا حد فيه^(٣). وذكر المصنف رحمه الله في المغني هذين الوجهين روايتين .
وأما كون البهيمة تقتل؛ فلأن النبي ﷺ قال: «واقتلوها معه»^(٤) .
وأما كون الإمام أحمد كره أكل لحمها إن كانت مأكولة؛ فلاختلاف الناس في حِلِّ الأكل .
وأما كونه يحرم على وجه؛ فلأنه لحم حيوان وجب قتله لحق الله تعالى .
فحرم أكله؛ كالفواسق الخمس .
وأما كونه لا يحرم على وجه؛ فلقوله تعالى: ﴿أحلت لكم بهيمة الأنعام﴾
[المائدة: ١] . مع سائر العمومات .
ولأنه لحم حيوان يجوز أكله إذا ذبحه من هو من أهل الذكاة . فحل أكله؛
كغيره .

⇨

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤٤٦٤) : ٤ : ١٥٩ كتاب الحدود، باب فيمن أتى بهيمة.

(٢) في أ: وأبو.

(٣) ساقط من د.

(٤) سبق قريبا.

فصل [في شروط حد الزنى]

قال المصنف رحمه الله: (ولا يجب الحد^(١) إلا بشروط ثلاثة:

أحدها: أن يظاً في الفرج سواء كان قبلاً أو دبراً ، أو أقل ذلك تغيب الحشفة في الفرج . فإن وطئ دون الفرج أو أتت المرأة المرأة فلا حد عليهما) .

أما كون الحد لا يجب إلا بشروط ثلاثة ؛ فلما يأتي ذكره فيها .

وأما كون أحدها أن يظاً في الفرج ؛ فلما روي « أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! إني نلتُ من امرأةٍ حراماً ما ينالُ الرجل من امرأته إلا الجماع . فقال: استغفر الله وتوضأ»^(٢) . أمره بالاستغفار ولم يوجب عليه حداً .

وأما كون الوطء في الفرج يوجب ذلك سواء كان قبلاً أو دبراً ؛ فلأن الدبر إن كان من غلام فالوطء فيه موجب للحد لما مر من قوله : وحد اللوطي كحد الزاني ، وإن كان من امرأة فهو أيضاً زنى وفيه حده ؛ لأنه وطء في فرج امرأة لا ملك له فيها ولا شبهة . فكان زنى ؛ كالوطء في القبل .

ولأنه وطء في دبر . أشبه دبر الرجل .

ولا بد أن يلحظ أن الموطوءة في دبرها ليست زوجته ولا أمتة . فإن كانت إحداهما فلا حد عليه مع كونه حراماً . وسيأتي تعليل ذلك في قوله: أو وطئ امرأته^(٣) في دبرها .

(١) في أ: الجلد.

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه (٣١١٣) ٥ : ٢٩١ كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة هود.

(٣) في أ: امرأة.

فصل [الشرط الثاني]

قال المصنف رحمه الله: (الثاني: انتفاء الشبهة . فإن وطئ جارية ولده أو جارية له فيها شرك أو لولده ، أو وجد امرأة على فراشه ظنها امرأته أو جاريته ، أو دعى الضرب امرأته أو جاريته فأجابه غيرها فوطئها ، أو وطئ في نكاح مختلف في صحته ، أو وطئ امرأته في دبرها أو حيصها أو نفاسها ، أو لم يعلم بالتحريم لحدائثة عهده بالإسلام ، أو نشوته بيادية بعيدة ، أو أكره على الزنى : فلا حد فيه . وقال أصحابنا: إن أكره الرجل فزنى حُدَّ).

أما كون الثاني من شروط وجوب الحد انتفاء الشبهة ؛ فلأن النبي ﷺ قال: «ادرعوا الحدود بالشبهات»^(١) .

وأما كون من وطئ جارية ولده لا حد فيه ؛ فلوجود الشبهة له فيها . بيان الشبهة قوله ﷺ: «أنت ومالك لأبيك»^(٢) ، وجارية الابن من ماله .
وأما كون من وطئ جارية له فيها شرك لا حد فيه ؛ فلأن الوطء في ذلك وطء في فرج له فيه ملك . أشبه وطء المكاتب والمرهونة .
ولأن ملك بعضها شبهة . فوجب أن يدرأ به الحد ؛ لما تقدم من الحديث^(٣) .

(١) أخرجه الترمذي في جامعه (١٤٢٤) ٤: ٣٣ كتاب الحدود، باب ما جاء في درء الحد. ولفظه: عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «ادرعوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم...» .
وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢٥٤٥) ٢: ٨٥٠ كتاب الحدود، باب الستر على المؤمن ودفع الحدود بالشبهات. ولفظه: «ادفعوا الحدود ما وجدتم له مدفعاً» .
وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨: ٢٣٨ كتاب الحدود، باب ما جاء في درء الحدود بالشبهات. واللفظ له.

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه (٢٢٩١) ٢: ٧٦٩ كتاب التجارات، باب ما للرجل من مال ولده.

(٣) في د زيادة: كملك الكل.

وأما كون من وطئ^(١) جارية لولده فيها شرك لا حد فيه ؛ فلأن الشُّرك في إسقاط^(٢) الحد كملك الكل ، ولو وطئ جارية ولده لم يجد .

وأما كون من وطئ امرأة وجدها على فراشه ظنها امرأته أو جاريته لا حد فيه ؛ فلأن الواطئ هنا اعتقد إباحة الوطء بما يعذر مثله فيه . أشبه ما لو زُفَّتْ إليه غير زوجته ، وقيل له: هذه زوجتك .

ولأن الحدود تدرأ بالشبهات ، وهذه شبهة .

وأما كون الضرير إذا دعى امرأته أو جاريته فأجابه غيرها فوطئها لا حد فيه ؛ فلأنه في معنى من وجد امرأة على فراشه فظنها زوجته ، والتساوي معنى يوجب التساوي حكماً .

وأما كون من وطئ في نكاح مختلف فيه ؛ كنكاح المتعة والشُّغار والتحليل ، والنكاح بلا ولي ولا شهود ، ونكاح الأخت في عدة أختها ، ونكاح الجوسية والوثنية : لا حد فيه ؛ فلأن الاختلاف شبهة والحدود تدرأ بالشبهات .

وأما كون من وطئ امرأته في دبرها أو حيضها أو نفاسها لا حد فيه ؛ فلأن له في ذلك شبهة من حيث إنه يملك وطئها في الجملة .

وأما كون من زنى ولم يعلم بالتحريم ؛ لحدائثة عهده بالإسلام ، أو نشوئه ببادية بعيدة : لا حد فيه ؛ فلأنه وطئ ظاناً حلّ الوطء بما يعذر في مثله . فلم يكن فيه حد ؛ كما لو وجد امرأة على فراشه وظنها زوجته فوطئها .

وأما كون المرأة إذا أكرهت على الزنى لا حد فيه ؛ فلأن النبي ﷺ قال: «عُفِيَ لَأَمْتِي عَنِ الْخَطَا وَالنَّسِيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(٣) .

ولأن الإكراه يمنع من نسبة الفعل إلى الفاعل .

وأما كون الرجل إذا أكره على ذلك لا حد فيه على اختيار المصنف ؛ فلما تقدم في المرأة .

(١) في د: ولو وطئ.

(٢) في أ: إسقاطه.

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه (٢٠٤٣) : ١ : ٦٥٩ كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي.

وأما كونه يحد على قول أصحابنا ؛ فلأن الإكراه في حقه غير متصور ؛ لأن الوطاء لا يتم إلا بانتشار إليه ، وذلك لا يحصل إلا من شهوته وإرادته ، وحصول الشهوة والإرادة تنفي حصول الإكراه .

قال: (وإن وطئ ميتة أو ملك أمه أو أخته من الرضاع فوطئها فهل يحد أو يعزر؟ على وجهين) .

أما كون من وطئ ميتة يحد على وجه ؛ فلأنه وطئ حرام يوجب الغسل . فيوجب الحد ؛ كالحية^(١) .

وأما كونه يُعزَّر على وجه ؛ فلأنه لا يجب به الحد ؛ لأنه وطئ لا يجب به المهر ، ولا يشتهى مثله عادة . فلا يجب به الحد ؛ كوطئ البهيمة ، وإذا لم يجب الحد يعزر ؛ لأنه وطئ حرام لا حد فيه ولا كفارة . أشبه وطئ البهيمة .

وأما كون من ملك أمه أو أخته من الرضاع فوطئها يُحدّ على وجه ؛ فلأنه وطئ في فرج لا يستباح بحال . فأوجب الحد ؛ كوطئ الغلام .

وأما كونه يعزر على وجه فلأنه لا يحد ؛ لأنه وطئ في بضع مملوك له . بدليل أنه يملك المعاوضة عليه بعقد النكاح . فلم يوجب الحد ؛ كوطئ الجارية المشتركة .

ولأنه وطئ اجتمع فيه موجب ومسقط، والحدود مبنية على الدرء والإسقاط . فإذا لم يحد يعزر ؛ لأنه وطئ حرام لا حد فيه ولا كفارة .

(١) في أ: الغسل فأوجب كالحية.

قال: (وان وطئ في نكاح مجمع على بطلانه ؛ كنكاح المروجة والمعتدة والخامسة وذوات المحارم من النسب والرضاع ، أو استأجر امرأة للزنى أو لغيره وزنى^(١) بها ، أو زنى بامرأة له عليها القصاص ، أو بصغيرة أو مجنونة أو بامرأة ثم تزوجها ، أو بأمة ثم اشتراها ، أو أمكنت العاقلة من نفسها مجنوناً أو صغيراً فوطئها : فعليهم الحد) .

أما كون من وطئ في نكاح مجمع على بطلانه عليه الحد ؛ فلأنه وطئ لم يصادف ملكاً ولا شبهة ملك فأوجب الحد عملاً بالنصوص المقتضية له السالبة عن معارضة الملك والشبهة .

وفي الأثر « أن عمر رضي الله عنه رُفِع إليه امرأة تزوجت في عدتها . فقال : هل علمتُما ؟ فقالا : لا . فقال : لو علمتُما لرجمتُكما^(٢) » ، ونكاح غير المعتدة من الأنكحة المجمع على بطلانها في معنى نكاح المعتدة ؛ لاشتراك الكل في الإجماع على بطلانه .

ولأنه إذا وجب الحد بوطء المعتدة في نكاح . فلأن يجب الحد بوطء المروجة في النكاح بطريق الأولى .

وأما قول المصنف رحمه الله: كنكاح المعتدة والمروجة والخامسة وذوات المحارم من النسب والرضاع ؛ فبيان لصور من صور النكاح المجمع على بطلانها وتعداد لها .

وأما كون من استأجر امرأة للزنى أو لغيره عليه الحد إذا زنى بها ؛ فلعموم قوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحدٍ منهما مائة جلدة﴾ [النور: ٢]. وعموم سائر الأخبار .

ولأن المعنى الذي وجب عليه الحد موجود هاهنا . فوجب أن يجب عملاً بالمقتضي لذلك .

(١) في أ: فزنى.

(٢) لم أنف عليه هكذا . وقد أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن قتادة قال: «قلت لسعيد بن المسيب: إن تزوجها في عدتها عمداً ؟ قال: يقام عليها الحد» (٢٨٥٤٥) ٥ : ٥١٢ كتاب الحدود، في المرأة تزوج في عدتها أعليها حد ؟

وأما كون من زنى بامرأة له عليها القصاص عليه الحد ؛ فلأن استحقاق قتلها لا يوجب إباحة وطئها ولا يؤثر فيه شبهة . فوجب أن يجب الحد عملاً بالنصوص الدالة على وجوبه على الزاني .

وأما كون من زنى بصغيرة أو مجنونة عليه الحد ؛ فلأن الواطئ من أهل وجوب الحد وقد فعل ما يوجبه . فوجب أن يترتب عليه موجه عملاً لمقتضى^(١) ذلك .

وأما كون من زنى بامرأة ثم تزوجها أو أمة ثم اشتراها عليه الحد ؛ فلأن الملك وُجد بعد وجوب الحد . فلم يسقط ؛ كما لو سرق نصاباً ثم ملكه لم يسقط عنه القطع . فكذا هاهنا .

وأما كون العاقلة إذا أمكنت منها مجنوناً أو صغيراً فوطئها عليها الحد ؛ فلأن سقوط الحد عن أحد الواطئين لمعنى يخصه . فلا يوجب سقوطه عن الآخر ؛ كما لو زنى المستأمن بمسلمة .

(١) في أ: بالمقتضى.

فصل [الشرط الثالث]

قال المصنف رحمه الله: (الثالث: أن يثبت الزنى . ولا يثبت إلا بشيئين : أحدهما: أن يقر به أربع مرات في مجلس أو مجالس وهو بالغ عاقل ، وبصرح بذكر حقيقة الوطء ، ولا يترع عن إقراره حتى يتم الحد) .

أما كون الثالث من شروط وجوب الحد أن يثبت الزنى ؛ فلأن النبي ﷺ قال: « واغدُ يا أنيسُ إلى امرأةٍ هذا فإن اعترفتُ فارجمها »^(١) .

وقال عمر رضي الله عنه: « إن الرجمَ حقٌّ واجبٌ على من زنى وقد أحصن إذا قامت البينة ، أو كان الحبلُ ، أو الاعتراف »^(٢) .

ولأنه حق . فلا يترتب عليه موجه بغير ثبوت ؛ كسائر الحقوق .

وأما كون الزنى لا يثبت إلا بشيئين هما إقرار وشهادة ؛ فلأنه يترتب عليه حكم شرعي . فلا يثبت إلا بذلك ؛ كسائر الأشياء .

وأما كون أحد الشيئين اللذين يثبت بهما الزنى أن يقر بالزنا ؛ فلأن النبي ﷺ رتب الرجم على الإقرار حيث قال: « فإن اعترفتُ فارجمها »^(٣) ، وفي حديث عمر: « أو كان الاعتراف »^(٤) .

وأما كون الإقرار أربع مرات ؛ فلما روى أبو هريرة قال: « أتى رجلٌ من الأسلميين^(٥) رسول الله ﷺ إلى المسجد فقال: يا رسول الله! إنني زنيتُ . فأعرضَ عنه فتنحى تلقاء وجهه . فقال: يا رسول الله! إنني زنيتُ . فأعرضَ عنه فتنحى^(٦)

(١) سبق تخريجه ص: ٢٣٣ .

(٢) سبق تخريجه ص: ٢٣٣ .

(٣) سبق قريبا .

(٤) سبق قريبا .

(٥) في د: من المسلمين إلى .

(٦) ساقط من د .

تلقاء وجهه . فقال: يا رسول الله! إني زنيْتُ . فأعرضَ عنه حتى نثني ذلك عليه^(١) أربع مرات . فلما شهدَ على نفسه أربعَ شهادات دعاهُ رسول الله ﷺ فقال: أبكَ جنون؟ قال: لا . قال: فهل أحصنت؟ قال: نعم . فقال رسول الله ﷺ: ارجموه^(٢) متفق عليه .

ولو وجب الحد بأقل من أربع شهادات لرتب رسول الله ﷺ الرجم عليه ؛ لأنه لا يجوز ترك حد الله تعالى . وفي حديث نُعيم بن هزَال : « أنه قالها أربع مرات . فقال رسول الله ﷺ: إنك قُلْتها أربعَ مرات »^(٣) . رواه أبو داود . وهذا يدل على أن الإقرار الأربعة هي الموجبة .

وفي حديث أبي بردة الأسلمي أن أبا بكر الصديق قال له عند النبي ﷺ: [« إن أقررتَ أربعاً رجمك رسولُ الله ﷺ »]^(٤) . وفيه وجهان من الدلالة: أحدهما: أن النبي ﷺ أقره على ما ذكره ولم ينكره . فكان بمنزلة قوله ؛ لأنه لا يُقر على الخطأ .

وثانيهما: أنه إنما قال ذلك ؛ لأنه علمه من رسول الله ﷺ ؛ لأنه لو لم يعلم لما تجاسر على مثل قوله بين يديه .

فإن قيل: فقد تقدم قوله عليه السلام: « فإن اعترفتُ فارجمها »^(٥) ، وفي حديث عمر: « أو الاعتراف »^(٦) . والاعتراف^(٧) يحصل بالمرة .

(١) زيادة من د.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٤٣٩) ٦: ٢٥٠٢ كتاب الخاريين، باب سؤال الإمام المقر: هل أحصنت.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٩١) ٣: ١٣١٨ كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٤٤١٩) ٤: ١٤٥ كتاب الحدود، باب رجم ماعز بن مالك.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (١٦٩٥) ٣: ١٣٢٣ كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى عن بريدة.

وأخرجه أبو داود في سننه (٤٤٢٦) ٤: ١٤٧ كتاب الحدود، باب رجم ماعز بن مالك عن ابن عباس.

وفي (٤٤٢٢) ٤: ١٤٦ . عن جابر بن سمرة.

(٥) ساقط من د.

(٦) سبق تخريجه ص: ٢٣٣.

(٧) سبق تخريجه ص: ٢٣٣.

(٨) في أ: فإن قيل الاعتراف.

قيل: الاعتراف مصدر يقع على المرة والمرات . فيجب حمله على المرآت المقدم ذكرها ؛ لما فيه من الجمع بين الحدين .
وأما كون الإقرار أربع مرآت يُثبت الزنى في مجلس كان أو مجالس ؛ فلعوم ما تقدم .

وأما كون المقر يُقر وهو بالغ عاقل ؛ فلقوله ﷺ: «رُفِعَ القلم عن ثلاث : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن المجنون حتى يُفِيق ...»^(١) ، وفي قصة ماعز أن النبي ﷺ قال له حين أقر: «أبكَ جنون ؟ قال: لا»^(٢) ، وفي حديث ابن عباس قال: «أتى عمر رضي الله عنه بمجنونة قد زنت فاستشارَ فيها أناساً . فأمر بها عمر رضي الله عنه أن ترجم . فمرَّ بها على ابن أبي طالب قال: ما شأنُ هذه ؟ قالوا: مجنونة بني فلان أمرَ بها عمر أن تُرجم . فقال: أرجعوها . ثم أتاه فقال: يا أمير المؤمنين! أما علمتَ أن القلمَ قد رُفِعَ عن ثلاثة ؟ عن المجنون حتى يُفِيق قال: بلى . قال: فما بالُ هذه ؟ [قال: لا شيء]»^(٣) قال: فأرسلها . قال: فجعل يكبر»^(٤) . رواه أبو داود .
وأما كونه يصرَّح في إقراره بذكر حقيقة الوطء ؛ فلأن الزنى يعبر به عما ليس بموجب للحد . فلم يكن بد من ذكر حقيقة الزنى ؛ لتزول الشبهة النافية لوجوب الحد .

وفي حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال لماعز: «لعلك قبلتَ أو غمزتَ أو نظرتَ . قال : لا . قال : أفنككتها ؟ لا يكفي . قال : نعم . قال: فعندَ ذلك أمر برجمه»^(٥) ، وفي روايةٍ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «أفنيككتها؟ قال : نعم . قال: حتى غابَ ذلك منك في ذلك منها . قال: نعم . قال : كما يغيبُ المرودُ في المكحلة والرشاء في البئر . قال : نعم . قال : هل تدري ما الزنا ؟ قال : نعم .

(١) سبق تخريجه ص: ٢١٥ .

(٢) سبق تخريجه ص: ٢٤٨ .

(٣) ساقط من أ .

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٤٣٩٩) : ٤ : ١٤٠ كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٤٣٨) : ٦ : ٢٥٠٢ كتاب المحاريرين، باب هل يقول الإمام للمقر : لعلك لمست أو غمزت .

أتيتُ منها حراماً ما يأتي الرجل من امرأته حلالاً... وذكر الحديث»^(١). رواه أبو داود .

وأما كونه لا ينزع عن إقراره حتى يتم الحد ؛ ف « لأن النبي ﷺ قال لأصحابه لما هرب ماعز: هلاً تركتموه»^(٢) .

قال: (الثاني: أن يشهد عليه أربعة رجال أحرار عدول يصفون الزنى ويحییون في مجلس واحد سواء جاؤوا متفرقين أو مجتمعين) .

أما كون الثاني من الشيعيين اللذين يثبت بهما الزنى أن يُشهد عليه ؛ فلأن الشهادة مثبتة لغير الزنى . فوجب أن تكون مثبتة له أيضاً ، وفي حديث عمر: « إنَّ الرجم حقٌّ واجبٌ ما قامت البينة»^(٣) .

وأما كون من يشهد عليه أربعة ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء﴾ [النور: ١٣] ، وقال: ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء﴾ [النور: ٤] ، وقال: ﴿فاستشهدوا عليهن أربعة منكم﴾ [النساء: ١٥] .

وأما كونهم رجالاً ؛ فلأن في شهادة النساء شبهة لما في قبول شهادتهن من الاختلاف ، والحدود تدرأ بالشبهات .

وأما كونهم أحراراً ؛ فلأن في شهادة العبيد خلافاً بين العلماء ، وذلك شبهة . فلا تقبل فيما يدرأ بالشبهات .

وأما كونهم عدولاً ؛ فلأن ذلك شرط في سائر الشهادات . فلأن يشترط ذلك فيما فيه محتاط بطريق الأولى .

وأما كونهم يصفون الزنى فيقولون: رأينا ذكره في فرجها كالمِرْوَد في المكحلة والرشاء في البئر ؛ فلأن ذلك شرط في الإقرار . فلأن يشترط في الشهادة بطريق الأولى .

وفي حديث جابر قال: « جاءت اليهود برجل منهم وامرأة زنيا . فقال النبي ﷺ : اتنوني بأعلم رجلين منكم . فأتوا بابني صوريا . فنشدهما كيف تجدان أمرَ

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤٤٢٨) : ٤ : ١٤٨ كتاب الحدود، باب رجم ماعز بن مالك.

(٢) سبق تخريجه ص: ٢٢٦.

(٣) سبق تخريجه ص: ٢٣٣.

هذين في التوراة ؟ قالوا : نجد أنه إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها كالمروود في المكحلة رُجماً . قال : فما منعكما أن ترجموهما ؟ قالوا : ذهب سلطاننا فكرهنا^(١) القتل . فدعا رسول الله ﷺ بالشهود فجاء أربعة . فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة . فأمر النبي ﷺ برجمهما^(٢) .
ولأنهم إذا لم يصفوا الزنى احتمال أن يكون المشهود به لا يوجب الحد . فاعتبر ذكر كفيته ؛ لتمييز الموجب من غيره .

وأما كون الشهود يجيئون في مجلس واحد ؛ ف « لأن عمر شهد عنده أبو بكر^(٣) ونافع وشبل بن معبد على المغيرة بالزنى ولم يشهد زياد فحد الثلاثة^(٤) . ولو كان المجلس غير مشترط لم يجز أن يحدهم ؛ لجواز أن يكملوا برابع في مجلس آخر .

ولأنه لو شهد ثلاثة فحدوا ثم جاء الرابع فشهد لم تقبل شهادته فلولا اشتراط المجلس لكملت شهادتهم .

وأما كون مجيئهم مجتمعين أو متفرقين سواء ؛ فلأن شهود المغيرة جاؤوا واحداً واحداً وسمعت شهادتهم . وإنما حدوا ؛ لعدم كمالها ، وفي الحديث أن أبا بكر قال لعمر : « رأيت لو جاء آخر فشهد أكنت ترجمه ؟ قال عمر : إي والذي نفسي بيده » .

ولأنهم اجتمعوا في مجلس واحد . أشبه ما لو جاؤوا مجتمعين .
ولأن المجلس كله بمنزلة ابتدائه ، ولهذا أجزأ فيه القبض فيما يشترط فيه القبض .

(١) في أ: وكرهنا.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٩٠١) ٦ : ٢٦٧٢ كتاب الاعتصام ، باب ما ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٩٩) ٣ : ١٣٢٦ كتاب الحدود ، باب رجم اليهود ، أهل الذمة في الزنى . وأخرجه أبو داود في سننه (٤٤٥٢) ٤ : ١٥٦ كتاب الحدود ، باب في رجم اليهوديين .

(٣) في أ: أبو بكر.

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ٢٣٤ كتاب الحدود ، باب شهود الزنا إذا لم يكملوا أربعة.

قال: (فإن جاء بعضهم بعد أن قام الحاكم ، أو شهد ثلاثة وامتنع الرابع من الشهادة ، أو لم يكملها : فهم قذفة وعليهم الحد) .

أما كون الذي جاء بعد قيام الحاكم ؛ فلأن شهادته غير مقبولة ولا صحيحة . أشبه ما لو لم يشهد أصلاً .

وأما كونه عليه الحد ؛ فلأنه قاذف ، ويجب عليه الحد ؛ لعموم الأدلة المقتضية لوجوب ذلك .

وأما كون الشهود الثلاثة قذفة إذا امتنع الرابع من الشهادة أو لم يكملها ؛ فلأن الله تعالى أوجب عليهم الحد بقوله تعالى: ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ [النور: ٤] .

ولأن ذلك إجماع الصحابة فإن عمر جلد أبا بكر وأصحابه حين لم يكمل الرابع . محض من الصحابة ولم ينكروه .

قال: (وإن كانوا فساقاً أو غمياًناً أو بعضهم فعليهم الحد . وعنه : لا حد عليهم) .

أما كون من ذكر عليهم الحد على المذهب ؛ فلأن شهادتهم لم تكمل . فوجب بها الحد على الشهود ؛ كما لو شهد ثلاثة فقط .

وأما كونهم لا حد عليهم على رواية ؛ فلأنهم أحرزوا ظهورهم بكمال عددهم . وإنما جاء رد الشهادة لمعنى غير تفریطهم . أشبه ما لو شهد عدول بزنى امرأة وشهد نساء ثقات أنها عذراء .

قال: (وإن كان أحدهم زوجاً حد الثلاثة ولاعن الزوج إن شاء) .

أما كون الثلاثة فيما ذكر تحد ؛ فلأنهم قذفة حيث لم تكمل البينة ؛ لأن شهادة الزوج غير مسموعة .

وأما كون الزوج يلاعن إن شاء ؛ فلأن الزوج إذا قذف زوجته له الخيرة بين اللعان وبين تركه ؛ لما ذكر في باب اللعان .

قال: (وإن شهد اثنان أنه زنى في بيت أو بلد ، واثنان أنه زنى في بيت أو بلد آخر : فهم قذفة وعليهم^(١) الحد . وعنه : يحد المشهود عليه وهو بعيد) .

أما كون الشهود قذفة عليهم الحد على المذهب ؛ فلأنه لم تكمل شهادة أربعة على فعل واحد . أشبه ما لو انفرد بالشهادة اثنان .

وأما كون المشهود عليه يحد على رواية ؛ فلأن الشهادة كملت في الجملة .
وأما كون ذلك بعيداً ؛ فلأن كمال الشهادة يعتبر كونه على فعل واحد والفعل هاهنا متعدد . ضرورة تعداده بتعداد البيت والبلد .

قال: (وإن شهدا أنه زنى في زاوية بيت ، وشهد الآخران أنه زنى في زاويته الأخرى ، أو شهدا^(٢) أنه زنى في قميص أبيض وشهد الآخران أنه زنى في قميص أحمر : كملت شهادتهم . ويحتمل أن^(٣) لا تكمل كالتى قبلها) .

أما كون شهادة^(٤) من ذكر تكمل على المذهب ؛ فلأنه أمكن صدق الشهود بأن يكون ابتداء الفعل في إحدى الزاويتين وأخذ الثوبين وتماه في الآخر .

فإن قيل: فقد يمكن أن تكون الشهادة على فعلين . فلم وجب الحد والحدود

تدراً بالشبهات ؟

قيل: يبطل هذا بما إذا اتفقوا على موضع واحد فإنه يمكن أن تكون الشهادة على فعلين بأن يكون قد فعل ذلك في ذلك الموضع مرتين ومع هذا فلا يمنع وجوب الحد .

وأما كون شهادتهم يحتمل أن لا تكمل كالتى قبلها ؛ فلأن الشهادة هنا مختلفة . أشبهت الشهادة في المسألة المذكورة قبل .

(١) في أ: عليهم.

(٢) في أ: شهد.

(٣) في أ: أنها.

(٤) في أ: شهادات.

قال: (وان شهدا^(١) أنه زنى بها مطاوعة وشهد آخرون أنه زنى بها مكروهة : لم تكمل شهادتهم . وهل يحد الجميع أو شاهدا المطاوعة ؟ على وجهين . وعند أبي الخطاب : يحد الزاني المشهود عليه دون المرأة والشهود) .

أما كون شهادة من ذكر لا تكمل على المذهب ؛ فلأن فعل المطاوعة غير فعل المكروهة .

فعلى هذا لا يحد الرجل ولا المرأة المشهود عليهما ؛ لأن الشهادة لم تكمل على فعل موجب للحد عليهما .

وأما كون جميع الشهود يحدون على وجه ؛ فلأنهم قذفوا الرجل .
وأما كون شاهدي^(٢) المطاوعة يحدان على وجه ؛ فلأنهما قذفا المرأة وشهدا عليها^(٣) بالزنا ولم تكمل شهادتهم .

وأما كون الزاني يحد على قول أبي الخطاب ؛ فلأنه شهد عليه أربعة ، وذلك يوجب الحد .

وأما كون المرأة لا تحد ؛ فلأنه لم يشهد عليها أربعة بزنى يوجب الحد ؛ لأنه لا حد مع الإكراه .

قال: (فإن شهد أربعة فرجع أحدهم فلا شيء على الراجع ، ويحد الثلاثة . وإن كان رجوعه بعد الحد فلا حد على الثلاثة ، ويغرم الراجع ربع ما أتلّفوه) .

أما كون الراجع قبل الحد فيما ذكر لا شيء عليه ؛ لأنه كالثائب قبل تنفيذ الحكم بقوله .

وحكى المصنف رحمه الله رواية في المغني أنه يحد وصححها ، ولم يذكر لذلك دليلاً .

وأما كون الثلاثة تحد ؛ فلأن رجوع الراجع ينقص عدد الشهود . فوجب أن يحدوا ؛ كما لو كانوا كذلك في الابتداء .

وأما كون الثلاثة لا حد عليهم إذا كان رجوع الشاهد بعد الحد ؛ فلأن الشهادة كملت واتصل بها الحكم . فلم يجب عليهم شيء ؛ لعدم كونهم قذفة .

(١) في أ: شهد .

(٢) في أ: شاهدين .

(٣) في د: عليهما .

وأما كون الراجع يغرم ربع ما أتلّفوه ؛ فلأنه برجوعه أقر على نفسه أن التلّف تمّ المتقدم حصل بفعله وفعل بقية الشهود . تعذر قبول ذلك بالنسبة إلى بقية الشهود وبقي قوله مقبولاً بالنسبة إليه وهم أربعة . فوجب عليه ربع ذلك .

قال: (وإن شهد أربعة بالزنى بامرأة فشهد ثقات من النساء أمّا عدلاء فلا حد عليها ولا على الشهود . نص عليه) .

أما كون المرأة المذكورة لا حد عليها ؛ فلأن عذرتها دليل براءتها .
وأما كون الشهود لا حد عليهم ؛ فلأن صدقهم محتمل لجواز أن يكون وطئها ثم عادت عذرتها .

قال: (وإن شهد أربعة على رجل أنه زنى بامرأة فشهد أربعة آخرون على الشهود أهمّ هم الزناة بما لم يحد المشهود عليه . وهل يحد الشهود الأولون حد الزنى ؟ على روايتين) .

أما كون المشهود عليه لا يحد ؛ فلأن شهادة الآخرين تضمنت جرح الأولين وشهادة الآخرين تنطرق إليها^(١) التهمة .

وأما كون الشهود الأولين يحدون على رواية ؛ فلأنهم شهد عليهم أربعة بالزنى .

وأما كونهم لا يحدون حد الزنى على رواية ؛ فلأن الشهادة المذكورة متهم فيها من الجهة المتقدم ذكرها .

قال: (وإن حملت امرأة لا زوج لها ولا سيد لم يحد بذلك بمجرد) .

أما كون المرأة المذكورة لا يحد بمجرد ما ذكر ؛ فلأنه يحتمل أن يكون الحمل من وطء شبهة أو إكراه ، والحد يدرأ بالشبهة .

فإن قيل: قد روي عن عمر: «إن الرجم حق واجب على من زنى وقد أحسن إذا كانت البينة ، أو الحبل ، أو الاعتراف»^(٢) ، وذلك يدل على وجوب الحد .

(١) ساقط من د.

(٢) سبق تخريجه ص: ٢٣٣ .

قيل: ظاهره ذلك . لكنه معارض بما روي عنه «أنه أُتِي بامرأةٍ حاملٍ فادَّعت أنها أُكرهت قال : خلَّ سبيلها ، وأنه كتب إلى أمراءه»^(١) .

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ٢٣٦ كتاب الحدود، باب من زنى بامرأةٍ مستكرهة.

باب القذف

قال المصنف رحمه الله: (وهو: الرمي بالزنى . ومن قذف حراً محصناً فعليه جلد ثمانين جلدة إن كان القاذف حراً وأربعين إن كان عبداً . وقذف غير المحصن يوجب التعزير) .

أما قول المصنف رحمه الله: وهو الرمي بالزنى ؛ فبيان لمعنى القذف .
وأما كون من قذف حراً محصناً عليه جلد ثمانين جلدة إذا كان حراً ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ [النور: ٤] .

وأما كونه عليه جلد أربعين إذا كان عبداً ؛ فلما روى عبد الله^(١) بن عامر بن ربيعة^(٢) أنه قال: « أدركتُ أبا بكر وعمر وعثمان ومن بعدهم من الخلفاء فلم أرهم يضربون المملوك إذا قذفَ إلا أربعين »^(٣) .

ولأن الحد إذا كان يتبعض كان العبد فيه على النصف كحد الزنى .
فإن قيل: الآية عامة فيدخل العبد فيها .

قيل: ما ذكر خاص ، والخاص مقدم على العام .

وأما كون قذف غير المحصن يوجب التعزير ؛ فلأن القذف معصية . فإذا لم يجب فيه حد ؛ لفوات شرطه وهو الإحصان - وسيأتي دليلهما - : وجب التعزير .
ضرورة وجوبه في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة .

(١) في ٥: عبد .

(٢) في الأصول: ربيع .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٨٢١٥) ٥: ٤٨٣ كتاب الحدود، في العبد يقذف الحر كم يضرب ؟

قال: (واخصن هو: الحر المسلم العاقل العفيف الذي يجامع مثله . وهل يشترط البلوغ؟ على روايتين) .

أما كون المحصن الذي يحد بقذفه ثمانون جلدة هو الحر المسلم العاقل العفيف الذي يجامع مثله ؛ فلأنه لو كان عبداً أو كافراً لكانت حرمتها ناقصة . فلم تنتهض لإيجاب الحد .

ولو كان مجنوناً لم يجب عليه حد الزنا ؛ لقوله عليه السلام: «رُفِعَ الْقَلْمُ عَنْ ثَلَاثَ: عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ ...»^(١) فلا يجب الحد بقذفه .

ولأن غير العاقل لا يلحقه شين بإضافة الزنى إليه ؛ لكونه غير مكلف . وحد القذف إنما وجب من أجل ذلك .

ولو كان غير عفيف لم يشنه القذف . فلا يجب الحد بقذفه ؛ لما تقدم من أن القذف إنما وجب من أجله .

ولو كان مثله لا يجامع لم يشنه القذف أيضاً ؛ لتحقق كذب القاذف .

وأما كونه يشترط بلوغه على رواية ؛ فلأنه أحد شرطي التكليف . أشبه العقل .

ولأن زنى الصبي لا يوجب حداً . فلا يجب الحد بالقذف ؛ كزنى المجنون .

وأما كونه لا يشترط على رواية ؛ فلأنه حر عاقل عفيف يعبر بهذا القول الممكن صدقه . أشبه الكبير .

فعلى هذه الرواية لا بد أن^(٢) يكون كبيراً يجامع مثله ، وأذناه أن يكون للغلام عشر سنين ، وللجارية سبع .

قال: (وإن قال: زנית وأنت صغيرة وفسره بصغر عن تسع سنين لم يحد ، وإلا خرج على الروايتين) .

أما كون من قال ما ذكر وفسر الصغر عن تسع سنين لا يحد ؛ فلأن حد القذف إنما وجب لما يلحق بالمقذوف من العار ، وذلك منتف في الصغيرة عن تسع سنين ؛ لأن مثلها لا يمكن ذلك منها . فلا يلحقها عار القذف .

(١) سبق تخريجه ص: ٢١٥ .

(٢) في أ: وأن .

وأما كونه إذا فسرهُ بتسع يتخرج على الروایتين ؛ فلأنه لو قذفها في تلك الحال لوجب عليه الحد على أحد الروایتين . فكذلك إذا فسر صغرها بذلك .

قال: (وإن قال لحرمة مسلمة: زنيته وأنت نصرانية أو أمة ولم تكن كذلك فعليه الحد . وإن كانت كذلك وقالت: أردت قذفي في الحال فإنكرها فعلي وجهين).

أما كون من قال ما ذكر عليه الحد إذا لم تكن المقذوفة [كما قال في حال ؛ فلأنه قذف محصنة .

وأما كونه عليه الحد إذا كانت المقذوفة^(١) كذلك وقالت : أردت قذفي في الحال وأنكرها على وجه ؛ فلأن قوله: زنيته خطاب في الحال ، والظاهر أنه أراد ذلك .

وأما كونه لا حد عليه على وجه ؛ فلأن ظاهر لفظه يقتضي تعلق: وأنت نصرانية أو أمة بقوله: زنيته ، فيصير كأنه قال لها: زنيته في حال النصرانية أو الرق ولا حد مع ذلك .

وهذا أصح من الأول ؛ لأن ارتباط الكلام بعبئه ببعض أولى من عدم ارتباطه ، وإذا كان ذلك كذلك وجب ارتباط قوله: وأنت نصرانية بقوله: زنيته ، وذلك ينفي كونه قاذفاً في الحال .

قال: (ومن قذف محصناً فرأى إحصانه قبل إقامة الحد لم يسقط الحد عن القاذف).

أما كون من [ذكر لا يسقط الحد عنه ؛ فلأن الحد]^(٢) قد وجب وتم بشروطه . فلا يسقط بزوال شرط الوجوب ؛ كما لو زنى بامرأة ثم اشتراها ، أو سرق عيناً قيمتها نصاب فنقصت قيمتها أو ملكها ، وكما لو جُنَّ المقذوف بعد المطالبة .

وأما المعنى بزوال الإحصان فإن يزول شرط من شروطه ؛ مثل : أن يكون المقذوف عفيفاً فيزني قبل إقامة الحد ، وما أشبه ذلك .

(١) ساقط من د.

(٢) مثل السابق.

فصل [و القذف محرم إلا في موضعين]

قال المصنف رحمه الله: (و القذف محرم إلا في موضعين:

أحدهما: أن يرى امرأته تزني في طهر لم يصبها فيه فيعتزلها وتأتي بولد يمكن أن يكون من الزاني فيجب عليه قذفها ونفي ولدها .

والثاني: أن لا تأتي بولد يجب نفيه أو استفاض زناها في الناس أو أخبره به ثقة أو رأى رجلاً يعرف بالفجور يدخل إليها فيباح قذفها ولا يجب .

أما كون القذف محرمًا فيما عدا المستثنى ؛ فبالكتاب والسنة والإجماع : أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ٢٣] .

وأما السنة ؛ فقوله عليه السلام: « اجتنبوا السبع الموبقات . وذكر منهن: قذف المحصنات المؤمنات الغافلات »^(١) .

وأما الإجماع ؛ فأجمع المسلمون على تحريم القذف في الجملة .

وأما كونه يجب على من رأى امرأته تزني في طهر لم يصبها فيه ويعتزلها وتأتي بولد يمكن أن يكون من الزاني ؛ فلأن نفي الولد واجب ؛ لما يأتي ، ولا يمكن إلا بالقذف ، وما لا يتم الواجب إلا به واجب .

وأما كونه يجب عليه نفي ولدها ؛ فلأنه يلحق به ولد غيره . ولذلك قال رسول الله ﷺ: «أبما امرأة أدخلت على قومٍ من ليس منهم فليست من الله في شيء ، ولن يدخلها الله جنته»^(٢) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٤٦٥) ٦: ٢٥١٥ كتاب المحارين، باب رمي المحصنات.

وأخرجه مسلم في صحيحه (٨٩) ١: ٩٢ كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٢٢٦٣) ٢: ٢٧٩ أبواب الطلاق، باب في التغليظ في الانتفاء.

وأخرجه النسائي في سننه (٣٤٨١) ٦: ١٧٩ كتاب الطلاق، باب التغليظ في الانتفاء من الولد.

وأما كونه يباح لمن يراها تزني ولم تأت بولد يجب نفيه ؛ فلأن بالزوج حاجة إلى فسخ النكاح ليخلص من زوجة شأنها ذلك ، ولذلك قذف عويمر العجلاني زوجته بحضرة الرسول ﷺ^(١) ، وقذف هلال بن أمية زوجته بحضرة الرسول أيضاً^(٢) .

وأما كونه يباح إذا استفاض زناها أو أخبره به ثقة أو رأى رجلاً يُعرف بالفجور يدخل عليها ؛ فلأن الحاجة داعية إلى فسخ النكاح هنا كالحاجة الداعية إذا رآها ، وذلك يوجب إباحة القذف ؛ لاشتراك الكل في الحاجة الموجبة للإباحة .

قال: (وإن أنت بولد يخالف لونه لوئهما لم يبيح نفيه بذلك . وقال أبو الخطاب: ظاهر كلامه إباحتهم) .

أما كون الولد لا يباح نفيه بذلك على الأول ؛ فلما روي « أن رجلاً ولد له ولد أسود . فأتى النبي ﷺ فأخبره . فقال له النبي ﷺ : هل لك من إبل ؟ قال : نعم . قال : فما ألوانها ؟ قال : حمراء . قال : هل فيها من أورك ؟ قال : إن فيها لورقاً . قال : فأنى أتاه ذلك ؟ قال : لعله نزعهُ عرق . قال : وهذا عسى أن يكون نزعهُ عرق »^(٣) .

وأما كونه يباح على قول أبي الخطاب : ظاهر كلام الإمام أحمد إباحتهم ؛ فلأن ذلك من الأسباب المغلبة على الظن أنها زنت ، [ولذلك قال النبي ﷺ: « إن أتت^(٤) به على نعت كذا فهو لفلان^(٥) ، وإن أتت على نعت كذا فهو للزوج^(٦) »^(٧) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٤٩٥٩) : ٥ : ٢٠١٤ كتاب الطلاق ، باب : من أجاز طلاق الثلاث .
وأخرجه مسلم في صحيحه (١٤٩٢) : ٢ : ١١٢٩ كتاب اللعان .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٤٤٦٨) : ٤ : ١٧٧١ كتاب تفسير القرآن ، باب : قوله عز وجل ﴿والذي يرمون أزواجهم﴾ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٨٨٤) : ٦ : ٢٦٦٧ كتاب الاعتصام ، باب من شبه أصلاً معلوماً بأصل ميين... .

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٥٠٠) : ٢ : ١١٣٧ كتاب اللعان .

(٤) ساقط من د .

(٥) في د : فلان .

(٦) في د : للمزوج .

(٧) ر . الحديث السابق .

فصل في ألفاظ القذف

قال المصنف رحمه الله: (وألفاظ القذف تنقسم إلى صريح وكناية . فالصريح قوله: يا زاني ، يا عاهر ، زنى فرجك ، ونحوه مما لا يحتمل غير القذف فلا يقبل قوله بما يحمله) .

أما كون ألفاظ القذف تنقسم إلى صريح وكناية ؛ فلأنها ألفاظ يرتب عليها حكم شرعي فانقسمت إلى ذلك كألفاظ الطلاق .

ولأن منها ما لا يحتمل غير القذف ، ومنها ما يحتمل غيره ، وذلك شأن الصريح والكناية .

وأما كون الصريح: يا زاني يا عاهر زنى فرجك ونحوه مما لا يحتمل غير القذف ؛ فلأن الصريح ما لا يحتمل غيره ، وذلك موجود هاهنا .

وأما كون القاذف لا يقبل قوله بما يحيل القذف ؛ فلأن المصرح باطلاً لا يقبل قوله إذا ادعى ما يحيله . فكذلك المصرح بالقذف .

قال: (وإن قال: يا لوطي ، أو يا معفوج فهو صريح . وقال الخرقى: إذا قال: أردت أنك من قوم لوط فلا حد عليه وهو بعيد . وإن قال: أردت أنك تعمل عمل قوم لوط غير إثبات الرجال احتمل وجهين) .

أما كون قول: يا لوطي صريحاً على قول غير الخرقى ؛ فلأن اللوطي الزاني بالصبيان . أشبه ما لو قال: يا زاني .

وأما كون قول: يا معفوج صريحاً على ذلك ؛ فلأن معناه يا مفعولاً به فعل قوم لوط ، وذلك صريح فهذا مثله .

فإن قيل: قد تقدم أن الصريح ما لا يحتمل غير القذف وهذا يحتمله .

قيل: معناه والله أعلم أنه صريح في الحكم لا في اللفظ .

فعلى هذا يجب الحد عليه كما لو قذفه بالزنى .

وأما كون قائل ذلك إذا قال: أردتُ أنك من قوم لوط لا حد عليه علي قول الخرقى ؛ فلأن كلامه يصح أن يراد به ذلك فإذا قال: أردته لم يجب الحد لشكنا في المقتضي له لا سيما والحدود تدرأ بالشبهات .

وأما كون ذلك بعيداً ؛ فلأن إطلاق مثل ذلك وإرادة مثل ذلك فيه بُعد .

وأما كونه إذا قال: أردت أنك تعمل عمل قوم لوط غير إتيان الرجال يحتتمل أن لا يحد ؛ فلأن ما فسر كلامه محتمل الإرادة والحد يدرأ بالشبهة .

وأما كونه يحتتمل أن يحد ؛ فلأنه لا يراد بمثل ذلك اللفظ في الغالب غير الزنى . فلم يقبل تفسيره بغيره ؛ كما لو قال: يا زاني وفسره بغيره .

فإن قيل: ما المراد بعمل قوم لوط الذي ينتفي معه وجوب الحد ؟

قيل: هو محبة الصبيان وتقبلهم ونحو ذلك مما لا يوجب حداً .

قال: (وإن قال: لست بولد فلان فقد قذف أمه . وإن قال: لست بولدي فعلى وجهين) .

أما كون من قال: لست بولد فلان قد قذف أمه ؛ فلأن ذلك يقتضي أن أمه أتت به من غير أبيه ، وذلك قذف لها .

وأما كون من قال: لست بولدي قد قذف أمه على وجه ؛ فلأنه نفاه عن نفسه . أشبه نفي ولد^(١) غيره عن أبيه .

وأما كونه غير قاذف لأمه على وجه ؛ فلأن الإنسان يغلظ لولده في القول والفعل^(٢) فيحتمل أنه أراد بذلك التعليل ، وذلك شبهة يدرأ بها الحد .

قال: (وإن قال: أنت أزنى الناس أو أزنى من فلانة ، أو قال لرجل: يا زانية أو لامرأة^(٣): يا زاني ، أو قال: زنت يدالك ورجلاك : فهو صريح في القذف في قول أبي بكر ، وليس بصريح عند ابن حامد) .

أما كون قول: "أنت أزنى الناس أو أزنى من فلانة" صريحاً في القذف في قول أبي بكر ؛ فلأن أزنى معناه المبالغة في الزنى ففيه الزنى وزيادة^(١) .

(١) في أ: ولدها.

(٢) ساقط من د.

(٣) في أ: قال لامرأة.

وأما كونه ليس بصريح عند ابن حامد ؛ فلأن أفعل قد تجيء لغير ما ذكر .
فيحتمل أن يراد ، وذلك يمنع كونه صريحاً .
وأما كون القول للرجل: يا زانية ، وللمرأة: يا زاني^(٢) صريحاً في قول أبي بكر ؛ فلأن ما كان قنفاً لأحد الجنسين كان قنفاً للآخر . قياساً لأحدهما على الآخر .

ولأن ترك تاء التأنيث في موضعها وزيادتها في غير موضعها خطأ لا يغير معنى . فلا يمنع وجوب الحد ؛ كاللحن .
ولأن هذا اللفظ خطاب لهما وإشارة إليهما بلفظ الزنى ، وذلك يعني عن التمييز بتاء التأنيث وحذفها .

وأما كونه ليس بصريح عند ابن حامد ؛ فلأن التكلم بمثل ذلك مجاز أو خطأ ، وذلك ليس بشأن الصريح .

وأما كون قول: زنت يداك ورجلاك^(٣) صريحاً عند أبي بكر ؛ فلأن ذلك يطلق ويراد به زنى الفرج .

وأما كونه ليس صريحاً عند^(٤) ابن حامد ؛ فلأن النسبة حقيقة إلى ما ذكر فلا يصرف إلى غيره .

قال: (وإن قال: زنأت في الجبل مهموزاً فهو صريح عند أبي بكر . وقال ابن حامد: إن كان يعرف العربية لم يكن صريحاً . وإن لم يقل: في الجبل فهل هو صريح أو كالتي قبلها ؟ على وجهين) .

أما كون قوله: زنأت في الجبل مهموزاً صريحاً عند أبي بكر ؛ فلأن العامة لا يفهمون من ذلك إلا القذف ، ولا يفرقون بين مهموز وغيره . أشبه ما لو قال: زنيت في الجبل .



(١) في أ: والزيادة.

(٢) في أ: زان.

(٣) في أ: أو رجلاك.

(٤) ساقط من د.

وأما كون ذلك ليس صريحاً عند ابن حامد إذا كان يعرف العربية ؛ فلأن الظاهر من العالم أنه يريد مدلول اللفظ ، وذلك هو الصعود . بخلاف غير العالم ؛ فلأنه لا يفهم منه غير الزنى .

وأما كون قول ذلك إذا لم يقل معه في الجبل صريحاً وجهاً واحداً على وجه ؛ فلأنه مع عدم القول في الجبل يتمحض القذف .

وأما كونه كالتي قبلها على وجه^(١) ؛ فلأنه بمعناها ؛ لاشتراكهما في الهمز . فعلى هذا يكون في ذلك وجهان :

أحدهما: يكون صريحاً في حق العامي والعالم بالعربية .
والثاني: يفرق بين العامي والعامي على ما تقدم تفصيله .

قال: (والكناية : نحو قوله لامرأته: قد فضحتك وغطيت أو نكست رأسه وجعلت له قروناً ، وعلقت عليه أولاداً من غيره وأفسدت فراشه ، أو يقول لمن يخصمه: يا حلال ابن الحلال ما يعرفك الناس بالزنى ، يا عفيف ، أو يا فاجرة يا قحبة يا خبيثة ، أو يقول لعربي: يا نيطي يا فارسي يا رومي ، أو يسمع رجلاً يقذف رجلاً فيقول: صدقت أو أخبرني فلان أنك زنت وكذبه الآخر : فهذا كناية إن فسره بما يحتمله غير القذف قبل قوله في أحد الوجهين ، وفي الآخر جميعه صريح) .

أما كون ذلك كناية في وجهٍ فلأنه يحتمل إرادة غير الزنى ؛ مثل أن يريد بقوله: قد فضحتك أي بشكوك ، أو برداءة أصلك ، وبقوله: غطيت أو نكست رأسه أي^(٢) حياء من الناس من ذلك ، وبقوله: جعلت له قروناً أي أنه مسخرٌ لك مطيعٌ متقادٌ كالثور ، وبقوله: علقت عليه أولاداً من غيره أي من زوج آخر أو وطء شبهة ، وبقوله: أفسدت فراشه أي بالنشوز أو^(٣) بالشقاق ومنع الوطاء ، وبقوله: يا حلال ابن الحلال أنه كذلك حقيقة ، وبقوله: ما يعرفك الناس بالزنى حقيقة النفي ، وبقوله: يا عفيف كونه كذلك حقيقة ، وبقوله: يا فاجرة كونها مخالفة لزوجها فيما يجب طاعتها فيه ، وبقوله: يا قحبة وبقوله: يا خبيثة برداءة

(١) ساقط من أ.

(٢) في د: أو.

(٣) في د: أي.

أصلها ، ويقوله لعربي: يا نبطي يا فارسي يا رومي يا متخلقاً بأخلاق أحد هؤلاء ، ويقوله: صدق عند سماعه رجلاً يقذف رجلاً أنه صادق في غير الأخبار المذكورة ، ويقوله: أخبرني فلان أنك زنت وكذبه آخر^(١) أنني موافق للكذب . وإذا احتمل ذلك جميعه غير القذف تعين كونه كناية ؛ لأن ذلك شأن كل الكنايات . فعلى هذا إذا فسر كلامه بأحد الاحتمالات المذكورة أو ما يقوم مقامها قبل ؛ لأنه فسر كلامه بما يحتمله .

وأما كون جميع ذلك صريحاً في وجهه ؛ فلأن الظاهر من حاله أنه لم يرد شيئاً مما ذكر ، والغالب استعمال الألفاظ المذكورة في القذف . فوجب حملها عليه بظاهري الحال والاستعمال .

فعلى هذا إذا قال: أردت أحد هذه الاحتمالات لم يقبل قوله ؛ لأن هذا شأن الصريح . ولهذا لو قال المطلق بصريح الطلاق : أردتُ غيره لم يقبل .

قال: (وإن قذف أهل بلد أو جماعة لا يتصور الزنى من جميعهم عور ولم يجد) .

أما كون من ذكر يعزر ؛ فلأنه واجب في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة ، وذلك موجود هاهنا .

وأما كونه لا يجد ؛ فلأن الحد إنما وجب لما يلحق المقذوف من العار بالزنى ، وذلك يستدعي إمكانه من فاعله ، وذلك متنفٍ هاهنا . ضرورة عدم تصويره .

قال: (وإن قال لرجل: اقذفني فاقذفه فهل يجد؟ على وجهين) .

أما كون القاذف المذكور يُحد على وجهه ؛ فلأن الموجب له القذف ، وهو موجود . وقول^(٢) [المقذوف: اقذفني لا أتر له ؛ لأن القذف لا يباح بلا حاجة]^(٣) .

وأما كونه لا يجد على وجهه ؛ فلأن المقذوف رضي بقذفه . أشبه ما لو قذف

نفسه .

(١) في د: الآخر.

(٢) في د: قول.

(٣) ساقط من د.

وقال صاحب النهاية فيها: وعندي أن هذا -يعني الخلاف- ينبني على أن حد القذف هل هو حق لله أو لآدمي؟ فإن قيل: لله وجب، وإلا لم يجب. وهو معنى صحيح يجب أن يُلاحظ.

قال: (وإن قال لامرأته: يا زانية قالت: بك زينت لم تكن قاذفة، ويسقط عنه الحد بتصديقها).

أما كون المرأة القائلة ما ذكر لا تكون قاذفة للقائل لها: يا زانية؛ فلأن ذلك لا يستعمل في القذف للقذف؛ لأنه لا يراد به حقيقة ذلك، ألا ترى أنه لو قيل لشخص: يا سارق فقال: معك سرقت لم يكن معناه الإخبار بالسرقه^(١) بل معناه كما لم تسرق أنت فكذا أنا.

وأما كون الحد يسقط عن القاذف؛ فلأنه رماها بالزنا، وفي قولها: بك زينت تصديق له، وذلك يوجب إسقاط الحد كما لو قال: زينت فقالت: صدقت. وقال أبو الخطاب في هدايته: يكون الرجل قاذفاً لها؛ لأنه نسبها إلى الزنى وتصديقها لم ترد به حقيقة الفعل بدليل أنه لو أريد ذلك لوجب كونها قاذفة له.

قال: (وإذا^(٢) قذفت المرأة لم يكن لولدها المطالبة إذا كانت الأم في الحياة. وإن قذفت وهي ميتة. مسلمة كانت أو كافرة. حرة أو أمة: حد القاذف إذا طالب الابن وكان حراً مسلماً. ذكره الخرقى. وقال أبو بكر: لا يجب الحد بقذف ميتة).

أما كون المرأة إذا قذفت لا يكون لولدها المطالبة إذا كانت أمه في الحياة؛ فلأنه حق ثبت للتشفي. فلا يقوم فيه غير المستحق مقام المستحق، والمستحق هنا الأم. فلم يقيم الولد مقامها.

وأما كونها إذا قذفت ميتة يحد القاذف على ما ذكره الخرقى؛ فلأن القاذف قدح في نسب الحي، وذلك أنه إذا قذف أمه فقد نسبه إلى أنه ولد من زنى. وفي قول المصنف رحمه الله: مسلمة كانت أو كافرة حرة أو أمة إشعار بأن الحد هنا لم يجب للولد بطريق الإرث؛ لأنه لو وجب على سبيل الإرث لاعتبر

(١) في أ: بالسراقة.

(٢) في أ: فإذا.

شرائط الإحصان في المقذوف . وقد صرح بذلك المصنف رحمه الله في المغني فقال: إنما ملك الابن مطالبة القاذف ؛ لأنه قدح في نسب الحي .
وأما قوله: إذا طالب الابن وكان حراً مسلماً فشرط في حد القذف : أما الطلب ؛ فلأنه حق من الحقوق فلا يستوفى بغير طلب مستحقه ؛ كسائر الحقوق .

وأما حرية الابن وإسلامه ؛ فلأن الحد وجب للقدح في نسبه . فإذا لم يكن كذلك لم يجب الحد .

ولأن القدح في نسب الحي ليس أسوأ حالاً من نسبة الحي نفسه إلى الزنى ، ولو قذف الحي بالزنى اعتبر حرته وإسلامه . فكذا هاهنا .

وأما كون الحد لا يجب بقذف ميتة على قول أبي بكر ؛ فلأن الميتة لا تعبر والحي لم يقدح فيه ، وذلك شبهة يدرأ بها الحد .

ولأنه يحتمل أن الأم لو كانت حية لصدقت ، وذلك شبهة توجب سقوط الحد .

قال: (وإن مات المقذوف سقط الحد ، ومن قذف أم النبي ﷺ قتل مسلماً كان أو كافراً) .

أما كون الحد يسقط إذا مات المقذوف ؛ فلأن شرطه^(١) مطالبة مستحقه به ، وهي لا تتصور مع موته .

وأما كون من قذف أم النبي ﷺ يقتل ؛ فلأنه يكفر بقذفه لها ؛ لما في ذلك من التعرض للقدح في النبوة الموجب للكفر .

وأما كون من فعل ذلك يقتل مسلماً كان أو كافراً ؛ فلاستوائهما في الموجب للقتل .

ولأن المسلم إذا قتل بذلك . فلأن يقتل الكافر بطريق الأولى .

(١) في أ: شروطه.

قال: (وإن قذف الجماعة بكلمة واحدة^(١) فحد واحد إذا طالبوا أو واحد منهم . وعنه : إن طالبوا متفرقين حد لكل واحد حداً . وإن قذفهم بكلمات حد لكل واحد حداً . وإن حُدَّ القاذف فأعادته لم يعد عليه الحد) .

أما كون من قذف الجماعة بكلمة واحدة يحد حداً واحداً على المذهب ؛ فلأنه قذف واحد . فلم يجب فيه إلا حد واحد .

ولأن الحد إنما وجب لإدخال المعيرة على المقذوف بقذفه ، وبحد واحد يظهر كذب هذا القاذف وترك المعيرة . فوجب أن يكتفى به .

وأما قول المصنف رحمه الله: إذا طالبوا أو واحد منهم ؛ فبيان لاشتراط الطلب لوجوب الحد ؛ لأن الحد حق . فلم يُستوف بغير طلب ؛ كالمال .

وأما كونه يحد لكل واحد حداً إذا طالبوا متفرقين على رواية ؛ فلأنه إذا طلب واحد أولاً لزم إقامة الحد من أجله ، وإذا طلب الآخر لزم أيضاً .

وأما كون من قذفهم بكلمات يحد لكل واحد حداً ؛ فلأن حدود القذف حقوق آدميين . فلم تتداخل ؛ كالديون والقصاص .

وأما كون من حُدَّ للقذف فأعادته لم يعد عليه الحد ؛ فلأنه حُدَّ به مرة . فلم يحد به ثانياً .

(١) في د: واحد.

باب حد المسكر

الأصل في تحريم ذلك الكتاب والسنة والإجماع : أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ - إِلَى قَوْلِهِ -: فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩٠-٩١] .

وأما السنة ؛ فقول النبي عليه السلام: « كل مسكرٍ خمر ، وكل خمرٍ حرام »^(١). رواه أبو داود .

وأما الإجماع فأجمع المسلمون في الجملة على تحريم ذلك .

فإن قيل: فقد روي عن قدامة بن مظعون وعمرو بن معدني كرب وأبي جندل بن سهيل أنهم قالوا: هي حلال .

قيل: قد رجعوا عن ذلك . نقله المصنف رحمه الله في المغني .

قال المصنف رحمه الله: (كل شراب أسكر كثيره فقليله حرام من أي شيء كان ، ويسمى خمرًا ، ولا يحل شربه للذة ولا للتداوي ولا لعطش ولا غيره ؛ إلا أن يضطر إليه للدفع لقمة غصنٍ بها فيجوز) .

أما كون قليل ما أسكر كثيره حراماً ؛ فلما روى جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « ما أسكرَ كثيره فقليله حرام »^(٢). رواه أبو داود .

وأما كونه يسمى خمرًا ؛ فلأن النبي ﷺ قال: « كل مسكرٍ خمر » . وهذا مسكر .

ولأن الخمر ما خامر العقل أي غطاه وستره ، وهذا موجود في [كل مسكر .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٠٠٣) ٣: ١٥٨٨ كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر، وأن كل خمر حرام.

وأخرجه أبو داود في سننه (٣٦٧٩) ٣: ٣٢٧ كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٣٦٨١) الموضوع السابق.

وأما كونه لا يحل شربه للذة ؛ فلعوم قوله: [١] « كل مسكر خمرٌ ، وكل مسكر حرام » [٢] ، وقوله: « ما أسكر كثيره فقليله حرام » [٣]. رواهما أبو داود .
 وأما كونه لا يحل شربه للتداوي ؛ فلما روى طارق بن شهاب : « أنه سأل النبي ﷺ عن الخمر وقال [٤]: إنما أصنعها [٥] للدواء . فقال: إنه ليس بدواء ولكنه داء » [٦] .

وعن مخارق « أن النبي ﷺ دخلَ على أم سلمة ونبتت نبيداً في جر فخرج النبذ يهدر . فقال: ما هذا ؟ فقالت: فلانة اشتكتُ بطنها فنعت لها . فدفعه برجله فكسره وقال: إن الله لم يجعل فيما حرم عليكم شفاء » [٧]. رواهما الإمام أحمد .
 ولأن الخمر محرم لعينه . فلم يجوز شربه للتداوي ؛ كلحم الخنزير .
 وأما كونه لا يحل شربه لعطش ؛ فلأنه لا يذهب ولا يزيله ولا يدفع [٨] محذوره . فوجب بقاؤه على تحريمه . عملاً بالأدلة المقتضية لذلك مع سلامتها [٩] عن المعارض .

وأما كونه لا يحل شربه لغير ذلك إذا لم يضطر إليه لدفع لقمة غصّ بها ؛ فلما تقدم من عموم الأدلة المقتضية للتحريم . فلأن لا تحل مع عدم الحاجة إليه بطريق الأولى .

(١) ساقط من أ.

(٢) سبق تحريمه قريباً.

(٣) سبق تحريمه قريباً.

(٤) في د: قال.

(٥) في أ: صنعها.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه (١٩٨٤) ٣: ١٥٧٣ كتاب الأشربة، باب تحريم التداوي بالخمر.

وأخرجه أحمد في مسنده (١٨٣٨٣) طبعة إحياء التراث.

(٧) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠: ٥ كتاب الضحايا، باب النهي عن التداوي بالمسكر.

(٨) في أ: يندفع.

(٩) في أ: سلامته.

وأما كونه يجوز شربه إذا اضطر إليه^(١) لدفع لقمة غصّ بها ؛ مثل : أن لا يجد ما يدفعها به إلا الخمر ؛ فلأن الله تعالى قال في آية التحريم: ﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه﴾ [البقرة: ١٧٣] .

ولأن حفظ النفس مطلوب ولذلك يباح أكل الميتة إذا اضطر إليها وهو موجود هنا . فوجب جوازه تحصيلاً لحفظ النفس المطلوب حفظها .

قال: (ومن شربه مختاراً عالماً أن كثيره يسكر . قليلاً كان أو كثيراً : فعليه الحد ثمانون جلدة إن كان حراً . وعنه : أربعون ، والرقيق على النصف من ذلك ، إلا الذمي فإنه لا يجد بشربه في الصحيح من المذهب) .

أما كون من شرب الخمر عليه الحد في الجملة ؛ فلما روي عن النبي ﷺ أنه قال: « من شرب الخمر فاجلدوه »^(٢) . رواه أبو داود .

وقد ثبت أن أبا بكر وعمر وعلياً جلدوا شاربها .

وأما كونه عليه الحد قليلاً كان ذلك أو كثيراً ؛ فلأن القليل خمر فدخل في عموم قوله عليه السلام: « من شرب الخمر فاجلدوه »^(٣) . رواه أبو داود .

ولأنه شراب فيه شدة مطربة . فوجب الحد بشربه قليله ؛ كالكثير .

وأما كونه يشترط لكون الحد^(٤) عليه أن يشربه مختاراً ؛ فلأن من شربه مكرهاً

لا حدّ عليه ؛ لأن النبي ﷺ قال: « عُفي لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »^(٥) .

(١) في ٥: الأدلة المتقتضية للتحريم وقياساً على الصور المتقدم ذكرها. ولأنه إذا لم يحل شربه للتداوي مع الحاجة إليه ...

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٤٤٨٥) ٤: ١٦٥ كتاب الحدود، باب إذا تتابع في شرب الخمر.

وأخرجه الترمذي في جامعه (١٤٤٤) ٤: ٤٨ كتاب الحدود، باب ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه...

وأخرجه النسائي في سننه (٥٦٦١) ٨: ٣١٣ كتاب الأشربة، ذكر الروايات المغلطات في شرب الخمر.

(٣) سبق تخريجه قريباً.

(٤) ساقط من ٥.

(٥) سبق تخريجه ص: ٢٤٣.

وأما كونه يشترط لذلك أن يشربه عالماً أن كثير ذلك يسكر ؛ فلأن من شربه غير عالم بذلك لا حد عليه ؛ لأنه غير قاصد إلى ارتكاب المعصية . أشبه من وطئ امرأة وظنها^(١) زوجته .

وعن عمر رضي الله عنه : « لا حدَّ إلا على من علمه »^(٢) .

وليس المراد من علم التحريم ؛ « لأن عمر رضي الله عنه حدَّ قدامة بن مظعون^(٣) وهو يعتقد حلها . فتعين أن يراد بالعلم علم أن كثير ذلك يُسكر .
وأما كون حد الخمر ثمانين جلدة على رواية إن كان الشارب حراً ؛ ف « لأن عمر رضي الله عنه استشارَ الناس في حد الخمر . فقال عبدالرحمن : اجعله كأخفِّ الحدود . فضرب عمرُ ثمانين »^(٤) .

وروي : « أن علياً قال في المشورة : إذا سكرَ هذى ، وإذا هذى افتري ، فحدوه حد المفترى »^(٥) . وروى ذلك الجوزجاني والدارقطني وغيرهما .

وأما كونه أربعين على رواية إن كان كذلك ؛ ف « لأن علياً رضي الله عنه جلدَ الوليد بن عقبة أربعين ، ثم قال : جلدَ النبي ﷺ أربعين ، وأبو بكر أربعين ، وعمر ثمانين ، وكلُّ سنة ، وهذا أحبُّ إليَّ »^(٦) . رواه مسلم .

وعن أنس قال : « أتى رسولُ الله ﷺ برجلٍ قد شربَ الخمرَ فضربه بالنعال نحواً من أربعين ، ثم أتى به أبو بكر فصنع مثل ذلك ، ثم أتى به عمر فاستشار الناس في الحد فقال ابن عوف : أقلُّ الحدودِ ثمانونَ . فضربه عمر »^(٧) متفق عليه .

(١) في أ: فظنها.

(٢) سبق تخريجه ص: ٢١٥.

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨: ٣١٦ كتاب الأشربة، باب من وجد منه ريح شراب أو لقي سكران.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٤٤٧٩) ٤: ١٦٣ كتاب الحدود، باب الحد في الخمر.

وأخرجه الترمذي في جامعه (١٤٤٣) ٤: ٤٨ كتاب الحدود، باب ما جاء في حد السكران.

(٥) أخرجه الدارقطني في سننه (٢٢٣) ٣: ١٥٧ كتاب الحدود.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه (١٧٠٧) ٣: ١٣٣١ كتاب الحدود، باب حد الخمر.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٣٩١) ٦: ٢٤٨٧ كتاب الحدود، باب ما جاء في ضرب شراب الخمر. نحوه.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٧٠٦) ٣: ١٣٣٠ كتاب الحدود، باب حد الخمر. واللفظ له.

فإن قيل: فعل عمر^(١) كان بمحض من الصحابة فيكون إجماعاً .
 قيل: فعل النبي ﷺ أولى من فعل غيره . ويحمل فعل عمر على أنه رأى الزيادة
 على وجه التعزيز . ودعوى الإجماع لا تصح ؛ لأنه كيف ينعقد الإجماع على
 شيء قد خالف فيه أبو بكر وعلي رضي الله عنهما .
 وأما كون حد الرقيق على النصف من الحر ؛ فلأنه على النصف في الزنى .
 فلأن يكون على النصف من شرب الخمر بطريق الأولى .
 وأما كون الذمي لا يحد بشره في الصحيح من المذهب ؛ فلأنه لا يعتقد
 تحريمه . بخلاف الزنى وشبهه .

قال: (وهل يجب الحد بوجود الرائحة ؟ على روايتين) .

أما كون الحد يجب بوجود الرائحة على رواية ؛ فلأن ذلك نقل عن عمر وابن
 مسعود^(٢) .

ولأن الرائحة تدل على الشرب [فجرى مجرى الإقرار .

وأما كونه لا يجب بذلك على رواية^(٣) ؛ فلأنه يحتمل أن يكون^(٤) تميمض
 بالخمر أو شربه ظناً أنه لا يسكر ، أو كان مكرهاً ، أو أكل نبقاً بالغاً ، أو شراب
 التفاح فإنه يكون منه كرائحة الخمر . فإذا احتمل ذلك لم يجب الحد ؛ لأنه يدرأ
 بالشبهات .

(١) ساقط من د.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٨٦١٩-٢٨٦٢٠) ٥ : ٥١٩-٥٢٠ كتاب الحدود، في رجل يوجد

منه ريح الخمر ما عليه ؟

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ٣١٥ كتاب الأشربة، باب من وجد منه ريح شراب أو لقي
 سكران.

(٣) ساقط من د.

(٤) ساقط من أ.

وهذه أصح ؛ لما ذكر وفعل عمر قد روي أن من وجدت منه الرائحة أو أقر^(١) بالشراب ؛ لأنه روي أنه قال: « وجدتُ من عبد الله ريحاً من الشراب . فأقرّ عنده أنه شرب فقال عمر: إنه سائلٌ عنه فإن كان يُسكرُ جلدته »^(٢) .

قال: (والعصير إذا أتت عليه ثلاثة أيام حرم ؛ إلا أن يغلي قبل ذلك فيحرم . نص عليه ، وعند أبي الخطاب : أن هذا محمول على عصير يتخمّر في ثلاث غالباً) .

أما كون العصير الذي يقذف بزبده ويغلي غليان القدر يحرم بلا خلاف فيه ؛ لصحة إطلاق الخمر عليه .

وأما كونه إذا أتى عليه ثلاثة أيام ولم يوجد فيه ذلك يحرم على المنصوص عن الإمام رحمة الله عليه^(٣) ؛ فلقول رسول الله ﷺ: « اشربوا العصيرَ ثلاثاً ما لم يغل »^(٤) . وجه الحجّة : أنه قيد الشرب بالثلاث ، وذلك يدل على نفي الشرب فيما زاد عليها . وفي حديث ابن عباس « أن النبي ﷺ كان يُبَدُّ له الزبيب ويشربه اليوم والغد وبعد الغد إلى مساء الثالثة . ثم يؤمرُ به فيُسقَى الخدم أو يُهراق »^(٥) . رواه أبو داود .

فإن قيل: قوله: « فيسقى الخدم » دليل على إباحته^(٦) .

ولأن الشدة تحصل في الثلاث غالباً وهي خفية تحتاج إلى ضابط والثلاث تصلح^(٧) ضابطاً لها . فوجب اعتباره بها .

وقال ابن عمر: « اشربه ما لم يأخذه شيطانه . قيل : وفي كم يأخذه شيطانه ؟ قيل : في ثلاث » .

(١) في أ: وجد منه رائحة أقر .

(٢) ر تخريج الحديث السابق .

(٣) في أ: رضي الله عنه .

(٤) لم أقف عليه هكذا . وقد أخرج النسائي في سننه عن الشعبي قال : « اشربه ثلاثة أيام إلا أن يغلي » . (٥٧٣٤) .

(٥) أخرجه أبو داود في سننه (٣٧١٣) ٣ : ٣٣٥ كتاب الأشربة، باب في صفة النبيذ .

(٦) كذا في الأصول .

(٧) ساقط من أ .

وأما كونه لا يحرم عند أبي الخطاب حتى يغلي ؛ فلقول رسول الله ﷺ :
« اشربوا في كل وعاءٍ ، ولا تشربوا مسكراً »^(١) .

ولأن علة التحريم الشدة المطربة ، وذلك في المسكر لا في غيره .

وأجاب عن إطلاق الإمام القول بأن المراد عصير يتخمر في ثلاث غالباً^(٢) .

قال: (ولا يكره أن يترك في الماء تمراً أو زبيباً ونحوه ليأخذ ملوحته ما لم يشتد أو يأتي عليه ثلاث) .

أما كون ترك ما ذكر في الماء لا يكره ؛ فلما تقدم في^(٣) حديث ابن عباس
« أنه كان ينبذ له الزبيب فيشره »^(٤) .

وأما كونه يحرم إذا اشتد ؛ فلما روى أبو هريرة قال: « علمتُ أن رسول الله ﷺ كان يصومُ . فتحنيت فطره بنبيذٍ صنعته في دباء . ثم أتيتُه به فإذا هو ينش . فقال : اضرب بهذا الحائط . فإن هذا شرابٌ من لا يؤمن بالله واليوم الآخر »^(٥) .
رواه أبو داود .

ولأنه إذا بلغ ذلك صار مسكراً ، وكل مسكر حرام .

وأما كونه يحرم إذا أتى عليه ثلاثة أيام ؛ فلأن ذلك في مظنة الاشتداد . أشبه
العصير .

فإن قيل: قول المصنف رحمه الله: ولا يكره أن يترك ... إلى قوله: ما لم يشتد
أو يأتي عليه ثلاث لا يدل على التحريم . يجوز أنه^(٦) يكره عند ذلك ؛ لأن
الكرهية قبل الحرمة .

قيل: أما إذا اشتد فلا خلاف فيه في المذهب ، والحديث المذكور وما تقدم
يدل عليه . وأما إذا أتى عليه ثلاث ففيه الخلاف المتقدم ذكره في العصير ؛ لأنه في
معناه .

(١) سيأتي تخريجه ص: ٢٧٧ .

(٢) في أ: يخمر غالباً في ثلاث .

(٣) في أ: من .

(٤) سبق قريباً .

(٥) أخرجه أبو داود في سننه (٣٧١٦) ٣: ٣٣٦ كتاب الأشربة، باب في النبيذ إذا غلى .

(٦) في أ: أن .

قال: (ولا يكره الانتباز في الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالتَّقِيرِ وَالْمَزْفَتِ . وعنه : يكرهه) .

أما كون ما ذكر لا يكره على المذهب ؛ فلما روى بريدة أن رسول الله ﷺ قال: « نهيتكم عن ثلاث ، وأنا أمركم بهن : نهيتكم عن الأشربة أن تشربوا إلا في ظروف الأدم فاشربوا في كل وعاء ، ولا تشربوا مسكراً »^(١) . رواه مسلم .
وأما كونه يكره على رواية ؛ ف « لأن النبي ﷺ نهى عن الانتباز فيها »^(٢) .
والأول أصح ؛ لأن دليله يصلح ناسخاً للدليل الرواية الثانية .

قال: (ويكره الخليطان وهو: أن ينبذ شيئين كالتمر والزبيب ، ولا بأس بالفقاع) .

أما كون الخليطين يكره أن ينبذ ؛ ف « لأن النبي ﷺ نهى عن الخليطين »^(٣) .
وأدنى أحوال النهي الكراهة .

وأما قول المصنف رحمه الله: وهو أن ينبذ شيئين ؛ فبيان لمعنى الخليطين المكروه [أن ينبذ]^(٤) .

وأما كون الفقاع لا بأس بشربه ؛ فلأنه لا يسكر ، وإذا^(٥) ترك فسد . بخلاف الخمر .

ولأن^(٦) أصل الأشياء على الإباحة حتى يرد محرم ، ولم يرد ذلك في الفقاع . فوجب بقاؤه على مقتضى الأصل .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٩٧٧) ٣: ١٥٨٥ كتاب الأشربة، باب النهي عن الانتباز في المزفت والدباء...

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١٩٩٥) ٣: ١٥٧٩ كتاب الأشربة، باب النهي عن الانتباز في المزفت والدباء...

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (١٩٨٧) ٣: ١٥٧٥ كتاب الأشربة، باب كراهة انتباز التمر والزبيب مخلوطين.

وأخرجه النسائي في سننه (٥٥٦٨) ٨: ٢٩٣ كتاب الأشربة، الترخص في انتباز التمر وحده.

(٤) ساقط من د.

(٥) في أ: فإذا.

(٦) في د: فلأن.

باب التعزير

سمي التعزير بذلك ؛ لأنه يَمنع من تعاطي القبيح ، والأصل في التعزير: المنع .
ومنه : التعزير بمعنى النصرة ؛ لأنه منع لعدوه من أذاه .

قال المصنف رحمه الله: (وهو التأديب . وهو واجب في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة ؛ كالأستمتاع الذي لا يوجب الحد ، وإتيان المرأة المرأة ، وسرقة ما لا يوجب القطع ، والجناية على الناس بما لا قصاص فيه ، والقذف بغير الزنى ونحوه) .

أما قول المصنف رحمه الله: وهو التأديب ؛ فبيان لمعنى التعزير . وفسره المصنف رحمه الله في المغني بالعقوبة المشروعة على جناية لا حد فيها ، وهو قريب مما ذكره هنا .

وأما كونه واجباً في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة ؛ فلأن المعصية تفتقر إلى ما يمنع من فعلها . فإذا لم يجب فيها حد ولا كفارة وجب أن يشرع فيها التعزير ؛ لتحقيق المانع من فعلها .

وقال المصنف رحمه الله في المغني: ينبغي أن يتقيد قول أصحابنا في^(١) وجوبه - يعني في وجوب التعزير- بما نص على التعزير فيه ؛ كوطء بهيمة ، أو جارية امرأته ، أو جارية مشتركة ، أو نحو ذلك مما لا بد من التعزير فيه ؛ لأنه منصوص على تأديبه . فوجب ؛ كالحلود . وما عداه يكون على^(٢) ما رآه الإمام إن رأى^(٣) أن المصلحة فيه وجب عليه وإلا لم يجب عليه ؛ لأنه يروى « أن رجلاً أتى النبي

(١) في أ: يعني في .

(٢) ساقط من أ .

(٣) في د زيادة: الإمام .

ﷺ فقال : إني لقيتُ امرأةً فأصبتُ منها ما دون أن أطأها . فقال: أصليتَ معنا ؟ قال: نعم . فتلا عليه: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤]»^(١) .

وروي : « أنه قال في الأنصار: اقبلوا من محسنهم ، وتجاوزوا عن مُسيئهم»^(٢) ، و « قال رجل للنبي ﷺ في حكم حكمه^(٣) للزبير: أن كان ابن عميتك . فغضبَ النبي ﷺ»^(٤) ولم يعزّره على مقاله .

وأما قول المصنف رحمه الله: كالاستمتاع إلى آخره ؛ فبيان لمواضع وجوب التعزير ونظر^(٥) إلى عموم قوله: في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة .

فإن قيل: ما الدليل على كون هذه الأشياء معصية ؟

قيل: أما الاستمتاع الذي لا يوجب الحد ؛ فلأن النبي ﷺ جعله سيئة ، ولذلك قال للرجل الذي قال: « لقيتُ امرأةً فأصبتُ منها ما دون أن أطأها: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤]»^(٦) .

وأما إتيان المرأة المرأة ؛ فلأن في الحديث: « إذا أتتِ المرأةُ المرأةَ فهما زانيتان » .

وأما سرقة ما لا يوجب القطع ؛ فلأن ذلك داخل في قوله عليه السلام: « لا يحل مالُ امرءٍ مسلمٍ إلا عن طيبِ نفسه»^(٧) .

وأما الجناية بما لا قصاص فيه ؛ فلأنه تعدى على الغير . أشبه الجناية التي فيها القصاص .

(١) أخرجه الترمذي في جامعه (٣١١٣) ٥ : ٢٩١ كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة هود.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٥٨٨) ٣ : ١٣٨٣ كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ: « اقبلوا من محسنهم... ».

وأخرجه مسلم في صحيحه (٢٥١٠) ٤ : ١٩٤٩ كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل الأنصار. (٣) في أ: حكم به.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٢٣١) ٢ : ٨٣٢ كتاب المساقاة، باب سكر الأنهار.

وأخرجه مسلم في صحيحه (٢٣٥٧) ٤ : ١٨٢٩ كتاب الفضائل، باب وجوب اتباعه ﷺ.

(٥) في أ: ونظرا.

(٦) سبق تخريجه قريبا.

(٧) أخرجه أحمد في مسنده (٢٠٧١٤) ٥ : ٧٢.

وأخرجه الدارقطني في سننه (٩٢) ٣ : ٢٦ كتاب البيوع.

فإن قيل: القياس المذكور يقتضي مشروعية القصاص في ذلك أيضاً والتعزير خلافه .

قيل: تعذر القصاص [لمعنى يختص به : من عدم انتهائه إلى موضع يقتص منه . وقد نبه على ذلك في مواضعه . فانتفاء القصاص]^(١) لمعنى يختص به لا يمنع من ثبوت الحرمة لوجهين:

أحدهما: أن القصاص يقتضي الإلحاق^(٢) مطلقاً . ترك العمل به في القصاص ؛ لما ذكر . فبقي فيما عداه على مقتضاه .

والثاني: أن المواضع التي فيها القصاص إنما حرمت الجناية عليها ؛ لما فيه من التعدي على الغير ، وذلك بعينه موجود فيما لا قصاص فيه .

قال: (ومن وطئ أمة امرأته فعليه الحد ، إلا أن تكون أحلتها له^(٣) فيجلد مائة . وهل يلحقه نسب ولدها ؟ على روايتين . ولا يسقط بالإباحة في غير هذا الموضع .)

أما كون من وطئ أمة امرأته ولم تكن أحلتها له عليه الحد ؛ فلما يأتي من حديث النعمان بن بشير بعد .

ولأن وطئ في فرج من غير عقد ولا ملك ولا شبهة ملك فوجب الحد ؛ كوطئ أمة غير زوجته .

وأما كونه يجلد مائة إذا أحلتها له ؛ فلما روي «أن رجلاً يقال له عبدالرحمن بن حنين^(٤) وقع على جارية امرأته . فرُفِعَ إلى النعمان بن بشير وهو أمير على الكوفة . فقال : لأقضيَنَّ فيك بقضية رسول الله ﷺ : إن كانت أحلتها لك جلدتُك مائة ، وإن لم تكن أحلتها لك رجمتُك بالحجارة . فوجدت أحلتها له . فجلد مائة»^(٥) . رواه أبو داود .

(١) ساقط من د.

(٢) في د: الإلحاق.

(٣) ساقط من د.

(٤) في الأصول: جبير . وما أثبتناه من سنن أبي داود.

(٥) أخرجه أبو داود في سننه (٤٤٥٨) ٤ : ١٥٧ كتاب الحدود ، باب في الرجل يزني بجارية امرأته.

[وأما كونه يلحقه نسب ولها على رواية؛ فلأنه لا يجب به الحد . أشبهه وطء الأمة المشتركة]^(١) .

وأما كونه لا يلحقه على رواية؛ فلأنه وطء في غير ملك . أشبهه وطء أمة غير زوجته .

وأما كون الحد لا يسقط بالإباحة في غير إباحة الزوجة أمتهأ لزوجها ؛ فلأن الوطاء حرام لا يباح بالإباحة ، ومقتضى ذلك وجوب الحد مطلقاً . تُرك العمل به في إباحة الزوجة أمتهأ لزوجها ؛ لما تقدم من الحديث . فيبقى فيما عدا ذلك على مقتضاه .

قال: (ولا يُزاد في التعزير على عشر جلدات في غير هذا الموضع لقول النبي ﷺ: « لا يجلد أحدٌ فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله »)^(٢) . وعنه : ما كان سببه الوطاء كوطء جاريتيه المشتركة والمزوجة ونحوه ضرب مائة ويسقط عنه النفي ، وكذلك يتخرج فيمن أتى بميمة . وغير الوطاء لا يبلغ به أدنى الحدود) .

أما^(٣) كون التعزير لا يزداد فيه على عشر جلدات في غير هذا الموضع على المذهب ؛ فلما ذكر المصنف رحمه الله من الحديث المتقدم ذكره عن أبي بردة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « لا يجلد أحدٌ فوق عشرة أسواطٍ إلا في حد من حدود الله »^(٤) متفق عليه .

وأما كون ما كان سببه الوطاء يضرب فيه مائة على رواية؛ فلأن حديث النعمان بن بشير دل على ضرب المائة فيمن وطئ جارية امرأته بإذنها . فيتعدى إلى وطء أمته المشتركة والمزوجة ونحوه ؛ لأنهم في معناها .

(١) ساقط من د.

(٢) سيأتي تخريجه قريباً.

(٣) في أ: وأما.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٤٥٦-٦٤٥٨) ٦: ٢٥١٢ كتاب الحارين، باب كم التعزير والأدب.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٧٠٨) ٣: ١٣٣٢ كتاب الحدود، باب قدر أسواط التعزير.

وأما كون من أتى بهيمة على القول بوجوب التعزير فيه يتخرج فيه مثل ذلك ؛ فلأنه وطء . أشبهه وطء أمة امرأته .

وأما كون غير الوطاء لا يبلغ به أدنى الحدود ؛ فلأنه روي عن النبي ﷺ أنه قال: « من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين »^(١) .

وعن عمر : « أنه كتب إلى أبي موسى: لا تبلغ بالتعزير أدنى الحدود » .
وقال المصنف رحمه الله في المغني: ما كان سببه الوطاء يجلد فيه مائة إلا سوطاً لينقص عن حد الزنى ، وفي الحديث عن عمر : « في أمة بين رجلين وطئها أحدهما: يجلد الحد إلا سوطاً واحداً »^(٢) . رواه الأثرم .

قال: (ومن استمنى بيده لغير حاجة عزر . وإن فعله خوفاً من الزنى فلا شيء عليه) .

أما كون من استمنى بيده^(٣) لغير حاجة يعزر ؛ فلأنه فعل محرماً . بدليل أنه وطء منهي عنه من حيث إنه في غير محل الحرث ، وفي الأثر: « لعن الله ناكح يده » .

وأما كون من فعل ذلك خوفاً من الزنى لا شيء عليه ؛ فلأن ذلك حال ضرورة وحاجة . أشبهه نكاح الأمة في حق الحر إذا خاف الزنى وعدم الطول .

وروي عبد الله بن أحمد بإسناده عن ابن زياد عن أبيه قال: « كانوا يفعلونه على عهد رسول الله ﷺ في مغازيهم » . والظاهر أنه كان يبلغه ولا ينكره .

ولأنه لا يجوز أن يقدم الصحابة على ذلك إلا بإذن .

وعن ابن عباس : « أنه سُئل عن ذلك قال: كان المهاجرون يفعلونه^(٤) في

مغازيهم يستعفون به » ، وروي عن عكرمة .

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨: ٣٢٧ كتاب الأشربة، باب ما جاء في التعزير وأنه لا يبلغ به أربعين.

(٢) أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه نحوه عن سعيد بن المسيب (٢٨٥١٢) ٥: ٥٠٩ كتاب الحدود، في الجارية تكون بين الرجلين فوقه عليها أحدهما.

(٣) ساقط من د.

(٤) في د: يفعلون.

فإن قيل: الحديث الأول يدل على التحريم مطلقاً ، [وفعل الصحابة يدل على الجواز مطلقاً]^(١). فما وجه التفرقة بين^(٢) خوف الزنى وغيره ؟

قيل: يجب حمل الحديث على من فعل ذلك لغير حاجة ، وفعل الصحابة على الخوف المذكور ؛ لأن فيه جمعاً بين الحديث وفعل الصحابة ، وفي المنقول عن الصحابة ما يدل على لحظ ذلك من أن الفعل المنقول كان في المغازي التي هي مظنة الخوف من الزنى ؛ لعدم استصحاب الرجل لزوجته في الغزو عادة ، وبعضه قول الراوي: « يستغفون به » ؛ لأن في هذا إشارة إلى ما ذكر .

فعلى هذا ظاهر كلام المصنف رحمه الله لا يشترط في الإباحة خوف العنت .

وقال أبو الخطاب في رؤوس مسائله: والاستمناء محرم إلا أن يخاف العنت ولا يجذ طول حرة ولا أمة . وهو شرط حسن يجب أن يلحظ إلا أن يكون المحتاج إليه له زوجة وهو في موضع لا يتمكن من وطئها ؛ كمغازي الصحابة المذكورة .

(١) ساقط من د.

(٢) في أ: من.

باب القطع في السرقة

الأصل في قطع السارق الكتاب والسنة والإجماع : أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨] .
وأما السنة ؛ فما روت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : « تَقَطُّعُ الأيدي في ربع دينار فصاعداً »^(١) .

وقال^(٢) النبي ﷺ : « إِنَّمَا أَهْلَكَ^(٣) مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفَ تَرَكَوهُ ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفَ قَطَعُوهُ »^(٤) متفق عليه .

قال المصنف رحمه الله : (ولا يجب إلا بسبعة أشياء :

أحدها^(٥) : السرقة . وهي : أخذ المال على وجه الاختفاء . ولا قطع على منتهب ، ولا محتلس ، ولا غاصب ، ولا خائن ، ولا جاحد ودبعة ولا عارية .
وعنه : يقطع جاحد العارية) .

أما كون القطع لا يجب إلا بسبعة أشياء ؛ فلما يأتي ذكره في مواضعها .
وأما كون أحدها السرقة ؛ فلأن الله تعالى أوجب القطع على السارق . فإذا لم توجد السرقة لم يكن الفاعل سارقاً .

وأما قول المصنف رحمه الله : وهي أخذ المال على وجه الاختفاء ؛ فبيان لمعنى السرقة . ومنه : استرق السمع ؛ لأنه يستمعه محتفياً .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٤٠٧) ٦ : ٢٤٩٢ كتاب الحدود ، باب قول الله تعالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ .

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٨٤) ٣ : ١٣١٣ كتاب الحدود ، باب حد السرقة ونصابها .

(٢) في ٥ : فقال .

(٣) في أ : هلك .

(٤) سيأتي تخريجه ص : ٢٨٥ .

(٥) في أ : إحداها .

وأما كون المنتهب لا قطع عليه ؛ فلما روى جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس على المنتهب قطع»^(١). رواه أبو داود .
ولأن الواجب قطع السارق ، والمنتهب ليس بسارق .
وأما كون المختلس لا قطع عليه ؛ فلأنه روي عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس على الخائن قطع ، ولا على المختلس قطع»^(٢). رواه أبو داود .
وأما كون الغاصب لا قطع عليه ؛ فلأنه إذا لم يجب على المختلس والخائن .
فلأن لا يجب على الغاصب بطريق الأولى^(٣) .
وأما كون جاحد الوديعة لا قطع عليه ؛ فلأنه إذا لم يجب على الغاصب .
فلأن لا يجب على جاحد الوديعة بطريق الأولى .
وأما كون جاحد العارية لا قطع عليه على رواية ؛ فلأنه خائن . فلم يجب قطعه ؛ لما تقدم من الحديث .
وأما كونه يقطع على رواية ؛ فلما روي عن عائشة « أن امرأة كانت تستعير المتاع وتجحده . فأمر النبي ﷺ بقطع يدها . فأتى أهلها أسامة فكلموه [فكلم النبي ﷺ]»^(٤) . فقال النبي ﷺ: إنما هلك من كان قبلكم بأنهم إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، والضعيف قطعوه . والذي نفسي بيده لو كانت فاطمة بنت محمد سرت^(٥) لقطع يدها . قالت : فقطعت يدها»^(٦) متفق عليه .
والأولى أصح ؛ لما تقدم .

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤٣٩١) : ٤ : ١٣٨ كتاب الحدود، باب القطع في الخلسة والحيانة.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٤٣٩٣) الموضع السابق.

وأخرجه الترمذي في جامعه (١٤٤٨) : ٤ : ٥٢ كتاب الحدود، باب ما جاء في الخائن والمختلس والمنتهب.

(٣) في ٥: لا قطع عليه فلما تقدم في حديث أبي داود.

(٤) ساقط من ٥.

(٥) ساقط من أ.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٢٨٨) : ٣ : ١٢٨٢ كتاب أحاديث الأنبياء، باب ﴿أم حسبك أن أصحاب الكهف والرقيم﴾.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٨٨) : ٣ : ١٣١٦ كتاب الحدود، باب قطع السارق الشريف وغيره والنهي عن الشفاعة في الحدود.

والمرأة المذكورة في حديث عائشة : المخزومية وهي سارقة ؛ لما روي عن عائشة « أن قريشاً أهمهم شأن المخزومية التي سرقت ... وذكرت القصة »^(١). رواه البخاري .

فإن قيل: يحتمل أن تكون القصة مختلفة .

قيل: يجب أن تكون هي هي ؛ لأن في ذلك جمعاً بين الأحاديث ، وموافقة لظاهر الكتاب .

قال: (ويقطع الطرّار . وهو : الذي يبط الجيب وغيره ويأخذ منه . وعنه : لا يقطع) .

أما كون الطرّار يقطع على المذهب ؛ فلأنه أخذ مال غيره على وجه الاختفاء . أشبه السارق .

وأما كونه لا يقطع على رواية ؛ فلأنه لا يسمى سارقاً ولا هو في معنى السارق من حيث إنه يأخذه من غير حرز ، وإذا كان كذلك وجب إلحاقه بالخائن .

(١) رتخريج الحديث السابق.

فصل [الشرط الثاني]

قال المصنف رحمه الله: (الثاني: أن يكون المسروق مالاً محترماً . سواء كان مما يسرع إليه الفساد كالفاكهة والبطيخ أو لا . وسواء كان ثميناً كالمتاع والذهب ، أو غير ثمين كالخشب والقصب) .

أما كون الثاني من شروط القطع في السرقة: أن يكون المسروق مالاً محترماً : أما اشتراط كونه مالاً ؛ فلأن ما ليس بمال لا حرمة له . فلم يجب به قطع . ولأن الأحاديث الدالة على وجوبه من قوله ﷺ: « تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً »^(١) وغير ذلك مشتملة على أخذ المال . فإذا لم يكن المسروق مالاً لم يكن ذلك دالاً على القطع بطريق اللفظ ولا بطريق المعنى . أما عدم دلالة بطريق اللفظ ؛ فلأن اللفظ لا يشمل ذلك . وأما عدم دلالة بطريق المعنى ؛ فلأن غير المال لا يساوي المال . فلا يصح إلحاقه به .

فإن قيل: الأحاديث إذا كانت مشتملة على المال فالآية المذكورة ليست مشتملة على ذلك ؛ لأنه قال سبحانه: ﴿والسارق والسارقة﴾ [المائدة: ٣٨] من غير تعرض لكون المسروق مالاً أو غير مال .

قيل: الآية مطلقة والأحاديث مقيدة ، والمطلق يجب حمله على المقيد . فعلى هذا لا يقطع بسرقة الكلب وإن كان معلماً ؛ لأنه ليس بمال ، ولا بسرقة الحر ؛ لأنه ليس بمال . وعلى هذا فقس . وأما اشتراط كون المسروق محترماً ؛ فلأن المال إذا لم يكن محترماً كمال الحربي تجوز سرقة وأخذه بكل وجه ، وجواز الأخذ ينفي وجوب القطع .

(١) سيأتي تحريجه ص: ٢٩١ .

وأما كون ما يسرع إليه الفساد وما لا يسرع إليه سواء في وجوب القطع ؛ فلأن قوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ [المائدة: ٣٨] : يشملهما .
وفي الحديث « أن عثمان^(١) رضي الله عنه أتى برجل قد سرق أترجة فأمرَ بها عثمان^(٢) فقومت فبلغت قيمتها ربعَ دينار فأمرَ به فقطع »^(٣) .
وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ « سئلَ عن الثمر المعلق . فقال: لا قطعَ في ثمر ولا كثر . ثم قال: ومن سرقَ منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرينُ فبلغَ ثمنَ المِحنِ فعليه القطع »^(٤) . رواه أبو داود .
ولأن ما يسرع إليه الفساد نوع مال . فجاز أن يتعلق به القطع ؛ كالذي يمكن تخفيفه .

وأما كون ما كان ثميناً أو غير ثمين^(٥) سواء في وجوب القطع ؛ فلأن الآية المتقدم ذكرها تشملهما .

ولأن المعتبر قيمة ثلاثة دراهم أو ربع دينار ، وذلك موجود في الثمين وغيره .

قال: (ويقطع بسرقة العبد الصغير . ولا يقطع بسرقة حر وإن كان صغيراً . وعنه : يقطع بسرقة الصغير ، فإن قلنا لا يقطع فسرقه وعليه حلي فهل يقطع ؟ على وجهين) .

أما كون سرقة العبد الصغير يقطع فيها ؛ فلأنه مملوك . فوجب القطع بسرقة ؛ كسائر الحيوانات المملوكة .

(١) في أ: عمر .

(٢) في أ: عمر .

(٣) أخرجه مالك في الموطأ (٢٣) ٢ : ٦٣٤ كتاب الحدود، باب ما يجب فيه القطع .

(٤) أدخل المصنف حديثي رافع بن خديج وعمرو بن شعيب في بعضهما . أما الأول: وهو قوله ﷺ: « لا قطع في ثمر ولا كثر » فقد أخرجه أبو داود في سننه (٤٣٨٨) ٤ : ١٣٦ كتاب الحدود، باب ما لا قطع فيه .

وأخرجه ابن ماجة في سننه (٢٥٩٣) ٢ : ٨٦٥ كتاب الحدود، باب لا يقطع في ثمر ولا كثر .

وأما حديث عمرو بن شعيب ولفظه: « أن رسول الله ﷺ سئلَ عن الثمر المعلق فقال: ... ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن المِحن فعليه القطع » وقد أخرجه أبو داود في الموضع السابق (٤٣٩٠) ٤ : ١٣٧ .

(٥) في د: ثميناً .

والمراد بالصغير هنا غير المميز ؛ لأن مثل هذا^(١) لا يفهم ولا يميز بين سيده وغيره .

وفي تقييد القطع بكون العبد صغيراً إشعار بأن سرقة العبد الكبير لا يقطع بها وهو صحيح ؛ لأن العبد إذا كان كبيراً لا يمكن سرقة ؛ لأنه له اختيار وإرادة . فإذا طلب غير سيده أخذه لا يمكنه ذلك إلا باختياره . فلم يكن الأخذ المذكور سرقة ؛ كما لو هرب بنفسه من غير أن يأخذه أحد^(٢) معه .

وأما كون سرقة الحر الكبير لا يقطع بها ؛ فلأنه ليس بمال ، ومن شرطه كون المسروق مالاً .

ولأن الكبير لا يمكن سرقة .

ولأنه لم يجب القطع بسرقة العبد الكبير . فلأن لا تجب بسرقة الحر الكبير بطريق الأولى .

وأما كون سرقة الحر الصغير لا يقطع بها على المذهب ؛ فلما تقدم من أنه ليس بمال . أشبه الحر الكبير .

وأما كونه^(٣) يقطع بها على رواية ؛ فلأنه مسروق يتبع أخذه . أشبه المال والبهيمة . وبهذا فارق الحر الكبير فإنه لا يتبع أحداً إلا باختياره وإرادته .

وأما كون من سرق الحر الصغير وعليه الحلي يقطع على وجه إذا قيل لا يقطع ؛ فلأنه سرق نصاباً من الحلي . فوجب القطع ؛ كما لو سرقة منفرداً .

ولأن سارق ذلك سارق . فيدخل في عموم قوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا﴾ [المائدة: ٣٨] .

وأما كونه لا يقطع على وجه ؛ فلأنه تابع لما لا يجب القطع بسرقة . أشبه ثيابه .

ولأن يد الصبي على ما عليه . بدليل أن ما يوجد مع اللقيط يكون له ، وإذا كانت يد الصبي على حليه وجب كونه تبعاً ، وإذا كان تبعاً لم يقطع ؛ كالمبتوع .

(١) في أ: ذلك.

(٢) في أ: يأخذ أحداً.

(٣) في أ: كونها.

قال: (ولا يقطع بسرقة مصحف . وعند أبي الخطاب يقطع ، ويقطع بسرقة سائر كتب العلم)^(١) .

أما كون سرقة المصحف لا يقطع بها وهو قول أبي بكر والقاضي ؛ فلأن المقصود منه كلام الله ، وهو مما لا يجوز أخذ العوض عنه .

وأما كونها يقطع بها عند أبي الخطاب ؛ فلظاهر قوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ [المائدة: ٣٨] .

وأما كون سرقة سائر كتب العلم يقطع بها ؛ فلأن ذلك مال حقيقة وشرعاً .

قال: (ولا يقطع بسرقة آلة هو ولا محرم ؛ كالخمر . وإن سرق آنية فيها الخمر ، أو صليياً ، أو صنم ذهب لم يقطع ، وعند أبي الخطاب يقطع) .

أما كون سرقة آلة اللهو والمحرم ؛ كالخمر لا يقطع بها ؛ فلأنه له سلطان على ذلك لإباحة الشرع كسر آلة اللهو وإزالة المحرم . فكان ذلك شبهة مانعة من القطع .

وأما كون من سرق آنية فيها الخمر لا يقطع عند غير أبي الخطاب ؛ فلأنه اتصل بما لا قطع فيه . أشبه ما لو سرق مشتركاً بينه وبين غيره بحيث تبلغ قيمة نصيب شريكه نصاباً .

وأما كونه يقطع عند أبي الخطاب ؛ فلأنه نصاب سُرق من حرزه لا شبهة فيه^(٢) . فوجب القطع فيه ؛ كما لو سرقه فارغاً .

وأما كون من سرق صليياً أو صنماً من ذهب لا يقطع وهو قول القاضي ، ويقطع عند أبي الخطاب ؛ فلما تقدم في سرقة آلة اللهو .

(١) في أ: بسرقة كتب سائر العلوم.

(٢) ساقط من د.

فصل [الشرط الثالث]

قال المصنف رحمه الله: (الثالث: أن يسرق نصاباً وهو ثلاثة دراهم ، أو قيمة ذلك من الذهب والعروض . وعنه : أنما ثلاثة دراهم^(١) أو ربع دينار أو ما يبلغ قيمة أحدهما من غيرهما . وعنه : لا تقوم العروض إلا بالدراهم) .

أما كون الثالث من شروط القطع في السرقة [أن يسرق]^(٢) نصاباً ؛ فلأنه إجماع الصحابة . وفي الحديث عن النبي ﷺ: « لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً »^(٣) .

فإن قيل: قوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ [المائدة: ٣٨] ، وقوله عليه السلام: «لعن الله السارق يسرقُ الحبلَ فتقطعُ يده ، ويسرقُ البيضةَ فتقطعُ يده»^(٤) يدلان على^(٥) وجوب القطع في القليل والكثير .

قيل: ما تقدم من الإجماع والأحاديث يخص عموم الآية .
وأما الحديث المذكور فيجب حمله على حبل أو بيضة تبلغ قيمة كل واحد منهما نصاباً ؛ لأنه مطلق . وحديث النصاب مقيد والمطلق يحمل على المقيد .
فإن قيل: حمل الحبل على حبل قيمته نصاب ليس ببعيد ، أما حمل البيضة على ذلك ففي غاية البعد .

(١) ساقط من أ.

(٢) مثل السابق.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (١٦٨٤) ٣: ١٣١٢ كتاب الحدود، باب حد السرقة ونصابها.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٤١٤) ٦: ٢٤٩٣ كتاب الحدود، باب قول الله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ .

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٨٧) ٣: ١٣١٤ ، الموضع السابق.

(٥) في د: لأن.

قيل: لا يبعد ذلك كثيراً؛ لأن كثيراً من بيض النعام يساوي ذلك. فيجب أن يحمل الحديث عليه؛ لما فيه من الجمع الذي هو أولى من ترك أحد الحديثين. وأما كون النصاب^(١) ثلاثة دراهم؛ فلأن غيرها يقوم بها؛ لما يأتي. فلأن يقطع بها نفسها بطريق الأولى.

وأما كونه قيمة ذلك من الذهب والعروض؛ فلما روى ابن عمر رضي الله عنهما «أن رسول الله ﷺ قطع في مِجَنِّ قيمة ثمنه ثلاثة دراهم»^(٢) متفق عليه. وأما كونه ثلاثة دراهم أو ربع دينار، أو قيمة أحدهما من غيرهما على رواية؛ أما كونه ثلاثة دراهم؛ فلما تقدم.

وأما كونه ربع دينار؛ [فلما روي عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «تقطع اليد في ربع دينار»^(٣) فصاعداً]^(٤).

وأما كونه قيمة أحدهما من غيرهما: أما كونه يقوم بثلاثة دراهم؛ فلما تقدم في حديث ابن عمر.

وأما كونه يقوم بالذهب؛ فلأن ما كان الورق فيه أصلاً كان الذهب فيه أصلاً كنصب الزكوات والديات وقيم المتلفات، و«أُتِيَ عثمان رضي الله عنه برجل قد سرق أترجة فأمَرَ بها فقومت فبلغت قيمتها ربع دينار. فأمر به فقطع»^(٥).

وأما كونه ثلاثة دراهم أو ربع دينار، أو قيمة ثلاثة دراهم على رواية؛ أما كونه ثلاثة دراهم أو ربع دينار؛ فلما تقدم. وأما كونه قيمته ثلاثة دراهم فقط؛ فلأن المِجَنِّ قوم بها لا بالذهب.

(١) في أ: وأما كون النصاب ثلاثة دراهم أو قيمة ذلك من الذهب والعروض على رواية أما كونه...
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٤١٣) ٦: ٢٤٩٣ كتاب الخلود، باب قول الله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٨٧) ٣: ١٣١٤ كتاب الخلود، باب حد السرقة ونصابها.

(٣) ساقط من د.

(٤) سبق تخريجه ص: ٢٨٤.

(٥) سبق تخريجه ص: ٢٨٨.

قال: (وإذا سرق نصاباً ثم نقصت قيمته ، أو ملكه ببيع أو هبة أو غيرها : لم يسقط القطع) .

أما كون القطع إذا نقصت قيمة المسروق بعد إخراجها من الحرز لا يسقط ؛ فلأن النقصان المذكور حدث في العين بعد استحقاق القطع . أشبه ما لو نقص باستعماله .

ولأن النصاب شرط للوجوب . فلم يشترط استدامته ؛ كالحرز .
وأما كونه إذا ملك السارق ذلك ببيع أو هبة أو غير ذلك لا يسقط ؛ فلما روي « أن صفوان بن أمية نام في المسجد فتوسد رداءه فأخذ من تحت رأسه . فجاء بسارقه إلى النبي ﷺ . فأمر به أن يقطع . فقال صفوان : يا رسول الله ! لم أرد هذا . ردائي عليه صدقة . فقال النبي ﷺ : فهلا كانَ هذا قبلَ أن تأتيني به »^(١) . رواه ابن ماجة .

وفي لفظ: «فأتيته . فقال : أتقطعه من أجل ثلاثين درهماً . أنا أبيعُه وأنسه ثمه . فقال : هلا كان قبلَ أن تأتيني به »^(٢) . رواه الأثرم وأبو داود^(٣) .
فإن قيل: الحديث المذكور يدل على أن السقوط بعد الرفع ، وكلام المصنف رحمه الله مطلق .

قيل: في كلامه ما يشعر بالرفع ؛ لأنه قال: لم يسقط ، والسقوط يستدعي وجوب القطع . ومن شرط وجوب القطع: مطالبة المالك ، وذلك يعتمد الرفع إلى الحاكم .

(١) أخرجه ابن ماجة في سننه (٢٥٩٥) ٢: ٨٦٥ كتاب الحدود، باب من سرق من الحرز.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٤٣٩٤) ٤: ١٣٨ كتاب الحدود، باب من سرق من حرز.

(٣) في أ: رواه أبو داود.

قال: (وإن دخل الحرز فذبح شاة قيمتها نصاب فنقصت عن النصاب ثم أخرجها لم يقطع . وإن سرق فرْدٌ^(١) خف قيمته منفرداً درهمان^(٢) وقيمه^(٣) مع الآخر أربعة لم يقطع) .

أما كون من دخل الحرز فذبح شاة قيمتها نصاب فنقصت عنه ثم أخرجها لا يقطع ؛ فلأن قيمتها حين الإخراج لم تبلغ نصاباً .

وأما كون من سرق فرْدٌ خف موصوف بما ذكر لا يقطع ؛ فلأن العبرة بالمسروق حال السرقة وقيمه حينئذ أقل من النصاب . فلم يقطع سارقه ؛ لانتفاء شرط وجوب الققطع .

قال: (وإن اشترك جماعة في سرقة نصاب قطعوا سواء أخرجوه جملة أو أخرج كل واحد جزءاً) .

أما كون الجماعة إذا اشتركوا في سرقة نصاب يقطعون ؛ فلأن سرقة النصاب فعل يوجب قطع اليد . فاستوى الواحد والجماعة في ذلك ؛ كالتقصاص . ولأن النصاب أحد شرطي الققطع . فإذا اشترك الجماعة كانوا كالواحد ؛ كهتك الحرز .

وأما كونهم يقطعون سواء أخرجوه جملة أو أخرج كل واحد جزءاً ؛ فلأن الاشتراك كالانفراد . ولو أخرج شخص نصاباً دفعة واحدة أو في دفعتين في حالة واحدة يقطع . فكذلك هاهنا .

(١) ساقط من أ.

(٢) في أ: درهماً.

(٣) في ٥: وقيمه وحده.

قال: (وإن هتك اثنان حرزاً ودخلاه فأخرج أحدهما نصيباً وحده ، أو دخل أحدهما فقدمه إلى باب النقب وأدخل الآخر يده فأخرجه : قطعاً . وإن رماه الداخل إلى خارج فأخذه الآخر فالقطع على الداخل وحده . وإن نقب أحدهما ودخل الآخر فأخرجه : فلا قطع عليهما . ويحتمل أن يقطعاً إلا أن ينقب أحدهما ويذهب فيأتي الآخر من غير علم فيسرق فلا قطع) .

أما كون الاثنين إذا اشتركا في الهتك والدخول وانفرد أحدهما بإخراج النصاب يُقطعان ؛ فلأن المخرج إنما أخذ بقوة رقيقه . أشبه ما لو اشتركا في الإخراج .

وأما كونهما إذا هتكا الحرز ودخل أحدهما فقدم المسروق من النقب وأدخل الآخر يده فأخذه يقطعان ؛ فلأنهما اشتركا في الهتك والإخراج . أشبه ما لو أخرجه معاً .

وأما كون الداخل يقطع وحده إذا رماه إلى خارج فأخذه ؛ فلأنه هو المخرج للمناع وحده فاختص القطع به .
فإن قيل: فقد اشتركا في الهتك .

قيل: شرط القطع الاشتراك في الهتك والإخراج ، ولم يوجد الاشتراك في الإخراج فانتهى القطع ؛ لانتفاء شرطه .

وأما كونهما إذا نقب أحدهما ودخل الآخر فأخرجه لا قطع عليهما على المذهب : أما^(١) على الذي نقب ؛ فلأنه لم يسرق .

وأما على الذي أخرج ؛ فلأنه لم يسرق من حرز هتكه .
وأما كونهما يحتمل أن يقطعاً إذا لم ينقب أحدهما ويذهب فيأتي الآخر من غير علم فيسرق ؛ فلأن فعل كل واحدٍ منهما إنما وقع بقوة الآخر . أشبه ما لو اشتركا في النقب والإخراج .

وأما كونهما إذا نقب أحدهما وذهب وأتى الآخر فسرق من غير علم لا قطع عليهما من غير احتمال : أما كونه لا قطع ؛ فلما تقدم .

(١) في أ: أنها.

وأما كونه من غير احتمال ؛ فلأن احتمال القطع إنما كان لكون فعليهما ينزلا منزلة الفعل المشترك ، ولا يمكن ذلك في هذه الصورة . وإذا كان كذلك لزم انتفاء الاحتمال ؛ لانتفاء علته .

فصل [الشرط الرابع]

قال المصنف رحمه الله: (الرابع: أن يُخرجه من الحرز . فإن سرق من غير حرز ، أو دخل الحرز فأتلقه فيه : فلا قطع عليه) .

أما كون الرابع من شروط القطع أن يُخرج المسروق من الحرز ؛ فلأنه إجماع أهل العلم إلا من شذ ، وروي عن عمرو بن شعيب [عن أبيه]^(١) عن جده «أن رجلاً من^(٢) مُزينة سأل النبي ﷺ عن الثمار . فقال : ما أخذ في أكمامه فاحتمل ففيه^(٣) قيمته ومثله معه ، وما^(٤) كان في الجران ففيه القطع إذا بلغ ثمن الجن»^(٥) . رواه أبو داود وابن ماجه .

وأما كون من سرق من غير حرز ، أو دخل الحرز فأتلف المسروق فيه لا قطع عليه ؛ فلأن الإخراج من الحرز شرط لوجوب القطع ، وهو منتفٍ هاهنا .

قال: (وإن ابتلع جوهراً أو ذهباً وخرج به ، أو نقب ودخل فترك المتاع على بهيمة فخرجت به ، أو في ماء جار فأخرجه ، أو قال لصغير أو معنوه: ادخل فأخرجه ففعل : فعليه القطع) .

أما كون من ابتلع جوهراً أو ذهباً في الحرز وخرج به عليه القطع ؛ فلأن آخذه أخرجه في معدته . أشبه ما لو أخرجه في كفه .

وكلام المصنف رحمه الله شامل ما إذا خرج الجواهر والذهب منه أو لم يخرج . وقال في المعني: إن لم يخرج فلا قطع وإن خرج ففيه وجهان:

(١) ساقط من د.

(٢) مثل السابق.

(٣) ساقط من أ.

(٤) في د: وأما ما.

(٥) أخرجه أبو داود في سننه (٤٣٩٠) ٤: ١٣٧ كتاب الحدود، باب ما لا قطع فيه.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢٥٩٦) ٢: ٨٦٥ كتاب الحدود، باب من سرق من الحرز.

أحدهما: يجب ؛ لأنه أخرجه في وعاء . أشبه ما لو أخرجه في كفه .
والثاني: لا يجب ؛ لأنه ضمنه بالبلع . فكان إتلافاً لا سرقة^(١) .
ولأنه مكره على إخراجه لا يمكنه أن يخرج^(٢) دونه .

وأما كون من نقب ودخل فتزك المسروق على بهيمة فخرجت به أو في ماء جار فأخرجه عليه القطع ؛ فلأن العادة مشي البهيمة بما وضع عليها والماء الجاري بما وضع فيه . فكان السارق هو المخرج .

وأما كون من قال لصغير أو معتوه: ادخل فأخرجه ففعل عليه القطع ؛ فلأن الصغير والمعتوه لا اختيار لهما . فهما كالألة له . ولو أمرهما شخص بالقتل يُقتل الأمر .

قال: (وحرز المال ما جرت العادة بحفظه فيه ، ويختلف باختلاف الأموال والبلدان وعدل السلطان وجروره وقوته وضعفه) .

أما كون حرز المال ما جرت العادة بحفظه فيه ؛ فلأن الشرع ورد بالحرز ولم يضبطه ضابط . فوجب الرجوع فيه إلى العادة ؛ كالتبض .
وأما كون ذلك يختلف باختلاف ما ذكر ؛ لأنه العادة .

قال: (فحرز الأثمان والجواهر والقماش في الدور والدكاكين في العمران وراء الأبواب والأغلاق الوثيقة ، وحرز النقل والبقلاء ونحوه وقدوره وراء الشرائع^(٣) إذا كان في السوق حارساً ، وحرز الخشب والحطب الحظائر ، وحرز المواشى الصير وحرزها في المرعى بالراعي ونظره إليها ، وحرز جمولة الإبل بتقطيرها وقتلها وسائقها إذا كان يراها ، وحرز الثياب في الحمام بالحافظ ، وحرز الكفن في القبر على الميت فلو نيش قبراً وأخذ الكفن قطع ، وحرز الباب تركيبه في موضعه فلو سرق رتاج الكعبة أو باب مسجد أو تازيزه قطع) .

أما كون حرز الأموال ؛ فلأن العادة في حرز ذلك بذلك .

(١) في د: لسرقة.

(٢) في د: ولأنه مكره على إخراجه أن يخرج.

(٣) في أ: الشرح،

وأما كون من نبش قبراً وأخذ الكفن الذي فيه يقطع ؛ فلأنه سرق مالاً محترماً في حرز . فوجب القطع به ؛ كسرقة الذهب من الدكاكين الذي وراء الأغلاق .
 وأما كون من سرق رتاج الكعبة يقطع ؛ فلأن تركيبه في موضعه حرز له .
 أشبه سرقة الكفن من القبر .
 وأما كون من سرق باب مسجد أو تأزيه يقطع ؛ فلأنه سرق مالاً محترماً من^(١) حرز . أشبه غيره من المحرقات .

قال: (ولا يقطع بسرقة ستاتها . وقال القاضي: يقطع بسرقة المخيطة^(٢) عليها) .

أما كون سرقة ستارة الكعبة غير المخيطة لا يقطع بها ؛ فلأنها غير محرزة .
 وأما كون سرقة ستارتها المخيطة عليها لا يقطع بها على قول القاضي ؛
 [فبالقياس على غير المخيطة .
 وأما كونها يقطع بها على قول القاضي]^(٣) ؛ فلأن خياطتها حرز مثلها في العادة .

قال: (وإن سرق قناديل المسجد أو حُصْرُهُ فعلى وجهين) .

أما كون من سرق ما ذكر يقطع على وجه ؛ فلأنه محرز بحرز مثله .
 وأما كونه لا يقطع على وجه ؛ فلأن له فيه حقاً وشبهة . أشبهت السرقة من بيت المال .

قال: (وإن نام إنسان على رذائه في المسجد فسرقه سارق قطع . وإن مال رأسه عنه لم يقطع بسرقة) .

أما كون من سرق رداء إنسان نام عليه في المسجد يقطع ؛ ف « لأن صفوان بن أمية نام في المسجد وتوسد رداءه فأخذ من تحت رأسه . فجاء بسارقه إلى النبي ﷺ . فأمر به أن يقطع ... مختصر»^(٤) . رواه أبو داود .

(١) في أ: في .

(٢) في أ: المخيط .

(٣) ساقط من د .

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٤٣٩٤) : ٤ : ١٣٨ كتاب الحدود، باب من سرق من حرز .

وأما كونه لا يقطع إذا سرقه وقد مال رأسه عنه ؛ فلأن حرزه كون رأس النائم عليه ، وهو مفقود هاهنا .

قال: (وإن سرق من السوق غزلاً وثم حافظ قطع ، وإلا فلا) .

أما كون من سرق ما ذكر يقطع إذا كان حافظ ؛ فلأنه في حرز مثله . فوجب القطع ؛ كسارق ما يسرق من حرز .

وأما كونه لا يقطع إذا لم يكن ثم حافظ ؛ فلأنه مال غير محرز . فلم يجب القطع ؛ كسائر ما سرق من غير حرز .

قال: (ومن سرق من النخل والشجر من غير حرز فلا قطع عليه ، ويضمن عوضها مرتين . وقال أبو بكر : ما كان حرزاً لمال فهو حرز لمال آخر) .

أما كون من سرق ما ذكر لا قطع عليه ؛ فلما روى رافع بن خديج عن النبي ﷺ أنه قال: « لا قطع في ثمر ولا كثر »^(١) أخرجه أبو داود وابن ماجه .

وأما كونه يضمن عوض ذلك مرتين ؛ فلأن في حديث عمرو بن شعيب: « ومن خرج بشيء منه - يعني من الثمر المعلق - فعليه غرامة مثليه »^(٢) . رواه الأثرم .

وأما كون^(٣) ما كان حرزاً لمال فهو حرز لمال آخر على قول أبي بكر ؛ فلأن الشرع ورد من غير تفصيل .

(١) سبق تخريجه ص: ٢٨٨ .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (١٧١٠) ٢: ١٣٦ كتاب اللقطة، باب في الشح. وأخرجه النسائي في سننه (٤٩٥٨) ٨: ٨٥ كتاب قطع السارق تعظيم السرقة، الثمر يسرق بعد أن يؤويه الجرين.

وأخرجه أحمد في مسنده (٦٧٤٦) ٢: ١٨٦ .

(٣) في أ: كونه.

والأولى - أي أن الأحرار تختلف^(١) بما تقدم ذكره - أولى ؛ لما تقدم . وعدم ورود الشرع فيه بتفصيل لا يلزم عدم الرجوع إلى العرف فيه . دليله القبض .

(١) في أ: والأول أولى أي أن الأحرار لا تلف.

فصل [الشرط الخامس]

قال المصنف رحمه الله: (الخامس: انتفاء الشبهة . فلا يُقطع بالسرقة من مال ابنه وإن سفل ، ولا الولد من مال أبيه وإن علا . والأب والأم في هذا سواء ، ولا العبد بالسرقة من سيده ، ولا مسلم بالسرقة من بيت المال ، ولا من مال له فيه شركة ، أو لأحد ممن لا يقطع بالسرقة منه) .

أما كون الخامس من شروط القطع انتفاء الشبهة ؛ فلأن القطع حد . فيدرأ بالشبهة .

وأما كون الأب لا يقطع بالسرقة من مال ابنه وإن سفل ؛ فلأن له فيه شبهة لقوله عليه السلام: « أنتَ ومالكُ لأبيك »^(١) .

ولأنه أخذ ما له أخذه ؛ لأن في الحديث: « كلوا من كسبِ أولادكم »^(٢) .

ولأن الحد يدرأ بالشبهات ، وأعظم الشبهات أخذ ما أمر الشرع بأخذه .

وأما كون الولد لا يقطع بالسرقة من مال أبيه وإن علا ؛ فلأن بينهما قرابة تمنع شهادة أحدهما للآخر^(٣) . فلم يقطع بالسرقة من ماله ؛ كالأب .

ولأن النفقة تجب للابن في مال أبيه حفظاً له . فلا يجوز إتلافه حفظاً للمال .

وأما كون الأب والأم سواء ؛ فلأنها أولى من الأب بالبر ، وإذا لم تكن أولى منه في عدم القطع فلا أقل من المساواة .

وأما كون العبد لا يقطع بالسرقة من مال سيده ؛ فلما روى السائب بن يزيد

قال: « شهدتُ عمر بن الخطاب وقد جاءه عبدالله بن عمرو الحضرمي^(٤) بغلامٍ

له . فقال: إن غلامي هذا قد سرقَ فاقطعَ يده . فقال عمر : ما سرقَ ؟ فقال:

مرأة امرأتي ثمنها ستون درهماً . فقال: أرسله . لا قطعَ عليه . خادمتكم أخذتْ

(١) سبق تخريجه ص: ٢٤٢ .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٣٥٣٠) ٣: ٢٨٩ كتاب البيوع، باب في الرجل يأكل من مال ولده.

(٣) في أ: أحد لصاحبه.

(٤) في أ: ابن الحضرمي.

مالككم ، ولكنه لو سرق من غيرها قطع»^(١). وكان ذلك^(٢) بمحض من الصحابة فيكون إجماعاً .

وعن ابن مسعود « أن رجلاً جاءه فقال: عبدي قد سرق قباء لعبد لي آخر . فقال : لا قطع . مالك سرق مالك»^(٣) .

وأما كون المسلم لا يقطع بالسرقة من بيت المال ؛ ف « لأن عمر قال لابن مسعود لما سأله عن سرق من بيت المال: أرسله فما من أحدٍ إلا وله في هذا المال حق»^(٤) .

ولأن له فيه حقاً . فيكون ذلك شبهة يدرأ بها الحد .

وأما كونه لا يقطع بالسرقة من مال له فيه شركة كالمال المشترك بينه وبين شريكه ؛ فلأنه إذا لم يقطع الأب بسرقة مال ابنه لكونه له فيه شبهة . فلأن لا يقطع الشخص بسرقة مال له فيه شركة بطريق الأولى .

وأما كونه لا يقطع بالسرقة من مال لأحد ممن لا يقطع بالسرقة منه فيه شركة كأبيه وابنه ونحو ذلك^(٥) ؛ فلأن له^(٦) فيه شبهة لكون أبيه أو ابنه أو من جرى مجراه له فيه شركة .

(١) أخرجه الدارقطني في سننه (٣١١) ٣ : ١٨٨ كتاب الحدود والديات.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٨٥٥٩) ٥ : ٥١٤ كتاب الحدود، في العبد يسرق من مولاه ما عليه ؟

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ٢٨١ كتاب السرقة، باب العبد يسرق من مال امرأة سيده.

(٢) ساقط من أ.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٨٥٦٠) الموضوع السابق.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ٢٨١ كتاب السرقة، باب العبد يسرق من متاع سيده.

(٤) أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه نحوه (٢٨٥٥٤) ٥ : ٥١٣ كتاب الحدود، في الرجل يسرق من بيت المال ما عليه ؟

(٥) في أ: أو ابنه أو نحو ذلك.

(٦) ساقط من أ.

قال: (ومن سرق من الغنيمة ممن له فيها حق أو لولده أو لسيدة لم يقطع . وهل يقطع أحد الزوجين بالسرقة من مال الآخر المحرز عنه ؟ على روايتين) .

أما كون من سرق من الغنيمة ممن له حق أو^(١) لولده أو لسيدة ؛ فلأن له في المال المسروق حقاً أو شبهة حق ، وكلاهما يمنع الحد ؛ لما تقدم .

وأما كون أحد الزوجين لا يقطع بسرقة مال الآخر المحرز عنه على رواية ؛ فلأن كل واحد [من الزوجين يرث صاحبه بغير حجب . أشبه الولد والوالد .

ولأن كل واحد]^(٢) منهما ينسب في مال صاحبه عادة . أشبه الشريكين .
وأما كونه يقطع على رواية ؛ فلعوم الآية .

ولأنه سرق مالا محرراً لا شبهة له فيه . أشبه الأجنبي .

وفي تقييد المال المسروق بكونه محرراً عنه : احتراز من سرقة ما ليس محرراً عن أحدهما فإن ذلك لا يقطع به أحد الزوجين رواية واحدة ؛ لأن وجوب القطع شرطه : كون المسروق في حرز ولم يوجد .

قال: (ويقطع سائر الأقارب بالسرقة من مال أقرابهم ، ويقطع المسلم بالسرقة من مال الذمي والمستأمن ، ويقطعان بسرقة ماله) .

أما كون سائر الأقارب يقطع بالسرقة من مال أقرابهم ؛ فلأن القرابة هنا لا تمنع قبول الشهادة . فلا تمنع القطع .

ولأن الآية والأخبار تعم كل سارق . خرج منه ما تقدم ذكره ؛ للأدلة المذكورة . فيبقى فيما عداه على مقتضاه .

وأما كون المسلم يقطع بالسرقة من مال الذمي ؛ فلأن ماله صار معصوماً بالجزية . فوجب القطع بسرقة ؛ كمال المسلم .

وأما كونه يقطع بالسرقة من مال المستأمن ؛ فلأن ماله مثل مال^(٣) الذمي .
دليلة وجوب الضمان ياتالافهما .

(١) في د: له فيها أو .

(٢) ساقط من د .

(٣) في أ: معتزلة .

وأما كون الذمي والمستأمن يقطعان بسرقة مال المسلم ؛ فلأنه إذا قطع المسلم بسرقة ما لهم . فلأن يقطعوا بسرقة ماله بطريق الأولى .

قال: (ومن سرق عيناً وادعى أنها ملكه لم يقطع . وعنه : يقطع . وعنه : لا يقطع إلا أن يكون معروفاً بالسرقة) .

أما كون من ذكر لا يقطع على رواية ؛ فلأن ما ادعاه محتمل . فيكون شبهة في درء الحد .

وأما كونه يقطع على رواية ؛ فلأن سقوط القطع بدعواه يقتضي^(١) أن لا يجب قطع سارق . فتفتوت مصلحة الزجر .

وأما كونه لا يقطع إلا أن يكون معروفاً بالسرقة على رواية ؛ فلأن غير المعروف بذلك لا يعلم كذبه . بخلاف المعروف به .

قال المصنف في المغني: والأولى^(٢) أولى ؛ لأن الحد يدرأ بالشبهات ، وإفضاؤه^(٣) إلى سقوط الحد لا يمنع اعتبارها .

قال: (وإذا سرق المسروق منه مال السارق أو المغصوب منه مال الغاصب من الحرز الذي فيه العين المسروقة أو المغصوبة : لم يقطع . وإن سرق من غير ذلك الحرز أو سرق من مال من له عليه دين قطع ؛ إلا أن يعجز عن أخذه فيسرق قدر حقه فلا يقطع . وقال القاضي: يقطع) .

أما كون المسروق منه أو المغصوب منه^(٤) إذا سرق مال السارق أو الغاصب من الحرز الذي فيه العين المسروقة أو المغصوبة لا يقطع ؛ فلأن لكل واحد منهما شبهة في هتك الحرز من أجل أخذ ماله فإذا هتك الحرز صار كأنّ المال المسروق منه أخذ من غير حرز .

(١) في أ زيادة: إلى

(٢) في أ: الأولى.

(٣) في د: وإفضاؤها.

(٤) ساقط من أ.

وأما كون من سرق من غير ذلك الحرز الذي فيه المال المسروق أو المغصوب يقطع ؛ فلأنه لا شبهة له في هتك الحرز المذكور . فوجب القطع ؛ لأن المسروق مال لا شبهة له فيه .

وأما كون من سرق من مال من له عليه دين وهو قادر على أخذ حقه يقطع ؛ فلأنه مال لا شبهة له فيه .

وأما كونه إذا فعل وهو يعجز عن أخذ حقه لا يقطع على قول غير القاضي ؛ فلأن بعض أهل العلم يبيح له ذلك . فيكون الاختلاف في إباحة الأخذ شبهة دارئة للحد ؛ كالوطاء في نكاح مختلف في صحته .

وأما كونه يقطع على قول القاضي ؛ فلأن من أصله أنه ليس له أخذه . قال المصنف رحمه الله في المعني: وهذا يعني تعليل القاضي لا يمنع الشبهة الناشئة عن الاختلاف .

فإن قيل: من يعجز عن أخذ حقه إذا سرق أكثر منه .

قيل: إن قيل لا يقطع بسرقة قدر حقه هل يقطع هنا ؟ فيه وجهان . توجيههما ما ذكر في سرقة المغصوب منه مال الغاصب من الحرز الذي فيه العين المغصوبة ، وإن قيل: يقطع فيقطع هنا ؛ لأن^(١) الزائد لا شبهة له فيه .

قال: (ومن قطع بسرقة عين ثم عاد فسرقها قطع . ومن أجز داره ، أو أعارها ثم سرق منها مال المستعير أو المستأجر قطع) .

أما كون القطع يتكرر بسرقة العين الواحدة ؛ فلأنه فعل ثانياً مثل ما فعل أولاً . فوجب أن يجب عليه ثانياً مثل ما وجب عليه أولاً ؛ كما لو زنى فحد ثم زنى .

فإن قيل: لو تكرر القذف لم يتكرر الحد .

قيل: حد القذف شرع ؛ لتكذيب القاذف ، وذلك يحصل بالمرّة الواحدة . بخلاف القطع فإنه شرع للزجر فإذا سرق العين ثانياً علم أنه لم ينزجر . فوجب أن يتكرر الحد^(٢) ؛ لتحصل الحكمة التي شرع القطع من أجلها .

(١) في أ: لكون.

(٢) ساقط من د.

وأما كون من سرق مال من أجره داره أو أغارها إياها من الدار المذكورة ؛
فلأنه سرق نصاباً لا شبهة له فيه . فوجب القطع ؛ كما لو كانت الدار ملكاً
للمسروق منه .

فصل [الشرط السادس]

قال المصنف رحمه الله: (السادس: ثبوت السرقة بشهادة عدلين أو إقرار مرتين ، ولا ينزع عن إقراره حتى يُقطع).

أما كون السادس من شروط القطع ثبوت السرقة بما ذكر ولا ينزع عن إقراره حتى يُقطع : أما ثبوت السرقة ؛ فلأن الله تعالى إنما أوجب القطع على السارق ولا يتحقق ذلك إلا بعد ثبوتها .

وأما ثبوتها بشهادة عدلين أو إقرار مرتين : أما شهادة عدلين ؛ فلأن ذلك طريق إلى ثبوت أكثر الحقوق . فليكن الأمر كذلك هنا .

قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن قطع يد السارق يجب إذا شهد بالسرقة شاهدان حران مسلمان ، ووصفا ما يوجب القطع .

وأما الإقرار مرتين ؛ فلما روي عن أبي أمية المخزومي « أن النبي ﷺ أتني بلص قد اعترف . فقال : ما إخالكَ سرت . قال : بلى . فأعاد عليه مرتين أو ثلاثاً . قال : بلى . فأمر به فقطع »^(١) . رواه أبو داود .

وروي « أن علياً أتاه سارق . فقال: إني سرتُ . فأعرضَ عنه ، ثم أعاده^(٢) مرة أخرى . فقال: إني سرتُ . فأمر به على أن يُقطع . وقال: شهدت على نفسك مرتين »^(٣) . رواه الجوزجاني وقال مكان: « فأعرض عنه » : « فطرده » . ورواه سعيد فقال: « فردّه » .

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤٣٨٠) ٤ : ١٣٤ كتاب الحدود، باب في التلقين في الحد.

(٢) في أ: عاده.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٨١٨١) ٥ : ٤٨٠ كتاب الحدود، في الرجل يقر بالسرقة كم يردد

مرة ؟ نحوه.

ولأنه^(١) يتضمن إتلافاً . فكان من شرطه التكرار ؛ كحد الزنى . أو يقال: أحد حجتي القطع . فيعتبر فيها التكرار ؛ كالشهادة .
 وأما كونه لا ينزع عن إقراره حتى يقطع ؛ فلأن النبي ﷺ قال للشارق: « ما إخالك سرقت »^(٢) . عرض له ليرجع ، ولو لم يسقط الحد برجوعه لم يكن في ذلك فائدة .

ولأن قطع السارق حد يثبت بالاعتراف . فسقط بالرجوع ؛ كحد الزنى .
 ولأن حجة القطع زالت قبل استيفائه . فسقط ؛ كما لو رجع الشهود .

قال: (السابع: مطالبة المسروق منه بماله . وقال أبو بكر: ليس ذلك بشرط) .

أما كون السابع من شروط القطع مطالبة المسروق منه بماله على المذهب ؛ فلأن المال مباح بالبذل والإباحة . فيحتمل أن يكون مالكة أباحه إياه ، أو وقفه^(٣) على طائفة المسلمين ، أو على طائفة السارق منهم ، وأذن له في دخول حرزه . فاعتبرت المطالبة ؛ لتزول الشبهة .

وأما كون ذلك لا يشترط على قول أبي بكر ؛ فلأن موجب القطع السرقة وقد وجدت . فوجب أن يجب القطع من غير مطالبة ؛ كالزنى .
 والأول أولى ؛ لما تقدم .

والفرق بين القطع والزنى أن الزنى لا يستباح بالإباحة . بخلاف السرقة .
 ولأن القطع أوسع في الإسقاط . ألا ترى أنه لو سرق من مال أبيه لم يقطع ، ولو زنى بجاريته حد .

ولأن القطع شرع لصيانة مال الآدمي فلهم به تعلق . فلم يستوف من غير مطالبة^(٤) به .

(١) في أ: ولا .

(٢) سبق تخريجه قريباً .

(٣) في أ: ووقفه .

(٤) في د: مطالب .

والزنى حق لله تعالى^(١) محض . فلم يفتقر إلى المطالب به . ودعوى وجود
الموجب للقطع ممنوعة^(٢) ، وعلى تقدير التسليم فله شرط ولم يوجد تعد .

(١) زيادة من أ.

(٢) في أ: ممنوع.

فصل [في كيفية القطع]

قال المصنف رحمه الله: (وإذا وجب القطع قطعت يده اليمنى من مفصل الكف ، وحسنت . وهو : أن تغمس في زيت مغلى . فإن عاد قطعت رجله اليسرى من مفصل الكعب وحسنت . فإن عاد حبس ولم يقطع . وعنه : أنه تقطع يده اليسرى في الثالثة والرجل اليمنى في الرابعة) .

أما كون القطع إذا وجب تقطع يده اليمنى أولاً ؛ ف « لأن قراءة ابن مسعود : فاقطعوا أيماهما »^(١) .

وعن أبي بكر وعمر أنهما قالوا: « إذا سرق السارق فاقطعوا يمينه من الكوع »^(٢) ، ولا يخالف لهما في الصحابة .

ولأن البطش بها أقوى . فكانت البداية بها أردع .

وأما كون القطع من مفصل الكف^(٣) ؛ فلأن القصاص لا يجب إلا من مفصل . [فلأن لا يجب القطع في السرقة إلا من مفصل بطريق الأولى .

وأما كون المفصل مفصل^(٤) الكف ؛ فلأن اليد تطلق على اليد إلى الكوع ، وعليها إلى المرفق ، وعليها إلى المنكب ، وإرادة الأول متيقنة ، وإرادة ما عداه مشكوك فيها فلا يجب القطع مع الشك . وفي الأثر عن أبي بكر وعمر: « إذا سرق السارق فاقطعوا يده من الكوع »^(٥) .

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ٢٧٠ كتاب السرقة، باب السارق يسرق أولاً فتقطع يده اليمنى...

(٢) قال ابن حجر: لم أجده عنهما . تلخيص الخبير ٤ : ١٣٢ .

(٣) ساقط من د .

(٤) ساقط من أ .

(٥) سبق قريباً .

وأما كون السارق إذا عاد تقطع رجله ؛ فلما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال في السارق: «إن سرق فاقطعوا يده ، ثم إن سرق فاقطعوا رجله»^(١)»^(٢) .

وأما كون الرجل اليسرى ؛ فلأن في المحاربة تقطع الرجل اليسرى بعد اليد اليمنى . فكذلك هاهنا .

ولأن في قطع اليسرى رفقا به ؛ لأنه يمكنه المشي على خشبة . بخلاف^(٣) قطع الرجل اليمنى ؛ فلأنها إذا قطعت لا يمكنه ذلك .

وأما كون القطع من مفصل الكعب ؛ فلأن الرجل أحد العضوين المقطوعين . فوجب كون القطع من المفصل المذكور ؛ كاليد .

وأما كون من قطعت يده أو رجله أو هما يحسم ؛ فلأن في حديث النبي ﷺ أنه أتى بسارق فقال: «اقطعوه واحسموه»^(٤) .

قال ابن المنذر : في إسناده مقال .

وأما قول المصنف رحمه الله: وهو أن تُغمس في زيت مغلي ؛ فبيان المعنى الحسم . والحكمة في ذلك أن العضو إذا قُطع فُغمس في ذلك الزيت استدّت أفواه العروق فينقطع الدم .

وأما كون السارق إذا عاد بعد قطع يده ورجله فسرق ثالثاً يحبس ولا يقطع على المذهب ؛ فلأن في قطع اليدين تعطيلاً لمنفعة الجنس . فلم يشرع في حد ؛ كالقتل .

ولأن قطع اليدين بمنزلة الإهلاك ؛ لأنه لا يمكنه أن يتوضأ ، ولا يستنجي ، ولا يحترز^(٥) من النجاسة ولا يزيلها ، ولا يأكل ولا يشرب ولا ييطش ، ولذلك

(١) في ٥: إن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله .

(٢) سيأتي تخريجه قريباً .

(٣) في ٥: خلاف .

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه (٧١) ٣: ١٠٢ كتاب الحدود .

(٥) في ٥: يتحرز .

أوجب الله تعالى في يديه دية جميعه ، وفي الحديث عن علي: « إني لأستحيي^(١) من الله أن لا أدع له يداً يبطشُ بها ولا رجلاً يمشي عليها »^(٢) .

وأما كونه تقطع يده اليسرى في الثالثة ورجله اليمنى في الرابعة على رواية ؛ فلأن في حديث أبي هريرة : « أن النبي ﷺ قال في السارق: إن سرق فاقطعوا يده ، ثم إن سرق فاقطعوا رجله ، ثم إن سرق فاقطعوا رجله »^(٣) «^(٤) .

وعن جابر قال: « جيء إلى النبي ﷺ بسارق فقال : اقتلوه . فقالوا : يا رسول الله ! إنما سرق . فقال : اقطعوه . قال : فقطع ، ثم جيء به الثانية . فقال كذلك ، [ثم جيء به الثالثة]^(٥) ، ثم جيء به الرابعة فقال كذلك ... مختصر »^(٦) . رواه أبو داود .

و « لأن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما قطعاً اليد في الثالثة » .

قال المصنف رحمه الله في المغني: حديث جابر يتعين حمله على تخصيص ذلك الشخص لعلم النبي ﷺ منه ما يوجب قتله . ألا تراه أمر بقتله في كل مرة ، وقول أبي وعمر معارض بقول علي . على^(٧) أنه روي أن عمر أخذ بقول علي ، ويؤيده أن الأصول تشهد بنفي القتل ؛ لأن كل معصية لا توجب القتل في الابتداء لا توجه بعد ذلك ؛ كسائر المعاصي .

(١) في أ: أو لا يستحي.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه (٢٨٨) ٣: ١٨٠ كتاب الحدود والديات.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨: ٢٧٥ كتاب السرقة، باب السارق يعود فيسرق ثانياً وثالثاً ورابعاً. وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه نحوه (٢٨٢٥٢) ٥: ٤٨٦ كتاب الحدود، في السارق يسرق فتقطع يده ورجله ثم يعود.

(٣) ساقط من د.

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه (٢٩٢) ٣: ١٨١ كتاب الحدود والديات.

(٥) ساقط من د.

(٦) أخرجه أبو داود في سننه (٤٤١٠) ٤: ١٤٢ كتاب الحدود، باب في السارق يسرق مراراً.

(٧) في أ: وعلى.

قال: (ومن سرق وليس له يد يمينى قطع رجلاه اليسرى . وإن سرق وله يمينى فذهبت سقط القطع) .

أما كون من سرق وليس له يد يمينى تقطع رجلاه اليسرى ؛ فلأن اليمينى لما خرجت عن كونها محلاً للقطع انتقل القطع إلى ما يلي تلك .

ولأن الرجل تقطع في السرقة الثانية . فلأن تقطع في السرقة الأولى ؛ لتعذر استيفاء اليد اليمينى بطريق الأولى .

وأما كون القطع يسقط إذا سرق وله يمينى فذهبت ؛ فلأن القطع تعلق بها . فإذا ذهبت فات قطعها فسقط .

قال: (وإن ذهبت يده اليسرى لم تقطع اليمينى على الرواية الأولى ، وتقطع على الأخرى) .

أما كون يمينى من ذكر لا تقطع على الرواية الأولى وهي : أن السارق يجبس في الثالثة ولا يقطع ؛ فلأن قطعها يتضمن تفويت منفعة الجنس وبقاءه بلا يد يبطش بها ، وذلك غير جائز ؛ لما ذكر في الرواية التي بني عليها الحكم .

وأما كونها تقطع على الرواية الأخرى وهي : أن السارق يقطع في الثالثة والرابعة ؛ فلأن غاية ما فيه تعطيل منفعة الجنس وبقاؤه بلا يد يبطش بها ، وذلك واقع في الرواية المذكورة . فكذلك هاهنا بل أولى ؛ لأن اليمينى تعلق بها القطع وفاقاً . وإنما الخلاف في سقوطه بذهاب اليسرى . بخلاف القطع في الثالثة والرابعة ؛ فلأن الخلاف في نفس وجوب القطع فيهما^(١) .

قال: (وإن وجب قطع يمينه فقطع القاطع يسراه عمداً فعليه القود . وإن قطعها خطأ فعليه ديتها ، وفي قطع يمين السارق وجهان) .

أما كون من وجب قطع يمينه فقطع القاطع يسراه عمداً على القاطع القود ؛ فلأنه قطع ما لا يستحق قطعه عمداً .

وأما كونه إذا قطعها خطأ عليه ديتها ؛ فلأن ما أوجب عمده القود أوجب خطؤه الدية . دليله القتل .

(١) في أ: فيها.

وأما كون يمين السارق لا تقطع في وجهه ؛ فلأن قطعها يفضي إلى قطع يدي السارق وتفويت منفعة الجنس منه . فلم يشرع ؛ كقتله .
وأما كونه تقطع في وجهه ؛ فلأن قطعها وجب بالسرقه ، و قطع اليسار له مقابل وهو القود في العمد والدية في الخطأ .

قال: (ويجتمع القطع والضمان فترد العين المسروقة إلى مالكيها . وإن كانت تالفه غرم قيمتها و قطع) .

أما كون القطع والضمان يجتمعان ؛ فلأنهما حقان يجبان لمستحقين . فجاز اجتماعهما ؛ كالجزاء والقيمة في الصيد الحرمي المملوك .
وأما كون العين المسروقة ترد إلى مالكيها ؛ فلأنها ملكه قبضت بطريق التعدي . فوجب ردها إلى مالكيها ؛ كالعين المغصوبة .
وأما كون التالفه يغرم سارقها قيمتها ويقطع : أما كونه يغرم ؛ فلأن ما وجب رده إذا كان باقياً وحب غرامته^(١) إذا كان تالفاً . دليله: العين المغصوبة .
وأما كونه يقطع مع الغرامة المذكورة ؛ فلما تقدم من اجتماع الضمان والقطع .

قال: (وهل يجب الزيت الذي يحسم به من بيت المال أو من مال السارق ؟ على وجهين) .

أما كون الزيت من بيت المال على وجهه ؛ فلأن النبي ﷺ قال: «اقطعوه واحسبوه»^(٢) . أمر بالحسم ، وذلك يقتضي كون الزيت من بيت المال .
وأما كونه من مال السارق على وجهه ؛ فلأنه لحفظ نفسه . أشبه الدواء الذي يتداوى به في مرضه .

(١) في أ: غرامتها.

(٢) سبق تخرجه ص: ٣١٢.

باب حد المحارِبين

والأصل^(١) في حد المحارِبين قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣] .
قال ابن عباس وكثير من العلماء: نزلت في قطاع الطريق من المسلمين .

قال المصنف رحمه الله: (وهم : قطاع الطريق . وهم : الذين يعرضون للناس بالسلاح في الصحراء فيغصبونهم المال مجاهرة . فأما من يأخذه سرقة فليس بمحارب . وإن فعلوا ذلك في البنيان لم يكونوا محاربين في قول الخرقى . وقال أبو بكر : حكمتهم في المصر والصحراء واحد) .

أما قول المصنف رحمه الله: وهم قطاع الطريق ؛ فبيان لمعنى المحاربين .
وأما قوله: وهم الذين يعرضون^(٢) ... إلى آخره ؛ فيقتضي أنه يشترط في المحاربين أمور:

أحدها: أن يعرضوا للناس بالسلاح ، فإن عرضوا بغير سلاح فليسوا بمحاربين ؛ لأنهم لا يمنعون من يقصدهم .

وثانيها: أن يكونوا في الصحراء ؛ لأن ذلك عادة المحاربين . فإن كانوا في البنيان فسيأتي الكلام عليه بعد^(٣) إن شاء الله تعالى .

وثالثها: أن يأخذوا المال مجاهرة فإن أخذه سرقة فليسوا بمحاربين ؛ لأنهم لا يرجعون إلى منعة وقوة .

وأما كونهم إذا فعلوا ذلك في البنيان لا يكونوا محاربين في قول الخرقى ؛ فلأن الواجب يسمى حد قطاع الطريق ، وقطع الطريق إنما هو في الصحراء .

(١) في أ: الأصل.

(٢) في أ: وأما قولهم الذين.

(٣) زيادة من أ.

ولأنه في المصر يلحق به الغوث غالباً وتذهب شوكتهم ويكونون مختلسين ، والمختلس^(١) ليس بقاطع طريق .
وأما كونهم يكون حكمهم في المصر والصحراء واحد في قول أبي بكر ؛ فلأن الفعل المذكور إذا وجد في المصر كان أعظم ضرراً . فكان أعظم جرماً وفساداً ، فكان بما ذكر أولى .

قال: (وإذا قدر عليهم فمن كان منهم قد قتل من يكافئه وأخذ المال قتل حتماً وصلب حتى يشتهر . وقال أبو بكر : يصلبُ قدر ما يقع عليه اسم الصلب ، وعن أحمد: أنه يُقطع مع ذلك) .

أما كون من قدر عليه من^(٢) المحاربين المذكورين يُقتل إذا كان قد قتل من يكافئه وأخذ المال ؛ فلأنه مذكور في الآية .
ولأنه قُتل من يكافئه عمداً .

وأما كونه يقتل حتماً ويصلب حتى يشتهر ؛ فلأنه مذكور في الآية . وفي حديث ابن عباس «وإدع رسول الله أبا بردة فجاء ناس يريدون الإسلام . فقطع . فنزل جبريل بالحد فيهم أن من قتل وأخذ المال قُتل وُصلب ، ومن قُتل ولم يأخذ المال قُتل ، وإن^(٣) أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف»^(٤) .
وأما كونه يصلب حتى يشتهر وهو قول الخرقى ؛ فلأن المقصود منه زجر غيره ولا يحصل إلا بذلك .

وأما كونه يصلب قدر ما يقع عليه اسم الصلب على قول أبي بكر ؛ فلأن ذلك يصدق عليه اسم الصلب ، والآية ما تدل إلا على ذلك .
ومحل الصلب بعد القتل ؛ لأن المقصود زجر غيره لا عذاب المحارب نفسه ؛ لأن القتل كافٍ في عذابه ، ولذلك إذا اجتمع حدود في بعضها قتل اكتفي به .

(١) في أ: والمختلسين.

(٢) في أ: في.

(٣) في ٥: وعن.

(٤) أخرجه الشافعي في مسنده (٢٨٢) ٢: ٨٦ كتاب الحدود، باب ما جاء في قطاع الطريق.

وأما كونه يقطع مع ذلك على رواية؛ فلأنه وجد منه ما يوجب القطع والقتل . فوجب عليهما^(١) جميعاً ؛ كما لو زنى وسرق .

قال: (وإن قتل من لا يكافئه فهل يقتل؟ على روايتين).

أما كون من ذكر لا يقتل على رواية؛ فلعموم قوله عليه السلام: «لا يُقتلُ حرٌّ بعد»^(٢) .

ولأن القتل وجب قصاصاً . بدليل أنه لو وجب حداً لسقط بالتوبة ، وإذا كان قصاصاً وجب اعتبار المكافأة فيه ؛ كغير المحارب .
وأما كونه يقتل على رواية؛ فلأنه حد طُلبَ به الزجرُ . فلم تعتبر فيه المكافأة ؛ كالزنى .

والأولى أصح ؛ لأنه ليس بحد . بدليل ما تقدم وبه فارق الزنى . ويؤيد عدم صحة قياسه على الزنى أن حد الزنى يسقط بالتوبة . بخلاف حد المحاربة .

قال: (وإن جنى جنياً توجب القصاص فيما دون النفس فهل يتحتم استيفاؤها^(٣)؟ على روايتين).

أما كون استيفاء ما ذكر يتحتم على رواية؛ فلأن الجنابة على ما دون النفس جنابة يجب فيها القصاص في غير المحاربة . فإذا وجب فيها كان متحتماً ؛ كالقتل .
وأما كونه لا يتحتم على رواية؛ فلأن الله تعالى ذكر حدود المحاربين وهي: القتل ، والقطع ، والصلب . فلم يتعلق بالمحاربة سوى تلك .
ولأن النفس أكبر من الطرف . بدليل وجوب الكفارة في النفس دونه .

قال: (وحكم الردء حكم المباشر).

أما كون حكم الردء حكم المباشر؛ فلأن حد المباشر حكم يتعلق بهما^(٤) . فاستوى فيها الردء والمباشر ؛ كالغنيمة . يحققه : أن المحاربة مبنية على حصول المنعة والمعاضدة والمناصرة والجهاد كذلك ، والمباشر فيهما لا يتمكن إلا بالردء . فوجب

(١) في أ: فعليهما . وذكر في حاشية د لعله: فوجبا عليه.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه (١٥٨) ٣: ١٣٣ كتاب الحدود.

(٣) في أ: استيفاؤه.

(٤) في د: بها.

أن يستويا في الحكم ؛ لاستوائهما في المعنى . فالردء هو العون للمباشر ، ومنه قوله تعالى : ﴿فأرسله معي ردءاً يصدقني﴾ [القصص: ٣٤] .

قال: (ومن قُتل ولم يأخذ المال قُتل . وهبل يُصلب ؟ على روايتين) .

أما كون من ذكر يقتل ؛ فلأنه قاتل . فيدخل في الآية والخبر المتقدم ذكرهما .
وأما كونه لا يصلب على رواية ؛ فلأن جنابة المحارب بالقتل وأخذ المال أعظم من جنائته بالقتل فقط . فلو شرع الصلب في حق من قتل ولم يأخذ المال لاستويا .
وأما كونه يصلب على رواية ؛ فلأنه محارب . أشبه أخذ المال .
والأولى أصح ؛ لما تقدم .

والقياس على أخذ المال لا يصح ؛ لما بينهما من الفرق .

قال: (ومن أخذ المال ولم يقتل قُطعت يده اليمنى ورجله اليسرى في مقام واحد وحسماً وخلي . ولا يُقطع منهم إلا من أخذ ما يُقطع السارق في مثله) .

أما كون من أخذ المال ولم يُقتل تُقطع يده اليمنى ورجله اليسرى ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿أو تُقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف﴾ [المائدة: ٣٣] .

فإن قيل: قوله تعالى: ﴿من خلاف﴾ يقتضي قطع يد من جانب ورجل من آخر^(١) . فلم كانت اليمنى يداً ؟

قيل: لأن^(٢) السارق تقطع أولاً يده اليمنى [فكذا المحارب يجب أن تقطع يده اليمنى]^(٣) ؛ لأنه سارق وزيادة ويلزم من قطع اليد اليمنى قطع الرجل اليسرى لتحقق المخالفة .

وأما كون قطعهما في مقام واحد . [ومعناه : أنه لا يهمل بقطع الرجل حتى تندمل اليد بل تقطعان في مجلس واحد]^(٤) ؛ فلأن الله تعالى أمر بقطعهما من غير تعرض لتأخير شيء منهما .

(١) في أ: جانب.

(٢) في د: إن.

(٣) ساقط من د.

(٤) مثل السابق.

وأما كونهما يحسمان ؛ فلأن النبي ﷺ أمر بذلك في حق السارق فقال: «أقطعوه واحسبوه»^(١) .

ولأن الحسم يسد أفواه العروق ، ويمنع الدم من النزف .

ومعنى الحسم: أن يُغلى زيت ثم يوضع ما قطع فيه .

وأما كونه يخلى بعد ذلك ؛ فلأن الحق الذي عليه استؤفي . أشبه المدين إذا وفى دينه .

وأما كون المحاربين لا يقطع منهم إلا من أخذ ما يُقطع السارق في مثله ؛ فلأن

النبي ﷺ قال: «القطعُ في ربع دينار»^(٢) . ولم يفصل بين المحارب وغيره .

ولأن الجناية المذكورة جنائية يتعلق بها عقوبة في حق غير المحارب فلا تغلظ في المحارب

بأكثر من وجه واحد ؛ كالقتل لا يغلظ بغير الانحتم . فكذلك هاهنا لا يتغلظ القطع

بغير قطع الرجل مع اليد . فلو تغلظ بما دون النصاب لتغلظ بأكثر من ذلك .

قال: (وإن كانت يمينه مقطوعة أو مستحقة في قصاص أو شلاء قطعت رجله اليسرى . وهل تقطع يسرى يديه ؟ ينبنى على الروايتين في قطع يسرى السارق في المرة الثالثة) .

أما كون من كانت يمينه كما ذكر تقطع رجله اليسرى ؛ فلأن ذلك واجب أمكن استيفاؤه .

وأما كون قطع يسرى يديه ينبنى^(٣) على قطع أطراف السارق الأربعة على

الروايتين المتقدم ذكرهما وتعليلهما في آخر باب السرقة^(٤) ؛ فلأنه في معناه .

فعلى هذا إن قلنا يقطع السارق مرة ثالثة قطعت يسرى المحارب هنا ؛ لأنها

مستحقة القطع في الجملة . فإذا تعذر استيفاء اليمنى تعين استيفاء اليسرى ؛ كما لو

سرق السارق ولا يد يمين له ولا رجل . وإن قلنا: لا يقطع السارق في الثالثة لم

(١) سبق تخريجه ص: ٣١٢ .

(٢) سبق تخريجه ص: ٢٩١ .

(٣) في أ: يده المبني .

(٤) ص: ٣١١ .

تقطع يسرى المحارب هنا ؛ لأن قطعها بطريق الإلحاق بالسارق^(١). فإذا انتفى الحكم فيه انتفى فيما يجب إلحاقه به .

قال: (ومن لم يقتل ولا يأخذ المال نفي وشرّد ، فلا يُترك بأوي إلى بلد . وعنه : أن نفيه تعزيره بما يردعه) .

أما كون من لم يقتل ولم يأخذ المال ينفي ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿أو يُنفوا من الأرض﴾ [المائدة: ٣٣] .

وأما كونه يُشرّد فلا يترك بأوي إلى بلد ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿أو يُنفوا من الأرض﴾ [المائدة: ٣٣] .

فإن قيل: التشريد ظاهر الإرادة من الآية . فما وجه أن لا يترك بأوي إلى بلد ؟ قيل: لأن الله تعالى قال: ﴿أو يُنفوا من الأرض﴾ [المائدة: ٣٣] ، وذلك يقتضي النفي من جميعها .

وأما كون نفيه تعزيره بما يردعه على رواية ؛ فلأن الغرض الردع ، وذلك حاصل بالتعزير المذكور .

والأول أصح ؛ لأن النفي الطرد والإبعاد ، والإقامة تبقيه .

قال: (ومن تاب منهم قبل القدرة عليه سقط عنه حدود الله تعالى من الصلب والقطع والنفي والاحتام القتل ، وأخذ بحقوق الآدميين من الأنفس والجراح والأموال ، إلا أن يعفى له عنها) .

أما كون من تاب قبل القدرة عليه يسقط عنه حدود الله ؛ فلأن الله تعالى قال^(٢): ﴿إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم﴾ [المائدة: ٣٤] .

فعلى هذا يسقط عنهم جميع ما ذكر المصنف رحمه الله ؛ لأنه لله تعالى .

وأما كونه يؤخذ بحقوق الآدميين مما ذكر إذا لم يُعَفَ له عنها ؛ فلأنها حقوق عليهم لم يعفَ عنها . فلم تسقط ؛ كغير المحارب .

فإن قيل: الآية عامة في السقوط فما وجه التخصيص ؟

قيل: الأدلة الدالة على أن حقوق الآدمي لا تسقط بغير رضاه .

(١) في أ: إلحاق السارق.

(٢) في أ: حدود الله تعالى فلقوله تعالى.

ولأن حق الآدمي مبني على الضيق والشح . بخلاف حق الله تعالى ، وذلك يقتضي عدم التسوية بينهما ، وسقوط ذلك^(١) بالتوبة يقتضي التسوية بينهما .

قال: (ومن وجب عليه حد لله^(٢) سوى ذلك فتاب قبل إقامته لم يسقط . وعنه: أنه يسقط بمجرد التوبة قبل إصلاح العمل . ومن مات وعليه حد سقط عنه)

أما كون من وجب عليه حد لله^(٣) سوى حد المحاربن لا يسقط بتوبته على المذهب ؛ فلأن الله عز وجل قال: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحدٍ منهما﴾ [النور: ٢] ، ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ [المائدة: ٣٨] من غير فرق بين التائب وغيره .

ولأن النبي ﷺ رجم ماعزاً وقطع السارق بإقراره من غير سؤال عن توبة . ولأن الحد كفارة . فلم تسقط بالتوبة ؛ ككفارة اليمين .

وأما كونه يسقط على رواية ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿واللذان يأتيانها منكم فأذوهما فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما﴾ [النساء: ١٦] ، وقال: ﴿فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه﴾ [المائدة: ٣٩] ، وفي الحديث: «التائب من الذنب كمن لا ذنب له»^(٤) . ومن لا ذنب له لا حدَّ عليه .

ولأن الحد خالص حق الله . فسقط بالتوبة ؛ كحد المحارب .

إذا تقرر السقوط فقد صرح المصنف رحمه الله هنا أنه يسقط بمجرد التوبة من

غير إصلاح العمل .

وقال في المغني: ظاهر الآيات تدل على اعتباره في غير المحارب . فيكون

إصلاح العمل في حق غير^(٥) المحارب بمنزلة توبة المحارب قبل القدرة هذا لفظه .

وأما كون من مات وعليه حد يسقط عنه ؛ فلأن استيفاءه بعد موته متعذر .

(١) في أ: سقوط وذلك.

(٢) في أ: حدود لله تعالى.

(٣) في أ: حد الله تعالى.

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه (٤٢٥٠) ٢: ١٤١٩ كتاب الزهد، باب ذكر التوبة.

(٥) ساقط من أ.

فصل [في دفع الصائل]

قال المصنف رحمه الله: (ومن أريدت نفسه أو حرمة أو ماله فله الدفع عن ذلك بأسهل ما يعلم دفعه به ، فإن لم يحصل إلا بالقتل فله ذلك ولا شيء عليه . وإن قُتل كان شهيداً . وهل يجب عليه الدفع عن نفسه ؟ على روايتين . وسواء كان الصائل آدمياً أو بهيمة) .

أما كون من أريدت نفسه أو حرمة أو ماله^(١) . أي قصدت : له الدفع عن ذلك ؛ فلأنه لو مُنع من ذلك لأدى إلى تلفه وأذاه في نفسه وحرمة وماله .
ولأنه لو لم يجوز ذلك لتسلط الناس بعضهم على بعض ، وأدى إلى الهرج والمرج .

وأما كون الدفع بأسهل ما يعلم دفعه به ؛ فلأن الزائد عليه لا حاجة له به ؛ لحصول الدفع بدونه .

فعلى هذا متى علم الدافع أن الصائل عليه يندفع بالقول لم يجوز ضربه بشيء ، وإن علم أنه يندفع بعضاً لم يجوز ضربه بجديد .

وأما كون الدفع إذا لم يحصل إلا بالقتل له ذلك ؛ فلأن ضرره إذا لم يندفع إلا به يتعين طريقاً إلى الدفع المحتاج إليه .

وأما كونه لا شيء عليه بالقتل المذكور ؛ فلأنه قتلٌ لدفع شر الصائل . فلم يجب به شيء ؛ كقتل الباغي .

وروي عن عبيد بن عمير «أن رجلاً ضاف ناساً من هذيل . فأراد امرأة على نفسها فرمته بحجر . فقال عمر: والله ! لا يودى أبداً»^(٢) .

(١) في أ: حرمتها وماله.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨: ٣٣٧ كتاب الأشربة والحد فيها، باب الرجل يجد مع امرأته الرجل فيقتله.

وأما كونه شهيداً إذا قُتل ؛ فلما روى عبدالله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ أنه قال : «مَنْ أُرِيدَ مَالَهُ بِغَيْرِ حَقِّ فَقَاتِلْ فَقُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ»^(١). رواه الخلال بإسناده .

ولأنه قُتل للدفع ظالم . فكان شهيداً ؛ كالعادل يقتله الباغي .
وأما كون الدفع عن نفسه لا يجب على رواية ؛ فلأن النبي ﷺ قال في الفتنة:
«اجلس في بيتك . فإن خفتَ أن يَهْرَكَ شُعَاعُ السيفِ فغط وجهك»^(٢) . وفي لفظ: «فكن عبدالله المقتول ولا تكن عبدالله القتال»^(٣) .

ولأن عثمان رضي الله عنه ترك القتال مع إمكانه .
وأما كونه يجب على رواية ؛ فلأنه قدر على إحياء نفسه . فوجب عليه فعل ما يبقى به ؛ كالمضطر إذا وجد الميتة .

والأولى أصح ؛ لأن المضطر لا غرض له في ترك الأكل . بخلاف الدافع ؛ لأن له في ترك الدفع غرضاً وهو إبقاء نفس^(٤) أخيه المسلم ، وحصول الشهادة له .
وأما كون الصائل الآدمي والبهيمة سواء ؛ فلاشترأكهما في المحوز للدفع ، وهو الصول .

قال: (وإذا دخل رجل منزله متلصصاً أو صائلاً فحكمه حكم من ذكرنا) .

أما كون حكم من دخل منزله متلصصاً أو صائلاً حكم من تقدم ذكره ؛ فلأن حاجة صاحب المنزل إلى إخراجه كحاجة من تقدم ذكره . فوجب تساويهما في الحكم ؛ لتساويهما في المعنى الموجب له .

وأما المعنى بذلك فهو أن صاحب المنزل إن علم أن المتلصص أو الصائل يخرج بالقول لم يجز له أن يخرج بالعصا ، وإن علم أنه يخرج بالعصا لم يجز له أن يخرج

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٦٨٢٩) ٢ : ١٩٤ .

وأخرجه البيهقي في الكبرى ٨ : ١٨٧ كتاب قتال أهل البغي . باب من أريد ماله أو أهله .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٤٢٦١) ٤ : ١٠١ كتاب الفتن والملاحم ، باب في النهي عن السعي في الفتنة .

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٣٩٥٨) ٢ : ١٣٠٨ كتاب الفتن ، باب التثبت في الفتنة .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٢٠٥٥٩) طبعة إحياء التراث .

(٤) في أ : النفس .

بالحديد ، وإن علم أنه لا يخرج إلا بالحديد فله إخراج به ، وإن أدى إلى قتله فلا شيء عليه .

قال: (وإن عَضَّ إنسان يد إنسان فانتزع يده من فيه فسقطت ثناياه ذهب هدراً . وإن نظر في بيته من خصاص البيت أو نحوه فحذف عينه ففقاها فلا شيء عليه) .

أما كون من عَضَّ إنسان يده فانتزعها من فيه فسقطت ثنايا العاضّ تذهب هدراً ؛ فلما روى يعلى بن أمية قال: « كان لي أجيرٌ . فقاتل إنساناً فعَضَّ أحدهما يد الآخر قال: فانتزع المعضوضُ يده من في العاضّ فانتزع إحدى ثناياه . فأتى النبي ﷺ فأهدر ثنايته . فحسبت أنه قال: قال رسول الله ﷺ: أفيدعُ يده في فيك بعضها كأنها في في (١) فحل يقضمها» (٢) متفق عليه .

[ولأنه عضو تلف ضرورة دفع شر صاحبه . فلم يضمن ؛ كما لو صال عليه] (٣) . فلم يمكن الدفع إلا بقلع يده .

وأما كون من فقا عين من نظر في بيته من خصاص الباب أو نحوه لا شيء عليه ؛ فلما روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لو أن امرأةً اطّلع عليك بغير إذن فحذفتُه بحصاةٍ ففقات (٤) عينه لم يكن عليك جناح » (٥) متفق عليه .

وعن سهل بن سعد : « أن رجلاً اطّلع في جحر من باب النبي ﷺ ورسولُ الله ﷺ يحك رأسه بمدري في يده . فقال عليه السلام : لو علمتُ أنك تنظرنني (٦) لطمستُ أو لطمعتُ بها في عينك » (١) .

(١) ساقط من د.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٤٩٧) : ٦ : ٢٥٢٦ كتاب الديات، باب إذا عض رجلاً فوقعت ثناياه . وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٧٣) : ٣ : ١٣٠٠ كتاب القسامة، باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه...

(٣) ساقط من أ.

(٤) في أ: ففقات.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٤٩٣) : ٦ : ٢٥٢٥ كتاب الديات، باب من أخذ حقه أو اقتص دون السلطان.

وأخرجه مسلم في صحيحه (٢١٥٨) : ٣ : ١٦٩٩ كتاب الآداب، باب تحريم النظر في بيت غيره.

(٦) في د: تنظر لي.

فإن قيل: ظاهر كلام المصنف رحمه الله أنه لا يعتبر في الرمي الدفع بالأسهل .
قيل: نعم . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . [ذكره المصنف رحمه الله]^(١) في
المغني .
ووجهه: التمسك بظاهر الحديث .
وقال ابن حامد^(٢): يدفعه بالأسهل . فإن لم يندفع حلّ حذفه كما تقدم في
الصائل .

⇒

- (١) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٨٨٧) ٥ : ٢٣٠٤ كتاب الاستئذان، باب الاستئذان من أجل البصر.
وأخرجه مسلم في صحيحه (٢١٥٦) ٣ : ١٦٩٧ كتاب الآداب، باب تحريم النظر في بيت غيره.
(٢) ساقط من أ.
(٣) في ٥: أبو حامد.

باب قتال أهل البغي

الأصل في هذا الباب قوله تعالى: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت - إلى قوله-: إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم﴾ [الحجرات: ٩-١٠] .

إذا علم ذلك ففي الآية فوائد:

إحداها: أن الباغي لا يخرج عن الإيمان ؛ لأن الله تعالى سمى البغاة مؤمنين .
وثانيتهما^(١): أن الله تعالى أوجب قتاله .

وثالثها: أن الله تعالى أسقط قتاله إذا فاء إلى أمر الله .

ورابعها: أنه^(٢) نفى عن التبعة فيما أتلفه .

وخامستها^(٣): أن الآية أشعرت بقتال كل من منع حقاً عليه .

قال المصنف رحمه الله: (وهم : القوم الذين يخرجون على الإمام بتأويل سائغ ،
ولهم منعة وشوكة) .

أما كون [أهل البغي هم الذين يخرجون على الإمام ؛ فلأن من لم يخرج عليه طائع له . فلا يكون من]^(٤) أهل البغي عليه .

وأما كون خروجهم عليه بتأويل سائغ ؛ فلأن من خرج عليه لا بتأويل [أو بتأويل]^(٥) غير سائغ من قطاع الطريق ، وحكمه حكمهم على ما مر .

وأما كونهم لهم^(١) منعة وشوكة ؛ فلأن من ليس له ذلك ؛ كالواحد والاثنين وما أشبههما حكمه حكم قطاع الطريق عند أكثر أصحابنا ؛ لأن حكم البغاة لو

(١) في أ: وثانيهما .

(٢) في د: أن ما .

(٣) في أ: وخامسها .

(٤) ساقط من د .

(٥) مثل السابق .

ثبت في الواحد والاثنين في سقوط ضمان ما أتلفوه لأفضى إلى إتلاف أموال الناس .

وقال أبو بكر: لا فرق بين القليل والكثير وحكمهم حكم البغاة إذا خرجوا عن قبضة الإمام .

فعلى هذا لا حاجة إلى قوله: ولهم منعة وشوكة .

قال: (وعلى الإمام أن يرأسلهم ويسألهم ما ينقمون منه ، ويزيل ما يذكرونه من مظلمة ، ويكشف ما يدعونه من شبهة . فإن فأؤوا وإلا قاتلهم) .

أما كون الإمام عليه أن يرأسل أهل البغي ويسألهم ما ينقمون منه ؛ فلأن الله تعالى بدأ بالصلح فقال: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما﴾ [الحجرات: ٩] . والمراسلة والسؤال طريق إلى الصلح ؛ لأنهما وسيلة إلى رجوعهم إلى الحق .

ويروى : « أن علياً رضي الله عنه راسل أهل البصرة قبل وقعة الجمل » .
وروي « أنه لما اعتزلته الحرورية بعث إليهم عبدالله بن عباس فواضعوه كتاب الله ثلاثة أيام فرجع منهم أربعة آلاف »^(١) .

وأما كونه يزيل ما يذكرونه من مظلمة ؛ فلأن ذلك وجب^(٢) مع إفضاء الأمر إلى القتل والهرج والمرج . فلأن يجب في حالة تؤدي إلى ذلك بطريق الأولى .
وأما كونه يكشف ما يدعونه من شبهة ؛ فلأن كشفها طريق إلى رجوعهم إلى الحق ، وذلك مطلوب .

وأما كونهم إن فأؤوا وإلا قاتلهم ؛ فلأن الصحابة أجمعت على قتال مانعي الزكاة ، وقاتل عليّ أهل البصرة يوم الجمل ، وأهل الشام يوم صفين ، وأهل النهروان^(٤) .

⇨

(١) في أ: له .

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ١٧٩ كتاب قتال أهل البغي، باب لا يبدأ الخوارج بالقتال حتى يسألوا...

(٣) ساقط من أ .

(٤) في د: النهر .

قال: (وعلى رعيته معونته على حرمهم . فإن استنظروه مدة رجاء رجوعهم فيها أنظروهم . وإن ظن أنها مكيدة لم ينظرهم وقاتلهم) .

أما كون [رعية الإمام عليهم معونته على حرب أهل البغي ؛ فلأن الله تعالى] (١) قال: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ [النساء: ٥٩] . وروى عبادة بن الصامت قال: «بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة» (٢) . والإمام قائم مقامه . فوجب أن يعطى حكمه .

وعن النبي ﷺ أنه قال: «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة مات ميتة جاهلية» (٣) . رواه ابن عبد البر .

وذلك يقتضي وجوب طاعة الإمام ، ومعاونته طاعة له .

وأما كونه ينظرهم إذا استنظروه مدة يرجوا رجوعهم فيها ؛ فلأن الانتظار المرجو به رجوعهم أولى من معاجلتهم بالقتال المؤدي إلى الهرج والمرج .

وأما كونه لا ينظرهم ويقاتلهم إن (٤) ظن أن طلبهم (٥) الإلتظار مكيدة ؛ فلأن الإلتظار لا يؤمن منه أن يصير طريقاً إلى قهر أهل العدل .

قال: (ولا يقاتلهم بما يعم إتلافه كالمنجنيق والنار إلا لضرورة) .

أما كون الإمام لا يقاتل أهل البغي بما يعم إتلافه لغير ضرورة ؛ فلأنه لا يجوز قتل من لا يقاتل ، والقتل بما يعم إتلافه يلزم منه قتله ، وذلك غير جائز .
وأما كونهم يقاتلهم بذلك لضرورة مثل : أن يختلط أهل البغي بمن لا يقاتل ؛ فلأن ذلك حالة ضرورة ، والضرورات تبيح المحظورات .

(١) ساقط من د.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٦٤٧) ٦ : ٢٥٨٨ كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: «ستون بعدي أموراً تنكرونها» .

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٧٠٩) ٣ : ١٤٧٠ كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية... .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (١٨٤٨) ٣ : ١٤٧٦ كتاب الإمارة ، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن... .

(٤) في أ: إذا.

(٥) ساقط من د.

قال: (ولا يستعين في حربهم بكافر . وهل يجوز أن يستعين عليهم بسلاحهم وكراعهم؟ على وجهين) .

أما كون الإمام لا يستعين في حرب أهل البغي بكافر؛ فلأن الكافر لا يستعان به في قتال الكافر . فلأن لا يستعان به في قتال المسلم بطريق الأولى .
وأما كونه لا يجوز أن يستعين عليهم بسلاحهم وكراعهم وهي الخيل التي لهم على وجه؛ فلأن أموال أهل البغي لا تستباح .
وأما كونه يجوز أن يستعين عليهم بذلك على وجه؛ فلأن الحاجة داعية إليه .
أشبه قتلهم .

قال: (ولا يتبع لهم مُدْبِر ، ولا يجاز على جريح ، ولا يغنم لهم مال ، ولا نسي لهم قرية) .

أما كون أهل البغي لا يتبع لهم مُدْبِر ولا يجاز على جريحهم؛ فلما روى عبدالله بن مسعود أن النبي ﷺ قال: «يا ابن أم!»^(١) عبد! ما حكم من بغي على أمي؟ فقلت: الله ورسوله أعلم، فقال: لا يتبع مدبرهم، ولا يجاز على جريحهم، ولا يُقتل أسيرهم»^(٢). رواه القاضي في شرحه .

وروي: «أن علياً رضي الله عنه قال يوم الجمل: لا يُدْفَعُ على جريح، ولا يُهْتَكُ ستر، ولا يفتحُ باب . ومن أغلقَ باباً أو بابهُ فهو آمن، ولا يتبعُ مُدْبِر»^(٣) . ونحو ذلك روي^(٤) عن عمار .

وعن علي «أنه ودَى قوماً من بيتِ مالِ المسلمين قتلوا مُدْبِرِينَ» .
وعن أبي أمامة قال: «شهدتُ صفين . فكانوا لا يجيزونَ على جريح ، ولا يطلبونَ مولياً ، ولا يسلبون قتيلاً»^(٥) .

(١) في أ: آدم.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨: ١٨٢ كتاب قتال أهل البغي، باب أهل البغي إذا فاؤا لم يتبع مدبرهم ولم يقتل أسيرهم...

وأخرجه الحاكم في المستدرک (٢٦٦٢) ٢: ١٦٨ كتاب قتال أهل البغي وهو آخر الجهاد.

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨: ١٨١ الموضوع السابق.

(٤) في ٥: وروي.

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرک (٢٦٦٠) ٢: ١٦٧ كتاب قتال أهل البغي وهو آخر الجهاد.

وأما كونهم لا يغنم لهم مال ؛ فلأنهم لم يكفروا بغيرهم وقتالهم ، وعصمة الأموال تابعة لدينهم . بدليل قوله عليه السلام: « لا يَحِلُّ مال امرئ مسلمٍ إلا بإحدى ثلاث ... الحديث »^(١) وليس القتال والبغي واحداً منها .

وأما كونهم لا يسبى لهم ذرية فلأن الذراري [تبع لهم ، وهم لا يجوز سبيهم لبقائهم على الإسلام . فالذين هم تبع لهم بطريق الأولى .

ولأن الذراري]^(٢) لم يحصل منهم شيء أصلاً . بخلاف أهل البغي فإنهم وجد منهم البغي والقتال .

قال: (ومن أسر من رجالهم حبس حتى تنقضي الحرب ثم يرسل . وإن أسر صبي أو امرأة فهل يفعل به ذلك أو يخلى في الحال ؟ يحتمل وجهين) .

أما كون من أسر من رجالهم يجبس حتى تنقضي الحرب ؛ فلأن في إطلاقهم ضرراً على المسلمين .

وأما كونه يرسل بعد ذلك ؛ فلأن المانع من إرسالهم خوف مساعدة أصحابهم ، وقد زال ذلك .

وأما كون من أسر من صبي أو امرأة يحتمل أن يفعل به ذلك على وجه ؛ فلأن وقوع القتال منه يمكن وإن لم يكن من أهله . أشبه الرجل .

وأما كونه يحتمل أن يخلى في الحال ؛ فلأنه ليس من أهل القتال فينتفي المحذور المتقدم ذكره في الرجل .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٤٨٤) ٦ : ٢٥٢١ كتاب الديات ، باب قول الله تعالى: ﴿وَأَن النِّفْسِ بِالنِّفْسِ...﴾ .

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٧٦) ٣ : ١٣٠٢ كتاب القسامة ، باب ما يباح به دم المسلم .

(٢) ساقط من د .

قال: (وإذا انقضى الحرب فمن وجد منهم ماله في يد إنسان أخذه ، ولا يضمن أهل العدل ما أتلّفوه عليهم حال الحرب من نفس أو مال . وهل يضمن البغاة ما أتلّفوه على أهل العدل في الحرب ؟ على روايتين . ومن أتلّف في غير حال الحرب شيئاً ضمنته) .

أما كون من وجد من أهل العدل والبغي ماله في يد إنسان يأخذه : أما أهل العدل ؛ فظاهر .

وأما أهل البغي ؛ فلأن ما لهم كان معصوماً وبغيهم لم يحله . فوجب بقاؤه على ما كان .

وأما كون أهل العدل لا يضمنون ما أتلّفوه على أهل البغي ؛ فلأنه إذا جاز قتلهم^(١) . فلأن يجوز إتلاف ما لهم بطريق الأولى .

ولأن جواز قتلهم يستلزم عقور دوابهم ، وكسر قسيهم وما أشبه^(٢) ذلك . وإذا جاز فعل ذلك لم يجب ضمّانه ؛ لحصوله ضرورة .

وأما كون البغاة يضمنون ما أتلّفوه على أهل العدل في حال الحرب على رواية ؛ فلأنهم بغاة ظلّمة بقتلهم ، وفي الأثر أن أبا بكر قال لأهل الردة: «تدون قتلانا ولا ندي قتلاكم»^(٣) .

وأما كونهم لا يضمنون ذلك على رواية ؛ فلما روى الزهري قال: «كانت الفتنة العظماء بين الناس وفيهم البديون فأجمعوا على أن لا يقام حد على رجل ارتكب فرجاً حراماً بتأويل القرآن ، ولا يغرم مالاً أتلّفه بتأويل القرآن»^(٤) .

ولأن البغاة طائفة ممتنعة بالحرب . فلم يضمن ما أتلّفت على الأخرى بحكم الحرب ؛ كأهل العدل .

(١) في أ: قتلهم.

(٢) ساقط من أ.

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨: ١٨٣ كتاب قتال أهل البغي، باب من قال يتبعون بالدم.

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨: ١٧٥ كتاب قتال أهل البغي، باب من قال: لا تباعة في الجراح

والدماء وما فات.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٧٩٥٤) ٥: ٤٥٧ كتاب الديات، فيما يصاب في الفتن من الدماء.

نحوه.

ولأن تضمينهم يفضي إلى تنفيرهم عن الرجوع إلى الطاعة . فلم يشرع ؛
كتضمين أهل الحرب .

وهذه الرواية هي الأصح ؛ لما ذكر .

وأجاب المصنف رحمه الله في المغني عن الأثر المذكور عن أبي بكر : أنه رجوع
عنه . فإنه روي : « أن عمر قال له : إن تدون قتلاتنا فلا فإن قتلاتنا قتلوا في سبيل
الله » . فوافقه أبو بكر . ولذلك لم ينقل أنه غرم أحداً شيئاً .

وقد قتل طلحة^(١) عكاشة بن محصن وثابت بن أقرم ثم أسلم وتاب . فلم يغرم
شيئاً .

وأما كون من أتلف من أهل العدل والبغي ما أتلّفوه في غير حال الحرب
يضمنه ؛ فلأن الأصل وجوب الضمان . تُرك العمل به في حال الحرب ؛ للضرورة
فيبقى فيما عداه على مقتضاه .

وفي الأثر: « أن الخوارج لما قتلوا عبدالله بن خباب في غير الحرب أرسل إليهم
علي افتدونا من عبدالله »^(٢) و « قتل ابن ملجم علياً في غير المعركة فأقيد به »^(٣) .

قال: (وما أخذوا في حال امتناعهم من زكاة أو حراج أو جزية لم يعد عليهم
[ولا على صاحبه . ومن ادعى دفع زكاته إليهم قبل بغير يمين . وإن ادعى ذمي
دفع جزيته إليهم لم يقبل إلا بينة . وإن ادعى إنسان دفع حراجه إليهم فهل يقبل
بغير بينة ؟ على وجهين]^(٤) . وتجاوز شهادتهم . ولا ينقض من حكم حاكمهم
إلا ما ينقض من حكم غيره) .

أما كون البغاة تجوز شهادتهم ؛ فلأنهم إذا صلحوا للقضاء . فلأن يصلحوا
لقبول الشهادة بطريق الأولى .

(١) في ٥: ولذلك أنه عرض أخذ شيئاً وقد قيل لطلحة.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٧٨٨٢) ٧: ٥٥٤ كتاب الجمل، ما ذكر في الخوارج.

(٣) أخرجه الشافعي في الأم ٤: ٢١٦ .

(٤) ساقط من أ.

وأما كونهم لا ينقض من حكم حاكمهم إلا ما ينقض من حكم حاكم المسلمين من أهل العدل ؛ فلأن بغيهم في أمر يسوغ فيه التأويل . أشبه الاختلاف في الفروع .

فعلى هذا إن خالف حكم حاكمهم نصاً أو إجماعاً نقض ؛ كحكم حاكم المسلمين من أهل العدل وإلا فلا .

قال: (وإن استعانوا بأهل الذمة فأعانتوهم انتقض عهدهم إلا أن يدعوا أنهم ظنوا أنه يجب عليهم معونة من استعان بهم من المسلمين ونحو ذلك فلا ينتقض عهدهم ، ويغرمون ما أتلّفوه من نفس ومال) .

أما كون عهد أهل الذمة ينتقض إذا أعانوا أهل البغي إذا لم يدعوا أنهم ظنوا أنهم يجب عليهم معونة من استعان بهم من المسلمين ونحو ذلك ؛ فلأن أهل الذمة لو قاتلوا منفردين انتقض عهدهم . فكذلك إذا قاتلوا مع أهل البغي .

وأما كونه لا ينتقض إذا ظنوا أنهم يجب عليهم معونة من ذكر ؛ فلأن ذلك شبهة فيدرأ به قتلهم المستحق بالانتقاض .

وأما كون أهل الذمة يغرمون ما أتلّفوه لأهل العدل فيما ذكر ؛ فلأن مقتضى الدليل وجوب الضمان . ترك العمل به في حق أهل البغي خوفاً من تنفيرهم ، وتنفير أهل الذمة لا أثر له ؛ لأن أهل البغي لهم قوة . بخلاف أهل الذمة فلا يصح إلحاقهم بهم .

قال: (وإن استعانوا بأهل الحرب وأمنوهم لم يصح أماتهم ، وأبيح قتلهم) .
أما كون أمان البغاة لأهل الحرب لا يصح ؛ فلأن من صحة الأمان الكف عن قتال المسلمين ، والباغي لا يشترطه^(١) بل يشترط عليهم عدمه .

وأما كونهم يباح قتلهم ؛ فلأن أمان البغاة لم يصح . فبقوا على ما كانوا عليه قبل الأمان .

فإن قيل: إباحة قتلهم عامة أم لأهل العدل فقط ؟

(١) في أ: يشترط.

قيل: ظاهر إطلاق المصنف رحمه الله الإباحة ، وهي تقتضي العموم^(١) إلا أن الكلام مسوق مع أهل العدل فيحتمل أن يختص بهم . ويؤيده تصريح المصنف رحمه الله بذلك في المغني فقال^(٢): فأما أهل البغي فلا يجوز لهم قتلهم ؛ لأنهم قد بذلوا لهم الكف عنهم . فلم يجوز لهم الغدر .

قال: (وإن أظهر قوم رأي الخوارج ولم يجتمعوا لحرب لم يتعرض لهم ، فإن سبوا الإمام عزروهم . وإن جنوا جنابة أو أتوا حداً أقامه عليهم) .

أما كون من أظهر رأي الخوارج ولم يجتمعوا لحرب لا يتعرض لهم ؛ ف«لأن علياً رضي الله عنه كان يوماً يخطب . فقال رجل بباب المسجد : لا حُكْمَ إلا لله . فقال علي : كلمة حق أريد بها باطل . ثم قال : لكم علينا ثلاث : لا تمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسمَ الله ، ولا تمنعكم الفياء ما دامت أيديكم معنا ، ولا تبدأكم بقتال»^(٣) .

ولأن النبي ﷺ ما تعرض للمنافقين الذين كانوا معه في المدينة . فلأن لا يتعرض إلى من ذكر بطريق الأولى .

وأما كونهم إذا سبوا الإمام يعزروهم ؛ فلأنهم ارتكبوا محرماً لا حد فيه ولا كفارة ، وليس التعزير المذكور مختصاً بسب الإمام بل لو سبوا أحداً من أهل العدل كان الأمر كذلك ، لما تقدم من العلة .

وأما كونهم إذا جنوا جنابة أو أتوا حداً أقامه عليهم ؛ فلأنهم ليسوا ببيغاة فهم كأحاد الناس .

ولأن في إسقاط^(٤) ذلك وسيلة إلى تجرئهم^(٥) على فعله ، وذلك مطلوب العدم .

(١) في د: الإباحة يقتضي التعميم.

(٢) في د: قال.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٧٩١٧) ٧ : ٥٦١ كتاب الجمل، ما ذكر في الخوارج.

(٤) في أ: حكم إسقاط.

(٥) في أ: تجرئهم.

قال: (وإن اقتلت^(١) طائفتان لعصية أو طلب رياسة فهما ظالمتان ، وتضمن كل واحدة ما أتلفت على الأخرى) .

أما كون الطائفتين إذا اقتلتا لما ذكر ظالمتين ؛ فلأن كل واحدة باغية على صاحبها .

وأما كون كل واحدة تضمن ما أتلفت على الأخرى ؛ فلأن الإتلاف موجب للضمان . ترك العمل به في أهل البغي .

(١) في أ: اقتل.

باب حكم المرتد

والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع : أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿ومن یرتد منکم عن دینہ فیمت وهو کافر فأولئک حبطت أعمالهم فی الدنيا والآخرة وأولئک أصحاب النار هم فیها خالدون﴾ [البقرة: ۲۱۷] .

وأما السنة ؛ فقوله عليه السلام: «من بدل دینہ فاقتلوه»^(۱) .

وأما الإجماع ؛ فأجمع المسلمون في الجملة على وجوب قتل المرتد .

قال المصنف رحمه الله: (وهو الذي يكفر بعد إسلامه . فمن أشرك بالله أو جحد ربوبيته أو وحدانيته ، أو صفة من صفاته ، أو اتخذ لله صاحبة أو ولداً ، أو جحد نبياً أو كتاباً من كتب الله أو شيئاً منه ، أو سب الله تعالى أو رسوله كفر) .

أما قول المصنف رحمه الله: وهو الذي يكفر بعد إسلامه ؛ فبيان لما يصير به الإنسان مرتداً .

وأما كون من أشرك بالله يكفر ؛ فلأن الله تعالى وصفه بالكفر في غير موضع من كتابه العزيز . من ذلك قوله تعالى: ﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة﴾ [المائدة: ۷۳] ، ومنه قوله تعالى: ﴿براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين - إلى قوله-: وبشر الذين كفروا بعذاب أليم - إلى قوله تعالى-: فقاتلوا أئمة الكفر﴾ [التوبة: ۱-۱۲] ، ومنه قوله تعالى: ﴿ومن يدع مع الله إلهاً آخر لا برهان له به فإنما حسابه عند ربه إنه لا يفلح الكافرون﴾ [المؤمنون: ۱۱۷] .

ولأن الله تعالى أخبر في كتابه العزيز أنه لا شريك له ، فمن أشرك به فقد كذبه ، ومن كذبه يكفر .

وأما كون من جحد ربوبية الله يكفر ؛ فلأنه مكذب لله ، ومن كذبه يكفر .

(۱) أخرجه البخاري في صحيحه (۶۵۲۴) ۶ : ۲۵۳۷ كتاب استتابة المرتدين المعاندين وقتلهم، باب حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم.

وأما كون من جحد وحدانيته يكفر ؛ فلأن جاحد ذلك مشرك بالله ، وقد تقدم دليل كفره .

وأما كون من جحد صفة من صفاته يكفر ؛ فلأن جاحد ذلك كجاحد وحدانيته وقد تقدم دليل كفره .

وأما كون من اتخذ لله صاحبة أو ولداً يكفر ؛ فلأن الله تعالى نزه نفسه عن ذلك ونفاه عنه . فمتخذة مخالف له غير منزله عن ذلك .

ولأنه مكذب له فيما أخبر به عن ذلك . فيكون كافراً .

[وأما كون من جحد نبياً يكفر ؛ فلأنه مكذب لله جاحد لنبوة نبيه^(١) .

وأما كون من جحد كتاباً من كتب الله يكفر ؛ فلأنه مكذب لله جاحد لكتابه^(٢) .

وأما كون من جحد شيئاً من كتب الله^(٣) يكفر ؛ فلأن جحد الشيء منه كجحد الكل ؛ لاشتراكهما في كون الكل من عند الله .

وأما كون من سبَّ الله تعالى ورسوله ﷺ يكفر ؛ فلأنه لا يسب واحداً منهما إلا وهو مكذب له جاحد به ، وقد تقدم دليل كفره .

قال: (ومن جحد وجوب العبادات الخمس أو شيئاً منها ، أو أحل الزنى أو الخمر أو شيئاً من المحرمات الظاهرة اجمع عليها لجهل : عُرِف ذلك . وإن كان ممن لا يجهل ذلك كافر) .

أما كون من جحد شيئاً من ذلك أو أحله لجهل يعرفه^(٤) ؛ فليصير عالماً به .
وأما كونه إذا كان ممن لا يجهل ذلك يكفر ؛ فلأنه مكذب لله تعالى ورسوله وسائر الأمة .

(١) ساقط من أ.

(٢) في د: للكتاب.

(٣) في أ: من كتاب من كتب الله تعالى.

(٤) في أ: بعلمه.

قال: (وإن ترك شيئاً من العبادات الخمس تهاوناً لم يكفر . وعنه : يكفر . إلا الحج لا يكفر بتأخيره بحال) .

أما كون من ترك شيئاً من الصلاة تهاوناً لا يكفر على روايةٍ وهي اختيار المصنف رحمه الله ، وكونه يكفر على روايةٍ وهي ظاهر المذهب ؛ فلما تقدم في كتاب الصلاة (١) .

وأما كون من ترك الزكاة تهاوناً لا يكفر على روايةٍ ؛ فلأن النبي ﷺ قال: «ومن منعها فإننا أخذوها» (٢) ، ولم يحكم بكفره .

وأما كونه يكفر على روايةٍ ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة [فإخوانكم في الدين]﴾ [التوبة: ١١] شرط في الإخوة في الدين أداء الزكاة .

ولأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال: «لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة» (٣) . و «قال لمانع الزكاة» (٤) : لا . حتى تشهد أن قتلنا في الجنة وقتلاكم في النار» (٥) .

وأما كون من ترك الصوم لا يكفر على روايةٍ ؛ فبالقياس على الزكاة . بجامع ما يشتركان فيه من كونهما عبادة تجب على الفور (٦) .

وأما كون من أخر متهاوناً لا يكفر بحال على ما ذكره المصنف رحمه الله هنا ؛ فلأنه مختلف في وجوبه على الفور . فلا وجه لكفره مع جواز تأخيره على بعض المذاهب . وكلام أبي الخطاب في هدايته يقتضي مساواة الحج للصلاة والزكاة ؛ لأنه أحد مباني الإسلام . أشبه بواقئها .

(١) ١ : ٢٥٥ .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (١٥٧٥) ٢ : ١٠١ كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (١٣٣٥) ٢ : ٥٠٧ كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة.

وأخرجه مسلم في صحيحه (٢٠) ١ : ٥١ كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله...

(٤) ساقط من د.

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ٣٣٥ كتاب الأشربة، باب قتال أهل الردة وما أصيب في أيديهم

من متاع المسلمين.

(٦) في أ: القول.

إذا تقرر هذا فاعلم أن العبادات الخمس تطلق تارة ويراد بها الصلوات الخمس ، وتطلق تارة ويراد بها مباني الإسلام الخمس . وفي حمل كلام المصنف رحمه الله على كل واحد منهما إشكال .

أما إذا حمل على الصلوات فالإشكال عليه من وجهين : أحدهما : أنه تبقى الزكاة والصوم غير المذكورين .

وثانيهما : أن الاستثناء في قوله : وعنه يكفر إلا الحج لا يقع صحيحاً ؛ لعدم شمول الكلام الأول له .

وأما إذا حمل على مباني الإسلام ؛ فلأن من مباني الإسلام الشهادتين وتاركهما متهاوناً كافر بغير خلاف في المذهب .

قال : (فمن ارتد عن الإسلام من الرجال والنساء وهو بالغ عاقل دُعي إليه ثلاثة أيام وضيَّق عليه فإن لم يتب قتل . وعنه : لا تجب استتابته بل تستحب ، ويجوز قتله في الحال) .

أما كون من ارتد عن الإسلام من الرجال والنساء وهو بالغ عاقل يُدعى إليه ؛ فليرجع عن ارتداده .

وأما قول المصنف رحمه الله : والنساء ؛ ففيه تصريح بأن المرأة في الردة كالرجل . وهو صحيح ؛ لدخولهما في قوله ﷺ : « من بدلَ دينه فاقتلوه » (١) ، وفي الحديث « أن امرأة يُقال لها : أم رومان ارتدت عن الإسلام . فبلغ أمرها النبي ﷺ . فأمر أن تُستتاب فإن تابت وإلا قتل » (٢) . رواه الدارقطني .

ولأن المرأة شخص بدلَ دينه بالباطل . فوجب أن تكون كالرجل . فإن قيل : فقد نهى النبي ﷺ عن قتل المرأة .

قيل : المراد به (٣) غير المرتدة ؛ لأن المرتد يخالف الأصلي . بدليل أن الرجل يقر عليه ، ولا يقتل أهل الصوامع والشيوخ والمكافيف (٤) . بخلاف الكفر الطارئ .

(١) سبق تخريجه ص : ٣٣٧ .

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه (١٢٢) ٣ : ١١٨ كتاب الحدود .

(٣) ساقط من أ .

(٤) في د : المكافيف .

وأما قوله: "وهو بالغ عاقل" ففيه إشعار بأن الردة لا تصح من صبي ولا مجنون . وهو صحيح ؛ لأن النبي ﷺ قال: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ : عَنْ الصَّبِيِّ [حتى يبلغ ، وعن المجنون حتى يُفِيق ، وعن النائم حتى يستيقظ]»^(١) [١] .

ولا بد أن يلحظ [في الصبي]^(٢) أنه غير مميز ؛ لأن المميز يأتي ذكره بعد .

وأما كون الدعوة إلى الإسلام ثلاثة أيام على المذهب ؛ فلما روى مالك في الموطأ بإسناده «أنه وَفَدَّ عَلَى عَمْرٍو رَجُلٌ مِنْ قَبْلِ أَبِي مُوسَى . فَقَالَ لَهُ عَمْرٍو: هَلْ مِنْ مُعَرَّبِيَّةٍ خَيْرٍ؟ قَالَ: رَجُلٌ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ . قَالَ: مَا فَعَلْتُمْ بِهِ؟ قَالَ: قَرَّبْنَاهُ ، فَضَرَبْنَا^(٤) عُنُقَهُ . قَالَ عَمْرٍو: فَهَلَا حَبَسْتُمُوهُ ثَلَاثًا . فَأَطَعْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيْفًا . فَاسْتَبْتُمُوهُ لَعَلَّهُ يَتُوبُ وَيِرْجِعُ أَمْرَ اللَّهِ؟ اللَّهُمَّ! إِنِّي لَمْ أَحْضُرْ . وَلَمْ أَمْر . وَلَمْ أَرْضَ إِذْ بُلِغْتِي»^(٦) .

وأما كونه يضيِّق عليه ؛ فليرجع إلى الحق . وفي حديث عمر المذكور: «فهلَّا حَبَسْتُمُوهُ» .

وأما كونه يقتل إن لم يتب ؛ فلما تقدم من قوله ﷺ: «من بدَّلَ دينَهُ فاقتلوه»^(٧) ، ومن قوله في حديث أم رومان: «فإن تابت وإلا قُتلت»^(٨) .

وأما كونه لا تجب استنابته على رواية ؛ فلأن النبي ﷺ قال: «من بدَّلَ دينَهُ فاقتلوه»^(٩) ولم يذكر الاستنابة .

(١) سبق تخريجه ص: ٢١٥ .

(٢) ساقط من د .

(٣) ساقط من د .

(٤) في د: وضربنا .

(٥) في أ: أمر الله تعالى قال .

(٦) أخرجه مالك في موطئه (١٦) ٢: ٥٦٥ كتاب الأفضية، باب القضاء فيمن ارتد عن الإسلام .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨: ٢٠٦ كتاب المرتد، باب من قال : يجبس ثلاثة أيام .

(٧) سبق تخريجه ص: ٣٣٧ .

(٨) سبق تخريجه ص: ٣٤٠ .

(٩) سبق تخريجه ص: ٣٣٧ .

وفي الأثر « أن معاذاً قال لأبي موسى فوجد عنده رجلاً موثقاً . فقال: ما هذا ؟ قال: رجلٌ كان يهودياً فأسلم^(١) ثم راجع دينه دينَ السوء فتهوّد . قال: لا أجلسُ حتى يُقتلَ . قضاءُ الله ورسوله . قال: اجلس [قال: لا أجلس] ^(٢) حتى يقتل قضاءُ الله ورسوله ثلاث مرات فأمرَ به فقتل^(٣) متفق عليه .
ولأن المرتد يقتل لكفره . فلم تجب استتابته ؛ كالأصلي^(٤) .
وأما كونها تستحب ؛ فلأنه مختلف في وجوبها . فأدنى الأحوال أن يكون مستحباً .

والأول أصح ؛ لما تقدم .

وأما قوله: « من بدلَ دينه فاقتلوه »^(٥) فمحمول على القتل بعد الاستتابة .
وأما الحديث الآخر فيروى فيه : « أن المرتد استُتِيب قبل قدوم معاذ »^(٦) . رواه أبو داود .

فعلى هذا يضيق عليه ويحبس لينزجر عن ذلك ويرجع عن دينه الذي صار إليه،
وفي حديث عمر: « فهلا حبستموه »^(٧) ، وعلى الثانية يجوز قتله في الحال ؛ لما ذكر في حديث معاذ .

وأما كونه يقتل إذا لم يتب ؛ فلما تقدم من قوله عليه السلام: « من بدلَ دينه فاقتلوه »^(٨) .

(١) زيادة من الصحيحين.

(٢) ساقط من د.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٤٠٨٨) ٤: ١٥٧٩ كتاب المغازي، باب بعث أبي موسى ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما إلى اليمن قبل حجة الوداع. مختصر.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٧٣٣) ٣: ١٤٥٦ كتاب الإمارة، باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها.

(٤) في أ: كالأصل.

(٥) سبق تخريجه ص: ٣٣٧.

(٦) أخرجه أبو داود في سننه (٤٣٥٥) ٤: ١٢٧ كتاب الحدود، باب الحكم فيمن ارتد.

(٧) سبق تخريجه ص: ٣٤١.

(٨) سبق تخريجه ص: ٣٣٧.

قال: (ويقتل بالسيف . ولا يقتله إلا الإمام أو نائبه ، فإن قتلته غيره بغير إذنه أساء وعزر . ولا ضمان عليه سواء قتلته قبل الاستتابة أو بعدها) .

أما كون المرتد يقتل بالسيف ؛ فلأن في حديث القادم من قِبَل أبي موسى: «قدمناه فضرنا عنقه»^(١) .

وأما كونه لا يقتله إلا الإمام أو نائبه ؛ فلأنه قتل لحق الله سبحانه وتعالى . فلم^(٢) يله إلا الإمام أو نائبه ؛ كالحمد .

وأما كونه إذا قتلته غير من ذكر بغير إذن الإمام أساء ؛ فلأن في ذلك خطأ لمنزلة الإمام ، وإساءة أدبٍ عليه .

وأما كونه يعزر ؛ فلأنه فعل ما منع من فعله ولا حد فيه ولا كفارة ، وذلك يوجب التعزير . دليله : فعل سائر ما منع من فعله مما لا حد فيه ولا كفارة .

وأما كون قتلته قبل الاستتابة وبعدها سواء ؛ فلأنه في الجملة مهدر الدم وردته مبيحة لدمه ، وهي موجودة قبل الاستتابة كما هي موجودة بعدها .

قال: (وإن عقل الصبي الإسلام صح إسلامه وردته . وعنه : يصح إسلامه دون رده . وعنه : لا يصح شيء منهما حتى يبلغ . والمذهب الأول) .

وإن أسلم ثم قال: لم أدر ما قلت لم يلتفت إلى قوله ، وأجبر على الإسلام ، ولا يقتل حتى يبلغ ويجاوز ثلاثة أيام من وقت بلوغه ، فإن ثبت على كفره قتل) .

أما كون الصبي إذا عقل الإسلام يصح إسلامه وردته على المذهب : أما الإسلام ؛ فلأن علياً أسلم صبياً فصح إسلامه وعد من مناقبه وسبقه وينشد له:

سبقتكم إلى الإسلام طراً
صبياً ما بلغت أوان حلمي

ويقال: أول من أسلم من الصبيان علي ، ومن الرجال أبو بكر ، ومن النساء خديجة ، ومن العبيد بلال . وفي الحديث: «من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة»^(٣) .

(١) سبق تخريجه ص: ٣٣٧ .

(٢) ساقط من د .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٩) ١: ٥٧ كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل

الجنة قطعاً .

وأما الردة ؛ فلأن من صح إسلامه صحت رده . دليله البالغ .
 وأما كونه يصح إسلامه دون رده [على رواية ؛ فلأن مقتضى حال الصبي أن لا يصح منه إسلام ولا ردة] ^(١) ؛ لكونه ^(٢) غير بالغ . وقد رَفَعَ الشرع عنه القلم وجعله ملحقاً بالبهائم . ثم تُرك العمل به في الإسلام ؛ لما تقدم . فيبقى في الردة على مقتضى الدليل .

وأما كونه لا يصح شيء منهما على رواية ؛ فلقول رسول الله ﷺ : «رُفِعَ القلمُ [عن ثلاث] ^(٣) : عن الصبي حتى يبلغ ...» ^(٤) .

ولأن الإسلام والردة قول تثبت به الأحكام . فلم يصح من الصبي ؛ كالهبة .
 وأما كون المذهب الأول ؛ فلما تقدم من الأدلة . ويعضد ذلك قوله عليه السلام : «أمرتُ أن أقاتلَ الناسَ حتى يقولوا : لا إله إلا الله . فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله» ^(٥) .
 وقوله عليه السلام : «كل مولودٍ يولدُ على الفطرة . فأبواه يهودانه ، وينصرانه ، ويمجسانه» ^(٦) .

ولأن الصبي يدخل في عموم ذلك كله . والتفرقة بين الإسلام والردة لا يصح ؛ لأن المصحح للإسلام موجود في الردة فوروده في الإسلام يكون وروداً له



وأخرجه الترمذي في جامعه (٢٦٣٨) ٥ : ٢٣ كتاب الإيمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله.

(١) ساقط من د.

(٢) في د: فلكونه.

(٣) ساقط من د.

(٤) سبق تخريجه ص: ٢١٥.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٥) ١ : ١٧ كتاب الإيمان، باب ﴿وَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾.

وأخرجه مسلم في صحيحه (٢٢) ١ : ٥٣ كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله...

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه (١٢٩٢) ١ : ٤٥٦ كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يُصلي عليه...

وأخرجه مسلم في صحيحه (٢٦٥٨) ٤ : ٢٠٤٧ كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة...

في الردة . وقوله عليه السلام: « رُفِعَ الْقَلَمُ »^(١) يقتضي أن لا يكتب عليه شيء ، وإذا صح إسلامه يكتب له لا عليه ويحصل له سعادة الدنيا والآخرة .
فإن قيل: الإسلام سبب لوجوب الزكاة وحرمان ميراث قريبه الكافر وفسخ نكاحه ووجوب نفقة أقاربه المسلمين .

قيل: الزكاة نفع محض ؛ لأنها سبب النماء والزيادة محصنة للمال ، والميراث والنفقة أمر متوهم ، وذلك مجبور بحصول الميراث من أقاربه المسلمين وسقوط نفقة أقاربه الكفار ثم هو ضرر مغمور بالنسبة إلى ما يحصل له من سعادة الآخرة والخلاص من الشقاء والخلود في الجحيم .

وأما كون الصبي إذا أسلم وقيل يصح إسلامه ثم قال: لم أدر ما قلت لم يلتفت إلى قوله ؛ لأنه عاقل صح إسلامه . فلم يلتفت إلى قوله ؛ كالبالغ إذا أسلم ثم قال: لم أدر ما قلت .

وأما كونه يجبر على الإسلام ؛ فلأنه كفر بعد إسلامه .
وأما كونه لا يقتل حتى يبلغ ؛ فلأن من لم يبلغ [لا يتعلق به عقوبة من حد زنى ولا سرقة ولا قصاص . فكذلك يجب أن]^(٢) لا يتعلق به حق ردة .
وأما كونه لا يقتل حتى يجاوز ثلاثة أيام من وقت بلوغه ؛ فلأجل وجوب استتابة المرتد ثلاثاً .

وأما كونه يقتل إذا ثبت على كفره ؛ فلأنه مرتد مصرّاً على رده . فوجب قتله ؛ لعموم الأدلة المقتضية لقتل المرتد المتقدم ذكرها .

قال: (ومن ارتد وهو سكران لم يقتل حتى يصحو وتتم له ثلاثة أيام من وقت رده . فإن مات في سكره مات كافراً . وعنه : لا تصح رده) .

أما كون من ارتد وهو سكران لا يقتل حتى يصحو ؛ فلأن القتل عقوبة . فلا تفعل بزائل العقل .
وأما كونه لا يقتل حتى تتم له ثلاثة أيام ؛ فلما تقدم من أن المرتد لا يقتل حتى يستتاب ثلاثة أيام .

(١) سبق تخريجه ص: ٢١٥ .

(٢) ساقط من أ .

وأما كون أول الأيام من وقت رده ؛ فلأنه كذلك في غيره .
 وأما كونه إذا مات في سكره مات كافراً ؛ فلأنه مات بعد ارتداده . وفيما
 ذكر إشعار بصحة ردة السكران . وهو صحيح صرح به المصنف رحمه الله في غير
 مقنعه وغيره من الأصحاب ؛ لأن علياً قال بمحضر من الصحابة رضوان الله عليهم
 في السكران : « إذا سكر هذى ، وإذا هذى افتري فحدوه حد المفترى »^(١)
 فأوجبوا عليه حد المفترى التي يأتي بها في سكره واعتبروا مظنتها .
 ولأنه يصح طلاقه . فصحت رده ؛ كالصاحي .
 وأما كونه لا تصح رده على رواية ؛ فلأن الردة أمر يتعلق بالاعتقاد ،
 والسكران لا يصح قصده . أشبه المجنون .
 ولأن الردة إنما تصح من مكلف ، والعقل شرط في التكليف ، ولهذا لا تصح
 استنابته .

والأول هو الصحيح في المذهب ؛ لما تقدم من قول علي بمحضر من^(٢)
 الصحابة وحدهم له . والقول بأنه لا يصح قصده [لا يصح ؛ لأنه يجري مجرى
 الصاحي في الحكم . بدليل صحة طلاقه . وبه فارق المجنون ؛ لأن^(٣) المجنون لا
 يصح طلاقه . وعدم صحة استنابته لعدم صحة^(٤) عقله وتمييزه .
 ولأن الحد وضع للزجر ، ولا يحصل الزجر في حال سكره .
 فإن قيل: لم كان ابتداء الثلاثة في الصبي من حين البلوغ ، وفي السكران من
 حين الردة ؟
 قيل: لأن زوال العقل في السكران بتعديه . بخلاف الصبي .

(١) سبق تخريجه ص: ٢٧٣ .

(٢) ساقط من د .

(٣) ساقط من أ .

(٤) مثل السابق .

ولأن السحر معنى في القلب لا يزول بالتوبة . أشبه الزنديق المستتر بكفره . وفي الحديث عن عائشة: « أن امرأةً جاءتُها . فجعلت تبكي بكاءً شديداً وقالت: يا أم المؤمنين! إن عجوزاً ذهبتُ إلى هاروت وماروت فقلت: علّمني السحر . فقالا: اتق الله ولا تكفري^(١) فإنك على رأس أمرِك . فقلت: علّمني السحر . فقالا: اذهبي إلى ذلك التنور فبولي فيه ففعلت . فرأيت كأن فارساً مقنعا في الحديد خرج مني حتى طار فغاب في السماء . فرجعت إليهما فقالا: ذلك الإيمان ... وذكرت باقي القصة . قالت: والله ما صنعتُ شيئاً غيرَ هذا فهل لي من توبة ؟ قالت عائشة ورأتها تبكي بكاءً شديداً فطافت في أصحاب رسول الله ﷺ تسألهم : هل لها من توبة ؟ فما أفتاها أحدٌ إلا ابن عباس قال لها: إن كان أحدٌ من أبويك حياً فبريه وأكثرِي من عمل البرِّ ما استطعت^(٢) .

وأما كون توبة كل من ذكر تقبل على رواية ؛ فإن ذنوبهم إما شرك أو ما دونه ، والشرك تقبل التوبة فيه بدليل قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [الأَنْفَال: ٣٨] . وإذا قبل في الشرك فلا يُقبل فيما دونه بطريق الأولى .

والصحيح في المذهب الرواية الأولى ؛ لأن أدلتها خاصة ، وأدلة الثانية عامة ، والخاص مقدم على العام .
ولأن ذنوبهم زيادة على الشرك المطلق . فلا يلزم من الغفران فيه^(٣) الغفران فيها لزيادتها عليه .

فعلى هذا يقتل من اتصف بأحد ما ذكر في الحال ؛ لأن التأخير لأجل الاستتابة ، ومن لا تقبل توبته لا حاجة إلى استتابه .

قال: (وتوبة المرتد إسلامه . وهو: أن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ؛ إلا أن تكون رده يانكار فرض ، أو إحلال محرم ، أو جحد نبي أو كتاب ، أو إلى دين من يعتقد أن محمداً بعث إلى العرب خاصة فلا يصح إسلامه

(١) في أ: تكفر.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨: ١٣٦ كتاب القسامة، باب قبول توبة الساحر وحقن دمه بتوبته.

(٣) ساقط من د.

حتى يقر بما جحدته^(١) ويشهد أن محمداً بعث إلى العالمين ، أو يقول: أنا بريء من كل دين يخالف الإسلام .

أما كون توبة المرتد إسلامه ؛ فلأنه ينافي ما صدر منه وهو متأخر عنه والحكم للمتأخر .

وأما كون إسلامه هو أن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله إذا لم تكن ردته بإنكار ما ذكر ؛ [فلأن من قال ذلك حكم بإسلامه ما لم يوجد منه ما يناقضه . فكذاك المرتد .

وأما كون من تكون ردته بإنكار ما ذكر^(٢) لا يصح إسلامه حتى يقر بما جحدته ؛ فلأن ردته لجحدته . فإذا لم يقر بما جحدته بقي الأمر على ما كان عليه من الردة الموجبة لتكفيره .

وأما كون من تكون ردته إلى دين من يعتقد أن محمداً بعث إلى العرب خاصة لا يصح إسلامه حتى يشهد أن محمداً بعث إلى العالمين ، أو يقول: أنا بريء من كل دين يخالف الإسلام ؛ فلأن الرجوع عما ذهب إليه لا يحصل إلا بأحدهما .

فإن قيل: قول المصنف رحمه الله: وتوبة المرتد إسلامه وهو أن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله يدل على أن الإسلام لا يحصل إلا بهما، وقوله: إلا أن تكون ردته بإنكار فرض ... إلى قوله: ولا يصح إسلامه حتى يقر بما يجحدته ويشهد أن محمداً بعث إلى العالمين يدل على أن من ردته بإنكار ما ذكر يصح إسلامه بمجرد إقراره بما جحد وشهادته بأن محمداً بعث إلى العالمين من غير أن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، ويدل على أنه لا بد للمنكر لما ذكر من مجموع الأمرين من الإقرار والشهادة المذكورة آخرًا .

قيل: أما الأول: فلا يكفي فيه مجرد إقراره بما جحدته بل لا بد فيه من الشهادتين المذكورتين أولاً. وقول المصنف رحمه الله: فلا يصح إسلامه ؛ مشعر

(١) في د: يجحدته.

(٢) ساقط من د.

بذلك^(١) ؛ لأن المراد بإسلامه ما تقدم من الشهادة لتفسيره الإسلام بهما ، والمعنى فلا تصح الشهادتان المتقدم ذكرهما حتى يقر بما جحدته .

وأما الثاني: فهو من باب التوزيع كقولك: ركب الرجال الدواب على معنى ركب كل واحد دابة . فكذا قول المصنف رحمه الله: فلا يصح إسلامه حتى يقر ويشهد معناه حتى يشهد من أنكر فرضاً أو جحد نبياً أو كتاباً بما تقدم ذكره ويقر بما جحدته ، وحتى^(٢) يشهد [من ارتد إلى دين من يعتقد أن محمداً بعث إلى العرب خاصة بما تقدم ذكره]^(٣) وأن محمداً بعث إلى العالمين أو يقول: أنا بريء من كل دين يخالف الإسلام .

قال: (وإذا مات المرتد فأقام وارثه بينة أنه صلى بعد الردة حكم بإسلامه . ولا يبطل إحسان المسلم برده ولا عباداته التي فعلها في إسلامه إذا عاد إلى الإسلام) .

أما كون المرتد يحكم بإسلامه إذا قامت البينة بأنه صلى بعد الردة ؛ فلأن النبي ﷺ قال: «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فله ما لنا وعليه ما علينا»^(٤) .

ولأن الصلاة أحد مباني الإسلام . فحكم بالإسلام بها ؛ كالشهادتين .

وأما كون المسلم لا يبطل إحسانه برده إذا عاد إلى الإسلام ؛ فلأن العدالة تعود بالإسلام بعد الردة . فلأن يعود الإحسان [بعد الإسلام]^(٥) بطريق أولى^(٦) .

[ولأن إحسان القذف لا يبطل بالردة فكذا الإحسان]^(٧) المذكور .

وأما كونه لا تبطل عباداته التي فعلها في إسلامه إذا عاد إليه ؛ فلأن الله تعالى

شرط في بطلان العبادة موت المرتد على كفره بدليل قوله: ﴿ومن يرتدد منكم عن

(١) ساقط من أ.

(٢) في أ: معناه حتى.

(٣) ساقط من أ.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٢٦٤١) ٣: ٤٤ كتاب الجهاد، باب على ما يقاتل المشركون.

وأخرجه الترمذي في جامعه (٢٦٠٨) ٥: ٤ كتاب الإيمان، باب ما جاء في قول النبي ﷺ: «أمرت بقتالهم حتى يقولوا لا إله إلا الله وقيموا الصلاة».

(٥) ساقط من د.

(٦) في أ: الأولى.

(٧) ساقط من د.

دينه فيمت وهو كافر ﴿البقرة: ٢١٧﴾ ، ومن عاد إلى الإسلام لم يوجد فيه الشرط فيجب أن لا يبطل عمله الحاصل في حال إسلامه ؛ لانتفاء شرط الإبطال .
فإن قيل: قوله: ﴿لئن أشركت ليحبطن عملك﴾ [الزمر: ٦٥] يدل على جبوط^(١) العمل مطلقاً .

قيل: يجب حمله على الآية المذكورة ؛ لأن ما ذكر مطلق والآية المذكورة مقيدة ، والمطلق يجب حمله على المقيد .

(١) في أ: الإحباط.

فصل في أحكام المرتد

قال المصنف رحمه الله: (ومن ارتد لم يزل ملكه بل يكون موقوفاً وتصرفاته موقوفة ، فإن أسلم ثبت ملكه وتصرفاته ، وإلا بطلت . وتقضى ديونه وأررش جنائياته ، ويتفق على من تلزمه مؤونته ، وما أتلّف من شيء ضمنه . ويتخرج في الجماعة المنتعة أن لا تضمن ما أتلّفته . وقال أبو بكر: يزول ملكه برده ، ولا يصح تصرفه . وإن أسلم رد إليه تملكاً مستأنفاً .

أما كون من ارتد لا يزول ملكه على المذهب ؛ فلأن الذي وجد منه سبب يبيح الدم ، وذلك لا يوجب زوال الملك . دليله الزاني المحصن والقاتل .
وأما كونه يزول ملكه على قول أبي بكر ؛ فلأن عصمة نفسه وماله بالإسلام فإذا ارتد زال العاصم لهما . فوجب أن تزول عصمتهما . ولهذا لو لحق بدار الحرب أبيع دمه وماله .

ولأن المسلمين ملكوا إراقة دمه . فوجب أن يملكوا أخذ ماله .
والأول أصح ؛ لما تقدم . وزوال العصمة لا ينفي بقاء الملك . بدليل الحربي فإنه لا عصمة له وملكه ثابت . وزوال ملك المرتد بلحوقه بدار الحرب ممنوع بل تزول عصمته ، ويباح لكل أخذه ؛ كمال الحربي سواء .

فعلى هذا يكون ملكه موقوفاً فإن أسلم تبين استمرار ثبوته وإن مات أو قتل زال ملكه من حيث موته أو قتله ، وعلى قول أبي بكر إذا أسلم يرد إليه ما كان له على وجه الاستئناف .

وأما كون تصرفاته من^(١) البيع والهبة والعق والتدبير والوصية ونحو ذلك موقوفة على المذهب ؛ فلأنه مال تعلق به حق الغير . فكان التصرف فيه موقوفاً ؛ كتبرع المريض .

(١) في أ: في.

وأما كونها غير صحيحة على قول أبي بكر ؛ [فلأنه تصرف في غير ملك . فعلى المذهب إن أسلم نفذ تصرفه ؛ كما لو صح المريض من مرضه ، وإن قتل أو مات بطل ؛ لأنه تصرف في مال تعلق به حق جماعة المسلمين . وعلى قول أبي بكر^(١) فلا^(٢) إشكال فيه .

وأما كونه يُقضى ديونه وأروش جنائياته ؛ فلأن ذلك حق واجب عليه .
وأما كونه ينفق على من تلزمه مؤوته ؛ فلأن ذلك واجب بإيجاب الشرع .
أشبهه الدين .

وأما كون ما أتلفه من شيء في رده يضمنه على المذهب ؛ فلأن الإلتلاف يوجب الضمان على المسلم . فلأن يوجهه على المرتد بطريق الأولى .
وأما كونه يتخرج في الجماعة إذا ارتدوا ولهم منعة أنها لا تضمن ما أتلفته ؛ فلأنها في معنى البغاية . وتحقيقه أن الباغي إنما لم يضمن ما أتلفه ؛ لأن في تضمينه ذلك تنفيراً له عن الرجوع إلى قبضة الإمام ، وهذا المعنى موجود في الجماعة المرتدة الممتنعة .

قال: (وإذا أسلم فهل يلزمه قضاء ما ترك من العبادات [في حال رده]؟^(٣) على روايتين).

أما كون المرتد إذا أسلم لا يلزمه قضاء ما ترك من العبادات في حال كفره على رواية ؛ فلأنه كافر . فلم يلزمه قضاء ما ترك في حال كفره ؛ كالكافر الأصلي^(٤) إذا أسلم .

وأما كونه يلزمه ذلك على رواية ؛ فلأن رجوعه إلى الإسلام واجب على وجه لا يقر على كفره بحال . بخلاف الأصلي^(٥) .

ولأن المرتد معترف بوجوب الصلاة عليه قبل رده . بخلاف الكافر الأصلي .

(١) ساقط من د.

(٢) في أ: لا.

(٣) زيادة من د.

(٤) في أ: الأصل.

(٥) مثل السابق.

قال: (وإذا ارتد الزوجان ولحقا بدار الحرب ثم قُدرَ عليهما لم يجز استرقاقهما ولا استرقاق أولادهما الذين ولدوا في الإسلام ، ومن لم يُسلم منهم قُتل ، ويجوز استرقاق من ولد بعد الردة . وهل يقرون على كفرهم ؟ على روايتين) .

أما كون الزوجين المذكورين لا يجوز استرقاقهما ؛ فلأن لحاقهما بدار الحرب لا يخرجهما عن كونهما مرتدّين ، والمرتد لا يجوز استرقاقه بل يجب قتله ؛ لقوله عليه السلام: «من بدلَ دينه فاقتلوه»^(١) .

ولأن المرتد لا يجوز إقراره على كفره فلا يجوز استرقاقه .

وأما كون أولادهما الذين ولدوا في الإسلام لا يجوز استرقاقهم ؛ فلأنهم إن كانوا قد كبروا وهم مسلمون فالمسلم لا يسترقى ، وإن وصفوا الكفر فقد كفروا بعد الحكم بإسلامهم ، وإن كانوا صغاراً فلا يجوز استرقاقهم ؛ لأنهم يحكم^(٢) بإسلامهم تبعاً لأبائهم .

وأما كون من لم يسلم منهم يُقتل ؛ فلما تقدم من قوله عليه السلام: «من بدلَ دينه فاقتلوه»^(٣) .

ولا بد أن يلحظ في القتل المذكور بلوغ الأولاد ؛ لأن من لم يبلغ لم يقتل بردته ؛ لما تقدم في موضعه .

وأما كون من ولد بعد الردة يجوز استرقاقهم ؛ فلأنهم محكوم بكفرهم من غير سبق إسلام . فوجب جواز استرقاقهم ؛ كولد الحربي .

وأما كونهم يقرون على كفرهم على رواية ؛ فبالقياس على الكافر الأصلي^(٤) . والجامع بينهما اشتراكهما في جواز الاسترقاق .

وأما كونهم لا يقرون على رواية ؛ فلأن آبائهم لا يقرون . فوجب أن لا يقروا بالقياس عليهم وعلى أولادهم^(٥) الذين وجدوا في حال الإسلام .

(١) سبق تخريجه ص: ٣٣٧ .

(٢) في أ: محكوم .

(٣) سبق تخريجه ص: ٣٣٧ .

(٤) في أ: الأصل .

(٥) في أ: أولاده .

فصل [في حكم الساحر]

قال المصنف رحمه الله: (والساحر الذي يركب المكسبة فتسير به في الهواء ونحوه يكفر ويقتل).

أما كون من ذكر يكفر؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت وما يعلمان من أحدٍ حتى يقولوا إنما نحن فتننة فلا تكفر﴾ [البقرة: ١٠٢].
وأما كونه يقتل؛ ف«لأن عمر رضي الله عنه كتب إلى الأحنف بن قيس: اقتلوا السواحر»^(١). رواه أبو داود.

وروي «أن حفصة قتلت جارية لها سحرتها»^(٢). رواه الأثرم.
وعن جندب^(٣) بن عبد الله أن النبي ﷺ قال: «حدُّ الساحرِ ضربةٌ بالسيف»^(٤).

ولأن الساحر كافرٌ، والكافرُ بعدَ إسلامه يُقتل.

قال: (فأما الذي يسحر بالأدوية والتدخين وسقى شيء يضر فلا يكفر، ولا يُقتل، ولكن يُعزَّر. ويقتص منه إن فعل ما يوجب القصاص).

أما كون الذي يسحر بشيء مما ذكر لا يكفر؛ فلأنه دون ما تقدم ذكره. وعلله بعضهم بأنه ليس بسحر.

وقول المصنف رحمه الله: فأما الذي يسحر لا يمكن معه التعليل بذلك.

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٣٠٤٣) ٣: ١٦٨ كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في أخذ الجزية من المجوس.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (١٤) ٢: ٦٦٣ كتاب العقول، باب ما جاء في الغيلة والسحر.

(٣) في الأصول: حبيب.

(٤) أخرجه الترمذي في جامعه (١٤٦٠) ٤: ٦٠ كتاب الحدود، باب ما جاء في حد الساحر.

وأخرجه الدارقطني في سننه (١١٢) ٣: ١١٤ كتاب الحدود.

وأما كونه لا يقتل ؛ فلأن الموجب للقتل الكفر وهو منتف فيه .
وأما كونه يعزر ؛ فلأن فعله المذكور معصية ، والتعزير يجب في كل معصية لا
حد فيها ولا كفارة .

وأما كونه يقتص منه [إذا فعل ما يوجب القصاص ؛ فلأنه فعلٌ يقتل مثله
غالباً . فوجب أن يقتص منه^(١) ؛ كما^(٢) لو قتله بمحدد .

قال: (وأما الذي يعزم على الجن ويوعم أنه يجمعها فنتطيعه : فلا يكفر ، ولا
يقتل . وذكره أبو الخطاب في السحرة الذي يُقتلون) .

أما كون من ذكر لا يكفر ولا يقتل على قول غير أبي الخطاب ؛ فلأنه إذا لم
يكفر ولم يقتل بما تقدم ذكره . فلأن لا يكفر ولا يقتل بما ذكر بطريق الأولى .
وأما كونه يقتل على ما ذكره أبو الخطاب ؛ فبالقياس على السحرة الذين
يُقتلون .

ونسب المصنف رحمه الله في الكافي : الأول : إلى توقف الإمام . وقوله لما
ذكر ذلك له : قد رخص فيه بعض الناس . والثاني : إلى قول أصحابنا .

(١) ساقط من د.

(٢) في د: فكما.

كتاب الأطعمة

قال المصنف رحمه الله: (والأصل فيها الحلّ . فيحل كل طعام طاهر لا مضرة فيه من الحبوب والثمار وغيرها).

أما كون الأصل في الأطعمة الحلّ ؛ فلأنها خلقت للانتفاع بها . قال الله تعالى: ﴿هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً﴾ [البقرة: ٢٩]، وقد نبّه على ذلك قوله تعالى: ﴿قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرماً على طاعم يطعمه... الآية﴾ [الأنعام: ١٤٥].

وأما كون كل طعام طاهر لا مضرة فيه يحل ؛ فلأن الحل الأصلي يدل عليه . وهو سالم عن معارضة النجس والمضر . فوجب أن يعمل عمله ؛ لسلامته عن المعارض.

وفي تقييد المصنف رحمه الله الذي يحل بالقيود المذكورة احتراز من الشيء الذي لا يكون كذلك ؛ لتمييز الحلال من الحرام . فالطاهر يحتز به عما ليس بطاهر وهو النجس . وسيأتي بعد دليل حرمة . ولا مضرة فيه يحتز به عما فيه مضرة ؛ كالسموم وما أشبه ذلك ؛ لأن جميع ما فيه مضرة حرام ؛ لما يذكر بعد إن شاء الله تعالى.

وقوله: من الحبوب والثمار ؛ بيان لما يحل أكله مما جمع الصفات المتقدم ذكرها.

وقوله: وغيرها ؛ تنبيه على أن ما عدا الحبوب والثمار مما يجمع الطعم والطهارة وعدم المضرة حلال ؛ كالحبوب والثمار المصرح بهما.

قال: (فأما النجاسات ؛ كالميتة والدم وغيرهما وما فيه مضرة من السموم ونحوها فمحرمة).

أما كون الميتة والدم محرمين ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ المَيْتَةُ وَالدَّمُ﴾ [المائدة: ٣] .

ولأن أكل الميتة أقبح من الأدهان بدهنها والاستصباح به وهو حرام ؛ لما روي « أن النبي ﷺ سئل عن شحوم الميتة: أيطلى بها السفن ويُدهن بها الجلود

وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ ؟ فَقَالَ : لَا . هُوَ حَرَامٌ «^(١) . فَلَأَنْ يَحْرِمَ مَا هُوَ أَقْبَحُ مِنْ ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْأُولَى .

وَأَمَّا كَوْنُ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ النَّجَاسَاتِ مُحْرَمًا ؛ فَلَأَنَّ النَّجَسَ خَبِيثٌ وَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ أَكْلَ الْخَبِيثِ . وَفِي الْحَدِيثِ : «لَمَّا سُئِلَ عَنِ فَأْرَةٍ وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ : لَا تَقْرُبُوهُ»^(٢) . وَفِي الْأَكْلِ قُرْبَانَهُ ، وَذَلِكَ مِنْهُي عَنْهُ ، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ .

وَأَمَّا كَوْنُ مَا فِيهِ مُضْرَةٌ مِنَ السَّمُومِ مُحْرَمًا ؛ فَلَأَنَّ ذَلِكَ يَقْتُلُ غَالِبًا . فَحَرَّمَ أَكْلَهُ ؛ لِإِفْضَائِهِ إِلَى الْهَلَكَةِ . وَلِذَلِكَ عُدَّ مِنْ أَطْعَمِ السَّمِّ لِغَيْرِهِ قَاتِلًا .
وَأَمَّا كَوْنُ مَا فِيهِ مُضْرَةٌ نَحْوُ^(٣) السَّمُومِ مُحْرَمًا ؛ فَلَمْ يَشَارِكْتَهُ السَّمُومُ الْمُضِرَّةَ الْمَوْجِبَةَ لِلْهَلَكَةِ .

قَالَ : (وَالْحَيَوَانَاتُ مَبَاحَةٌ إِلَّا الْخَمْرُ الْأَهْلِيَّةُ ، وَمَا لَهُ نَابٌ يَفْرَسُ بِهِ ؛ كَالْأَسَدِ وَالنَّمْرِ وَالذَّنْبِ وَالْفَهْدِ وَالْكَلْبِ وَالْخَنْزِيرِ وَابْنِ آوَى وَالسُّتُورِ وَابْنِ عَرَسِ وَالنَّمْسِ^(٤) وَالْقَرْدِ ؛ إِلَّا الضَّبْعُ . وَمَا لَهُ مَخْلَبٌ مِنَ الطَّيْرِ يَصِيدُ بِهِ ؛ كَالْعُقَابِ وَالْبِازِيِّ وَالصُّقْرِ وَالشَّاهِينَ وَالْحِدَاةَ وَالْبُومَةَ . وَمَا يَأْكُلُ الْجَيْفَ ؛ كَالنَّسْرِ وَالرَّحْمِ [وَاللَّقْلُقُ وَغُرَابُ السِّينِ وَالْأَتْبَعُ . وَمَا يَسْتَحْبِثُ ؛ كَالْقَنْفَذِ وَالْفَأْرِ وَالْحَيَاتِ وَالْعُقَارِبِ]^(٥) . وَالْحَشْرَاتُ كُلُّهَا . وَمَا تَوْلَدُ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ كَالْبَعْلِ ، وَالسَّمْعِ وَوَلَدِ الضَّبْعِ مِنَ الذَّنْبِ ، وَالْعَسْتَارِ وَوَلَدِ الذَّنْبِ مِنَ الذَّبْحِ .

أَمَّا كَوْنُ الْحَيَوَانَاتِ مَا خِلا الْمَسْتَهْنَى مَبَاحَةً ؛ فَلَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَطْعَمَةِ الْحَلَلُ .

وَلَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ﴾ [المائدة: ١] .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٢١٢١) : ٢ : ٧٧٩ كتاب البيوع، باب بيع الميتة والأصنام.
وأخرجه مسلم في صحيحه (١٥٨١) : ٣ : ١٢٠٧ كتاب المساقاة، باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٣٨٤٢) : ٣ : ٣٦٤ كتاب الأطعمة، باب في الفأرة تقع في السمن.
وأخرجه النسائي في سننه (٤٢٦٠) : ٧ : ١٧٨ كتاب الفرع والعتيرة، باب الفأرة تقع في السمن.

(٣) في أ: من.

(٤) ساقط من أ.

(٥) مثل السابق.

و «أمر النبي ﷺ أبا قتادة بأكل لحم الحمار الذي صاده»، فيثبت في المنصوص بالنص وفيما عداه بالقياس.

ولأن قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ [الأنعام: ١٤٥]: يقتضي حل سائر الأشياء ما عدا الميتة والدم ولحم الخنزير. ترك العمل به في الأشياء المحرمة الآتي دليل تحريمها. فيبقى فيما عداه على مقتضاه.

وأما كون الحمر الأهلية غير مباحة؛ فلما روى جابر «أن النبي ﷺ نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية، وأذن في لحوم الخيل»^(١) متفق عليه.

وأما كون ما له ناب يفرس به غير الضبع محرم^(٢)؛ فلما روى أبو ثعلبة الخشني «أن النبي ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع»^(٣) متفق عليه.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «كل ذي نابٍ من السباع حرام»^(٤).

قال ابن عبد البر: هذا حديث ثابت صحيح مجمع على صحته.

وأما قول المصنف رحمه الله: كالأسد والنمر والذئب والفهد والكلب والخنزير وابن آوى والسنور وابن عرس والنمس^(٥) والقرود؛ فتمثيل لما له ناب يفرس به وتعداد له.

وأما كون الضبع مباحاً وإن كان له ناب؛ فلما روى جابر قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بأكل الضبع. قلت: صيد هو؟ قال: نعم»^(٦).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٢٠٤) ٥ : ٢١٠٢ كتاب الذبائح والصيد، باب لحوم الحمر الإنسية.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٩٤١) ٣ : ١٥٤١ كتاب الصيد والذبائح، باب في أكل لحوم الخيل.

(٢) في ٥: غير مباح.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٢١٠) ٥ : ٢١٠٣ كتاب الذبائح والصيد، باب أكل كل ذي ناب من السباع.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٩٣٣) ٣ : ١٥٣٤ كتاب الصيد والذبائح، باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (١٩٣٣) ٣ : ١٥٣٤ كتاب الصيد والذبائح، باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير.

(٥) ساقط من أ.

(٦) أخرجه الترمذي في جامعه (١٧٩١) ٤ : ٢٥٢ كتاب الأطعمة، باب ما جاء في أكل الضبع.

وأخرجه النسائي في سننه (٤٣٢٣) ٧ : ٢٠٠ كتاب الصيد والذبائح، الضبع.

المتع في شرح المتنع

وفي لفظ: «سألتُ رسول الله ﷺ عن الضبع . فقال : هو صيْدٌ . ويجعلُ فيه كبشٌ إذا صادهُ المحرم»^(١) . رواه أبو داود .
فإن قيل: فقد نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي نابٍ فلم لا يدخل الضبع فيه ؟
قيل: لأن الدال^(٢) على حله خاص والنهي المذكور عام ، والخاص يقدم على العام .

وأما كون ما له مخلب من الطير غير مباح ؛ فلما روى ابن عباس قال: «نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي نابٍ من السباع ، وكل ذي مخلبٍ من الطير»^(٣) .
وعن خالد بن الوليد قال: قال رسول الله ﷺ : «حرامٌ عليكم الحمرُ الأهلية ، وكل ذي نابٍ من السباع ، وكل ذي مخلبٍ من الطير»^(٤) . رواهما أبو داود .

وأما قول المصنف رحمه الله: كالعقاب والبازي والصقر والشاهين والحدأة والبومة ؛ فكما ذكر في الأسد وما معه .
وأما كون ما يأكل الجيف غير مباح ؛ فلأن الجيف نجسة . فأكلها دائماً بطبعه يصير لحمه وسائر أجزائه مختلطاً بالنجاسة .
ولأنه إذا حرمت الجلالة ؛ لأكلها النجاسة فلأن يحرم ما يأكل^(٥) الجيف بطريق الأولى .



- وأخرجه ابن ماجة في سننه (٣٢٣٦) ٢ : ١٠٧٨ كتاب الصيد، باب الضبع .
(١) أخرجه أبو داود في سننه (٣٨٠١) ٣ : ٣٥٥ كتاب الأطعمة ، باب في أكل الضبع .
وأخرجه ابن ماجة في سننه (٣٠٨٥) ٢ : ١٠٣٠ كتاب المناسك ، باب جزاء الصيد بصيبيه المحرم .
(٢) في أ: الدلالة .
(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (١٩٣٤) ٣ : ١٥٣٤ كتاب الصيد والذبائح ، باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير .
وأخرجه أبو داود في سننه (٣٨٠٥) ٣ : ٣٥٥ كتاب الأطعمة ، باب النهي عن أكل السباع .
(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٣٨٠٦) ٣ : ٣٥٦ كتاب الأطعمة ، باب النهي عن أكل السباع .
(٥) في الأصول: يأكل ما يحرم . ولعل الصواب ما أثبتناه .

وأما قوله: كالنسر والرحم والقلق وغراب البين والأبقع؛ فكما تقدم. وقد سمي رسول الله ﷺ الغراب فاسقاً فقال: «خمسُ فواسق يقتلن في الحل والحرم - وذكر منهن - الغراب»^(١). والبواقي في معناه؛ لمشاركتها له في أكل الجيف.

وأما كون [ما يستحب غير مباح؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿ويحرم عليهم الخبائث﴾ [الأعراف: ١٥٧].

والعيرة في ذلك بالعرب^(٢) من [يعافه من]^(٣) أهل الحجاز من الأمصار دون أهل البوادي؛ لأن أهل البادية للضرورة واجاعة يأكلون ما وجدوا. ولذلك سئل بعضهم عما يأكلون فقال: ما دبّ ودرج إلا أم حُبِين^(٤) فقال: لتهن أم حين العافية.

وأما قوله: كالقنفذ والفأر والحيات والعقارب والحشرات كلها؛ فتمثيل لما تقدم. وعن أبي هريرة «ذُكرت القنفذ لرسول الله ﷺ فقال: هو خبيث من الخبائث»^(٥). رواه أبو داود.

وأما كون ما تولد من مأكول وغير مأكول غير مباح؛ فلأنه يتولد من مباح وغير مباح فغلب جانب التحريم.

وأما قوله: كالبغل والسمع والعسبار؛ فكما تقدم. وفي حديث جابر: «ذبحنا يوم خيبر الخيل والبغال والحمير فنهانا رسول الله ﷺ عن البغال والحمير ولم ينهنا عن الخيل»^(٦). صرح بذلك في البغل وهو متولد من مأكول وغير مأكول فثبت

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١٧٣٢) ٢: ٦٥٠ أبواب الإحصار وجزاء الصيد، باب ما يقتل المحرم من الدواب.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١١٩٨) ٢: ٨٥٧ كتاب الحج، باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم.

(٢) ساقط من أ.

(٣) ساقط من د.

(٤) هي على خلقة الحرباء عريضة الصدر، عظيمة البطن على قدر الضفدع غرباء لها أربع قوائم. القاموس المحيط ص: ١٥٣٣.

(٥) أخرجه أبو داود في سننه (٣٧٩٩) ٣: ٣٥٤ كتاب الأطعمة، باب في أكل حشرات الأرض.

(٦) أخرجه أبو داود في سننه (٣٧٨٩) ٣: ٣٥١ كتاب الأطعمة، باب في أكل لحوم الخيل.

فيه بالنص ، وفي السمع والعسبار بالقياس عليه. والبغل يكون تارة من حمار وحجرة ، وتارة من فحل وحمارة.

والسمع والعسبار ما ذكر وثبَّ عليه المصنف رحمه الله ؛ ليعلم .
والذيخ : الذكر من الضبعان . فيكون العسبار عكس السَّمع.

قال: (وفي الثعلب والوبر سنن البر واليربوع روايتان).

أما كون الثعلب غير مباح في رواية ؛ فلأنه سبع فيدخل في : « نهيه عليه السلام: عن كل ذي نابٍ من السباع »^(١).

وأما كونه مباحاً في رواية ؛ فلأنه يُفدى في الحرم والإحرام.
والأولى أظهر ؛ للنهي المتقدم.

وأما كون الوبر غير مباح في رواية ومباح^(٢) في رواية ؛ فبالقياس على السنور الآتي ذكره.

وأما كون سنن البر غير مباح في رواية ؛ ف « لأن النبي ﷺ نهى عن أكل الهر »^(٣) فيدخل فيه البري.

وأما كونه مباحاً في رواية ؛ فلأنه بري . أشبه الحمار البري.

وأما كون اليربوع غير مباح في رواية ؛ فلأنه أشبه الفأر.

وأما كونه مباحاً في رواية ؛ ف « لأن عمر حكم فيه بجفرة »^(٤).

ولأن الأصل في الأشياء الإباحة حتى يرد محرم ولم يوجد .

وهذه الرواية هي الصحيحة في ظاهر كلام المصنف رحمه الله في المغني.

قال: (وما عدا هذا مباح ؛ كبهيمة الأنعام والحليل والدجاج والوحشي من البقر والظباء والحمر والزرافة والنعامة والأرنب ، وسائر الوحش والضبع والضب

(١) سبق تفريجه ص: ٣٥٩.

(٢) في ٥: مباحاً.

(٣) أخرجه الترمذي في جامعه (١٢٨٠) ٣: ٥٧٨ كتاب اليبوع، باب ما جاء في كراهية ثمن الكلب والسنور.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٣٢٥٠) ٢: ١٠٨٢ كتاب الصيد، باب الهرة.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ (٢٣٠) ١: ٣٣١ كتاب الحج، باب فدية ما أصيب من الطير والوحش.

والزراغ وغراب الزرع ، وسائر الطير ، وجميع حيوان البحر ، إلا الضفدع والحية والتمساح . وقال ابن حامد : وإلا الكوسج .
وقال أبو علي النجاد : لا يباح من البحري ما يحرم نظيره في البر ؛ كخزير الماء وإنسانته .

أما كون ما عدا ما تقدم تحريمه من الحمر الأهلية ... إلى ما تولد من مأكول وغيره مباحاً ؛ فلما تقدم من أن الأصل الحل .

وأما قول المصنف رحمه الله : كبهيمة الأنعام وهي الإبل والبقر والغنم ... إلى جميع حيوان البحر إلا المستثنى ؛ فيبان للأشياء المباحة وتعداد لها . وقد دلت^(١) النصوص على إباحة أكثرها وبقائها في معنى المنصوص على إباحته : أما بهيمة الأنعام ؛ فلما تقدم من أن^(٢) الله تعالى قال : ﴿ أَجَلَّتْ لَكُمْ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ ﴾ [المائدة: ١] .

وأما الخيل ؛ فلما تقدم في حديث جابر من « أن رسول الله ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنِ لَحْمِ الْحَمْرِ^(٣) الْأَهْلِيَّةِ ، وَأَذَنَ فِي لَحْمِ الْخَيْلِ »^(٤) .

وعن أسماء قالت : « نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَساً وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ »^(٥) متفق عليهما .

ولأنه حيوان طاهر مستطاب ليس بذي ناب ولا مخلب فأبيح ؛ كبهيمة الأنعام .

وأما الدجاج ؛ فلما روى أبو موسى قال : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ الدَّجَاجَ »^(٦) متفق عليه .

(١) في أ: دل .

(٢) ساقط من د .

(٣) مثل السابق .

(٤) سبق تخريجه ص: ٣٥٩ .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٢٠٠) ٥ : ٢١٠١ كتاب الذبائح والصيد ، باب لحوم الخيل .

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٩٤٢) ٣ : ١٥٤١ كتاب الصيد والذبائح ، باب في أكل لحوم الخيل .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه (٥١٩٨) ٥ : ٢١٠٠ كتاب الذبائح والصيد ، باب لحم الدجاج .

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٤٩) ٣ : ١٢٧٠ كتاب الأيمان ، باب ندب من حلف يمينا... .

وأما الوحشي من البقر والظباء والحمير ؛ فلما تقدم من « أن النبي ﷺ أمر أبا قتادة وأصحابه بأكل لحم الحمار الوحشي »^(١). والبقر والظباء في معناه. ولأن كل واحدٍ منهما صيد فيدخل في قوله عليه السلام: « صيد البر لكم حلال »^(٢).

وأما الزرافة ؛ فلما تقدم من أن الأصل الحل. ولأنها دابة تشبه البعير إلا أن عنقها أطول من عنق البعير ، وجسمها ألطف من جسمه وأعلا منه ، وذلك لا أثر له . فوجب إلحاقها به. وأما النعامة ؛ فلما تقدم من أن الأصل الحل. ولأنها دابة تشبه البطة إلا أنها أكبر منها ، وعنقها أطول من عنقها ، وذلك لا أثر له . فوجب إلحاقها بها.

وأما الأرنب ؛ فلما روى أنس قال: «أنفجنا أرنباً بمصر الظهران . فسعى القوم فلعبوا . فأخذتها فحمت بها إلى أبي طلحة . وبعث بوركها أو قال: فخذها إلى النبي ﷺ فقبله»^(٣). متفق عليه .

وعن محمد بن صفوان أن صفوان بن محمد قال: « صدت أرنيين فذبحتهما بمروة . فسألت رسول الله ﷺ فأمره بأكلهما »^(٤). رواه أبو داود. وأما سائر الوحش ؛ فلما تقدم من أن الأصل الحل.

وأما الضبع ؛ فلما تقدم في قول المصنف رحمه الله: إلا الضبع من قول النبي ﷺ: «هو صيد»^(١) ونحوه.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١٧٢٨) ٢: ٦٤٨ أبواب الإحصار وجزاء الصيد ، باب لا يشير الحرم إلى الصيد لكي يسطاه الحلال .

وأخرجه مسلم في صحيحه (١١٩٦) ٢: ٨٥٣ كتاب الحج ، باب تحريم الصيد للمحرم .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (١٨٥١) ٢: ١٧١ كتاب المناسك، باب لحم الصيد للمحرم.

وأخرجه الترمذي في جامعه (٨٤٦) ٣: ٢٠٣ كتاب الحج، باب ما جاء في أكل الصيد للمحرم.

وأخرجه النسائي في سننه (٢٨٢٧) ٥: ١٨٧ كتاب مناسك الحج، إذا أشار الحرم إلى الصيد فقتله الحلال.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٤٣٣) ٢: ٩٠٩ كتاب الهبة وفضلها ، باب قبول هدية الصيد.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٩٥٣) ٣: ١٥٤٧ كتاب الصيد والذبائح، باب إباحة الأرنب.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٢٨٢٢) ٣: ١٠٢ كتاب الأضاحي، باب في الذبيحة بالمروة.

وأما الضب ؛ فلما روى ابن عباس قال : «دخلتُ أنا وخالد بن الوليد مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة . فأُتي بضب مخلوذ . فقيل : هو ضب يا رسول الله ! فرفع يده . فقلت : أحرام هو ؟ قال : لا . ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجذني أعافه . قال : فاجتررته فأكلته ، ورسول الله ﷺ ينظر»^(٢) متفق عليه .
وعن عمر : [«أن رسول الله ﷺ لم يحرم الضب ولكن قدره . ولو كان عندي لأكلته»^(٣) .

وعن ابن عباس :^(٤) «أن رسول الله ﷺ ترك الضبَّ تقذراً ، وأكل على مائدته ، ولو كان حراماً ما أكل على مائدة رسول الله ﷺ»^(٥) . رواه أبو داود .
وأما الزاغ وهو الصغير الأغبر وغباب الزرع وهو الصغير الأسود ؛ فلأن مرعاهما الزرع والحبوب .

وأما سائر الطير ؛ فلما تقدم من أن الأصل في الأطعمة الحل .
وأما جميع حيوان البحر ما خلا الضفدع والحية والتمساح على المذهب ؛ فلأن الله تعالى قال : ﴿أحل لكم صيد البحر وطعامه﴾ [المائدة : ٩٦] .
ولأن النبي ﷺ قال في البحر : «هو الطهورُ ماؤه ، الحلُّ ميسه»^(٦) .
وعن شريح عن^(٧) رجل أدرك النبي ﷺ قال : «كلُّ شيءٍ في البحرٍ مذبوخٌ»^(١) .

⇨

- (١) سبق تخريجه ص : ٣٦٠ .
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٢١٧) : ٥ : ٢١٠٥ كتاب الذبائح والصيد ، باب الضب .
(٣) وأخرجه مسلم في صحيحه (١٩٤٥) : ٣ : ١٥٤٣ كتاب الصيد والذبائح ، باب إباحة الضب .
(٤) أخرجه أحمد في مسنده (١٩٤) : ١ : ٢٩ . ولم يذكر لفظ : «ولو كان عندي لأكلته» .
(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٤٣٦) : ٢ : ٩١٠ كتاب الهبة ، باب قبول الهدية .
(٦) وأخرجه مسلم في صحيحه (١٩٤٧) : ٣ : ١٥٤٤ كتاب الصيد والذبائح ، باب إباحة الضب .
(٧) وأخرجه أبو داود في سننه (٣٧٩٣) : ٣ : ٣٥٣ كتاب الأطعمة ، باب في أكل الضب .
(٨) أخرجه أبو داود في سننه (٨٣) : ١ : ٢١ كتاب الطهارة ، باب الوضوء بماء البحر .
(٩) أخرجه الترمذي في جامعه (٦٩) : ١ : ١٠٠ أبواب الطهارة ، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور .
(١٠) وأخرجه النسائي في سننه (٥٩) : ١ : ٥٠ كتاب الطهارة ، باب ماء البحر .
(١١) وأخرجه ابن ماجه في سننه (٣٨٦) : ١ : ١٣٦ كتاب الطهارة وسننها ، باب الوضوء بماء البحر .
(١٢) ساقط من أ .

وروي عن النبي ﷺ قال: «إن الله ذبح في البحر كل شيء لابن آدم»^(١).
 وأما كون الضفدع غير مباح ؛ ف«لأن النبي ﷺ نهى عن قتله»^(٢).
 وأما كون الحية غير مباحة ؛ فلأنها من الخبائث.
 وأما كون التمساح غير مباح ؛ فلأن له ناب يجرح به.
 وأما كون الكوسج غير مباح عند ابن حامد ؛ فلأنه يأكل الناس.
 وأما كون ما له نظير في البر غير مباح على قول أبي علي النجاد ؛ فلأنه يشبهه.

فعلى هذا لا يباح إنسان الماء ولا كلبه ولا خنزيره ؛ لأن نظير ذلك كله في البر لا يباح.

قال: (وتحرم الجلالة التي أكثر علفها النجاسة ، ولبنها ويصها حتى تحبس .
 وعنه : تكره ولا تحرم ، وتحبس ثلاثاً . وعنه : يحبس الطائر ثلاثاً والشاة سبعاً ،
 وما عدا ذلك أربعين يوماً).

أما كون لحم الجلالة ولبنها يحرم حتى تحبس على المذهب ؛ فلما روى ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجلالة وألبانها»^(٤). رواه أبو داود.
 وأما كون بيضها يحرم حتى تحبس على ذلك ؛ فبالقياس على اللحم واللبن.
 وأما كون ذلك كله يكره ولا يحرم على رواية ؛ أما كونه يكره ؛ فللنهي المتقدم ذكره ؛ لأنه إذا لم نخرمه فلا أقل من أن^(١) نجعله مكروهاً.

⇒

(١) ذكره البخاري في صحيحه تعليقاً ٥ : ٢٠٩٢ كتاب الذبائح والصيد، باب قول الله تعالى: ﴿أحل لكم صيد البحر﴾.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه (١٣) ٤ : ٢٦٩ كتاب الأشربة وغيرها، باب الصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٣٨٧١) ٤ : ٧ كتاب الطب، باب في الأدوية المكروهة.

وأخرجه النسائي في سننه (٤٣٥٥) ٧ : ٢١٠ كتاب الصيد والذبائح، الضفدع.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٣٢٢٣) ٢ : ١٠٧٤ كتاب الصيد، باب ما ينهى عن قتله. قال في الزوائد في إسناد إبراهيم بن الفضل المخزومي وهو ضعيف.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٣٧٨٥) ٣ : ٣٥١ كتاب الأطعمة ، باب النهي عن أكل الجلالة وألبانها.

وأخرجه الترمذي في جامعه (١٨٢٤) ٤ : ٢٧٠ كتاب الأطعمة ، باب ما جاء في أكل لحوم الجلالة وألبانها.

ولأنه يختلف في حرمة.

وأما كونه لا يجرم ؛ فلأنه حيوان أصله الإباحة . فلم يجرم بما ذكر استصحاباً لأصل الإباحة.

وأما كون الجميع يجبس ثلاثاً ؛ ف «لأن ابن عمر كان إذا أراد أكل الجلالة حَبَسَهَا ثلاثاً»^(٢).

وأما كون الطائر يجبس ثلاثاً^(٣).

وأما كون الشاة تجبس سبعاً^(٤).

وأما كون ما عدا ذلك كالإبل والبقر ونحوهما يجبس أربعين يوماً ؛ فلما روى عبدالله بن عمرو بن العاص قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الإبل الجلالة أن يؤكل لحمها ، ولا يشرب لبنها ، ولا يحمل عليها إلا الأدم ، ولا يركبها الناس حتى تغلف أربعين ليلة»^(٥). رواه الخلال بإسناده.

قال: (وما سقيه بالماء النجس من الزروع والثمر محرم ، فإن سقى بالطاهر طهر . وقال ابن عقيل : ليس بنجس ولا محرم ، بل يطهر بالاستحالة ؛ كالدلم يستحيل لبناً).

أما كون ما سقيه بالماء النجس من الزروع والثمر محرماً على المذهب ؛ فلأنه ينمى بالنجاسة وتترى أجزاؤه منها ، وفي الحديث عن ابن عباس: «كنا نكري أراضي رسول الله ﷺ ونشترط عليهم أن لا يُدْمِلُوهَا بعذرة الناس»^(٦) . ولولا أن ما يزرع فيها يجرم لما كان في الاشتراط فائدة .



(١) ساقط من د.

(٢) زيادة من الشرح الكبير ١١ : ٩٢ .

(٣) بياض في الأصول مقدار سطر.

(٤) بياض في الأصول مقدار عدة كلمات.

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٩ : ٣٣٣ كتاب الضحايا، باب ما جاء في أكل الجلالة وألبانها.

(٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٦ : ١٣٩ كتاب المزارعة، باب ما جاء في طرح السرجين والعذرة في الأرض.

وأما كونه إذا سقي بالماء الطهور - وهو المراد بقول المصنف رحمه الله: الطاهر-: يطهر؛ فلأن الماء الطهور معد لتطهير النجاسة وغاية ما يقال: أنه يتنجس بسقي النجس.

وأما كونه ليس بنجس عند ابن عقيل؛ فلما ذكره من القياس على اللبن وذلك أن الدم نجس فإذا صار لبناً طهر باستحالته، وهذا المعنى موجود في الزروع المذكورة.

وأما كونه ليس بمحرم؛ فلأن المحرم له كونه نجساً وهو عنده طاهر؛ لما تقدم من قياسه على اللبن.

فصل [فيمن اضطر إلى محرم]

قال المصنف رحمه الله: (ومن اضطر إلى محرم مما ذكرنا حل له منه^(١) ما يسد رمقه . وهل له الشبع ؟ على روايتين).

أما كون من اضطر إلى محرم مما ذكره المصنف رحمه الله يحل له منه ما يسد رمقه ؛ فلأن الله تعالى ذكر المحرمات ثم قال: ﴿فمن اضطر غير باغ ولا عادٍ فلا إثم عليه﴾ [البقرة: ١٧٣] .

وأما كونه له الشبع من ذلك على رواية ؛ فلما روى جابر بن سمرة «أن رجلاً نزل الحرّة فنفقت عنده ناقة . فقالت له امرأته: اسلخها حتى تُقدد شحمها ولحمها ونأكله . فقال: حتى أسأل رسول الله ﷺ . [فسأله] فقال: هل عندك غنيٌّ يُغنيك ؟ قال : لا . قال : فكلوها»^(٢) . ولم يفرق . رواه أبو داود .
ولأن ما جاز سد الرمق منه جاز الشبع منه . دليله المباح .

وأما كونه ليس له ذلك على رواية ؛ فلأن المبيح الضرورة ، وهي تزول بعد^(٣) الرمق .

فإن قيل: ما المراد بالمضطر ها هنا ؟

قيل: هو الذي يخاف على نفسه التلف إن يترك الأكل . سواء خاف من جوع أو خاف أن يعجز عن المشي أو الركوب إن ترك الأكل فينقطع عن الرفقة ويهلك .

(١) في أ: منه فيه .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٣٨١٦) ٣ : ٣٥٨ كتاب الأطعمة، باب في المضطر إلى الميتة . وما بين القوسين من السنن .

(٣) في أ: به .

قال: (وإن وجد طعاماً لا يعرف مالكة وميتة أو صيداً وهو مُحرم فقال أصحابنا: يأكل الميتة. ويحتمل أن يحل له الطعام والصيد إذا لم تقبل نفسه الميتة).

أما كون من وجد طعاماً لا يعرف مالكة وميتة: يأكل الميتة دون طعام الغير على قول أصحابنا؛ فلأنه منصوص على فعله، وأكل مال الآدمي بغير إذنه مجتهد فيه.

ولأن حقوق الله مبنية على المسامحة، وحق الآدمي مبني^(١) على الشح والضيق. وأما كون من وجد ميتة وصيداً وهو مُحرم يأكل الميتة دون الصيد؛ فلأن في الصيد تحريمات ثلاثة: تحريم قتله، وتحريم أكله؛ لكونه صيداً، وتحريم أكله؛ لكونه ميتة؛ لأن ما ذبحه المحرم يصير ميتة.

وأما كون الأول يحتمل أن يحل له الطعام إذا لم تقبل نفسه الميتة؛ فلأن طعام الغير لم يحرم لمعنى فيه بل لحق الغير وذلك يجوز بوجوب الضمان. بخلاف الميتة فإنها حرمت لمعنى فيها وهو موجود عند الاضطرار.

ولأن في إلزامه بأكل ما لم تقبل نفسه إضراراً به، وربما أدى حاله إلى ترك الأكل. فيحصل المخذور الذي أبيض من أجله أكل الميتة. وذلك مطلوب العدم. وأما كون المحرم يأكل الصيد إذا لم تقبل نفسه الميتة؛ فلأن الصيد يساوي طعام الغير فيما ذكر معنى فكذا يجب أن يكون حكماً.

لا يقال: الصيد يصير بذبح المحرم ميتة فيساوي الميتة الذي وجدها معه بخلاف طعام الغير؛ لأن الصيد وإن صار بما ذكر ميتة لكن حكماً، وحيث لم^(٢) يوجد فيه ما في الميتة حقيقة من حيث المحل ونحوه.

فإن قيل: كلام المصنف رحمه الله فيه نظر من وجوه:

أحدها: أنه وصف الطعام بكونه لا يعرف واجده مالكة. وظاهره اشتراط ذلك في أكل الميتة حقيقة على قول الأصحاب، وفي أكل الطعام والصيد على الاحتمال.

(١) في أ: مبنية.

(٢) في أ: لا.

وثانيها: أن^(١) قوله: وإن وجد طعاماً لا يعرف مالكة وميته أو صيداً ظاهره أن الواجد تارة يجد الطعام المذكور والميته ، وتارة يجد الطعام المذكور والصيد ؛ لأن "أو" العاطفة على الميتة لا الطعام.

وثالثها: أن قوله: فقال أصحابنا: يأكل الميتة فيه إشعار بتضعيف ذلك ؛ لأنه العادة منه في غير موضع من كتابه.

وقوله: ويحتمل ليس بظاهر في الترجيح.

قيل: أما الأول فليس مراده من وصف الطعام بما ذكر الاشتراط المذكور ، وإنما وصفه بذلك ؛ لأن الطعام الذي يعرف مالكة تأتي فيه الأحكام الآتي ذكرها. ويمكن أن يقال: ما يعرف مالكة يمكن غالباً أن يستأذنه في الأكل . والظاهر من حال المسلم أنه لا يمنع المضطر إليه من أكله إذا كان مستغنياً عنه فلا يحصل التعارض بين أكل ذلك وأكل الميتة فيكون ذلك شرطاً كما ذكر.

وأما الثاني: فالعطف^(٢) بـ "أو" على الطعام لا على الميتة ، وذلك وإن قرب من الميتة فقوله بعد: فقال أصحابنا: يأكل الميتة يرده ؛ لأنه يدل على أن الميتة موجودة في المسألتين ؛ لاقتصاره على ذكرها وإلا قال: والصيد.

وقوله: ويحتمل أن يحل له الطعام والصيد إذا لم تقبل نفسه الميتة يرده أيضاً ؛ لأنه يدل على وجود الميتة مع الطعام تارة ومع الصيد أخرى. وأما الثالث...^(٣).

قال: (وإذا لم يجد إلا طعاماً لم يبذله مالكة ، فإن كان صاحبه مضطراً إليه فهو أحق به ، وإلا لزمه بذله بقيمته . فإن أبل للمضطر أخذه قهراً ويعطيه قيمته . فإن منعه فله قتاله على ما يسد رمقه أو قنبر شيعه على اختلاف الروايتين . فإن قُتل صاحب الطعام لم يجب ضمانه . وإن قُتل المضطر فعليه ضمانه).

أما كون صاحب الطعام أحق به ممن لم يجد إلا طعاماً لم يبذله مالكة إذا كان مضطراً إليه ؛ فلأنه ساواه في الضرورة وانفرد بالملك.

(١) زيادة من د.

(٢) في د: فالعطف.

(٣) سقط من الأصول تنمة الشرح.

وأما كونه يلزمه بذله بقيمته إذا لم يكن مضطراً إليه ؛ فلأن في بذله إحياء نفس آدمي معصوم . فلزمه بذله ؛ كما يلزمه بذل منافعه في تخليصه من الغرق .
وأما كون المضطر له أخذ ذلك قهراً إذا أبى مالكة دفعه ؛ فلأن المضطر باضطراره صار مستحقاً له .

وأما كونه يعطي المالك القيمة ؛ فثلاً يجتمع فيه فوات العين وفوات المالية .
وأما كونه له ذلك على ما يسد رمقه أو قدر شعبه على اختلاف الروايتين إذا منعه من ذلك ؛ فلأنه من الواجب عليه . أشبه مانعي الزكاة .
وإنما قال المصنف رحمه الله: على اختلاف الروايتين ؛ للتنبه على أن المبيع للقتال منع ما يباح له ؛ لأنه الواجب .

فإن قيل: بإباحة ما يسد رمقه دون ما يشعبه فله قتاله على ذلك ؛ لأنه الواجب لا على مقدار الشبع ؛ لأنه غير واجب . وإن قيل يباح له الشبع فله قتاله على الشبع ؛ لأنه مباح له . فيجب بذله ؛ كالذي يسد رمقه .
وأما كونه لا يجب عليه ضمان صاحب المال إذا قتله ؛ [فلأنه ظالم يمنعه . فقتله جاء من تعديه . فلم يُضمن ؛ كالصائل .
وأما كونه إذا قُتل على صاحب الطعام ضمانه] ^(١) ؛ فلأنه قتله مظلوماً . أشبه قتل المصالح عليه .

قال: (فإن لم يجد إلا آدمياً مباح الدم ؛ كالخربي والزاي اخصن حل قتله وأكله) .
أما كون المضطر إذا لم يجد إلا من ذكر يحل له قتله ؛ فلأنه يحل لغير المضطر . فلأن يحل له بطريق الأولى .

وأما كونه يحل له أكله ؛ فلأنه بقتله يصير ميتة فيدخل في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ المَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الخَنْزِيرِ... - إلى قوله-: فمن اضطر في مخمصةٍ غير متجانفٍ لإثم فإن الله غفور رحيم﴾ ^(٢) [المائدة: ٣] .

(١) ساقط من د .

(٢) في الأصول: ﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم﴾ .

قال: (وإن وجد معصوماً ميتاً ففي جواز أكله وجهان).

أما كون من تقدم ذكره لا يجوز له أكل من ذكر في وجه ؛ فلأن الحي والميت يشتركان في الحرمة ، ولذلك قال رسول الله ﷺ: «كسر عظم الميت ككسر عظم الحي»^(١) .

وأما كونه يجوز له في وجه ؛ فلأنه مضطر وحرمة الحي أعظم من حرمة الميت . والحديث يحمل على غير حال الضرورة بدليل أن المباح الدم لا يجوز كسر عظمه ويجوز أكله.

ولأنه يمكن الأكل من الميت من غير كسر عظمه.

إذا علم ذلك فمفهوم كلام المصنف رحمه الله: أن الحي المعصوم لا يجوز قتله وأكله . وصرح به في المعني وعلمه بأمرين^(٢):

أحدهما: الإجماع.

والثاني: أن المعصوم الحي مثل المضطر ، فلا يجوز أن يقي نفسه بإتلافه.

(١) أخرجه ابن ماجة في سننه (١٦١٧) ١ : ٥١٦ كتاب الجنائز ، باب في النهي عن كسر عظام الميت.

(٢) في ٥: بأن.

فصل فيمن مرّ بشجر لا حائط عليه

قال المصنف رحمه الله: (ومن مرّ بثمر في شجرة لا حائط عليه ولا ناظر فله أن يأكل منه ولا يتحمل . وعنه : لا يحل له ذلك إلا الحاجة . وفي التورع وشرب لبن الماشية روايتان).

أما كون من مرّ بثمر موصوفٍ بما ذكر له أن يأكل منه على المذهب ؛ فلما روى أبو سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا أتيتَ بستانَ فنادِ صاحبَ البستانِ . فإن أجابكَ ، وإلا فكلْ من غير أن تُفسدَ »^(١) .
وعن عمر رضي الله عنه : « يأكل ولا يتخذُ حَبْنَةً »^(٢) .

وعن أبي زينب التيمي^(٣) قال : « سافرت مع أنس بن مالك وعبدالرحمن بن سمرة وأبي بردة^(٤) فكانوا يمرّون بالثمار فيأكلون في أفواههم »^(٥) .

وأما كونه لا يحل له ذلك إلا الحاجة على رواية ؛ فلأن قوله عليه السلام : « دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا »^(٦) متفق عليه : يدل على حرمة الأكل من مال الغير مطلقاً . تُرك العمل به مع الحاجة ؛ لما روى

(١) أخرجه ابن ماجة في سننه (٢٣٠٠) ٢ : ٧٧١ كتاب التجارات، باب من مرّ على ماشية قوم أو حائط

هل يصيب منه ؟ قال في الفتح: هذا الحديث أخرجه الطحاوي وصححه ابن حبان والحاكم.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٩ : ٣٥٩ كتاب الضحايا ، باب ما جاء فيمن مرّ بحائط إنسان أو ماشيته.

(٣) في ٥: التيمي.

(٤) في ٥: برزة.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٠٣٠٦) ٤ : ٣٠٠ كتاب البيوع والأقضية، من رخص في أكل الثمرة إذا مرّ بها.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٧) ١ : ٣٧ كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ : « رب مبلغ أوعى من سامع ».

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٧٩) ٣ : ١٣٠٦ كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال.

عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ «أنه سُئل عن الثمر المعلق . فقال: ما أصاب منه من ذي الحاجة غير متخذٍ حُبْنَةً فلا شيء عليه . ومن أخرج منه شيئاً فعليه غرامةٌ مثليه^(١) والعقوبة»^(٢) . قال الترمذي: هذا حديث حسن .

فيجب أن يبقى فيما عدا الحاجة على مقتضى الحديث المتقدم ذكره .

وأما كون من مرّ بذلك لا يحتمل سواء كان محتاجاً أو لم يكن ؛ فلأن الأحاديث الدالة على جواز الأكل مشعرة بعدم الأخذ . فإن في حديث أبي سعيد: «فكل من غير أن تفسد»^(٣) ، وفي حديث عمر: «ولا يتخذ حُبْنَةً»^(٤) ، وفي حديث عمرو بن شعيب: «غير متخذٍ حُبْنَةً» .

وأما كون من مرّ بشجر في شجر عليه حائطاً أو ناظر -أي ناظر- ليس له أن يأكل ؛ فإن ابن عباس قال: «إن كان عليها حائط فهو حرام فلا تأكل»^(٥) .

ولأن إحرازها بذلك يدل على شح صاحبها وعدم المساحة فيها .

وأما كون من مرّ بزرع ليس له أكله في رواية ؛ فلأن مقتضى قوله عليه السلام: «إن أموالكم عليكم حرام»^(٦) : حرمة أكل مال الغير . تُرك العمل به في الثمر ؛ للأحاديث المتقدم ذكرها . فيجب أن يبقى في الزرع ؛ كسائر الأشياء . وأما كونه له أكله دون حملها في رواية ؛ فلأن العادة جارية بأكله فريكاً . أشبه الثمر .

(١) في الأصول : مثله ، وما أئنتاه من السنن .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (١٧١٠) ٢ : ١٣٦ كتاب اللقطة .

وأخرجه الترمذي في جامعه (١٢٨٩) ٣ : ٥٨٤ كتاب البيوع ، باب ما جاء في الرخصة في أكل الثمرة للمار بها .

وأخرجه النسائي في سننه (٤٩٥٨) ٨ : ٨٥ كتاب قطع السارق ، الثمر يسرق بعد أن يؤويه الجرين .

(٣) سبق تخريجه قريباً .

(٤) سبق تخريجه قريباً .

(٥) لم أقف عليه هكذا . وقد أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عباس قال: «إذا مررت بنخل أو نخوة

وقد أحيط عليه حائط فلا تدخله إلا بإذن صاحبه . وإذا مررت به في فضاء الأرض فكل ولا تحمل» (

٢٠٣١٦) ٤ : ٣٠١ كتاب البيوع والأفضية ، من كره أن يأكل منها إلا بإذن أهلها .

(٦) سبق تخريجه قريباً .

وأما كونه له شرب لبن الماشية في رواية؛ فلما روى الحسن بن سمرة أن النبي ﷺ قال: «إذا أتى أحدكم على ماشيةٍ فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه . فإن أذن له فليحلبْ وليشربْ . وإن لم يكن فيها فليصوتْ ثلاثاً ، فإن أجابَ أحدٌ فليستأذنه ، وإن لم يجبه أحدٌ فليحلبْ وليشربْ ولا يحمل»^(١) . قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح .

وأما كونه ليس له ذلك في رواية؛ فلما تقدم من قوله عليه السلام: «إن أموالكم عليكم حرام»^(٢) ، ولما روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «لا يجلبنَّ أحدٌ ماشيةً أحدٍ إلا يأذنه... مختصر»^(٣) متفق عليه.

فإن قيل: حيث حرم الثمر والزرع ولبن الماشية فهل الحرمة عامة في المضطر وغيره أم خاصة بغير المضطر؟

قيل: بل خاصة بغير المضطر . فإن كان المارّ مضطراً كان له الأكل من جميع ذلك على الروایتين ؛ لأن المضطر مباح له أكل الميتة . فلأن يباح له ذلك بطريق الأولى.

ويقدم^(٤) الأكل من ذلك على الأكل من الميتة ؛ لأنه مختلف فيه فهو أسهل.

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٢٦١٩) ٣ : ٣٩ كتاب الجهاد، باب في ابن السبيل يأكل من الثمر ويشرب من اللبن إذا مر به.

وأخرجه الترمذي في جامعه (١٢٩٦) ٣ : ٤٩٢ كتاب البيوع ، باب ما جاء في احتلاب المواشي بغير إذن الأرباب.

(٢) سبق تخريجه ص: ٣٧٤.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٣٠٣) ٢ : ٨٥٨ كتاب اللقطة، باب لا تحتلب ماشية أحد بغير إذن. وأخرجه مسلم في صحيحه (١٧٢٦) ٣ : ١٣٥٢ كتاب اللقطة، باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالِكها.

(٤) في أ: وقد تقدم.

قال: (ويجب على المسلم ضيافة المسلم المجتاز به يوماً وليلة . فإن أبى فللضيف طلبه به^(١) عند الحاكم . وتستحب ضيافته ثلاثاً . فما زاد فهو صدقة . ولا يجب عليه إنزاله في بيته ؛ إلا أن لا يجد مسجداً أو رباطاً يبني فيه).

أما كون ضيافة المسلم المجتاز بالمسلم تجب عليه ؛ فلأن النبي ﷺ قال: «ليلة الضيف حق واجب على كل مسلم»^(٢).

وأما كونها يوماً وليلة ؛ فلما روى أبو شريح الخزاعي قال: قال رسول الله ﷺ: «الضيافة ثلاثة أيام وجائزته يوم وليلة... مختصر»^(٣) متفق عليه.

قال: «جائزته يوم وليلة» كأنه أكد من سائر الثلاثة .

وفي تقييد المصنف رحمه الله من تجب ضيافته بكونه مسلماً إشعار بأن ضيافة الكافر لا تجب . وصرح في المغني بوجوبها للكافر ؛ كالمسلم ، وعموم الحديث يدل عليه .

وفي عدم تقييد من تجب ضيافته بكونه مسافراً إشعار بوجوبها للمسافر وغيره . وصرح به في المغني محتجاً بعموم الحديث . ثم قال: وعن الإمام أحمد رواية أخرى : أن الضيافة تجب على أهل القرى دون أهل الأمصار.

وأما كون الضيف له أن يطالب المجتاز به إذا أبى تضييفه ؛ فلما روى المقدم ابن أبي كريمة قال: قال رسول الله ﷺ: «ليلة الضيف حق واجب ، فإن أصبح بفنائيه فهو دين عليه ، إن شاء اقتضى وإن شاء ترك»^(٤).

وفي لفظ رواه أبو داود: «أبما رجل ضاف قوماً فأصبح الضيف محروماً . فإن نصره على كل مسلم حتى يأخذ بحقه من زرع وماله»^(١). ولو لم يكن له طلبه لما وجب نصره.

(١) ساقط من د.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٣٧٥٠) ٣: ٣٤٢ كتاب الأطعمة، باب ما جاء في الضيافة.

وأخرجه أحمد في مسنده (١٦٧٢٠) طبعة إحياء التراث.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٧٨٤) ٥: ٢٢٧٢ كتاب الأدب ، باب إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه.

وأخرجه مسلم في صحيحه (٤٨) ٣: ١٣٥٢ كتاب اللقطة ، باب الضيافة ونحوها.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٣٧٥٠) ٣: ٣٤٢ كتاب الأطعمة، باب ما جاء في الضيافة.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٣٦٧٧) ٢: ١٢١٢ كتاب الأدب، باب حق الضيف.

وأما كونها تستحب ثلاثاً ؛ فلما تقدم في حديث أبي شريح الخزاعي ، وقول النبي ﷺ: «الضيافة ثلاثة أيام وجائزته يوم وليلة» فيجب حمل الثلاث على الاستحباب واللييلة على الوجوب.

وأما كون ما زاد على ذلك صدقة ؛ فلأنه تبرع من التبرعات . فكان صدقة ؛ كصدقة النفل.

وأما كون إنزاله في بيته إذا وجد مسجداً أو رباطاً يبيت فيه لا يجب عليه ؛ [فلأن الضيف يستغني بالمبيت في ذلك.

وأما كون إنزاله في بيته إذا لم يجد ذلك يجب عليه^(١) ؛ فلأن حاجته تدعو إليه . أشبه الضيافة.

⇒

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٣٧٥١) ٣: ٣٤٣ كتاب الأطعمة، باب ما جاء في الضيافة.

(٢) ساقط من أ.

باب الذكاة

قال المصنف رحمه الله: (ولا يباح شيء من الحيوان المقذور عليه بغير ذكاة، إلا الجراد وشبهه، والسّمك، وسائر ما لا يعيش إلا في الماء فلا ذكاة له. وعنه: في السرطان وسائر البحري أنه يحل بلا ذكاة. وعنه: في الجراد لا يؤكل إلا أن يموت بسبب؛ ككبسه وتغريقه).

أما كون شيء من الحيوان المقذور على ذبحه لا يباح بغير ذكاة ما خلا المستثنى؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ -إلى قوله-: إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣].

وأما كون الجراد يباح بغير ذكاة ولا سبب يوجب موته على المذهب؛ فلأن النبي ﷺ قال: «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَانِ: السّمكُ والجِرادُ»^(١).

وأما كونه لا يؤكل إلا أن يموت بسبب ككبسه وتغريقه على رواية؛ فلأن ذلك فيه^(٢) بمنزلة الذبح له. فوجب اعتباره فيه؛ كالذبح في غيره.

والأولى أصح؛ لأن ما أبيض ميته لا^(٣) يعتبر له سبب. دليله: السمك.

ولأنه لو افتقر إلى [سببٍ لافتقر إلى]^(٤) ذبح ذابح وآلة؛ كبهيمة الأنعام.

وأما كون شبه الجراد يباح بغير ما ذكر؛ فلأن شبه الشيء يُعطى حكمه.

وأما كون السمك يباح بغير ما ذكر؛ فلما ذكر في الجراد من الحديث.

وأما كون سائر ما لا يعيش إلا في الماء ونحوه يباح بلا ذكاة رواية واحدة؛

(١) أخرجه ابن ماجة في سننه (٣٣١٤) ٢ : ٢ : ١١٠٢ كتاب الأطعمة، باب الكبدة والطحال.

(٢) ساقط من أ.

(٣) في أ: لم.

(٤) ساقط من د.

فلأن الله تعالى قال: ﴿أحل لكم صيد البحر وطعامه﴾ [المائدة: ٩٦] قال ابن عباس: «طعامه ما مات فيه»^(١).

ولأن النبي ﷺ قال في البحر: «هو الطهور مأوؤه، الحلُّ ميسته»^(٢).
ومفهوم كلام المصنف رحمه الله: وسائر^(٣) ما لا يعيش إلا في الماء: أن ما يعيش في البر ومأواه في^(٤) البحر مثل: السلحفاة^(٥) و كلب الماء لا [يحل] ، ولا^(٦) يباح بلا ذكاة على رواية؛ لأنه حيوان مأكول . فلا يباح بلا ذكاة ؛ كالحيوان البري.

وأما كون سائر البحري يحل بلا ذكاة على رواية؛ فلما تقدم من الآية والخبر. فإن قيل: فهل^(٧) السرطان من الذي يباح بلا ذكاة رواية واحدة ، أم من الذي فيه خلاف؟

قيل: ظاهر كلام المصنف رحمه الله هنا أنه من الثاني . فاستثناه في المعنى فقال لما ذكره: إلا ما لا دم فيه ؛ كالسرطان فإنه يباح بغير ذكاة . ثم قال: قال^(٨) أحمد: السرطان لا بأس به ، قيل له: يذبح^(٩) قال: لا . ثم قال: وذلك لأن^(١٠) مقصود الذبح إنما هو إخراج الدم منه وتطيب اللحم بإزالة عفنه فما لا دم فيه لا حاجة إلى ذبحه.

فإن قيل: ما الصحيح من الروايتين المتقدم ذكرهما؟

(١) ذكره البخاري في صحيحه تعليقا ٥ : ٢٠٩٢ كتاب الذبائح والصيد، باب قول الله تعالى: ﴿أحل لكم صيد البحر﴾.

(٢) سبق تخريجه ص: ٣٦٥.

(٣) في أ: في سائر.

(٤) ساقط من أ.

(٥) في أ: السلحفاة.

(٦) ساقط من أ.

(٧) مثل السابق.

(٨) ساقط من د.

(٩) مثل السابق.

(١٠) في الأصول: لأنه . وما أثبتناه من المعنى ١١ : ٨٣ .

قيل: ظاهر كلام المصنف رحمه الله في المعنى أن الصحيح أنه لا يباح بلا ذكاة؛ لأنه قدمه. ثم قال بعد ذكر^(١) الخلاف فيه: ولنا. ونقض علة الإباحة بأن لا خلاف في طير الماء أنه لا يباح بغير ذكاة، وحمل الأخبار على ما لا يعيش إلا في البحر.

وقيل: الصحيح أنه يباح؛ لما تقدم ذكره، ويعضده^(٢) ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «كلُّ شيءٍ في البحرٍ مذبوح»^(٣). وما روي عنه أنه قال: «إن الله تعالى ذبح كل ما في البحر لابن آدم»، وما صح من «أن^(٤) أبا عبيدة وأصحابه وجدوا على ساحل البحر دابةً يقال لها: العنبر. فأكلوا منها شهراً وأدهنوا حتى سمنوا»^(٥).

(١) في د: ذلك.

(٢) في د: ويعضده.

(٣) سبق تخريجه ص: ٣٦٦.

(٤) ساقط من د.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٤١٠٣) ٤: ١٥٨٥ كتاب المغازي، باب غزوة سيف البحر... وأخرجه مسلم في صحيحه (١٩٣٥) ٣: ١٥٣٥ كتاب الصيد والذبائح، باب إباحة ميتات البحر.

فصل في شروط الذكاة

قال: (ويشترط للذكاة شروط أربعة:

أحدها: أهلية الذابح . وهو أن يكون عاقلاً مسلماً أو كتابياً فتباح ذبيحته ، ذكراً كان أو أنثى . وعنه : لا تباح ذبيحة نصارى بني^(١) تغلب ، ولا من أحد أبويه غير كتابي).

أما كون الذكاة يشترط لها شروط أربعة ؛ فلما يأتي ذكره فيها .
وأما كون أحدها أهلية الذابح ؛ فلأن مسلوب الأهلية فعله كلا فعل فتكون ذبيحته ميتة.

وأما كون الذابح الأهلي أن يكون عاقلاً مسلماً أو كتابياً ؛ فلأن غير العاقل وغير المسلم والكتابي لا تباح ذبيحته ؛ لما يأتي فلا يكون أهلاً لها: أما كون غير العاقل لا تباح ذبيحته ؛ فلما يأتي بعد في قول المصنف رحمه الله: ولا تباح ذكاة مجنون ولا سكران ولا طفل غير مميز.

وأما كون غير المسلم والكتابي لا تباح ذبيحته ؛ فلأن تخصيص إباحة طعام أهل الكتاب بالذكر يدل على نفيه عن غير الكتابي.

فإن قيل: الكلام في الذكاة لا في الطعام.

قيل: المراد بقوله تعالى: ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب﴾ [المائدة: ٥] «ذبائحهم» قاله ابن عباس^(٢). ورواه^(٣) عنه البخاري ، وروي معنى ذلك عن ابن مسعود.

(١) ساقط من أ.

(٢) ذكره البخاري في صحيحه تعليقاً ٥: ٢٠٩٧ كتاب الذبائح والصيد، باب ذبائح أهل الكتاب وشحومها...

(٣) في ٥: وروي.

وفي قول المصنف رحمه الله: وهو أن يكون عاقلاً مسلماً أو كتابياً ؛ إشعار بإباحة ذبيحة العاقل منهما. وقوله بعد ذلك: فتباح ذبيحته^(١) تصريح بذلك . وكلاهما صحيح: أما في المسلم العاقل ؛ فلا شبهة فيه .
وأما في الكتابي غير نصارى بني تغلب وغير من أحد أبويه غير كتابي ؛ فلما تقدم من الآية ، ولانعقاد الإجماع عليه .
وأما كون من ذكر تباح ذبيحته ذكراً كان أو أنثى ؛ فلمساواتهما في المعنى المقتضي لمساواتهما في الحكم .
وأما في الكتابي من نصارى بني تغلب على المذهب ؛ فلما تقدم من عموم الآية .

وأما كونه لا تباح ذبيحته على رواية ؛ فلما تقدم ذكره في باب الجزية^(٢) .
وأما فيمن أحد أبويه غير كتابي على المذهب ؛ فلما تقدم من عموم الآية .
وأما كونه لا تباح ذبيحته على رواية ؛ فلتغليب التحريم .

قال: (ولا تباح ذكاة مجنون ، ولا سكران ، ولا طفل غير مميز ، ولا وثني ، ولا مجوسي ، ولا مرتد) .

أما كون ذكاة المجنون والسكران والصبي غير المميز لا تباح ؛ فلأن الذبح يعتمد القصد ، وهو غير متصور ممن ذكر .

فإن قيل: الكلام في كون الذكاة ممن ذكر تُبيح فلم قيل: لا تباح ؟
قيل: المراد ذلك أو أنها إذا كانت لا تُبَاح لا تُبيح ؛ لأن الفعل المنهي عنه لمعنى في نفسه لا يقصد إباحتها .

وأما كون ذكاة الوثني والمجوسي والمرتد كذلك ؛ فلأن شرط الذكاة كون الذابح مسلماً أو كتابياً وليس واحد منهما موجوداً فيمن ذكر .

فإن قيل: المجوسي مُلحقٌ بالكتابي في الإقرار بالجزية فلم لا يلحق به في إباحتها الذبح ؟

قيل: لوجوه:

(١) ساقط من د .

(٢) ٢ : ٦٢٨ .

أحدهما: الإجماع على عدم إباحة ذبحه ؛ لأن علياً وابن مسعود وابن عباس وجابراً^(١) وأبا بردة قالوا ذلك . ولا يعرف لهم مخالف.

وثانيها: أن قوله ﷺ: «سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ»^(٢) إن دل على إباحة ذبح الجوسي ؛ فدلالته من حيث العموم بقوله ﷺ: «إِذَا اشْتَرَيْتُمْ^(٣) لَحْمًا فَإِنْ كَانَ ذَبِيحَةً يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ فَكُلُوا ، وَإِنْ كَانَ ذَبِيحَةً مَجُوسِيٍّ فَلَا تَأْكُلُوا». رواه الإمام أحمد بإسناده : يدل على عدم إباحتها ودلالة ذلك دلالة خاصة ، والدلالة الخاصة مقدمة على الدلالة العامة.

وثالثها^(٤): أن شبهة كتابهم أثرت في تحريم قتلهم تغليبا ؛ لما في ذلك من الاحتياط . وليس كذلك حل ذبائحهم ؛ لأن الاحتياط يقتضي تغليب جانب تحريمها كما كان يقتضي تغليب جانب تحريم القتل.

(١) في أ: وجابر.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٩ : ١٨٩ كتاب الجزية، باب الجوس أهل كتاب والجزية تؤخذ منهم. وأخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه (١٠٧٦٥) ٢ : ٤٣٥ كتاب الزكاة، في الجوس يؤخذ منهم شيء من الجزية.

وأخرجه عبدالرزاق في مصنفه (١٠٠٢٥) ٦ : ٦٨ كتاب أهل الكتاب، أخذ الجزية من الجوس.

(٣) في د: اشترى.

(٤) في د: والثالثة.

فصل [الشرط الثاني]

قال المصنف رحمه الله: (الثاني: الآلة . وهو : أن يذبح بمحدد . سواء كان من حديد أو حجر أو قصب أو غيره ؛ إلا السن والظفر ؛ لقول النبي ﷺ : « ما أنهرَ الدم [وذكرَ اسمُ الله عليه] ^(١) فكل ؛ إلا السنَ والظفر » ^(٢)).

أما كون الثاني من شروط الزكاة الآلة ؛ فلأنها مما ^(٣) لا بد منها.

وأما كونه أن يذبح بمحدد ؛ فلأن غير المحدد لا يذبح.

وأما كون المحدد من حديد أو حجر أو قصب أو غير ذلك إذا كان غير السن

والظفر سواء ؛ فلما ذكر المصنف رحمه الله من الحديث.

ولأن النبي ﷺ قال: « ما أنهرَ الدمَ وذكُرَ اسمُ الله عليه فكلوا ما لم يكن سِنًا

أو ظفرًا » ^(٤) متفق عليه.

وعن عدي بن حاتم قال : « قلت يا رسول الله! أرأيتَ إنْ أحدنا أصابَ صيداً

وليسَ معه سكينٌ أيذبحُ بالمرورةِ وشقِ العِصا؟ قال: أنهرِ ^(٥) الدمَ بما شئتَ واذكرِ

اسمَ الله عزَّ وجلَّ ^(٦) .

(١) ساقط من أ.

(٢) سيأتي تخريجه في الحديث القادم.

(٣) في أ: ما.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٥١٩٠) : ٥ : ٢٠٩٨ كتاب الذبائح والصيد، باب ما نذ من البهائم فهو بمنزلة الوحش.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٩٦٨) : ٣ : ١٥٥٨ كتاب الأضاحي، باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم...

(٥) ساقط من أ.

(٦) أخرجه أبو داود في سننه (٢٨٢٤) : ٣ : ١٠٢ كتاب الأضاحي، باب في الذبيحة بالمرورة.

وأخرجه ابن ماجة في سننه (٣١٧٧) : ٢ : ١٠٦٠ كتاب الذبائح، باب ما يذكي به.

وعن رجل من بني حارثة «أنه كان يرعى لِقْحَةً . فأخذها الموتُ . فلم يجد شيئاً ينحرها به . فأخذ وتدّاً فوجأها به في لَبِّها حتى أهريق^(١) دمها . ثم جاء إلى النبي ﷺ فأمره بأكلها»^(٢) . رواه أبو داود.

قال: (فإن ذبح بالآلة المغصوبة حل في أصح الوجهين).

أما كون المذبوح بما ذكر يحل في وجه ؛ فلأن الذبح فعل حسي وقد حصل^(٣).

ولأن الآلة المغصوبة تنهر الدم فيدخل في قوله: «ما أنهرَ الدمَ فكل»^(٤).

وأما كونه لا يحل في وجه ؛ فلأن الذبح بها ممنوع . فلم يحصل الحل ؛ كالذكاة بالسن والظفر .

وأما كون الأول أصح ؛ فلما تقدم .

والفرق بين الآلة المغصوبة وبين السن والظفر: أن المنع من السن والظفر أخرجهما عن أهلية الذبح ، وليس ذلك موجوداً في الآلة المغصوبة .

(١) في ٥: هريق.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٢٨٢٣) ٣: ١٠٢ كتاب الأضاحي، باب في الذبيحة بالمرورة.

(٣) ساقط من ٥.

(٤) سبق تخريجه قريباً.

فصل [الشرط الثالث]

قال المصنف رحمه الله: (الثالث: أن يقطع الخلقوم والمريء . وعنه : يشترط مع ذلك قطع الودجين . وإن نحره أجزاء وهو أن يطعنه بمحدد في لبته . والمستحب أن ينحر البعير ويلبغ ما سواه).

أما كون الثالث من شروط الزكاة أن يقطع الخلقوم والمريء ؛ فلأن النبي ﷺ قال: «الزكاة في الخلق واللبة»^(١).

وعن عمر رضي الله عنه أنه نادى «أن النحر في الخلق واللبة لمن قدر»^(٢). رواه سعيد والأثرم.

فإن قيل^(٣): فقد روى أبو العشاء عن أبيه عن النبي ﷺ: «أنه سئل: أما تكون الزكاة إلا في الخلق واللبة؟ فقال رسول الله ﷺ: لو طعنت في فخذها لأجزأ عنك»^(٤).

قيل: قال أحمد: أبو العشاء هذا ليس بمعروف.

فإن قيل: ما الخلقوم والمريء؟

قيل: الخلقوم مجرى النفس ، والمريء مجرى الطعام والشراب.

فإن قيل: لم اختصت الزكاة بالمحل المذكور؟

(١) أخرجه الدارقطني في سننه (٤٥) ٤ : ٢٨٣ كتاب الصيد والذبائح.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٩٨٢٥) ٤ : ٢٦٠ كتاب الصيد، من قال: إذا أنهر الدم فكل ما خلا سناً أو عظماً.

(٣) في أ: ذكر قبل هذه الجملة: فإن قيل: الكلام في الخلقوم والمريء وما ذكر في الخلق واللبة. قيل: معناهما.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٢٨٢٥) ٣ : ١٠٣ كتاب الأضاحي، باب ما جاء في ذبيحة المتردية.

وأخرجه الترمذي في جامعه (١٤٨١) ٤ : ٧٥ كتاب الأطعمة، باب ما جاء في الزكاة في الخلق واللبة.

وأخرجه النسائي في سننه (٤٤٠٨) ٧ : ٢٢٨ كتاب الضحايا، ذكر المتردية في البئر التي لا يوصل إلى حلقها.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٣١٨٤) ٢ : ١٠٦٣ كتاب الذبائح، باب ذكاة الناذ من البهائم.

قيل: لأنه يجمع العروق فتتفسخ^(١) بالذبح فيه الدماء السيالة ، ويسرع زهوق النفس فتكون أطيب اللحم وأخف على الحيوان.

وأما كون قطع الودجين لا يشترط مع قطع الحلقوم والمريء على المذهب ؛ فلأن الحياة تزول بقطعهما وذلك هو المقصود.

وأما كونه يشترط مع ذلك قطع الودجين على رواية ؛ فلما روى أبو هريرة قال: « نهى رسول الله ﷺ عن شريطة البطن . وهي التي تُذبحُ فيُقطعُ الجلدُ ولا تُفَرَى الأوداجُ ثم تُتركُ حتى تموت »^(٢). رواه أبو داود.

والأول أصح ؛ لما تقدم.

وأما الحديث ؛ فمحمول على ما يقطع المريء.

وأما كون نحر ما يذبح يجزئ ؛ فلأن النبي ﷺ قال لعدي: « أمرِ الدم بما شئت »^(٣).

وعن أسماء قالت: « نحرنا على عهد رسول الله ﷺ فرساً فأكلناه »^(٤).

وعن عائشة قالت: « نحر رسول الله ﷺ بقرة »^(٥).

ولأن ما كان ذكاة لحيوان كان ذكاة لحيوان آخر ؛ كسائر الحيوانات.

وأما قول المصنف رحمه الله: وهو أن يطعنه بمحدد في لبتة ؛ فبيان للمعنى النحر.

وإنما كان النحر كذلك ؛ لأن النبي ﷺ وأصحابه هكذا كانوا ينحرون.

وأما كون نحر الإبل وذبح ما سواه يستحب ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿فصلّ

لربك وانحر﴾ [الكوثر: ٢] ، وقال: ﴿إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة﴾ [البقرة: ٦٧]. أمر

رسول الله ﷺ بالنحر ؛ لأن غالب ماشية قومه الإبل ، وأمر بني إسرائيل بالذبح ؛

لأن غالب ماشيتهم البقر.

(١) ساقط من ٥.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٢٨٢٦) ٣: ١٠٣ كتاب الأضاحي، باب في المبالغة في الذبح.

(٣) سبق تخريج حديث عدي ص: ٣٨٥.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٢٠٠) ٥ : ٢١٠١ كتاب الذبائح والصيد، باب لحوم الخيل.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٩٤٢) ٣ : ١٥٤١ كتاب الصيد والذبائح، باب في أكل لحوم الخيل.

(٥) أخرجه أبو داود في سننه (١٧٥٠) ٢ : ١٤٥ أول كتاب المناسك ، باب في هدي البقر.

وأخرجه ابن ماجة في سننه (٣١٣٥) ٢ : ١٠٤٧ كتاب الأضاحي ، باب عن كم تجزئ البدنة والبقرة.

و « لأن النبي ﷺ نحر البدن وذبح كبشين أملحين ذبهما بيده »^(١) متفق عليه.

قال: (فإن عجز عن ذلك مثل أن يند البعير أو يتردى في بئر فلا يقدر على ذبحه صار كالصيد إذا جرحه في أي موضع أمكنه فقتله حل أكله ؛ إلا أن يموت بغيره مثل أن يكون رأسه في الماء فلا يباح).

أما كون ما عجز عن ذبحه ونحره^(٢) يصير كالصيد إذا جرحه في أي موضع من بدنه فقتله يحل أكله ما لم يمت بغيره ؛ فلما روى رافع بن خديج قال: « كنا مع النبي ﷺ فنذ بعيرٌ وكان في القوم خيلٌ يسيرةٌ . فطلبوه فأعياهم . فأهوى إليه رجلٌ بسهم . فقال النبي ﷺ : إن لهذه البهائمِ أوابدَ كأوابدِ الوحش . فما غلبكم فاصنعوا به هكذا»^(٣) .

وفي لفظ : «فما نذ^(٤) عليكم فاصنعوا به هكذا»^(٥) متفق عليه .

و «خرج^(٦) ثورٌ في بعض دور الأنصار فضربه رجلٌ بسيفٍ وذكر اسم الله . فسئل عنه علي فقال^(٧) : ذكاة^(٨) وحيةٌ . فأمرهم بأكله»^(٩) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١٤٧٦) ٢ : ٥٦٢ كتاب الحج، باب التحميد والتسبيح والتكبير...

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٩٦٦) ٣ : ١٥٥٦ كتاب الأضاحي، باب استحباب الضحية...

(٢) في د: أما كون ما عجز عنه.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٣٥٦) ٢ : ٨٨١ كتاب الشركة ، باب قسمة الغنم.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٩٦٨) ٣ : ١٥٥٨ كتاب الأضاحي، باب جواز الذبح بكل ما أنهر

الدم...

(٤) في د: قيد.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٥١٧٩) ٥ : ٢٠٩٥ كتاب الذبائح والصيد، باب التسمية على الذبيحة

ومن ترك متعمدا.

وأخرجه مسلم في الموضوع السابق.

(٦) في د: وخر.

(٧) ساقط من د.

(٨) في أ: ذكاته.

(٩) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٩٧٨٧) ٤ : ٢٥٧ كتاب الصيد، ما قالوا في الأنسية توحش من الإبل

والبقرة.

و «تردّى بعير في بئر فذكي من قبل شاكلته فبيعَ بعشرين درهماً فأخذ ابن عمر عشرة بدرهمين»^(١). وروي نحو ذلك عن مسروق والأسود^(٢). رواه سعيد.

ولأن الاعتبار في الذكاة بحال الحيوان وقت ذبحه لا بأصله . بدليل الوحشي إذا قدر عليه وجبت ذكاته في الحلق واللبة . فكذلك الأهلي إذا توحش يعتبر بحاله .
وأما كون ما عجز عنه لا يباح إذا فعل به ما تقدم ذكره ومات بغيره كما مثل المصنف رحمه الله ؛ فلأن ذلك يعين على قتله فيحصل قتله به . أو بمبيح وحاضر . فوجب أن لا يباح ؛ كما لو جرح الصيد مسلم ومجوسي .

قال: (وإن ذبحها من قفاها وهو مخطئ فأنت السكين على موضع ذبحها وهي في الحياة : أكلت . وإن فعله عمداً فعلى وجهين).

أما كونه إذا ذبحها من قفاها وهو مخطئ فأنت^(٣) السكين على موضع ذبحها وهي في الحياة تؤكل ؛ فلأن الذبح قطعُ الحلقوم والمريء وقد وجد .
وأما كون المذبوحة كذلك عمداً تؤكل على وجه ؛ فلما ذكر في الخطأ .
وأما كونها لا تؤكل على وجه ؛ فلأن الجرح في القفا سبب لزهوق النفس ، والجرح في الذبح سبب له فيحصل مبيح ومحرم . فيجب تغليب الحرمة ؛ كما لو وقع رأس الذبيحة في الماء .
فإن قيل: المعنى المذكور موجود في الخطأ . فيجب أن يُخرَج فيه الخلاف المذكور .

قيل: ليس الأمر كذلك ؛ لأن الخطأ قيل معناه: أن يلتوي عنق الذبيحة وذلك يقتضي صيرورتها معجوزاً عن ذبحها فيسقط اعتبار الحلق ؛ كالمتردية في بئر . على أن الأصح في العمدة أنها تؤكل ؛ لما ذكر في المذبوحة خطأ .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٩٨٣١) ٤ : ٢٦١ كتاب الصيد، من قال: تكون الذكاة في غير الحلق واللبة.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٩٨٣٤) في الموضوع السابق.

(٣) في أ: أما كون المذبوح من قفاها خطأ إذا أتت.

قال: (وكل ما وجد فيه سبب الموت ؛ كالمخنقة والمتردية والنطيحة وأكيلة السبع إذا أدرك ذكاتها وفيها حياة مستقرة أكثر من حركة المذبوح حلت . وإن صارت حركتها كحركة المذبوح لم تحل).

[أما كون المنخنقة والمتردية والنطيحة وأكيلة السبع إذا أدركت وفيها حياة مستقرة أكثر من حركة المذبوح]^(١) تحل ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿إلا ما ذكيتم﴾ [المائدة: ٣]، وفي حديث جارية كعب : «أنها أصيبت شاةً من غنمها . فأدركتها فذبحتها بحجر . فسئل النبي ﷺ فقال: «كلوها»^(٢) ولم يستفصل .

وأما كونها إذا صارت حركتها كحركة المذبوح لا تحل ؛ فلأن الجوسي لو ذبح الحيوان ثم ذبحه مسلم لم ييح ؛ لكون المذبوح خرج عن أهلية الذبح . فكذا ما ذكر لما لم تبق فيه حركة^(٣) إلا كحركة المذبوح خرج عن أهلية الذبح.

(١) ساقط من د.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٢١٨١) ٢ : ٨٠٨ كتاب الوكالة ، باب إذا أبصر الراعي أو الوكيل شاة تموت...

(٣) في د: تبق حركته.

فصل [الشرط الرابع]

قال المصنف رحمه الله: (الرابع: أن يذكر اسم الله عند الذبح وهو أن يقول: بسم الله . لا يقوم غيرها مقامها ؛ إلا الأخرس فإنه يومئ إلى السماء).

أما كون الرابع^(١) من شروط الذكاة: أن يذكر اسم الله تعالى ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق﴾ [الأنعام: ١٢١] . والفسق حرام ؛ لقوله تعالى: ﴿قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتةً أو دمًا مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا... الآية﴾ [الأنعام: ١٤٥] .

وأما كون ذلك عند الذبح ؛ فلأن الله تعالى أمر به وأطلق ، و « كان النبي ﷺ إذا ذبح سمى »^(٢) . فيحمل مطلق الآية على فعل النبي ﷺ .

وأما كونه أن يقول: بسم الله لا يقوم غيرها مقامها إذا لم يكن أحرساً^(٣) ؛ فلأن إطلاق التسمية ينصرف إلى ذلك .

ولأن النبي ﷺ ثبت أنه قال عند الذبح: بسم الله فيحمل مطلق الآية عليه .
وأما كون الأخرس يومئ برأسه^(٤) إلى السماء ؛ فلأن إشارته [تقوم مقام النطق .

ولأن إشارته]^(٥) تدل على قصد تسميته الذي في السماء . وفي الحديث « أن رسول الله ﷺ سأل الجارية فقال لها: أين الله ؟ فأشارت إلى السماء . فقال:

(١) في ٥: الذابح .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٢٣٨) ٥: ٢١١٣ كتاب الأضاحي ، باب من ذبح الأضاحي بيده .
ولفظه : «... يسمي ويكبر...» .

أخرجه مسلم في صحيحه (١٩٦٦) ٣: ١٥٥٦ كتاب الأضاحي ، باب استحباب الضحية... نحوه .

(٣) في الأصول: أحرس . والصواب ما أبتناه .

(٤) ساقط من أ .

(٥) مثل السابق .

أعتقها فإنها مؤمنة»^(١) جعل إشارتها علماً على [إيمانها . فلأن تجعل إشارتها علماً على] تسميتها بطريق الأولى.

قال: (فإن ترك التسمية عمداً لم تبح . وإن تركها ساهياً أبيضحت . وعنه : تباح في الحالين . وعنه : لا تباح فيهما).

أما كون من ترك التسمية على ذبيحته عمداً لم تبح ، وإذا تركها ساهياً أبيضحت على المذهب ؛ فلما روى راشد بن سعد قال : قال رسول الله ﷺ : «ذبيحة المسلم حلالٌ وإن لم يسم إذا لم يتعمد».

وعن ابن عباس: «من نسي التسمية فلا بأس»^(٢).

ولأن ذلك قول ابن عباس ولم يعرف له مخالف في عصره فكان إجماعاً.

وأما كونها تباح في الحالين أي في العمد والسهو على رواية ؛ فلأن النبي ﷺ قال^(٤): «اسمُ الله في قلب كل مسلم»^(٥).

ولأن التسمية لو اشترطت لما حلت الذبيحة مع الشك في وجود التسمية ؛ لأن الشك في الشرط شك في المشروط والذبيحة مع الشك في وجود التسمية حلال بدليل حل ذبيحة أهل الكتاب مع أن الأصل عدم التسمية منهم بل الظاهر أنهم لا يسمون وذلك أبلغ في المنع من الشك.

فإن قيل: لا يصح حمل أمر أهل الكتاب في ترك التسمية على أن الأصل عدم إتيانهم بها ؛ لأن ذلك مشترك بينهم وبين المسلم ؟

قيل: ليس الأمر كذلك ؛ لأنهما وإن اشتركا في ذلك ، لكن المسلم عارض عدم إتيانه: أن الظاهر من حاله أنه يأتي بها ، وذلك مفقود في أهل الكتاب.

وأما كونها لا تباح إذا تركها فيهما على رواية ؛ فلعموم قوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه﴾ [الأنعام: ١٢١].

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٥٣٧) ١: ٣٨١ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة...

(٢) ساقط من د.

(٣) ذكره البخاري في صحيحه ٥: ٢٠٩٤ كتاب الذبائح والصيد، باب التسمية على الذبيحة، ومن ترك متعمداً.

(٤) ساقط من د.

(٥) لم أقف عليه هكذا وقد أخرج البيهقي في السنن الكبرى عن أبي هريرة قال: ... فقال النبي ﷺ: ((اسم الله على كل مسلم)) ٩: ٢٤٠ كتاب الصيد والذبائح، باب من ترك التسمية وهو ممن تحل ذبيحته.

ولأن الشيء متى كان شرطاً لا يعذر في تركه سهواً^(١). [دليله: الوضوء]^(٢) مع الصلاة.

قال: (وتحصل ذكاة الجنين بذكاة أمه إذا خرج ميتاً ، أو متحركاً ؛ كحركة المذبوح . وإن كانت فيه حياة مستقرة لم يباح إلا بذبحه . وسواء أشعر أو لم يشعر).

أما كون ذكاة الجنين تحصل بذكاة أمه إذا خرج ميتاً أو متحركاً كحركة المذبوح ؛ فلما روى أبو سعيد قال: «قيل : يا رسول الله! إنَّ أحدنا ينحرُ الناقةَ ويذبحُ البقرةَ والشاةَ فيجد في بطنها الجنينَ أناكله أم نلقه ؟ قال: كلُّوه إن شئتم فإنَّ ذكاته ذكاةُ أمه»^(٣).

وعن جابر عن النبي ﷺ قال: «ذكاةُ الجنين ذكاةُ أمه»^(٤). رواهما أبو داود. ولأن الجنين متصل بها اتصال حلقة يتغذى بغذائها . فتكون ذكاته بذكاتها ؛ كأعضائها.

ولأن الذكاة في الحيوان تختلف على حسب الإمكان والقدرة ، ولا يمكن ذبح الجنين قبل انفصاله إلا بأن تجعل ذكاة أمه ذكاته.

وأما كونه إذا كانت فيه حياة مستقرة لا يباح إلا بذبحه ؛ فلأنه حيوان صار مقدوراً على ذبحه بنفسه . فلم يباح بذكاة غيره ؛ كغير الجنين. ولأن إباحة الجنين بذكاة أمه ملحوظ فيه العجز عن ذكاته ، وذلك منتفٍ فيما فيه حياة مستقرة.

وأما كون ما أشعر وما لم يشعر سواء ؛ فلأن الحديث مطلق لا تقييد فيه . فلم يجز تقييده بغير دليل.

(١) في أ: ترك سهواً.

(٢) ساقط من د.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٢٨٢٧) ٣ : ١٠٣ كتاب الأضاحي، باب ما جاء في ذكاة الجنين.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٢٨٢٨) ، الموضوع السابق.

فصل [في مكروهات الذبح]

قال المصنف رحمه الله: (ويكره توجيه الذبيحة إلى غير القبلة ، والذبح بألة كالة . وإن يجد السكين والحيوان يبصره^(١) . وإن يكسر عنق الحيوان ، أو يسلخه حتى يبرد . فإن فعل^(٢) أساء وأكلت).

أما كون توجيه الذبيحة إلى غير القبلة يكره ؛ فلأنه خلاف فعل النبي ﷺ . فإنه روي « أنه ضحى ووجه^(٣) أضحيته إلى القبلة وقال: ﴿وجهت وجهي... الآيتين﴾ [الأنعام: ٧٩، ١٦٢] »^(٤).

ولأن الذبح قد يكون قرية ؛ كذبح الأضحية . فكره توجيه الذبيحة إلى غير القبلة ؛ كالأذان.

وأما كون الذبح بألة كالة يكره ؛ فلأن في ذلك تعدياً للحيوان ، وفي الحديث أن النبي ﷺ قال: « إذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة . وليحد أحدكم شفرته ، وليرح ذبيحته »^(٥) . رواه أبو داود.

(١) في أ: ينظره.

(٢) في أ: فعله.

(٣) في أ: أنه لما ضحى وجهه.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٢٧٩٥) ٣: ٩٥ كتاب الضحايا، باب ما يستحب من الضحايا.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٣١٢١) ٢: ٤٣ كتاب الأضاحي، باب أضاحي رسول الله ﷺ.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (١٩٥٥) ٣: ١٥٤٨ كتاب الصيد والذبايح، باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة.

وأخرجه أبو داود في سننه (٢٨١٥) ٣: ١٠٠ كتاب الأضاحي، باب في النهي أن تصير البهائم والرقق بالذبيحة.

وأخرجه الترمذي في جامعه (١٤٠٩) ٤: ٢٣ كتاب الديات، باب ما جاء في النهي عن المثلة.

وأخرجه النسائي في سننه (٤٤١٢) ٧: ٢٢٩ كتاب الضحايا ، باب حسن الذبح.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٣١٧٠) ٢: ١٠٥٨ كتاب الذبايح، باب إذا ذبحتم فأحسنوا الذبح.

وأما كون حَدَّ السكين والحيوان يبصره يكره ؛ ف «لأن عمر رضي الله عنه رأى رجلاً قد وضع رجله على شاةٍ وهو يجد السكينَ . فضربه حتى أفلتت الشاة»^(١).

وأما كون كسر عنق الحيوان وسلخه قبل برده يكره ؛ فلأن في ذلك تعدياً للحيوان.

وأما كون من فعل ذلك كله أساء ؛ فلارتكابه فعل المكروه.

وأما كون ذبيحته تؤكل ؛ فلأنه لم يوجد سبب يقتضي تحريمها^(٢).

قال: (وإذا ذبح الحيوان ثم غرق في ماء ، أو وطئ عليه شيء يقتله مثله فهل يحل ؟ على روايتين).

أما كون ما ذكر يحل على رواية ؛ فلحصول ذبحه ، وطران الأسباب المذكورة حصل بعد الموت بالذبح . فلم يؤثر ما أصابه بحصوله بعد الحكم بحله.

وأما كونه لا يحل على رواية ؛ فلأن الماء والوطء أعان على قتله فيغلب حكمه ؛ لاجتماع المبيح والحاضر، وفي الحديث: «إن وقع في الماء فلا تأكل»^(٣).

(١) أخرج البيهقي في السنن الكبرى نحواً منه عن عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب : «أن رجلاً حدَّ شفرة وأخذ شاةً لينذجها فضربه عمر رضي الله عنه بالدرة وقال: أتعذب الروح ؟ ألا فعلت هذا قبل أن تأخذها» ٢٨٠ : ٩ . كتاب الضحايا، باب الذكاة بالحديد...

(٢) في أ: تحريمه.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٥١٦٧) ٥ : ٢٠٨٩ كتاب الذبائح والصيد، باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٩٢٩) ٣ : ١٥٣١ كتاب الصيد والذبائح، باب الصيد بالكلاب المعلمة.

قال: (وإذا ذبح الكتابي ما يحرم عليه كذي الظفر لم يحرم علينا . وإن ذبح حيواناً غيره لم تحرم علينا الشحوم المحرمة عليهم وهو شحم الترب والكليتين في ظاهر كلام أحمد رحمه الله تعالى^(١) . واختاره ابن حامد وحكاه عن الحرقى في كلام مفرد ، واختار أبو الحسن التميمي والقاضي تحريمه .

وإن ذبح لعينه أو ليتقرب به إلى شيء مما يعظمونه لم يحرم . نص عليه.

أما كون الكتابي إذا ذبح ما يحرم عليه كذي الظفر وهو الإبل والنعام والبط وما ليس بمشقوق الأصابع لا يحرم علينا ؛ فلأن كونه محرماً^(٢) عليه لا يوجب تحريمه . بدليل الشحوم المحرمة عليه الآتي ذكرها .

ولأن الله تعالى أباح لنا طعامهم ، وذلك يستلزم كونهم أهلاً للذبح ، وإذا كانوا كذلك كان ما ذبحوه مما ذكر ذبحاً صدر من أهله . فلم يحرم علينا ؛ كغيره من الذبائح .

وأما كونه إذا ذبح حيواناً غير ما يحرم عليه لا تحرم علينا الشحوم المحرمة على أهل الكتاب في ظاهر كلام الإمام أحمد ؛ فلما روى عبدالله بن مغفل قال: «دُلِّي جرابٌ من شحمٍ [من قصرٍ خبيرٍ]^(٣) . فبرزتُ لآخذه فإذا رسول الله ﷺ يتبسم إليّ»^(٤) متفق عليه .

ولأن ذكاة الكتابي ذكاة أباحت اللحم والجلد . فأباحت الشحم ؛ كذكاة المسلم .

وأما كونه يحرم في اختيار أبي الحسن والقاضي ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿وَأَطْعَمُوا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ حَوْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥] ، وليس الشحوم المذكورة [من طعامهم .

(١) في أ: رضي الله عنه .

(٢) في أ: يحرم .

(٣) زيادة من أ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٩٨٤) ٣: ١١٤٩ أبواب الخمس ، باب ما يصيب من الطعام في أرض الحرب .

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٧٧٢) ٣: ١٣٩٣ كتاب الجهاد والسير ، باب جواز الأكل من طعام الغنيمة في دار الحرب .

ولأن الشحوم المذكورة^(١) جزء من الذبيحة لم تُبَح لذابحها . فلم تبَح لغيره ؛ كالدم .

والأول أصح ؛ لما تقدم .

والآية حجة للحل ؛ لأن معنى طعامهم : ذبائحهم . كذلك فسره العلماء .
وأما كون الشحوم المحرمة على الكتابي شحم الثرب والكليتين ؛ فلأن السدي قال في تفسير قوله تعالى : ﴿ومن البقر والغنم حرمتنا عليهم شحومهما﴾ [الأنعام: ١٤٦] هي : شحم الثرب والكلى .

فإن قيل : ما الفرق بين ذي الظفر وبين الشحوم المذكورة حيث لا خلاف في الأول وفي الثاني خلاف ؟

قيل : الخلاف فيهما صرح به المصنف في المغني فإذا لا فرق فيه .

وأما كونه إذا ذبح لعیده أو ليتقرب به إلى شيء مما يعظمونه لا يحرم على منصوص الإمام أحمد ؛ فلأن الذابح قصد الذكاة وهو من تحل ذبيحته .
وقال ابن عقيل في فصوله : وعندي أنه يكون ميتة ؛ لقوله تعالى : ﴿وما أهل به لغير الله﴾ [البقرة: ١٧٣] .

قال : (ومن ذبح حيواناً فوجد في بطنه جراداً ، أو طائراً فوجد في حوصلته حياً ، أو وجد الحب في بعر الجمل لم يحرم .
وعنه : يحرم) .

أما كون ما وُجد من الجراد في بطن الحيوان إذا ذبح لا يحرم على المذهب ؛ فلعموم قوله ﷺ : «الحل^(٢) ميتة»^(٣) .

ولأنه حيوان لا يعتبر له ذبح . فيباح أكله ؛ كغير المأكول .
وأما كونه يحرم على رواية ؛ فلأنه مأكول . فلم يؤكل مرة أخرى ؛ كالطعام المأكول إذا أخرج الأكل من جوفه بعد أكله .

(١) ساقط من د .

(٢) في د : والحل .

(٣) سبق تخريجه ص : ٣٦٥ .

وأما كون ما وجد في حوصلة الطائر وفي بعر الجمل من الحب لا يحرم على المذهب ؛ فبالقياس على الجراد المذكور قبل.
وأما كونه يحرم على رواية ؛ فلأنه مأكول مرة فلا يؤكل أخرى.

كتاب الصيد

الأصل في إباحته الكتاب والسنة والإجماع : أما الكتاب ؛ فقوله تعالى : ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلسَّيْرَةِ﴾ [المائدة: ٩٦] ، وقوله تعالى :
﴿يَسْئَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ يَعْلَمُونَ نَهْنِ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾
[المائدة: ٤] .

وأما السنة فما روى أبو ثعلبة الخشني قال : « أتيتُ رسولَ الله ﷺ فقلت : يا رسولَ الله ! إنا بأرضٍ صيِّدٍ . أصيدُ بقوسي ، وأصيدُ بكلبي المعلم ، وأصيدُ بالكلب الذي ليسَ بمعلِّمٍ ، فأخبرني ماذا يصلحُ لي ؟ قال : ما صدتَ بقوسِكَ وذكرتَ اسمَ الله عليه فكل ، وما صدتَ بكلبك المعلمَ وذكرتَ اسمَ الله عليه فكل ، وما صدتَ بكلبك الذي ليسَ بمعلِّمٍ فأدركتَ ذكاته فكل »^(١) .

وعن عدي بن حاتم قال : « قلت : يا رسولَ الله ! إنا نرسلُ الكلبَ المعلمَ فيمسك علينا . قال : كلُّ . قلت : فإن قتل^(٢) . قال : كلُّ ما لم يشركه كلبٌ غيره . قال : وسئلَ رسولَ الله ﷺ عن صيدِ المعراض فقال : ما خرَّقَ فكل ، وما قتلَ بعرضِهِ فلا تأكل »^(٣) متفق عليه .

وأما الإجماع ؛ فأجمع المسلمون في الجملة على إباحة الاصطياد والأكل من الاصطياد.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٥١٧٧) ٥ : ٢٠٩٤ كتاب الذبائح والصيد، باب آنية المحوس والميتة.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٩٣٠) ٣ : ١٥٣٢ كتاب الصيد والذبائح، باب الصيد بالكلاب المعلمة.

(٢) في الأصول: أكل ، والتصويب من الصحيحين.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٥١٦٨) ٥ : ٢٠٩٠ كتاب الذبائح والصيد، باب إذا وجد مع الصيد كلباً آخر.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٩٢٩) ٣ : ١٥٢٩ كتاب الصيد والذبائح ، باب الصيد بالكلاب المعلمة.

قال المصنف رحمه الله: (ومن صاد صيداً فأدركه حياً حياة مستقرة لم يحل إلا بالذكاة ، فإن خشى موته ولم يجد ما يذكيه أرسل الصائد له^(١) عليه حتى يقتله في إحدى الروایتين واختاره الحرقى ، فإن لم يفعل وتركه حتى مات لم يحل ، وقال القاضي: يحل ، والرواية الأخرى لا يحل ، إلا أن يذكيه).

أما كون الصيد إذا أدرك حياً حياة مستقرة لا يحل إلا بالذكاة ؛ فلأنه يصير مقلوراً عليه . أشبه سائر ما قدر على ذكاته .

وأما كونه يحل بإرسال الصائد عليه حتى يقتله إذا خشى موته ولم يجد ما يذكيه في رواية ؛ فلأنه صيد قتله الجراح له من غير إمكان ذكاته فأبيح ؛ كما لو أدركه ميتاً .

ولأنها حال يتعذر فيها الذكاة في الحلق واللبة غالباً . فجاز أن تكون ذكاته على حسب الإمكان ؛ كالمتردية في بحر .

وأما كونه لا يحل بذلك في رواية ؛ فلأنه ما ذكاه . أشبه ما لو تركه حتى مات .

وكلام المصنف رحمه الله مشعر بأنه إذا لم يخش موته ووجد^(٢) ما يذكي به لم يحل إلا بالذكاة رواية واحدة . وهو صحيح ؛ لأنه يصير مقلوراً^(٣) على ذكاته .

وأما كونه لا يحل إذا لم يرسل عليه الصائد وتركه حتى مات على المذهب ؛ فلأن الإرسال ذكاة لما تقدم ، ولو قدر على ذكاة الصيد فلم يذكه [حتى مات]^(٤) لم يحل فكذا هاهنا .

وأما كونه يحل على قول القاضي ؛ فلأن إدراك الصيد بلا آلة يذكيه بها كلا إدراك ، ولو لم يدركه حياً لم يحل فكذا إذا أدركه حياً وليس معه ما يذكيه به .

(١) ساقط من أ.

(٢) في أ: أو وجد.

(٣) في أ: مقدور.

(٤) ساقط من د.

قال: (وإن رمى صيداً فأثبتته ثم رماه آخر فقتله لم يحل ، ولئن أثبتته قيمته مجروحاً على قاتله ؛ إلا أن يصيب الأول مقتله دون الثاني أو يصيب الثاني مذبحه فيحل وعلى الثاني ما حرق من جلده).

أما كون من رمى صيداً فأثبتته من غير أن يصيب مقتله ثم رماه آخر فقتله من غير أن يصيب مذبحه لا يحل ؛ فلأن بإثبات الأول صار مقدوراً على تذكته. والثاني لم يذكه . فوجب أن لا يحل ؛ لعدم الذكاة المشترطة.

وأما كون من أثبت له قيمته مجروحاً على قاتله ؛ فلأن مثبته ملكه بإثباته والقاتل قتله مجروحاً . فوجب قيمته مجروحاً لمثبته ؛ لأنه مالكة.

وأما كونه يحل إذا أصاب الأول مقتله ؛ فلأن قتل الصيد بمنزلة ذكاته . وظاهر كلام المصنف رحمه الله هنا : أنه يشترط في حل الصيد بإصابة الأول مقتله أن لا يصيب ذلك الثاني مقتلاً^(١) . وهو صحيح.

قال في المغني: لو أصاب الثاني أيضاً مقتلاً لم يحل وكلام الخراقي يحتمله وذلك قوله: إذا ذبح فأتى على المقتل^(٢) فلم تخرج الروح حتى وقعت^(٣) في الماء ، أو وطئ عليها شيء لم تؤكل . ثم قال: وقال القاضي وغيره من أصحابنا: يحل ؛ لأن رمي الثاني لا أثر له.

وأما كونه يحل إذا أصاب الثاني مذبحه ؛ فلأن الواجب الذكاة وقد صادف فعل الثاني محلها وحصلت.

وأما كون الثاني عليه ما حرق من جلده ؛ فلأنه لم يُتلف سوى ذلك.

(١) ساقط من أ.

(٢) في أ: المقاتل.

(٣) في أ: وقعت.

قال: (وإن أدرك الصيد^(١) متحركاً كحركة المذبوح فهو كالميت . ومتى أدركه ميتاً حل بشروط أربعة:

أحدها: أن يكون الصائد من أهل الذكاة ، فإن رمى مسلم ومجوسي صيداً ، أو أرسله عليه جارحاً ، أو شارك كلب المجوسي كلب المسلم في قتله : لم يحل).

أما كون الصيد إذا أدرك متحركاً كحركة المذبوح كالميت ؛ فلائنه كذلك في كثير من الأحكام . فكذلك هاهنا.

وأما كونه إذا أدرك ميتاً أحل في الجملة ؛ فلأن الاصطياد أقيم مقام الذكاة ، والجارح آلة كالسكين ، وعقره للحيوان بمنزلة إفراء الأوداج.

وأما كون الحل يشترط فيه شروط أربعة ؛ فلما يأتي ذكره فيها.

وأما كون أحدها: أن يكون الصائد من أهل الذكاة ؛ [فلأن صيده بمنزلة الذكاة فاشترط في المذكي . فعلى هذا إذا رمى مسلم ومجوسي صيداً ، أو أرسله عليه جارحاً ، أو شارك كلب مجوسي كلب مسلم في قتله لا يحل ؛ لأن المجوسي ليس من أهل الذكاة]^(٢).

قال: (وإن أصاب سهم أحدهما المقتل دون الآخر فالحكم له . ويحتمل أن لا يحل . وإن رد كلب المجوسي الصيد على كلب المسلم فقتله حل).

أما كون الحكم لمن أصاب سهمه المقتل ؛ فلائنه هو القاتل فوجب أن يترتب عليه الحكم.

وأما كونه يحتمل أن لا يحل ؛ فلاجتماع المبيح والحرم في الجملة.

وأما كونه يحل إذا رد كلب المجوسي الصيد على كلب المسلم فقتله ؛ فلأن العبرة بالقتل ، والقاتل^(٣) كلب المسلم.

(١) ساقط من أ.

(٢) ساقط من د.

(٣) ساقط من أ.

قال: (وإن صاد المسلم بكلب الجوسي حل . وعنه : لا يحل . وإن صاد الجوسي بكلب مسلم لم يحل).

أما كون المسلم إذا صاد الصيد بكلب الجوسي يحل على المذهب ؛ فلأن الجراح آلة . فإذا اصطاد به مسلم وجب أن يحل ؛ كالقوس والسهم . وعن ابن المسيب: هو بمنزلة شفرته.

وأما كونه لا يحل على رواية ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿وما عَلَّمْتُم من الجوارح﴾ [المائدة: ٤] . وكلب الجوسي غير معلم من مسلم.

وأما كون الجوسي إذا صاد بكلب المسلم^(١) لا يحل ؛ فلأن الصائد ليس من أهل الذكاة . فلم يحل صيده ؛ كما لو رمى صيداً بكلب مسلم وقوسه.

قال: (وإن أرسل المسلم كلباً فزجره الجوسي حل صيده . وإن أرسله مجوسي فزجره مسلم لم يحل).

أما كون الصيد يحل^(٢) إذا كان المرسل مسلماً والزاجر مجوسياً ؛ فلأن العبرة بالإرسال . بدليل التسمية عنده والمرسل من أهل الذكاة ؛ لأنه مسلم.

وأما كونه لا يحل إذا كان المرسل مجوسياً والزاجر مسلماً ؛ فلما ذكر من أن العبرة بالإرسال ، والمرسل ليس من أهل الذكاة ؛ لأنه مجوسي.

(١) في أ: مسلم.

(٢) ساقط من أ.

فصل [في آلة الصيد]

قال المصنف رحمه الله: (الثاني: الآلة . وهي نوعان : محدد . فيشترط^(١) له ما يشترط لآلة الذكاة ، ولا بد من جرحه به ، فإن قتله بثقله لم يباح . وإن صاد بالمعراض أكل ما قتل بحده دون عرضه).

أما كون الثاني من شروط حل الصيد إذا أدرك^(٢) ميتاً الآلة ؛ فلأنها مما لا بد منها.

ولأنها شرط في الذبح فكذلك^(٣) في الصيد.

وأما كونها نوعين ؛ فلأنها تارة تكون محمداً ، وتارة تكون جارحاً.

وأما كون المحدد يشترط له ما يشترط لآلة الذكاة ؛ فلما تقدم من أن الصيد

ذكاة . فيجب أن يشترط للمحدد من^(٤) آله ما يشترط لآلة الذكاة.

وأما كونه لا بد من جرح الصيد به ؛ ف« لأن النبي ﷺ لما سُئِلَ عن الصيد

بالمعراض قال: ما خَزَقَ فُكُلٌ »^(٥).

وأما كونه إذا قتل الصيد بثقله لا يباح ؛ فلأن ذلك في معنى قتل المعراض

بعرضه . وسيأتي ذكره.

وأما كون ما صيد بالمعراض فقتل بحده يؤكل دون عرضه ؛ فلأن النبي ﷺ

قال في الحديث المتقدم: « ما خَزَقَ فُكُلٌ ، وما قَتَلَ بعرضِهِ فلا تَأْكُلُ »^(٦) متفق

عليه .

(١) في أ: يشترط.

(٢) في أ: أدركه.

(٣) في أ: فكذلك.

(٤) في أ: في.

(٥) سبق تخريجه ص: ٤٠٠.

(٦) سبق تخريجه ص: ٤٠٠.

قال: (وإن نصب مناجل أو سكاكين رسمى عند نصبها فقتلت صيداً أبيح . وإن قتل بسهم مسموم لم يبيح إذا غلب على الظن أن السم أعان على قتله).

أما كون الصيد يباح إذا قتلته المناجل أو السكاكين المسمى عند نصبها ؛ فلأن النصب جرى مجرى المباشرة في الضمان فكذلك في الإباحة.

ولأنه إذا^(١) قتل الصيد بحديدة على الوجه المعتاد . أشبه ما لو رماه بها.

ولأنه قصد قتل الصيد بما له حد جرت العادة بالصيد به . فوجب أن يحل ؛ كما لو باشره بذلك.

وأما كونه لا يباح إذا قتل بسهم مسموم غلب على الظن إعانة السم على قتله ؛ فلأنه اجتمع مبيح ومحرم وذلك موجب فغلب المحرم.

قال: (ولو رماه فوقع في ماء ، أو تردى من جبل ، أو وطئ عليه شيء فقتله : لم يحل ؛ إلا أن يكون الجرح موحياً ؛ كالدكاة فهل يحل ؟ على روايتين .

وإن رماه في الهواء فوقع على الأرض فمات حل).

أما كون ما رمي فوقع في ماء ، أو تردى من جبل ، أو وطئ عليه شيء فقتله لا يحل إذا لم يكن الجرح موحياً ؛ فلأنه يغلب على الظن موته بالماء ، أو بالتردي ، أو بالوطء عليه.

وأما كونه لا يحل إذا كان الجرح موحياً على رواية ؛ فلاجتماع المبيح والمحرم المقتضي للحرمة . دليhle: المتولد من المأكول وغير المأكول.

وأما كونه يحل على رواية ؛ فلأن الظاهر نسبة الزهوق إلى الجرح الموحى ، وذلك يقتضي الحل.

وأما كون ما رمي في الهواء فوقع في^(٢) الأرض فمات [يحل ؛ فلأن]^(٣) الظاهر زهوق روحه بالرمي لا بالوقوع.

ولأن الوقوع على الأرض لو منع من الحل لأدى إلى أنه لا يحل طائر ؛ لتعذر عدم إصابته الأرض.

(١) ساقط من أ.

(٢) في أ: إلى.

(٣) ساقط من أ.

قال: (وإن رمى صيداً فغاب عنه ثم وجده ميتاً لا أثر به غير سهمه حل . وعنه : إن كانت الجراح موحية حل ، وإلا فلا . وعنه : إن وجده في يومه حل ، وإلا فلا . وإن وجد به غير أثر سهمه مما يحصل أن يكون أعان على قتله لم يبع).

أما كون من رمى صيداً فغاب عن راميهِ ثم وجده ميتاً ولا أثر به غير سهمه يحل على المذهب سواء كانت الجراحة موحية أو لم تكن ، وسواء وجده في يومه أو في غير يومه ؛ فلعوم ما روي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! أفتني في سهمي . قال: ما ردّ عليك سهمك فكل . قال: وإن تغيب عني ؟ قال: وإن تغيب عنك ما لم تجد فيه أثراً غير سهمك ، أو تجده قد ضلَّ »^(١). رواه أبو داود.

وروى أبو داود بإسناده عن أبي ثعلبة الخشني عن النبي ﷺ أنه قال: « إذا رميت الصيد فأدر كته بعد ثلاثٍ وسهمك فيه فكل ما لم يُتّن »^(٢).

ولأن جرحه بسهمه سبب إباحته وقد وجد يقيناً ، والمعارض له مشكوك فيه فلا يزول عن اليقين بالشك.

وأما كونه يحل إذا كانت الجراح موحية ولا يحل إذا لم تكن موحية على رواية ؛ فلأن الجرح إذا كان موحياً ظهر إسناد الزهوق إليه ، وإذا لم يكن موحياً لم يظهر إسناد الزهوق إليه.

وأما كونه إذا وجده في يومه حل وإلا فلا في رواية ؛ فلما روي عن ابن عباس أنه قال: « إذا رميت فأقعصت فكل ، وإن رميت فوجدت فيه سهمك من يومك أو ليلتك فكل ، وإن غاب عنك فلا تأكل فإنك لا تدري ما حدث فيه بعدك ». وقال: « ما أصميت فكل وما أمميت فلا تأكل ».

قال الحكم : الإصماء : الأقعاص ، والإنماء أن يغيب.

قال الشاعر:

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٢٨٥٧) : ٣ : ١١٠ كتاب الصيد، باب في الصيد.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١٩٣١) : ٣ : ١٥٣٢ كتاب الصيد والذبائح، باب إذا غاب عنه الصيد ثم وجد.

وأخرجه أبو داود في سننه (٢٨٦١) : ٣ : ١١١ كتاب الصيد، باب في اتباع الصيد.

فهو لا تنمي رميته ماله لا عد من نفره

والأول أولى ؛ لما تقدم.

ولأن الظاهر موته بجرحه سواء كان موحياً أو لم يكن ، وسواء غاب عنه يوماً أو أكثر ؛ لأن التقدير أنه ليس به أثر غير أثر سهمه.

وأما حديث ابن عباس فيمكن حمله على الأولى جمعاً بينه وبين قول النبي ﷺ. على أنه لو كان بينهما تعارض لكان قول النبي ﷺ هو الذي يجب اتباعه دون غيره.

فإن قيل: كلام النبي ﷺ مطلق وكلام ابن عباس مقيد فيجب حمل المطلق على المقيد ؛ لأن كلام ابن عباس يقع مبيناً لكلام الرسول ﷺ.

قيل: كلام النبي ﷺ وإن كان هنا مطلقاً إلا أنه قد جاء مصرحاً بعدم اعتبار اليوم . وهو ما روى عدي عن النبي ﷺ أنه قال: « إذا رميت الصيد فوجدته بعد يومين ليس فيه إلا أثر سهمك فكل »^(١).

وفي الجملة إذا لم يضبط ذلك باليوم فلا بد من ضبطه بأن تكون المدة يسيرة ؛ لأن المدة إذا طالت ضعُف إسناد الزهوق إلى الجرح ، وقد نبه الشرع على ذلك في الجملة ؛ لأن في حديث عدي: « بعد يومٍ أو يومين »^(٢)، وفي حديث أبي ثعلبة: « فوجدته بعد ثلاث »^(٣) ، وفي حديث ابن عباس: « بعد يوم ».

وأما كونه لا يحل إذا وجد به وبه غير أثر سهمه مما يحتمل أن يكون أعان على قتله ؛ فلأن النبي ﷺ اشترط في حل الصيد ذلك فقال في حديث عدي: « ليس به إلا أثر سهمك »^(٤) ، وفي حديث عمرو بن شعيب: « ما لم تجد فيه أثراً غير

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٥١٦٧) ٥ : ٢٠٨٩ كتاب الذبائح والصيد، باب الصيد إذا غاب عنه يمين أو ثلاثة.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٩٢٩) ٣ : ١٥٣١ كتاب الصيد والذبائح، باب الصيد بالكلاب المعلمة.

(٢) سبق تخريجه في الحديث السابق.

(٣) سبق تخريجه قريبا.

(٤) مثل السابق.

سهمك»^(١) ، وفي حديث عدي من رواية الدارقطني: « وإن وجدت به أثر غيرك فلا تأكله فإنك لا تدري أقتلته أنت أم غيرك »^(٢).

قال: (وإن ضربه فأبان منه عضواً وبقيت فيه حياة مستقرة لم يباح ما أبان منه . وإن بقي معلقاً بجلدة حل . وإن أبانه ومات في الحال حل الجميع . وعنه : لا يباح ما أبان^(٣) منه . وإن أخذ قطعة من حوت وأفلت حياً أبيع ما أخذ منه).

أما كون ما أئين من صيد وبقيت فيه حياة مستقرة لا يباح ؛ فلأنه أئين من حي فيكون ميتاً ؛ لقول رسول الله ﷺ: « ما أئين من حي فهو ميت »^(٤).
وأما كونه إذا بقي معلقاً بجلدة يحل ؛ فلأن الموجب لتحريره بينوته وهي مفقودة هاهنا.

وأما كونه إذا مات الصيد في الحال يحل الجميع على المذهب ؛ فكما لو قطع الصيد قطعتين.

وأما كون^(٥) ما بان منه لا يباح على رواية ؛ فلقوله ﷺ: « ما أئين من حي فهو ميت »^(٦).

ولأن ما أئين منه لا يمنع بقاء الحياة في العادة . فلم يباح ؛ كما لو أدركه الصياد وفيه حياة مستقرة.

والأول هو المشهور قاله المصنف في المغني ، ووجهه ما تقدم.

(١) سبق تخريج حديث عمرو بن شعيب قريباً.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه (٨٩) : ٤ : ٢٩٤ كتاب الأشربة وغيرها، باب الصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك.

(٣) في أ: أبان.

(٤) أخرجه الحاكم في مستدركه (٧١٥١) : ٤ : ١٣٨ كتاب الأطعمة. ولنظفه: « ما قطع من حي فهو ميت ».

وأخرجه أبو داود في سننه (٢٨٥٨) : ١١١ : ٣ كتاب الصيد؛ باب في صيد قطع منه قطعة. وأخرجه الترمذي في جامعه (١٤٨٠) : ٤ : ٧٤ كتاب الأطعمة، باب ما قطع من الحي فهو ميت. ولفظهما : « ما قطع من البهيمة وهي حية فهي ميتة ».

(٥) في أ: كونه.

(٦) سبق تخريجه في الحديث السابق.

وأما الحديث فالمراد به: ما قطع وكان الباقي حياً حتى يكون المنفصل منه ميتاً . ألا ترى إلى المذبوح فإنه ربما بقي ساعة ، وربما مشى حتى يموت ومع هذا فهو حلال وفاقاً مع أنه يصح أن يقال: أئين من حي .
وأما كون من أخذ قطعة من حوتٍ وأفلتَ حياً يُباح ما أخذ منه ؛ [فلأن غاية ما يُقدر أن ذلك ميتة ، وميتة الحوت حلال ؛ لقول رسول الله ﷺ^(١) في البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»^(٢) .

قال: (وأما ما ليس بمحدد كالبنديق والحجر والعصا والشبكة والفتح فلا يباح ما قتل به ؛ لأنه وقيد).

أما كون ما ليس بمحدد لا يباح ما قتل به ؛ فلما ذكر المصنف رحمه الله من أنه وقيد. والوقيد حرام ؛ لأن الله تعالى قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ﴾ - إلى قوله -: والموقودة والمتردية^(٣) [المائدة: ٣].

ولأن القتل بغير ذلك قتل بغير محدد . فوجب أن لا يباح ؛ كما لو ضرب الشاة بعصا فماتت .
وأما قول المصنف رحمه الله: كالبنديق ... إلى والفتح^(٣) ؛ فتمثيل لصور من صور ما ليس بمحدد .

قال: (النوع الثاني: الجارحة . فبإباح ما قتلته إذا كانت معلمة ، إلا الكلب الأسود البهيم فلا يباح صيده).

أما كون النوع الثاني من نوعي الآلة : الجارحة ؛ فلأنها آلة . أشبهت المحدد .
وأما كون ما قتلته يباح في الجملة غير الكلب الأسود البهيم ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿وما علمتم من الجوارح مَكَلِّينَ تعلمونهن مما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم﴾ [المائدة: ٤] .

وأما كون ذلك يشترط أن تكون معلمة ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿وما علمتم من الجوارح﴾ [المائدة: ٤] ، وفي حديث أبي ثعلبة الخشني: « وما صدت بكلكبك

(١) ساقط من أ. وذكر كلمة: وسلم.

(٢) سبق تخريجه ص: ٣٦٦.

(٣) في أ: الفخ.

المعلم وذكرت اسم الله تعالى فكل ، وما صدت بكلك الذي ليس بمعلم فأدركت ذكاته فكل»^(١).

وأما كون ما صاده الكلب الأسود البهيم لا يباح ؛ فلأن الكلب الأسود البهيم كلب يحرم اقتناؤه ويجب قتله . فلم يبح صيده ؛ كغير المعلم . ودليل تحريم اقتناؤه قوله ﷺ: « اقتلوا منها كل أسود بهيم»^(٢). رواه سعيد بن منصور بإسناده عن عبد الله بن مغفل عن النبي ﷺ.

وفي لفظ لمسلم^(٣) قال: « أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب ثم نهى عن قتلها. فقال: عليكم بالأسود البهيم ذي النقطتين فإنه شيطان»^(٤).

ولأن النبي ﷺ قال: « الكلب الأسود شيطان»^(٥) ، واقتناء الشيطان لا يجوز.

قال: (والجوارح نوعان: ما يصيد بناه ؛ كالكلب والفهد فتعليمه بثلاثة أشياء: أن يسترسل إذا أرسل ، وينزجر إذا زجر ، وإذا أمسك لم يأكل . ولا يعتبر تكرار ذلك منه ، فإن أكل بعد تعلمه لم يحرم ما تقدم من صيده ، ولم يبح ما أكل منه في إحدى الروايتين ، والأخرى محل).

أما كون الجوارح نوعين ؛ فلأن منها ما يصيد بناه ، [ومنها ما يصيد بمخلبه . وأما كون ما يصيد بناه]^(٦) من الجوارح ؛ كالكلب والفهد تعليمه: أن يسترسل إذا أرسل ، وينزجر إذا زجر ، وإذا أمسك لم يأكل ؛ أما الأول والثاني ؛ فلأن العادة في الجوارح المعلمة ذلك فإذا لم يكن كذلك لم يدخل في عموم قوله

(١) سبق تخريجه ص: ٤٠٠.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٢٨٤٥) ٣: ١٠٨ كتاب الصيد، باب في اتخاذ الكلب للصيد وغيره.

وأخرجه الترمذي في جامعه (١٤٨٦) ٤: ٧٨ كتاب الأحكام والفوائد، باب ما جاء في قتل الكلاب.

وأخرجه النسائي في سننه (٤٢٨٠) ٧: ١٨٥ كتاب الصيد والذباح، صفة الكلاب التي أمر بقتلها.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٣٢٠٥) ٢: ١٠٦٩ كتاب الصيد، باب النهي عن اقتناء الكلب إلا كلب صيد أو حرث أو ماشية.

(٣) في أ: وفي حديث مسلم.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (١٥٧٢) ٣: ١٢٠٠ كتاب المساقاة، باب الأمر بقتل الكلاب...

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (٥١٠) ١: ٣٦٥ كتاب الصلاة، باب قدر ما يستر المصلي.

(٦) ساقط من د.

تعالى: ﴿وما علمتم من الجوارح﴾ [المائدة: ٤] فلم يكن صيدها حلالاً طيباً؛ لأن الحل مرتب على الصيد بالمعلم للآية المذكورة والخبر المتقدم ذكره .
ومقتضى كلام المصنف رحمه الله اشتراط ذلك في الكلب والفهد وعليه يقاس كل جارح.

وقال في المغني: لا أحسب هذا المعنى في غير الكلب ؛ لأنه هو الذي يجب صاحبه إذا دعاه وينزجر إذا زجره ، والفهد لا يكاد يجب داعياً وإن عد معلماً [فيكون التعليم في حقه ترك الأكل خاصة ، أو بما يعده به أهل العرف معلماً^(١)].
هذا نصه.

فإن قيل: الانزجار المعتبر في الجارح هو بعد الإرسال على الصيد.
قيل: لا ؛ لأن ذلك لا يتصف به جارحة . وإنما المعتبر كونه ينزجر بالزجر فيما قبل ذلك.

وأما الثالث وهو: أنه إذا أمسك لم يأكل ؛ فلأن النبي ﷺ قال في حديث عدي: « إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل مما أمسك عليك. قلت: وإن قتل ؟ قال: وإن قتل ، إلا أن يأكل الكلبُ فإن أكل فلا تأكلُ فإني أخافُ أن يكونَ إنما أمسك على نفسه»^(٢) متفق عليه.

وأما كون عدم^(٣) تكرير الأكل من الجارحة لا يعتبر ؛ فلأنه تعلم صنعة فلا يعتبر فيه التكرر ؛ كسائر الصنائع .

وقد أضاف المصنف رحمه الله ما ذكر في المغني إلى الشريف أبي جعفر وأبي الخطاب . ونقل عن القاضي أنه قال: لعل ذلك ثلاث^(٤) مرار . وعلمه بأن ترك الأكل يحتمل أن يكون لشبع ، ويحتمل أنه لتعلم فلم يتميز أحدهما عن الآخر إلا بالتكرر وما اعتبر تكراره اعتبر ثلاثاً ؛ كالمسح في الاستجمار وعدد الأقرء.

(١) ساقط من أ.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٥١٦٦) : ٥ : ٢٠٨٩ كتاب الذبائح والصيد، باب إذا أكل الكلب.
وأخرجه مسلم في صحيحه (١٩٢٩) : ٣ : ١٥٢٩ كتاب الصيد والذبائح، باب الصيد بالكلاب المعلمة.

(٣) ساقط من أ.

(٤) في أ: ثلاثة.

وأما كونه إذا أكل من صيد بعد تعلمه لا يحرم ما تقدم من صيده ؛ فلأنه كان معلماً حين الاصطياد . فلم يضر نسيانه بعد ذلك . ودليل كونه معلماً: جواز الإقدام على صيده المذكور قبل ذلك.

وأما كون ما أكل منه لا يباح في رواية ؛ فلما تقدم من قوله عليه السلام: « فإن أكلَ فلا تأكلُ »^(١).

وأما كونه محل في رواية ؛ فلأنه ثبت [كونه معلماً ، والأكل يحتمل أن يكون لنسيان أو لفرط جوع فلا يترك]^(٢) ما ثبت يقيناً للاحتمال . والحديث محمول على كلب لم يثبت تعليمه.

قال: (والثاني: ذو المخلب ؛ كالبازي والصقر والعقاب والشاهين فتعليمه بأن يسترسل إذا أرسل ، ويجيب إذا دُعي . ولا يعتبر ترك الأكل).

أما كون النوع الثاني من نوعي الجوارح ذا المخلب ؛ فلأنه جارح . أشبه ذا الناب.

وأما كون ذي المخلب تعليمه أن يسترسل إذا أرسل ، ويجيب إذا دُعي ؛ فلما تقدم في الكلب.

وأما كون ترك^(٣) الأكل لا يعتبر ؛ فلما روى الخلال بإسناده عن ابن عباس قال: « فإن أكلَ الكلبُ فلا تأكلُ وإن أكلَ الصقرُ فكلُ ؛ لأنك تستطيعُ أن تضربَ الكلبَ ولا تستطيعُ أن تضربَ الصقرَ »^(٤).

ولأن جوارح الطير تعلم بالأكل ويتعذر تعليمها مع ترك الأكل . فلم يقدر الأكل في تعليمها . بخلاف الكلب.

فإن قيل: فقد روى الشعبي عن عدي عن النبي ﷺ قال: « فإن أكلَ الكلبُ والبازُ فلا تأكلُ »^(٥).

(١) سبق تخريجه في الحديث السابق.

(٢) ساقط من أ.

(٣) في أ: من ترك.

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٩ : ٢٣٨ كتاب الصيد والذبائح ، باب البراة المعلمة إذا أكلت.

(٥) أخرجه أبو داود في سننه (٢٨٥١) ٣ : ١٠٩ كتاب الصيد، باب في الصيد.

قيل: الحديث يرويه مجالد وهو ضعيف والروايات الصحيحة تخالفه.

قال: (ولا بد أن يجرح الصيد . فإن قتله بصدمة أو خنقه لم يباح . وقال ابن حامد : يباح).

أما كون الجراح لا بد أن يجرح الصيد ؛ فلأن قتله بغيره لا يبيحه ؛ لما يأتي ذكره فيه بعد.

وأما كونه إذا قتله بصدمة أو خنقه لا يباح على المذهب ؛ فلأنه إذا قتله بذلك يكون موقوذاً ، والله حرمه .

ولأن قول النبي ﷺ: « ما أنهرَ الدم وذكر اسم الله عليه فكل »^(١) : يدل على أنه لا يباح ما لم ينهر الدم .

وأما كونه يباح على قول ابن حامد ؛ فلعموم قوله تعالى: ﴿فكلوا مما أمسكن عليكم﴾ [المائدة:٤] ، وعموم قوله: « إذا أرسلتَ كلبكَ المعلمَ فكلْ. »^(٢) .

والأول أولى ؛ لأن العموم في الآية والخبر مخصوص بما ذكر من الدليل الدال على عدم إباحته المتقدم ذكره .

قال: (وما أصابه فم الكلب فهل يجب غسله ؟ على وجهين).

أما كون ما أصابه فم الكلب لا يجب غسله على وجه ؛ فلأن الله تعالى ورسوله أمر بأكل صيده ولم يأمر^(٣) بغسله .

وأما كونه يجب غسله على وجه ؛ فلأنه قد^(٤) تنجس بنجاسته . فوجب أن يغسل ؛ كما لو أصابه بول .

(١) سبق تخريجه ص: ٣٨٥ .

(٢) سبق تخريجه ص: ٤١٢ .

(٣) في أ: يأمرنا .

(٤) ساقط من أ .

فصل [في نية الصيد]

قال المصنف رحمه الله: (الثالث: إرسال الآلة قاصداً للصيد . فإن استرسل الكلب أو غيره بنفسه لم يباح صيده وإن زجره ، إلا أن يزيد عدوه بزجره فيحل).

أما كون الثالث من شروط حل الصيد إذا أدرك ميتاً: إرسال الآلة ؛ فلأن النبي ﷺ رتب الحل على الإرسال فقال في حديث عدي: « إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله فكل »^(١).

وأما كون الصائد يقصد الصيد عند الإرسال ؛ فلأن المرسل إذا لم يقصد ذلك كأن إرساله وجوده كعدمه . وفي قوله ﷺ: « إذا أرسلت » : إشعار بالقصد من حيث إنه أضاف الإرسال إليه.

وأما كون الكلب وغيره إذا استرسل بنفسه فلا يباح صيده ؛ فلأن الإرسال للصائد شرط له ولم يوجد.

وأما كون الصيد لا يباح وإن زجر المرسل الجراح إذا لم يزد عدوه بزجره ؛ فلأن الزجر لم يزد شيئاً عن استرسال الصائد بنفسه.

وأما كونه يحل إذا زاد عدو الجراح بزجره ؛ فلأن الازدياد المذكور بمنزلة إرساله.

قال: (وإن أرسل كلبه أو سهمه إلى هدف فقتل صيداً ، أو أرسله^(٢) يريد الصيد ولا يري صيداً لم يحل صيده إذا قتله).

أما كون من أرسل كلبه أو سهمه إلى هدف فقتل صيداً لا يحل ؛ فلأنه لم يقصد الصيد . أشبه ما لو نصب سكيناً فانذجت بها شاة.

(١) سبق تخريجه ص: ٣٨٥.

(٢) في أ: وأرسله.

وأما كونه إذا أرسلهما يريد الصيد ولا يرى صيداً لا يحل ؛ فلأن قصد الصيد شرط ، ولا يصح مع عدم العلم به . فإرادته إذاً ليست بإرادة معتبرة ؛ لفوات شرطها.

قال: (وإن رمى حجراً يظنه صيداً فأصاب صيداً لم يحل . ويحتمل أن يحل).

أما كون ما ذكر لا يحل على الأول ؛ فلأن شرط القصد العلم ولم يوجد هنا .
وأما كونه يحتمل أن يحل ؛ فلأن الظن يقوم مقام العلم في كثير من الصور .
فكذلك يجب أن يقوم مقامه هنا.

قال: (وإن رمى صيداً فأصاب غيره ، أو رمى صيداً فقتل جماعة : حل . وإن أرسل سهمه على صيد فأعانتته الريح فقتله ولولاها ما وصل حل).

أما كون من رمى صيداً فأصاب غيره أو رمى صيداً فقتل جماعة يحل ؛ فلأن شرط الحل قصد الصيد في الجملة لا قصد الصيد بعينه ، وهو موجود فيهما .

ولأن الصيد أمسكه الكلب على صاحبه فيدخل في عموم قوله تعالى: ﴿فكفوا مما أمسكن عليكم﴾ [المائدة: ٤]، وقول النبي ﷺ: « إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله عليه^(١) فكل مما أمسك عليك »^(٢).

وأما كون من أرسل سهمه على صيد فأعانتته الريح فقتله ولولاها ما وصل يحل ؛ فلأن الإرسال له حكم الحل ، والريح لا يمكن التحرز منها فسقط اعتبارها.

قال: (وإن رمى صيداً فأثبتته ملكه . فإن تحامل فأخذه غيره لزمه رده . وإن لم يثبتته فدخل خيمة إنسان فأخذه فهو لأخذه . ولو وقع في شبكة صيد فخرقها وذهب بها فصاده آخر فهو للثاني).

أما كون من رمى صيداً فأثبتته بملكه ؛ فلأنه أزال امتناعه . أشبه ما لو قتله .
وأما كون غير المثبت إذا أخذه يرده ؛ فلأن من أثبتته ملكه . فلزم أخذه رده

إليه.

(١) ساقط من أ.

(٢) سبق تخريجه ص: ٣٨٥.

وأما كون الصيد لآخذه إذا لم يثبته الأول ؛ فلأنه لم يملكه ؛ لكونه ممتنعاً فملكه الثاني بأخذه كغيره .

وأما كونه للثاني إذا وقع في شبكته ... إلى آخره ؛ فلأن الشبكة لم تثبته . فوجب أن يكون لمن صاده ؛ لبقائه على الإباحة .

قال: (وإن كان في سفينة فوثبت سمكة فوقعت في حجره فهي له دون صاحب السفينة .

وإن صنع بركة ليصيد بها السمك فما حصل فيها ملكه . وإن لم يقصد بها ذلك لم يملكه).

أما كون السمكة لمن وقعت في حجره دون صاحب السفينة ؛ فلأن السمكة من الصيد المباح فيملك بالسبق إليه . فإذا وقعت السمكة في حجر من في السفينة صارت يده عليها دون صاحب السفينة . ألا ترى أنه لو تنازع صاحب الحجر وصاحب السفينة كيساً في حجر من في السفينة كان صاحب الحجر أحق به من صاحب السفينة .

وأما كون من صنع بركة ليصيد بها يملك ما حصل فيها ؛ فلأنه جعل البركة معدة للاصطياد . أشبه ما لو نصب شبكة .

وأما كونه لا يملك إذا لم يقصد ذلك ؛ فلأن سبب الملك إعداد البركة للاصطياد ولم يوجد ذلك .

قال: (وكذلك إن حصل في أرضه سمك أو عشش فيها طائر لم يملكه ولغيره أخذه).

أما كون من حصل في أرضه ما ذكر لا يملكه بذلك كالذي حصل في بركة لم يُعدها للصيد ؛ فلأن الأرض ليست معدة لصيد السمك والطائر . أشبه البركة التي لم يقصد بها الاصطياد .

وأما كون غيره له أخذه ؛ فلأنه باق على الإباحة الأصلية .

قال: (ويكره صيد السمك بالنجاسة ، وصيد الطير بالشباش .
وإذا أرسل صيداً وقال : أعتقتك لم يزل ملكه عنه . ويحتمل أن يزول ، ويملكه
من أخذه).

أما كون الصيد بالنجاسة ؛ كالعذرة والميتة والدم وما أشبه ذلك يكره ؛ فلأنه
يؤدي إلى أكل السمك للنجاسة فيصير بمنزلة الجلالة .
[وأما كونه بالشباش وهو طير تخيط عينه أو تربط يكره ؛ فلأن في ذلك تعديماً
للحيوان]^(١).

وأما كون من أرسل صيداً وقال: أعتقتك لم يزل ملكه عنه على المذهب ؛
فلأن الإرسال والإعتاق لا يوجب زوال ذلك. دليله: ما لو أرسل بغيراً أو بقرة
وقال: أعتقتك.

وأما كونه يحتمل أن يزول عنه ؛ فلأنه خلى سبيله.
وأما كون من أخذه يملكه ؛ فلأنه لا مالك له.

(١) ساقط من أ.

فصل [في التسمية]

قال المصنف رحمه الله: (الرابع: التسمية عند إرسال السهم أو الجارحة . فإن تركها لم يبح سواء تركها عمداً أو سهواً في ظاهر المذهب . وعنه : إن نسيها على السهم أبيع . وإن نسيها على الجارحة لم يبح).

أما كون الرابع من شروط حل الصيد إذا أدرك ميتاً: التسمية في الجملة ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكَرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١] ، وقال النبي ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ وَسَمِيَتْ فَكُلْ . قُلْتَ : أُرْسِلْ فَأَجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ . قَالَ : فَلَا تَأْكُلْ . فَإِنَّمَا سَمِيَتْ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمَّ عَلَى الْآخَرَ»^(١) . متفق عليه . وفي حديث أبي ثعلبة: « ما ضربت بقوسك وذكرت اسم الله عليه^(٢) فُكُلْ»^(٣) .

وأما كون التسمية عند إرسال السهم أو الجارحة ؛ فلأن ذلك هو الفعل الموجود من المرسل . فاعتبرت التسمية عنده ؛ كما تعتبر التسمية عند الذبح . وأما كون من تركها لا يباح صيده ؛ فلما تقدم من الآيتين والخبرين . وأما كون تركها عمداً أو سهواً سواء في ظاهر المذهب ؛ فلأن النصوص المتقدمة تقتضي اعتبار التسمية من غير فرق . وأما كون من تركها سهواً يباح صيده في رواية ؛ فلقلوله عليه السلام: «عُفِيَ عَن أُمَّتِي^(٤) الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ»^(٥) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٥١٥٩) : ٥ : ٢٠٨٦ كتاب الذبائح والصيد، باب صيد المعراض . وأخرجه مسلم في صحيحه (١٩٢٩) : ٣ : ١٥٢٩ كتاب الصيد والذبائح، باب الصيد بالكلاب المعلمة .

(٢) ساقط من د .

(٣) سبق تخريجه ص : ٤٠٠ .

(٤) في د : عفي لأمتي عن .

(٥) سيأتي تخريجه ص : ٤٣٤ .

وأما كون من نسيها على السهم يباح صيده ، ومن نسيها على الجارحة لا يباح صيده في رواية ؛ فلأن إرسال الجارحة جرى مجرى التذكية . بخلاف إرسال السهم . ولو نسي التسمية عند التذكية لم يحل في ظاهر المذهب ؛ [لما تقدم]^(١).

(١) ساقط من أ.

كتاب الأيمان

الأصل فيها الكتاب والسنة والإجماع : أما الكتاب ؛ فقوله تعالى : ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ﴾ [المائدة: ٨٩] ، وقوله سبحانه : ﴿ ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها ﴾ [النحل: ٩١] .
وأما السنة ؛ فقول النبي ﷺ : « إني والله ! إن شاء الله لا أحلفُ على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيتُ الذي هو خير وتحللتُها »^(١) متفق عليه .
وأما الإجماع ؛ فأجمع المسلمون في الجملة على جواز الأيمان .

قال المصنف رحمه الله : (واليمين التي تجب بها الكفارة هي اليمين بالله تعالى أو صفة من صفاته).

أما كون اليمين التي تجب بها الكفارة هي اليمين بالله تعالى أو صفة من صفاته ؛ فلأن الكفارة لا تجب باليمين بغيره ؛ لأن غيره لا يساويه . فلم يجز إلحاقه به .

وأما كونها تجب باليمين فلا خلاف فيه ؛ فلأن اليمين عند الإطلاق تنصرف إلى اليمين بالله تعالى ، وقد قال رسول الله ﷺ : « لا أحلفُ على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيتُ الذي هو خيرٌ وتحللتُها »^(٢) .
وأما كونها تجب باليمين بصفة من صفاته ؛ فلأن في الحديث : « أن النار تقول : قَطِرْ قَطِرْ . وعِزَّتْكِ ! »^(٣) . رواه البخاري .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٩٦٤) : ٣ : ١١٤٠ أبواب الخمس ، باب ومن الدليل على أن الخمس لنواب المسلمين .

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٤٩) : ٣ : ١٢٧٠ كتاب الأيمان ، باب ندب من حلف يمينا...

(٢) سبق تخريجه في الحديث السابق .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٢٨٤) : ٦ : ٢٤٥٣ كتاب الأيمان والنور ، باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته .

وأخرجه مسلم في صحيحه (٢٨٤٨) : ٤ : ٢١٨٧ كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء .

ولأن صفات الله تعالى كلها قديمة . فكان الحلف بها موجباً للكفارة ؛ كالحلف بالله تعالى.

قال: (وأسماء الله تعالى قسمان: أحدهما: ما لا يُسمى به غيره نحو: والله ، والقديم الأزلي ، والأول الذي ليس قبله شيء ، والآخر الذي ليس بعده شيء ، وعالقي الخلق ، ورازق العالمين . فهذا القسمُ به يمينٌ بكل حال).

أما كون أسماء الله تعالى قسامين ؛ فلأن منها ما لا يُسمى به غيره ، ومنها ما يُسمى به غيره.

وأما كون أحدهما ما لا يسمى به غيره نحو: والله ... إلى العالمين فظاهر ؛ لأن غير الله لا يتصف بشيء مما ذكر . فلا يسمى به ؛ لانتفاء معناه فيه .
وأما كون القسم بهذا القسم يميناً بكل حال أي نوى به اليمين أو لم ينو ؛ فلأن اليمين بذلك صريح في مقصوده . فلم يفتقر إلى النية ؛ كصريح الطلاق والعناق وغير ذلك من الصريح.

قال: (والثاني: ما يُسمى به غيره . وإطلاقه ينصرف إلى الله سبحانه : كالرحمن والرحيم والعظيم والقادر والرب والمولى والرازق ونحوه . فهذا إن نوى بالقسم به اسم الله تعالى أو أطلق فهو يمين . وإن نوى غيره فليس يمين).

أما كون الثاني من قسمي أسماء الله تعالى ما يُسمى به غيره كالرحمن ... إلى والرازق ونحوه ؛ فلأن معنى ذلك كله موجود في غيره ، وقد وجد استعمال اللفظ فيه .

وأما كون إطلاقه ينصرف إلى الله سبحانه ؛ فلأن استعماله فيه أكثر ، والإطلاق ينصرف إلى الأكثر.

وأما كونه يميناً مع النية ؛ فظاهر.

وأما كونه يميناً مع الإطلاق ؛ فلما تقدم من أن استعمال ذلك في " الله " أكثر من غيره ، وأن الإطلاق يحمل على الأكثر.

وأما كونه ليس يميناً إذا نوى غير الله ؛ فلأن النية تصرف اللفظ عن ظاهره . فإذا أريد به غيره لم يبق قسماً ؛ لعدم تناوله لما يُوجب القسم .

قال: (وأما ما لا يُعَدُّ من أَسْمَائِهِ ؛ كَالشَّيْءِ وَالْمَوْجُودِ . فَإِنَّ لِمَنْ يَبْتَغِي بِهِ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَكُنْ يَمِينًا . وَإِنْ نَوَاهُ كَانَ يَمِينًا . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَكُونُ يَمِينًا أَيْضًا).

أما كون الحلف بذلك لا يكون يميناً مع عدم النية ؛ فلأن الذي يجب بالحلف به الكفارة لم يُقصد ولا اللفظ ظاهر في إرادته . فوجب أن لا يترتب عليه ما يترتب على الحلف بالله.

وأما كونه يميناً إذا نوى بذلك اليمين على المذهب ؛ فلأنه يصح أن يُقسم بشيء يصح أن يُراد به الله قاصداً به الحلف . فكان يميناً مكفرة ؛ كما لو قال: والملك والقادر .

وأما كونه لا يكون يميناً على قول القاضي ؛ فلأن اليمين إنما تتعقد بجرمة الاسم ، فمع الاشتراك لا يكون له حرمة ، والنية بمجرد ما لا تتعقد بها اليمين. والأول أصح ؛ لما ذكر.

وقوله: مع الاشتراك لا حرمة للاسم باطلٌ بالاسم المشترك الظاهر في " الله " . وقوله: النية بمجرد ما لا تتعقد بها اليمين مسلم . واليمين هاهنا ما انعقدت بمجرد النية بل بها مع اللفظ المحتمل ؛ لأن النية تصرف اللفظ المحتمل إلى أحد محتمليه.

قال: (وَإِنْ قَالَ: وَحَقَّ اللَّهُ ، وَعَهْدَ اللَّهِ ، وَابْتِغَى اللَّهَ ، وَأَمَانَةَ اللَّهِ ، وَمِيثَاقَهُ وَقُدْرَتَهُ ، وَعَظَمَتَهُ وَكِبْرِيَاءَهُ ، وَجَلَالَهُ وَعِزَّتَهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ فَهُوَ يَمِينٌ).

أما كون قول: وحق الله يميناً ؛ فلأن عرف الاستعمال يشهد أن يستعمل في القسم . فوجب أن يكون قسماً.

وأما كون قول: وعهد الله يميناً ؛ فلما ذكر . وفي الحديث عن عائشة رضي الله عنها « حلفت به لا تكلم ابن الزبير . فلما كلمته أعتقت أربعين رقبةً . فكانت إذا ذكرته تبكي وتقول: واعهداه »^(١).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٧٢٥) : ٥ : ٢٢٥٥ كتاب الأدب ، باب الهجرة . ولم يذكر لفظ: ((واعهداه)).

وأما كون قول : وايم ، والله... إلى آخره يمينا ؛ فلأن كل واحد منها مستعمل في القسم ، واستعمال الشيء يدل على كونه حقيقة ، وقد تقدم أن النار تقول : « قَطِّ قَطِّ وَعِزَّتِكَ ! »^(١). رواه البخاري.

قال: (وإن قال: والعهد والميثاق وسائر ذلك ولم يُضفهُ إلى الله تعالى لم يكن يمينا ؛ إلا أن يتوي صفة الله تعالى . وعنه : يكون يمينا).

أما كون ذلك لا يكون يمينا إذا لم ينو قائله صفة الله تعالى على المذهب ؛ فلأنه يحتمل غير الله . فلم يكن يمينا ؛ كالشيء الموجود.

وأما كونه يمينا إذا نواها ؛ فلأن النية تحتمل العهد والميثاق ، وسائر ما ذكر على عهد الله وأمانة الله ، وذلك يمين . فيجب أن يكون هذا مثله .
وأما كونه يمينا إذا لم ينوها على رواية ؛ فلأن ذكر ذلك بالألف واللام يعود إلى المعهود وهو عهد الله وميثاقه.

قال: (وإن قال: لعمر الله كان يمينا . وقال أبو بكر: لا يكون يمينا ، إلا أن يتوي).

أما كون قول ما ذكر يمينا على المذهب ؛ فلأن ذلك قسم بصفة من صفات الله تعالى . بدليل قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢].
وقال النابغة:

فلا لعمر الذي قد زرته حججاً وما أريق على الأنصاب من جسد
وقال الآخر:

إذا رضيت كرام بني قشير لعمر الله أعجبتني رضاها

وأما كونه لا يكون يمينا إذا لم ينو على قول أبي بكر ؛ فلأن قول القائل: لعمر الله إنما يكون يمينا بتقدير خبر محذوف وذلك مجاز ، والمجاز لا ينصرف إليه الإطلاق.

(١) سبق تخريجه ص: ٤٢١.

والأول أصح ؛ لما تقدم من عُرف الاستعمال . واحتياج الكلام إلى تقدير لا يضر ؛ لأن اللفظ إذا اشتهر في العرف صار من الأسماء العُرفية . فيجب حملة في الإطلاق على العرف دون موضوعه الأصلي.

قال: (وإن حلف بكلام الله أو بالمصحف أو بالقرآن فهي يمين فيها كفارة واحدة . وعنه : عليه بكل آية كفارة).

أما كون الحلف بكلام الله يميناً ؛ فلأن الكلام صفة من صفات ذاته لم يزل موصوفاً به . فوجب كون الحلف به يميناً ؛ كالحلف بعظمة الله وقدرته .

وأما كون الحلف بالمصحف يميناً ؛ فلأن الحالف به إنما قصد الحلف بما فيه وهو كلام الله ؛ لانعقاد الإجماع على أن ما بين دفتي المصحف كلام الله . فوجب كون الحلف به يميناً ؛ كالحلف بكلام الله .

وأما كون الحلف بالقرآن يميناً ؛ فلأن القرآن كلام الله وصفة من صفاته . فالحالف به حالف بكلام الله وبصفة من صفاته . فوجب كون الحلف به يميناً ؛ لما تقدم في الحلف بالصفات .

وأما كون اليمين بذلك فيها كفارة واحدة على المذهب ؛ فلأن الله عز وجل قال: ﴿ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين﴾ [المائدة: ٨٩] . وهذه يمين فتدخل في عموم الآية .

ولأن الحلف بذلك يمين . فلم توجب كفارات ؛ كسائر الأيمان .

ولأن إيجاب كفارات تفضي إلى منع الحالف من البر والتقوى والإصلاح بين الناس ، وقد نهى الله تعالى عن ذلك بقوله: ﴿ولا تجعلوا الله عرضةً لإيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس﴾ [البقرة: ٢٢٤] .

وأما كون الحالف بذلك عليه بكل آية كفارة على رواية ؛ فلأن ابن مسعود قال ذلك^(١) .

وقال أحمد: ما أعلم شيئاً يدفعه .

(١) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (١٥٩٤٦) ٨ : ٤٧٢ كتاب الأيمان والنذور، باب الحلف بالقرآن والحكم فيه .

وعن مجاهد قال: قال رسول الله ﷺ: « من حلفَ بالقرآنِ فعليه بكل آيةِ كفارةِ يمينِ صبرٍ . فمن شاء برَّ ومن شاء فجر »^(١) . رواه الأثرم .

قال: (وإن قال: أحلف بالله ، أو أشهد بالله ، أو أقسم بالله ، أو أعزم بالله كان يمينا . وإن لم يذكر اسم الله لم يكن يمينا ، إلا أن ينوي . وعنه : يكون يمينا) .

[أما كون قول ما ذكر يمينا^(٢) ؛ فلأن ذلك قد ثبت له حكم الشرع والاستعمال . قال الله تعالى: ﴿فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ١٠٦] ، وقال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٠٩] ، وقال تعالى: ﴿شَهَادَةَ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: ٦] .

وقال عبدالله بن رواحة:

أقسمت بالله لتنزله طاعة أو لتكرهه
وأنشد أعرابيَّ عمر :

أقسم بالله لتفعله

ولأنه لو قال: بالله ولم يقل: أقسمت كان يمينا . فإذا ضم إليه ما يؤكد كان أولى .

وأما كونه لا يكون يمينا إذا لم يذكر اسم الله على المذهب ؛ فلأنه يحتمل القسم بالله ويحتمل القسم بغيره . فلم يكن يمينا ؛ كغيره مما يحتملها .

وأما كونه يمينا على رواية ؛ فلأنه ثبت له عرف الاستعمال . بدليل أن أبا بكر قال: «أقسمتُ عليك يا رسول الله ! لتخبرني بما أصبتُ مما أخطأتُ . فقال رسول الله ﷺ: لا تُقسِم يا أبا بكر»^(٣) . رواه أبو داود .

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠: ٤٣ كتاب الأيمان، باب ما جاء في الحلف بصفات الله تعالى .

وأخرجه عبدالرزاق في مصنفه (١٥٩٤٨) ٨: ٤٧٣ الموضوع السابق .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٣٢٦٨) ٣: ٢٢٦ كتاب الأيمان والنذور، باب في القسم هل يكون يمينا .

وأخرجه الترمذي في جامعه (٢٢٩٣) ٤: ٥٤٢ كتاب الرؤيا، باب ما جاء في رؤيا النبي ﷺ الميزان والدلو .

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٣٩١٨) ٢: ١٢٨٩ كتاب تعبير الرؤيا، باب تعبير الرؤيا .

وقال العباس للنبي ﷺ: «أقسمتُ عليك يا رسول الله! لتُبَاعِثَهُ . فبإيعه النبي ﷺ وقال: أبررتُ قسمَ عمي ولا هجرة»^(١) ، وفي كتاب الله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ...﴾ - إلى قوله: - اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً ﴿﴾ [المنافقون: ١-٢] . فسامها يمينا ، وسماها النبي ﷺ قسماً .

وأما كون ذلك يمينا مع النية ؛ فلأن النية تصرف اللفظ إلى القسم بالله . فيجب جعله يمينا ؛ كما لو صرح به .

إذا تقرر هذا فظاهر كلام المصنف رحمه الله يقتضي أنه إذا قال: أعزم عليك ولم يذكر القسم ونوى يكون يمينا .

وقال في المغني: إذا قال: أعزم لم يكن يمينا نوى أو لم ينو ؛ لأنه لم يثبت لهذا اللفظ عُرف في الشرع ولا استعمال .

(١) أخرجه ابن ماجة في سننه (٢١١٦) ١: ٦٨٣ كتاب الكفارات ، باب إبرار المقسم .

وأخرجه أحمد في مسنده (١٥١٢٣) طبعة إحياء التراث .

فصل في حروف القسم

قال المصنف رحمه الله: (وحروف القسم: الباء والواو والتاء في اسم الله تعالى خاصة).

أما كون حروف القسم ما ذكر؛ فلأنها جاءت مستعملة فيه في الكتاب والسنة وكلام العرب.

وأما كون الباء أولها؛ فلأنها هي الأصل، وتدخل على المظهر والمضمر جميعاً.

وأما كون الواو بعدها؛ فلأنها بدل الباء، وتدخل على المظهر دون المضمر.

وبه جاءت أكثر الأقسام في الكتاب والسنة.

وأما كون التاء بعد الواو؛ فلأنها بدل منها. وتختص باسم الله تعالى.

قال: (ويجوز القسم بغير حرف القسم فيقول: الله لأفعلن بالجر والنصب. فإن قال: الله لأفعلن مرفوعاً كان يمينا؛ إلا أن يكون من أهل العربية ولا ينوي اليمين).

أما كون القسم بغير حرف القسم يجوز جراً ونصباً. والمراد به انعقاد اليمين

بذلك؛ فلأن عرف الاستعمال في الشرع واللغة قد ورد بذلك: أما الشرع؛ فما

روى: «أن ابن مسعود لما أخبر النبي ﷺ أنه قتل أبا جهل قال له النبي ﷺ: الله! إنك قتلته. قال: الله! إنني قتلته»^(١).

وما روي أنه: «قال النبي ﷺ لأسامة لما طلق امرأته: الله! ما أردت إلا

واحدة»^(٢).

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٤٢٤٦) ١: ٤٤٤.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٢٢٠٨) ٢: ٢٦٣ كتاب الطلاق، باب في البتة.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢٠٥١) ١: ٦٦١ كتاب الطلاق، باب طلاق البتة. كلاهما عن

عبدالله بن علي بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جده.

وأما في اللغة فقال امرؤ القيس:

فقلت يمين الله أبرح قاعداً
ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

وقال آخر:

فقلت يمين الله ما لك حيلة
وأن أرى عنك الغواية تنجلي

وأما كون قول: الله لأفعلن مرفوعاً يميناً إذا لم يكن قائله من أهل العربية ولا نوى اليمين ؛ فلأن ذلك يمين في عرف العوام ، ولم يوجد ما يصرفه عن ذلك . فوجب كونه يميناً ؛ كالقسم المحض .

وقال المصنف في المغني: لا يكون يميناً قياساً على ما لو كان القائل من أهل

العربية.

وأما كونه لا يكون يميناً إذا كان من أهل العربية ولم ينو اليمين ؛ فلأن ذلك

ليس بيمين في عرف أهل اللغة ، ولا نواها.

وأما كونها يميناً إذا نواها ؛ فلأنه قصد القسم . أشبه ما لو جر .

ولأن احتمال غير القسم ينفي إرادة القسم فيصير القسم متمحضاً . أشبه ما لو

حلف بلفظ يحيط به.

قال: (ويكره الحلف بغير الله تعالى . ويحتمل أن يكون محرماً . ولا تجب الكفارة باليمين به سواء أضافه إلى الله ؛ مثل قوله: ومعلوم الله وخلقه ورزقه وبيته ، أو لم يصفه ؛ مثل: والكعبة وأبي . وقال أصحابنا : تجب الكفارة بالحلف برسول الله ﷺ خاصة).

أما كون الحلف بغير الله تعالى يكره على المذهب ؛ فلأن ما روي عن النبي

ﷺ من قوله: «إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم . فمن كان حالفاً فليحلف بالله

أو ليصمت»^(١) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٢٧٠) ٦: ٢٤٤٩ كتاب الأيمان والنور ، باب لا تحلفوا بأبائكم .

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٤٦) ٣: ١٢٦٧ كتاب الأيمان ، باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى .

وما روي عنه عليه السلام من قوله: «من حلفَ بغيرِ الله فقد أشرك» ^(١) مع ما روي عنه عليه السلام من قوله للأعرابي السائل عن الصلاة: «أفلح وأبيه إن صدق» ^(٢) ، ومن قوله لأبي العشراء الدارمي: «وأبيك لو طعنتَ في فحِيزِها لأجزأك» ^(٣) يدل عليه ؛ لأن الأول يدل على طلب العدم والثاني في جواز الفعل وذلك شأن المكروه. وأما كونه يَحْتَمَلُ أن يكون محرماً ؛ فلما تقدم من ظاهر النهي. وأما كون الكفارة لا تجب باليمين بما ذكر ؛ فلأن الكفارة وجبت في الحلف باسم الله تعالى صيانة للاسم المعظم وغير ذلك لا يساويه . فلم تجب الكفارة بالحلف به. وأما كون ذلك كذلك سواء أضافه إلى الله كما تقدم أو لم يصفه ؛ فلاشترَاكهما في الحلف بغير الله. وأما كونها تجب بالحلف برسول الله عليه السلام على قول بعض أصحابنا ؛ فلأنه أحد شرطي الشهادة . فالحلف به موجب للكفارة ؛ كالحلف باسم الله. والأول أولى ؛ لما تقدم. ولأن الحلف به حلف بنبي . فلم يوجب الكفارة ؛ كالحلف بغيره من الأنبياء.

(١) أخرجه الترمذي في جامعه (١٥٣٥) : ٤ : ١١٠ كتاب النور والإيمان ، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١١) : ١ : ٤١ كتاب الإيمان ، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام.

وأخرجه أبو داود في سننه (٣٢٥٢) : ٣ : ٢٢٣ كتاب الإيمان والنور ، باب في كراهية الحلف بالآباء.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (١٨٤٦٨) طبعة إحياء التراث.

فصل [في شروط وجوب الكفارة]

قال المصنف رحمه الله: (ويشترط لوجوب الكفارة ثلاثة شروط: أحدها: أن تكون اليمين منعقدة . وهي : التي يمكن فيها البر والحنث . وذلك الحلف على مستقبل ممكن).

أما كون الكفارة يشترط لوجوبها ثلاثة شروط ؛ فلما يذكر بعد فيها .
وأما كون أحدها: أن تكون اليمين منعقدة ؛ فلأن غير المنعقدة إما غموس أو مثلها ، وإما لغو . ولا كفارة في واحدة منهما ؛ لما يأتي فيما بعد إن شاء الله تعالى .

وأما كون اليمين المنعقدة هي التي يمكن البر فيها والحنث ؛ فلأن اليمين للحنث لا تقع ، والتي لا يمكن فيها البر والحنث لا حنث فيها .
وأما كون التي يمكن فيها البر والحنث الحلف على مستقبل ممكن ؛ فلأن الماضي لا يمكن الوفاء بالمحلوف عليه فيه ، وغير الممكن لا يمكن ذلك فيه .
وفي المستقبل احتراز عن الحلف على الماضي . وفي الممكن احتراز عن الحلف على المستحيل .

قال: (فأما اليمين على الماضي فليست منعقدة . وهي نوعان: يمين الغموس . وهي: التي يخلف بها كاذباً عالماً بكذبه . وعنه: فيها الكفارة . ومثلها الخلف على مستحيل ؛ كقتل الميت وإحيائه ، وشرب ماء الكوز ولا ماء فيه . والثاني: لغو اليمين . وهو: أن يخلف على شيء يظنه فيبين بخلافه . فلا كفارة فيها).

أما كون اليمين على الماضي ليست منعقدة ؛ فلأن شرط الانعقاد إمكان البر والحنث ، وذلك في الماضي متعذر.

وأما كون اليمين على الماضي نوعين ؛ فلأن الخالف تارة يعلم كذب نفسه ويسمى يمينه الغموس ؛ لغمسه صاحبها في الإثم ، وتارة يظن صدقها ويسمى يمينه لغو اليمين فتنوعت بحسب العلم والظن.

وأما كون اليمين الغموس لا كفارة فيها على المذهب ؛ فلما روي عن ابن مسعود أنه قال: « كنا نعد اليمين^(١) التي لا كفارة فيها اليمين الغموس ».

ولأن اليمين الغموس من الكبائر بدليل قوله ﷺ: « الكبائر: الإشراف بالله ، وعقوق الوالدين ، وقتل النفس ، واليمين الغموس »^(٢). رواه البخاري. والكبيرة لا تمحوها الكفارة.

وأما كونها فيها الكفارة على رواية ؛ فلأنها تجمع الحلف بالله تعالى والمخالفة مع القصد . فوجب الكفارة فيها ؛ كالمستقبلة.

وأما كون الخلف على المستحيل ؛ كقتل الميت وإحيائه ، وشرب ماء الكوز ولا ماء فيه مثل يمين الغموس في كونها ليست منعقدة ولا كفارة فيها على ما فيها من الخلاف ؛ فلاشترأكهما في عدم إمكان البر فيهما.

وقال القاضي: تنعقد موجبة للكفارة في الحال ؛ لأنه حلف على فعل هو في المستقبل ولم يفعل فحنث ؛ كما لو حلف ليطلقن زوجته فمات قبل طلاقها.

(١) في ٥: من اليمين. وما أثبتته من الشرح الكبير ١١ : ١٨٠.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٢٩٨) : ٦ : ٢٤٥٧ كتاب الأيمان والنور، باب اليمين الغموس.

وأما كون لغو اليمين كما ذكر المصنف رحمه الله ؛ فلأن الحالف معذور بظنه .

وذكر في المغني أنها على نوعين:

أحدهما: ما ذكره هنا وهو: أن يحلف على شيء يظنه فيبين بخلافه.

والثاني: أن يجري الحلف على لسانه من غير قصد ، وفي الحديث عن عائشة «أن رسول الله ﷺ قال -يعني اللغو في اليمين- هو: كلام الرجل في بيته : لا والله وبلى^(١) والله»^(٢) أخرجه أبو داود .

وأما كون لغو اليمين لا كفارة فيها ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان﴾ [المائدة: ٨٩].
ولأن ذلك يكثر . فلو وجبت فيه الكفارة لشق وضر ، وذلك منتفٍ شرعاً.

(١) في ٥: بلى. وما أثبتناه من السنن.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٣٢٥٤) ٣: ٢٢٣ كتاب الأيمان والنذور ، باب لغو اليمين.

نصل [الشرط الثاني]

قال المصنف رحمه الله: (الثاني: أن يحلف مختاراً . فإن حلف مكرهاً لم تنعقد يمينه . وإن سبقت اليمين على لسانه من غير قصد إليها ؛ كقوله: لا والله وبلى^(١) والله في عرض حديثه فلا كفارة عليه).

أما كون الثاني من شروط الكفارة أن يحلف الحالف مختاراً ؛ فلأن النبي ﷺ قال: «عُفِيَ لَأُمِّي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(٢).
وأما كون من حلف مكرهاً لا ينعقد يمينه ؛ فلأنه مكره عن قولها . فلم يتعلق بها شيء ؛ كالعق ، وطلاق زوجته ، وبيع داره ، وغير ذلك من صور الإكراه .
وأما كون من سبق اليمين على لسانه كما ذكر المصنف لا كفارة عليه على ما ذكره في المعني : فلعل كونها لغو اليمين ، وعلى ظاهر كلامه هنا ؛ فلأن السبق في معنى الإكراه . فوجب أن لا يكون عليه كفارة ؛ كالمكره .
ولما ذكره المصنف رحمه الله هنا أصل في الصيام وهو أن من تضمنض فسبق الماء إلى جوفه لا يفطر ؛ لأن سبق الماء في منزلة الإكراه على الشرب .
وأما قول المصنف رحمه الله: كقوله: لا والله وبلى والله في عرض حديثه ؛ فتفسير لسبق اليمين على لسان الحالف .

(١) في ٥: بلى . وما أثبتناه من المقنع .

(٢) أخرجه ابن ماجة في سننه (٢٠٤٣) : ١ : ٦٥٩ كتاب الطلاق ، باب طلاق المكره والناسي .

فصل [الشرط الثالث]

قال المصنف رحمه الله: (الثالث: الحنث في يمينه بأن يفعل ما حلف على تركه ، أو يترك ما حلف على فعله ، مختاراً ذاكراً . وإن فعله مكرهاً أو ناسياً فلا كفارة عليه . وعنه : على الناسي كفارة).

أما كون من شروط وجوب الكفارة الحنث في يمينه ؛ فلأن من لم يحنث لا كفارة عليه ؛ لكونه لم يهتك حرمة القسم.

وأما كون الحنث في اليمين أن يفعل ما حلف على تركه ، أو يترك ما حلف على فعله ؛ فلأن الحنث الإثم ، ولا وجود لذلك إلا بما ذكر.

وأما كون الحنث مختاراً ذاكراً ؛ فلأن غير المختار المكره ، وغير الذاكر الناسي . وسيأتي ذكرهما.

وأما كون من فعل ما تقدم ذكره مكرهاً لا كفارة عليه ؛ فلأن النبي ﷺ قال: «عُفِيَ لَأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(١).

ولأن فعل المكره لا يُنسَبُ إليه . فلم يكن عليه كفارة ؛ كما لو لم يفعله.

وقال أبو الخطاب: الإكراه كالنسيان ؛ لشمول الحديث لهما.

والأول أولى؛ لأن الحديث وإن شملهما إلا أن المكره لا ينسب إليه الفعل .

بخلاف النسيان.

وأما كون من فعل ما تقدم ذكره ناسياً لا كفارة عليه على المذهب ؛ فلما

تقدم.

ولأن الكفارة تجب لرفع الإثم ، ولا إثم على الناسي.

وأما كونه عليه كفارة على رواية ؛ فلأن الفعل ينسب إليه في الجملة . أشبه

الذاكر.

(١) سبق تخريجه قريباً.

والأول أصح.

والفرق بين الناسي والذاكر ظاهر فلا قياس مع الفرق.

قال: (وإن حلف فقال: إن شاء الله لم يحنث فعل أو ترك إذا كان متصلاً باليمين).

أما كون من حلف فقال: إن شاء الله لم يحنث فعل أو ترك؛ فلأن ابن عمر روى عن النبي ﷺ أنه قال: «من حلف فقال: إن شاء الله فقد استثنى»^(١). رواه أبو داود.

وفي رواية للترمذي: «فقال: إن شاء الله لم يحنث»^(٢).

وفي رواية لأبي داود: «فإن شاء رجع وإن شاء ترك»^(٣).

وأما كون قول: إن شاء الله متصلاً؛ فلأن قول النبي ﷺ: «من حلف فاستثنى»^(٤) يقتضي كونه عقيباً.

ولأن الاستثناء من تمام الكلام. فاعتبر اتصاله به؛ كالشرط.

فإن قيل: ما المراد باتصال ذلك؟

قيل: أن لا يكون بينه وبين الحلف كلام أجنبي ولا سكوت يمكن الكلام في مثله.

قال: (وإذا حلف ليفعلن شيئاً ونوى وقتاً بعينه تقيده به. وإن لم ينو لم يحنث حتى يأس من فعله إما بتلف الخلوف عليه أو موت الخالف ونحو ذلك).

أما كون من حلف بما ذكر ونوى وقتاً بعينه يتقيده به؛ فلأن النية تصرف ظاهر اللفظ إلى غير الظاهر. فلأن تصرفه من وقت إلى وقت بطريق الأولى.

ولأن النية تُعَيِّن المراد. فلا يحصل بفعل الشيء في غير المنوي هتك القسم؛ لعدم قصده بالقسم.

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٣٢٦١) ٣: ٢٢٥ كتاب الأيمان والنذور، باب الاستثناء في اليمين.

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه (١٥٣٢) ٤: ١٠٨ كتاب النذور والأيمان، باب ما جاء في الاستثناء في اليمين.

(٣) هو جزء من الحديث الآتي.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٣٢٦٢) ٣: ٢٢٥ كتاب الأيمان والنذور، باب الاستثناء في اليمين.

وأما كون من لم ينو لا يحنث حتى يُيأس من فعله ؛ فلأن المحلوف على فعله لم يتوقت بوقت معين وفعله بعد ممكن . فلم تحصل مخالفة ما حلف عليه ، وذلك يوجب عدم الحنث ؛ لأن شرطه المخالفة.

قال: (وإذا حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها استحب له الحنث والتكفير . ولا يستحب تكرار الحلف).

أما كون من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها يستحب له الحنث والتكفير ؛ فلأن النبي ﷺ قال: «من حلفَ على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأتِ الذي هو خيرٌ وليكفر عن يمينه»^(١). أمر وأدنى أحواله الاستحباب.

وعن النبي ﷺ أنه قال: «إني والله! إن شاء الله لا أحلفُ على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيتُ الذي هو خيرٌ وتحللتُها»^(٢) متفق عليهما.

وعن عائشة رضي الله عنها «أن أبا بكر لم يكن يحنثُ في يمين حتى أنزلَ الله كفارةَ الأيمان فقال: لا أحلفُ على يمين فرأيتُ غيرها خيراً منها إلا أتيتُ الذي هو خيرٌ وكفرتُ عن يميني»^(٣) أخرجه البخاري .

وأما كون تكرار الحلف لا يستحب ؛ فلأن التكرار قد يكثر بحيث يصير مكروهاً كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْعَمْ كُلَّ حَلَاظٍ مَّهِينٍ﴾ [القلم: ١٠].

فإن قيل: فقد روي أن النبي ﷺ كان يكرر اليمين . من ذلك: ما روي «أنه قال في خطبة الكسوف: والله! يا أمةَ محمدٍ ما من أحدٍ أُغْيِرُ من الله عز وجل أن يزني عبده أو تزني أمته . والله! يا أمةَ محمد لو تعلمونَ ما أعلمُ لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً»^(٤).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٢٤٨) ٦: ٢٤٤٣ كتاب الأيمان والنور. نحوه.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٥٠) ٣: ١٢٧٢ كتاب الأيمان، باب نذب من حلف يميناً...

(٢) سبق تخريجه ص: ٤٢١.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٢٤٧) ٦: ٢٤٤٣ كتاب الأيمان والنور.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٩٩٧) ١: ٣٥٤ كتاب الكسوف، باب الصدقة في الكسوف.

وأخرجه مسلم في صحيحه (٩٠١) ٢: ٦١٨ كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف.

ومنه: ما روي « أن امرأة أنصارية أتته ومعها أولادها . فقال: والذي نفسي بيده! إنكم لأحبُّ الناس إليّ . قالها ثلاث مرات »^(١) متفق عليهما.

ومنه: أنه قال: «لأغزُونَ قَرِيشاً»^(٢).

قيل: ذلك دليل الجواز لا دليل الاستحباب ؛ لأنه لو كان مستحباً لكانت الصحابة تكثر منه ؛ لأنهم كانوا يكثرُونَ من فعل المستحب .

ومفهوم كلام المصنف رحمه الله أن تكرار الحلف لا يكره وصرح به في المغني وشرط في ذلك أن لا يبلغ إلى حد الإفراط.

ووجهه: ما تقدم من الأحاديث.

قال: (وإن دُعي إلى الحلف عند الحاكم وهو محق استحباب افتدائه يمينه ، فإن حلف فلا بأس).

أما كون من دُعي إلى الحلف عند الحاكم وهو محق يستحب افتدائه يمينه ؛ فلما روي « أن عثمان والمقداد تحاكما إلى عمر في مال استقرضه المقداد . فجعل عمر اليمين على المقداد فردها على عثمان . فقال عمر: لقد أنصفتك . فأخذ عثمان ما أعطاه المقداد ولم يحلف . فقيل له في ذلك . فقال: خفت أن يوافق قدرَ بلاء فيقال: يمين عثمان ».

وأما كونه إذا حلف لا بأس ؛ ف « لأن عمر وأبياً تحاكما إلى زيد في نخل ادعاه أبي . فتوجهت اليمين على عمر . فقال زيد: اعف أمير المؤمنين . فقال عمر: ولم تُعف^(٣) أمير المؤمنين ؟ إن عرفتُ شيئاً استحقيقته يميني وإلا تركته . والله الذي لا إله إلا هو إن النخل لنخلي وما لأبيّ فيه حق . فلما خرجا وهبَ النخل لأبيّ . فقيل له: هلا كان هذا قبل اليمين ؟ قال: خفتُ أن لا أحلفَ فلا

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٢٦٩) ٦: ٢٤٤٩ كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي ﷺ.

وأخرجه مسلم في صحيحه (٢٥٠٩) ٤: ١٩٤٨ كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل الأنصار رضي الله تعالى عنهم.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٣٢٨٥) ٣: ٢٣١ كتاب الأيمان والنذور، باب الاستثناء في اليمين بعد السكوت.

(٣) في د: تعني.

يخلفُ الناس على حقوقهم بعدي فتكون سنة»^(١). رواه عمر بن شبة^(٢) في كتاب
قضاة البصرة.

(١) عن الشعبي ، قال : « كان بين عمر وأبي رضي الله عنه خصومة فقال عمر : اجعل بيني وبينك رجلاً . قال : فجعل بينهما زيد بن ثابت . قال : فأتوه قال : فقال عمر رضي الله عنه : أتيناك لتحكم بيننا ، وفي بيته يؤتي الحكم . قال : فلما دخلوا عليه أجلسه معه على صدر فراشه . قال : فقال : هذا أول جور جرت في حكمك أجلسني وخصمي مجلساً . قال : فقصا عليه القصة . قال : فقال زيد لأبي : اليمين على أمير المؤمنين فإن شئت أعفيتة . قال : فأقسم عمر رضي الله عنه على ذلك . ثم أقسم له لا تدرك باب القضاء حتى لا يكون لي عندك على أحد فضيلة » .

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠ : ١٤٤ كتاب آداب القاضي ، باب القاضي لا يحكم لنفسه .

(٢) في ٥ : عمرو بن شبة .

فصل [فيمن حر محرلاً]

قال المصنف رحمه الله: (وإن حرّم أمته أو شيئاً من الحلال لم يحرم وعليه كفارة يمين إن فعله . ويحتمل أن يحرم تحريماً تزيله الكفارة).

أما كون من حرّم ما ذكر لا يحرم على المذهب ؛ فلأن الله تعالى سمى ذلك يميناً فقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تَحْرِمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ...﴾ -إلى قوله-: قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ﴿[التحریم: ۱-۲].

وعن ابن عباس رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ جعل تحريم الحلال يميناً». واليمين على الشيء لا يحرمه فكذا إذا حرّمه.

وأما كونه عليه كفارة يمين إن فعله ؛ فلأن الله تعالى فرض في ذلك تحلة اليمين ، وهي كفارته.

وأما كون التحريم المذكور يحتمل أن يحرم تحريماً تزيله الكفارة ؛ فلأنه حرّم ما أحله الله له . فحرم التحريم المذكور ؛ كما لو ظاهر من زوجته.

قال: (وإن قال : هو يهودي أو كافر ، أو بريء من الله تعالى أو من الإسلام أو القرآن أو النبي ﷺ إن فعل ذلك فقد فعل محرماً ، وعليه كفارة إن فعل في إحدى الروايتين . وإن قال : أنا أستحل الزنى ونحوه فعلى وجهين .

وإن قال : عصيت الله ، أو أنا أعصى الله في كل ما أمرني ، أو محوت المصحف إن فعلت فلا كفارة فيه).

أما كون من قال: هو يهودي أو كافر إن فعل ذلك فقد فعل محرماً ؛ فلما روي أن النبي ﷺ قال: «من حلف بملة غير الإسلام مُتعمداً فهو كما قال»^(۱) متفق عليه .

(۱) أخرجه البخاري في صحيحه (۱۲۹۷) : ۱ : ۴۵۹ كتاب الجنائز ، باب ما جاء في قاتل النفس .

وأما كون من قال: هو بريء من الله إن فعل ذلك فقد فعل محرماً ؛ فلأنه أبلغ من قوله: هو بريء من الإسلام ، ومن قال ذلك فقد فعل محرماً . فلأن يكون كذلك فيما هو أبلغ منه بطريق الأولى.

وأما كون من قال: هو بريء من الإسلام فقد فعل محرماً ؛ فلما روى بريدة أن النبي ﷺ قال: «من حلف أنه بريء من الإسلام فإن كان قد كذب فهو كما قال ، وإن كان صادقاً فلم يرجع إلى الإسلام سالماً»^(١). رواه النسائي وابن ماجه. وأما كون من قال: هو بريء من القرآن أو النبي ﷺ فقد فعل محرماً ؛ فلأنه يساوي من قال: هو بريء من الإسلام معنى فكذا يجب أن يكون حكماً.

وأما كون من قال شيئاً من ذلك عليه كفارة في رواية ؛ فلأنه روي عن النبي ﷺ «أنه سُئلَ عن الرجل يقول: هو يهودي ، أو نصراني ، أو مجوسي ، أو بريء من الإسلام في اليمين يحلف بها فيحنت في هذه الأشياء ؟ فقال: عليه كفارة يمين»^(٢).

ولأن قوله هذه الأشياء يوجب هتك الحرمة . فكان يميناً ؛ كالحلف بالله. وأما كونه لا كفارة عليه في رواية ؛ فلأنه لم يحلف باسم الله ولا صفته . فلم يلزمه كفارة ؛ كما لو قال: عصيت الله فيما أمرني. وأما كون من قال: أنا أستحل الزني ونحوه على وجهين ؛ فلأنه يشارك ما تقدم من قوله: هو يهودي في كونه موجباً لهتك الحرمة . وأما كون من قال: عصيت الله ، أو أنا أعصي الله في كل ما أمرني ، أو محوت المصحف إن فعلت لا كفارة فيه ؛ فلأن هذه الأشياء لا نص فيها يقتضي



وأخرجه مسلم في صحيحه (١١٠) ١: ١٠٥ كتاب الإيمان ، باب غلظ قتل الإنسان نفسه ...
(١) أخرجه أبو داود في سننه (٣٢٥٨) ٣: ٢٢٤ كتاب الأيمان والنور ، باب ما جاء في الحلف بالبراءة وعملة غير الإسلام.

وأخرجه النسائي في سننه (٣٧٧٢) ٧: ٤ كتاب الأيمان والنور ، الحلف بالبراءة من الإسلام.
وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢١٠٠) ١: ٦٧٩ كتاب الكفارات ، باب من حلف بعملة غير الإسلام.
وأخرجه أحمد في مسنده (٢٣٠٥٦) ٥: ٣٥٥.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠: ٣٠ كتاب الأيمان ، باب من حلف بغير الله ثم حنت.

الوجوب ولا هي في معنى ما تقدم . فوجب أن يبقى الخالف بها على البراءة الأصلية.

قال: (وإن قال: عبد فلان حر لأفعلن فليس بشيء . وعنه : عليه كفارة إن حنث).

أما كون قول من قال ذلك ليس بشيء على المذهب ؛ فلأنه لو قال: عبد فلان حر من غير تعليق لم يكن شيئاً. فكذلك إذا علقه ؛ لأن تعليق الشيء بالشرط أثره في أن يصير عند الشرط كالمطلق ، وإذا لم يكن المطلق شيئاً فكذلك المعلق .
وأما كونه عليه كفارة إن حنث أي إن فعل ما حلف عليه فكما لو قال: لله عليّ أن أعتق فلاناً إن فعلت .

والأول أصح ؛ لما تقدم .

والفرق بين قوله: عبد فلان حر إن فعلت وبين قوله: لله عليّ أن أعتق فلاناً إن فعلت من حيث إن الأول: إيقاع للعتق في عبد فلان إن فعل وهو لا يملكه. والثاني: التزام بإعتاقه إن فعل وهو يملكه .

قال: (وإن قال: إيمان البيعة تلزمي ، فهي يمين رتبها الحجاج تشتمل على اليمين بالله تعالى والطلاق والعتاق وصدقة المال ، فإن كان الخالف يعرفها ونواها انعقدت يمينه بما فيها ، وإلا فلا شيء عليه . ويحتمل أن لا تنعقد بحال إلا في الطلاق والعتاق).

أما كون إيمان البيعة هي ما ذكر ؛ فلأن البيعة كانت في عهد رسول الله ﷺ بالمصافحة . فلما ولي الحجاج رتبها إيماناً تشتمل على اسم الله تعالى والطلاق والعتاق والحج وصدقة المال ذكره المصنف في المعنى ولم يذكر هاهنا الحج .

وأما كون الخالف بها إذا كان يعرفها ونوى موجبها تنعقد يمينه بالطلاق والعتاق ؛ فلأنهما ينعقدان بالكناية ، وأسوأ ما يقدر هنا أنه كناية.

وأما كونه تنعقد يمينه بالله وصدقة المال والحج على المذهب ؛ فلأنها يمين مشتملة على أشياء ينعقد بعضها فانعقدت في باقيها قياساً للبعض على البعض.

وأما كونه يحتمل أن لا تنعقد بذلك ؛ فلأن ذلك إنما ينعقد بالكناية ولا تدخل

لها فيما ذكر . وفي كلام المصنف رحمه الله إشعار بأمرين:

أحدهما: أن من يعرفها ولا ينويها لا تتعقد يمينه في شيء من ذلك ؛ لأن الكناية تفتقر إلى النية ولا وجود لها هاهنا.

وثانيهما: أن من لا يعرفها لا تتعقد يمينه في شيء من ذلك ؛ لأنه إذا عرفها ولم ينوها لا تتعقد يمينه في ذلك . فلأن لا تتعقد يمين من لا يعرفها بطريق الأولى.

فإن قيل: ما الحكم إذا لم يعرفها ونوى مُوجبها ؟

قيل: قال المصنف رحمه الله في المغني: سئل أبو القاسم الخرقى رضي الله عنه عن أيمان البيعة فقال: ليست فيها شيء ، ثم قال: إلا أن يلتزم الخالف بها جميع ما فيها من الأيمان . فقال السائل: عرفها أم لم يعرفها ؟ فقال: نعم .
وظاهر كلام المصنف هنا: لا بد من معرفتها ونيتها ؛ لما تقدم .

قال: (وإن قال: عليّ نذر أو يمين إن فعلت كذا وفعله فقال أصحابنا: عليه كفارة يمين).

أما كون من قال: عليّ نذر إن فعلت كذا وفعله عليه كفارة يمين ؛ فلأن موجب النذر موجب اليمين وقد أخبر أنه عليه نذر . فوجب أن تجب عليه الكفارة ؛ كما لو قال: لله عليّ كفارة.

وأما كون من قال: عليّ يمين إن فعلت كذا وفعله^(١) عليه كفارة يمين ؛ فلأن فعل الشيء المحلوف على تركه يوجب الكفارة وقد أخبر أنه فعل المحلوف عليه.

(١) زيادة يقتضيهما السياق.

فصل في كفارة اليمين

قال: (وهي تجمع تخيراً وترتياً . فيخير فيها بين ثلاثة أشياء: إطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة . والكسوة للرجل: ثوب يجزئه أن يصلّي فيه . وللمرأة: درع وخمار . فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتالية إن شاء قبل الحث وإن شاء بعده . ولا يجوز تقديمها على اليمين).

أما كون كفارة اليمين تجمع تخيراً وترتياً ؛ فلأنها يخير فيها بين الإطعام والكسوة والعتق. والترتيب فيها بين ذلك وبين الصيام.

وأما كونه يخير فيها بين الثلاثة الأشياء المذكورة ؛ فلأن الله تعالى قال:

﴿فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة﴾ [المائدة: ٨٩]. ذكر ذلك بلفظ: "أو" وهي للتخيير.

وأما كونها يرتب فيها بين ذلك وبين الصيام ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام﴾ [المائدة: ٨٩]. ذكره بلفظ: ﴿فمن لم يجد﴾ وذلك يقتضي الترتيب .

وأما كون الكسوة للرجل ثوباً يجزئه أن يصلّي فيه ، وللمرأة درعاً وخماراً ؛ فلأن ما دون ذلك لا يجزئ لابسه في الصلاة ، ويسمى عرياناً شرعاً . فوجب أن لا يجزئ .

فإن قيل: لم ذكر المصنف رحمه الله مقدار الكسوة دون الإطعام ؟

قيل: لأن مقدار الإطعام قد سبق في كفارة الظهار . بخلاف الكسوة فإنها لا مدخل لها فيه .

وأما كون من لم يجد الإطعام والكسوة والعتق يصوم ثلاثة أيام ؛ فلأن الله

تعالى: ﴿فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم﴾ [المائدة: ٨٩] .

وأما كون الأيام متتابعة ؛ فلأن في قراءة ابن مسعود: " فصيماً ثلاثة أيام متتابعات " وذلك إن لم يكن قرآناً فهو خير ؛ لأنه سمع من النبي ﷺ خيراً ظنه قرآناً.

ولأن الصوم في الكفارة صوم في كفارة . فوجب التتابع فيه ؛ كصوم الظهر والقتل .

وأما كون من وجب عليه التكفير بشيء مما ذكر إن شاء فعله قبل الحنث وإن شاء بعده ؛ فلأن كلاً منهما قد ورد . فروي عنه أنه قال: « لا أحلفُ على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا كفرتُ عن يميني وأتيتُ الذي هو خير »^(١). وفي لفظ: « إلا أتيتُ الذي هو خيرٌ وتحلثتها »^(٢) متفق عليهما.

وعن عبدالرحمن بن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: « يا عبدالرحمن ! إذا حلفتَ على يمينٍ فرأيتَ غيرها خيراً منها فكفرْ عن يمينك ثم ائتِ الذي هو خير »^(٣). رواه أبو داود .

وفي رواية: « فكفرْ عن يمينك . وائتِ الذي هو خير »^(٤).

وفي رواية: « فائتِ الذي هو خيرٌ . وكفرْ عن يمينك »^(٥). متفق عليهما .

وأما كونه لا يجوز تقديم الكفارة على اليمين ؛ فلأنه تقديم للحكم قبل سببه . فلم يجوز ؛ كتقديم الزكاة قبل ملك النصاب ، أو كفارة القتل قبل الجرح .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٣٤٠) ٦: ٢٤٧٠ كتاب كفارات الأيمان ، باب الاستثناء في الأيمان.

(٢) سبق تخريجه ص: ٤٢١.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٣٢٧٨) ٣: ٢٢٩ كتاب الأيمان والنذور ، باب الرجل يكفر قبل أن يحنث.

وأخرجه النسائي في سننه (٣٧٨٤) ٧: ٤ كتاب الأيمان والنذور ، الكفارة قبل الحنث.

وأخرجه أحمد في مسنده (٢٠٦٤٧) ٥: ٦٣.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٢٤٨) ٦: ٢٤٤٣ كتاب الأيمان والنذور.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٥٢) ٣: ١٢٧٣ كتاب الأيمان ، باب ندب من حلف يميناً...

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٣٤٣) ٦: ٢٤٧٢ كتاب كفارات الأيمان ، باب الكفارة قبل الحنث وبعده.

وأخرجه مسلم في الموضوع السابق.

قال: (ومن كرَّرَ أيماناً قبل التكفير فعليه كفارة واحدة . وعنه : لكل يمين كفارة . والظاهر أنها إن كانت على فعل واحد فكفارة واحدة . وإن كانت على أفعال فعليه لكل يمين كفارة . وإن كانت الأيمان مختلفة الكفارة ؛ كالظهار واليمين بالله تعالى فللكل يمين كفارتها).

أما كون من كرر أيماناً قبل التكفير عليه كفارة واحدة على الأول ؛ فلأن الكفارة حدود بدليل قوله ﷺ: «الحدودُ كفاراتٌ لأهلها»^(١) . فوجب أن تتداخل ؛ كالحدود.

وأما كونه عليه لكل يمين كفارة على رواية ؛ فلأن كل واحدةٍ منهن مثل الأولى.

وأما كون الظاهر أن الأيمان إن كانت على فعل واحد فكفارة واحدة ، وإن كانت على أفعال فللكل يمين كفارة ؛ فلأنها إذا كانت على فعل واحد متى حث في إحداها حث في غيرها فتكون بمنزلة يمين واحدة وعليه فيها كفارة واحدة فكذلك فيما هو بمنزلتها . بخلاف الأيمان على أفعال فإنه لا يكون كذلك فيكون ذلك بمنزلة أيمان مختلفة وعليه فيها كفارات فكذلك فيما هو بمنزلتها .

وفي كلام المصنف رحمه الله إشعار بأن الخلاف المذكور لا يجري في تكرير الأيمان بعد التكفير . وهو صحيح ؛ لأن اليمين الأولى كفرتها ثم حصلت اليمين بعدها . فوجب أن يرتب عليها كفارتها ؛ كالأولى.

ولأن الحدود تتعدد بتعدد موجبها إذا استوفى الأول قبل فعل الثاني فكذلك ها هنا.

وأما كون الأيمان إذا كانت مختلفة وجب لكل فعل حده . فكذلك الأيمان.

(١) أخرج البخاري في صحيحه عن عبادة بن الصامت قال: «... ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب في الدنيا فهو كفارة له...» (١٨) : ١ : ١٥ كتاب الإيمان، باب علامة الإيمان حب الأنصار. وأخرجه مسلم في صحيحه (١٧٠٩) : ٣ : ١٣٣٣ كتاب الحدود، باب الحدود كفارات لأهلها.

قال: (وكفارة العبد الصيام ، وليس لسبيده منعه منه . ومن نصفه حر فحكمه في الكفارة حكم الأحرار).

أما كون كفارة العبد الصيام ؛ فلأن ذلك كفارة الحر المعسر ، وهو أحسن حالاً من العبد.

وأما كون السيد ليس له منع عبده من التكفير بالصيام ؛ فلأنه صيام واجب عليه . فلم يكن لسبيده منعه منه ؛ كصوم رمضان وقضائه .

وأما كون من نصفه حر حكمه في الكفارة حكم الأحرار ؛ فلأنه إذا كان قادراً على الإطعام أو الكسوة أو العتق لا يكون داخلاً في قوله تعالى: ﴿فمن لم يجد

فصيام ثلاثة أيام﴾ [المائدة: ٨٩] . فلا يجزئه الصيام ؛ لأنه واحد.

ولأن من نصفه حر يملك ملكاً تاماً . أشبه الحر الكامل.

باب جامع الإيمان

قال المصنف رحمه الله: (ويرجع في الإيمان إلى النية . فإن لم يكن له نية رجع إلى سبب اليمين وما هيجهما . فإذا حلف ليقضيته حقه غداً ففضاه قبله لم يحث إذا قصد أن لا يتجاوزَه ، أو كان السبب يقتضيه).

أما كون الإيمان يرجع فيها إلى النية ؛ فلأن النبي ﷺ قال: « وإنما لكل امرئ ما نوى »^(١).

ولأن إطلاق العام وإرادة الخاص شائع في القرآن والشعر وكلام العرب فكذلك يجب أن يكون في كلام الخالف. ولا فرق بين أن تكون ظاهر اللفظ أو غير ظاهره ؛ لأن المصحح النية وهو موجود فيهما.

وأما كونها يرجع فيها إلى سبب اليمين وما هيجهما ؛ فلأن السبب قرينة دالة على قصر اليمين عليه . أشبه النية.

فإن قيل: لو اجتمعت النية والسبب وتعارضتا ؛ مثل: إن تمّن على رجل زوجته بغزها فيحلف لا يلبس ثوباً من غزها وينوي اللبس خاصة : فلائيهما الحكم ؟
قيل: فيه وجهان:

أحدهما: تُقدّم النية ؛ لأنها الأصل.

والثاني قاله القاضي : يقدم السبب ؛ لأن اللفظ ظاهر في العموم والسبب مقوّم له.

ولأن السبب هو الامتتان ، وظاهر حاله قصد قطع المنة ولا يلتفت إلى نيته المخالفة لهذين الظاهرين .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١) ١: ٣ كتاب بدء الوحي ، باب كيف كان بدء الوحي .
وأخرجه مسلم في صحيحه (١٩٠٧) ٣: ١٥١٥ كتاب الإمامة ، باب قوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنية » .

والأول أولى ؛ لما تقدم .

وأما تقوية السبب الظاهر فلا يسلم أنها تبلغ بلوغاً تصير النية مرجوحاً معها .
وأما كون السبب يدل على قصد قطع المنة فالدلالة على القصد لا تعتبر مع العلم بانتفاء المدلول ؛ كشهادة العدلين بموت من يعلم حياته .
وأما كون من حلف لغريمه ليقضيته حقه غداً فقضاه قبله لا يحنث إذا كان قصده أن لا يتجاوزهُ أو كان السبب يقتضيه ؛ فلأنه متى كان كذلك لم يخالف ما حلف عليه نظراً إلى نيته أو سببه ، والعبرة بهما ؛ لما تقدم .

قال: (وإن حلف لا يبيع ثوبه إلا بمائة فباعه بأكثر لم يحنث . وإن باعه بأقل حنث).

أما كون من حلف لا يبيع ثوبه إلا بمائة فباعه بأكثر لم يحنث ؛ فلأنه ما خالف ما حلف عليه معنى .

وأما كونه يحنث إذا باعه بأقل ؛ فلأن العرف يقتضي من تقييده نفسه من البيع بمائة يكون مانعاً لها من بيعها بأقل من ذلك . فيكون حلفه تنبيهاً على امتناعه من بيعه بما دون المائة وذلك يوجب الحنث ؛ كما لو حلف ما له عليّ حبة وله عليّ شيء كثير .

قال: (وإن حلف لا يدخل داراً ونوى اليوم لم يحنث بالدخول في غيره . وإن دُعي إلى غداء فحلف لا يتغدى اختصت يمينه به إذا قصده).

أما كون من حلف لا يدخل داراً ونوى اليوم لا يحنث بالدخول في غيره ؛ فلأن النية خصصت الدخول باليوم فاخص الحنث بالدخول فيه ؛ لما تقدم من أن العبارة في الأيمان بالنية .

ولأن اللفظ العام يصير بالإرادة خاصاً ، ولو كانت يمينه خاصة ؛ كقوله: لا دخلت داراً اليوم لم يحنث بالدخول في غيره فكذلك إذا نواه .

وأما كون من دُعي إلى غداء فحلف لا يتغدى يختص يمينه بالغداء عند الداعي إذا قصده ؛ فلأن اللفظ وإن كان عاماً لكن القصد خصصه . فصار كما لو دُعي إلى غداء فحلف لا يتغدى عند الداعي .

قال: (وإن حلف لا يشرب له الماء من العطش يقصد قطع المنة حنث بأكل خبزه واستعارة دابته وكل ما فيه المنة).

أما كون من حلف بما ذكر وقد قصد قطع المنة يحنث بما ذكر في الجملة ؛ فلأن تعميم اللفظ بتعميم القصد شائع في الشرع ، منه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٧٧] ، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣] .
ومنه قول الحطيئة يهجو قوماً:

ولا يظلمون الناس حبة خردل

وإذا كان تعميم اللفظ بتعميم القصد شائعاً صار قول من حلف: لا يشرب له الماء من العطش مع قصد قطع المنة بمنزلة حلفه : لا فعلت فعلاً فيه منة ثم فعل شيئاً مما ذكر.

وأما كونه يحنث بكل واحد من أكل خبزه ، واستعارة دابته ، وكل ما فيه منة ؛ فلأن العبرة بالقصد كما تقدم ، والمنة موجودة في كل واحد مما^(١) ذكر.

قال: (وإن حلف لا يلبس ثوباً من غزها يقصد قطع مئنتها فباعه واشترى بئمنه ثوباً فلبسه : حنث . وكذلك إن انتفع بئمنه).

أما كون من حلف لا يلبس ثوباً من غزل المحلوف على غزها يقصد قطع مئنتها فباعه واشترى بئمنه ثوباً فلبسه : حنث ؛ فلأنه قصد بئمنه قطع المنة ، والمنة حاصلة بما ذكر . فوجب أن يحنث ؛ كما لو حلف لا ينتفع بغزها فباعه واشترى بئمنه ثوباً ولبسه.

وأما كونه يحنث إذا انتفع بئمنه ؛ فلأن القصد قطع المنة ، وفي الانتفاع بغير اللبس منة . فيجب أن يحنث به ؛ كاللبس .

قال: (وإن حلف لا يأوي معها في دار يريد جفائها ولم يكن للدار سبب هيج بئمنه فأوى معها في غيرها حنث).

أما كون من حلف بما ذكر يريد جفاء المحلوف عليها يحنث إذا أوى معها في غير دار في الجملة ؛ فلأن القصد جفائها ، ولم يحصل في غير دار.

(١) في د: ما.

وأما كون ذلك يشترط فيه أن لا يكون للدار سبب هيح يمينه ؛ فلأن الدار إذا كان لها سبب هيح يمينه فأوى معها في غيرها لا يحنث . وصرح به في المغني وعلله بأنه قصد جفاء زوجته في مكان مخصوص ولم يخالف ما حلف عليه .

قال: (وان حلف لعامل لا يخرج إلا بإذنه فعزل ، أو على زوجته فطلقها ، أو على عبده فأعتقه ونحوه ، يريد ما دام كذلك انحلت يمينه . وإن لم تكن له نية انحلت يمينه أيضاً ذكره القاضى ؛ لأن الحال تصرف اليمين إليه . وذكر في موضع آخر أن السبب إذا كان يقتضى التعميم عمنهاها به . وإن اقتضى الخصوص مثل : من نذر لا يدخلُ بلدًا لظلم رأه فيه فرال الظلم فقال أحمد: النذر يُوفى به .

والأول أولى ؛ لأن السبب يدل على النية فصار كالمثوي سواء).

أما كون من حلف بما ذكر لعامل فعزل ، أو على زوجته فطلقها ، أو على عبده فأعتقه ونحو ذلك يريد ما دام كذلك تنحل يمينه ؛ فلأن الخروج بعد عزل العامل وطلاق الزوجة وعتق العبد بغير إذن خروج لم يتناوله اليمين ؛ لتخصيص لفظها بإرادة زمن العمالة والزوجية والعبودية .

وأما كونه إذا لم تكن له نية تنحل يمينه أيضاً على ما ذكره القاضى ؛ فلما ذكره المصنف رحمه الله من أن الحال تصرف إلى حال كون المحلوف عليه على الصفة الموجودة فيه ؛ لأن العرف يقضي بأن المنع من الخروج إلا بإذن العامل إنما كان لأجل كونه عاملاً ، ومن خروج الزوجة والعبد إنما كان لأجل الولاية عليهما .

وأما كون النذر يُوفى به على المنصوص عن أحمد في مسألة الظلم فنظر إلى عموم اللفظ واللفظ في بقية المسائل عام . فيجب أن يعم .

وأما كون الأول أولى ؛ فلما علل المصنف رحمه الله من أن السبب يدل على النية فصار كالمثوي سواء .

ولأن أصول الإمام تقتضى تقديم النية والسبب على عموم اللفظ ، وذلك يوجب تخصيص اللفظ العام وقصره على الحاجة . فكذلك يجب في هذه المسألة ؛ لكونها داخلة في القواعد الكلية .

قال: (وإن حلف لا رأيت منكراً إلا رفعتنه إلى فلان القاصي فَعَزَلْ أَخَلَّتْ يَمِينَهُ إِنْ نَوَى مَا دَامَ قَاضِياً . وَإِنْ لَمْ يَنْوَ أَحْتَمَلْ وَجْهَيْنِ).

أما كون يمين من ذكر تنحل إن نوى ما دام قاضياً ؛ فلأن الرفع بمنزلة الخروج فيما إذا حلف لعامل لا يخرج إلا بإذنه ونوى ما دام عاملاً ، وهناك تنحل يمينه . فكذاك هاهنا.

وأما كونه إن لم ينو ذلك يحتمل وجهين ؛ فلأن ذلك في معنى ما لو حلف لعامل اليمين المذكورة ولم ينو حال كونه عاملاً.

فصل [إذا عدمت النية والسبب]

قال المصنف رحمه الله: (فإن عدم ذلك يرجع إلى التعيين . فإذا حلف لا يدخل دار فلان هذه فدخلها وقد صارت قضاءً أو حماماً أو مسجداً أو باعها فلان ، أو لا لبستُ هذا القميص فجعله سراويل أو رداءً أو عمامة وليسه ، أو لا كلمتُ هذا الصبي فصار شيخاً ، أو امرأة فلان ، أو صديقه فلاناً ، أو غلامه سعداً ، فطلقت الزوجة وزالت الصداقة وعنق العبد وكلمهم ، أو لا أكلتُ لحم هذا الحمل فصار كبشاً ، أو لا أكلتُ هذا الرطب فصار تمرأً أو دبساً أو خلاً ، أو لا أكلتُ هذا اللبن فتغير أو عمل معه شيء فأكله : حنث في ذلك كله . ويحتمل أن لا يحنث).

أما كون الأيمان يرجع فيها إلى التعيين إذا عدمت النية والسبب المتقدم ذكرهما المشار إليهما بذلك في قول المصنف رحمه الله: فإن عدم ذلك ؛ فلأن التعيين أبلغ من دلالة الاسم على المسمى ؛ لأنه ينفي الإيهام بالكلية . بخلاف الاسم ، ولهذا لو شهد عدلان على عين شخص بحق وجب على الحاكم الحكم عليه ، ولو شهد عدلان على المسمى باسم بحق لم يحكم عليه حتى يثبت أنه المسمى بذلك لا مشارك له فيه ، وإذا كان التعيين أبلغ من دلالة الاسم على المسمى كان راجحاً عليه وتعين الرجوع إليه .

وأما كون من حلف بما تقدم ذكره يحنث بما ذكر على المذهب في مسألة الدار والقميص والصبي ؛ فلأن التعيين يقتضي الحنث ، وزوال الاسم ينفيه ، والتعيين راجح على الاسم ؛ لما تقدم .

وأما في مسألة المرأة والصديق والغلام ؛ فلأن الإضافة فيها تقتضي وصف المحلوف على عدم كلامه بالزوجية والصداقة وكونه غلاماً ، والصفة كالاسم بل أضعف فإذا غلب التعيين على الاسم . فلأن يغلب على الصفة أولى .

وأما في مسألة الحمل والرطب ؛ فلأنهما كسكنى الدار والقميص من غير فرق . فالحنث في بعض يقتضي الحنث في البعض الآخر .
وأما في مسألة اللبن ؛ فلأن تغيره وخلط شيء آخر معه بمنزلة زوال الاسم وذلك لا يضر ؛ لما تقدم .
وأما كونه يحتمل أن لا يحنث في ذلك كله ؛ فلأنه لو حلف على ذلك كله ناوياً الصفة التي حلف عليها لم يحنث إذا زالت ، وقرينة الحال تدل على إرادة ذلك . فصار كالمثوي .
والأول أصح ؛ لأن مقتضى التعيين الحنث وهو راجح ؛ لما تقدم . تُرك العمل به في مسألة النية والسبب ؛ لما تقدم . فوجب أن يعمل عند عدمهما عمله .

فصل [إذا عدمت النية والسبب والتعيين]

قال المصنف رحمه الله: (فإن عدم ذلك رجعنا إلى ما يتناوله الاسم والأسماء تنقسم ثلاثة أقسام: شرعية وحقيقية وعرفية. فأما الشرعية فهي أسماء لها موضوع في الشرع وموضوع في اللغة؛ كالصلاة والصوم والزكاة والحج ونحوه فاليمين المطلقة تنصرف إلى الموضوع الشرعي وتتناول الصحيح منه. فإذا حلف لا يبيع فباع يبعأ فاسداً، أو لا ينكح فنكح نكاحاً فاسداً لم يحنث؛ إلا أن يضيف اليمين إلى شيء لا يتصور فيه الصحة مثل: أن يحلف لا يبيع الخمر أو الحر فيحنث بصورة البيع. وذكر القاضي فيمن قال لامرأته: إن سرقت مني شيئاً ويعتبه فأنت طالق ففعلت لم تطلق. والأولى أولى).

أما كوننا نرجع إلى ما يتناوله الاسم إذا عدمت النية والسبب؛ فلأن الاسم دليل على إرادة المسمى ولا معارض له هنا. فوجب أن يرجع إليه عملاً به؛ لسلامته عن معارضة غيره له.

وأما كون الأسماء تنقسم ثلاثة أقسام؛ فلأنها تارة تكون شرعية، وتارة حقيقية، وتارة عرفية.

وأما كون الأسماء الشرعية هي أسماء لها موضوع في الشرع وموضوع في اللغة؛ كالصلاة والصوم والزكاة والحج ونحوه؛ فلأن موضوع الصلاة في اللغة الدعاء، ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

وموضوعها في الشرع: الأفعال المشتملة على الركوع والسجود وبقية أفعالها المذكورة في كتب الفقه.

وموضوع الصوم في اللغة: الإمساك. ومنه قول الشاعر:

خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج وأخرى تعلقك اللجما

أي ممسكات.

وموضوعه في الشرع: الإمساك عن المفطرات في زمن مخصوص ونية مخصوصة.

وموضوع الزكاة في اللغة: النماء ومنه زكا الزرع إذا نَمِيَ.

وفي الشرع: إخراج طائفة من المال على وجه مخصوص.

وموضوع الحج في اللغة: القصد.

وفي الشرع: هو الأفعال المشتملة على الطواف والوقوف وغير ذلك من أفعاله المذكورة في كتب الفقه .

ونحو ذلك الدابة فإن موضوعها في اللغة: كل ما دب ودرج ، وفي العرف: ذوات الأربع من الخيل والبغال والحمير بدليل لو أوصى لرجل بدابة فإنه ينصرف إلى ذلك.

وأما كون اليمين المطلقة الصالحة لإرادة الموضوع الشرعي واللغوي تنصرف إلى الموضوع الشرعي ؛ فلأن ذلك هو المتبادر إلى الفهم عند الإطلاق.

ولأن الشارع لو قال لرجل: صل لوجبت عليه الصلاة المشتملة على الأفعال ؛ إلا أن يقرن بكلامه ما يدل على إرادة الموضوع اللغوي فكذلك يمين الحالف ؛ لأن كلام المكلف مبني على كلام الشارع .

وتقييد اليمين بكونها مطلقة احتراز مما إذا نوى الحالف بيمينه الموضوع اللغوي فإن يمينه حينئذ إنما تنصرف إلى المنوي ؛ لأن النية تعين المحلوف عليه ؛ لما تقدم في باب الأيمان . وتقدّم على غيرها .

وأما كون ذلك يتناول الصحيح منه دون الفاسد ؛ لأن الفاسد ممنوع منه بأصل الشرع فلا حاجة إلى المنع من فعله باليمين ، واليمين إنما يقصد بها المنع . فوجب أن يحمل على ما لا منع فيه ؛ لتكون هي المانعة.

وأما كون من حلف لا يبيع فباع بيعاً فاسداً ، أو لا ينكح فنكح نكاحاً فاسداً : لا يحنث ؛ فلما تقدم من أن اليمين على ذلك تتناول الصحيح منه.

وأما كون من أضاف اليمين إلى شيء لا يتصور فيه الصحة كما ذكر المصنف رحمه الله يحنث بصورة البيع على قول غير القاضي ؛ فلأن يمينه نصٌّ في المنع من

ذلك بدليل أنه لا يمكن صرفها إلى غيره . فوجب أن يحنث به . ضرورة مخالفة ما حلف عليه .

وأما كونه لا يحنث على قوله ؛ فبالقياس على الضرب الأول .
والأول أولى ؛ لأن الضرب الأول أمكن صرف يمينه إلى أحد محمليه . بخلاف الضرب الثاني فإنه لا محمل له سوى الفاسد . فصرفه إليه يتعين ؛ لعدم التردد فيه .

قال: (وإن حلف لا يصوم لم يحنث حتى يصوم يوماً . وإن حلف لا يُصلي لم يحنث حتى يُصلي ركعة .

وقال القاضي : إن حلف لا صليت صلاة لم يحنث حتى يفرغ مما يقع عليه اسم الصلاة . وإن حلف لا يُصلي حنث بالتكبير .

أما كون من حلف لا يصوم لا يحنث حتى يصوم يوماً ؛ فإن إمساك بعض يوم ليس بصوم شرعي . ضرورة أنه لا يصح صوم بعض يوم .

وأما كون من حلف لا يصلي لا يحنث حتى يُصلي ركعة على قول غير القاضي ؛ فلأن أقل ما ينطلق عليه اسم الصلاة ركعة .

وأما كونه يحنث بالتكبير على قول القاضي ؛ فلأنه يدخل في الصلاة بذلك ويُطلق عليه أنه مصل . فيجب أن يكون ما هو فيه صلاة .

والأول أصح ؛ لأن ما ذكر ثانياً موجود فيمن شرع .
وأما كون من حلف لا صليت صلاة لا يحنث حتى يفرغ مما يقع عليه اسم الصلاة ؛ فلأنه لم يصل صلاة . فلم يكن فاعلاً لما حلف على تركه .

قال: (وإن حلف لا يهبُ زيدا شيئاً ولا يُوصي له ولا يتصدق عليه ففعل ولم يقبل زيد حنث . وإن حلف لا يتصدق عليه فوهبه لم يحنث . وإن حلف لا يهبهُ فتصدق عليه حنث . وإن أعاره لم يحنث إلا عند أبي الخطاب فيهما . وإن وقف عليه حنث . وإن وصّى له لم يحنث . وإن باعه ورحباه حنث . ويحتمل أن لا يحنث).

أما كون من حلف لا يهبُ زيدا شيئاً ولا يُوصي له ولا يتصدق عليه ففعل ولم يقبل زيد حنث ؛ فلأنه حلف على فعل نفسه ، وقد فعل ما حلف على

تركه . بدليل أنه يقال: وهبه ولم يقبل هبته ، ووصى له ولم يقبل وصيته ، وتصدَّق عليه ولم يقبل صدقته .

وأما كون من حلف لا يتصدق عليه فوهبه لا يحنث ؛ فلأنه لا يلزم من المنع من الصدقة المنع من الهبة . بدليل أن النبي ﷺ ممنوع من الصدقة غير ممنوع من الهبة له .

وأما كون من حلف لا يهبه فتصدَّق عليه يحنث عند غير أبي الخطاب ؛ فلأنه يلزمه من المنع من الهبة المنع من الصدقة .

ولأن المتصدق بشيء يقال: وهب ذلك الشيء .

وأما كونه لا يحنث عند أبي الخطاب فكما لو حلف لا يتصدق عليه فوهبه .

فإن قيل: في أي موضع قال أبو الخطاب ذلك ؟

قيل: هنا في قوله بعد: إلا عند أبي الخطاب فيهما أي في العارية والهبة .

وأما كون من حلف لا يهبه فأعاره لا يحنث ؛ فلأن الهبة تمليك والعارية

إباحة .

وأما كونه يحنث عنده ؛ فلأن العارية هبة المنفعة ، وهي قائمة مقام هبة العين .

بدليل صحة مقابلة المنفعة بالعوض ؛ كالعين .

وأما كون من حلف لا يهبه فوقف عليه يحنث ؛ فلأن الوقف على المعين في

العُرف هبة .

وقال المصنف رحمه الله في المغني: ويحتمل أن يخرج ذلك على ملك الوقف :

فإن قيل: يملكه حنث لمساواته الهبة ، وإلا فلا ؛ لعدم مساواته لها .

ولقائل أن يقول: لا يحنث وإن قيل يملكه ؛ لأن الإنسان ممنوع من هبة أولاده

الذكور والإناث بالسوية وليس بممنوع من الوقف عليهم بالسوية على المنصوص .

فلم يلزم من المنع من الهبة المنع من الوقف .

وأما كون من حلف لا يهبه فوصى له لا يحنث ؛ فلأن الموصى له لا يملك إلا

بالقبول بعد الموت ، وبالموت تنحل اليمين .

وأما كون من حلف لا يهبه فباعه وحاباه يحنث على الأول وهو قول أبي الخطاب ؛ فلأن المحاباة حكمها حكم الهبة . بدليل اعتبارها من الثلث إذا وقعت في مرض الموت .

وأما كونه يحنث أن لا يحنث ؛ فلأنها وقعت في ضمن العقد بعوض ومثل ذلك لا يعد هبة عُرفاً .

فصل [الأسماء الحقيقية]

قال المصنف رحمه الله: (القسم الثاني: الأسماء الحقيقية . إذا حلف لا يأكل اللحم فأكل الشحم أو المخ أو الكبد أو الطحال أو القلب أو الكرش أو المصران أو الإلية أو الدماغ أو القانصة : لم يحنث . وإن أكل المرق لم يحنث ، وقد قال أحمد : لا يعجبني . قال أبو الخطاب : هذا على سبيل الورع . وإن حلف لا يأكل الشحم فأكل شحم الظهر حنث).

أما كون القسم الثاني الأسماء الحقيقية ؛ فلأنها تلي الأسماء الشرعية وهي القسم الأول.

وأما كون من حلف لا يأكل اللحم فأكل الشحم ... إلى القانصة ؛ فلأن ذلك جميعه لا يُسمى لحماً . فلم يحنث بأكله ؛ كما لو أكل الخبز .

وأما كونه إذا أكل المرق لا يحنث وهو قول أبي الخطاب ؛ فلأن المرق لا يُسمى لحماً .

وأما كونه يحنث على قول الإمام أحمد: لا يعجبني وهو قول القاضي ؛ فلأنه لا يخلو من قطع اللحم.

والأول أصح ؛ لما تقدم . وعدم خلو المرق من اللحم ممنوع ؛ لأن الكلام مفروض حيث لا لحم . وقول أحمد محمول على الورع.

وأما كون من حلف لا يأكل الشحم فأكل شحم الظهر يحنث ؛ فلأن ذلك يُسمى شحماً ويشارك شحم البطن في اللون والتوب .

وزاد المصنف رحمه الله في المعنى الحنث بأكل شحم الجنب والإلية . ثم قال: وعلى قول القاضي لا يحنث بأكل الإلية ولا شحم الظهر والجنب ؛ لأن ذلك لا يتبادر إلى الذهن عند إطلاق الشحم.

قال: (وإن حلف لا يأكل لبناً فأكل زبدًا أو سمنًا أو كشكًا أو مصلاً أو جبناً : لم يحث . وإن حلف على الزبد أو السمن فأكل لبناً لم يحث).

أما كون من حلف لا يأكل لبناً فأكل زبدًا ... إلى جبناً لا يحث ؛ لأن ذلك كله لا يسمى لبناً . فوجب أن لا يحث ؛ لعدم المخالفة .
وأما كون من حلف على الزبد والسمن فأكل لبناً لا يحث ؛ فلأن ذلك لا يسمى زبدًا ولا سمنًا .

وقال المصنف رحمه الله في المغني: إن لم يظهر فيه الزبد لم يحث ، وإن ظهر حث ؛ لأن ظهور الشيء كوجوده .

قال: (وإن حلف على الفاكهة فأكل من ثمر الشجر ؛ كالجوز واللوز والتمر والرمان حث . وإن أكل البطيخ حث . ويحتمل أن لا يحث . ولا يحث بأكل القثاء والخيار).

أما كون من حلف على الفاكهة فأكل من ثمر الشجر كما مثل المصنف رحمه الله يحث ؛ فلأن ذلك يسمى فاكهة عُرْفًا وشرعًا .

فإن قيل: ينبغي أن لا يحث بأكل النخل والرمان ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿فيهما فاكهة ونخل ورمان﴾ [الرحمن: ٦٨] والمعطوف يغير المعطوف عليه .

قيل: عطفهما ؛ لزيادة فضلهما لا لخروجهما من المعطوف عليه . ونظيره قوله تعالى: ﴿من كان عدوًّا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال﴾ [البقرة: ٩٨] وهما من الملائكة .

وأما كونه إذا أكل البطيخ يحث وإن كان ليس له ساق ؛ فلأنه ينضج ويحلو . فوجب كونه كثمر الشجر .

وأما كونه يحتمل أن لا يحث ؛ فلأنه ثمرة بقلة . أشبه القثاء والخيار .

وأما كونه لا يحث بأكل القثاء والخيار ؛ فلأنه لا يسمى فاكهة ولا هو في معنى الفاكهة . فوجب أن لا يحث بأكله ؛ لعدم المخالفة لفظاً ومعنى .

قال: (وإن حلف لا يأكل رطباً فأكل مذبناً حنث . وإن أكل تمرّاً أو بسرّاً ، أو حلف لا يأكل تمرّاً فأكل رطباً أو دبساً أو ناطقاً لم يحنث).

أما كون من حلف لا يأكل رطباً فأكل مذبناً يحنث ؛ فلأن المذبذب ما أرطب بعضه فيكون آكله أكلاً رطباً وتمرّاً . فوجب أن يحنث ؛ كما لو أكل نصف رطبة ونصف تمرّة منفردتين.

وأما كونه إذا أكل تمرّاً أو بسرّاً لا يحنث ؛ فلأن ذلك لا يسمى رطباً .
وأما كون من حلف لا يأكل تمرّاً فأكل رطباً أو دبساً أو ناطقاً لا يحنث ؛ فلأن ذلك كله لا يسمى تمرّاً.

قال: (وإن حلف لا يأكل أدماً حنث بأكل البيض والشواء والجبن والملح والزيتون واللبن وسائر ما يُصطبغُ به . وفي التمر وجهان).

أما كون من حلف لا يأكل أدماً يحنث بأكل البيض ... إلى قوله: وسائر ما يصطبغ به ؛ فلأن العادة جارية بالتأدم بذلك كله.

وأما كونه يحنث بأكل التمر في وجه ؛ فلأنه أدم لما روي «أن النبي ﷺ وضع تمرّة على كسرة وقال: هذه أدم»^(١). رواه أبو داود.

وأما كونه لا يحنث به في وجه ؛ فلأنه لا يُؤدمُ به عادة إنما يؤكل قوتاً أو حلاوة.

قال: (وإن حلف لا يلبس شيئاً فلبس ثوباً أو درعاً أو جوشناً أو خفّاً أو نعلّاً : حنث).

أما كون من حلف لا يلبس شيئاً فلبس ثوباً أو درعاً أو جوشناً يحنث ؛ فلأنه ليس شيئاً حقيقة وعرفاً.

وأما كونه يحنث إذا لبس خفّاً ؛ فلأن الخف مما يلبسُ عادة ، وفي الحديث: «أن النجاشي أهدى إلى النبي ﷺ خفين فلبسهما»^(٢).

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٣٢٥٩) : ٣ : ٢٢٥ كتاب الأيمان والنذور، باب الرجل يحلف أن لا يتأدم.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (١٥٥) : ١ : ٣٩ كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين.

وأما كونه يحنث إذا لبس نعلًا ؛ فلأنه مما يلبس عادة. وقيل لابن عمر: «إنك تلبس هذه النعال . قال: إني رأيتُ رسولَ الله ﷺ يلبسها» (١) .

قال: (وإن حلف لا يلبس حُلِيًّا فللبس حلية ذهب أو فضة أو جوهر حنت . وإن لبس عقيقاً أو سبجاً لم يحنث . وإن لبس الدراهم والدنانير في مرسله فعلى وجهين).

أما كون من حلف لا يلبس حُلِيًّا فللبس حلية ذهب أو فضة أو جوهر يحنث ؛ فلأن ذلك كله حلي . قال الله تعالى: ﴿يُحَلِّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُؤًا﴾ [فاطر: ٣٣] ، وقال: ﴿وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حَلِيَّةً﴾ [النحل: ١٤] ، وفي الحديث أن ابن عمر قال: «قال الله تعالى للبحر الشرقي : إني عاجل فيك الحلية والصيد والطيب» .
وأما كونه لا يحنث إذا لبس عقيقاً أو سبجاً ؛ فلأن ذلك ليس بحلي عُرفاً فكذا يجب أن يكون شرعاً.

وأما كونه لا يحنث إذا لبس الدراهم والدنانير في مرسله على وجه ؛ فلأن العادة أنه لا يحلى بذلك.



وأخرجه الترمذي في جامعه (٢٨٢٠) ٥ : ١٢٤ كتاب الأدب، باب ما جاء في الخف الأسود.
وأخرجه ابن ماجه في سننه (٥٤٩) ١ : ١٨٢ كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في المسح على الخفين.
(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١٦٤) ١ : ٧٣ كتاب الوضوء ، باب غسل الرجلين في التعلين ولا يمسح على التعلين.
وأخرجه مسلم في صحيحه (١١٨٧) ٢ : ٨٤٤ كتاب الحج، باب الإهلال من حيث تتبع الرحلة.

قال: (وإن حلف لا يركب دابة فلان ، ولا يلبس ثوبه ، ولا يدخل داره ، فركب دابة عبده وليس ثوبه ودخل داره ، أو فعل ذلك فيما استأجره فلان : حنث .

وإن ركب دابة استعارها لم يحنث .

وإن حلف لا يركب دابة عبده فركب دابة جعلت برسمه حنث).

أما كون من حلف لا يركب دابة فلان ، ولا يلبس ثوبه ، ولا يدخل داره يحنث إذا ركب دابة عبده ولبس ثوبه ودخل داره ؛ فلأن ذلك كله ملك لسيده فالفاعل لذلك بمنزلة من فعل ذلك في ملك فلان نفسه .

وأما كونه يحنث إذا فعل ذلك فيما استأجره ؛ فلأن الدار تضاف إلى ساكنها إذا أضافها إلى مالكتها . قال الله تعالى: ﴿ لا تخرجوهن من بيوتهن ﴾ [الطلاق: ١] . والمراد بيوت أزواجهن .

ولأن الإضافة هنا للاختصاص ، ولذلك يُضاف الرجل إلى أخيه بالأخوة ، وإلى ابنه بالبنوة ، وإلى أبيه بالأبوة ، وإلى زوجته بالزوجية .

وأما كونه لا يحنث إذا ركب دابة استعارها ؛ فلأن فلاناً لا يملك منافع الدابة المستعارة .

قال المصنف رحمه الله في المغني: إذا قال: لا دخلت مسكن زيد تعلقت يمينه بالدار التي سكنها سواء كانت مملوكة أو مستأجرة .

وأما كون من حلف لا يركب دابة عبده فركب دابة جعلت برسمه يحنث ؛ فلأنه مختص بها حينئذ . أشبه الدار المستأجرة .

قال: (وإن حلف لا يدخل داراً فدخل سطحها حنت . وإن دخل طاق الباب احتمل وجهين).

أما كون من حلف لا يدخل داراً فدخل سطحها يحنت ؛ فلأنه من الدار وحكمه حكمها . بدليل صحة^(١) الاعتكاف فيه ومنع الجنب من اللبث فيه . فوجب أن يحنت إذا دخله ؛ كما لو دخل الدار نفسها.

وأما كونه إذا دخل طاق الباب لا يحنت في وجه ؛ فلأنه إذا أغلق الباب حصل خارجاً منها ولا يُسمى داخلياً فيها ، وهذا أصح ؛ لما ذكر . قاله المصنف في المغني.

قال: (وإن حلف لا يكلم إنساناً حنت بكلام كل إنسان . وإن زجره فقال: تنح أو اسكت حنت . وإن حلف لا يبتدئه بكلام فتكلما معاً حنت).

أما كون من حلف لا يكلم إنساناً يحنت بكلام كل إنسان ؛ فلأن النكرة في سياق النفي تعم ، وإذا كان اللفظ عاماً دخل تحته كل إنسان ، وذلك يوجب الحنت ؛ لأنه خالف ما عليه.

وأما كونه يحنت إذا زجره فقال: تنح أو اسكت ؛ فلأن ذلك كلام فيدخل تحت ما حلف على عدمه.

وأما كونه يحنت إذا حلف لا يبتدئه بكلام فتكلما معاً ؛ فلأنه قصد البداءة بكلامه ، وكلامه صاحبه وقع معه اتفاقاً ، وإذا كان كذلك وجب الحنت.

(١) في د زيادة : الأيمان.

قال: (وإن حلف لا يكلمه حيناً فذلك ستة أشهر نص عليه . وإن قال: زمناً أو دهنراً أو بعيداً أو ملياً رجع إلى أقل ما يتناوله اللفظ . وإن قال: عمراً احتتمل ذلك ، واحتمل أن يكون أربعين عاماً ، وقال القاضي: هذه الألفاظ كلها مثل: الحين إلا بعيداً أو ملياً فإنه على أكثر من شهر . وإن قال: الأبد والدهر فذلك على الزمان كله).

أما كون حين ستة أشهر ؛ فلأن الحين المطلق من كلام الحالف يحمل على الحين المطلق من كلام الله ، والحين المطلق من كلام الله يراد به ذلك . فيجب أن يحمل كلام الحالف عليه.

فإن قيل: حين يطلق ويراد به السنة ؛ كقوله تعالى: ﴿تؤتي أكلها كل حين﴾ [إبراهيم: ٢٥] ، ويطلق ويراد به يوم القيامة ؛ كقوله تعالى: ﴿ولتعلمن نبأه بعد حين﴾ [ص: ٨٨] ، ويطلق ويراد به ساعة ﴿فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾ [الروم: ١٧] . ويقال في العرف: أتيتك مذ حين وإن كنت قد أتيت من ساعة ، ويطلق ويراد به مدة طويلة ؛ كقوله تعالى: ﴿فذرهم في غمرتهم حتى حين﴾ [المؤمنون: ٥٤].

قيل: لا نزاع في صحة الإطلاق وإرادة جميع ما ذكر لكن الكلام في الإطلاق الخالي عن الإرادة ، وغالب ما يُستعمل في ستة أشهر . فوجب حمل الكلام عليه ؛ لغلبته.

وأما قوله تعالى: ﴿تؤتي أكلها كل حين﴾ [إبراهيم: ٢٥] فقال عكرمة وسعيد ابن جبير وأبو عبيدة: هو ستة أشهر .

وأما كون زمناً ودهنراً يرجع فيهما إلى أقل ما يتناوله اللفظ على قول غير القاضي ؛ فلأن ما زاد عليه مشكوك في إرادته والأصل عدمه.

وأما كونهما مثل الحين على قول القاضي ؛ فلمشاركتيهما له في المعنى .

وأما كون بعيداً أو ملياً يرجع فيهما إلى أقل ما يتناوله اللفظ على قول غير

القاضي ؛ فلما ذكر في " حين " .

وأما كونهما أكثر من شهر على قوله^(١).

وأما كون عُمرُ محتمل فيه ذلك أي أنه يرجع فيه إلى أقل ما يتناوله اللفظ على قول غير القاضي ؛ فلما ذكر في " حين " .
 وأما كونه محتمل أن يكون أربعين عاماً ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿لَبِثَ فِيكُمْ عُمرًا﴾ [يونس: ١٦] . وفسر بأربعين عاماً .
 وأما كونه مثل الحين على قوله ؛ فلما ذكر فيه .
 وأما كون الأبد والدهر على الزمان كله ؛ فلأن الألف واللام للاستغراق وذلك يوجب دخول الزمان كله .

قال: (والْحُقْبُ ثمانون سنة ، والشهور اثنا عشر عند القاضي ، وعند أبي الخطاب : ثلاثة ؛ كالأشهر والأيام ثلاثة .
 وإن حلف لا يدخل باب هذه الدار فحول ودخله حنث).

أما كون الحُقْبُ بضم الحاء ثمانين سنة ؛ فلأن ذلك يروى عن ابن عباس .
 وقال الجوهري في كتابه المسمى بالصحاح: الحُقْبُ بالضم ثمانون سنة .
 وأما كون الشهور اثنا عشر شهراً عند القاضي ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً﴾ [التوبة: ٣٦] .
 وأما كونها ثلاثة كالأشهر عند أبي الخطاب ؛ فلأن فعولاً تستعمل ويراد به أفعل ، ومنه قوله تعالى: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ [البقرة: ٢٢٨] .
 وإذا استعمل في كل واحد منهما كان الأقل متيقناً والأكثر مشكوكاً فيه ، ومتى دار الأمر بين متيقن ومشكوك فيه كان حمل اللفظ على المتيقن متعيناً .
 ولأن الأصل براءة ذمته . تُرك العمل به في الأقل ؛ لتيقنه . فيبقى فيما عداه على مقتضى البراءة .

وأما كون الأيام ثلاثة ؛ فلأنها أقل الجمع .
 وأما كون من حلف لا يدخل باب هذه الدار فحول ودخله حنث ؛ فلأنه فعل ما حلف على تركه .

قال: (وإن حلف لا يكلمه إلى حين الحصاد انتهت يمينه بأوله . ويحتمل أن يتناول جميع مدته).

[أما كون من حلف لا يكلمه إلى حين الحصاد انتهت يمينه بأوله^(١) على المذهب ؛ فلأن ما بعد إلى لا يدخل فيما قبلها إلا بقريئة ، وهي منتفية هنا .
وأما كونه يحتمل أن يتناول جميع مدته ؛ فلأن الظاهر أنه قصد هجرانه ، واللفظ صالح لتناول الجميع بدليل صحة تفسير كلامه به .

قال: (وإن حلف لا مال له ، وله مال غير زكوي ، أو دين على الناس : حنث).

أما كون من ذكر يحنث إذا كان له دين ؛ فلأن الدين مال يتعقد عليه الحول ويصح تصرفه فيه بالإبراء والحوالة . أشبه المودع .

قال: (وإذا حلف لا يفعل شيئاً فوكل من فعله حنث إلا أن ينوي).

أما كون من حلف لا يفعل شيئاً فوكل في فعله يحنث إذا لم ينو ؛ فلأن قصده ظاهراً أن لا يفعل ، وذلك لا يحصل مع فعل وكيه له .
وأما كونه لا يحنث إذا حلف لا يفعل بنفسه ؛ فلأن الموجب للحنث المخالفة ولم يوجد .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

فصل [الأسماء العرفية]

قال المصنف رحمه الله: (فأما الأسماء العرفية فهي أسماء اشتهر مجازها حتى غلب على الحقيقة ؛ كالرأوية والظعينة والدابة والغائط والعذرة ونحوها ، فتعلق اليمين بالعرف دون الحقيقة).

أما كون الأسماء العرفية هي أسماء اشتهر مجازها حتى غلب على الحقيقة ؛ فلأنها إذا لم تشتهر تكون مجازاً له.

فإن قيل: لم سميت عرفية ؟

قيل: لاستعمال أهل العرف لها في غير المعنى اللغوي . وذلك أن الألفاظ قد تكون حقيقة لغوية في معنى ثم تصير مدلولاً بها على معنى آخر عرفي . ولا شبهة في وقوع ذلك ؛ لما ذكر المصنف رحمه الله من الرأوية والظعينة والدابة والغائط والعذرة ونحو ذلك .

فإن قيل: فما معاني الألفاظ المذكورة لغة وعرفاً ؟

قيل: الرأوية في اللغة: اسم للحمل الذي يظعن عليه ، وفي العرف: اسم للمرأة.

والدابة في اللغة: اسم لما دبّ ودرج ، وفي العرف: اسم لذوات الأربع من

الخيل والبغال والحمير.

والغائط في اللغة: اسم للمكان المطمئن ، وفي العرف: اسم للفضلة المستقذرة.

وأما كون يمين الحالف بذلك تتعلق بالعرف دون الحقيقة ؛ فلأن العرف هو

السابق إلى الفهم . فوجب تعلق اليمين به دون غيره.

قال: (وإن حلف على وطء امرأة: تعلقت يمينه بجماعها. وإن حلف على وطء دار: تعلقت يمينه بدخولها ركباً أو ماشياً أو حافياً أو متعللاً).

أما كون من حلف على وطء امرأة تعلقت يمينه بجماعها؛ فلأنه المتبادر إلى الفهم، ولذلك لما قال الله تعالى: ﴿حرمت عليكم أمهاتكم﴾ [النساء: ٢٣] تعلق التحريم بالجماع.

وأما كون من حلف على وطء دار تعلقت يمينه بدخولها؛ فلأنها غير قابلة للجماع. فوجب تعلق يمينه بدخولها.

وأما كونه تعلق يمينه بدخولها ركباً أو ماشياً أو حافياً أو متعللاً؛ فلأن اليمين محمولة على الدخول، والفاعل لحالة مما ذكر يسمى داخلياً.

فإن قيل: لم لا تعلق بوطء القدم فيما^(١) إذا دخلها ركباً؟

قيل^(٢): لأن إرادة الدخول أظهر من إرادة ما ذكر، واللفظ يحمل على الظاهر لا على غيره.

قال: (وإن حلف لا يشم الريحان فشم الورد والبنفسج والياسمين، أو لا يشم الورد والبنفسج فشم دهنهما أو ماء الورد فالقياس أنه لا يحنث، وقال بعض أصحابنا: يحنث).

أما كون من حلف لا يشم الريحان فشم الورد والبنفسج والياسمين لا يحنث على القياس؛ فلأن الريحان في العرف هو اسم للفارسي. فلم تنصرف اليمين إلى ما ذكر.

وأما كونه يحنث على قول بعض أصحابنا وهو أبو الخطاب؛ فلأن الريحان في اللغة: اسم لكل نبت أو زهر طيب الريح وهو موجود في الورد والبنفسج والياسمين.

وأما كون من حلف لا يشم الورد والبنفسج فشم دهنهما أو ماء الورد ولم يحنث على ذلك^(٣).

(١) في د زيادة: لا يحنث.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) كذا في د.

وأما كونه يحنث على الثاني وهو قول أبي الخطاب ؛ فلأن معنى كلامه: لا أشم رائحة ذلك ؛ لأن الشم إنما يكون للرائحة ، ورائحة الورد والبنفسج في دهنهما ، وقد شم ذلك.

قال: (وإن حلف لا يأكل لحماً فأكل سمكاً حنث عند الحرقى ، ولم يحنث عند ابن أبي موسى).

أما كون من حلف بما ذكر يحنث بما ذكر عند الحرقى ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿وهو الذي سخّر البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً﴾ [النحل: ١٤] ، وقال عز وجل: ﴿ومن كل تأكلون لحماً طرياً﴾ [فاطر: ١٢]. ولأن السمك لحم حيوان.

وأما كونه لا يحنث عند ابن أبي موسى ؛ فلأن السمك لا ينصرف إليه إطلاق اسم اللحم بدليل : ما لو وكل رجلاً في شراء لحم فاشترى له سمكاً لم يلزمه. ولأنه يصح أن يُنفى عنه فيقال: ما أكل لحماً وإنما أكل سمكاً . وتسمية ذلك باللحم لا يوجب الحنث . بدليل : أن الله عز وجل سمى السماء سقفاً محفوظاً^(١). ولو حلف حالف: لا قعدت تحت سقف ففعل تحت السماء لم يحنث. والأول ظاهر المذهب . قاله المصنف رحمه الله في المغني.

والفرق بين مسألة اللحم وبين مسألة السقف : أن الظاهر أن من حلف لا يقعد تحت سقف قصد يمينه تحت سقف يمكنه التحرز منه ، والسماء ليست كذلك فلا تدخل في يمينه . بخلاف الحالف بأنه لا يأكل لحماً ؛ لعدم المعنى المذكور في يمينه .

قال: (وإن حلف لا يأكل رأساً ولا بيضاً حنث بأكل رؤوس الطيور والسمك وبيض السمك والجراد عند القاضي ، وعند أبي الخطاب لا يحنث إلا بأكل رأس حرت العادة بأكله منفرداً ، أو بيض بزابل بانضه حال الحياة).

أما كون من حلف بما ذكر يحنث بما ذكر عند القاضي ؛ فلأن رؤوس الطيور والسمك وبيض السمك والجراد رؤوس وبيض حقيقة وعرفاً . فوجب أن يحنث ؛

(١) في قوله تعالى: ﴿وجعلنا السماء سقفاً محفوظاً﴾ [الأنبياء: ٣٢].

كما لو حلف لا يأكل لحماً فأكل من لحم الأنعام والزرافة . والجامع بينهما أن غاية ما يقدر أن أكل رؤوس الطيور والسماك وبيض السمك والجراد نادر بالنسبة إلى رؤوس النعم وإلى بيض الدجاج ، وأكل لحم الأنعام نادر بالنسبة إلى أكل لحوم النعم ، والحنت في مسألة اللحم محقق فكذا في مسألة الرؤوس والبيض .
وأما كونه لا يحنت عند أبي الخطاب إلا بأكل رأس جرت العادة بأكله منفرداً ؛ كالغنم والبقر ، أو بيض يزايل بائضه حال الحياة ؛ كبيض الدجاج ؛ فلأن المتبادر إلى الذهن ما جرت العادة بأكله منفرداً .
ولأن الظاهر إرادة ذلك . فوجب أن لا يتعداه اليمين . فلم يحنت بأكل غيره ؛ لعدم دخوله في يمينه . وحث بأكله ؛ لدخوله في يمينه .

قال: (وإن حلف لا يدخل بيتاً فدخل مسجداً أو حماماً أو بيت شعر أو آدم . أو لا يركب فركب سفينة حنت عند أصحابنا . ويحتمل أن لا يحنت).

أما كون من حلف لا يدخل بيتاً يحنت إذا دخل مسجداً عند أصحابنا ؛ فلأن الله تعالى سماه بيتاً فقال : ﴿إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة﴾ [آل عمران: ٩٦] ، وقال: ﴿في بيوتٍ أذن الله أن ترفع﴾ [النور: ٣٦].
وأما كونه يحنت إذا دخل حماماً ؛ فلأن النبي ﷺ سماه بيتاً قال: «بمس البيت الحمام»^(١).

وأما كونه يحنت إذا دخل بيت شعر أو آدم ؛ فلأن البدوي يسميه بيتاً .
ولأن البدوي لو حلف لا يدخل بيتاً فدخل بيت الحضري حنت فكذلك إذا حلف الحضري لا يدخل بيتاً فدخل بيت البدوي .
وأما كونه يحتمل أن لا يحنت في ذلك كله ؛ فلأن الظاهر أن الحالف لم يُرد ذلك بيمينه فلم يحنت بالدخول فيه .
وظاهر كلام المصنف رحمه الله في المغني أن الاحتمال إنما هو في المسجد والحمام ؛ لأن أهل العرف لا تسمي ذلك بيتاً .

(١) ذكره الزبيدي في الإتحاف ٢: ٦٣٥ عن عائشة ، وعزاه إلى البيهقي في السنن .

قال: (وإن حلف لا يتكلم فقرأ أو سبح أو ذكر الله عز وجل لم يحنث . وإن دقَّ عليه إنسان فقال : ادخلوها بسلام آمنين يقصد تنبيهه لم يحنث).

أما كون من حلف لا يتكلم فقرأ أو سبح أو ذكر اسم الله لا يحنث ؛ فلأن الكلام في العرف لا يطلق إلا على كلام الآدميين ، ولهذا قال أصحاب رسول الله ﷺ: « كنا نتكلم في الصلاة حتى نزلت: ﴿وقوموا لله قانتين﴾ [البقرة: ٢٣٨]. فأمرنا بالسكوتِ ونُهينا عن الكلام»^(١).

وقال الله: ﴿أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا واذكر ربك كثيراً وسبح بالعشي والإبكار﴾ [آل عمران: ٤١]. نهاه عن الكلام وأمره بالتسبيح ، ولو كان التسبيح كلاماً لدخل في المنهي عنه .

وأما كونه لا يحنث إذا دقَّ عليه إنسان فقال: ادخلوها بسلام آمنين يقصد تنبيهه ؛ فلأن ذلك كلام الله عز وجل ويمينه إنما تنصرف إلى كلام الآدميين . فلم يحنث ؛ لعدم شمول يمينه لذلك .

فإن قيل: لو قال ذلك في الصلاة لبطلت صلاته ، ولو لم يكن من كلام الآدميين لما كان كذلك ؟

قيل: في ذلك منعٌ . وعلى تقدير التسليم الفرق بينهما^(٢) أن الصلاة لا تصح بغير قرآن وقد وقع التردد في كون ذلك قرآناً . فلا تصح مع الشك في شرطها . بخلاف الحنث فإن شرط الحنث فيه : كون المتكلم به كلام الآدميين وقد وقع التردد فيه فلا يحنث بالشك في شرطه.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٤٢٦٠) ٤ : ١٦٤٨ كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وقوموا لله قانتين﴾. وأخرجه مسلم في صحيحه (٥٣٩) ١ : ٣٨٣ كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحة.

(٢) في زيادة : وذلك.

قال: (وإن حلف لا يضرب امرأته فحنقها أو نتف شعرها أو عضها حنت . وإن حلف ليضربته مائة سوط فجمعها فضربه بها ضربة واحدة لم يبر في يمينه).

أما كون من حلف لا يضرب امرأته فحنقها أو نتف شعرها أو عضها يحنت ؛ فلأن ذلك اللفظ يطلق ويراد به عدم إيلام المرأة ، وفي جميع ما ذكر يحصل إيلام المرأة .

وأما كون من حلف ليضربن شخصاً مائة سوط فجمعها وضربه بها ضربة واحدة لا يبر في يمينه ؛ فلأنه لا يفهم في العرف من ضرب مائة سوط إلا مائة ضربة متفرقة . فيجب أن يحمل اليمين عليه .

ولأن السوط آلة أقيمت مقام المصدر وانتصبت انتصابه فمعنى كلامه: لأضربته مائة ضربة بسوط فلا يبر بضربه بمائة سوط مجموعة ؛ لأن ذلك ليس بمائة ضربة بسوط .

فصل [إذا حلف لا يأكل شيئاً فأكله مستهلكاً]

قال المصنف رحمه الله: (وإن حلف لا يأكل شيئاً فأكله مُستهلكاً في غيره ؛ مثل: أن لا يأكل لبناً فأكل زبداً ، أو لا يأكل سمناً فأكل خبيصاً فيه سمن لا يظهر فيه طعمه ، أو لا يأكل بيضاً فأكل ناطفياً ، أو لا يأكل شحماً فأكل اللحم الأحمر ، أو لا يأكل شعيراً فأكل حنطة فيها حبات شعير : لم يحنث . وإن ظهرَ طعمُ السمن أو طعمُ شيء من المحلوف عليه حنث .
وقال الحرفي : يحنث بأكل اللحم الأحمر وحده ، وقال غيره: يحنث بأكل حنطة فيها حبات شعير).

أما كون من حلف بما ذكر لا يحنث إذا أكل المحلوف عليه مُستهلكاً في غيره ؛ فلأن المستهلك لا يقع عليه اسم الذي حلف عليه . فلم يحنث بأكل المستهلك فيه ؛ كما لو حلف لا يأكل رُطباً فأكل تمرّاً .

ولأن المستهلك في الشيء يصير وجوده كعدمه . والظاهر من الخالف على شيء من ذلك أنه إنما حلف لمعنى في المحلوف عليه ، وإذا كان كذلك تعين عدم الحنث ؛ لانتفاء المعنى المحلوف من أجله .

فعلى هذا لا يحنث بأكل الرُّبْد إذا حلف لا يأكل لبناً ؛ لأن اللبن الذي في الرُّبْد مستهلك فيه ، ولا يحنث بأكل الخبيص الذي فيه سمن لا يظهر طعمه فيه إذا حلف لا يأكل سمناً ؛ لأن السمن إذا لم يظهر طعمه مستهلك في الخبيص ، ولا يحنث بأكل الناطف إذا حلف لا يأكل بيضاً ؛ لأن بياض البيض يصير مستهلكاً في الناطف.

وأما كون من حلف لا يأكل شحماً فأكل اللحم الأحمر لا يحنث على المذهب ؛ فلأن اللحم الأحمر إن كان فيه شحم فهو مستهلك فيه.

وأما كونه يحنث على قول الخرقى ؛ فلأنه لا يخلو من شحم . ودعوى الاستهلاك ممنوعة .
وأما كون من حلف لا يأكل شعيراً فأكل حنطة فيها حبات شعير لا يحنث على المذهب ؛ فلأن الشعير مستهلك في الحنطة .
وأما كونه يحنث على قول بعض الأصحاب ؛ فلأن الشعير يمكن تمييزه فتركه فيه وأكله له أكل لما منع نفسه من أكله مع القدرة عليه .
وأما كون ما تقدم ذكره يحنث إذا ظهر طعمُ السمنِ أو طعمُ شيء من المحلوف عليه ؛ فلأن عدم الحنث إنما انتفى من أجل انتفاء المعنى الذي قصده الحالف ، وذلك منتفٍ فيما إذا ظهر الطعم . فوجب الحنث ؛ لوجود المقتضي للحنث وانتفاء المعنى عدمه .

فصل [إذا حلف لا يأكل شيئاً فشربه]

قال المصنف رحمه الله: (وإن حلف لا يأكل شيئاً فشربه ، أو لا يشربه فأكله فقال الخرقى : يحنث .

وقال أحمد فيمن حلف لا يشرب شيئاً فشربه وأكله : لا يحنث . فيخرج في كل ما حلف لا يأكله فشربه ، أو لا يشربه فأكله وجهان .

وقال القاضي : إن عين الخلوف عليه حنث . وإن لم يعينه لم يحنث .

أما كون من حلف لا يأكل شيئاً فشربه أو بالعكس يحنث على قول الخرقى ؛ فلأن الحلف على ترك شيء يقصد به في العرف اجتناب ذلك بالكيفية فحملت اليمين عليه . ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٢] فإنه يتناول تحريم شربها .

ولو قال طبيب لمريض: لا تأكل العسل لكان ناهياً له عن شربه وبالعكس .
وأما كونه لا يحنث على ما قاله الإمام في مسألة النبيذ ؛ فلأن الأفعال كالأعيان ، ولو حلف على عين لم يحنث بالأخرى فكذلك إذا حلف على فعل لم يحنث بالآخر .

وأما كونه إذا عين الخلوف عليه ؛ مثل : إن حلف لا يأكل هذا السمن فشربه أو بالعكس يحنث على قول القاضي ؛ فلأن تغير صفة الخلوف عليه لا تنفي الحنث فكذلك تغير صفة الفعل ، وإذا لم يعينه لا يحنث ؛ لأنه لا تحصل المخالفة من جهة الاسم ولا من جهة التعيين .

قال: (وإن حلف لا يطعمه حنث بأكله وشربه . وإن ذاقه ولم يبلغه لم يحنث . وإن حلف لا يأكل مائعاً فأكله بالخبز حنث).

أما كون من حلف لا يطعم شيئاً يحنث بأكله وشربه ؛ فلأنه طعمه . ضرورة وجود ذلك في الأكل والشرب.

وأما كونه إذا ذاقه ولم يبلغه لا يحنث ؛ فلأنه ما طعمه.

وأما كون من حلف لا يأكل مائعاً فأكله بالخبز حنث ؛ فلأن المائع هكذا يؤكل في العادة.

فصل [إذا حلف فاستدام ذلك]

قال المصنف رحمه الله^(١): (وإن حلف لا يتزوج ولا يتطهر ولا يتطيب فاستدام ذلك لم يحث . وإن حلف لا يركب ولا يلبس فاستدام ذلك حث).

أما كون من حلف لا يتزوج ولا يتطهر ولا يتطيب فاستدام ذلك لا يحث ؛ فلأن المستديم لا يُطلق عليه ذلك . بدليل أنه لا يقال: تزوج شهراً ، ولا تطهر شهراً ، ولا تطيب شهراً .

وأما كون من حلف لا يركب ولا يلبس فاستدام ذلك يحث ؛ فلأن المستديم يُطلق عليه ذلك . بدليل أنه يقال: ركب شهراً ولبس شهراً.

قال^(٢): (وإن حلف لا يدخل داراً هو داخلها فأقام فيها حث عند القاضي ، ولم يحث عند أبي الخطاب . وإن حلف لا يدخل على فلان بيتاً فدخل فلان عليه فأقام معه فعلى الوجهين).

أما كون من حلف لا يدخل داراً هو داخلها فأقام فيها يحث على قول القاضي ؛ فلأن استدامة الإقامة في الدار حرام كابتداء الدخول .
وأما كونه لا يحث على قول أبي الخطاب ؛ فلأن الدخول لا يُستعمل في الاستدامة ، ولهذا يقال: دخلتها منذ شهر ، ولا يقال: دخلتها شهراً فجرى مجرى التزويج.

ولأن الانفصال من خارج إلى داخل لا يوجد في الإقامة.

وأما كون من حلف لا يدخل على فلان بيتاً فدخل فلان عليه فأقام معه على الوجهين ؛ فلأن الإقامة هنا كالإقامة في المسألة التي قبلها . فوجب أن يخرج فيها ما خرج فيها نقلاً ودليلاً.

(١) زيادة يقتضيهما السياق.

(٢) في ٥: قال المصنف رحمه الله . وما أثبتناه بناسب صنيع الشارح في الكتاب.

قال: (وإن حلف لا يسكن داراً ، أو لا يساكن فلاناً وهو مساكنه . فلم يخرج في الحال : حنث ؛ إلا أن يقيم لنقل متاعه أو يخشى على نفسه الخروج فيقيم إلى أن يمكنه ، فإن خرج دون متاعه وأهله حنث ، إلا أن يودع متاعه أو يعيره وتأتي امرأته الخروج معه ، ولا يمكنه إكراهها فيخرج وحده فلا يحث).

أما كون من حلف بما ذكر فلم يخرج في الحال من الدار المحلوف عليها وهو قادر على نقل متاعه غير خائفٍ على نفسه الخروج يحث ؛ فلأن استدامة السكنى سكنى . بدليل أنه يصح أن يقال: سكن الدار شهراً.

وأما كون من يقيم لنقل متاعه لا يحث ؛ فلأن النقل لا يكون إلا بالمتاع ، والإقامة من أجله إقامة لا يمكن التحرز عنها . فلا يقع اليمين عليها . وظاهر كلام المصنف رحمه الله هنا: أن الإقامة مختصة بالمتاع . وقال في المغني: وإن أقام لنقل متاعه وأهله لم يحث .

والواجب حمل كلامه هنا على ما في المغني ؛ لأن نقل الأهل مثل المتاع بدليل : أنه لو خرج دون أهله حنث كما يحث إذا خرج دون متاعه .

وأما كون من يخشى على نفسه من الخروج فيقيم حتى يزول الخوف لا يحث ؛ فلأنه أقام لدفع الضرر ، وإزالته عند ذلك مطلوبة شرعاً . فلم تدخل تحته اليمين ؛ لأنها تقتضي المنع .

وأما كون من خرج في الحال دون أهله ومتاعه ويمكنه إخراج ذلك ولم يودع متاعه ولا يعيره يحث ؛ فلأن السكنى تكون بالأهل والمال ، ولهذا يقال: فلان ساكن في البلد الفلاني وهو غائب عن بيته ، وإذا نزل بلداً بأهله وماله يقال: سكنه وإن نزله بنفسه .

وأما كون من خرج وحده وأودع متاعه أو أعاره متاعه وأبت امرأته الخروج معه ولم يمكنه إكراهها لا يحث ؛ فلأن يده زالت عن متاعه ، وامرأته هو عاجز عن إخراجها ، وزوال اليد والعجز لا يتصور معهما حنث البتة .

قال: (وإن حلف لا يُساكن فلاناً فبينا بينهما حائطاً وهما متساكنان حثت . وإن كان في الدار حُجرتان كل حجرة تختص ببناها ومراقفها فسكن كل واحد في حجرة لم يحث).

أما كون من حلف لا يُساكن فلاناً يحث إذا بنا بينهما حائطاً وهما متساكنان ؛ فلأن إقامتهما إلى بناء الحائط يقع عليها اسم المساكنة المحلوف على تركها ، وذلك يوجب ضرورة تحقق المخالفة ليمينه .
وأما كونه لا يحث إذا كان في الدار حجرتان ... إلى آخره ؛ فلأن كل واحد ساكن في حجرتة فلا يكون مُساكناً لغيره . فلم يحث ؛ لعدم فعل المحلوف على تركه .

قال: (وإن حلف ليخرجن من هذه البلدة فخرج وحده دون أهله برّ . وإن حلف ليخرجن من هذه الدار فخرج دون أهله لم يبر).

أما كون من حلف ليخرجن من هذه البلدة فخرج وحده دون أهله يبر ؛ فلأن حقيقة الخروج لم يعارضها في الخروج من البلدة معارض . فوجب حصول البر ؛ لحصول الحقيقة ، وذلك موجود في خروجه بنفسه دون أهله.
وأما كون من حلف ليخرجن من هذه الدار لا يبر إذا خرج دون أهله ؛ فلأن الدار يخرج منها ساكناً في اليوم مراراً . فظاهر حاله أنه لم يُرد حقيقة الخروج . فوجب حمله على مجازة وذلك هو النقلة . وقد تقدم أن النقلة تقتضي إخراج الأهل فإذا خرج دونهم لم يحصل البر ضرورة عدم الوفاء باليمين.

قال: (وإن حلف ليخرجن من هذه البلدة ، أو ليرحلن عن هذه الدار ففعل فهل له العود إليها ؟ على روايتين).

أما كون من حلف بما ذكر ففعل له العود إلى البلدة والدار على رواية ؛ فلأن يمينه على الرحيل ، وقد وجد ، وذلك يوجب انحلال اليمين وإذا انحلت يمينه صار بمنزلة من لم يحلف.

وأما كونه ليس له العود إليهما على رواية ؛ فلأن الظاهر أنه قصد هجران ما حلف على الرحيل منه ، والعود إليه ينافي مقصود يمينه.

فصل [في مسائل من الحلف]

قال المصنف رحمه الله: (إذا حلف لا يدخل داراً فحُمِلَ فأدخلها ويمكنه الامتناع فلم يمتنع، أو حلف لا يستخدم رجلاً فخدمه وهو ساكت فقال القاضي: يحنث. ويحتمل أن لا يحنث).

أما كون من حلف لا يدخل داراً فحُمِلَ فأدخلها ويمكنه الامتناع فلم يمتنع يحنث عند القاضي؛ فلأن عدم الامتناع مع القدرة يُذهب معنى الإكراه النافي للحنث.

فإن قيل: فحُمِلَ فأدخلها مشعر بالإكراه فيكون الكلام مفروضاً في الإكراه. فإذا خرج عن أن يكون مكرهاً خرجت المسألة عن أصلها.
قيل: لما كان الحملُ إكراهاً في الصورة أُطلق عليه مُكرهاً فإذا أمكنه الامتناع لم يكن مكرهاً حقيقة.

وتقييد المصنف رحمه الله الحنث بأن يمكنه الامتناع إشعار بأنه إذا لم يمكنه لا يحنث. وهو صحيح نص عليه الإمام أحمد.

قال المصنف في المغني: والأصل في ذلك أن النبي ﷺ قال: «عُفِيَ لَأُمِّي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»^(١).

ولأن الفعل غير موجود عنه ولا منسوب إليه.
وأما كون من يمكنه الامتناع فلم يفعل يحتمل أن لا يحنث؛ فلأنه مكره صورة. أشبه المكره معنى.

وأما كون من حلف لا يستخدم رجلاً فخدمه وهو ساكت يحنث على قول القاضي؛ فلأن الظاهر أنه قصد اجتناب خدمته ولم يحصل.

(١) سبق تخريجه ص: ٤٣٤.

وأما كونه يحتمل أن لا يحنث ؛ فلأنه ما استخدمه . والسكوت لا يدل على الرضى بدليل : ما لو شقّ رجل ثوب رجل وهو ساكت فإن سكوته لا يدل على رضاه ، ولهذا يملك الذي شقّ ثوبه مطالبة الذي شقه بقيمة شقه .

قال: (وإن حلف ليشربن الماء أو ليضربنّ غلامه غداً فنلّف الخلوف عليه قبل الغد حنث عند الخرقى . ويحتمل أن لا يحنث . وإن مات الخالف لم يحنث).

أما كون من حلف بما ذكر يحنث إذا تلف الخلوف عليه قبل الغد عند الخرقى ؛ فلأن الخالف لم يفعل الخلوف عليه في وقته وعدم إكراهه ونسيانه . أشبه ما لو حلف ليحجّن هذا العام فلم يقدر على الحج لمرض أو عدم نفقة . وأما كونه يحتمل أن لا يحنث ؛ فلأنه تعذر فعل الخلوف عليه لا من جهته . أشبه المكره والناسي .

والأول أصح ؛ لما تقدم .

والفرق بين ما ذكر وبين المكره والناسي : أن الامتناع في الإكراه والنسيان لمعنى فيه ، وهاهنا الامتناع في المحل .

وأما كونه لا يحنث إذا مات الخالف ؛ فلأن الحنث إنما يحصل بفوات الخلوف عليه في وقته وهو الغد ، والخالف قد خرج عن أن يكون من أهل التكليف قبل ذلك فلا يمكن حنثه . وبأهلية الخالف ظهر الفرق بين موت الخالف وبين موت الخلوف عليه ؛ لأن في تلف الخلوف عليه أهلية الخالف باقية فصادف الحنث محله ، وفي موت الخالف أهليته تبطل بموته . فلم يُصادف بالحنث محله .

قال: (وإن حلف ليقضيه حقه فأبرأه فهل يحنث ؟ على وجهين . وإن مات المستحق فقضى ورثته لم يحنث ، وقال القاضي: يحنث . وإن باعه بحقه عرضاً لم يحنث عند ابن حامد ، وحنث عند القاضي . وإن حلف ليقضيه حقه عند رأس الهلال فقضاه عند غروب الشمس في أول الشهر بر).

أما كون من حلف ليقضينّ غريمه حقه فأبرأه يحنث على وجه ؛ فلأن الحلف على القضاء ، والإبراء ليس بقضاء . بدليل أنه يصح أن يقال: ما قضاني حقي وإنما أبرأته منه .

وأما كونه لا يحنث على وجهه ؛ فلأن الغرض من القضاء حصول البراءة فإذا أبرأه فقد حصل مقصود يمينه . فيجب أن لا يحنث .

وأما كونه إذا مات المستحقّ فقضى ورثته لا يحنث وهو قول أبي الخطاب ؛ فلأن قضاء الورثة قائم مقام قضائه في إبراء ذمته . فكذلك يجب أن يقوم مقامه في البرّ في يمينه .

وأما كونه يحنث على قول القاضي فكما لو حلف ليضربنّ عبده في غد فمات العبد قبل الغد .

وأما كونه إذا باعه بحقه عرضاً لا يحنث عند ابن حامد ؛ فلأن الغرض البراءة وهي حاصلّة بذلك .

وأما كونه يحنث عند القاضي ؛ فلأن الحلف على قضاء الحق ولم يوجد .

وأما كون من حلف ليقضينّ غريمه حقه عند رأس الهلال فقضاه عند غروب الشمس في أول الشهر يرّ ؛ فلأن ذلك هو الوقت المحلوف فيه . فإذا قضاه فيه وجب حصول البر .

قال: (وان حلف لا فارقتك حتى أستوفي حقي فهرب منه حنث . نصّ عليه ، وقال الخرقي: لا يحنث . وان فلسه الحاكم وحكم عليه بفراقه خرّج على الروايين . وان حلف : لا افترقنا فهرب منه حنث . وقدر الفراق ما عدّه الناس فراقاً ؛ كفرقة البيع).

أما كون من حلف لا فارقتك حتى أستوفي حقي فهرب يحنث على المنصوص ؛ فلأن معنى يمينه: لا حصل منا فرقة وقد حصل.

وأما كونه لا يحنث على قول الخرقي ؛ فلأنه حلف على فعل نفسه في الفرقة وما فعلها ولا فعل باختيار . فلم يحنث ؛ كما لو قال: لا قمت فأقامه غيره .

وأما كونه إذا فلسه الحاكم وحكم عليه بفراقه يخرج على روايتين ؛ فلأن ذلك في معنى الروايين في الإكراه ، وقد تقدم ذكر دليلهما .

وأما كونه يحنث إذا قال: لا افترقنا على قوليهما جميعاً ؛ فلأن يمينه يقتضي لا حصل بيننا فرقة بوجه من جهة اللفظ والمعنى . وبذلك يظهر الفرق بين المسألة

الأولى والثانية على قول الخرقي ؛ لأن لفظ الأولى لا يقتضي ذلك.

وأما كون قدر الفراق الذي يحصل به الحنث في موضع الحكم بالحنث فيه ما عده الناس فراقاً في العُرف ؛ فلأن الشرع رتب على ذلك أحكاماً ولم يبين مقداره . فوجب الرجوع فيه إلى العادة ؛ كالحِرْز والقبض .
ولأن الفرقة في البيع تثبت الخيار وهي مقدرة بذلك . فكذلك يجب تقديرها في الحلف قياساً له عليها.

باب النذر

الأصل في النذر الكتاب والسنة والإجماع : أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَلْيُؤْفُوا نَذورهم﴾ [الحج: ٢٩].

وأما السنة ؛ فما روت عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه»^(١).

وعن عمران بن حصين عن النبي ﷺ أنه قال: «خيركم قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم يجيء قوم ينذرون ولا يهبون ، ويخونون ولا يؤتمنون ، ويشهدون ولا يُستشهدون ، ويظهرُ فيهم السُّمَن»^(٢). رواهما البخاري.

وأما الإجماع ؛ فأجمع المسلمون على صحة النذر في الجملة.

قال المصنف رحمه الله: (وهو : أن يلزم نفسه لله تعالى شيئاً . ولا يصح إلا من مكلف مسلماً كان أو كافراً).

أما قول المصنف رحمه الله: وهو أن يلزم نفسه لله تعالى شيئاً ؛ فبيان لمعنى النذر . وفي إضافة الإلزام إلى نفسه احتراز عن الواجب بأصل الشرع.

وأما كون النذر لا يصح من غير مكلف ؛ فلأن غير المكلف كالصبي والمجنون لا اعتبار بقوله .

والنذر قول يترتب عليه حكم شرعي . فلم يصح من واحدٍ منهما ؛ كسائر أقوالهما.

وأما كونه يصح من المكلف ؛ فلدخوله فيما تقدم مع سلامته عما ذكر.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٣٢٢) ٦ : ٢٤٦٤ كتاب الأيمان والنذور ، باب النذر فيما لا يملك وفي معصية.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٣١٧) ٦ : ٢٤٦٣ كتاب الأيمان والنذور ، باب إثم من لا يفني بالنذر. وأخرجه مسلم في صحيحه (٢٥٣٥) ٤ : ١٩٦٤ كتاب فضائل الصحابة ، باب فضل الصحابة...

وأما كونه يصح من المكلف مسلماً كان أو كافراً : أما المسلم فظاهر .
وأما الكافر ؛ فـ «لأن عمر رضي الله عنه قال لرسول الله ﷺ : إني نذرتُ في الجاهلية أن أعتكف يوماً ، قال : أوفٍ»^(١) متفق عليه .

قال: (ولا يصح إلا بالقول . فإن نواه من غير قول لم يصح).

أما كون النذر لا يصح بغير القول ؛ فلأنه التزام . فلم يصح بغير القول ؛ كالطلاق والنكاح .

وأما كونه يصح بالقول ؛ فلأنه التزام يصح بالقول ؛ كسائر الالتزامات .
وأما كون الناذر إذا نواه من غير قول لا يصح ؛ فلأن من شرطه القول ولم يوجد .

قال: (ولا يصح في محال ولا واجب . فلو قال : لله عليّ صوم أمس أو صوم رمضان لم ينعقد).

أما كون النذر لا يصح في المحال ؛ فلأنه لا يتصور انعقاده فيه . فلم يصح فيه ؛ كاليمين التي لا يمكن انعقادها .

وأما كونه لا يصح في واجب ؛ فلأن النذر التزام ، والتزام اللازم لا يصح .
وأما كون من قال : لله عليّ صوم أمس أو صوم رمضان لا ينعقد ؛ فلما تقدم من أن النذر لا يصح في محال ولا واجب ، وصوم أمس محال ، وصوم رمضان واجب .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٣١٩) : ٦ : ٢٤٦٤ كتاب الأيمان والنذور ، باب إذا نذر أو حلف أن لا يكلم إنساناً في الجاهلية ثم أسلم .
وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٥٦) : ٣ : ١٢٧٧ كتاب الأيمان ، باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم .

قال: (والنذر المنعقد على خمسة أقسام:

أحدها: النذر المطلق . وهو أن يقول : لله عليّ نذر . فيجب به كفارة يمين .

الثاني: نذر اللجاج والغضب . وهو: ما يقصد به المنع من شيء غيره أو الحمل عليه ؛ كقوله: إن كلمتك فللله عليّ الحج ، أو صوم سنة ، أو عتق عبدي ، أو الصدقة بمالي . فهذا يمين يتخير بين فعله والتكفير).

أما كون النذر المنعقد على خمسة أقسام ؛ فلأنه تارة يكون مطلقاً ، وتارة نذر لجاج وغضب ، وتارة مباحاً ، وتارة معصية ، وتارة تبرراً .

وأما كون أحد أقسام النذر المنعقد: النذر المطلق كما مثل المصنف رحمه الله من قوله: لله عليّ نذر ؛ فلأنه نذر فيدخل في قوله تعالى: ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩] ، وقوله ﷺ: «النذرُ حلفَةٌ»^(١) .

وأما كونه تجب به كفارة يمين ؛ [فلقوله ﷺ: «كفارةُ النذر إذا لم يُسمَّ كفارةُ يمين»^(٢) . رواه الترمذي] ^(٤) وقال: حديث حسن صحيح غريب .
ولأنه قول ابن عباس وابن مسعود وجابر وعائشة ولا يعرف لهم مخالف في عصرهم .

وأما كون الثاني من أقسام النذر المنعقد : نذر اللجاج والغضب كما مثل المصنف رحمه الله ؛ فلما ذكر قبل .
وأما كونه يميناً يتخير بين فعله والتكفير ؛ فلأن ذلك خرج مخرج اليمين . فوجب أن يعطى حكمها .

(١) في زيادة : وما يأتي في كفارته.

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٨٦٦) ١٧ : ٣١٣ عن عقبه بن عامر ، ولفظه : «النذر يمين ، وكفارته كفارة يمين» .

(٣) أخرجه الترمذي في جامعه (١٥٢٨) ٤ : ١٠٦ كتاب النذور والأيمان ، باب ما جاء في كفارة النذر إذا لم يسم .

(٤) زيادة من الشرح الكبير ١١ : ٣٣٤ .

قال: (الثالث: نذر المباح؛ كقوله: لله عليّ أن ألبس ثوبي، أو أركب دابتي. فهذا كاليمين يتخير بين فعله وكفارة يمين. فإن نذر مكروهاً؛ كالطلاق استحب أن يكفر ولا يفعله).

أما كون الثالث من أقسام النذر المتعقد: نذر المباح. والمراد بالمباح هنا ما استوى طرفاه وما ترجح تركه على فعله. فالأول: كلبس الثوب، وركوب الدابة. والثاني: كالطلاق؛ فلما ذكر قبل.

وأما كون الأول؛ كاليمين يتخير بين فعله وكفارة يمين: أما الفعل؛ فلما روي: «أن امرأت أتت النبي ﷺ فقالت: إني نذرتُ أن أضربَ علي رأسك بالدُّفِّ. فقال لها رسولُ الله ﷺ: «أوفِ بنذرك»^(١). رواه أبو داود.

وأما الكفارة ومفهوم كلام المصنف رحمه الله أنه يجوز تركه. وهو صحيح؛ لأن النذر أُجري مجراه في الكفارة. فكذلك يجب أن يجري مجراه في جواز الترك. وأما الثاني وهو ما ترجح تركه على فعله؛ كالطلاق وسائر ما يكره فعله يستحب أن يكفر ولا يفعله: أما التكفير؛ فليخرج من عهدة نذره. وأما عدم الفعل؛ فلأن فعله مكروه، وهو مطلوب العدم.

قال: (الرابع: نذر المعصية؛ كشرب الخمر، وصوم يوم الحيض ويوم النحر، فلا يجوز الوفاء به ويكفر؛ إلا أن ينذر نحر ولده ففيه روايتان؛ إحداهما: أنه كذلك. والثانية: يلزمه ذبح كبش.

ويحتمل أن لا يتعقد نذر المباح ولا المعصية، ولا يجب به كفارة، ولهذا قال أصحابنا: لو نذر الصلاة أو الاعتكاف في مكان مُعَيَّن فله فعله في غيره، ولا كفارة).

أما كون الرابع من أقسام النذر المتعقد: نذر المعصية كما مثل المصنف رحمه الله؛ فلما ذكر قبل.

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٣٣١٢) ٣: ٢٣٧ كتاب الأيمان والنذور، باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر.

وأما كونه لا يجوز الوفاء به ؛ فلأن النبي ﷺ قال: « من نذر أن يعصي الله فلا يعصيه »^(١).

وأما كون نادره يكفر نحر ولده كان أو لد غيره ؛ فلأن النبي ﷺ قال: « لا نذر في معصية وكفارتها كفارة يمين »^(٢). رواه أبو داود . وقال الترمذي: هو حديث غريب.

وأما كونه يلزمه ذبح كبش إذا كان نذر نحر ولده في رواية ؛ فلأن الله عز وجل جعل الكبش عوضا عن ذبح ولد إبراهيم بعد أن ذبحه ، وقد أمر رسول الله ﷺ باتباع إبراهيم حيث قال: ﴿ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً﴾ [النحل: ١٢٣].

وأما كون نذر المباح والمعصية يحتمل أن لا ينعقد ؛ فلأن النبي ﷺ قال: « لا نذر إلا فيما ابتغي به وجه الله »^(٣).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: « بينا النبي ﷺ يخطب إذا برجل قائم فسأل عنه . فقالوا: أبو إسرائيل نذر أن يقوم في الشمس ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم . قال: ليستظل ولتكلم ولتيم صومه »^(٤). رواه البخاري .

وعن أنس قال: « نذرت امرأة أن تمشي إلى بيت الله . فسئل نبي الله ﷺ عن ذلك . فقال: إن الله لغني عن مشيها . مروها فلتركب »^(٥). قال الترمذي: هذا حديث صحيح.

(١) سبق تخريجه ص: ٤٨٦.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٣٢٩٠) ٣: ٢٣٢ كتاب الأيمان والنذور، باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية.

وأخرجه الترمذي في جامعه (١٥٢٥) ٤: ١٠٣ كتاب النذور والأيمان، باب ما جاء عن رسول الله ﷺ أن لا نذر في معصية. وقد سقط لفظ كفارته من د.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٢١٩٢) ٢: ٢٥٨ تفريع أبواب الطلاق ، باب في الطلاق قبل النكاح. وأخرجه أحمد في مسنده (٦٧٣٢) ٢: ١٨٥.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٣٢٦) ٦: ٢٤٦٥ كتاب الأيمان والنذور ، باب النذر فيما لا يملك وفي معصية.

(٥) أخرجه الترمذي في جامعه (١٥٣٦) ٤: ١١١ كتاب النذور والأيمان، باب ما جاء فيمن يخلف بالمشي ولا يستطيع.

والأول أصح ؛ لما تقدم.

وقوله ﷺ: « لا نذر »^(١) معناه والله أعلم لا نذر يجب وفاؤه ولا خلاف فيه ، وإنما الخلاف في انعقاده موجباً للكفارة ودعوى عدم إيجاب الكفارة في حديث ابن عباس ممنوعة.

ولأن في بعض ألفاظه: « وليصم ثلاثة أيام ».

قال: (ولو نذر الصدقة بكل ماله فله الصدقة بثلته ولا كفارة عليه . وإن نذر الصدقة بألف لزمه جميعها . وعنه : يجزؤه ثلثها).

أما كون من نذر الصدقة بكل ماله له الصدقة بثلته ؛ فلما روي عن النبي ﷺ «أنه قال لأبي لبابة حين قال: إن من توبتي أن أنخلع من مالي قال: يجزئك الثلث»^(٢) .

وفي رواية: «أمسك عليك بعض مالك»^(٣) متفق عليه.

ولأبي داود: «يجزئ عنك الثلث»^(٤) .

وأما كونه لا كفارة عليه ؛ فلأن النبي ﷺ لم يوجب على أبي لبابة سوى ثلث ماله.

وأما كون من نذر الصدقة بألف يلزمه الصدقة بجميعها على المذهب ؛ فلأن الأصل لزوم الوفاء بالنذر خولف في جميع المال للأثر فيبقى في غيره على الأصل .
وأما كونه يجزئه ثلثها على رواية ؛ فلأنه مال نذر للصدقة . فأجزأه ثلثه ؛ كما لو نذر جميع المال .

والأول أصح قاله المصنف رحمه الله في المغني ؛ لما تقدم .

(١) سبق قريباً.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (١٦١١١) ٣: ٥٠٢.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٦٠٦) ٣: ١٠١٣ كتاب الوصايا، باب إذا تصدق أو أوقف بعض ماله...

وأخرجه مسلم في صحيحه (٢٧٦٩) ٤: ٢١٢٠ كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٣٣١٩) ٣: ٢٤٠ كتاب الأيمان والنذور، باب فيمن نذر أن يتصدق بماله.

وقياس الألف على جميع المال لا يصح ؛ لما في الصدقة بجميع المال من الإضرار بنفسه وورثته ، ولهذا منع الشخص من الوصية بجميع ماله .
فإن قيل: كلام المصنف رحمه الله في الألف غير مقيدٍ بكونها بعض ماله أو كله .

قيل: قال في المغني: إذا نذر الصدقة بقدرٍ يستغرق ماله كله صح إلحاقه بالصورة الأولى . يعني بنذر صدقة ماله كله .
ووجهه : أن المعنى المانع من صدقة جميع المال موجودة في الصدقة بالعدد الذي مقداره جميع ماله .

فصل [في نذر التبرر]

قال المصنف رحمه الله: (الخامس: نذر التبرر؛ كنذر الصلاة والصيام والصدقة والاعتكاف والحج والعمرة ونحوها من القرب على وجه التقرب سواء نذره مطلقاً أو علقه بشرط يرجوه فقال: إن شفى الله مريضى، أو سلم الله مالى فله^(١) عليّ كذا فمتى وجد شرطه انعقد نذره ولزمه فعله).

أما كون الخامس من أقسام النذر المنعقد: نذر التبرر كما مثل المصنف رحمه الله؛ فلما تقدم.

ولأن النبي ﷺ قال: «من نذر أن يطبع الله فليطبعه»^(٢).

وأما كون النذر المذكور كما ذكر سواء نذره كما تقدم، أو علقه بشرط يرجوه كما ذكره المصنف رحمه الله؛ فلأن ما ذكر يشملهما.

وأما كون المعلق متى وجد شرطه انعقد نذره؛ فلأنه يصير عند وجود شرطه بمنزلة المطلق، ولذلك لو أطلق الطلاق من غير تعليق طلقت امرأته ولو علقه على شرط فوجد طلقت.

وأما كونه يلزمه فعله عند ذلك؛ فلأن الناذر حينئذ يصير كالمطلق، والمطلق يلزم الوفاء به. فكذلك من هو بمنزلة.

قال: (وإن نذر صوم سنة لم يدخل في نذره رمضان ويوما العيدين، وفي أيام التشريق روايتان. وعنه: ما يدل على أنه يقضى يومي العيدين وأيام التشريق).

أما كون رمضان لا يدخل في نذر صوم السنة؛ فلأن رمضان لا يقبل غير صومه. فلم يدخل في صوم نذر؛ كالليل.

(١) في ٥: فله. وما أئبناه من المقنع.

(٢) سبق تخريجه ص: ٤٨٦.

وأما كون يومي العيدين لا يدخلان في ذلك على المذهب ؛ فلأنهما يومان لا يصح صومهما عن نذره . فلم يدخلوا في صوم السنة ؛ كأيام رمضان .
 وأما كون ناذر ذلك يقضيه على رواية ؛ فلأن الصوم لما كان حراماً وجب أن يعقد نذره موجباً للقضاء .
 وأما كون أيام التشريق فيها روايتان فمبني على أن صومها عن الفرض هل هو جائز أم لا ؟

فإن قيل : هو جائز دخلت في نذره ، وإن قيل : هو غير جائز لم تدخل .

وأما كونها تقضى على رواية ؛ فبالقياس على العيدين .
 ولا بد أن يلحظ في هذه الرواية أنها مبنية على القول بتحريم صيامها عن الفرض ؛ لأنها حينئذ تشبه العيدين .

قال : (وإذا نذر صوم يوم الخميس فوافق يوم عيد أو حيض أفطر وقضى وكفر .
 وعنه : يكفر من غير قضاء ، ونقل عنه ما يدل على أنه إن صام يوم العيد صح صومه . وإن وافق أيام التشريق فهل يصومه ؟ على روايتين).

أما كون من نذر ما ذكر فوافق يوم عيد يفطر ؛ فلأن الشرع حرم صومه .

وأما كونه يقضي ؛ فلأنه فاته ما نذر صومه .

وأما كونه يكفر ؛ فلعدم الوفاء بنذره .

وأما كونه يكفر من غير قضاء على رواية ؛ فكما لو نذرت المرأة صوم يوم

حيضها .

وأما كون الناذر إن صام يوم العيد صح صومه على رواية ؛ فلأنه وفاء بما

نذر .

وذكر المصنف في المغني رواية رابعة : أنه يقضي ولا كفارة عليه : أما كونه

يقضي ؛ فلأن النذر الواجب فاته . فلزمه قضاؤه ؛ كما لو تركه ناسياً .

وأما كونه لا كفارة عليه ؛ فلأن الشرع منع القادر صومه . فلم تلزمه

الكفارة ؛ كالمكروه .

وأما كون من نذر ما ذكر فوافق يوم حيض يفطر فلا خلاف فيه ؛ لقيام المنافي

للصوم .

وأما كونه يقضي ويكفر ، أو يكفر من غير قضاء ، أو يقضي ولا يكفر ؛ فلما تقدم فيمن نذر صوم يوم الخميس فوافق يوم عيد .
 وأما كونه إذا وافق أيام التشريق هل يصومه فيه روايتان ؛ فمبني على جواز صومها فرضاً .
 فإن قيل : يجوز صومها عن الفرض جاز له صوم يوم النذر ، وإن قيل : لا يجوز صومها عن الفرض كان حكمها حكم يومي العيد .

قال : (وإن نذر صوم يوم يقدم فلان فقدم ليلاً فلا شيء عليه . وإن قدم نهاراً فعنه ما يدل على أنه لا ينعقد نذره ، ولا يلزمه إلا إتمام صيام ذلك اليوم إن لم يكن أفطر . وعنه : أنه يقضي ويكفر سواء قدم وهو مفطر أو صائم) .

أما كون من نذر صوم يوم يقدم فلان فقدم ليلاً لا شيء عليه ؛ فلأن شرط لزوم النذر قدومه نهاراً ولم يوجد .
 وأما كونه إذا قدم نهاراً لا ينعقد نذره على رواية ؛ فلأنه لا يمكنه صومه بعد وجود شرطه . فلم ينعقد ؛ كما لو قال : لله علي أن أصوم أمس اليوم الذي يقدم فيه فلان .

وأما كونه لا يلزمه إلا إتمام صيام ذلك اليوم إن لم يكن أفطر فكما لو قال : لله علي أن أصوم بقية يومي .

وأما كونه يقضي ويكفر سواء قدم وهو مفطر أو صائم على رواية : أما فيما إذا قدم وهو صائم ؛ فلأنه لم ينو صوم النذر من الليل .
 فإن قيل : لو علم بقدوم فلان من الليل فنوى الصوم .
 قيل : يصح صومه ويجزئه عن نذره ؛ لوفائه بما نذره .

فإن قيل : ظاهر كلام المصنف رحمه الله أن إتمام صيام ذلك اليوم مرتب على عدم الانعقاد ؛ لأنه قال : وإن قدم نهاراً فعنه ما يدل على أنه لا ينعقد نذره ولا يلزمه إلا إتمام صيام ذلك اليوم ، وعنه أنه يقضي ويكفر .

قيل : ليس لذلك وجه . وقد حكى في المغني بانعقاد النذر المذكور ثم علله ثم قال : فإذا ثبت صحته فعلم... وذكر بقية الأحكام .

قال: (وإن وافق قدومه يوماً من رمضان فقال الخرقى: يجزئه صيامه لرمضان ونذره، وقال غيره: عليه القضاء . وفي الكفارة روايتان . وإن وافق يوم نذره وهو مجنون فلا قضاء عليه ولا كفارة).

أما كونه إن وافق قدومه يوماً من رمضان يجزئه صيامه لرمضان ونذره أي عنهما على قول الخرقى ؛ فلأن الناذر نذر صيام ذلك الزمن وقد صامه .

وكونه يجزئه صيام ذلك اليوم فيه إشعار بأن النذر صحيح . صرح به في المغني . وقال القاضي: ظاهر كلام الإمام أحمد أن النذر لا ينعقد ؛ لأن النذر وافق زمناً يستحق صيامه . فلم ينعقد ؛ كما لو نذر صيام رمضان .

والأول عند المصنف رحمه الله أصح . ذكره في المغني وعمله بأنه نذر طاعة يمكن الوفاء به غالباً . فانعقد ؛ كما لو قدم في غير رمضان .

وأما كونه عليه القضاء على قول غير الخرقى ؛ فلأن زمن النذر يستحق الصيام لغيره . فلم يمكن صيامه عنه . فوجب أن يجب عليه القضاء ؛ استدراكاً لما فاته من نذره .

وأما كونه عليه الكفارة في رواية ؛ [فلتأخر النذر]^(١) .

[وأما كونه لا كفارة عليه في رواية]^(٢) ؛ فلأنه ممنوع من صيام غير رمضان فيه فيصير كالمكره على عدم صيامه عن النذر ، ومع الإكراه المذكور لا كفارة فكذلك ما هو بمنزلته .

وأما كونه لا قضاء عليه ولا كفارة إذا وافق يوم نذره وهو مجنون ؛ فلأن وجود الشرط يصير الناذر كالمطلق للنذر . ولو أطلق النذر وهو مجنون لم يكن عليه قضاء ولا كفارة فكذلك هاهنا .

ولأن وجوبه ينفي وجوب الأداء عليه ، والقضاء والكفارة يعتمدان وجوب الأداء .

قال: (وإن نذر صوم شهر معين فلم يصمه لغير عذر فعليه القضاء وكفارة يمين وإن لم يصمه لعذر فعليه القضاء ، وفي الكفارة روايتان . وإن صام قبله لم يجزئه .

(١) زيادة من الشرح الكبير ١١ : ٣٤٨ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

وإن أفطر في بعضه لغير عذر لزمه استنافه ويكفر . ويحتمل أن يُتم باقيه ويقضى ويكفر).

أما كون من ذكر عليه القضاء إذا لم يصم المنذور لغير عذر أو لعذر ؛ فلأنه أفطر ما نذر صومه . فلزمه قضاؤه ؛ استدراكاً لما فاته من نذره .

وأما كونه عليه كفارة يمين إذا لم يصم لغير عذر ؛ فلأنه أفطر من غير عذر عرض له . فكان عليه الكفارة ؛ استدراكاً لما فاته من التعيين . وكانت كفارة يمين ؛ لأن النبي ﷺ قال : « النذر حلقة وكفارتُه كفارةُ يمين »^(١) .

وأما كونه عليه الكفارة إذا لم يصم لعذر في رواية ؛ فلأنه أخلّ بنذره . فلزمته الكفارة ؛ كما لو نذر الحج ماشياً فركب .

ولأن النذر كاليمين . ولو حلف ليصوم من يوم كذا فأفطره لعذر لزمته الكفارة فكذا هاهنا .

وأما كونه لا كفارة عليه في رواية ؛ فلأنه أتى بصيام أجزاء عن نذره من غير تفريط . فلم يكن عليه كفارة ؛ كما لو صام ما عينه .

والأولى أولى . قاله المصنف في المعني وعلله بما تقدم ذكره .

وأما كونه لا يجزئه إذا صامه قبله ؛ فلأنه يجب عليه صوم ذلك الشهر بعينه ، ولم يوجد ذلك مع تقديم الصوم ، وذلك يقتضي عدم الإجزاء لبقائه في عهدة ما وجب عليه .

ولأن العبادات إذا كانت مؤقتة لم يجز تقديمها على وقتها . دليله الصلاة .

وأما كونه يلزمه الاستئناف إذا أفطر في بعضه لغير عذر ؛ كمن نذر صوم المحرم فأفطر منه يوماً ؛ فلأن ما نذره صوم يجب تتابعه . فأبطله الفطر فيه لغير عذر ؛ كما لو أفطر في نذر نذر التتابع فيه .

وأما كونه يكفر ؛ فلغوات زمن النذر .

وأما كونه يحتمل أن يُتم باقيه ويقضى ويكفر : أما الإتمام ؛ فلأن التابع فيما

نذره وجب من حيث الوقت لا من حيث الشرط . فلم يبطله الفطر ؛ كصوم رمضان .

(١) سبق تخريجه ص : ٤٨٨ .

وأما القضاء ؛ فكما لو أفطر يوماً من رمضان.
وأما الكفارة ؛ فلفوات زمن النذر.
والأول أصح ؛ لما تقدم.

والفرق بين رمضان وبين النذر: أن تتأبع رمضان بالشرع لا بالنذر، وتتأبع النذر أوجه النادر على نفسه على صفة ثم فوتها فهو شبيه بما شرط التأبع فيه.
فإن قيل: هذا حكم ما إذا أفطر بعض المنذور لغير عذر ، فما حكمه إذا أفطره لعذر فإنه لم يذكر المصنف رحمه الله حكمه ؟

قيل: قد ذكره في المغني فقال: قياس المذهب أنه يبني على ما مضى ويقضي ما أفطر ويكفر : أما البناء ؛ فلأنه معذور في القطع .
وأما القضاء ؛ فلاستدراك ما فات من النذر الواجب صومه.
وأما الكفارة ؛ فلفوات زمن المنذور.

وقال أبو الخطاب: فيه رواية أنه لا كفارة عليه ؛ لأن المنذور محمول على المشروع . ولو أفطر في رمضان لعذر لم يلزمه شيء.

والأولى أولى ؛ لأن النبي ﷺ قال لأخت عقبة بن عامر: «لتركب ولتكفر عن يمينها»^(١). وفارق رمضان من حيث إنه لو أفطر لغير عذر لم يكن عليه كفارة إلا في الجماع . وإنما لم يذكره المصنف رحمه الله بالتصريح ؛ لأنه يصح أن يدخل في قوله: وإن لم يصمه لعذر فعليه القضاء وفي الكفارة روايتان.

فإن قيل: لم لم يقتصر فيما إذا أفطر بعضه لغير عذر على قوله قبل ذلك : فلم يصمه لغير عذر ؟

قيل: لأن حكم ما إذا أفطر النادر بعضه الاستئناف على رواية ولا دلالة لقوله فعليه القضاء وكفارة يمين على ذلك . بخلاف قوله: وإن لم يصمه لعذر فعليه القضاء وفي الكفارة روايتان فإن ذلك له دلالة على حكم ما أفطر النادر بعضه ؛ لاستوائهما في وجوب القضاء وجريان الخلاف في الكفارة لم يبق بينهما إلا

(١) أخرجه أبو داود في مسنده (٣٢٩٥) ٣: ٢٣٤ كتاب الأيمان والنذور، باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية.

وأخرجه أحمد في مسنده (٢٨٨٠) طبعة إحياء التراث.

وجوب الإتمام وذلك يصلح أن يترك استناداً إلى أصل وجوب الوفاء بالنذر ؛ لأن الإتمام بعض ما نذره .

قال: (وإذا نذر صوم شهر لزمه التتابع . وإن نذر صيام أيام معدودة لم يلزمه التتابع إلا أن يشترطه).

أما كون من ذكر يلزمه التتابع في نذر الشهر ؛ فلأن إطلاق الشهر يقتضي ذلك .

وحكى المصنف رحمه الله في المغني رواية أخرى أنه لا يلزمه التتابع ؛ لأن الشهر يقع على ما بين الهلالين وعلى ثلاثين يوماً إجماعاً . فلم يلزمه التتابع ؛ كما لو نذر صوم ثلاثين يوماً .

وأما كونه لا يلزمه ذلك في نذر صيام الأيام المعدودة إذا لم يشترطه ؛ فلأن الأيام لا دلالة لها على التتابع ، ولذلك لما قال الله تعالى: ﴿فعدة من أيامٍ أُخر﴾ [البقرة: ١٨٤] : لم يلزم التتابع فيها .

وأما كونه يلزمه إذا شرطه ؛ فللوفاء بنذره .

ولم يفرق المصنف رحمه الله في الأيام بين الثلاثين وبين غيرها ؛ كعشرة ونحوها . ومنصوص الإمام أحمد في الثلاثين لا يلزمه التتابع وأنه في العشرة يلزمه . وفرق بينهما من حيث إن الثلاثين تطلق ويراد بها الشهر فعدوله عن الشهر دليل على إرادة العدد دون التتابع فيها . قاله المصنف في المغني ؛ لأن عدم ما يدل على التفريق ليس بدليل على التتابع ، ولذلك أن الله تعالى لما قال في قضاء رمضان: ﴿فعدة من أيامٍ أُخر﴾ [البقرة: ١٨٤] ولم يذكر تفريقها ولا متابعتها لم يجب التتابع فيها .

قال: (وإن نذر صياماً متتابعاً فأفطر لمرض أو حيض قضى لا غير . وإن أفطر لغير عذر لزمه الاستئناف . وإن أفطر لسفر أو ما أبيض الفطر فعلى وجهين).

أما كون من ذكر إذا أفطر لمرض أو حيض يقضي ؛ فلأنه صوم وجب عليه . فيجب قضاؤه ؛ كما لو أفطر في رمضان .

وأما كونه لا شيء عليه غيره ؛ فلأن المرض والحيض عذر لا يقطع التتابع .
ويخبر بين الاستئناف وبين البناء وقضاء ما ترك وكفارة يمين : أما الاستئناف ؛
فلأن به يحصل التتابع صورة وحكماً .

وأما البناء ؛ فلأن ذلك بقية زمن نذر جميعه .
وأما القضاء ؛ فبدل عما أفطره .

وأما الكفارة ؛ فلأن العجز لا ينفىها . بدليل أن النبي ﷺ أمر أخت عقبة بن
عامر بالكفارة مع عجزها عن المشي .

ولأن النذر كاليمين . ولو حلف ليصومن متتابعاً فأخلّ به لزمته الكفارة .

وأما كونه يلزمه الاستئناف إذا أفطر لغير عذر ؛ فلأن التتابع ينقطع بالفطر لغير
عذر ، وذلك يوجب الاستئناف ضرورة الوفاء بالتتابع .

وأما كونه إذا أفطر لسفر أو ما يبيح الفطر يلزمه الاستئناف على وجه ؛ فلأنه
أفطر باختياره . أشبه ما لو أفطر لغير عذر .

وأما كونه لا يلزمه ذلك على وجه ؛ فلأن فطره لعذر . أشبه ما لو أفطر
مرض أو حيض . ويجيء على قول الخرقى أنه يخبر بين الاستئناف وبين البناء
والقضاء والكفارة ؛ لما تقدم .

فإن قيل: قد ذكر المصنف رحمه الله المرض فيما يوجب القضاء لا غير ، من
غير فرق بين الموجب للفطر منه وبين المبيح . ثم حكى فيما يبيح الفطر وجهين
فهل يجب تأويل المرض بالمخوف ليكون موجبا للفطر كالمعطوف عليه وهو
الحيض ، أم يحمل على إطلاقه ؟ وعلى تأويله لا إشكال وعلى حمله على إطلاقه ما
الفرق بين المرض المبيح وبين السفر المبيح ؟

قيل: هو محمول على التأويل المذكور . ويؤيده ما حكاه أبو الخطاب في
هدايته . وعلى ظاهر كلام المصنف رحمه الله أن المرض يبيح الفطر مطلقاً سواء كان
مخوفاً أو لا ، ويؤيده أنه ذكر في المغني عن أبي الخطاب أن المرض غير المخوف ؛
كالسفر فيه وجهان ، وأنه فرق بين الموجب للفطر وبين المبيح له ثم قال: ولم أرَ
هذا عن غيره .

فعلى الفرق بين المرض المبيح وبين السفر المبيح على القول بأن السفر يقطع التتابع أن المرض ليس باختياره والسفر يحصل باختياره فناسب أن يقطع السفر التتابع ضرورة أنه من فعله بخلاف المرض.

قال: (وإن نذر صياماً فعجز عنه لكبر أو مرض لا يُرجى برؤه أطعم عنه لكل يوم مسكين . ويحتمل أن يكفر ولا شيء عليه).

أما كون من ذكر يُطعم عنه لكل يوم مسكين على المذهب ؛ فلأنه لو عجز عن صوم رمضان كما ذكر لوجب عليه أن يُطعم لكل يوم مسكيناً . فكذا الصوم المنذور.

وأما كونه يحتمل أن يكفر ولا شيء عليه ؛ فلأن موجب النذر عند^(١) الإمام أحمد موجب اليمين إلا مع القدرة على الوفاء بنذر الطاعة. ولو حلف ليصوم يوماً بعينه فعجز عنه لم يلزمه غير الكفارة فكذاك هاهنا.

قال: (وإن نذر المشي إلى بيت الله أو موضع من الحرم لم يجزئه إلا أن يمشي في حج أو عمرة . فإن ترك المشي لعجز أو غيره فعليه كفارة يمين . وعنه : عليه دم . وإن نذر الركوب فمشي فقيه الروايتان).

أما كون من نذر المشي إلى بيت الله الحرام لا يجزئه إلا أن يمشي في حج أو عمرة ؛ فلأن المشي المعهود الشرعي . فإن قيل: يجب المشي عليه .

قيل: يُنظر فيه فإن كان قادراً عليه وجب الوفاء به ؛ لأن المشي إلى العبادة أفضل . ولهذا لم يكن النبي ﷺ يركب في عيد ولا جنازة . وإن كان عاجزاً جاز له الركوب ؛ « لأن النبي ﷺ لما سُئِلَ عن أخت عقبة وقد نذرت المشي إلى بيت الله الحرام قال: لتركب ولتمش »^(٢).

فإن قيل: ليس في الحديث أن أخت عقبة بن عامر كانت عاجزة.

(١) في د: على . ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١٧٦٧) ٢ : ٦٦٠ كتاب الحج، باب من نذر المشي إلى الكعبة. وأخرجه معلّم في صحيحه (١٦٤٤) ٣ : ١٢٦٤ كتاب النذر، باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة.

قيل: يجوز أنه كان عالماً بجأها ، أو ذكر له ذلك ولم ينقله الراوي ، أو علم أن الظاهر من حال المرأة أنها لا تقدر على المشي.

وأما كونه إذا ترك المشي لعجز أو غيره عليه الكفارة ؛ فلحديث أخت عقبة: «وتكفرَ يمينها»^(١) وفي رواية: «ولتصمُ ثلاثة أيام»^(٢).

وأما كونها دماً على رواية ؛ فلأن ابن عباس روى في حديث أخت عقبة أن النبي ﷺ قال: «لتركبُ وتهدي هدياً»^(٣).

والأول أصح ؛ لأن الرواية الصحيحة: «لتكفرَ يمينها»^(٤) ، وفي رواية: «ولتصمُ ثلاثة أيام». وما روى ابن عباس ضعيف.

وروى عقبة بن عامر أن النبي ﷺ قال: «كفارةُ النذر [إذا لم يُسمَّ] كفارة يمين»^(٥).

ولأن المشي مما لا يوجبه الإحرام . فلم يجب الدم بتركه ؛ كما لو نذر صلاة ركعتين فلم يصلهما.

وأما كون من نذر المشي إلى موضع من الحرم كمن نذر المشي إلى البيت ؛ فلأنه موضع من الحرم . أشبه البيت.

وأما كون من نذر الركوب فمشى فيه الروايتان المتقدم ذكرهما ؛ فلأنه تارك لما نذر . أشبه ما لو نذر المشي فركب.

(١) سبق تخريجه ص: ٤٩٨.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٣٢٩٣) ٣: ٢٣٣ كتاب الأيمان والنذور، باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية.

وأخرجه الترمذي في جامعه (١٥٤٤) ٤: ١١٦ كتاب النذور والأيمان، باب. وأخرجه النسائي في سننه (٣٨١٥) ٧: ٢٠ كتاب الأيمان والنذور، إذا حلفت المرأة لتمشي حافية غير مختمرة.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢١٣٤) ١: ٦٨٩ كتاب الكفارات، باب من نذر أن يحج ماشياً. (٣) أخرجه أبو داود في سننه (٣٢٩٦) ٣: ٢٣٤ كتاب الأيمان والنذور، باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية.

(٤) سبق تخريجه ص: ٤٩٨.

(٥) سبق تخريجه ص: ٤٨٨ ، وما بين المعكوفين زيادة من الجامع.

قال: (وإن نذر رقبة فهي التي تجزئ عن الواجب ؛ إلا أن ينوي رقبة بعينها).

أما كون من نذر رقبة لا تجزئ عنها إلا الرقبة التي تجزئ عن الواجب إذا لم ينو رقبة بعينها ؛ فلأن النذر المطلق يحمل على المعهود ، والرقبة التي تجزئ عن الواجب معهودة شرعاً . فوجب حمل المطلق عليها .

وأما كونه إذا نوى رقبة بعينها تجزئ عما نوى ؛ فلأنه نوى ما لفظه يحتمل.

قال: (وإن نذر الطواف على أربع طوافين . نص عليه).

أما كون من نذر الطواف على أربع يطوف طوافين ؛ فلأن ابن عباس قال ذلك .

وقال المصنف رحمه الله في المغني: الأولى أن يلزمه طواف واحد على رجله ، ولا يلزمه ذلك على يديه ؛ لأنه ليس بمشروع .

فأما قول المصنف رحمه الله: نص عليه ؛ فتأكيد ، ورفع لوهم كون ذلك قولاً لبعض الأصحاب .

كتاب القضاء

الأصل في القضاء ووجوبه الكتاب والسنة والإجماع : أما الكتاب ؛ فأيات :
إحداها: قوله تعالى: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ
بِالْحَقِّ﴾ [ص: ٢٦] .

وثانيها: قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩] .
وثالثها: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ [النور: ٤٨] .
ورابعها: قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ
ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ﴾ [النساء: ٦٥] .
وأما السنة ؛ فما ورى عمرو بن العاص عن النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا اجْتَهَدَ
الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ» (١) .
وأما الإجماع ؛ فأجمع المسلمون على نَصَبِ القضاة للحكم بين الناس .

قال المصنف رحمه الله: (وهو فرض كفاية . قال أحمد رحمه الله: لا بد للناس من
حاكم ، أتذهبُ حقوقُ الناس ؟ فيجب على الإمام أن ينصب في كل إقليم
قاضياً . ويختارُ لذلك أفضلَ من يجد وأزرعهم ، ويأمره بتقوى الله عز وجل ،
وإيثار طاعته في سره وعلايته ، ونجوي العدل ، والاجتهاد في إقامة الحق . وإن
يستخلف في كل صُقْعٍ أصلح من يقدرُ عليه لهم).

أما كون القضاء فرض كفاية ؛ فلأن أمر الناس لا يستقيم بدونه . فكان فرض
كفاية ؛ كالجهاد والإمامة ، ولذلك قال الإمام ما تقدم ذكره .
وأما كون الإمام يجب عليه أن ينصب في كل إقليم قاضياً ؛ فلأنه هو القائم
بأمر الرعية المتكفل بمصلحتهم المسؤول عنهم . فإذا كان القضاء فرض كفاية ولم

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٩١٩) ٦ : ٢٦٧٦ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم
إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٧١٦) ٣ : ١٣٤٢ كتاب الأفضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد
فأصاب أو أخطأ.

يكن بد من نصب من تقوم الكفاية به تعين على القائم بأمر الرعية نصبه . ضرورة دفع الحاجة ، ولذلك « بعث رسول الله ﷺ قاضياً إلى اليمن »^(١) .

و « ولي عمر شريحاً قضاء الكوفة وكعب بن سور^(٢) قضاء البصرة »^(٣) .

و « بعث إلى كل مصر قاضياً ووالياً » .

وأما كونه يختار أفضل من يجد وأورعهم ؛ فلأن ذلك أقرب وأكمل تولية إلى

حصول المقصود من القضاء .

ولأن منصب القضاء أكمل المناصب ، وذلك يناسب أن يكون متوليه أكمل

من يوجد .

وأما كونه يأمر من ينصبه بتقوى الله عز وجل ، وإيثار طاعته في سره

وعلانيته ، وتحري العدل ، والاجتهاد في إقامة الحق ؛ فلأن في ذلك تذكرة له بما

يجب عليه فعله ، وإعانة له على عمل ذلك ، وتقوية لقلبه ، وتنبهها على اهتمام

الإمام بأمر الشرع وأهله .

وأما كونه يأمره أن يستخلف في كل صُقع أصلح من يقدر عليه لهم ؛ فلأن في

ذلك خروجاً في جواز الاستنابة ، وتنبهها على مصلحة رعية بلد القاضي ، وحثاً له

على اختيار الأصلح .

قال: (ويجب على من يصلح له إذا طلب ولم يوجد غيره ممن يوثق به الدخول

فيه . وعنه : أنه سئل : هل يأتى القاضي بالامتناع إذا لم يوجد غيره ممن يوثق به ؟

قال : لا يأتى . وهذا يدل على أنه ليس بواجب .)

أما كون من يصلح للقضاء إذا طلب ولم يوجد غيره ممن يوثق به يجب عليه

الدخول فيه على المذهب ؛ فلأن فرض الكفاية إذا لم يوجد من يقوم به غير واحد

وجب عليه . دليله : غسل الميت وتكفينه .

وأما كونه ليس بواجب على رواية ؛ فلأن في دخوله في القضاء خطراً عظيماً

ومشقة شديدة .

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٣٥٨٢) ٣ : ٣٠١ كتاب الأفضية، باب كيف القضاء .

(٢) في د: ابن سود . وما أثبتاه من السنن .

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠ : ٨٧ كتاب آداب القاضي .

والأول أصح ؛ لما تقدم.

والرواية الثانية: محمولة على أنه كان عاجزاً عن القيام بالواجب ؛ لظلم

السلطان وغيره.

قال: (فإن وُجد غيره كره له طلبه بغير خلاف في المذهب . وإن طلب فالأفضل أن لا يجيب إليه في ظاهر كلام أحمد ، وقال ابن حامد : الأفضل الإجابة إليه إذا أمن نفسه).

أما كون من وُجد غيره يُكره له طلب القضاء بغير خلاف في المذهب ؛ فلأن أنساً روى روى أن النبي ﷺ قال: «من ابتغى القضاء وسأل فيه شفعا^(١) وكيل إلى نفسه ، ومن أكره عليه أنزل الله عليه ملكاً يسدده»^(٢). قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب .

وقال لعبدالرحمن بن سمرة: «يا عبدالرحمن ! لا تسأل الإمارة . فإنك إن أعطيتها عن مسألة وكُلتَ إليها ، وإن أعطيتها عن غير مسألة أُعنتَ عليها»^(٣). متفق عليه.

وأما كونه إذا طلب له فالأفضل أن لا يدخل فيه في ظاهر كلام الإمام ؛ فلما فيه من الخطر والغرر . وفي تركه من السلامة والظفر ، ولما ورد فيه من التشديد . ولذلك روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من وُلِّي قاضياً فقد دُبِحَ بغير سيكين»^(٤). ولأن طريقة السلف الامتناع منه والتوقي له ، وقد «أراد عثمان تولية ابن عمر القضاء فأباه».

(١) في د: شفيعاً.

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه (١٣٢٤) ٣ : ٦١٤ كتاب الأحكام، باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٧٢٧) ٦ : ٢٦١٣ كتاب الأحكام، باب من لم يسأل الإمارة أعانه الله عليها.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٥٢) ٣ : ١٢٧٣ كتاب الأيمان، باب ندب من حلف بيميناً...

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٣٥٧١) ٣ : ٢٩٨ كتاب الأفضية، باب في طلب القضاء. وأخرجه الترمذي في جامعه (١٣٢٥) ٣ : ٦١٤ كتاب الأحكام، باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢٣٠٨) ٢ : ٧٧٤ كتاب الأحكام، باب ذكر القضاة.

وأما كون الأفضل الإجابة إليه إذا أمن نفسه في قول ابن حامد ؛ فلأنه كما فيه خطر فكذا فيه أجر عظيم ، ولذلك جعل الله للمجتهد فيه أجراً مع الخطأ ، وأجرين مع الإصابة ، وأسقط عنه حكم الخطأ .
ولأن فيه الأمر بالمعروف ، ونصر المظلوم ، وأداء الحق إلى مستحقه ، ورد الظالم عن ظلمه ، ولذلك تولاه الرسول ﷺ .
وعن ابن مسعود أنه قال: «لأن أجلس قاضياً بين اثنين لحق أحب إليّ من عبادة سبعين سنة».

وحكى المصنف رحمه الله في المغني أن ابن حامد قال: إن كان -يعني المطلوب- رجلاً خاملاً لا يرجع إليه في الأحكام ، ولا يُعرف فالأولى له توليه القضاء ؛ ليرجع إليه في الأحكام ، ويقوم به حق . وإن كان مشهوراً في الناس بالعلم يُرجع إليه في تعليم العلم والفتوى ، فالأولى له الاشتغال بذلك ؛ لما فيه من تحصيل النفع مع الأمن من التغرر .

قال: (ولا تثبت ولاية القضاء إلا بتولية الإمام أو نائبه).

أما كون ولاية القضاء لا تثبت بغير ولاية الإمام أو نائبه ؛ فلأن ولاية القضاء حكم على الناس بالرجوع إلى أقوال القضاة ، ومن ليس بإمام أو نائبه ليس له الحكم على الناس ، ولا يجب عليهم الرجوع على من ولاه عليهم .
وأما كونها تثبت بتولية الإمام ؛ فلأن الإمام هو وليُّ أمر المسلمين ، وصاحبُ الأمر والنهي ، وهو واجب الطاعة ، مسموعُ الكلمة ، مالك لجميع الولايات الشرعية الحكيمة والحربية .
وأما كونها تثبت بولاية نائبه ؛ فلأنه مُنَزَّل منزله ، وقائم مقامه ، ولذلك تجب طاعته والرجوع إلى قوله .

قال: (ومن شرط صحتها: معرفة المولى كون المولى على صفة تصلح للقضاء ، وتعيين ما يوليه الحكم فيه من الأعمال والبلدان ، ومشافهته بالولاية أو مكاتبته بها ، وإشهاد شاهدين على توليته . وقال القاضي: تثبت بالاستفاضة إذا كان بلده قريباً يستفيض فيه أخبار بلد الإمام . وهل تشترط عدالة المولى ؟ على روايتين).

أما كون تولية القضاء من شرط صحتها : معرفة المولى كون المولى على صفة تصلح للقضاء ؛ فلأن كون المولى على الصفة التي تصلح للقضاء شرط لصحة التولية لما يأتي في مواضعه ، وما كان شرطاً للصحة كانت معرفته شرطاً . دليله : العدالة لما كانت شرطاً لصحة الحكم بشهادة الشاهد كانت معرفتها شرطاً لصحة ذلك.

وأما كونها من شرط صحتها تعيين ما يوليه الحكم فيه من الأعمال والبلدان ؛ فلأن ولايته مستفادة من تولية الإمام . فلم يكن بد من معرفته ما تولاه ؛ ليتمكن الفصل بين الخصوم بموضع التولية.

وأما كونها من شرط صحتها مشافهة الإمام المولى بالولاية أو مكاتبته بها مع الإشهاد على المذهب ؛ فلأنه إذا عُدت المشافهة والمكاتبه لم يتصل طريق الولاية ولم يعلم المولى من المولى عليه.

وأما كونها تثبت بالاستفاضة بشرط كون بلد القاضي قريباً من بلد الإمام على قول القاضي ؛ فلأن العلم بالولاية يحصل بذلك.

وأما كون عدالة المولى تشترط على رواية ؛ فلأن الفسق مؤثر في المنع من ولاية المولى عليه . فوجب أن يكون له أثر في المنع من تولية المولى.

وأما كونها لا تشترط على رواية ؛ فلأن أكثر الأمراء فسقة . فاشتراط العدالة في المولى يؤدي إلى تعطيل الأحكام وضياع الناس.

قال: (والفاظ التولية الصريحة سبعة: وألَيْتُكَ الحِكمَ ، وَقَدَدْتُكَ ، وَاسْتَيْتُكَ ، وَاسْتَحْلَفْتُكَ ، وَرَدَدْتُ إِلَيْكَ ، وَفَوَّضْتُ إِلَيْكَ ، وَجَعَلْتُ إِلَيْكَ الحِكمَ . فإذا وجد لفظ منها والقبول من المولى انعقدت الولاية .
والكناية نحو: اعتمدتُ عليك ، وعولتُ عليك ، ووكلتُ إليك ، وأسندتُ إليك الحِكمَ فلا ينعقد بها حتى يقترن بها قرينة نحو: فاحكم ، أو فتول ما عولتُ عليك فيه ، وما أشبهه).

أما كون ألفاظ التولية صريحة وكناية ؛ فلأنها عقد . فكانت ألفاظها صريحة وكناية ؛ كغيرها من العقود.

وأما كون الألفاظ الصريحة سبعة ؛ فلأنها تدل على ولاية القضاء دلالة لا يفتقر معها إلى شيء آخر ، وذلك هو شأن الصريح.

وأما كون الولاية إذا وجد لفظ من الألفاظ الصريحة والقبول من المولى تنعقد ؛ فلأنه يلزم من ذلك وجود الإيجاب والقبول ، وذلك يستلزم الانعقاد إذا وجدت بقية الشروط . دليله : البيع والإجارة وغيرهما.

وأما كون بقية الألفاظ كناية ؛ فلأنها تفتقر في دلالتها إلى شيء آخر ، وذلك شأن الكناية.

وأما كون الولاية لا تنعقد بلفظ منها حتى تقترن بها قرينة نحو: فاحكم أو فتول أو ما أشبه ذلك ؛ فلأن الكناية لا تستقل بنفسها . فوجب افتقارها إلى قرينة تقويها وتعززها.

فعلى هذا إذا وجد اللفظ المذكور مع القرينة انعقدت الولاية ؛ لحصول الكناية مع ما يقويها ويعززها.

فصل فيما تفيد الولاية

قال المصنف رحمه الله: (وإذا ثبتت الولاية وكانت عامةً استفادَ بها النظر في عشرة أشياء: فصلُ الخصومات واستيفاءُ الحق من هو عليه ودفعه إلى ربه ، والنظرُ في أموال اليتامى والمجانين والسفهاء ، والحجرُ على من يرى الحجر عليه لسفه أو فلس ، والنظرُ في الوقوف في عمله بإجرائها علي شرط الواقف ، وتنفيذُ الوصايا ، وتزويجُ النساء اللاتي لا ولي لهن ، وإقامة الحدود ، وإقامة الجمعة ، والنظرُ في مصالح عمله بكف الأذى عن طرقات المسلمين وأقبيبتهم ، وتصفحُ حال شهوده وأمنائه ، والاستبدالُ بمن ثبت جرحه منهم . فأما جباية الخراج وأخذ الصدقة فعلى وجهين).

أما كون من ثبتت ولايته وكانت عامةً يستفيدُ بها النظر في الأشياء المذكورة ؛ فلما يأتي ذكره في مواضعه.

وأما كونه يستفيد فصل الخصومات واستيفاء الحق ممن هو عليه ودفعه إلى ربه ؛ فلأن المقصود من القضاء ذلك . فلو لم يملكه لذهب مقصود القضاء ، ولذلك وقعت الإشارة من الإمام أحمد رحمه الله بقوله: أتذهب حقوق الناس ؟.

وأما كونه يستفيد النظر في أموال اليتامى والمجانين والسفهاء ؛ فلأن بعضهم لا ينظر في ماله إلا الحاكم هو السفهيه ، وبعضهم هو بين أن لا يكون له ولي فترك نظره في ماله يؤدي إلى ضياعه ، وبين أن يكون له ولي فترك نظره في حال الولي يؤدي إلى طمعه في مال موليه ، وفي ذلك ضرر عليه.

وأما كونه يستفيد الحجر على من يرى الحجر عليه من سفه أو فلس ؛ فلأن الحجر المذكور يفتقر إلى نظر واجتهاد ، وليس ذلك لغير القاضي ، ولذلك جعل الحجر المذكور مختصاً به.

وأما كونه يستفيد النظر في الوقوف ؛ فلأن النظر ضرورة تدعو إلى إجرائها على شروطها . فإن لم يكن لها نُظَارٌ على وجه الخصوصية تعين نظره فيها ، وتولية ذلك لمن ينظر في أحوالهم وفي فعلهم فيها .

وأما كونه يستفيد تنفيذ الوصايا ؛ فلأن بالميت حاجة إلى ذلك ، وليس ذلك لغيره .

وأما كونه يستفيد تزويج النساء اللاتي لا ولي لهن ؛ فلأن النبي ﷺ قال : «فإن اشتجروا فالسلطانُ وليُّ من لا وليَّ له»^(١) والحاكم نائبه .

وأما كونه يستفيد إقامة الحدود ؛ فلأن النبي ﷺ كان يقيمها . فكذا الخلفاء بعده ، وكان من مناصبه الإمامة . فلم لا يجوز أن يكون ذلك مستفاداً من جهة الإمامة ؟ .

فإن قيل : هو نائب الإمام في الاستيفاء المذكور ؛ لأنه هو الذي نصبه^(٢) .

وأما كونه يستفيد إقامة الجمعة ؛ فلأن الخلفاء هم الذين كانوا يقيمونها .

وأما كونه يستفيد النظر في مصالح عمله بكف الأذى عن طرقات المسلمين ؛

فلأنه مرصد للمصالح فإذا كان ذلك من المصالح استفاد النظر فيه .

وأما كونه يستفيد تصفح حال الشهود ؛ فلأن ذلك من أكبر المهمات المتعلقة

بالقضاء ؛ لأنه يجب أن يعلم حال الشهود عندهم منهم .

وأما كونه يستفيد الإبدال بمن ثبت عنده جرحه ؛ فلأن الجروح لا تسمع له

شهادة ، وأمر الشهادة مردود إلى الحاكم . فكذلك يجب أن يُرد إليه ترتيب

الشهود واستبدالهم بمن يصلح لها .

وأما كونه يستفيد جباية الخراج وأخذ الصدقة على وجه ؛ فلأنه أخذ حقٍ ممن

هو عليه . أشبه أخذ الحق من الخصوم ودفعه إلى خصومهم .

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٢٠٨٣) ٢ : ٢٢٩ كتاب النكاح ، باب في الولي .

وأخرجه الترمذي في جامعه (١١٠٢) ٣ : ٤٠٧ كتاب النكاح ، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي .

وأخرجه ابن ماجه في سننه (١٨٧٩) ١ : ٦٠٥ كتاب النكاح ، باب لا نكاح إلا بولي .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢٤٤١٧) ٦ : ٦٦ .

(٢) كذا في د .

وأما كونه لا يستفيد ذلك على رواية ؛ فلأن الخراج مصرفه إلى أهل الديوان .
والصدقة يصرف بعضها إلى أهل الديوان ، وبعضها يصرف للناس في مصارف
ذلك . فلم يدخل ذلك في ولايته ؛ كما لو حرت العادة لذلك بناظر خاص .
ولا بد أن يلحظ في الخلاف المذكور أن الخراج والصدقة ما خص الإمام بهما
أحدًا . ذكره أبو الخطاب شرطاً في جريان الوجهين . ولفظه : وأما جباية الخراج
وأخذ الصدقة فهل يدخل في مطلق ولايته إذا لم يخص بناظر ؟ وجهان .

قال : (وله طلبُ الرزق لنفسه وأمنائه وخلفائه مع الحاجة . فأما مع عدمها فعلى
وجهين).

أما كون القاضي له طلب الرزق لنفسه مع الحاجة ؛ فلأن أخذ الرزق مع
الحاجة جائز وطلبُ ما أخذه جائز يجب أن يكون جائزاً . بيان جواز الأخذ :
« أن عمر رضي الله عنه رزق شريحاً في كل شهر مائة درهم »^(١) .
و « رزق ابن مسعود نصف شاة كل يوم »^(٢) .

و « كتب إلى معاذ بن جبل وأبي عبيدة حين بعثهما إلى الشام : أن انظروا
رجالاً من صالحى مَنْ قبلكم فاستعملوهم على القضاء وأوسعوا عليهم وارزقوهم
واكفوهم من بيت المال » .

وأما كونه له طلب الرزق لأمنائه وخلفائه مع الحاجة ؛ لأن معانهم : فإذا جاز
له الطلب لنفسه وجب أن يكون ذلك لمن هو في معناه .
وأما كونه له ذلك مع عدم الحاجة على وجه ؛ فلما تقدم من رزق عمر
لشريح وغيره .

ولأنه لو لم يجز ذلك لأفضى إلى تعطيل القضاء ؛ لأن أحدًا لا يسهل عليه
الاشتغال عن اشتغال نفسه وتكسبه بغير عوض .

(١) قال في ابن حجر : لم أره هكذا . وروى عبدالرزاق في مصنفه عن الحسن بن عمارة عن الحكم ، « أن
عمر بن الخطاب رزق شريحاً وسلمان بن ربيعة الباهلي على القضاء » (١٥٢٨٢) : ٨ : ٢٩٧ أبواب
القضاء ، باب هل يؤخذ على القضاء رزق . وهذا ضعيف منقطع ، وفي البخاري تعليقاً : كان شريح
يأخذ على القضاء أجراً . تلخيص الحبير ٤ : ١٩٤ .

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٦ : ٣٥٤ كتاب قسم النفي والغنيمة ، باب ما يكون للوالي الأعظم
ووالي الإقليم من مال الله .

وأما كونه ليس له ذلك على وجه ؛ فلأن القضاء قُربة وطاعة . فلم يجز فيها طلب الرزق مع عدم الحاجة ؛ كالصلاة.

فصل في الولاية العامة والخاصة

قال المصنف رحمه الله: (ويجوز أن يوليه عموم النظر في عموم العمل ، ويجوز أن يوليه خاصاً في أحدهما أو فيهما ، فيوليه عموم النظر في بلد أو في محلة خاصة ، فينفذ قضاؤه في أهله ومن طرأ إليه ، أو يجعل الحكم في المدائبات خاصة ، أو في قدر من المال لا يتجاوزها ، أو يفوض إليه عقود الأنكحة دون غيرها).

أما كون القاضي يجوز أن يوليه الإمام عموم النظر في عموم العمل ، وعموم النظر في خصوص العمل ؛ فلأن الخيرة له في التولية فكذلك في صفتها. ولأن الإمام قد يعلم المصلحة في بعض هذه الأشياء دون بعض وذلك يقتضي تمكينه من فعل ما رأى فيه المصلحة.

ولأن القاضي المتولي قد يكون قيماً بعموم النظر في عموم العمل وقد يكون عاجزاً عن ذلك قيماً بالخصوص فيهما أو في أحدهما . فيجب أن تكون الولاية محتصة بما هو قيّم به دون ما هو عاجز عنه.

فإن قيل: ما مثال كل واحد من الأمور الأربعة ؟

قيل: مثال التعميم في النظر والعمل: أن يوليه الإمام القضاء في سائر الأحكام وسائر البلدان.

ومثال تعميم النظر وتخصيص العمل: أن يوليه القضاء في سائر الأحكام ولكن في بلد من البلاد ومحلة من المحال.

ومثال تخصيص النظر وتعميم العمل: أن يوليه الحكم في المدائبات أو في قدر من المال لا يتجاوزها ، أو يوليه عقود الأنكحة أو ما أشبه ذلك في جميع البلاد.

ومثال تخصيص النظر والعمل: أن يوليه الحكم فيما ذكر في بعض البلاد أو بعض المحال.

وأما كون المولى في بلد أو محلة ينفذ قضاؤه في أهله ؛ فظاهر.

وأما كونه ينفذ فيمن طراً إليه ؛ فلأن الطارئ إلى مكان يُعطى حكم أهله في كثير من الأحكام . ألا ترى أن الدماء الواجبة لأهل مكة يجوز تفريقها في الطارئ إليها كأهلها .

قال: (ويجوز أن يولي قاضيين أو أكثر في بلد واحد يجعل إلى كل واحد عملاً ، فيجعل إلى أحدهما الحكم بين الناس وإلى الآخر عقود الإنكحة . فإن جعل إليهما عملاً واحداً جاز ، وعند أبي الخطاب لا يجوز .)

أما كون الإمام يجوز أن يولي قاضيين أو أكثر في بلد واحد يجعل لكل واحد منهما عملاً كما مثل المصنف رحمه الله ؛ فلأن ذلك ليس فيه ضرر ، والإمام كامل الولاية . فوجب أن يملك ذلك ؛ كتولية القاضي الواحد .

وأما كونه يجوز إذا جعل إليهما عملاً واحداً عند غير أبي الخطاب ؛ فلأنه يجوز أن يستخلف الإمام في البلدة التي هو فيها فيكون في البلدة قاضيان . فجاز أن يكون فيها قاضيان أصليان .

وأما كونه لا يجوز عند أبي الخطاب ؛ فلأنه يؤدي إلى إيقاف الأحكام والخصومات ؛ لأن القاضيين يختلفان في الاجتهاد فيؤدي إلى ذلك . وهذا صوابه . والأول أصح عند المصنف رحمه الله . قاله في المغني .

قال: (وإن مات المولى أو عزل المولى مع صلاحيته لم تبطل ولايته في أحد الوجهين ، وتبطل في الآخر . وهل يعزل قبل العلم بالعزل ؟ على وجهين بناء على الوكيل .)

أما كون ولاية المولى لا تبطل بما ذكر في وجه ؛ فلأنه عقدٌ عُقدَ لمصلحة المسلمين . فلم يبطل بموته ؛ كما لو عقد الولي النكاح على موليته ثم مات أو فسخه .

وأما كونها تبطل في وجه ؛ فلأنه نائبه فتبطل ولايته بما ذكر ؛ كوكيله . ويؤيد بطلان الولاية بالعزل « أن عمر رضي الله عنه قال: لأعزلن أبا مريم وأولي رجلاً إذا رآه الفاجر فرقه . فعزله وولى كعب بن سور .»

و «ولى علي أبا الأسود ثم عزله فقال: لم عزلتني وما خنت ولا حبيت ؟ قال: رأيتك يعلو كلامك على الخصمين .»

وأما كونه إذا انعزل ينعزل بنفس العزل أو يعلم به فيه وجهان مبنيان على عزل الموكل الوكيل ؛ فلأنه في معناه.

قال: (وإذا قال المولى: من نظر في الحكم في البلد الفلاني من فلان وفلان فهو خليفتي ، أو قد وليته لم تنعقد الولاية لمن ينظر . وإن قال: وليتُ فلاناً وفلاناً فمن نظرَ منهما فهو خليفتي انعقدت الولاية).

أما كون الولاية لا تنعقد لمن ينظر إذا قال: من نظر [في الحكم]^(١) في البلد الفلاني من فلان وفلان فهو خليفتي أو قد وليته ؛ فلأن المولى لم يعين المولى . أشبه ما لو قال للبائع: بعثك أحد الثوين.

وأما كونها تنعقد إذا قال: وليتُ فلاناً وفلاناً فمن نظر منهما فهو خليفتي ؛ فلأن المولى ولأهما جميعاً ثم عين السابق منهما.

فإن قيل: لو قال البائع: بعث ثوبي من فلان وفلان فمن قبضه فهو له لم يصح . فكذلك يجب هاهنا لم يصح . لا سيما وعدم الصحة في المسألة الأولى عليه قياسها على قول البائع: بعثك أحد الثوين.

قيل: الولاية قابلة للعزل ويلزم من عزل أحدهما استقلال الآخر بالولاية . ولا كذلك مسألة البيع فإنه بعد انعقاده لا يقبل الإبطال ، ولو قبل لعاد ذلك إلى مالكة لا إلى رقيقه في الشراء.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

فصل [في شروط القاضي]

قال المصنف رحمه الله: (ويشترط في القاضي عشر صفات: أن يكون بالغاً ، عاقلاً ، ذكراً ، حراً ، مسلماً ، عدلاً ، سميعاً ، بصيراً ، متكلماً ، مجتهداً . وهل يشترط كونه كاتباً ؟ علي وجهين).

أما كون القاضي يشترط فيه عشر صفات ؛ فلما يأتي ذكره في موضعه .
وأما كونها أن يكون بالغاً ... إلى آخره : أما بلوغه وعقله ؛ فلأن الصبي والمجنون لا ينفذ قولهما في أنفسهما . فلأن لا ينفذ قولهما في غيرهما بطريق الأولى .
ولأن الصبي والمجنون يستحقان الحجر عليهما ، والقاضي يستحق الحجر على غيره ؛ فبين حالهما وبين حاله منافاة .

وأما ذكوريته ؛ فلأن النبي ﷺ قال: «ما أفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة»^(١) .
ولأن المرأة ناقصة العقل وقليلة الرأي ليست أهلاً لحضور الرجال وشهود محافل الخصوم .

وأما حرّيته ؛ فلأن القضاء منصبٌ شريفٌ . فلا يجوز أن يتولاه عبداً ؛ كالإمامة العظمى .

ولأن العبد في أعين الناس ممتن ، والقاضي موضوعٌ للفصل بين الخصوم .
فحاله يُنافي حال الولاية .

وأما إسلامه ؛ فلأن الكفر يقتضي إذلال صاحبه ، والقاضي يقتضي احترامه
وبينهما منافاة .

ولأن الإسلام شرطٌ في الشهادة . فلأن يكون شرطاً في القضاء بطريق الأولى .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٤١٦٣) ٤ : ١٦١٠ كتاب المغازي، باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى
وقبصر.

وأما عدالته ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنِيبٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦].
والحاكم يجيء بقول . فلا يجوز قبوله مع فسقه كذلك.
ولأن الفاسق لا يجوز أن يكون شاهداً . فلأن لا يجوز أن يكون قاضياً بطريق
الأولى.

وأما سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَتَكَلُّمُهُ ؛ فلأنه لا يتمكن مع فقد هذه الحواس من الفصل
بين المتخاصمين ؛ لأن سماع القول لا يتمكن منه إلا بسمعه . ومعرفة المدعي من
المدعى عليه ، والمقر من المقر له ، والشاهد من المشهود عليه : لا يتمكن منه إلا
ببصره . والحكم بين الخصوم لا يتمكن منه إلا بالنطق.

وأما اجتهاده ؛ فلأن فاقداً الاجتهاد إنما يحكم بالتقليد ، والقاضي مأمور
بالحكم بما أنزل الله.

ولأن رسول الله ﷺ قال: «القضاة ثلاثة : اثنان في النار وواحد في الجنة :
رجلٌ علمَ الحقَ ففَضِيَ به فهوَ في الجنة ، ورجلٌ قضى للناس على جهلٍ فهو في
النار ، ورجلٌ جَارَ في الحكمِ فهوَ في النار»^(١). رواه ابن ماجه.
ولأن الحكم أكد من الفتيا ؛ لأنه فتياً وإلزام ، والمفتي لا يجوز أن يكون عامياً
مقلداً فالحاكم أولى.

وأما كون القاضي يشترط فيه أن يكون كاتباً على وجه ؛ فلأن القاضي من
أهل الكمال ، والكتابة منه.

ولأنه يحتاج إلى الكتابة على ما ثبت عنده ، وعلى خطوط الشهود.
وأما كونه لا يشترط أن يكون كاتباً على وجه ؛ فلأن النبي ﷺ كان حاكم
الحكام ولم يكن كاتباً .
وأجيب عنه بأن عدم الكتابة لرسول الله ﷺ لمعنى كان مفقوداً في غيره ،
وذلك يقتضي قطع الإلحاق.

قال: (والجتهاد: من يعرف من كتاب الله عز وجل وسنة رسوله عليه السلام
الحقيقة والجزأ ، والأمر والنهي ، والحمل والمين ، والحكم والمنشابه ، والخاص

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٣٥٧٣) ٣ : ٢٩٩ كتاب الأقضية، باب في القاضي يخطئ.
وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢٣١٥) ٢ : ٧٧٦ كتاب الأحكام، باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق.

والعام ، والمطلق والمقيد ، والناسخ والنسوخ ، والمستثنى والمستثنى منه . ويعرف من السنة صحيحها من سقيمها ، وتواترها من آحادها ، ومرسلها ومتصلها ، ومسندها ومنقطعها ، مما له تعلق بالأحكام خاصة . ويعرف ما أجمع عليه مما اختلف فيه ، والقياس وحدوده وشروطه وكيفية استنباطه ، والعربية المتداولة بالحجاز والشام والعراق وما يواليهم ، وكل ذلك مذكور في أصول الفقه وفروعه ، فمن وقف عليه ورزق فهمه صلح للفتيا والقضاء وبالله التوفيق .

أما كون المجتهد من يعرف ما ذكره المصنف رحمه الله ؛ فلأن العالم لا يتمكن من الاجتهاد بدون ذلك .

وأما كون ذلك مذكوراً في أصول الفقه وفروعه ؛ فلأنهما محل ذلك كله . وفيه تنبيه على المواضع لتقصده فيحصل لطالبها ما قصده .

وأما كون من وقف على ذلك ورزق فهمه صلح للفتيا والقضاء ؛ فلأن العالم بذلك متمكن من التصرف في العلوم الشرعية ووضعها في مواضعها .

فصل في التحاكم

قال المصنف رحمه الله: (وإن تحاكم رجلان إلى رجل يصلح للقضاء فحكماؤهما بينهما فحكمه نفذ حكمه في المال والقصاص والحد والنكاح واللعان في ظاهر كلامه . ذكره أبو الخطاب ، وقال القاضي: لا ينفذ حكمه إلا في المال خاصة).

أما كون من تحاكم إليه رجلان فحكماؤهما بينهما فحكمه ينفذ حكمه ؛ فلما روي أن النبي ﷺ قال: «من حكم بين اثنين تراضيا به فلم يعدل بينهما فهو ملعون»^(١).

ولولا أنه ينفذ حكمه لما كان كذلك.

وأما كون حكمه ينفذ في المال والقصاص والحد والنكاح واللعان في ظاهر كلام الإمام أحمد ؛ فلأن عموم الحديث المذكور يشمل ذلك كله .

وفي نفاذ حكم من ذكر إشعار بجواز التحاكم في الجملة . وهو صحيح ؛ لما ذكر من الحديث.

و «لأن عمر وأبياً احتكما إلى زيد بن ثابت»^(٢) ، و «حاكم عمر رجلاً إلى شريح قبل توليه القضاء».

و «تحاكم عثمان وعبدالرحمن إلى جبير بن مطعم»^(٣) .

(١) أخرجه ابن الجوزي في التحقيق ر. تلخيص الحبير ٤ : ١٨٥ .

(٢) عن الشعبي ، قال : «كان بين عمر وأبي رضي الله عنه خصومة فقال عمر : اجعل بيني وبينك رجلاً . قال : فجعل بينهما زيد بن ثابت . قال : فأتوه قال : فقال عمر رضي الله عنه : أتيناك لتحكم بيننا ، وفي يته يوتي الحكم . قال : فلما دخلوا عليه أجلسه معه على صدر فراشه . قال : فقال : هذا أول جور جرت في حكمك أحلسني وخصمي مجلساً . قال : فقصاً عليه القصة . قال : فقال زيد لأبي : اليمين على أمير المؤمنين فإن شئت أعفيتة . قال : فأقسم عمر رضي الله عنه على ذلك . ثم أقسم له لا تدرك باب القضاء حتى لا يكون لي عندك على أحد فضيلة».

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠ : ١٤٤ كتاب آداب القاضي ، باب القاضي لا يحكم لنفسه.

فإن قيل: عمر وعثمان كانا إمامين فإذا ردَّ الحكم إلى رجل صار حاكماً.
 قيل: لم ينقل عنهما أكثر من الرضى بحكمه خاصة . وذلك لا يصير به
 المتحاكم إليه قاضياً.
 وأما كون حكم المتحاكم إليه لا ينفذ إلا في المال خاصة على قول القاضي ؛
 فلأنه أسهل من غيره . فيجب الاقتصار عليه.



(١) عن ابن أبي مليكة «أن عثمان ابتاع من طلحة بن عبيد الله أرضاً بالمدينة ناقلة بأرض له بالكوفة فلما تباينا
 ندم عثمان . ثم قال : بايعتك ما لم أره . فقال طلحة : إنما النظر لي إنما ابتعت مغيباً وأما أنت فقد رأيت
 ما ابتعت فجعلنا بينهما حكماً . فتحكماً جبير بن مطعم فقضى على عثمان أن البيع جائز وأن النظر
 لطلحة أنه ابتاع مغيباً».

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٥ : ٢٦٧ كتاب البيوع، باب من قال يجوز بيع العين الغائبة.

باب أدب القاضي

قال المصنف رحمه الله: (ينبغي أن يكون قوياً من غير عُنف ، لينا من غير ضَعْف ، حليماً ذا أناة وفطنة ، بصيراً بأحكام الحكام قبله ، ورعاً عفيفاً).

أما كون القاضي ينبغي أن يكون قوياً ؛ فثلاثا يطمع المَبطل في باطله ، ولذلك قال عمر: «لأعزلن أبا مريم عن القضاء ولأستعملن رجلاً إذا رآه الفاجر فرقه». وأما كون ذلك من غير عنف ؛ فلأنه إذا كان ذا عنف ربما أيسر الضعيف من حقه.

وأما كونه لينا ؛ فثلاثا يخاف منه صاحب الحق فيترك حقه. وأما كون ذلك من غير ضعف ؛ فلأن اللين إذا كان لضعفٍ طمع المَبطل في القاضي فلا يُقر بالحق.

وأما كونه حليماً ؛ فلأنه ربما يغضب من كلام الخصوم فيمنعه ذلك من الحكم بينهم.

وأما كونه ذا أناة ؛ فثلاثا يؤتى من عجلته. وأما كونه ذا فطنة ؛ فثلاثا يخدع بغيره. وأما كونه بصيراً بأحكام الحكام قبله ؛ فلما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال: «لا ينبغي للقاضي أن يكون قاضياً حتى يكون فيه خمس خصال : عفيفٌ ، حليماً ، عالمٌ بما كان قبله ، يستشيرُ ذوي الألباب ، ولا يخافُ في الله لومةَ لائم»^(١).

وأما كونه ورعاً ؛ فليؤمن منه مع ذلك أخذ الرشا. وأما كونه عفيفاً ؛ فلما تقدم من قول علي رضي الله عنه.

(١) لم أقف عليه من قول علي . وقد أخرجه البيهقي في السنن الكبرى من قول عمر بن عبدالعزيز ١٠ : ١١٠ كتاب آداب القاضي، باب مشاركة الوالي والقاضي في الأمر.

ولأنه إذا كان كذلك كان بعيداً من الطمع قريباً من النزاهة لا يطمع أحد في ميله معه بغير حق.

قال: (وإذا وُتِيَ في غير بلده سأل عمن فيه من الفقهاء والفضلاء والعدول . ويُنفذُ عند مسيره من يعلمهم يوم دخوله ليلتلقوه ، ويدخل البلد يوم الاثنين أو الخميس أو السبت لابساً أجمل ثيابه . فيأتي الجامع فيصلي فيه ركعتين ويستقبل القبلة . فإذا اجتمع الناس أمر بعهدته فقروا عليهم ، وأمر من ينادي: من له حاجة فليحضر يوم كذا ثم يمضي إلى منزله . ويُنفذُ فيسلم ديوان الحكم من الذي كان قبله . ثم يخرج اليوم الذي وعد بالجلوس فيه على أعدل أحواله غير غضبان ، ولا جانع ، ولا شعبان ، ولا حاقن ، ولا مهموم بأمر يشغله عن الفهم ، فيسلم على من يمر به ثم على من في مجلسه ، ويصلي تحية المسجد إن كان في مسجد).

أما كون القاضي إذا وُتِيَ في غير بلده يسأل عمن فيه من الفقهاء والفضلاء والعدول ؛ فليعرف حالهم حتى يشاور من يصلح للمشاورة ، ويقبل شهادة من هو أهل للعدالة.

وأما كونه يُنفذُ من يعلمهم يوم دخوله ؛ فلما ذكر المصنف رحمه الله من قوله: ليلتلقوه ؛ لأن في تلقيه تعظيماً له ، وذلك طريق لقبول قوله ونفوذ أمره .
وأما كونه يدخل البلد يوم الاثنين أو الخميس أو السبت^(١) .
وأما كونه يأمرُ بعهدته فيقرأ على من في بلد ولايته ؛ فليعلموا ولايته وصفتها وعلامَ وُتِيَ.

وأما كونه يأمر من ينادي: من له حاجة فليحضر يوم كذا ؛ فليعلم صاحب الحاجة يوم جلوس القاضي فيقصد حضوره ؛ لقضاء حاجته .
وأما كونه يمضي بعد ذلك إلى منزله ؛ فليستريح حتى إذا خرج لفصل الخصومات يكون على أعدل أحواله.

(١) يياض في د مقدار نصف سطر.

وأما كونه ينبغي له أن ينفذَ فيتسلم ديوان الحكم من الحاكم قبله ؛ فلأن ذلك كان في يد الحاكم قبله بحكم الولاية ، وقد صارت إليه . فوجب أن ينتقل ذلك إليه .

وأما كونه يخرج اليوم الذي وعدَ بالجلوس فيه ؛ فليحصل الوفاء بما نادى مُناديه .

وأما كونه على أعدل أحواله ؛ فلأن حال القاضي ينبغي أن يكون أكمل الأحوال .

وأما كونه غير غضبان ، ولا جائع ، ولا شبعان ، ولا حاقن ، ولا مهموم بأمر يشغله عن الفهم ؛ فلأن القاضي متى كان به خصلة واحدة من الخصلات المذكورة ربما شغلت فكره فأدّت إلى خطئه . ولذلك قال النبي ﷺ : « لا يقضي القاضي بين اثنين وهو غضبان »^(١) . صرّحَ بالغضب ، وقيس عليه ما في معناه من سائر ما ذكر .

وأما كونه يسلم على من يمرُّ به وعلى من في مجلسه ؛ فلأن السنة سلامُ المارِّ على الممرور به ، وسلام الداخل على من في المجلس .

وأما كونه يصلي ركعتين تحية المسجد إن كان في مسجد ؛ فلأن النبي ﷺ قال : « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلسُ حتى يصلي ركعتين »^(٢) .

قال : (ويجلس على بساط ويستعين بالله ويتوكل عليه ، ويدعو سراً أن يعصمه من الزلل ويوفقه للصواب ، ولما يرضيه من القول والعمل . ويجعل مجلسه في مكان فسيح ؛ كالحمام والفضاء والدار الواسعة في وسط البلد إن أمكن) .

أما كون القاضي يجلس على بساطٍ ؛ فلأنه أبلغ في هيئته ، وأوقع في نفس الخصوم ، وأعظم لحرمة الشرع .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٧٣٩) ٦ : ٢٦١٦ كتاب الأحكام، باب هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان .

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٧١٧) ٣ : ١٣٤٢ كتاب الأفضية، باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١١١٠) ١ : ٣٩١ أبواب التطوع، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى .

وأما كونه يستعينُ بالله ويتوكلُ عليه ؛ فلأن ذلك ينبغي لكل واحدٍ . فلأن ينبغي للقاضي بطريق الأولى .
 وأما كونه يدعو سراً أن يعصمه من الزللِ ويوفقه للصوابِ وما يرضيه من القول والعملِ ؛ فلأن ذلك مطلوب مطلقاً لا سيما في أوقات الحاجة ، والقاضي من أشد الناس حاجةً إلى ما ذكر .
 وأما كونه يجعلُ مجلسه في مكانٍ فسيحٍ كالجامع والفضاء والدارِ الواسعةِ ؛ فليكون ذلك واسعاً على الخصوم ، وأصحاب المسائل .
 وأما كونه يجعله في وسط البلد إن أمكن ذلك ؛ فلأنه أقرب للعدل وأمكن للخصوم .

قال: (ولا يتخذُ حاجباً ولا بواباً إلا في غير مجلس الحكم إن شاء).

أما كون القاضي لا يتخذُ حاجباً ولا بواباً في مجلس الحكم ؛ فلما روي عن أبي مريم صاحب رسول الله ﷺ أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ولي من أمور الناس شيئاً وحجبَ دون حاجتهم وفاقتهم احتجبَ الله عنه دون حاجته وفاقته وقره»^(١) . رواه الترمذي .

ولأن حاجبه ربما قدّم المتأخر وأخّر المتقدم ؛ لغرض له ، وربما كسرهم بحجبهم والاستئذان لهم .

وأما كونه يتخذُ ذلك في غير مجلس الحكم إن شاء ؛ فلأنه قد تدعو حاجته إلى ذلك ، ولا مضرة على الخصوم في ذلك ؛ لأنه ليس بوقتٍ للحكومة .

قال: (وبعرضِ القصصِ فبدأ بالأول فالأول . ولا يقدمُ السابق في أكثر من حكومة واحدة . فإن حضروا دفعة واحدة وتشاحوا قدم أحدهم بالقرعة).

أما كون القاضي يعرض القصص ؛ فليقضي حوائج أصحابها .

وأما كونه يبدأ بالأول فالأول ؛ فلأن الأول سابق والسبق له أثر في التقديم .

دليله: ما لو سبق رجل إلى شيء من المباحات فإنه يكون أحق به .

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٢٩٤٨) ٣: ١٣٥ كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب فيما يلزم الإمام من أمر الرعية والحجبة عنه .

وأخرجه الترمذي في جامعه (١٣٣٢) ٣: ٦١٩ كتاب الأحكام، باب ما جاء في إمام الرعية .

وأما كونه لا يقدّم السابق في أكثر من حكومة واحدة ؛ فلأنه مسبوق بالنسبة إلى الثاني ؛ لأن الذي يليه سبقه بالنسبة إلى الدعوى الثانية.
وأما كونه يقدّم أحدهم بالقرعة إذا حضروا دفعة واحدة وتشاحوا ؛ فلأنهم تشاحوا في السبق ، والقرعة مرجحة . دليله: ما لو أراد الرجل السفر ببعض نسائه .
ولأن القرعة مشروعة للترجيح في غير هذا الموضع فكذا في هذا.

قال: (ويعدل بين الخصمين في لخطه ولفظه ومجلسه والدخول عليه ، إلا أن يكون أحدهما كافراً فيقدم المسلم عليه في الدخول ويرفعه في الجلوس . وقيل : يسوي بينهما).

أما كون القاضي يعدل بين الخصمين المسلمين أو الكافرين فيما ذكر ؛ فلما روي عن أم سلمة عن النبي ﷺ أنه قال: «من ابتلي بالقضاء بين المسلمين فليعدل بينهم في لفظه وإشارته ومقعدته . ولا يرفعن صوته على أحد الخصمين ما لا يرفعه على الآخر»^(١) .

وفي رواية : « فليسوا بينهم في النظر والمجلس والإشارة » .
وفي كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى رضي الله عنه : « واس بين الناس في وجهك ومجلسك وعدلك حتى لا يئأس الضعيف من عدلك ، ولا يطمع الشريف في حيفك »^(٢) .

ولأن الحاكم إذا ميز أحد الخصمين عن الآخر انكسر الآخر وربما لم تقم حجته فيؤدي ذلك إلى ظلمه .

وأما كونه يقدم المسلم على الكافر في الدخول ويرفعه في الجلوس ؛ فلما روى إبراهيم التيمي قال : « وجد علي كرم الله وجهه درعه مع يهودي . فقال: درعي سقطت وقت كذا . فقال اليهودي: درعي في يدي وبينك قاضي المسلمين . فارتفعا إلى شريح . فلما رآه شريح قام من مجلسه وجلس في موضعه وجلس مع اليهودي بين يديه . فقال علي: إن خصمي لو كان مسلماً لجلستُ معه بين يديك

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠ : ١٣٥ كتاب آداب القاضي، باب إنصاف الخصمين في المدخل

عليه والاستماع منهما...

(٢) أخرجه البيهقي في الموضع السابق.

ولكني سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تساووهم في المجالس... وذكر بقية الحديث»^(١).

وأما كونه يساوي بينهما أيضاً كالمسلمين على قول ؛ فلما تقدم من الحديث في المسلمين.
والأول أولى ؛ لحديث علي. وهو واجب التقديم ؛ لأنه خاص والخاص يجب تقديمه.

قال: (ولا يسار أحدهما ، ولا يلقنه حجته ، ولا يضيفه ، ولا يعلمه كيف يدعى في أحد الوجهين ، وفي الآخر يجوز له تحرير الدعوى له إذا لم يحسن تحريرها ، وله أن يشفع إلى خصمه لئِنْظَرَهُ أو يضع عنه ويؤن عنه).

أما كون القاضي لا يسار أحد الخصمين ؛ فلأن ذلك كسر قلب صاحبه وربما أدى إلى ضعفه عن إقامة حجته.

وأما كونه لا يلقنه حجته ؛ فلأن عليه العدل بينهما ، وليس في تلقينه عدل ؛ لما فيه من الضّرر على صاحبه.

وأما كونه لا يضيفه ؛ فلما روي عن علي رضي الله عنه «أنه نزل به رجل . فقال له : ألك خصم ؟ قال : نعم . قال : تحوّل عنا . فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا تضيفوا أحد الخصمين إلا ومعه خصمه»^(٢) .

وأما كونه لا يُعلمه كيفية الدعوى في وجه ؛ فلأن فيه إغااة له على خصمه .
وأما كونه يجوز له تحرير الدعوى له إذا لم يحسن تحريرها في وجه ؛ فلأن في ترك تعليمه سبباً إلى تأخير حقه وعدم الفصل بينه وبين غريمه .

وأما كونه له أن يشفع إلى خصمه لئِنْظَرَهُ أو يضع عنه ؛ فلأن رسول الله ﷺ سأل غرماء معاذ فيه ، ولهذا جاء في الحديث: «لو تُرِكَ أحدٌ من أجل أحدٍ لترك معاذ من أجل رسول الله ﷺ»^(٣) .

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠ : ١٣٦ كتاب آداب القاضي، باب إنصاف الخصمين في المدخل عليه والاستماع منهما...

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠ : ١٣٧ كتاب آداب القاضي، باب لا ينبغي للقاضي أن يضيف الخصم إلا وخصمه معه.

وأما كونه له أن يَزِنَ له عنه ؛ فلما روى ابن عباس رضي الله عنه « أن رجلاً رَفَعَ إلى رسول الله ﷺ غريباً له فسأل الغريمُ أن يُنظره شهراً . فقال النبي ﷺ: أنا أنظركَ وتحملَ النبي ﷺ المالَ عنه .»

قال: (وينبغي أن يُحضر مجلسه الفقهاء من كل مذهب إن أمكن ، ويشاورهم فيما يُشكلُ عليه . فإن اتضح له حكمه وإلا أخره . ولا يقلدُ غيره وإن كان أعلم منه).

أما كون القاضي ينبغي له أن يُحضر مجلسه الفقهاء من كل مذهب إن أمكن ؛ فلأنه قد تحدث حادثة فيحتاج القاضي إلى سؤالهم عن مذهبهم وأدلتهم ولذلك قال: ويشاورهم فيما يُشكلُ عليه ؛ لأنه إذا شاورهم ذكروا له ما يحضرهم في ذلك فيؤدي ذلك إلى إيضاح العلم له ، وحصول الاجتهاد منه .

وأما كونه يحكم إن اتضح له ؛ فلأنه متى اتضح له الحكم لم يجز تأخيرهُ ؛ لما فيه من تأخير الحق عن موضعه .

وأما كونه يؤخرهُ إن لم يتضح له ؛ فلأن الحكم مع عدم الإيضاح لا يجوز ؛ لما فيه من القضاء بجهل ، الداخِل في الحديث المتقدم ذكره .

وأما كونه لا يقلد غيره وإن كان أعلم منه ؛ فلأن المجتهد لا يجوز له تقليد غيره . دليله: المجتهدان في القبلة .

قال: (ولا يقضي وهو غضبان ، ولا حاقن ، ولا في شدة الجوع والعطش والهم والوجع والنعاس والبرد المؤلم والحرم المزعج . فإن خالف وحكم فوافق الحق نفلد حكمه ، وقال القاضي: لا ينفذ . وقيل: إن عرض ذلك بعد فهم الحكم جاز وإلا فلا).

أما كون القاضي لا يقضي وهو غضبان ؛ فلأن النبي ﷺ قال: « لا يحكم أحدٌ بين اثنين وهو غضبان »^(١) متفق عليه .



(١) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (١٥١٧٧) ٨: ٢٦٨ كتاب البيوع، باب المفلس والمحجور عليه . وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٦: ٤٨ كتاب التفليس، باب الحجر على المفلس وبيع ماله في ديونه .

(٢) سبق تخريجه ص: ٥٢٤ .

ولأن القاضي إذا غضب تغير عقله ولم يستوف رأيه.

وأما كونه لا يقضي وهو حاقن أو في شدة الجوع والعطش والهم والوجع والنعاس والبرد المؤلم والحر المزعج ؛ فلأن الغضب إنما مُنع من القضاء معه ؛ لأن ذلك مُذهبٌ للفكر وحسن الرأي ، وذلك موجود في الصور المذكورة . فوجب أن يترتب عليها ما ترتب على الغضب ؛ لأن الاستواء في العلة يدل على التساوي في المعلول.

وأما كونه إذا حكم مع شيء مما ذكر ينفذ حكمه ؛ فلما روي « أن النبي ﷺ لما اختصم إليه الزبير ورجل من الأنصار في شراج الحرة قال النبي ﷺ : اسق زرعك ثم أرسل الماء إلى جارك . فقال الأنصاري: أن كان ابن عمك . فغضب رسول الله ﷺ . فقال للزبير : اسق ثم احبس الماء حتى يبلغ الجدر»^(١) .
وأما كونه لا ينفذ على قول القاضي ؛ فلأنه ارتكب النهي ، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه.

وأما كونه إذا عرض الغضبُ أو ما في معناه بعد فهم الحكم معه من اشتغال الفكرة المؤدية إلى عدم الإصابة ، وذلك مفقود يمتنع من الحكم فيما إذا عرض بعد فهم الحكم موجود فيما إذا عرض قبله.

قال: (ولا يجعل له أن يرتشي ، ولا يقبل الهدية إلا ممن كان يُهدي إليه قبل ولايته بشرط أن لا تكون له حكومة).

أما كون القاضي لا يجعل له أن يرتشي ؛ فلأنه جاء في تفسير قوله تعالى:

﴿أَكَالُونَ لِلسَّحْتِ﴾

[المائدة: ٤٢] هو الرشوة .

وفي الحديث عن عبدالله بن عمر قال : «لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرششي»^(٢) . رواه الترمذي. وهذا حديث حسن صحيح .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٢٣٣) ٢ : ٨٣٢ كتاب المساقاة، باب شرب الأعلى إلى الكعنين.

وأخرجه مسلم في صحيحه (٢٣٥٧) ٤ : ١٨٢٩ كتاب الفضائل، باب وجوب اتباعه ﷺ.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٣٥٨٠) ٣ : ٣٠٠ كتاب الأفضية، باب في كراهية الرشوة.

ورواه أبو هريرة وزاد: «في الحكم»^(١).
وأما كونه لا يحل له أن يقبل الهدية ممن لم يكن يُهدي إليه قبل ولايته ؛ فلأن الهدية يُقصد بها غالباً استمال قلب المهدي إليه ؛ ليعتني في الحكم . فهي شبيهة بالرشوة .

وفي الحديث: «بعث رسولُ الله ﷺ رجلاً من الأزد على الصدقة . فقال : هذا لكم وهذا أُهدي إليّ . فقام النبي ﷺ فحمد الله وأثنى عليه . ثم قال : ما بالُ العامل نبعثه فيجيءُ فيقول : هذا لكم وهذا أُهدي إليّ . ألا ! جلسَ في بيت أبيه وأمه فينظر أيهدى إليه ؟ والذي نفسُ محمدٍ بيده ! لا نبعثُ أحدَ منكم فيأخذَ شيئاً إلا جاءَ يومَ القيامةَ يحملهُ على رقبته ... مختصر»^(٢) متفق عليه .

وأما كونه يحل له أن يقبل الهدية ممن كان يُهدي إليه قبل ولايته بشرط أن لا تكون له حكومة ؛ فلأن التهمة المذكورة قبل منقضية هاهنا .
ولأن المنع من ذلك إنما كان من أجل الاستمالة ، أو من أجل الحكومة وكلاهما منتفٍ .

وأما كونه لا يحل له أن يقبل الهدية ممن كان يُهدي^(٣) إليه إذا كان له حكومة ؛ فلأن ذلك في معنى الرشوة .



وأخرجه الترمذي في جامعه (١٣٣٧) ٣ : ٦٢٣ كتاب الأحكام، باب ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم.

وأخرجه ابن ماجة في سننه (٢٣١٣) ٢ : ٧٧٥ كتاب الأحكام، باب التغليظ في الحيف والرشوة.

(١) أخرجه الترمذي في جامعه (١٣٣٦) ٣ : ٦٢٢ كتاب الأحكام، باب ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٤٥٧) ٢ : ٩١٧ كتاب الهبة وفضلها، باب من لم يقبل الهدية لعة.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٨٣٢) ٣ : ١٤٦٣ كتاب الإمارة، باب تحريم هدايا العمال.

(٣) في د: لا يهدي . ولعل الصواب ما أثبتناه.

قال: (ويكره أن يتولى البيع والشراء بنفسه . ويستحب أن يوكل في ذلك من لا يُعرف أنه وكيله).

أما كونه يكره أن يتولى البيع أو الشراء بنفسه ؛ فلأنه يُعرف فيحايى . فإذا لم يكن ذلك جائزاً فلا أقل من أن يكون مكروهاً .
ولأن ذلك يشغله عن أمور المسلمين .

وأما كونه يستحب له أن يوكل من لا يُعرف أنه وكيله ؛ فلأن ذلك نفي للتهمة .

ولأنه وسيلة إلى عدم المحاباة المطلوب شرعاً .

قال: (ويستحب له عيادة المرضى وشهود الجنائز ما لم يشغله عن الحكم).

أما كون القاضي يستحب له عيادة المرضى وشهود الجنائز ما لم يشغله ذلك عن الحكم ؛ فلأن انشغاله بالفصل بين الخصوم ومباشرة الحكم أولى من ذلك .

قال: (وله حضور الولايم . فإن كثرت تركها كلها . ولم يجب بعضهم دون بعض).

أما كون القاضي له حضور الولايم ؛ فلأن النبي ﷺ كان يجيب إلى ذلك .
وأما كونه يترك الولايم كلها إذا كثرت فتشغله عن الحكم ولا يجيب البعض دون البعض ؛ فلأن الاشتغال بالكل يشغله عن الحكم الذي هو فرض عين ، وإجابة البعض دون البعض يؤدي إلى كسر قلب من لم يجبه .

قال: (ويوصى الوكلاء والأعوان على بابيه بالرفق بالخصوم وقلة الطمع . ويجتهد أن يكونوا شيوخاً أو كهولاً من أهل الدين والعفة والصيانة).

أما كون القاضي يوصي الوكلاء والأعوان بما ذكر ؛ فلأن في ذلك رفقا بالخصوم ، وتبهيها للأعوان على الفعل الجميل اللائق بمجالس القضاة .
وأما كونه يجتهد أن يكونوا شيوخاً أو كهولاً من أهل الدين والعفة والصيانة ؛ فلأن في ذلك مصلحة للمسلمين ، والحاكم مأمور بالاجتهاد فيها .

قال: (ويتخذ كاتباً مسلماً مكلفاً عدلاً حافظاً عالماً يُجلسه بحيث يشاهد ما يكتبه ، ويجعل القمطر محتوماً بين يديه . ويستحب أن لا يحكم إلا بحضرة

الشهود ، ولا يحكم لنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته ، ويحكم بينهم بعض خلفائه ، وقال أبو بكر: يجوز ذلك).

أما كون القاضي يتخذ كاتباً ؛ ف « لأن النبي ﷺ استكتب زيد بن ثابت وغيره »^(١) .

ولأن الحاكم يكثر نظره في أمر المسلمين ولا يمكنه أن يتولى الكتابة بنفسه .
وأما كون الكاتب مسلماً ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١١٨] .
وأما كونه مكلفاً ؛ فلأن غير المكلف لا يُوثق بقوله ولا يعول عليه فهو كالفاسق .

وأما كونه عدلاً ؛ فلأن الكتابة موضع أمانة .
وأما كونه حافظاً عالماً ؛ فلأن في ذلك إعانة على أمره .
وأما كونه يجلسه بحيث يشاهد ما يكتبه ؛ فلأن في ذلك إعانة على أمره ،
وأبعد للتهمة ، وأمكن لإملائته .
وأما كونه يجعل القمطر محتوماً بين يديه ؛ فلأن ذلك أحفظ له ، وأبعد من أن يغيره معيّر .

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠ : ١٢٦ كتاب آداب القاضي، باب اتخاذ الكاتب.

فصل [فيما يتدّى فيه القاضي]

قال المصنف رحمه الله: (وأول ما ينظر في أمر المحبين . فيبعث ثقة إلى الحبس فيكتب اسم كل محبوس ومن حبسه وفيه حبسه في رقعة منفردة ، ثم ينادي في البلد أن القاضي ينظر في أمر المحبين غداً ، فمن له منهم خصم فليحضره ، فإذا كان الغد وحضر القاضي أحضر رقعة فقال: هذه رقعة فلان فمن خصمه ؟ فإن حضر خصمه نظر بينهما ، فإن كان حُبس في تهمة أو افتيات على القاضي قبله خلى سبيله . وإن لم يحضر له خصم وقال: حُبتُ ظلماً ولا حق علي ولا خصم لي نادى بذلك ثلاثاً ، فإن حضر له خصم والا حلفه وخلى سبيله).

أما كون القاضي أول ما ينظر في أمر المحبين ؛ فلأن الحبس عذابٌ وربما كان فيه من لا يستحق البقاء فيه .

وأما كونه يبعث ثقة إلى الحبس فيكتبُ اسم كل محبوس ومن حبسه وفيه حبسه في رقعة منفردة ؛ فلأن ذلك طريق إلى معرفة الحال على ما هي عليه .
وأما كون الثقة الذي يبعثه القاضي ينادي بالنداء المذكور ؛ فلأن في ذلك إعلماً بيوم جلوس القاضي .

وأما كون القاضي إذا كان الغد وحضر أحضر رقعة وقال: هذه رقعة فلان فمن خصمه ؟ ؛ فلأنه لا يمكنه الحكم إلا بذلك .

وأما كونه ينظر بين الخصمين إذا حضرا ؛ فلأنه له ذلك .
وأما كونه يخلى سبيل من حبس في تهمة أو افتيات على القاضي قبله ؛ فلأن بقائهما في الحبس ظلم .

وأما كونه ينادى ثلاثاً بحال من لم يحضر له خصم في اليوم الذي جلس فيه القاضي وقال: حُبتُ ظلماً ولا حق علي ولا خصم لي ؛ فلأن ذلك طريق إلى استعمال حال المحبوس ، وهل هو مستحقٌ للحبس أم لا ؟ .

وأما كونه يُحلف من لم يحضر له خصم ويخلى سبيله ؛ فلأن الظاهر صدقه إذ لو كان له خصم لحضر.

قال: (ثم ينظر في أمر الأيتام والمجانين والوقوف . ثم في حال القاضي قبله ، فإن كان ممن يصلح للقضاء لم ينقض من أحكامه إلا ما خالف نص كتاب أو سنة أو إجماعاً . وإن كان ممن لا يصلح نقض أحكامه وإن رافقت الصحيح . ويحتمل أن لا ينقض الصواب منها).

أما كون القاضي ينظر في أمر الأيتام والمجانين والوقوف بعد النظر في أمر المحبسين ؛ فلأن المنظور عليه لا يمكنه المطالبة ؛ لأن الصبي والمجنون لا قول لهما . وأرباب الوقوف ؛ كالفقراء والمساكين لا يتعينون.

وأما كونه ينظر في حال القاضي قبله فظاهر كلام المصنف رحمه الله هنا على أن القاضي المتولي يتبع قضايا القاضي قبله ؛ لأنه يحتمل أن يكون مصيباً ، ويحتمل أن لا يكون مصيباً.

وقال في المغني: ليس عليه ذلك ؛ لأن الظاهر صحة قضايا من قبله وصوابها . وأنه لا يُولى إلا من هو أهلُ الولاية .

وهذا صحيح لكن في غير قضاة هذا الزمان . فعلى هذا يترجح وجوب تتبعها . وأما كونه لا ينقض من أحكام من يصلح للقضاء ما لم يخالف ما ذكره ؛ فلأنه يؤدي إلى أنه لا يثبت حكم أصلاً ؛ لأن الحاكم الثالث يخالف الثاني ، والرابع يخالف الثالث وهلم جرّاً . ولذلك أن عمر رضي الله عنه خالف أبا بكر في مسائل ، وخالف علي عمر في مسائل ، ولم ينقض واحد منهما على الآخر .

وفي الحديث: «أن أهل نجران جاؤوا إلى علي . فقالوا : يا أمير المؤمنين ! كتابك بيدك وشفاعتك بلسانك . فقال : ويحكم! إن عمر كان رشيد الأمر . ولا أريد قضاء قضى به عمر»^(١) . رواه سعيد .

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠ : ١٢٠ كتاب آداب القاضي، باب من اجتهد من الحكام ثم تغير اجتهاده...

وروي «أن عمر حكم في المشركة بإسقاط الأخوة من الأبوين . ثم شرك بينهم بعد ، وقال : تلك على ما قضينا وهذا على ما قضينا»^(١).

وقضى في الجدد بقضايا مختلفة الحال^(٢) .

وأما كونه ينقض ما خالف نص كتاب أو سنة أو إجماعاً ؛ فلأنه حكم لم يصادف شرطه . فوجب نقضه . بيان مخالفة الشرط: أن الشرط الاجتهاد وعدم مخالفة ما ذكر.

ولأنه إذا وجد ذلك فقد فرط . فوجب نقض حكمه ؛ كما لو حكم بشهادة كافرين.

إذا ثبت هذا فظاهر إطلاق المصنف رحمه الله هنا أن القاضي المتولي ينقض حكم القاضي قبله سواء كان من حقوق الله أو حقوق الآدميين . وفي المغني: إن كان الحق لله ؛ كالعتاق والطلاق نقضه ؛ لأن له النظر في حقوق الله سبحانه ، وإن كان يتعلق بحقوق الآدميين لم ينقضه إلا بمطالبة صاحبه ؛ لأن الحاكم لا يستوفي حقاً لمن لا ولاية له عليه من غير مطالبة.

وأما كونه ينقض أحكام من لا يصلح للقضاء إذا لم توافق الصحيح ؛ فلأن حكمه غير صحيح ، وقضاؤه كإفشاء ؛ لعدم شرط القضاء فيه.

ولأن المانع من نقض حكم الصالح للقضاء نقض الاجتهاد بالاجتهاد وهو مفقود هاهنا ؛ لأن الأول ليس باجتهاد بحال.

وأما كونه ينقض أحكامه إذا وافقت الصحيح على المذهب ؛ فلما ذكر.

وأما كونه يحتل أن لا ينقض أحكامه الصواب منها ؛ فلعدم الفائدة في

ذلك . وهذا الاحتمال أصح ؛ لما ذكر.

ولأن الحق وصل إلى مستحقه . فلم يجوز نقض الحكم به ؛ كحكم الصالح

للقضاء.

(١) أخرجه الدراري في سنته (٦٤٨) : ١ : ١١٢ في المقدمة، باب الرجل يفتي بالشيء ثم غيره.

(٢) ر. سنن سعيد بن منصور ١ : ٤٧ .

قال: (وإن استعداه أحد على خصم له أحضره . وعنه : لا يحضره حتى يعلم أن لما ادعاه أصلاً).

أما كون القاضي يحضر من استعدي عليه قبل علمه بمعاملة جرت لعين المستعدي والمستعدي عليه على المذهب ؛ فلأن في تركه تضييعاً للحقوق وإقراراً للظلم ؛ لأنه قد يكون للمستعدي على المستعدي عليه حق من غضبٍ أو ودیعةٍ أو عاريةٍ أو غير ذلك ، ولا يُعلم بينهما معاملة . فإذا لم يُعد عليه سقط حقه .
وأما كونه لا يحضره حتى يعلم أن لما ادعاه أصلاً على روايةٍ ؛ فلأنه مروى عن علي رضي الله عنه .

ولأن في إعداء كل مستعدي على مستعدي عليه تبذل أهل المروءات ، وإهانة ذوي الهيئات . وربما استعدي شخص على من لا حق له عليه ؛ ليفتدي المدعى عليه نفسه من حضوره وشر خصمه .

والأول أصح ؛ لأن ضرر فوات الحق أعظم من حضور مجلس الحكم .

قال: (وإن استعداه على القاضي قبله سأله عما يدعيه فإن قال: لي عليه دين من معاملة أو رشوة ؛ راسله . فإن اعترف بذلك أمره بالخروج منه . وإن أنكر وقال: إنما يريد تبذيلي ، فإن عرف أن لما ادعاه أصلاً أحضره وإلا فهل يحضره ؟ على روايتين).

أما كون القاضي المتولي يسأل المستعدي على القاضي قبله عما يدعيه ؛ فلأن في بعض الأحوال يلزمه إحضار القاضي قبله وفي بعضها لا يلزمه . فلم يكن بد من السؤال ؛ لتمييز الحال من الحال .

وأما كونه يرأسله إذا ادعى المستعدي ديناً أو رشوة ؛ فلأن الطريق إلى استخلاص حق المستعدي ؛ إما المراسلة أو الإحضار ، والإحضار فيه امتهان القاضي وتبذيله ، وتطرق أعدائه مع كثرتهم إلى قصد ذلك . وإذا تعذر الإحضار تعين مراسلته ؛ لتعينها إلى استخلاص الحق .

ولم يذكر المصنف رحمه الله في المغني المراسلة إليه بل قال: إن ذكر -يعني المستعدي- أنه يدعي عليه حقاً من دين أو غضب أعداه عليه كغير القاضي .
والأول أظهر من حيث الدلائل ؛ لأنه لا بد من مزية القاضي على غيره .

وأما كونه يأمره بالخروج مما ادعى عليه إذا اعترف به ؛ فلأن الحق توجه عليه باعترافه .

وأما كونه يحضره إذا أنكر وعرف المتولي أن لما ادعاه المستعدي أصلاً ؛ فلأن ذلك تعين طريقاً إلى استخلاص حق المستعدي .

وأما كونه إذا لم يعرف لما ادعاه على القاضي قبله أصلاً هل يحضره ؟ على روايتين تغيير القاضي ؛ فلما تقدم من ذكر ذلك وتعليه فيه .

قال: (وإن قال: حكم على بشهادة فاسقين فأنكر فالقول قوله بغير يمين . وإن قال الحاكم المعزول: كنتُ حكمتُ في ولايتي لفلان على فلان بحق قبل قوله . ويحتمل أن لا يقبل).

أما كون القول قول القاضي إذا ادعى عليه أنه حكم بشهادة فاسقين فأنكر فإنه لو لم يقبل قوله في ذلك ؛ لتطرق المدعى عليهم إلى إبطال ما عليهم من الحقوق بالقول المذكور ، وفي ذلك ضرر عظيم .

وأما كون ذلك بغير يمين ؛ فلأن اليمين للثمة ، والقاضي ليس من أهلها .
وأما كون القول قوله إذا قال بعد عزله: كنتُ حكمتُ لفلان على فلان بحق على المذهب ؛ فلأن عزله لا يمنع من قبول قوله . بدليل ما لو كتب كتاباً إلى قاضي آخر ثم عزل فإنه يلزم الواصل إليه قبوله بعد عزل صاحبه .
ولأنه أخير بما حكم به وهو غير متهم . فوجب قبول قوله ؛ كحال الولاية .
وأما كونه يحتمل أن لا يقبل ؛ فلأنه في حال ولايته لا يحكم بعلمه فبعد عزله بطريق الأولى .

والأول أولى ؛ لما تقدم . وإخباره عن حكمه ليس حكماً بعلمه . بدليل ما لو قال شخص: حكمتُ أن لي حداً على فلان . فدَكَرَ الحاكم . فإن له أن يحكم به .

قال: (وإن ادعى على امرأة غير برزة لم يحضرها وأمرها بالتوكيل . وإن وحيث عليها اليمين أرسل إليها من يحلفها).

أما كون القاضي إذا ادعى على امرأة غير برزة . وهي : التي لا تبرز لقضاء حوائجها : لا يحضرها ؛ فلأن في إحضارها مشقة عليها ، وحرراً وضرراً شديداً .

وقد نَبَّهَ الشرع على ذلك حيث قال: «واغذُ يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفتُ فارجمها»^(١).

وأما كونه يأمرها بالتوكيل ؛ فلأجل فصل الخصومة بينها وبين خصمها.
وأما كونه يرسل إليها من يُحلفها إذا وجب عليها اليمين ؛ فلأن إحصارها غير مشروع ، واليمين لا بد منها فتعين ذلك طريقاً لذلك.

قال: (وإن ادعى على غائب عن البلد في موضع لا حاكم فيه كتب إلى ثقات من أهل ذلك الموضع ليتوسطوا بينهما . فإن لم يقبلوا قيل للخصم: حقق ما تدعيه . ثم يحضره وإن بُعدت المسافة).

أما كون القاضي يكتب لمن ادعى على غائب عن البلد في موضع لا حاكم فيه إلى ثقات من أهل ذلك الموضع ليتوسطوا بينهما ؛ فلأن ذلك طريق إلى قطع الخصومة مع عدم المشقة الحاصلة بالإحصار.

وأما كونه إذا لم يقبلوا يقول للخصم المدعي: حقق ما تدعيه ثم يحضر خصمه قربت المسافة أو بُعدت ؛ فلأنه لا بد من فصل الخصومة . فإذا لم يمكن إلا بذلك تعين فعله وإن تضمن مشقة ؛ كما لو امتنع الخصم الحاضر في البلد من الخصومة فإنه يؤدب ويعزر.

فإن قيل: يمكن أن يرسل من يقضي بينهما.

قيل: المشقة الحاصلة بالإرسال أكثر من المشقة الحاصلة بإحصار الخصم . وعلى تقدير التساوي فالخصم أولى بحمل المشقة ؛ لأنه المستعدى عليه .

وفي تقييد الموضع بأنه لا حاكم فيه إشعار بأنه إذا كان فيه حاكم لا يفعل ذلك . وهو صحيح ؛ لأن فصل الخصومة في بلد الخصم يمكنه . فلم يجز تكلف المشقة مع إمكان الفصل بدونها.

فإن قيل: قد يكون شهوده يبذل القاضي إليه دون بلد الخصم.

قيل: يثبت حقه في موضع شهوده ثم يكتب القاضي كتاباً إلى بلد الخصم.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٥٧٥) ٢ : ٩٧١ كتاب الشروط، باب الشروط التي لا تحل في الحدود. وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٩٧) ٣ : ١٣٢٤ كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى.

باب طريق الحكم وصفته

قال المصنف رحمه الله: (إذا جلس إليه خصمان فله أن يقول: من المدعى منكما؟ وله أن يسكت حتى يبتدئا. فإن سبق أحدهما بالدعوى قدمه. وإن ادعيا معاً قدم أحدهما بالقرعة. فإذا انقضت حكومته سمع دعوى الآخر ثم يقول للخصم: ما تقول فيما ادعاه؟ ويحتمل أن لا يملك سؤاله حتى يقول المدعى: أسأل سؤاله عن ذلك).

أما كون المتحاكم إليه له أن يقول للخصمين: من المدعي منكما؟ ؛ فلأن ذلك طريق إلى معرفة المدعي من المدعى عليه.

وأما كونه له أن يسكت حتى يبتدئ المبتدئ منهما ؛ فلأن كلامه يستدعي طالباً له ولم يوجد.

وأما كونه يقدم السابق بالدعوى ؛ فلأنه ترجح جانبه بسبقه.

وأما كونه يقدم أحدهما بالقرعة إذا تداعيا معاً ؛ فلأنها مرجحة عند الازدحام . بدليل : الإمامة والأذان.

وأما كونه يسمع دعوى الآخر إذا انقضت حكومة السابق ؛ فلأن التزاحم قد زال.

وأما كونه يقول للخصم المدعى عليه: ما تقول فيما ادعاه؟ ؛ على المذهب ؛ فلأن شاهد الحال يدل عليه ؛ لأن إحصار الخصم والدعوى عليه إنما يُرادان ليقول الحاكم للمدعى عليه ذلك.

وأما كونه يحتمل أنه لا يملك سؤاله حتى يقول المدعي: أسأل سؤاله عن ذلك ؛ فلأن الخصم لو أقر لم يملك الحاكم الحكم قبل المطالبة به فكذا السؤال.

قال: (فإن أقر له لم يحكم له حتى يُطالبه المدعى بالحكم . وإن أنكر مثل أن يقول المدعى: أقرضته ألفاً أو بعته فيقول: ما أقرضني ولا باعني ، أو ما يستحق عليّ ما ادعاه ولا شيئاً منه ، أو لا حق له عليّ : صحح الجواب).

أما كون الحاكم لا يحكم على المدعى عليه إذا أقر حتى يُطالبه المدعى بالحكم ؛ فلأن الحكم على المدعى عليه حق للمدعي . فلم يجز استيفاؤه إلا بمسألة مستحقة.

وأما كون جواب المدعى عليه صحيحاً إذا أنكر بنفي عين ما ادعاه المدعي ، مثل أن يقول المدعي: أقرضته ألفاً فيقول المدعى عليه: ما أقرضني ذلك ولا شيئاً منه . أو يقول: بعته فيقول: ما باعني . أو ما أشبه ذلك فلا شبهة فيه ؛ لنفيه عين ما ادعى عليه.

وأما كونه صحيحاً إذا أنكر بنفي معنى ما ادعاه ؛ مثل أن يقول: أقرضته أو بعته فيقول المدعى عليه: ما يستحق عليّ ما ادعاه ولا شيئاً منه ؛ فلأنه يفيد نفي ما ادعى عليه . أشبه ما تقدم.

فإن قيل: لو قال: لا حق له عليّ. قيل: يكون جوابه أيضاً صحيحاً ؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم . فتصير بمنزلة قوله: ما يستحق عليّ ما ادعاه ولا شيئاً منه.

قال: (وللمدعي أن يقول: لي بينة . وإن لم يقل قال الحاكم: ألك بينة ؟ . فإن قال: لي بينة أمره بإحضارها ، فإذا أحضرها سمعها الحاكم وحكم بما إذا سأله المدعي).

أما كون المدعي له أن يقول: لي بينة ؛ فلأن الحق له ، والبينة طريق إلى تخليص حقه.

وأما كونه إذا لم يقل ذلك يقول الحاكم له: ألك بينة ؟ ؛ فلما روي «أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ حضرمي وكندي . فقال الحضرمي : يا رسول الله ! إن هذا غلبني على أرض لي . فقال الكندي : هي أرضي وفي يدي وليس له فيها

حق . فقال النبي ﷺ للحضرمي : ألك بينة ؟ قال : لا . قال : فلك يمينه»^(١) .
رواه الترمذي . وقال : حديث حسن صحيح .

وأما كونه إذا قال: لي بينة يأمره بإحضارها ؛ فلأن إحضارها طريق إلى تخلص الحق .

وقال المصنف رحمه الله في المغني: إذا ذكر -يعني المدعي- أن له بينة حاضرة لم يقل له الحاكم: أحضرها ؛ لأن ذلك حق له فله أن يفعل ما يرى .

وطريق الجمع بين نقله هنا وبين نقله في المغني : أن يحمل أمره بالإحضار على الإذن له فيه ؛ لأن حمل الأمر على حقيقته ينافيه . ذكره المصنف رحمه الله في المغني ، وينافي الدليل أيضاً .

وأما كونه إذا أحضر بينة يسمعا الحاكم ؛ فلأن الإحضار من أجل السماع .

فإن قيل: كيف صفة ما يفعل الحاكم حتى يحصل له السماع ؟

قيل: إذا حضرت البينة لا يقول الحاكم لها: قولي ما عندك بل يقول: من كانت عنده شهادة فليذكره إن شاء ما عنده .

وأما كون الحاكم يحكم بالبينة إذا سأله المدعي الحكم ببينته ؛ فلأن الغرض من

الدعوى وحضور البينة وسماعها : الحكم .

قال: (ولا خلاف في أنه يجوز له الحكم بالإقرار والبينة في مجلسه إذا سمعه معه شاهدان . فإن لم يسمعه معه أحد أو سمعه معه^(٢) شاهد واحد فله الحكم به . نص عليه ، وقال القاضي: لا يحكم به) .

أما كون الحاكم لا خلاف في أنه يجوز له الحكم بالإقرار والبينة في مجلس حكمه إذا سمعه معه شاهدان ؛ فلأن التهمة الموجودة في الحكم بالعلم منتفية هاهنا .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١٣٩) : ١ : ١٢٣ كتاب الإيمان ، باب وعيد من اقتطع حق مسلم يمين فاجرة بالنار .

وأخرجه أبو داود في سننه (٣٢٤٥) : ٣ : ٢٢١ كتاب الأيمان والنذور ، باب فيمن حلف يميناً ليقطع بها مالا لأحد .

وأخرجه الترمذي في جامعه (١٣٤٠) : ٣ : ٦٢٥ كتاب الأحكام ، باب ما جاء في أن البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه .

(٢) زيادة من المتنع .

وأما كونه له الحكم به إذا لم يسمعه معه أحد أو سمعه معه شاهد واحد على المنصوص عن الإمام أحمد ؛ فلأن الحكم إذاً ليس محض حكم بعلم.
وأما كونه لا يحكم به على قول القاضي ؛ فلأنه حكم بعلمه ، وذلك لا يجوز ؛ لما يأتي إن شاء الله تعالى.

قال: (وليس له الحكم بعلمه مما رآه أو سمعه . نص عليه وهو اختيار الأصحاب . وعنه : ما يدل على جواز ذلك سواء كان في حد أو غيره).

أما كون الحاكم ليس له الحكم بعلمه على المذهب واختيار الأصحاب ؛ فلما روي أن النبي ﷺ قال: «إنما أنا بشر ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع منه»^(١). فدل على أنه يقضي بما يسمع لا بما يعلم. وفي حديث الحضرمي والكندي: «شاهدك أو يمينه . ليس لك منه إلا ذلك»^(٢).

وأما كونه يجوز له ذلك على رواية ؛ فـ «لأن النبي ﷺ لما قالت له هند: إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي . قال : خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف»^(٣) . فحكم لها من غير بينة ولا إقرار ؛ لعلمه بصدقها. وروى ابن عبد البر في كتابه : أن عروة ومجاهداً رويَا «أن رجلاً من بني مخزوم استعدى عمر بن الخطاب على أبي سفيان بن حرب أنه ظلمه حداً في موضع كذا وكذا . فقال عمر: إني لأعلمُ الناس بذلك وربما لعبت أنا وأنت فيه ونحن غلمان فأتني بأبي سفيان . فأتاه به . فقال له عمر: يا أبا سفيان انهض بنا إلى موضع كذا وكذا فنهضوا ونظر عمر فقال: يا أبا سفيان! خذ هذا الحجر من هاهنا فضعه هاهنا . فقال: والله لا أفعل . فقال: والله! لتفعلن . فقال: والله لا أفعل . فعلاه

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٧٤٨) ٦ : ٢٦٢٢ كتاب الأحكام، باب موعظة الإمام للخصوم.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٧١٣) ٣ : ١٣٣٧ كتاب الأفضية، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة.
(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١٣٩) ١ : ١٢٣ كتاب الأيمان، باب وعيد من اقتطع حق المسلم بيمين فاجرة بالنار.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٠٤٩) ٥ : ٤٨ كتاب النفقات، باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٧١٤) ٣ : ١٣٣٨ كتاب الأفضية، باب قضية هند.

بالدرة وقال: خذه لا أم لك وضعه هاهنا ما علمت قد تم . فأخذ أبو سفيان الحجر فوضعه حيث قال عمر . ثم إن عمر استقبل القبلة وقال: الحمد لله . اللهم! لك الحمد حيث لم تمتني حتى غلبت أبا سفيان على رأيه وأدلتته لي بالإسلام . فاستقبل القبلة أبو سفيان وقال: اللهم! لك الحمد إذ لم تمتني حتى جعلت في قلبي من الإسلام ما أذل به لعمر . فحكم بعلمه .

ولأن الحاكم يحكم بالشاهدين ؛ لأنهما يغلبان على الظن . فلأن يحكم بما تيقنه وتحققه أولى .

وأما كون الحاكم يجوز له الحكم بعلمه سواء كان في حدٍ أو غيره ؛ فلأن المصحح للحكم المذكور العلم وهو موجود فيهما .

والرواية الأولى أصح ؛ لما تقدم .

وأما حديث هند فلم يحكم لها النبي ﷺ بذلك وإنما أفتاها به بدليل أنه قال ذلك بغير حضور أبي سفيان إذ الحكم على الحاضر في غيبته غير جائز .

وأما حديث عمر فمعارض بما روي عن عمر «أنه تداعى عنده رجلان . فقال أحدهما: أنت شاهدي . فقال: إن شئتما شهدت ولم أحكم ، أو أحكم ولا أشهد»^(١) .

وأما قياس اليقين على الظن فلا يصح ؛ لقيام الفرق بينهما . وهو : أن الحكم بعلمه فيه تهمة . بخلاف الحكم بالشهادة .

قال: (وان قال المدعي: ما لي بينة فالقول قول المنكر مع يمينه . فيعلمه أن له اليمين على خصمه . فإن سأل إخلافه أحلفه وخلقى سبيله . وإن أحلفه أو حلف هو من غير سؤال المدعي لم يُعتد بيمينه) .

أما كون القول فيما ذكر قول المنكر ؛ فلأن الأصل براءة ذمته .

وأما كون ذلك مع يمينه ؛ فلاحتمال كون المدعي مُحققاً .

وأما كون الحاكم يُعلم المدعي أن له على خصمه اليمين ؛ فلأنه موضع حاجة .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢١٩٢٤) ٤ : ٤٤٥ كتاب البيوع ، الرجل يدعي شهادة القاضي أو الوالي .

وأما كونه يحلف المدعى عليه إذا سأله المدعي ذلك ؛ فلأن اليمين طريق إلى تخليص حقه . فلزم الحاكم إجابة المدعي إليه ؛ كسماع البيئته .
وأما كونه يخلي سبيله إذا أحلفه ؛ فلأنه لم يتوجه عليه حق .
وأما كونه إذا أحلفه أو حلف هو من غير سؤال المدعي لا يُعتد بيمينه ؛ فلأنه أتى باليمين في غير موضعها .

قال: (وإن نكل قضي عليه بالنكول . نص عليه واختاره عامة شيوخنا فيقول له: إن حلفت وإلا قضيتُ عليك ثلاثاً ، فإن لم يحلف قضي عليه إذا سأله المدعي ذلك ، وعند أبي الخطاب ترد اليمين على المدعي وقال: قد صوّبه أحمد وقال: ما هو بعيد يحلف ويأخذ فيقال للناكل: لك رد اليمين على المدعي ، فإن ردها حلف المدعي وحكم له . وإن نكل أيضاً صرفهما).

أما كون الحاكم يقضي على المدعي بالنكول ؛ فلأن اليمين لا ترد على المدعي ؛ لما يأتي . فيتعين القضاء بالنكول ؛ لتعينه طريقاً إلى تخليص الحق ، ودفعه إلى مستحقه .

ولأن النكول عن اليمين يدل على صدق المدعي ؛ لأنه لو كان كاذباً لحلف المدعي عليه على نفي دعواه .

وأما كونه يقول للمدعي عليه: إن حلفت وإلا قضيتُ عليك ثلاثاً ؛ فلأن النكول ضعيف . فوجب اعتضاده بالتكرار .

وأما كونه يقضي على الناكل بشرط سؤال المدعي القضاء على المدعي عليه ؛ فلأن القضاء حق للمدعي لا يفعل إلا بسؤاله .
فإن قيل: يشترط في القضاء بالنكول شيء آخر .

قيل: نعم . وذلك أن لا يقال برد اليمين على المدعي وذلك هو المنصوص عن الإمام أحمد . والأصل فيه : أن النبي ﷺ قال: « ولكن اليمين على المدعى عليه »^(١) . حصر اليمين في جانب المدعى عليه .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٤٢٧٧) : ٤ : ١٦٥٦ كتاب التفسير، باب ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ...﴾

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٧١١) : ٣ : ١٣٣٦ كتاب الأفضية، باب اليمين على المدعى عليه .

ولأن النبي ﷺ قال: «البينةُ على المدعي . واليمين على المدعى عليه»^(١) جعل جنس اليمين في جنبه المدعى عليه كما جعل جنس البينة في جنبه المدعي . وقال أبو الخطاب: ترد اليمين عليه ؛ لما روى نافع عن ابن عمر «أن النبي ﷺ ردَّ اليمينَ على طالبِ الحق»^(٢) .

فعلى هذا يقال للناكل: لك رد اليمين ؛ لأنه موضع حاجة . أشبه قوله: لك يمينه . فإن ردها حلف المدعي وحكم له بالحق المدعى به ؛ لأنه قد استكمل الشروط المعتبرة . وإن نكل أيضاً صرفهما ؛ لأنه لم يترجح أحدهما على صاحبه . فوجب بقاؤهما على ما كانا عليه .

قال: (فإن عاد أحدهما فبذل اليمين لم يسمعها في ذلك المجلس حتى يحكما في مجلس آخر . وإن قال المدعى: لي بينة بعد قوله: ما لي بينة لم تسمع . ذكره الخرقى . ويحتمل أن تسمع) .

أما كون الحاكم لا يسمع اليمين إذا بُذلت بعد النكول في المجلس المذكور ؛ فلأن اليمين فعله وهو قادر عليها فامتناعه منها يجب أن يكون مسقطاً لها . وأما كونه يسمعها في مجلس آخر ؛ فلأن الدعوى فيه تصير محاكمة أخرى . وأما كونه لا يسمع البينة بعد قوله: ما لي بينة على ما ذكره الخرقى ؛ فلأن سماع البينة يحقق كذبه . فيعود الأمر على خلاف المقصود . وأما كونه يحتمل أن يسمعها ؛ فلأنه يحتمل أنه نفى أن تكون له البينة بناء على أنه ما علم ذلك ، ولو صرح بذلك سُمعت ؛ لما يأتي فكذلك هاهنا .

(١) أخرجه الترمذي في جامعه (١٣٤١) ٣ : ٦٢٦ كتاب الأحكام، باب ما جاء في أن البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه .

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه (٢٤) ٤ : ٢١٣ كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري . وفي إسناده محمد بن مسروق . وهو لا يعرف . وإسحاق بن الفرات مختلف فيه .

قال: (وإن قال: ما أعلم لي بينة . ثم قال: قد علمت لي بينة سُمعت . وإن قال شاهدان: نحن نشهد لك فقال: هذان بيني سُمعت . وإن قال: ما أريد أن تشهدا لي لم يُكَلَّف إقامة البينة).

أما كون بينة المدعي تُسمع إذا قال: ما أعلم لي بينة ثم قال: قد علمت لي بينة ؛ فلأن إقامته البينة لا يلزم منها كذبه ؛ لأن علمه بها مع عدم علمه يتصور صدقه فيهما . بخلاف ما تقدم.

وأما كونها تُسمع إذا قال: ما أعلم لي بينة فقال شاهدان: نحن نشهد بحقك ؛ فلأن قول الشاهدين يجعل المدعي عالماً بأن له بينة فيصير بمنزلة ما لو قال: لا أعلم ثم قال: علمت بل أولى ؛ لأنه هاهنا لا يُتهم . بخلاف ما إذا قال: ما أعلم ثم قال: علمت.

وأما كون صاحب البينة لا يُكَلَّف إقامة بينته إذا قال للشاهدين: ما أريد أن تشهدا لي ؛ فلأن إقامتها حق له ، والإنسان لا يكلف أن يفعل حقه.

قال: (وإن قال: لي بينة وأريد يمينه ؛ فإن كانت غائبة فله إحلافه . وإن كانت حاضرة فهل له ذلك ؟ على وجهين).

أما كون من ذكر له إحلافه مع غيبة البينة ؛ فلأن ذلك تعين طريقاً إلى استخلاص حق ودفعه إلى مستحقه.

وأما كونه له ذلك مع حضور البينة على وجه ؛ فلأنه أقرب لفصل الخصومة ؛ لأن المدعى عليه ربما نكل . فعجّل فصل الخصومة.

وأما كونه ليس له ذلك على وجه ؛ فلأن فصل الخصومة لإحضار البينة فلا حاجة إلى اليمين.

قال: (وإن حلف المنكر ثم أحضر المدعى بينته حُكِمَ بما ولم تكن اليمين مزيلة للحق).

أما كون الحاكم يحكم بالبينة فيما ذكر ؛ فلأن حق المدعي ظهر بها .
وأما كون اليمين لا تكون مزيلة للحق ؛ فلأن عمر رضي الله عنه قال: «البينة الصادقة أحبُّ إليَّ من اليمين الفاجرة». وظاهر البينة المذكورة الصدق فيلزم فجور اليمين المتقدمة فتكون البينة أولى منها.

ولأن اليمين لو أزال الحق لاجترأ الفسقة على أخذ أموال الناس.

قال: (وإن سكت المدعي عليه فلم يُقر ولم يُنكر قال له القاضي: إن أجبت وإلا جعلتك ناكلاً وقضيتُ عليك . وقيل: يجسه حتى يجيب).

أما كون القاضي يقول للمدعي عليه: إن أجبت وإلا جعلتك ناكلاً وقضيتُ عليك على المذهب ؛ فلأنه لو نكل لقال له: إن حلفت وإلا قضيتُ عليك فكذا إذا سكت يقول له: إن أجبت وإلا جعلتك ناكلاً وقضيتُ عليك . والجامع بينهما : أن كل واحد من القولين طريق إلى ظهور الحق وقد وجب أحدهما في موضعه فليجب الآخر في موضعه.

وأما كونه يجسه حتى يجيب على قول ؛ فلأن اليمين حق عليه . فإذا امتنع من فعلها وجب حبسه ؛ كما لو أقر بمالٍ وامتنع من أدائه.

قال: (فإن قال: لي مخرج مما ادعاه لم يكن محمياً . وإن قال: لي حسابٌ أريد أن أنظر فيه لم يلزم المدعي إنظاره).

أما كون المدعي عليه لا يكون محمياً إذا قال: لي مخرجٌ مما ادعاه ؛ فلأن الإجابة إما بالإقرار أو بالإنكار ، ولم يوجد واحد منهما . ولأنه لو جعل ما ذكر إجابة لاتخذ المبطلة ذلك القول ذريعة إلى إسقاط اليمين عنهم ، وأكل أموال الناس بالباطل.

وأما كون المدعي لا يلزمه إنظار المدعي عليه إذا قال: لي حسابٌ أريد أن أنظر فيه ؛ فلأن في ذلك تأخيراً لحق الطالب له . فلم يلزم به ؛ لما فيه من تأخير حقه . ولأنه لو لزم الإنظار بذلك لاتخذ الناس وسيلةً إلى تأخير الحق والمدافعة عنه . وفي ذلك ضررٌ شديد.

قال: (وإن قال: قد قضيته أو أبرأني ولي بينة بالقضاء أو بالإبراء وسأل الإنظار أنظر ثلاثاً ، وللمدعي ملازمته . فإن عجز حلف المدعي على نفى ما ادعاه واستحق).

أما كون مدعي القضاء أو الإبراء يُنظر ثلاثاً ؛ فلأن بينته لا تتكامل في أقل من ذلك ظاهراً.

وأما كون مدعي الحق له ملازمته ؛ فلأن جنبته أقوى منه .
ولأن حقه قد ثبت في الظاهر . ودعوى الإبراء الأصل عدمها^(١) .
وأما كون المدعي يخلف على نفي ما ادعى عليه من القضاء أو الإبراء إذا عجز
المدعى عليه عن إقامة بينته ؛ فلأنه مدعى عليه بذلك ، ومن ادعى عليه بشيء ولا
بينه عليه حلف على نفي ما ادعى عليه .
وأما كونه يستحق ما ادعى به بعد ذلك ؛ فلأن المدعى عليه أقر بالمدعى به
وادعى إسقاطه بالقضاء أو بالإبراء ، ولم يظهر واحد منهما . فوجب أن يستحق
ما ادعاه عملاً بالمقتضي له السالم عن معارضة القضاء والإبراء .

قال: (فإن ادعى عليه عيناً في يده فأقر بما لغيره فجعل الخصم فيها . وهل يخلف
المدعى عليه ؟ على وجهين).

أما كون المقر له يُجعل الخصم في العين المدعى بها ؛ فلأنه بإقرار صاحب اليد
أن العين له وهي محل الخصومة . فتعين أن يكون المقر له الخصم فيها .
وأما كون المدعى عليه يخلف على وجه ؛ فلأنه لو أقر لزمه غرامة بدل العين ؛
كما لو قال من في يده شيء : هذا لزيد . ثم قال : لعمرى . ومن لزمته الغرامة عند
الإقرار لزمته اليمين عند الإنكار .
وأما كونه لا يخلف على وجه ؛ فلأن الخصومة انتقلت إلى غيره . فوجب أن
ينتقل اليمين إلى ذلك الغير .

قال: (فإن كان المقر له حاضراً مكلفاً سُئل . فإن ادعاه لنفسه ولم تكن له بينة
حلف وأخذها . وإن أقر بما للمدعى سُلمت إليه . وإن قال : ليست لي ولا
أعلم لمن هي سُلمت إلى المدعى في أحد الوجهين ، وفي الآخر : لا تُسلم إليه إلا
بينة ، ويجعلها الحاكم عند أمين).

أما كون المقر له يُسأل إذا كان حاضراً مكلفاً ؛ فلأن الحال تختلف فإذا سُئل
تبين المدعى من غيره .

(١) العبارة غير واضحة في د . وقد استظهرناها بالاستعانة بالكافي ٤ : ٢٣٩ .

وأما كونه يحلف إذا ادعى العين لنفسه ولم تكن له بينة ؛ فلأنه كالمدعى عليه وقد أنكر فيجب أن يحلف ؛ لقوله عليه السلام: «واليمينُ على من أنكر»^(١).
وأما كونه يأخذ العين المقر بها إذا حلف ؛ فلأنه ظهر كونها له بإقرار من العين في يده واندفعت خصومة المدعي . فوجب الأخذ عملاً بالمقتضي السالم عن المعارض.

وأما كون العين تسلم إلى المدعي إذا أقر له بها المقر له ؛ فلأن اليد صارت للمقر له بإقرار صاحب اليد فإذا أقر بها المقر له للمدعي وجب تسليمها إليه ؛ كما لو ادعى شخصٌ عيناً في يد شخصٍ فأقر بها له.
وأما كونها تسلم إليه إذا قال المقر له: ليست لي ولا أعلم لمن هي في وجه ؛ فلأنه يدعيها وغيره لا يدعيها فالظاهر أنها له لسلامتها عن مدع.
ولأن من هي في يده لو ادعاها ثم نكل قضي بها للمدعي ؛ فلأن يقضى بها له مع عدم ادعائه لها أولى.

وأما كونها لا تسلم إليه إلا بينة في وجه ؛ فلأنه لم يثبت كونه مستحقها.
فعلى هذا يجعلها الحاكم عند أمين ؛ لأن ذلك مال ضائع ، والأموال الضائعة يحفظها الحاكم عند أمنائه.

قال: (وإن أقر بها لغائب أو صبي أو مجنون سقطت عنه الدعوى . ثم إن كان للمدعى بينة سلمت إليه . وهل يحلف ؟ على وجهين . وإن لم تكن له بينة حلف المدعى عليه أنه لا يلزمه تسليمها إليه وأقرت في يده ؛ إلا أن يقيم بينة أمّا لمن سمي فلا يحلف . وإن أقر بها لمجهول قيل له: إما أن تعرفه أو نجعلك ناكلاً).

أما كون الدعوى تسقط عن المقر المذكور ؛ فلأن الدعوى صارت على غيره.
وأما كون العين تسلم إلى المدعي إذا كانت له بينة ؛ فلأن جانبه ترجح بالبينة.
وأما كون المدعي يحلف على وجه ؛ فلأن الغائب والصبي والمجنون لا يقوم واحد منهم بالحجة فاحتاج إلى اليمين لتأكيد البينة.

(١) سيأتي تخريجه ص: ٥٥٠.

وأما كونه لا يحلف على وجه ؛ فلأن البينة وحدها كافية . ولذلك قال رسول الله ﷺ : «البينة على المدعي واليمين على من أنكر»^(١). فجعل البينة في جانب واليمين في الآخر.

وأما كون المدعي عليه يحلف أن العين لا يلزمه تسليمها إلى المدعي إذا لم يكن للمدعي بينة ولم يقيم المدعي عليه بينة أن المدعي به لمن سمى ؛ فلأنه لو أقر له لزمه الدفع ، ومن لزمه الدفع مع الإقرار لزمته اليمين مع الإنكار.

وأما كونه تقر العين في يده ؛ فلأن المدعي اندفعت دعواه إما باليمين فيما إذا حلف ، أو بالبينة فيما إذا كانت بينة وغيره لا يدعيها . فوجب بقاؤها على ما كان.

فإن قيل: ظاهر كلام المصنف أن إقرار العين في يد المدعي عليه فيما إذا لم يقيم بينة أن المدعي به لمن سمى ؛ لأنه قال: حلف المدعي عليه أنه لا يلزمه تسليمها إليه وأقرت في يده إلا أن يقيم بينة أنها لمن سمى . جعل الاستثناء بعد ذكر اليمين وإقرار العين ، ومع البينة لا يمين فكذا الإقرار.

قيل: ليس مراده ذلك وفي كلامه ما يدل عليه وهو قوله: فلا يحلف ؛ لأنه لو أراد ما ذكر لم يكن له حاجة إلى قوله: فلا يحلف.

وأما كونه لا يحلف إذا أقام بينة بما ذكر ؛ فلأن البينة أظهرت المستحق فتعين توجه عدم الحلف إليه.

وأما كونه إذا أقر بها لمجهول يقال له: إما أن تعرفه أو نجعلك ناكلاً ؛ فلأن الإقرار بالمجهول لا يصح . فيقال له ذلك ليعرفه فتعلم صفة الحكم المعتبر شرعاً.

فإن قيل: فما حكمه ؟

(١) أخرجه الدارقطني في سننه (٩٨) ٣ : ١١٠ كتاب الحدود.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠ : ٢٥٢ كتاب الدعوى والبيئات، باب البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه.

قيل: إن أصرّ على قوله قضي عليه بما ادعي عليه ؛ لأنه في معنى من ادعي عليه فسكت ؛ لأن الجواب إذا لم يكن صحيحاً كان وجوده بمنزلة عدمه.

فصل [في شروط صحة الدعوى]

قال المصنف رحمه الله: (ولا تصح الدعوى إلا محررة تحريراً يُعلم به المدعى ؛ إلا في الوصية والإقرار فإنها تجوز بالمجهول . فإن كان المدعى عيناً حاضرة عينها . وإن كانت غائبة ذكر صفاتها إن كانت تنضبط بها ، والأولى ذكر قيمتها . وإن كانت تالفة من ذوات الأمثال ذكر قدرها وجنسها وصفها . وإن ذكر قيمتها كان أولى . وإن لم تنضبط بالصفات فلا بد من ذكر قيمتها).

أما كون الدعوى لا تصح إلا محررة تحريراً يُعلم به المدعى إذا كانت في غير الوصية والإقرار ؛ فلأن الحاكم يسأل المدعى عليه عما ادعى عليه . فإذا اعترف به ألزمه فإذا لم تكن الدعوى كذلك لم يكن إلزامه .
وأما كونها تجوز بالمجهول في الوصية والإقرار ؛ فلأنهما يصحان بالمجهول ، ولذلك لو وصى بشيء أو أقر بشيء صح .
وأما كون المدعى يُعين المدعى إذا كان عيناً حاضرة ؛ فلأنه تتعين الدعوى فيه ويتنفي فيه اللبس .

وأما كونه يذكر صفاتها إذا كانت غائبة وكانت مما تنضبط بها ؛ فلأن التعيين لا يمكن والصفات المذكورة تقوم مقامه . فوجب ذكرها ؛ لتمييز المدعى به من غيره .

وأما كون الأولى ذكر قيمة العين ؛ فلأن ذلك أضبط وأبلغ في تحرير الدعوى .
وأما كونه يذكر قدرها وجنسها وصفها إذا كانت تالفة وكانت من ذوات الأمثال كالمكيل والموزون ؛ فلأن التالف يجب مثله إن كان مثلياً . فافتقر إلى ذكر قدره وجنسه وصفته ؛ كما يفتقر إلى ذكر ذلك إذا أسلم فيه .

وأما كونه يذكر^(١) قيمتها إذا كانت تالفةً وكانت لا تنضب بالصفات ؛ فلأن الدعوى لا يُعلم بها المدعى إلا بذلك.

قال: (وإن ادعى نكاحاً فلا بد من ذكر المرأة بعينها إن حضرت وإلا ذكر اسمها ونسبها ، وذكر شروط النكاح ، وأنه تزوجها بولي مُرشد وشاهدي عدل ورضاها في الصحيح من المذهب . وإن ادعى بيعاً أو عقداً سواه فهل يُشترط ذكر شروطه ؟ يحتمل وجهين).

أما كون من ادعى نكاحاً لا بد له من ذكر المرأة بعينها إن كانت حاضرة ؛ فلما تقدم فيما إذا ادعى عيناً حاضرة.

وأما كونه يذكر اسمها ونسبها إن لم تكن حاضرة ؛ فلأنها لا تتميز إلا بذلك ، ولا طريق إلى معرفتها إلا به.

وأما كونه يذكر شرائط النكاح في الحضور والغيبة في الصحيح من المذهب ؛ فلأن الناس اختلفوا فيه فمنهم من اشترط الولي والشهود ، ومنهم من لم يشترط . فلم يكن بد من ذكر ذلك حتى يعلم القاضي الحال على ما هي عليه.

وأما كونه لا يذكر ذلك في رواية ؛ فلأنه نوع ملك . فلم يُشترط ذكر شرائطه ؛ كما لو ادعى بيعاً أو عقداً غيره.

والأول أولى ؛ لما ذكر.

والفرق بين النكاح وبين البيع وغيره من العقود : أن الفروج يحتاط لها . بخلاف غيرها.

وأما كون ذكر شروط البيع أو عقد غيره يُشترط في وجه ؛ فلما ذكر في النكاح.

وأما كونه لا يُشترط في وجه ؛ فلما بين النكاح وبين ما ذكر من الفرق المتقدم ذكره.

(١) في د : إذا ذكر . ولعل الصواب ما أثبتناه .

قال: (وإن ادعت المرأة نكاحاً على رجل وادعت معه نفقة أو مهراً سُمعت دعواها . وإن لم تدع سوى النكاح فهل تسمع دعواها ؟ علي وجهين).

أما كون المرأة تُسمع دعواها إذا ادعت مع النكاح نفقة أو مهراً ؛ فلأنها دعوى مشتملة على استحقاق مال . فوجب أن تُسمع ؛ كسائر الدعاوي المالية .
وأما كونها تُسمع إذا لم تدع سوى النكاح في وجه هو للقاضي ؛ فلأن النكاح يتضمن حقوقاً لها . أشبه ما إذا ادعت مع النكاح مهراً .
وأما كونها لا تُسمع في وجه ؛ فلأن النكاح لا يجوز بذله ولا يستحلف عليه . فلم تسمع الدعوى له بمجرد.

قال: (وإن ادعى قتل موروثه ذكر القاتل وأنه انفرد به ، أو شارك غيره ، وأنه قتله عمداً أو خطأ أو شبه عمد ، ويصفه . وإن ادعى الإرث ذكر سببه).

أما كون من ادعى قتل موروثه يذكر ما ذكر ؛ فلأن الحال تختلف باختلاف ذلك . فلم يكن بد من ذكره ؛ ليرتب الحاكم حكمه عليه .
وأما كون من ادعى الإرث يذكر سببه ؛ فلما ذكر قبل.

قال: (وإن ادعى شيئاً محلياً يقومه بغير جنس حليته . فإن كان محلياً بذهب وفضة يقومه بما شاء منهما للحاجة).

أما كون من ادعى محلياً يقومه بغير جنس حليته ؛ فلتلا يؤدي إلى الربا .
وأما كونه يقومه بما شاء من ذهب وفضة إذا كان محلياً بهما ؛ فلأن ذلك موضع حاجة إذ الثمينة منحصرة فيهما .

فصل [في شروط البيئنة]

قال المصنف رحمه الله: (وَتُعْتَبَرُ فِي الْبَيِّنَةِ الْعَدَالَةُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا فِي اخْتِيَارِ أَبِي بَكْرٍ وَالْقَاضِي . وَعَنْهُ : تَقْبَلُ شَهَادَةُ كُلِّ مُسْلِمٍ لَمْ تَظْهَرْ مِنْهُ رِيْبَةٌ . اخْتَارَهَا الْخُرَقِيُّ . وَإِنْ جُهِلَ إِسْلَامُهُ رُجِعَ إِلَى قَوْلِهِ . وَالْعَمَلُ عَلَى الْأَوَّلِ).

أما كون العدالة تُعتبر في البيئنة ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات:٦]. والشهادة نأ فيجب التثبت في شهادة غير العدل .

وفي الحديث عن النبي ﷺ: « لا تجوزُ شهادةُ خائنٍ ولا خائنةٍ ولا ذي غمِرٍ على أخيه ولا محدودٍ في الإسلام »^(١).

ولأن دين الفاسق لا يردعه عن ارتكاب محظورات الدين ، ولا تحصل الثقة بخبره .

وأما كونها تُعتبر فيها ظاهراً وباطناً في اختيار من ذكر ؛ فلأن العدالة شرط لما تقدم . فيكون العلم بها شرطاً ؛ كالإسلام .

وأما كون شهادة من ذكر تقبل في روايةٍ اختارها الخرقى ؛ فلأن ظاهر حال المسلم العدالة ، ولهذا قال عمر: «المسلمون عدولٌ بعضهم على بعض»^(٢) .

وروي « أن أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ فشهدَ برؤية الهلال . فقال النبي ﷺ:

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٣٦٠١) ٣: ٣٠٦ كتاب الأفضية، باب من ترد شهادته.

وأخرجه الترمذي في جامعه (٢٢٩٨) ٤: ٥٤٥ كتاب الشهادات، باب ما جاء فيمن لا تجوز شهادته.

وأخرجه ابن ماجة في سننه (٢٣٦٦) ٢: ٧٩٢ كتاب الأحكام، باب من لا تجوز شهادته.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠ : ١٩٧ كتاب الشهادات، باب من حرب بشهادة زور لم تقبل شهادته.

أتشهد أن لا إله إلا الله ؟ فقال: نعم. فقال: أتشهد أنني رسول الله ؟ فقال: نعم. فصامَ وأمرَ الناسَ بالصومِ»^(١).

ولأن العدالة أمرٌ خفيٌّ سببها الخوف من الله تعالى ، ودليل ذلك : الإسلام . فإذا وجد فليكتفَ به ما لم يَقم دليل على خلافه.

فعلى هذه الرواية إن جهل إسلامه رُجع إلى قوله ؛ لأنه إن لم يكن مسلماً صار مسلماً بالاعتراف.

والأول المذهب ؛ لما تقدم.

وأما دعوى أن ظاهر حال المسلم العدالة فممنوعة بل الظاهر عكس ذلك.

وأما قول عمر ؛ فمعارضٌ بما روي عنه «أنه أتى بشاهدين ، فقال لهما : لستُ أعرفكما ولا يضركما إن لم أعرفكما... الحديث».

وأما الأعرابي ؛ فكان صحابياً ، والصحابة كلهم عدول.

قال: (وإذا علم الحاكم عدالتيهما عمل بعلمه وحكم بشهادتهما ؛ إلا أن يرتاب بهما فيفرقهما ويسأل كل واحد كيف تحملت الشهادة ومتى ، وفي أي موضع . وهل كنت وحدك أو أنت وصاحبك ؟ فإن اختلفا لم يقبلهما . وإن اتفقا وعظمتها وخوفهما ، فإن تبنا حكم بهما إذا سأله المدعي).

أما كون الحاكم يعمل بعلمه في عدالة البينة ؛ فلأنه لو لم يكتف بذلك لتسلسل ؛ لأن المزكيين يحتاج إلى عدالتيهما . فإذا لم يعمل بعلمه احتاج كل واحد إلى مزكيين ثم كل واحد ممن يزكيهما إلى مزكيين إلى ما لا نهاية له.

وأما كونه يحكم بشهادتهما ؛ فلأن شروط الحكم قد وجدت.

وأما كونه يفرق الشاهدين ويسأل كل واحدٍ منهما السؤال المذكور إذا ارتاب فيهما ؛ فلأنه يروي عن علي رضي الله عنه «أن سبعة نفر خرجوا ففقدوا واحداً

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٢٣٤٠) ٢ : ٣٠٢ كتاب الصوم، باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان.

وأخرجه الترمذي في جامعه (٦٩١) ٣ : ٧٤ كتاب الصوم، باب ما جاء في الصوم بالشهادة. وأخرجه النسائي في سننه (٢١١٢) ٤ : ١٣١ كتاب الصيام، باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (١٦٥٢) ١ : ٥٢٩ كتاب الصيام، باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال.

منهم فأتت زوجته علياً فدعا الستة فسأل واحداً منهم عنه فأنكر . فقال: الله أكبر فظن الباكون أنه اعترف . فاستدعاهم فاعترفوا . فقال للأول: قد شهدوا عليك وأنا قاتلك فاعترف فقتلهم .»

وأما كونه لا يقبل شهادتهما إذا اختلفا ؛ فلأن شرط الحكم الإقامة على الشهادة إلى حين الحكم.

وأما كونه يعظهما ويخوفهما إذا اتفقا ؛ فلأن ذلك سبب لتوقفهما بتقدير كونهما شاهدي زور.

وأما كونه يحكم بشهادتهما إذا ثبتا وسأل المدعي الحكم ؛ فلأن الشرط ثابتُ الشاهد على شهادته إلى حين الحكم ، وطلب المدعي الحكم ، وقد وجد ذلك كله.

قال: (وإن جرحهما المشهود عليه كلف البينة بالجرح . فإن سأل الإنظار أنظر ثلاثاً ، وللمدعي ملازمته ، فإن لم تقم بينة حكم عليه).

أما كون المشهود عليه يكلف إقامة البينة بالجرح إذا جرح الشاهدين ؛ فلأنه ادعى دعوى توجب القدرح في البينة وهو متهم فيه . فلم يكن بد من تكليفه ذلك ؛ لتحققه صدقه أو كذبه.

وأما كونه يُنظر ثلاثاً حتى يقيم البينة بالجرح إذا سأل الإنظار ؛ فلأن تكليفه إقامتها في أقل من ذلك يشق ويضر.

وأما كون المدعي له ملازمة المدعى عليه ؛ فلأن حقه قد توجه ، والمدعى عليه يدعي ما يُسقطه ، والأصل عدمه.

وأما كون الحاكم يحكم على المدعى عليه إذا لم تقم بينة بالجرح ؛ فلأن الحق قد وضع على وجه ولا إشكال فيه.

قال: (ولا يسمع الجرح إلا مُفسراً بما يقدرح في العدالة إما أن يراه أو يستفحص عنه . وعنه : أنه يكفي أن يشهد أنه فاسق وليس بعدل).

أما كون الجرح لا يسمع إلا مُفسراً كما ذكر على المذهب ؛ فلأن الناس يختلفون كاختلافهم في شارب النبيذ . فوجب أن لا يسمع مجرداً ؛ لئلا يُجرح الشاهد بما لا يراه القاضي جرحاً.

وأما كونه يكفي فيه أن يشهد أنه فاسق وليس يعدل على رواية ؛ فلأن العدالة تسمع مطلقاً فكذلك الجرح .
والأولة أولى .

والفرق بين الجرح وبين التعديل : أن التعديل يوافق الظاهر ، والجرح ينقل عن الظاهر . فلم يكن بد من معرفة الناقل ؛ لئلا يعتقد نقله بما ليس بناقل .

قال : (وإن شهد عنده فاسقٌ يعرف حاله قال للمدعي : زدني شهوداً . وإن جهل حاله طلب المدعي بتركيبه ، وبكفي في التركيبة شاهدان يشهدان أنه عدل رضي ، ولا يحتاج أن يقول : عليّ ولي . وإن عدله اثنان وجرحه اثنان فالجرح أولى) .

أما كون الحاكم يقول للمدعي : زدني شهوداً إذا كان يعرف الحاكم فسق من شهد عنده ؛ فلأن ذلك يحصل المقصود مع الستز على الشاهد .

وأما كونه يُطالب المدعي بتركيبة شهوده إذا جهل حالهم ؛ فلأن الحكم بشهادتهم متوقف على تركيبهم لما تقدم من أن العلم بالعدالة شرط كذلك .

وأما كون التركيبة يكفي فيها شاهدان يشهدان أنه عدلٌ رضي من غير حاجة إلى أن يقال : عليّ ولي ؛ فلأن الله تعالى قال : ﴿ وَأَشْهَدُوا دَوِّيْ عَدْلَ مِنْكُمْ ﴾ [الطلاق: ٢] . فإذا شهدا أنه عدل ثبت ذلك بشهادتهما فيدخل في عموم الآية ؛ لأنه إذا كان عدلاً لزم أن يكون له وعليه وعلى سائر الناس وفي كل شيء فلا يحتاج إلى ذكره .

وأما كون جرح الاثنيين أولى من تعديل الاثنيين ؛ فلأن الجرح معه زيادة علم خفيت على المعدل . فوجب تقديمه ؛ لأن التعديل يتضمن نفي الريب والمحارم ، والجرح يثبت ذلك ، والمثبت مقدم على النافي .

ولأن الجرح يقول : رأيتُه يفعل كذا والمعدل مستنده أنه لم يره ويمكن صدقهما . والجمع بين قوليهما بأن يكون الجرح رآه يفعل والمعدل لم يره .

إذا علم ذلك فظاهر كلام المصنف رحمه الله أن الجرح إنما يقدم عند التساوي وليس كذلك بل لو كثر عدد المعدل فالجرح أولى ؛ لما ذكر من الزيادة الحاصلة .

قال: (وإن سأل المدعي حيسَ المشهود عليه حتى يزكى شهوده فهل يحبس؟
على وجهين).

أما كون المشهود عليه يحبس فيما ذكر على وجه؛ فلأن جنبة المدعي ظهرت بإقامة البينة.

وأما كونه لا يحبس على وجه؛ فلأن الحبس عذاب والحق لم يثبت. فلم يجز فعله بالنافي له السالم عن معارضة ثبوت الجرح.

قال: (وإن أقام شاهداً وسأل حيسه حتى يقيم الآخر حيسه إن كان في المال .
وإن كان في غيره فعلى وجهين).

أما كون من ذكر يحبس في المال؛ فلأن الشاهد وحده مع يمين المدعي كاف في ثبوته، واليمين إنما تتعين عند تعذر شاهدٍ آخر. فلم يحصل التعذر بعد، وفي إطلاق المشهود عليه تضييع لحق من ظهر حقه.

وأما كونه هل يحبس في غيره؟ على وجهين؛ فلأن ذلك في معنى من أقيمت عليه بينة ولم تُرك.

قال: (وإن حاكمٌ إليه من لا يعرفُ لسانه ترحمَ له من يعرفُ لسانه . ولا يقبل في الترجمة والجرح والتعديل والتعريف والرسالة إلا قول عدلين . وعنه : يقبل قول واحد).

أما كون من حاكمٍ إليه من ذكر يُترجم له من يعرفُ لسان الخصم؛ فلأنه لا يعرف ما يترتب الحكم عليه إلا بذلك، وفي الحديث: «أن رسول الله ﷺ أمر زيد بن ثابت أن يتعلم كتاب يهود». قال: فكنتُ أكتبُ لهم إذا كتبَ لهم وأقرأ لهم إذا كتبوا»^(١).

وأما كونه لا يقبل في الترجمة والجرح والتعديل والتعريف والرسالة إلا قول عدلين على المذهب؛ فلأن ذلك إثبات شيء بيني الحاكم حكمه عليه. فافتقر إلى ذلك؛ كسائر الحقوق.

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٣٦٤٥) ٣ : ٣١٨ كتاب العلم، باب رواية حديث أهل الكتاب.

وأخرجه أحمد في مسنده (٢١٦٥٨) ٥ : ١٨٦.

وأما كونه يُقبل في كل واحدٍ من ذلك قولٌ واحدٍ على روايةٍ ؛ فلما تقدم في حديث زيد.

ولأنه خبر عن شيءٍ فاكتفي فيه بواحد ؛ كالرواية.
والأولى أولى ؛ لما تقدم.
والرواية تخالف الشهادة فلا يصح قياسها عليها.

قال: (ومن ثبتت عدالته مرة فهل يحتاج إلى تجديد البحث عن عدالته مرة أخرى ؟ على وجهين).

أما كون من ذكر لا يحتاج إلى ذلك على وجه ؛ فلأن الأصل بقاء ما كان على ما كان . فلا يزول حتى يثبت الجرح.
وأما كونه يحتاج إليه على وجه ؛ فلأن العيب يحدث ، وقد تتغير حاله فيصير ذلك مانعاً من العلم بالعدالة . فلم يجوز له القبول مع فوات الشرط.

فصل [في الدعوى على الغائب]

قال المصنف رحمه الله: (وإن ادعى على غائب أو مستتر في البلد أو ميت أو صبي أو مجنون وله بينة سمعها الحاكم وحكم بها . وهل يخلف المدعى أنه لم يبرئ إليه منه ولا من شيء منه ؟ على روايتين . ثم إذا قدم الغائب أو بلغ الصبي أو أفاق المجنون فهو على حجته).

أما كون الحاكم يسمع بينة المدعي على غائب ؛ فلأن عدم سماعها يفضي إلى تأخير الحق مع إمكان استيفائه.

وأما كونه يُحكم بها ؛ فلأن السماع من أجل الحكم.

ولأن النبي ﷺ حكم على أبي سفيان في حديث هند ولم يكن حاضراً^(١).

وأما كونه يسمع بينة المدعي على مستتر في البلد ويحكم بها ؛ فلأن حضوره ممتنع . أشبه الغائب.

وأما كونه يسمع بينة المدعي على ميت أو صبي أو مجنون ويحكم بها ؛ فلأن كل واحد ممن ذكر عاجز عن الجواب المقصود من الحضور . فوجب أن يلحق بالغائب.

وأما كون المدعي يخلف أنه لم يبرئ من المدعى به ولا من شيء منه على رواية ؛ فلأن الحاكم مأمور بالاحتياط في حق من ذكر ؛ لأنه لا يعبر واحد منهما عن نفسه ، ويجوز أن يكون المدعي قد استوفى ما قامت به البينة أو أبرأه منه . فافتقر الحال إلى اليمين ؛ ليندفع ذلك الجواز.

وأما كونه لا يخلف على رواية ؛ فلأن النبي ﷺ جعل البينة على المدعى عليه^(٢).

(١) سبق ذكره وتخريجه ص: ٥٤٢.

(٢) كذا في د.

ولأنه أقام بينة بحقه . فلم يستحلف ؛ كما لو أقامها على حاضر مكلف .
وأما كون المحكوم عليه على حجته إذا زال المعارض فإنه لو كان حاضراً لكان على حجته . فإذا زال المعارض عمن ذكر أشبه الحاضر المكلف .

قال: (وإن كان الخصم في البدء غائباً عن المجلس لم تُسمع البينة حتى يحضر . فإن امتنع من الحضور سُمعت البينة وحُكم بما في إحدى الروايتين ، وفي الأخرى لا تُسمع حتى يحضر . فإن أبي بعث إلى صاحب الشرطة ليحضره . فإن تكرر منه الاستتار أقعد على بابه من يضيق عليه في دخوله وخروجه حتى يحضر).

أما كون الحاكم لا يسمع بينة المدعي على حاضر قبل حضوره ؛ فلأن حضوره ممكن . فلم يجز الحكم عليه مع حضوره ، ولذلك قال رسول الله ﷺ: «لا تقض للأول حتى تسمع كلام الثاني»^(١) .

وأما كونه تُسمع بينة المدعي على حاضر يمتنع من الحضور في رواية ؛ فلأنه إذا سمعت البينة على غائب وحكم بها . فلأن تسمع على الحاضر الممتنع بطريق الأولى.

ولأن^(٢) الحاضر الممتنع لا عذر له ، وفي الحديث أن أبا موسى قال : « كان الخصمان إذا اختصما إلى رسول الله ﷺ فاتعد الموعد فوفى أحدهما ولم يف الآخر قضى للذي وفى منهما» .

وأما كونه لا تسمع بينته عليه في رواية ؛ فلما تقدم من قوله عليه السلام: « لا تقض للأول حتى تسمع كلام الثاني»^(٣) .

فعلى هذا يبعث من يحضره فإن لم يحضر معه بعث إلى صاحب الشرطة ليحضره . فإن استتر أقعد على بابه من يضيق عليه.

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٣٥٨٢) ٣ : ٣٠١ كتاب الأقضية، باب كيف القضاء.

وأخرجه الترمذي في جامعه (١٣٣١) ٣ : ٦١٨ كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي لا يقضي بين الخصمين حتى يسمع كلامهما.

(٢) في د: لأن.

(٣) سبق تخريجه قريباً.

قال: (وإن ادعى أن أباه مات عنه وعن أخ له غائب وله مال في يد فلان أو دين عليه فأقر المدعى عليه أو ثبتت بينة سلم إلى المدعى نصيبه ، وأخذ الحاكم نصيب الغائب فحفظه له . ويحتمل أنه إذا كان المال ديناً أن يُترك نصيب الغائب في ذمة الغريم حتى يُقدّم).

أما كون نصيب المدعي يُسلم إليه ؛ فلأن حقه ثبت ، وذلك يوجب تسليم نصيبه إليه .

وأما كون الحاكم يأخذ نصيب الغائب ؛ فلأنه ثبت حقه . فتعين أخذه ؛ ليحفظه له .

وأما كونه يحتمل أن يترك نصيبه إذا كان المال ديناً ؛ فلأن أخذه يعرضه للتلف ، وفي ذلك تفويت لحقه بالكلية . فلم يجوز ؛ كما لو تيقن تلفه بأخذه .

قال: (وإن ادعى إنسان أن الحاكم حكم له بحق فصدقه قبل قول الحاكم وحده . وإن لم يذكر الحاكم ذلك فشهد عدلان أنه حكم له به : قبل شهادتهما وأمضى القضاء . وكذلك إن شهدا أن فلاناً وفلاناً شهدا عندك بكذا قبل شهادتهما).

أما كون الحاكم يقبل قوله وحده إذا صدق المدعي في دعواه ؛ فلأنه قول صدر من حاكم في حال ولايته . فوجب قبول قوله ؛ كما لو أقر خصمه في مجلس الحكم فسأل المدعي الحاكم عن إقراره فقال: نعم .

فإن قيل: أليس قد قيل: لا يحكم الحاكم بعلمه ؟

قيل: ليس هذا حكم بالعلم بل إمضاء لحكمه السابق .

وأما كونه يقبل شهادة العدلين أنه حكم للمدعي بدعواه ويمضي القضاء ؛ فلأن العدلين لو شهدا عنده بحكم غيره قبل شهادتهما وأمضى القضاء فكذا إذا شهدا عنده بحكمه ؛ لأنهما شهدا بحكم حاكم .

فإن قيل: لو نسي الشاهد شهادته فشهد عنده عدلان أنه شهد لم يكن له أن يشهد . فما الفرق ؟

قيل: الفرق بينهما أن الحاكم يُمضي ما حكم به إذا ثبت عنده ، والشاهد لا يقدر على إمضاء شهادته .

وأما كونه يقبل شهادة من شهد عنده أن فلاناً وفلاناً شهدا عندك بكذا وكذا ؛ فلأنه في معنى قبول شهادتهما عنده أنه حكم.

قال: (وإن لم يشهد به أحدٌ لكن وجدته في قنطره في صحيفة تحت ختمه بخطه فهل ينفذه؟ على روايتين).

أما كون الحاكم ينفذ ذلك على رواية ؛ فلأنه متى كان كذلك لم يكن إلا صحيحاً.

وأما كونه لا ينفذ على رواية ؛ فلأنه يحتمل أن يزور على خطه وعلى ختمه ، ويشبهه عليه ذلك.

قال: (وكذلك الشاهد إذا رأى خطه في كتاب بشهادة ولم يذكرها فهل له أن يشهد بها؟ على روايتين).

أما كون الشاهد له أن يشهد بذلك على رواية كما أن للحاكم أن يحكم به على رواية ؛ فلأن الشاهد هنا بمنزلة الحاكم إذا رأى خطه تحت ختمه معنى فكذا يجب أن يكون حكماً.

وأما كونه ليس له ذلك على رواية ؛ فلما ذكر في الحاكم من الاشتباه عليه.

فصل [فيمن قدر على أخذ حقه]

قال المصنف رحمه الله: (ومن كان له على إنسان حق ولم يمكنه أخذه بالحاكم وقدر له على مال لم يجوز أن يأخذ قدر حقه نص عليه ، واختاره عامة شيوخنا . وذهب بعضهم من المحدثين إلى جواز ذلك ، فإن قدر على جنس حقه أخذ بقدره ، وإلا قومه وأخذ بقدره متحرراً للعدل في ذلك لحديث هند: «تُخذي ما يكفيك وولديك بالمعروف»^(١) ، ولقوله عليه السلام: «الرهنُ مركوبٌ ومحلوبٌ»^(٢) .

أما كون من ذكر إذا قدر على ما ذكر لا يجوز له أن يأخذ قدر حقه على المنصوص واختيار عامة الأصحاب ؛ فلأن النبي ﷺ قال: «أدّ الأمانة إلى من ائتمنك ، ولا تخن من خانك»^(٣) . والآخذ بقدر حقه من مال غيره بغير إذنه خائن له فيدخل في الحديث .

ولأن النبي ﷺ قال: «لا يحل مالُ امرئ مسلمٍ إلا عن طيبِ نفسه»^(٤) . والمأخوذ على هذا الوجه ليس كذلك ؛ لأن المأخوذ على هذا الوجه إن كان من جنس الحق فتعيينه بغير رضی صاحبه لا يجوز . ضرورة أن التعيين إليه ، وإن كان من غير جنسه كان معاوضة ، والمعاوضة بغير رضی مالك العوض لا تجوز .

(١) سبق تخريجه ص: ٥٤٢ .

(٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «الرهن يركب بنفقته ويشرب لبن الدر إذا كان مرهوناً» أخرجه البخاري في صحيحه (٢٣٧٦) ٢: ٨٨٨ كتاب الرهن، باب الرهن مركوب ومحلوب .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٣٥٣٥) ٣: ٢٩٠ كتاب البيوع، باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده . وأخرجه الترمذي في جامعه (١٢٦٤) ٣: ٥٦٤ كتاب البيوع .

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (٢١١١٩) ٥: ١١٣ .

وأما كونه يجوز له على قول بعض الأصحاب ؛ فلما ذكر المصنف رحمه الله من حديث هند ، وحديث الرهن.

فعلى هذا يجب أن يتحرى الآخذ العدل . فإن كان المأخوذ من جنس الحق لا يزيد على ذلك ، وإن كان من غير جنسه لا يزيد على حقه ؛ لأن الزائد على ذلك لا مقابل له .

والأول أولى ؛ لما تقدم .

وأما حديث هند فقد أشار الإمام أحمد إلى الفرق وهو أن حق الزوجة واجب في كل وقت والمحاكمة في كل لحظة تشق . بخلاف من له دين . وفرق أبو بكر من أصحابنا بفرق آخر وهو أن قيام الزوجية كقيام البينة .

ولأن المرأة لها من التبسط في ماله بحكم العادة ما يؤثر في أخذ الحق وبذل اليد فيه . بخلاف الأجنبي .

قال: (وحكم الحاكم لا يُزيل الشيء عن صفته في الباطن . وذكر ابن أبي موسى عنه رواية: أنه يُزيل العقود والفسوخ).

أما كون حكم الحاكم لا يُزيل الشيء عن صفته في الباطن في غير العقود والفسوخ مثل: أن يشهد شاهدا زور أن لفلان على آخر مائة فيحكم الحاكم بذلك بناء على ما ظهر له من عدالتهما وما أشبهه بلا خلاف في المذهب ؛ فلأن النبي ﷺ قال: «إنما أنا بشرٌ وإنكم تختصمون إليّ ، ولعلّ بعضكم يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع منه . فمن قضيتُ له بشيء من حق أخيه فكأنما أقطع له قطعة من النار»^(١) . متفق عليه .

وأما كونه لا يُزيل في الباطن في العقود والفسوخ ؛ مثل: أن يدعي شخص نكاحاً أو بيعاً ويقدم شاهدي زور بذلك فيحكم له الحاكم به ظناً منه أنهما عدلان ، أو تدعي امرأة طلاقاً أو فسوخ نكاح وتقيم بذلك شاهدي زور فيحكم

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٧٤٨) ٦ : ٢٦٢٢ كتاب الأحكام، باب موعظة الإمام للخصوم . وأخرجه مسلم في صحيحه (١٧١٣) ٣ : ١٣٣٧ كتاب الأفضية، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة .

الحاكم بذلك وما أشبهه على المذهب ؛ فلما تقدم من قوله عليه السلام: «فمن قضيت له بشيء من حق أخيه»^(١).

وأما كونه يُزيله على رواية ؛ فلما روي عن علي رضي الله عنه «أن رجلاً ادعى على امرأة نكاحاً فرُفعا إلى علي . فشهد له شاهدان بذلك فقضى بينهما بالزوجة . فقالت : والله ما تزوجني يا أمير المؤمنين . اعقد بيننا عقداً حتى أحل له . فقال : شاهدك زواجك».

فعلى هذا يجل لمدعي النكاح وطء المرأة المشهود عليها للحديث ، ولمدعي البيع التصرف في العين المبيعة ، ولمن علم كذب شهود الطلاق أن يتزوج بالمرأة ؛ لأنه في معنى ما تقدم ذكره.

والأول أصح ؛ لما تقدم.

وحديث علي لا حجة فيه ؛ لأنه أضاف التزويج إلى الشاهدين لا إلى حكمه.

(١) سبق تخريجه في الحديث الماضي.

باب حكم كتاب القاضي إلى القاضي

الأصل في كتاب القاضي إلى القاضي كالأصل في كتاب الأمير إلى الأمير. والأصل في ذلك الكتاب والسنة والإجماع والمعنى : أما الكتاب ؛ فقوله تعالى : ﴿إني ألقى إليّ كتابٌ كريمٌ ﴿٢٩﴾ إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم﴾ [النمل: ٢٩-٣٠] .

وأما السنة ؛ فهو « أن النبي ﷺ كتب إلى كسرى وقيصر والنجاشي وملوك الأطراف »^(١).

وأما الإجماع ؛ فأجمعت الأمة على قبول كتاب القاضي والأمير إلى مثلتهما. وأما المعنى ؛ فلأن الحاجة داعية إلى قبوله . فإن من له حق في بلد غيره لا يمكنه إثباته ومطالبته إلا بكتاب القاضي وذلك يقتضي وجوب قبوله.

قال المصنف رحمه الله: (يُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْمَالِ وَمَا يَقْصَدُ بِهِ الْمَالُ ؛ كَالْقَرْضِ وَالْغَضَبِ وَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالرَّهْنِ وَالصَّلْحِ وَالْوَصِيَّةَ لَهُ وَالْجُنَايَةَ الْمَوْجِبَةَ لِلْمَالِ . وَلَا يَقْبَلُ فِي حُدِّ اللَّهِ تَعَالَى . وَهَلْ يَقْبَلُ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ مِثْلَ : الْقِصَاصِ وَالنِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْخُلْعِ وَالْعَتَقِ وَالنَّسَبِ وَالْكِتَابَةَ وَالتَّوَكُّلَ وَالْوَصِيَّةَ إِلَيْهِ ؟ عَلَى رَوَاتِبَيْنِ).

أما كون كتاب القاضي إلى القاضي يقبل في المال وما قصد منه المال ؛ فلأن ذلك في معنى الشهادة على الشهادة ، وهي في المال وما قصد منه المال مقبولة فكذلك يجب أن تكون مقبولة فيما هو في معناها. وأما كونه لا يقبل في كل حد لله تعالى ؛ فلأن الحد لله تعالى مبني على السر ، والدرأ بالشبهات ، والإسقاط بالرجوع فيها.

(١) ر. الأموال لأبي عبيد ص : ٢٥-٢٨.

وأما كونه يقبل في القصاص وباقي الصور المذكورة على رواية؛ فلأنه حق لا يدرأ بالشبهة . أشبه المال .
وأما كونه لا يقبل على رواية؛ فلأنه حق لا يثبت إلا بشاهدين . أشبه حد القذف .

قال: (فأما حد القذف فإن قلنا: هو لله تعالى فلا يقبل فيه . وإن قلنا: لآدمي فهو كالقصاص).

أما كون القذف لا يقبل فيه كتاب القاضي إلى القاضي إذا قيل: هو لله تعالى؛ فلما ذكر في كل حد لله تعالى .
وأما كونه كالقصاص إذا قيل: لآدمي؛ فلأنه حينئذ يساوي القصاص؛ لاشتراكهما في كون كل واحدٍ منهما حقاً لآدمي .

قال: (ويجوز كتاب القاضي فيما حكم به لينفذه في المسافة القريبة ومسافة القصر ، ويجوز فيما ثبت عنده ليحكم به في المسافة البعيدة دون القرية).

أما كون كتاب القاضي يجوز فيما حكم به؛ مثل: أن يحكم على رجل بحق فيتغيب قبل إيفائه، أو تقوم بينة على غائب عند حاكم فيسأله صاحب الحق الحكم عليه فيحكم عليه، أو ما أشبه ذلك؛ فلأن الحاجة داعية إليه .
وأما كون الواصل إليه ينفذه بعدت مسافته أو قربت؛ فلأن حكم الحاكم يجب إمضاؤه على كل حاكم .

وأما كونه يجوز فيما يثبت عنده؛ فلما تقدم من العلة المذكورة .
وأما كون الواصل إليه يحكم به في المسافة البعيدة دون القرية؛ فلأن ذلك نقل شهادة . فوجب أن يُعتبر فيه ما يُعتبر في الشهادة .

قال: (ويجوز أن يكتب إلى قاضٍ معين وإلى من يصل إليه كتابي هذا^(١) من قضاة المسلمين وحكامهم).

(١) زيادة من المتن.

أما كون القاضي يجوز أن يكتب إلى مُعين فلا إشكال فيه ، ولذلك كتب رسول الله ﷺ إلى كسرى وقيصر^(١) .
وأما كونه يجوز أن يكتب إلى من يصل إليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم ؛ فلأن الكتاب المذكور كتابٌ واصلٌ إلى حاكم . أشبه ما إذا كتب إلى معين .

قال: (ولا يقبل الكتابُ إلا أن يشهد به شاهدان يحضرهما القاضي الكاتب فيقرأه عليهما ثم يقول: أشهدكما أن هذا كتابي إلى فلان ابن فلان ويدفعه إليهما ، وإذا وصلا إلى المكتوب إليه دفعا إليه الكتاب وقال: نشهد أن هذا كتاب فلان إليك كتبه من عمله وأشهدنا عليه . والاحتياط أن يشهدا بما فيه ويحتمه . ولا يشترط ختمه).

أما كون كتاب القاضي لا يقبل الكتاب إلا أن يشهد به عدلان ؛ فلأنه نقل حكم أو نقل إثبات . فلم يكن فيه بد من شهادة عدلين ؛ كالشهادة على الشهادة .
وأما كون القاضي يحضرهما فيقرأه عليهما ؛ فلأن تحمل الشهادة بغير معرفة المشهود به غير جائز .

وقول المصنف رحمه الله: فيقرأه عليهما ليس بواجب في القبول بل قراءته هي الواجبة ، سواء كانت من الحاكم أو غيره لكن الأولى أن يقرأه الحاكم ؛ لأنه أبلغ ، ولذلك ذكره المصنف رحمه الله .

وأما كونه يقول: أشهدكما أن هذا كتابي إلى فلان ؛ فلأنه يحملهما الشهادة . فوجب أن يعتبر فيه إشهاده ؛ كالشهادة على الشهادة . ويقوم مقام إشهاده بأن الكتاب كتابه إشهدهما عليه بما في الكتاب . فلو اقتصر على قوله: هذا كتابي إلى فلان لم يجز ؛ لعدم الإشهاد المشترك .

وأما كونه يدفعه إليهما ؛ فلأنه لو لم يدفعه إليهما لم يمكنهما الأداء إلا بناء على الخط ، وهو غير جائز .

(١) سبق قريباً .

وأما كون الشاهدين إذا وصلا إلى المكتوب إليه يدفعا الكتاب ويقولان: نشهد أن هذا كتاب فلان إليك ؛ فلأن القبول متوقف على ذلك.

وأما كونهما يقولان: كتبه من عمّله وأشهدنا عليه ؛ فلأن الكتاب إنما يقبل من قاض وذلك يستدعي وجود الكتابة والإشهاد عليه في موضع قضائه. وأما كون الاحتياط بالإشهاد بما في الكتاب مع ختمه ؛ فلأن ختم الكتاب أبلغ في المعنى.

وأما كون الكتاب لا يشترط ختمه ؛ ف«لأن النبي ﷺ كتب كتاباً إلى قيصر ولم يختمه . فقيل: إنه لا يقرأ كتاباً غير مختوم فاتخذ الخاتم»^(١).

قال: (وإن كتب كتاباً وأدرجه وختمه وقال: هذا كتابي إلى فلان أشهدا على بما فيه لم يصح ؛ لأن أحمد قال فيمن كتب وصية وختمها ثم أشهد على ما فيها: فلا حتى يُعلمه ما فيها . ويتخرج الجواز لقوله: إذا وجدت وصية الرجل مكتوبة عند رأسه من غير أن يكون أشهد أو أعلم بما أحداً عند موته وعرف خطه وكان مشهوراً فإنه ينفذ ما فيها . وعلى هذا إذا عرف المكتوب إليه أنه خط القاضي الكاتب وختمه جاز قبوله . والعمل على الأول).

أما كون إشهاد القاضي على كتابه المختوم لا يصح ؛ فلأن الشاهدين شهدا بالجهول . فلم تصح شهادتهما ؛ كما لو شهدا أن لفلان على فلان مالاً . وأما قول المصنف رحمه الله: لأن أحمد ؛ فتنبه على جهة الأصل المستفاد منه الحكم المذكور.

وأما كون الجواز يتخرج على القول بالوصية المذكورة ؛ فلأنهما سواء معنى فكذا يجب أن يكون حكماً.

وأما كون المكتوب إليه على هذا إذا عرف خط القاضي الكاتب وختمه يجوز له قبوله ؛ فلأن القبول هنا كتنفيذ الوصية المذكورة.

وأما كون العمل على الأول ؛ فلأن الدليل الأول أولى فكان العمل به أولى.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٧٤٣) ٦ : ٢٦١٩ كتاب الأحكام، باب : الشهادة على الخط المختوم ...

وأخرجه مسلم في صحيحه (٢٠٩٢) ٣ : ١٦٥٧ كتاب اللباس والزينة، باب في اتخاذ النبي ﷺ خاتماً...

قال: (وإذا وصل الكتاب فأحضر المكتوبُ إليه الخصم المحكوم عليه في الكتاب فقال: لستُ فلان ابن فلان فالقول قوله مع يمينه ؛ إلا أن تقوم به بيعة . فإن ثبت أنه فلان ابن فلان بيعة أو إقرار فقال : المحكوم عليه غيري لم يقبل منه إلا بيعة تشهد أن في البلد من يساويه فيما سمي ووصف به فيتوقف حتى يعلم المحكوم عليه^(١) منهما).

أما كون القول قول الخصم المحكوم عليه في الكتاب في قوله: لستُ فلان ابن فلان ما لم تقم به بيعة ؛ فلأن الأصل عدم تسميته بذلك.

ولأنه يُدعى عليه أن اسمه ذلك وهو يُنكره ، والقول قول المنكر مع يمينه . وأما كونه لا يقبل قوله إذا قامت بيعة بذلك ؛ فلأن القول معارض بالبيعة ، وهي راجحة . فوجب أن لا يقبل قوله ؛ لكونه مرجوحاً بالنسبة إلى البيعة.

وأما كونه لا يقبل قوله إذا ثبت أنه فلان ابن فلان فقال المحكوم عليه: غيري ولا بيعة له تشهد بدعواه ؛ فلأن الظاهر عدم المشاركة في الصفات والأسماء ، والحكم قد توجه على من سُمي ووصف ، والاسم والصفة موجودان فيه . فلم يقبل قوله في نفي ذلك.

وأما كونه يقبل قوله إذا أقام بيعة أن في البلد من يساويه فيما سمي ووصف ؛ فلأن الحق يحتمل أن يكون على المشارك له.

وأما كون القاضي يتوقف حتى يعلم المحكوم عليه منهما ؛ فلأنه شاكٌ فيه.

قال: (وإن تغيرت حال القاضي الكاتب بعزل أو موت لم يقدح في كتابه . وإن تغيرت بفسق لم يقدح فيما حكم به ، وبطل فيما ثبت عنده ليحكم به . وإن تغيرت حال المكتوب إليه فلمن قام مقامه قبول الكتاب والعمل به).

أما كون تغير حال القاضي الكاتب بعزل أو موت لا يقدح في كتابه ؛ فلأن التعويل في الكتاب على الشاهدين وهما حيان . فوجب أن يقبل الكتاب ؛ كما لو لم يمت أو ينزل.

(١) في د: عليهما. وما أثبتناه من المقنع.

ولأن الكتاب إن كان فيما حكم به فحكمه لا يبطل بالعزل والموت ، وإن كان فيما ثبت عنده فهو أصل واللذان شهدا عليه فرع ، ولا تبطل شهادة الفرع بموت شاهد الأصل.

وأما كون تغير حال القاضي الكاتب بفسق لا يقدرح فيما حكم به ؛ فلأنه لو حكم بشيء ثم فسق لم يتغير حكمه فكذا إذا فسق القاضي الكاتب بعد أن كتب. وأما كون كتابه يبطل فيما ثبت عنده ليحكم به ؛ فلأن شرط الحكم بقاء الحاكم بصفة العدالة إلى حين الحكم ولم يوجد هنا . بيان اشتراط ذلك في الحاكم أن الشاهد يشترط فيه ذلك . فلأن يشترط في الحاكم بطريق الأولى.

وأما كون من قام مقام القاضي المكتوب إليه إذا تغيرت حاله يقبل الكتاب ويعمل به ؛ فلأن التعويل على شهادة الشاهدين وهما موجودان بشرطهما.

ويُحكى «أن قاضي الكوفة كتب إلى إياس بن معاوية قاضي البصرة كتاباً فوصل إليه وقد عُزل وولي الحسن ؛ فلما وصل الكتاب عمل به».

فصل في كتابة محضر بالحكم

قال المصنف رحمه الله: (وإذا حكم عليه فقال له: اكتب لي إلى الحاكم الكاتب أنك حكمت عليّ حتى لا يحكم عليّ ثانياً لم يلزمه ذلك ، ولكنه يكتب له محضراً بالقضية).

أما كون القاضي لا يلزمه أن يكتب إلى الحاكم الكاتب أنه حكم عليه ؛ فلأن الحاكم إنما يكتب فيما ثبت عنده ليحكم غيره ، أو فيما حكم به لينفذه ، وكلاهما مفقود هنا.

وأما كونه يكتب له محضراً بالقضية ؛ فلأنه إذا لم يكتب له ربما حكم عليه غيره ثانياً وفيه ضرر والضرر ينفي شرعاً.

قال: (وكل من ثبت له عند حاكم حقّ أو ثبتت براءته مثل إن أنكروا وحلفه الحاكم فسأل الحاكم أن يكتب له محضراً بما جرى ليثبت حقه أو براءته لزمه إجابته . وإن سأل من ثبت محضره عند الحاكم أن يسجل به فعل ذلك وجعله نسختين نسخة يدفعها إليه والأخرى يحبسها عنده . والورق من بيت المال ، فإن لم يكن فمن مال المكتوب له).

أما كون الحاكم يلزمه إجابة من سأله: أن يكتب له محضراً بما ثبت عنده من حق أو براءة ؛ فلأنه حقه قد ثبت عنده ، وربما تعذر عليه إثبات ذلك في وقت آخر . فوجب أن يكتب له محضراً بيده عند طلبه ؛ لتبقى حجته في يده.

وأما كون الحاكم يفعل ما سأله من ثبت محضره عنده من التسجيل به ؛ فلأن المحضر بتسجيله يصير حجة لصاحبه فيلزم الحاكم أن يشهد عليه شاهدين أنه أقر له.

وأما كون السجل يجعل نسختين ؛ فلأن صاحب المحضر يحتاج إلى نسخة تكون بيده ، وديوان الحكم يحتاج إلى أخرى تكون فيه حتى إن هلكت النسخة

التي في يد صاحب المحضر تبقى التي في ديوان الحكم ، ولذلك قال المصنف رحمه الله: نسخة يدفعها إليه والأخرى يجبسها عنده.

وأما كون الورق من بيت المال ؛ فلأن ذلك من المصالح.
وأما كونه من المكتوب له إذا لم يكن في بيت المال شيء ؛ فلأنه الطالب لذلك ؛ لأن معظم الحاجة له.

قال: (وصفة المحضر: بسم الله الرحمن الرحيم حضر القاضي فلان بن فلان الفلاني قاضي عبدالله الإمام على كذا . وإن كان نائباً كتب : خليفة القاضي فلان قاضي عبدالله الإمام في مجلس حكمه وقضائه بموضع كذا مدع ذكر أنه فلان بن فلان وأحضر معه مدعى عليه ذكر أنه فلان بن فلان فادعى عليه كذا فأقر له أو فأنكر . فقال القاضي للمدعى : ألك بينة ؟ فقال : نعم . فأحضرها وسأله سماعها ، ففعل أو فأنكر ولم تقم له بينة ، وسأل إحلافه فأحلفه . وإن نكل عن اليمين ذكر ذلك وأنه حكم عليه بنكوله . وإن رد اليمين عليه فحلفه حكى ذلك ، وسأله أن يكتب له محضراً بما جرى فأجابته إليه في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ، ويعلم في الإقرار والإحلاف جرى الأمر على ذلك . وفي البينة : شهدا عندي بذلك).

أما قول المصنف رحمه الله: وصفة المحضر ... إلى قوله: ويعلم ؛ فبيان لصفة المحضر ليعلم الكاتبُ صفة المحضر المعتمدة فيه شرعاً ، وكيف تكون الكتابة إذا كان المدعى عليه مقراً أو منكراً قامت عليه البينة ، أو منكراً لم تقم عليه البينة فحلفه الحاكم ، أو ناكلاً محكوماً عليه بنكوله ، أو راداً لليمين على المدعي . والغرض : تبين الحال على ما هي عليه ؛ ليكون المحضر وافياً بما جرى ، محصلاً لمقصوده ، جامعاً للشرائط المعتمدة.

وأما كون القاضي يعلم في الإقرار والإحلاف جرى الأمر على ذلك ؛ فلأن الإقرار والإحلاف أمرٌ جرى فالعلامة فيه بما ذكر تحقيق للقضية وإخبار عنها.
وأما كونه يعلم في البينة شهدا عندي بذلك ؛ فلأن الواقع شهادة ، والمخبر عنها بذلك صادق.

قال: (وأما السجل فهو لإنفاذ ما ثبت عنده والحكم به . وصفته أن يكتب: هذا ما أشهد عليه القاضي فلان بن فلان ، ويذكر ما تقدم من حضره من الشهود أشهدهم أنه ثبت عنده بشهادة فلان وفلان ، وقد عرفهما بما رأى معه قبول شهادتهما بحضور من خصمين ويذكرهما إن كانا معروفين . وإلا قال مدع ومدعى عليه جاز حضورهما وسماع الدعوى من أحدهما: على الآخر معرفة فلان بن فلان . ويذكر الشهود عليه وإقراره طوعاً في صحة منه وجواز أمر بجميع ما سُمي ووُصف في كتاب نسخته كذا^(١) . وينسخ الكتاب المثبت أو المحضر جميعه حرفاً بحرف ، فإذا فرغ منه قال : وإن القاضي أمضاه وحكم به على ما هو الواجب في مثله بعد أن سأله ذلك ، والإشهاد به : الخصم المدعى ، ويذكر اسمه ونسبه ، ولم يدفعه الخصم الحاضر معه بحجة . وجعل كل ذي حجة على حجته ، وأشهد القاضي فلان على إنفاذه وحكمه وأمضاه من حضره من الشهود في مجلس حكمه في اليوم المؤرخ في أعلاه . ويأمر بكتب هذا السجل نُسختين متساويتين تخلدُ نسخة منها ديوان الحكم وتدفع الأخرى إلى من كتبها له . وكل واحدة منهما حجة ووثيقة فيما أنفذه فيهما . وهذا يذكر ليخرج من الخلاف ، ولو قال: أنه ثبت عنده بشهادة فلان وفلان ما في كتاب نسخته كذا ولم يذكر بحضور من الخصمين ساغ ذلك لجواز القضاء على الغائب).

أما قول المصنف رحمه الله: وأما السجل فهو لإنفاذ ما ثبت عنده والحكم به ؛ فبيان لمعناه.

وأما قوله: وصفته ... إلى قوله: في اليوم المؤرخ في أعلاه ؛ فبيان لصفة السجل ليعلم الكاتب الصفة المعتبرة فيه شرعاً.

وأما كون القاضي يأمر بكتب السجل ؛ فلما ذكر فيمن ثبت محضره عند الحاكم فسأله أن يسجل به.

وأما كونه يأمر بكتب نُسختين متساويتين ؛ فلأنهما اللتان تقوم إحداهما مقام الأخرى.

وأما كون كل واحدة حجة ووثيقة فيما أنفذه فيهما فظاهر ؛ لتضمنهما ذلك.

(١) زيادة من المقنع.

وأما كون ذلك يُذكر ؛ فلما ذكره المصنف رحمه الله من الخروج من الخلاف في القضاء على الغائب ؛ لأنه لو لم يذكر الخصم وحضوره لتوهم متوهم أنه قضى على غائب فيتوقف فيه من لا يراه.

وأما كون القاضي لو قال: أنه ثبت عنده ... إلى آخره يسوغ ذلك ؛ فلما ذكر المصنف من جواز القضاء على الغائب أي : عندنا.

قال: (وما يجتمع عنده من المحاضر والسجلات في كل أسبوع أو شهر على قلبها وكثرتها يضم بعضها إلى^(١) بعض ، ويكتب عليها: محاضر وقت^(٢) كذا في سنة كذا).

أما كون المحاضر والسجلات يضم بعضها إلى بعض ؛ فلأن إفراز كل واحد يشق.

وأما كونها يكتب عليها ما ذكر ؛ فلتتميز ، وليكون إخراجها وقت الحاجة أسهل.

(١) في د: على.

(٢) زيادة من المتن.

باب القسمة

الأصل في القسمة الكتاب والسنة والإجماع : أما الكتاب ؛ فقوله تعالى: ﴿وَنَبِّئِهِمْ أَن الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلُّ شَرْبٍ مَحْتَضَرٌ﴾ [القمر: ٢٨] .

وأما السنة ؛ فقول النبي ﷺ: «الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يَنْقَسَمْ ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِّفَتِ^(١) الطَّرِيقُ فَلَا شُفْعَةَ»^(٢) .

و «قسم النبي ﷺ خيبر على ثمانية وعشرين سهماً»^(٣) ، و «كان يقسم الغنائم» .

وأما الإجماع ؛ فأجمع المسلمون في الجملة على جواز القسمة.

قال المصنف رحمه الله: (وقسمة الأملاك جائزة . وهي نوعان: قسمة تراض . وهي: ما فيها ضرر ، أو رد عوض من أحدهما كالدور الصغار والحمائم والعضائد المتلاصقة اللاتي لا يمكن قسمة كل عين مفردة).

أما كون قسمة الأملاك جائزة ؛ فلما تقدم من الآية، وقول النبي ﷺ وفعله.

وأما كونها نوعين ؛ فلأن منها: ما ينقسم عن تراضٍ ، ومنها ما ينقسم عن إجبار.

وأما قول المصنف رحمه الله: وهي ؛ فإشارة إلى قسمة الأراضي . والضرر يأتي بيبانه إن شاء الله تعالى.

وأما قوله: كالدور ... إلى آخره ؛ فبيان لأشياء لا ينقسم إلا قسمة تراض.

(١) في د: وطرقت. وما أثبتناه من الصحيح.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٣٦٣) ٢ : ٨٨٣ كتاب الشركة، باب الشركة في الأرضين وغيرها.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٣٠١٠) ٣ : ١٥٩ كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب ما جاء في حكم

أرض خيبر.

قال: (والأرض التي في بعضها بئر أو بناء ونحوه لا يمكن قسمته بالأجزاء والتعديل إذا رضوا بقسمتها أعياناً بالقيمة حان).

أما كون قسمة الأرض المذكورة على الصفة المذكورة يجوز؛ فلأن الحق للشريكين . فإذا تراضيا بقسمةٍ موصوفةٍ لم يكن لأحد الاعتراضُ عليهما .
وأما كون ما ذكر من البئر أو البناء لا يمكن قسمته بالأجزاء والتعديل ؛ فلأنه إذا كان يمكن قسمته بالأجزاء ؛ مثل: أن يكون البئر واسعاً يمكن أن يجعل نصفها لواحدٍ ونصفها للآخر ويجعل بينهما حاجز في أعلاه ، أو البناء كبيراً يجعل لكل واحد منهما نصفه ، أو بالتعديل مثل: أن يكون في أحد جانبي الأرض بئر تساوي مائة وفي جانبها الآخر بناء يساوي مائة تكون القسمة قسمة إجبار لا قسمة تراضٍ ؛ لأنه يمكن أن يجعل البئر لأحد الشريكين مع نصف الأرض والبناء للآخر مع نصف الأرض.

قال: (وهذه جارية مجرى البيع ، لا يجبرُ عليها الممتنع منها ، ولا يجوز فيها إلا ما يجوز في البيع).

أما قول المصنف: وهذه ؛ فإشارة إلى قسمة التراضي.
وأما كونها جارية مجرى البيع ؛ فلأنها في معناه.
وأما كون الممتنع منها لا يجبر ؛ فلأن فيها إما ضرر، وإما رد عوض ، وكلاهما لا يجبر الإنسان عليه ؛ أما الأول ؛ فلما فيه من الضرر.
وأما الثاني ؛ فلأنه معاوضة ، والمعاوضة لا يجبر عليها.
وأما كونها لا يجوز فيها إلا ما يجوز في البيع ؛ فلأنها جارية مجراه . فوجب أن لا يجوز فيها إلا ما يجوز فيه.

قال: (والضرر المانع من القسمة هو: نقص القيمة بالقسم في ظاهر كلامه ، أو لا يتسفعان به مقسوماً في ظاهر كلام الحرقي).

أما كون المانع من القسمة نقص القيمة في ظاهر كلام الإمام ؛ فلأن نقصان القيمة ضرر فينتفي بقوله عليه السلام: «لا ضررَ ولا إضرار»^(١).

(١) أخرجه الدارقطني في سننه (٨٥) : ٤ : ٢٢٨ كتاب في الأفضية والأحكام وغير ذلك.

وأما كونه لا ينتفعان به مقسوماً في ظاهر كلام الخرقى ؛ فلأن ذلك ضرر شديد مفض إلى إضاعة المال فيكون منهيّاً عنه . بخلاف نقصان القيمة فإن اعتباره يؤدي إلى بطلان القسمة غالباً . فوجب أن لا يعتبر.

قال: (فإن كان الضرر على أحدهما دون الآخر ؛ كرجلين لأحدهما الثلثان وللآخر الثلث ينتفع صاحب الثلثين بقسمها ويتضرر الآخر ، فطلب من لا يتضرر القسم لم يجبر الآخر عليه . وإن طلبه الآخر أجبر الأول . وقال القاضي: إن طلبه الأول أجبر الآخر . وإن طلبه المضرور لم يجبر الآخر).

أما كون الضرر إذا كان على أحد الشريكين كما مثل المصنف رحمه الله وطلب من لا يتضرر القسم لا يجبر الآخر على قول غير القاضي ؛ فلأن في ذلك ضرراً عليه وذلك نُفي بقوله عليه السلام: « لا ضَرَرٌ ولا إِضْرَارٌ »^(١).

وأما كونه يجبر على قوله ؛ فلأن شريكه مالك طلب إفراز نصيبه الذي لا يستضر بتمييزه . فوجب إجابته إلى ذلك ؛ كما لو كانا لا يستضران بالقسم. والأول أولى ؛ لما تقدم.

والقياس على من لا يستضران به مُعارض بالقياس على من يستضران.

وأما كون من عليه الضرر إذا طلب يجبر الآخر عليه على ما تقدم ؛ فلأن الشريك طلب دفع ضرر الشركة على وجه لا يضر بصاحبه . فوجب أن يجبر على القسمة ؛ كما لو لم يكن فيها ضرر.

وأما كونه لا يجبر ؛ ف «لأن النبي ﷺ نهى عن إضاعة المال»^(٢) . والمطلوب هنا يتضمن الإضاعة.

(١) سبق تخريجه في الحديث السابق.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٨٦٢) ٦ : ٢٦٥٩ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه.
وأخرجه مسلم في صحيحه (٥٩٣) ٣ : ١٣٤١ كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة...

إذا تقرر مأخذ الوجهين فقال المصنف رحمه الله في المغني: والأول أقيس وأولى. وأجاب عن الحديث المذكور بأنه مخصوص بما إذا اتفقا على القسمة فإنها تجوز برضى المستضر، وما ذكر في معناه. فوجب إلحاقه به.

قال: (وإن كان بينهما عيبٌ أو بئائمٌ أو ثيابٌ ونحوها فطلب أحدهما قسمها أعياناً بالقيمة لم يجز الآخر عليه، وقال القاضي: يجز).

أما كون قسم ما ذكر لا يجز عليه على قول غير القاضي؛ فلأن الأعيان المذكورة لا يمكن قسم كل عين منها. فلم يجز قسمها أعياناً بالقيمة؛ كما لو كان بين شريكين داران فطلب أحدهما قسم الدارين أعياناً بالقيمة.

وأما كونه يجز عليه على قوله؛ فلأن الأعيان المذكورة إذا لم يمكن قسم كل عين صارت جميعها كالدار الواحدة؛ لأن اختلاف قيمة الجنس الواحد ليس بأكثر اختلافاً من قيمة الدار الكبيرة والقرية العظيمة فإن أراضي القرية تختلف، وصدر الدار خير من غيره، والاختلاف المذكور لم يمنع الإجماع على القيمة فكذا الجنس الواحد. وقد ظهر الفرق بين الأعيان المذكورة وبين الدار من حيث إن قسم كل عين بما ذكر لا يمكن. بخلاف الدارين فإن قسم كل واحدة ممكنة.

قال: (وإن كان بينهما حائظ لم يجز الممتنع من قسمه. وإن استهدم لم يجز على قسم عرصته. وقال أصحابنا: إن طلب قسمه طولاً بحيث يكون له نصف الطول في كمال العرض أجبر الممتنع. وإن طلب قسمه عرضاً وكانت تسع حائطين أجبر وإلا فلا).

أما كون الممتنع من قسم الحائظ لا يجز؛ فلأن في قسمه ضرراً وذلك مانع

منه.

وأما كون الممتنع من قسم عرصته لا يجز على قول غير أصحابنا؛ فلأنه موضع للحائظ. أشبه الحائظ.

وأما كونه يجز إذا طلب قسمه طولاً كما تقدم ذكره وكونه يجز إذا طلب قسمه عرضاً وكانت تسع حائطين على قول أصحابنا؛ فلأن ذلك لا ضرر فيه البتة.

وأما كونه لا يجبر إذا كانت التسع ذلك على قول أصحابنا ؛ فلما فيه من الضرر.

قال: (وإن كان بينهما دار لها علو وسفل فطلب أحدهما قسمها لأحدهما العلو وللآخر السفل ، أو كان بينهما منافع لم يجبر الممتع من قسمها . وإن تراضيا على قسمها كذلك وعلى قسم المنافع بالمهاياة جاز).

أما كون الممتع من قسم الدار علواً لأحدهما وسفلاً للآخر لا يجبر ؛ فلأن العلو والسفل يجري مجرى الدارين المتلاصقين ؛ لأن كل واحد مسكن منفرد .
وأما كون الممتع من قسم المنافع لا يجبر ؛ فلأن الأصل مشاع فلا يصح أن ينفرد بعض الشريكين ببعض المنفعة . ضرورة أن المنفعة تابعة للأصل .
وأما كون قسم الدار على الوجه المذكور وقسم المنافع بالمهاياة يجوز مع التراضي ؛ فلأن الحق لهما فإذا رضيا به جاز .

قال: (وإن كان بينهما أرض ذات زرع فطلب أحدهما قسمها دون الزرع قسمت . وإن طلب قسمها مع الزرع أو قسم الزرع مفرداً لم يجبر الآخر . فإن تراضوا عليه والزرع قصيل أو فطن جاز . وإن كان بئراً أو سنابل قد اشتد حُبها فهل يجوز ؟ على وجهين . وقال القاضى: يجوز في السنابل ، ولا يجوز في البئر).

أما كون الأرض ذات الزرع تقسم دون زرعها إذا طلب ذلك أحد الشريكين ؛ فلأن الزرع في الأرض كالقماش في الدار ، والقماش يمنع القسم فكذلك الزرع .

فعلى هذا إذا قسمت بقي الزرع بينهما مشتركاً ؛ لأن قسم الأرض بمنزلة ما لو باع أرضاً فيها زرع ، وذلك يبقى إلى الحصاد لبايعه فكذلك الزرع في الأرض المقسومة يبقى على الإشاعة إلى حصاد .

وأما كون الممتع من قسم الأرض مع الزرع لا يجبر ؛ فلأن الزرع وحده لا يجبر على قسمه فكذا قسم الأرض مع الزرع ؛ لأنها مشتملة على ما لا يجوز قسمه .

وقال المصنف رحمه الله في المغني: يجبر الممتنع ؛ لأن الزرع كالشجر في الأرض ، ولو كان لها شجر قسمت مع شجرها فكذلك هاهنا ولم يحك خلاف ذلك.

وأما كون الممتنع من قسم الزرع وحده لا يجبر ؛ فلأن القسم لا بد فيه من تعديل المقسوم ، وتعديل الزرع بالسهم لا يمكن ؛ لأنه يشترط بقاؤه في الأرض المشتركة.

وأما كونهم إذا تراضوا على قسم الأرض مع زرعها والزرع قصيلٌ أو قطنٌ يجوز ؛ فلأن ذلك يُنتفع به في الحال على وجه لا جهالة فيه . فإذا وقع التراضي بقسمة جاز ؛ كبيعها.

وأما كونه إذا كان بذراً أو سنابل قد اشتد حبها لا يجوز في وجه : أما في البذر ؛ فلجهالته .

وأما في السنابل ؛ فلأنه يبيع بعضه ببعض مع عدم العلم بالتساوي ، والجهل بالتساوي ؛ كالعلم بالتفاضل.

وأما كونه يجوز فيهما في وجه ؛ فلأن ذلك يدخل تبعاً . فلم يعتبر العلم به في القسم ؛ كالجهد بالأساسات.

وأما كونه يجوز في السنابل ولا يجوز في البذر في وجه للقاضي ؛ فلأن ما في السنابل يؤكل لا ما في البذر.

قال: (وإن كان بينهما نهرٌ أو قناةٌ أو عينٌ يبيع ماؤها فالماء بينهما على ما اشترطا عند استخراج ذلك . فإن اتفقا على قسمه بالمهاياة جاز . وإن أرادا قسم ذلك ينصب خشبية أو حجر مستو في مصدم الماء فيه ثقيان على قدر حق كل واحد منهما جاز . فإن أراد أحدهما أن يسقي بنصيبه أرضاً ليس لها رسمٌ شرب من هذا النهر جاز . ويحتمل أن لا يجوز . ويجيء على أصلنا: أن الماء لا يملك ، وينفع كل واحد منهما على قدر حاجته).

أما كون الماء بين من استخرجه على ما وقع الاشتراط فيه عند الاستخراج ؛ فلأن الماء من المباح فإن اتفق المستخرجان على قدر معلوم وجب اتباعه . دليله ما

لو اشترك رجلان في استخراج معدن على أن يكون لأحدهما الثلث وللآخر الباقي.

ولأن الماء مستخرج على وجه الشركة . فوجب اعتبار الشرط فيه . أشبه الرجلين يشتركان على عمل من الأعمال.

وأما كونهما إذا أرادا قسم ذلك بنصب خشبية أو حجر على الوجه المتقدم يجوز ؛ فلأن ذلك طريق إلى وصول حق كل واحدٍ منهما إلى صاحبه . فجاز ؛ كغيره من الطرق.

وأما كون أحدهما إذا أراد أن يسقي بنصيبه أرضاً ليس لها رسمُ شربٍ من النهر المذكور يجوز على الأول ؛ فلأن الحق له ، وصاحب الحق يتصرف فيه على حسب اختياره وإرادته.

وأما كونه يحتمل أن لا يجوز ؛ فلأنه إذا سقى الأرض المذكورة ربما توهم مع طول الزمن أن لها حقاً في النهر المذكور . ولذلك لو كان لشخص داراً لها حائط إلى درب غير نافذ لم يكن له أن يفتح فيه صورة باب ؛ لأنه ربما استدلّ به على ملك الاستطراق في الدرب ، وليس له ذلك.

وأما كون كل واحد من الشريكين ينتفع بالماء على قدر حاجته بناء على قولنا: الماء لا يملك ؛ فلأنه إذا لم يملك يكون من المباحات ، والمباحُ ينتفع به كل محتاجٍ على قدر حاجته.

فصل في قسمة الإيجاب

قال المصنف رحمه الله: (النوع الثاني: قسمة الإيجاب وهي: ما لا ضرر فيها ولا رد عوض؛ كالأرض الواسعة، والقرى، والبساتين، والدور الكبار، والدكاكين الواسعة، والمكيلات والموزونات^(١) من جنس واحد. سواء كان مما مسته النار؛ كالديس وخل التمر، أو لم تمسه؛ كخل العنب والأدهان والألبان. فإذا طلب أحدهما قسمه وأبى الآخر أجبر عليه).

أما كون النوع الثاني قسمة الإيجاب؛ فلأنه يلي الأول وهو قسمة التراضي. وأما كونها هي ما لا ضرر فيها ولا رد عوض؛ فلأن الضرر منفي بقول النبي ﷺ: «لا ضرر ولا إضرار»^(٢). ورد العوض منفي بأن القسمة تصير معه معاوضة، والمعاوضة لا يجبر عليها فلا تكون القسمة فيه قسمة إجبار. وأما قول المصنف رحمه الله: كالأرض الواسعة... إلى قوله: من جنس واحد؛ فبيان لصور تكون القسمة فيها قسمة إجبار.

وأما كون ذلك سواء كان مما مسته النار أو لم تمسه النار؛ فلأن الغرض تمييز الحق، وذلك لا يختلف بالنسبة ما ذكر.

وأما كون من أبى من القسم المذكور يجبر عليه؛ فلأن ذلك يتضمن إزالة الضرر الحاصل بالشركة وحصول النفع للشريكين؛ لأن نصيب كل واحدٍ منهما إذا تميز كان له أن يتصرف فيه بحسب اختياره، ويتمكن من إحداث الغرس والبناء فيه، وذلك لا يمكن مع الاشتراك.

قال: (وهذه القسمة إفراز حق أحدهما من الآخر في ظاهر المذهب وليست بيعاً فيجوز قسم الوقف. وإذا كان نصف العقار طلقاً ونصفه وقفاً جازت قسمته).

(١) في د: الموزونات.

(٢) سبق تخريجه ص: ٥٧٩.

وتجوز قسمة الثمار خرصاً وقسمة ما يُكال وزناً وما يوزن كيلاً والتفرق في قسمة ذلك قبل القبض . وإذا حلف لا يبيع فقسم له لم يحنث . وحكى عن أبي عبد الله بن بطة ما يدل على أنها كالبيع فلا يجوز فيها ذلك).

أما كون هذه القسمة والمراد بها قسمة الإجماع إفراز حق أحد الشريكين من الآخر في ظاهر المذهب وليست بيعاً ؛ فلأنها لا تفتقر إلى لفظ التمليك ، ولا تجب فيها الشفعة ، ويدخل فيها الإجماع ، وتلزم بإخراج القرعة ، ويتقدر أحد النصيبين بقدر الآخر . والبيع بخلاف ذلك.

ولأنها تنفرد عن البيع باسمها وأحكامها . فلم تكن بيعاً ؛ كسائر العقود.

فعلى هذا يترتب على ذلك أمور:

أحدها: أنه يجوز قسم الوقف ؛ لأن تمييز الوقف جائز.

وثانيها: أنه إذا كان نصف العقار طلقاً ونصفه وقفاً جازت قسمته أيضاً ؛ لأنه إذا جازت قسمة الوقف المحض . فلأن تجوز قسمة ما بعضه طلقاً وبعضه وقف بطريق الأولى.

وثالثها: أنه تجوز قسمة المكيل وزناً والموزون كيلاً ؛ لأن الغرض التمييز لا البيع.

ورابعها: أنه يجوز التفرق في قسمة المكيل والموزون قبل القبض ؛ لأن التفرق إنما منع منه في بيع ذلك قبل قبضه والتقدير: أن القسمة إفراز.

وخامسها: أنه إذا حلف حالف أنه لا يبيع فقسم لم يحنث ؛ لأن ذلك ليس

بيع.

وأما كونها كالبيع في رواية ؛ فلأنه يدل نصيبه من أحد السهمين بنصيب صاحبه من القسم الآخر . وهذا حقيقة البيع.

فعلى هذا لا يجوز قسمة الوقف ولا ما بعضه وقف ؛ لأن بيع الوقف لا يجوز . ولا قسمة المكيل وزناً ولا الموزون كيلاً ؛ لأن بيع المكيل لا يجوز وزناً وبيع الموزون لا يجوز كيلاً . ولا يجوز التفرق في قسمة المكيل والموزون قبل القبض ؛ لأن التفرق في بيع ذلك قبل قبضه غير جائز. وإن حلف لا يبيع فقسم حنث ؛ لأن القسمة بيع.

قال: (وإن كان بينهما أرضٌ بعضها يُسقى سبياً وبعضها بعللاً ، أو في بعضها نخل وفي بعضها شجر فطلب أحدهما قسم كل عين على حدة وطلب الآخر قسمها أعياناً بالقيمة قُسمت كل عين على حدة إذا أمكن).

أما كون كل عين تقسم على حدة فيما ذكر ؛ فلأن قسم كل عين على حدة أقرب إلى التعديل ، وقد أمكن فتعين إجابة طالبه.

ولأن الحامل على القسمة زوال الشركة وهو حاصل فيما ذكر فتعينت إجابة طالبه ؛ لأن ضرر صاحبه يزول بإجابته.

وأما كونها لا تقسم كل عين على حدة إذا لم يمكن ؛ فلعدم الإمكان.

فعلى هذا يقسم المجموع إن كان قابلاً للقسمة ، وإلا فلا.

فصل [في نصب القاسم]

قال المصنف رحمه الله: (ويجوز للشركاء أن ينصبوا قاسماً يقسم بينهم . وإن يسألوا الحاكم نصب قاسم يقسم بينهم . ومن شرط من ينصب: أن يكون عدلاً عارفاً بالقسمة فمضى عدلت السهام وأخرجت القرعة لزمت القسمة . ويحتمل أن لا تلزم فيما فيه رد بخروج القرعة حتى يرضيا بذلك).

أما كون الشركاء يجوز لهم أن ينصبوا قاسماً يقسم بينهم ؛ فلأن الحق لهم لا يعدوهم.

وأما كونهم يجوز لهم أن يسألوا الحاكم نصب قاسم يقسم بينهم ؛ فلأن طلبة ذلك حق لهم . فجاز أن يسأله الحاكم ؛ كغيره من الحقوق.

وأما كون من شرط من ينصب أن يكون عدلاً ؛ فلأنه نائب الحاكم أو كنايته.

وأما كون من شرطه أن يكون عارفاً بالقسم ؛ فلأنه لا يتمكن من فعلها بطريق الحق إلا بذلك.

فإن قيل: الشرطان المذكوران مشروطان فيمن نصبه الشريكان أم فيمن نصبه الشريكان ونصبه الحاكم.

قيل: ظاهر كلام المصنف رحمه الله هنا عوده إليهما.

وقال في المعنى: من شرط قاسم الحاكم العدالة ، ومعرفة الحساب والقسمة . وإن نصبا -يعني الشريكين- قاسماً بينهما فكان على صفة قاسم الحاكم في العدالة والمعرفة فهو كقاسم الحاكم في لزوم قسمته بالقرعة ، وإن كان كافراً أو فاسقاً لم تلزم قسمته إلا بتراضيهما بها . ويكون وجوده فيما يرجع إلى لزوم القسمة كعدمه .

وظاهره أنه يجوز للشريكين نصب من ليس بعدل لكن لا تكون قسمته لازمة إذا أخرجت القرعة.

وأما كون القسمة تلزم إذا أخرجت القرعة بعد تعديل السهام وكانت قسمة إجبار ؛ فلأن قرعة قاسم الحاكم كحكم الحاكم . بدليل أنه مجتهد في تعديل السهام كاجتهاد الحاكم في طلب الحق . فوجب أن تلزم قرعته .

وأما كونها تلزم إذا كانت قسمة تراض وليست فيما فيه رد ؛ فلأن قاسمهم كرجل حكموه بينهم ، ولو حكموا رجلاً بينهم لزم حكمه . فكذلك إذا رضوا بقسمته .

وأما كونها تلزم إذا كانت قسمة تراض وكان فيما فيه رد على المذهب ؛ فلأن القاسم كالحكم ، وقرعته كحكمه .

وأما كونها يحتمل أن لا تلزم فيها ؛ فلأنها بيع ، والبيع لا يلزم إلا بالتراضي .

فإن قيل: فلم جيء بالقرعة ؟

قيل: جيء بها لتمييز البائع من المشتري .

قال: (وإذا كان في القسمة تقويم لم يجز أقل من قاسمين . وإن خلت من تقويم أجزاء قاسم واحد).

أما كون القسمة لا يجوز فيها أقل من قاسمين فيما فيها تقويم ؛ فلأن ما فيه تقويم يفتقر إلى التقويم ، والتقويم لا يصح إلا من اثنين .

وأما كون قاسم واحد يجزئ إذا خلت من تقويم ؛ فلأن الخوج إلى القاسمين هو التقويم ، وهو مفقود هاهنا .

ولأن القاسم بدل عن الحاكم ، والحاكم يكون واحداً فكذلك القاسم .

قال: (وإذا سألوا الحاكم قسمة عقار لم يثبت عنده أنه لهم قسمة ، وذكر في كتاب القسمة: أن قسمة بمجرد دعواهم لا عن بينة شهدت لهم بملكهم . وإن لم يتفقوا على طلب القسمة لم يقسمه).

أما كون الحاكم يقسم ما ذكر ؛ فلأن اليد دليل الملك ولا منازع لهم فيثبت لهم من طريق الظاهر . فوجب أن يشارك ثبوت الملك في القسمة .

وأما كونه يذكر القصة في كتاب القسمة ؛ فلئلا يتوهم الحاكم بعده أن القسمة وقعت بعد ثبوت ملكهم فيؤدي ذلك إلى ضرر من يدعي في العين حقاً.
وأما كونه لا يقسمه إذا لم يتفق الشركاء على طلب القسمة ؛ فلأن الإشاعة حق لكل واحد منهم فإذا لم يرض بعضهم ولم يثبت ما يوجب القسمة لم يجز التصرف في حقه بغير رضاه.

فصل [في كيفية القسمة]

قال المصنف رحمه الله: (ويعدل القاسم السهام بالأجزاء إن كانت متساوية ، وبالقيمة إن كانت مختلفة ، وبالرود إن كانت تقتضيه ، ثم يفرع بينهم ، فمن خرج له سهم صار له . وكيف ما أفرع جاز ؛ إلا أن الأحوط أن يكتب اسم كل واحد من الشركاء في رقعة ثم يدرجها في بنادق شمع أو طين متساوية القدر والوزن ، وتطرح في حجر من لم يحضر ذلك ويقال له: اخرج بندقة على هذا السهم فمن خرج اسمه كان له ، ثم الثاني كذلك ، والسهم الباقي للثالث إذا كانوا ثلاثة وسهامهم متساوية . وإن كتب اسم كل سهم في رقعة وقال: اخرج بندقة باسم فلان وأخرج الثانية باسم الثاني والثالثة للثالث جاز).

أما كون القاسم يعدل السهام ؛ فلأن ضد ذلك جور وذلك غير جائز.

وأما كونه يعدلها بما ذكر ؛ فلأنها تارة تكون متساوية الأجزاء ، وتارة مختلفة ،

وتارة تقتضي الرد.

فإن قيل: ما مثال ذلك ؟

قيل: مثال الأول: أرض ، قيمة جميع أجزائها متساوية فهذه تعدل سهامها

بالأجزاء ؛ لأنه يلزم من التساوي بالأجزاء التساوي بالقيمة.

ومثال الثاني: أرض ، أحد جوانبها يساوي مثلي الآخر فهذه تعدل بالقيمة ؛

لأنه لما تعذر التعديل بالأجزاء لم يبق إلا التعديل بالقيمة . ضرورة أن قسمة الإجماع لا تخلو من أحدهما.

ومثال الثالث وهو ما يقتضي الرد: أرض ، قيمتها مائة فيها شجر أو بئر

تساوي مائتين فإذا جعلت الأرض بينهما كانت الثلث ودعت الضرورة إلى أن

يجعل مع الأرض خمسون يردها من خرجت له الشجر أو البئر على من خرجت له

الأرض ليكونا نصفين متساويين.

وأما كون القاسم يقرع بين الشركاء بعد ذلك ؛ فلأن الشرع ورد بها ؛
لتمييز الحال في غير القسمة . والإبهام حاصل هاهنا فتعين فعله ؛ لإزالة الإبهام
الحاصل قياساً لبعض موارد الشرع على بعض.

وأما كونه كيف ما أقرع يجوز ؛ فلأن الغرض التمييز وذلك حاصل .
فعلى هذا يجوز أن يقرع بخواتيم وحصباً وغير ذلك .
وأما كون الأحوط أن يكتب اسم كل واحد من الشركاء في رقعة ؛ فلأنه
طريق للتمييز .

وأما كونه يدرج الرقاع في بنادق شمعٍ أو طينٍ متساوية القدر والوزن ؛ فلئلا
يعلم بعضها من بعض .

وأما كونها تطرح في حجر من لم يحضر ذلك ؛ فلأنه أنفى للتهمة .
وأما كونه يقال له : اخرج بندقة على هذا السهم ؛ فليعلم من له ذلك .
وأما كون من خرج اسمه كان السهم له ؛ فلأن اسمه خرج عليه وتميز سهمه
به .

وأما كون السهم الثاني كالأول في القول المذكور وفي كونه لمن خرج اسمه
عليه ؛ فلأنه كالأول معنى فكذا يجب أن يكون حكماً .
وأما كون السهم الباقي للثالث إذا كانوا ثلاثة وسهامهم متساوية ؛ فلأنه تعين
له ؛ لزوال الإبهام .

وأما كون القاسم إذا كتب اسم كل سهم في رقعة وقال ما ذكر ... إلى آخره
يجوز ؛ فلأن الغرض يحصل بذلك .

قال: (وان كانت السهام مختلفة كثلاثة : لأحدهم النصف ، وللآخر الثلث ، وللآخر السدس فإنه يُجزئها ستة أجزاء ، ويخرج الأسماء على السهام لا غير فيكتب باسم صاحب النصف ثلاثاً ، وباسم صاحب الثلث اثنين ، وباسم صاحب السدس واحدة ، ويخرج بندقة على السهم الأول ، فإن خرج اسم صاحب النصف أخذه والثاني والثالث . وإن خرج اسم صاحب الثلث أخذه والثاني ثم يقرع بين الآخرين والباقي للثالث).

أما كون القاسم يُجزئ الأرض المذكورة ستة أجزاء ؛ فلأن السهام مختلفة . فلم يكن بد من تجزئتها بحسب أقل الشركاء نصيباً وذلك السدس ، وعلى هذا فقس . فلو كانت الأرض بين ثلاثة لأحدهم النصف ، وللآخر الربع^(١) ، وللآخر الثمن : جزأها ثمانية أجزاء.

وأما كونه يخرج السهام على الأسماء لا غير ؛ فلأن إخراج السهام على الأسماء لا يمكن ؛ لاحتمال أن يخرج اسم من ليس له السهام المذكورة .
وأما كونه يكتب كما ذكر المصنف رحمه الله ؛ فلأن الرقاع تكون بحسب التجزئة ست فالرقاع ست.

وأما كونه يخرج بندقة على السهم الأول ؛ فليعلم لمن هو .
وأما كونه إذا خرج اسم صاحب النصف عليه أخذه ؛ فلما تقدم فيما إذا كانت السهام متساوية .

وأما كونه يأخذ الثاني والثالث ؛ فلينضم نصيبه بعضه إلى بعض .
وأما كونه إذا خرج اسم صاحب الثلث أخذه والثاني ؛ فلما ذكر قبل .
وأما كونه إذا خرج اسم صاحب السدس أخذه وحده ؛ فلأنه لا شيء له غيره .

وأما كون القاسم يقرع بين الآخرين ؛ فلأن الإبهام بالنسبة إليهما باق .
وأما كون اسم صاحب النصف إذا خرج أخذ الثاني والثالث والرابع ، والباقي لصاحب الثلث . وإن خرج اسم صاحب الثلث أخذ الثاني والثالث ، والباقي لصاحب النصف ؛ فلما تقدم ذكره .

(١) في زيادة: والثلثين .

فصل [إذا ادعى بعضهم غلطا في القسمة]

قال المصنف رحمه الله: (فإن ادعى بعضهم غلطا فيما تقاسموه بأنفسهم وأشهدوا على تراضيههم به لم يلتفت إليه . وإن كان فيما قسمه قاسم الحاكم فعلى المدعى البينة ، وإلا فالقول قول المنكر مع يمينه . وإن كان فيما قسمه قاسمهم الذي نصبوه وكان فيما اعتبرنا فيه الرضا بعد القرعة لم تسمع دعواه ، وإلا فهو كقاسم الحاكم).

أما كون مدعي الغلط لا يلتفت إليه فيما تقاسموه بأنفسهم وأشهدوا على تراضيههم به ؛ فلأنه رضي بالقسمة الواقعة وبالزيادة في نصيب شريكه وأشهد عليه بذلك.

وأما كونه عليه البينة فيما قسمه قاسم الحاكم ؛ فلأنه مدعٍ فيدخل في قوله عليه السلام: «البينة على المدعي»^(١). فإن أقام المدعي بينة بالغلط نقضت القسمة ؛ لأنه بين أنها وقعت على غير وجهها المعتبر ، وإن لم يقر بينة بذلك فالقول قول المنكر ؛ لأن الظاهر صحة القسمة وأداء الأمانة.

وأما كونه لا تسمع دعواه فيما قسمه قاسمهم الذي نصبوه وكان فيما يعتبر فيه الرضا بعد القرعة كقسمة فيها رد ؛ فلأنه رضي بالقسمة.

وأما كونه في ذلك كقاسم الحاكم إذا لم يكن كذلك ؛ فلأنه بمنزلة . فعلى هذا إن أقام بينة بالغلط سمعت وإلا فالقول قول المنكر مع يمينه.

(١) سبق تخريجه ص: ٥٤٥.

قال: (وإن تقاسموا ثم استحق من حصة أحدهما شيء معين بطلت . وإن كان شائعاً فيهما فهل تبطل القسمة ؟ على وجهين).

أما كون القسمة تبطل إذا استحق من حصة أحد المتقاسمين شيء معين ؛ فلأنه تبين أن أحد المتقاسمين لم يأخذ حقه.

وأما كونها تبطل إذا كان المستحق شائعاً فيهما على وجه ؛ فلأن الثالث شريكهما ، وقد اقتسما من غير حضوره ولا إذنه.

وأما كونها لا تبطل على وجه ؛ فلأنه يمكن بقاء حقه في يديهما جميعاً مع بقائهما فيما عدا ذلك على ما كانا عليه.

قال: (وإذا اقتسما دارين قسمة تراض فبني أحدهما في نصيبه ثم خرجت الدار مستحقة ونقص بناؤه رجع بنصف قيمته على شريكه . وإن خرج في نصيب أحدهما عيبٌ فله فسخ القسمة).

أما كون من ذكر يرجع بنصف قيمة بنائه ؛ فلأن هذه القسمة بمنزلة البيع فكأنه باعه نصف الدار ، ولو باعه الدار جميعها رجع عليه بالبناء كله فإذا باعه نصفها وجب أن يرجع عليه بنصف البناء.

وأما كون من خرج في نصيبه عيبٌ له فسخ القسمة ؛ فلأن في العيب نقصاً عن قدر حقه الخارج له . فوجب أن يتمكن من فسخ القسمة ؛ استدراكاً لما فاته ؛ كما لو اشترى شيئاً فظهر معيباً.

قال: (وإن اقتسم الورثة العقار ثم ظهر على الميت دين ، فإن قلنا: هي إفراز حق لم تبطل القسمة . وإن قلنا: هي بيع النبي على بيع التركة قبل قضاء الدين هل يجوز ؟ على وجهين).

أما كون القسمة لا تبطل بما ذكر إذا قيل: القسمة إفراز حق ؛ فلأن الدين يتعلق بالعقار بعد القسمة . فلم يقع ضرر في حق أحد.

وأما كون ذلك يبني على بيع التركة قبل قضاء الدين إذا قيل: هي بيع ؛ فظاهر.

وأما كون بيع التركة قبل قضاء الدين يجوز على وجه ؛ فلأن العبد الجاني يتعلق برقبته حق المحني عليه ويتمكن مالكة من بيعه فكذلك الورثة.

وأما كونه لا يجوز على وجه ؛ فلأن تعلق الدين بالعين يمنع التصرف فيها.
دليله : ما لو كانت مرهونة.

فعلى هذا إن قيل بجوازه يوفي الدين الورثة استقر ذلك وإلا فسخ وبيعت العين
في الدين. وإن قيل بعدم جوازه بطل ، بيعاً كان أو قسمة.

قال: (وإن اقتسما فحصلت الطريق في نصيب أحدهما ولا منفذ للآخر بطلت
القسمة . ويجوز للأب والوصي قسم مال المولى عليه مع شريكه).

أما كون القسمة تبطل إذا حصل الطريق في نصيب أحدهما ولا منفذ للآخر ؛
فلأن الانتفاع بأحد النصيبين لا يمكن ؛ لتعذر الانتفاع به من غير منفذ.

وأما كون الأب والوصي يجوز لهما قسم مال المولى عليه مع شريكه ؛ فلأن
القسمة إما بيع أو إفراز ، وكلاهما يجوز للأب والوصي فعله .

باب الدعاوي والبيّنات

الدعوى في اللغة: إضافة الإنسان الشيء إلى نفسه ملكاً أو استحقاقاً أو صفة أو نحو ذلك.

وفي الشرع: إضافته إلى نفسه استحقاقَ شيء في يد غيره ، أو في ذمته .
وقيل: الدعوى الطلب ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ مَا يَدْعُونَ﴾ [يس: ٥٧]. أي يطلبون .

والأصل في الدعوى في الجملة قول النبي ﷺ: «لو يُعطى الناس بدعواهم لادّعى قوم دماء قوم وأمّالهم . ولكن اليمين على المدعى عليه»^(١). رواه مسلم .
وفي الحديث: «البينة على المدعي . واليمين على المدعى عليه»^(٢) .

قال المصنف رحمه الله: (المدعي من إذا سكت تُرك ، والمنكر من إذا سكت لم يُترك . ولا تصح الدعوى والإنكار إلا من جائز التصرف).

أما كون المدعي والمنكر ما ذكر ؛ فلأن المدعي طالب والمنكر مطلوب ، والطالب إذا سكت ترك والمطلوب إذا سكت لم يترك .

وقال بعض أصحابنا: المدعي من يلتمس أخذ شيء من يد غيره أو إثبات حق في ذمته والمدعى عليه من ينكر ذلك .

وأما كون كل واحد من الدعوى والإنكار لا يصح إلا من جائز التصرف ؛ فلأن كل واحد منهما قول يترتب عليه حكم شرعي . فلم يصح من غير جائز التصرف ؛ كالبيع .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١٧١١) ٣ : ١٣٣٦ كتاب الأقضية، باب اليمين على المدعى عليه.

(٢) سبق تخريجه ص: ٥٤٥.

قال: (وإذا تداعيا عيناً لم تخل من أقسام ثلاثة:

أحدها: أن تكون في يد أحدهما فهي له مع يمينه أمّا له لا حق للآخر فيها إذا لم يكن بينة).

أما كون التداعي المذكور لا يخلو من أقسام ثلاثة ؛ فلأن العين مع التداعي لا تخلو من أن تكون في يد أحدهما ، أو في يديهما ، أو في يد غيرهما.

وأما كون أحدها: أن تكون في يد أحدهما ؛ فظاهر.

وأما كونها لمن هي في يده مع يمينه إذا لم يكن بينة ؛ فلأن اليد دليل الملك ظاهراً .

وإنما اشترطت يمينه أنها له لا حق للآخر فيها ؛ لأن من ليست في يده يحتمل

أن تكون العين له فشرعت اليمين في حق صاحبه من أجل الاحتمال المذكور .

وإنما اشترط عدم البينة ؛ لأن البينة إذا كانت أظهرت الحق فلم يحتج معها إلى

يمين.

قال: (ولو تنازعا دابة أحدهما راكبها أو له عليها حمل ، والآخر آخذ بزمامها فهي للأول . وإن تنازعا قميصاً أحدهما لابسها والآخر آخذ بكمه فهو للابسها).

أما كون الدابة للراكب أو لمن عليها حمل دون الآخذ بالزمام ؛ فلأن تصرف

كل واحد منهما في العين أقوى من تصرف الآخذ بالزمام ، ويده أكد ؛ لأنه المستوفي للمنفعة.

وأما كون القميص للابسها دون الآخذ بكمه ؛ فلأن اللابس مع الآخذ بالكم

أحسن حالاً من الراكب مع الآخذ بالزمام ، والراكب أولى من الآخذ بالزمام فكذا

ما هو أحسن حالاً منه.

قال: (وإن تنازع صاحب الدار والحياط الإبرة والمقص فهما للخياط . وإن تنازع هو والقرباب القربة فهي للقرباب . وإن تنازعا عرصة فيها شجرٌ أو بناء لأحدهما فهي له).

أما كون الإبرة والمقص للخياط دون صاحب الدار فيما ذكر ؛ فلأن تصرف الخياط في ذلك أظهر ، والظاهر معه ؛ لأن العادة جارية بحمل الخياط الإبرة والمقص.

وأما كون القربة للقرباب دون صاحب الدار فيما ذكر ؛ فلما ذكر في الخياط . وأما كون العرصة التي فيها شجر أو بناء لأحدهما لمن له ذلك ؛ فلأن ذلك دليل الملك ظاهراً.

قال: (وإن تنازعا حائطاً معقوداً بيناء أحدهما وحده أو متصلاً به اتصالاً لا يمكن إحداثه ، أو له عليه أزوج ؛ فهو له . وإن كان محلولاً من بينائهما أو معقوداً بئهما فهو بينهما).

أما كون الحائط المعقود بيناء أحد المتنازعين^(١).

قال: (وإن اختلف صانعان في قماش دكان لهما حكم بالآلة : كل صناعة لصاحبها في ظاهر كلام أحمد والخرقي . وقال القاضي : إن كانت أيديهما عليه من طريق الحكم فكذلك . وإن كانت من طريق المشاهدة فهو بينهما على كل حال)^(٢).

أما كون كل آلة كل صناعة يحكم بها لصاحبها في ظاهر كلام من ذكر ؛ فلأن الظاهر أنها له.

ولأن الآلة بالنسبة إلى الصانع كالقماش الصالح للرجل بالنسبة إليه والصالح للرجل للرجل . فكذا يجب أن يكون الصالح للصانع له.

وأما كون ذلك كذلك إذا كانت أيديهما عليه من طريق الحكم على قول القاضي ؛ فلما ذكر.

(١) كذا في د.

(٢) زيادة من المتنع.

وأما كونه بينهما إذا كانت أيديهما عليه من طريق المشاهدة ؛ فلأن المشاهدة أقوى من اليد الحكمية . بدليل : لو تنازع الخياط وصاحب الدار الإبرة والمقص . فإن قيل : قول القاضي يجري في مسألة الزوجين أم هو مختص بمسألة الصانعين ؟ .

قيل : هو عام فيهما ، وصرح به المصنف رحمه الله في المغني في مسألة الزوجين .

قال : (وكل من قلنا هو له فهو له مع يمينه إذا لم تكن بينة . وإن كانت لأحدهما بينة حُكِمَ له بها) .

أما كون اليمين على من حُكِمَ له بشيء مما ذكر ؛ فلأنه يحتمل أن لا يكون ذلك له فشُرعت اليمين من أجل ذلك .
وأما كون من كانت له بينة يُحَكَمُ له بها ؛ فلأن البينة تُظهر صاحب الحق ، وذلك يقتضي كون الحكم له دون غيره .

قال : (وإن كان لكل واحد منهما بينة حُكِمَ بها للمدعى في ظاهر المذهب . وعنه : إن شهدت بينة المدعى عليه أنها له نتجت في ملكه أو قطيعة من الإمام قدمت بينته ، وإلا فهي للمدعى بينته . قال القاضي فيهما : إذا لم يكن مع بينة الداخل ترجيح لم يُحَكَمَ بها رواية واحدة . وقال أبو الخطاب : فيه رواية أخرى أنها مقدمة بكل حال) .

أما كون العين يحكم بها للمدعى في ظاهر المذهب إذا كان لكل واحدٍ من المتنازعين بينة وكانت العين في يد أحدهما ؛ فلأن النبي ﷺ قال : «البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه»^(١) . جعل النبي ﷺ جنس البينات في جنبه المدعي فلا تبقى في جنبه المنكر بينة .

ولأن بينة المدعي أكثر فائدة فوجب تقديمها . ودليل كثرة فائدتها أنها تُثبت شيئاً لم يكن ، وبينه المنكر إنما تُثبت ظاهراً دلت اليد عليه .

وأما كون المدعي عليه تقدم بينته إذا شهدت بالسبب من نتاج أو غيره كما مثل المصنف رحمه الله ؛ فلأن البينة إذا شهدت بالسبب فقد أفادت ما لا تفيده

(١) سبق تخريجه ص : ٥٤٥ .

اليد ، وقد روى جابر بن عبد الله « أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في دابةٍ أو بعير فأقام كل واحدٍ منهما البيّنة أنها له أنتجها . فقضى رسولُ الله ﷺ أنها للذي في يده»^(١).

وأما كون بيّنة الداخل لا يُحكم بها رواية واحدة إذا لم يكن معها ترجيح على قول القاضي ؛ فلأن بيّنة الخارج أقوى منها ؛ لأنه لا يجوز أن يكون مستندها اليد . بخلاف بيّنة الداخل.

وأما كون بيّنة الداخل مقدمة بكل حال في روايةٍ قالها أبو الخطاب ؛ فلأن جنبته أقوى من جنبته الخارج . بدليل : أن يمينه تُقدم على يمينه.

قال : (فإن أقام الداخل بيّنة أنه اشتراها من الخارج ، وأقام الخارج بيّنة أنه اشتراها من الداخل فقال القاضي : تقدم بيّنة الداخل ، وقيل : تقدم بيّنة الخارج).

أما كون بيّنة الداخل تقدم على قول القاضي ؛ فلأنه هو الخارج في المعنى ؛ لأنه ثبت بالبيّنة أن المدعي صاحب اليد وأن يد الداخل نائبة عنه .
وأما كون بيّنة الخارج تقدم على قول ؛ فلأنه المدعي ، وفي الحديث : « البيّنةُ على المدعي»^(٢).

ولأن اليمين في حق الداخل فتكون البيّنة في حق الخارج.

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٣٦١٣) ٣ : ٣١٠ كتاب الأفضية، باب الرجلين يدعيان شيئاً وليست لهما بيّنة.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢٣٣٠) ٢ : ٧٨٠ كتاب الأحكام، باب الرجلان يدعيان السلعة وليس بينهما بيّنة.

(٢) سبق تخريجه ص : ٥٤٥.

فصل [إن أكانت العين في يديهما]

قال المصنف رحمه الله: (القسم الثاني: أن تكون العين في يديهما ، فيتحالفتان ، وتُقسم بينهما).

أما كون القسم الثاني ما ذكر ؛ فلأنه يلي الأول .
وأما كون من العين في يديهما يتحالفتان . وهو : أن يخلف كل واحدٍ منهما لصاحبه ؛ فلأن كل واحدٍ منهما منكرٌ ما ادعاه صاحبه واليمين على من أنكر .
وأما كون العين تقسم بينهما أي نصفين ؛ فلأن يد كل واحدٍ منهما على نصف العين ، وما وُجد ما يقتضي رفع ذلك . فوجب إقراره في يده .

قال: (وإن تنازعا مُسْتَأَةً بين هُرٍّ أحدهما وأرض الآخر تحالفا ، وهي بينهما).

أما كون من تنازعا ما ذكر يتحالفتان كما تقدم ؛ فلما تقدم .
وأما كون المُسْتَأَةً وهي الحاجز بين النهر والأرض بين صاحب النهر وصاحب الأرض ؛ فلأنها حاجز بين ملكيهما ويديهما عليها . فكانت لهما ؛ كما لو تنازع صاحب العلو وصاحب السفلى السقف الذي بينهما .

قال: (وإن تنازعا صبيّاً في يديهما فكذلك . وإن كان مُمَيِّزاً فقال: إني حر فهو حر ، إلا أن تقوم بينة برّقه . ويحتمل أن يكون كالطفل).

أما كون الصبي الذي في يد المتنازعين فيه بينهما ؛ فلأن اليد دليل الملك ، والصبي لا عبارة له فهو كالبهيمة والمتاع .
وأما كونه حرّاً إذا كان مُمَيِّزاً وقال: إني حر ولم تقم بينة برّقه على المذهب ؛ فلأنه مُعَرَّبٌ عن نفسه في قوله: إني حر المعتضد بالأصل . فوجب أن يقبل قوله ؛ كالبالغ .

وأما كونه يحتمل أن يكون كالطفل ؛ فلأنه صغير ادعى رقه من هو في يده .
أشبه ما لو كان طفلاً .

فعلى هذا إن لم يكن لأحد المتنازعين بينة فهو بينهما لثبوت يدهما عليه ، وإن كان لأحدهما بينة حُكِمَ له بها ؛ لأن البينة تُظهِر صاحب الحق ، وذلك يعلق حقه بالعين المتنازع فيها.

قال: (فإن كان لكل واحد بينة قدّم أسبقهما تاريخاً ، فإن وقتت إحداهما^(١) وأطلقت الأخرى فهما سواء . ويحتمل تقديم المطلقة).

أما كون أسبق البيتين تاريخاً تقدّم ؛ فلأنها أثبتت الملك لصاحبها في وقت لم تُعارضها فيه البينة الأخرى ، وذلك يقتضي ثبوت الملك له في ذلك الزمان ، وفي الزمان الثاني تعارضت فيه البيتان وسقطتا . فوجب بقاء الملك الثابت في الزمان الأول إلى حال التنازع.

فعلى هذا إذا شهدت بينة أحدهما أن العين له منذ سنتين وشهدت بينة الآخر أنها له منذ سنة فهي لمن شهدت بينته أنها له منذ سنتين.

إذا علم ذلك فقال المصنف رحمه الله في المغني في تقديم أقدمهما تاريخاً: قال القاضي: هو قياس المذهب . ثم قال: وظاهر كلام الخرقى التسوية بينهما ؛ لأن الشاهد بالملك الحادث أولى ؛ لجواز أن يعلم به دون الأول فإذا لم ترجح بهذا فلا أقل من التساوي . وأجاب عن ثبوت الملك في الزمن الأول بأن ذلك إنما يثبت تبعاً للزمن الحاصل . بدليل : أنه لو انفردت الدعوى بالزمن الماضي لم تسمع.

وأما كون البيتين سواء إذا وقتت إحداهما وأطلقت الأخرى على المذهب ؛ فلأنه ليس في المطلقة ما يقتضي التقدم . فوجب استواءهما ؛ كما لو أطلقنا جميعاً . وأما كون المطلقة يحتمل تقديمها ؛ فلأن الملك فيها يجوز أن يكون ثابتاً قبل المؤقتة فيكون مقدماً عليها.

والأول أصح ؛ لما تقدم . والاحتمال المذكور معارض بمثله ؛ لأنه يجوز أن تكون المؤقتة قبل المطلقة ، وإذا تساوى في الاحتمال المذكور وجب استواءهما.

(١) في د: أحدهما.

قال: (وإن شهدت إحداهما بالملك والأخرى بالملك والتاج ، أو سبب من أسباب الملك فهل تقدم بذلك ؟ على وجهين).

أما كون بينة التاج أو السبب تقدم بذلك على وجه ؛ فلأنها شهدت بزيادة على الأخرى.

وأما كونها لا تقدم بذلك على وجه ؛ فلأنهما اشتركا في إثبات أصل الملك وفي اليد . فوجب استواؤهما لذلك.

قال: (ولا تقدم إحداهما بكثرة العدد ، ولا اشتهار العدالة ، ولا الرجلان على الرجل والمرأتين ، ويقدم الشاهدان على الشاهد ، واليمين في أحد الوجهين).

أما كون إحدى البيتين لا تقدم بكثرة العدد ولا اشتهار العدالة ، وكون الرجلين لا يقدمان على الرجل والمرأتين ؛ فلأن الشرع قدر الشهادة بمقدار معلوم وبالعدالة وبالرجل والمرأتين . فلم يختلف ذلك بالزيادة ؛ كالدية.

وأما كون الشاهدان يقدمان على الشاهد واليمين في وجه ؛ فلأنهما متفق عليهما والشاهد واليمين مختلف فيه ، والمتفق عليه أولى من المختلف فيه.

ولأن اليمين قوله لنفسه والبينة الكاملة شهادة الأجنبي له . فيجب تقديمها عليه ؛ كما تقدم بينة المدعي على يمين المنكر.

وأما كونهما لا يقدمان عليهما في وجه ؛ فلأنهما حجتان . أشبهتا البيتين.

قال: (وإذا تساوتا تعارضتا ، وقسمت العين بينهما بغير يمين . وعنه : أنهما يتنحلقان كمن لا بينة لهما . وعنه : أنه يقرع بينهما ، فمن قرع صاحبه حلف وأحدهما).

أما كون البيتين تتعارضان إذا تساوتا ؛ فلأنه لا مزية لإحداهما على الأخرى . وأما كون العين تقسم بين المتنازعين نصفين على المذهب ؛ فلما روي «أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في بغير فأقام كل واحدٍ منهما شاهدين فقاضى رسولُ الله ﷺ بالبعير بينهما نصفين»^(١). رواه أبو داود.

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٣٦١٥) : ٣ : ٣١٠ كتاب الأفضية، باب الرجلين يدعيان شيئاً وليست لهما بينة.

وأما كون ذلك بغير يمين ؛ فلأن النبي ﷺ لم يحلف أحداً في الحديث المتقدم ذكره.

ولأنه قد تقرر أن بينة الخارج متقدمة ، وكل واحدٍ من المتنازعين داخل في نصف خارج في نصف . فتقدم بينته في النصف الذي في يد صاحبه ولا يحتاج إلى يمين ، وتقدم بينة صاحبه في النصف الآخر.

وأما كون المتنازعين يتحالفان على رواية ؛ فلأن البينتين لما تعارضتا من غير ترجيح وجب إسقاطهما ؛ لأنه لا يمكن الجمع بينهما ؛ لتنافيهما . ولا ترجيح إحداهما ؛ لأنه ترجيحٌ لا مرجح ، وإذا سقطتا وجب أن يتحالفا كمن لا بينة لهما.

وأما كونهما يقرع بينهما على رواية ؛ فلأن القرعة مشروعة في موضع الإبهام وهو موجود هاهنا.

وأما كون من قرع صاحبه يحلف ؛ فلأن العين يحتمل أنها لصاحبها.

وأما كونه يأخذ العين ؛ فلأن ذلك فائدة القرعة.

والأول أصح ؛ للحديث المتقدم ذكره.

قال: (فإن ادعى أحدهما أنه اشتراها من زيد لم تُسمع البينة على ذلك حتى يقول: وهي ملكه وتشهد البينة به).

أما كون البينة على ذلك لا تُسمع حتى يقول المدعي: وهي ملكه وتشهد البينة له بذلك : أما الأول ؛ فلأن مجرد الشراء لا يوجب نقل الملك لجواز أن يقع مع غير مالك . فلم يكن بد من انضمام الملك للبائع.

ولأن مجرد الشراء لو أفاد لتمكن من أراد انتزاع ملكٍ من يد شخص من ذلك بأن يوافق شخصاً لا ملك له على إيقاع الشراء على الملك الذي في يد ذلك الشخص وينزعه منه ، وذلك ضرر عظيم.

وأما الثاني ؛ فلأن سماع البينة الشاهدة بشيء متوقف على شهادتهما بذلك.

قال: (فإن ادعى أحدهما أنه اشتراها من زيد وهي ملكه ، وادعى الآخر أنه اشتراها من عمرو وهي ملكه ، وأقاما بذلك بينتين : تعارضتا . وإن أقام أحدهما

بينه أنهما ملكه وأقام الآخر بينة أنه اشتراها منه أو وقفها عليه أو أعنته : قدمت بينته).

أما كون البينتين في المسألة الأولى تتعارضان ؛ فلأنهما استويا في السبب وثبوت الملك ، وذلك يوجب التعارض ؛ كالحديثين المتنافيين من كل وجه .
وأما كون بينة الشراء والوقف والعتق في المسألة الثانية تقدم ؛ فلأنها شهدت بما يوجب نقل ملك صاحبه وذلك مرجح على غيره .

قال : (ولو أقام رجل بينة أن هذه الدار لأبي خلفها تركة ، وأقامت امرأته بينة أن أباه أصدقها إياها فهي للمرأة).

أما كون الدار المذكورة للمرأة فيما ذكر ؛ فلأن بيئتها شهدت بالسبب المقتضي للنقل عن شهادت البينة الأخرى أنها له .

وأما كون بينة الابن بأنها تركة لا تُعارضها وإن نافتها ؛ فلأن قولها : تركة مستندها فيه الاستصحاب وقد تيقن قطعه بقيام البينة على سبب النقل .

فصل [إذا تداعيا عينا في يد غيرهما]

قال المصنف رحمه الله: (الثالث: تداعيا عينا في يد غيرهما ، فإنه يقرع بينهما ، فمن خرجت له القرعة حلف وأخذها).

أما كون القسم الثالث ما ذكر ؛ فلأنه يلي الثاني.

وأما كون من تداعيا ما ذكر يقرع بينهما ؛ فلما روى أبو هريرة « أن رجلين تداعيا عينا لم يكن لواحد منهما بينة . فأمرهما النبي ﷺ أن يستهما على اليمين »^(١).

ولأن أحدهما لا مزية له . أشبه ما لو أعتق أحد عبديه ، وما لو أعتق عبداً لا مال له غيرهم في مرض موته.

وأما كون من خرجت له القرعة يحلف وبأخذها ؛ فلما تقدم فيما إذا تساوت البيتان . وقيل: بالقرعة فيها^(٢).

قال: (وإن كان المدعى عبداً فأقر لأحدهما لم يرجح بإقراره . وإن كان لأحدهما بينة حُكِمَ له بها . وإن كان لكل واحد بينة تعارضتا والحكم على ما تقدم).

أما كون إقرار العبد فيما ذكر لا يرجح به ؛ فلأنه متهم ؛ لأنه يحتمل أن يعيل إلى من أقر له دون الآخر.

وأما كون العين يحكم بها لمن له بينة دون من ليس له بينة ؛ فلأن بينته أظهرت أنه هو المستحق للعين المالك لها.

وأما كون البيتين تتعارضان إذا كان لكل واحدٍ منهما بينة ؛ فلأنه لا مزية لإحدهما على الأخرى.

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٣٦١٦) ٣ : ٣١١ كتاب الأفضية، باب الرجلين يدعيان شيئاً وليست لهما بينة.

(٢) ص: ٦٠٤.

وأما كون الحكم على ما تقدم ؛ فلأنه في معناه.
فعلى هذا يكون هنا روايتان:

إحدهما: يقرع بينهما فمن قرع صاحبه حلف وأخذها ؛ لما تقدم من حديث أبي هريرة قياساً على ما إذا لم تكن بينة.

والثانية: تقسم العين بينهما نصفين ؛ لما روى أبو موسى الأشعري «أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في بعير فأقام كل واحدٍ منهما بينة أنه له . فقضى به رسول الله ﷺ بينهما نصفين»^(١).

والأول أصح ؛ لما تقدم. وحديث أبي موسى محمول على ما إذا كانت العين في يد المنازعين . ولذلك جاء في بعض الألفاظ: «ولا بينة لهما»^(٢).

قال: (فإن أقر صاحب اليد لأحدهما لم يرجح بذلك).

أما كون من ذكر لا يرجح به ؛ فبالقياس على إقرار العبد لأحد المدعين.
وأما الحكم فيما ذكر مما علم أن المنقول في المغني والهداية وغيرهما من الكتب المقر له يصير بالإقرار صاحب يد ؛ لأن المقر بإقراره له تبين أن يده مبنية على يد المقر له ، ويلزم من ذلك صيرورة المقر له صاحب يد. ولفظ المصنف رحمه الله في المغني بعد أن ذكر المسألة: فإن أقر بها لواحدٍ منهما أم لواحدٍ غيرهما صار المقر له صاحب اليد ويكون حكمه كالحكم فيما إذا تداعيا عينا في يد أحدهما على ما مضى وذلك يقتضي ترجيح قوله.

قال: (وان ادعاهما صاحب اليد لنفسه فقال القاضي: يحلف لكل واحد منهما وهي له . وقال أبو بكر: بل يقرع بين المدعين ، ويكون لمن تخرج له القرعة).

أما كون صاحب اليد يحلف لكل واحدٍ من المدعين على قول القاضي ؛ فلأنهما وإن تعارضت بينتهما ليسا بأقل ممن لا بينة لهما ، وهناك يحلف صاحب اليد ؛ لاحتمال صدق المدعين . فلأن يحلف هنا بطريق الأولى.

(١) سبق تخريجه ص: ٦٠٤.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٣٦١٣) ٣: ٣١٠ كتاب الأفضية، باب الرجلين يدعيان شيئاً وليست لهما بينة.

وأما كون العين لصاحب اليد على ذلك ؛ فلأن المدعين تعارضت بيتهما وصارا كمن لا بينة له ، ولو لم تكن لهما بينة لحكم بالعين لصاحب اليد بعد حلفه فكذا هاهنا.

وأما كونه يقرع بين المدعين على قول أبي بكر ؛ فلأن بيتهما أظهرت أنهما هما المستحقان ، وأنه لا حق لصاحب اليد ، وذلك يقتضي كون العين لأحدهما . فإذا لم يُعرف شرعت القرعة كغير ذلك من المواضع . فعلى هذا تكون العين لمن خرجت له القرعة ؛ لأن فائدتها ذلك.

قال: (وإن كان في يد رجل عبد فادعى أنه اشتراه من زيد ، وادعى العبد أن زيدا أعتقه ، وأقام كل واحد بينة انبى على بينة الداخل والخارج . وإن كان العبد في يد زيد فالحكم فيه الحكم ما إذا ادعيا عينا في يد غيرهما).

أما كون بينة المشتري والعبد تنبني على بينة الداخل والخارج ؛ فلأن المشتري داخل ؛ لأن يده على العبد ، والعبد خارج ؛ لأنه ليست له يد . فعلى هذا إن قدمت بينة الخارج قدمت بينة العبد وإن قدمت بينة الداخل قدمت بينة المشتري.

ولا بد أن يلحظ أن بينتي المشتري والعبد كانتا مؤرختين تاريخاً واحداً ، أو كانتا مطلقتين ، أو إحداهما مطلقة ونقول: هما سواء . وإن كانتا مؤرختين تاريخاً مختلفاً قدمت الأولى ؛ لأنها أسبق . ومتى سبق العتق لم يصح البيع وبالعكس . وأما كون الحكم في العبد إذا كان في يد سيده حكم ما إذا ادعيا عينا في يد غيرهما ؛ فلأن العبد عين وهو في يد غير المتنازعين.

فعلى هذا يرجع إلى قول زيد فإن أنكرهما فالقول قوله مع يمينه ؛ لأنه منكر . وإن أقر لأحدهما قبل إقراره وحلف للآخر . وإن أقام أحدهما بينة حُكم بها . وإن أقام كل واحد بينة قدمت السابقة ؛ لما تقدم ذكره ، فإن كانتا في وقتٍ أو مطلقتين أو إحداهما وقيل: هما سواء تعارضتا . فإن قيل: بتساقطهما صارا كمن لا بينة لهما .

وإن قيل: يُقرع بينهما أقرع بين المشتري والعبد فمن خرجت له القرعة حلف وحكم له.

وإن قيل: تقسم العين جعل نصف العبد مبيعاً ونصفه حراً ويسري العتق إلى جميعه إن كان البائع موسراً؛ لأن البينة قامت عليه بأنه أعتقه مختاراً وقد ثبت العتق في نصفه بشهادتهما.

قال: (وإن كان في يده عبداً فادعى عليه رجلان كل واحد منهما أنه اشتراه مني بثمن سماه فصدقتهما لزمه الثمن لكل واحد منهما . وإن أنكرهما حلف لهما وبرئ . وإن صدق أحدهما لزمه ما ادعاه وحلف للآخر . وإن كان لأحدهما بينة فله الثمن ، ويحلف للآخر . وإن أقام كل واحد بينة فأمكن صدقتهما لاختلاف تاريخهما أو إطلاقهما أو إطلاق إحداهما وتاريخ الأخرى عمل بهما . وإن اتفق تاريخهما تعارضتا والحكم على ما تقدم).

أما كون من العبد في يده يلزمه الثمن لكل واحدٍ من المدعين إذا صدقهما؛ لأنه يجوز أنه اشتراه من أحدهما ثم ملكه الآخر فاشتراه منه.

وأما كونه يحلف لهما إذا أنكرهما؛ فلأن من أنكر وجبت عليه اليمين.

وأما كونه يبرأ؛ فلأن كل مدعى عليه بلا بينة إذا حلف برئ.

وأما كونه يلزمه ما ادعى أحدهما إذا صدقه؛ فلتوافقهما على صحة دعواه.

وأما كونه يحلف للآخر؛ فلأنه منكر.

وأما كون الثمن لمن له بينة؛ فلأن البينة مقدمة على الإنكار، ولهذا قال النبي

ﷺ: «البينة على المدعي»^(١).

وأما كونه يحلف للآخر؛ فلأنه منكر فيدخل في قوله عليه السلام: «واليمينُ

على من أنكر»^(٢).

وأما كون البينتين يعمل بهما إذا أمكن صدقهما؛ فلأن البينة حجة شرعية .

فإذا أمكن صدقهما من الجانبين وجب العمل بهما؛ كالخبرين إذا أمكن العمل بهما.

فعلى هذا لإمكان العمل بهما صور:

(١) سبق تخريجه ص: ٥٤٥.

(٢) سبق تخريجه ص: ٥٥٠.

إحداها: أن يختلف تاريخهما ؛ مثل : أن تشهد إحداهما أنه اشتراه من زيد في الحرم ، وتشهد الأخرى أنه اشتراه من عمرو في صفر ؛ لأنه يمكن أن يكون قد اشتراه من زيد في الوقت المذكور ثم ملكه لعمرو ثم اشتراه في الوقت الآخر .
فإن قيل: لم قيل بأن البائع لو كان واحداً والمشتري لو كان اثنين فأقام أحدهما بينة أنه اشتراه في الحرم وأقام الآخر بينة أنه اشتراه في صفر يكون الشراء الثاني باطلاً ؟

قيل: لأنه إذا ثبت للملك للأول بالشراء لم يبطل بيع البائع ثانياً ، وفي المسألة المذكورة ثبوت شرائه من كل واحدٍ منهما يبطل ملكه ؛ لأنه لا يجوز أن يشتري ثانياً ملك نفسه .

وثانيتها: أن تكون البيتان مطلقتين ؛ لأنه يمكن أن يكون زمن إحداهما غير زمن الأولى .

وثالثها: أن تكون إحدى البيتين مطلقة والأخرى مؤرخة ؛ لأنه يمكن في ذلك أيضاً اختلاف زمن الشراء . أشبه المطلقتين .

وأما كونهما تتعارضان إذا اتفق تاريخهما ؛ فلأنهما تساويا ، والتساوي يوجب التعارض .

وأما كون الحكم على ما تقدم ؛ فلأنه في معناه .

فعلى القول بالتساقط يصير المدعيان كمن لا بينة لهما .

فعلى هذا لا يلزمه المدعى عليه شيء من الثمن ، وعلى القول بالقرعة يقرع بين المدعين فمن خرج له القرعة لزم المدعى عليه الثمن له ، وعلى القول بقسمة المدعى بينهما يلزم المدعى عليه الثمن ويكون مشتركاً بينهما .

قال: (وإن ادعى كل واحد منهما أنه باعني إياه بألف وأقاما بينة قدم أسبقهما تاريخاً ، فإن لم تسبق إحداهما تعارضتا) .

أما كون أسبق البيتين تاريخاً فيما ذكر تقدم ؛ فلأن نقل الملك حاصل لمن سبق . ففوق العقد بعد ذلك لا يصح .

وأما كونهما تتعارضان إذا لم تسبق إحداهما الأخرى ؛ فلأنهما تساويا ، والتساوي يوجب التعارض .

قال: (وان قال أحدهما: غضبني إياه ، وقال الآخر: ملكنيه أو أقر لي به ، وأقام كل واحد بينة : فهو للمغصوب منه ، ولا يغرم للآخر شيئاً).

أما كون العبد للمغصوب منه دون المملك والمقر له ؛ فلأنه لا تعارض بين بينتيهما ؛ لأن الجمع بينهما ممكن بأن يكون قد غضب العبد من مدعيه ثم ملكه أو أقر به لمدعي ذلك.

وأما كون المشهود عليه لا يغرم للمقر له شيئاً ؛ فلأنه لم يحل بينه وبين ما أقر به . وإنما حالت البينة بينهما.

باب في تعارض البيتين

قال المصنف رحمه الله: (إذا قال لعبد: متى قُلتُ فانتَ حر ، فادعى أنه قتل وأنكر الورثة فالقول قولهم . وإن أقام كل واحد منهم بينة بما ادعاه فهل تقدم بينة العبد فيعتق أو يتعارضان ويبقى على الرق ؟ فيه وجهان).

أما كون القول قول الورثة مع عدم البينة ؛ فلأن العبد يدعي شيئاً يوجب عتقه ، والورثة تنكر ذلك ، والقول قول المنكر مع يمينه.

وأما كون بينة العبد تقدم إذا أقام كل واحد منهما بينة في وجه ؛ فلأنها شهدت بزيادة ، وهو كون الموت قتلاً.

فعلى هذا يعتق ؛ لأن هذا فائدة تقديم بينته.

وأما كونهما يتعارضان في وجه ؛ فلأن كل واحدة تشهد بحد ما شهدت

الأخرى.

فعلى هذا يبقى العبد رقيقاً ؛ لأنه لم يثبت عتقه.

قال: (وإن قال: إن متُّ في الحرم فسالم حر . وإن مت في صفر فغانم حر ، فأقام كل واحد منهما بينة بموجب عتقه قدمت بينة سالم . وإن قال: إن مت في مرضى هذا فسالم حر . وإن برئت فغانم حر فأقاما بيتين تعارضتا وبقيتا على الرق ذكره أصحابنا . والقياس: أن يعتق أحدهما بالقرعة . ويحتمل أن يعتق غانم وحده ؛ لأن بينته تشهد بزيادة).

أما كون بينة سالم تقدم فيما إذا قال: إن مت في الحرم ؛ فلأن معها زيادة علم.

وأما كون البيتين تعارضان ويبقى العبدان على الرق في مسألة: إن مت في مرضى على ما ذكره أصحابنا ؛ فلأن كل واحدة منهما تكذب الأخرى وتثبت زيادة تنفيها الأخرى.

وأما كون القياس: أن يعتق أحد العبدین بالقرعة ؛ فلأن أحدهما استحق العتق ولا يعلم عينه فشُرعت القرعة بينهما ؛ كما لو أعتق أحد عبديه.

وأما كونه يحتمل أن يعتق غانم وحده ؛ فلأن بينته شهدت بزيادة قد تخفى على بينة سالم ؛ لأنه يحتمل أن بينة سالم بالموت من المرض بناء على الاستصحاب.

قال: (وإن أتلّف نوباً فشهدت بينة أن قيمته عشرون ، وشهدت أخرى أن قيمته ثلاثون ؛ لزمه أقلّ القيمتين).

أما كون من أتلّف ما ذكر يلزمه أقلّ القيمتين المشهود بهما ؛ فلأنه متيقن. وأما كونه لا يلزمه أكثرهما ؛ فلأن بينة الأقل ربما اطّلت على ما يوجب التقيص المذكور فتكون شاهدة بزيادة خفيت على بينة الأكثر فتكون مقدّمة عليها.

قال: (ولو ماتت امرأة وابنها فقالت زوجها: ماتت فورثناها ثم مات ابنها فورثته ، وقال أخوها: مات ابنها فورثته ثم ماتت فورثناها ولا بينة حلف كل واحد منهما على إبطال دعوى صاحبه ، وكان ميراث الابن لأبيه ، وميراث المرأة لأخيها وزوجها نصفين . وإن أقام كل واحد منهما بينة بدعواه تعارضتا وسقطتا . وقياس مسائل الغرقى أن يجعل للأخ سدس مال الابن والباقي للزوج).

أما كون كل واحدٍ من المتنازعين يحلف على إبطال دعوى الآخر ؛ فلأن دعوى كل واحدٍ محتملة وصاحبه ينكر ذلك فتجب اليمين ؛ لقوله عليه السلام: «واليمينُ على من أنكر»^(١).

وأما كون ميراث الابن لأبيه خاصة مع عدم قيام بينة لأحدهما ؛ فلأن سبب استحقاقه جنابة وهي موجودة ، وبقاء من يشاركها بعد الموت مشكوك فيه فلا يزول عن اليقين بالشك.

وأما كون ميراث المرأة لأخيها وزوجها نصفين مع عدم البينة ؛ فلأن بقاء الابن بعد أمه مشكوك . فصارت الميتة بمنزلة ميتة لها زوج وأخ لا غير. فإن قيل: قد أعطي الزوج النصف وهو لا يدعي إلا الربع.

(١) سبق تخريجه ص: ٥٥٠.

قيل: بل هو مدع له كله ؛ لأنه يقول: أخذتُ ربعه بالميراث من المرأة وثلاثة أرباعه صار إلى ابني ثم صار إليّ.

وأما كون البيتين تعارضان إذا أقامها كل واحدٍ منهما ؛ فلأن ذلك تساويًا ، وذلك يوجب تعارضهما.

وأما كونهما يسقطان ؛ فلأنه لما لم يمكن العمل بهما وجب تساقطهما ؛ لأنه لا مزية لإحدهما على الأخرى.

وأما كون قياس مسائل الغرقى : أن يُجعل سُدس مال الابن للأخ والباقي للزوج ؛ فلأنه يقدر أن المرأة ماتت أولاً فيكون ميراثها لابنها وزوجها ، ثم مات الابن فورث الزوج كل ما في يده فصار ميراثها كله لزوجها ، ثم يقدر الابن مات أولاً فلأمه الثلث والباقي لأبيه ، ثم ماتت أمه وفي يديها الثلث فكان بين أخيها وزوجها نصفين لكل واحدٍ منهما السُدس.

فصل في صور من تعارض السينين

قال المصنف رحمه الله: (إذا شهدت بينة على ميت أنه أوصى بعقق سالم وهو ثلث ماله ، وشهدت أخرى أنه أوصى بعقق غانم وهو ثلث ماله أقرع بينهما ، فمن تقع له القرعة عتق دون صاحبه ؛ إلا أن تجز الورثة . وقال أبو بكر وابن أبي موسى : يعق من كل واحد نصفه بغير قرعة).

أما كون سالم وغانم يُقرع بينهما إذا لم تُجز الورثة على المذهب ؛ فلأنه لم تترجح بينة أحدهما على الأخرى ، والقرعة مرجحة . دليله: الإمامة والأذان . وأما كون من تقع له القرعة يعتق دون صاحبه ؛ فلأن فائدة القرعة ذلك . ولأن القرعة ترجحه . فيصير بمنزلة من بينته راجحة على بينة غيره .

وأما كون نصف كل واحدٍ منهما يعق بغير قرعة على قول أبي بكر وابن أبي موسى ؛ فلأن القسمة أقرب إلى الصواب ؛ لأن القرعة قد ترقّ السابق وهو مستحق . فإذا قسم العتق حصل له حرية نصفه .

والأول أقيس في المذهب ؛ لأن الميت لو أعتق عبداً لا مال له غيرهم في مرض موته أو وصى بعققتهم كُمل العتق في بعضهم بالقرعة . ولو أعتق عبداً من عبده أخرج بالقرعة . وما ذكر من حرية نصف السابق معارض بإرقاق نصف الحر يقينا ، وعتق نصف الرقيق يقيناً ، وهو أعظم ضرراً .

قال: (وان شهدت بينة غانم أنه قد رجع عن عتق سالم عتق غانم وحده سواء كانت وراثته أو لم تكن).

أما كون غانم يعق وحده ؛ فلأن وصيته وصية بعقق لم يتصل بها رجوع . بخلاف سالم فإنه وإن وجد في حقه وصية بعقق لكنه اتصل بها رجوع .

وأما كون ذلك كذلك سواء كانت البينة وارثة أو لم تكن ؛ فلأن الوارثة إذا كانت هي الشاهدة بالرجوع لا تُتهم ؛ لاستواء قيمة العبدین المشهود بالوصية بعثقهما.

فإن قيل: شهادة الوارثة تثبت ولاء غانم لنفسها.

قيل: وتسقط ولاء سالم . على أن الولاء إنما هو إثبات سبب الميراث ، ومثل ذلك لا يُرد به الشهادة . بدليل : شهادة الأخ لأخيه فإنها جائزة ويجوز أن يرثه.

قال: (وإن كانت قيمة غانم سدس المال وبيته أجنبية قبلت . وإن كانت وارثة عتق العبدان . وقال أبو بكر: يحتمل أن يُقرع بينهما ، فإن خرجت القرعة لسالم عتق وحده . وإن خرجت لغانم عتق هو ونصف سالم).

أما كون بينة غانم تقبل إذا كانت أجنبية ؛ فلأنها غير متهمة.

فعلى هذا لا يعتق سالم ؛ لشهادة البينة الأجنبية بالرجوع عن الوصية بعثقه ،

ويعتق غانم ؛ لشهادة البينة بالوصية بعثقه السالمة عن الرجوع.

وأما كون العبدین يعتقان إذا كانت وارثة على المذهب : أما سالم ؛ فلشهادة

البينة الأجنبية بالوصية بعثقه.

وأما غانم ؛ فإلقرار الورثة بعثقه مع أنه أقل من ثلث الباقي.

وأما كونهما يحتمل أن يقرع بينهما على قول أبي بكر ؛ فلأن التهمة في حق

الورثة إنما هي في الرجوع فتبطل الشهادة بها ، ويبقى أصل العتق لغانم ، فاحتيج

إلى القرعة ؛ لتميز المستحق من غيره.

فعلى هذا إذا أخرجت القرعة تضرب . فإن خرجت لسالم عتق وحده ؛ لأنه

كمال الثلث ، وإن خرجت لغانم عتق ؛ لأنه أقل من الثلث ، ويُعتق نصف سالم ؛

لأن الثلث لا تكمل إلا بذلك.

قال: (وإن شهدت بينة أنه أعتق سالماً في مرضه ، وشهدت الأخرى أنه وصى بعتق غانم وكل واحد منهما ثلث المال عتق سالم وحده . وإن شهدت بينة غانم أنه أعتقه في مرضه أيضاً عتق أقدمهما تاريخاً ، فإن جهل السابق عتق أحدهما بالقرعة).

أما كون سالم يعتق في المسألة الأولى ؛ فلأنه معتق في مرضه وغانم وصى بعتقه ، وعطايا المريض مقدمة على وصاياه ؛ لرححانها بنفس الإيقاع .
وأما كون من بينته أقدم تاريخاً يعتق ؛ فلأن كل واحدٍ من العبدین معتق في المرض ، وعطايا المريض يقدم فيها الأقدم فالأقدم .
وأما كون أحدهما يعتق بالقرعة إذا جهل السابق ؛ مثل : أن تكون البيتين مطلقتين أو إحداهما ؛ فلأن البيتين تساوتا فاحتج إلى التمييز ، والترجيح حاصل بالقرعة .

قال: (فإن كانت بينة أحدهما وارثةً ولم تكذب الأجنبية فكذلك . وإن قالت : ما أعتق سالماً إنما أعتق غانماً عتق غانماً كله ، وحكم سالم كحكمه لو لم يطعن في بينته في أنه يعتق إن تقدم تاريخ عتقه ، أو خرجت له القرعة وإلا فلا).

أما كون حكم إذا كانت بينة أحد العبدین وارثةً ولم تكذب الأجنبية كما تقدم في أنه يعتق الأقدم تاريخاً مع العلم به ، وأحدهما بالقرعة مع الجهل به ؛ فلأن الوارثة غير متهمة ولا مكذبة فهي بمثابة بينة الأجنبي ، ولو كانت البيتان أجنبيتين لكان الأمر كذلك فكذلك إذا كانت إحداهما وارثة .

وأما كون غانم يعتق كله إذا كذبت الوارثة الأجنبية ؛ فلإقرار الوارثة بعتقه .
وأما كون سالم يعتق إن تقدم تاريخ عتقه أو خرجت له القرعة وإلا فلا ؛ فلأن طعن الوارثة في الأجنبية غير مقبول ؛ لأن الأجنبية مثبتة والوارثة نافية ، وقول المثبت مقدم على النافي . وإذا لم يقبل الطعن صار طعنهما كلا طعن ، ولو لم تطعن الوارثة في الأجنبية لكان الحكم كما ذكر فكذلك فيما هو بمنزلة .

قال: (وإن كانت الوارثة فاسقةً ولم تطعن في بينة سالم عتق سالم كله . وينظر في غانم فإن كان تاريخ عتقه سابقاً أو خرجت القرعة له عتق كله . وإن كان

متأخراً أو خرجت القرعة لسالم لم يعتق منه شيء . وقال القاضي: يعتق من غانم نصفه . وإن كذبت بينة سالم عتق العبدان).

أما كون سالم يعتق كله إذا كانت الورثة فاسقاً ولم تطعن في بينة سالم ؛ فلأن البينة شهدت بعتقه ولم يوجد ما يعارضها.

وأما كون غانم يعتق كله إذا كان تاريخ عتقه سابقاً أو خرجت القرعة له ؛ فإقرار الورثة أنه هو المستحق للعتق.

وأما كونه لا يعتق منه شيء إذا كان تاريخ عتقه متأخراً أو خرجت القرعة لسالم على قول غير القاضي ؛ فلأنه قد ثبت عتق سالم لشهادة بينة عادلة ، وعتق غانم بإقرار الورثة . فصار كما لو كانت البيتان عادلتين سواء إلا في أن حرية سالم لا تنتقض بشهادة الوارث ؛ لأنه إقرار ليس بشهادة صحيحة.

وأما كونه يعتق منه نصفه على قول القاضي ؛ فلأنه مقر بعتقه مع ثبوت عتق الآخر بالبينة . فصار بالنسبة إليه كأنه أعتق العبدین وعتقه موجب للتوزيع عليهما . فكذلك بالنسبة إلى غانم.

وأما كون العبدین يعتقان إذا كذبت الورثة بينة سالم ؛ مثل أن تقول: ما أعتق سالمًا وإنما أعتق غانمًا ؛ فلأن سالمًا مشهود بعتقه وغانمًا مقر له بأنه لا مُستحق للعتق سواه.

فصل [إذا اختلفا في دين مورثهما]

قال المصنف رحمه الله: (إذا مات رجل وخلف ولدين مسلماً وكافراً ، فادعى كل واحد منهما أنه مات على دينه فإن عُرف أصل دينه فالقول قول من يدعيه . وإن لم يُعرف فالميراث للكافر ، لأن المسلم لا يُقر ولدَهُ على الكفر في دار الإسلام . وإن لم يعترف المسلم أنه أخوه ولم تقم به بينة فالميراث بينهما . ويحتمل أن يكون للمسلم ؛ لأن حكم الميت حكم المسلمين في غسله والصلاة عليه . وقال القاضي: القياس أن يُقرع بينهما . ويحتمل أن يقف الأمر حتى يظهر أصل دينه).

أما كون القول قول من يدعي الدين الذي عُرف أنه أصل دين الأب ؛ فلأن الظاهر يعضده.

وأما كون الميراث للكافر إذا لم يُعرف أصل دين الأب ؛ فلأن الظاهر أن الأب كان كافراً ؛ لأنه لو كان مسلماً لما أقر ولده على الكفر في دار الإسلام.

وأما كونه بينهما إذا لم يعرف المسلم بأن الكافر أخوه ولم تقم بينة على الأول ؛ فلأنهما سواء في اليد والدعوى . أشبه ما لو تداعيا عيناً في أيديهما.

وأما كونه يحتمل أن يكون للمسلم ؛ فلأن حكم الميت حكم المسلمين في الغسل والصلاة والدفن وغير ذلك.

وأما كون القياس أن يُقرع بينهما على قول القاضي ؛ فلأن القرعة تُزيل الإبهام ، وهو موجود هاهنا.

وأما كون الأمر يحتمل أن يقف حتى يظهر أصل دينه ؛ فلأنه لا يُعلم المستحق إلا بذلك.

وظاهر كلام المصنف رحمه الله فيها : أن غاية الإيقاف ظهور دين الميت فقط.

وقال أبو الخطاب في هدايته: حتى يظهر أصل دينه أو يصطلحا . وهو صحيح فيجب أن يحمل كلام المصنف رحمه الله عليه.

قال: (وإن أقام كل واحد منهما بينة أنه مات على دينه تعارضتا . وإن قال شاهدان . نعرفه مسلماً ، وقال شاهدان: نعرفه كافراً ، فالميراث للمسلم إذا لم يُؤرخ الشهود معرفتهم).

أما كون البيتين تعارضان إذا شهدت بينة كل واحدٍ منهما أنه مات على دينه ؛ فلأنهما تساوتا ، وذلك يوجب التعارض.

وأما كون الميراث للمسلم إذا لم يُؤرخ الشهود معرفتهم ؛ فلأنه يمكن العمل بهما بأن نعرفه بينة تدعي الكفر ثم نعرفه بينة تدعي الإسلام بالإسلام . فإن قيل: كما يجوز ما ذكر يجوز العكس.

قيل: إلا أنه خلاف الظاهر ؛ لأن الأمر لو كان كذلك لما أقر على كفره لأنه مرتد.

قال: (وإن خلف أبوين كافرين وابنين مسلمين فاختلثوا في دينه فالقول قول الأبوين . ويحتمل أن القول قول الابنين).

أما كون القول قول الأبوين على الأول ؛ فلأن كونهما كافرين بمنزلة معرفة أصل دينه ؛ لأن الولد قبل بلوغه محكوم له بدين أبيه.

وأما كونه يحتمل أن القول قول الابنين ؛ فلأن ظاهر الدار انقطاع حكم التبعية في الكفر ؛ للبلوغ.

قال صاحب النهاية فيها مزيماً للتبطل المذكور: حكم الدار إنما يعتبر فيمن لا يعرف نسبه ؛ كالمنبوذ.

قال: (وإن خلف ابناً كافراً وأخاً وامرأة مسلمين فاختلثوا في دينه فالقول قول الابن على قول الخرقى . وقال القاضى: يُقرع بينهما . وقال أبو بكر: قياس المذهب أن تُعطى المرأة الربع ، ويقسم الباقي بين الابن والأخ نصفين).

أما كون القول قول الابن على قول الخرقى ؛ فلأن الظاهر كون الأب كافراً ؛ لأنه لو كان مسلماً لما أقرّ ولده على الكفر في دار الإسلام.

وأما كونهما يُقرع بينهما على قول القاضي ؛ فلأنها مشروعة في الإبهام وهو موجود هاهنا.

وأما كون قياس المذهب أن تُعطى المرأة الربع ويقسم الباقي بين الابن والأخ نصفين على قول أبي بكر : أما الأول ؛ فلأن الكافر لا يحجب الزوجة.
وأما الثاني ؛ فلأنهما استويا في الدعوى.
فعلى هذا تصح المسألة من ثمانية.

قال: (ولو مات مسلم وخلف ولدين مسلماً وكافراً فأسلم الكافر وقال: أسلمت قبل موت أبي وقال أخوه: بل بعده ، فلا ميراث له . فإن قال: أسلمت في المحرم ومات أبي في صفر وقال أخوه: بل مات في ذي الحجة فله الميراث مع أخيه).

أما كون القائل المذكور لا ميراث له في المسألة الأولى ؛ فإنه يدعي الإسلام قبل موت أبيه المسلم وأخوه يُنكره ، والقول قول المنكر.
وأما كونه له الميراث مع أخيه في المسألة الثانية ؛ فلأن الأصل بقاء الأب إلى صفر فيكون الابن المدعي الإسلام في المحرم مسلماً قبل موت الأب . فيكون شريك أخيه.

كتاب الشهادات

الأصل في الشهادة الكتاب والسنة والإجماع والمعنى : أما الكتاب ؛ فقوله تعالى : ﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان﴾ [البقرة: ٢٨٢] . وقوله تعالى : ﴿وأشهدوا ذوي عدل منكم﴾ [الطلاق: ٢] . وقوله : ﴿وأشهدوا إذا تبايعتم﴾ [البقرة: ٢٨٢] .

وأما السنة ؛ فما روى وائل بن حجر قال : « جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة إلى النبي ﷺ . فقال الحضرمي: يا رسول الله ! إن هذا غلبني على أرضي . فقال الكندي: هي أرضي وفي يدي وليس له فيها حق . فقال النبي ﷺ للحضرمي: ألك بينة ؟ قال : لا . قال : فلك يمينه... مختصر »^(١) . قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: « البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه »^(٢) . قال الترمذي: في إسناده مقال ، والعمل عليه عند أصحاب العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم .

وأما الإجماع ؛ فأجمع أهل العلم على مشروعيتها وإن اختلفوا في مسائل منها .
وأما المعنى ؛ فلأن الحاجة داعية إلى الشهادة ؛ لحصول التجاحد بين الناس .

قال المصنف رحمه الله: (تحمّل الشهادة وأداؤها فرض على الكفاية ، إذا قام بما من يكفى سقط عن الباقي . وإن لم يقم بما من يكفى تعينت على من وجد .
قال الحرقى: ومن لزمته الشهادة فعليه أن يقوم بما على القريب والبعيد ، لا يسعه التخلف عن إقامتها وهو قادر على ذلك).

أما كون تحمّل الشهادة فرضاً ؛ فلأنه لو لم يكن فرضاً لامتنع الناس من التحمّل فيؤدي إلى ضياع حقوق الناس .

(١) أخرجه الترمذي في جامعه (١٣٤٠) ٣ : ٦٢٥ كتاب الأحكام، باب ما جاء في أن البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه .

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه (١٣٤١) ٣ : ٦٢٦ الموضع السابق.

وأما كونه فرضاً على الكفاية ؛ فلأن الحاجة المذكورة تندفع بشهادة من تقوم به الكفاية.

وأما كونه إذا قام بها من يكفي يسقط عن الباقي وإذا لم يقم بها من يكفي يتعين على من وجد ؛ فلأن هذا شأن فرض الكفاية.
وأما كون الأداء فرضاً على الكفاية ؛ فلما ذكر في التحمل.
فعلى هذا حكمه حكمه.

وأما كونه فرض عين على رواية ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿ولا يَأبُ الشَّهَادَةَ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢] ، وقال تعالى: ﴿ولا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

ولأن الشهادة أمانة . فلزم أداؤها عند طلبها ؛ كالوديعة ، ولقوله تعالى: ﴿إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَوَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].
وقول المصنف رحمه الله: قال الخرقى ... إلى آخره ؛ تنبيه على هذه الرواية.
وقال صاحب المستوعب فيه: ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله أنه فرض عين ؛ لعموم القرآن . يعني ما تقدم من الآيات.

قال: (ولا يجوز لمن تعينت عليه أخذ الأجرة عليها ، ولا يجوز ذلك لمن لم تتعين عليه في أصح الوجهين).

أما كون أخذ الأجرة لا يجوز لمن لم تتعين عليه في أصح الوجهين ؛ فلأنه أخذ أجرة عن فرض ؛ لأن فرض الكفاية إذا قام به البعض وقع منهم فرضاً.
وأما كونه يجوز في وجه ؛ فلأن النفقة على عياله فرض عين . فلا يشتغل عنه بفرض الكفاية.

وقال المصنف رحمه الله في المغني: من له كفاية ليس له أخذ الجعل - يعني الأجرة - ، ومن ليس له كفاية ولا تعينت عليه احتمال ذلك - يعني الجواز - ، واحتمل أن لا يجوز.

قال: (ومن كانت عنده شهادة في حدّ الله أبيع إقامتها ولم تستحب ، وللحاكم أن يُعْرَضَ لهم بالوقوف عنها في أحد الوجهين . ومن كانت عنده شهادة لأدمي

يعلمها لم يُقَمِّها حتى يسأله ، فإن لم يعلمها استحب له إعلامه بها ، وله إقامتها قبل ذلك).

أما كون من كانت عنده شهادة في حدٍّ من حدود الله تعالى يباح له إقامتها ؛ فـ «لأن أبا بكره وأصحابه والجارود وأبا هريرة أقاموا الشهادة على قدامة بن مظعون بشرب الخمر»^(١).

وفي تخصيص الشهادة المذكورة بالإباحة تنبيه على أن أدائها غير واجب ؛ لأنها شهادة لا يستحب إقامتها ؛ لما يأتي . فلأن لا يجب بطريق الأولى.

وأما كون إقامتها لا تستحب ؛ فلأن الستر مندوب إليه ، ولذلك قال رسول الله ﷺ : «من ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة»^(٢).

وأما كون الحاكم له أن يُعَرِّض للشهود بالوقوف عن الشهادة المذكورة في وجه ؛ فلأن التعريض للشهود بالرجوع كالتعريض للفاعل بالرجوع عن إقراره وذلك جائز ؛ «لأن النبي ﷺ عرّض في قضية ماعز»^(٣). وقال لسارق : «ما إخالك سرقت»^(٤) وفي رواية : «قل : لا»^(٥). فليكن التعريض للشهود جائزاً ؛ لأنه في معناه.

ولأن عمر قال في قضية المغيرة لما شهد عليه ثلاثة وجاء الرابع : «ما تقول يا شيخ ؟» ، وفي لفظ آخر : «يا شيخ العقاب».

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ٣١٦ كتاب الأشربة ، باب من وجد منه ريح شراب أو لقي سكران.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٦٩٩) : ٤ : ٢٠٧٤ كتاب الذكر ، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر.

(٣) روى ابن عباس أن النبي ﷺ قال لماعز : «لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت . قال : لا...» . أخرجه البخاري في صحيحه (٦٤٣٨) : ٦ : ٢٥٠٢ كتاب المحاريق ، باب هل يقول الإمام للمقر : لعلك لمست أو غمزت.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٤٣٨٠) : ٤ : ١٣٤ كتاب الحدود ، باب في التلقين في الحد.

(٥) قال ابن حجر : لم يصححوا هذا الحديث . هذا الحديث تبع فيه الغزالي في الوسيط . فإنه قال : وقوله : «قل : لا» لم يصححه الأئمة ، وسبقهما الإمام في النهاية فقال : سمعت بعض أئمة الحديث لا يصحح هذا اللفظ . وقال في موضع آخر : غالب الظن أن هذه الزيادة لم تصح عند أئمة الحديث ، قال الرافعي : ورأيت في تعليق الشيخ أبي حامد وغيره : أن أبا بكر قاله لسارق أقر أعنده ، انتهى . تلخيص الحبير ٤ : ١٢٥-١٢٦.

وأما كونه ليس له ذلك في وجه ؛ فلأن ذلك حق من الحقوق . فلم يجوز للحاكم التعريض فيه للشهود بالرجوع ؛ كحق الآدمي .

وأما كون من كانت، عنده شهادة لآدمي يعلمها لم يُقْمها حتى يسأله ؛ فلأن النبي ﷺ قال: «خيرُ الناس نُرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم . ثم يأتي قومٌ يَنْدرونَ ولا يُوفون ، ويَشهدونَ ولا يُستشهدون ، ويخونونَ ولا يُؤْتَمنونَ»^(١) . رواه البخاري .

ولأن أداها حق لآدمي . فلا تستوفى إلا برضاها ؛ كسائر حقوقه .
وأما كونه يستحب له إعلام صاحب الحق بالشهادة التي له ؛ فلأن ذلك تنبيهاً على حقه .

وأما كونه له إقامتها قبل إعلامه بها ؛ فلأن النبي ﷺ قال: «ألا أنبئكم بخير الشهداء ؟ الذي يأتي بشهادته قبل أن يُسألها»^(٢) . رواه أبو داود .

فإن قيل: الحديث مطلق فيمن معه شهادة علم بها صاحبها أو لم يعلم .
قيل: الحديث الأول دل على المنع من الشهادة قبل أن يُستشهد بها . فيجب حمل الحديث هنا على شهادة لا يعلم بها صاحبها ؛ لأن فيه جمعاً بين الحديتين .

قال: (ولا يجوز أن يشهد إلا بما يعلمه برؤية أو سماع . والرؤية تختص بالأفعال ؛ كالقتل والعصب والسرقه وشرب الخمر والرضاع والولادة وغيرهما . والسماع على ضربين: سماع من المشهود عليه نحو: الإقرار والعقود والطلاق والعناق ، وسماع من جهة الاستفاضة فيما يعذر علمه في الغالب إلا بذلك ؛ كالنسب والموت والملك والنكاح والخلع والوقف ومصرفه والعنق والولاء والولاية والعزل وما أشبه ذلك) .

أما كون الشاهد لا يجوز أن يشهد إلا بما يعلمه ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ [الإسراء: ٣٦] ، وفي الحديث عن ابن عباس قال: «سُئِلَ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٣١٧) ٦ : ٢٤٦٣ كتاب الأيمان والنذور ، باب إثم من لا يفي بالنذر .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١٧١٩) ٣ : ١٣٤٤ كتاب الأفضية ، باب بيان خير الشهود .

وأخرجه أبو داود في سننه (٣٥٩٦) ٣ : ٣٠٤ كتاب الأفضية ، باب في الشهادات .

رسولُ الله ﷺ عن الشهادة . فقال : هل ترى الشمس ؟ قال : نعم . قال : على مثلها فاشهد أو دَعْ»^(١) . رواه الخلال في الجامع بإسناده .

ولأن الشهادة بغير علم رجم بالغيب وذلك حرام .
وأما كون ما يُعلم تارة برؤية ، وتارة بسماع ؛ فلأنهما من الحواس الخمس الموجبة للعلم . وفي قول النبي ﷺ : «هل ترى الشمس»^(٢) إشارة إلى الرؤية ، والسماع كالرؤية . وإنما لم يذكر بقية الحواس كالشم والذوق واللمس ؛ لأنها ليست طريقاً في الشهادة .

ولأنها لا حاجة إلى شيء منها في الأغلب .
وأما كون الرؤية تختص بالأفعال كما ذكره المصنف رحمه الله ؛ فلأن المسموع لا يُرى .

وأما كون السماع على ضربين ؛ فلأنه تارة يكون من المشهود عليه ؛ مثل : أن يقرّ أن لفلان عليه ديناً أو قصاصاً ، أو استأجر منه داره ، أو اشترى منه ثوبه أو ما أشبه ذلك ، وتارة من جهة الاستفاضة فيما يتعذر علمه في الغالب إلا بذلك . والكلام فيه في موضعين :

أحدهما : في كون الاستفاضة طريقاً إلى الشهادة في الجملة . والأصل في ذلك أن المنع من الشهادة بذلك يؤدي إلى عدم ثبوت ما ذكر غالباً وفي بعضها قطعاً ، وذلك ضرراً عظيماً ، والضرر منفي شرعاً لا سيما العظيم منه .

وثانيهما : في عدد الذي يثبت بذلك ، وذلك على ضربين :

أحدهما : مجمع عليه بين العلماء وهو النسب والولادة .

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠ : ١٥٦ كتاب الشهادات ، باب التحفظ في الشهادة والعلم بها . نحوه .

وأخرجه الحاكم في مستدرکه (٧٠٤٥) ٤ : ١١٠ كتاب الأحكام .

قال ابن حجر : [أخرجه] العقيلي والحاكم وأبو نعيم في الحلية وابن عدي والبيهقي من حديث طاووس عن ابن عباس ، وصححه الحاكم ، وفي إسناده محمد بن سليمان بن مسمول ، وهو ضعيف ، وقال البيهقي : لم يرو من وجه يعتمد عليه . تلخيص الخبير ٤ : ١٩٨ .

(٢) سبق تحريجه في الحديث السابق .

وثانيهما: مختلف فيه وهو باقي الصور ، وذلك كله يثبت بالاستفاضة في مذهب الإمام أحمد ؛ لأن العلم في ذلك كله يتعذر غالباً . أشبه النسب .

فإن قيل: بعض الأشياء المذكورة يمكن العلم به بمشاهدة سببه .

قيل: الجواب من وجهين:

أحدهما: أن الإمكان لا ينافي التعذر غالباً .

وثانيهما: أن وجود السبب لا يعلم به المسبب قطعاً ، وذلك أن الشاهد إذا رأى شخصاً يبيع شيئاً فقد شاهد السبب ، والسبب غير مقطوع به يجوز أن يكون غير مملوك للبائع .

قال: (ولا تُقبل الاستفاضة إلا من عدد يقع العلم بخبرهم في ظاهر كلام أحمد والخرفي ، وقال القاضي: تُسمع من عدلين فصاعداً).

أما كون الاستفاضة لا تُقبل في ظاهر كلام الإمام أحمد إلا من عدد يقع العلم بخبرهم ؛ فلأن لفظ الاستفاضة مأخوذ من فيض الماء ؛ لكثرتة ، وذلك يستدعي كثرة القائل بذلك .

وأما كونها تُسمع من عدلين فصاعداً في قول القاضي ؛ فلأن الثابت بها حق من الحقوق . فوجب أن تسمع من عدلين ؛ كسائر الحقوق .

قال: (وإن سمع إنساناً يقرّ بنسب أب أو ابن فصدقه المقر له جاز إن شهد له به . وإن كذبه لم يشهد . وإن سكت جاز أن يشهد . ويحتمل أن لا يشهد حتى يتكرر).

أما كون من سمع إنساناً يقر بنسب أب أو ابن فصدقه المقر له يجوز أن يشهد له به ؛ فليتوافق المقر والمقر له على ذلك .

وأما كونه لا يجوز أن يشهد له إذا كذبه المقر له ؛ فلأنه لو أقر شخص لشخص بمال فكذبه المقر له لم يثبت ولم يجز لمن سمعه أن يشهد له . فلأن لا تجوز الشهادة بذلك في النسب بطريق الأولى .

وأما كونه يجوز أن يشهد إذا سكت المقر له على المذهب ؛ فلأن سكوته دليل على تصديقه . أشبه ما لو صدقه .

وأما كونه يحتمل أن لا يشهد حتى يتكرر ؛ فلأنه لو أكذبه لم تجز الشهادة ، وسكوته يحتمل التصديق والتكذيب .

واعلم أن هذا تعليل كلام المصنف رحمه الله وعندني فيه نظر وذلك: أن الاختلاف المذكور في الصورة المذكورة ينبغي أن يكون في دعوى الأبوة ؛ مثل: أن يدعي شخص أنه ابن فلان وفلان يسمع فسكت فإن السكوت إذا نزل هنا منزلة الإقرار صار كما لو أقر الأب أن فلاناً ابنه ، ويقوي ما ذكر أن المصنف رحمه الله ذكر في المغني إذا سُمع رجلاً يقول لصبي: هذا ابني جاز أن يشهد ، وإذا سُمع الصبي يقول: هذا أبي والرجل يسمعه فسكت جاز أن يشهد ؛ لأن سكوت الأب إقرار ، والإقرار يثبت النسب فجازت الشهادة به . ثم قال: وإنما أقيم السكوت مقام النطق ؛ لأن الإقرار على الأنساب الفاسدة لا تجوز . بخلاف سائر الدعاوي . ولأن النسب يغلب فيه الإثبات . ألا ترى أنه يلحق بالإمكان في النكاح . ثم قال: وذكر أبو الخطاب أنه يحتمل أن لا يشهد به مع السكوت حتى يتكرر .

والعجب من المصنف حيث نقل في المغني الاحتمال المذكور في هذه الصورة عن أبي الخطاب ، وإنما ذكر أبو الخطاب الاحتمال المذكور في الصورة التي ذكرها المصنف رحمه الله هنا ، وفي خروج الخلاف فيما إذا ادعى شخص أنه ابن آخر بحضور الآخر فسكت ظاهر ، وفي الصورة التي ذكرها المصنف رحمه الله هنا الخلاف فيها بعيد .

قال: (وإن رأى شيئاً في يد إنسان يتصرف فيه تصرف الملاك من النقص والبناء والإجارة والإعارة ونحوها جاز أن يشهد بالملك له . ويحتمل أن لا يشهد إلا باليد والتصرف).

أما كون من رأى ما ذكر يجوز أن يشهد له بالملك على الأول ؛ فلأن اليد دليل الملك ، واستمرارها من غير منازع يقويها . فجرى مجرى الاستفاضة . وأما كونه يحتمل أن لا يشهد إلا باليد والتصرف ؛ فلأن يده تحتمل أن تكون غير مالكة .

والأول أصح ؛ لما تقدم .

وأما قيام الاحتمال فلا يمنع جواز الشهادة بدليل: جواز الشهادة بالملك بناء على ما عاينه من التسبب ؛ كالبيع والإرث ونحو^(١) ذلك مع أنه يحتمل أن البائع ليس بمالك والموروث غير مالك.

(١) في ٥: ويجوز.

فصل [في صفة الشهادة]

قال المصنف رحمه الله: (ومن شهد بالنكاح فلا بد من ذكر شروطه ، وأنه تزوجها بولي مرشد وشاهدي عدل ورضاها).

أما كون من شهد بالنكاح لا بد من ذكر شروطه ؛ فلأنه مما يحتاج له لما فيه من إباحة الفروج.

وأما كونه لا بد من ذكر أنه تزوجها بولي مرشد وشاهدي عدل ورضاها ؛ فلأن النكاح الصحيح يتوقف على ذلك كله . أشبه الشروط.

قال: (وإن شهد بالرضاع فلا بد من ذكر عدد الرضعات ، وأنه شرب من ثديها أو من لبن حُلب منه).

أما كون من شهد بالرضاع لا بد من ذكر الرضعات ؛ فلأن الحل والحرمة في المرتضعة يختلف بذلك . فلم يكن بد من ذكر ذلك ؛ لتمييز المحرمة بالرضاع من غيرها.

وأما كونه لا بد من ذكر أنه شرب من ثديها أو من لبن حُلب منه ؛ فلأن ذلك من الشروط في التحريم . فلم يكن بد من ذكره في الشهادة بذلك ؛ كذكر شروط النكاح في الشهادة به.

قال: (وإن شهد بالقتل احتاج أن يقول: ضربه بالسيف أو جرحه فقتله ومات من ذلك . وإن قال: جرحه فمات لم يحكم به).

أما كون من شهد بالقتل يحتاج إلى قول أحد الأمور المذكورة من الضرب بالسيف وما بعده ؛ فلأن منه ما يوجب القتل ومنه ما لا يوجبه . فاحتيج إلى القول المذكور ؛ ليترتب على الشهادة موجبها.

ولأن أحد ما ذكر شرط في إيجاب القتل . فاحتيج إلى قوله في الشهادة به ؛ كذكر شروط النكاح في الشهادة به.

وأما كون من قال في شهادته: جرحه فمات لا يحكم به ؛ فلأنه لم يسند الموت إلى الجرح . فلم يثبت كون الموت بسبب جرحه .

قال: (وإن شهد بالزنا فلا بد أن يذكر بمن زنا ، وأين زنا ، وكيف زنا ، وأنه رأى ذكره في فرجها . ومن أصحابنا من قال: لا يحتاج إلى ذكر المزنى بها ولا ذكر المكان).

أما كون من شهد بالزنا لا بد أن يذكر بمن زنا على المذهب ؛ فليعلم هل هي ممن يجب بوطنها حدٌ أم لا ؟ .

وأما كونه لا بد أن يذكر أين زنا على المذهب ؛ فلأن الشهود قد يختلفون فيه . فيصير ذلك شبهة دائرة للحد .

و «لأن النبي ﷺ سأل ماعراً عن ذلك» وكان مقراً . فلأن يسأل الحاكم الشهود عنه بطريق الأولى .

وأما كونه لا بد أن يذكر كيف زنا وأنه رأى ذكره في فرجها ؛ فلأن في قصة ماعز : «قال له النبي ﷺ: أنكثها؟ قال: نعم. قال: حتى غاب ذلك منك في ذلك منها كما يغيب المروء في المكحلة والرشاء في البئر . قال: نعم»^(١) . وإذا اعتبر ذلك في الإقرار ففي الشهادة أولى .

وروى أبو داود قصة اليهود وفيها : «أنهم قالوا للنبي ﷺ: إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة . فدعا رسول الله ﷺ بالشهود فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة . فأمر النبي ﷺ برجمهما»^(٢) . ولأن الشهود إذا لم يصفوا الزنا احتمل أن يكون المشهود به لا يوجب الحد . فاعتبر ذكر كفيته ؛ ليتحقق .

وأما كون ذكر المزنى بها وذكر المكان لا يحتاج إليه على قول بعض أصحابنا ؛ فلأنهما لم يذكر في الحديثين المتقدم ذكرهما . فلم يحتاج إلى ذكرهما في الشهادة .

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤٤٢٨) : ٤ : ١٤٨ كتاب الحدود، باب رجم ماعز بن مالك .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٤٤٥٢) : ٤ : ١٥٦ كتاب الحدود، باب في رجم اليهوديين .

قال: (ومن شهد بالسرقة فلا بد من ذكر المسروق منه والنصاب والحرز وصفة السرقة).

أما كون من شهد بالسرقة لا بد من ذكر المسروق منه ؛ فلأنه قد يكون ممن يباح أخذ ماله . فلم يكن بد من ذكره ؛ لتمييز حال من يجب القطع بسرقة ماله من حال من لا يجب القطع به.

وأما كونه لا بد من ذكر النصاب ؛ فلأن القطع لا يجب بدونه ؛ لما ذكر في باب السرقة . فلم يكن بد من ذكره ؛ ليتحقق شرط وجوب القطع.

وأما كونه لا بد من ذكر الحرز ؛ فلأن السرقة من غير حرز لا يجب بها القطع . فلم يكن بد من ذكره ؛ ليتحقق شرط وجوب القطع.

وأما كونه لا بد من ذكر صفة السرقة ؛ فلأن الأخذ تارة يكون على وجه السرقة ، وتارة على وجه الخلسة ، وتارة على وجه النهبة . فلم يكن بد من ذكر صفة الأخذ ؛ لتمييز السرقة الموجبة للقطع من غيرها.

قال: (وإن شهد بالقذف ذكر المقدوف وصفة القذف).

أما كون من شهد بالقذف يذكر المقدوف ؛ فلأن موجهه يختلف باختلافه.

وأما كونه يذكر صفة القذف ؛ فلأنه صريح لا يفتقر إلى شيء ، أو كناية

تفتقر إلى نية ، أو ما يقوم مقامها.

قال: (وإن شهدا أن هذا العبد ابن أمة فلان لم يحكم له حتى يقولوا: ولدته في ملكه . وإن شهدا أنه اشتراها من فلان أو وقفها أو أعتقها لم يحكم بها حتى يقولوا: وهى في ملكه . وإن شهدا أن هذا الغرل من قطنه ، أو الطير من بيضته ، أو الدقيق من حنطته حُكم له بها).

أما كون من شهدا أن هذا العبد ابن أمة فلان لا يحكم له حتى يقولوا: ولدته

في ملكه ؛ فلأنه لا يتحقق كون الولد مملوكاً بدون ذلك ؛ لجواز أن يكون ابن أمته

وهو مملوك لغيره ؛ مثل: أن تلده قبل أن يشتريها ثم يشتريها.

فإن قيل: وقول الشاهدين: ولدته في ملكه لا يوجب كونه مملوكاً؛ لجواز أن يكون قد قيل له عن الأمة المذكورة أنها حرة فتزوجها ثم ولدت له ولداً ثم تبين أنها أمة فإن الولد يكون حراً، ويصح أن يقال: ابن أمة؛ فلأنها^(١) ولدته في ملكه. قيل: الغرور نادر، والنادر لا يعتد به. بخلاف ما تقدم ذكره.

وأما كون من شهد أنه اشترى الأمة من فلان أو وقفها أو أعتقها لا يحكم بها حتى يقولوا: وهي في ملكه؛ فلأنه لا بد من كون البائع والواقف والمعتق مالكاً؛ لأنه قد يبيع الإنسان ما لا يملك وقد يقفه وقد يعتقه.

ولأنه لو لم يشترط قول الشاهدين: وهي في ملكه لتمكن كل من أراد أن ينزع شيئاً من يد غيره أن يتفق هو وشخص ويبيعه إياه بحضرة شاهدين، ثم ينتزعه المشتري من يد صاحبه، ثم يقتسماه، وفي ذلك ضررٌ عظيم لا يرد الشرع بمثله. وأما كون من شهد أن هذا الغزل من قطنه والطير من بيضته والدقيق من حنطته يحكم له بها؛ فلأن الغزل والدقيق عين ماله، والطير حادث من عين ماله.

قال: (وإذا مات رجل وادعى آخر أنه وارثه وشهد له شاهدان أنه وارثه لا يعلمان له وارثاً سواه سلم المال إليه سواء كانا من أهل الخيرة الباطنة أم لم يكونا. وإن قالوا: لا نعلم له وارثاً غيره في هذا البلد احتمال أن يسلم المال إليه، واحتمل أن لا يسلم إليه حتى يستكشف القاضي عن خبره في البلدان التي سافر إليها).

أما كون من ادعى ما ذكر وشهد له شاهدان أنه وارثه لا يعلمان له وارثاً سواه يسلم المال إليه؛ فلأن بذلك يظهر استحقاق المشهود له وعدم استحقاق غيره، والعلم لا يمكن الاطلاع عليه. فوجب الاكتفاء بالظاهر؛ لقوله عليه السلام: «أنا أقضي بالظاهر»^(١).

(١) في د: فلأن.

(٢) لم أقف عليه هكذا. وقد روي عن أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ: «... فأقضي له على نحو ما أسمع منه».

أخرجه البخاري في صحيحه (٦٧٤٨) ٦ : ٢٦٢٢ كتاب الأحكام، باب موعظة الإمام للخصوم. وأخرجه مسلم في صحيحه (١٧١٣) ٣ : ١٣٣٧ كتاب الأفضية، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة.

وأما كون ذلك كذلك سواء كانا من أهل الخبرة الباطنة أم لم يكونا ؛ فلأن قول البينة يعضده الأصل ؛ لأن الأصل عدم وارث غير من شهد له .
وقال المصنف رحمه الله في المغني: ويحتمل أن لا يقبل من غير أهل الخبرة الباطنة ؛ لأن عدم علمهم بوارث ليس بدليل على عدمه . بخلاف أهل الخبرة .
وأما كونه يحتمل أن يسلم المال إليه إذا قال الشاهدان: لا نعلم له وارثاً غيره في هذا البلد ؛ فبالقياس على ما ذكر قبل .

وأما كونه يحتمل أن لا يسلم المال إليه حتى يستكشف القاضي عن خبره في البلدان التي سافر إليها ؛ فلأنه قبل الكشف عن ذلك لا يحصل الظن بنفي غير المشهود له ؛ لأنه لا يلزم من عدم علمهما بوارث في البلد المذكور عدم علمهما بوارث ، فلا يحصل الظهور الحاصل بقولهما: لا نعلم له وارثاً سواء .
وهذا أولى ؛ لما ذكر من أنه لا يحصل بقولهما: لا نعلم له وارثاً سواء في هذا البلد كحصوله في قولها: لا نعلم له وارثاً سواء ، وذلك يوجب قيام الفرق بينهما فلا يصح القياس معه .

قال: (وتجوز شهادة المستخفي . ومن سمع رجلاً يقر بحق أو يشهد شاهداً بحق ، أو سمع الحاكم يحكم أو يشهد على حكمه وإنفاذه في إحدى الروايتين ، ولا يجوز في الأخرى حتى يشهده على ذلك).

أما كون شهادة المستخفي وهو الذي يخفي نفسه عن المشهود عليه ليسمع إقراره يجوز في إحدى الروايتين والمراد قبول شهادته ؛ فلأنه شهد بما سمع ، وذلك هو المعتبر في صحة التحمل .

ولأن حاجة صاحب الحق قد تدعو إلى ذلك ؛ مثل : أن يكون خصمه يقر سراً ويوجد جهراً . فلو لم تقبل شهادة المستخفي ؛ لأدى الحال إلى بطلان حق صاحبه في هذه الصورة المذكورة .

وأما كونها لا تجوز في الأخرى حتى يشهده على ذلك ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ [الحجرات: ١٢] ، وفي الحديث عن النبي ﷺ: « من حَدَّثَ بِحَدِيثٍ ثُمَّ التَّفَتَ فِيهَا أَمَانَةٌ »^(١). يعني أنه لا يجوز لسامعه أن يذكره عنه ؛ لالتفاته وحذره. والأول أصح ؛ لما تقدم.

والآية والخبر يميلان على غير ما ذكر ؛ لأن فيه جمعاً بين الأدلة. وأما كون شهادة من سمع رجلاً يُقْرُ بِحَقِّ ، أو يشهد شاهداً بِحَقِّ ، أو سمع الحاكم يحكم ، أو يشهد على حكمه وإنفاذه يجوز في أحد الروايتين ؛ فلأن المعتمد عليه السماع وهو موجود.

ولأن قول المقر للشاهد: اشهد عليّ لو اعتبر لكان عمر قال للذين شهدوا على المغيرة: إنه لم يشهدكما ، ولسأل الذين شهدوا على قدامة بشرب الخمر: هل أشهدكما ، ولسأل عثمان الذين شهدوا على الوليد بن عقبة عن ذلك ، ولسأل الذين شهدوا على السارق عن ذلك . ولم ينقل شيء من ذلك.

وأما كونها لا تجوز في صورة من الصور المتقدمة حتى يقول المشهود عليه للشاهد: اشهد عليّ في الأخرى ؛ فلأنها شهادة عليه . فلم تجز قبل ذلك ؛ كشهادة الشاهد على شهادة آخر.

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٣: ٣٢٤. من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

فصل [في اختلاف الشاهدين]

قال المصنف رحمه الله: (وإذا شهد أحدهما أنه غضبه ثوباً أحمر ، وشهد الآخر أنه غضبه ثوباً أبيض ، أو شهد أحدهما أنه غضبه اليوم ، وشهد الآخر أنه غضبه أمس لم تكمل البينة . وكذلك كل شهادة على الفعل إذا اختلفا في الوقت لم تكمل البينة).

أما كون البينة لا تكمل إذا اختلف الشاهدان في صفة المشهود له ؛ فلأن أحد الثوبين غير الآخر ؛ لأن الموصوف بكونه أحمر غير الموصوف بكونه أبيض فإذا كان كذلك لم يكن على العين الواحدة شاهدان . فلم تكمل البينة على واحدٍ منهما.

وأما كونها لا تكمل إذا اختلفا في الوقت في مسألة الغضب وفي كل شهادة على الفعل ؛ فلأن أحد الفعلين غير الآخر ؛ لأن الفعل الواقع في يوم غير الفعل الواقع في يومٍ آخر ، وإذا كان كذلك لم يتوارد قول الشاهدين على فعل واحد ، وذلك يوجب عدم كمال البينة ؛ لما تقدم.

قال: (وإن شهد أحدهما أنه أقر له بألف أمس وشهد الآخر أنه أقر له بألف اليوم ، أو شهد أحدهما أنه باعه داره أمس وشهد الآخر أنه باعه إياها اليوم : كملت البينة ، وثبت البيع والإقرار).

أما كون البينة في مسألة الإقرار تكمل ؛ فلأنه وإن كانا إقرارين فهما إقرار بشيء واحد . ولهذا لو شهدت بينة على إقرار زيد بمائة ثم شهدت بينة أخرى على إقراره بمائة حملت الثانية على الأولى ولم يلزمه سوى مائة.

ولأن المشهود عليه قد لا يمكنه أن يجمع الشهود ليقر عندهم دفعة واحدة . فاشتراط ذلك فيه مشقة عظيمة وذلك منتفٍ شرعاً.

وأما كونها تكمل به في مسألة البيع ؛ فلأن المشهود به شيء واحد يجوز أن يعاد مرة بعد أخرى ويكون واحداً ، واختلاف الشهود في الوقت ليس اختلافاً فيه . فلم يؤثر اختلافهما ؛ كما لو شهد أحدهم بالعربية والآخر بالفارسية .
وأما كون كل واحدٍ من الإقرار والبيع يثبت ؛ فلأن البينة كملت بكل واحدٍ منهما ، وكمال البينة بالشيء يوجب ثبوته .

قال: (وكذلك كل شهادة على القول ؛ إلا النكاح إذا شهد أحدهما أنه تزوجها أمس وشهد الآخر أنه تزوجها اليوم لم تكمل البينة ، وكذلك القذف . وقال أبو بكر: يثبت القذف).

أما كون كل شهادة على القول غير النكاح والقذف ؛ كمسألتَي الإقرار والبيع المتقدم ذكرهما في أن اختلاف الشاهدين في الوقت لا يؤثر ؛ فلأن ذلك في معنى الشهادة على الإقرار والبيع . وقد تقدم أن الاختلاف في الوقت لا يؤثر فكذلك يجب أن لا يؤثر فيما هو في معناه .

وأما كون النكاح ليس ككل شهادة على القول ؛ فلأن اختلاف الشهود في الوقت يمنع من كمال البينة عليه ومن ثبوته : أما كونه يمنع من كمالها ؛ فلأن البينة الكاملة تثبت موجبها كما تقدم ، والبينة المذكورة لا تثبت موجبها ؛ لما يأتي ذكره .

وأما كونه يمنع من ثبوته ؛ فلأن من شرط صحته حضور الشاهدين له فإذا اختلفا في الوقت لم يتحقق حصول الشرط . فلم يثبت المشروط مع عدم تحقق شرطه .

وأما كون القذف كالنكاح على قول غير أبي بكر ؛ فلأن موجب القذف حد ، والحد يدرأ بالشبهة ، وفي اختلاف الشهود شبهة .
وأما كون القذف يثبت بذلك على قول أبي بكر ؛ فلأن الشهادة على ذلك على قول ليس بنكاح . أشبه الإقرار والبيع وسائر الأقوال .

قال: (وإن شهد شاهد أنه أقر بألف وشهد آخر أنه أقر بألفين ثبت ألف ، ويحلف على الآخر مع شاهده إن أحب).

أما كون ألف تثبت ؛ فلأنه شهد به شاهدان .

وأما كون الألف الآخر يحلف على المشهود له مع شاهده إن أحب ؛ فلأن المال يثبت بالشاهد واليمين .

وما ذكر مشعر بأمرين:

أحدهما: أن الألف الآخر لا يثبت بما تقدم من الشهادة . وهو صحيح ؛ لأنه لم يشهد به شاهدان .

وثانيهما: أنه يثبت إذا حلف المشهود له . وهو صحيح ؛ لما ذكر من أن المال يثبت بالشاهد واليمين .

قال: (وإن شهد أحدهما أن له عليه ألفاً وشهد آخر أن له عليه ألفين فهل تكمل البيئنة على ألف ؟ على وجهين . وإن شهد أحدهما أن له عليه ألفاً من قرض وشهد آخر أن له عليه ألفاً من ثمن مبيع لم تكمل البيئنة).

أما كون البيئنة تكمل إذا كانت الشهادة مطلقة غير مُسندة للمشهود به إلى سبب على وجه ؛ فبالقياس على ما إذا كانت البيئنة على الإقرار .

وأما كونها لا تكمل على وجه ؛ فلأن البيئنة على الإقرار يحمل فيها الإقرار الثاني على الأول . بخلاف البيئنة على غيره .

فعلى الأول تثبت الألف ويحلف على الألف الآخر إن أحب . وعلى الثاني لا يثبت شيء من ذلك .

وأما كون البيئنة لا تكمل إذا كانت الشهادة مُسندة للمشهود به إلى سبب كالقرض والبيع ؛ فلأن أحد الألفين لا يمكن أن يكون الألف الآخر .

قال: (وإن شهد شاهدان أن له عليه ألفاً وقال أحدهما: قضاه نصفه بطلت شهادته نص عليه . وإن شهدا أنه أقرضه ألفاً ثم قال أحدهما: قضاه نصفه صححت شهادته).

أما كون الشهادة في المسألة الأولى تبطل ؛ فلأنه لا يجوز أن يشهد الشاهد بألف ويعلم أنه قد قبض منه بعضه . فإذا قال ذلك علم أنه قد كذب في شهادته ، وذلك يوجب بطلانها .

وأما كونها في المسألة الثانية تصح ؛ فلأن الوفاء لا ينافي القرض .

قال: (وإذا كانت له بيعة يألف فقال: أريد أن تشهدا لي بخمسائة لم يجوز، وعند أبي الخطاب يجوز).

أما كون الشهادة بما ذكر لا يجوز على المذهب؛ فلأن في ذلك تليساً، وذلك غير لائق بحال الشاهد.

وأما كونها تجوز عند أبي الخطاب؛ فلأنه لو أبرأه من خمسمائة جاز أن يشهد له بالباقي فكذلك هاهنا.

ولأن المطلوب من الشاهد بعض حق المشهود له؛ لأن خمسمائة بعض الألف، ومالك الشيء مالك لبعضه.

باب شروط من تقبل شهادته

قال المصنف رحمه الله: (وهي ستة):

أحدها: البلوغ . فلا تقبل شهادة الصبيان . وعنه : تُقبل ممن هو في حال أهل العدالة . وعنه : لا تقبل إلا في الجراح إذا شهدوا قبل الافتراق عن الحال التي تجارحوا عليها.

أما كون شروط من تُقبل شهادته ستة ؛ فلأنها البلوغ ، والعقل ، والكلام ، والإسلام ، والضبط ، والعدالة . وسيأتي ذكرها وذكر دلائلها بعد إن شاء الله تعالى.

وأما كون أحدها: البلوغ ؛ فلأن غير البالغ كالصبي لا تُقبل شهادته ؛ لما يأتي.

وأما كون شهادة الصبيان لا تُقبل على المذهب ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ، وقال: ﴿ وأشهدوا ذوي عدل منكم ﴾ [الطلاق: ٢] ، وقال: ﴿ ممن ترضون من الشهداء ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ، والصبي ممن لا يُرضى به . وقال: ﴿ ومن يكتمها فإنه آثم قلبه ﴾ [البقرة: ٢٨٣] . والصبي لا يأثم . ولأن الصبي لا يقبل قوله على نفسه . فلأن لا يقبل قوله على غيره بطريق الأولى.

وأما كونها تُقبل ممن هو في حال العدالة على رواية ؛ فلأنه يمكنه ضبط ما يشهد به . فقبلت شهادته ؛ كالبالغ.

قال ابن حامد على هذه الرواية: تُقبل شهادتهم في غير الحدود والقصاص ؛ كالعبيد.

وأما كونها لا تُقبل إلا في الجراح خاصة ؛ فلأنه يروى عن مسروق قال: « كنا عند علي فجاءه خمس غلمة . فقالوا: كنا ست غلمةٍ تغاط ففرق منا غلام ،

فشهد الثلاثة على الاثنين أنهما غرقاه ، وشهد الاثنان على الثلاثة أنهم غرقوه ، فجعل على الاثنين ثلاثة أحماس الدية ، وعلى الثلاثة خمسيها^(١) . وقضى بنحو هذا مسروق .

قال: (الثاني: العقل . فلا تقبل شهادة معتوه ولا مجنون إلا من يخنق في الأحيان إذا شهد في إفاقته).

أما كون الثاني من شروط من تقبل شهادته: العقل ؛ فلأن من لا عقل له لا يمكنه تحمل الشهادة ولا أدائها ؛ لأنه لا يعقل ذلك إلا بضبط الشهادة .
وأما كون شهادة المعتوه لا تقبل ؛ فلأنه لا عقل له .
وأما كون شهادة مجنون مطبق لا تقبل ؛ فلأنه لا عقل له .
وأما كون من يخنق في الأحيان تقبل شهادته إذا شهد في إفاقته ؛ فلأن المصحح لشهادة من لم يجن أصلاً موجود فيمن ذكر . فوجب إلحاقه به .
واشترط المصنف رحمه الله في ذلك: أن يشهد في إفاقته ؛ ليخرج من شهد في جنونه .

ولا بد فيه أيضاً أن يكون تحمل في وقت إفاقته ؛ لأنه تحمله في جنونه لا يصح ؛ لأنه لا يمكنه الضبط .

قال: (الثالث: الكلام . فلا تقبل شهادة الأخرس . ويحتمل أن تقبل فيما طريقه الرؤية إذا فهمت إشارته).

أما كون الثالث من شروط من تقبل شهادته: الكلام ؛ فلأنه يلي الثاني .
وأما كون الكلام من شروط ذلك ؛ فلأن الشهادة يُعتبر فيها اليقين ، وذلك لا يحصل مع فقد الكلام .
وأما كون شهادة الأخرس لا تقبل ؛ فلأن شرط القبول الكلام ولم يوجد .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٧٨٦٤) ٥ : ٤٤٧ كتاب الديات، القوم يدفع بعضهم بعضاً في البئر أو الماء.

ولأن الإشارة لو اكتفي بها معه الخرس لوجب أن يكتفي بها مع النطق ؛ لأنها إن كانت محصلة للمطلوب شرعاً فهي موجودة فيهما ، وإشارة الناطق لا يحكم بها وفقاً فكذاك إشارة الأخرس.

فإن قيل: قد اكتفي بإشارته في وصيته وطلاقه وإقراره وسائر أحكامه فكذاك يجب أن يكون هاهنا.

قيل: إنما اكتفي بذلك للضرورة ، ولا ضرر بذلك في قبول شهادته.

فإن قيل: في الحديث « عن النبي ﷺ أنه صلى جالساً فصلى من خلفه قياماً فأشار إليهم أن اجلسوا »^(١) ، ولو لم تكن الإشارة كافية لما كان الأمر كذلك ؟.

قيل: الشهادة تفارق ما ذكر بدليل: أن الإشارة اكتفي بها من النبي ﷺ مع كونه ناطقاً ، ولو تعدى ذلك إلى الشهادة لاكتفى بالإشارة من الناطق وذلك منتفياً إجماعاً.

وأما كونها يحتمل أن تقبل فيما طريقه الرؤية إذا فهمت إشارته ؛ فلأن اليقين حاصل في التحمل ، وإشارة المؤدي العاجز عن النطق ؛ كنطقه . دليله: الأحكام المتقدم ذكرها . وفارق ما طريقه السماع من حيث إن الأخرس غالباً يكون أصم فيقع الخلل في التحمل.

والأول أولى ؛ لأن الكلام شرط في القبول ولم يوجد.

قال: (الرابع: الإسلام . فلا تقبل شهادة كافر إلا أهل الكتاب في الوصية في السفر إذا لم يوجد غيرهم ، وحضر الموصي الموت فتقبل شهادتهم ، ويحللهم الحاكم بعد العصر: لا نشترى به تمناً ولو كان ذا قربي ولا نكتم شهادة الله ، وأما لوصية الرجل ، فإن عُثر على أنهما استحقا إنما قام آخران من أولياء الموصي فحللنا بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما ولقد خاننا وكنتم ، ويقضى لهم . وعنه : أن شهادة بعض أهل الذمّة تقبل على البعض . والأول المذهب).

أما كون الرابع من شروط من تقبل شهادته: الإسلام ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ، وقال: ﴿ وأشهدوا ذوي عدل ﴾

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٥٦) : ١ : ٢٤٤ كتاب الجماعة والإمامة، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به.

وأخرجه مسلم في صحيحه (٤١٢) : ١ : ٣٠٩ كتاب الصلاة، باب اتمام المأموم بالإمام.

منكم﴾ [الطلاق: ٢] ، وقال: ﴿من ترضون من الشهداء﴾ [البقرة: ٢٨٢] . ومن فقد الإسلام فليس من رجالنا ، ولا منّا ، ولا ممن نرضاه .
وأما كون شهادة الكافر بغير الوصية في السفر لا تُقبل ؛ فلأن شرطها الإسلام ولم يوجد .

وأما كون شهادته بالوصية في السفر بالشروط التي ذكرها المصنف تقبل ويحلفه الحاكم على الوجه المتقدم ذكره ؛ فلأن الله عز وجل قال: ﴿يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم إن أنتم ضربتم في الأرض فأصابكم مصيبة الموت﴾ [المائدة: ١٠٦] .

ولأن النبي ﷺ وأصحابه قضوا بذلك . فروى ابن عباس قال: «خرج رجلٌ من بني سهمٍ مع تميم الداري وعدي بن زيد ، فمات السهمي بأرض ليس بها مسلمٌ ، فلما قدما بتركته فقدوا جامَ فضةٍ مُخَوَّصًا بالذهب . فأحلفهما رسولُ الله ﷺ . ثم وجدوا الجامَ بمكة . فقالوا : اشتريناهُ من تميم وعدي . فقام رجلان من أولياء السهمي فحلفا: لشهادتنا أحق من شهادتهما وإن الجامَ لصاحبهم . فنزلت فيهم : ﴿يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت... الآية﴾ [المائدة: ١٠٦]»^(١) .

وعن الشعبي «أن رجلاً من المسلمين حضرته الوفاة بدقوقاء»^(٢) ولم يجد أحداً من المسلمين يشهده على وصيته . فأشهد رجلين من أهل الكتاب . فقدا الكوفة . فأتيا الأشعري فأخبراه وقدما بتركته ووصيته . فقال الأشعري : هذا أمرٌ^(٣) لم يكن بعد الذي كان في عهد رسول الله ﷺ . فأحلفهما بعد العصر ما

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٦٢٨) ٣: ١٠٢٢ كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا شهادة... الآية﴾ .

وأخرجه أبو داود في سننه (٣٦٠٦) ٣: ٣٠٧ كتاب الأفضية، باب شهادة أهل الذمة وفي الوصية في السفر.

(٢) دقوقاء: بلد بين بغداد وإربل.

(٣) في ٥: ليس. وما أثبتاه من السنن.

حانا ولا كذبا ولا بدّلا ولا كتما ولا غيرا ، وأنها لوصية الرجل وتركته . وأمضى شهادتهما»^(١) . رواهم أبو داود .

وأما كون شهادة بعض أهل الذمة تُقبل على البعض على رواية ؛ فلما روى جابر «أن رسول الله ﷺ أجازَ شهادةَ [أهل الكتاب] ، بعضهم على بعض»^(٢) . رواه ابن ماجه . فجازت شهادة بعضهم على بعض ؛ كالمسلمين . والأول المذهب ؛ لما تقدم من النصوص .

ولأن من لا تقبل شهادته على غير أهل دينه لا تقبل على أهل دينه ؛ كالحربي .

وأما الخبر المذكور فيرويه مجالد وهو ضعيف . وإن ثبت فيحتمل أنه أراد اليمين ؛ لأنها تسمى شهادة ، قال الله تعالى في اللعان: ﴿فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله﴾ [النور: ٦] .

وأما الولاية فهي متعلقة بالقرابة وقرباتهم ثابتة ، وجازت لموضع الحاجة فإن غيرهم من المسلمين لا يلي عليهم والحاكم يتعذر عليه ذلك ؛ لكثرتهم ، والشهادة ممكنة من المسلمين ، ويؤيد ذلك ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: « لا تُقبلُ شهادةُ أهل دين إلا المسلمين فإنهم عدولٌ على أنفسهم وعلى غيرهم »^(٣) .

قال: (الخامس: أن يكون ممن يحفظ . فلا تُقبل شهادة مفضل ، ولا معروف بكثرة الغلط والنسيان).

أما كون الخامس من شروط من تقبل شهادة: أن يكون ممن يحفظ ؛ فلأنه يلي الرابع .

وأما كون ذلك من شروط ذلك ؛ فلأن من لا يحفظ لا يدري ما يشهد حين الأداء ، وذلك يخل بمقصود الشهادة .

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٣٦٠٥) ٣ : ٣٠٧ كتاب الأفضية، باب شهادة أهل الذمة وفي الوصية في السفر .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه (٢٣٧٤) ٢ : ٧٩٤ كتاب الأحكام، باب شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض . وما بين المعكوفين زيادة من السنن . قال في الزوائد: في إسناد مجالد بن سعيد ، وهو ضعيف .

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠ : ١٦٣ كتاب الشهادات، باب من رد شهادة أهل الذمة .

ولأن من لا يحفظ لا تحصل الثقة بقوله ، ولا يغلب على الظن صدقه.
وأما كون شهادة المغفل لا تُقبل ؛ فلأنه لا يحفظ.
وأما كون شهادة معروفٍ بكثرة الغلط والنسيان لا تُقبل ؛ فلأن الثقة لا تحصل
بقوله ؛ لاحتمال أن تكون شهادته مما غلط فيه ونسي.
ولأنه ربما شهد على غير من استشهد عليه ، أو بغير ما شهد به ، أو لغير من
أشهده.

فصل [في العدالة]

قال المصنف رحمه الله: (السادس: العدالة . وهي: استواء أحواله في دينه واعتدال أقواله وأفعاله . وقيل: العدل من لم يظهر منه ريبة . ويعتبر لها شيان: الصلاح في الدين . وهو: أداء الفرائض ، واجتناب المحارم . وهو: أن لا يرتكب كبيرة ، ولا يُدمن على صغيرة . وقيل: أن لا يظهر منه إلا الخير).

أما كون السادس من شروط من تقبل شهادته: العدالة ؛ فلأنه يلي الخامس . وأما كون العدالة من شروط ذلك ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]. فتثبتوا . ولأن غير العدل لا يُؤمن منه أن يتحامل على غيره فيشهد عليه بغير حق . وأما كون العدالة كما ذكر ؛ فلما تقدم من تفسيرها . والخلاف فيها في قول المصنف رحمه الله: ويعتبر في البينة العدالة ظاهراً وباطناً في الفصل الثاني من باب طريق الحكم وصفته^(١) . فلا حاجة إلى إعادة ذلك فيها . وأما كونها يعتبر لها شيان: الصلاح في الدين والمروءة ؛ فلأن من لا صلاح له في الدين ولا مروءة له لا يُؤمن أن يشهد على غيره بالزور . وأما كون أحد الشئيين الصلاح في الدين ؛ فظاهر . وأما كون الصلاح في الدين أداء الفرائض واجتناب المحارم ؛ فلأن^(٢) لأنه يؤدي أن لا تقبل شهادة أحد ؛ لأنه لا يخلو أحد من ذنب ، ولذلك قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾ [النجم: ٣٢]. مدحهم لاجتنابهم ما ذكر ، وإن كان قد وجد منهم صغيرة .

(١) ص: ٥٣٩ .

(٢) تمة العبارة غير واضحة في حاشية ٥ .

وقال ﷺ: «إِنْ تَعْفِرِ اللَّهُمَّ تَعْفِرْ جَمًّا ، وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ مَا أَلَمَّا»^(١) .
 وإنما اعتبر فيمن تقبل شهادته أن لا يرتكب كبيرة ؛ لأن الله تعالى أمر أن لا
 تقبل شهادة القاذف وهي كبيرة . فيقاس عليه كل مرتكب كبيرة .
 وإنما اعتبر فيه أن لا يُدمن على صغيرة ؛ لأن من لم يرتكب الكبيرة وأدمن
 على الصغيرة لا يُعدّ مجتنباً للمحارم لا عرفاً ولا شرعاً .
 ولأن الإدمان على الصغيرة كالكبيرة .

فإن قيل: ما الكبيرة ؟

قيل: هي كل معصية فيها حدٌ ، والإشراكُ بالله ، وقتلُ النفس الحرام ،
 وشهادةُ الزور ، وعقوقُ الوالدين .
 ويُقل عن الإمام أحمد رحمه الله: لا تقبل شهادة آكل الربا ، وقاطعُ الطريق ،
 ومن لا يؤدي زكاة ماله ، ومن أخرج في طريق المسلمين الاسطوانة^(٢) والكنيف ،
 والكاذب الكذب الشديد .

وأما كون اجتناب المحارم . وهو : أن لا يظهر من الشخص إلا الخير على
 قول ؛ فلأن اعتبار ما تقدم ذكره^(٣) مشقة وحرَج ، وذلك متنفٍ شرعاً .

قال: (ولا تُقبل شهادة فاسقٍ سواء كان فسقه من جهة الأفعال أو الاعتقاد .
 ويتخرج على قبول شهادة أهل الذمة قبول شهادة الفاسق من جهة الاعتقاد
 المتدين به إذا لم يتدين بالشهادة لموافقته على مخالفته) .

أما كون شهادة الفاسق من جهة الفعل ؛ كالزاني والقاتل والسارق وما أشبه
 ذلك لا تُقبل شهادته رواية واحدة ؛ فلما تقدم .
 وأما كون شهادة الفاسق من جهة الاعتقاد غير المتدين لا تُقبل أيضاً ؛ فلأنه
 فاسق غير متدين . أشبه الفاسق بالفعل .

وأما كون شهادة الفاسق المتدين بالشهادة لموافقته على مخالفته كالخطائية لا تُقبل
 أيضاً ؛ فلأن الثقة لا تحصل بقوله لتدينه بكذبه .

(١) أخرجه الترمذي في جامعه (٣٢٨٤) ٥ : ٣٩٦ كتاب تفسير القرآن ، باب ومن سورة والنجم .

(٢) في ٥ : الاسطوانة . وما أُنبتاه من الشرح الكبير ١٢ : ٣٨ .

(٣) في ٥ كلمتان غير واضحتين .

وأما كون شهادة الفاسق من جهة الاعتقاد المتدين به إذا لم يتدين بما تقدم ذكره لا تُقبل على المذهب ؛ فلعموم النصوص الدالة على عدم قبول قول الفاسق ، وقياسه على الصور المذكورة قبل.

وأما كونه يتخرج على قبول شهادة أهل الذمة قبول شهادته ؛ فلأن الفاسق من جهة الاعتقاد أحسن حالاً من الكافر . فإذا قبلت شهادته كان قبول قول الفاسق من جهة اعتقاد المتدين به أولى.

قال: (وأما من فعل شيئاً من الفروع المختلف فيها فتزوج بغير ولي ، أو شرب من النبيذ ما لا يسكره ، أو أخرج الحج الواجب مع إمكانه أو نحوه متأولاً فلا تُرد شهادته . وإن فعله معتقداً تحريمه رُدَّتْ شهادته . ويحتمل أن لا تُرد).

أما كون من فعل شيئاً متأولاً لا تُرد شهادته ؛ فلأن الاختلاف في الفروع رحمة . فلو رُدَّتْ الشهادة بذلك لما كان الأمر كذلك.

ولأن التأويل فيما ذكر شائع جائز . بدليل اختلاف الصحابة رضوان الله عليهم في المسائل الفروعية ومن بعدهم من التابعين لهم بإحسان . وذلك لا يناسب رد الفاعل لذلك على وجه التأويل ؛ لأنه فعل ما له فعله . أشبه فعل المتفق عليه .

وأما كون من فعل شيئاً من ذلك مع اعتقاد تحريمه تُرد شهادته إذا تكرر ذلك منه على المذهب ؛ فلأنه فعل ما يعتقد تحريمه . أشبه فعل المحرم إجماعاً .

وأما كونه يحتمل أن لا تُرد ؛ فلأن لفعله في الجملة مساعاً .

والأول أولى ؛ لما تقدم.

ولأن الفاعل لشيء من الفروع المختلف فيها معتقداً التحريم بذلك : آثم

لفعله ، مستديم له ، وذلك ينافي قبول شهادته .

قال: (الثاني: استعمال المروءة . وهو: فعل ما يحتمله ويزينه وترك ما يُدبسه وبشئنه . فلا تُقبل شهادة المصافح والمتسخر والمعنى والرقاص واللاعب بالشطرنج والثرْد والحمام ، والذي يتعدى في السوق ويمدُّ رجليه في مجمع الناس ، ويحدث بمباضعة أهله وأمه ، ويدخل الحمام بغير مترز ونحو ذلك).

أما كون الثاني من شيء ما يعتبر في العدالة: استعمال المروءة ؛ فلأنه يلي

الأول.

وأما كون ذلك مما يعتبر في العدالة ؛ فلأن من فقد المروءة اتصف بالدناءة والسقطة ، وكلاهما يذهب الثقة بقول المتصف بهما.

وأما كون استعمال المروءة وهو ما ذكر المصنف رحمه الله ؛ فلأن من لم يفعل ما دُكر فعله ولم يترك ما دُكر تركه لا مروءة له عُرفاً . فكذا شرعاً.

وأما كون شهادة المصافع ... إلى آخره لا تُقبل ؛ فلأن الفاعل لشيء من ذلك لا مروءة له ، وقد تقدم أنها معتبرة في العدالة .

وكلام المصنف رحمه الله مشعر بأن شهادة من دُكر لا تُقبل ؛ لعدم المروءة لأنه ذكر استعمال المروءة ثم قال: فلا تُقبل شهادة المصافع ... إلى آخره . وعندني في ذلك نظر وهو: أن المتصف بخصلة مما تقدم ذكره ينبغي أن ينظر فيما اتصف به فإن كان محرماً كان المانع من قبول شهادته كونه فاعلاً للمحرم ، لا يقال فعلُ المحرم مرةً لا يمنع من قبول الشهادة ؛ لأن الكلام مفروض فيمن هو متصفٌ بذلك مستمرٌ عليه ، مشهورٌ به ، وذلك يقتضي المداومة عليه ، والمداومة على الصغيرة كالكبيرة في رد الشهادة ، وإن كان ما اتصف به غير محرم كان المانع من قبول شهادته كون فعله دناءةً وسفهاً ويكون ذلك من باب فقد المروءة.

فعلى هذا لا بد من بيان من فعله دناءة وسفه من غير تحريم ممن فعله محرم فنقول: أما المصافع والتمسخر ، ومن يأكل في السوق ، ويمدّ رجله في مجمع من الناس ، ويحدث بمباضعته أهله : ففعل كل واحدٍ منهم دناءة وسفه من غير حرمة: أما كونه دناءةً وسفهاً ؛ فظاهر.

وأما كونه من غير حرمة ؛ فلأن التحريم من الشرع ولم يرد به.

قال المصنف في المغني بعد أن ذكر الأكل في السوق وما دّ رجله في مجمع الناس والتمسخر والحديث بمباضعته أهله: فإن فعل شيئاً من هذا محتقياً لم يمنع قبول الشهادة ؛ لأن مروءته لا تسقط بذلك ، ولو كان ذلك محرماً لكان الاختفاء به مانعاً كالإظهار ؛ لاستوائهما في الحرمة.

وأما المغني ففعله حرام ؛ لأن الله تعالى قال: ﴿واجتنبوا قول الزور﴾ [الحج: ٣٠] .

قال ابن الحنفية: هو الغناء.

وعن ابن عباس وابن مسعود : « في تفسير قوله تعالى : ﴿ومن الناس من يشتري لهو الحديث﴾ [لقمان: ٦] هو الغناء »^(١).

ولأن النبي ﷺ قال : « الغناء يُنبِتُ النفاقَ في القلب »^(٢).

وعن أبي أمامة « أن النبي ﷺ نهى عن شراء المغنيات ، وبيعهن ، والتجارة فيهن ، وأكل أثمانهن حرام »^(٣). رواه الترمذي.

فعلى هذا ترد شهادته ؛ لفعله المحرم.

وقال بعض أصحابنا: الغناء غير حرام ؛ لأن عائشة قالت : « كان عندي جاريتان تُغنيان فدخل أبو بكر فقال: مزور الشيطان في بيت رسول الله ﷺ . فقال النبي ﷺ : دعهما فإنها أيام عيد »^(٤).

وعن عمر رضي الله عنه قال : « الغناء زادُ الراكب ».

فعلى هذا لا تقبل شهادة المغني وهو من يجمعُ الناس عليه يأتيهم مرة ويأتونه أخرى ؛ لأن في فعله دناءةً وسفهاً ، ولا ترد شهادة من يغني لنفسه على وجه التزم ؛ لأن ذلك لا تحريم فيه ولا دناءة.

وأما الرقاص ففعله دناءة ؛ لما يتضمن من قلة العقل . ولم أجد عن أصحابنا ما يقتضي تحريمه ، والأصل الإباحة.

وأما اللاعب بالنرد والشطرنج ففعلهما حرام : أما كون اللعب بالنرد حراماً ؛ فلما روى أبو موسى قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من لعبَ بالنردشير فقد عصى الله ورسوله »^(٥) .

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠ : ٢٢٣ كتاب الشهادات، باب الرجل يغني فيتخذ الغناء صنعة...

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٤٩٢٧) ٤ : ٢٨٢ كتاب الأدب، باب كراهية الغناء والتمر.

(٣) أخرجه الترمذي في جامعه (١٢٨٢) ٣ : ٥٧٩ كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع المغنيات.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢١٦٨) ٢ : ٧٣٣ كتاب التجارات، باب ما لا يحل بيعه.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٩٠٩) ١ : ٣٢٤ كتاب العيدين، باب سنة العيدين لأهل الإسلام.

وأخرجه مسلم في صحيحه (٨٩٢) ٢ : ٦٠٧ كتاب صلاة العيدين، باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه في أيام العيد.

(٥) أخرجه أبو داود في سننه (٤٩٣٨) ٤ : ٢٨٥ كتاب الأدب، باب في النهي عن اللعب بالنرد .

وروى بريدة أن النبي ﷺ قال : « من لعب بالتردشير فكأنما غمس يده في لحم الخنزير ودمه »^(١). رواهما أبو داود .

وأما كون اللعب بالشطرنج حراماً ؛ فلأن الله تعالى قال : ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ﴾ [المائدة: ٩٠] قال علي: « الشطرنج من الميسر »^(٢).

وعن وائلة بن الأسقع قال: قال رسول الله ﷺ قال: « إن لله في كل يوم ثلاثمائة وستين نظرة ليس لصاحب الشاة فيها نصيب ». رواه أبو بكر بإسناده. و « مرَّ على قوم يلعبون بالشطرنج . فقال: ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون ؟ »^(٣).

ولأنه لعب يصد عن ذكر الله وعن الصلاة . أشبه الترد .
وأما اللاعب بالحمام فيُنظر فيه فإن كان ذلك ليأخذ حمام الناس ، أو ليقامر بها فذلك حرام . وإن كان ليأكل فراخها ، أو لتحمل له الكتب ، أو للأنس فلا بأس .

وفي الحديث عن عبادة بن الصامت قال: « جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فشكى الوحشة فقال له: اتخذ زوجاً من حمام » ، وإن فعل ذلك فرجة على طيرانها ونظراً كان ذلك سفهاً ودناةً.

وأما داخل الحمام بغير مئزر ففعله حرام ؛ لأن فيه كشف عورته المأمور بسترها . وقد تقدم ذكر ذلك في باب ستر العورة^(٤).

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤٩٣٩) الموضوع السابق.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠ : ٢١٢ كتاب الشهادات، باب الاختلاف في اللعب بالشطرنج.

(٣) أخرجه البيهقي في الموضوع السابق.

(٤) ١ : ٢٩٦.

قال: (فأما الشين في الصناعة ؛ كالحجام والحائك والنخال والنقاط والقمام والزبال والمشعوز والدبّاغ والحارس والقرّاد والكباش فهل تُقبل شهادتهم إذا حسنت طرائقهم ؟ على وجهين).

أما كون ما ذكر تُقبل شهادتهم إذا حسنت طرائقهم على وجه ؛ فلأن بالناس حاجة إلى من يقوم بما ذكر ، ورد شهادة فاعله يمنع من تعاطيه . فيؤدي إلى ضرر عام بالخلق ، وذلك منتفٍ شرعاً.

وأما كونهم لا تُقبل شهادتهم على وجه ؛ فلأن تعاطي ما ذكر يتجنّبهُ أهل المروءات . فكان فعله مانعاً من الشهادة كالقِسْم الذي قبله. هذا تعليل كلام المصنف رحمه الله . وعندني فيه نظر كما تقدم. وينبغي أن ينظر في الصناعة فإن كانت محرمة منعت قبول الشهادة ؛ لفعله المحرم على وجه التكرار ؛ لأن من كان الشيء المحرم صنعته كان فعله له مكرراً ، وإن كانت مباحة فمنها ما يترجح فيه قبول الشهادة ؛ كالحائك لا سيما في بلاد ظهر الدين فيهم كحرّان ، ومنها ما يترجح فيه رد الشهادة ؛ كالزبال ؛ لأن في فعله دناءة وسفهاً.

فعلى هذا : الحجام يبني على جواز الإجارة : فإن قيل بعدم جواز الإجارة عليه منع فعله الشهادة ؛ لأنه فعل محرم متكرر ، ويعضده قول النبي ﷺ: « كسبُ الحجام حبيث »^(١) ، وإن قيل بجواز الإجارة عليه منع فعله الشهادة ؛ لما فيه من الدنائة والسقاة ، والحائك تقدم ذكره. والنخال والنقاط فعلهما فيه دناءة ، ويترجح عدم رد شهادتهما ؛ لأن الظاهر من حالهما الاستقامة.

وأما القمام والزبال فالظاهر منهما أنهما لا يتوقيان النجاسة ، وإن توقياها كان فيها دناءة ، ويترجح رد شهادتهما ؛ لأجل ذلك الظاهر.

وأما المشعوز والدبّاغ والحارس والقرّاد والكباش ففعلهم فيه دناءة ، ويترجح رد شهادتهم ؛ لأن الغالب فيهم أنهم لا مروءة لهم ، وهي شرط في قبول الشهادة.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١٥٦٨) ٣ : ١١٩٩ كتاب المساقاة، باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن...

فصل [إذا زالت مواعظ الشهادة]

قال المصنف رحمه الله: (ومتى زالت المواعظ منهم فبلغ الصبي وعقل المجنون وأسلم الكافر وتاب الفاسق قبلت شهادتهم بمجرد ذلك ، ولا يعتبر إصلاح العمل . وعنه : يعتبر في التائب إصلاح العمل سنة).

أما كون من زالت المواعظ المذكورة منهم تُقبل شهادتهم ؛ فلأن عدم القبول معلل بذلك فإذا زال عدم القبول ضرورة أن المعلل يزول لزوال علته.

وأما كون الفاسق إذا تاب تُقبل شهادته بمجرد توبته من غير اعتبار صلاح العمل على المذهب ؛ فلما تقدم ذكره.

وأما كونه يعتبر فيه إصلاح العمل سنة ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا﴾ [آل عمران: ٨٩]. نهى عن قبول الشهادة ثم استثنى التائب المصلح.

و «لأن عمر رضي الله عنه لما ضربَ صَبِيغاً وأمر بهجرانه حتى بلغه توبته . فأمر أن لا يُكَلِّمَ إلا بعدَ سنة»^(١).

والأول أصح ؛ لما تقدم.

ولأن النبي ﷺ قال: «التائبُ من الذنبِ كمن لا ذنبَ له»^(٢).

ولأن شهادة الكافر تُقبل بمجرد الإسلام . فلأن تقبل شهادة الفاسق بمجرد التوبة بطريق الأولى.

ولأن المغفرة تحصل بمجرد التوبة بدليل قوله تعالى: ﴿والذين إذا فعلوا فاحشةً أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلا الله ولم يُصيروا

(١) أخرجه الدارمي في السنن نحوه . (١٥٠) : ١ : ٤٣ المقدمة . باب من هاب الفتيا وكره التنطع والتبدع . وليس فيه : «فأمر أن لا يكلم إلا بعد سنة» .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه (٤٢٥٠) : ٢ : ١٤١٩ كتاب الزهد، باب ذكر التوبة.

على ما فعلوا وهم يعلمون ﴿ أولئك جزاؤهم مغفرة من ربهم... الآية ﴾ [آل عمران: ١٣٥-١٣٦] ، وقوله تعالى: ﴿ومن يعمل سوءاً أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفوراً رحيماً﴾ [النساء: ١١٠] ، وقول عمر رضي الله عنه: « بقية عمر المرء لا قيمة له يدرك فيه ما فات ، ويحيي فيه ما أمت ، ويدل الله سيئاته حسنات » فينبغي أن يحصل بمجرد قبول التوبة ، وقوله تعالى: ﴿فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح﴾^(١) [المائدة: ٣٩] يحتمل أنه أراد بالإصلاح التوبة وعطف ﴿وأصلح﴾ على ﴿تاب﴾ ؛ لاختلاف اللفظين ، ودليل ذلك قول عمر: « تُبُّ أقبل شهادتك »^(٢).

قال: (ولا تُقبل شهادة القاذف حتى يتوب . وتوبته : أن يكذب نفسه . وقيل: إن علمَ صدق نفسه فتوبته أن يقول: قد ندمتُ على ما قلتُ ولا أعودُ إلى مثله ، وأنا تائبٌ إلى الله تعالى منه).

أما كون شهادة القاذف لا تُقبل قبل توبته ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدةً ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون﴾ [النور: ٤]. ولأن النبي ﷺ قال: « لا تجوزُ شهادةُ حائِنٍ ولا محدودٍ في الإسلام »^(٣). رواه ابن ماجه.

والمراد بالقاذفِ المردودِ الشهادة: القاذفُ الذي لم يأت بما يحقق قذفه فإن أتى بما يحقق قذفه ؛ كالزوج يقذف زوجته ، ويحقق قذفه بالبينة أو باللعان . والأجنبي يقذف أجنبية ، ويحقق قذفه بالبينة : لم ترد شهادته ؛ لأن الله تعالى إنما رتب الأحكام المذكورة على مجموع الأمرين: من رمي المحصنات ، وعدم الإتيان بأربعة شهداء . فإذا لم يوجد ذلك لم تترتب الأحكام المذكورة ؛ لانقضاء شرطها. وأما قول المصنف رحمه الله: حتى يتوب ؛ فمشعر بقبول شهادته بعد توبته . وهو صحيح صرح به المصنف رحمه الله تعالى في المغني . والأصل في ذلك قوله

(١) في ٥: إلا من تاب وأصلح.

(٢) أخرجه الشافعي في مسنده (٦٤٢) ٢ : ١٨١ كتاب الشهادات.

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه (٢٣٦٦) ٢ : ٧٩٢ كتاب الأحكام، باب من لا تجوز شهادته.

تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [النور: ٥] ، وقول عمر لأبي بكر: « تُبْ أَقْبَلْ شَهَادَتِكَ »^(١).

ولأن القاذف المذكور إذا تاب تائب من ذنبه . فوجب أن تقبل شهادته ؛ كالتائب من الزنا بل أولى ؛ لأن الزنا أعظم من القذف.

فإن قيل: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤] ، وقول النبي ﷺ: « لا تجوزُ شهادةُ خائنٍ ولا محدودٍ في الإسلام »^(٢) يدلان على عدم قبول شهادة القاذف وإن تاب.

قيل: أما الآية فقد استثنى الله تعالى فيها التائب بقوله بعد قوله: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا﴾ [النور: ٤] ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [النور: ٥].

وأما الحديث ؛ فمحمول على من لم يتب بدليل الاستثناء في الآية. وأما كون توبة القاذف أن يكذب نفسه على المذهب ؛ فلأنه جاء عن النبي ﷺ أنه قال في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [النور: ٥]: « توبتهُ إكذابُ نفسه ».

وأما كونها إذا علم صدق نفسه أن يقول: قد ندمت عما قلت ولا أعود إلى مثله ، وأنا تائبٌ إلى الله تعالى منه على قول ؛ فلأن المقصود يحصل بذلك . فوجب أن تحصل التوبة به ؛ كغيره.

ولأن الندم توبة ؛ لقوله ﷺ: « الندمُ توبة »^(٣) . فوجب أن تحصل التوبة لمن يقول: قد ندمت ... إلى آخره بحصول الندم .

وإنما اعتبر القول ؛ لأن ما في الباطن لا يُطلع عليه . فلم يكن بد من القول الدال عليه ؛ ليعلم تحقق الندم الموجب للتوبة.

(١) سبق تخريجه ص: ٦٥٥.

(٢) سبق تخريجه قريبا.

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه (٤٢٥٢) ٢: ١٤٢٠ كتاب الزهد، باب ذكر التوبة.

فصل [في شهادة العبد]

قال المصنف رحمه الله: (ولا يُعتبر في الشهادة الحرية ، بل تجوز شهادة العبد في كل شيء ، إلا في الحدود والقصاص على إحدى الروایتين . وتقبل شهادة الأمة فيما تجوز فيه شهادة النساء).

أما كون الشهادة لا يعتبر فيها الحرية ؛ لأن الله تعالى أمر بإشهاد ذوي عدل منا ، ومن فقد الحرية عدلٌ منا . بدليل قبول روايته وفتياه وأخباره الدينية . ولأن العبد عدل غير متهم . فقبلت شهادته ؛ كالحُر .
وأما كون شهادة العبد في كل شيء غير الحدود والقصاص يجوز ؛ فلأن الحرية ليست معتبرة في الشهادة .
وأما كونها تُقبل في الحدود والقصاص على إحدى الروایتين ؛ فلما تقدم .
ولأنه حق . أشبه الأموال .
وأما كونها لا تُقبل على إحداهما ؛ فلأنه عقوبة بدنية تدرأ بالشبهات ، وفي شهادة العبد شبهة ؛ لاختلاف العلماء في قبولها .
وأما كون شهادة الأمة فيما تجوز فيه شهادة النساء تُقبل ؛ فلأن الموجود فيها الرق ، وذلك لا يمنع في العبد فلا يمنع في الأمة بالقياس عليه ، وفي الأثر أن عقبة بن الحارث ^(١) قال: «تزوجتُ أم يحيى بنت أبي إهاب . فجاءت أمةٌ سوداء فقالت : قد أرضعتكُما . فذكرتُ ذلك للنبي ﷺ فقال : وكيفَ وقد زعمتُ ذلك» ^(٢) متفق عليه .

(١) في د: عقبة بن يحيى . وما أثبتناه من الصحيح .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٥١٦) ٢ : ٩٤١ كتاب الشهادات ، باب شهادة الإماء والعبيد . ولم أره في مسلم .

وفي رواية أبي داود : «فقلتُ : يا رسول الله! إنها لكاذبة . قال : وما يُدريكَ وقد قالت ما قالت ؟ دَعَهَا عنك»^(١) .

قال: (وتجوز شهادة الأعمى على ما يراه ، وعلى المسموعات التي كانت قبل صممه).

أما كون شهادة الأعمى على ما يراه تجوز ؛ فلأنه ما يراه كغيره .
وأما كون شهادته على المسموعات التي كانت قبل صممه تجوز ؛ فلأنه في ذلك كمن لم يصبه صمم.

قال: (وتجوز شهادة الأعمى في المسموعات إذا تيقن الصوت وبالاستفاضة ، وتجوز في المراتب التي تحملها قبل العمى إذا عرف الفاعل باسمه ونسبه وما يتميز به ، فإن لم يعرفه إلا بعينه فقال القاضي: تُقبل شهادته أيضاً ، ويصفه للحاكم بما يتميز به . ويحتمل أن لا تجوز ؛ لأن هذا مما لا ينضبط غالباً . وإن شهد عند الحاكم ثم عمي قبلت شهادته وجهاً واحداً).

أما كون شهادة الأعمى في المسموعات إذا تيقن صوت المشهود عليه تجوز . والمراد به قبولها ؛ فلأن شهادته على مسموع . فوجب قبولها ؛ كروايته .
ولأن السمع أحد الحواس التي يحصل بها اليقين فإذا حصل ذلك للأعمى وجب قبول شهادته ؛ كالبصير .

وعن قتادة أنه قال: إن للسمع قیافةً كقیافة البصر .
ولأن الأعمى من رجالنا وهو متيقن لصوت المشهود عليه . فوجب أن يدخل في قوله تعالى: ﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم﴾ [البقرة: ٢٨٢].

ولأنه يروى عن علي وابن عباس أنهما أجازا شهادة الأعمى ، ولا يعرف لهما مخالف في الصحابة.

وأما كون شهادته بالاستفاضة تجوز ؛ فلأنها تعتمد على القول وشهادته عليه جائزة ؛ كما تقدم.

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٣٦٠٣) ٣ : ٣٠٦ كتاب الأفضية، باب الشهادة في الرضاع .

وأما كون شهادته في المرئيات التي تحملها قبل العمى إذا عَرَفَ الفاعل باسمه ونسبه وما يتميز به تجوز ؛ فلما تقدم.

ولأن العمى فقد حاسة لا تُخِلُّ بالتكليف . فلا تمنع قبول الشهادة ؛ كالصمم.

وأما كونها تُقبل إذا لم يعرف المشهود عليه إلا بعينه على قول القاضي ويصفه للحاكم بما يتميز به ؛ فلما تقدم من عموم الأدلة.

وأما كونها يحتمل أن لا تجوز ؛ فلما علل المصنف رحمه الله من أن هذا لا ينضبط غالباً.

وأما كون الأعمى إذا شهد عند الحاكم ثم عمى تُقبل شهادته . والمراد به الحكم بها ؛ فلأن العمى طراً بعد أداء الشهادة لا يورث تهمة في حال الشهادة . فلم يمنع الحكم بها ؛ كما لو شهد ثم مات.

قال: (وشهادة ولد الزنا جائزة في الزنا وغيره).

أما كون شهادة ولد الزنا في الزنا جائزة ؛ فلأنه عدلٌ مقبول الرواية . فوجب أن يكون مقبول الشهادة ؛ كغيره من العدول.

ولأن ولد الزنا من رجالنا . فوجب أن يدخل في عموم النص المتقدم ذكرها . فإن قيل: لا ينبغي أن تقبل شهادته بذلك ؛ لأن العادة أن من فعل فعلاً قبيحاً يجب أن يكون له نظير.

ولأنه يروى عن عثمان أنه قال: «ودَّت الزانية أن النساء كلهن زنين».

قيل: أما الأول: فغلط ؛ لأن ولد الزنا لم يفعل قبيحاً يجب أن يكون له نظير . وأما الثاني: فليس يثبت عن عثمان . والأشبه أن لا يكون ثابتاً عنه ؛ لأن الأليق بحاله ودينه أن لا يذكر امرأة في ظهر الغيب بمثل ذلك.

وأما كونه في غير الزنا جائزة ؛ فلما تقدم ذكره.

ولأنه مقبول الشهادة في الزنا . فوجب أن يكون مقبول الشهادة في غيره بالقياس عليه.

قال: (وتقبل شهادة الإنسان على فعل نفسه كالمرضعة على الرضاع ، والقاسم على القسمة ، والحاكم على حكمه بعد العزل).

أما كون شهادة المرضعة على فعل نفسها تُقبل ؛ فلأن عقبه بن الحارث قال: «تزوجتُ أم يحيى بنت أبي إهاب . فجاءت أمةً سوداء فقالت : قد أرضعتُكما . فذكرتُ ذلك للنبي ﷺ فقال : وكيفَ وقد زعمتُ ذلك»^(١) متفق عليه .
وأما كون شهادة القاسم على القسمة تقبل ؛ فلأن شهادته على فعل النفس . أشبه شهادة المرضع على الرضاع .
وأما كون شهادة الحاكم بعد حكمه بعد عزله تقبل ؛ فلأنه شاهد على فعل نفسه . أشبه المرضعة والقاسم .

قال: (وتقبل شهادة البدوي على القروي ، والقروي على البدوي . وعنه : في شهادة البدوي على القروي أخشى أن لا تُقبل فيحتمل وجهين).

أما كون شهادة البدوي على القروي تُقبل على وجه ؛ فكشهادة القروي على البدوي.

ولأن من قُبلت شهادته على أهل البلد قُبلت شهادته على أهل القرى . دليله: شهادة القروي على البدوي.

وأما كونها لا تُقبل على وجه ؛ فلأنه يروى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تجوزُ شهادةُ بدوي على صاحبِ القرية»^(٢) . رواه أبو داود .

والأول أصح ؛ لما تقدم .
والحديث محمول على أن شهادة البدوي لا تُقبل ؛ للجهل بعدالته الباطنة .
وخص بما ذكر ؛ لأن الغالب أنه لا يكون له من يسأله الحاكم عنه .
وأما كون شهادة القروي على البدوي [تقبل]^(٣) ؛ فلأن تخصيص شهادة البدوي على القروي بعدم جواز القبول مشعر بجواز العكس .

(١) سبق تخريجه ص: ٦٥٧ .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٣٦٠٢) ٣ : ٣٠٦ كتاب الأقضية، باب شهادة البدوي على أهل الأمصار .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

ولأن القروي في مظنة العلم وانتفاء التهمة . فوجب قبول شهادته عملاً
بالنصوص الدالة على القبول السالمة عن معارضة ما ذكر.

باب موافق الشهادة

قال المصنف رحمه الله: (ويمنع قبول الشهادة خمسة أشياء:

أحدها: قرابة الولادة . فلا تُقبل شهادة والد لولده وإن سفل ، ولا ولد لوالده وإن علا في أصح الروايات . وعنه : تُقبل فيما لا يجز به نفعاً غالباً ؛ نحو : أن يشهد أحدهما لصاحبه بعقد نكاح أو قذف . وعنه : تُقبل شهادة الولد لوالده ، ولا تُقبل شهادة الوالد للولد).

أما كون قبول الشهادة يمنعه خمسة أشياء ؛ فلما يأتي فيها .

وأما كون أحدها: قرابة الولادة ؛ فلما يأتي في كون شهادة والد لولده ، وشهادة ولد لوالده لا تُقبل .

وأما كون شهادة والدٍ أباً كان أو أمّاً أو جداً أو جدة لولده وإن نزل ، وشهادة ولدٍ لوالده وإن علا لا تُقبل في أصح الروايات ؛ فلأن الزهري روى عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قال: « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ، ولا ذي غمٍ على أخيه ، ولا ظنين في قرابة ولا ولاء »^(١) . وكل واحدٍ من الولد والوالد متهمٌ بالنسبة إلى الآخر ؛ لأن بينهما تعصياً وكأنه يشهد لنفسه ، ولهذا قال عليه السلام: « فاطمة بضعةٌ مني »^(٢) .

وأما كون شهادة كل واحدٍ منهما تُقبل لآخر فيما لا يجز لنفسه نفعاً مثل ما مثله المصنف رحمه الله على رواية ؛ فلأن كل واحدٍ منهما لا يتنفع بما يحصل للآخر ففتنتي التهمة عنه في شهادته . فوجب أن ينتفى عدم القبول ؛ لعدم مقتضيه .

(١) أخرجه الترمذي في جامعه (٢٢٩٨) ٤ : ٥٤٦ كتاب الشهادات، باب ما جاء فيمن لا تجوز شهادته.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٤٩٣٢) ٥ : ٢٠٠٤ كتاب النكاح، باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف.

وأخرجه مسلم في صحيحه (٢٤٤٩) ٤ : ١٩٠٣ كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل فاطمة بنت النبي عليها الصلاة والسلام.

وأما كون شهادة الولد لوالده تُقبل وشهادة الوالد لولده لا تُقبل على رواية ؛ فلأن شهادة الوالد لولده فيها تهمة من حيث إن مال الابن في حكم ماله ؛ لأن له أن يملكه فشهادته له شهادته لنفسه . بخلاف شهادة الولد لوالده ؛ فلأن التهمة المذكورة منتفية فيها .

قال: (وتُقبل شهادة بعضهم على بعض في أصح الروايتين).

[أما كون شهادة بعضهم على بعض تقبل في رواية^(١) ؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين﴾ [النساء: ١٣٥]. ولو لم تكن شهادة الولد مقبولة على الوالد لما أمر الله تعالى بها . ولأن شهادة كل واحدٍ منهما على الآخر لا تهمة فيها . ولأن التهمة في الشهادة له لا في الشهادة عليه . وأما كونها لا تُقبل في رواية ؛ فلأن كل واحدٍ منهما لا يُقبل شهادته للآخر . فوجب أن لا تُقبل عليه قياساً لإحدى الشهادات على الأخرى . والأول أصح ؛ لما تقدم . والفرق بين الشهادة له والشهادة عليه: التهمة في الشهادة له وانتفائها في الشهادة عليه .

قال: (ولا تُقبل شهادة أحد الزوجين لصاحبه في إحدى الروايتين).

أما كون شهادة كل واحدٍ من الزوجين للآخر لا تُقبل في رواية ؛ فلأن كل واحدٍ منهما يرث صاحبه من غير حجب ، ويتبسط في ماله عادة ، وذلك يوجب التهمة في شهادته ، والتهمة تمنع من القبول . وأما كونها تُقبل في رواية ؛ فلأن النكاح عقد على منفعة . فلا يتضمن رد الشهادة ؛ كالإجارة . والأول أصح ؛ لما تقدم .

ولأن يسار الرجل يزيد نفقة امرأته ، ويسار المرأة يزيد به قيمة بضعتها المملوك لزوجها . فكأن كل واحدٍ منهما يجز لنفسه نفعاً ، ولذلك قال الله تعالى: ﴿وقرن

(١) زيادة يقتضيها السياق.

في بيوتكن» [الأحزاب: ٣٣]، وقال: «لا تدخلوا بيوت النبي» [الأحزاب: ٥٣] فأضاف البيوت إليهن تارة وإلى النبي ﷺ أخرى.

و «قال ابن مسعود للذي قال له: غلامي سرقَ امرأةَ لزوجتي . قال له: مالكم سرقَ مالكم»^(١).

وأما القياس على الإجارة فلا يصح ؛ لما بينهما من الفرق وهو وجود التهمة بين المتناكحين ، وانتفاؤها بين المؤجر والمؤجرة.

قال: (ولا تُقبل شهادة السيد لعبد ولا العبد لسيد . وتُقبل شهادة الأخ لأخيه وسائر الأقارب ، والصديق لصديقه ، والمولى لمعتقه).

أما كون شهادة السيد لعبد لا تُقبل ؛ فلأن مال العبد لسيد فشهادة السيد له شهادة لنفسه ، ولهذا قال النبي ﷺ: « من باع عبداً وله مالٌ فماله للبايع إلا أن يشترطه المبتاع »^(٢).

وأما كون شهادة العبد لسيد لا تُقبل ؛ فلأن العبد متهم ؛ لأنه يتبسط في مال سيده ، ولا يقطع بسرقة . فلا تُقبل شهادته له ؛ كالأب مع ابنه.

وأما كون شهادة الأخ لأخيه تُقبل ؛ فلأنه من عدول المسلمين فيدخل في قوله تعالى: «واستشهدوا شهيدين من رجالكم» [البقرة: ٢٨٢] وغير ذلك من الآيات.

ولأن الأخ عدل غير متهم . فوجب قبول شهادته ؛ كالأجنبي.

وأما كون شهادة سائر الأقارب بعضهم لبعض تُقبل ؛ فلأنه إذا قُبلت شهادة الأخ لأخيه . فلأن تُقبل شهادة الأقارب بعضهم لبعض بطريق الأولى.

وأما كون شهادة الصديق لصديقه تُقبل ؛ فلعموم النصوص المتقدم ذكرها.

ولأن الصديق إذا كان عدلاً لم يكن متهماً في شهادة صديقه.

وأما كون شهادة المولى لمعتقه تُقبل ؛ فلأنه إذا قُبلت شهادة الأخ لأخيه . فلأن

تقبل شهادة المولى لمعتقه بطريق الأولى.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٨٥٦٠) ٥ : ٥١٤ كتاب الخلود، في العبد يسرق من مولاه ما عليه ؟

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٢٥٠) ٢ : ٨٣٨ كتاب المساقاة ، باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط...

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٥٤٣) ٣ : ١١٧٣ كتاب البيوع، باب من باع نخلا عليها ثمر.

فصل [المانع الثاني]

قال المصنف رحمه الله: (الثاني: أن يجزّ إلى نفسه نفعاً بشهادته ؛ كشهادة السيد لمكاتبه ، والوارث لموروثه بالجرح قبل الاندمال ، والوصى للميت ، والوكيل لموكله بما هو وكيل فيه ، والشريك لشريكه ، والغرماء للمقلس بالمال ، وأحد الشفيعين بعفو الآخر عن شفيعته).

أما كون الثاني مما يمنع قبول الشهادة: أن يجزّ إلى نفسه نفعاً بشهادته ؛ فلأنه يلي الأول.

وأما كون ذلك يمنع ذلك ؛ فلأن فاعله متهم في الشهادة ، والتهمة تمنع من قبول الشهادة.

وأما كون ذلك كشهادة السيد لمكاتبه ... إلى آخره ؛ فلأن كل واحدٍ منهم يجزّ إلى نفسه نفعاً بشهادته . وبيان النفع في كل صورة مما ذكر ظاهر.

فصل [المانع الثالث]

قال المصنف رحمه الله: (الثالث: أن يدفع عن نفسه ضرراً ؛ كشهادة العاقلة بجرح شهود قتل الخطأ ، والغرماء بجرح شهود اللّتين على المفلّس ، والسيد بجرح من شهد على مكاتبه أو عبده بدين ، والوصي بجرح الشاهد على الأيتام ، والشريك بجرح الشاهد على شريكه ، وسائر من لا تُقيل شهادته لإنسان إذا شهد بجرح الشاهد عليه).

أما كون الثالث مما يمنع قبول الشهادة: أن يدفع عن نفسه ضرراً ؛ فلأنه يلي الثاني.

وأما كون ذلك يمنع ذلك ؛ فلأن فاعله أيضاً متهم ، والتهمة تمنع قبول الشهادة.

وأما كون ذلك كشهادة العاقلة ... إلى آخره ؛ فلأن كل واحدٍ يدفع عن نفسه ضرراً بشهادته . وبيان الضرر في كل صورة مما ذكر ظاهر.

فصل [المانع الرابع]

قال رحمه الله: (الرابع: العداوة؛ كشهادة المقدوف على قاذفه، والمقطوع عليه الطريق على قاطعه، والزوج بالزنا على امرأته).

أما كون الرابع مما يمنع قبول الشهادة: العداوة؛ فلأنه يلي الثالث. وأما كون العداوة تمنع ذلك؛ فلأن في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجوزُ شهادةُ حائِنٍ ولا خائنة، ولا زانٍ ولا زانية، ولا ذي غمْرٍ على أخيه»^(١). رواه أبو داود. والغمر: الحقد.

ولأن العداوة تورث التهمة. فوجب أن تمنع الشهادة؛ كالقراة القريبة. وأما كون العداوة كشهادة المقدوف على قاذفه... إلى آخره؛ فلأن كل واحدٍ من الشهود عدو للمشهد عليه. وبيان العداوة في كل صورة مما ذكر ظاهر.

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٣٦٠١) ٣: ٣٠٦ كتاب الأفضية، باب من ترد شهادته.

فصل [المانع الخامس]

قال المصنف رحمه الله: (الخامس: أن يشهد الفاسق بشهادة فترد ثم يتوب ويعيدها فإنها لا تُقبل للتهمة . ولو لم يشهد بها عند الحاكم حتى صار عدلاً قُبلت . ولو شهد كافرٌ أو صبيٌّ أو عيبٌ فُرُدتْ شهادتهم ثم أعادوها بعد زوال الكفر والرق والصبي قُبلت).

أما كون الخامس مما يمنع قبول الشهادة: أن يشهد الفاسق بشهادة فترد ثم يتوب ويعيدها ؛ فلأنه يلي الرابع.

وأما كون ذلك بمنع ذلك فلأن فاعله متهم بأدائها ؛ لأنه يُعبرُ بردها وتلحقه غضاضة . فإذا أعادها كان متهماً.

وأما كون شهادته تُقبل إذا لم يشهد بها عند الحاكم حتى صار عدلاً ؛ فلأن التهمة إنما كانت من أجل العار الذي يلحقه في الرد ، وذلك منتفٍ فيما ذكر.

وأما كون شهادة الكافر والصبي والعبد إذا شهدوا في حال الكفر والصبي والرق ثم أعادوها بعد الإسلام والبلوغ والعتق تُقبل ؛ فلأن رد الشهادة في الأحوال المذكورة لا غضاضة فيه فلا تقع تهمة في الإعادة . وبذلك يظهر الفرق بين رد الشهادة بالفسق وبين ردها بالكفر والصبي والرق.

قال: (وإن شهد لمكاتبه أو لموروثه بجرح قبل برئه فترد ثم أعادها بعد عتق المكاتب وبرء الجريح فقبى ردها وجهان . وإن شهد الشفيح بعفو شريكه في الشفعة عنها فُرُدتْ ثم عفى الشاهد عن شفيعه وأعاد تلك الشهادة لم تُقبل . ذكره القاضي . ويحتمل أن تُقبل).

أما كون شهادة المكاتب لمكاتبه إذا ردت ثم أعادها بعد عتقه ، وشهادة الوارث لموروثه بجرح قبل برئه إذا ردت ثم أعادها بعد برء الجريح : لا تُرد في

وجه ؛ فلأن زوال المانع من قبول الشهادة هنا ليس من فعل الشاهد . فلم يمنع ذلك من قبول شهادته المعادة ؛ كزوال الصبى بالبلوغ.

ولأن رد الشهادة هنا السبب لا عار فيه فلا يتهم في قصد نفي العار بإعادتها .
وأما كونها تُرد في وجه ؛ فلأن الحاكم رد شهادة من ذكر باجتهاده فلا ينقض ذلك باجتهاده.

والأول أصح . ذكره المصنف في المغني وعلله بأن الأصل قبول شهادة العدل .
وقياس الشاهد هنا على المردود الشهادة بالفسق لا يصح ؛ لوجود التهمة في حق الفاسق وانتفائها.

وأما نقض الاجتهاد بالاجتهاد فهو جائز بالنسبة إلى المستقبل غير جائز بالنسبة إلى ما مضى ، ولذلك قضى عمر رضي الله عنه في قضية بقضايا مختلفة قال: « ذلك على ما قضينا وهذا على ما نقضي »^(١). وقبول الشهادة هنا من النقض في المستقبل لا في الماضي.

وأما كون شهادة الشفيع بعفو شريكه في الشفعة إذا أعادها بعد ردها لا تُقبل ؛ فلأنه متهم في الشهادة ؛ كالفاسق إذا أعاد شهادته المردودة لفسقه.

(١) أخرجه الدارمي في سننه (٦٤٨) ١ : ١١٢ في المقدمة، باب الرجل يفتي بالشيء ثم غيره.

باب أقسام المشهود به

قال المصنف رحمه الله: (والمشهود به ينقسم خمسة أقسام:

أحدها: الزنا وما يوجب حده . فلا تُقبل فيه إلا شهادة أربعة رجال أحرار . وهل يثبت الإقرار بالزنا بشاهدين أو لا يثبت إلا بأربعة؟ على روايتين).

أما كون المشهود به ينقسم خمسة أقسام ؛ فلأنه تارة يكون الزنا وما يوجب حده ، وتارة القصاص وسائر الحدود ، وتارة ما ليس بمال ولا يقصد به المال ويطلع عليه الرجال في غالب الأحوال غير الحدود والقصاص ، وتارة المال وما يقصد به المال ، وتارة ما لا يطلع عليه الرجال.

وأما كون أحدها: الزنا وما يوجب حده ؛ فظاهر.

وأما كون ذلك لا يُقبل فيه إلا شهادة أربعة ؛ فلأن الله تعالى قال ذلك في آياتٍ من كتابه : منه قوله تعالى: ﴿لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون﴾ [النور: ١٣].

وأما كونهم رجالاً ؛ فلأن المرأة ضعيفة العقل ، قليلة الأمانة . فيكون ذلك شُبْهة ، والحد يدرأ بالشبهة.

وأما كونهم أحراراً ؛ فلأن في قبول شهادة العبيد خلافاً بين العلماء فيكون ذلك شُبْهة مانعة من قبول شهادتهم فيما يدرأ بالشبهة ، وقد تقدم في شهادة العبيد أنها تُقبل في الحدود في رواية^(١).

والأول أصح ؛ لما ذكر.

فإن قيل: لم يذكر المصنف رحمه الله أن يكونوا عدولاً؟

قيل: اكتفى باشتراط ذلك في الأموال ؛ لأنه نَبَّه على تأكيد الشهادة على الزنا بالأمر المذكورة فيعلم المتفقه أن اشتراط العدالة فيها أولى . وكذلك عدم ذكره لباقي الشروط الآتي ذكرها.

والعدالة المعتبرة ظاهراً وباطناً وجهاً واحداً وإن اختلف في ذلك في الأموال لتأكيد الزنا واشتراط ما ذكر.

وأما كون الإقرار بالزنا هل يثبت بشاهدين أم لا يثبت إلا بأربعة ؟ على روايتين ؛ فلأن قياسه على سائر الأقارير يقتضي ثبوتة بشاهدين ، وقياسه على الفعل يقتضي أن لا يثبت إلا بأربعة.

ولا بد أن يلحظ في الروايتين المذكورتين: أن تكون الشهادة على إقرار تكرر أربعاً . فلو كانت الشهادة على الإقرار مرتين أو ثلاثاً لم يحد حد الزنا . وقد ذكر ذلك في الفصل الثالث من باب حد الزنا^(١).

قال: (الثاني: القصاص وسائر الحدود . فلا يُقبل فيه إلا رجلان حران).

أما كون ما ذكر لا يُقبل فيه إلا رجلان ؛ فلأن المرأة ضعيفة العقل قليلة الأمانة غالباً ، وذلك يقتضي أن الثقة بقولها فيما عداها على مقتضاه.

وأما كونهما حرين ؛ فلأن في شهادة العبيد خلافاً في الجملة . فلم يثبت القصاص وسائر الحدود بشهادتهم ؛ كالشهادة على الزنا.

فإن قيل: القتل أعظم من الزنا فإذا اشترط في الزنا أربعة . فلأن يشترط في القتل الأربعة بطريق الأولى.

قيل: القتل فيه حق آدمي وفي اشتراط الأربعة إسقاط له بخلاف الزنا.

قال: (الثالث: ما ليس بمال ولا يُقصد به المال ويطلع عليه الرجال في غالب الأحوال غير الحدود والقصاص ؛ كالطلاق والنسب والولاء والوكالة في غير المال والوصية إليه وما أشبه ذلك : فلا يُقبل فيه إلا رجلان . وعنه في النكاح والرجعة والعنق : أنه يُقبل فيه شهادة رجل وامرأتين . وعنه في العنق : أنه يُقبل فيه شاهدٌ وعين المدعي . وقال القاضي: النكاح وحقوقه من الطلاق والخلع

والرجعة لا يثبت إلا بشاهدين رواية واحدة ، والوكالة والوصية والكتابة ونحوها تُخرَج على روايتين . قال أحمد رحمه الله في الرجل يُوكَل وكيلاً وبشهادته على نفسه رجلاً وامرأتين: إن كانت في المطالبة يدين فأما غير ذلك فلا .

أما كون ما ليس بمال ولا يُقصد به المال وَيَطَّلَعُ عليه الرجال في غالب الأحوال ؛ كالطلاق لا يُقبل فيه إلا رجلان رواية واحدة ؛ فلأن الشرع متشوفٌ إلى عدمه .

وأما كون النكاح والرجعة والعتق لا يُقبل فيهما إلا ذلك على المذهب ؛ فبالقياس على الطلاق .

وأما كونهما يقبل فيهما شهادة رجلٍ وامرأتين على رواية ؛ فلأنهما لا يسقطان بالشبهة .

والأول أصح ؛ لأن إلحاق النكاح بالطلاق أولى من إلحاقه بالمال ، ولذلك قال القاضي: لا يثبتان إلا بشهادة رجلين رواية واحدة .

وأما كون العتق لا يُقبل فيه إلا رجلان على رواية ؛ فلأنه إزالة ملكٍ لا على وجه المعاوضة . فلم يقبل فيه إلا ذلك ؛ كالنكاح .

وأما كونه يُقبل فيه شهادة رجلٍ وامرأتين على رواية ؛ فلأن العبد مالٌ . فقبل في عتقه شهادة رجلٍ وامرأتين ؛ كسائر الأموال .

وأما كونه يُقبل فيه شهادة واحد ويمين العبد على رواية ؛ فلأن في الشرع تشوفاً إلى العتق ، وفي قبول شاهد ويمين المعتق توسعة في ثبوت المعتق .

وأما كون ما عدا ذلك من الصور التي ذكرها المصنف رحمه الله وما في معناها لا يُقبل فيه إلا رجلان على المذهب ؛ فبالقياس على الطلاق .

وأما كون النكاح وحقوقه من الطلاق والخلع والرجعة لا يثبت إلا بشاهدين رواية واحدة ، والوكالة والوصية والكتابة ونحوها تُخرَج على روايتين على قول القاضي ؛ فلأن النكاح وحقوقه يختاط له . بخلاف بقية ما ذكر .

قال: (الرابع: المال وما يقصد به المال ؛ كالبيع والقرض والرهن والوصية له ، وجناية الخطأ ؛ يُقبل فيه شهادة رجلٍ وامرأتين وشاهد ويمين المدعي . وهل يُقبل

في جنابة العمد الموجبة للمال دون القصاص ؛ كالمهاشمة والمنقلة شهادة رجل وامرأتين ؟ علي (روائتين).

أما كون المال يُقبل فيه شهادة رجل وامرأتين ؛ فبالكتاب والإجماع : أما الكتاب فقولته تعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَمْتُمْ بَيْنَ... -إِلَى أَنْ قَالَ- : واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجلٌ وامرأتان﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وأما الإجماع فأجمع أهل العلم على قبول شهادة النساء في الأموال. وأما كون ما يقصد منه المال كالصور التي ذكرها المصنف رحمه الله يُقبل فيها شهادة رجل وامرأتين ؛ فلأن المقصود منها المال . أشبهت الشهادة بنفس المال. وأما كون المال يُقبل فيه شاهد ويمين المدعي ؛ فلما روي أن النبي ﷺ قال: « استشرتُ جبريلَ في القضاء باليمين مع الشاهد فأشار عليّ بذلك في الأموال لا تعدو ذلك ». رواه أحمد بإسناده.

وعن عمرو بن دينار عن ابن عباس عن النبي ﷺ « أنه قضى بالشاهدِ واليمين . قال عمرو : في الأموال »^(١) .

وعن أبي هريرة قال: « قضى رسولُ الله ﷺ باليمينِ مع الشاهدِ الواحد »^(٢) . قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

ولأن اليمين يشرع في حق من ظهر صدقه ، ولذلك شرعت في حق صاحب اليد وفي حق المنكر ، والمدعي هاهنا ظهر صدقه بشاهده . فوجب أن يشرع اليمين في حقه.

وأما كون ما يقصد منه المال يُقبل فيه ذلك ؛ فلأن ذلك كالمال نفسه في شهادة المرأتين . فكذلك في القضاء باليمين مع الشاهد.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١٧١٢) : ٣ : ١٣٣٧ كتاب الأفضية، باب القضاء باليمين والشاهد.

وأخرجه أبو داود في سننه (٣٦٠٨) : ٣ : ٣٠٨ كتاب الأفضية، باب القضاء باليمين والشاهد.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢٣٧٠) : ٢ : ٧٩٣ كتاب الأحكام، باب القضاء بالشاهد واليمين.

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه (١٣٤٣) : ٣ : ٦٢٧ كتاب الأحكام، باب ما جاء في اليمين مع الشاهد.

وأما كون جناية العمد الموجبة للمال دون القصاص ؛ كالهاشمة والمنقلة على روايتين ؛ فلأن النظر إلى أن موجبها المال تشبه الجناية خطأ وهي تثبت برجل وامرأتين ، والنظر إلى أنها جناية عمد تشبه القتل وهو لا يثبت إلا برجلين . والأول المذهب . قاله صاحب المغني فيه .

قال: (الخامس: ما لا يطلع عليه الرجال ؛ كعميوب النساء تحت الثياب والرضاع والاستهلال والبقارة والثبوبة والحيض ونحوه: فيقبل فيه شهادة امرأة واحدة . وعنه: لا يُقبل فيه أقل من امرأتين . وإن شهد به الرجل كان أولى بثبوته).

أما كون ما لا يطلع عليه الرجال من كل المواضع المذكورة ونحوها يُقبل فيها شهادة امرأة واحدة على المذهب ؛ فلأن شهادتها مقبولة في بعضها ؛ لما تقدم من حديث عقبة بن الحارث « لما تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب . فقالت الأمة السوداء: قد أرضعتكما . فقال النبي ﷺ: وكيف وقد زعمت أن قد أرضعتكما »^(١) . فتقبل في باقي الصور بالقياس على ذلك .

وعن علي رضي الله عنه « أنه أجاز شهادة القابلة وحدها في الاستهلال »^(٢) . رواه الإمام أحمد .

وأما كونه لا يُقبل فيه أقل من امرأتين على رواية ؛ فلأن كل جنس لم يثبت الحق فيه لم يثبت إلا باثنتين . دليله الرجال . ولأن الرجل أكمل من المرأة ، والحق في غير هذه الصورة لا يثبت به وحده . والأول أصح ؛ لما تقدم .

وأما كون الرجل إذا شهد بذلك في المواضع المذكورة ونحوها أولى بثبوته ؛ فلأن الرجل أكمل من المرأة . فإذا ثبت ذلك في المواضع المذكورة بشهادة النساء فالرجال أولى .

(١) سبق تخريجه ص: ٦٥٧ .

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠ : ١٥١ كتاب الشهادات، باب ما جاء في عددهن .

فصل [في شهادة الرجل والمرأتين]

قال المصنف رحمه الله: (وإذا شهد بقتل العمد رجل وامرأتان لم يثبت قصاص ولا دية . وإن شهدوا بالسرقه ثبت المال دون القطع).

أما كون القصاص لا يثبت بما ذكر ؛ فلأن من شرط ثبوته: أن يشهد به رجلان ولم يوجد.

وأما كون الدية لا تثبت ؛ فلأن الواجب بقتل العمد إما القصاص عيناً ، وإما أحد الأمرين ، وعلى التقديرين لا ينبغي أن تجب الدية :

أما إذا قيل: الواجب القصاص عيناً ؛ فلأن الدية حينئذ بدل عنه ، وإذا لم يثبت المبدل لا يثبت البدل.

وأما إذا قيل: الواجب أحد الأمرين ؛ فلأن تعيين أحدهما لا يثبت إلا بالاختيار أو التعذر بعد الثبوت ، وكلاهما منتفٍ هنا.

وأما كون المال في مسألة السرقة يثبت دون القطع ؛ فلأن الشهادة بالسرقة توجب المال والقطع فيها وشرط ثبوت المال موجود ؛ لأنه يثبت بشهادة رجل وامرأتين ، وشرط القطع منتفٍ ؛ لأنه لا يثبت إلا بشهادة رجلين.

قال: (وإن ادعى رجل الخلع قبل فيه رجل وامرأتان . وإن ادعته المرأة لم يُقبل فيه إلا رجلان).

أما كون الرجل إذا ادعى الخلع يُقبل فيه رجل وامرأتان ؛ فلأنه مدعٍ بالمال معترف بالبينونة ، والمال يثبت بالرجل والمرأتين.

وأما كون المرأة إذا ادعته لم يُقبل فيه إلا رجلان ؛ فلأنها مدعية البينونة معترفة بالمال ، والبينونة لا تثبت إلا برجلين.

قال: (وإذا شهد رجل وامرأتان لرجل بجارية أمها أم ولده وولدها منه قضى له بالجارية أم ولد . وهل تثبت حرية الولد ونسبه من مدعيه ؟ على روايتين).

أما كون المشهود له بها ؛ فلأنه يدعي ملكها ، وقد أقام بذلك بينة كافية فيه .

فإن قيل: ظاهر كلام المصنف رحمه الله أنه حصل بقول البينة .

قيل: ليس مراده ذلك بل مراده الحكم بأنها أم ولده مع قطع النظر عن علة

ذلك ، وعلته أن المدعي مقر بأن وطئها كان في ملكه .

وأما كون الولد تثبت حرите ونسبه من مدعيه على رواية ؛ فلأن من يثبت له

عين يثبت له نमाؤها ، والولد من نماؤها ، وإذا ثبت أنه له ثبتت حرите ونسبه لإقراره

بذلك .

وأما كونه لا تثبت حرите ولا نسبه من مدعيه على رواية ؛ فلأن بينته لا تصلح

لإثبات ذلك .

فعلى هذا يبقى الولد في يد المنكر مملوكاً له .

باب الشهادة على الشهادة

والرجوع عن الشهادة

الأصل في الشهادة على الشهادة في الجملة الإجماع والمعنى : أما الإجماع ؛ فقال أبو عبيد: أجمعت العلماء من أهل الحجاز والعراق على إمضاء الشهادة على الشهادة في الأموال.

وأما المعنى ؛ فلأن الحاجة داعية إليها فإنها لو لم تقبل لبطلت الشهادة بالوقوف ، وما تأخر إثباته عند الحكام لو ماتت شهوده . وفي ذلك ضرر عظيم ومشقة شديدة.

قال المصنف رحمه الله: (تُقبل الشهادة على الشهادة فيما يُقبل فيه كتاب القاضي ، وترد فيما يرد فيه . ولا تُقبل إلا أن تتعذر شهادة شهود الأصل بموت أو مرض أو غيبة إلى مسافة القصر . وقيل: لا تُقبل إلا بعد موتهم).

أما كون الشهادة على الشهادة تُقبل فيما يُقبل فيه كتاب القاضي وترد فيما يرد فيه ؛ فلأنها في معناه ؛ لا اشتراكهما في كونهما فرعاً لأصل.

وأما كونها لا تُقبل إلا أن يتعذر فيها شهود الأصل ؛ فلأنه إذا أمكن سماع الحاكم شهادة شهود الأصل يكون قادراً على سماع الأصل . فلم يجز العدول عنه ؛ كسائر الأصول مع فروعها.

ولأن قدرة القاضي على سماع شهود الأصل يقتضي البحث عن عدالة شاهدي الفرع ، ويمكنه العلم بشهادة شهود الأصل . فلم يجز له العدول إلى ظن شهادتهم بشهادة شاهدي الفرع.

وأما كون التعذر بموتٍ فلا خلاف فيه ؛ لتحققه معه.

وأما كونه بمرضٍ أو غيبةٍ إلى مسافة القصر على المذهب ؛ فلأن الشهادة يتعذر معهما . أشبه الموت.

وأما كون الشهادة المذكورة لا تُقبل إلا بعد موت شهود الأصل على قول ؛
فلأن المريض ترجى عافيته والغائب يرجى قدومه.
والأول أصح ؛ لما تقدم.

ولأن انتظار صحة المريض وقدم الغائب يؤدي إلى ضرر صاحب الحق
وتأخير حقه لأمر يحتمل أن يصير ويحتمل أن لا يصير.
فعلى هذا يتعدى الأمر إلى المحبوس والخائف من سلطان أو غيره أو نحو ذلك ؛
لأن جميع ذلك تتعذر معه الشهادة من شهود الأصل . أشبهها المريض والغائب.

قال: (ولا يجوز لشاهد الفرع أن يشهد إلا أن يسترعيه شاهد الأصل فيقول:
اشهد على شهادتي أبي أشهد أن فلان ابن فلان وقد عرفته بعينه واسمه ونسبه
أقرّ عندي وأشهدني على نفسه طوعاً بكذا ، أو شهدتُ عليه أو أقرّ عندي
بكذا).

أما كون شاهد الفرع لا يجوز له أن يشهد إذا لم يسترعيه شاهد الأصل ؛
فلأن الشهادة على الشهادة فيها معنى النيابة ، والنيابة بغير إذن لا يجوز.

فإن قيل: إذا كان استرعاء شاهد الأصل معتبراً في شهادة الفرع فهل يعتبر أن
يسترعيه بعينه أم يجوز لم لم يسترع أن يشهد على شهادته ؟

قيل : فيه وجهان : أحدهما : يعتبر أن يسترعيه بعينه . وهو ظاهر كلام
المصنف رحمه الله هنا ؛ لأنه ذكر هاهنا شاهد الفرع . ثم قال: يسترعيه فأعاد
الضمير إليه ثم أتبعه بقوله فيقول: اشهد على شهادتي .

والثاني : لا يعتبر أن يسترعيه بعينه بل إذا سمع رجلاً يسترعي رجلاً جاز
للسامع أن يشهد وإن لم يسترعه وهو الذي رجحه المصنف رحمه الله في المغني
وعلله بحصول الاسترعاء.

وأما كونه يجوز له ذلك إذا استرعه شاهد الأصل ؛ فلأن المانع منه عدم إذنه
له ، وذلك مفقود مع ذلك.

وأما كون الاسترعاء كما ذكر المصنف رحمه الله ؛ فلأنه محصل للغرض.

قال: (وإن سمعه يقول: أشهد على فلان بكذا لم يجوز أن يشهد؛ إلا أن يسمعه يشهد عند الحاكم أو يشهد بحق يعزبه إلى سبب من يبيع أو إجارة أو قرض فهل يشهد به؟ على وجهين).

أما كون شاهد الفرع لا يجوز أن يشهد إذا سمع شاهد الأصل يقول: أشهد على فلان بكذا من غير ذكر سبب ولا شهادة عند الحاكم؛ فلأن شاهد الأصل لم يسترعه الشهادة.

ولأن شاهد الأصل يجوز أن يريد بالشهادة العلم ولو قال: أعلم لم يجوز للفرع أن يشهد على شهادته.

وأما كون من سمع من يشهد عند الحاكم أو يعزي شهادته إلى سبب يجوز له أن يشهد على شهادته على وجه؛ فلأن بشهادته عند الحاكم وعزوه الاستحقاق إلى سبب يزول الاحتمال ويرتفع الإشكال. وأما كونه لا يجوز له ذلك على وجه؛ فلأنه لم يسترعه للشهادة عليه.

قال: (وتثبت شهادة شاهدي الأصل بشهادة شاهدين يشهدان عليهما سواء شهدا على كل واحد منهما أو شهد على كل واحد منهما شاهد من شهود الفرع. وقال أبو عبد الله بن بطة: لا تثبت حتى يشهد أربعة على كل شاهد أصل شاهدا فرع).

أما كون شهادة شاهدي الأصل تثبت بشهادة شاهدين يشهدان عليهما على المذهب؛ فلأن شهود الفرع بدل عن شهود الأصل، وشاهدا الأصل اثنان فكذا الأصل^(١).

فعلى هذا لا فرق في الشاهدين بين أن يشهد كل واحد على واحد وبين أن يشهدا على كل واحد منهما؛ لأن الغرض مشابهة الفرع الأصل وبالأول تحصل المشابهة وبالتالي تتأكد القضية والمطلوب حصول المشابهة لا تؤكد القضية.

وأما كونها لا تثبت حتى يشهد أربعة على كل أصل فرعان على قول ابن بطة؛ فلأن شاهدي الفرع يُثبتان شهادة شاهدي الأصل. فلا تثبت شهادة كل

(١) كذا في د. ولعل الصواب: الفرع.

واحدٍ منهما بواحدٍ ؛ كما لا يثبت إقرار مقرين بشهادة اثنين يشهد كل واحدٍ منهما على واحد.

قال: (ولا مدخل للنساء في شهادة الفرع . وعنه : لمن مدخل فيشهد رجلان على رجل وامرأتين ، أو رجل وامرأتان على رجل وامرأتين . وقال القاضي : لا تجوز شهادة رجلين على رجل وامرأتين نص عليه أحمد . قال أبو الخطاب : وفي هذه الرواية سهو من ناقلها).

أما كون النساء لا مدخل لهن في شهادة الفرع على المذهب ؛ فلأنهن يثبتن بشهادتهن شهادة الأصل ، وليست بمال ولا المقصود منها المال ويطلع عليها الرجال في غالب الأحوال . أشبه القصاص والحد.

وأما كونهن لهن مدخلٌ فيها على رواية ؛ فلأن المقصود من شهادتهن إثبات الحق الذي يشهد به شهود الأصل . فكان لهن في ذلك مدخل ؛ كالبيع.

فعلى الأول لا يشهد رجلان على رجل وامرأتين ، وعلى الثاني يشهد رجلان على رجل وامرأتين.

وأما كون شهادة رجلين على رجل وامرأتين لا يجوز على قول القاضي أنه منصوص الإمام أحمد ؛ فلأن في الشهادة على الشهادة ضعفاً وفي شهادة النساء ضعف فلا يضم ضعف إلى ضعف.

وأما كون هذه الرواية سهواً من ناقلها على قول أبي الخطاب ؛ فلأنه إذا قبل شهادة امرأة على شهادة امرأة . فلأن تقبل شهادة رجل على شهادة امرأة بطريق الأولى ؛ لأن الرجل أحسن حالاً من المرأة.

ولأن ناقل هذه الرواية قال فيها: أقبل فيها شهادة رجل على شهادة رجلين وذلك مما لا وجه له ؛ لأن رجلاً واحداً لو كان أصلاً فشهد في القتل العمد ومعه ألف امرأة لا يُقبل فإذا شهد بها وحده وهو فرع كيف يقبل ويحكم بها ؟.

قال: (ولا يجوز للحاكم أن يحكم بشهادة شاهدي الفرع حتى يثبت عنده عدالتهما وعدالة شاهدي الأصل).

أما كون الحاكم لا يجوز له أن يحكم بشهادة شاهدي الفرع حتى يثبت عنده عدالة شاهدي الفرع ؛ فلأن الحق يترتب على قولهما ويثبت به.

وأما كونه لا يجوز له ذلك حتى يثبت عنده عدالة شاهدي الأصل ؛ فلأنهما أصلا . فلأن تعتبر عدالتهما بطريق الأولى .

قال: (وإن شهدا عنده فلم يحكم حتى حضر شهود الأصل وقف الأمر على سماع شهادتهم . وإن حدث منهم ما يمنع قبول الشهادة لم يجز الحكم).

أما كون الأمر يُوقف على سماع شهادة شهود الأصل إذا حضروا قبل الحكم بشهادة شاهدي الفرع ؛ فلأن الحاكم قدر على الأصل قبل العمل بالبدل . فلم يجز العمل ؛ كما لو تيمم ثم قدر على الماء قبل الصلاة .

ولأن حضورهما لو وجد في ابتداء الشهادة منع . فإذا طرأ قبل الحكم منع ؛ كالفسق .

وأما كون الحكم لا يجوز إذا حدث من شهود الفرع ما يمنع قبول الشهادة كفسق بعضهم ؛ فلأن ما كان شرطاً في قبول الشهادة كان استمراره إلى حين الحكم شرطاً في جوازه . دليhle: عدالة الأصل بعد أدائه .

قال: (وإن حكم بشهادتهما ثم رجع شهود الفرع لزمهم الضمان . وإن رجع شهود الأصل لم يضمنوا . ويحتمل أن يضمنوا).

أما كون شهود الفرع إذا رجعوا لزمهم الضمان فيما ذكر ؛ فلأنهم بشهادتهم حالوا بين صاحب الحق وبين حقه على وجه لا يمكن استدراكه وذلك يوجب الضمان . دليhle: ما لو شهد شاهدان بمال لزيدٍ فحكم الحاكم له ثم رجعا . وسيأتي ذكر ذلك ودليhle^(١) .

وأما كون شهود الأصل إذا رجعوا لا يضمنون على المذهب ؛ فلأن شهادتهم ما ألجأت القاضي إلى الحكم .

وأما كونهم يحتمل أن يضمنوا ؛ فلأن شاهدي الفرع نائباً شاهدي الأصل لما حصل الإلجاء بشهادة شاهدي الفرع .

فصل [إذا رجع الشهود]

قال المصنف رحمه الله: (ومتى رجع شهود المال بعد الحكم لزمهم الضمان ، ولم ينقض الحكم سواء كان قبل القبض أو بعده ، وسواء كان المال قائماً أو تالفاً).

أما كون شهود المال إذا رجعوا بعد الحكم يلزمهم الضمان ؛ فلأنهم حالوا بين المالك وماله بشهادتهم الثابت كونها باطلة بقولهم . فلزمهم الضمان ؛ كما لو غصب غاصب العبد وهرّبه.

وأما كون الحكم لا ينقض ؛ فلأن حق المشهود له وجب بالحكم . فلا يسقط بعد وجوبه بقول الشهود واعترافهم بالكذب ؛ لأنه يحتمل كذبهم فيه .

ولأن رجوعهم ليس بشهادة ، والحق الثابت بشهادة أو إقرار لا يزيله إلا شهادة على صاحبه أو إقرار منه.

وأما كون ذلك كذلك سواء كان قبل القبض أو بعده ، وسواء كان المال قائماً أو تالفاً ؛ فلأن وجوب الحق متعلق بالحكم وهو موجود في الأمور المذكورة على حدٍ سواء.

قال: (وإن رجع شهود العتق غرموا القيمة . وإن رجع شهود الطلاق قبل الدخول غرموا نصف المسمى . وإن كان بعده لم يغرّموا شيئاً . وإن رجع شهود القصاص أو الحد قبل الاستيفاء لم يستوف . وإن كان بعده وقالوا: أخطأنا فعليهم دية ما تلف).

أما كون شهود العتق يغرّمون القيمة إذا رجعوا ؛ فلأنهم حالوا بين مالك العبد ومملكه بشهادتهم بعتقه وقد اعترفوا بكذبهم . فلزمهم قيمته ؛ كما لو غصب عبداً فهرّبه.

وأما كون شهود الطلاق يغرّمون نصف المسمى إذا رجعوا قبل الدخول ؛ فلأنهم فوّتوا ذلك على الزوج حيث أوجبوه عليه بشهادتهم التي تبين كذبها.

وأما كونهم لا يغرمون شيئاً إذا رجعوا بعد الدخول ؛ فلأن المنفعة التي قابلت المهر استوفاهما بدخوله بالزوجة المشهود بطلاقها وإذا كان كذلك لم يفوت الشهود على المشهود عليه شيئاً لم يستوف نفعه.

وأما كون شهود القصاص والحد لا يستوفى ما شهدوا به إذا رجعوا قبل الاستيفاء ؛ فلأن رجوعهم شبهة ، والحد يسقط بالشبهة ، والقصاص عقوبة . فوجب أن يساويه في حكمه.

وأما كونهم عليهم الدية إذا رجعوا بعد الاستيفاء وقالوا: أخطأنا ؛ فلأن بإقراره تمّ تبين أن التلف حصل بسببهم لكن على طريق الخطأ . فلزمتهم الدية ؛ كما لو قتل شخص شخصاً خطأً.

قال: (ويتسّط الغرم على عددهم . فإن رجع أحدهم وحده غرم بقسطه).

أما كون الغرم يتسّط على عدد الشهود ؛ فلأن التقويت حصل منهم كلهم . فوجب تقسيط الغرامة عليهم كلهم ؛ كما لو اتفق جماعة وأتلفوا ملكاً لإنسان . وأما كون الواحد يغرم بقسطه ؛ فلأن الإتلاف حصل بشهادتهم . فوجب أن يغرم الراجع بقسطه ؛ كما لو رجع الجميع.

ولأن ما يضمنه كل واحد مع اتفاقهم على الرجوع يجب أن يضمنه الراجع إذا انفرد ؛ كما لو كانوا أربعة.

قال: (وإذا شهد عليه ستة بالزنا فرّجهم ثم رجع منهم اثنان غرماً ثلث الدية . وإن رجع الكل لزمتهم الدية أسداساً).

أما كون الشاهدين الراجعين يغرمان ثلث الدية ؛ فلأنهم اثنان من ستة . وأما كون الدية تلزم الكل أسداساً إذا رجعوا ؛ فلأنهم ستة ، والغرامة تقسط عليهم.

قال: (وإن شهد أربعة بالزنا واثان بالإحصان فرُجم ثم رجع الجميع لزمتهم الدية أسداساً في أحد الوجهين ، وفي الآخر على شهود الزنا النصف ، وعلى شهود الإحصان النصف).

أما كون الدية تلزم من ذكر أسداساً ؛ فلأن الرجم مستند إلى شهادة ستة ، والغرم يقسط على عدد الشهود.

وأما كونها تلزمهم نصفين ؛ فلأن بينة الإحصان غير بينة الزنا . فيجب أن تنقسم عليهما.

قال: (وإن شهد أربعة بالزنا وشهد اثنان منهم بالإحصان صححت الشهادة . فإن رُجم ثم رجعوا عن الشهادة فعلى من شهد بالإحصان ثلثا الدية على الوجه الأول ، وعلى الثاني تلزمهم ثلاثة أرباعها).

أما كون الشهادة المذكورة تصح ؛ فلأنها لا مانع من صحتها.

وأما كون شهود الإحصان عليهم ثلثا الدية على الوجه الأول ؛ فلأن الرجم مستند إلى شهادة ستة معنى ؛ لأن شهود الإحصان من حيث الإحصان اثنان ، ومن حيث الزنا اثنان والآخرا تكملة بينة الزنا ، وإذا كان كذلك فعلى شهود الإحصان من حيث الإحصان ثلث الدية ؛ لأنهما ثلث البينة ، ومن حيث الزنا ثلثها ؛ لأنهما ثلث الستة.

وأما كونهم يلزمهم ثلاثة أرباع الدية على الوجه الثاني ؛ فلأن الدية تقسط على بينتي الزنا والإحصان نصفين . فلزم بينة الإحصان النصف من حيث إنهما بينة إحصان ، ويلزمهما الربع من حيث إنهما نصف بينة الزنا ، وبمجموع ذلك ثلاثة أرباع الدية.

قال: (وإن حكم بشاهد ويمين فرجع الشاهد غرُم المال كله . ويتخرج أن يغرم النصف).

أما كون الشاهد المذكور يغرم المال كله ؛ فلأن قول الخصم ليس بحجة على خصمه . وإنما هو شرط الحكم . فجرى مجرى مطالبته للحاكم بالقضاء له .

وأما كونه يتخرج أن يغرم النصف ؛ فلأن اليمين أحد حُجتي الدعوى . فلم يكن على الشاهد أكثر من النصف ؛ كما لو كان معه شاهد آخر.

قال: (وإن بان بعد الحكم أن الشاهدين كانا كافرين أو فاسقين نقض ويرجع بالمال أو يبذله على المحكوم له . وإن كان المحكوم به إتلافاً فالضمان على المزكين ، فإن لم يكن ثم تزكية فعلى الحاكم . وعنه : لا ينقض إذا كانا فاسقين).

أما كون الحكم ينقض إذا بان الشاهدان كافرين ؛ فلأن شرط الحكم كون الشاهد مسلماً ولم يوجد.

وأما كونه ينقض إذا بان الشاهدان فاسقين على المذهب ؛ فلما ذكر في الكافر.

وأما كونه لا ينقض على رواية ؛ فلأن شرط الحكم أن لا يظهر للقاضي فسق الشهود وذلك موجود.

والفرق بين الكفر والفسق: أن الكفر لا يخفى غالباً . بخلاف الفسق فإنه يخفى غالباً فلذلك كان المعتبر في الكفر عدمه وفي الفسق عدم ظهوره.

وأما كون المال يرجع به أو يبذله على المحكوم له ؛ فلأن الحكم قد نقض . فيجب أن يرجع الحق إلى مستحقه . فإذا كان ذلك موجوداً لزم رده بعينه ، وإن كان تالفاً لزم رده ببدله.

وأما كون الضمان على المزكين إذا كان المحكوم به إتلافاً ؛ كالقتل والقطع وما أشبههما ؛ فلأن المحكوم به تعذر رده ، وشهود التزكية ألجؤا الحاكم إلى الفعل المذكور . فلزمهم ضمانه ؛ كما لو شهد عدلان بحق ثم حكم الحاكم ثم رجعا.

وأما كونه على الحاكم إذا لم يكن تزكية ؛ فلأن التلف حصل بفعله أو بأمره . فلزمه ضمانه: أما فيما إذا حصل بفعله مثل: أن يقتل أو يقطع أو ما أشبه ذلك بنفسه ؛ فظاهر.

وأما فيما إذا أمر بذلك ؛ فلأن الحاكم سلطه على ذلك ومكّنه منه.

فإن قيل: إذا أمر الحاكم الولي بالاستيفاء ينبغي أن يكون الضمان عليه ؛ كما لو حكم له بمال فقبضه ثم بان فسق الشهود فإن الضمان على المستوفي دون الحاكم فكذا هاهنا.

قيل: ثمَّ حصل في يد المستوفي مال المحكوم عليه بغير حق . فوجب عليه رده وضمانه إن تلف وهاهنا لم يحصل في يده شيء ، وإنما أتلَّف شيئاً بخطأ الإمام وتسليطه عليه فافترقا .

وقال المصنف رحمه الله في المغني: في محل الضمان روايتان:

إحدهما: في بيت المال ؛ لأن الحاكم نائب المسلمين ووكيلهم ، وخطأ الوكيل في حق موكله عليه .

ولأن خطأ الحاكم يكثر ؛ لكثرة تصرفاته وحكوماته . فيجاب ضمان ما يخطئ فيه على عاقلته إجحاف بهم .

والرواية الثانية: هي على عاقلته مخففة مؤجلة ؛ لما روي « أن امرأة ذُكرت عند عمر بسوء فأنفدَ إليها فأجهضت . فبلغَ ذلك عمر فشاوَرَ الصحابة . فقال بعضهم: لا شيءَ عليك . وقال علي: أرى عليك الدية . فقال عمر: عزمتُ عليك أن لا تبرح حتى تقسمها على قومك»^(١) . يعني قريشاً ؛ لأنهم عاقلة عمر ، ولو كان خطؤه واجباً في بيت المال لم يوجب الدية على عاقلته .

ولأن تلف المحكوم به حصل بخطئه فكان على عاقلته كخطئه في غير الحكم . فعلى هذه الرواية إن كان المتلفُ يبلغ ثلث الدية فصاعداً تحملته العاقلة والكفارة تجب في ماله ؛ لأن العاقلة في قتل الخطأ تحمل الثلث فصاعداً دون الكفارة فكذلك هاهنا ، وإن كان المتلف أقل من الثلث فذلك في ماله ؛ لأن العاقلة لا تحمل أقل من الثلث ، وعلى الرواية الأولى الكفارة والقليل والكثير من الدية في بيت المال ؛ لأن جعل ذلك في بيت المال لعله أنه نائب عنهم وخطأ النائب على من استنابه وهذا يدخل فيه القليل والكثير .

ولأنه يكثر خطؤه فجعل الضمان في ماله يجحف به وإن قل لكثرتة بتكرره .

(١) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (١٨٠١٠) ٩ : ٤٥٨ كتاب العقول ، باب من أفرعه السلطان .

قال: (وإن شهدوا عند الحاكم بحق ثم ماتوا حكم بشهادتهم إذا ثبتت عدالتهم).
 أما كون الشهود إذا ماتوا بعد أن شهدوا عند الحاكم بحق يحكم بشهادتهم ؛
 فلأن الموت لا يؤثر في الشهادة ولا يدل على الكذب فيها ولا يحتمل أن يكون
 موجوداً حال أداء الشهادة . بخلاف الفسق فإنه يحتمل ذلك.
 وأما كون ثبوت عدالتهم شرطاً ؛ فبالقياس على الحياة.
 وفي قول المصنف رحمه الله: إذا ثبتت عدالتهم ؛ تنبيه على أن الموت لا يُسقط
 اعتبار العدالة في حق الشهود . وهو صحيح ؛ لأن العدالة إنما اعتبرت بحصول الثقة
 للقاضي بقول الشاهد ، وذلك موجود مع الموت كالحياة.

قال: (وإذا علم الحاكم بشاهد الزور عزره وطاف به في المواضع التي يشتهر
 فيها فيقال: إنا وجدنا هذا شاهد زور فاجتنبوه).

أما كون الحاكم إذا علم بشاهد الزور يعزره ؛ فلأن ذلك قول عمر رضي الله
 عنه ولم يعرف له مخالف.

ولأن قول الزور معصية لا حد فيه . فوجب فيه التعزير ؛ كالشتم.
 وأما كونه يطوف به في المواضع المذكورة ؛ فليشتهر أمره ليحْتَنَب.
 وأما كون الطائف به يقول كما ذكر المصنف رحمه الله ؛ فلأن الشهرة بمفردها
 لا يحصل بها إعلام الناس به . فلم يكن بد من القول المذكور أو ما أشبهه.

قال: (ولا تُقبل الشهادة إلا بلفظ الشهادة ، فإن قال: أعلم أو أحق لم يُحكم
 به).

أما كون الشهادة لا تُقبل إلا بلفظ الشهادة ؛ فلأننا قد تعبدنا بذلك . فلا يقوم
 غيره مقامه ؛ كالصلاة.

وأما كون الشاهد إذا قال: أعلم أو أحق لا يُحكم به ؛ فلأن الحكم يعتمد
 لفظ الشهادة ؛ لما ذكر ولم يوجد.

باب اليمين في الدعاوى

قال المصنف: (وهي مشروعة في حق المنكر في كل حق لآدمي . قال أبو بكر: إلا في النكاح والطلاق . وقال أبو الخطاب: إلا في تسعة أشياء: النكاح والرجعة والطلاق والرق والولاء والاستيلاء والنسب والقذف والقصاص . وقال القاضي: في الطلاق والقصاص والقذف روايتان ، وسائر التسعة لا يستحلف فيه^(١) رواية واحدة . وقال الحارثي: لا يحلف في القصاص ، ولا المرأة إذا أنكرت النكاح ، وتحلف إذا ادعت انقضاء عدتها ، وإذا أنكر المولى مضي الأربعة الأشهر حلف ، وإذا أقام العبد شاهداً بعثقه حلف معه).

أما كون اليمين مشروعة في حق المنكر في كل حق لآدمي وهو احتمال في المذهب ؛ فلأن النبي ﷺ قال: «لو يُعطى الناسُ بدعواهم لادعى قومٌ دماءَ رجالٍ وأموالهم . ولكن اليمينَ على المدعى عليه»^(٢) . جعل اليمين على المدعى عليه بعد ذكر الدماء ، وذلك ظاهر في أن الدعوى بالدم يشرع فيها اليمين ، وسائر الحقوق إما مثله أو دونه . فوجب مشروعية اليمين في ذلك كله ؛ لما ذكر ولعموم النص سواه .

وظاهر المذهب أنها لا تشرع في كل حق لآدمي ؛ لأنها لا تشرع في بعض حقوقه ؛ لما يأتي ذكره في موضعه .

وأما كونها مشروعة في غير الأشياء المستثناة ؛ فلا أنه إما مالٌ أو المقصود منه المال ، ولا خلاف بين أهل العلم في مشروعية اليمين في ذلك إذا لم يكن للمدعي

(١) في المقنع: وسائر الستة لا يستحلف فيها.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٤٢٧٧) ٤ : ١٦٥٦ باب ﴿إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً أولئك لا خلاق لهم﴾

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٧١١) ٣ : ١٣٣٦ كتاب الأفضية، باب اليمين على المدعى عليه.

بينة . والأصل فيه قضية الحضرمي والكندي المتقدم ذكرها غير مرة^(١) ، وعموم قوله عليه السلام: «ولكن اليمين على المدعى عليه»^(٢).

وأما كونها لا تشرع في النكاح والطلاق على قول أبي بكر ؛ فلأن النكاح لا مدخل للبدل فيه والطلاق يتبعه.

ولأن أمرهما أشد من غيرهما . فوجب تخصيصهما بذلك.

وأما كونها لا تشرع في الأشياء التسعة المذكورة على قول أبي الخطاب ؛ فلأن منها: النكاح والطلاق وبقاها يساويها في كونها ليست مالا.

ولأن ذلك لا يثبت إلا بشاهدين . فلا يشرع فيه اليمين ؛ كالحلود.

وأما كونها لا تشرع في الطلاق والقصاص والقذف في روايةٍ وتشرع في روايةٍ ؛ فلأن النظر إلى تأكدها يقتضي أن لا يشرع اليمين فيها والنظر إلى أنها حق آدمي يقتضي أن يشرع فيها.

وأما كون سائر التسعة لا يستحلف فيه رواية واحدة ؛ فلتأكدها وعدم مساواة غيرها لها.

وأما كون القصاص لا يحلف فيه ولا المرأة إذا أنكرت النكاح على قول الخرقى ؛ فلأن القصاص حد يدرأ بالشبهة ، والمرأة لا يصح بدلها.

وأما كونها تحلف إذا ادعت انقضاء عدتها على قوله ؛ فلما فيه من الاحتياط لبضعها.

وأما كون المولي إذا أنكر مضي الأربعة الأشهر يحلف على قوله ؛ فلأنه إذا لم يحلف يؤدي إلى ضرر المرأة وذلك منتفٍ.

وأما كون العبد إذا أقام شاهداً يحلف معه على قوله ؛ فلأن عتقه نقل ملك . أشبه البيع.

قال: (ولا يستحلف في حقوق الله تعالى ؛ كالحلود والعبادات).

أما كون حقوق الله تعالى لا يستحلف فيها ؛ فلأنها تسقط بالشبهة . فلأن تسقط بالنكول بطريق الأولى.

(١) سبقت ص: ٦٢٣.

(٢) سبق تخريجه ص: ٦٨٨.

وأما كون حقوق الله تعالى كالعبادات كالزكاة وما أشبه ذلك لا يستحلف فيها ؛ فلأنها حقٌّ لله تعالى . أشبهت الحد.

قال: (ويجوز الحكم في المال وما يقصد به المال بشاهد ويمين المدعى . ولا تُقبل فيه شهادة امرأتين ويمين . ويحتمل أن تُقبل . ولا يقبل في النكاح والرجعة وسائر ما لا يستحلف فيه شاهد ويمين).

أما كون الحكم في المال وما يقصد به المال يجوز بشاهد ويمين ؛ فلما تقدم في باب المشهود به في قوله: الرابع المال وما يقصد به المال ؛ كالبيع والقرض^(١).

وأما كونه لا يُقبل فيه شهادة امرأتين ويمين على المذهب ؛ فلأنها بينة خلت من رجل . فلم تقبل ؛ كما لو شهد بالمال أربعة نسوة.

ولأن قول المرأتين ضعيف يقوى بالرجل ، واليمين ضعيفة تقوّت بالرجل ، وفي هذه الصورة ضعف انضم إلى ضعيف . فلم يحصل مع شيء منها تقوية.

وأما كون ذلك يحتمل أن يُقبل ؛ فلأن المرأتين بمنزلة رجلٍ ، والشاهد مع اليمين يثبت المال . فكذلك مع ما هو بمنزلته.

والأول أصح ؛ لما تقدم.

ودليل الثانية منقوض بما إذا شهد بالمال أربع نسوة فإنه لو قام كل امرأتين مقام رجل لقبلت شهادة الأربع ؛ لمقامهم مقام الرجلين.

وأما كون النكاح والرجعة وسائر ما لا يستحلف فيه لا يقبل فيه شاهد ويمين ؛ فلما تقدم في باب أقسام المشهود به في قوله: الثالث ما ليس بمال ولا يقصد به المال^(٢).

قال: (ومن حلف على فعل نفسه أو دعوى عليه حلف على البت . ومن حلف على فعل غيره أو دعوى عليه في الإثبات حلف على البت . وإن حلف على النفي حلف على نفي علمه).

أما كون من حلف على فعل نفسه أو دعوى عليه ؛ مثل: أن يدعي مائة مثلاً ويقيم بذلك شاهداً ، ويريد أن يحلف معه ، أو يدعي عليه مائة فيقول: ما يستحق

(١) ص: ٦٧٢.

(٢) ص: ٦٧١.

عليّ شيئاً يحلف على البتّ ؛ ف « لأن النبي ﷺ استحلف رجلاً فقال قل : والله الذي لا إله إلا هو ما لي عليك حق »^(١).

وأما كون من حلف على فعل غيره ؛ مثل: أن يدعي أن غيره غصب داره أو ما أشبه ذلك يحلف على^(٢) البتّ ؛ فلأن اليمين هنا قائمة مقام الشهادة ولو شهد الشاهد بذلك لكانت شهادته على البتّ فكذلك اليمين القائمة مقامها.

وأما كون من حلف على دعوى على غيره في الإثبات مثل: أن يدعي^(٣).

وأما كون من حلف على دعوى على غيره في النفي يحلف على نفي العلم ؛ فلأن فعل الغير لا يمكن القطع فيه ، ولذلك « أن النبي ﷺ أقر الحضرمي حين قال للكندي وقد أنكّر أن أباه غصب أرضه: أُحلفه [والله] ما يعلم أنها أرضي اغتصبها أبوه »^(٤). رواه أبو داود بمعناه.

قال: (ومن توجهت عليه يمين لجماعة فقال: أحلف يميناً واحدة لهم فرضوا جاز . وإن أبوا حلف لكل واحد يميناً).

أما كون من توجهت عليه يمين لجماعة فقال: أحلف يميناً واحدة لهم فرضوا يجوز ؛ فلأنهم لو رضوا بلا يمين لجاز . فلأن يجوز إذا رضوا بيمين واحدة بطريق الأولى.

وأما كونه يحلف لكل واحد يميناً إذا أبوا ذلك ؛ فلأنه لو انفرد كل واحد وحده للملك تحليفه يميناً . فإذا اجتمعوا ملكوا ذلك.

(١) سيأتي تخريجه ص: ٦٩٢.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) بياض في ٥ مقدار سطر.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٣٦٢٢) ٣ : ٣١٢ كتاب الأفضية، باب الرجل يحلف على علمه فيما غاب

عنه . وما بين المعكوفين زيادة من السنن.

فصل [في صفة اليمين]

قال المصنف رحمه الله: ((واليمين المشروعة هي اليمين بالله تعالى اسمه . وإن رأى الحاكم تغليظها بلفظ أو زمن أو مكان جاز ففي اللفظ يقول: والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم ، الطالب ، الغالب ، الضار ، النافع ، الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور)).

أما كون اليمين المشروعة هي اليمين بالله تعالى اسمه ؛ فبالكتاب والسنة : أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿تَجَسَّوْنَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا﴾ [المائدة: ١٠٧] ، وقوله تعالى: ﴿وَأَقْسِمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [النحل: ٣٨] .
وأما السنة ؛ فما روي : «أن رسول الله ﷺ حَلَفَ رَكَاةً فِي الطَّلَاقِ . فَقَالَ : اللَّهُ ! مَا أُرِدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً . فَقَالَ : اللَّهُ مَا أُرِدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً»^(١).

وفي حديث الحضرمي والكندي أن النبي ﷺ قال: «ألكَ بينة ؟ قال: لا . ولكن أُحلفُهُ والله ما يَعْلَمُ أَنَّهَا أَرْضِي اغْتَصَبَهَا أَبُوهُ»^(٢) . رواه أبو داود .
وقال عثمان لابن عمر: «تَحَلَّفُ بِاللَّهِ لَقَدْ بَعَثَهُ وَمَا بِهِ دَاءٌ تَعْلَمُهُ»^(٣) .
وأما كون الحاكم إذا رأى التغليظ بما ذكر يجوز ؛ ف «لأن النبي ﷺ استحلف رجلاً . فقال قل: والله الذي لا إله إلا هو ما له عندي شيء»^(٤) . رواه أبو داود .

(١) أخرجه الترمذي في جامعه (١١٧٧) ٣ : ١٧ كتاب الطلاق واللعان ، باب ما جاء في الرجل يطلق امرأته البتة .

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢٠٥١) ١ : ٦٦١ كتاب الطلاق ، باب طلاق البتة .

(٢) سبق تخريجه ص: ٦٩١ .

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٥ : ٣٢٨ كتاب البيوع ، باب بيع البراعة .

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٣٦٢٠) ٣ : ٣١١ كتاب الأقضية ، باب كيف اليمين ؟

وأما كون التخليط كما ذكر المصنف رحمه الله فلأن اللفظ قد دلّ على اعتباره استحلافه في الحديث المذكور بزيادة: «الذي لا إله إلا هو». وغيره من الأيمان والمكان سيأتي ذكرهما بعد إن شاء الله تعالى.

قال: (واليهودي يقول: والله الذي أنزل التوراة على موسى، وقلق له البحر، وأنجاه من فرعون وملأه. والنصراني يقول: والله الذي أنزل الإنجيل على عيسى، وجعله يحيى الموتى، ويرى الأكمه والأبرص. والمجوسي يقول: والله الذي خلقتني وصورني ورزقني).

أما كون اليهودي يقول ما ذكر؛ فلما روى أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ يعني لليهود: «نشدتكم بالله الذي أنزل التوراة على موسى ما تجدون في التوراة على من زنى؟»^(١). رواه أبو داود.

وأما كون النصراني يقول ما ذكر؛ فلأنه لفظ يتأكد به يمينه. أشبه اليهودي.

وعندي في تخليط يمين النصراني بما ذكر نظر؛ لأن أكثرهم لا يعتقدون أن عيسى رسولاً إنما يعتقدونه ابناً لله، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. فتخليط اليمين بما ذكر يؤدي إلى خروج اليمين عن أن تكون يميناً فضلاً أن تكون مغلظة.

وأما كون المجوسي يقول ما ذكر؛ فلأنه يعظم خالقه ورازقه. أشبه كلمة التوحيد في حق المسلم، وإنزال التوراة في حق اليهودي.

قال: (والزمان يخلفه بعد العصر أو بين الأذنين. والمكان يخلفه بمكة بين الركن والمقام، وفي الصخرة بيت المقدس، وفي سائر البلدان عند المنبر. ويخلف أهل الذمة في المواضع التي يعظمونها).

أما كون التخليط بالزمان تخليفه بعد العصر؛ فلأن الله تعالى قال: ﴿تجسبنهما من بعد الصلاة﴾ [المائدة: ١٠٦]. قيل: المراد بعد العصر.

وأما كون التخليط بين الأذنين أي بين الأذان والإقامة؛ فلأنه وقت تُرجى فيه إجابة الدعوة. فيُرجى فيه معاجلة الكاذب بالعقوبة.

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٣٦٢٤) ٣ : ٣١٢ كتاب الأقضية، باب كيف يخلف الذمي؟

وأما كون التغليظ بالمكان ؛ فلأن في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «من حلفَ على منبري هذا يمين آثمَةٍ فليتوباً مقعدُهُ من النار»^(١) .
فعلى هذا التغليظ بالمكان بمكة بين الركن والمقام ؛ لأنه موضع شريف زائد على غيره في الفضيلة ، وفي المدينة عند المنبر ، وفي بيت المقدس في الصخرة ، وفي سائر البلدان عند المنبر ؛ كالمدينة.

وأما كون أهل الذمة يحلفون في المواضع التي يعظّمونها ؛ فلأن اليمين تغلظ في حقهم زماناً فكذلك مكاناً. وعن الشعبي : «أنه قال لنصراني : اذهب إلى البيعة.» و «قال كعب بن سور في نصراني : اذهبوا إلى المذبح.»

قال: (ولا تغلظ اليمين إلا فيما له خطرٌ ؛ كالجنايات والعنات والطلاق ، وما تجب فيه الزكاة من المال ، وقيل: ما يُقطع به السارق .
وإن رأى الحاكم ترك التغليظ فتركه كان مصيباً).

أما كون اليمين لا تغلظ إلا فيما له خطرٌ كما ذكر المصنف رحمه الله على المذهب ؛ فلأن التغليظ للتأكيد ، وما لا خطر فيه لا يحتاج إلى تأكيد.
وأما كونه ما يُقطع فيه السارق على قول ؛ فلأن قطعه به يدل على الاهتمام به والتأكيد يناسبه.

وأما كون الحاكم إذا رأى ترك التغليظ فتركه كان مصيباً ؛ فلأنه مجتهد . فإذا رأى تركه كان مصيباً ؛ كما لو رأى أن الحكم كذاً.

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٤٧٠٤) ٣ : ٣٤٤ .

وأخرجه مالك في موطنه (١٠) ٢ : ٥٥٨ كتاب الأفضية، باب ما جاء في الحنث على منبر النبي ﷺ .
وأخرجه الشافعي في مسنده (٢٤١) ٢ : ٧٣ كتاب الأيمان والنور. باب فيما يتعلق باليمين.

كتاب الإقرار

قال المصنف رحمه الله: (يصح الإقرار من كل مكلف مختار غير محجور عليه . فأما الصبي والمجنون فلا يصح إقرارهما ؛ إلا أن يكون الصبي مأذوناً له في البيع والشراء فيصح إقراره في قدر ما أذن له دون ما زاد . وكذلك العبد المأذون له في التجارة).

أما كون الإقرار يصح من كل مكلفٍ مختار غير محجور عليه ؛ فلأنه يصح بيعه وشراؤه وهبته ووقفه وسائر تصرفاته . فصح إقراره قياساً على بقية أحكامه . ولأنه مقرر . فوجب أن يصح إقراره عملاً بالمتقضي للصحة السالم عن المعارض الآتي ذكره .

وأما كون الصبي إذا لم يكن مأذوناً له لا يصح إقراره ؛ فلأن النبي ﷺ قال: «رُفِعَ القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى يبلغ... الحديث»^(١) .

ولأن إقراره قول من غائب العقل . فلم يثبت له حكمه ؛ كالبيع والطلاق . وأما كونه إذا كان مأذوناً له يصح إقراره في القدر المأذون له ؛ فلأنه تصرف في شيء يصح تصرفه في البيع والشراء . فصح إقراره به ؛ كالبالغ . وأما كونه لا يصح إقراره فيما زاد ؛ فلأن تصرفه فيه بالبيع والشراء غير جائز فكذلك إقراره .

ولأن مقتضى الدليل أن إقراره غير صحيح . تُرك العمل به فيما أذن له فيه للإذن . فيبقى فيما عداه على مقتضاه .

وأما كون المجنون لا يصح إقراره بحال ؛ فلقوله عليه السلام: « وعن المجنون

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤٤٠١) ٤ : ١٤٠ كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يسيب حداً . وأخرجه الترمذي في جامعه (١٤٢٣) ٤ : ٣٢ كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد . وأخرجه النسائي في سننه (٣٤٣٢) ٦ : ١٥٦ كتاب الطلاق، باب من لا يقع طلاقه من الأزواج . وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢٠٤١) ١ : ٦٥٨ كتاب الطلاق، باب طلاق المعتوه والصغير والنائم .

حتى يُفَيَّقُ»^(١). وقياساً على الصبي بل أبلغ ؛ لأن الصبي يفهم في الجملة بعض الفهم ، وتصح صلواته وسائر عباداته.
وأما كون العبد المأذون له كالصبي المأذون له فيما ذكر ؛ فلأنه يساوي الصبي معنى . فوجب أن يساويه حكماً.

قال: (ولا يصح إقرار السكران . ويتخرج صحته بناء على طلاقه).

أما كون إقرار السكران لا يصح على المذهب ؛ فلأنه غير عاقل . فلم يصح إقراره ؛ كالجنون.

ولأن السكران لا يوثق بصحة قوله ولا تنتفي عنه التهمة فيما يخبر به . فلم توجد علة قبول القول في حقه.

وأما كونه يتخرج صحته بناء على صحة طلاقه ؛ فلأن صحة طلاقه يقتضي جعل حكمه حكم الصاحي ، والصاحي يصح إقراره فكذلك من جعل حكمه حكمه.

قال: (ولا يصح إقرار المكره ؛ إلا أن يقرّ بغير ما أكره عليه ؛ مثل: أن يكره على الإقرار لإنسان فيقرّ لغيره ، أو على الإقرار بطلاق امرأة فيقرّ بطلاق غيرها ، أو على الإقرار بدنانير فيقرّ بدراهم فيصح . وإن أكره على وزن ثمن فباع داره في ذلك صح).

أما كون إقرار المكره إذا لم يقرّ بغير ما أكره عليه لا يصح ؛ فلقوله عليه السلام: «رُفِعَ عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»^(٢).

ولأنه قول أكره عليه بغير حق . فلم يصح ؛ كالبيع.

وأما كونه إذا أقرّ بغير ما أكره عليه مثل الإقرار في الصور التي ذكرها المصنف رحمه الله يصح ؛ فلأن المقرّ به غير مكره عليه . فصح ؛ كما لو أقرّ بذلك ابتداءً.

وأما كون من أكره على وزن ثمن فباع داره في ذلك يصح ؛ فلأن بيع الدار غير مكره عليه . فصح ؛ كما لو^(٣) لم يكره أصلاً.

(١) تكملة للحديث السابق .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه (٢٠٤٣) : ١ : ٦٥٩ كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

قال: (وأما المريض مرض الموت المخوف فيصح إقراره بغير المال . وإن أقر بمال لمن لا يرثه صح في أصح الروايتين ، وفي الأخرى : لا يصح بزيادة على الثلث ، ولا يحاصن المقر له غرماء الصحة . وقال أبو الحسن التميمي والقاضي بحاصنهم).

أما كون إقرار المريض المرض المذكور بغير المال يصح ؛ فلأنه غير محجور عليه في غير ماله .

ولأن مقتضى الدليل صحة إقراره مطلقاً . تُرك العمل به في المال ؛ للحديث الوارد في ذلك . فوجب أن يبقى في غير المال على مقتضاه .

وأما كون إقراره بمال لمن لا يرثه يصح في أصح الروايتين ؛ فلأنه إقرار يعتمد فيه قوله فوجب أن يصح كما لو أقر في الصحة .

وأما كونه لا يصح بزيادة على الثلث في الأخرى ؛ فلأنه إقرار في المرض . أشبه إقرار الوارث .

والأول أولى ؛ لما تقدم .

ولأن حالة المرض أقرب إلى الاحتياط لنفسه وإبراء ذمته وتحري الصدق . فكان قبول قوله فيه أولى ، وفارق الإقرار للوارث أنه متهم فيه على ما سيأتي بيانه .

وأما كون المقر له لا يحاصن غرماء الصحة على قول غير أبي الحسن التميمي والقاضي ؛ فلأن المقرّ أقرّ بعد تعلق الحق بماله . فوجب أن لا يشارك المقر له غرماء ضيق المال . والدليل على تعلق الحق بماله منعه من التبرع بما زاد على الثلث للأجنبي ، ومن التبرع للوارث بكل حال .

وأما كونه يحاصنهم على قولهما ؛ فلأنهما حقان يجب قضاؤهما من رأس المال لم يختص أحدهما به . فلم يقدم أحدهما على الآخر ؛ كما لو ثبتا ببينة .

قال: (وإن أقر لوارث لم يقبل إلا ببينة ، إلا أن يُقرّ لامراته بمهر مثلها فيصح).

أما كون إقرار المريض لوارث غير المستثنى لا يقبل إذا لم يكن له بينة تشهد بالذي أقر له به ؛ فلأنه إيصال مال إلى الوارث في مرض الموت . فلم يقبل بغير رضى بقية الورثة ؛ كالهبة والوصية .

ولأن المريض محجور عليه لحق وارثه . فلم يقبل إقراره ؛ كالصبي في حق الناس كلهم .

وأما كونه إذا أقر لامرأته . بمهر مثلها يصح ؛ فلأنه إقرار بما تحقق سببه وعلم وجوبه فلم تحصل البراءة منه . أشبه ما لو اشترى عبداً فأقر للبائع بثمن مثله .

قال: (وإن أقرّ لوارث وأجنبي فهل يصح في حق الأجنبي ؟ علي وجهين).

أما كون الإقرار المذكور يصح في حق الأجنبي على وجه ؛ فلأنه لو أقر لأجنبي منفرد يصح . فكذلك إذا أقر له مع غيره .

وأما كونه لا يصح على وجه ؛ فلأنه جمع بين ما يصح وبين ما لا يصح . فلم يصح فيما يصح منفرداً ؛ كما لو باع ما يجوز بيعه وما لا يجوز بيعه فإنه لا يصح فيهما .

قال: (وإن أقرّ لوارث فصار عند الموت غير وارث لم يصح إقراره . وإن أقرّ لغير وارث صح . وإن صار وارثاً نص عليه . وقيل: أن الاعتبار بحال الموت فيصح في الأولى ولا يصح في الثانية كالوصية).

أما كون من أقرّ لوارثٍ فصار عند الموت غير وارث لا يصح إقراره ، ومن أقرّ لغير وارث يصح ، وإن صار وارثاً على منصوص الإمام أحمد ؛ فلأن الاعتبار في الإقرار بحال الإقرار ؛ لأنه قول يعتبر فيه التهمة . فاعتبر بحال وجوده ؛ كالشهادة .

فإن قيل: ما مثال ذلك ؟

قيل: مثال الأول: يقر لأخيه ثم يولد له ولد ابن . ومثال الثاني: أن يقر لأخيه

وله ابن فيموت الابن .

وأما كون الاعتبار بحال الموت على قول ؛ فبالقياس على الوصية .

فعلى هذا يصح في المسألة الأولى ولا يصح في المسألة الثانية ؛ كالوصية .

قال: (وإن أقرّ لامرأته بدين ثم أبانها ثم تزوجها لم يصح إقراره . وإن أقرّ المريض بوارث صح . وعنه : لا يصح . وإن أقرّ بطلاق امرأته في صحته لم يسقط ميراثها).

أما كون من أقرّ لامرأته بدين ثم أبانها ثم تزوجها لا يصح إقراره ؛ فلأنه إقرار لوارث في مرض الموت . فلم يصح ؛ كما لو لم يُينها.

ولأن الاعتبار إما بحال الإقرار أو بحال الموت ، والزوجة وارثة في الحالين.

وأما كون إقرار المريض بوارث يصح على المذهب ؛ فلأنه إقرار لغير وارث . فصح ؛ كما لو لم يصير وارثاً.

وأما كونه لا يصح على رواية ؛ فلأنه إقرار لمن يصير وارثاً . فلم يصح ؛ كالوارث المحقق.

والأول أصح ؛ لأن الإقرار للوارث إنما لم يصح للتهمة وهي هنا إما مفقودة أو مرجوحة ؛ لأن الظاهر من حال المقر أنه لا يلحق به أجنياً ، وإذا كان كذلك انتفت التهمة أو ضعفت ، وذلك يوجب صحة الإقرار ؛ لأن المقتضي لصحته سالم عن معارضة التهمة أو التهمة الراجعة.

وأما كون من أقرّ بطلاق امرأته في صحته لا يُسقط ميراثها ؛ فلأن المقر متهم في إقراره من حيث إنه ربما اتخذ إسناد الطلاق إلى الصحة سبباً لانتفاء التهمة الحاصلة بالطلاق في المرض ، وإذا تضمن إقراره تهمة لم يصح . فلم يسقط ميراث امرأته ؛ لقيام المقتضي السالم عن معارضة قبول إقرار الزوج.

فصل [في إقرار العبد]

قال المصنف رحمه الله: (وإن أقرَّ العبد بحدٍّ أو قصاصٍ أو طلاقٍ صحَّ وأخذ به ؛ إلا أن يُقرَّ بقصاصٍ في النفس فنص أحمد أنه يُتبع به بعد العتق . وقال أبو الخطاب: يُؤخذ به في الحال).

أما كون العبد إذا أقرَّ بحدٍّ أو قصاصٍ فيما دون النفس يصح ؛ فلأن ذلك يستوفى من بدنه ، وذلك له دون سيده ؛ لأن السيد لا يملك من العبد سوى المالية.

وأما كونه إذا أقرَّ بطلاقٍ يصح ؛ فلأن إيقاعه إليه ؛ لقول رسول الله ﷺ: «الطلاق لمن أخذ بالساق»^(١). فلا يكون متهماً بإقراره به ؛ لأن ملك الإنشاء ملك الإقرار.

وأما كونه يؤخذ بالإقرار في المواضع المذكورة ؛ فلأن إقراره إقرار صحيح ، ومن صح إقراره أخذ به . دليله: الحر.

وأما كونه إذا أقرَّ بقصاصٍ في النفس يتبع به العتق على منصوص الإمام أحمد ؛ فلأن أخذه في الحال يؤدي إلى إسقاط حق سيده من رقبته . فلم يقبل ؛ كما لو أقر بقتل الخطأ.

ولأنه متهم ؛ لأنه يحتمل أن يواطئ رجلاً يقر بذلك ليعفو على مال فيستحق تسليمه ويتخلص بذلك من سيده.

وأما كونه يؤخذ بذلك في الحال على قول أبي الخطاب ؛ فلأنه أحد نوعي القصاص . فقبل إقراره به ؛ كالأطراف . وما ذكر من التهمة في القصاص في النفس موجود في القصاص في الطرف ، والإقرار في الطرف وفاقاً فليكن في النفس كذلك.

(١) أخرجه ابن ماجة في سننه (٢٠٨١) : ١ : ٦٧٢ كتاب الطلاق، باب طلاق العبد .

قال: (وإن أقر السيد عليه بذلك لم يُقبل إلا فيما يوجب القصاص ، فيقبل فيما يجب به من المال . وإن أقر العبد غير المأذون له بمال لم يُقبل في الحال ويتبع به بعد العتق . وعنه : يتعلق برقبته . وإن أقر السيد عليه بمال أو بما يوجبه ، كجناية الخطأ قبل).

أما كون السيد إذا أقر على عبده بحد أو قصاص في غير نفس أو طلاق لا يقبل ؛ فلما تقدم من أن ذلك للعبد لا للسيد.

وأما كونه إذا أقر بما يوجب القصاص يقبل فيما يوجب به من المال ؛ فلأن المال للسيد .

ومفهوم كلام المصنف رحمه الله أنه لا يقبل في القصاص . وهو صحيح ؛ لما تقدم من أن البدن للعبد لا للسيد.

وأما كون العبد غير المأذون له إذا أقر بمال لا يُقبل في الحال ويتبع به بعد العتق على المذهب ؛ فلأنه إقرار من محجور عليه في حق غيره . فلم يُقبل في الحال ، ويتبع به بعد زوال الحجر عنه ؛ كالمفلس.

وأما كونه يتعلق بالمال برقبته على رواية ؛ فكجنايته.

والأول أصح ؛ لما ذكر.

والفرق بين الإقرار والجناية: أن الإقرار قول غير معتبر في الحال ، والجناية فعل ، وفعل المحجور عليه معتبر.

وأما كون السيد إذا أقر على عبده بمال أو ما يوجبه كجناية خطأ يقبل ؛ فلأن

المال حقه . فإذا أقر به وجب قبوله ؛ كإقراره على سائر ماله.

قال: (وإن أقر العبد بسرقة مال في يده وكذبه السيد قبل إقراره في القطع دون المال . وإن أقر السيد لعبده أو العبد لسيدته بمال لم يصح).

أما كون العبد إذا أقر بسرقة مال يُقبل في القطع ؛ فلأن القطع حق له . فقبل ؛

كما لو أقر في قصاص في يد.

وأما كونه لا يُقبل في المال ؛ فلأن المال حق للسيد . فلم يُقبل إقرار العبد به ؛

كما لو أقر العبد بمال في يده.

وأما كون السيد إذا أقرّ لعبده بمال لا يصح ؛ فلأنه إقرار لنفسه ؛ لأن مال العبد مال لسيده.

وأما كون العبد إذا أقرّ لسيده بإقراره له به تحصيل للحاصل.

قال: (وإن أقرّ أنه باع عبده من نفسه بألف وأقرّ العبد به ثبت . وإن أنكر عتق ولم يلزمه الألف).

أما كون البيع يثبت إذا أقرّ السيد والعبد به ؛ فلأنهما اتفقا عليه ولا حق لغيرهما فيه.

فعلى هذا يعتق العبد ؛ لأنه ملك نفسه وتلزمه الألف في ذمته ؛ لأن مقتضى الحال البيع ، وذلك^(١).

وأما كون العبد يعتق إذا أنكره ؛ فلأن السيد أقر بأن العبد ملك نفسه ، وذلك يوجب عتقه.

ولأن إقرار السيد بالبيع للعبد متضمن للإقرار بعتقه . أشبه ما لو قال لرجل آخر: بعثك عبدي لأعتقه.

وأما كون العبد لا يلزمه الألف ؛ فلأنه مدعى عليه بألف ، وهو منكر . فلم يلزمه ما ادعى عليه ؛ كسائر من أنكر.

قال: (وإن أقرّ لعبد غيره بمال صح وكان مالكة . وإن أقرّ لبهيمة لم يصح).

أما كون من أقرّ لعبد الغير بمال يصح ؛ فلأنه إقرار صدر ممن يصح إقراره . فإذا أمكن تصحيحه تعين جعله صحيحاً . وهاهنا يمكن تصحيح الإقرار بأن يجعل المال للسيد ، وتكون الإضافة إلى العبد على نحو ما يضاف بعض مال السيد إليه . وأما كون المال المقرّ به للسيد ؛ فلأن السيد هو الجهة التي يصح بها الإقرار . فتعين جعل المال له.

وأما كون من أقرّ لبهيمة لا يصح ؛ فلأن المقر له لا بد وأن يكون له مدخل في الإقرار بوجه.

فإن قيل: لم لا يصح ويكون لمالكها ؟

(١) بياض في د مقدار كلمة.

قيل: لأن الصحة تستدعي كون المقر له قابلاً لكونه مقراً له بوجه ، وذلك متنفذ في البهيمة.

قال: (وإن تزوج مجهولة النسب فأقرت بالرق لم يُقبل إقرارها . وعنه : يُقبل في نفسها ، ولا يُقبل في فسخ النكاح ورقّ الأولاد . وإن أولدها بعد الإقرار ولداً كان رقيقاً).

أما كون إقرار مجهولة النسب بالرق لا يُقبل ؛ فلأن الحرية حق لله تعالى . فلم يرتفع بقول أحدٍ ؛ كالإقرار على حق الغير .
وأما كونه لا يُقبل في فساد النكاح ورقّ الأولاد ؛ فلأنها متهمة بالنسبة إلى ذلك.

وأما كون ما أولدها بعد الإقرار رقيقاً ؛ فلأن الواطئ وطئ المقررة بالرق بعد الحكم برقها . أشبه ما لو وطئ مملوكة الغير ابتداء.

قال: (وإذا أقرّ بولد أمته أنه ابنه ثم مات ولم يتبين هل أنت به في ملكه أو غيره فهل نصير أم ولد ؟ على وجهين).

أما كون الأمة المقر بأن ولدها ابن للمقر تصير أم ولد له على وجه ؛ فلأن الظاهر أن ابنه المقر به ولد على فراشه . فتكون أمته ذات فراش له ، وذلك يوجب صيرورتها أم ولد له.

وأما كونها لا تصير أم ولد على وجه ؛ فلأن الولد يحتمل أن يكون بشبهة . فلم يثبت كون أمه أم ولد مع عدم كونه فراشاً.

فصل في الإقرار بالنسب

قال المصنف رحمه الله: (وإذا أقر الرجل بنسب صغير أو مجنون مجهول النسب أنه ابنه ثبت نسبه منه . وإن كان ميتاً ورثه . وإن كان كبيراً عاقلاً لم يثبت حتى يصدقه . وإن كان ميتاً فعلى وجهين . ومن ثبت نسبه فبجاءت أمه بعد موت المقر فادعت الزوجية لم تثبت بذلك).

أما كون نسب الصغير والمجنون المجهولي النسب يثبت بما ذكر مع الحياة ؛ فلأن الظاهر أن الشخص لا يلحق به من ليس منه .

ولأن الأب أقرّ بذلك ولا معارض لقوله . فوجب قبوله ؛ كما لو كانا مكلفين فأقرا بذلك .

وأما كونه يثبت مع الموت ؛ فلأن سبب ثبوته مع الحياة الإقرار ، وهو موجود هاهنا .

فإن قيل: التهمة موجودة مع الموت من أجل الميراث . فوجب أن لا يقبل ؛ كسائر الإقرار المتهم فيه .

قيل: التهمة هنا لا أثر لها بدليل ما لو أقرّ بنسب صغير له مال .
وأما كون النسب لا يثبت إذا كان المقرّ به كبيراً عاقلاً حياً حتى يصدقه ؛ فلأن تصديقه ممكن ، والقبول يقتضي التوارث من الجانبين . فوجب أن يقف على التصديق .

وفي كلام المصنف رحمه الله إشعار بأن المقرّ له المذكور إذا صدق ثبت نسبه . وهو صحيح ؛ لأن تصديقه يحصل اتفاقهما على التوارث من الطرفين جميعاً .
وأما كونه لا يثبت إذا كان ميتاً على وجه ؛ فلأن شرط القبول في الكبير العاقل التصديق ولم يوجد .

وأما كونه يثبت على وجه ؛ فلأنه مقرّ به تعذر تصديقه . أشبه الصبي والمجنون .

وأما كون من يثبت نسبه إذا جاءت أمه^(١) بعد موت المقرّ فادّعت الزوّجيّة لا يثبت ؛ فلأن الولد لا يتعين كونه من زوجته ؛ لاحتمال أن يكون من وطء شبهة .

قال : (وإن أقرّ بنسب أخ أو عم في حياة أبيه أو جده لم يُقبل . وإن كان بعد موتها وهو الوارث وحده صح إقراره وثبت النسب . وإن كان معه غيره لم يثبت النسب ، وللمقرّ له من الميراث ما فضل في يد المقرّ).

أما كون من أقرّ بنسب أخ أو عم في حياة أبيه أو جده لا يُقبل ؛ فلأن كل واحد من الأب والجد له حق في النسب . فلم يثبت بدون إقرارهما بذلك .

وأما كونه يصح إقراره ويثبت نسب المقرّ به إذا كان بعد موتها والمقرّ هو الوارث وحده ؛ فلأنه لا منازع له في الميراث ولا حق لغيره في نسبه . فوجب أن يصح إقراره ؛ كما لو أقرّ الأب أن شخصاً ابنه .

وأما كون النسب لا يثبت إذا كان مع المقرّ المذكور وارث غيره ؛ فلأن المقرّ بعض الورثة ، وإقرار الكل شرط في ثبوته ضرورة أن النسب لا يتبعض . فيثبت بالنسبة إلى المقرّ دون المنكر .

وأما كون المقرّ له^(٢) من الميراث ما فضل في يد المقرّ ؛ فلأن بإقراره يتبين أن ذلك له .

قال : (وإن أقرّ من عليه ولاء بنسب وارث لم يُقبل إقراره إلا أن يصدقه مولاه).

أما كون إقرار من ذكر لا يُقبل إذا صدقه مولاه ؛ فلأن قبول ذلك يؤدي إلى إسقاط ميراث المولى وفي ذلك ضرر .

ولأن المقرّ متهم ؛ لاحتمال قصده منع مولاه . فلم يُقبل ؛ كسائر الإقرارات المتهم فيها .

وأما كونه يقبل إذا صدقه مولاه ؛ فلأن الحق له فإذا صدقه وجب قبوله .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) مثل السابق .

قال: (وإن أقرت المرأة بنكاح علي نفسها فهل يُقبل؟ على روايتين. وإن أقرّ الولي عليها به قبل إن كانت مجبرة وإلا فلا).

أما كون إقرار المرأة المذكورة بما ذكر يُقبل على رواية؛ فلأنها غير متهمة فيه؛ لأنها يمكنها أن تجدد العقد معه بشروطه.

وأما كونه لا يُقبل على رواية؛ فلأن النكاح يفتقر إلى شروطٍ ولا يعلم حصولها بالإقرار.

وأما كون إقرار^(١) المولى عليها بذلك يُقبل إذا كانت مجبرة كالثيب الصغيرة والبكر مع أبيها؛ فلأن من ملك شيئاً ملك الإقرار به.

وأما كونه لا يُقبل إذا لم تكن مجبرة كالأخت مع أخيها؛ فلأنه لا يملك تزويجها بغير رضاها. فلم يملك الإقرار عليها به؛ كالأجنبي.

قال: (وإن أقرّ أن فلانة امرأته، أو أقرت أن فلاناً زوجها فلم يصدق المقر له المقرّ إلا بعد موت المقرّ صح وورثته).

أما كون الإقرار المذكور يصح؛ فلأنهما تصادقا على ذلك في الجملة.

وأما كون المقر له يرث المقر؛ فلصحة إقراره بالزوجية.

قال: (وإن أقرّ الورثة على موروثهم بدين لزمهم قضاؤه من التركة. وإن أقرّ بعضهم لزمه منه بقدر ميراثه. فإن لم يكن له تركة لم يلزمهم شيء).

أما كون الورثة إذا أقرّوا على موروثهم بدين يلزمهم قضاؤه من التركة؛ فلأنهم أقرّوا باستحقاق ذلك على موروثهم، والإقرار أبلغ من البينة. ولو شهدت بينة بدين على موروثهم لزمهم قضاؤه من التركة. فكذلك فيما هو أبلغ منه.

وأما كون بعضهم إذا أقرّ بدين يلزمهم منه بقدر ميراثه؛ فلأنهما لا يستحقون من الإرث أكثر من ذلك. فلا يلزمهم أكثر من قدره.

فعلى هذا إن كان المقرّ واحداً من اثنين فعليه النصف من الدين كما أن له النصف من الميراث، وإن كان أحد ثلاثة فعليه الثلث كما أن له الثلث من الميراث. وعلى هذا فقس.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

وأما كون الورثة لا يلزمهم شيء إذا لم يكن للميت تركة ؛ فالأنهم لا يلزمهم أداء دين موروثهم في حياته إذا كان مفلساً . فكذا لا يلزمهم ذلك إذا كان ميتاً .

فصل في الإقرار بالحمل

قال المصنف رحمه الله: (وإذا أقرّ حمل امرأة صحح . فإن ألقته ميتاً أو لم يكن حملٌ بطل . وإن ولدت حياً وميتاً فهو للحي . وإن ولدتهما حين فهو بينهما سواء الذكر والأنثى . ذكره ابن حامد . وقال أبو الحسن التميمي: لا يصح الإقرار إلا أن يعزبه إلى [سبب من] ^(١) إرث أو وصية فيكون بينهما على حسب ذلك).

أما كون الإقرار للحمل المعزى إلى سبب من إرث أو وصية يصح فلا شبهة فيه ؛ لأنه إقرار مستند إلى سبب صحيح.

وأما كونه يصح مطلقاً على المذهب ؛ فلأن الحمل يصح أن يملك بوجه صحيح . فصح الإقرار المطلق له ؛ كالطفل.

وأما كونه لا يصح على قول أبي الحسن التميمي ؛ فلأن الحمل لا يملك بغير الشئيين.

والأول أولى ؛ لأنه لا يلزم من انحصار سبب لاستحقاق ذكر السبب في الإقرار . بدليل الطفل.

فعلى هذا إن ألقّت المرأة الحمل ميتاً أو لم يكن حملٌ بطل الإقرار بفوت شرطه . وإن ولدت حياً وميتاً فهو للحي ؛ لأن الشرط فيه فهو محقق دون الميت . وإن ولدتهما حين فهو بينهما بالسوية ؛ لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر ، وعلى الثاني هو باطل من أصله . فإن عزاه فمات الحمل نظرت من عزاه إلى إرث عاد إلى ورثة موروث الطفل . وإن عزاه إلى وصية عادت ورثة الموصي . وإن ولدت حياً وميتاً فنصيب الحي له ونصيب الميت حكمه حكم ما لو كان الحمل واحداً ثم مات وقد تقدم ذكره . وإن ولدتهما حين فإن عزاه إلى إرث فهو بينهما ؛ كالميراث للذكر مثل حظ الأنثيين ؛ كالبنين والإخوة للأبوين أو للأب أو الذكر

(١) زيادة من المقنع.

والأنتى سواء ؛ كالأخوة للأم . وإن عزاه إلى وصية فهو على ما وصى فإن كانت مطلقة فالذكر والأنتى سواء.

قال: (ومن أقرّ لكبير عاقل بمال فلم يُصدقه بطل إقراره في أحد الوجهين ، وفي الآخر : يؤخذ المال إلى بيت المال).

أما كون الإقرار المذكور يبطل بالنسبة إلى استحقاق المقر له المقر به فلا خلاف فيه إذا كذبه ؛ لأن الإنسان لا يثبت له ملك هو مقر بأنه لا يستحقه.

وأما كونه يبطل بالنسبة إلى عدم استحقاق المقر له والمقر به في وجه ؛ فلأن ذلك أحد جهتي الإقرار . فوجب بطلانها ؛ كالجبهة الأخرى.

ولأن المال محكوم له به فإذا رده المقر له بقي على ما كان الحال عليه.

فعلى هذا يُقرّ المال في يد المقر.

وأما كونه لا يبطل في وجه ؛ فلأن بطلانه بالنسبة إلى المقر له - أعني اختص

به - فاختص البطلان به.

فعلى هذا يؤخذ ويجعل في بيت المال ؛ لأنه مال لا يدعيه أحد . فوجب على

الإمام حفظه وجعله في بيت المال ؛ كالمال الضائع.

باب ما يحصل به الإقرار

قال المصنف رحمه الله: (إذا ادعى عليه ألفاً فقال: نعم ، أو أجل ، أو صدقت ، أو أنا مُقرُّ بها ، أو بدعواك : كان مُقرّاً).

أما كونه مُقرّاً إذا قال: نعم ؛ فلأنها حرف موضوع للتصديق ، ولذلك لما قال الله تعالى: ﴿فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً قالوا نعم﴾ [الأعراف: ٤٤] : كانوا مقرين.

وأما كون المدعى عليه مُقرّاً إذا قال: أجل ؛ فلأنه حرف موضوع للتصديق . ولذلك لما قيل لسلمان: «عَلَّمَكُم نبيكُم كلَّ شيءٍ حتى الخِرَاءَةَ . قال: أجل»^(١). ومنه قول الشاعر:

وقلن على الفردوس أول مشرب
أجل جيران كانت دعائره

وأما كونه مُقرّاً إذا قال: صدقت ؛ فلأنه تصديق صريح.

وأما كونه مُقرّاً إذا قال: أنا مُقرُّ بها أو بدعواك ؛ فلأن المتصل بقوله: أنا مُقرُّ يزيل الاحتمال ويزيل الشبهة.

قال: (وإن قال: أنا أقرُّ ، أو لا أنكر ، أو يجوز أن يكون محقاً ، أو عسى ، أو لعل ، أو أظن ، أو أحسب ، أو أقدر ، أو أخذ ، أو اتزن ، أو أحرز ، أو افصح كملك : لم يكن مُقرّاً).

أما كون المدعى عليه لا يكون مُقرّاً إذا قال: أنا أقر ؛ فلأن ذلك وعدٌ بالإقرار في المستقبل ، والوعد بالشيء لا يكون إقراراً به.

وأما كونه لا يكون مُقرّاً إذا قال: لا أنكر ؛ فلأنه لا يلزم من عدم الإنكار الإقرار ؛ لأن ثم قسماً آخر وهو عدمهما معاً.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٦٢) ١ : ٢٢٣ كتاب الطهارة، باب الاستطابة .

ولأنه يحتمل أن يكون مراده لا أنكر بطلان دعواك.
وأما كونه لا يكون مقراً إذا قال: يجوز أن يكون مُحَقَّقاً ؛ فلأن الجواز المذكور معارض بجواز أن لا يكون مُحَقَّقاً.

ولأنه لا يلزم من جواز الشيء وجوبه.
وأما كونه لا يكون مقراً إذا قال: أظن أو أحسب أو أقدر ؛ فلأن هذه الألفاظ تستعمل في الشك.

وأما كونه لا يكون مقراً إذا قال: خذ أو اتزن أو أحرز ؛ فلأنه يحتمل خذ الجواب مني أو اتزن أو أحرز مالك على غيري.
وأما كونه لا يكون مقراً [إذا قال : افتح كملك ؛ فلأنه يحتمل افتح كملك لشيء آخر]^(١).

[قال: (وإن قال: أنا مقراً أو خذها أو اتزنها أو اقبضها أو أحرزها أو هي صحاح فهل يكون مقراً؟)]^(٢) [يحتمل وجهين].

أما كون المدعى عليه إذا قال: أنا مقر يحتمل أن يكون مقراً ؛ فلأن ذكر ذلك عقيب الدعوى عليه ينصرف إليها.

وأما كونه يحتمل أن لا يكون مقراً ؛ فلأنه يحتمل أن يريد غير ذلك ؛ مثل: أن يعني أنا مقر بالشهادة أو ببطلان دعواك.

وأما كونه إذا قال: خذها أو اتزن بها أو اقبضها أو أحرزها أو هي صحاح يحتمل أن يكون مقراً ؛ فلأن الكناية تعود إلى ما تقدم^(٣).

وأما كونه يحتمل أن لا يكون مقراً ؛ فلأن الصفة ترجع إلى المدعي ولم يقر أنه واجب.

(١) ساقط من د . وقد استدر كناه من الشرح الكبير ٥ : ٢٩٤ .

(٢) ساقط من د . وقد استدر كناه من المقنع .

(٣) التعليل غير واضح في د . وقد أنبتناه من الشرح الكبير ٥ : ٢٩٤ .

قال: (وإن قال: له عليّ ألف إن شاء الله، أو في علمي، أو فيما أعلم. أو قال: اقضني ديني عليك ألفاً، أو سلّم إليّ ثوبي هذا، أو فرسي هذه فقال: نعم: فقد أقرّ بها).

أما كون المدعى عليه مقرراً إذا قال: له عليّ ألف إن شاء الله؛ فلأنه وجد منه الإقرار وعقبه بما لا يقيد ولا يقتضي رفع الحكم. فلزمه ما أقرّ به؛ كما لو قال: له عليّ ألف في علم الله أو قال: مشيئته.

وأما كونه مقرراً إذا قال: له عليّ ألف في علمي أو فيما أعلم؛ فلأن ما في علمه لا يجتمل إلا الوجوب.

وأما كونه مقرراً في المسائل الثانية؛ فلأن قول: نعم في جواب: اقضني أو سلّم إليّ جواب صريح. أشبه ما لو قال: لك عندي.

قال: (وإن قال: إن قدم فلان فله عليّ ألف لم يكن مقرراً. وإن قال: له عليّ ألف إن قدم فلان فعليّ وجهين).

أما كون قائل ما ذكر لا يكون مقرراً إذا قدم الشرط؛ فلأن المعلق بالشرط عدم عند عدمه. فإذا لم يكن للمقر له عليّ المقر ألف قبل الشرط لم يكن عليه بعد الشرط؛ لأن الشرط لا يقتضي إيجاب ذلك.

وأما كونه لا يكون مقرراً إذا أحر الشرط على وجه؛ فلما تقدم. وأما كونه يكون مقرراً على وجه؛ فلأن قوله: له عليّ ألف يقتضي كون ذلك له عليه، وقوله بعد: إن: إن نافاه بطل فيه للمنافاة فيبقى ما قبل ذلك على ما كان عليه.

قال: (وإن قال: له عليّ ألف إذا جاء رأس الشهر كان إقراراً. وإن قال: إذا جاء رأس الشهر فله عليّ ألف فعليّ وجهين).

أما كون ما ذكر إقراراً مع تأخر الشرط؛ فلأن المقر به ثبت بالإقرار، والشرط بعده يحتمل أنه أراد به المحل. فلم يبطل الإقرار بالاحتمال.

وأما كونه لا يكون إقراراً مع تقدمه على وجه؛ فلأنه بدأ بالشرط، وذلك يقتضي تعلق إقراره به، وما لا يكون عليه في الحال لا يكون عليه في المال.

وأما كونه يكون إقراراً على وجه ؛ فلأن المعلق على الشرط لا فرق بين تقدمه وتأخره.

قال: (وإن قال : له على ألف إن شهد به فلان ، أو إن شهد به فلان صدقته : لم يكن مقراً . وإن قال : إن شهد به فلان فهو صادقٌ احتمل وجهين).

أما كون من قال : له على ألف إن شهد به فلان لا يكون مقراً ؛ فلأنه علق الوجوب على شرط.

وأما كونه لا يكون مقراً إذا قال: إن شهد به فلان صدقته ؛ فلأنه قد يصدق من ليس بصادق.

وأما كون من قال: إن شهد به فلان فهو صادقٌ يحتمل أن يكون مقراً ؛ فلأنه لا يتصور صدق الشاهد إلا بأن يكون المشهود به ثابتاً عليه ، وقد اعترف بكونه صادقاً فيكون مقراً بذلك.

وأما كونه يحتمل أن لا يكون مقراً ؛ فلأنه علق إقراره على شرط . أشبه ما لو قال: إن شهد به فلان صدقته.

قال: (وإن أقرّ العربي بالعجميّة أو العجمي بالعربيّة وقال: لم أدر معنى ما قلت : فالقول قوله مع يمينه).

أما كون القول قول من ذكر ؛ فلأن الظاهر صدقه والقول قول من عضد قوله الظاهر . ولذلك كان القول قول المنكر ؛ لأن الأصل براءة ذمته . والأصل والظاهر أخوان.

وأما كون ذلك مع يمينه ؛ فلأنه يحتمل كذبه . أشبه المنكر . ولأن كل من كان القول قوله كان ذلك مع يمينه ، وهاهنا القول قوله فيكون مع يمينه.

باب الحكم فيما إذا وصل بإقراء ما يغيره

قال المصنف رحمه الله: (إذا وصل به^(١) ما يسقطه ؛ مثل : أن يقول : له عليّ ألف لا يلزمني ، أو قد قبضه ، أو استوفاه ، أو ألف من ثمن حمر ، أو تكفلت به على أبي بالخيار ، أو ألف إلا ألفاً ، أو إلا ستمائة : لزومه الألف).

أما كون من قال : له عليّ ألف لا يلزمني أو قد قبضه أو استوفاه يلزومه الألف ؛ فلأن مجموع قوله لا يمكن تصحيحه . إذ لا سبيل إلى أن يكون عليه ألف على وجه له لا يلزمه أو أنه مقبوض أو مستوفى . فإذا لم يمكن تصحيح المجموع لغى ما حصل به الفساد . فيبقى له عليّ ألف.

وأما كون من قال : له عليّ ألف من ثمن حمر يلزومه الألف ؛ فلأن ثمن الخمر لا يكون عليه . فذكر ذلك بعد الإقرار رفَع الألف بجملته . فلم يصح الدفع ؛ كما لو قال : عليّ ألف لا يلزمني.

وأما كون من قال : له عليّ ألف تكفلت به عن فلان على أبي بالخيار يلزومه الألف ؛ فلأن ذلك رفع لجميع ما أقر به . فلم يقبل قوله فيه ؛ كالصورة المذكورة قبل.

وأما كون من قال : له عليّ ألف إلا ألفاً يلزومه الألف ؛ فلأنه استثنى الكل ، واستثناء الكل لا يصح ؛ لأنه لم ترد به لغة.

ولأن صحته توجب جعل الكلام لغواً ، والأصل في الكلام أن يقع غير لغو ، وإذا لم يصح الاستثناء بقي قوله : عليّ ألف ، وذلك يقتضي لزومه له.

وأما كون من قال : له عليّ ألف إلا ستمائة يلزومه الألف ؛ لأنه استثنى الأكثر من الأقل ، وذلك لا يصح ؛ لأنه لم يرد في لغة العرب ، ولذلك قال

(١) زيادة من المقنع.

الرَّجَّاح: لم يأت الاستثناء إلا في القليل من الكثير ، ولو قال قائل: مائة إلا تسعة وتسعين لم يكن متكلماً بالعربية.

فإن قيل: قد ورد ذلك في القرآن بدليل قوله تعالى: ﴿إِنْ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢] ، وقوله تعالى: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ❁ إلا عبادك منهم المخلصين﴾ [ص: ٨٢-٨٣] . استثنى سبحانه الغاوين من العباد ، وثانياً العباد من الغاوين . وأيهما كان أكثر فقد استثنى الأكثر من الأقل .

ومنه قول الشاعر:

أدوا التي نقصت تسعين من مائة ثم ابعثوا حكماً بالحق قواما

قيل: أما الآيتان ففي أحدهما استثنى المخلص من بني آدم وهم أقل ، وفي الأخرى استثنى الغاوين من العباد وهم الأقل ؛ لأن الملائكة كلهم طائعون .
وأما البيت فقال ابن فضال النحوي: هو بيت مصنوع لم يثبت عن العرب .
ثم على تقدير صحته ليس فيه استثناء.

قال: (وإن قال: كان له عليّ ألف وقضيته ، أو قضيت منه خمسمائة : فقال الخرقى: ليس بإقرار والقول قوله مع يمينه . وقال أبو الخطاب: يكون مقراً مدّعياً للقضاء فلا يُقبل إلا بيينة ، فإن لم تكن بيينة حلف المدعى أنه لم يقض ولم يبرأ واستحق وقال: هذا رواية واحدة ذكرها ابن أبي موسى).

أما كون القول المذكور ليس بإقرار على قول الخرقى وهو رواية عن الإمام أحمد ؛ فلأنه قول يمكن صحته من غير تناقض في اللفظ . فوجب أن يقبل ؛ كاستثناء البعض.

وأما كون قائله مقراً مدّعياً للقضاء فلا يُقبل إلا بيينة على قول أبي الخطاب ؛ فلأنها رواية عن الإمام: أما كونه مقراً ؛ فلأن قوله: كان له عليّ ألف إقرار بالدين .
بدليل أنه لو سكت على ذلك لكان الأمر كذلك.

وأما كونه مدّعياً للقضاء ؛ فلأن قوله: وقضيته دعوى كذلك.

وأما كونه لا يُقبل قوله إلا بيينة ؛ فلأن كل من ادعى شيئاً لا يُقبل إلا بيينة .

فإن لم تكن له بينة حلف المدعي أنه لم يقض ولم يبرئ ؛ لأن المدعى عليه ادعى القضاء وقوله محتمل . فيجب أن يحلف على نفي ذلك وعلى البراءة منه .
وأما كون المدعي يستحق ذلك ؛ فلأن خصمه أقر به وقد حلف هو على عدم المسقط . فتعين الاستحقاق ؛ لحصول ما يوجب وبقي ما يعارضه .

فصل [في الاستثناء]

قال المصنف رحمه الله: (ويصح استثناء ما دون النصف . ولا يصح فيما زاد عليه . وفي استثناء النصف وجهان . فإذا قال : له عليّ هؤلاء العبيد العشرة إلا واحداً لزمه تسليم تسعة . فإن ماتوا إلا واحداً فقال : هو للمستثنى فهل يُقبل ؟ عليّ وجهين . وإن قال : له هذه الدار إلا هذا البيت ، أو هذه الدار له وهذا البيت لي : قبل منه).

أما كون استثناء ما دون النصف يصح ؛ فلأن ذلك وارد في القرآن والشعر وكلام العرب الفصيح.

وأما كون الاستثناء فيما زاد على النصف وهو الكل والأكثر لا يصح ؛ فلما تقدم في قوله: إلا ألفاً أو إلا ستمائة.

وأما كون استثناء النصف لا يصح في وجه ؛ فبالقياس على ما زاد.

وأما كونه يصح في وجه ؛ فبالقياس على ما نقض.

والأول أولى ؛ لأنه لم يرد في اللغة فإلحاقه بالأكثر أولى.

ولأن مقتضى الدليل أن لا يصح الاستثناء ؛ لأنه إبطال بعد إقرار . تُرك العمل

به في الأقل للإجماع . فيبقى فيما عداه على مقتضاه.

وأما كون من قال : له عليّ هؤلاء العبيد العشرة إلا واحداً يلزمه تسليم

تسعة ؛ فلأن اللفظ يقتضي وجوب العشرة . خرج استثناء الواحد بالاستثناء

الصحيح . فيبقى تسعة.

وأما كونه يُقبل قوله - إذا ماتوا إلا واحداً - هو المستثنى على وجه ؛ فلأنه هو

المقرّر وقد فسر كلامه بتفسير يحتمله . فوجب قبوله ؛ كما لو قال: له عندي شيء

ثم فسره.

وأما كونه لا يُقبل على وجه ؛ فلأنه يرفع به جميع ما أقر به.

والأول أولى ؛ لما تقدم . والتفسير المذكور ليس رفعاً للإقرار ، وإنما تعذر تسليم المقر به لا المعنى يرجع إلى التفسير .
وأما كون من قال: له هذه الدار إلا هذا البيت ، أو هذه الدار له وهذا البيت لي يُقبل منه ؛ فلأن الأول استثناء للبيت من الدار والثاني في معنى الاستثناء ، والاستثناء صحيح ، وما في معناه ملحق به .

قال: (وإذا قال: له عليّ درهمان وثلاثة إلا درهمن ، أو له عليّ درهم ودرهم إلا درهماً : فهل يصح الاستثناء ؟ عليّ وجهين).

أما كون الاستثناء فيما ذكر يصح في وجه ؛ فلأن الواو في قوله: درهمان وثلاثة ، وفي قوله: درهم ودرهم يجعل الجملتين جملة واحدة . فيصير الاستثناء في المسألة الأولى درهمن من خمسة ، وفي الثانية درهماً من درهمن ، وذلك استثناء صحيح ؛ لأنه أقل من الأكثر فيهما .

وأما كونه لا يصح علي وجه ؛ فلأن الاستثناء يحتمل أن يعود إلى الجملة التي ثلاثة . فيكون درهمن من ثلاثة ، ودرهم من درهم ، وذلك لا يصح ؛ لأنه في المسألة الأولى استثنى الأكثر ، وفي الثانية استثنى الكل .

قال: (وإن قال: له عليّ خمسة إلا درهمن ودرهماً لزمه الخمسة في أحد الوجهين ، وفي الآخر يلزمه ثلاثة).

أما كون قائل ما ذكر يلزمه الخمسة في وجه ؛ فلأن الواو في قوله: ودرهماً جعل معنى الكلام كقوله: عليّ خمسة إلا ثلاثة ، واستثناء الثلاثة من الخمسة لا يصح فيبقى قوله: عليّ خمسة على موجب إقراره السالم عن معارضة الاستثناء .
وأما كونه يلزمه ثلاثة في وجه ؛ فلأنه استثنى من الخمسة درهمن فيبقى ثلاثة .

فإن قيل: إنما استثنى درهمن ودرهماً .

قيل: يجب أن لا يصح العطف ؛ لئلا يكون مستثنياً للأكثر .

قال: (ويصح الاستثناء من الاستثناء ، فإذا قال: له عليّ سبعة إلا ثلاثة إلا درهماً يلزمه خمسة . وإن قال: له عليّ عشرة إلا خمسة إلا ثلاثة إلا درهمن إلا درهماً

لزومه عشرة في أحد الوجوه ، وفي الآخر يلزمه ستة ، وفي الآخر سبعة ، وفي الآخر ثمانية .

أما كون الاستثناء من الاستثناء يصح ؛ فلأنه إذا صح الاستثناء . فلأن يصح الاستثناء من الاستثناء بطريق الأولى ؛ لأن الاستثناء إبطال ، والاستثناء منه رجوع إلى موجب الإقرار .

وأما كون من قال: له عليّ سبعة إلا ثلاثة إلا درهماً يلزمه خمسة ؛ فلأن السبعة بقي منها أربعة ؛ لأنه خرج منها ثلاثة بالاستثناء ، وعاد بالاستثناء من الاستثناء درهم . فإذا ضمّمته إلى الأربعة صار المجموع خمسة .

وأما كون من قال: له عليّ عشرة إلا خمسة إلا ثلاثة إلا درهمن إلا درهماً فيه الوجوه المذكورة ؛ فلأن ذلك مبني على استثناء النصف ، وعلى أنه إذا بطل الاستثناء هل يبطل الاستثناء من الاستثناء ؟ وفيهما خلاف: أما الخلاف في استثناء النصف فقد تقدم ذكره .

وأما بطلان الاستثناء من الاستثناء ؛ فلأنه تابع للاستثناء ومتعين به . فوجب بطلانه بطلانه .

وأما عدم بطلانه ؛ فلأنه إذا بطل الاستثناء ولي الاستثناء من الاستثناء المستثنى منه . فيجب أن يعمل عمله ؛ كما لو لم يكن بينهما شيء .

ولأن الفاسد وجوده كعدمه ، وإذا كان كذلك وجب أن يكون حكم الاستثناء من الاستثناء حكم ما ولي الاستثناء منه .

فعلى قولنا لا يصح استثناء النصف ويبطل الاستثناء من الاستثناء يلزمه عشرة ؛ لأنه استثنى منها خمسة وذلك لا يصح ؛ لأنه النصف ، وإذا لم يصح الاستثناء بطل الاستثناء من الاستثناء فيبقى قوله: عشرة سالماً عن المعارض .

وعلى قولنا: يصح استثناء النصف ولا يبطل الاستثناء من الاستثناء بطلان الاستثناء يلزمه ستة ؛ لأنه إذا صح استثناء الخمسة من العشرة بقي خمسة ، واستثناء الثلاثة من الخمسة لا يصح ؛ لكونها أكثر فيبطل . ويلى قوله: إلا درهمن قوله: إلا خمسة وهو استثناء صحيح ؛ لأنه أقل من النصف . وإذا صح استثناء ذلك عاد

من الخمسة الخارجة درهمان خرج منها درهم بقوله: إلا درهماً بقي درهم فإذا ضمته إلى الخمسة الباقية أول مرة صار المجموع ستة.

وعلى قولنا: لا يصح استثناء النصف ولا يبطل الاستثناء من الاستثناء يلزمه سبعة ؛ لأن استثناء الخمسة لا يصح ؛ لأنها نصف ، واستثناء الدرهمين من الثلاثة لا يصح ؛ لأنهما أكثر ، واستثناء الدرهم من الدرهمين لا يصح ؛ لأنه نصف . بقي قوله: إلا ثلاثة صحيحاً فيصير بمنزلة قوله: له عليّ عشرة إلا ثلاثة وفي ذلك يلزمه سبعة فكذلك هاهنا.

وعلى قولنا: لا يصح استثناء النصف ويبطل الاستثناء من الاستثناء يبطلان الاستثناء يلزمه ثمانية ؛ لأن استثناء الخمسة لا يصح ؛ لأنها نصف المستثنى منه ، وإذا لم يصح ذلك ولي المستثنى منه قوله إلا ثلاثة . فينبغي أن يعمل عمله . لكن وليه قوله: إلا درهمين ، وذلك لا يصح ؛ لأنه أكثر ، وإذا لم يصح ولي قوله: إلا درهماً قوله: إلا ثلاثة فعاد منها درهم للبعة الباقية فيصير مجموع الباقي ثمانية.

قال: (ولا يصح الاستثناء من غير الجنس . نص عليه . فإذا قال: له عليّ مائة درهم إلا ثوباً لزمته المائة ؛ إلا أن يستثنى عيناً من ورق أو ورقاً من عين فيصح ذكره الحرقى . وقال أبو بكر: لا يصح ، فإذا قال: له عليّ مائة درهم إلا ديناراً فهل يصح ؟ على وجهين).

أما كون الاستثناء من غير الجنس في غير العين من الورق كقول المصنف رحمه الله: له عليّ مائة درهم إلا ثوباً لا يصح ؛ فلأن الثوب غير داخل في مدلول المائة فكيف يخرج منها ؟.

فإن قيل: قد ورد الاستثناء من غير الجنس في القرآن والشعر: أما في القرآن ؛ فقوله تعالى: ﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس كان من الجن﴾ [الكهف: ٥٠] ، وقوله تعالى: ﴿لا يسمعون فيها لغواً إلا سلاماً﴾ [مريم: ٦٢].

وأما الشعر ؛ فقول الشاعر:

وبلدة ليس بها أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

وقول الآخر:

وما بالربع من أحدٍ إلا أُواريَّ لأياً^(١) ما أبينها

قيل: الاستثناء من غير الجنس يجيء معنى لكون ذلك لا مدخل له في الإقرار ؛ لأن الإقرار إثبات . ولكن إنما هو الاستدراك بعد الحجة . فلا يحسن ذلك مع الإقرار بحال.

فعلى هذا يلزم المقر في الصورة التي ذكرها المصنف رحمه الله مائة ؛ لأن الاستثناء لما لم يصح لغي . فبقي قوله: له مائة سالماً عن المعارض.

وأما كون الاستثناء من غير الجنس في العين والورق كقول المصنف رحمه الله: له عليّ مائة إلا ديناراً لا يصح على وجه ؛ فلما ذكر قبل.

وأما كونه يصح على وجه ؛ فلأن الذهب والفضة كالجنس الواحد في أنهما أثمان المبيعات وقيم المتلفات وأروش الجنائيات ، ويكمل أحدهما نصاب الآخر في الزكاة.

ولأن أحدهما معلوم من الآخر .

ولأن قيمة الدينار معلومة من الدراهم في الغالب.

(١) زيادة من الشرح الكبير ٥ : ٣١٠.

فصل في تفسير الإقرار

قال المصنف رحمه الله: (وإذا قال: له علي ألف درهم ثم سكت سكوتاً يمكنه الكلام فيه ثم قال: زيوفاً أو صغاراً أو إلى شهر لزمه ألف جباد وافية حالة؛ إلا أن يكون في بلد أوزانهم ناقصة أو مغشوشة فهل يلزمه من دراهم البلد أو من غيرها؟ على وجهين).

أما كون من قال ما ذكر ولم يكن في بلد أوزانهم ناقصة أو مغشوشة يلزمه جباد وافية حالة؛ فلأنه لما سكت سكوتاً يمكنه الكلام فيه علم أنه قد تم الكلام. فقوله بعد ذلك: زيوفاً أو صغاراً أو إلى شهر يكون رفعاً بعد الإقرار.

وأما كون من قال ذلك في بلد أوزانهم ناقصة؛ كطهرية فإن درهمهم أربعة دوانيق، وخوارزم فإن درهمهم أربعة دوانيق ونصف، أو في بلد دراهمهم مغشوشة كمصر والموصل يلزمه من دراهم ذلك البلد على وجه؛ فبالقياس على ثمن المبيع.

وأما كونه يلزمه وازنة سالمة من الغش على وجه؛ فلأن إطلاق الدنانير والدراهم في الشرع ينصرف إلى الوزنة الخالصة.

قال: (وإن قال: له علي ألف إلى شهر فأنكر المقر له الأجل لزمه مؤجلاً. ويحتمل أن يلزمه حالاً).

أما كون قائل ما ذكر يلزمه الألف مؤجلاً على المذهب؛ فلأنه هكذا أقر.

وأما كونه يحتمل أن يلزمه حالاً؛ فلأن الأصل عدم الأجل.

والأول أصح؛ لما ذكر. والأصل إنما يؤثر فيما إذا ثبت الألف وشك في تأجيله

وليس كذلك؛ لأنه إنما ثبت مؤجلاً.

قال: (وإن قال: له عليّ ألف زُيوفٍ وفسره بما لا فضة فيه لم يُقبل ، فإن فسره بمغشوشة قُبل . وإن قال: له عليّ دراهم ناقصة لزومه ناقصة).

أما كون من قال: له عليّ ألف زُيوفٍ وفسره بما لا فضة فيه لا يُقبل ؛ فلأن المفسر به ليس درهماً لا حقيقة ولا عرفاً . فيكون رجوعاً عما أقرّ به . فلم يقبل ؛ كاستثناء الكل.

وأما كونه إذا فسره بمغشوشة يُقبل ؛ فلأن المغشوشة دراهم في عُرف بعض البلاد . فإذا فسر كلامه بذلك فقد فسره بما يحتمله.

فإن قيل: مأخذ عدم القبول في التفسير بما لا فضة فيه عدم القبول في التفسير بالمغشوشة إنما نشأ من قوله: ألف درهم زُيوفٍ . ولم يذكر المصنف رحمه الله درهماً.

قيل: لا بد أن يلحظ ذلك نقلاً وتعليلاً . وإلا مقتضى قوله: ألف زُيوفٍ أنه يقبل تفسيره بما فيه فضة وما لا فضة فيه ؛ لأن الفلوس مثلاً توصف بالألف ولا منافاة بين المقرّ به والتفسير.

فعلى هذا يجب أن يحمل قول المصنف على إرادة ألف درهم ، وأنه حذف الدرهم اختصاراً.

وأما كون من قال: له عليّ دراهم ناقصة يلزمه ناقصة ؛ فلأن البلد إن كانت دراهمهم ناقصة كان إقراره مقيداً لفظاً وعرفاً ، وإن كانت وازنة كان ذلك بمنزلة الاستثناء ، والاستثناء جائز فكذا ما هو بمنزلة.

قال: (وإن قال: له عندي رهنٌ وقال المالك: ودیعة فالقول قول المالك مع بيمينه . وإن قال: له عليّ ألفٌ من ثمن مبيعٍ لم أقبضه وقال المقر له: بل هو دين في ذمتك فعلى وجهين).

أما كون القول قول المالك إذا اختلف هو ومن العين في يده ؛ فلأن من الرهن في يده يدعي على صاحب العين ديناً متعلقاً بما في يده ، والمالك ينكره ، والقول قول المنكر مع بيمينه.

وأما إذا قال: له عليّ ألفٌ من ثمن مبيعٍ لم أقبضه وقال المقر له: بل هو دين في ذمتك على وجه ؛ فلأنه أقر بحق في مقابلة حق لا ينفك أحدهما عن الآخر . فإذا

لم يسلم له ما له لم يسلم له ما عليه ؛ كما لو قال لرجل: بعثك هذا العبد بألف درهم قال: بل ملكتنيه بغير شيء.
وأما كون القول قول المقر له ؛ فلائه اعترف له بالألف وادعى على المقر له مبيعاً . أشبه ما لو قال: هذا رهنٌ فقال المالك: وديعة.
والأول أولى ؛ لما تقدم.

والفرق بين المسألة هنا وبين قول المقر: رهن وبين قول المالك: وديعة من حيث إن الدين ينفك عن الرهن . بخلاف الثمن فإنه لا ينفك عن المبيع.
فعلى هذا لا بد أن يكون قول المقر من ثمن المبيع: لم أقبضه متصلاً بقوله: له عليّ ألفٌ ؛ لأنه لو قال: عليّ ألفٌ وسكت ثم قال: ثمن مبيع لم أقبضه لكان ذلك إسقاطاً لما أقر به بعد وجوبه . بخلاف ما لو اتصل فإن الكلام لم يتم ؛ لأنه لا يتم إلا بآخره . ولو قال: له عليّ ألفٌ من ثمن مبيع وسكت ثم قال: لم أقبضه قبل منه ؛ لأن إقراره تعلق بالمبيع والأصل عدم القبض . فقبل قوله فيه ؛ كما لو كان متصلاً.

قال: (وإن قال: له عندي ألفٌ وفسره بدين أو وديعة قبل منه . وإن قال: له عليّ ألفٌ وفسره بوديعة لم يقبل).

أما كون من قال ما ذكر في المسألة الأولى يُقبل منه ؛ فلائه فسر لفظها بأحد مدلوليه : أما في تفسيره بدين ؛ فظاهر .

وأما في تفسيره بوديعة ؛ فلأن الوديعة تكون عنده كما أن الدين يكون عنده . ولا فرق في التفسير المذكور بين أن يقع متصلاً ؛ لأن تفسيره لا يناقض ظاهر إقراره.

وأما كون من قال ما ذكر في المسألة الثانية لا يُقبل ؛ فلأن عليّ للإيجاب ، وذلك يقتضي أن الألف في ذمته ، ولذلك لو قال: ما على فلان عليّ كان ضامناً . فإذا فسره بالوديعة لم يصح ؛ لأن تفسيره يناقض ظاهر إقراره.

ولا بد أن يلحظ في التفسير المذكور الفرق بين المتصل والمنفصل فيكون التفسير المنفصل هو الذي لا يُقبل . وعليه يحمل كلام المصنف رحمه الله ؛ لأن التفسير حصل بعد تمام الإقرار . بخلاف المتصل فإنه مقبول ؛ لأن الكلام بآخره.

فإن قيل: ينبغي أن يقبل مطلقاً ؛ لأن الوديعة على المودع حفظها وردها فإذا فسر قوله: عليّ بالوديعة قيل كما لو قال: عليّ ألفٌ وديعة.
ولأن الحروف يصح أن يقوم بعضها مقام بعض فيجوز أن يستعمل المقرّ عليّ بمعنى عندي ؛ كما قال الله تعالى إخباراً عن موسى: ﴿ولهم عليّ ذنب﴾ [الشعراء: ١٤] . أي عندي.

قيل: أما القياس على التفسير المتصل فلا يصح ؛ لما تقدم من الفرق.
وأما صحة قيام بعض الحروف مقام بعض فذلك مجاز ، والظاهر خلافه . والأقارير يؤخذ فيها بظاهر اللفظ . ألا ترى أنه لو قال: له عليّ دراهم لزمته ثلاثة وإن جاز التعبير بلفظ الجمع عن الاثنين وعن الواحد ، ولو قال: له عليّ ثم قال: أردت لي عليه واستعملت عليّ مكان اللام واللام مكان عليّ ؛ كقوله تعالى: ﴿وإن أسأتم فلها﴾ [الإسراء: ٧] أي فعلها لم يُقبل.

قال: (ولو قال: له في هذا المال ألفٌ لزمه تسليمه . وإن قال: له من مالي ، أو في مالي ، أو في ميراثي من أبي ألفٌ ، أو نصف داري هذه وفسره بالهبة وقال: بدا لي من تقيضه قيل).

أما كون من قال: له في هذا المال ألفٌ يلزمه تسليمه ؛ فلأنه اعترف أن الألف مستحق في المال المشار إليه.

وأما كون من قال: له من مالي ... إلى آخره يُقبل تفسيره بالهبة وقول: بدا لي من تقيضه ؛ فلأن التفسير المذكور يصلح أن يعود إلى جميع الصور المذكورة من غير تنافٍ بينه وبين شيء منها ، وإذا كان كذلك وجب قبوله ؛ كما لو قال: له عليّ ألفٌ ثم فسره بدين.

قال: (وإن قال: له في ميراث أبي ألف فهو دين على التركة . وإن قال: له نصف هذه الدار فهو مقر بنصفها . وإن قال: له هذه الدار عارية ثبت لها حكم العارية).

أما كون من قال: له في ميراث أبي ألف تكون الألف ديناً على التركة ؛ فلأن ذلك في قوة قوله على أبي دين ، ولو قال ذلك لكان ديناً على التركة فكذلك ما هو في قوته.

وأما كون من قال: له نصف هذه الدار مقراً بنصفها ؛ فلأنه أقر بذلك .
وأما كون من قال: له هذه الدار عاريةً يثبت لها حكم العارية ؛ فلأن إقراره يوجب جعل الدار عاريةً . وذلك يقتضي ثبوت أحكام العارية لها.

قال: (وإن أقر أنه وهب أو رهن وأقبض أو أقر بقبض ثمن أو غيره ثم أنكر وقال: ما قبضت ولا أقبضت وسأل إحلاف خصمه فهل تلزمه اليمين ؟ على وجهين).

أما كون من أقر بما ذكر ثم أنكر وسأل إحلاف خصمه يلزمه اليمين على وجه ؛ فلأن العادة جارية بالإشهاد بمثل ذلك من غير قبض ولا إقباض استيثاقاً بالمعقود معه . فشرعت اليمين معه وسيلة إلى إظهار الحق بتقدير النكول .
وأما كونه لا يلزمه على وجه ؛ فلأن الإقرار أبلغ من البينة ، والبينة لو كانت بمعينة ما ذكر وطلب الخصم إحلاف خصمه لم يكن له ذلك . فكذلك فيما هو أبلغ.

قال: (وإن باع شيئاً ثم أقر أن المبيع لغيره لم يُقبل قوله على المشتري ، ولم يفسخ البيع ، ولزمه غرامته للمقر له ، وكذلك إن وهبه أو أعتقه ثم أقر به . وإن قال: لم يكن ملكي ثم ملكته بعد لم يُقبل قوله إلا بيينة . وإن كان قد أقر أنه ملكه أو قال: قبضتُ ثمن ملكي ونحوه لم تُسمع بيئته أيضاً).

أما كون قول البائع على المشتري لا يُقبل ؛ فلأنه متهم فيه ؛ لأن قوله ثانياً لو صح لدفع بيعه أولاً.

وأما كون البيع لا ينفسخ ؛ فلأن الإقرار الذي صدر بعده مردود ، والمردود وجوده كعدمه.

ولأن حق المشتري قد تعلق بالبيع . فلم ينفسخ بغير رضاه ما لم يوجد ما يوجب ذلك.

وأما كون المقرّ يلزمه غرامة المقرّ به للمقر له ؛ فلأن بإقراره تبين أنه أحال بين المالك والملك بقوله . فنزّل ذلك منزلة إقراره.

وأما كونه إذا وهبه أو أعتقه ثم أقرّ به كما لو أباعه ثم أقرّ به ؛ فلأن المتهب والعبء تعلق حقهما بالمقر به كتعلق حق المشتري بالبيع ، وذلك يقتضي التساوي معنى ، والتساوي معنى يوجب التساوي حكماً.

وأما كونه إذا قال: لم يكن ملكي ثم ملكته لا يُقبل قوله بغير بينة ؛ فلأن التهمة هنا أكثر من الإقرار المذكور قبل ؛ لأن بتقدير انفساخ العقد تعود العين إليه . بخلاف ما تقدم.

وأما كونه يُقبل قوله إذا قامت له بينة بدعواه إذا لم يكن أقرّ بما ذكره المصنف رحمه الله ؛ فلأن البينة تُظهر الحق . فتبين فوات شرط صحة العقد الواقع بين المدعي وخصمه ؛ لأن بالبينة ظهر أنه ليس مملوكاً للمدعي ، وكونه ملكاً له شرط في صحة المبيع والهبة والعتق : أما في البيع ؛ فلقوله عليه السلام: « لا تبع ما ليس في ملكك »^(١).

وأما في الهبة ؛ فلأنها نقل ملك . أشبهت البيع.

وأما في العتق ؛ فلأنه إزالة ملك . أشبه الهبة.

وأما كونه لا تسمع بينته إذا كان قد أقرّ بما ذكر المصنف رحمه الله ؛ فلأنه مكذب لبينته.

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٣٥٠٣) ٣: ٢٨٣ كتاب البيوع، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده.

وأخرجه الترمذي في جامعه (١٢٣٢) ٣: ٥٣٤ كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك.

وأخرجه النسائي في سننه (٤٦١٣) ٧: ٢٨٩ كتاب البيوع، باب يبيع ما ليس عند البائع. ولفظهم: « لا تبع ما ليس عندك ».

فصل [في الإقرار المنعدي]

قال المصنف رحمه الله: (وإن قال: غضبتُ هذا العبد من زيد لا بل من عمرو ، أو ملكته لعمرو وغضبتُه من زيد لزمه دفعه إلى زيد ، ويغرم قيمته لعمرو . وإن قال: غضبتُه من أحدهما أخذ بالتعيين فيدفعه إلى من عيّنه ويحلف للآخر . وإن قال: لا أعرف عينه وصدقاها انتزع من يده ، وكانا خصمين فيه . وإن كذباها فالقول قوله مع عيّنه).

أما كون من قال: غضبت هذا العبد من زيد لا بل من عمرو يلزمه دفعه إلى زيد ؛ فلأنه أقرّ أن اليد لزيد ، وذلك يقتضي وجوب رد العبد إليه .
وأما كونه يغرم قيمته لعمرو ؛ فلأنه اعترف بالملك في العبد له وقد أحال بينه وبين ملكه بإقراره . أشبه ما لو أتلفه . بيان اعترافه لعمرو بالملك أن قوله: لا بل من عمرو إضراب عن الأول وإثبات للثاني فلا يُقبل الإضراب بالنسبة إلى الأول ؛ لأنه إنكار بعد إقرار ، ويقبل بالنسبة إلى الثاني ؛ لأنه لا دافع له . فإذا تعذر تسليمه إليه من أجل تعلق حق الأول به تعين ثبوت الملك لعمرو بالنسبة إلى إقرار المقر .
وأما كون من قال: ملكه لعمرو وغضبه من زيد يلزمه دفعه إلى زيد ويغرم قيمته لعمرو ؛ فلأنه يساوي ما ذكر معنى فكذا يجب أن يكون حكماً .
وأما كون من قال: غضبتُه من أحدهما يؤخذ بالتعيين ؛ فلأنه أقرّ بإقرار مجمل ، ومن أقرّ بمجمل لزمه البيان . ضرورة أن الحكم لا يقع إلا على معلوم .
وأما كون العبد يدفع إلى من عيّنه ؛ فلأنه بإقراره لشخص بعينه ظهر أنه المستحق . أشبه ما لو أقر به أولاً .
وأما كونه يحلف للآخر ؛ فلأنه محتمل أنه هو المستحق . فشرعت اليمين ؛ ليكون النكول سبباً لثبوت رد العبد أو بدله .

وأما كون من قال: لا أعرفه وصدقه الخصمان ينتزع من يده ؛ فلأنه ظهر بإقراره أنه لا حق له فيه . ولم يتعين مستحقه ؛ لأنه ادعى عدم معرفته وصدق عليه .

وأما كونهما يكونان خصمين فيه ؛ فلأن كلاً منهما يدّعيه .
وأما كون القول قوله مع يمينه إذا كذباه ؛ فلأنه ينكر معرفة عين المستحق .
أشبه ما لو أنكر أنه مستحق بالكلية .

قال: (وان أقرّ بألف في وقتين لزمه ألفٌ واحدٌ . وإن أقرّ بألف من ثمن عبد ثم أقرّ بألف من ثمن فرس أو قرض لزمه ألفان . وإذا ادعى رجلان داراً في يد غيرهما شركة بينهما بالسوية فأقرّ لأحدهما بنصفها فالمقر به بينهما).

أما كون من أقرّ بألفٍ في وقتين يلزمه ألفٌ واحد إذا لم يذكر السبب ؛ فلأنه يجوز أن يكون المقر به ثانياً هو المقر به أولاً . ومع ذلك يتعين الحمل عليه لوجهين:
أحدهما: أن الأصل براءة الذمة من الزائد على ذلك .

وثانيهما: أن العرف يشهد بذلك ، ولذلك لو قال شخص: رأيت زيداً ثم قال: رأيت زيداً كان زيد الثاني هو الأول ، والرؤية ثانياً هي الرؤية أولاً . ونظير ذلك أن الله عز وجل لما أخبر عن إرساله نوحاً وهوداً وصالحاً وشعياً وإبراهيم وموسى وعيسى صلوات الله على نبينا وعليهم وكرر ذلك في مواضع لم تكن القصة الثانية غير المذكورة في الأول .

وأما كون من أقرّ بألفٍ من ثمن عبد ثم أقرّ بألف من ثمن فرس أو قرض يلزمه ألفان ؛ فلأن الألف ثانياً لا يجوز أن يكون الألف أولاً ؛ لاختلافهما باختلاف سببهما . ولو قال شخص: رأيت زيداً الطويل ثم قال: رأيت القصير لم يكن الثاني الأول البتة .

وأما كون نصف الدار التي ادعاها شخصان في يد غيرهما شركة بينهما بالسوية فأقرّ لأحدهما بنصفها بين الرجلين ؛ فلأنهما اتفقا على أنها شركة بينهما والنصف المقر به منها فتكون شركة بينهما ، وذلك يقتضي التنصيف ؛ كما لو قال: هذا المال بينهما فإنه يكون بينهما نصفين .

قال: (وإن قال في مرض موته: هذا الألف لقطعة فتصدقوا به ولا مال له غيره لزوم الورثة الصدقة بثلثه، وحكي عن القاضي أنه يلزمهم الصدقة بجميعه).

أما كون الورثة تلزمهم الصدقة بثلث الألف على المذهب؛ فلأن حكم اللقطة بعد التعريف حكم سائر مال الملتقط، ولو كان للميت ألف لا يملك غيره فقال في مرضه: تصدقوا بثلثه لزم الورثة الصدقة بالثلث. فكذلك فيما حكمه حكمه.

وأما كونهم يلزمهم الصدقة بجميع الألف على قول القاضي؛ فلأن الإقرار في المرض كالإقرار في الصحة. ولو قال في الصحة لو كي له: هذا الألف لقطعة فتصدق به لزمه ذلك. فكذلك إذا قال في مرضه ذلك. والأول أصح؛ لما تقدم.

وأما الإقرار في المرض فهو يفارق الإقرار في الصحة في أشياء فليكن هذا منها. وأما إلحاق الورثة بالوكيل فيقتضي ثبوت الحكم في الوكيل. وفيه نظر. وعلى تقدير ثبوته فالفرق بينهما أن الوكيل إذا تصدق لا يلزمه الضمان للمالك الألف بتقدير مجيئه؛ لأنه مأمور. بخلاف الورثة فإن تصدقهم بذلك يستلزم لزوم ضمانه عليهم إما لأنهم بعد الموت صار ملك العين في أيديهم فالتصدق إنما يجوز بشرط الضمان، وإما لأنهم ورثة الأمر؛ لأن بتقدير أن يخلف مالا غير المقر يلزمهم ذلك من التركة.

فإن قيل: التقدير أنه لا مال له غير الألف.

قيل: يجوز أن يظهر له مال ثم يجيء صاحب اللقطة فيتعين الغرم. والحاصل أن الوارث عليه ضرر. بخلاف الوكيل.

فصل [في الإقرار لأكثر من مدع]

قال المصنف رحمه الله: (إذا مات رجل وخلف مائة فادّعاها رجل فقار ابنه له بها ، ثم ادّعاها آخر فقار له فهي للأول ويغرمها للثاني . وإن أقرّ لهما معاً فهي بينهما . وإن أقر لأحدهما وحده فهي له ، ويخلف للآخر).

أما كون المائة المذكورة للأول ؛ فلأن من المائة في يده قد أقرّ له بها ولا معارض له . فوجب كونها له عملاً بالإقرار السالم عن المعارض.

وأما كون المقرّ يغرمها للثاني ؛ فلأن بإقراره ظهر أن المائة للثاني ، وقد حال بينه وبينها . فلزمه غرامتها ؛ كما لو شهد بمال ثم رجع بعد الحكم بشهادته.

وأما كونها بينهما إذا أقرّ لهما بها ؛ فلأن المقرّ أضاف ذلك إليهما إضافة على السواء ، وذلك يقتضي التسوية بينهما.

وأما كونها لأحدهما وحده إذا أقر بها له وحده ؛ فلأن المقتضي لكون المائة للمقر له الإقرار ، وهو موجود لشخص بعينه فيختص المقر له به.

وأما كون المقرّ يخلف للآخر ؛ فلأنه يحتمل أنه المستحق ، واليمين طريق لثبوت الحق أو بدله.

قال: (وإن ادّعى رجل على الميت مائة ديناً فقار له ، ثم ادّعى آخر مثل ذلك فقار له ، فإن كان في مجلس واحد فهي بينهما . وإن كان في مجلسين فهي للأول ولا شيء للثاني).

أما كون المائة المقر بها لهما بينهما إذا كان الإقرار في مجلس واحد ؛ فلأن المجلس الواحد بمنزلة الوقت الواحد.

وأما كونها للأول ولا شيء للثاني إذا كان الإقرار في مجلسين ؛ فلأن بإقراره الأول ظهر أنها للمقر له الأول . فإقراره بها للآخر رجوع عن الإقرار وذلك لا يصح ؛ لما فيه من إبطال حق الأول.

قال: (وإن خَلَفَ ابْنين ومائتين وادعى رجل مائة ديناً على الميت فصدقه أحد الابنين وأنكر الآخر لزوم المقر نصفها ؛ إلا أن يكون عدلاً فيحلف الغريم مع شهادته ويأخذ مائة ، وتكون المائة الباقية بين الابنين).

أما كون المقر يلزمه نصف المائة إذا لم يكن عدلاً ؛ فلأن في يده نصف التركة وقد أقرّ أن في التركة مائة مستحقة.

وأما كون الغريم يحلف مع شهادة المقرّ إذا كان عدلاً ؛ فلأن له شاهداً واحداً ، والحق لا يثبت بالشاهد الواحد إلا إذا اعتضد بيمين المشهود له.

وأما كونه يأخذ مائة ؛ فلأنه حلف مع شاهده ، والمائة مال ثبت بالشاهد واليمين ؛ لما تقدم في موضعه.

وأما كون المائة الباقية بين الابنين ؛ فلأنها ميراث لا تعلق لأحد بها سواهما . فوجب كونها بينهما ؛ كسائر الموارث.

قال: (وإن خَلَفَ ابْنين وعبدین متساويي القيمة لا يملك غيرهما فقال أحد الابنين: أبي أعتق هذا في مرضه ، وقال الآخر: بل أعتق هذا الآخر ، عتق من كلّ ثلثه ، وصار لكل ابن سدس الذي أقرّ بعتقه ونصف العبد الآخر).

أما كون كل واحدٍ من العبدین يعتق ثلثه ؛ فلأن كل واحدٍ من الابنين يملك كل واحدٍ من العبدین وقد أقرّ أحدهما بعتق أحدهما وأقرّ الآخر بعتق الآخر فعتق من كل عبدٍ ثلثه نظراً إلى أن المقرّ بعتقه يملك منه ذلك.

وأما كون كل ابن يصير له سدس العبد الذي أقرّ بعتقه ونصف الآخر ؛ فلأن كل ابن يملك نصف كل عبد وقد عتق ثلث الذي أقرّ بعتقه يبقى سدسه ونصف الآخر على ما كان عليه قبل الإقرار.

قال: (وإن قال أحدهما: أبي أعتق هذا ، وقال الآخر: أبي أعتق أحدهما لا أدري من منهما أفرع بينهما ، فإن وقعت القرعة على الذي اعترف الابن بعتقه عتق منه ثلثه إن لم يميزا عتقه كاملاً . وإن وقعت على الآخر كان حكمه حكم ما لو عين العتق في العبد الثاني سواء).

أما كون العبدین المذكورین يُقرع بينهما ؛ فلأن المستحق للعتق أحدهما لا بعينه . فوجب أن يُقرع بينهما ؛ للتمييز ، وفي الحديث: « أن رجلاً أعتق ستة مملوكين عن دين . فأقرع رسولُ الله ﷺ بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة »^(١).

وأما كون العبد الذي اعترف الابن بعتقه يَعْتَق منه ثلثاه إذا لم يميز عتقه كاملاً ؛ فلأن الواجب أن يعتق بقدر الثلث ، وثلثا العبد ثلث التركة وتعين بعتق في الذي اعترف الابن بعتقه ؛ لأنه استحق ذلك بالاعتراف بالنسبة إلى المعترف وبالقرعة بالنسبة إلى مدعي عدم المعرفة .

وتقييد المصنف رحمه الله الحكم المذكور بأن الابن لم يميزا عتقه كاملاً مشعر بأن العبد يَعْتَق كله إذا أجازا ذلك . وهو صحيح ؛ لأنه مُعْتَق . وإنما يرجع إلى الثلث إذا لم يميزا ذلك فإذا أجازا ذلك وجب العتق عملاً بالإعتاق السالم عن المعارض.

وأما كون العبد الآخر إذا وقعت القرعة عليه حكم ما لو عين العتق في العبد الثاني سواء ؛ فلأن القرعة جعلته مستحقاً للعتق بالنسبة إلى الابن المدعي عدم المعرفة . فصار بمنزلة ما لو عينه.

فعلى هذا يَعْتَق ثلث كل واحدٍ ويبقى سدس الخارج بالقرعة للابن الذي قال: لا أدري ، ونصفه للابن الآخر ويبقى نصف العبد الآخر للابن الذي قال: لا أدري وسدسه للآخر.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١٦٦٨) ٣: ١٢٨٨ كتاب الأيمان، باب من أعتق شركأه في عبد.

باب الإقرار بالمجمل

قال المصنف رحمه الله: (إذا قال: له عليّ شيء أو كذا قيل له: فسره، فإن أبي حنيس حتى يفسر. فإن مات أخذ وارثه بمثل ذلك إن خلف الميت شيئاً يقضى منه وإلا فلا. فإن فسره بحق شفعة أو مال قيل وإن قل. وإن فسره بما ليس بمال؛ كقشر جوزة أو مينة أو خمر لم يقبل. وإن فسره بكلب أو حد قذف فعلى وجهين).

أما كون من قال لمن ادعى عليه: له عليّ شيء أو كذا وما أشبه ذلك من الجاهل يقال له فسره؛ فلأن الحكم بالجهول لا يصح ولا يمكن.

وفي قول ما ذكر له إشعار بصحة الإقرار بالجهول. وهو صحيح صرح به المصنف وغيره. والأصل فيه الإجماع والمعنى: أما الإجماع؛ فظاهر.

وأما المعنى فهو أن الإقرار على المقرّ المذكور لو لم يصح؛ لأدى إلى ضياع الحق المقر به. بخلاف الدعوى فإنها للمدعي فعدم صحتها بالجهول لا يدعو إلى ضياع الحق؛ لأنه يحرص على تحصيل حقه بأن يجرر دعواه.

وأما كون من قال ما تقدم إذا أبي أن يفسر يُحبس حتى يفسر؛ فلأن التفسير حق عليه. فإذا امتنع من أدائه حبس عليه؛ كالمال.

وأما كونه إذا مات يؤخذ وارثه بالتفسير إن خلف الميت شيئاً يقضى منه؛ فلأن التفسير حق ثبت على موروثه. فوجب أن يقوم وارثه مقامه؛ كما لو حلف عليه ديناً وله مال.

وأما كونه لا يؤخذ بالتفسير إذا لم يخلف الميت شيئاً يقضى منه؛ فلأن فائدة التفسير المطالبة بالمفسر، وهنا لا يملك المدعي المطالبة الوارث لكون موروثه لم يخلف شيئاً.

وأما كون القائل أو الوارث إذا فسر بحق الشفعة أو مال يُقبل ؛ فلأن كل واحدٍ منهما يصح إطلاق ما ذكر عليه حقيقةً وعُرفاً .
 وأما كونه إذا فسر بما ليس بمال ؛ كقشر جوزةٍ أو بيضةٍ ونحوهما لا يُقبل ؛
 فلأنه اعترف بحق عليه ، وما ذكر لا يكون عليه ؛ لأنه لا يثبت في الذمة .
 وأما كونه إذا فسر بميتةٍ أو خمرٍ لا يُقبل ؛ فلأن ذلك ليس بحق عليه شرعاً .
 وأما كونه إذا فسر بكلبٍ أو حدٍ قذفٍ يُقبل على وجهه ؛ فلأن الكلب يجب رده وتسليمه إلى مالكة . فيصدق أن ذلك شيء عليه .
 وأما كونه لا يُقبل على وجهه ؛ فلأن الإقرار إخبار عما يجب ضمانه ، وما ذكر لا يجب ضمانه .

قال: (وإن قال: غصبتُ منه شيئاً ثم فسرته بنفسه أو ولده لم يُقبل).

أما كون من قال لمن ادعى عليه: غصبتُ منه شيئاً ثم فسرته بنفسه لم يُقبل ؛
 فلأن الغصب الاستيلاء على المال غالباً ، وما ذكر ليس بمال .
 وأما كونه إذا فسر ذلك بولده لا يُقبل ؛ لما ذكر قبل .

قال: (وإن قال: له عليّ مالٌ عظيمٌ أو خطيرٌ أو كثيرٌ أو جليلٌ قبل تفسيره بالكثير والقليل . وإن قال: له عليّ دراهم كثيرةٌ قبل تفسيرها بثلاثة فصاعداً).

أما كون من قال: له عليّ مالٌ عظيمٌ أو خطيرٌ أو كثيرٌ أو جليلٌ يُقبل تفسيره بالقليل والكثير ؛ فلأن المال قد يكون عظيماً وخطيراً وكثيراً بالنسبة إلى القائل لفقر نفسه وضعفه دون غيره ، وليس لشيء مما ذكر حدٌ يرجع إليه في الشرع . فوجب الرجوع إلى تفسير القائل ؛ كما لو قال: له عليّ مالٌ . وإذا وجب الرجوع في التفسير إليه قبل تفسيره بالقليل والكثير ؛ لأن هذا شأن من يرجع إلى تفسيره .
 وأما كون من قال: له عليّ دراهم كثيرةٌ يُقبل تفسيرها بثلاثة فصاعداً ؛ فلأن ذلك يصدق عليه أنه دراهم كثيرة .

وفي تقييد القول: بثلاثة إشعار بأنه لو فسر بأقل من ذلك لم يُقبل . وهو صحيح ؛ لأن دراهم جمع وأقل الجمع ثلاثة .

قال: (وإن قال: له عليّ كذا درهم ، أو كذا وكذا ، أو كذا كذا درهم بالرفع ، يلزمه درهم . وإن قال بالخفض يلزمه بعض درهم يرجع في تفسيره إليه . وإن قال: كذا درهماً بالنصب يلزمه درهم . وإن قال: كذا وكذا درهماً بالنصب فقال ابن حامد: يلزمه درهم ، وقال أبو الحسن التميمي: يلزمه درهمان).

أما كون من قال: له عليّ كذا درهم بالرفع يلزمه درهم ؛ فلأن كذا كناية عن شيء مبهم . فيكون معنى ذلك له على شيء وهو درهم .
وأما قوله: له عليّ كذا وكذا أو كذا كذا درهم بالرفع يلزمه درهم ؛ فلما ذكر لأنه يصح أن يرد بذلك : له على شيء وشيء هما درهم ، أو شيء شيء هو درهم .

وأما كون من قال ذلك بالخفض يلزمه بعض درهم ؛ فلأن الدرهم مخفوض بالإضافة فيكون المعنى له علي بعض درهم .
وأما كونه يرجع في تفسير البعض إليه ؛ فلأنه مُقَرَّبٌ به مجهول . فرجع في تفسيره إليه ؛ كما لو قال: له عليّ شيء .
وأما كون من قال: كذا درهماً بالنصب يلزمه درهم ؛ فلأن الدرهم يقع مميّزاً لما قبله ، والمميز مفسر .

وأما كون من قال: كذا وكذا درهماً بالنصب يلزمه درهم على قول ابن حامد ؛ فلأن كذا يحتمل أقل من درهم . فإذا ذكر كذا مرتين ثم فسرها بدرهم واحدٍ جاز وكان كلاماً صحيحاً .

وأما كونه يلزمه درهمان على قول أبي الحسن التميمي ؛ فلأنه ذكر جملتين . فإذا فسر ذلك بدرهم عاد التفسير إلى كل واحدة منهما ؛ كقوله: عشرون درهماً يعود التفسير إلى العشرين كذلك هاهنا .

وحكى المصنف رحمه الله في المغني وجهاً ثالثاً: أنه يلزمه أكثر من درهم ؛ لأن الدرهم تفسير لكذا الذي يليه ، ويقى كذا الأول على إبهامه فرجع في تفسيره إليه .

قال: (وإن قال: له عليّ ألفٌ رجع في تفسيره إليه . فإن فسّره بأجناسٍ قبل منه) .
 أما كون من قال ما ذكر يرجع في تفسير الألف إليه ؛ فلائنه يحتمل أن يكون
 دراهم ، وأن يكون دنانير ، وأن يكون غير ذلك ففي الألف إبهام كالشيء .
 فوجب الرجوع في التفسير إليه ؛ كالشيء .
 وأما كونه يُقبل إذا فسّره بأجناسٍ ؛ فلائنه لما رجع إليه في التفسير وجب أن
 يرجع إليه في الأجناس ؛ كالجنس الواحد .

قال: (فإن قال: له عليّ ألفٌ ودرهم ، أو ألفٌ ودينار ، أو ألفٌ وثوبٌ أو فرسٌ
 أو درهمٌ وألفٌ أو دينارٌ وألفٌ فقال ابن حامد والقاضي: الألف من جنس ما
 عطف عليه ، وقال التميمي وأبو الخطاب: يرجع في تفسيره الألف إليه) .

أما كون الألف فيما ذكر من جنس المفسر على قول ابن حامد والقاضي ؛
 فلائن العرب تكتفي بتفسير إحدى الجملتين عن الأخرى ، ولذلك قال الله تعالى: ﴿
 ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعا﴾ [الكهف: ٢٥] .

وأما كونه يرجع في تفسيره إلى قائل ما ذكر على قول التميمي وأبي
 الخطاب ؛ فلائن العطف لا يقتضي كون المعطوف عليه من جنسه ؛ لأنه يجوز أن
 يقول: رأيت رجلاً وحماراً ، وله عليّ دينار ودرهم .

قال: (وإن قال: له عليّ ألفٌ وخمسون درهماً ، أو خمسون ألفٌ ودرهم فالجميع
 دراهم . ويحتمل على قول التميمي أن يرجع في تفسير الألف إليه . وإن قال: له
 ألفٌ إلا درهماً فالجميع دراهم) .

أما كون الجميع فيما إذا قال: له عليّ ألفٌ وخمسون درهماً دراهم على
 المذهب ؛ فلائن المفسر إذا تعقب أشياء رجع إليها في لسان العرب ، ولهذا لما قال
 الله تعالى حكاية عن أحد الخصمين: ﴿إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة﴾ [ص:
 ٢٣] كانت النعجة تفسيراً للتسع والتسعين .

ولما جاء في الحديث: « أن رسول الله ﷺ توفي وهو ابنُ ثلاثٍ وستينَ سنة ، وأبو بكر وهو ابنُ ثلاثٍ وستينَ سنة ، وعمر وهو ابنُ ثلاثٍ وستينَ سنة »^(١). كانت السنة مفسرة للثلاث والستين .

ومنه قول عنتره:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سوداً كخافية الغراب الأسحم

وأما كون الألف يحتمل أن يرجع في تفسيره إلى القائل على قول التميمي ؛ فلأن الإبهام فيه واقع . أشبه قوله: له علي ألف ودرهم . والأول أولى ؛ لما تقدم .

والفرق بين المسألة المذكورة وبين قوله: ألف ودرهم من حيث إن الدرهم في هذا...^(٢) دراهم على المذهب .

وكون الخمسين يحتمل على قول التميمي أن يرجع في تفسيرها إلى القائل ؛ لأنه كما تقدم معنى ؛ لاشتراكهما في إبهام أحدهما وتفسير الآخر . وأما كون الجميع دراهم فيما إذا قال: له علي ألف إلا درهماً ؛ فلأن الاستثناء الصحيح ما كان من الجنس . فيجب أن يكون الألف دراهم ؛ ليكون الاستثناء من ذلك .

قال: (وان قال: له في العبد شرك ، أو هو شريكى فيه ، أو هو شركة بيننا ، رُجع في تفسير نصيب الشريك إليه).

أما كون من قال: له في هذا العبد شرك يرجع في تفسير نصيب الشريك إليه ؛ فلأن الشركة تقع على النصف تارة وعلى غيره أخرى ومتى تردد لفظ القائل في شيئين فصاعداً رجع في التفسير إليه .

ولأن الشرك في معنى الشيء ولو قال: له في هذا العبد شيء رجع في تفسيره إليه فكذا إذا قال: له فيه شرك .

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٦٤٤٠) طبعة إحياء التراث.

(٢) تنمة العبارة غير واضحة في هامش د.

وأما كون من قال: هو شريك في أو هو شركة بيننا يرجع في تفسير نصيب الشريك إليه ؛ فلأن ذلك في معنى الشرك . فوجب إلحاقه به.

قال: (وإن قال: له عليّ أكثر مما لفلان قيل له: فسر فإن فسره بأكثر منه قدرأً قيل وإن قل . وإن قال: أردت أكثر بقاء ونفعاً لأن الحلال أنفع من الحرام قيل مع يمينه سواء علم ما لفلان أو جهله ، أو ذكر قدره أو لم يذكره . ويحتمل أن يلزمه أكثر منه قدرأً بكل حال).

أما كون قائل ما ذكر يقال له: فسر ؛ فلأن المقر به مجهول. وأما كونه إذا فسره بأكثر منه قدرأً يُقبل وإن قل ؛ فلأن من رجع إلى تفسير قبل منه ما فسره به. وأما كونه إذا قال: أردت أكثر بقاء ونفعاً يُقبل على المذهب ؛ فلأنه يحتمل صدقه.

وأما كون القبول مع يمينه ؛ فلأنه يحتمل كذبه. وأما كون ذلك كذلك علم ما لفلان أو جهله أو ذكر قدره أو لم يذكره ؛ فلأن احتمال الصدق قائم في جميع ما ذكر.

قال: (وإن ادعى عليه ديناً فقال: لفلان عليّ أكثر مما^(١) لك وقال: أردت التهزو لزمه حق لهما يرجع في تفسيره إليه في أحد الوجهين ، وفي الآخر : لا يلزمه شيء).

أما كون قائل ما ذكر يلزمه حق لفلان والمخاطب في وجه ؛ فلأن قوله المذكور اقتضى ذلك : أما لفلان ؛ فلأن عليّ صريح في ذلك . وأما المخاطب ؛ فلأن الأكثر يقتضي شيئاً هو أقل منه. وأما كونه يرجع في تفسيره إليه ؛ فلأن الحق مبهم فيرجع في تفسيره إليه ؛ كالشيء.

وأما كونه لا يلزمه شيء في وجه ؛ فلأن قوله: أردت التهزو يحتمل صدقه. والأول أولى ؛ لما تقدم.

(١) في د: ما.

وإرادة التهزؤ دعوى تتضمن الرجوع عن الإقرار فلا يُقبل.

فصل [في الإقرار المشكوك فيه]

قال المصنف رحمه الله: (إذا قال: له عليّ ما بين درهم وعشرة لزمه ثمانية . وإن قال: من درهم إلى عشرة لزمه تسعة . ويحتمل أن يلزمه عشرة).

أما كون من قال: له عليّ ما بين درهم وعشرة يلزمه ثمانية ؛ فلأن ما بينهما هو الثمانية.

وأما كون من قال: له عليّ من درهم إلى عشرة يلزمه تسعة على المذهب ؛ فلأن الواحد أول العدد وإذا قال: من واحد كان ذلك إقراراً بالواحد وما بعده ؛ إلا العاشر ؛ فلأنه حد فلا يدخل في المقر به.

وأما كونه يحتمل أن يلزمه عشرة ؛ فلأن ما بعد إلى يدخل في بعض المواضع . ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢] ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَيُّدِيكُمْ إِلَى الْمُرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] . فليكن هاهنا كذلك.

قال: (وإن قال: له عليّ درهم فوق درهم أو تحت درهم ، أو فوقه أو تحته ، أو قبله أو بعده أو معه درهم ، أو درهم ودرهم أو درهم بل درهمان ، أو درهمان بل درهم : لزمه درهمان).

أما كون من قال: له عليّ درهم فوق درهم أو درهم تحت درهم يلزمه درهمان ؛ فلأن فوق وتحت تجري مجرى العطف من حيث إنها تضمنت ضم شيء إلى شيء.

وأما كون من قال: له عليّ درهم فوقه أو تحته أو قبله أو بعده أو معه درهم يلزمه درهمان ؛ فلأنه كالمذكور قبل معنى فكذا يجب أن يكون حكماً.

وأما كون من قال: له عليّ درهم ودرهم يلزمه درهمان ؛ فلأن الواو للجمع ، ولو جمع بينهما فقال: له عليّ درهمان لزمناه فكذا فيما هو مقتضى للجمع.

وأما كون من قال: له عليّ درهم بل درهمان يلزمه درهمان ؛ فلأنه أقرّ بهما بعد الدرهم . وإنما لم يلزمه ثلاثة ؛ لأن الدرهم المقر به أولاً صالح لأن يدخل في الدرهمين.

وأما كون من قال: له عليّ درهمان بل درهم يلزمه درهمان ؛ فلأن الدرهمين مقرّ بهما ، وإضراجه عنهما لا يصح ؛ لما فيه من الإنكار بعد الإقرار . وإنما لم يلزمه الثلاثة ؛ لأن الثالث يصلح أن يدخل فيما قبله.

قال: (وإن قال: درهم بل درهم ، أو درهم لكن درهم فهل يلزمه درهم أو درهمان ؟ علي وجهين ، ذكرهما أبو بكر).

أما كون قائل ما ذكر يلزمه درهم علي وجه ؛ فلأن المقر أقرّ بدرهم مرتين . فلم يلزمه أكثر من درهم ؛ كما لو قال: عليّ درهم ثم أنكر أن يكون عليه شيء ثم قال: عليّ درهم.

ولأنه يحتمل أن يكون الأول يستدرك زيادة . فذكر أنه لا زيادة عليه . فلم يستدرك.

وأما كونه يلزمه درهمان علي وجه ؛ فلأنه أقرّ بالدرهم الأول ثم أضرب عنه ولا يصح ثم أقرّ بالثاني فيصير بمنزلة ما لو أقرّ بدرهمين.

قال: (وإن قال: له عليّ هذا الدرهم بل هذان الدرهمان لزمه الثلاثة . وإن قال: قفيز حنطة بل قفيز شعير أو درهم بل دينار لزمه معاً).

أما كون قائل ما ذكر تلزمه الدراهم الثلاثة في الصورة الأولى ؛ فلأن عين الأول صار مستحقاً بالإقرار الثاني، ولا يحتمل أن الأول كان داخلاً في الآخرين. وأما كونه يلزمه قفيز الحنطة والشعير معاً والدرهم والدينار معاً في صورتيهما ؛ فلأن الثاني غير الأول ، وكلاهما مقرّ به ، والإضراب بينهما لا يصح ؛ لأن الإضراب بعد الإقرار لا يصح.

قال: (وإن قال: درهم في دينار يلزمه درهم . وإن قال: درهم في عشرة يلزمه درهم ؛ إلا أن يريد الحساب فيلزمه عشرة).

أما كون من قال: له عليّ درهم في دينار يلزمه درهم ؛ فلأن الدرهم مقرّب به . وقوله: في دينار لا يحتمل الحساب ، والدينار غير مقرّب به .

وأما كون من قال: درهم في عشرة ولا يريد الحساب يلزمه درهم ؛ فكما لو قال: درهم في دينار .

وأما كونه إذا أراد الحساب يلزمه عشرة ؛ فلأن ذلك هو المعروف في اصطلاح الحساب .

قال: (وإن قال: له عندي تمرّ في جراب ، أو سكين في قراب ، أو ثوب في منديل ، أو عبد عليه عمامة ، أو دابة عليها سرّج فهل يكون مقرّراً بالظرف والعمامة والسرّج ؟ يحتمل وجهين).

أما كون من قال ما ذكر يحتمل أن لا يكون مقرّراً بالظرف والعمامة والسرّج ؛ فلأن الإقرار لم يتناول ذلك .

وأما كونه يحتمل أن يكون مقرّراً بذلك ؛ فلأن المقر ذكر ذلك في سياق الإقرار ، ويصلح لأن يكون مقرّراً به . فصار كما لو قال: عندي تمر بجراب وسكين بقراب وعبد بعمامة ودابة بسرّج .

قال: (وإن قال: له عندي خاتم فيه فصّ كان مقرّراً بهما . وإن قال: فصّ في خاتم احتمل وجهين).

أما كون من قال: عندي خاتم فيه فصّ يكون مقرّراً بهما ؛ فلأنه لو أطلق الخاتم لزمه الخاتم بفصه فإذا قال: الخاتم فيه فصّ كان بطريق الأولى .

وأما كون من قال: فصّ في خاتم يحتمل وجهين ؛ فلأن ما ذكر فيما إذا قال: له عليّ ثوب في منديل قائم فيه .

قال: (وإن قال: له عليّ درهم أو دينار لزمه أحدهما يرجع إليه في تعيينه).

أما كون قائل ما ذكر يلزمه أحدهما ؛ فلأن " أو " لأحد الأمرين .

وأما كونه يرجع إلى قائله في تعيينه ؛ فلأنه منكرٌ . فرجع إلى قائله في تعيينه ؛
كما يرجع فيما لو قال: له عليّ شيء إلى تفسيره.
تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه ومنه وكرمه ، وصلى الله على
سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

انتهى بعون الله تعالى كتاب الإقراء
ويتلوه الفهارس العامة للكتاب

الفهارس العامة

- ٧٤٩ فهرس آيات القرآن الكريم
٧٨١ فهرس الأحاديث والآثار
٩٣٥ فهرس الموضوعات لكامل الكتاب
٩٥٩ فهرس المراجع

فهرس آيات القرآن الكريم

الجزء والصفحة	رقم الآية	طرف الآية	اسم السورة	رقم السورة
١:١٨٧	١	بسم الله	الفاتحة	١
١:١٨٧	٢	الحمد لله	الفاتحة	١
١:٤٨٥	٥	نعبد	الفاتحة	١
١:٤٨٥	٥	نستعين	الفاتحة	١
١:٣٥٥	٧	ولا الضالين	الفاتحة	١
٢:٥	١٨٣ -	يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام	البقرة	٢
	١٨٥	كما كتب على الذين من قبلكم - إلى قوله تعالى -: فمن شهد منكم الشهر فليصمه		
٢:١٩٥	١٩٨ -	فإذا أفضتم من عرفات - إلى - غفور	البقرة	٢
	١٩٩	رحيم		
١:٢٦٣	٣	ويقيمون الصلاة	البقرة	٢
٤:٣٥٧	٢٩	هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً	البقرة	٢
١:٦٦٣	٤٣	أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة	البقرة	٢
١:٧٥١	٤٣	وآتوا الزكاة	البقرة	٢
٢:٢٣٨	٦٧	إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة	البقرة	٢
٤:٣٨٨				
١:١٠٢	٩٨	من كان عدواً لله وملائكته ... الآية	البقرة	٢
٤:٤٦١	٩٨	من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال	البقرة	٢
٤:٣٥٥	١٠٢	وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر... الآية	البقرة	٢
٣:٦٠٠	١٠٥	ما يؤدُّ الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين	البقرة	٢
١:٣٣٧	١١٥	فأينما تولوا ... الآية	البقرة	٢
١:٣٣١	١٤٤	فول وجهك شطر المسجد الحرام	البقرة	٢
٣٢٧، ١:٣٢٦	١٤٤	وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره	البقرة	٢
١٨٤، ٢:١٨٣	١٥٨	إن الصفا والمروة من شعائر الله	البقرة	٢
١٨٥				
٢:٢٢٢	١٥٨	فلا جناح عليه أن يطَّوف بهما	البقرة	٢
٤:٣٩٨	١٧٣	وما أهل به لغير الله	البقرة	٢
٣٦٩، ٤:٢٧٢	١٧٣	فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه	البقرة	٢
٣:١٨٦	١٧٧	وأتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين	البقرة	٢
٤:٣٤	١٧٨	يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص	البقرة	٢
		في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد		
٤:١٥	١٧٨	كتب عليكم القصاص في القتلى	البقرة	٢

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	رقم الآية	طرف الآية	اسم السورة	رقم السورة
٤:٦٤	١٧٨	كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى ... الآية	البقرة	٢
٤:٦٣	١٧٨	كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحَرْبِ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدَ بِالْعَبْدِ	البقرة	٢
٤:٦٣	١٧٨	فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّءْ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ	البقرة	٢
٢٢٢، ٣:٢١٨	١٨٠	كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ	البقرة	٢
٣:٢٢٢	١٨٠	إِنْ تَرَكَ خَيْرًا	البقرة	٢
٤:٤٩٩	١٨٤	فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ	البقرة	٢
١٨، ٢:١٥	١٨٤	وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامِ مَسْكِينٍ	البقرة	٢
٢:٦	١٨٥	فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ	البقرة	٢
١٦، ٢:١٥	١٨٥	وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ	البقرة	٢
٣٢، ١٨، ٢:١٣	١٨٥	فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ	البقرة	٢
١٣٢، ٣٩، ١				
١:٧٩٠	١٨٥	يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ	البقرة	٢
١:٥٧٨	١٨٥	وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُم	البقرة	٢
١:٥٩٥	١٨٦	إِنِّي قَرِيبٌ أَحْبَبْتُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ	البقرة	٢
٢:١٢٤	١٨٧	أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ	البقرة	٢
٣:٧٤٥	١٨٧	هِنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ	البقرة	٢
٢:٢٣	١٨٧	وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ	البقرة	٢
٢:٤٣٤	١٨٧	ثُمَّ أَمَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ	البقرة	٢
٢:٥٣	١٨٧	وَلَا تَبَاشَرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ	البقرة	٢
٢:٦٥	١٨٧	وَلَا تَبَاشَرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا	البقرة	٢
٢:٥٦	١٨٧	وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ	البقرة	٢
٣:١٨	١٨٨	وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ	البقرة	٢
٢:٢٦٢	١٩٠	وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ	البقرة	٢
٢:٢٦٢	١٩١	وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْتُلُوهُمْ	البقرة	٢
٤:٢٣٠	١٩١	وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ	البقرة	٢
٤:٥٨	١٩٤	فَمَنْ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ	البقرة	٢
٢١٩-٢:٦٨	١٩٦	وَأَمَّا الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ	البقرة	٢
٢٢٨-٢:١٣٨	١٩٦	فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ	البقرة	٢

فهرس آيات القرآن الكريم

الجزء والصفحة	رقم الآية	طرف الآية	اسم السورة	رقم السورة
٢:٢٥٢	١٩٦	فما استيسر من الهدي	البقرة	٢
٢:١٠٠	١٩٦	ولا تخلقوا رؤوسكم	البقرة	٢
٢:٩٢، ٩٣، ١٠٠، ٢٠٢	١٩٦	ولا تخلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله	البقرة	٢
٢:١٣٢	١٩٦	ولا تخلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك	البقرة	٢
٢:١٠٠	١٩٦	فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية	البقرة	٢
٢:٨٩	١٩٦	فمن تمتع بالعمرة إلى الحج	البقرة	٢
٩٢، ٢:٩٠	١٩٦	فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي	البقرة	٢
٢:١٣٥	١٩٦	فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعت	البقرة	٢
٢:١٣٥	١٩٦	فصيام ثلاثة أيام في الحج	البقرة	٢
٢:١٣٦	١٩٦	إذا رجعت	البقرة	٢
١:٦٥٥	١٩٦	ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام	البقرة	٢
٢:٩٢				
٢:١٢٤	١٩٧	فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج	البقرة	٢
٢:٣٧٢	١٩٨	ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم	البقرة	٢
١:٣٧٩	٢٠١	ربنا آتانا في الدنيا حسنة... الآية	البقرة	٢
٢:١٧٦				
٢:٢١٣	٢٠٣	فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه	البقرة	٢
١:٧٩٧	٢١٥	يسألونك ماذا ينفقون قل العفو	البقرة	٢
٤:٣٥١	٢١٧	ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر	البقرة	٢
٤:٣٣٧	٢١٧	ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون	البقرة	٢
٣:٥٩٩	٢٢١	ولا تتركوا المشركات	البقرة	٢
٣:٥٩٩	٢٢١	ولا تتركوا المشركات حتى يؤمنن	البقرة	٢
٣:٥٩٩	٢٢١	ولا تتركوا المشركين حتى يؤمنوا	البقرة	٢

المتع في شرح المقنع

رقم السورة	اسم السورة	طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
٢	البقرة	ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يَظْهَرُنَّ	٢٢٢	٣:٧٢٠
٢	البقرة	فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يظهرن	٢٢٢	١:٢٣٣
٢	البقرة	فإذا تطهرن فاتوهن . . . الآية	٢٢٢	١:١٨٥
٢	البقرة	نساءؤم حرث لكم فاتوا حرثكم أنى شئتم	٢٢٣	٣:٧٢٠
٢	البقرة	ولا تجعلوا الله عرضةً لأيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء	٢٢٤	٤:٤٢٥
٢	البقرة	ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف الطلاق مرتان	٢٢٨	١:٢٣٤ ٤:٤٦٧
٢	البقرة	ولا يجل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله فإن خفتن أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به	٢٢٨	٣:٧١٧
٢	البقرة	فلا جناح عليهما فيما اقتدت به	٢٢٩	٣:٧٥٢
٢	البقرة	فيما اقتدت به	٢٢٩	٣:٧٥٦
٢	البقرة	فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره	٢٢٩	٣:٧٤٧، ٧٤٥ :٣ ٧٤٨
٢	البقرة	فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء	٢٣٠	٧٥٢، ٣:٥٩٨
٢	البقرة	ولكن لا تواعدوهن سرّاً ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله	٢٣٢	٣:٥٥٨
٢	البقرة	لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة	٢٣٥	٣:٥٤٢
٢	البقرة	لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهوهن	٢٣٥	٣:٥٤٢
٢	البقرة	لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة . . . الآية	٢٣٥	٣:٥٩٧
٢	البقرة	ومتعهوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره	٢٣٦	٣:٦٩١
٢	البقرة	لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة . . . الآية	٢٣٦	٣:٦٩٣
٢	البقرة	ومتعهوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره	٢٣٦	٣:٦٩٤
٢	البقرة	ومتعهوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره	٢٣٦	٣:٦٩٤

فهرس آيات القرآن الكريم

الجزء والصفحة	رقم الآية	طرف الآية	اسم السورة	رقم السورة
٦٨٤، ٣:٦٧٩	٢٣٧	وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم	البقرة	٢
٦٩٤	٢٣٧	فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا	البقرة	٢
٣:٦٧٩	٢٣٧	أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح	البقرة	٢
٣:٦٨٢	٢٣٧	وأن تعفوا أقرب للتقوى	البقرة	٢
٤:٦٥				
١:٣٩٧، ٤١٥	٢٣٨	وقوموا لله قانتين	البقرة	٢
٤:٤٧٣				
١:٥٣٢	٢٣٩	فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا	البقرة	٢
٦٩٤-٣:٦٩٣	٢٤١	وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين	البقرة	٢
٢:٤٨٧	٢٤٩	ومن لم يطعمه فإنه مني	البقرة	٢
٢:٣٠١	٢٤٩	كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة	البقرة	٢
٣:٢٧٣	٢٦٥	فأنت أكلها ضعفين	البقرة	٢
٧١٠، ١:٦٦٤	٢٦٧	يا أيها الذين ءامنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض	البقرة	٢
٧٢٤-١:٧١١	٢٦٧	وما أخرجنا لكم من الأرض	البقرة	٢
١:١٩٩، ٦٩٤	٢٦٧	ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون	البقرة	٢
٧٣٥، ٧٢٣				
١:٧٩٠	٢٧١	إن تبدوا الصدقات فنعمنا هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم	البقرة	٢
٣:١٨٦				
٢:٥٠٨	٢٧٥	الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس	البقرة	٢
٢:٣٧٢	٢٧٥	وأحل الله البيع	البقرة	٢
٣:٢١٢				
٥٠٨-٢:٤٨٥	٢٧٥	وحرم الربا	البقرة	٢
٣:٦٣٩	٢٧٥	فمن جاءه موعظة من ربه فاتتهى فله ما سلف وأمره إلى الله	البقرة	٢
٢:١٤٤	٢٧٥	فمن جاءه موعظة من ربه فاتتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون	البقرة	٢
٣:٦٣٩	٢٧٨	يا أيها الذين ءامنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا	البقرة	٢
١:٦٤٤، ٢:٦٢٧	٢٨٠	وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة	البقرة	٢
٦٤٦				
٣:٥٢٧				

الممتع في شرح المقنع

رقم السورة	اسم السورة	طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
٢	البقرة	يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين... - بلى أن قال:- واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان	٢٨٢	٤:٦٧٣
٢	البقرة	يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى	٢٨٢	٢:٥٣٥
٢	البقرة	يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه	٢٨٢	٢:٥٢٤
٢	البقرة	يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه -إلى قوله- : فرهان مقبوضة	٢٨٢	٢:٥٤٧
٢	البقرة	إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه	٢٨٢	٢:٥٥٦
٢	البقرة	واستشهدوا شهيدين من رجالكم	٢٨٢	٤:٦٤٣ ، ٤٦٤ ، ٦٦٤ ، ٦٥٨
٢	البقرة	واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان	٢٨٢	٤:٦٢٣
٢	البقرة	ممن ترضون من الشهداء	٢٨٢	٤:٦٤١ -٤:٦٤٤
٢	البقرة	ولا ياب الشهداء إذا ما دُعوا	٢٨٢	٤:٦٢٤
٢	البقرة	وأشهدوا إذا تبايعتم	٢٨٢	٢:٣٧٢ ، ٤:٦٢٣
٢	البقرة	وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة	٢٨٣	١:١١٣ ، ١:٥٠٩ ، ٢:٥٥٥ -٢:٥٥٦
٢	البقرة	فرهان مقبوضة	٢٨٣	٢:٥٦٠ ، ٥٦١
٢	البقرة	فإن أمن بعضهم بعضاً فليؤد الذي أؤتمن أمانته	٢٨٣	٣:٩٠
٢	البقرة	فليؤد الذي أؤتمن أمانته	٢٨٣	٣:٩٨
٢	البقرة	ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه	٢٨٣	٤:٦٢٤
٢	البقرة	ومن يكتمها فإنه آثم قلبه	٢٨٣	٤:٦٤١
٢	البقرة	لا يكلف الله نفساً إلا وسعها	٢٨٦	٢:١٢ ، ٢٧ ، ٣:٤٩
٢	البقرة	لها ما كسبت	٢٨٦	١:٦٥٤ -١:٦٥٥
٢	البقرة	ربنا ولا تحملنا ... إلى آخر الآية	٢٨٦	١:٥٩٧
٢	البقرة	ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ... الآية	٢٨٦	١:٥٩٧
٣	آل عمران	ربنا فاغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا - إلى قوله- : إنك لا تخلف الميعاد	١٩٣ - ١٩٤	١:٣٧٩
٣	آل عمران	زُين للناس حبُّ الشهوات من النساء والبنين	١٤	٣:١٧٧

فهرس آيات القرآن الكريم

الجزء والصفحة	رقم الآية	طرف الآية	اسم السورة	رقم السورة
٤:٤٧٣	٤١	آيتك أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا واذكر ربك كثيرا وسبح بالعشي والإبكار	آل عمران	٣
٢:٤٣٤	٥٢	من أنصاري إلى الله	آل عمران	٣
٤:٦٥٤	٨٩	إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا	آل عمران	٣
٤:٤٧٢	٩٦	إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة ومن دخله كان آمنا	آل عمران	٣
٤:٢٢٩	٩٧	ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا	آل عمران	٣
٢:٧٣	٩٧	ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ومن كفر فإن الله غني عن العالمين	آل عمران	٣
٣:٥٤٥	١٠٢	اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون	آل عمران	٣
٤:٥٣٢	١١٨	يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خيالا	آل عمران	٣
١:٧٧٨	١١٨	لا تتخذوا بطانة من دونكم	آل عمران	٣
٤:٦٥٥	١٣٥	والذين إذا فعلوا فاحشة	آل عمران	٣
٤:٦٥٥	١٣٦	أولئك جزاؤهم مغفرة من ربهم	آل عمران	٣
٢:٢٩١	١٥٩	وشاورهم في الأمر	آل عمران	٣
١:٧٨٣	١٦٧	قاتلوا في سبيل الله	آل عمران	٣
٢:٢٩٥	٢٠٠	يا أيها الذين آمنوا اصبروا	آل عمران	٣
٣:٥٤٥	١	واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا	النساء	٤
٤:٤٧٧	٢	ولا تأكلوا أموالهم	النساء	٤
٤:٧٤٠	٢	ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم	النساء	٤
٣:٥٥٥	٣	وإن خفتن ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء	النساء	٤
٣:٥٣٢	٣	فانكحوا	النساء	٤
٣:٥٣٠	٣	فانكحوا ما طاب لكم من النساء	النساء	٤
٥٩٦، ٣:٥٢٩	٣	فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع	النساء	٤
٣:٥٣٠	٣	مثنى وثلاث ورباع	النساء	٤
٣:٧٣٦	٣	فإن خفتن أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكتم أيمانكم	النساء	٤
٣:٤٨١	٣	أو ما ملكتم أيمانكم	النساء	٤
٦٥٥، ٣:٦٥٤	٤	وأتوا النساء صدقاتهن نحلة	النساء	٤
٣:١٩٩	٤	فإن ظن لكم عن شيء منه نقسا	النساء	٤

المتع في شرح المقنع

رقم السورة	اسم السورة	طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
٤	النساء	فإن طين لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً	٤	٣:٧٤٥
٤	النساء	فكلوه	٤	٣:٧٤٦
٤	النساء	ولا توتوا السفهاء أموالكم... الآية	٥	٢:٦٤٧
٤	النساء	وابتلوا اليتامى	٦	٢:٣٧٧
٤	النساء	وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح	٦	٢:٦٥٢
٤	النساء	وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن عانتهم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم	٦	٦٥٢ - ٢:٦٤٨
٤	النساء	فإن عانتهم منهم رشداً	٦	٢:٦٥١
٤	النساء	فإن عانتهم منهم رشداً فادفعوا... الآية	٦	٢:٦٤٨
٤	النساء	فإن آتستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم	٦	٢:٦٤٧
٤	النساء	ومن كان غنياً فليستعفف	٦	٢:٦٦٢
٤	النساء	ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف	٦	٢:٦٦٢
٤	النساء	يوصيكم الله في أولادكم	١١	٣:١٧٦ - ٢:٤٤٤
-	-	-	-	٣١٢ - ٣٠٧
-	-	-	-	٣٤٠ - ٣٣٢
٤	النساء	يوصيكم الله في أولادكم... الآية	١١	٣:٣٣٢، ٣٤٠
٤	النساء	يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين	١١	٣:٣٠٤، ٣٤٣
٤	النساء	للذكر مثل حظ الأنثيين	١١	٣:٣٤٤
٤	النساء	فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك	١١	٣:٣٠٨، ٣٣١
٤	النساء	وإن كانت واحدة فلها النصف	١١	٣:٣٠٨، ٣٣١
٤	النساء	ولأبويه	١١	٣:٣٠٧
٤	النساء	ولأبويه لكل واحدٍ منهما السلس	١١	٣:٣٠٧، ٣٠٨
٤	النساء	ولأبويه لكل واحدٍ منهما السلس مما ترك إن كان له ولد	١١	٣:١٧٦، ٣١٣
٤	النساء	فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث	١١	٣:١٤، ٣٢١
٤	النساء	ورثه أبواه فلأمه الثلث	١١	٣:٣١٣، ٣٢٢
٤	النساء	فإن كان له إخوة فلأمه السلس	١١	٢:٣١٤، ٧٠٩
٤	النساء	فإن كان له إخوة فلأمه السلس	١١	٣:٣٠٨
٤	النساء	فإن كان له إخوة فلأمه السلس	١١	٣:٣٢١
٤	النساء	من بعد وصية يوصي بها أو دين	١١	٣:٢١٨ - ٢:٣٣٤
٤	النساء	٤٧٣	٤٧٣	٤٧٣

فهرس آيات القرآن الكريم

رقم السورة	اسم السورة	طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
٤	النساء	ولكم نصف ما ترك أزواجكم... الآية	١٢	٣:٣٨٧
٤	النساء	ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد	١٢	٣:٣٠٨
٤	النساء	ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد... الآية	١٢	٣:٣٠٥
٤	النساء	ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثلث مما تركتم	١٢	٣:٣١١
٤	النساء	ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد... الآية	١٢	٣:٣٠٩
٤	النساء	وإن كان رجلٌ يورثُ كلالَةً أو امرأةً وله أخٌ أو أختٌ... الآية	١٢	٣:٣٣٨
٤	النساء	وإن كان رجلٌ يورثُ كلالَةً أو امرأةً وله أخٌ أو أختٌ فلكل واحدٍ منهما السدس	١٢	٣:٣٣٦
٤	النساء	وإن كان رجلٌ يورثُ كلالَةً أو امرأةً وله أخٌ أو أختٌ فلكل واحدٍ منهما السدس... الآية	١٢	٣:٣٠٤
٤	النساء	وله أخٌ أو أختٌ فلكل واحدٍ منهما السدس	١٢	٣:٣٠٨، ٣:٣٠٩، ٣:٣٣٦
٤	النساء	فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث	١٢	٣:٣٣٦
٤	النساء	فهم شركاء في الثلث	١٢	٢:٦٩٥
٤	النساء	فاستشهدوا عليهن أربعة منكم	١٥	٤:٢١٩ - ٢٥٠
٤	النساء	واللذان يأتيانها منكم فأذوهما فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما	١٦	٤:٢٢٢
٤	النساء	ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتیتموهن إلا أن يأتين بفاحشةٍ مبينة	١٩	٣:٧٤٧
٤	النساء	ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتیتموهن إلا أن يأتين بفاحشةٍ مبينة	١٩	٣:٧٤٨
٤	النساء	وعاشروهن بالمعروف	١٩	٣:٧١٧ - ٧٣٠
٤	النساء	وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتیتم إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا	٢٠	٣:٦٥٧
٤	النساء	ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم	٢٢	٣:٥٨٥
٤	النساء	ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء	٢٢	٣:٥٨٦، ٥٨٧

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	رقم الآية	طرف الآية	اسم السورة	رقم السورة
٣:٥٢٩	٢٢	ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء إلا ما قد سلف	النساء	٤
٣:٥٨٧	٢٢	إنه كان فاحشةً ومقتاً وساء سبيلاً	النساء	٤
٣:٥٨٣	٢٣	حرمت عليكم أمهاتكم	النساء	٤
٤:٤٧٠				
٣:٥٨٢	٢٣	حرمت عليكم أمهاتكم ... الآية	النساء	٤
٣:١٧٧	٢٣	حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم	النساء	٤
٣:٥٨٣	٢٣	وبناتكم	النساء	٤
٣:٥٨٤	٢٣	وأخواتكم	النساء	٤
٣:٥٨٤	٢٣	وعماتكم وخالاتكم	النساء	٤
٣:٥٨٤	٢٣	وبنات الأخ وبنات الأخت	النساء	٤
٣:٥٨٤	٢٣	وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة	النساء	٤
٥٨٦-٣:٥٨٥	٢٣	وأمهات نسائكم	النساء	٤
٣:٥٥٩	٢٣	وربائكم اللاتي في حُجُوركم	النساء	٤
٣:٥٨٦	٢٣	وربائكم اللاتي في حُجُوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن	النساء	٤
٣:٥٨٧	٢٣	اللاتي دخلتم بهن	النساء	٤
٥٨٧-٣:٥٨٦	٢٣	فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم	النساء	٤
٥٩٠-				
٥٨٦-٣:٥٨٥	٢٣	وحلائل أبنائكم	النساء	٤
٣:٥٩٢	٢٣	وأن تجمعوا بين الأختين	النساء	٤
٤:٢٣٤	٢٤	والمحصنات من النساء	النساء	٤
٢:٢٨٣	٢٤	والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم	النساء	٤
٢:٢٨٣	٢٤	والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ... الآية	النساء	٤
٣:٥٩٧	٢٤	والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم	النساء	٤
٥٨٦، ٣:٥٨٤	٢٤	وأحل لكم ما وراء ذلكم	النساء	٤
٥٨٩، ٥٩٠				
٥٩٣				
٣:٦٥٧	٢٤	وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم	النساء	٤
٣:٦٥٥	٢٤	وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم مُحْصِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ	النساء	٤
٦٦٥-٣:٦٥٩	٢٤	أن تبتغوا بأموالكم	النساء	٤
٢:٧٨٣	٢٤	فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن	النساء	٤
٣:٦٥٤	٢٤	فاتوهن أجورهن فريضة	النساء	٤

فهرس آيات القرآن الكريم

الجزء والصفحة	رقم الآية	طرف الآية	اسم السورة	رقم السورة
٣:٦٥٩	٢٥	ومن لم يستطع منكم طَوْلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات	النساء	٤
٣:٦٠١	٢٥	ومن لم يستطع منكم طَوْلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات - إلى قوله-: ذلك لمن خشي العنت منكم	النساء	٤
٣:٦٠٠	٢٥	من فتياتكم المؤمنات	النساء	٤
٣:٦٥٥	٢٥	وأتوهن أجورهن	النساء	٤
٣٧٦، ٢:٣٧٢	٢٩	إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم	النساء	٤
٢٠١، ١:٢٠٠	٢٩	ولا تقتلوا أنفسكم	النساء	٤
٣:٣٠٦	٣٣	والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصابهم	النساء	٤
٣:٧٤٠	٣٤	واللاتي يخافون نشوزهن فعضوهن	النساء	٤
٣:٧٤٠	٣٤	واهجروهن في المضاجع	النساء	٤
٣:٧٤٠	٣٤	واضربوهن	النساء	٤
٣:٧٤٢	٣٥	وإن خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها	النساء	٤
٣:٧٤٣	٣٥	فابعثوا	النساء	٤
٣:٧٤٢	٣٥	حكماً من أهله وحكماً من أهلها	النساء	٤
٣:٧٤٣	٣٥	إن يريدوا إصلاحا	النساء	٤
١:١٨٢	٣٦	والجار الجنب	النساء	٤
١:١٨٧	٤٣	لا تقربوا الصلاة وأتمم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا	النساء	٤
١:١٨٧	٤٣	ولا جنباً إلا عابري سبيل	النساء	٤
١:١٩٧	٤٣	ولا جنباً إلا عابري سبيل... الآية	النساء	٤
١:١٨١	٤٣	ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا	النساء	٤
٤:٤٥٠	٥٣	فإذا لا يُؤتون الناس نقيراً	النساء	٤
٣:٩٠ - ٩٨	٥٨	إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها	النساء	٤
٤:٦٢٤				
٢:٢٩٥	٥٩	يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم	النساء	٤
٤:٣٢٩				
٢:٢١٦	٦٤	ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً	النساء	٤
٤:٥٠٤	٦٥	فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت	النساء	٤
٤:٤٥٠	٧٧	ولا تُظلمون فتيلاً	النساء	٤

المتع في شرح المقنع

رقم السورة	اسم السورة	طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
٤	النساء	وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأً ومن قتل مؤمناً خطأً فتحرير رقبة مؤمنة	٩٢	٤:١٩٥
٤	النساء	ومن قتل مؤمناً خطأً فتحرير رقبة مؤمنة	٩٢	٤:١٩٥ ، ١٩٦
٤	النساء	ومن قتل مؤمناً خطأً فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا	٩٢	٤:٩٧
٤	النساء	فتحرير رقبة	٩٢	١:٧٨٢
٤	النساء	ودية مسلمة إلى أهله	٩٢	٤:٢٠ ، ١٨٥
٤	النساء	فإن كان من قوم عدو لكم	٩٢	٤:٢٠
٤	النساء	فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة	٩٢	٤:٢٠
٤	النساء	وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة	٩٢	٤:١٩٦
٤	النساء	ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم ... الآية	٩٣	٤:٥
٤	النساء	لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأ أنفسهم فضل الله الجاهدين بأموالهم وأ أنفسهم على القاعدين درجة وكلا وعد الله الحسنى	٩٥	٢:٢٦٣
٤	النساء	إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فأنهاجروا فيها	٩٧	٢:٢٦٨
٤	النساء	إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان ... الآية	٩٨	٢:٢٦٩
٤	النساء	وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا	١٠١	١:٥٠٩
٤	النساء	فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة	١٠١	١:٥٠٩ ، ٥١٣
٤	النساء	إن خفتم	١٠١	١:٥٠٩
٤	النساء	إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا	١٠١	١:٥٠٩
٤	النساء	وإذا كنت فيهم ... الآية	١٠٢	١:٥٢٨
٤	النساء	وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة ... الآية	١٠٢	١:٥٢٤
٤	النساء	ولياخذوا أسلحتهم	١٠٢	١:٥٢٧ ، ٥٣١

فهرس آيات القرآن الكريم

رقم السورة	اسم السورة	طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
٤	النساء	وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً	١٠٢	١:٥٢٧
٤	النساء	وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرَ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا	١١٠	٤:٦٥٥
٤	النساء	وَالصَّالِحِ خَيْرٌ	١٢٨	٢:٦٠٥
٤	النساء	وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ	١٢٩	٣:٧٣١
٤	النساء	كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ	١٣٥	٤:٦٦٣
٤	النساء	إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَاذَنُوا كَفَرُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيُهْدِيَهُمْ سَبِيلًا	١٣٧	٤:٣٤٧
٤	النساء	وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا	١٤١	١:٧٧٨
٤	النساء	يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ... الآية	١٧٦	٢:٤١١
٤	النساء	يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَمْرًا هَلَكًا... الآية	١٧٦	٣:٣٠٤
٤	النساء	إِنَّ أَمْرًا هَلَكًا لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ... الآية	١٧٦	٣:٣٣٨
٤	النساء	وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ	١٧٦	٣:٣٣٧
٤	النساء	وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ... الآية	١٧٦	٣:٣٤٣، ٣:٣٠٩
٤	النساء	وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ... الآية	١٧٦	٣:٣٣٤
٤	النساء	وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ	١٧٦	٣:٣٠٧
٤	النساء	فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانُ مِمَّا تَرَكَ	١٧٦	٣:٣٣١
٤	النساء	وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى	١٧٦	٣:٣٢٢، ٣:٣٣٤
٤	النساء	نَسْأَلُكُمْ حَرْثًا لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أُنَى شَقْتُمْ	٢٢٣	٣:٧٢٠
٤	النساء	وَقَدِمُوا لِأَنْفُسِكُمْ	٢٢٣	٣:٧٢٦
٥	المائدة	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ -إِلَى قَوْلِهِ-: فَهَلْ أَنتُمْ مُنْتَهُونَ	٩٠-٩١	٤:٢٧٠
٥	المائدة	أَحَلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ	١	٤:٢٤٠، ٣:٥٩
٥	المائدة	وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى	٢	٣:١٤٠
٥	المائدة	وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالعُدْوَانِ	٢	٢:٤٠٩

الممتع في شرح المقنع

رقم السورة	اسم السورة	طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
٥	المائدة	حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الميتة - إلى قوله-:	٣	٤:٤١٠
٥	المائدة	والموقوذة والمتردية حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الميتة - إلى قوله-: إلا ما ذكيتم	٣	٤:٣٧٩
٥	المائدة	حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الميتة والدم ولحم الخنزير	٣	٤:٣٥٧
٥	المائدة	حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الميتة والدم ولحم الخنزير... - إلى قوله-: فمن اضطر في غمصةٍ غير متحافٍ لإثم فإن الله غفور رحيم	٣	٤:٣٧٣
٥	المائدة	إلا ما ذكيتم	٣	٤:٣٩١
٥	المائدة	يسئلونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات ... الآية	٤	٤:٤٠٠ - ٤١٠ ٤١٤ -
٥	المائدة	وما عَلَّمْتُم من الجوارح	٤	٤:٤٠٤، ٤:٤١٢
٥	المائدة	وما عَلَّمْتُم من الجوارح مُكَلِّين تعلمونهن مما علمكم الله ... الآية	٤	٤:٤١٠
٥	المائدة	فكلوا مما أمسكن عليكم وطعام الذين أوتوا الكتاب	٥	٤:٤١٦
٥	المائدة	وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم	٥	٤:٣٨٢
٥	المائدة	والمحصاتُ من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتموهن أجورهن	٥	١:١١٥، ١:١١٦
٥	المائدة	إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم	٦	٤:٣٩٧
٥	المائدة	إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم . . . الآية	٦	٣:٥٩٩
٥	المائدة	إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين	٦	١:١٠٢، ١:١٣٨ ١:١٣٩
٥	المائدة	فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق	٦	١:١٤٢
٥	المائدة	فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق	٦	١:١٤٨
٥	المائدة	فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق	٦	١:١٥٠
٥	المائدة	فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق	٦	٢:٤٣٤
٥	المائدة	فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق	٦	٤:٧٤٠
٥	المائدة	وامسحوا برؤوسكم وإن كنتم جنباً فاطهروا	٦	١:١٥١، ١:١٥٢
٥	المائدة	وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا	٦	١:١٨١، ١:١٨٢ ١:٢٠١، ١:٢٠٤

فهرس آيات القرآن الكريم

الجزء والصفحة	رقم الآية	طرف الآية	اسم السورة	رقم السورة
١٦٨:١، ١٦٩، ٢٠٥	٦	أو جاء أحد منكم من الغائط	المائدة	٥
١٧٥:١	٦	أو لمست النساء	المائدة	٥
١٠٠:١، ١١٠، ٢٠٣، ٢٠٠	٦	فلم تجدوا ماء فتييموا	المائدة	٥
١٩٩:١-٢٠٨	٦	فلم تجدوا ماء فتييموا صعيلاً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه فتييموا صعيلاً طيباً	المائدة	٥
٢٠٦:١	٦	فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه فتييموا صعيلاً طيباً	المائدة	٥
١٥٢:١	٦	فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه	المائدة	٥
٢٠٧:١	٦	فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه	المائدة	٥
٧٤١:٣، ٣١٦:٤	٣٣	إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض	المائدة	٥
٣١٩:٤	٣٣	أو تُقَطَّع أيديهم وأرجلهم من خلاف	المائدة	٥
٣٢١:٤	٣٣	أو ينفوا من الأرض	المائدة	٥
٣٢١:٤	٣٤	إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم	المائدة	٥
٢٨٧:٤	٣٨	والسارق والسارقة	المائدة	٥
٢٨٨:٤، ٢٨٤:٤، ٢٩٠، ٢٩١، ٣٢٢	٣٨	والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما	المائدة	٥
٢٨٩:٤	٣٨	والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا	المائدة	٥
٦٥٥:٤	٣٩	فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح	المائدة	٥
٣٢٢:٤	٣٩	فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه	المائدة	٥
٥٢٩:٤	٤٢	أكالون للسحت	المائدة	٥
٣٦٦:٢	٤٢	فإن جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم	المائدة	٥
٣٦٦:٢، ٦٣٨:٣	٤٢	وإن حكمت فاحكم بينهم بالتسبط	المائدة	٥
١٥:٤	٤٥	وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس	المائدة	٥
٧١:٤	٤٥	وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس - إلى قوله-: والجروح قصاص	المائدة	٥
٦٣:٤	٤٥	وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين - فمن تصدق به فهو كفارة له	المائدة	٥

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	رقم الآية	طرف الآية	اسم السورة	رقم السورة
٣٣ - ٤:٢٢	٤٥	أن النفس بالنفس	المائدة	٥
٤:٧٢	٤٥	والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن ... الآية	المائدة	٥
٤:٨٦	٤٥	والسن بالسن	المائدة	٥
٧٣ - ٤:٥	٤٥	والجروح قصاص	المائدة	٥
٤:٦٥	٤٥	فمن تصدق به فهو كفارة له	المائدة	٥
٣:٦٣٨	٤٩	وأن احكم بينهم بما أنزل الله	المائدة	٥
٤:٥٠٤				
٢:٣٥٩	٥١	يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم	المائدة	٥
١:٦٠٩	٥١	ومن يتولهم منكم فإنه منهم	المائدة	٥
١:٧٨٣	٥٤	يجاهدون في سبيل الله	المائدة	٥
١:٢٦٣	٥٨	وإذا ناديتم إلى الصلاة اتخذوها هزواً ولعباً	المائدة	٥
٤:٣٣٧	٧٣	لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة	المائدة	٥
٣:٥٩٩	٨٢	لنجدن أشد الناس عداوةً للذين ءامنوا اليهود والذين أشركوا	المائدة	٥
٤٣٣ ، ٤:٤٢١	٨٩	لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان	المائدة	٥
٤٤٤ - ٤:٤٢٥	٨٩	لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم	المائدة	٥
٣:٨٢٣	٨٩	من أوسط ما تطعمون أهليكم	المائدة	٥
٤:٦٥٢	٩٠	إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجسٌ من عمل الشيطان	المائدة	٥
٢:١١٤	٩٥	يا أيها الذين ءامنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم	المائدة	٥
٢:١٤٥	٩٥	ومن قتله منكم متعمداً	المائدة	٥
١٥١ ، ٢:١١٥	٩٥	ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم	المائدة	٥
٢:١٣٣	٩٥	ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدياً بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً	المائدة	٥
-١٥٥ ، ٢:١٥١	٩٥	فجزاء مثل ما قتل من النعم	المائدة	٥
١٦٠				

فهرس آيات القرآن الكريم

الجزء والصفحة	رقم الآية	طرف الآية	اسم السورة	رقم السورة
٢:١٥٤	٩٥	يُحْكَمُ بِهِ ذُوا عَدَلٍ مِنْكُمْ	المائدة	٥
٢:١٥٤	٩٥	ذُوا عَدَلٍ مِنْكُمْ	المائدة	٥
٢:١٤٩	٩٥	هَدِيًّا بِالْبَالِغِ الْكَعْبَةِ	المائدة	٥
٢:٢٥٣	٩٥	بِالْبَالِغِ الْكَعْبَةِ	المائدة	٥
٢:١٤٤	٩٥	وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ	المائدة	٥
٤٠٠، ٤:٣٨٠	٩٦	أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ	المائدة	٥
٤:٣٦٥	٩٦	أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيْرَةِ	المائدة	٥
٢:١١٩	٩٦	أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيْرَةِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دَمْتُمْ حُرْمًا	المائدة	٥
٢:١١٤	٩٦	وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دَمْتُمْ حُرْمًا	المائدة	٥
٤:٦٤٤	١٠٦	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ .. الْآيَةُ	المائدة	٥
٤:٦٩٣	١٠٦	تُحِبُّونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ	المائدة	٥
٤:٤٢٦	١٠٦	فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ	المائدة	٥
٤:٦٩٢	١٠٧	فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتِنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا	المائدة	٥
٤:٣٩٥	-٧٩	وَجِهَتٌ وَجْهِي... الْآيَتَيْنِ	الأنعام	٦
	١٦٢			
٣:١٧٧	٨٥-٨٤	وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمَنْ ذُرِّيَّتَهُ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِلَى قَوْلِهِ: وَعِيسَى	الأنعام	٦
٢٩٣، ١:٢٥٥	٧٢	أَقِيمُوا الصَّلَاةَ	الأنعام	٦
٣:٧٣٠	٩٦	وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا	الأنعام	٦
١:٣٣٢	٩٧	وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ	الأنعام	٦
٤:٤٢٦	١٠٩	وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ	الأنعام	٦
٤:٤١٩	١٢١	وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ	الأنعام	٦
٣٩٤-٤:٣٩٢	١٢١	وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ	الأنعام	٦
١:٦٦٣	١٤١	وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرَّمَانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ	الأنعام	٦
١:٧١٢	١٤١	وَالزَّيْتُونَ وَالرَّمَانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ	الأنعام	٦
١:٧٢٤	١٤١	كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ	الأنعام	٦
٧١٠، ١:٦٧٥	١٤١	وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ	الأنعام	٦

المتع في شرح المقنع

رقم السورة	اسم السورة	طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
٦	الأنعام	قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرماً على طاعم يطعمه	١٤٥	٤:٣٥٩
٦	الأنعام	قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرماً على طاعم يطعمه... الآية	١٤٥	٤:٣٥٧
٦	الأنعام	قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير	١٤٥	٤:٣٩٢
٦	الأنعام	ومن البقر والغنم حرماً عليهم شحومها إلا ما حملت ظهورهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم	١٤٦	٤:٣٩٨
٦	الأنعام	ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق	١٥١	٤:٥
٦	الأنعام	فاتبعوه	١٥٥	١:٥٢٤، ٥٥٣
٦	الأنعام	أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا	١٥٦	٢:٣٤٥
٧	الأعراف	يا بني آدم	٢٦	٣:١٧٨، ٥٨٣
٧	الأعراف	خذوا زينتكم عند كل مسجد	٣١	١:٢٩٦
٧	الأعراف	فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً قالوا نعم	٤٤	٣:٥٤٩
٧	الأعراف	ادعوا ربكم تضرعاً وخفية حتى إذا أقلت سحاباً ثقالاً	٥٥	١:٥٩٥
٧	الأعراف	ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض	٥٧	١:١٠٨
٧	الأعراف	ويحرم عليهم الخبائث	٩٦	١:٥٨٧
٧	الأعراف	واتبعوه	١٥٧	٤:٣٦١
٧	الأعراف	واتبعوه لعلكم تهتدون	١٥٨	٢:٩٧
٧	الأعراف	وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا وله يسجدون	٢٠٤	١:٥٦٦
٧	الأعراف	يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول	٢٠٦	١:٤٥٠
٨	الأنفال	قل الأنفال لله والرسول	١	٢:٣١٧
٨	الأنفال	وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به	١	٢:٧٢٧
٨	الأنفال	فاضربوا فوق الأعناق	١١	١:٩٣، ٩٥
٨	الأنفال	يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تؤلوهم الأديبار	١٢	٣:٣٣١
٨	الأنفال	إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تؤلوهم الأديبار... الآية	١٥	٢:٢٦٥
٨	الأنفال	ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير	١٥	٢:٢٧١
٨	الأنفال	ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير	١٦	٢:٢٦٥

فهرس آيات القرآن الكريم

الجزء والصفحة	رقم الآية	طرف الآية	اسم السورة	رقم السورة
٢:٢٧١	١٦	إلا متحرِّفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة	الأَنْفَال	٨
١:٥٨٩	٢٥	واتقوا فتنة لا تُصيبن الذين ظلموا منكم خاصة	الأَنْفَال	٨
١:٢٥٧	٣٨	قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف	الأَنْفَال	٨
٢:٣٥١				
٤:٣٤٨				
٢:٢٦٢	٣٩	وقاتلوهم حتي لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله	الأَنْفَال	٨
٢:٣٠٤	٤١	واعلموا أنما غنمتم ... الآية	الأَنْفَال	٨
٢:٣٢٤	٤١	واعلموا أنما غنمتم من شيء ... الآية	الأَنْفَال	٨
٣١٤، ٢:٢٩٤	٤١	واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسُه	الأَنْفَال	٨
٣:٢٢٣				
٢:٣٠٩	٤١	واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسُه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل	الأَنْفَال	٨
٢:٣١٠	٤١	ولذي القربى	الأَنْفَال	٨
٢:٣١١	٤١	واليتامى	الأَنْفَال	٨
٢:٣١١	٤١	والمساكين	الأَنْفَال	٨
٢:٣١١	٤١	وإبن السبيل	الأَنْفَال	٨
٢:٣٤٣	٥٨	وإما تخافن من قوم خيانة فأنذ إليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين	الأَنْفَال	٨
٢:٧٨٨	٦٠	وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم	الأَنْفَال	٨
٢:٢٧١	٦٦	الآن خففَ اللهُ عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين	الأَنْفَال	٨
٢:٢٨٠	٦٧	ثريدون عرض الدنيا	الأَنْفَال	٨
٢:٣٠٤	٦٩	فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً	الأَنْفَال	٨
٥٦٧-٣:٥٦٤	٧٣	والذين كفروا بعضهم أولياء بعض	الأَنْفَال	٨
٣:٣٠٦	٧٥	وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض... الآية	الأَنْفَال	٨
٣٧٨-٣:٣٥١	٧٥	وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله	الأَنْفَال	٨
٣:٣٠٤	٧٥	وألوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله... الآية	الأَنْفَال	٨

الممتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	رقم الآية	طرف الآية	اسم السورة	رقم السورة
٤:٣٣٧	١٢-١	براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين - إلى قوله -: وبشر الذين كفروا بعذاب أليم - إلى قوله تعالى -: فقاتلوا أئمة الكفر	التوبة	٩
١:٢٦٣	٣	وأذان من الله ورسوله	التوبة	٩
٢:٣٤٠	٤	فأتوا إليهم عهدهم إلى مدتهم	التوبة	٩
٢:٣٤٤	٥	فاقتلوا المشركين	التوبة	٩
٢:٣٤١	٥	فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم	التوبة	٩
١:٢٦١	٥	اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم إلى قوله تعالى: فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم	التوبة	٩
	٥	فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة	التوبة	٩
٢:٣٣٣	٦	فأجره حتى يسمع كلام الله	التوبة	٩
٧٦٦، ١:٢٦١	١١	فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين	التوبة	٩
٤:٣٣٩	١١	فإخوانكم في الدين	التوبة	٩
٢:٣٦١	٢٨	يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا	التوبة	٩
٢:٣٤٢	٢٨	إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا	التوبة	٩
٢:٣٦١	٢٨	وإن خفتم عيلة	التوبة	٩
٢:٣٤٥	٢٩	قاتلوا الذين لا يؤمنون - إلى قوله -: من الذين أوتوا الكتاب	التوبة	٩
٢:٣٥١	٢٩	قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله - إلى قوله -: حتى يعطوا الجزية	التوبة	٩
٢:٣٥٧	٢٩	قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ... الآية	التوبة	٩
٢:٣٤٧	٢٩	من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية	التوبة	٩
٣٦٩ - ٢:٣٥٢	٢٩	حتى يعطوا الجزية	التوبة	٩
٤:١١٩				
٣٥٢، ٢:٣٣٧	٢٩	حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون	التوبة	٩
١:٧١٠	٣٤	والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله	التوبة	٩
١:٦٦٤	٣٤	والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم	التوبة	٩
٤:٤٦٧	٣٦	إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا	التوبة	٩

فهرس آيات القرآن الكريم

رقم السورة	اسم السورة	طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
٩	التوبة	يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله أتاتلتم إلى الأرض ... الآية	٣٨	٢:٢٦٥
٩	التوبة	انفروا خِفَافًا وثِقَالًا	٤١	٢٦٥، ٢:٢٦٢
٩	التوبة	ولكن كره الله انبعاثهم فثبَّطهم وقيل اقتعدوا مع القاعدین	٤٦	٢:٢٨٨
٩	التوبة	لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خَبَالًا ولأَوْضَعُوا خِلالَكم	٤٧	٢:٢٨٨
٩	التوبة	إنما الصدقات للفقراء	٦٠	١:٧٧١
٩	التوبة	إنما الصدقات للفقراء ... الآية	٦٠	٧٩٤ - ١:٧٨٩
٩	التوبة	إنما الصدقات للفقراء والمساكين	٦٠	١:٧٩٠
٩	التوبة	إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملین عليها	٦٠	٢:٦٧٠
٩	التوبة	إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملین عليها والمؤلفة قلوبهم	٦٠	١:٧٧٩
٩	التوبة	إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملین عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمین وفي سبيل الله وابن السبيل	٦٠	١:٧٧٦
٩	التوبة	والمؤلفة قلوبهم	٦٠	١:٧٨٠
٩	التوبة	وفي الرقاب	٦٠	٧٨٢، ١:٧٨١
٩	التوبة	والغارمین	٦٠	٧٨٣ - ١:٧٨٢
٩	التوبة	وفي سبيل الله	٦٠	٧٨٣، ١:٧٨٢
٩	التوبة	وابن السبيل	٦٠	١:٧٨٤
٩	التوبة	والله ورسوله أحق أن يرضوه	٦٢	٢:٣١٠
٩	التوبة	والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض	٧١	٥٦٧ - ٣:٥٦٤
٩	التوبة	ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حَرَجٌ إذا نصحوا لله ورسوله	٩١	٢:٢٦٣
٩	التوبة	ولا على الذين إذا ما أتوك لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أَحِذُّ ما أَحْمِلُكم عليه	٩٢	٢:٢٦٤
٩	التوبة	خذ من أموالهم صدقة	١٠٣	٧٤٥، ١:٦٦٤
٩	التوبة	خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكِيهم بها وصل عليهم	١٠٣	١:٧٧٠
٩	التوبة	وَصَلِّ عليهم إن صلاتك سكنٌ لهم	١٠٣	١:٢٥٥
٩	التوبة	وما كان المؤمنون لينفروا كافة	١٢٢	٢:٢٦٣
٩	التوبة	فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة	١٢٢	١:٥٢٧
٩	التوبة	يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة	١٢٣	٢:٢٦٧
١٠	يونس	لبثت فيكم عُمُرًا	١٦	٤:٤٦٦

الممتع في شرح المقنع

رقم السورة	اسم السورة	طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
١٠	يونس	حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة وفرحوا بها	٢٢	٣:٦٨٣
١١	هود	وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه	٣	١:٥٩١
١١	هود	وأقم الصلاة طرفي النهار وزُلْفاً من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات	١١٤	٤:٢٧٩
١١	هود	إن الحسنات يذهبن السيئات	١١٤	٤:٢٧٩
١٢	يوسف	قرآناً عربياً	٢	١:٣٥٨
١٢	يوسف	قالوا يا أيُّنا إنا ذهبنا نستيق وتركنا يوسف عند متاعنا	١٧	٢:٧٩٦
١٢	يوسف	لن أرسله معكم حتى تؤتونا موثقاً من الله لتأتنني به إلا أن يحاط بكم	٦٦	٢:٥٩٤
١٢	يوسف	ولمَن جاء به حملٌ بعير	٧٢	٣:١١٧
١٢	يوسف	ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم	٧٢	٢:٥٨٣-٥٨٦
١٣	الرعد	بالغدو والآصال	١٥	٣:١١٦
١٣	الرعد	أولئك لهم اللعنة	٢٥	١:٤٥٠
١٤	إبراهيم	لئن شكرتم لأزيدنكم	٧	١:٦٥٥
١٤	إبراهيم	تؤتي أكلها كل حين	٢٥	١:٥٩٥
١٤	إبراهيم	الحمد لله الذي وهب لي على الكبر إسماعيل وإسحاق	٣٩	٤:٤٦٥، ٤٦٦
١٥	الحجر	إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين	٤٢	٣:٥٦٠
١٥	الحجر	لعمرك إنهم لنفي سكرتهم يعمهون	٧٢	٤:٧١٥
١٥	الحجر	ولقد آتيناك سبعاً من المثاني	٨٧	٤:٤٢٤
١٦	النحل	وهو الذي سخَّر البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً	١٤	١:٣٥٦
١٦	النحل	وتستخرجوا منه حلية	١٤	٤:٤٧١
١٦	النحل	وبالنجم هم يهتدون	١٦	٤:٤٦٣
١٦	النحل	وأقسموا بالله جهد أيمانهم	٣٨	١:٣٣٢
١٦	النحل	وفعلون ما يؤمرون	٥٠	٤:٦٩٢
١٦	النحل	ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون	٥٧	١:٤٥٠
١٦	النحل	وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم	٥٨	٣:١٧٧
١٦	النحل	ولا تقضوا الأمان بعد توكيدها	٩١	٣:١٧٨
١٦	النحل	أن تكون أمة هي أربى من أمة	٩٢	٤:٤٢١
١٦	النحل	فإذا قرأت القرآن فاستعذ	٩٨	٢:٤٨٥
مُحَرَّرٌ	النحل	فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم	٩٨	٢:٧٨٣
مُحَرَّرٌ	النحل	فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم	٩٨	١:٣٥١، ٣٧٥

فهرس آيات القرآن الكريم

الجزء والصفحة	رقم الآية	طرف الآية	اسم السورة	رقم السورة
١:١٣٦ ٤:٤٩٠	١٢٣	ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً	النحل	١٦
٤:٥٨	١٢٦	وإن عاقبتهم فعاقبوا. يمثل ما عوقبتهم به	النحل	١٦
٢:٣٦١	١	سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام	الإسراء	١٧
٤:٧٢٥	٧	وإن أسأتم فلها	الإسراء	١٧
٤:٢٣٢	٣٢	ولا تقرّبوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلاً	الإسراء	١٧
١٥، ٩، ٤:٥	٣٣	ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً	الإسراء	١٧
٤:٥٣	٣٣	فلا يسرف في القتل إنه كان منصوراً	الإسراء	١٧
٢:٦٥٥	٣٤	ولا تقرّبوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن	الإسراء	١٧
٤:٦٢٦	٣٦	ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً	الإسراء	١٧
٣:١٧٨	٧٠	ولقد كرّمنا بني آدم	الإسراء	١٧
٣:٢٧٢	٧٥	إذا لأذقناك ضعف الحياة وضعف الممات	الإسراء	١٧
١:٢٩٢	٧٨	أقم الصلاة لدلوك الشمس	الإسراء	١٧
١:٤٣٧	٨٢	وتنزل من القرآن ما هو شفاء	الإسراء	١٧
١:٤٥٠	١٠٩	ويزيدهم خشوعاً	الإسراء	١٧
٢:٦٧٠	١٩	فابيعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة فلينظر أيها أزكى طعاماً فليأتكم برزق منه	الكهف	١٨
٤:٧٣٧	٢٥	ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعاً	الكهف	١٨
٣:١٧٧	٤٦	المال والبنون زينة الحياة الدنيا	الكهف	١٨
٤:٧٢٠	٥٠	وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا	الكهف	١٨
٣:٧٦٦	٦٦	إلا إبليس كان من الجن هل أتبعك على أن تعلمن مما علمت رشداً	الكهف	١٨
١:٧٧٧	٧٩	أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر	الكهف	١٨
٣:٧٦٦	٩٤	فهل نجعل لك خرجاً على أن تجعل بيننا وبينهم سداً	الكهف	١٨
٢:٥	٢٦	إني نذرت للرحمن صوماً	مريم	١٩
١:٤١٨	٥٨	إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجداً وبكياً	مريم	١٩
١:٤٥٠	٥٨	سجداً وبكياً	مريم	١٩
٤:٧٢٠	٦٢	لا يسمعون فيها لغواً إلا سلاماً	مريم	١٩
١:٦٤٨	٥٥	ومنها نخرجكم تارة أخرى	طه	٢٠

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	رقم الآية	طرف الآية	اسم السورة	رقم السورة
٢:٥٣	٥٢	ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون	الأنبياء	٢١
٣:٥٦٠	٩٠	ووهبنا له يحيى	الأنبياء	٢١
١:٢٦٣	١٠٩	فقل آذنتكم على سواء	الأنبياء	٢١
١:٤٥٠	١٨	إن الله يفعل ما يشاء	الحج	٢٢
٢:٢٤٢	٢٨	ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام	الحج	٢٢
٢:٢٥٤	٢٨	فكلوا منها	الحج	٢٢
٤٨٨، ٤:٤٨٦	٢٩	وليوفوا نذورهم	الحج	٢٢
٢:٢٠٦	٢٩	وليطوفوا	الحج	٢٢
٢٠٦، ٢:١٧٩	٢٩	وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ	الحج	٢٢
٢٢١				
٤:٦٥٠	٣٠	واجتنبوا قول الزور	الحج	٢٢
٢:١٤٩	٣٣	ثم محلها إلى البيت العتيق	الحج	٢٢
٢:٢٠٦	٣٤	ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام	الحج	٢٢
٢:٢٥٧	٣٦	وأطعموا القانع والمعتر	الحج	٢٢
١:٣٩٩	٧٧	يا أيها الذين آمنوا اركعوا	الحج	٢٢
١:٣٦١	٧٧	اركعوا	الحج	٢٢
١:٣٦٦	٧٧	واسجدوا	الحج	٢٢
١:٤٥٠	٧٧	لعلكم تفلحون	الحج	٢٢
٥٠٥، ١:٢٠١	٧٨	ما جعل عليكم في الدين من حرج	الحج	٢٢
٣:٥٢٠	٥	والذين هم لفروجهم حافظون	المؤمنون	٢٣
٠٢:٧١٧	٦	إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم	المؤمنون	٢٣
٣:٥٢٢				
٣:٥٢٠	٦	إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين	المؤمنون	٢٣
٣:٥٢٧	٦	أو ما ملكت أيمانهم	المؤمنون	٢٣
٤:٤٦٥	٥٤	فذرهم في غمرتهم حتى حين	المؤمنون	٢٣
٤:٣٣٧	١١٧	ومن يدْعُ مع الله إلهاً آخر لا برهان له به فإنما حسابه عند ربه إنه لا يفلح الكافرون	المؤمنون	٢٣
٤:٣٢٢	٢	الزانية والزاني فاجلدوا كل واحدٍ منهما	النور	٢٤
٠٢٣٦، ٤:٢٣٣	٢	الزانية والزاني فاجلدوا كل واحدٍ منهما	النور	٢٤
٢٤٥		مائة جلدة		
٣:٥٩٧	٣	والزانية لا يتكحها إلا زان أو مشرك	النور	٢٤
٤:٢٥٠	٤	والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء	النور	٢٤
٢٥٧ - ٤:٢٥٢	٤	والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة	النور	٢٤

فهرس آيات القرآن الكريم

الجزء والصفحة	رقم الآية	طرف الآية	اسم السورة	رقم السورة
٤:٦٥٥	٤	والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون	النور	٢٤
٤:٦٥٦	٤	ولا تقبلوا	النور	٢٤
٤:٦٥٦	٤	ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً	النور	٢٤
٤:٦٥٦	٥	إلا الذين تابوا	النور	٢٤
٦٤٥، ٤:٤٢٦	٦	فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله لولا جاعوا عليه بأربعة شهداء	النور	٢٤
٤:٢٥٠	١٣	لولا جاعوا عليه بأربعة شهداء فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون	النور	٢٤
٤:٦٧٠	١٣	فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون	النور	٢٤
٤:٢١٩	١٣	فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون	النور	٢٤
٤:٢٦٠	٢٣	إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم	النور	٢٤
٣:٥٣٤	٣١	ولا يدين زينتهم ... الآية	النور	٢٤
١:٢٩٨	٣١	ولا يدين زينتهم إلا ما ظهر منها	النور	٢٤
٣:٥٣٦	٣١	ولا يدين زينتهم إلا لبعولتهم أو آبائهم ... الآية	النور	٢٤
٥٣٩-٣:٥٣٨	٣١	أو نسائهم	النور	٢٤
٣:٥٣٦	٣١	أو ما ملكت أيمنهم	النور	٢٤
٣:٥٣٧	٣١	أو التابعين غير أولي الإربة	النور	٢٤
٣:١٨٠	٣٢	وأنكحوا الأيامي	النور	٢٤
٣:٤٨٥	٣٣	والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمنكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً	النور	٢٤
٣:٤٨٥	٣٣	فكاتبوهم	النور	٢٤
١:٧٨١	٣٣	فكاتبوهم - إلى قوله تعالى -: وآتوهم من مال الله الذي آتاكم	النور	٢٤
٣:٤٨٦	٣٣	إن علمتم فيهم خيراً	النور	٢٤
١:٧٩٠	٣٣	وآتوهم من مال الله الذي آتاكم	النور	٢٤
٣:٥٠٩	٣٦	في بيوت أذن الله أن ترفع	النور	٢٤
٤:٤٧٢	٣٦	وإذا دُعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم	النور	٢٤
٤:٥٠٤	٤٨	وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنا	النور	٢٤
٢:٦٤٩	٥٩	وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنا	النور	٢٤
٣:٥٣٨	٥٩	كما	النور	٢٤

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	رقم الآية	طرف الآية	اسم السورة	رقم السورة
٢:٢٩٥	٦٢	إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمرٍ جامعٍ لم يذهبوا حتى يستأذنوه	النور	٢٤
٢:٦٢٥	٢٢	ويقولون جِئراً محجوراً	الفرقان	٢٥
٩٥، ١:٩٣	٤٨	وأنزّلنا من السماء ماءً طهوراً	الفرقان	٢٥
٢:١١٩	٥٣	وهو الذي مرج البحرين هذا عذب فرات وهذا ملح أحاج	الفرقان	٢٥
١:٢٢٧	٥٤	وهو الذي خلق من الماء بشراً	الفرقان	٢٥
١:٤٥٠	٦٠	بعد : وزادهم نفورا	الفرقان	٢٥
٤:٢٣٢	٦٨	والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاماً	الفرقان	٢٥
٤:٢٣٢	٦٩	يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً	الفرقان	٢٥
٤:٧٢٥	١٤	ولهم عليّ ذنب	الشعراء	٢٦
١:٣٥٨	١٩٥	بلسان عربي مبين	الشعراء	٢٦
١:٤٥٠	٢٦	العرش العظيم	النمل	٢٧
٤:٥٦٨	٢٩	إني ألقى إليّ كتاب كريم	النمل	٢٧
٢:٧٤٦	٢٦	قالت إحداهما يا أبتِ استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين	القصص	٢٨
٣:٧٦٦	٢٧	إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني	القصص	٢٨
٢:٧٤٦	٢٧	إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانين حجج	القصص	٢٨
٣:٦٥٧	٣٤	فأرسله معي رذءاً يصدقني	القصص	٢٨
٤:٣١٩	٧٣	ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله	القصص	٢٨
١:٤٤٧	٤٥	إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر	العنكبوت	٢٩
٤:٤٦٥	١٧	فنبهنا الله حين تمسون وحين تصبحون	الروم	٣٠
٣:٢٧٢	٣٩	وما آتيتم من زكاةٍ تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون	الروم	٣٠
١:٥٨٤	٤٦	ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات	الروم	٣٠
٤:٦٥١	٦	ومن الناس من يشتري هو الحديث	لقمان	٣١
٤:١٥٣	١٨	ولا تُصعّر خدك للناس	لقمان	٣١
١:٤٥٠	١٥	وهم لا يستكبرون	السجدة	٣٢
١:٤٧٨	١٨	أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستترون	السجدة	٣٢
٣:٤٣٩	٥	فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم	الأحزاب	٣٣

فهرس آيات القرآن الكريم

رقم السورة	اسم السورة	طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
٣٣	الأحزاب	فأرسلنا عليهم ريحا وجنودا	٩	١:٥٨٤
٣٣	الأحزاب	يضاعف لها العذاب ضعفين	٣٠	٣:٢٧٣
٣٣	الأحزاب	نوتها أجرها مرتين	٣١	٣:٢٧٣
٣٣	الأحزاب	وقرن في بيوتكن	٣٣	٤:٦٦٤
٣٣	الأحزاب	إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عديةٍ تعتدونها فتمتعوهن	٤٩	٣:٦٩٣
٣٣	الأحزاب	وبناتِ عمكِ وبناتِ عماتكِ وبناتِ خالكِ وبناتِ خالاتكِ	٥٠	٣:٥٨٤
٣٣	الأحزاب	لا تدخلوا بيوت النبي	٥٣	٤:٦٦٤
٣٣	الأحزاب	لا جناح عليهن في آباتهن ... الآية	٥٥	٣:٥٣٥
٣٣	الأحزاب	يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه	٥٦	١:٤٠٣
٣٣	الأحزاب	يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما	٥٦	٤:٤٥٥
٣٣	الأحزاب	اتقوا الله وقولوا قولا سديدا . الآية	٧٠	٣:٥٤٥
٣٤	سبأ	لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين	٣	١:٨٩
٣٤	سبأ	وقدر في السرد	١١	٢:٨
٣٥	فاطر	ومن كل تأكلون لحما طريا	١٢	٤:٤٧١
٣٥	فاطر	يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤا	٣٣	٤:٤٦٣
٣٦	يس	ولهم ما يدعون	٥٧	٤:٥٩٧
٣٦	يس	من يحيي العظام وهي رميم	٧٨	١:١١٨
٣٦	يس	قل يحييها الذي أنشأها أول مرة	٧٩	١:١١٨
٣٧	الصفافات	أصطفى البنات على البنين	١٥٣	٣:١٧٧
٣٨	ص	إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة	٢٣	٤:٧٣٧
٣٨	ص	وإن كثيرا من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض	٢٤	٢:٦٩٥
٣٨	ص	يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى	٢٦	٤:٥٠٤
٣٨	ص	فبعتك لأعوينهم أجمعين	٨٢	٤:٧١٥
٣٨	ص	إلا عبادك منهم المخلصين	٨٣	٤:٧١٥
٣٨	ص	ولتعلمن نبأه بعد حين	٨٨	٤:٤٦٥
٣٩	الزمر	لئن أشركت ليحبطن عملك	٦٥	١:١٧٩
٤٠	غافر	ادعوني أستجب لكم	٦٠	٤:٣٥١
٤٠	غافر	ادعوني أستجب لكم	٦٠	١:٥٩٥

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	رقم الآية	طرف الآية	اسم السورة	رقم السورة
١:٥٨٠	٣٧	ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن وهم لا يسأمون	فصلت	٤١
١:٤٥٠	٣٨	فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت	فصلت	٤١
٢:٤٨٥	٣٩	فمن عفا وأصلح فأجره على الله	الشورى	٤٢
٤:٦٥	٤٠	أم اتخذ مما يخلق نبات وأصفاكم بالبينين	الزخرف	٤٣
٣:١٧٧	١٦	فأما متا بعد وإما فداء	محمد	٤٧
٢:٢٧٩	٤	عرفها لهم	محمد	٤٧
٢:١٩٠	٦	واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات	محمد	٤٧
١:٦٥٣	١٩	ولا تبطلوا أعمالكم	محمد	٤٧
٥٨٢-١:٤٦٦	٣٣	ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج وعدكم الله مغامم كثيرة ... الآية	الفتح	٤٨
٢:٢٦٤	١٧	لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين مخلفين رؤوسكم ومقصرين	الفتح	٤٨
٢:٢٩٠	٢٠	مخلفين رؤوسكم ومقصرين	الفتح	٤٨
٢:٢٠١	٢٧	يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا	الحجرات	٤٩
٢:٢٠٠	٢٧	إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا	الحجرات	٤٩
٤:٦٤٧	٦	وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما	الحجرات	٤٩
٥٥٥، ٤:٥١٨	٦	وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ... الآية	الحجرات	٤٩
٤:٣٢٨	٩	فأصلحوا بين أحوالكم ولا تجسسوا	الحجرات	٤٩
٤:٣٢٧	٩	إن أكرمكم عند الله أتقاكم وبالأسحار هم يستغفرون	الحجرات	٤٩
٢:٦٠٥	١٠	والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم وما ألتناهم من عملهم من شيء	الذاريات	٥١
٤:٦٣٥	١٢	تلك إذا قسمة ضيزى	الطور	٥٢
٣:٥٧٧	١٣	الذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش إلا اللمم	النجم	٥٣
١:٤٤٥	١٨	وأن ليس للإنسان إلا ما سعى	النجم	٥٣
١:٦٥٥	٣٩	ليس للإنسان إلا ما سعى ونبتهم أن الماء قسمة بينهم	النجم	٥٣
٣:٣٧٢	٢٢	فيهما فاكهة ونخل ورمان	القمر	٥٤
٤:٦٤٧	٣٢	فسبح باسم ربك العظيم	الرحمن	٥٥
١:٦٥٤	٣٩		الواقعة	٥٦
١:٦٥٥	٣٩			
٤:٥٧٨	٢٨			
٤:٤٦١	٦٨			
١:٣٦٣	٧٤			

فهرس آيات القرآن الكريم

الجزء والصفحة	رقم الآية	طرف الآية	اسم السورة	رقم السورة
٢٣٣-١:١٨٠	٧٩	لا يمسه إلا المطهرون	الواقعة	٥٦
١:٧٩٦	١٨	إن المصدقين والمصدقات . . . الآية	الحديد	٥٧
٣:٤٥٤	٣	فتحرير رقبة	المجادلة	٥٨
٤:٤٤٤	٤	فمن لم يجد	المجادلة	٥٨
٢:٢٧٥	٥	ما قطعتم من لينة أو تركتموها . . . الآية	الحشر	٥٩
٢:٢٧٥	٥	ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين	الحشر	٥٩
٢:٣٢٩	٦	وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب . . . الآية	الحشر	٥٩
٢:٣٣٠	٦	وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب . . . الآية	الحشر	٥٩
٢:٣١٦	٦	الآيات فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب	الحشر	٥٩
٣:١٧٨	٧	ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى	الحشر	٥٩
٢:٣٣٠	٧	ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم	الحشر	٥٩
١:٦٥٣	١٠	والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان	الحشر	٥٩
٢:٣٥٩	١	يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة	المتحنة	٦٠
١:٧٧٨	١	لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء	المتحنة	٦٠
٣:٥٩٩	١٠	فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن	المتحنة	٦٠
٢:٣٤١	١٠	فلا ترجعوهن إلى الكفار	المتحنة	٦٠
٦٤٣، ٣:٥٩٩	١٠	ولا تمشكوا بعصم الكوافر	المتحنة	٦٠
١:٦٦١	١٢	ولا يعصنك في معروف	المتحنة	٦٠
١:٦٠٩	١٣	لا تتولوا قوما غضب الله عليهم	المتحنة	٦٠
١:٢٦٣	٩	يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة	الجمعة	٦٢
١:٥٣٥	٩	يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع	الجمعة	٦٢
٢:٤٠٩	٩	إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله	الجمعة	٦٢

الممتع في شرح المتن

رقم السورة	اسم السورة	طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
٦٣	المنافقون	إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله... - إلى قوله: - اتخذوا أيمانهم جنة	٢-١	٤:٤٢٧
٦٣	المنافقون	ليخرجن الأعرض منها الأذل	٨	٢:٢٩٠
٦٥	الطلاق	لا تخرجوهن من بيوتهن	١	٤:٤٦٤
٦٥	الطلاق	فأمسكوهن بمعروف	٢	٢:١٢٣
٦٥	الطلاق	وأشهدوا ذوي عدل منكم	٢	٤:٥٥٨ ، ٦٢٣ ، ٦٤١ ، ٦٤٤
٦٥	الطلاق	واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن	٤	٣:٥٥٣
٦٥	الطلاق	فإن أرضعن لكم فآتوهن	٦	٢:٧٨٣
٦٥	الطلاق	فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن	٦	٢:٧٤٦ - ٧٥٧ ، ٧٥٨ -
٦٥	الطلاق	ومن قدر عليه رزقه	٧	٢:٨
٦٦	التحريم	يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك... - إلى قوله: - قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم	٢-١	٤:٤٤٠
٦٦	التحريم	امرأة فرعون	١١	٣:٦٣٧
٦٧	الملك	ليبلوكم أيكم أحسن عملاً	٢	٢:٦٥٢
٦٨	القلم	ولا تطع كل حلافٍ مهين	١٠	٤:٤٣٧
٧٠	المعارج	والذين في أموالهم حق معلوم	٢٤	١:٦٦٤ - ٧٤٥
٧١	نوح	استغفروا ربكم إنه كان غفاراً	١٠	١:٥٩١
٧١	نوح	يرسل السماء عليكم مدراراً	١١	١:٥٩١
٧٣	المزمل	وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله	٢٠	٢:٧٠٧
٧٤	المدثر	وثيابك فطهر	٤	١:٢٢٢ ، ٣١٧
٧٤	المدثر	والرجز فاهجر	٥	١:١٣٠ ، ٢٢٢
٧٦	الإنسان	ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيمماً وأسيراً	٨	٣:١٨٦
٧٨	النبأ	وجعلنا الليل لباساً	١٠	٣:٧٣٠
٧٨	النبأ	وجعلنا النهار معاشاً	١١	٣:٧٣٠
٨٤	الانشقاق	إذا السماء انشقت	١	١:٤٥٠
٨٤	الانشقاق	لا يسجدون	٢١	١:٤٥٠
٨٦	الطارق	فلينظر الإنسان مم خلق	٥	٢:٦٥١
٨٦	الطارق	خلق من ماء دافق	٦	٢:٦٥١
٨٦	الطارق	يخرج من بين الصلب والترائب	٧	٢:٦٥١
٨٧	الأعلى	سبح اسم ربك	١	١:٥٥٧

فهرس آيات القرآن الكريم

الجزء والصفحة	رقم الآية	طرف الآية	اسم السورة	رقم السورة
٤٣٥ - ١:٣٧٢	١	سبح اسم ربك الأعلى	الأعلى	٨٧
٧٥١ ، ١:٥٧٤	١٤	قد أفلح من تركى	الأعلى	٨٧
٧٥١ ، ١:٥٧٤	١٥	وذكر اسم ربه فصلى	الأعلى	٨٧
٥٥٧ - ١:٥٥٦	١	هل أتاك حديث الغاشية	الغاشية	٨٨
٢:٦٢٥	٥	هل في ذلك قسم لذي حجر	الفجر	٨٩
٣:٤٥٤	١٣	فك رقبة	البلد	٩٠
١:٥٥١	٤	ورفعنا لك ذكرك	الإنشراح	٩٤
١:٤٥٠	١٩	واسجد واقترب	العلق	٩٦
٣:٥٩٩	١	لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين	البينة	٩٨
.٣٣٨ ، ١:١٩٥	٥	وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين	البينة	٩٨
٢:٢٠				
٣:٥٩٩	٦	إن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين	البينة	٩٨
٣:٥	٧	ويمنعون الماعون	الماعون	١٠٧
.١:٥٦٨	٢	فصل لربك وانحر	الكوثر	١٠٨
.٢٣٨ ، ٢:٢٣٢				
٤:٣٨٨				
.١:٤٣٥	١	قل يا أيها الكافرون	الكافرون	١٠٩
٢:١٨٢				
٣:٦٣٧	٤	وامرأته حمالة الحطب	المسد	١١١
.٤٣٥ ، ١:٣٩٠	١	قل هو الله أحد	الإخلاص	١١٢
٢:١٨٢				

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طريف الحديث أو الأثر
١:٤٢٥		الأئمة ضمنا
١:٤٧٥		الأئمة من قریش
٤:٢٤٩		أبک جنون؟ قال: لا
١:١٥٥	قيس بن سعد	أتانا رسول الله ﷺ في منزلنا . فأمر له سعد بغسل فاعتسل به . ثم ناوله ملحفة
٢:٩٨		أتاني جبريل عليه السلام فأمرني أن أمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال والتلبية
٣:٧٠٣	أبو هريرة	أتاني جبريل عليه السلام فقال : أتيتك البارحة . فلم يمنعني أن أكون دخلت إلا أنه كان على الباب ستر فيه تماثيل
١:٦٩٣	سعر بن ديسم	أتاني رجلا على بعير . فقالا : إنا رسولا رسول الله ﷺ إليك
١:٧٣٩	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	أتت امرأة من أهل اليمن رسول الله ﷺ ومعها ابن لها وفي يديها مسكتان
٢:١٨٩		أتوا فإنا سفر
١:١٧٧		أتوضأ من لحوم الغنم؟ قال : لا . قال : أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال : نعم
٣:١١٩	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	أتى رجل رسول الله ﷺ قال : يا رسول الله ! كيف ترى في متاع يوجد في الطريق الميت
٤:٢٤٧	أبو هريرة	أتى رجل من الأسلميين رسول الله ﷺ إلى المسجد فقال : يا رسول الله ! إني زينت
٤:٢٧٣	أنس	أتى رسول الله ﷺ قد شرب الخمر فضربه بالنعال نحواً من أربعين
١:٢٢٠	عائشة	أتى رسول الله ﷺ بصبي . فبال على ثوبه
٢:٤٩٨	فضالة بن عبيد	أتى رسول الله ﷺ بقلادة فيها ذهب وخرز ابتاعها رجل بتسعة دنانير
٤:٢٩٢		أتى عثمان رضي الله عنه برجل قد سرق أترجة فأمر بها فقومت فبلغت قيمتها ربع دينار . فأمر به فقطع
٤:٢٤٩	ابن عباس	أتى عمر رضي الله عنه بمجنونة قد زنت فاستشار فيها أناسا . فأمر بها عمر رضي الله عنه أن ترجم
١:٦٤٠	جابر بن سمرة	أتى النبي ﷺ برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه
٢:٢٢١		أتيت رسول الله ﷺ بعرفة فجاءه نفر من أهل نجد . فقالوا : يا رسول الله ! كيف الحج ؟
٢:٦٧٠	جابر	أتيت رسول الله ﷺ فقلت له : إني أردت الخروج إلي خير . فقال : ائت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقا
٤:٤٠٠	أبو ثعلبة الخشني	أتيت رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله ! إنا بأرض صيد : أصيد بقوسي وأصيد بكلبي المعلم

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٧٦٨	سهيل بن أبي صالح	أتيت سعد بن أبي وقاص فقلت: عندي مال وأريد إخراج زكاته وهؤلاء اليوم
٢:٦٨	عن أبيه الصبي بن معبد	أتيت عمر فقلت: يا أمير المؤمنين! إنني أسلمت وإنني وجدت الحج والعمرة مكتوبين
١:١٨٤	قيس بن عاصم	أتيت النبي ﷺ أريد الإسلام فأمرني أن أغتسل بماء وسدر
٤:١٩٧	وائله بن الأسقع	أتيت النبي ﷺ بصاحب لنا قد أوجب بالقتل. فقال: أعتقوا عنه رقبة يعق الله بكل عضو منها عضواً من النار
١:٢٧٢	أبو جحيفة	أتيت النبي ﷺ وهو في قبة له حمراء من آدم. فأذن بلال فجعلت أتبع فاه
١:٣٩٥	ابن عباس	أتيت النبي ﷺ وهو يصلي. فنزلت عن الحمار وتركته أمام الصف فما بالي
٣:٦٤٢	الضحاك بن فيروز الديلمي عن أبيه	أتيت النبي ﷺ. فقلت: يا رسول الله! إنني أسلمت وتختي اختان. فقال لي رسول الله ﷺ: اختر أيتهما شئت
١:٢٦٤	مالك بن الحويرث	أتينا النبي ﷺ فأقمنا عنده عشرين يوماً. وكان رحيماً رفيقاً. فظن أننا قد اشتقنا إلى أهلنا
٣:٥٨٩	الحكم بن عتيبة	أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على أن العبد لا ينكح إلا اثنتين
٣:٦٩٩	عبدالله بن عمر	أحبوا هذه الدعوة إذا دُعيتم إليها
٢:٤٥		أحب الصيام إلى الله صيام داود كان يصوم يوماً ويفطر يوماً
٢:٤٨٠	ابن عباس	أحب كل شيء بمنزلة الطعام
٤:٣٧٩		أحلت لنا ميتتان: السمك والجراد
١:٧٩٣	أبو هريرة	أخذ الحسن تمرة من تمر الصدقة فقال النبي ﷺ: كخ كخ ليطرحها وقال: أما شعرت أنا لا نأكل الصدقة
١:٦٦١	أم عطية	أخذ علينا النبي ﷺ في البيعة أن لا نوح أخذها من أكيدر دومة
٢:٣٤٨		أخر رجله اليسرى وجلس متوركاً على شقه الأيسر
١:٣٨٢	عثمان بن أبي العاص	أخر ما عهد إلي رسول الله ﷺ أن اتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً
٢:٣٦٢		أخرجوا اليهود من الحجاز
١:٤٩٠		أخروهن من حيث أخرن الله
٨٧، ٣:٧٩		أد الأمانة إلى من ائتمنك
٤:٥٦٥		أدخل يده الإناء فمضمض واستنشق ثلاثاً بثلاث غرفات
١:١٤٨		أدركت أبا بكر وعمر وعثمان ومن بعدهم من الخلفاء فلم أرهم يضربون المملوك إذا قذف إلا أربعين
٤:٢٥٧	عبدالله بن عامر بن ربيعة	

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٢٨١		أدركوا خالدًا فمروه أن لا يقتل عسيفًا
٣:٦٤٧		أدوا العلائق . قالوا يا رسول الله! وما العلائق؟ قال : ما تراضى به الأهلون
١٠٧٥١ ، ١٠٧٥٧		أدوا النظرة عمن تمونون
٢:٦٠١		إذا أتبع أحدكم على مكيء فليتبّع
٤:٢٧٩		إذا أتت المرأة المرأة فهما زانيتان
١:١٩٨	أبو سعيد	إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ
١:١٨٩		إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل
٤:٣٧٥	الحسن عن سمرة	إذا أتى أحدكم على ماشية فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه
٤:٢٣٩		إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان
٤:٣٧٤	أبو سعيد الخدري	إذا أتيت حائط بستان فناد صاحب البستان . فإن أحابك ، وإلا فكل من غير أن تُفسد
١:١٢٥	أبو أيوب	إذا أتيتم العائط فلا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ، ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا
١:٦٢٥		إذا أجمرت الميث فأجمروه ثلاثاً
١:٤٦٧		إذا أدركتم الإمام في السجود فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً
١:٢٧٢		إذا أذنت فترسل وإذا أقيمت فاحذر
٤:٤١٥		إذا أرسلت
٤:٤١٤		إذا أرسلت كلبك المعلم فكل
٤:٤١٢	عدي	إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل مما أمسك عليك . قلت: وإن قتل؟ قال: وإن قتل
٤:٤١٦		إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله عليه فكل مما أمسك عليك
٤:٤١٥	عدي	إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله فكل
٤:٤١٩		إذا أرسلت كلبك وسميت فكل . قلت: أرسل كلبى فأجد معه كلباً آخر .
١:٤٦٩		إذا أسررت بقرائتي فاقرؤا
٢:١٢		إذا أطاق الغلام صيام ثلاثة أيام وجب عليه صيام شهر رمضان
١:٧٧٠	أبو هريرة	إذا أعطيتم الزكاة فلا تنسوا ثوابها أن تقولوا: اللهم اجعلها مغنماً ولا تجعلها مغرماً
١:١٧٤	أبو هريرة	إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه حتى لا يكون بينه وبينه حجاب
٢:٣٨		إذا أفطر أحدكم فليفطر على تمر ، فإن لم يجد فعلى الماء فإنه طهور
٢:٥٥٢	أنس	إذا أقرض أحدكم قرصاً فأهدى إليه أو حمله على الدابة فلا يركبها ولا يقبله
١:٤٦٦		إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة
٢:١٨١		

الممتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٢٦	أبو هريرة	إذا أكل أحدكم أو شرب ناسياً فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه
٤٧٣، ١:٤٧٢		إذا أمَّ أحدكم فليخفف . فإن فيهم الضعيف وإذا الحاجة
١:٤٧٥		إذا أمر الرجل القوم وفيهم من هو أفضل لم يزالوا في سيقال
٢٠٣، ١:١٥٤		إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم
٣٥٨، ٢:٦		
٥٠٦		
٧٨، ٢:١٣		
٤:٢٧	ابن عمر	إذا أمسك الرجل وقتله الآخر يقتل الذي قتل ويجس الذي أمسك
١:٣٥٥		إذا أمن الإمام فأمنوا . فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له
١:٥٤٦	أبو الدرداء	إذا اجتمع أربعون رجلاً فعليهم الجمعة
١:٤٧٤	أبو سعيد	إذا اجتمع ثلاثة فليؤمهم أحدهم وأحقهم بالإمامة أقرؤهم
٣:٧٠١		إذا اجتمع داعيان فأحب أقربهما باباً فإن أقربهما باباً أقربهما جواراً
٤:٥٠٤		إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر
٢:٤٧١	ابن مسعود	إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة فالقول قول البائع والمشتري بالخيار
٢:٤٧١		إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة فالقول ما قال البائع أو يترادان البيع
٢:٤٧٢		إذا اختلف المتبايعان فالقول قول البائع والمشتري بالخيار
٢:٤٧٢		إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة تحالفا
٢:٤٧٢	ابن مسعود	إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة ولا بينة لأحدهما تحالفا
٢:٦٥٠	أنس	إذا استكمل المولود خمس عشرة سنة كتب ما له وما عليه وأخذت منه الحدود
٣٨٦، ٣:٣٨٥	أبو هريرة	إذا استهل المولود ورث
١:٢١٧		إذا استيقظ أحدكم من نوم الليل فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً
١:١٣٩		إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه ثلاثاً قبل أن يدخلهما الإناء فإنه لا يدري أين باتت يده
١:١٠٢		إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يدخلهما الإناء . فإن أحدكم لا يدري
٢٨٣، ١:٢٨١		إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة . فإن شدة الحر من فيح جهنم
١:٥٤٨	عمر بن الخطاب	إذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهر أخيه

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:٣٨٤		إذا اشترىتم لحما فإن كان ذبيحة يهودي أو نصراني فكلوا ، وإن كان ذبيحة مجوسي فلا تأكلوا
٢:٩٠	عمر	إذا اعتمر في أشهر الحج ثم أقام فهو متمتع . وإن خرج ورجع فليس متمتع
١:١٢٧		إذا بال أحدكم فليبتز ذكره ثلاثاً
٢:٤٨٢	عثمان بن عفان	إذا بعث فكل ، وإذا ابتعث فاكل
١:٥٨٨		إذا بلغ العبد ثمانين سنة غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر
١٠٨ ، ١:١٠٥		إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث
١:١٠٦		إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا
١:٢٣٦	عائشة	إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة
٣:٥٤٩		
١:٢٣٦	عائشة	إذا بلغت المرأة خمسين سنة خرجت عن حد الحيض
٢:٤٢٧	ابن عمر	إذا تباع الرحلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا
١:٦٤٣	ابن مسعود	إذا تبع أحدكم جنازة فليأخذ بجوانب السرير الأربع ثم ليطنوع
٣:٥٣٩	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	إذا تزوج أحدكم امرأة أو اشترى خادماً فليقل: اللهم إني أسألك خيرها وخير ما جبلتها عليه ،
٣:٧٢٥	علي	إذا تزوج الحرة على الأمة قسم للأمة ليلة وللحرة ليلتين
١:٣٧٨	أبو هريرة	إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع : عذاب النار ، وعذاب القبر
٢:٧٣٠		إذا تفاوضتم فأحسنوا المفاوضة
٤:٥٦٢		إذا تقاضى إليك رجلان فلا تقضي للأول حتى تسمع كلام الآخر فإنك لا تدري بما تقضي
١:٣٩٣		إذا تنزع أحدكم فليتنزع عن يساره أو تحت قدمه
١:١٤٨	أبو هريرة	إذا توضع أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر
١:١٤٠		إذا توضع فخلل أصابع يديك ورجليك
٣:٧٢٠	أنس بن مالك	إذا جامع الرجل أهله فليقصدها
٣:٧٢٠	أبو سعيد الخدري	إذا جامع الرجل أول الليل ثم أراد أن يعود فليتوضأ
١:٦٤٧	عمر	إذا جعلتموني في اللحد فأفضوا بخدي إلى الأرض
١:٣٧٩	عبدالله	إذا جلس أحدكم في صلاته ذكر التشهد
١:١٨٣		إذا جلس بين شعبها الأربع ، ومس الختان الختان
١:٣٨٧		إذا حضر العشاء والمغرب فابدأوا بالعشاء قبل أن تصلوا المغرب
١:٤٧٤		إذا حضرت الصلاة فأذن وليؤمكما أكبركما
٤٣٧ ، ٤:٤٢١	عبدالرحمن بن سمرة	إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فأت الذي هو خير
٤٤٥		
٤:٤٤٥	عبدالرحمن بن سمرة	إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فكفر عن يمينك

المتمتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٧٢٣	سهل بن أبي حثمة	إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث فإن لم تدعوا الثلث فخذوا الربع
١:٤٤٣		إذا خشني أحدكم الصبح فليوتر بواحدة
٣:٥٢٦	جابر	إذا خطب أحدكم المرأة . فإن استطاع أن ينظرَ إلى ما يدعوهُ إلى نكاحها فليفعل
١:٤٥٨		إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين
٤:٥٢٤		
١:٤٣٧		إذا دعوت الله فادع ببطن كنيك ولا تدعُ بظهورهما
٣:٧٠٧	أبو هريرة	إذا دُعِيَ أحدكم إلى طعامٍ فجاء مع الرسولِ فذلك إذن له
٣:٦٩٩	ابن عمر	إذا دُعِيَ أحدكم إلى وليمةٍ فليأتها
٣:٦٩٩		إذا دعِيَ أحدكم فليجب عُرساً كان أو غير عرس
٣:٧٠٠		إذا دُعِيَ أحدكم فليجب . فإن شاء أكلَ وإن شاء ترك
٣:٧٠٧	عبدالله بن مسعود	إذا دُعيتَ فقد أذن لك
٤:٣٩٥		إذا ذبحتم فأحسنوا اللبحة . وليحدَّ أحدكم شفرته ، وليرح ذبيحته
١:١٣٠		إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب بثلاثة أحجار فإنها تجزئ عنه
١:١٢٨		إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيع بهن فإنها تجزئ عنه
١:٦٤٦		إذا رأى أحدكم الجنابة فليقم حين يراها حتى تخلفه
١:٥٨٣		إذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله والصلاة حتى تنجلي
١:٤٥٨		إذا رأيتموها فصلوا
١:٣٦٣	ابن مسعود	إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات : سبحان ربي العظيم . وذلك أدناه
٢:٢٠٣	عائشة	إذا رمى أحدكم جمرة العقبة وحلق رأسه فقد حل له كل شيء إلا النساء
٢:٢٠٠	عائشة	إذا رمى جمرة العقبة وحلق رأسه فقد حل له كل شيء إلا النساء
٤:٤٠٧	أبو ثعلبة الخشني	إذا رميت الصيد فأدر كتته بعد ثلاثٍ وسهمك فيه فكل ما لم يبتن
٤:٤٠٨	عدي	إذا رميت الصيد فوجدته بعد يومين ليس فيه إلا أثر سهمك فكل
٤:٤٠٧	ابن عباس	إذا رميت فأقعصت فكل ، وإن رميت فوجدت فيه سهمك من يومك أو ليلتك فكل
٤:٢١٦		إذا زنت أمة أحدكم فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها
٤:٢٣٨	أبو هريرة	إذا زنت أمة أحدكم فليحدّها ولا يعيرها ثلاث مرار
١:٢٩٨		إذا زوج أحدكم أمته عبده فلا ينظر إلى شيء من عورته
١:٣٦٧	أبو هريرة	إذا سجد أحدكم فليضع يديه قبل ركبته

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:٣١١	أبو بكر وعمر	إذا سرق السارق فاقطعوا يده من الكوع
٤:٣١١	أبو بكر وعمر	إذا سرق السارق فاقطعوا يمينه من الكوع
٤:٣٤٦	علي	إذا سكر هتدى ، وإذا هتدى افتزى فحدوه حد المفترى
١:٢٧٧	أبو سعيد	إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول
٢:٤٨٣		إذا سَمِيتَ الكَيْلَ فَكَيْلٌ
١:٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٩		إذا سها أحدكم فليسجد
١:٤٢٧		إذا سها أحدكم في صلاته فليسجد سجدين
١:٤٢٣	أبو سعيد الخدري	إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى فليبن على اليقين
١:٤٢٣	ابن مسعود	إذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب فليتم عليه ثم ليسجد سجدين
١:٤٢٤		إذا شك في ثلاث وأربع وأكثر ظنك على الأربع
١:٣٨٢	علي	إذا صلت المرأة فلتحفر وتضم فخذيها
١:٣٨٨	أبو سعيد	إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه
١:٣٩٤	أبو هريرة	إذا صلى أحدكم فليجعل لقاء وجهه شيئاً . فإن لم يجد فلينصب عصا
١:٣٩٣		إذا صلى أحدكم فليصل إلى ستره وليدن منها
١:٤٨٤	البراء	إذا صلى الإمام بالقوم وهو على غير وضوء أجزأت صلاة القوم ويعيد
١:٦٣٥		إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء
١:١٣٤	حياب بن المنذر	إذا صمتم فاستاكوا بالعادة ، ولا تستاكوا بالعشي فإنه ليس من صائم تيس
١:٢٥٣	أبو أمامة	إذا طهرت المرأة حين تضع صلت
٤:٢٢٥	علي	إذا ظهر الحبل من الزنى كان أول من يرحم الإمام ثم الناس
٣:٦١٤		إذا عتقت المرأة فهي بالخيار ما لم يطأها إن شاءت فارقته
٣:٧٠٠	عبدالله	إذا عرض على أحدكم الطعام وهو صائم فليقل : إني صائم
١:١٨١ ، ١٨٢		إذا فضخت الماء فاغتسل
١:٤٠٢		إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا ولك الحمد
١:٣٦٦		إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده فقولوا : اللهم! ربنا ولك الحمد
١:٢٧٧	عمر بن الخطاب	إذا قال المؤذن : الله أكبر الله أكبر . فقال أحدكم : الله أكبر الله أكبر
١:٤٢١	المغيرة بن شعبة	إذا قام أحدكم في الركعتين فلم يستتم قائماً فليجلس ... مختصر
١:٥٦٥	أبو هريرة	إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:٢٢٥ ٤:٥٣	علي	إذا قامتِ البينة رحمتِ البينة ثم رحِمَ الناس إذا قَتَلتِ المرأةَ عمداً لم تُقتلْ حتى تُضَعَّ ما في بطنِها إن كانتُ حاملاً ... مختصر
٤:٣١٧	ابن عباس	إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا ، وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال
٢:٢٠٢	سراقة	إذا قدمتم فمن تطوّف بالبيت فقد حل إلا من كان معه هدي
١:٣٥٢	أبو هريرة	إذا قرأتم الحمد فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم فإنها أم الكتاب
١:٥٦٦	أبو هريرة	إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة والإمام يخطب : أنصتْ فقد لغوت
١:٣٩٧		إذا قمت إلى الصلاة فكبر
١:٤٠٠		إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ثم اركع ثم ارفع ... الحديث
١:٣٥٧	رفاعة بن رافع	إذا قمت إلى الصلاة فكبر . فإن كان معك قرآن فاقراً به . وإلا فاحمد الله وكبره وهله
١:٣٩٨ ٢:٣٩	أنس	إذا قمت فكبر إذا كان أحدكم صائماً فليقل: اللهم! لك صمت وعلى رزقك
١:٣٠٥		إذا كان الثوب واسعاً فالتحف به ، وإذا كان ضيقاً فاتزر به
١:٢٤٢		إذا كان دم الحيض فإنه أسود يعرف . فأمسكي عن الصلاة . فإذا كان الآخر فتوضئي . إنما هو عرق
٣:٥٢٩	أم سلمة	إذا كان لإحدائكن مكاتب فملك ما يؤدي . فلتحتجب منه
٣:٤٨٢	أم سلمة	إذا كان لإحدائكن مكاتب وكان عنده ما يؤدي فلمحتجب منه
١:٣٠٠	ابن عمر أو عمر	إذا كان لأحدكم ثوبان فليصل فيهما . فإن لم يكن له إلا ثوب واحد فليتر به
١:٦٧٣	ابن عمر	إذا كان لرجل ألف درهم وعليه ألف درهم فلا زكاة عليه
٢:٣٧		إذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرقت ولا يصخب
١:٤٤٩		إذا لم يسجد التالي لم يسجد المستمع
٣:١٤٣		إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية
١:٦٥٤		إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، وعلم ينتفع به ، وولد صالح يدعو له
١:٦٠٩		إذا ماتت المرأة مع الرجال ليس بينها وبينهم محرم تيمم كما ييمم الرجال

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:١٧٤	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	إذا مست إحدانك فرجها فلتتوضأ
١:٤١٣		إذا نسي أحدكم فليسجد سجدتين وهو جالس
١:٤١١		إذا نسيت فذكروني
٢:٣٢١	عمر بن الخطاب	إذا وجدتم الرجل قد غلّ فاحرقوا متاعه واضربوه
١:٣٩٣		إذا وضع أحدكم بين يديه مثل أخيرة الرحل فليصل ولا يبالي ما مر وراء ذلك
١:٢٢٢		إذا وطئ أحدكم الأذى بخفيه فطهورهما التراب
١:٢٢٥		إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فامقلوه . فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء
١:٢١٥		إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً
١:٢١٥		إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبعاً وعفروه الثامن بالتراب
٣:١٦٨	زيد بن أرقم	أذكركم الله في أهل بيتي . قال: قلنا: من أهل بيته؟ نسأله . قال: لا . أصله وعشيرته
٢:٣١٨	يعلى بن أمية	أذن رسول الله ﷺ وأنا شيخ كبير ليس لي خادم فالتمست أجيراً يكفيني
١:١٥٢		الأذنان من الرأس
٤:٢٥١		أرأيت لو جاء آخر فشهد أنك تترجمه؟ قال عمر: إي والذي نفسي بيده
٤:٥٠٦		أراد عثمان تولية ابن عمر القضاء فأباه
١:٥٥٢	سهل بن سعد	أرسل رسول الله ﷺ إلى امرأة سماها سهل: أن مري غلامك النجار يعمل لي أعواداً
٢:١٩٤	عائشة	أرسل رسول الله ﷺ بأم سلمة ليلة النحر فرمت قبل الفجر
١:٣٢٢		الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام
١:٦٤٤		أسرعوا بالجنابة ، فإن تك صالحة فخيرٌ تُقدمونها إليه
١:٥٤٥	كعب بن مالك	أن أسعد بن زرارة أول من جمع بنا في هزم النبي من حرة بني بياضة في نقيع يقال له: نقيع الخضومات
٢:٣٥٩		الإسلام يعلم ولا يعلم
٣:٦٣٥	ابن شهاب	أسلمت أم حكيم يوم الفتح وهرب زوجها عكرمة حتى أتى اليمن
٣:٦٤٠	قيس بن الحارث	أسلمت وتحتي ثمان نسوة . فأتيت النبي ﷺ فقال: اختر منهن أربعاً
٢:٥٢٤	ابن عباس	أشهد أن السلف المضمون إلى أجلٍ مسمى قد أحله الله في كتابه وأذن فيه
٢:٨٥		أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة
٣:١١١		أصاب رجل تمرة . فقال له النبي ﷺ: لو لم تأت بها لأنتك

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣:١٤٣	عبدالله بن عمر	أصابَ عمرُ أرضاً خيبرَ . فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها
٤:١٤٣	ابن عباس	الأصابع سواء ، والأسنان سواء: الثنية والضرس سواء
١:٥٧٢	أبو هريرة	أصابنا مطر في يوم عيد فصلى بنا رسول الله ﷺ في المسجد
٢:٢٨٣	أبو سعيد الخدري	أصبنا سبايا يومَ أوطاس وهن أزواج
٢:٣٠٢	عبدالله بن أبي أوفى	أصبنا طعاما يوم خيبر ، فكان الرجل يجيء فيأخذ منه مقدار
٢:١٥١		أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم
٢:١٣٣		أطعم ستة مساكين فرقا من زبيب
٧١٥ ، ١:١٩٦	كعب بن عجرة	أطعم ستة مساكين فرقا من طعام
٢:١٣٣	كعب بن عجرة	أطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع تمر
٢:٧٦٩		أطعمه ناضحك وريقك
٢:٣٥٣		أطعموهم مما تأكلون
٣:٢٩٨		أعط أمهما الثمن
٣٢٤ ، ٣:٣٠١		أعط ابنتي سعد الثلثين
١:٣٩١		أعط لكل سورة حظها
٢:٧٨٣		أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه
٢:٢٩٩		أعطى رسول الله ﷺ معاذ بن عمرو بن الجموح سلب أبي جهل
٣:١٠٨	أبو إسحاق	أعطيت الجعل في زمن عمر أربعين درهماً
٢:٣٠٤		أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي
١:٩٤		أعطيت خمسا لم يعطهن نبي قبلي
٣:٦٤٨	عائشة	أعظم النساء بركة أيسرهن مؤونة
٣:٦٨٧	ابن عباس	أعلا المتعة خادم ثم دون ذلك النفقة ثم دون ذلك الكسوة
٧٧٠ ، ١:٦٦٣	معاذ	أعلمهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم
٧٩٢		
٢:٦٧٤		
١:٧٩٠		أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم
٣:٧٠٩		أعلموا النكاح ، واضربوا عليه بالغريرال
١:١٤٧		الأعمال بالنيات
١:٣٣٨		الأعمال بالنيات وإنما لامرئ ما نوى
٣:١٦٩		أعوذ بالله من بوار الأيم
٢:٣٠٦	الشعبي	أغار أهل ماه وأهل جلولاء على العرب فأصابوا سبايا
٢:٣١٥	أبو الأقرم	أغارت الخيل على الشام فأدركت العراب من يومها وأدركت الكوادن
١:٧٥٩		أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٢٠٩	عائشة	أفاض رسول الله ﷺ من آخر يومه حين صلى الظهر
٣١٠، ٣:٣٠٨		أفرضكم زيد
٢:١١٩		أفضل الحنج العج والشح
١:٤٤٤		أفضل الصلاة بعد المفروضة صلاة الليل
٢:٤٧	أبو هريرة	أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم
٢:٢٥		أفطر الحاجم والمحجوم
٤:٤٣٠		أفلح وأبيه إن صدق
١:٥١٦	أنس	أقام أصحاب رسول الله ﷺ يرآمهمز سبعة أشهر يقصرون الصلاة
١:٥١٦		أقام أنس بالشام سنتين يقصر
١:٥١٦		أقام ابن عمر بأذربيجان ستة أشهر يصلي ركعتين وقد حال الثلج بينه وبين الدحول
٢:٤٠١	عروة	أقبل رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة ومعه أبو بكر وعامر بن فهيرة
١:٥٣٠	جابر	أقبلنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بذات الرقاع فنودي بالصلاة
٤:٤٢٦	أبو بكر	أقسمتُ عليك يا رسول الله ! لتخبرني بما أصبتُ مما أخطأتُ
٤:٤٢٧	العباس	أقسمتُ عليك يا رسول الله! ثنابعتهُ . فبأبعهُ النبي ﷺ وقال: أبررتُ قسم عمي ولا هجرة
٣:٩٩		أقطع بلال بن الحارث المزني
١:٢٣٧	علي	أقل الحيض يوم وليلة
١:١٧٦	أبو هريرة	أقل ما فيه الوضوء
١:٧٨٩	قيصة	أقم يا قيصة حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها
١:٣٤٥	أنس	أقيمت الصلاة . فأقبل رسول الله ﷺ بوجهه
٤:٢١٦		أقيموا الحدَّ علي ما ملكتُ أيمانكم
٢:١٩١	علي	أكثر دعاء الأنبياء قبلي ودعائي عشية عرفة
١:٥٦٤		أكثروا من الصلاة عليّ في يوم الجمعة فإنه مشهود تشهد الملائكة
١:١١٥		أكل رسول الله ﷺ من عند يهودي خبزاً وإهالة سبخة
١:٤٦٣		ألا ! أدلكم علي ما يحو الله به الخطايا ، ويرفع به الدرجات ؟ قالوا : بلى يا رسول الله!
٤:١٨		ألا ! إن في قتلِ خطيِّ العمدة قتلِ السوطِ والعصا مائة من الإبل
٤:٢٠		ألا ! إن في قتلِ خطيِّ العمدة مائة من الإبل
٣:٦٠٤	عقبة بن عامر	ألا أخرجكم بالثيس المستعار ؟ قالوا: بلى يا رسول الله! قال : هو الخمل
٤:١١٥	عبدالله بن عمرو	ألا إن في قتلِ عمدةِ الخطيِّ قتلِ السوطِ والعصا : مائة من الإبل
٣:٢١٨		إلا أن يجيز الورثة

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٤٣٠		إلا أن يكونَ البيعُ كانَ عن خيارٍ فإن كان البيعُ عن خيارٍ فقد وَجَبَ البيعُ
٤:٦٢٦		ألا أنبئكم بخير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يُسألها
٢:٢١٥		إلا أنه خفف عن المرأة الحائض
٣:٥٦٩		إلا بولي وشاهدي عدل
١:٥٣٧		إلا خمسة : عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض أو مسافر
١:٤٥٦		إلا ركعتي الفجر
١:٦٦٦		إلا زكاة الفطر في الرقيق
٢:٦٠٧		إلا صلحاً أحل حراماً
٢:٥٨٧		ألا قام أحدكم فضمنه
٣:١٢٠		إلا لمنشد
٤:١١٣		ألا ! إن في قتيل العَصَا والسوطِ مائة من الإبل
٢:٧٨٨		ألا! إن القوة الرمي ، ألا! إن القوة الرمي
٣٣٨ ، ٣:٣٣٧		ألحقوا الفرائض بأهلها
٣:٤٠٥		ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر
٣٠٠ ، ٣:٢٩٨		ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر
٣١٧		
٣:٣٧٢		ألحقوا الفرائض بأهلها فما فضل فهو لأولى رجل ذكر
٤:٤٢٨		الله ما أردت إلا واحدة
١:٧٧٦		اللهم أحييني مسكيناً وأميتني مسكيناً واحشرني في زمرة المساكين
٢:٥٢		اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني
١:٩٥		اللهم طهرني بالثلج والبرد
١:٤٣٧		اللهم! إني أعوذ برضاك من سخطك ... إلى قوله : كما أننت على نفسك
١:٥٩٧		اللهم! حوالينا ولا علينا
١:٥٩٣	المطلب بن حنطب	اللهم! سقيا رحمة لا سقيا عذاب ولا بلاء ولا هدم ولا غرق ... مختصر
٣:٥٧٦		اللهم! صلّ على أئبنا آدم وأمتنا حواء
١:٣٧٨	كعب بن عجرة	اللهم! صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد
١:٦٣٣	أبو هريرة	اللهم! من أحييته منا فأحيه على الإيمان ومن توفيته
٢:٢٣٩		اللهم! منك ولك عن محمد وأمه . بسم الله والله أكبر ثم ذبح
٢:٥٣٥		إلى أجل معلوم
٢٥٥ ، ١:٢٣٣		أليس إحداكن إذا حاضت لم تصم ولم تصل
١:٧٩٥		أليس في خمس الخمس ما يغنيكم عن أوساخ الناس

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٢٩٩		أما تعلم أن رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقاتل؟ قال : بلى
١:٧٥٢		أما غنيكم فيزكيه الله ، وأما فقيركم فيرد الله عليه أكثر
٣:٥٧٣		أما معاوية فصعلوك لا مال له
١:٤٧٠		أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار
٢:٨٦		أمر أسماء أن تغتسل عند الإحرام وهي نفسها
١:٧١٤	عتاب بن أسيد	أمر أن يخرص العنب زيبياً
٢:١٥٥		أمر أيضاً كعب الأحبار أن يحكم على نفسه في الجرادتين اللتين صادهما وهو محرم
١:٧٢١	عتاب	أمر رسول الله ﷺ أن يخرص العنب فتؤخذ زكاته زيبياً
١:٧٢٢	عتاب	كما يخرص النخل فتؤخذ زكاته تمرأ
٢:٢٦١	عائشة	أمر رسول الله ﷺ أن يخرص العنب كما يخرص النخل . . . الحديث
١:٧٥٣	ابن عمر	أمر رسول الله ﷺ بالفرعة أمر رسول الله ﷺ بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد ممن تمونون
٤:٤١١		أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب ثم نهى عن قتلها
١:٢٧١		أمر رسول الله ﷺ بلالا أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة
٢:٢١٤	ابن عباس	أمر الناس أن يكون آخر عهدهم الطواف بالبيت إلا أنه قد خفف عن المرأة الحائض
٤:٣٥٩		أمر النبي ﷺ أبا قتادة بأكل لحم الحمار الذي صاده
١:٣٦٨	ابن عباس	أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعضاء ولا يكف شعرا ولا ثوباً
١:١٧٧		أمر النبي ﷺ بالوضوء قبل الطعام وبعده
١:٣١٠		أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ، ولا أكف شعراً ولا ثوباً
٢:٢٨٥		أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله
٤:٣٤٤		
١:٧٦٥		أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: أن لا إله إلا الله
١:٣٦٨	ابن عباس	أمرت بالسجود على سبعة أعظم : الجبهة وأشار بيده إلى أنفه
١:٦٨٧		أمرت في الأوقاص بشيء؟ قال: لا . وسأسال النبي ﷺ فسأله فقال: لا
٢:٢٣٨		أمر الدم بما شئت
٤:٣٨٨		
١:٣٦٨		أمرنا أن نسجد على سبعة أعظم
١:٣٩١	أبو سعيد	أمرنا أن نقرأ بفتحة الكتاب وما تيسر
١:٢١٦	ابن عمر	أمرنا بغسل الأنجاس سبعاً

الممتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:١٢٢	سراقة بن مالك	أمرنا رسول الله ﷺ إذا أتينا الخلاء أن نتوكأ على اليسرى وأن نصب اليمنى
١:١٦٧	صفوان	أمرنا رسول الله ﷺ أن لا نزرع خفافنا إذا كنا سفراً ثلاثة أيام ولياليهن
١:٧١٤	عتاب بن أسيد	أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرص العنب كما نخرص النخل وتؤخذ
٢:٢٣٧	علي	أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العين والأذن ، وأن لا نضحى بمقابلة ولا
٢:٢٣٥		أمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة
١:٣٩٨	عبادة	أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة
١:٦٣٥	أم شريك	أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ على الجنزة بأمر الكتاب
٤:٣٥٩	جابر	أمرنا رسول الله ﷺ بأكل الضبع . قلت: هي صيد؟ قال: نعم
١:٥٩٨	البراء بن عازب	أمرنا رسول الله ﷺ باتباع الجنائز وعبادة المرضى
١:٦٧٦		أمرني أن لا آخذ من راضع شيئاً ، إنما حقنا في التبيعة والجدعة
٢:٥٢٦	عبدالله بن عمرو بن العاص	أمرني رسول الله ﷺ أن أبتاع البعير بالبعيرين وبالأبصرة إلى مجيء المصدق
٣:٤٨	ابن عمر	أمرني رسول الله ﷺ أن آتيه بمُدِّيَّة - وهي الشفرة - فأتيته بها
٢:٣٦٤	أنس بن مالك	أمرني عمر أن آخذ من المسلمين ربع العشر
٢:٥٠٣	عبدالله بن عمرو	أمرني النبي ﷺ أن أستسلف إبلاً فكنت آخذ البعير بالبعيرين إلى مجيء المصدق
٢:٢٤٥	علي	أمرني يعني رسول الله ﷺ أن لا أعطي الجازر منها شيئاً . وقال : نحن نعطيه من عندنا
١:٦٩١		أمرني - يعني النبي ﷺ - أن لا آخذ من راضع شيئاً إنما حقنا في الثنية والجدعة
٤:٤٩١		أمسك عليك بعض مالك
١:٢٨٠	ابن عباس	أمّني جبريل عند البيت مرتين . فصلى بي الظهر في المرة الأولى حين زالت الشمس
٢:٢٨٩		أمير القوم أقطعهم
٣:٧٠٦	عبدالله	أن أبا أيوب قال له : يا عبدالله ! تسزون الجدر؟ لا
٢:٢٣٤		أطعم لكم طعاماً ولا أدخل لكم بيتاً أن أبا بردة بن نيار قال للنبي ﷺ : عندي جدعة من المعز هي أحب إلي من شاتين فهل تجزئ عني؟

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٣٤٢		أن أبا بصير جاء إلى النبي ﷺ في صلح الحديبية فحاء الكفار في طلبه
١:٦٠٤		أن أبا بكر أوصى أن يصلي عليه عمر ، وعمر أوصى أن يصلي عليه صهيب
١:٤٨١		أن أبا بكر ابتداء بالصحابة الصلاة قائماً . ثم جاء النبي ﷺ فأتم الصلاة بهم جالساً . وأتم من خلفه قياماً
١:٦٠٣		أن أبا بكر رضي الله عنه أوصى أن تغسله امرأته أسماء بنت عميس
١:٦٠٧		أن أبا بكر رضي الله عنه أوصى أن تغسله زوجته أسماء بنت عميس
١:٧٩٧		أن أبا بكر رضي الله عنه تصدق بجميع ماله ، وقال له رسول الله ﷺ: ما أبقيت لعيالك؟
٣:١٧٨	عائشة	أن أبا بكر رضي الله عنه نَحَلَهَا جِدادَ عَشْرينَ وَسَقاً من ماله بِالْعَابَةِ
٢:٢٧٥		أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال ليزيد وهو يوصيه حين بعته أميراً : يا يزيد !
٢:١٨٠	أبو هريرة	أن أبا بكر الصديق رضي الله عنهما بعته في الحجة التي أمره عليها رسول الله ﷺ قبل حجة الوداع يوم النحر يؤذن
٢:٧٠		أن أبا بكر طاف بابن الزبير في حرة
١:٦٣١		أن أبا بكر كبر على رسول الله ﷺ أربعاً
٤:٤٣٧	عائشة	أن أبا بكر لم يكن يحنث في يمين حتى أنزل الله كفارة الأيمان فقال: لا أحلفُ على يمين فرأيتُ غيرها خيراً منها
٣:١٨٦		أن أبا بكر وعمر أمراً قيس بن سعد يرده قسمة أبيه حين ولد له ولدٌ لم يكن له علمٌ به
١:٦٤١		أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما صلي عليهما في المسجد
٤:٣١٣		أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما قطعاً اليد في الثالثة
١:٦٠٤		أن أبا بكر أوصى به أبا بركة
٤:٦٢٥		أن أبا بكر وأصحابه والجارود وأبا هريرة أقاموا الشهادة على قدامة بن مظعون بشرب الخمر
١:٦٠٤		أن أبا سريحة أوصى به زيد بن أرقم فحاه عمرو بن حُرَيْث ليتقدم وهو أمير الكوفة فقال ابنه : أيها الأمير
٢:٧٦٧		أن أبا سعيد رقى رجلاً بفاحة الكتاب على جعل فيراً
٣:٦٣٥		أن أبا سفيان أسلم عام الفتح قبل دخول النبي ﷺ مكة ولم تسلم هند حتى فتحت مكة فثبنا على نكاحهما

الممتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٢٩٠	ابن عباس	أن أبا سفيان حين أسلم قال رسول الله ﷺ للعباس : احبسني على الوادي
٣:٨٥١		إن أبا سفيان رجلٌ شحيحٌ وليس يُعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي
٣:٦٥٣		أن أبا طلحة أتى أم سليم يخاطبها قبل أن يُسلم . فقالت : أتزوج بك وأنت تعبد خشية ؟
١:٢١٨		أن أبا طلحة سأل رسول الله ﷺ عن أيتام ورثوا خمرًا . فقال : أهرقها
٣:٥٣١		أن أبا طيبة حرم نساء النبي ﷺ وهو غلام
٤:٣٨١		أن أبا عبيدة وأصحابه وجدوا على ساحل البحر دابةً يقال لها: العنبر
١:٥٥٤		أن أبا موسى الأشعري كان إذا خطب يدعو لعمر
١:٧٧٨		أن أبا موسى اتخذ عاملاً نصرانياً . فقال عمر: لا تؤمنوهم حيث خونهم الله
٢:٣٦٣		أن أبا موسى قدم على عمر ومعه نصراني ، فأعجب عمر خطه ، وقال : قل لكاتبك هذا يقرأ لنا كتابه
٣:٥٧٦		أن أبا هريرة ذكر هاجر أم إسماعيل فقال: تلك أمكم يا بني ماء السماء
١:٥٥٦		أن أبا هريرة صلى الجمعة فقرأ بسورة الجمعة وفي الثانية بسورة المنافقين
١:١٩٦		أن أبا يوسف دخل المدينة وسألهم عن الصاع . فقالوا : خمسة أرطال وثلاث . فطالبهم بالحجة . فقالوا : غداً .
١:٦٥٦	عمرو	إن أباك لو كان أقر بالتوحيد بلغه ذلك
٢:٣٠٩	أبو هريرة	أن أبا بن سعد وأصحابه قدموا على رسول الله ﷺ بخبير
٣:٤١٠	بن أبو سلمة عبدالرحمن	أن أبا طلق أمه وهو مريض فمات فورته بعد انقضاء العدة
١:١٣٦		أن إبراهيم صلوات الله عليه اختتن بعد أن أتت عليه ثمانون سنة
٤:١١٤	عمر	أن الإبل قد غلت فقومها على أهل الورق بآتي عشر ألفاً
٢:٥٢		أن أبي بن كعب كان يلحف لا يستثني أنها ليلة سبع وعشرين
٤:٢٦١		إن أتت به على نعت كذا فهو لفلان ، وإن أتت على نعت كذا فهو للزوج
٤:٥٠٧	ابن مسعود	أن أحلس قاضياً بين اثنين لحق أحب إلي من عبادة سبعين سنة
٣:٥٧٣		إن أحساب الناس بينهم في هذه الدنيا هذا المال

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣:٦٠٠		إن أحقَّ الشروط أن تُوفوا بها ما استحللتم به الفروج
٣:٦٠٠		إن أحقَّ ما وقيتم به من الشروط ما استحللتم به الفروج
١:٢٧٣		إن أخطأ صدأ أذن ومن أذن فهو يقم
٢:٣٥١	عمر	إن أخذها في كفه ثم أسلم يردّها عليه
١:٢٦٧	عثمان بن أبي العاص	إن أحر ما عهد إلي النبي ﷺ أن اتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً
٢:٢٥٤		أن أزواج رسول الله ﷺ تمتعن معه في حجة الوداع
١:٥٤٤		أن أسعد بن زرارة جمع بهزم النسب
٢:٨٠٠		أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يشتدون بين الأعراض . يضحك بعضهم إلى بعض
١:١٧١		أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا ينتظرون العشاء ، فينامون قعوداً ثم يصلون ولا يتوضؤون
٣:١٩١	عائشة	إن أطيّب ما أكلتم من كسبيكم ، وإن أولادكم من كسبيكم
١:٢١٧		أن أعرابياً بال في المسجد فأمر النبي ﷺ بذنوب من ماء فأهريق عليه
٢:٦		أن أعرابياً قال لرسول الله ﷺ: ماذا فرض الله عليّ من الصيام؟ فقال: شهر رمضان
٢:٩	ابن عباس	أن أعرابياً من الحرة قال للنبي ﷺ: إني رأيت الهلال
٣:١٧٧	أبو هريرة	أن أعرابياً وهب للنبي ﷺ ناقة . فأعطاه ثلاثاً فأبى
٢:٧٣٣	طاووس	إن أعلمكم - يعني ابن عباس - أخبرني أن النبي ﷺ لم ينه عنه
٤:٢٤٨	أبو بكر الصديق	إن أقررت أربعاً رجعت رسول الله ﷺ
٤:٢٣٠		إن الله أذن لي ولم يأذن لأحد
٣:٢١٦		إن الله أعطى كل ذي حق حقه . فلا وصية لوارث
٣:٥٧٢		إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل ، واصطفى من كنانة قريشا ، واصطفى من قريش بني هاشم
٢:٣٨٤		إن الله تعالى إذا حرم شيئاً حرم ثمه
٤:٢٣٢	عمر بن الخطاب	إن الله تعالى بعث محمداً ﷺ بالحق ، وأنزل عليه الكتاب . فكان فيما أنزل عليه آية الرجم
٤:٣٨١		إن الله تعالى ذبح كل ما في البحر لابن آدم
١:٤٣٣	أبو هريرة	إن الله تعالى زادكم صلاة تصلونها ما بين صلاة العشاء إلى صلاة الصبح : الوتر
٣:١٦٧		أن الله تعالى لما أنزل: ﴿ما أتاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى﴾ [الحشر: ٧] - يعني قريبي النبي ﷺ - أعطى النبي ﷺ قرابته إلى بني هاشم لم يجاوزهم
٢:١٣١		إن الله تعالى يباهي الملائكة بأهل عرفة فيقول: يا ملائكتي ! انظروا إلى عبادي أتوني شعثاً غرباً ضاحجين

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٦٠٢		إن الله تعالى يقول : مَنْ يُفْرَضِ الْمَلِيءُ غَيْرَ الْمَعْدَمِ
١:٤٤٥		أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى الثَّلَاثُ الْأَخِيرَ . فَيَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبُ لَهُ
٢:٣٨٩		إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنِ مَكَّةَ الْفَيْلَ وَسَلَطَ رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ
٤:٢٢٩		إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ
٤:٣٦٦		إِنَّ اللَّهَ ذَبَحَ فِي الْبَحْرِ كُلَّ شَيْءٍ لِابْنِ آدَمَ
٢:٣٤٢		إِنَّ اللَّهَ قَدْ مَنَعَ الصَّلْحَ فِي النِّسَاءِ
٤:٥٦	شداد بن أوس	إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
٣:٧١٣		إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ . لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ
١:٦٦٠		إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْذِبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ وَلَا يَجْزَنُ الْقَلْبَ
١:٢٢٦		إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَ أُمَّتِي فِيهَا حَرَمَ عَلَيْهَا
١:٦٩٤ ، ٧٢٣		إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَسْأَلْكُمْ بَخِيرَهُ وَلَمْ يَأْمُرْكُمْ بِشِرِّهِ
٣:٩	جابر	إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ
٢:١٦		إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ الْمَسَافِرِ الصُّوْمَ
١:٤٩٤		إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يَصْلُونَ عَلَى الَّذِينَ يَصْلُونَ الصُّفُوفَ
١:٤١٥		إِنَّ اللَّهَ يَحْدُثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا شَاءَ . وَأَنَّهُ قَدْ أَحْدَثَ مِنْ أَمْرِهِ أَنْ لَا تَكْلُمُوا فِي الصَّلَاةِ
٢:٢٩٥		إِنَّ اللَّهَ يَزِعُ بِالسُّلْطَانِ مَا لَا يَزِعُ بِالْقُرْآنِ
١:٥٨٨		إِنَّ اللَّهَ يَسْتَحْيِي أَنْ يَرِدَ دَعْوَةَ ذِي الشُّبْيَةِ فِي الْإِسْلَامِ
٢:٣٣٥	عبدالله بن مسعود	إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ كُلَّ إِنْسَانٍ ، فَمَنْ أَتَى مِنْكُمْ أَعْجَمِيًّا
٢:٦٩٥		إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ : أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكِينَ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ
١:٣٨٣		أَنَّ أُمَّ الدَّرْدَاءِ وَحَفْصَةَ بِنْتَ سَرِيْنٍ كَانَتَا تَرْفَعَانِ أَيْدِيَهُمَا
١:٦٠٤		أَنَّ أُمَّ سَلْمَةَ أَوْصَتْ بِهِ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ
٢:٢٠٦		أَنَّ أُمَّ سَلْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رَمَتْ ثُمَّ طَافَتْ ثُمَّ رَجَعَتْ فَوَافَتْ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ
١:١٥٨		أَنَّ أُمَّ سَلْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَمْسَحُ عَلَى الْخَمَارِ
١:٣٠٢		أَنَّ أُمَّ سَلْمَةَ وَمَيْمُونَةَ كَانَتَا تَصْلِيَانِ فِي دَرْعٍ وَخَمَارٍ لَيْسَ عَلَيْهِمَا إِزَارٌ
١:١٨٢	أنس	أَنَّ أُمَّ سَلِيمٍ سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ
٣:٣٩٧	جعفر بن محمد بن أبيه	أَنَّ أُمَّ كَلْثُومَ بِنْتَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَوَفَّيْتُ هِيَ وَابْنُهَا . فَالْتَقَيْتُ الصَّيْحَتَانِ فِي الطَّرِيقِ
١:٦٣٠		أَنَّ أُمَّ كَلْثُومَ وَابْنَهَا صَلَّى عَلَيْهِمَا أَمِيرُ الْمَدِينَةِ فَسَوَى بَيْنَ رُؤُوسِهِمَا
٢:٣٨٩		أَنَّ أُمَّ هَانِيَةَ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي أَجْرَتُ حَمَوِينَ لِي فَزَعَمَ ابْنُ أُمِّي أَنَّهُ قَاتَلَهُمَا
١:٤٨٢		أَنَّ أُمَّ وَرْقَةَ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي امْرَأَةٌ أَصْلِي بِأَهْلِ بَيْتِي لِأَنِّي أَحْفَظُ الْقُرْآنَ وَهَمْ لَا يَحْفَظُونَ

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٤١٣		أن أم ولد زيد بن أرقم قالت لعائشة : إني بعثت غلاماً من زيد بن أرقم بشماتة درهم إلى العطاء
٣٧٦، ٤:٣٧٥		إن أموالكم عليكم حرام
١:٥٧٧		أن أنسا رضي الله عنه كان إذا لم يحضر العيد مع الناس جمع أهله وولده
١:٦٢٩		أن أنسا صلى على عبد الله بن عمير فقام عند رأسه
٣:٨٠		أن أنسا كانت عنده ودعة فذهبت . فرفع الأمر إلى عمر
١:٣٣٧		أن أهل قباء لما أُخبروا بتحول القبلة لم يبتدئوا الصلاة
٢:٢٤١		إن أول نسكنا في يومنا هذا الصلاة ثم الذبح فمن ذبح قبل الصلاة قتل شاة لحم
٦٦٣، ٣:١٩١		إن أولادكم من أطيب كسبكم . فكلوا من أموالهم
٤:٢١٣		أن أولياء عبد الله بن سهل لم يخلفوا ولم يرضوا بإيمان اليهود . فوداه رسول الله ﷺ مائة من إبل الصدقة
٢:٣٨٩		أن ابن خطل ومقيس بن ضباب قتلا بها حين فتحت
١:٥٥٩		أن ابن الزبير لم يصلها وكان إماماً
٣:١٦٣		أن ابن الزبير وقف على ولده ، وجعل للمردودة من بناته أن تسكن غير مضر ولا مضر بها
٣:٤٧٨		أن ابن سيرين أبا محمد ابن سيرين كان عبداً لأنس بن مالك فسأله أن يكتبه فأبى
١:٥٦٥		أن ابن سيرين كان يفعل ذلك
١:٥٨٤		أن ابن عباس رضي الله عنه صلى لها بالبصرة
١:٥٩٧		أن ابن عباس رضي الله عنه كان يأمر غلامه إذا كان المطر في أوله بإخراج رحله
١:٩٧		أن ابن عباس رضي الله عنهما دخل حمام الجحفة
٢:٢٠٨		أن ابن عباس رضي الله عنهما قال لرجل تضلع منها
٢:١٥٢		أن ابن عباس رضي الله عنهما قال : فيه بقرة
٢:١٥٣		أن ابن عباس رضي الله عنهما قضى فيه بعنز
١:٦٢٠		أن ابن عباس روى أن النبي ﷺ صلى على قتلى أحد
٢:٣٨٢		أن ابن عباس سئل عن ذلك . فقال : لا بأس . يأخذون أجور أيديهم
٢:٦٥١		أن ابن عباس قال في تفسير قوله تعالى : { فإن عانتهم منهم رشداً } أي : صلاحاً في أموالهم
٣:٣١٥		أن ابن عباس قال لعثمان : ليس الأخوان إخوة في لسان قومك . فلم تحجب الأم ؟
٣:٤٤٩		أن ابن عمر أعتق أمة واستثنى ما في بطنها
٣:٤٣٤		أن ابن عمر أعتق عبداً سائبة فمات فاشتري بماله رقاباً فأعتقهم
٢:١٢٠		أن ابن عمر رضي الله عنه أوجب فيه الجزاء
١:٣٨٢		أن ابن عمر رضي الله عنه كان يأمر النساء أن يتربعن في الصلاة

المتنع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٢٢٣		أن ابن عمر رضي الله عنه كان يسجد فيخرج يديه فيضعهما على الأرض وهما يقطران دماً من شقاق يديه
١:٥٠٨		أن ابن عمر رضي الله عنه كان يُنزّل مرضاه
١:٤٧٦		أن ابن عمر رضي الله عنها كان له مولى يصلي في مسجد
٢:١٠٤		أن ابن عمر رضي الله عنهما رأى على رجل عوداً يستره من الشمس فنهاه عن ذلك
٢:١٧٧		أن ابن عمر رضي الله عنهما كان إذا أحرم من مكة لم يرمل
١:٥٧٨		أن ابن عمر رضي الله عنهما كان لا يكبر إذا صلى وحده
٢:٢٣٨		أن ابن عمر رضي الله عنهما مر على رجل قد أناخ بدنة لينحرها فقال : ابعثها قائمة مقيدة
٣:٥٤٥		أن ابن عمر زوج ابته وهو صغير . فاختصما إلى زياد فأجازاه جميعاً
٤:٣٦٧		أن ابن عمر كان إذا أراد أكلها يجسها ثلاثاً
٢:٥٣٦		أن ابن عمر كان يتناح إلى العطاء
١:١٩٢		أن ابن عمر كان يغتسل إذا راح إلى عرفة
١:٤٨٩		أن ابن مسعود رضي الله عنه صلى بين علقمة والأسود إماماً لهما
٢:١٥٢		أن ابن مسعود رضي الله عنه قضى فيها ببقرة
١:٥٧٧		أن ابن مسعود رضي الله عنه كان يقضيها أربعاً
٣:٣٢٨		أن ابن مسعود قال في بنت وبنات وأخت : لأقضين فيها بقضاء رسول الله ﷺ
٤:٤٢٨		أن ابن مسعود لما أخبر النبي ﷺ أنه قتل أبا جهل قال له النبي ﷺ : آله! إنك قتلته . قال: آله إني قتلته
٣:١٦٦		إن ابني هذا سيد
٣:٤٤٠	زياد بن أبي مریم	أن امرأة أعتقت عبداً لها ثم توفيت ، وتركت ابناً لها وأخاها ثم توفي مولاها من بعدها
٤:٤٣٨		أن امرأة أنصارية أتته ومعها أولادها . فقال: والذي نفسي بيده! إنكم لأحب الناس إليّ
٤:٣٤٨	عائشة	أن امرأة جاءت بها . فجعلت تبكي بكاءً شديداً وقالت: يا أم المؤمنين! إن عجوزاً ذهبت إلى هاروت وماروت فقلت: علماني السحر
٤:٦٨٦		أن امرأة ذُكرت عند عمر بسوء فأنفذ إليها فأجهضت
٢:٤٣		أن امرأة قالت: يا رسول الله! إن فريضة الله أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الرحلة
٤:٢٨٥	عائشة	أن امرأة كانت تستعير المتاع وتجحد . فأمر النبي ﷺ بقطع يدها

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٦٦٤		أن امرأة كعب بن مالك أتت النبي ﷺ بجلي لها . فقال لها النبي ﷺ: لا يجوز للمرأة عطية حتى يآذن زوجها
٣:٦٥٠	عامر بن ربيعة	أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين . فقال رسول الله ﷺ: أرضيت من نفسك ومالك بنعلين ؟
٤:١٣٠	ابن أبي نجيح	أن امرأة وُطفت في الطواف . ففضى عثمان رضي الله تعالى عنه فيها بستة آلاف
١:٢٥٢		أن امرأة ولدت على عهد رسول الله ﷺ فلم تردما فسميت ذات الجفاف
٤:٣٤٠		أن امرأة يقال لها أم مروان ارتدت عن الإسلام فبلغ أمرها إلى النبي ﷺ
٢:٦٩٥		أن البراء بن عازب وزيد بن أرقم كانا شريكين . فاشتريا فضة بنقد ونسيئة . فبلغ رسول الله ﷺ
٢:٥٨٨		الآن بردت جلده
٤:١٢	أبو سلمة	أن بشر بن البراء مات فأرسل رسول الله ﷺ إلى اليهودية فاعترفت فأمر بها فقُتلت
٢:٥٢٠		إن بعث من أخيك ثمراً ثم أصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً
١:٢٧٤		إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم
٢:٢٨٦		أن بني قريظة حين حصرهم النبي ﷺ نزلوا على حكم سعد بن معاذ
١:٤٨٢		أن تؤم بنساء أهل دارها
٢:٤١٤		أن التبايع بها من أشرط الساعة
١:١٩٤		إن تحت كل شعرة جناة . فاغسلوا الشعر وأنقوا البشرة
٤:٦٤٨		إن تغفر اللهم تغرّجنا وأبي عبدك لا أألمأ
٢:٩٧	ابن عمر	أن تلبية رسول الله ﷺ ذلك
٢:٤١٨		أن جابراً باع بعيراً لرسول الله ﷺ واستثنى حملانه إلى المدينة
١:٢٨٦		أن جبريل أم النبي ﷺ في اليومين في أول الوقت
٣:٧٠٥	أبو هريرة	أن جبريل قال للنبي ﷺ: مُر بالستر فلتقطع منه وسادتان منبوذتان يوطآن . ففعل رسول الله ﷺ
٢:٢٣٤	بجاشع بن سليم	إن الجذع يوفي مما يوفي منه الشيء
٣:١١١		أن جرير بن عبد الله طرد بقره لحقت بالبقرة حتى توارت .
٢:٤٩٢	ابن عباس	أن جزوراً نخرت على عهد أبي بكر رضي الله عنه فجاء رجل بعناق
٢:١٨٢		أن الحسن رضي الله عنه غشي عليه فلما أفاق أمه
١:٢٢١		أن الحسين بال على إزار النبي ﷺ . فقالت أم الفضل بنت الحارث : أعطيني إزارك لأغسله

الممتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:١٤٩		أن الحسين بن علي رضي الله عنهما حلق رأسه على الوجع وغر عنه جزورا بالسقياً
٤:٣٥٥		أن حفصة قتلت جارية لها سحرتها
٢:٢٩٧		أن حمزة وعلياً أعانا عبيدة بن الحارث على قتل شيبة بن ربيعة حين أنخن عبيدة
٢:٢٩٦		أن حمزة وعلياً وعبيدة بن الحارث بارزوا يوم بدر بإذن النبي ﷺ
١:٢٤٣		أن حممة بنت جحش قالت: يا رسول الله! إني أستحاض حيضة كثيرة شديدة
١:٢٥١		أن حممة كان يجامعها زوجها وهي مستحاضة
١:٦١٩		أن حنظلة بن الراهب قتل يوم أحد . فقال النبي ﷺ: ما بال حنظلة بن الراهب!
١:٥٥١		أن خُطب النبي ﷺ لم تخل من تحميد
٤:٣٣٣		أن الخوارج لما قتلوا عبد الله بن خباب في غير الحرب أرسل إليهم علي افتدونا من عبد الله
١:٤٤٥		أن داود قال: يا جبريل! أي الليل أفضل؟ قال: لا أدري . إلا أن العرش يهتر وقت السحر
٣:٧	جابر	إن دماءكم وأموالكم حرامٌ كحرمة يومكم هذا
٢:٢٤٨	ابن عباس	أن ذؤيباً أبا قبيصة حدثه أن رسول الله ﷺ كان يبعث معه بالبدن ثم يقول: إن عطب منها شيء فخشيت عليه موتاً فأنحرها
٣:٧٣٦	علي	إن رأيتما أن تجمعا جمعتما ، وإن رأيتما أن تفرقا فرقتما
٤:٧١	أنس بن مالك	أن الربيع بنت النضر بن أنس كسرت ثنية جارية . فعرضوا عليهم الأرش . فأبوا إلا القصاص
٤:٨٦	أنس	أن الربيع عمته كسرت ثنية جارية . فطلبوا لها العفو . فأبوا . فعرض الأرش . فأبوا . فأتوا رسول الله ﷺ
١:٤٤٣		إن الرجل إذا صلى مع الإمام حتى ينصرف حسب له قيام ليلة
٢:٣٨٨	حكيم بن حزام	إن الرجل يأتيني يلتمس مني ما ليس عندي فأمضي إلى السوق فأشتره ثم أبيع منه
١:١٣٦		أن رجلاً أتاه فقال: أسلمت . فقال: ألقِ عنك شعر الكفر واختن
٣:٤٨٤		أن رجلاً أتى عمر . فقال: يا أمير المؤمنين! إني كاتب على كذا وكذا، وإني أسرت بالمال . فأتيته بالمال
٤:٤٠٧	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! أفتني في سهمي . قال: ما رد عليك سهمك فكل
٢:١٤٧	يعلى بن أمية	أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! كيف ترى في رجلٍ أحرم بعمره
٤:٢٧٩		أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إني لقيت امرأة فأصبت منها ما دون أن أطأها

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:١٤٥	يعلى بن أمية	أن رجلاً أتى النبي ﷺ وعليه حبة وعليه أثر خلوق
٣:١٩٤	عمران بن حصين	أن رجلاً أعتق ستة أعبد له عند موته لم يكن له مالٌ غيرهم
٤:٧٣٣		أن رجلاً أعتق ستة مملوكين عن دين . فأقرع رسول الله ﷺ بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة
٣:٤٦٤	عمران بن حصين	أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته . لم يكن له مالٌ غيرهم . فدعاهم رسول الله ﷺ . فجزأهم أثلاثاً
٣:٣٣٥		أن رجلاً أعتق عبداً . فقال للنبي ﷺ: ما ترى في ماله ؟ قال: إذا لم يدع وارثاً فهو لك
٤٧٢ ، ٣:٤٧٠	جابر	أن رجلاً أعتق مملوكاً له عن دبر
٢:٣٥	أبو هريرة	أن رجلاً أفطر في رمضان فأمره رسول الله ﷺ بعتق رقبة أو صيام شهرين أو إطعام ستين مسكيناً
٤:٥٦٧	علي	أن رجلاً ادعى على امرأة نكاحاً فزفعها إلى علي فشهد له شاهدان بذلك فقضى بينهما بالزوجة
٣:١٩٣		أن رجلاً استقرض من ابنه مالا . فحيسه فأطال في حيسه . فاستعدى عليه الإبن علي بن أبي طالب
٢:٤٥٤	عائشة	أن رجلاً اشترى عبداً فاستغله ما شاء ثم وجد به عيباً فردّه
٤:٣٢٥	سهل بن سعد	أن رجلاً أطع في حجر من باب النبي ﷺ ورسول الله ﷺ يحك رأسه بمدري في يده
٤:٢٢٠		أن رجلاً اعترف عند النبي ﷺ . فأتي بسوط مكسور . فقال: فوق هذا . فأتي بسوط جديد
٣:٥١٥		أن رجلاً باع أم وولد . فذكر ذلك لعمر بن الخطاب فقال: أبعد ما اختلط دماؤكم ودماؤهن ولحومكم ولحومهن
٣:٦٠٠		أن رجلاً تزوج امرأة وشرط لها دارها ثم أراد نقلها فخاصموه إلى عمر . فقال: لها شرطها
١:٦٤٠		أن رجلاً توفي يوم خيبر . فذكر ذلك للنبي ﷺ . فقال: صلوا على صاحبكم .
٣:٤٣٥		أن رجلاً جاء إلى عبدالله فقال: إني أعتقت عبداً لي وجعلته سائبة فمات وترك مالا ولم يدع وارثاً
٣:١٩٢		أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ بأبيه يقتضيه ديناً عليه فقال: أنت ومالك لأبيك
٤:٢٤١		أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ! إني نلت من امرأة حراماً ما ينال الرجل من امرأته إلا الجماع . فقال: استغفر الله وتوضأ
١:٧٧٦		أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: أعطني هذه الصدقة فقال: إن الله لم يرض في قسمتها نبي مرسل ولا ملك مقرب

الممتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣:١٩١	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: إن أبي اجتأح مالي . فقال: أنتَ ومالك لأبيك
١:٣٥٨		أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: إني لا أستطيع أن آخذ شيئاً من القرآن فعلمي ما يجزئني
٢:٣٤	أبو هريرة	أن رجلاً جاء فقال: يا رسول الله! وقعت على امرأتي وأنا صائم
٣:٦٣٣	ابن عباس	أن رجلاً جاء مسلماً على عهد النبي ﷺ ثم جاءت امرأته مسلمة بعده
٤:٣٠٣	ابن مسعود	أن رجلاً جاءه فقال: عبيدي قد سرق قباء لعبيد لي آخر . فقال: لا قطع . مالك سرق مالك
٤:٩٤	جابر	أن رجلاً جرح رجلاً وأراد أن يستقيد . فنهى النبي ﷺ أن يقاد من الجراح
١:٧٨٤		أن رجلاً جعل ناقة في سبيل الله فأرادت امرأته الحج . فقال لها النبي ﷺ: اركبها فإن الحج من سبيل
٤:٥٢٨	ابن عباس	أن رجلاً رفع إلى رسول الله ﷺ غريمًا له فسأل الغريم أن يُنظره شهراً
٤:١٧٥	سعيد بن المسيب	أن رجلاً رمى رجلاً بسهم فأنفذه . فقاضى أبو بكر رضي الله تعالى عنه بثلثي الدية
٢:٥٧١		أن رجلاً رهن داراً بالمدينة إلى شيء مسمى
٣:٥٧١		أن رجلاً زوج ابنته ليرفع خسيسته فجعل لها النبي ﷺ الخيار
١:٤٣٥	ابن عمر	أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن الوتر . فقال ﷺ: افضل بين الواحدة والثنتين بالتسليم
٢:١٠٧	ابن عمر	أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ ما يلبس المحرم من الثياب ؟
٢:٢٥٣	ابن عمر	أن رجلاً سأله عن امرأة نذرت أن تهدي داراً قال: تبعها وتصدق بثمرها على فقراء الحرم
٢:١٢٤	ابن عمر	أن رجلاً سأله فقال: إني وقعت بامرأتي ونحن محرمان
٢:٢٠٤		أن رجلاً سأله فقال: لم أشعر
٣:٧٢١	أنس	أن رجلاً سافر ومنع زوجته من الخروج عن منزله
٤:١٠٤		أن رجلاً ساق حماراً ضربه بعضاً كانت معه . فطارت منها شظية فأصابته عينه ففقدتها
٤:٣٢٣	عبيد بن عمير	أن رجلاً ضاف ناساً من هذيل . فأراد امرأة على نفسها فرمته بحجر . فقال عمر: والله ! لا يودي أبداً
٤:٧٤		أن رجلاً ضرب رجلاً على ساعده بالسيف فقطعها من غير مفصل
٤:٩٤	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	أن رجلاً طعن بقرن في ركبته . فجاء إلى النبي ﷺ فقال: أتدني . فقال: حتى يبرأ
١:٣٢٢	جابر بن سمرة	أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ: أنصلي في مريض الغنم ؟ قال: نعم

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٧٥٠		أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ: ما يذهب عني مذمة الرضاع؟ قال: الغرة: العبد أو الأمة
٢:٦٨		أن رجلاً قال للنبي ﷺ: أوصني. قال: تقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتحج وتعمر
٣:٦٠٤	عمر	أن رجلاً قال له: امرأة تزوجتها أجلها لزوجها لم يأمرني ولم يعلم. قال: لا. إلا نكاح رغبة
٢:٥٠٣	ابن عمر	أن رجلاً قال: يا رسول الله! أرايت الرجل يبيع الفرس بالأفراس والنحبية بالإبل؟
٢:٦٨		أن رجلاً قال: يا رسول الله! إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن
١:٦٠٠	عبيد بن عمير عن أبيه	أن رجلاً قال: يا رسول الله! ﷺ ما الكبائر؟
٢:٥٩		أن رجلاً قال: يا نبي الله! إني نذرت إن فتح الله عليك مكة لأصلي في بيت المقدس
٤:١٣٠	ابن عباس	أن رجلاً قتل رجلاً في الشهر الحرام وفي البلد الحرام. فقال: ديتنا اثنا عشر ألف وللشهر الحرام أربعة آلاف
٤:١٣١	سالم عن أبيه	أن رجلاً قتل رجلاً من أهل الذمة. فرفع إلى عثمان. فلم يقتله
٤:١٨٥		أن رجلاً قتل في زحام في زمان عمر فلم يعرف قاتله
١:٦٤٠		أن رجلاً قتل نفسه بمشاقص فقال رسول الله ﷺ: أما أنا فلا أصلي عليه
١:٦٩٤	أبي بن كعب	أن رجلاً قدم على النبي ﷺ فقال: يا نبي الله! أتاني رسولك ليأخذ مني
٢:٥٥٢		أن رجلاً كان له على سَمَك عشرون درهماً فجعل يهدي له السمك ويقومه حتى بلغ ثلاثة عشر
٣:٦٩٤		أن رجلاً كانت عنده يتيمة. فخافت امرأته أن يتزوج بها. فاستعانت بنسوة ضبطنها لها فأفسدت عذرتها
٢:٥٩٢	ابن عباس	أن رجلاً لزم غريباً له بعشرة دنانير على عهد رسول الله ﷺ. فقال: ما عندي شيء أعطيكه
١:٣٩٠		أن رجلاً من الأنصار كان يؤمهم فكان يقرأ قبل كل سورة {قل هو الله أحد}
٤:٣٤٧	ظبيان بن عمارة	أن رجلاً من بني سعيد مر على مسجد لبني حنيفة. فإذا هم يترؤون برجز مسيلمة،
٤:١١٢	ابن عباس	أن رجلاً من بني عدي قتل. فجعل رسول الله ﷺ ديتة اثني عشر ألفاً
٤:٥٤٢	عروة وبجاهد	أن رجلاً من بني مخزوم استعدى عمر بن الخطاب على أبي سفيان بن حرب أنه ظلمه حداً في موضع كذا وكذا
٤:٢٩٧	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	أن رجلاً من مزينة سأل رسول الله ﷺ عن الثمار. فقال: ما أخذ من غير أكمامه

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:٦٤٤	الشعبي	أن رجلاً من المسلمين حضرته الوفاة بدقوقاً ولم يجد أحداً من المسلمين يشهد على وصيته . فأشهد رجلين
١:٦٤٠		أن رجلاً من المشركين كان لا يميل على جانب من المسلمين إلا كسره فتحامل
٢:٢٥٤		أن رجلاً نذر أن ينحر بالأبواء فأمره النبي ﷺ بوفاء نذره
٤:٣٦٩	جابر بن سمرة	أن رجلاً نزل الحرة فنفتت عنده ناقة . فقالت له امرأته: اسلخها حتى تُقدد شحمها ولحمها ونأكله
٢:٢٧٠		أن رجلاً هاجر إلى رسول الله ﷺ . فقال له : هل لك باليمن
٣:٧٣٦	أبو عبيدة السلماني	أن رجلاً وامرأة أتيا علياً رضي الله عنه مع كل واحدٍ منهما فقام من الناس . فقال علي : ابعثوا حكيمين
١:٧٣١		أن رجلاً وجد ألف دينار مدفونة خارجاً من المدينة . فأتى بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه
٢:٣٠٥	ابن عباس	أن رجلاً وجد بعيراً له كان المشركون أصابوه
٤:٢٦١		أن رجلاً ولد له ولد أسود . فأتى النبي ﷺ فأخبره . فقال له النبي ﷺ : هل لك من إبل ؟ قال : نعم .
٤:٢٨٠	حبيب بن سالم	أن رجلاً يقال له عبدالرحمن بن حنين وقع على جارية امرأته . فرفع إلى النعمان بن بشير
١:٧٨٨	عبيد الله بن عدي بن الخيار	أن رجلين أتيا النبي ﷺ وهو يقسم الصدقة فسألاه شيئاً فصعد فيهما البصر
٤:٥٤٠		أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ حضرمي وكندي
٤:٦٠٤		أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في بعير فأقام كل واحدٍ منهما شاهدين فقضى رسول الله ﷺ بالبعير بينهما نصفين
٤:٦٠١	جابر بن عبدالله	أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في دابةٍ أو بعير فأقام كل واحدٍ منهما البيعة أنها له أنتجها
٤:٦٠٨	أبو موسى	أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في دار ليس لأحدهما بيعة
٢:٤٢٥	أم سلمة	أن رجلين اختصما في موارث درست إلى رسول الله ﷺ . فقال رسول الله ﷺ : استهما وتوخيا الحق
٤:٦٠٧		أن رجلين تداعيا في دابةٍ ليس لواحدٍ منهما بيعة فأمر رسول الله ﷺ أن يستهما
١:٤٦٥	يزيد بن الأسود العامري	أن رجلين دخلا المسجد وأقيمت الصلاة . فجلسا في ناحية المسجد لم يصليا
٤:١٤	القاسم بن عبدالرحمن	أن رجلين شهدا عند علي ابن أبي طالب على رجل أنه سرق فقطعه
٢:١١	أبو رجاء مولى أبي قلابة	أن رجلين قدما المدينة وقد رأيا الللال وقد أصبح الناس صياماً فأتيا عمر

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:٢٤٧	عمر	إن الرحمَ حقٌّ واجبٌ على من زنى وقد أحصن إذا قامت البينة ، أو كان الحبلُ ، أو الاعتراف
٤:٢٥٦	عمر	إن الرحمَ حقٌّ واجبٌ على من زنى وقد أحصن إذا كانت البينة ، أو الحبلُ ، أو الاعتراف
٤:٢٥٠	عمر	إنَّ الرحمَ حقٌّ واجبٌ ما قامت البينة
٢:٢٨٩	عائشة	أن رسول الله ﷺ خرج إلى بدر ، فتبعه رجل من المشركين
٢:٢٩٧	عوف بن مالك	أن رسول الله ﷺ قضى في السلب للقاتل ، ولم يخمس السلب
٢:٣٥٦	ابن عمر	أن رسول الله ﷺ أتى يهوديين قد فجرأ بعد إحصانتهما
٢:٣٤٥		أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر
٣:٦٤٨		أن رسول الله ﷺ أعتق صفية وجعل عتقها صدقاًها
٢:٣١٥	مكحول	أن رسول الله ﷺ أعطى الفرس العربي سهمين ، والمهجين سهماً
١:٤٤٩	عمرو بن العاص	أن رسول الله ﷺ أقرأه خمس عشرة سجدة منها ثلاث في المفصل وسجدتان في الحج
٣:٩٩	وائل بن حجر	أن رسول الله ﷺ أقطعته أرضاً فأرسل إلى معاوية أن أعطه إياه أو أعلمها إياه
٤:٥٥٩		أن رسول الله ﷺ أمر زيد بن ثابت أن يتعلم كتاب يهود
٤:٦٩٢	ابن عباس	أن رسول الله ﷺ استحلف رجلاً . فقال له قل : والله الذي لا إله إلا هو ما له عندك شيء
٢:٣١٣	الزهري	أن رسول الله ﷺ استعان بناس من اليهود في حربه فأسهم لهم
١:٧٩٣	أبو رافع	أن رسول الله ﷺ بعث رجلاً من بني مخزوم على الصدقة فقال لأبي رافع: اصحبي كَيْمًا تُصيب منها
١:١٩٢		أن رسول الله ﷺ تجرد لإحرامه واغتسل
٤:٣٦٥	ابن عباس	أن رسول الله ﷺ ترك الضبَّ تقدراً ، وأكل على مائدته
٤:٧٣٨		أن رسول الله ﷺ توفي وهو ابنُ ثلاثٍ وستين سنة
٣:٦٥٢		أن رسول الله ﷺ جاءته امرأة . فقالت : إني وهبت نفسي لك . فقامت طويلاً
٢:١٦٩	أبو هريرة	أن رسول الله ﷺ جعل حول المدينة اثني عشر ميلاً حمى
١:٤٨٢	أم ورقة بنت عبد الله بن الخارث	أن رسول الله ﷺ جعل لها مؤذناً يؤذن لها . وأمرها أن تقوم أهل دارها
١:٥٨٢	عائشة	أن رسول الله ﷺ جهر في صلاة الخسوف
٢:١٦٩		أن رسول الله ﷺ حرم هذا الحرم وقال : من وجد أحداً يصيد فيه فله سلبه

الممتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٢٨٩	عائشة	أن رسول الله ﷺ خرج إلى بدر ، فتبعه رجل من المشركين
٣:٧٣٨		أن رسول الله ﷺ خرج إلى الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابه في الغلس . فقال : ما شأنك ؟
٢:١٧	جابر	أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح فصام حتى بلغ كراع الغميم وصام الناس معه
١:٦٠٠	أم سلمة	أن رسول الله ﷺ دخل على أبي سلمة وقد شق بصره فأغمضه
٢:١٧٠	ابن عمر	أن رسول الله ﷺ دخل مكة من الثنية العليا التي بالبطحاء
١:١٢٦	عائشة	أن رسول الله ﷺ ذُكر له أن قومًا يكرهون استقبال القبلة بفروجهم
٢:٢٤٤	أبو هريرة	أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة فقال: اركبها
١:٤٩٠	وابصة بن معبد	أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد
٣:٦٤٨	أنس	أن رسول الله ﷺ رأى علي بن عبد الرحمن بن عوف درع زعفران . فقال النبي ﷺ : مَهْمِيم
٢:٤٩٥	أبو هريرة	أن رسول الله ﷺ رخص في العرية في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق
٢:١٠٧	عائشة	أن رسول الله ﷺ رخص للمحرم أن يلبس الخفين ولا يقطعهما
٣:٦٥٣		أن رسول الله ﷺ زوّج رجلاً علي سورة من القرآن
٤:٣٩٣		أن رسول الله ﷺ سأل الجارية فقال لها: أين الله ؟ فأشارت إلى السماء . فقال: أعتقها فإنها مؤمنة
١:٢٢٩	أبو سعيد الخدري	أن رسول الله ﷺ سئل عن الحياض التي بين مكة والمدينة . تردها الكلاب
١:٦٤٩	أبو رافع	أن رسول الله ﷺ سئل سعداً ورش على قبره ماء
٢:٨٠	ابن عباس	أن رسول الله ﷺ سمع رجلاً يقول : لبيك عن شيرمة
٢:٣٤٤	الزهري	أن رسول الله ﷺ صالح عبدة الأوثان على الجزية
٢:١٩٥	جابر	أن رسول الله ﷺ صلى الصبح بها حين تبين له الصبح بأذان وإقامة
١:٣٦٩	ثابت بن صامت	أن رسول الله ﷺ صلى في مسجد بني عبد الأشهل وعليه كساء ملتف به
٢:٧٨٢		أن رسول الله ﷺ ضرب جمل جابر حين ساقه
١:٦٠٩		أن رسول الله ﷺ غسل فيه
٢:١١٦	أبو هريرة	أن رسول الله ﷺ قال في بيض النعام يصيبه المحرم ثمنه
٣:١٠٢	عبدالله بن بكر بن حزم	أن رسول الله ﷺ قال في سيل مهزور ومُدْتَنِب: يُمَسْكُ حتى الكعبين
١:١١٩		أن رسول الله ﷺ قال له : اشتر لفاطمة سواراً من عاج

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٣٦٤	أبو حميد	أن رسول الله ﷺ قال : سمع الله لمن حمده ورفع يديه
١:٥٦٨		أن رسول الله ﷺ قدم المدينة ولأنصار يومان يلعبون فيهما . فقال : ما هذان اليومان ؟
١:٣٥١		أن رسول الله ﷺ قرأ في الصلاة : بسم الله الرحمن الرحيم
٣:٤٦٥	علي	إن رسول الله ﷺ قضى أن الدين قبل الوصية
٣:٣٣١	علي	أن رسول الله ﷺ قضى بالدين قبل الوصية ، وأن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات
٣:٦٨٩		أن رسول الله ﷺ قضى في بروع بنت واشق . بمثل مهر نساء قومها
٣:٦٧٩	معقل بن سنان	أن رسول الله ﷺ قضى في بروع بنت واشق ، وكان زوجها مات ولم يدخل بها
٤:١٨٩	المغيرة بن شعبة	أن رسول الله ﷺ قضى في الجين بغرة عبد أو أمة على عصبية العاقلة
٢:٢٩٧	عوف بن مالك	أن رسول الله ﷺ قضى في السلب للقاتل ، ولم يخمس السلب
٣:١٠٢	عبادة	أن رسول الله ﷺ قضى من شرب من نهر من مسيل أن الأعلى يسقي قبل الأسفل
٤:٢٩٢	ابن عمر	أن رسول الله ﷺ قطع في مجن قيمة ثمنه ثلاثة دراهم
١:١٩٨	عائشة	أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يأكل أو ينام توضأ . يعني وهو جنب
١:١٢١	أبو هريرة	أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد حاجته لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض
٢:١٧١	ابن جريح	أن رسول الله ﷺ كان إذا رأى البيت رفع يديه وقال : اللهم ! زد هذا البيت تعظيماً وتشريفاً ومهابة وبراً
٣:٥٣٩	أبو هريرة	أن رسول الله ﷺ كان إذا رفاً الإنسان قال : بارك الله لك ، وبارك عليك
١:٣٦٥	أبو سعيد	أن رسول الله ﷺ كان إذا رفع رأسه قال : سمع الله لمن حمده
١:٤٠١	أبو هريرة	أن رسول الله ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة كبر حين يقوم . ثم يكبر حين يركع
٢:١٠	ابن عمر وابن عباس	إن رسول الله ﷺ كان لا يميز على شهادة الإفطار إلا شهادة رجلين
٢:١٧٤	ابن عمر	أن رسول الله ﷺ كان لا يستلم إلا الحجر والركن اليماني
١:٧٢٦		أن رسول الله ﷺ كان يؤخذ في زمانه من قرب العسل من كل عشر قرب قربة من أوسطها
١:٧٣٤	ابن عمر وعائشة	أن رسول الله ﷺ كان يأخذ من كل عشرين مثقالاً نصف مثقال

الممتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٥٠٣	ابن عمر	أن رسول الله ﷺ كان يأمر منادياً فيؤذن . ثم يقول على إثر ذلك
٢:٥٦	عائشة	أن رسول الله ﷺ كان يُدخل عليّ رأسه وهو في المسجد فأرجله
١:٣٢٨	ابن عمر	أن رسول الله ﷺ كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه . يوماً برأسه .
١:٣٥٣		أن رسول الله ﷺ كان يسر بيسم الله الرحمن الرحيم وأباً بكر وعمر
٢:٤٦	أسامة	أن رسول الله ﷺ كان يصوم الاثنين والخميس . فسئل عن ذلك فقال: إن أعمال الناس تعرض
١:٦٥٧		أن رسول الله ﷺ كان يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر . فكان قائلهم يقول : السلام عليكم
١:١٩٠		أن رسول الله ﷺ كان يغتسل يوم الفطر ويوم النحر
١:٤٣٩	البراء بن عازب	أن رسول الله ﷺ كان يقنت في صلاة الصبح والمغرب
١:٤٣٩	أبو هريرة	أن رسول الله ﷺ كان يقنت في صلاة الفجر إذا دعى على قوم أو دعى لقوم
٢:١٧٦	عبدالله بن السائب	أن رسول الله ﷺ كان يقول ذلك بين ركن بني جُمح والركن
١:٥٩٧		أن رسول الله ﷺ كان ينزع ثيابه في أول المطر إلا الإزار يتزر به
٢:٦٨		أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن . وكان في الكتاب : وأن العمرة الحج الأصغر
٤:١١٢	عمرو بن حزم	أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن : وأن في النفسِ المؤمنَةِ مائة من الإبل
١:٤٤٠	عائشة	أن رسول الله ﷺ لم يكن على شيء من النوافل أشد معاودة منه على ركعتي الفجر
٣:٧٣٠	أم سلمة	أن رسول الله ﷺ لما تزوجها أقام عندها ثلاثاً . وقال : إنه ليس بك هوانٌ على أهلك . إن شئتِ سبعتُ لك
١:٦٥٩		أن رسول الله ﷺ لما توفي سُمع صوتٌ من ناحية البيت : السلام عليكم يا أهل
٢:١٧٠	عائشة	أن رسول الله ﷺ لما جاء مكة دخل من أعلاها وخرج من أسفلها
٤:٢١٩	حكيم بن حزام	أن رسول الله ﷺ نهى أن يستقاد بالمسجد ، وأن تشد الأشعار
٤:٣٥٩		أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل كلِّ ذي نابٍ من السباع
٢:٣٨٤	أبو مسعود الأنصاري	أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب
٣:٦٠٢	ابن عمر	أن رسول الله ﷺ نهى عن الشَّعَار
٣:٦٠٥	علي	أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساءِ يومَ خيبر
٢:٤٤٤	ابن عمر	أن رسول الله ﷺ نهى عن التَّجَشُّش

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣٦٣، ٤:٣٥٩	جابر	أن رسول الله ﷺ نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية ، وأذن في لحوم الخيل
٣:٧٢٨	عائشة	أن رسول الله ﷺ وجد على صفة في شيء . فقالت صفة لعائشة : هل لك أن تُرضي عني رسول الله ﷺ ولك يومي ؟
٤:٥٢		أن رسول الله ﷺ ورث زوجة أُشيم من دية زوجها
١:٢٩٩	أم سلمة	أن رسول الله ﷺ قيل له : تصلي المرأة في درع وخمار ليس عليها إزار ؟ فقال : نعم إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة
٣:٥٧٥		أن ركبا جاؤوا إلى النبي ﷺ فشهدوا أنهم رأوا الهلال بالأمس . فأمرهم أن يفطروا
١:٥٦٩	أبو عمير بن أنس عن عمومة له من أصحاب رسول الله ﷺ	أن زوج بريدة كان عبداً
٣:٦١١	عائشة	أن زوجات رسول الله ﷺ كن يعتكفن في المسجد
٢:٥٦		أن زيد بن ثابت حين سأله محمود بن لبيد : ما عراياكم هذه ؟ سمي رجالا محتاجين من الأنصار
٢:٤٩٧		أن سبعة نفر خرجوا فنقدوا واحداً منهم فأتت زوجته عليها فدعا الستة فسألوا واحداً منهم عنه فأنكر
٤:٥٥٧	علي	إن سرق فاقطعوا يده ، ثم إن سرق فاقطعوا رجله
٣١٣، ٤:٣١٢	أبو هريرة	أن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أقرع بين الناس في التأذين حين تشاحوا فيه
١:٤٧٥		أن سعد بن أبي وقاص كان له أرض فيها عنب فأخبر أنه لا يصلح زيبا ولا يصلح إلا أن يباع لمن يعصره
١:١٢٣		أن سعد بن عبادة بال في حجر بالشام فسقط ميتاً
١:٦٢١		أن سعد بن معاذ أصابه سهم . فمات بعد ذلك
٢:١٦٨	عامر بن سعد	أن سعداً ركب إلى قصره بالعقيق فوجد عبداً يقطع الشجر أو يخيظه فسلبه
١:٤٩٢		أن سعيد بن العاص صلى على أم كلثوم بنت علي وابنها زيد بن عمر ابن الخطاب وخلقه ثمانون من الصحابة
٣:١١٩		أن سفيان بن عبد الله وجد عبيبة فأتى بها عمر بن الخطاب . فقال : عرفها سنة
٢:٣٩٠		أن سفيان سكن بعض رباة مكة وهرب ولم يعطهم أجرة
٣:٥٧٠		أن سلمان قال لجرير: إنكم يا معشر العرب لا تتقدم في صلاتكم ولا تنكح نساءكم
١:٥٦٦	جابر بن عبد الله	أن سليكا الغطفاني دخل يوم الجمعة ورسول الله ﷺ يجتنب فجلس
١:٢٥٧	أبو مجلز	أن سمرة بن جندب قال : المغمى عليه يترك الصلاة . يصلي مع كل صلاة مثلها

المتنع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٢٤٤		أن سودة استحيضت فأمرها رسول الله ﷺ إذا مضت أيامها اغتسلت وصلت
٣:٧٢٨		أن سودة وهبت يومها لعائشة . فكان رسول الله ﷺ يقسم لعائشة يومها ويوم سودة
٤:١٩٨		أن سويد بن الصامت قُتل رجلاً . فأوجب النبي ﷺ القود ولم يوجب كفارة
٣:٧٣٠		إن شئت ثلثت ثم دُرْتُ
١٥٩، ٣:١٤٤		إن شئت حبست أصلها وتصدقت بثمرتها
٣:١٧٣		إن شئت حبست أصلها وسببت ثمرتها
٢:٤٤٧		إن شاء أمسك وإن شاء ردها وصاعاً من تمر
١:١٥٨	عمر	إن شاء حسر عن رأسه وإن شاء مسح على قلنسوته
١:٤٦٢		أن شارب الخمر لا يقبل الله صلاته أربعين يوماً
٢:٣٠٢	عمر	أن صاحب جيش الشام كتب إليه : إنا فتحنا أرضاً كثيرة الطعام
٣:٢١١		أن صبيّاً من غسان له عشرُ سنين أوصى لأخوال له . فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه
٢:٣٨٨		أن الصحابة اقتطعوا الخطط في الكوفة والبصرة في زمن عمر وبنوها مساكن وتبايعوها
١:٧٤١		أن الصحابة رضوان الله عليهم اتخذوا المناطق محلاة بالفضة
١:٥٥٦		أن الصحابة رويوا أنه ﷺ كان يقرأ سورة الجمعة والمنافقين
٢:٣١٣		أن صفوان بن أمية خرج مع النبي ﷺ يوم خيبر ، وهو على شركه ، فأسهم له
٢:٢٨٩		أن صفوان بن أمية شهد حيناً مع رسول الله ﷺ وهو مشرك
١:٦٢٠		أن صفية أرسلت إلى النبي ﷺ توبين ليكفن فيهما حمزة فكفنه في أحدهما
١:٣٧٩		إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس . إنما هي التسبيح
١:٥١٣	ابن عباس	إن صلينا معكم صلينا أربعاً . وإن صلينا في بيوتنا صلينا ركعتين . ذلك من سنة أبي القاسم ﷺ
١:٥٥٦		أن الضحاك ابن قيس سأل النعمان بن بشير ماذا كان يقرأ به رسول الله ﷺ يوم الجمعة على إثر سورة الجمعة
٣:٤٣٥	عطاء	أن طارق بن المرقع أعتق سوائب فماتوا فكتب عمر : أن ادفع مال الرجل إلى مولاه
١:٥٥٤	عمار	إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئة من فقهه . فأطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة
١:٦٥٧		أن عائشة رضي الله زارت قبر أخيها عبدالرحمن

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣:٦٤٩		أن عائشة رضي الله عنها سئلت عن صدق النبي ﷺ . فقلت : ثنا عشرة أوقية ونش
١:٤٧٧		أن عائشة رضي الله عنها صلت خلفَ غلام لها
١:١٥٢		أن عائشة رضي الله عنها كانت تمسح مقدم رأسها
٢:٩٤		أن عائشة رضي الله عنها كانت متمتعة فحاضت فقال لها النبي ﷺ : أهلي بالحج
٤:١٠٤		أن عامر بن الأكوع بارزَ مرحباً يوم خيبر فرجع سيفه على نفسه فمات
١:٧١٢		أن عامل عمر كتب إليه في كروم فيها من الفرسك والرمان ما هو أكثر غلة من الكروم
٢:١٣٩		أن العبادة أفتوا بذلك لمن لم يجد الهدى
٣:٦٠٣		أن العباس بن عبد الله بن العباس أنكحَ عبد الرحمن بن الحكم ابنته علي أن ينكحه الآخر ابنته
٢:٢١٢	ابن عمر	أن العباس رضي الله عنه استأذن النبي ﷺ لبييت بمكة
١:٧٧٣		أن العباس سأل رسول الله ﷺ أن يرخص له في تعجيل الصدقة قيل أن تحل فرخصه
٢:٦٥٩	عروة بن الزبير	أن عبد الله بن جعفر ابتاعَ بيعة فأتى الزبير فقال: إني قد ابتعتُ بيعة وإن علياً يريد أن يأتي أمير المؤمنين عثمان فيسأله الحجر علي
٢:٢٧٠		أن عبد الله بن حزام أبا جابر خرج إلى أجلي وعليه دين كثير
٢:٤٢٤		أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه باع عبداً من زيد بن ثابت وشرط البراءة بثمانمائة درهم
٢:٢٩٨		أن عبد الله بن مسعود وقف على أبي جهل ، وقضى النبي ﷺ بسلبه لمعاد بن عمرو
٢:٧٠٧	زيد بن أسلم عن أبيه	أن عبد الله وعبيد الله ابني عمر بن الخطاب خرجا في جيش إلى العراق فتسلفا من أبي موسى مالا
٣:٦١٦	ابن عمر	أن عبداً له كان له سرتان فأعتقهما وأعتقه فنهاه أن يقربهما إلا بنكاح جديد
٣:٥٦٤		أن عبد الرحمن بن عوف قال لأم حكيم ابنة قارظ : أجمعين أمرك إلي؟ قالت : نعم . قال : تزوجتك
١:٣١٣		أن عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام شكوا القمل إلى النبي ﷺ
١:٦٢١		أن عتبة بن ربيعة أصاب ساق ربيعة بن الحارث فحمل إلى رسول الله ﷺ والمخ يسمل
١:٢٥٣		أن عثمان بن أبي العاص أته امرأته قبل الأربعين . فقال : لا تقريني حتى تنمي الأربعين
١:٧٥٤		أن عثمان بن عفان رضي الله عنه كان يخرج عن الجنين
١:٤٤٨		أن عثمان بن عفان رضي الله عنه مر بقاص فقرأ سجدة ليسجد عثمان معه . فلم يسجد

الممتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:٢٨٨		أن عثمان رضي الله عنه أتى برجل قد سرقَ أترجةَ فأمرَ بها عثمان فتموت فبلغت قيمتها ربعَ دينار فأمرَ به فقطع
١:١٩٠		أن عثمان رضي الله عنه أتى الجمعة ولم يغتسل
٢:١١٢		أن عثمان رضي الله عنه سئل عن المحرم يدخل البساتين ويشم الريحان فقال : نعم
٣:٤٠٩		أن عثمان رضي الله عنه ورثَ تماضر بنت الأصبع الكلبية من عبدالرحمن بن عوف
١:١٣٩		أن عثمان رضي الله عنه وصف وضوء رسول الله ﷺ فقال : دعا بإناء فأفرغ على كفيه
٢:١٨٩		أن عثمان كان يتم الصلاة
٤:٤٣٨		أن عثمان والمقداد تحاكما إلى عمر في مال استقرضه المقداد . فجعل عمر اليمين على المقداد فردها على عثمان
٢:١٠٥		أن عثمان وسعداً وعبدالرحمن بن عوف وزيد بن ثابت أجازوه
٢:١٥٢		أن عثمان وعلياً وزيداً وابن عباس ومعاوية رضي الله عنهم قضا فيها بيئنة
١:٧٤٢		أن عرفة بن أسعد قطع أنفه يوم الكلاب فاتخذ أنفاً من ورقٍ فأتى عليه
٤:٣٠٨		أن علياً أتاه سارق . فقال: إني سرقتُ . فأعرضَ عنه
٣:٥٥٧		أن علياً أجاز نكاح الأخ ورد نكاح أب وكان نصرانياً
٢:٧٥٣		أن علياً أجر نفسه كل دلو بتمرة
٤:٢١٩		أن علياً أمر بضرب الرجل قائماً
١:٧٣٢		أن علياً أمر صاحب الكثر أن يتصدق به على المساكين
١:٩٦		أن علياً رضي الله عنه أتى النبي ﷺ يوم أحد بماء آجن في دِرَقته فغسل به وجهه
٢:٢٤٤		أن علياً رضي الله عنه جاءه رجل يسوق بقرة معها عجل لها
٤:٢٧٣		أن علياً رضي الله عنه جلد الوليد بن عقبة أربعين
١:٦٤٨		أن علياً رضي الله عنه حتى على زيد بن المكنف ثلاثاً
١:٥٧٦		أن علياً رضي الله عنه رأى قوماً يصلون قبل العيد . فقال : ما كان هذا يفعل على عهد رسول الله ﷺ
٤:٣٢٨		أن علياً رضي الله عنه راسل أهل البصرة قبل وقعة الجمل
١:٥٥٥		أن علياً رضي الله عنه صلى بالناس وعثمان رضي الله عنه محصور
١:٦٠٦		أن علياً رضي الله عنه غسل فاطمة رضي الله عنها
٤:٣٣٥		أن علياً رضي الله عنه كان يوماً يخطب . فقال رجل يباب المسجد : لا حُكْمَ إلا لله

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:١٥٨		أن علياً رضي الله لما انكسرت زنده يوم أحد أمره النبي ﷺ بالمسح عليه
٣:٣٤٣		أن علياً سئل عنها على المنبر فقال: صار ثمنها تسعاً
١:٥٥٧		أن علياً كان يخرج يوم العيد إلى المصلى ويخلف على ضعفة الناس أبا مسعود البديري فيصلي بهم
١:١٩٠		أن علياً وابن عمر رضي الله عنهما كانا يأمران بالغسل لهما
١:٤٩٨		أن عمار ابن ياسر رضي الله عنه كان بالمداين . فأقيمت الصلاة
١:٢٥٦		أن عماراً روي أنه غشي عليه ثلاثاً . ثم أفاق فقال : هل صليت ؟ قالوا : ما صليت منذ ثلاث
٤:٥٠	زيد بن وهب	أن عمر أتى برجل قتل قتيلاً فجاء ورثة المقتول ليقتلوه . فقالت امرأة المقتول وهي أخت القتال
٣:٦٥٠		أن عمر أصدق أم كلثوم ابنة علي أربعين ألفاً
٢:٣٥٧	ابن عمر	أن عمر أمر بجز نواصي أهل الذمة وأن يركبوا الأكف عرضاً
١:٧٢٦		أن عمر أمر في العسل بالعشر
٣:٢٩٢		أن عمر أوصى إلى حفصة
٤:٢٧٣		أن عمر استشار الناس في حد الخمر . فقال عبدالرحمن: اجعله كأخف الخلود ثمانين
٢:٣٦٤		أن عمر بعث عثمان بن حنيف إلى الكوفة فجعل على أهل الذمة في أموالهم التي يختلفون فيها
٢:٧٠٧	حميد بن عبدالله عن أبيه عن جده	أن عمر بن الخطاب أعطاه مال يتيم مضاربة يعمل به في العراق
٣:٥٣٧		أن عمر بن الخطاب خطب امرأة على جرير بن عبدالله البجلي ، وعلى مروان بن الحكم
٤:٢٢	سعيد بن المسيب	أن عمر بن الخطاب قتل سبعة من أهل صنعاء قتلوا رجلاً
١:٢٢٩		أن عمر بن الخطاب وعمرو بن العاصي مرا بحوض فقال عمرو : يا صاحب الحوض!
٣:١٨٧		أن عمر جعل أمر وقفه إلى حفصة تأكل منه وتشترى رقيقاً
٤:١٢٠		أن عمر جعل دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف
٤:٣٦٢		أن عمر حكم فيه بجزيرة
٢:٣٤٦		أن عمر دعاهم إلى بذل الجزية فأبو وأنشوا ، وقالوا : نحن عرب
٣:٥٢٨		أن عمر رأى أمة متكلمة فضرها بالدرّة ، وقال: يا لكّاع! تشبهين بالحرائر
٤:١١٠		أن عمر رضي الله تعالى عنه بعث إلى امرأة مغبية كان رجل يدخل إليها . فقالت: يا ويلها ما لها ولعمر

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:٥٣٥		أن عمر رضي الله تعالى عنه حكم في مسألة المشتركة بإسقاط الأخوة من الأبوين
٢:٣٦٤		أن عمر رضي الله عنه أخذ من أهل الحرب العشر
٣:٣٣٩		أن عمر رضي الله عنه أسقط ولد الأبوين فقال بعضهم : يا أمير المؤمنين! هب أن أبانا كان حماراً
٤:١٢٦		أن عمر رضي الله عنه استشار الناس في إملاص المرأة
٢:٣٩٠		أن عمر رضي الله عنه اشترى من صفوان بن أمية داراً بأربعة آلاف درهم
٤:٢٧٣		أن عمر رضي الله عنه حدّ قدامة بن مظعون
٢:٨٢		أن عمر رضي الله عنه حد -يعني لأهل العراق- ذات عرق
٣:٦٦٤		أن عمر رضي الله عنه خطب الناس . فقال : ألا ! لا تُغالوا في صدق النساء
٢:١٥٩		أن عمر رضي الله عنه دخل دار الندوة فعلق رداءه فوق عليه حمام فخاف أن يبول عليه
٤:٣٩٦		أن عمر رضي الله عنه رأى رجلاً قد وضع رجله على شاة وهو يحذ السكين . فضربه حتى أفلتت الشاة
٤:٥١٢		أن عمر رضي الله عنه رزق شريحاً في كل شهر مائة درهم
٢:١٨٢		أن عمر رضي الله عنه ركعهما بذئ طوى
١:٢٥٠		أن عمر رضي الله عنه صلى وجرحه يثعب دمًا
٢:٧٤٣		أن عمر رضي الله عنه عامل الناس على أنه إن جاء بالبذر من عنده فله الشطر
٢:٢٢٦		أن عمر رضي الله عنه قال لأبي أيوب حين فاته الحج : اصنع ما يصنع المعتمر ثم قد حلت
٢:٨٣		أن عمر رضي الله عنه قال لأهل العراق لما سألوه الميقات : انظروا حذوها من طريقكم
٣:٦٢٥		أن عمر رضي الله عنه قال لرجل تزوج امرأة وهو خصي : أعلمتها ؟ قال : لا . قال : أعلمها ثم خيرها
٤:٥١٥		أن عمر رضي الله عنه قال : لأعزلن أبا مريم وأولي رجلاً إذا رآه الفاجر فرقه . فعزله وولى كعب بن سور
١:٧٢٦		أن عمر رضي الله عنه قدره بذلك
٢:٣٣١		أن عمر رضي الله عنه قسم بينهم على السوابق ، وقال : لا أجعل من قاتل
٤:٢١٣		أن عمر رضي الله عنه قضى بالدية مع اليمين
٢:١٥٣		أن عمر رضي الله عنه قضى في الضب بجدي
٢:١٥٢		أن عمر رضي الله عنه قضى فيه ببقرة
٢:١٥٣		أن عمر رضي الله عنه قضى فيه بذلك
٣:٣١٥		أن عمر رضي الله عنه قضى لها بثلث ما بقي بعد فرض الزوجين

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:١١٦		أن عمر رضي الله عنه قوم الإبل على أهل الإبل باثني عشر ألفاً
١:٦٣٤		أن عمر رضي الله عنه كان يرفع يديه في تكبير الجنائز والعيد
٤:٣٥٥		أن عمر رضي الله عنه كتب إلى الأحنف بن قيس: اقتلوا السواحر
٤:٦٥٤		أن عمر رضي الله عنه لما ضرب صبيغاً وأمر بهجرانه حتى بلغه توبته . فأمر أن لا يكلم إلا بعد سنة
١:٣٤٣		أن عمر رضي الله عنه لما طعن أخذ بيد عبدالرحمن بن عوف فقدمه واستخلفه فما عاب ذلك عائب
٢:٣٣٥		أن عمر رضي الله عنه لما قال للهرمان : لا بأس عليك . قالت الصحابة رضوان الله عليهم : قد أمنتته
٤:١٥١		أن عمر رضي الله قضى في رجل رمى رجلاً بحجر في رأسه فذهب سمعه وعقله ولسانه ونكاحه بأربع ديات
١:١٩٧	ابن عمر	أن عمر سأل رسول الله ﷺ أيرقد أحدنا وهو جنب؟ قال : نعم
٣:٥٨٩		أن عمر سأل الناس عن ذلك . فقال عبدالرحمن بن عوف: لا يتزوج إلا اثنتين
١:٦٩٥		أن عمر سمى الجزية صدقة لما استنكف بنو تغلب من اسم الجزية
٢:٣٥٣	الأحنف بن قيس	أن عمر شرط على أهل الذمة ضيافة يوم وليلة
٤:٢٥١		أن عمر شهد عنده أبو بكره ونافع وشبل بن معبد على المغيرة بالزنى ولم يشهد زياد فحد الثلاثة
٤:٣٠٣		أن عمر قال لابن مسعود لما سأله عن سرق من بيت المال: أرسله فما من أحد إلا وله في هذا المال حق
٤:٣٣٣		أن عمر قال له: إن تدون قتلاتنا فلا فإن قتلاتنا قتلوا في سبيل الله
٤:١٧٥	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	أن عمر قضى في الجائفة إذا نفذت بأرش الجائفتين
٣:٥٢٨	أبو حفص	أن عمر كان لا يدع أمة تقنع في خلافته . قال: إنما القناع للحرائر
١:٣٥٩		أن عمر كتب إلى أبي موسى أن اقرأ في الصباح بطوال المفصل ، وقرأ في الظهر بأوساط المفصل
٢:٣٤٨		أن عمر كتب إلى أمراء الأجناد أن اضربوا الجزية ولا تضربوها على النساء والصبيان
٢:٣٣١		أن عمر لما قدم عليه أبو هريرة بشماتة ألف درهم أرسل إلى نفر من أصحاب
٤:٥٢٠		أن عمر وأبياً تحاكما إلى زيد بن ثابت
٤:٤٣٨		أن عمر وأبياً تحاكما إلى زيد في نخل ادعاه أبي . فتوجهت اليمين على عمر

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٣٨٩		أن عمر وأبنا وابن مسعود كانوا يقتلون القمل في الصلاة
٢:١٥٢		أن عمر وابن عباس رضي الله عنهما قضيا فيه بذلك
١:٦٢٥		أن عمر وابن عمر وأبا هريرة كرهوا ذلك
٢:١٥٣		أن عمر وابن مسعود قضيا فيه بذلك
٢:٣٢٦	عمرو بن ميمون	أن عمر وضع على كل جريب درهماً وقفيزاً
٣:٤٠١		أن عمر وعثمان قضيا أن من أسلم على ميراث قبل أن يقسم فله نصيبه
٢:١٥٤		أن عمر وعثمان وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم قضوا في حمام الحرم بشاة
١:٦٢١		أن عمر وعثمان وعلياً والحسين قتلوا ظلماً وغسلوا وصلي عليهم
٤:١٩٢		أن عمر وعلياً جعلاً دية الخطأ على العائلة في ثلاث سنين
٤:١٩٨		أن عمرو بن أمية الضمري قتل رجلين كانا في عهد النبي ﷺ فوداهما النبي ﷺ ولم يأمره بكفارة
٢:٣٠٤	عمر	أن غلاماً له أتى إلى العدو ، فظهر عليه المسلمون ، فرده رسول الله ﷺ
٣:٦٤٠		أن غيلان بن سلمة أسلم وتحتة عشر نسوة فأسلمن معه فأمره النبي ﷺ أن يختار منهن أربعاً
١:٢٤٢		أن فاطمة بنت أبي حبيش قالت : يا رسول الله! إني أستحاض فلا أطهر . أفأدع الصلاة؟
١:٦٥٤		إن فريضة الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الرحلة أفأحج عنه؟
١:٧٧٩		أن الفضل بن عباس والمطلب بن ربيعة أتيا النبي ﷺ فسألاه العمالة على الصدقات
١:٥٦٤		إن في يوم الجمعة ساعة لا يوافقها مسلم يسأل الله شيئاً إلا أعطاه
٤:٥٧٣		أن قاضي الكوفة كتب إلى إياس بن معاوية قاضي البصرة كتاباً فوصل إليه وقد عزل وولي الحسن
١:٦١٠		أن قتلى بدر ألقوا في القليب
٣:٥٤٦		أن قدامة بن مظعون تزوج ابنة الزبير حين نفست
٣:٥٤٨		أن قدامة بن مظعون زوج ابنة أخيه من عبد الله بن عمر فرمى ذلك إلى النبي ﷺ
١:١١٤		أن قذح رسول الله ﷺ انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة
٤:٣١١		أن قراءة ابن مسعود : فاتطعوا أيماهما
٤:٢٨٦	عائشة	أن قريشاً أهمهم شأن المخزومية التي سرقت
٢:٣٠٦		أن قوماً أغاروا على سرح النبي ﷺ فأخذوا ناقته وجارية من الأنصار فأقامت عندهم أياماً

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٧٨٠	ابن عباس	أن قوما كانوا يأتون النبي ﷺ فإن أعطاهم مدحوا الإسلام وإن منعهم ذموا
٤:١٠٧	حنس الصنعاني	أن قوما من أهل اليمن حضروا زُنية للأسد . فاجتمع الناسُ على رأسها . فهوى فيها واحدٌ
٤:٥٢٩		إن كان ابن عمك . فتلون وجه رسول الله ﷺ . وقال للزبير : اسق يا زبير ثم احبس الماء
٤:٢٧٩		أن كان ابن عمك . فغضب النبي ﷺ
٤:٣٧٥	ابن عباس	إن كان عليها حائطٌ فهو حرام فلا تأكل
١:٢٧١	أبو مخذومة	إن كان في أذان الصبح قلت : الصلاة خير من النوم مرتين
١:٢٣٢	عائشة	إن كان ليكون علي الصوم من رمضان . فما أستطيع أن أقضيه
٢:٣٣٣	عائشة	إن كانت المرأة كُتجِر على المسلمين فيحوز
٣:٧١٦		أن كعب بن سور كان جالساً عند عمر بن الخطاب فجاءت امرأة . فقالت : يا أمير المؤمنين ! ما رأيتُ رجلاً قط أفضل من زوجي
١:٧٩٥		إن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حَقك
٢:٣٦٠		أن لا تضرب نواقيسنا إلا ضرباً خفياً في خوف كنايسنا ، ولا نظهر علينا صليبا
٣:٧١٦		إن لزوجك عليك حقاً
٣:٧٣٤		إن لكم عليهن أن لا يُوطئنَ فرشكم أحداً تكرهونه . فإن فعلن فاضربوهن ضرباً غير مبرح
٢:٣٩		أن للصائم عند فطره دعوة لا ترد
٤:٦٥٢	وائلة بن الأسقع	إن لله في كل يوم ثلاثمائة وستين نظرة ليس لصاحب الشاة فيها نصيب
٢:١٣١		إن الحرم الأشعث الأغر
١:٦١٨	ابن عباس	أن محرماً وقصت به ناقته . فقال رسول الله ﷺ : اغسلوه بماء وسدر
١:٧٩٣		أن محمد بن علي رضي الله عنهما كان يشرب من سقايات بين مكة والمدينة
٢:٤١٩		أن محمد بن مسلمة اشترى من نبطي جُرزة حطب وشارطه على حملها
٤:٢٠٠	سهل بن أبي حثمة	أن مُحَيِّصَة بن مسعود وعبدالله بن سهل انطلقا إلى خير . فتفرقا في النخل . فقتل عبدالله بن سهل
٢:٢٩٨	عوف بن مالك	أن مددا غزا معهم فقتل علجاً فأعطاه خالد بعض سلبه وأمسك سائره .
٢:٢٩٨	عوف بن مالك	أن مددا غزا معهم فقتل علجاً فأعطاه خالد بعض سلبه وأمسك سائره .
٤:٣٤٢		أن المرتد استُتِيب قبل قدوم معاذ

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٧٨٠		أن مشركاً جاء يلتبس من عمر مالا فلم يعطه وقال: من شاء فليؤم من ومن شاء فليكنف
١:٢٧٦		أن المشركين شغلوا النبي ﷺ يوم الخندق عن أربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله
٢:١٩٥	عمر	إن المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس ويقولون: أشرق نبي
١:٧٧١		أن معاذاً بعث إلى عمر صدقة من اليمن فأنكر عمر ذلك وقال: لم أبعثك حايياً
١:٣٤٢		أن معاذاً رضي الله عنه كان يصلي مع رسول الله ﷺ . ثم يأتي قومه فيصلي بهم
٤:٣٤٢		أن معاذاً قال لأبي موسى فوجد عنده رجلاً موثقاً . فقال: ما هذا؟ قال: رجلٌ كان يهودياً فأسلم
١:٤٨٨		أن معاذاً كان يصلي مع رسول الله ﷺ ثم يرجع فيصلي بقومه تلك الصلاة
٣:٥٦٥	عبد الملك بن عمير	أن المغيرة بن شعبة أمر رجلاً أن يزوجه امرأة
٢:٧٩٦		إن الملائكة لا تحضرن من لهوكم إلا الرهان والنضال
٣:٧٠٤		أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة
٢:٥٢٦	عمر بن الخطاب	إن من الربا أبواباً لا تخفى ، وإن منها السلم في السن
١:٣٧٤	علي	إن من السنة في الصلاة المكتوبة إذا نهض في الركعتين الأوليين أن لا يعتمد يديه على الأرض
٤:١٧٣	ابن عمر	أن منقذاً سفع في رأسه مأمومة فحبست لسانه . فكان يُخدع في بيعه .
١:٦٢٧	عمرو بن العاص	أن الميت يؤزر ويقمص ويلف بالثالثة
٤:٤٢١		أن النار تقول: قط قط . وعزتك!
٢:٢٢٣		أن ناساً تخرجوا من السعي لأجل صنمين كانا بين الصفا والمروة
٣:١٠٥	أبو سعيد الخدري	أن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ أتوا حياً من أحياء العرب فلم يقرؤهم
٣:٤٥		أن ناقه للبراء دخلت حائط قوم . فقضى رسول الله ﷺ أن على أهل الأموال حفظها بالتهار
٢:٢٨٣		أن النبي ﷺ باع سبي بني قريظة من أهل الحرب
٢:٢٩١		أن النبي ﷺ بعث خذافة بن اليمان في غزاة الخندق ودحية الكلبي في بعض غزواته
٢:٢٩٠		أن النبي ﷺ جد حين بلغه قول عبدالله بن أبي: { ليخرجن الأعز منها الأذل }
٢:٢٩٢		أن النبي ﷺ جعل الثلث والربع وسلب المقتول
٢:٢٨٤		أن النبي ﷺ حاصر أهل الطائف فلم ينل منهم شيئاً فانصرف
٢:٢٨٥		أن النبي ﷺ حاصر بني قريظة فأسلم أبناء سعية
٢:٢٩٠		أن النبي ﷺ عرف عام خيبر على كل عشرة عريفاً

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٢٨٠		أن النبي ﷺ فادى بمسلم في أسرى تقيف
٢:٢٩٧		أن النبي ﷺ قال عن طليعة الكفار : من قتله ؟ قالوا : ابن الأكوع قال
٢:٢٩٣		أن النبي ﷺ لما صالح أهل مكة عام الحديبية على أن من جاءه مسلماً
٢:٢٩٤		أن النبي ﷺ نفل الربع في البدأة والثلث في الرجعة
١:٤٤٩		أن النبي ﷺ أتى إلى نفر من أصحابه فقرأ رجل منهم سجدة . ثم نظر إلى رسول الله ﷺ
٢:٥٨٣	سلمة بن الأكوع	أن النبي ﷺ أتى برجل ليصلي عليه . فقال : هل عليه دين ؟ فقالوا : نعم . ديناران
٤:٢٢٢		أن النبي ﷺ أتى بشارب . فقال : اضربوه . فضرب بالأيدي والنعال وأطراف الثياب وحشوا عليه التراب
٤:٣٠٨	أبو أمية المخزومي	أن النبي ﷺ أتى بلص قد اعترف . فقال: ما أخالك سرقت . قال: بلى
٣:٥٢٩	أنس	أن النبي ﷺ أتى فاطمة بعيداً قد وهبه لها ، وعلى فاطمة ثوب إذا قُتعت به رأسها لم يبلغ رجلها
٤:٦٤٥	جابر	أن النبي ﷺ أجاز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض
٢:٨٧		أن النبي ﷺ أحرم في دبر الصلاة
٢:٢٢٠		أن النبي ﷺ أحرم في عمرة القضاء من ذي الحليفة
٢:٨٥		أن النبي ﷺ أحرم من ذي الحليفة
٣:٦٣٠		أن النبي ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر . ولم يتعرض لأنكحتهم مع علمه بأنهم يستبيحون نكاح محارمهم
١:٦٦٤		أن النبي ﷺ أخذ زكاة المعادن القليلية من بلال بن الحارث
١:٧٢٨		أن النبي ﷺ أخذ من المعادن القبلية الصدقة
٢:٣٠٦		أن النبي ﷺ أخذ ناقته التي استولى عليها الكفار من التي جاءت منهزمة عليها بغير شيء
١:٢٨٧		أن النبي ﷺ أخرها إلى مزدلفة
١:٥٣٣		أن النبي ﷺ أخرها يوم الخندق
١:٤٩٠		أن النبي ﷺ أدار ابن عباس وجابراً لما وقفا عن يساره
٢:٢٠٦	عائشة	أن النبي ﷺ أراد من صفية ما يريد الرجل من أهله
٢:٣١٤		أن النبي ﷺ أسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة أسهم : سهمان لفرسه وسهم له
٢:١٦٧	أنس	أن النبي ﷺ أشرف على المدينة . فقال : اللهم! إني أحرم ما بين
٣:٣٠١		أن النبي ﷺ أطعمها السلس
٣:٥٦٥		أن النبي ﷺ أعتق صفية وجعل عتقها صداقها
٢:٦٨٣	عروة بن الجعد	أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً فقال: اشتر لنا شاة . قال: فأتيت الجلب فاشترت شاتين بدينار

الممتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٣٨٧	عروة بن الجعد البارقى	أن النبي ﷺ أعطاه دينارا ليشتري به شاة . فاشتري به شاتين . ثم باع إحداهما بدينار في الطريق
٢:٣١٠		أن النبي ﷺ أعطاهم
٣:٣٢٥		أن النبي ﷺ أعطى بنت الابن مع البنت السدس
١:٧٨١		أن النبي ﷺ أعطى عدي بن حاتم والزبيرقان بن بدر
١:١٩١		أن النبي ﷺ أعغمي عليه فاغتسل
٤:٣٣	ابن البيلماني	أن النبي ﷺ أقاد مسلماً بذي . وقال: أنا أحق من وفى بذيته
١:٥١٥		أن النبي ﷺ أقام في بعض أسفاره تسع عشرة ليلة يصلي ركعتين
١:٧٢٨	ربيعة بن أبي عبد الرحمن	أن النبي ﷺ أقطع بلال بن الحارث المعادن القَيْلِيَّة
٣:٩٣		أن النبي ﷺ أقطع رجلاً معدن الملح . فلما قيل له: إنه بمنزلة الماء العذ : ردّه
١:٦٢٧		أن النبي ﷺ ألبس عبدالله بن أبي قميصة لما مات
١:٤٩١		أن النبي ﷺ أم امرأة وأنسا واليتيم فجعل أنسا واليتيم خلفه والمرأة خلفهما
١:٤٧٦		أن النبي ﷺ أم عتبان بن مالك وأنسا في بيوتهما
٤:٣٦٤		أن النبي ﷺ أمر أبا قتادة وأصحابه بأكل لحم الحمار الوحشي
١:٩٦		أن النبي ﷺ أمر أسماء بنت عميس أن تغسل دم الحيض بالماء
١:١٩٢		أن النبي ﷺ أمر أسماء بنت عميس وهي نفساء أن تغتسل وتهل
٢:٢٢٨		أن النبي ﷺ أمر أصحابه لما حصروا بالحديبية أن ينحروا ويحلقوا ويحلوا
٢:٨٩		أن النبي ﷺ أمر أصحابه لما طافوا أن يحلوا ويجعلوها عمرة
٢:١٩٩	عائشة	أن النبي ﷺ أمر أم سلمة ليلة النحر فرمت جمره العقبة قبل
١:١٠٢		أن النبي ﷺ أمر أن يُصب على بول الأعرابي ذنوباً من ماء
١:٢١٩		أن النبي ﷺ أمر بإراقة السمن الذي وقعت فيه فأرة
١:١٦٥		أن النبي ﷺ أمر بالتلحي ونهى عن الاقتعاط
١:٤٨١		أن النبي ﷺ أمر بالجلوس
١:٣٦٩		أن النبي ﷺ أمر بالسجود على سبعة أعظم ليس فيها الأنف
٢:٦		أن النبي ﷺ أمر بالصيام عند رؤيته
١:١٨٨		أن النبي ﷺ أمر بالوضوء لمن أراد النوم وهو جنب

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٧٢٣		أن النبي ﷺ أمر بترك ذلك له
١:٧١٤		أن النبي ﷺ أمر بخرصهما
١:٢١٨		أن النبي ﷺ أمر بغسل بول الأعرابي
١:٣٨٨		أن النبي ﷺ أمر بقتل الأسودين في الصلاة : الحية والعقرب
٢:٢٤٣		أن النبي ﷺ أمر يقسم جلودها وجلالها ونهى أن يعطى الجازر منها شيئاً
١:٢٨٦	بريدة	أن النبي ﷺ أمر بلالاً فأقام المغرب حين غابت الشمس
١:٧٩٠		أن النبي ﷺ أمر بني بياضة بإعطاء صدقاتهم سلمة بن صخر
١:٧٥٩		أن النبي ﷺ أمر بها أن تؤدي قبل خروج الناس إلى الصلاة
٢:٥١٩		أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح
٣:٧٤٩		أن النبي ﷺ أمر ثابت بن قيس أن لا يزداد
٣:٧٤٨		أن النبي ﷺ أمر ثابت بن قيس أن يأخذ من زوجته حديثه ولا يزداد
١:٥١٩		أن النبي ﷺ أمر سهلة وحمنة بنت جحش لما كانتا مستحاضتين بتأخير الظهر وتعجيل العصر
٢١٨ ، ٢:٨٣		أن النبي ﷺ أمر عبدالرحمن بن أبي بكر أن يعمر عائشة من التتعيم
١:٢٢٦		أن النبي ﷺ أمر العريين بشرب أبوال الإبل
٣:٥٧١		أن النبي ﷺ أمر فاطمة بنت قيس أن تنكح أسامة بن زيد مولاه . فنكحها بأمره
١:٦١٩	ابن عباس	أن النبي ﷺ أمر في قتلى أحد أن ينزع عنهم الجلود
١:٣٦٥		أن النبي ﷺ أمر المأموم بالتحميد
١:١٩١		أن النبي ﷺ أمر المستحاضة بالغسل فكانت تغتسل لكل صلاة
١:٦٦٨		أن النبي ﷺ أمر معاذاً أن يأخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً
٢:٢٥٩	عائشة	أن النبي ﷺ أمرهم أن يعقوا عن الغلام شاتين مكافئتين وعن الجارية شاة
٢:٢٣٣		أن النبي ﷺ أهلى جملاً لأبي جهل في أنفه برة من فضة
٢:٢٣٢		أن النبي ﷺ أهلى مائة بدنة
١:٧٥٥		أن النبي ﷺ أوجب على العبد صاعاً واحداً
٣:٦٩٨		أن النبي ﷺ أوم على صفية بجيس
١:٧٤١		أن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من ورق
٢:١١٣		أن النبي ﷺ أدهن في إحرامه بزيت غير مقمت

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:٦٩١		أن النبي ﷺ استحلف رجلاً فقال قل : والله الذي لا إله إلا هو مالي عليك حق
٢:٧٥٨		أن النبي ﷺ استرضع ولده إبراهيم
٢:٥٥٢		أن النبي ﷺ استسلف بكرأ فرد خيراً منه وقال : خيركم أحسنكم قضاء
٥٥٠ ، ٢:٥٤٨	أبو رافع	أن النبي ﷺ استسلف من رجل بكرأ فرد خيراً منه
٣:٦		أن النبي ﷺ استعار من أبي طلحة فرساً فركبها
٣:٥	صفوان بن أمية	أن النبي ﷺ استعار منه يوم حنين أدراعاً. فقال: أغضباً يا محمد ! قال: بل عارية مضمونة
٤:٥٣١		أن النبي ﷺ استكتب زيد بن ثابت ومعاوية بن أبي سفيان
٢:١٧٣		أن النبي ﷺ استلمه وقبل يده
٢:٥٥٥	عائشة	أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاماً ورهنه درعه
٢:١٨٧	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	أن النبي ﷺ اعتمر ثلاث عمر ولم يزل يلي حتى استلم
١:١٥٥	ميمونة	أن النبي ﷺ اغتسل فأثته بالمنديل فلم يردّها وجعل ينفذ الماء بيده
٢:١٩٣		أن النبي ﷺ بات بها
١:١٩٢	ابن عمر	أن النبي ﷺ بات حتى صلى الصبح واغتسل ثم دخل مكة
٢:٢٨٣		أن النبي ﷺ باع سبي بني قريظة من أهل الحرب
٢:٦٤٣		أن النبي ﷺ باع سرقاً في دينه
١:١٦٤	المغيرة بن شعبة	أن النبي ﷺ بال في الماء . ثم توضأ ومسح على الخفين
١:٦٦١		أن النبي ﷺ برئ من الصلابة
١:٤٥٣	أنس	أن النبي ﷺ بشر بحاجه فخر ساجداً
٢:٦٧٤		أن النبي ﷺ بعث أناساً لقبض الصدقات وتفريقها
١:١٥٧		أن النبي ﷺ بعث جيشاً وأمرهم أن يمسحوا على المشاوذ
٢:٢٩١		أن النبي ﷺ بعث حذافة بن اليمان في غزاة الخندق ودحية الكلبي في بعض غزواته
٢:٣١٩		أن النبي ﷺ بعث السرايا من المدينة ولم يشاركها أهل المدينة فيما غنمت
١:٧٧٩		أن النبي ﷺ بعث عمر عاملاً
١:٥٨١		أن النبي ﷺ بعث منادياً فنادى : الصلاة جامعة
٨٧ ، ٢:٨٦		أن النبي ﷺ تجرد لإهلاله واغتسل
١:٣٨٩		أن النبي ﷺ التحف إزاره وهو في الصلاة
١:٤٢٧		أن النبي ﷺ ترك التشهد الأول وسجد له
٢:١٢٢	ابن عباس	أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:١٢٢	ميمونة	أن النبي ﷺ تزوجها حلالاً وبنى بها حلالاً وماتت بسرف
١:١٥٣		أن النبي ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً
١:١٤٢		أن النبي ﷺ توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه وغسل رجله
١:١٩٧		أن النبي ﷺ توضأ لما اغتسل للجنابة
١:١٤١		أن النبي ﷺ توضأ مرتين . وقال : هذا وضوء من توضأه كان له كفلان من الأجر
١:٩٥		أن النبي ﷺ توضأ من بئر بضاعه
٣:٤٦٦		أن النبي ﷺ جزأ الأعبد الستة أثلاثاً، ثم أقرع بينهم
٢:١٩٠		أن النبي ﷺ جعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات وجعل جبل المشاة بين يديه
٤:٤٤٠	ابن عباس	أن النبي ﷺ جعل تحريم الحلال ميمناً
٢:٢٩٢		أن النبي ﷺ جعل الثلث والرابع وسلب المقتول
٣:١٠٧		أن النبي ﷺ جعل في الأبق إذا جاء به خارجاً من الحرم ديناراً
٣:٣١٧	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	أن النبي ﷺ جعل ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها
١:٥١٩	ابن عباس	أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر
١:٢٧٥	جابر	أن النبي ﷺ جمع بينهما -أي بين المغرب والعشاء- بجمع بأذان وإقامتين
١:٥٤٠		أن النبي ﷺ جهز جيش مؤتة يوم الجمعة
٢:٢٨٥		أن النبي ﷺ حاصر بني قريظة فأسلم أبناء سعية
٢:٧٦٩		أن النبي ﷺ حججه أبو طيبة وأعطاه أجرة
٢:٢٧٥	ابن عمر	أن النبي ﷺ حرّق نخل بني النضير وقطع ، وهي البويرة
٣:٦٠٥		أن النبي ﷺ حرّم متعة النساء
٢:٢٠٠		أن النبي ﷺ خلق جميع رأسه
١:٦٤٤		أن النبي ﷺ حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين
٢:١٧٢		أن النبي ﷺ حين قدم مكة توضأ ثم طاف بالبيت
٢:٣١٩		أن النبي ﷺ حين هزم هوازن أسرى قبل أوّطاس سرية
١:٤٦٤		فقسم الغنائم أن النبي ﷺ خرج إلى صلح بني عوف . فقدم الناس أبا بكر فصلى
١:٣٧٧	كعب بن عجرة	إن النبي ﷺ خرج علينا فقلنا : قد علمنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك ؟
١:٥٩٤	عبدالله بن زيد	أن النبي ﷺ خرج يستسقي . فحوّل إلى الناس ظهره .
٥٧٦ ، ١:٥٧٢	ابن عباس	أن النبي ﷺ خرج يوم الفطر فصلى ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها

المتع في شرح المتنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٢٠٥	ابن عباس	أن النبي ﷺ خطب الناس يوم النحر
١:١٤٠		أن النبي ﷺ خلل لحيته
٣:٦١١	عائشة	أن النبي ﷺ خير بريدة ، وكان زوجها حراً
٣:٧١١		أن النبي ﷺ دخل بعائشة وهي ابنة تسع
٤:٢٧١	بخارق	أن النبي ﷺ دخل على أم سلمة ونبت نبيذاً في حر فخرج النبيذ يهدر
٢:٢٣٠		أن النبي ﷺ دخل علي ضباعة بنت الزبير فقالت : إني أريد الحج وأنا شاكية فقال : حُجِّي واشترطي
٣:١٣٩	عائشة	أن النبي ﷺ دخل عليها مسروراً تبرق أسارير وجهه . فقال: ألم تري أن مُحجَّزاً المدلجي
٣:٧٠٤		أن النبي ﷺ دخل الكعبة فرأى فيها صورة إبراهيم وإسماعيل
١:٤٤٦	أم هانئ	أن النبي ﷺ دخل يوم فتح مكة بيتها . وصلى ثماني ركعات . فلم أر صلاة قط أخف منها
٢:٨٤		أن النبي ﷺ دخل يوم فتح مكة وعلى رأسه المغفر
٢:٢٠٠		أن النبي ﷺ دعى للمحلقين ثلاثاً وللمتصربين مرة
٢:٧٤٤		أن النبي ﷺ دفع خبير إلى يهود خيبر على أن يعملوها من أموالهم
٢:١٩٢	جابر	أن النبي ﷺ دفع من عرفة وقد شق القصواء بالزمام حتى إن رأسها
١:٣٨٧		أن النبي ﷺ رأى رجلاً قد شبك أصابعه في الصلاة ففرج بين أصابعه
١:٢٠٤	عمران بن حصين	أن النبي ﷺ رأى رجلاً معتزلاً لم يصل في القوم . فقال : يا فلان! ما منعك
١:١٤٤		أن النبي ﷺ رأى رجلاً يصل في وفي رجله لمة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره بإعادة الوضوء
١:٣٨٧		أن النبي ﷺ رأى رجلاً يعبت في صلاته . فقال : لو خشع قلب هذا خشعت جوارحه
١:٣٩٢	أبو هريرة	أن النبي ﷺ رأى غمامة في قبلة المسجد . فأقبل على الناس فقال : ما بال أحدكم يقوم فيستقبل ربه فيستخع أمامه؟
١:٢٩٤		أن النبي ﷺ رتب لما قضى
٢٢٥ ، ٤:٢٢٤	أبو بكر	أن النبي ﷺ رجم امرأة فحفر لها إلى الصدر
٢:٤٩٦		أن النبي ﷺ رخص لهم أن يتبعوا العرية بخرصها من التمر
٤:٥٤٥	نافع عن ابن عمر	أن النبي ﷺ رد اليمين على طالب الحق
٤:٥٨		أن النبي ﷺ رضع رأس اليهودي لرضع رأس الجارية
١:٦٤٨		أن النبي ﷺ رفع قبره عن الأرض قدر شبر

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٦٤٩	جعفر بن محمد عن أبيه	أن النبي ﷺ رفع قبره عن الأرض قدر شبر ، وطين يطين أحمر من العرصة
١:٢٢٤		أن النبي ﷺ ركب البغل والحمار
٢:١٩٧	الفضل بن عباس	أن النبي ﷺ رماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة
٢:٢٧٨		أن النبي ﷺ رماه بالحنق
٢:١٩٨		أن النبي ﷺ رمى بالحصى
٢:٢١٠		أن النبي ﷺ رمى بسبع
٢:١٩٧		أن النبي ﷺ رمى سبع رميات
٢:٥٥١		أن النبي ﷺ رهن درعه على شعير اقترضه لأهله
٣:١٧		أن النبي ﷺ زار قوماً من الأنصار في دارهم . فقدموا إليه شاة مشوية . فجعل يلوكها ولا يسيغها
٢:٧٦٧		أن النبي ﷺ زوج رجلاً بما معه من القرآن
١:٤٣٢		أن النبي ﷺ سئل أي الأعمال أفضل ؟ فقال : الصلاة لوقتها
١:٤٠٤		أن النبي ﷺ سئل عن آل محمد . فقال : كل تقي
١:١٧٨	أسيد بن حضير	أن النبي ﷺ سئل عن ألبان الإبل . فقال : توضعوا من ألبانها
١:١٢٩		أن النبي ﷺ سئل عن الاستطابة فقال : بثلاثة أحجار ليس فيها رجم
٢:٤٩٣		أن النبي ﷺ سئل عن بيع الرطب بالتمر . فقال : أينقص الرطب إذا بيع ؟
٤:٤٤١	زيد بن ثابت	أن النبي ﷺ سئل عن الرجل يقول : هو يهودي أو نصراني أو مجوسي أو بريء من الإسلام
١:١٧٤	قيس بن طلق عن أبيه	أن النبي ﷺ سئل عن الرجل يمس ذكره وهو في الصلاة
٤:٣٥٨		أن النبي ﷺ سئل عن شحوم الميتة : أيطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس ؟
٣:٣٩٧	إياس بن عبد المزني	أن النبي ﷺ سئل عن قوم وقع عليهم بيت . فقال : يرث بعضهم بعضاً
٣:١١٩		أن النبي ﷺ سئل عن اللقطة فقال : عرفها سنة
١:٢٢٩		أن النبي ﷺ سئل عن الماء وما ينوبه من السباع . فقال : إذا كان الماء قلتين
٤:٦٣٢		أن النبي ﷺ سأل ماعزاً عن ذلك
٢:٢٧٤		أن النبي ﷺ سئل : إنا نبيت العدو وفيهم النساء والصبيان . فقال : هم منهم
١:٢٣٠	جابر	أن النبي ﷺ سئل : أنتوضأ بما أفضلته الحمر ؟ قال : نعم . وبما أفضلت السباع كلها
٢:٧٨٧	ابن عمر	أن النبي ﷺ سئل عن الخيل المضمرة من الحفياء إلى ثنية الوداع ، وبين التي لم تُضمّر

الممتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٤٢٩		أن النبي ﷺ سجد بعد السلام والكلام
١:٥٨٢	ابن عمر	أن النبي ﷺ سجد فلم يكد يرفع رأسه
١:٤٢٩		أن النبي ﷺ سجد في حديث ذي اليمين بعد السلام والكلام وخروج السرعان من المسجد
١:٤٥٠	ابن عباس	أن النبي ﷺ سجد في ص وقال : سجدها داود توبة ونحن نسجدها شكراً
١:٤٥٣		أن النبي ﷺ سجد . فسأله عبدالرحمن بن عوف عن ذلك . فقال : أتاني جبريل عليه السلام فبشرني
١:٦٤٦		أن النبي ﷺ سئل من قبل رأسه
١:٦٣٤	عطاء بن السائب	أن النبي ﷺ سلم على الجنائزة تسليمة
١:٤٢٨		أن النبي ﷺ سلم من ثنتين وسجد بعد السلام في حديث ذي اليمين
٢:٤٣		أن النبي ﷺ سمع رجلاً يقول: لبيك عن شيرمة قال: من شيرمة؟ قال: قريب لي
٤:٤٢٩	ابن عمر	أن النبي ﷺ سمع عمر وهو يخلف بأبيه فقال: إن الله ينهاكم أن تخلفوا بأبائكم
٢:٧٦٩		أن النبي ﷺ سمي الثوم والبصل خبيثين
٢:٢٧٤		أن النبي ﷺ شن الغارة على بني المصطلق ليلاً
١:١٠١		أن النبي ﷺ صب على جابر من وضوئه
١:٤٩٣		أن النبي ﷺ صف أنسا واليتيم وراءه
٢:٢٥٢	ابن عباس	أن النبي ﷺ صلى بذي الحليفة ثم دعى بيدته وأشعرها من صفحة سنامها الأيمن وسلت الدم عنها بيده
١:٤٢٢	ابن بجينة	أن النبي ﷺ صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الأوليين ولم يجلس .
١:٤٣٠	عمران ابن حصين	أن النبي ﷺ صلى بهم فسجد فسجدت ثم تشهد ثم سلم
١:٤٨٠		أن النبي ﷺ صلى جالساً مرتين أو ثلاثاً وصلى الناس خلفه
١:٥٨٦	ابن عباس	أن النبي ﷺ صلى ركعتين كما يصلي في العيد
١:٥٨٣	ابن عباس	أن النبي ﷺ صلى ست ركعات وأربع سجعات
١:٥٧٨	جابر	أن النبي ﷺ صلى الصبح يوم عرفة . ثم أقبل علينا . فقال : الله أكبر
١:٥٦٨		أن النبي ﷺ صلى صلاة العيدين
١:٣٩١	ابن عمر	أن النبي ﷺ صلى صلاة . فقرأ فيها . فليس عليه
١:٢٨٦	جابر	أن النبي ﷺ صلى عشاء الآخرة قبل غيبوبة الشفق
١:٢٨٨	بريدة	أن النبي ﷺ صلى العشاء في اليوم الأول حين غاب الشفق
١:٦٣٤	ابن مسعود	أن النبي ﷺ صلى على جنازة فسلم عن يمينه
١:٦٣٩	سهل بن حنيف	أن النبي ﷺ صلى على قبر مسكينة دفنت ليلاً

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٦٣٩		أن النبي ﷺ صلى على النجاشي
١:٣٢٦		أن النبي ﷺ صلى فيها ركعتين
١:٤١٢		أن النبي ﷺ صلى وهو حامل أمامة بنت أبي العاص بن الربيع
٢:٢٣٧		أن النبي ﷺ ضحى بكبشين موجوئين
١:٢١٢	عمار	أن النبي ﷺ ضرب ضربة واحدة ثم الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه
٢:١٠٥	جابر	أن النبي ﷺ ضربت له قبة من شعر بئمة فتزل بها حتى إذا زاغت الشمس
٢:١٧٩		أن النبي ﷺ طاف يجمعه
٢:١٧٥		أن النبي ﷺ طاف سبعا رمل ثلاثاً ومشى أربعاً
٢:١٧٣	ابن عباس	أن النبي ﷺ طاف على بعير كلما أتى الركن أشار إليه وكبر
٢:١٧٧	ابن عباس	أن النبي ﷺ طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن
٢:٣٥٩		أن النبي ﷺ عاد يهودياً فأسلم
١:٦٥٩		أن النبي ﷺ عاد يهودياً كان يحضر في حوائجه وقال : كيف تجدك
٧٣٣ ، ٢:٧٣٢		أن النبي ﷺ عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع
٧٤٢		أن النبي ﷺ عامل أهل خيبر على شرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع
٢:٧٣٤		أن النبي ﷺ عامل أهل خيبر على شرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع
١:٣٥٦		أن النبي ﷺ عد الفاتحة سبعا
٤:٦٢٥		أن النبي ﷺ عرض في قضية ماعز
٢:٢٥٩		أن النبي ﷺ عتق عن الحسن والحسين
١:٢٧٠		أن النبي ﷺ علم أبا محذورة الأذان مُرجعاً
١:٦١١	عائشة	أن النبي ﷺ غُسل في قميصه
١:٤٤١		أن النبي ﷺ فاتته سنة الظهر فقضاها
١:٢٩٣		أن النبي ﷺ فاتته الظهر والعصر والمغرب والعشاء يوم الخندق فصلاها عقب ذكره
٢:٩٨		أن النبي ﷺ فعلها
١:٤١٤		أن النبي ﷺ في حديث ذي اليمين سلم قبل إتمام صلاته . ثم أمها وسجد
١:٤٢٩		أن النبي ﷺ في حديث ذي اليمين سلم من ثنتين ناسياً وتكلم ناسياً واستدبر القبلة ومشى ناسياً
٢:٢٩٧		أن النبي ﷺ قال عن طلحة الكفار : من قتله ؟ قالوا : ابن الأكوع قال
١:٢٤٢		أن النبي ﷺ قال في حديث فاطمة : إن ذلك عرق وليس بالحیضة

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٢٤٢		أن النبي ﷺ قال في حديث فاطمة : فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة
١:٢٣٥		أن النبي ﷺ قال في الذي يأتي امرأته وهي حائض : يتصدق بدينار أو بنصف دينار
١:٢٣٦		أن النبي ﷺ قال في سبايا أو طاس : لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا حائل
١:٦١٣		أن النبي ﷺ قال في المحرم : اغسلوه بماء وسدر
٣:١٢٠		أن النبي ﷺ قال في مكة: لا تجل ساقطها إلا لمنشد
١:٤٧٨		أن النبي ﷺ قال لأبي ذر : كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها ؟
١:٢٦٦		أن النبي ﷺ قال لأبي سعيد الخدري : إذا كنت في غنمك أو في باديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك
٢:٢٠٢		أن النبي ﷺ قال لأبي موسى رضي الله عنه لما قال : أهللت باهلل كاهلال
٢:٢٧٦		أن النبي ﷺ قال لأسامة : حرِّق
٤:٢٥٠		أن النبي ﷺ قال لأصحابه لما هرب ماعز: هلا تركتموه
٣:٥٩١		أن النبي ﷺ قال لامرأة رفاعة لما أرادت أن ترجع إليه بعد أن طلقها ثلاثاً وتزوجت بعده عبدالرحمن بن الزبير
١:٢٧٢		أن النبي ﷺ قال لبلال : قم فأذن
٣:٥٢٥		أن النبي ﷺ قال لجابر: أتزوجت يا جابر! قال: نعم
١:٢٤٩		أن النبي ﷺ قال لحمنة بنت جحش حين شكت إليه
٢:٣٣٧		كثرة الدم أن النبي ﷺ قال لرسولي مُسَيْمَةَ : لولا أن الرسول لا يقتل لتلتكما
٣:٦٤٩		أن النبي ﷺ قال لزوج الموهوبة : الشمس ولو خاتماً من حديد
١:٧٩٤		أن النبي ﷺ قال لزَيْنِب امرأة ابن مسعود: زوجك وولدت أحق من تصدقت عليهم
٢:٢١٩		أن النبي ﷺ قال لعائشة رضي الله عنها لما قرنت وطافت : قد حلت من ححك وعمرتك
١:٦٠٦		أن النبي ﷺ قال لعائشة رضي الله عنها : لو ميت قبلي لغسلتك
٢:٤٢٢		أن النبي ﷺ قال لعائشة لما أرادت شراء بريرة فاشترط أهلها ولاعها : اشتريها فأعتقها فإنما الولاء لمن أعتق
٢:٢١٩		أن النبي ﷺ قال لعائشة لما اعتمرها أخوها : هذه مكان عمرك
٢:٩١		أن النبي ﷺ قال لعائشة لما قرنت بين الحج والعمرة : يسعك طوافك لححك وعمرتك

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:١٨٧		أن النبي ﷺ قال لعائشة : ناوليني الخمرة من المسجد . قالت : إني حائض
١:٢٦٧		أن النبي ﷺ قال لعبدالله : ألقه على بلال فإنه أندى صوتا
٣:٥٨٩		أن النبي ﷺ قال لغيلان بن سلمة حين أسلم وتحتة عشر نسوة: أمسك أربعا وفارق سائرهن
١:٢٤٩		أن النبي ﷺ قال لفاطمة بنت أبي حبيش : توضعي لوقت كل صلاة وصلي
٢:٢٦٠		أن النبي ﷺ قال لفاطمة رضي الله عنها لما ولدت الحسن : احلقي رأسه وتصدقي بزنته فضة
١:٧٨٢		أن النبي ﷺ قال لقبیصة: أقم يا قبیصة حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها
١:١٣٨		أن النبي ﷺ قال للأعرابي : توضعاً كما أمرك الله
١:٣٧٤		أن النبي ﷺ قال للأعرابي : ثم افعل ذلك في صلاتك كلها
٦٩٢ ، ٤:٦٩١		أن النبي ﷺ قال للحضرمي : ألك بينة؟ قال : لا
٣:٦٧١		أن النبي ﷺ قال للزوج الذي قال : لا أجد إلا إزارني: إزارك إن أعطيتها جلست ولا إزار لك
١:٢٦٥		أن النبي ﷺ قال للمسيء في صلاته : إذا أدركت الصلاة فأحسن الوضوء . ثم استقبل القبلة فكبر
١:٦١٥		أن النبي ﷺ قال للنسوة اللاتي غسلن ابنته : اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو سبعا إن رأيتن ذلك
١:٤٦٦		أن النبي ﷺ قال لما دخل الرجل المسجد بعد صلاته : ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه
٣:٥٣٥	فاطمة	أن النبي ﷺ قال لها لما طلقها زوجها ثلاثاً: إذا حللت فأذنيني
٤:٢١٠	سليمان بن يسار عن رجال من الأنصار	أن النبي ﷺ قال لليهود وبدأ بهم : يخلف منكم خمسون رجلاً فأبوا . فقال للأنصار: احلفوا واستحقوا
١:٤٠٢		أن النبي ﷺ قاله
١:٥٨٢	ابن عباس	أن النبي ﷺ قام قياماً طويلاً نحو من قراءة سورة البقرة
١:٣٤١		أن النبي ﷺ قام يصلي في التهجد فجاء ابن عباس فأحرم معه وصلى به النبي ﷺ
١:١٧٥		أن النبي ﷺ قبل امرأة من نسائه وخرج إلى الصلاة ولم يتوضأ
٢:٣٤٨		أن النبي ﷺ قبل الجزية من أهل نجران
٣:٤١٣		أن النبي ﷺ قبل قول عبد بن زمعة لما ادعى نسب وليدة أبيه . وقال: هذا أخي ولد علي فرأش أبي
٢:٢٧٩		أن النبي ﷺ قتل رجال قريظة ، وهم ما بين الستمائة
٤:٣٣		أن النبي ﷺ قتل يهودياً رضع رأس جارية من الأنصار

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٢٦٨		أن النبي ﷺ قدم بلالا على عبد الله لكونه أندى صوتاً منه
٢:٣٦٣		أن النبي ﷺ قدم عليه وفد الطائف فأنزلهم بالمسجد قبل إسلامهم
١:٥١٤		أن النبي ﷺ قدم مكة لصبح رابعة فأقام الرابع والخامس والسادس والسابع
١:٧٥٤		أن النبي ﷺ قدمها في البر حين سأله الأعرابي من أبر؟ قال: أمك . قال: ثم من؟ قال: أمك
١:٣٥٢	أم سلمة	أن النبي ﷺ قرأ في الصلاة : بسم الله الرحمن الرحيم . وعدها آية
١:٦٣٥		أن النبي ﷺ قرأها في الأولى
٢:٣٠٧		أن النبي ﷺ قسم غنائم بني المصطلق على مياهمم ، وغنائم حنين بأوطاس وهو واد من حنين
٢:٣١٧		أن النبي ﷺ قسم للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهماً
٢:٣٣٢		أن النبي ﷺ قسم النفل بين أهله متفاضلاً
٤:١٢٠		أن النبي ﷺ قضى بأن عقل أهل الكتاب نصف عقل المسلمين
٢:٥٢٠	جابر	أن النبي ﷺ قضى في الجائحة تكون في البرد والجراد والخنف والسيل وفي الريح
٣:٢٠	زيد بن ثابت	أن النبي ﷺ قضى في عين الدابة بربع قيمتها
١:٤٣٦	أبو هريرة وأنس	أن النبي ﷺ قنت بعد الركوع
١:٤٣٨	ابن مسعود وأنس	أن النبي ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على حي من أحياء العرب . ثم ترك
٤:٥٦٨		إن النبي ﷺ كاتب الملوك فكتب إلى النجاشي وإلى قيصر وإلى كسرى يدعوهم إلى الإسلام
١:٦٤٧	ابن عمر	أن النبي ﷺ كان إذا أدخل الميت القبر قال : بسم الله وعلى ملة رسول الله
٣:٧٢٤		أن النبي ﷺ كان إذا أراد السفر يبعث نساءه أقرعاً بينهن
١:٥١٨		أن النبي ﷺ كان إذا ارتحل قبل زيف الشمس أخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر فيصلهما جميعاً
١:٥٩٢	ابن عمر	أن النبي ﷺ كان إذا استسقى قال : اللهم! إسقنا غيثاً مغيثاً هنيئاً مريئاً مريعاً عذقاً مجللاً طبقاً سحاً دائماً
١:٣٤٩	ابن عمر	أن النبي ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه
١:١٤٠	أنس	أن النبي ﷺ كان إذا توضأ أخذ كفاً من ماء فأدخله تحت
١:١٢٠	أنس	أن النبي ﷺ كان إذا دخل الخلاء قال : اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٣٤٩	أبو هريرة	أن النبي ﷺ كان إذا دخل الصلاة رفع يديه مداً
١:٤٣٨		أن النبي ﷺ كان إذا دعا فرفع يديه مسح بهما وجهه
٢:٢٣٩		أن النبي ﷺ كان إذا ذبح قال : بسم الله والله أكبر
١:٥٩٦	عائشة	أن النبي ﷺ كان إذا رأى المطر قال : صبيبا نافعاً
١:٤٧٣	جابر	أن النبي ﷺ كان إذا ركع سمع حساً تخلفه لم يرفع حتى لا يسمع حساً
١:٣٦١		أن النبي ﷺ كان إذا ركع لو كان على ظهره قدح ماء ما تحرك لاستواء ظهره
٢:١٩٨	ابن عمر وابن عباس	أن النبي ﷺ كان إذا رمى جمرة العقبة انصرف ولم يقف
١:٥٥٢		أن النبي ﷺ كان إذا صعد المنبر سلم
١:٣٥٥		أن النبي ﷺ كان إذا فرغ من قراءة أم الكتاب رفع صوته وقال : آمين
١:٣٧٥	أبو هريرة	أن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الركعة الثانية استفتح القراءة بالحمد لله رب العالمين
١:٣٦١	أبو هريرة	أن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة كبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع
١:٥٠٢		أن النبي ﷺ كان إذا مرض تخلف عن المسجد
١:٥٣٦		أن النبي ﷺ كان بعرفة يوم الجمعة ولم يصل الجمعة
٣:٨٣		أن النبي ﷺ كان عنده ودائع فلما هاجر تركها عند أم أيمن
١:٧٩٦		أن النبي ﷺ كان في الجود كالريح المرسلة ، وأجود ما يكون في شهر رمضان
٣:٧٠٠		أن النبي ﷺ كان في دعوة ومعه جماعة . فاعتزل رجل من القوم ناحية . فقيل : إني صائم
٢:٨٩		أن النبي ﷺ كان قارناً
١:١٥٠		أن النبي ﷺ كان كثيف اللحية عظيم الهامة
١:٤٥٢		أن النبي ﷺ كان لا يرفع يديه إذا سجد في حديث ابن عمر
١:٢٦٠		أن النبي ﷺ كان يؤخر الأولى في الجمع فيصلبها في وقت الثانية
١:٦٧٣		أن النبي ﷺ كان يبعث سعاته إلى أرباب الأموال الظاهرة فيأخذون زكاتها على الكره والرضى
١:٧٢٢	عائشة	أن النبي ﷺ كان يبعث عبدالله بن رواحة إلى يهود فيخرض عليهم النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه
٢:٦٩٢		أن النبي ﷺ كان يبعث عماله لقبض الصدقات ويجعل لهم على ذلك جعلاً
١:٥٧٣	أبو سعيد	أن النبي ﷺ كان يتعوذ قبل القراءة

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٣٧٣	مالك بن الحويرث	أن النبي ﷺ كان يجلس إذا رفع رأسه من السجود قبل أن ينهض
١:٣٧٧	ابن مسعود	أن النبي ﷺ كان يجلس في الركعتين كأنما يجلس على الرصيف
١:٥٥٦		أن النبي ﷺ كان يجهر فيهما
٢:٦٦٧		أن النبي ﷺ كان يُجيب دعوة المملوك
١:٣٦٦		أن النبي ﷺ كان يخر ساجدا
١:٥٥٠		أن النبي ﷺ كان يخطب خطبتين يقعد بينهما
١:٥٥٣		أن النبي ﷺ كان يخطب قائما
٢:٢٧		أن النبي ﷺ كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم
١:٣٦٠	ابن عمر	أن النبي ﷺ كان يرفع يديه إذا ركع
٣:٧١٢		أن النبي ﷺ كان يسافر بنسائه
١:٢٨٨	بريدة	أن النبي ﷺ كان يستحب أن يؤخر من العشاء التي تدعوها العمرة
١:٣٨٠	ابن مسعود وابن عمر	أن النبي ﷺ كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله
١:٤٠٥		أن النبي ﷺ كان يسلم عن يمينه وعن يساره : السلام عليكم ورحمة الله
١:٧٧١		أن النبي ﷺ كان يسمها
٣:٥٢٤		أن النبي ﷺ كان يصبح وما عندهم شيء ، ويمسي وما عندهم شيء
١:٥٦٠	ابن عمر	أن النبي ﷺ كان يصلي بعد الجمعة ركعتين
١:٤٤٤		أن النبي ﷺ كان يصلي بعد الوتر ركعتين وهو جالس
١:٥٤٢	جابر	أن النبي ﷺ كان يصلي الجمعة ثم نذهب إلى جمالنا فنريحها حين تزول الشمس
١:٥٢٤		أن النبي ﷺ كان يصلي صلاة الخوف
١:٤٤١	علي	أن النبي ﷺ كان يصلي قبل العصر أربعاً بتسليمتين
١:٥٧٢	أبو سعيد الخدري	أن النبي ﷺ كان يصلها في الصحراء وكذلك الخلفاء بعده
١:٧٨٠	قتادة	أن النبي ﷺ كان يعطي المؤلفة من الكفار من الزكاة
١:١٩٢		أن النبي ﷺ كان يغتسل يوم عرفة
١:٥٦٩	الحسن	أن النبي ﷺ كان يغدو إلى الأضحى والقطر حين تطلع الشمس فيتم طلوعها
١:١٩٥		أن النبي ﷺ كان يغسله الصاع من الجنابة ويوضؤه المد
١:٥٧٢		أن النبي ﷺ كان يفتح الصلاة وقت حضوره
١:٣٧١		أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك ويأمر به
١:٤٣٣		أن النبي ﷺ كان يفعلها حضرا وسفرا

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٥٢١		أن النبي ﷺ كان يقدم إذا ارتحل بعد دخول الوقت ، ويؤخر إذا ارتحل قبله
١:٥٧٠	عمرو بن العاص	أن النبي ﷺ كان يقدم الأضحى ويؤخر الفطر
١:٤٧٢		أن النبي ﷺ كان يقرأ بالسنتين إلى المائة
١:٤٧٣		أن النبي ﷺ كان يقرأ في الركعة الثانية على النصف مما قرأ به في الركعة الأولى
١:٣٨١	أبو قتادة	أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر في الركعتين الأوليين بأمر الكتاب وسورتين
١:٣٥٣		أن النبي ﷺ كان يقرأها
٢:٣١٧		أن النبي ﷺ كان يقسم الغنائم والخلفاء بعده
١:٣٦٣		أن النبي ﷺ كان يقول في ركوعه : سبحان ربي العظيم
١:٦٥٠		أن النبي ﷺ كان يقول في قتلى أحد : أيهم أكثر أخذاً للقرآن ؟ فإذا أشير إلى أحدهما قدمه في اللحد
١:٤٠٢		أن النبي ﷺ كان يقول : سمع الله لمن حمده
١:٤٧٣	ابن أبي أوفى	أن النبي ﷺ كان يقوم في الركعة الأولى من صلاة الظهر حتى لا يسمع وقع قدم
٤:٢١٦		أن النبي ﷺ كان يقيمه
١:٥٨٥		أن النبي ﷺ كان يقيمها في الصحراء
١:٤٥١	وائل بن حجر	أن النبي ﷺ كان يكبر إذا خفض وإذا رفع
١:٦٣٣	زيد بن أرقم	أن النبي ﷺ كان يكبر أربعاً . ثم يقف ما شاء الله فكنت أحسب هذه الوقفة ليكبر
١:٣٦٦ ، ٣٧٢		أن النبي ﷺ كان يكبر في كل رفع وخفض
١:٦٣٧	زيد بن أرقم	أن النبي ﷺ كان يكبرها
١:٥٧١		أن النبي ﷺ كان يلبس برده الأحمر ويعتم في العيدين والجمعة
١:٣٨٤	ابن عباس	أن النبي ﷺ كان يلتفت يميناً وشمالاً ولا يلوي عنقه
٢:١٨٦	ابن عباس	أن النبي ﷺ كان يمسك عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر
٢:٢٣٨		أن النبي ﷺ كان ينحر الإبل ويذبح غيرها
١:٣٨٥		أن النبي ﷺ كان ينهي أن يفتش الرجل ذراعيه افتراش السبع
١:٣٨٥		أن النبي ﷺ كان ينهي عن عقبة الشيطان
١:٥٧٩	جابر	أن النبي ﷺ كبر اثنتين
١:٦٣١	زيد بن أرقم	أن النبي ﷺ كبر خمساً
١:٦٣٢	جابر	أن النبي ﷺ كبر على الجنائزة وقرأ بعد التكبيرة الأولى بأمر القرآن
١:٦٣١		أن النبي ﷺ كبر على النجاشي أربعاً

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٥٧٥	كثير بن عبدالله عن أبيه عن جده	أن النبي ﷺ كبر في العيدين في الأولى سبعا قبل القراءة وفي الثانية خمسا قبل القراءة
١:٥٤٤		أن النبي ﷺ كتب إلى قري عُرينة أن يصلوا الجمعة
٤:٥٧١		أن النبي ﷺ كتب كتابا إلى قبصر ولم يختمه
٣:٧٤٨		أن النبي ﷺ كره أن يأخذ من المختلعة أكثر مما أعطها
١:٥٦٧		أن النبي ﷺ كلم سليكا وكلمه هو ودخل وهو يخطب
٢:١٧٦	ابن عباس	أن النبي ﷺ كلما أتى الحجر أشار إليه وكبر
١:٢١٧		أن النبي ﷺ لم يأمر أسماء بالتراب لما أمرها بغسل الثوب
		من دم الحيض
١:٢١٧		أن النبي ﷺ لم يأمر أسماء بعدد
١:٢٠٦		أن النبي ﷺ لم يأمر الذين بعثهم بالإعادة
١:٢٠٦		أن النبي ﷺ لم يأمر عمرو بن العاصي بالإعادة
٤:٣٦٥	عمر	إن النبي ﷺ لم يحرم الضب ولكن قدره . ولو كان عندي لأكلته
٢:١٩٨	الفضل بن عباس	أن النبي ﷺ لم يزل يلي حتى رمى حمرة العقبة
٢:٣١٥		أن النبي ﷺ لم يسهم لغير الخيل
١:٦٢٠	جابر	أن النبي ﷺ لم يغسل قتلى أحد ولم يصل عليهم
١:٥٩٦	أنس	أن النبي ﷺ لم ينزل عن منبره حتى رأينا المطر يتحادر
		عن لحته
٢:١٩٨		أن النبي ﷺ لما أتاه ابن عباس رضي الله عنهما بحصى الخذف قال : أمثال هذا فارموا
٣:٥٢٨	أنس	أن النبي ﷺ لما أخذ صفية قال الناس : لا تدري أجعلها أم المؤمنين أم أم ولد ؟
١:٢٩٠		أن النبي ﷺ لما بعث معاذ إلى اليمن قال : إذا كان الشتاء فصل الصبح في أول الوقت
٢:١٦٧	جابر بن عبدالله	أن النبي ﷺ لما حرم المدينة قالوا : يا رسول الله!
٢:٦٥٠		أن النبي ﷺ لما حكم سعد بن معاذ في بني قريظة حكم بأن تقتل مقاتلتهم وتسي ذراريهم
٣:٥٣٠		أن النبي ﷺ لما حكم سعدا في بني قريظة كان يكشف عن مؤثرهم
٢:١٨٤		أن النبي ﷺ لما دنى من الصفا قرأ : {إن الصفا والمروة من شعائر الله}
١:٥٦٨		أن النبي ﷺ لما ذكر للأعرابي خمس صلوات قال : هل علي غيرها ؟ قال : لا
٤:٢٢٦		أن النبي ﷺ لما ذكرت الصحابة له هرب ماعز قال : هلا تركموه
٢:٩٧	أنس وابن عمر	أن النبي ﷺ لما ركب راحلته واستوت به أهل
٢:٧٨		أن النبي ﷺ لما سئل عن عليه حج . قال : رأيت لو كان على أيك دين أكنت قاضيه ؟ قال : نعم

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:٥٠٢		أن النبي ﷺ لما سُئِلَ عن أخت عقبة وقد نذرت المشي إلى بيت الله الحرام قال: لتركب وتمش
٢:٢٢٦		أن النبي ﷺ لما سُئِلَ عن الحج أكثر من مرة قال: بل مرة واحدة
٤:٤٠٥		أن النبي ﷺ لما سُئِلَ عن الصيد بالمعراض قال: ما حَزَقَ فكل
١:٩٤		أن النبي ﷺ لما سُئِلَ عن ماء البحر . قال : هو الطهور ماؤه الحَلْ مَيْتَهُ
٤:٩		أن النبي ﷺ لما سُئِلَ عن المرأة التي ضَرَبَتْ جارتها بعمود فسظا ط فقتلتها وجنيتها : قضى في الجنين بَعْرَةَ
١:٢٣٦		أن النبي ﷺ لما سألَه عمر عن طلاق ابنه امرأته وهي حائض . قال : مره فليراجعها
١:٣٧١	أبو حميد	أن النبي ﷺ لما سجد جافى عضديه عن جنبيه
٢:١١٠		أن النبي ﷺ لما صالح أهل الحديدية صالحهم على أن لا يدخلوها إلا بجلبان السلاح
٢:٣٣٩		أن النبي ﷺ لما صالح أهل الحديدية على رد من جاءه منعه الله رد النساء
٢:٢٩٣		أن النبي ﷺ لما صالح أهل مكة عام الحديدية على أن من جاءه مسلماً
١:٦١٧		أن النبي ﷺ لما غسل وُشِحَ بثوب
١:٦٥٠		أن النبي ﷺ لما كثر القتلى يوم أحد كان يجمع بين الرجلين في القبر الواحد
٢:٢٧٧		أن النبي ﷺ مرَّ على امرأة مقتولة يوم الخندق
١:٦٣٩		أن النبي ﷺ مرَّ على قبر منبوذ فأمرهم وصلوا خلفه
١:١٥٣	الربيع	أن النبي ﷺ مسح برأسه وصدغيه وأذنيه مسحة واحدة
١:١٥٢		أن النبي ﷺ مسح بناصيته وعمامته
١:١٥٦	المغيرة بن شعبة	أن النبي ﷺ مسح على الجورين والنعلين
١:١٥٦		أن النبي ﷺ مسح على موق
١:٢٠٨	عمار	أن النبي ﷺ مسح اليمين على الشمال وظاهر كفيه ووجهه
٢:٢٧٩		أن النبي ﷺ منَّ على أبي عَزَّةَ الشاعر
٤:٣٨٩		أن النبي ﷺ نحر البدن وذبح كبشين أملحين ذحهما بيده
٢:٢٣٩		أن النبي ﷺ نحر من هديه ثلاثاً وستين بدنة بيده
٢:٢٧٤		أن النبي ﷺ نَصَبَ المنحنيق على أهل الطائف
٢:٢٩٤		أن النبي ﷺ نَفَلَ الربيع في البَدَاةِ والثَلث في الرجعة
٢:٥٢١		أن النبي ﷺ نهى أن تباع الثمرة حتى تزهو
٢:٣٩٨		أن النبي ﷺ نهى أن يباع صوف على ظهر
٢:٣٩٨	ابن عباس	أن النبي ﷺ نهى أن يباع لبن في ضرع
٢:٣٩١		أن النبي ﷺ نهى أن يباع الماء

المتع في شرح الممتع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:١٢٣		أن النبي ﷺ نهى أن يبال في الحجر
٢:٤١٢		أن النبي ﷺ نهى أن يبيع حاضراً لبيد
١:١٠٣		أن النبي ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفضله طهور المرأة
٢:٤١١		أن النبي ﷺ نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه
١:٣٨٧		أن النبي ﷺ نهى أن يصلي الرجل مختصراً
١:٣٨٦		أن النبي ﷺ نهى أن يصلي الرجل وهو زناء
٢:٣٢١		أن النبي ﷺ نهى أن يعذب بالنار
١:٣٠٩		أن النبي ﷺ نهى أن يغطي الرجل فاه في الصلاة
١:٥٦٥	ابن عمر	أن النبي ﷺ نهى أن يُقيم الرجل يعني أخاه من مقعده ويجلس فيه
١:٣١٥		أن النبي ﷺ نهى الرجال عن التزعفر
٤:٥٨٠		أن النبي ﷺ نهى عن إضاعة المال
٤:٣٦٢		أن النبي ﷺ نهى عن أكل الهُرِّ
١:١١٧		أن النبي ﷺ نهى عن افتراء جلود السباع
٤:٢٧٧		أن النبي ﷺ نهى عن الابتذال فيها
٢:٥١٥		أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تُرْهِي
٢:٥١٥		أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يَبْدُو صلاحها
٢:٥٢٢		أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمر حتى يُطيب
٢:٥١٧		أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمرة قبل بَدْو صلاحها
٢:٤٠٢		أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحب حتى يشتد
٢:٣٩٩	أبو هريرة	أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحصة
٢:٥٠٣	سمره	أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة
٢:٥١٦	عمر	أن النبي ﷺ نهى عن بيع السنبُل حتى يبييض ويأمن العاقبة
٢:٤٨٧		أن النبي ﷺ نهى عن بيع الطعام بالطعام إلا مثلاً بمثل
٢:٤٨٩	أبو بكر	أن النبي ﷺ نهى عن بيع الطعام بالطعام مجازفة
٢:٥٤٦		أن النبي ﷺ نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان
٢:٤٨٢		أن النبي ﷺ نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان: صاع البائع وصاع المشتري
٥٤٣، ٢:٤٧٩		أن النبي ﷺ نهى عن بيع الطعام قبل قبضه
٢:٤٢٤		أن النبي ﷺ نهى عن بيع العربون
٢:٥٢١		أن النبي ﷺ نهى عن بيع العنب حتى يسود
٣٩٥، ٢:٣٩٤		أن النبي ﷺ نهى عن بيع الغرر
٣:٩٥	إياس بن عبد	أن النبي ﷺ نهى عن بيع فضل الماء
٦١٠، ٢:٥٠٤		أن النبي ﷺ نهى عن بيع الكالئ بالكالئ
٢:٤٩١		أن النبي ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان
٢:٣٩٧	ابن عمر	أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحجر
٢:٤٩٤		أن النبي ﷺ نهى عن بيع المحاقلة
٢:٣٩٧	أبو هريرة	أن النبي ﷺ نهى عن بيع المضامين والملاقيح
٣:٤٣٩		أن النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٤٠٤		أن النبي ﷺ نهى عن بيعتين في بيعة
١:٧٤٣		أن النبي ﷺ نهى عن التحلي بقدر الخريضة
١:٣١٠		أن النبي ﷺ نهى عن التشبه بأهل الكتاب
٢:٣٨٠	جابر	أن النبي ﷺ نهى عن ثمن الفمر
٢:٤٠٠		أن النبي ﷺ نهى عن الثنيا إلا أن تعلم
٤:٢٧٧		أن النبي ﷺ نهى عن الخليطين
٧٢٤ ، ٢:٤٨١		أن النبي ﷺ نهى عن ربح ما لم يضمن
٧٦١		
١:٣٠٨	أبو هريرة	أن النبي ﷺ نهى عن السدل في الصلاة
٤:٦٥١	أبو أمامة	أن النبي ﷺ نهى عن شراء المغنيات وبيعهن والتجارة فيهن
٢:١٣٧		أن النبي ﷺ نهى عن صوم ستة أيام ذكر منها أيام التشريق
٢:٧		أن النبي ﷺ نهى عن صوم يوم الشك
٤:٣٦٦		أن النبي ﷺ نهى عن قتله
١:١٣٧		أن النبي ﷺ نهى عن القرع
١:٤٣٨	أم سلمة	أن النبي ﷺ نهى عن القنوت في الفجر
١:٣١٥		أن النبي ﷺ نهى عن لبس الذهب إلا مقطعا
١:٣٠٨		أن النبي ﷺ نهى عن لبستين : اشتغال الصماء
٢:٧٣٣	رافع بن خديج	أن النبي ﷺ نهى عن المخابرة
٢:٤٩٧		أن النبي ﷺ نهى عن المزانية ، الثمر بالتمر ، إلا أصحاب العرايا
٢:٣٩٨		أن النبي ﷺ نهى عن الملامسة والمنايذة
٢:٣٩٩		أن النبي ﷺ نهى عن الملامسة ونهى عن المنايذة
٣:٧٠٧		أن النبي ﷺ نهى عن التهيى والمثلة
٢:١٠٤		أن النبي ﷺ نهى المحرم عن لبس العمائم
٢:٧٤٦		أن النبي ﷺ وأبا بكر استأجرا رجلا من بني الدليل هاديا خريتا
٢:٧٦٥		أن النبي ﷺ وأبا بكر استأجرا عبد الله بن أريقط هاديا خريتا
١:٥٨٦	جعفر بن محمد عن أبيه	أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يصلون صلاة الاستسقاء يكبرون فيها سبعا وخمسا
١:٤١٤		أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وذا اليمين تكلموا مع التعمد
٢:١٧٢	ابن عباس	أن النبي ﷺ وأصحابه اعتمروا من الجعرانة فرملوا بالبيت وجعلوا أروبيتهم تحت آباطهم
١:١١٥		أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا يلبسون من نسج الكفار
٢:١٥٠		أن النبي ﷺ وأصحابه لما أحضروا بالحدبية ذبحوا بها البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة
٢:١٨١		أن النبي ﷺ وإلى بين طوافه

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:١٨٤		أن النبي ﷺ ودى الأنصاري المقتول في خير من إبل الصدقة
٣:٣٢١		أن النبي ﷺ ورث ثلاث جدات: ننتين من قبل الأب، وواحدة من قبل الأم
١:١٨١		أن النبي ﷺ وصف النبي الموحب للغسل بكونه غليظاً أبيض
٤:٤٦٢		أن النبي ﷺ وضع تمره على كسرة وقال: هذه أدم
١:٣٧٥	وائل بن حجر	أن النبي ﷺ وضع مرفقه الأيمن على فخذه الأيمن
١:٣٧١	أبو حميد	أن النبي ﷺ وضع يديه حذاء منكبيه
١:٣٦٢	أبو حميد	أن النبي ﷺ وضع يديه على ركبتيه كأنه قابضهما ووتر يديه فبحاهما عن جنبيه
١:٥٨٨		أن النبي ﷺ وعد الناس يوماً يخرجون فيه
١:٢٥٢		أن النبي ﷺ وقت للنفساء أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك
٣:٥٦٢		أن النبي ﷺ وكل أبا رافع في تزويج ميمونة
٢:٦٩٢		أن النبي ﷺ وكل أنيساً في إقامة الحد
٢:٦٧٢		أن النبي ﷺ وكل عروة بن الجعد في الشراء
٢:٦٧٣		أن النبي ﷺ وكل عمرو بن أمية الضمري في قبول نكاح أم حبيبة
١:٢٩٧	أنس	أن النبي ﷺ يوم خير حسر الإزار عن فخذه حتى إني لأنظر إلى بياض فخذ النبي ﷺ
١:٧٨٠		أن النبي ﷺ يوم فتح مكة أعطى صفوان بن أمية الأمان واستنظره صفوان أربعة أشهر
٤:٤٦٢		أن النجاشي أهدى إلى النبي ﷺ خفين فلبسهما
٣:٥٥٦	أم حبيبة	أن النجاشي زوجها رسول الله ﷺ وكانت عنده
٢:٣١٣		أن نجدة سأل ابن عباس عن المرأة والمملوك . فقال : يُحذيان وليس لهما شيء
٤:٣٨٧	عمر	أن النحر في الحلق واللثة لمن قدر
١:٥٠٠	أم سلمة	أن النساء في عهد رسول الله ﷺ كن إذا سلّمن من المكتوبة فَمَن ، وثبت رسول الله ﷺ
٢٤٨ ، ١:٢٤٧		أن النساء كن يرسلن بالدرجة فيها الشيء من الصفرة إلى عائشة رضي الله عنها
٣:١٩٠	عمر	إن النساء يعطين أزواجهن رهبة ورغبة
٢:٣٦٥		أن نصرانياً جاء إلى عمر فقال : إن عاملك عشري السنة مرتين
٢:٢٢٧	سليمان بن يسار	أن هبار بن الأسود حج من الشام فقدم يوم النحر
٢:١٦١	ابن عباس	إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات
٢:٢٠٣	أم سلمة	إن هذا يوم رخص لكم فيه إذا رميت الجمرة أن تحلوا من كل شيء حرم فيه إلا النساء
١:٤١٤		إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:٥٤٢		أن هنداً قالت : يا رسول الله ! إن أبا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي
٤:٣٩٦		إن وقع في الماء فلا تأكل
٢:٣٩٢		أن يأخذ أحدكم جبلاً فيأخذ حزمة من حطب فيبيع ذلك فيكف الله به وجهه خير له
١:٥١٠		أن يعلى بن أمية قال لعمر رضي الله عنه : ما بالنا نقصر وقد أمن الناس ؟
١:١٤٣	عائشة	أن يُقطعا أحب إليّ من أن أمسح القدمين
٢:٢٢٤	ابن عباس	أن يكون آخر عهده بالبيت
٢:٧٣٥		أن اليهود سألوا رسول الله ﷺ أن يقرهم بخير على أن يعملوها ويكون لرسول الله ﷺ شطر ما يخرج منها
٤:٩	أنس	أن يهودياً قتل جارية على أوضاع لها بحجر . فقتله رسول الله ﷺ بين حجرين
٢:٣٥٦	أنس	أن يهودياً قتل جارية على أوضاع لها فقتله رسول الله ﷺ
٤:١٢	أنس	أن يهودية أتت النبي ﷺ بشاة مسمومة فأكل منها ولم يقتلها
٤:٦٣٤		أنا أقضي بالظاهر
٢:٣٦٠	عبدالرحمن بن غنم	إنا شرطنا على أنفسنا أن لا نحدث في مدينتنا كنيسة
٢:٢٧٢	عمر	أنا فئة كل مسلم
١:٧٩٤		أنا وبنو المطلب لم نفرق في جاهلية ولا إسلام وإنما نحن وهم شيء واحد
٢:٣١٥		إنا وجدنا بالعراق خيلاً عراضاً فما ترى في سهمانها ؟
٢:١٧٤		أنت رجل قوي فلا تزاحم الناس فتؤدي الضعيف ولكن إن وجدت مسلماً فاستلمه وإلا فاستقبل وهلل وكبر
٥٥٣	٣:٥٩٧	أنت ومالك لأبيك
	٦٦٣	
٢٤٢	٤:٤١	
	٣٠٢	
١:٥٦٦	عثمان	أنصتوا فإن حظ المنصت الذي لم يسمع كحظ المنصت السامع
٤:٣٦٤	أنس	أنفجنا أرتباً . فسعى القوم فلغبوا . فأخذتها فجئت بها إلى أبي طلحة
٣:٢١٥		إنك أن تذر ورثك أغنياء خير من أن تدعهم عائلة يتكففون الناس
٤:٤٦٣	ابن عمر	إنك تلبس هذه النعال . قال: إني رأيت رسول الله ﷺ يلبسهما
١:٤٤٩		إنك كنت إمامنا ولو سجدت لسجدنا
٣:٥٤١		أنكحها

المتع في شرح المتن

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١٤٤٤: ١، ١٤٦		إنما الأعمال بالنيات وإنما لامرئ ما نوى
١٩٥، ٦٣٦		
٧٦٨		
٢٠٠، ٨٨		
١٧٩		
١: ٥٥٠	عائشة	إنما أقرت الجمعة ركعتين من أجل الخطبة
٥٦٦، ٤: ٥٤٢	أم سلمة	إنما أنا بشر مثلكم تختصمون إليّ ، ولعل أن يكون بعضكم ألحن بحجته
٤: ٢٨٤		إنما أهلك من كان قبلكم بأنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه
١: ٥٧٨	ابن عباس	إنما التكبير على من صلى جماعة
٥١٢، ١: ٤٨٨		إنما جعل الإمام ليؤتم به
١: ٤٠١		إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا
٥٤٩، ١: ٤٧٠		إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا
١: ٤٢٥		إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا سجد فاسجدوا
١: ٤٨٠		إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا صلى قائما فصلوا قياماً
٣: ٤٩		إنما جعل رسول الله ﷺ الشفعة فيما لم يقسم
٤: ٥٧٨		إنما الشفعة فيما لا يقسم
٢: ٧	عمر	إنما الشهر تسعة وعشرون يوماً فلا تصوموا حتى
٣: ٧٤٢	عمر	إنما الطلاق بيد الذي يحل له الفرج
٢: ٢٠٢		إنما على النساء التقصير
٣: ١٨٢	جابر	إنما العُمريّ التي أجاز رسول الله ﷺ أن يقول: هي لك ولعقبك
١: ٢٠٢	جابر	إنما كان يكتفيه أن يتيمم ويعصب على جرحه ثم يمسح عليه ، ويغسل سائر جسده
١: ٣١٣	ابن عباس	إنما نهى النبي ﷺ عن الثوب المصمت من الحرير
٣٠١، ٣: ٢١٩		إنما الولاء لمن أعتق
٣٣٥، ٣: ٢		
٤٣٨		
٤: ٢٥٦		أنه أتني بامرأة حامل فادّعت أنها أكرهت قال : خلّ سبيلها ، وأنه كتب إلى أمراءه
٣: ٣٩٠		أنه أتني بخنثى من الأنصار . فقال: ورثوه من أول ما يبول منه
٤: ٢١٩	عمر	أنه أتني برجل في منى فقال: أخرجاه من المسجد فاضرباه
٤: ٢١٩	علي	أنه أتني بسارق فقال: يا قتيب! أخرجته من المسجد فاقطع يده
٤: ٥٥٦		أنه أتني بشاهدين ، فقال لهما : لست أعرفكما ولا بضركما أني لم أعرفكما
٣: ٥٣١	عثمان	أنه أتني بغلام قد سرق فقال: انظروا إلى مؤثره . فلم يجده أنبت . فلم يقطعه

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٧٦	ابن رزّين	أنه أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله! إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الضعن
٣:٧٠٠	عثمان بن عفان	أنه أحاب عبد المغيرة وهو صائم . فقال : إني صائم ولكنني أحببت أن أحيب الداعي فأدعو له بالبركة
٤:٦٧٤	علي	أنه أحاز شهادة القابلة وحدها في الاستهلال
٢:٤٠٥	علي	أنه أحر نفسه كل دلو بتمرّة ، وجاء بالتمر إلى النبي ﷺ فأكله
٢:٨٥	الصبي بن معبد	أنه أحرّم قبل الميقات قارناً فذكر ذلك لعمر رضي الله عنه فقال : هديت لسنة نبيك
٤:٢٧٣	علي	أنه إذا سكر هذى ، وإذا هذى افترى ، فحلوه حد المفترى
٢:٤٩٧	زيد بن ثابت	أنه أرخص في بيع العرايا بالرطب أو بالتمر
٢:٥٣٨		أنه أسلف إليه يهودي في تمر فقال : من تمر حائط بني فلان فقال النبي ﷺ : أما من حائط بني فلان فلا
٣:١١١		أنه أصاب تمرّة . فقال: لولا أنني أخشيتُ أن تكونَ صدقةً لأكلتها
٣:١٤٦	عمر	أنه أصاب مائة سهم من خبير . فأمره النبي ﷺ بوقفها
٣:٢٦٧	عمر	أنه أضعف الزكاة على نصارى بني تغلب فكان يأخذ من المائتين عشرة
٣:٤٢٦	عمر	أنه أعطى دية ابن قتادة المذحجي لأخيه دون أبيه وكان قد حذفه بسيف فقتله
١:٢٧٠	عبدالله بن زيد	أنه أقام مثل أذانه
٣:٣١٧	علي	أنه ألحق ولد الملاعنة بعصبة أمه
٢:٩٣		أنه أمر أصحابه الذين أفردوا بالحج وقرنوا أن يخلوا كلهم ويجعلوها عمرة إلا من كان معه هدي
١:٢٨٩	بريدة	أنه أمر بلالا فأقام الفجر حين طلع الفجر
٢:٣٧٠	عمر	أنه أمر عبدالرحمن بن غنم أن يلحق في صلح أهل الجزية
٢:٢٨١	عمر	أنه أمر من كان من الصحابة كذلك بذلك
٣:١١٦	عمر	أنه أمر واحد اللقطّة بتعريفها على باب المسجد
١:٤٩١	أنس	أنه أمّه وامرأة عجوزاً - هي أمه أو خالته - فأقامني عن يمينه وأقام المرأة خلفنا
٣:٢١٥	أبو بكر الصديق	أنه أوصى بالخمس . وقال : رضيتُ بما رضيَ اللهُ لنفسه به
١:٥٩١	عمر	أنه استسقى فلم يزد على الآيات . فقيل له . فقال : لقد استسقيت بمجاديع السماء
٣:١١٩	ابن مسعود	أنه اشتري جارية . فذهب صاحبها . فجعل يتصدق بالثمن ويقول : لصاحبها . فإن أبي قبلنا ، وعلينا الثمن
٢:٤٢٤	عمر	أنه اشتري داراً للسجن من صفوان فإن رضي عمر وإلا له كذا وكذا

الممتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٤٥٢		أنه اشترى مملوكاً فكذب : هذا ما اشترى محمد بن عبد الله من العذائ بن خالد ، اشترى منه عبداً أو أمة
٢:٣٧٨	أبو الدرداء	أنه اشترى من صبي عصفوراً وأطلقه
٤:٢٢٢	أبو أمامة بن سهل عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ	أنه اشتكى رجل منهم حتى أضنى فعاد جلدًا على عظم . فدخلت عليه جارية لبعضهم فوقع عليها .
٢:١٧٣	عمر بن الخطاب	أنه اضطبع ورمل وقال : فقيم الرمل ولم نبدي مناكبنا وقد نفى الله المشركين ؟
١:٥٠٨	يعلى ابن أمية	أنه انتهى إلى مضيق ومعه أصحابه والسماء من فوقهم والبلبة من أسفل منهم
١:١٣٩		أنه بدأ المضمضة والاستنشاق
٤:١٨٣	عمر	أنه بعث إلى امرأة ذكرت بسوء . فأجهضت جنينها
٢:٣٢٦	أبو عبيد	أنه بعث عثمان بن حنيف لمساحة أرض السواد فضرب أنه تداعى عنده رجلان . فقال أحدهما: أنت شاهدي .
٤:٥٤٣	عمر	فقال: إن شئتما شهدت ولم أحكم أنه تزوج امرأة فرأى بكشجهاً يابضاً . فقال لها: البسي ثيابك والحقي بأهلك
٣:٦٢٣		أنه التقط من حصي الخدث فقال النبي ﷺ : أمثال هذا فارموا
١:١٤٤	ابن عمر	أنه توضأ فتزك مسح خفيه حتى دخل المسجد فدعي لجناتة فمسح عليهما وصلى
١:٩٦		أنه توضأ من غدیر كأن ماءه نقاعة الحنا
٤:٣٠٢	عمر	أنه جاءه عبد الله بن عمرو ابن الحضرمي بسلام له . فقال: إن غلامي قد سرق
١:١٥٥	المغيرة	أنه جعل يصب الماء عليه وهو يتوضأ
١:٤٣٦	عمر	أنه جمع الناس على أبي بن كعب . فصلى بهم عشرين ركعة ليلة لا يقنت بهم إلا في النصف الباقي
١:٦٤٨	جعفر بن محمد عن أبيه	أنه حتى ثلاث خنيات بيديه جميعاً على الميت
٢:٧٩٦		أنه خرج على أصحاب له يتتضلون . فقال: ارموا وأنا مع ابن الأدرع
٢:٢٢٨	ابن عمر	أنه خرج في الفتنة معتمراً وقال : إن صددت عن البيت صنعنا كما صنع رسول الله ﷺ
٢:٣٧٢	رفاعة	أنه خرج مع النبي ﷺ إلى المصلي فرأى الناس يتبايعون
١:١٥٨	أبو موسى الأشعري	أنه خرج من الخلاء فمسح علي قلنسوته
٢:٦٣٨	عمر بن الخطاب	أنه خطب الناس وقال: ألا إن أسئع جهينة قد رضي من دينه وأمانته بأن يقال: سبق الحاج فأدان معرضاً
١:٦٣٥		أنه دعا له حين صلى عليه

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣:٦٩٩	عثمان بن أبي العاص	أنه دعي إلى ختتان فأبى أن يجيب . وقال : إنا كنا لا نأتي الختتان على عهد رسول الله ﷺ
٣:٧٠٦	عبدالله بن يزيد الخطمي	أنه دعي إلى طعام . فرأى البيت منجداً . ففعد خارجاً ويكي . فقيل : ما يبيكيك ؟
٣:٧٠٨		أنه دعي إلى وليمة رجل من الأنصار . ثم أتوا بنهب فأنهب عليه .
١:١٧٠	فاطمة	أنه دم عرق فتوضي لكل صلاة
١:٣٤٨	وائل بن حجر	أنه رأى رسول الله ﷺ يرفع يديه مع التكبير
١:٦٤٩	سفيان التمار	أنه رأى قبر النبي ﷺ مستمنا
٢:٣٦٩	عمر	أنه رُفِع إليه رجل أراد استكراه مسلمة على الزنا . فقال
٤:٢٤٥	عمر	أنه رُفِع له امرأة تزوجت في عدتها . فقال: هل علمتما؟ فقالا: لا
٢:١٨	أبو بصرة الغفاري	أنه ركب في سفينة من الفسطاط في شهر رمضان فرُفِع ثم قُرب غداءه
٢:١٩٩	جابر	أنه رمى من بطن الوادي ثم انصرف إلى المنحرف فنحر
١:٤١٣		أنه روي عن ابن الزبير وسعيد بن جبير أنهما شربا في صلاة التطوع
١:١٤٣		أنه روي عن النبي ﷺ أنه توضأ . وقال : هذا الوضوء الذي لا يقبل الله الصلاة إلا به
٣:٦٦٤	سعيد بن المسيب	أنه زوج بنته بدرهمين . وهو من سادات قريش شرفاً ودينا وعلماً
٣:٥٤٠		أنه زوج رجلاً امرأة . فقال: مُلِكْهَا بما معك من القرآن
١:٢٣٨	علي	أنه سئل عن امرأة ادعت انقضاء عدتها في شهر
٤:٣٧٥	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	أنه سئل عن الثمر المعلق . فقال: ما أصاب منه من ذي الحاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه
٢:٣٨٠	جابر	أنه سئل عن ثمن السنور فقال : زجر رسول الله ﷺ عن ذلك
٤:٢٨٢	ابن عباس	أنه سئل عن ذلك قال: كان المهاجرون يفعلونه في مغازيهم يستغفون به
٣:٦٨٤	ابن مسعود	أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً ولم يدخل بها حتى مات
٣:٣٨٩		أنه سئل عن مولود له قبل وذكر من أين يورث ؟ قال: من حيث يبول
٢:١٢٠		أنه سئل عنه فقال : إنما هو من البحر
١:٦٥٣	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	أنه سأل النبي ﷺ أن العاص بن وائل نذر في الجاهلية أن ينحر مائة بدنة . وأن هشام بن العاص نحر حصته
٤:٢٧١	طارق بن شهاب	أنه سأل النبي ﷺ عن الخمر وقال : إنما أصنعها للدواء . فقال: إنه ليس بدواء ولكنه ذاء
٤:٣٨٧	أبو العشاء عن أبيه	أنه سئل: أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللثة ؟ فقال رسول الله ﷺ: لو طعنت في فخذها لأجزأ عنك

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٥٣٩	ابن عمر	أنه سافر يوم الجمعة
١:٣٧٠		أنه سجد على كور العمامة
١:٣٧٢	حذيفة بن اليمان	أنه سمع النبي ﷺ يقول إذا سجد : سبحان ربي الأعلى ثلاث مرات
٤:٩٢	علي	أنه شهد عنده شاهدان على رجل بسرقة فقطع يده ثم جاءه بآخر
٢:٣٤٠		أنه صالح قريناً عشر سنين
١:٤٢٢	معاوية	أنه صلى بالناس فقام في الركعتين وعليه جلوس فسمح به الناس
٤:٦٤٣		أنه صلى جالساً فضلى من خلفه قياماً فأشار إليهم أن اجلسوا
١:٥٤١	ابن مسعود	أنه صلى الجمعة ضحى . وقال : إنما عجلت لكم خشية الحر عليكم
١:٦٣٤	عبدالله بن أبي أوفى	أنه صلى على ابنة له فكبّر أربعاً . ووقف بعد الرابعة قدر ما بين التكبيرتين
١:٦٣٩		أنه صلى على قبر أم سعد بن عباد بعد ما دفنت بشهر
١:٣٧٣	حذيفة	أنه صلى مع النبي ﷺ فكان يقول بين السجدين :
٤:٣٩٥		أنه ضحى ووجه أضحيته إلى القبلة
٢:٣٥٣		أنه ضرب على نصارى أيلة ثلاثمائة دينار وكانوا ثلاثمائة نفس
٣:٧٤٢	ابن عمر	أنه طلق على ابن له معتوه
٢:٧٦٨	أبي بن كعب	أنه علم رجلاً سورة من القرآن فأهدى له خميصاً أو ثوباً . فذكر ذلك لرسول الله ﷺ
٤:١٢٧		أنه عليه السلام جعل في ولدها مائة شاة
١:٧١٠		أنه عليه السلام أخذ زكاة المعادن الثيبية من بلال بن الحارث
١:٣١١		أنه عليه السلام رأى في بيته ستراً عليه تصاوير فأمر بقطعه
٣:٥٢٥		أنه عليه السلام زوج رجلاً لم يقدر على خاتم حديد ، ولا وجد إلا إزاره ولم يكن له رداء
٣:٥٣٢		أنه عليه السلام قال لفاطمة بنت قيس: اعتدي في بيت ابن أم مكتوم فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك فلا يراك
٢:٥١٦		أنه عليه السلام نهى عن بيع الحب حتى يشتد
٢:٦٧٠		أنه عليه السلام وكل عمرو بن أمية الضمري في قبول نكاح أم حبيبة
١:١٥٣	عثمان	أنه غسل ذراعيه ثلاثاً ، ومسح برأسه ثلاثاً . ثم قال : رأيت رسول الله ﷺ فعل مثل هذا
١:١٤٩		أنه غسل وجهه ثلاثاً
١:١٤٧		أنه غسل يديه ومضمض واستنشق ثلاثاً
١:١٥٣		أنه غسلهما ثلاثاً

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣:٤٨١	عثمان	أنه غضب على عبد له فقال: لأعاقبتك ، ولأكاتبتك على نجمين
١:٤١٢		أنه فتح الباب لعائشة وهو في الصلاة
٢:٢٤٨		أنه قال : يا رسول الله! كيف أصنع بما عطف من الهدى؟ قال : اخره ثم اغمس فلائده
٢:٢٥٦	ابن عباس	أنه قال في الأضحى : ويطعم أهل بيته الثلث ، ويطعم فقراء حيرانه
٤:٢٧٩		أنه قال في الأنصار: اقبلوا من محسنهم ، وتجاوزوا عن مسيئهم
٤:٤٣٧		أنه قال في خطبة الكسوف: والله! يا أمة محمد ما من أحدٍ أغيرُ من الله عز وجل أن يزني عبده أو تزني أمته
٢:٦١١		أنه قال في رجلين اختصما في مواريث درست بينهما : استهما وتوخيا الحق ، وليحلل أحدهما صاحبه
٤:٢٧٥	ابن عمر	أنه قال في العصير: اشربه ما لم يأخذه شيطانه . قيل: وفي كم يأخذه شيطانه
١:٣٠٦	ابن عمر	أنه قال في قوم إنكسرت لهم مراكزهم فخرجوا عراة : يصلون جلوساً يومئذ يماء برؤوسهم
٣:١٢٩	عمر	أنه قال في اللقيط: علينا نفقتة
٤:٤٩١		أنه قال لأبي لبابة حين قال: إن من توبني أن أخلج من مالي قال: يجزئك الثلث
٢:١٩٩		أنه قال لأعيلمه بني عبدالمطلب : أنبي لا ترموا الجمره حتى تطلع الشمس
٢:٢٣٣	ابن عباس	أنه قال لامرأة : عليك فدية من صيام أو صدقة أو نسك . قالت : أي النسك أفضل؟
١:٢٩٧		أنه قال لجرهد : غط فتخذك . فإن الفخذ عورة
١:٥٩٩	عبدالله بن المبارك	أنه قال لرجل لئنه عند موته فأكثر : إذا قلت مرة فأنا على ذلك ما لم أتكلم
١:٩٧		أنه قال لعائشة رضي الله عنها وقد سخنت ماء في الشمس : لا تفعلي . فإنه يورث البرص
٣:٥٣٩		أنه قال لعبدالرحمن لما تزوج: بارك الله عليك ، أولم ولو بشاة
٢:٩٥		أنه قال لعلي : ماذا قلت حين فرضت الحج؟ قال قلت : اللهم! إني أهل بما أهل به رسول الله ﷺ
١:٣٨٥		أنه قال لعلي : يا علي ! أحب لك ما أحب لنفسي ، وأكره لك ما أكره لنفسي
٣:٤٥١	ابن مسعود	أنه قال لغلامه عمير : يا عمير ! إني أريد أن أعتقك عتقاً هنيئاً . فأخبرني بمالك
٤:٢٢٠	علي	أنه قال للحلاد: اضرب وأوجع . وأتق الرأس والوجه

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٢٨٠		أنه قال للنبي ﷺ لما أخبره بذلك : هل عليّ غيرها ؟ قال : لا إلا أن تطوع
١:٥٠٣	ابن عباس	أنه قال لمؤذنه في يوم مطير : إذا قلت : أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل حي على الصلاة
٢:٢٧٧	معاوية	أنه قال لمروان والأسود: أمددتما علياً بقيس بن سعد ومعاية ، فوالله
٤:٦٩٤		أنه قال لنصراني : اذهب إلى البيعة
٢:٢٩٦	البراء بن مالك	أنه قال : قتلت تسعة وتسعين رئيساً من المشركين مبارزة
٤:٢٤٨	نُعيم بن هزّال	أنه قالها أربع مرات . فقال رسول الله ﷺ: إنك قُلتها أربع مرات
٤:٢٢٩		أنه قُتل ابن خطيل وهو متعلقٌ بأستارِ الكعبة
٤:٢٢	علي	أنه قُتل ثلاثة قتلوا رجلاً
٤:٢٢	ابن عباس	أنه قُتل جماعة بواحد
٢:٢٦٧	ابن عمر	أنه قدم علي أبيه فقال له : كم رابطت ؟ قال : ثلاثين
٢:٥٢٤	ابن عباس	أنه قدم المدينة وهم يُسَلِّفون في الثمار الستين والثلاث . فقال : من أسلفَ فليسلف في كيلٍ معلومٍ
٢:٣٢٣		أنه قسم نصف خيبر ووقف نصفها
٤:٦٧٣	عمرو بن دينار عن ابن عباس	أنه قضى بالشاهدِ واليمين . قال عمرو : في الأموال
٤:٩٨		أنه قضى بدية الخطأ على العاقلة
٢:٣٥٣	عمر	أنه قضى على أهل الذمة ضيافة ثلاثة أيام وعلف دوابهم
٤:١٨٨	عمر	أنه قضى في الدية أن لا يحملَ منها شيء حتى تبلغَ عقل المأمومة
٣:٢١		أنه قضى في العين القائمة بخمسين ديناراً
٣:١١٤	عمر بن عبدالعزيز	أنه قضى فيمن وجدَ ضالةً فأنفقَ عليها وجاءَ ربهَا بأنه يغرّمُ له ما أنفق
١:٤٣٧	عمر	أنه قنت في صلاة الفجر . فقال : بسم الله الرحمن الرحيم . اللهم! إنا نستعينك
٢:٢٠٤	ابن عباس	أنه قيل له يوم النحر وهو يمتني : في النحر والحلق والرمي والتقديم والتأخير فقال : لا حرج
٢:١٥٠	جابر	أنه قيل له : والبقرة فقال : وهل البقرة إلا من البدن
١:٦٧٠	معاذ	أنه قيل له : أمرت في الأوقاص بشيء؟ فقال: لا وسأسل رسول الله ﷺ فسأله فقال: لا
١:١٩٢	عائشة	أنه كان إذا أراد أن يحرم غسل رأسه بخطمي وأشنان
٣:٥٣٩	ابن عمر	أنه كان إذا دُعِيَ ليزوجَ قال: لا تُفَضِّضُوا علينا الناس
١:٣٧١		أنه كان إذا سجد لو مرت بهيمة تحت ذراعيه لتفدت
٢:٩٨	خزيمة بن ثابت	أنه كان إذا فرغ من تليته سأل الله عز وجل رضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار
١:٣٤٥	ابن أبي أوفى	أنه كان إذا قال بلال : قد قامت الصلاة نهض

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٣٥١	أبو سعيد	أنه كان إذا قام إلى الصلاة استفتح ثم يقول : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم
١:٣٤٦		أنه كان إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً
١:٥٨٤	ابن عباس	أنه كان إذا هبت ريح شديدة اصفر لونه . وقال : اللهم! اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً
١:٢٧٥		أنه كان بين أذان بلال وبين أذان ابن أم مكتوم قدر ما ينزل هذا ويطلع هذا
٢:١٧١	سعيد بن المسيب	أنه كان حين ينظر إلى البيت يقول : اللهم! أنت السلام ومنك السلام حيناً ربنا بالسلام
٢:٧٨٧		أنه كان في سفر معه عائشة فساقبها على رجلها فسبقتة
١:٣١٤		أنه كان لرسول الله ﷺ قبيعة من ذهب وزنها ثمانية مثاقيل
٢:١١٥	أبو قتادة	أنه كان مع أصحاب له محرمين وهو لم يجرم . فأبصروا حماراً وحشياً وأنا مشغول أخصفت نعلي
١:٣١٤		أنه كان نعله وقبيعته من فضة وكان بينهما حلقة من فضة
١:٧٢٧	عمرو بن شعيب	أنه كان يؤخذ في زمان رسول الله ﷺ من قرب العسل من كل عشر قرب قربة من أوسطها
٢:٥١		أنه كان يجتهد فيه ما لا يجتهد في غيره
١:٧٣٠		أنه كان يخرج في عهد رسول الله ﷺ
١:٥٥٣	ابن عمر	أنه كان يخطب خطبتين وهو قائم يفصل بينهما يجلس
١:٢٣٤		أنه كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم
٢:١٨٣	ابن عمر	أنه كان يدعو وي زيد : لا إله إلا الله لا نعبد إلا إياه مخلصين له
٤:٣٨٦	عن رجل من بني حارثة	أنه كان يرعى لِقْحَةً . فأخذها الموت . فلم يجد شيئاً ينحرها به
١:٥٧٣	عمر	أنه كان يرفع يديه مع كل تكبيرة في الجنابة وفي العيد
٢:٢٠٩	ابن عمر	أنه كان يرمي الجمرة الأولى بسبع حصيات يكبر على إثر كل حصاة
١:٥٧٧	علي	أنه كان يستخلف على ضعفة الناس من يصلي بهم في المسجد أربعاً
١:٦٣٠		أنه كان يسوي بين رؤوس الرجال والنساء
٣:٧٢٤		أنه كان يسوي بين نسائه حتى في القبل
١:٥٦٩		أنه كان يصلي والشمس على رؤوس الجبال كالعمائم على رؤوس الرجال
١:٣٨٤		أنه كان يصلي وهو تلفت إلى الشعب يحرس
٢:٧٨٠	جعفر بن محمد عن أبيه عن علي	أنه كان يُضْمَنُ الصباغ والصواغ . وقال: لا يصلح الناس إلا ذلك
١:٥٧٥		أنه كان يفتتح خطبة العيد بالتكبير

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٣٩١		أنه كان يقرأ السورة كاملة
١:٣٩١	عبدالله بن مسعود	أنه كان يقرأ في الآخرة من صلاة الصبح آخر آل عمران وآخر الفرقان
١:٣٩٠	ابن عمر	أنه كان يقرأ في المكتوبة بالسورين في ركعة
١:٥٣٥	عمر	أنه كان يقرأ : فامضوا إلى ذكر الله
١:٣٥١		أنه كان يقول قبل القراءة: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
٤:٤٢		أنه كان يقيد الابن من أبيه
٤:٢٧٦	ابن عباس	أنه كان ينبذ له الزبيب فيشربه
٤:٢٧٥	ابن عباس	أنه كان ينقع للنبي ﷺ الزبيب فيشربه اليوم والغد وبعد الغد إلى مساء الليلة الثالثة
٢:٥١		أنه كان يوقظ أهله في العشر
٤:٣٩١	كعب بن مالك عن أبيه	أنه كانت لهم غنم ترعى بسلع. فأبصرت جارية لنا بشاة من غنمها موتاً . فكسرت حجراً فذبحتها به
٤:٢٨٢	عمر	أنه كتب إلى أبي موسى: لا تبلغ بالتعزير أدنى الحدود
٢:٣٥٨	عمر	أنه كتب إلى أهل الآفاق : مروا نساء أهل الأديان أن يعقدن زنا نيرهن
٣:١٧٣	عمر	أنه كتب إلى سعد لما بلغه أنه قد نقب بيت المال بالكوفة : أن اتقل المسجد الذي بالتمارين واجعل بيت المال في قبلة المسجد
٣:٢٠	عمر	أنه كتب إلى شريح لما كتب إليه يسأله عن عين الدابة: إنا كنا ننزلها منزلة الأدمي
٤:١٧٧	عمرو بن العاص	أنه كتب إلى عمر من أجل الزند إذا كسر . فكتب إليه أن فيه بعيرين
٢:٢٨٣	عمر	أنه كتب ينهى أمراء الأمصار عن ذلك
١:٦٢٧	ابن عمر	أنه كفن في ثلاثة أثواب ، ثوبين سحوليين وثوب كان يلبسه
٢:٤٨٥		أنه لعن أكل الربا ، وموكله ، وشاهديه ، وكتابه
٢:٤١٠		أنه لعن في الخمر عشرة : عاصرها ، ومعتصرها ، وحاملها ، والحمولة إليه ...
١:١٨٦	علي	أنه لم يكن يحجه أو يحجزه عن القرآن شيء
٢:١٩٥	جابر	أنه لما أتى بطن محسر حرك قليلاً
٢:١٩٥	عمر	أنه لما أتى محسراً أسرع
١:٢٠٤	عمار	أنه لما أجنب تمعك في التراب . فذكر ذلك للنبي ﷺ
٤:٣٢٨		أنه لما اعتزلته الحرورية بعث إليهم عبدالله بن عباس فواضعوه كتاب الله ثلاثة أيام
١:٢٦٨		أنه لما تشاح الناس يوم القادسية في الأذان فاخصصوا إلى سعد أقرع بينهم
٣:٤٤٢	عبدالرحمن عن الزبير	أنه لما قدم خبير رأى فتية لُعساً فأعجبه ظرفهم وجمالهم
٣:١٤٩	عثمان	أنه لما وقف بئر رومة قال: دلّوي فيها كالدلاء

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٦٠١	أنس	أنه مات مولى له عند المغيب . فقال : ضعوا على بطنه شيئاً من حديد
١:٢٢٣		أنه مر بقيرين . فقال : إنهما ليعذبان . وما يعذبان في كبير : أما أحدهما فكان لا يستبرأ من البول
١:٦٤٦	علي	أنه مر بقوم دفنوا ميتاً وبسطوا على قبره الثوب فحذبه
١:١٥٣		أنه مسح مرة واحدة
٣٠٠، ٤:٢٩٣	ابن صفوان بن أمية عن أبيه	أنه نام على رداءه في المسجد . فأخذ من تحت رأسه
١:٢٢٨		أنه نزل بعائشة ضيف فأمرت له بملحفة صفراء ينام فيها
٤:٥٢٧	علي	أنه نزل به رجل . فقال له : ألك خصم؟ قال : نعم
٢:٢٧٤	عمرو بن العاص	أنه نصب المنجنيق على الإسكندرية
٢:٤٨٠		أنه نهى أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يجوزها التجار
٣:٧٠٦	ابن عباس	أنه نهى أن تستر الجدر
١:٣٨٦		أنه نهى أن يصلي الرجل وبه طوف
٢:٥١٩		أنه نهى عن بيع الحب حتى يشتد
٢:٣٩٣		أنه نهى عن بيع الماء إلا ما حمل منه
٢:٤٢١		أنه نهى عن بيعتين في بيعة
٢:٢٤٢		أنه نهى عن الذبح بالليل
٢:١١٠		أنه نهى عن لبس الأقيية
١:٧٤٣	أبو بكر	أنه نهى عن لبس الذهب إلا مقطوعاً
٣:١٢٠		أنه نهى عن لقطعة الحاج
٢:٤٩٥		أنه نهى عن المزابنة
٢:٥٤٣		أنه نهى عن ربح ما لم يضمن
٤:٣٣١	علي	أنه ودى قوماً من بيت مال المسلمين قتلوا مذبزين
٣:٢٣٥	عمر	أنه وصى لأمهات أولاده بأربعة آلاف أربعة آلاف
١:٦٥٠	المغيرة بن شعبة	أنه وضع خاتمه في قبر رسول الله ﷺ
٢:٣٢٦	عمرو بن ميمون عن عمر	أنه وضع على كل جريب درهماً وفضيراً
٤:٣٤١		أنه وفدَ علي عمر رجل من قبل أبي موسى . فقال له عمر: هل من مُعَرَّبٍ خبير؟
١:٦٧٣		أنه ﷺ أمر بأخذ الصدقة من الأغنياء
١:١٧٨		إنه ﷺ أمر بالوضوء من لحم الإبل ونهى عنه من لحم الغنم
١:١٠٥		أنه ﷺ أمر بغسل الإناء من ولوغ الكلب
٢:٨٦		أنه ﷺ أمر عائشة رضي الله عنها أن تغتسل عند الإهلال بالحج وهي حائض
١:٤٥٢		أنه ﷺ سجد في الظهر . ثم قام فركع . فرأى أصحابه
١:٦٣٤	أبو هريرة	أنه ﷺ صلى على جنازة فكير أربعا وسلم تسليمة واحدة
١:٥٥١		أنه ﷺ كان يخطب الخطبتين قبل الصلاة

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:١٣٥		أنه <small>عليه السلام</small> كان يستاك بالأراك
٢:١٩٣		أنه <small>عليه السلام</small> كان يسير العتق فإذا وجد فحوة نص
١:٢٢٧		أنه <small>عليه السلام</small> كان يصلي في مريض الغنم
١:٥٥٧	سمرة بن جندب	أنه <small>عليه السلام</small> كان يقرأ في صلاة الجمعة ب { سبح اسم ربك }
١:٦٣٧		أنه <small>عليه السلام</small> كبر سبعا
١:١٤٨	عبدالله بن زيد	أنه <small>عليه السلام</small> مضمض واستنشق من كف واحدة ثلاثا
٢:٤٠٠		أنه <small>عليه السلام</small> نهى عن الثنيا إلا أن تعلم
٢:٢٤١		أنه <small>عليه السلام</small> نهى عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث
٢:٦٥٦	عائشة	أنها أبضعت مال محمد بن أبي بكر
٣:٥٣٧	فاطمة بنت قيس	أنها أتت النبي <small>صلى الله عليه وآله</small> فذكرت : أن معاوية وأيا جهم خطباها . فقال النبي <small>صلى الله عليه وآله</small> : أما معاوية فصعلوك لا مال له
٢:٢٥٠	عائشة	أنها أهدت هديين فأضلتهما . فبعث إليها ابن الزبير هديين فنحرتهما . ثم عاد الضالان فنحرتهما
٣:٥٢٨	زينب بنت أبي سلمة	أنها ارتضعت من أسماء امرأة الزبير . قالت: فكنت أراه أبا . وكان يدخل علي وأنا أمشط رأسي
١:٢٠٦	عائشة	أنها استعارت من أسماء قلادة . فهلكت . فبعث رسول الله <small>صلى الله عليه وآله</small> رجالا في طلبها
١:٢٢٤		أنها تجزئ
٢:٦٦٨	أسماء	أنها جاءت النبي <small>صلى الله عليه وآله</small> فقالت: يا رسول الله! ليس لي شيء إلا ما أدخل علي الزبير . فهل علي جناح أن أرضخ مما يدخل علي ؟
١:٦١٦		أنها رأت ميتا يسرح شعره . فقالت : لم تصون ميتكم؟
١:٢٣٠		إنها رجس
٣:٧٠٩	عائشة	أنها زوجت يتيمة رجلا من الأنصار . فكانت عائشة رضي الله عنها فيمن أهداها إلى زوجها
٣:٦٤٧	عائشة	أنها سئلت عن صدق النبي <small>صلى الله عليه وآله</small> . فقالت : ثنا عشرة أوقية ونش
٣:٦١٣	حفصة	أنها قالت لامرأة عتقت تحت زوجها: أمرك بيدك ما لم بمسك فإن مسك فليس لك من الأمر شيء
٤:٢١٧	حفصة	أنها قتلت أمة لها سحرتها
١:١٩٦	عائشة	أنها كانت تغتسل هي والنبي <small>صلى الله عليه وآله</small> في إناء واحد يسع ثلاثة أمداد أو قريبا من ذلك
٢:٦٨	ابن عباس	إنها لقرينة الحج في كتاب الله تعالى
٣:٥٥٤	أم سلمة	أنها لما انتقضت عدتها أرسل إليها رسول الله <small>صلى الله عليه وآله</small> يخطبها
٣:٥٧٨		إنها لو لم تكن ربيبي في حجرني ما حلت لي . إنها ابنة أخي من الرضاعة
٣:٥٥٢		أنها نزلت في معقل بن يسار حين امتنع من تزويج أخته فدعاه النبي <small>صلى الله عليه وآله</small> فزوجها

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:١٩٤	أسماء	أنها نزلت ليلة جمع عند دار المزدلفة فقامت تصلي فصلت أنهم شدوا أسنانهم بالذهب
١:٧٤٢	موسى بن طلحة وأبو حمزة الضبي وأبو رافع وثابت البناني وإسماعيل بن زيد بن ثابت والمغيرة بن عبد الله	أنهم قارضوا
٢:٧٠٨	عثمان وعلي وابن مسعود وحكيم بن حزام	أنهم قالوا في الحجلة والقطاة والخباري : شاة شاة
٢:١٥٨	ابن عباس وجابر وعطاء	أنهم قالوا للنبي ﷺ: إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة أنهم كانوا يتحدثون يوم الجمعة وعمر جالس على المنبر إنهم لم يفارقونا في جاهلية ولا إسلام أنهم نهوا عن قرض جر منفعة
٤:٦٣٢	ثعلبة بن مالك	أنهما كانا يدبغان جلد أضحيتهما ويصليان عليه إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير : أما أحدهما فكان لا يستتره من البول
١:٥٦٧	أبي بن كعب وابن عباس مسعود	أنهما نزلا بنت البنت منزلة البنت ، وبنت الأخ منزلة الأخ ، وبنت الأخت منزلة الأخت إنني أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله إنني فقة لكم
٢:٢٤٥	عكرمة ومسروق	إنني كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة ، فقال له النبي ﷺ: أوف بنذرك
١:٣١٨	علي وعبد الله	إنني لأرى طلحة قد حدث فيه الموت فأذنونني به وعجلوه فإنه لا ينبغي لجيفة مسلم إنني لأستحي من الله أن لا أدع له يداً يبطشُ بها ولا رجلاً يمشي عليها
٢:٤٧	ابن عمر	إنني لم أتدع هذه الصلاة بدعة وإنما فعلت لأن رسول الله ﷺ فعل
٢:٢٧٢	عمر	إنني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف ، فقال لها رسول الله ﷺ: أوف بنذرك
٤:٤٨٧	عمر	إنني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف ، فقال لها رسول الله ﷺ: أوف بنذرك
١:٦٠٢	علي	إنني والله! إن شاء الله لا أحلفُ على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيتُ الذي هو خيرٌ وتحللتها
٤:٤٨٩		
٤:٤٣٧		

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	ضرف الحديث أو الأثر
٢:٢٢٠	الصبي بن معبد	أني وجدت الحج والعمرة مكتوبتين عليّ فأهللت بهما
٢:٩١	عائشة	أهللت بالعمرة ثم قال رسول الله ﷺ : من كان معه هدي فليهل بالحج مع العمرة
٢:٩١	عائشة	أهللنا بالعمرة ثم أدخلنا عليها الحج
٤:٢٤٨	عمر	أو الاعتراف
٤:٢٤٧	عمر	أو كان الاعتراف
٢:٤٧٤		أو يترادان
١:٤٣٤		أوتر بسبع ركعات لم يجلس إلا في السادسة والسابعة
٢:١٠٩	عائشة	أوثق عليك نفقتك
١:٤٤٦	أبو هريرة	أوصاني خليلي بثلاث : صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وركعتي الضحى
١:٦٠٤		أوصى أنس أن يغسله محمد بن سيرين
٣:٣٢٢	ابن مسعود	أول جدّة أطعمها رسول الله ﷺ السلس : أم أب مع ابنها وابنها حيّ
١:١٣١		أولاً يجذ أحدكم ثلاثة أحجار : حجرين للصفحتين ، وحجر للمسربة
١:٢١٥		أولاهن بالتراب
٣:٦٩٨		أو لم على بعض نساءه بمدين من شعير
٣:٦٩٨		أو لم ولو بشاة
١:٦٩٤		إياك وكرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب
٢:٦٥٧		أيام أكل وشرب وذكر لله عز وجل
٢:٥٠		أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر لله عز وجل
٢:٢١٣		أيام مني ثلاثة فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه
٣:١٨٥		أيسرك أن يستؤوا في برك ؟ قال : نعم . قال : سوّ بينهم
١:٤٩٥		أيكم ركع دون الصف ثم مشى
٥٤٧ ، ٣:٥٤٦	ابن عباس	الأيّم أحقّ بنفسها من وليها . والبكر تستأذن ، وإذنها صماتها
٣:٥١٥		أما أمية ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر
	أبو هريرة	أما امرئ
٤:٢٦٠		أما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ، ولن يدخلها الله جنته
٣:٧٣٩	ثوبان	أما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس فحرامّ عليها راحة الجنة
٣:٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٦٦٩	عائشة	أما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل
٣:٦٢٧	عمر بن الخطاب	أما رجل تزوج بامرأة بها جنون أو جذام أو برص فلها صدقها وذلك لزوجها غرم على وليها
٤:٣٧٧		أما رجل ضاف قوما فأصبح الضيف محروماً . فإن نصره على كل مسلم حتى يأخذ بحقه من زرعه وماله

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣:٦٤٣	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	أما رجل نكح امرأة فدخل بها أو لم يدخل فلا يحل له نكاح أمها
١:٦٦٣	ابن عمر	أما صاحب إبل أو بقرة أو غنم لم يؤد زكاتها إلا بطح
٢:٦٩	ابن عباس	أما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى
٣:٦٦٨	ابن عمر	أما عبد تزوج بغير إذن مواليه فهو زان
٦٦٨، ٣:٤٨٦	جابر	أما عبد تزوج بغير إذن مواليه فهو عاهر
٣:٤٨٢		أما عبد كاتب على مائة أوقية فأذاها إلا عشرة أواق فهو عبد
٢:٣٦٠	ابن عباس	أما مصر مصرته العرب فليس للعجم أن يبنوا فيه بيعة
١:١٥٩		أيسح أهدنا على الخفين؟ قال: نعم إذا أدخلهما وهما طاهران
١:٦٥٣	سعد بن عباد	أينفع أمي إن تصدقت عنها؟ قال: نعم
١:٦٩٥	معاذ	اتنوني خميس أو ليس آخذة منكم في الصدقة مكان الذرة والشعير فإنه
٢:٢٤٩	أبو سعيد	ابتعنا كيشا نضحى به فأصاب الذئب من إيته
١:٧٥٢		ابداً بنفسك ثم بمن تعول
٢:٦٤٠		
٣:٢١٥		
٤:١٠٨		
١:٦٠٤		أن ابن مسعود أوصى بذلك الزبير
١:٧٦٧		أجروا في أموال اليتامى كيلا تأكلها الصدقة
٢:٦٥٦		
١:١٢٤	أبو هريرة	اتقوا اللاعنين . قالوا : وما اللاعنان؟
١:١٢٤	معاذ	اتقوا الملاعن الثلاثة : البراز في الموارد ، وقارعة الطريق
٤:١١٢		اثنا عشر ألفنا ، وعلى أهل البقر مائتا بقرة
١:٥٥٩	أبو هريرة	اجتمع في يومكم هذا عيدان . فمن شاء أجزأه عن الجمعة . وإنا مجمعون
٢:٤٨٥		اجتنبوا السبع الموبقات . قيل : يا رسول الله ! ما هن؟ قال : الشرك بالله ، والسحر
٤:٢٦٠		اجتنبوا السبع الموبقات . وذكر منهن: قذف المحصنات المؤمنات الغافلات
١:٤٤٣		اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً
٤:٣٢٤		اجلس في بيتك . فإن خفت أن يبهرك شعاع السيف فغط وجهك
٢:٢٥		احتجم رسول الله ﷺ فوجد ضعفاً شديداً فنهى أن يحتجم الصائم
١:٢٠١	عمرو بن العاص	احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل . فأشفقت
٢:٢٤٠	فاطمة	احضري أضحتك يغفر لك بأول قطرة تقطر من دمها
٢:١٠٠	كعب بن عجرة	احلق رأسك وأطعم ستة مساكين أو صم أو انسك شاة

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:١٣٢	كعب بن عجرة	احلق رأسك وصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين أو انسلك شاة
٣:٦٤٠		اختر منهن أربعاً وفارق سائرهن
٣:٤٤١	إبراهيم	اختصم عليّ والزبير في مولى صفية. فقال عليّ: مولى عمي وأنا أعقلُ عنه ، وقال الزبير : مولى أمي
٣:٧٤٨	الربيع بنت معوذ	اختلعت من زوجي بما دون عقاص رأسي . فأجاز ذلك علي وعثمان رضي الله عنهما
٤:٢٤٢		ادرأوا الحدود بالشبهات
٢:٣٥١		ادعهم إلى أداء الجزية فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم
١:١١٩		ادفنوا الأظفار والشعر والدم فإنها ميتة
١:٦٢٤		ادفونهم في ثيابهم بدمائهم
١:٦١٠		أذهب فغسله وكفنه وادفنه
١:٦١٠		أذهب فواره
٤:٥٥٤		أذهبني حتى تُرضيعه
١:٤٠٠		ارجع فصل فإنك لم تصل
٢:٢٤٤		اركبها بالمعروف إذا أُلحيت إليها حتى تجد ظهرها
١:٤٦٥	بلال	استأذنت رسول الله ﷺ في الإقامة . فقال : أبرد
١:١٣٦		استاكوا عرضاً واكتحلوا وترأ وادهنوا غبياً
٤:٦٩٢		استحلف النبي ﷺ ركانة بن عبد يزيد في الطلاق
١:٥٨٦	عبدالله بن زيد	استسقى النبي ﷺ وصلى ركعتين
٢:٥٢٦	أبو رافع	استسلف النبي ﷺ من رجل بكرأ
٤:٦٧٣		استشرت جبريل في القضاء باليمين مع الشاهد فأشار عليّ بذلك في الأموال لا تعدو ذلك
٢:١٧٣	ابن عمر	استقبل رسول الله ﷺ الحجر ووضع شفتيه عليه يبكي طويلاً فإذا هو بعمر
٤:٣٩٣		اسمُ الله في قلب كل مسلم
٢:٦٧١		اشتر لنا شاة
٢:٧٢٦	عبدالله	اشتركت أنا وسعدٌ وعمارٌ يوم بدرٍ . فلم أجدني أنا وعمارٌ بشيء وجاء سعدٌ بأسيرين
٢:٣٩٠		اشترى معاوية من حكيم بن حزام دارين بمكة : إحداهما بستين ألفاً
٤:٢٧٥		اشربوا العصير ثلاثاً ما لم يغل
٤:٢٧٥		اشربوا في كل وعاء ، ولا تشربوا مسكراً
١:٦٢٥		اصنعوا بموتاكم كما تصنعون بعرائسكم
١:٢٣٥		اصنعوا كل شيء إلا النكاح
١:٦٥٦		اصنعوا لآل جعفر طعاماً فقد جاءهم أمر شغلهم
١:٦١١	سعد بن أبي وقاص	اصنعوا لي كما صنع برسول الله ﷺ
١:٥٩٦		اطلبوا استجابة الدعاء عند ثلاث : عند النشاء الجيوش وإقامة الصلاة ونزول الغيث

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٥١		اطلبوها في العشر الأواخر
٦٩١، ١:٦٧٥	عمر	اعتد عليهم بالسخلة ولا تأخذها منهم
١:٢٥٠	عائشة	اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة من أزواجه فكانت ترى الدم
٣:١١٣		اعرف عفاصها ووكاءها
٣:١٢٢	أبي بن كعب	اعرف وعاءها ووكاءها وعددها
١٢٣، ٣:١٢٢	زيد بن خالد	اعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها سنة
٦١٥، ١:٦١٤		اغسلها ثلاثا أو خمسا أو سبعا إن رأيت ذلك
١:٦١٦		افعلوا بموتاكم كما تصنعون بعرائسكم
٩٨، ٤:١٨	أبو هريرة	اقتلت امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر
١٨١، ١٢٦		فقتلتها وما في بطنها
٢:١٥١		اقتلوا باللذنين من بعدي أبي بكر وعمر
٤:٤١١	عبدالله بن مغفل	اقتلوا منها كل أسود بهيم
١:٣٩٨	علي	اقرأ في الأولين وسبح في الأخيرتين
٢:٧٦٨	عبدالرحمن بن شبل الأنصاري	اقرأوا القرآن ولا تعلموا فيه ولا تحفوا عنه ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به
١:٦٠٠		اقرأوا يس على موتاكم
٢:١٨٥		اقتضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوف بالبيت
٣١٥، ٤:٣١٢		اقتطعوه واحسبوه
٣٢٠		
٢:١٣١	عائشة	اكتحلي بأي كحل شئت غير الإمد
١:١٦١	عمر	امسح إلى مثل ساعتك التي مسحت
١:٢٢٧	ابن عباس	امسحه عنك بإذخرة أو حرقه . ولا تغسله إنما هو كالصاق والمخاط
١:١٥٧		امسحوا على الحفين والخمار
١:٤٧٨		انتقلوا أئمتكم نقد الدينار
١:٣٠٢	عمرو بن سلمة	انطلق أبي وافدا إلى رسول الله ﷺ في نفر من قومه . فعلمهم الصلاة
٢:١٢٤	ابن عمر	انطلق أنت وأهلك مع الناس فاقضوا ما يقضون وحلوا إذا
٢:٢٧٧		انطلقوا بسم الله . لا تقتلوا شيخا فانيا
١:٦٥٥		انقطع عمله
١:٤١٧	عبدالله بن عمر	انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فقام رسول الله ﷺ يصلي
١٣٩، ٢:١٢٥	ابن عباس	اهد ناقة ولتهد ناقة
١٤١		
٤:٤٧٢		بئس البيت الحمام
٢:٢٩٦		بارز ابن الأكوخ مرحبا يوم خيبر ثم بارزه علي
٢:٣٠٠		بارز البراء مَرْزبان الزارة فقتله فبلغ سواره ومنطقته ثلاثين ألفا

المتع في شرح المتنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٢٩٦		بارزه محمد بن مسلمة
٣:٥٥١		باطلٌ باطلٌ
٤:٣٢٩	عبادة بن الصامت	بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة
١:٤٨٩	ابن عباس	يت عند خالتي ميمونة . فقام النبي ﷺ يصلي من الليل
٢:١٧٣		بدأ بالحجر فاستلمه وقبله ثم التفت فإذا هو بعمر
٢:٤٨٨		البر بالبر مُدِّي . مُدِّي ، والشعير بالشعير مُدِّي . مُدِّي
٣:٦٠٨	سعيد بن المسيب	بعث جارية لرجل من العرب واتممت إلى بعض العرب .
٤:٥٣٠	أبو حميد	فتزوجها رجل من بني عذرة بعث رسول الله ﷺ رجلاً من الأزد يقال له ابن اللثبية على الصدقة
٤:٥٠٥		بعث في كل مصر قاضياً والياً
٣:٤٧		بعثت . محقق القينات والمعازف
٣:٤٠٣	زيد بن ثابت	بعثني أبو بكر رضي الله عنه عند رجوعه إلى أهل الردة
١:٥٣٣	عبدالله بن أنيس	أن أقسم أموالهم بين ورثتهم المسلمين بعثني رسول الله ﷺ إلى خالد بن سفيان الهذلي وكان نحو عُرنة
١:٧١٨	معاذ	بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن وأمرني أن آخذ مما
١:٦٨٩	معاذ	سقت السماء أو سقي بعلا العشر بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن وأمرني أن آخذ من كل ثلاثين تبيعاً
٤:٤٠٨	ابن عباس	بعد يوم
٤:٤٠٨	عدي	بعد يوم أو يومين
٣:٥١٥	جابر	يعنأ أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر . فلما كان عمرُ نَهَانًا فانتَهينَا
٤:١٢٧		بغرة عبدٍ أو أمةٍ أو فرسٍ أو بعلٍ
٤:٦٥٥	عمر	بقية عمر المرء لا قيمة له يدرك فيه ما فات ، ويحیی فيه ما أمات ، ويبدلُ الله سيئاته حسنات
٣:١٢		بل عارية مضمونة
١:٢٢٣		بلته بريقها ثم قَصَعَتْه بظفرها
٣:٦٩٣		بما استحَلَّ من فرجها
٢:٢٨٠		بمال في أسرى بدر
٣:٦٨٩		بمثل مهر نساء قومها
٣:٩٩		أن النبي ﷺ أقطع بلال بن الحارث العتيق
١:٢٥٥		بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله
٧٣ ، ٦٧ ، ٢:٥		
١:٢٢٠		بول الغلام ينضح عليه ، وبول الجارية يغسل
١:٢٢١		بول الغلام ينضح ، وبول الجارية يغسل
٤٢٨ ، ٢:٤٢٧		البيعان بالخيار ما لم يتفرقا
٤٣٠ ، ٤٢٩		
٤٥٠		

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٤٣٠		البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، أو يقول أحدهما لصاحبه : اختر
٢:٥٠٥		بيعوا الذهب بالورق
١:٢٦٢		بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة
١:٣٢٠	أبو سعيد	بيننا رسول الله ﷺ يصلي بأصحابه إذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره
٤:٥٤٦	عمر	البينة الصادقة أحب إلي من اليمين الفاجرة
٦٠١ ، ٤:٥٩٤		البينة على المدعي
٦١٠		
٣:٥٠٨	عمرو بن شعيب عن	البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه
٥٩٧ ، ٤:٥٤٥	أبيه عن جده	
٦٢٣ ، ٦٠٠		
٥٥٠ ، ٤:٢١١		البينة على المدعي واليمين على من أنكر إلا في القسامة
٦٩٣		
٣:٧١٨	زيد بن أسلم	بينما عمر بن الخطاب يحرس المدينة فمر بامرأة في بيتها
٤:٤٩٠	ابن عباس	بينما النبي ﷺ يخطب إذا هو برجل قائم فسأل عنه
٢:٣٠	أبو هريرة	بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ إذ جاءه رجل فقال: يا رسول الله! هلكت قال: ما لك؟
٦٥٤ ، ٤:٣٢٢		التائب من الذنب كمن لا ذنب له
٢:٣٧٢		التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء
٦٥٦ ، ٤:٦٥٥	عمر	ثُبُّ أَقْبَلِ شَهَادَتِكَ
١:٦٥٢		تجعلوا بيوتكم مقابر لا يقرأ فيها شيئا من القرآن . فإن الشیطان يفر من بيت يقرأ فيه سورة البقرة
٤:٥٢٠		تحاكم عثمان وطلحة إلى جبير بن مطعم
٢:٥١		تحروا ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر من رمضان
١:٣٩٧		تحريمها التكبير
٤٠٠ ، ١:٣٨٠		تحليلها التسليم
٦٣٦		
٤٣٨ ، ٣:٣١٧	وائلة بن الأسقع	تُحَوِّزُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةَ مَوَارِيثَ: عَتِيْقَهَا وَلَقِيْطَهَا وَوَلَدَهَا الَّذِي لَاعْنَتْ عَلَيْهِ
١:٤٠٣	ابن عباس	التحيات لله
٢٤٥ ، ٢:٣٧		تحيزي في علم الله ستا أو سبعا
٢٤٦		
٣:٥٢٦	عائشة	تخبروا لنطفكم . فانكحوا الأكنفاء ، وأنكحوا إليهم
٤:٣٣٢		تدون قتلتانا ولا ندي قتلاكم
٢:٩	ابن عمر	تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله ﷺ أنني رأيته
١:٢٠٠		فصام
٤:٣٩٠		التراب كافيك ما لم تجد الماء
		تردى بعير في بئر فذكي من قبل شاكلته فبيع بعشرين درهما فأخذ ابن عمر عشرة بدرهمين

المتع في شرح المتنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٣٩٢		ترك رسول الله ﷺ آية . فقيل له : يا رسول الله! آية كذا وكذا تركتها
٢:١٢٣	أبو رافع	تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو حلال وبنى بها وهو حلال وكنت أنا الرسول بينهما
٤:٦٥٧ ، ٦٧٤ ، ٦٦٠	عقبة بن الحارث	تزوجت أم يحيى بنت أبي إهاب . فجاءت أمة سوداء فقالت : قد أرضعتكما
٣:٥٤٦	عائشة	تزوجني رسول الله ﷺ وأنا ابنة سب ، وبنى بي وأنا ابنة تسع
٢:١٢٣	ابن عباس	تزوجها محرماً
١:٣٩٢	أبو هريرة	التسيب للرجال والتصفيق للنساء
٣:٧١٤	ابن عباس	سُتأذنُ الحرّةُ ولا تُستأذنُ الأمةُ
٣:٥٤٨		سُتأمرُ اليتيمةُ فإن سكّنتُ فهو إذنها ، وإن أبّتُ فلا جوازَ عليها
٣:٥٥٠		سُتأمرُ اليتيمةُ في نفسها فإن سكّنتُ فهو إذنها
١:٢٨٩	زيد بن ثابت	تسحرنا مع رسول الله ﷺ . ثم قمنا إلى الصلاة
٢:٣٨	أنس	تسحروا فإن في السحور بركة
٣:١٨٤	النعمان بن بشير	تصدق عليّ أبي بيعض ماله . فقالت أمي عمرة بنت رواحة : لا أرضى حتى يشهدَ عليها رسول الله ﷺ
١:٣٠١	عمر	تصلي المرأةُ في ثلاثة أبواب : درع وخمار وإزار
٤:٢٢١	علي	تضربُ المرأةُ جالسةً
٣:٢٩٧	أبو هريرة	تعلّموا الفرائضَ وعلموه . فإنه نصفُ العلم . وهو ينسى
١:٤٦١		تفضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد بخمس وعشرين درجة
٢:٢٦٠	أبو عبيد الهروي	تقطع جدولاً
٤:٢٨٤ ، ٢٨٧	عائشة	تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً
١:٥٧٥	أبو هريرة	التكبير في العيد سبعا قبل القراءة وخمسا بعد القراءة
١:٥٧٣	عائشة	التكبير في الفطر والأضحى في الأولى سبع تكبيرات وفي الثانية خمس تكبيرات
١:٢٨٥	أنس بن مالك	تلك صلاة المنافقين تلك صلاة المنافقين تلك صلاة المنافقين . يجلس أحدكم حتى إذا اصفرت الشمس
٢:٢٦٧		تمامُ الرباط أربعون يوماً
٢:٢٥١	ابن عمر	تمتع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج فساق الهدي من ذي الحليفة
١٨٦ ، ٢:٩٤	ابن عمر	تمتع الناس مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج
٢٣٨ ، ١:٢٣٧		تمكثُ إحداكن شطر عمرها لا تصلي
٣:٥٢٥		تناكحوا تناسلوا
١:٣١٧		تنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه
٣:٥٩٦	سعيد بن المسيب	تُنكحُ الحرّةُ على الأمة ، ولا تُنكحُ الأمةُ على الحرّة
٣:٥٢٥		تُنكحُ المرأةُ : لملها ، ولحسبها ، ولجمالها ، ولدينها
٣:١٧٦		تهادوا تحابوا

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:٦٥٦		توبته إكذاب نفسه
١:١٥٧	المغيرة	توضأ رسول الله ﷺ ومسح على الخفين والعمامة
١:١١٥		توضأ عمر رضي الله من حرة نصرانية
١:١٧٦		توضأوا من لحوم الإبل ولا توضأوا من لحوم الغنم
٢٥٠، ١:٢٤٩		توضئي لوقت كل صلاة
٣:٣٧١	واسع بن حبان	توفي ثابت بن الدحداح ولم يدع وارثاً ولا عصباً . فرفع شأنه إلى رسول الله ﷺ
١:٢١٢		التيميم ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين
١:٢٠٩	علي	التيميم لكل صلاة
١:٣٦١		ثبت أن رسول الله ﷺ وضع يديه على ركبتيه في الركوع وفعله عمر وعلي وابن عمر
٢:٧٦٣		ثبت أن موسى عليه السلام أجز نفسه للرعي مدة معلومة
١:٤٥٥	عقبة بن عامر	ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ يهانا أن نصلي فيهن : حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع
٢:٢٥٥		ثلاث كتبت عليّ وهن لكم تطوع : الوتر والنحر وركعتا الفجر
٢:٢٦٧		ثلاث من أصل الإيمان : الكف عن من قال : لا إله إلا الله لا نكفره بذب
٢:٧٨٣		ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يوفه أجره
٢:٧٤٦	أبو هريرة	ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر
١:٤٨٦	أبو أمامة	ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم : العبد الأبق حتى يرجع ، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط
٢:٥٢٠		الثلاث والثلاث كثير
٢:٢٠٨	جابر	ثم أتى بني عبدالمطلب وهم يسقون فناولوه فشرب منه
١:١٩٤	ميمونة	ثم أفاض على رأسه . ثم غسل جسده
٤:٦٤		ثم أتمم يا خراعة قد قتلتم هذا القتيل وأنا والله عاقلته
١:٣٧٢		ثم اجلس حتى تطمئن جالساً
١:٣٩٩		ثم ارفع حتى تطمئن جالساً
١:٣٦٤		ثم ارفع حتى تعتدل قائماً
١:٣٩٩		ثم اركع حتى تطمئن راکعاً
١:٣٩٩		ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً
١:٣٦٢		ثم اعتدل فلم يصوب ولم يقنع
١:٣٨١		ثم افعل ذلك في صلاتك كلها
١:٥٩٤		ثم تحول إلى القبلة وحول رداءه قلبه ظهراً لبطن وتحول الناس معه
١:١٩٤	ميمونة	ثم تمضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه
١:١٩٥	ميمونة	ثم تنحى فغسل رجله
١:٣٧٢	أبو حميد	ثم نثى رجله اليسرى وقعد عليها

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:١٨٣		ثم رجع إلى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب إلى الصفا
١:٢٨٤	جبريل	ثم صلى بي العصر في المرة الأخرى حين صار ظل كل شيء مثليه
١:٥٨٦	عبدالله بن زيد	ثم صلى ركعتين جهر فيهما بالقراءة
١:٥٨٦	عبدالله بن زيد	ثم صلى ركعتين كما كان يصلي في العيد وقرأ فيهما ما يقرأ في العيد : { سبح اسم ربك الأعلى }
١:١٩٣	ميمونة	ثم غسل فرجه
١:٣٦٤	أبو حميد	ثم قال : سمع الله لمن حمده ورفع يديه
١:٣٧٩		ثم ليخير من الدعاء ما أعجبه
٣٧٩ ، ١:٣٧٨		ثم ليخير من المسألة ما شاء
١:١٥١	عبدالله بن زيد	ثم مسح رأسه بيديه . فأقبل بهما وأدبر مرة واحدة
٢:١٨٤	جابر	ثم نزل - يعني النبي ﷺ - إلى المروة حتى إذا انصبت قدماه
١:٣٤٩	وائل بن حجر	ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد
٢:٣٨٤		ثم الكلب خبيث
٤:٢٣٤		الثيب بالثيب
٤:٥٣٤		جاء أهل نجران إلى علي . فقالوا : يا أمير المؤمنين! كتابك بيدك وشفاعتك بلسانك
٢:٢٧٠	عبدالله بن عمرو بن العاص	جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله! أحاهد . فقال لك أبوان ؟
١:٧٩٨	جابر بن عبدالله	جاء رجل إلى النبي ﷺ مثل بيضة من ذهب فقال: يا رسول الله! أصبت
٤:٦٥٢	عبادة بن الصامت	جاء رجل إلى النبي ﷺ فشكى الوحشة فقال له: اتخذ زوجاً من حمام
٢:٧٤	ابن عمر	جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله! ما يوجب الحج ؟ قال : الزاد والراحلة
٤:٦٢٣	وائل بن حجر	جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة إلى النبي ﷺ
٤:٢٣٥	ابن عمر أنه	جاء اليهود إلى رسول الله ﷺ فذكروا له أن رجلاً وامرأة منهم زنيا
٣:١٤٦	أم معقل	جاءت إلى رسول الله ﷺ . فقالت: يا رسول الله! إن أبا معقل جعل ناضحاً في سبيل الله وإني أريد الحج
٣:٧٣٨		جاءت امرأة ثابت بن قيس إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله! ما أتيت على ثابت بن قيس في دين
٣:٢٩٨	جابر	جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله ﷺ بابنتيها من سعد
٢:٤٣		جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله! إن أمني ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها؟

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣:٤٩٥	عائشة	جاءت بريرة إلي . فقالت: يا عائشة! إني كاتب أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية فأعيني
٣:٣٢٠	قبيصة بن ذؤيب	جاءت الجدة إلى أبي بكر تطلب ميراثها . فقال: ما لك في كتاب الله شيء
٤:٢٥٠	جابر	جاءت اليهود برجل منهم وامرأة زنيا . فقال النبي ﷺ: اتوني بأعلم رجلين منكم
٣:٥٣١	عائشة	جاءت يهودية تسألها فقالت: أعاذك الله من عذاب القبر . فسألت عائشة النبي ﷺ
٤:٣٧٧		جائزته يوم وليلة
٢:٨	أبو وائل شقيق بن سلمة	جاءنا كتاب عمر ونحن بخانقين : إن الأهله بعضها أكبر من بعض، فإذا رأيتم
٣:٢١٠	سعد بن أبي وقاص	جاءني رسول الله ﷺ عام حجة الوداع يعودني من وجم اشتد بي
٣:٥٣	جابر	الجار أحق بشفنته يُتظَرُّ به إذا كان غائباً
٣:٥٣		الجار أحق بصفتيه
٣:٢٤٣	أبو هريرة	الجار أربعون داراً هكذا وهكذا وهكذا
٣:٥٣		جار الدار أحق بدار جاره
٢:٢٦٢		جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألستكم
٢:١٢٠	أبو هريرة	الجراد من صيد البحر
٣:٦٤٧	صفية	جعل عتقها صداقها
١:٣٢٤		جعلت لي الأرض مسجداً
١:١٩٩		جعلت لي الأرض مسجداً وترابها طهوراً
١:٣٢٥		جعلت لي الأرض مسجداً . فحيث ما أدركتك الصلاة فصل
١:٣٨٢		جلس على إلبتية ونصب قدمه اليمنى
١:٢٧٥	أبو هريرة	جلوس المؤذن بين الأذان والإقامة في المغرب سنة
١:٥٣٦		الجمعة حق واجب على كل مسلم إلا أربعة : عبد مملوك ، أو امرأة
١:٥٣٧		الجمعة على من سمع النداء
٢:٢٦٢	أنس	الجهاد واجب عليكم مع كل أمير : برأ كان أو فاجراً
١:٣٥٢		جهر عمر بالاستفتاح ليعلم الناس
٢:٣٣٣	زيد بن زبير	جهز عمر رضي الله عنه جيشاً فحصرنا موضعاً فرأينا أننا سنفتحها اليوم
٢:١٠٨	ابن عباس	جواز لبس السراويل والخفين إذا لم يجد إزاراً ولا نعلين
٤:٣١٣	جابر	جيء إلى النبي ﷺ بسارق فقال : اقتلوه . فقالوا : يا رسول الله ! إنما سرق . فقال : اقطعوه
٢:٤٩٩		جيدها ورديتها سواء
٤:٥٢٠		حاكم عمر رجلاً إلى شريح قبل توليه القضاء
١:١٩٤	عائشة	حتى إذا ظن أنه قد روى بشرته أفاض عليه الماء ثلاث مرات

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٣٨١	أبو حميد	حتى إذا كانت الركعة التي يقضي فيها صلاته آخر رجله اليسرى
٢:١٨٨		حتى أهل مكة يهلون منها
٤:١١٩		حتى يبلغ الثلث
١:٢١٤		حتى ثم أقرصه ثم اغسله بالماء
١:٧٨٤	ابن عمر	الحج من سبيل الله
٢:٢٢٧	عطاء	الحج من قابل
٢:١٠٥	أم الحصين	حججت مع رسول الله ﷺ حجة الوداع فرأيت أسامة وبلالاً وأحدهما أخذ بخنطام ناقة
٢:٤٧	ابن عمر	حججت مع النبي ﷺ فلم يصمه ، ومع أبي بكر فلم يصمه
٢:٢٠٥	عائشة	حججنا مع رسول الله ﷺ فأفصنا يوم النحر
٢:٢٢١	عائشة	حججنا مع النبي ﷺ فأفصنا يوم النحر فحاضت صافية فأراد النبي ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله
٢:٢٣١	ضباعة بنت الزبير	حجني واشترطني
٤:٣٥٥	جندب بن عبد الله	حدّ الساحر ضربة بالسيف
١:١٧٩	ابن عباس	الحدث حدثان حدث اللسان وحدث الفرج
٦٤٦ ، ١:٦١١	سعد بن أبي وقاص	الحدوالي الحداء ، وانصبوا عليّ اللين نصباً
٤:٤٤٦		الحدود كفارات لأهلها
٢:٣٩٠		حرام إجارتها
٢:٣٩٠		حرام بيعها حرام إجارتها
٤:٣٦٠	خالد بن الوليد	حرام عليكم الحمر الأهلية ، وكل ذي ناب من السباع
٤:٢٢٩		الحرم لا يُعيدُ عاصبياً ولا فاراً بدم ولا يخرّبهُ
١:٣١٢	أبو موسى	حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمي
٣:٥٧٣		الحسب المال
١:٤٤٠	ابن عمر	حفظت عن رسول الله ﷺ عشر ركعات : ركعتين قبل الظهر ، وركعتين بعدها
١:٣١٦		حكمي على الواحد حكمي على الكل
٣:٦٤١		
٤:٣٩٨		الحل ميتته
٤:٤٢٣	عائشة	حلفت به لا تكلم ابن الزبير . فلما كلمته أعتقت أربعين رقبة
١:٦٤٤		حمل أبو هريرة سرير ابن أبي وقاص بين العمودين
١:٦٤٤		حمل ابن عمر عبدالرحمن بن أبي بكر بين العمودين
١:٦٤٤		حمل سعد بن أبي وقاص عبدالرحمن بن عوف بين العمودين
١:٦٤٤		حمل عثمان سرير أمه بين العمودين فلم يفارقه حتى وضع
٣:١٠٣	عمر	حمني النبي ﷺ النقيع لخيال المسلمين
١:٥٩٤		حول رداءه فجعل عطاؤه الأيمن على عاتقه الأيسر

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٥٠٣	جابر	الحيوان اثنين بواحد لا يصلح نسيئاً ولا بأس به يدا بيد
٣:٣٧١		الخال وارث من لا وارث له
٣:٣٧٤		الخال والد إذا لم يكن دونه أم والخاله أم
٣:٣٧٤		الخاله أم إذا لم يكن بينهما أم
٢:٤٤٤		الخدعية في النار
١:٦٩٥		خذ الحب من الحب ، والإبل من الإبل
١:٧٢٦	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	خذ من العسل العشر
١:٦٦٥		خذ من كل ثلاثين من البقر تبعاً ، ومن كل أربعين مسنة
٣٤٨ ، ٢:٣٤٧		خذ من كل حالم ديناراً
٦٤٩ ، ٣٥٠		
٣:١١٣		خذها
٢٣٦ ، ٤:٢٣٣	عبادة بن الصامت	خذوا عني خذوا عني . قد جعل الله لمن سبيلا
١٨٤ ، ٢:١٧٩	جابر	خذوا عني مناسككم
١٩٣ ، ١٩٢		
٢١٠ ، ١٩٧		
٢٢٤		
٦٤٤ ، ٢:٦٢٧		خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك
٦٤٦		
٤:٥٦٥		خذني ما يكفيك وولدك بالمعروف
٤٥٦ ، ٢:٤٣٦		الخراج بالضمان
٦٣٥		
٣:٣٧		
٤:٣٨٩		خرج ثور في بعض دور الأنصار فضربه رجل بسيف
		وذكر اسم الله . فسئل عنه علي فقال: ذكاة وحية
٤:٦٤٤	ابن عباس	خرج رجل من بني سهم مع تميم الداري وعدي بن زيد ، فمات السهمي بأرض ليس بها مسلم
١:٢١٠	عطاء بن يسار	خرج رجلان في سفر . فحضرت الصلاة وليس معهما ماء
١:٥٨٨	ابن عباس	خرج رسول الله ﷺ للاستسقاء متبذلاً متخشعاً متواضعاً متضرعاً
١:٥٨٦	أبو هريرة	خرج رسول الله ﷺ يستسقي فصلى بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة
١:٥٧٥	جابر	خرج رسول الله ﷺ يوم فطر أو أضحى فخطب قائماً ثم قعد قعدة ثم قام
١:٥٨٧		خرجت لأعلمكم بلبلة القدر فتلاحي رجلان فرفعت
١:٣٠٣		خرجت منها إسي
٢:١٥٤	طارق بن شهاب	خرجنا حجاجاً فأوطأ رجل منا يقال له أربد ضباً ففرز ظهره

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢٠٠، ١:٥٧	جابر	خرجنا في سفر فأصاب رجل منا حجر فشحه في رأسه . ثم احتلم
٢:٨٩	عائشة	خرجنا مع رسول الله ﷺ فمنا من أهل بعرة
١:٥١٨	معاذ بن جبل	خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك . فكان يصلي الظهر والعصر جميعا
١:٥٨١	عائشة	خُسفت الشمس في حياة رسول الله ﷺ
٣:٥١٥	عبيدة	خطب عليّ الناس . فقال: شاورني عمر في أمهات الأولاد أن أعتقهن
٢:٦٩	أبو هريرة	خطبنا رسول الله ﷺ فقال : أيها الناس ! إن الله قد فرض عليكم
٢:٢٠٥	عبد الرحمن بن معاذ	خطبنا رسول الله ﷺ ونحن في منى فطفق يعلمهم مناسكهم حتى بلغ الجمار
٢٨٠، ١:٢٦٢		خمس صلوات كتبهن الله على العبد في اليوم واللييلة
٢:١١٤		خمس فواسق يقتلن في الحرم
٢:١١٩		خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم
٤:٣٦١		
٢:١١٤		خمس من الدواب ليس على الحرم في قتلهم جناح
٢:١١٩		خمس من الدواب ليس على الحرم في قتلهن جناح
٢:٨٧		خير ثيابكم البياض فالبسوها وكفنوا فيها موتاكم
٤:٦٢٦		خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم يأتي قوم ينذرون
٢:١٧		خيركم الذي يفطر في السفر
٤:٤٨٦	عمران بن حصين	خيركم قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم يجيء قوم ينذرون
١:١١٧		دباغ الأديم ذكاته
٣:٤٧٤	بجاهد	دبرت امرأة من قريش خادماً . ثم أرادت أن تُكاتبه
١:٢٣٠	كبيشة بنت كعب بن مالك	دخل عليّ أبو قتادة . فسكبت له وضوءاً . فجاءت هرة
١:٤٥٨	أم سلمة	دخل عليّ رسول الله ﷺ ذات يوم بعد العصر . فصلّى ركعتين
٢:٢١	عائشة	دخل عليّ رسول الله ﷺ ذات يوم فقال: هل عندكم من شيء؟ قلنا: لا
١:٦٦٠		دخل عليه السلام على ابنه إبراهيم وهو يجود بنفسه فجعلت عينا رسول الله ﷺ تدرقان
٤:٣٦٥	ابن عباس	دخلت أنا وخالد بن الوليد مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة . فأتي بضب محتوذ
١:٢٢٠	أم قيس بنت محصن الأسدية	دخلت باين لي على رسول الله ﷺ لم يأكل الطعام
١:٢٦٥	علقمة والأسود	دخلنا على عبد الله فقام فصلّى بلا أذان ولا إقامة
٣:١١١		دعها فإن معها حذاؤها وسقاها
١:١٥٩		دعهما فإنّي أدخلتهما وهما طاهرتين
١:٥٨٧		دعوة الصائم لا ترد

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢٣٤ ، ١:٢٣٢		دعي الصلاة أيام أقرائك
٢٤٠		
١:١٨٥	فاطمة بنت قيس	دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وصلبي
٢:٧٤٣	ابن عمر	دفع رسول الله ﷺ إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يعملوها من أموالهم
٤:٣٩٧	عبدالله بن مغفل	ذُلي جراب من شحم من قصر خيبر . فبرزت لأخذه فإذا رسول الله ﷺ يتبسم إلي
٢:١٥٠	ابن عباس	الدم والطعام بمكة والصوم حيث شاء
٤:٣٧٤		دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا
٤:١٤١	ابن عباس	دية أصابع اليدين والرجلين عشر من الإبل لكل أصبع
٤:١١٨	عمرو بن حزم	دية المرأة على النصف من دية الرجل
٤:١٢٠	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	دية المعاهد نصف دية المسلم
٤:١٢٠	عبادة بن الصامت	دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف أربعة آلاف
٤:١٢١	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	دية اليهودي والنصراني مثل دية المسلم
١:٦٧٤		دين الله أحق أن يقضى
١:٢٥٢		ذات الجفوف
٤:٣٨٢	ابن عباس	ذبايحهم
٢:٢٣٥	أبو هريرة	ذبح رسول الله ﷺ عن اعتمر من نسائه في حجة الوداع بقرة بينهن
٢:٢٣٩		ذبح كبشين في الأضحية بيده
٤:٣٦١		ذبحنا يوم خيبر الخيل والبغال والحمير فنهانا رسول الله ﷺ عن البغال والحمير ولم ينهنا عن الخيل
٤:٣٩٣	راشد بن سعد	ذبيحة المسلم حلال وإن لم يسم إذا لم يتعمد
٤:٣٩٤	جابر	ذكاة الجنين ذكاة أمه
٤:٣٨٧		الذكاة في الخلق واللثة
٤:٣٦١	أبو هريرة	ذكر القنفذ لرسول الله ﷺ فقال: هو خبيثة من الخبائث
٥١٥ ، ٣:٥١٣	ابن عباس	ذُكرت أم إبراهيم عند رسول الله ﷺ فقال: أعتقها ولداها
٤:٦٦٩		ذلك على ما قضينا وهذا على ما تقضي
٢:٣٣٣		ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم
٤٩٩ ، ٢:٤٨٦	عبادة بن الصامت	الذهب بالذهب مثلاً بمثل ، والتمر بالتمر مثلاً بمثل
٢:٤٨٨	عبادة	الذهب بالذهب وزنا بوزن ، والفضة بالفضة وزنا بوزن
٥٠٥ ، ٢:٥٠١	عمر	الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء ، والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء

المتع في شرح المتنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٣٤٤	سهل بن سعد	ذهب رسول الله ﷺ إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم . فحانت الصلاة
٢:٣٠٥		ذهب له فرس ، فأخذته العدو ، فظهر عليه المسلمون فرده عليه
٤:٦٩٣		الذي لا إله إلا هو
١:١١٣		الذي يشرب في آتية الذهب والفضة إنما يُجْرَجِرُ في بطنه نار جهنم
١:٤٥٩	قيس بن عمرو	رأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلي بعد الصبح ركعتين
١:٦٥٠		رأى عليه السلام عمرو بن حزم متكأ على قبر . فقال : لا تؤذ صاحب هذا القبر
١:٥٤٠		رأى عمر رجلاً بهيئة السفر وهو يقول : لولا الجمعة لسافرت . فقال : اخرج فإن الجمعة لا تمتع عن سفر
١:٥٦٤		رأى النبي ﷺ وهو على المنبر رجلاً يتخطى رقاب الناس فقال له : اجلس فقد آتيت وأذيت
١:١٢٦	مروان	رأيت ابن عمر أناخ راحلته . وجلس يبول إليها
٢:٨٠٠	إبراهيم التيمي	رأيتُ حذيفة يشتمد بين الغرضين يقولُ: أنا بها
٢:٤٧٩	ابن عمر	رأيت الذين يشترون الطعام مجازفةً يضربون على عهد رسول الله ﷺ
١:١٨٨	عطاء بن يسار	رأيت رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ يجلسون في المسجد وهم مُحَنِّون إذا توضؤوا وضوء الصلاة
٣٧٤ ، ١:٣٦٧	وائل بن حجر	رأيت رسول الله ﷺ إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه
١:١٥٦	جرير	رأيت رسول الله ﷺ بال ثم توضأ ومسح على خفيه
٢:٣٧	عمر	رأيت رسول الله ﷺ في المنام فأعرض عني . فقلت: ما لي؟ فقال: إنك تقبل وأنت صائم
١:١٣٤	عامر بن ربيعة	رأيت رسول الله ﷺ ما لا أحصي يتسوك وهو صائم
٤:٣٦٤	أبو موسى	رأيتُ رسول الله ﷺ يأكلُ الدجاج
٢:١٩٩	جابر	رأيت رسول الله ﷺ يرمي الجمرة ضحى يوم النحر
١:٣٩٤	المطلب	رأيت رسول الله ﷺ يصلي حيال الحجر والناس يمرون بين يديه
١:٣٥٠	وائل بن حجر	رأيت رسول الله ﷺ يصلي فوضع يديه على صدره إحداهما على الأخرى
١:٤١٧	مطرف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه	رأيت رسول الله ﷺ يصلي ولصدره أزيز كأزيز المرجل من البكاء
١:٥٥٣	أبو إسحاق	رأيتُ علياً يُخطب على المنبر فلم يجلس حتى فرغ
٢:٤٨	خرشة	رأيت عمر يضرب أكف الناس حتى يضعوها في الطعام
١:١٠٨		رأيت قلال هجر وكانت القلة منها تسع قربتين أو قربتين وشيقاً
٢:٥٤٨	ابن مسعود	رأيت ليلة أسري بي على باب الجنة مكتوباً : الصدقةُ بعشر أمثالها والقرضُ بثمانية عشر

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٢٣٧	عطاء	رأيت من تحيض يوماً ، ومن تحيض خمسة عشر يوماً
١:٣٦٥	ابن عمر	رأيت النبي ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه ، وإذا ركع
١:٣٦٧	ابن عمر	رأيت النبي ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه
١:١٤٠	المستورد بن شداد	رأيت النبي ﷺ إذا توضأ خلل أصابع رجله بخنصره
١:٦٤٥	ابن عمر	رأيت النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة
١:١٦٤	عمر	رأيت النبي ﷺ يأمر بالمسح على ظاهر الخفين إذا لبسهما وهما طاهران
١:٣٨٨	أنس	رأيت النبي ﷺ يعقد الآي بأصابعه عد الأعراب في الصلاة
١:١٤٨	جد طلحة بن مصرف	رأيت النبي ﷺ يفصل بين المضمضة والاستنشاق
١:٣٦٢		رأيت إذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره
٢:٢١٣	عن رجلين من بني بكر	رأينا رسول الله ﷺ يخطب بين أوسط أيام التشريق ونحن عند راحلته
١:٦٤٥	المغيرة بن شعبة	الراكب خلف الجنازة والمأشي حيث شاء منها
٢:٢٦٧		رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما
٢:٢٦٨		رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه . وإن مات
٢:٢١١	سعد	رجعنا من الحجة مع رسول الله ﷺ بعضنا يقول : رميت بست وبعضنا
٣:٤٥	أبو هريرة	رجل العجماء جبار
٢:٧٥٠		رحم الله أخي موسى أحر نفسه ثمانين سنين على طعام بطنه وعفة فرجه
٢:٤٩٦		رخص رسول الله ﷺ في العرية في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق
٢:٢١٢	عاصم عن أبيه	رخص رسول الله ﷺ لرعاء الإبل في البيتوتة في أن يرموا يوم النحر
٢:٤٩٦		رخص في العرايا أن تباغ بخرصها كيالاً
١:١٥٩		رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، وللمقيم يوماً وليلة إذا تطهر فلبس خفيه لمسح عليهما
٣:١١١	جابر	رخص لنا رسول الله ﷺ في العصا ، والسوط ، والحبل ، وأشباهه يلتقطه الرجل يتنفع به
٤:٥١٢		رزق ابن مسعود نصف شاة كل يوم
٣:٥٧٨		الرضاع يحرم ما تحرم الولادة
٢:١٢٤	ابن عباس	الرفث الجماع
١:٢٥٩		رفع القلم عن ثلاث : عن الصبي حتى يبلغ
٢:١٢		
٢١٥ ، ٣٠ ، ٤		
٢٤٩ ، ٢٣٤		
٣٤٤ ، ٣٤١		
٦٩٥		

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٢٥٨		رفع القلم عن ثلاث : ذكر منهم المجنون حتى يُفريق
٢:٦٤٩		رفع القلم عن ثلاث : عن الصبي حتى يحتلم
٢:١٩		رفع القلم عن ثلاث : عن المجنون حتى يفريق
٤:٢٥٨		
٢:٦٩		رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ
٢:٦٩		رفع القلم عن المعتوه حتى يعقل
٢:٦٩	ابن عباس	رفعت امرأة صبياً فقالت : يا رسول الله! ألهذا حج ؟ قال : نعم ولك أجر
١:١٢٥	ابن عمر	رقيت على بيت حفصة فرأيت النبي ﷺ على حاجته مستقبل الشام
١:٢٣٠		ركب يوماً جماراً مُعْرُورِي في الحر
٤:٢١٠		ركضتني ناقة من تلك الإبل
١:٣٦١	مصعب بن سعد بن أبي وقاص	ركعت فجعلت يدي بين ركبتي فنهاني أبي . وقال : كنا نفعل هذا فنهينا عنه
١:٤٤١		ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها
٤:٥٦٥		الرهنُ مركوبٌ ومحلوبٌ
٥٧٦ ، ٢:٥٦٥		الرهن من راهنه له غنمه وعليه غرمه
٣:٩٩		أنه أقطع الزبيرَ حُضْرَ فَرَسِهِ
٢ : ٥٨٣ ، ٥٨٦		الزعيم غارم
٥٩٧		
١:٧١٣		زكاة
٣:٥٧١		زَوْجَ أَبَاهُ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ ابْنَةَ عَمَّتِهِ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشِ الأسدية
٣:٥٤١		زَوَّجْتُهَا
٢:٧٦٨		زوجه على ما معك من القرآن
٣:٥٤١		زَوَّجْنَاكُمَا
١:٦٥٣	أنس بن مالك	سأل رسول الله ﷺ إنا نتصدق عن موتانا ونحج فهل يصل إليهم ذلك ؟
٤:٢٣٧	أبو هريرة وزيد بن خالد	سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْأُمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تَحْصَنْ ؟ قال : إِذَا زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا
١:٣١٧	أسماء بنت أبي بكر	سئل رسول الله ﷺ عن دم الحيض يكون في الثوب . فقال : اقرصيه
٣:١١٠	زيد بن خالد الجهني	سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ لِقْطَةِ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ . فَقَالَ : اعرف وكأعها وعفاصها
٤:٢٨٨	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	سُئِلَ عَنِ الثَّمْرِ المَعْلُقِ . فَقَالَ : لَا قِطْعَ فِي ثَمْرٍ وَلَا كَثْرَ . ثم قال : ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين
٣:٦		سئل عن حق الإبل فقال : إِمَارَةٌ دَلَوْهَا وَإِطْرَاقُ فَحْلِهَا
٤:٦٢٧	ابن عباس	سئل النبي ﷺ عن الشهادة . قال : ترى الشمس ؟ قال على مثلها

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:١٣٢	مجاهد	سألت ثمانية عشر من أصحاب النبي ﷺ عن الصلاة على الجنائز فكلهم
٣:٥٩٦	أبو الزبير	سألت جابرا عن العبد ينكح سيده . فقال : جاءت امرأة إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ونحن بالجابية وقد نكحت عبدا فانتهرها عمر
٤:٢٣٢	عبدالله	سألت رسول الله ﷺ أي الذنب أعظم ؟ قال: أن تجعل لله ندا وهو خلقك
٤:٣٦٠		سألت رسول الله ﷺ عن الضبع . فقال: هو صيد
٢:٢٦٥	ابن مسعود	سألت رسول الله ﷺ : أي الأعمال أفضل؟
١:٥٧٤	عقبة بن عامر	سألت عبدالله بن مسعود عما نقوله بعد تكبيرات العيد فقال : نحمد الله ونثنى عليه
١:١٦٠	شريح بن هانئ	سألت عليا رضي الله عنه عن المسح فقال : قال رسول الله ﷺ : للمسافر ثلاثة أيام
٤:٣٧٤	أبو زينب التيمي	سافرت مع أنس بن مالك وعبدالرحمن بن سمرة وأبي برة رضي الله تعالى عنهم فكانوا يمرون
١:٣٢٤	عمر بن الخطاب	سبع مواطن لا تجوز الصلاة فيها : ظهر بيت الله... سبعين ألف مقال
٣:٦٥٠	مجاهد	سألت ما بين الجن وعورات بني آدم إذا دخل الخلاء أن يقول : بسم الله
١:١٢٠		ستمرون على قوم في صوامع لهم سجد أبو بكر لما بشر بفتح اليمامة وقتل مسيلمة سجد السهو حين نسيه
٢:٢٧٧	أبو بكر	سجد علي لما وجد ذا الثدية في قتلى النهروان
١:٤٥٣		سجد عمر لما بشر بفتح اليرموك والقادسية
١:٤٥٣		سجد النبي ﷺ بثوب حبرة
١:٤٥٣	عائشة	سقط رسول الله ﷺ من فرس فنحش أو فحش شقه الأيمن . فدخلنا عليه نعوده
١:٦٢٢	المغيرة	السقط يصلى عليه
٣:٧٢٠	أنس	سكبت لرسول الله ﷺ غسلا واحدا في ليلة واحدة
١:٣٨٠	علي	السلام عليكم
١:٤٢٨		سلم من ثلاث وسجد بعد السلام في حديث عمران ابن حصين
١:٣١٧		سمعت امرأة تسأل النبي ﷺ كيف تصنع إحدانا بثوبها إذا رأت الطهر أتصلي فيه ؟
٢:٣٨٤	جابر	سمعت رسول الله ﷺ وهو بمكة يقول : إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والأصنام
٢:١٠٧	ابن عباس	سمعت رسول الله ﷺ يخطب بعرفات : من لم يجد نعلين فليلبس الخفين
٢:٢٢٢	حبيبة بنت أبي تخره	سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو يسعى : اسعوا فان الله كتب عليكم السعي

المتع في شرح المتع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:١٧١	سعيد بن المسيب	سمعت من عمر كلمة يقولها لما رأى البيت لم يسمعها غيري وهي: اللهم! أنت السلام
١:٣٥٥	وائل بن حجر	سمعت النبي ﷺ قرأ: {ولا الضالين} فقال: آمين. مد بها صوته
٣:١٨٠	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	سمعت النبي ﷺ وقد جاءه رجلٌ ومعه كُبةٌ من شعر. فقال: أخذت هذه من المغنم لأصلح بردعةً لي
١:٤١٧	عبدالله بن شداد	سمعت نسيح عمر وأنا في آخر الصفوف
١:٥٩٦	ابن عباس	سنة الاستسقاء سنة العيد
١:٥٨٥	ابن عباس	سنة الاستسقاء سنة العيدين
٣:٩٦	سعيد بن المسيب	السنة في حریم القلب العادي خمسون ذراعاً
٦٣، ٢:٦٢	عائشة	السنة في المعتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة
٢:٦١	عائشة	السنة للمعتكف أن لا يخرج لحاجة إلا لما لا بد منه
٢:٣٤٥		سنوا بهم سنة أهل الكتاب
٣٨٤، ٤:١٢٢		سها رسول الله ﷺ فسجد
٤١٠، ١:٤٠٩		
٤١٩		
١٨٥، ٣:١٨٤		سو بينهم
١:١٣٣		السواك مطهرة للضم مرضاة للرب
١:٣٤٥		سواوا صفوفكم فإن تسوية الصفوف من تمام الصلاة
٤:٥٤٢		شاهدك أو عينه. ليس لك منه إلا ذاك
٣:٦٩٩	أبو هريرة	شر الطعام طعام الوليمة يُدعى إليها الأغنياء ويُترك الفقراء
٤:٦٥٢	علي	الشطرنج من الميسر
٣:٦٠٣	ابن عمر	الشغار أن يزوجه ابنته على أن يزوجه ابنته وليس بينهما صداق
٣:٦٠٣	أبو هريرة	الشغار أن يقول الرجل للرجل: زوجني ابنتك وأزوجك ابنتي
١:٢٨٣	علي	شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملأ الله بيوتهم وقبورهم ناراً
٣:٥٤	ابن أبي مليكة	الشفعة في كل شيء
٥٤، ٣:٥٢		الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة
٣:٥٦		الشفعة كحل العقال
٣:٥٦		الشفعة كمشطة العقال إن قيدت بركت، وإن بركت فاللوم على من تركها
٣:٥٦		الشفعة لمن وأتتها
١:٢٨٦	ابن عمر	الشفق الحمرة. فإذا غاب الشفق وجبت الصلاة
٢:١٧٨	أم سلمة	شكوت إلى رسول الله ﷺ أي أشتكي. فقال: طوفي من وراء الناس وأنت راكبة

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٣٧٠	حباب	شكونا إلى رسول الله ﷺ حر الرضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا
١:١٧٩	عبدالله بن زيد	شكي إلى رسول الله ﷺ الرجل يخيل إليه أنه يجد الشيء
١:٥٤١	عبدالله بن سيدان	شهدت الجمعة مع أبي بكر . فكانت خطبته وصلاته قبل انتصاف النهار
١:٦٠٥	عمار مولى بني هاشم	شهدت جنازة أم كلثوم بنت علي ، وزيد بن عمر فصلى عليهما سعيد بن العاص
١:٤٩٢	عمار مولى الحارث بن نوفل	شهدت جنازة امرأة وصبي . فقدم الصبي مما يلي القوم
١:٦٠٥	أبو حازم	شهدت حسينا حين مات الحسن وهو يدفع في قفا سعيد بن العاص أمير المدينة ويقول : لولا السنة ما قدمتك
٢:٣١٢	عمير مولى أبي اللحم	شهدت خبير مع سادتي ، فكلموا في رسول الله
٤:٣٣١	أبو أمامة	شهدت صفين . فكانوا لا يجزؤون علي حريح
١:٥٢٥	جابر	شهدت مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف . فصفنا خلفه صفين والعدو بيننا وبين القبلة
١:٥٧٦	عبدالله بن السائب	شهدت مع رسول الله ﷺ العيد . فلما قضى الصلاة قال : إنا نخطب
١:٥٥٩	زيد بن أرقم	شهدت مع رسول الله ﷺ عيدين اجتمعا في يوم
١:٦٦٠	أنس	شهدنا بنت رسول الله ﷺ ورسول الله ﷺ جالس على القبر . فرأيت عينيه تدمعان
٢:٢٦٦	أبو أمامة	شهدت البحر مثل شهدي البر
١:٤٧٦	أبو سعيد	صاحب الدار أحق بالدار
١:٧٦١	أبو سعيد	صاعا من دقيق
٢:٢٦٥	صفوان بن عسال	صالح قريشا عشر سنين وأخر قتلهم حتى نقضوا صببت على النبي ﷺ الماء في السفر والحضر
١:١٥٥	ابن عمر	صحبت رسول الله ﷺ في السفر فلم يزد علي ركعتين حتى قبضه الله عز وجل
١:٥١٢	محمد بن صفوان عن صفوان بن محمد	صدمت أرنين فذبحتهما بمروءة . فسألت رسول الله ﷺ فأمره بأكلهما
١:٧٩٧	أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط	صدقة الرجل على المسلم صدقة ، وعلى ذي الرحم صدقة وصلة
٤:٣٣١	مروان	صرخ صارخ لعلي يوم الجمل : لا يُقتلن مُدير ، ولا يُذف علي حريح
١:٢٠٦	ابن عباس	الصعيد تراب الحرث ، والطيب الطاهر
٢١٠ ، ١:٢٠٥		الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين
٢:٢٦٩		أن صفوان بن أمية قيل له بعد الفتح : أنه لا دين لمن لا يهاجر
١:٦٣٦		صل قائما
١:٥٠٥		صل قائما . فإن لم تستطع فقاعدأ . فإن لم تستطع فعلى جنب

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٥٧٣	عمر	صلاة الأضحى ركعتان وصلاة الفطر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم
١:٤٤٧		صلاة الأوابين حين ترمض الفصال
١:٤٦٥		صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة
١:٥٥٦	عمر	صلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد ﷺ . وقد تخاب من افتري
١:٣٠٧		صلاة الرجل في الجمع يفضل على صلاته وحده بسبع وعشرين درجة
١:٤٤٤		صلاة الرجل في جوف الليل خير من الدنيا وما فيها
١:٤٤٦		صلاة الرجل قاعدا نصف الصلاة
١:٤٦٣		صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده
٢:٥٨		صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام
١:٤٤٥	ابن عمر	صلاة الليل مثنى مثنى
١:٣٦٠	عمر	صلاة النهار عجماء إلا الجمعة والعيدين
٢:٣٧١		صلب الذي أراد استكراه المرأة
٢:٦١٢		الصلح بين المسلمين جائز
٢:٦٠٥	أبو هريرة	الصلح بين المسلمين جائز إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحلَّ حراماً
١:٦٠٣		صلوا على من قال : لا إله إلا الله
١:٣٢٢		صلوا في مراح الغنم ولا تصلوا في مبارك الإبل
٢٩٤	١:٢٩٣	صلوا كما رأيتموني أصلي
٣٥٣	٣٤٦	
٣٨٠	٣٦٦	
٤٠٠	٣٩٩	
٤٠٥	٤٠٢	
٤٢٧	٤٠٦	
٦٣٥	٥٥١	
١:٣٥٣		صلوا كما علمتم
١:٤٧٧		صلى أبو سعيد مولى أبي أسيد وهو عبد بأبي ذر وابن مسعود وحذيفة رضي الله عنهم
١:٤١٠	ابن مسعود	صلى بنا رسول الله ﷺ خمساً . فلما انقضى من الصلاة توشوش القوم بينهم
١:٥٢٩	أبو بكر	صلى بنا رسول الله ﷺ في خوف ؛ الظهر : فصف بعضهم خلفه ، وبعضهم بإزاء العدو
١:٣٤٧	جابر	صلى بنا رسول الله ﷺ وأبو بكر خلفه . فإذا كبر رسول الله ﷺ كبر أبو بكر يُسْمِعُنَا
١:٥٤١	سويد بن غفلة	صلى بنا معاوية الجمعة ضحى

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٥٩٠	أبو هريرة	صلى بنا النبي ﷺ ثم خطبنا
١:٤٨٧		صلى التابعون خلف زياد بالبصرة
١:٥٩٠	أبو هريرة	صلى ثم خطبنا
١:٤٨٤	البراء بن عازب	صلى رسول الله ﷺ يقوم وليس هو على وضوء فتمت للقوم وأعاد النبي ﷺ
١:٥٢٩	عبدالله بن عمر	صلى رسول الله ﷺ صلاة الخوف في بعض أيامه : فقامت طائفة معه وطائفة بإزاء العدو
١:٦٣٣	عوف بن مالك	صلى رسول الله ﷺ على جنازة فحفظت من دعائه : اللهم! اغفر له
١:٦٢٩		صلى على امرأة فقام عند عجزيتها
١:٦٣١		صلى على قبر امرأة دفنت ليلاً فكبر أربعاً
١:٦٤١		صلى عمر رضي الله عنه على عظام بالشام
١:٥٣٠	ابن عباس	صلى النبي ﷺ بذى قرد صلاة الخوف والمشركون بينه وبين القبلة
١:٤٦٢		صلى النبي ﷺ الفرض في بيته وهو مريض
١:٣٥٢	أنس	صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين
١:٤٣٩	أبو مالك الأشجعي	صليت خلف النبي ﷺ فلم يقنت . وصليت خلف أبي بكر رضي الله عنه فلم يقنت
١:٤٥٧	عن أبيه يزيد بن الأسود	صليت مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر . فلما قضى صلاته إذ هو برجلين لم يصليا معه
١:٣٩٦	حذيفة	صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة فافتتح البقرة . فقلت : يركع عند المائة . ثم مضى
١:٤١٥	معاوية بن الحكم	صليت مع النبي ﷺ فعطس رجل من القوم
١:٣٥١	ثعيم بن الجمر	صليت وراء أبي هريرة . فقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم
١:٦٢٩	سمرة بن جندب	صليت وراء النبي ﷺ على امرأة ماتت في نفاسها فقام وسطها
١:٥٩٠	ابن عباس	صنع رسول الله ﷺ في الاستسقاء كما صنع في العيدين
٢:٧		الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفتطرون والأضحى يوم تضحون
٧،٢:٦	أبو هريرة	صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته
٠.٢:١١٦	جابر	صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يُصَادَ لكم
٤:٣٦٤		
٣:١٢٠		ضالة المسلم حرق النار
٢:٢٥٦	ابن عمر	الضحايا والهدايا ثلث لك وثلث لأهلك وثلث للمساكين
٢:٢٣٢	أنس	ضحى رسول الله ﷺ بكيشين أملمحين أقرنين

الممتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣:٥٠٢	علي	ضعوا عنهم ربع مال الكتابة
٤:٣٧٧	أبو شريح الخزازي	الضيافة ثلاثة أيام وجائزته يوم وليلة
٢:٢٢٢	عائشة	طاف النبي ﷺ فطاف المسلمون - تعني بين الصفا والمرورة -
٤:٣٨٠	ابن عباس	طعامه ما مات فيه
٢:٢١٥	عمرو بن شعيب عن أبيه	طفت مع عبد الله فلما دبر الكعبة قلت : ألا تتعوذ ؟
١:٦٢٢	المغيرة	الطفل يصلّي عليه
٣:٧٤٢		الطلاق لمن أخذ بالساق
٤:٧٠٠		
١:٦٢٦		طلّي ابن عمر ميتاً بالمسك
١:٧٥٨		طهّرة للصائم
١:١٨٠		الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام
١٨٠ ، ٢:١٧٨	ابن عباس	الطواف بالبيت صلاة إلا أنكم تتكلمون فمن تكلم فلا يتكلم إلا بخير
٢:٢٠١	عائشة	طابت رسول الله ﷺ لخله حين أحل قبل أن يطوف بالبيت
١:٦١٧	أم عطية	ظفرنا شعرها ثلاثة قرون وألقيناه من خلفها - تعني ابنة النبي ﷺ -
٢:٥٥٥	أبو هريرة	الظهر يُركبُ بنفقته إذا كان مرهوناً ، وعلى الذي يركبُ ويشربُ النفقة
٢:٥٧٥	أبو هريرة	الظهر يُركبُ بنفقته إذا كان مرهوناً ، ولبنُ الدر يُشربُ بنفقته إذا كان مرهوناً
١٩٩ ، ٣:١٨٨		العائدُ في هبته كالعائد في قبّته
١:٥٩٨		عائد المريض في مخرف من مخارف الجنة
١:٦٠٤		أن عائشة أوصت به أبا هريرة
١:٦٥٩		عاد نصرانيا فقال : كيف أنت يا نصراني
٣:٩٢	طاووس	عادي الأرض لله ورسوله ثم هي لكم
١٤ ، ٣:٥		العارية مؤداة
٢:٧٤٢		عامل رسول الله ﷺ أهل خيبر بالشرط ثم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ثم أهلهم إلى اليوم
٤:١٢٧		عبد أو أمة
١:٥٩١	علي	عجبت من يبطع عنه الرزق ومعه مفاتيحه . قيل : وما مفاتيحه ؟ قال : الاستغفار
٤٦ ، ٤٥ ، ٣:٤٤		العجماء جبار
١:٦٧٥	علي	عد عليهم الصغار والكبار
١:٦٧٦		عد عليهم صغرها وكبيرها
٣:٥٧٣		العربُ بعضهم لبعض أكفاء إلا حائكاً أو حجاماً

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٦٧٠	عروة بن الجعد	عرض للنبي ﷺ جلب . فأعطاني ديناراً . فقال: يا عروة ! اتتِ الجلب فاشتر لنا شاة
٢:٦٤٩	ابن عمر	عُرِضَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ وَأَنَا ابْنُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً فَرَدَّنِي
٢:٦٥٠	عطية القرظي	عُرِضَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ قَرِيظَةَ فَشَكُوا فِي فَأَمَرَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيَّ هَلْ أَنْبَيْتَ بَعْدَ
٣:١١٧	زيد بن خالد الجهني	عَرَفَهَا سَنَةً
٢:٦٩٢		عروة في شراء شاة ولم يجعل لهما شيئاً
١:١٣٣		عشر من الفطرة . وعد من ذلك : السبواك
١:٢٢٣		عصر بُثْرَةَ فَمَخْرَجَ مِنْهَا شَيْءً مِنْ دَمٍ فَمَسَحَهُ بِيَدَيْهِ وَلَمْ يَغْسِلْهُ
٤:٤١٩		عُنِيَ عَنِ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ
١:٢٩٤ ، ٤١٣		عني لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه
٣١ ، ٢:٢٦٦		
١٤١		
٣:٦١٣		
٢٤٣ ، ٤:٢٥		
٤٣٤ ، ٢٧٢		
٤٨٢ ، ٤٣٥		
٦٩٦		
٤:١١٨	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من دينها
٣:٦٥٥		العلائق : ما تراضى عليه الأهلون
٣:٢٩٧		العلم ثلاثة ، وما سوى ذلك فهو فضل : آية مُحْكَمَةٌ
٤:٢٧٦	أبو هريرة	علمت أن رسول الله ﷺ كان يصوم فتحنيت فطره
٢:٧٦٨	عبادة بن الصامت	بنبيذ صنعته في دباء علمت ناساً من أهل الصفة القرآن والكتابة . فأهدى إليّ رجل منهم قوساً
٣:٥٣٨	ابن مسعود	علمنا رسول الله ﷺ التشهد في الحاجة . إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا
١:٥٦٠	أبو عبد الرحمن السلمي	علمنا عبد الله بن مسعود أن نضلي بعد الجمعة أربعاً . فلما قدم عليّ علمنا أن نضلي ستاً
١:٣٧٦	ابن مسعود	علمني رسول الله ﷺ التشهد كفي بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن
١:٤٣٧	الحسن بن علي	علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في الوتر : اللهم ! اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ
٢:٨٠٠	عمر	علموا أولادكم الرمي والمشى بين الغرضين

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٧٤٣	عمر	على أن يعملوها ويزرعوها وهم شطر ما يخرج منها على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق
٢:٢٥٦		على أهل كل بيت
٢:٢٦١		على أهل كل بيت عتيرة
٢:٢٨٠		أنه من على ثمامة بن أنال
١:٥٤٥	أبو أمامة	على الخمسين جمعة
١:٦٤٧		على سنة رسول الله
١:٧٣٤	علي	على كل أربعين ديناراً ديناراً وفي كل عشرين ديناراً نصف دينار
١:٧٥٢	ابن عمر	على كل صغير وكبير حر وعبد
٣:١٢		على اليد ما أخذت حتى تؤدي
١٤ ، ١١ ، ٣ : ٦		على اليد ما أخذت حتى ترده
٣:٥٢٦		عليكم بالأبكار . فإنهن أعذب أفواهاً وأفتح أرحاماً
٣:٣٧٣		العمة بمنزلة الأب إذا لم يكن بينهما أب
٤:١٥		العمد قود إلا أن يعفوا ولي المقتول
٤:٢١٧		أن عمر قطع عبداً له سرق
١:١٧٦		أن عمر وابن عباس كانا يأمران غاسل الميت بالوضوء
٢:٣٠٠		أن عمرو بن معد يكرب حمل على أسوار وطعنه فدق صلبه فصرعه ، فنزل إليه
٣:١٨١		العمري جائزة لأهلها والرقبي جائزة لأهلها
٢:٢٣		عمل ابن آدم له كله إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به يدع طعامه وشرابه من أجلي
١:٥٢٦	صالح بن خوات	عمر صلى مع النبي ﷺ صلاة الخوف يوم ذات الرقاع : أن طائفة صلت معه وطائفة وجاه العدو
٢:٦٥٢	شريح	عهد إلي عمر بن الخطاب أن لا أجزى لجارية عطية حتى تحول في بيت زوجها حولاً أو تلد ولداً
١:١٧١		العين وكاء السه فمن نام فليتوضأ
٢:٢٦٦		غزوة في البحر مثل عشر غزوات في البر
١:٣٩١	الحسن	غزوت مع ثلاثمائة من الصحابة فكان أحدهم يقرأ إذا أم أصحابه بخاتم البقرة وبخاتم الفرقان
١:١٨٩		غسل الجمعة واجب على كل محتلم
٢:٢٥٦		
١:٦٠٧		غسلت امرأة أبي موسى زوجها
١:٦١١	عائشة	غسلنا بعض بنات النبي ﷺ فأمرنا أن نجعل بينها وبين السقف ثوباً
٣:١٤٨		غضب النبي ﷺ لما رأى مع عمر صحيفة فيها شيء من التوراة . وقال: أفي شك أنت يا ابن الخطاب ؟
١:١٢٢		غفرانك . الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:٦٥١	عمر	الغناء زادُ الراكب
٤:٦٥١	عمر	الغناء يُنبئُ النفاقَ في القلب
٢: ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٦ ، ٣١٤	عمر	الغنيمة لمن شهد الواقعة
٤:٣٧٥	عمر بن شعيب	غير متخذٍ حُبنةٍ
١:٥٤٨		فأتموا
٤:٢٩٣		فأتيته . فقلت: أنتقطعه من أجل ثلاثين درهماً . أنا أبيعُه وأنسهه ثمنها
١:٢٢٠		فأجلسه على حجره . فبال على ثوبه . فدعى بماء فنضحه ولم يغسله
٢:٤٨٩		فإذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم
٥٠١ ، ٢:٤٨٩		فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم يبدأ بيد
١:٤٢١	المغيرة	فإذا استتم قائماً فلا يجلس ويسجد سجدة السهو
٢:٢٦٥		فإذا استنفرتم فانفروا
١:٦٨٣		فإذا بلغت خمساً ففيتها شاة
١:٦٨٤		فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض
١:٤٣٣		فإذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة
١:٥٨١		فإذا رأيتموها فقوموا فصلوا
١:٣٦٣		فإذا ركعت فاجعل راحتك على ركبتك
٤١٩ ، ١:٤١٠	ابن مسعود	فإذا زاد الرجل أو نقص فليسجد سجدتين
١:٦٨٦		فإذا زاد على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة
١:٦٨٦	عمر بن حزم	فإذا زادت الغنم على ثلاثمائة فليس فيما دون المائة شيء وإن بلغت تسعاً وتسعين
١:٣٧١		فإذا سجد سجد غير مفترش ولا قابضهما
١:٤٥٢		فإذا سجد فاسجدوا
١:٤٠٠	ابن مسعود	فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك
٢:٢٨٥		فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم
١:٢٤٣		فإذا كان دم الحيض فأمسكي عن الصلاة . فإذا كان الآخر فتوضئي . إنما هو عرق
١:٣٨٢	أبو حميد	فإذا كان في الرابعة أفضى بوركه اليسرى إلى الأرض
١: ٦٧٠ ، ٧٣٥	علي	فإذا كانت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم
١:٦٨٦		فإذا كانت مائتين ففيها أربع حقائق أو خمس بنات لبون ، أي السنين ووجدت أخذت
١:٢١١		فإذا وجدت الماء فأمسه جلدك
٢:٢٢٧	عمر	فإن أدركت الحج قابلاً حج
٤:٤١٣		فإن أكل فلا تأكل

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:٤١٣	ابن عباس عدي	فإن أكل الكلب فلا تأكل وإن أكل الصقر فكل
٤:٤١٣		فإن أكل الكلب والباقر فلا تأكل
٢:٦٥٤		فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له
٣:٥٥٨		
٤:٥١١		
٢٤٨، ٤:٢٤٧		فإن اعترفت فارجمها
٣:٥٩		فإن باع ولم يؤذنه فهو أحق به
٤:٣٤١		فإن تابت وإلا قتل
٣:١٢٣		فإن جاءك أحد يخبرك بعددها ووعاها ووكاعها فادفعها إليه
٢:٤٣٠		فإن خير أحدهما صاحبه فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع
٢:٣٧		فإن سابه أحد فليقل: إني امرؤ صائم
٣:٧٠١		فإن سبق أحدهما فأجب الذي سبق
٤:٤٣٦		فإن شاء رجع وإن شاء ترك
٢:٨	أبو هريرة	فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين
٣:٦١٢		فإن قربك فلا خيار لك
٣:٧٠٠		فإن كان صائما فليدع
١:٣٥٧		فإن كان معك قرآن فاقرا به
٣:٧٠١		فإن كان مفطرا فليطعم
٤:٢١٧		فإن كانت مزوجة فليرفعه إلى الحاكم
١:٤٧٥	أبو مسعود	فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة
١:٥٠٦		فإن لم تستطع فصل مستقيا
١:٥٠٦		فإن لم تستطع فتاعدا . فإن لم تستطع فعلى ظهر
٣:١١٨	زيد بن خالد	فإن لم تعرف فاستنقها
١:٥٠٦		فإن لم يستطع أو ما بطرفه
١:٥٠٦	علي	فإن لم يستطع السجود أو ما
١:٦٩٠		فإن لم يكن بنت مخاض فابن لبون ذكر
٢:٦٣٢	أبو هريرة	فإن مات فصاحب المتاع أسوة العرماء
١:٧٣٢		فإن وجدته في خربة جاهلية أو قرية غير مسكونة ففيه وفي الركاز الخمس
١:٦١٨		فإنه يبعث يوم القيامة ملييا
٢:١٨٨	جابر	فأهللنا من الأبطح
٢:٢٨٠		فأدى أسارى بدر
٢:٢٨٠		فأدى أسيرا برجلين من أصحابه أسرتهما تقيف
٤:٢٣٩		فارجموا الأعلى والأسفل
١:٢٧٣	عبدالله بن زيد	فاستأخر غير بعيد
٣:١٢٤		فاستنقها فإذا طالبها يوما من الدهر فادفعها إليه

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:٦٦٢		فاطمة بضعة مني يربيني ما أرابها
١:٥٨٢		فاقتراً قراءة طويلة
٢:٥٢		فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة
٢:٥١		فالتمسوها في العشر الأواخر
٣:٥٥٥		فالسُلطانُ وليُّ من لا وليَّ له
٢:٤٧٣		فالقول قول البائع والمشتري بالخيار
٢:٤٧٣		فالقول ما قال البائع
٣:١١٨		فانتفع بها
٤:٢١٣	سهل	فترئكم يهوداً بلطمانَ خمسينَ منهم
٢:٢٥١	عائشة	فقتل ثلاثه هدي النبي ﷺ ثم أشعرها وقلدها
١:٥٩٠	عبدالله بن زيد	فتوجه إلى القبلة يدعو وحوّل رداءه ثم صلى
٢:٢٠٥	عبدالله بن عمرو	فجاء رجل فقال : لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح
٤:١٨١		فجعل رسولُ الله ﷺ ميراثها لبنتها ، والعقلُ على العصبية
٣:٧٠٥	عائشة	فجعلتُ منه -يعني من النمط الذي فيه تصاوير- متبذتين
١:٧٧٧	قيصة	فحللت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش ، أو سدادا من عيش
١:١١٧		فدبغوه فانتفعوا به
١:٦٨٠		فدين الله أحق بالقضاء
١:٧٥١	ابن عمر	فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على الذكر والأنثى والحُر
١:٧٥٨	ابن عباس	فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر أو قال: رمضان طهراً للصائم من الرث وطعمةً للمساكين
١:٧٥٩	ابن عمر	فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر وقال في آخره: وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين
١:٦٠٣		فرض على أمي غسل موتاه ، والصلاة عليها ، ودفنها
٣:١١٨		فشأنك بها
٣:٧٠٩	محمد بن حاطب	فصل ما بين الحلال والحرام الصوتُ والدفُّ في النكاح
٣:٧٤٠	حبيبة	فضربها فكسر بعضها . فقال النبي ﷺ : خذ بعض مالها وفارقها
١:٣٩١		فعل الجمع ابن عمر
١:٤٦٤		فعل ذلك عبدالرحمن بن عوف مرة فقال النبي ﷺ : أحسنتم
٣:٣١٦	سهل بن سعد	ففرق رسولُ الله ﷺ بينهما ، وقضى أن لا يُدعى ولدها لأب
٤:٤٣٦		فقال: إن شاء الله لم يحنّت
٢٩١، ١:٢٨٥		فقد أدركها
٢:١٩٢		فقد تم حجه وقضى تقته

المتع في شرح المتن

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:١٢٥	أبو أيوب	فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو الكعبة فنتحرف عنها ونستغفر الله
٤:٦٥٨		فقلت: يا رسول الله! إنها لكأية. قال: وما يدريك
٢:٣٤٥		فقول النبي ﷺ لمعاذ حين وجهه إلى اليمن: فادعهم إلى الإسلام
٢:٥٨٧		فقتيل: يا رسول الله هذا لعلي خاصة أم للناس عامة قال: للناس عامة
٢:٣٥٧		فكتب بذلك عبدالرحمن بن غنم إلى عمر بن الخطاب فكتب إليه عمر أن امض لهم ما سألوا
٤:٤٤٥		فكفر عن يمينك. وائت الذي هو خير
٢:٥٨٨		فككت رهان أخيك
٤:٣٧٥	أبو سعيد	فكل من غير أن تفسد
١:٣٥٣		فكلهم يخفي بسم الله الرحمن الرحيم
٤:٣٢٤		فكن عبدالله المقتول ولا تكن عبدالله القتال
١:٣٠٢		فكنت أؤمهم في بردة موصلة فيها فتق. وكنت إذا سجدت خرجت منها إسقي
٢:١٨١		فلا صلاة إلا التي أقيمت
٤:٢٢٩		فلا يجل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك فيها دماً
١:١٠٢		فلا يغمس يده في وضوئه حتى يغسلها ثلاثاً
٢:٢٦		فلا يفطر فإما هو رزق رزقه الله
٢:٢٥٦		فلا يقربن مصلانا
١:٢٤٩	أم سلمة	فلتستفر بثوب ثم لتصل فيه
١:٣٥٢	أنس	فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
١:٢٣٣		فلم أطف بالبيت ولا بالصفة والمروة
١:٥٩٠	ابن عباس	فلم يخطب بخطبتكم هذه
١:٥٩٠	ابن عباس	فلم يخطب بخطبتكم هذه. ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع
٢:١٩٣	أسامة بن زيد	فلما جاء الزدلفة نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب
١٨٥، ٢:١٨٤		فلما كان آخر طوافه على المروة
٣:٣٢٠		فلما كان عمرٌ جاءت الجدة الأخرى. فقال: ما لك في كتاب الله شيء
٢:١٨٨	جابر	فلما كان يوم التزوية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج
٦٩٣، ٣:٦٩٢		فلها المهراً بما استحلت من فرجها
١:٣٩٣		فليتخع عن يساره أو تحت قدمه
١:١٢٩		فليذهب بثلاثة أحجار أو بثلاث أعواد أو ثلاث حثيات من تراب

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:١٣٠		فليذهب معه بثلاثة أحجار
١:٤٢٨	عبدالله بن مسعود	فليسجد سجدتين بعد التسليم
١:٤٢٨	أبو سعيد	فليسجد سجدتين قبل أن يسلم
٢:٥٣٦		فليسلف إلى أجل معلوم
٤:٥٢٦		فليسوي بينهم في النظر والمجلس والإشارة
٣٣٨، ٣:٣٠٧		فما بقي فهو لأولى رجل ذكر
٤:٣٨٩		فما ند عليكم منها شيء فاصنعوا به هكذا
١:٥٩٧	أنس	فمطرتنا من الجمعة إلى الجمعة فجاء رجل إلى النبي ﷺ
٣:١٨٢		فمن أَعْمَرَ عُمَرَ فِيهِ لِلذِّي أَعْمَرَهَا حَيًّا وَمَيْتًا
٢:٣٠٢	عمر	فمن باع منهم شيئاً بذهب أو فضة ففيه خمس الله وسهام المسلمين
٢:٣٠٠		فمن قتل قتيلاً فله سلبه
٤:١٥		فمن قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ بَعْدَ مَقَاتِي هَذِهِ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ
٤:٥٦٦		فمن قضيت له بشيء من حق أخيه
٢:٨٢	ابن عباس	فمن كان دونهن مهله من أهله
٢:١٣٦	ابن عمر	فمن لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله
٢:٤٨٣		فنهانا أن نبيعه حتى نُثَقِّلَهُ
١:١١٧		فهلا أخذوا إهابها فانتفعوا به
٣٤٢، ٤:٣٤١	عمر	فهلاً حبستموه
٩٨، ٣:٩٤		فهو أحق به
٤:٦٤		فهو قود
٣:١١٨		فهو كسبيل مالك
٣:١٨٢		فهو للذي أَعْمَرَهَا حَيًّا وَمَيْتًا وَلَعَقِيهِ
٤:٤٠٨	أبو ثعلبة	فوجدته بعد ثلاث
١:٦٨٢		في الإبل السائمة في كل أربعين بنت لبون ، وفي سائمة الغنم في كل أربعين شاة
١:٦٨٤	أبو بكر	في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم في كل خمس شاة
١:٦٧١، ٦٧٢		في أربعين شاة شاة
٧٠٦، ٦٧٦		
١٤٣، ٤:١٤٢	عمرو بن شعيب	في الأسنان خمس خمس
٤:٢٨٢	عمر	في أمة بين رجلين وطفها أحدهما: يجلد الحد إلا سوطاً واحداً
٣:٥٧٦		في امرأة هلال بن أمية: انظره -يعني ولدها- فإن جاءت به على صفة كذا فهو لشريك بن سحماء
٣:١٤٠	عمر	في امرأة وطفها رجلان في طهر . فقال القائف: قد اشتركا فيه جميعاً . فجعله بينهما

المتع في شرح المتنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:٦٥١	ابن عباس وابن مسعود	في تفسير قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يشتري لهو الحديث﴾ [لقمان:٦] هو الغناء
٤:٥٣٠	أبو هريرة	في الحكم
١:٦٨٦		في خمس من الإبل شاة
١:١٦٩	ابن عباس	في الدم: إذا كان فاحشاً فعليه الإعادة
٢:١٦٥	ابن عباس	في الدوحة بقرة، وفي الجزلة شاة
٤:١١٥	عبدالله بن مسعود	في دية الخطأ عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنت مخاض
٤:١٤٩		في الذكر الدية
٤:١٤٢	عمرو بن حزم	في السن خمس من الإبل
١:٦٧٨		في كل أربعين شاة شاة
٤:١٤١		في كل إصبع عشر من الإبل
١:٧٦٦	بهز بن حكيم عن أبيه عن جده	في كل سائمة في كل أربعين بنت لبون من أعطها مؤخرها فله أجرها
١:٥٠٤		في الليلة الباردة أو المطيرة في السفر
٤:١٧٤	عمرو بن حزم	في المأمومة ثلث الدية
٤:١٦٩	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	في المواضع خمس خمس
٢:١٠٥	ابن عباس	في الميت المحرم: ولا تخمروا وجهه ولا رأسه
١٣٠، ٤:١١٨		في النفس المؤمنة مائة من الإبل
٤:٢١٣		فيحلقون خمسين يمينا ويبرؤون من دمه
٤:٢٧٥		فيستقى الخدم
١:٧١٨		فيما سقت السماء
٧١١، ١:٦٧٨		فيما سقت السماء العشر
١:٦٦٤، ٧١٠، ٧١٨		فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر
٤:٤٥	علي	فيمن وجد مع امرأته رجلاً فقتله: إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برئته
٤:٤٦٣	ابن عمر	قال الله تعالى للبحر الشرقي: إني عاجل فيك الحلية والصيد والطيب
٢:١٨٥	ابن عباس	قال الله تعالى: ﴿إن الصفا والمروة من شعائر الله﴾ فبدأ بالصفا
٤:٦٦٤		قال ابن مسعود للذي قال له: غلامي سرق امرأة لزوجتي. قال له: مالكم سرق مالكم
٢:٢٠٤	ابن عمر	قال رجل: يا رسول الله! خلقت قبل أن أذبح. قال: اذبح ولا حرج
٣:٥١٣	ابن عباس	قال رسول الله ﷺ لرجل ولدت منه أمته: فهي معتقة عن دبر منه

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣:٤٣٠	ابن عباس	قال في العبد يعتق بعضه: يرث ويورث على قدر ما عتق منه
٢:٣٩	ابن عمر	قال في قضاء رمضان: إن شاء فرق وإن شاء تابع
١:٦٠٣		قال في المحرم الذي وقصته ناقته: اغسلوه وكفونوه
٢:١١١		قال في المحرم الذي وقصته ناقته: لا تخنطوه
٢:١٠٤		قال في المحرم الذي وقصته ناقته: لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة مليبا
٢:٤٩	عمر	قال في يوم عيد: هذان يومان نهى رسول الله ﷺ عن صيامهما: يوم فطرکم من صيامکم
٢:٢٣٦	قتادة	قال قتادة: سألت سعيد بن المسيب فقال: نعم العضب: النصف فأكثر من ذلك
٤:٦٩٤		قال كعب بن سور في نصراني: اذهبوا إلى المذبح
١:٦٠٣		قال لأم عطية ونسوة معها لما ماتت ابنته: اغسلنها
٢:١٧		قال لحزمة بن عمرو الأسلمي وقد سأله عن الصوم في السفر: ومن أحب أن يصوم في السفر فلا جناح عليه
٤:٢٤٩	أبو هريرة	قال للأسلمي: أنكها؟ قال: نعم. قال: كما يغيب المرود في المكحلة والرشا في البئر. قال: نعم
٣:٦٤٩		قال للذي زوجه الموهوبة: هل من شيء تصدقها به؟ فالتمس. فلم يجد شيئا
١:٦١٤		قال للنساء اللواتي غسلن ابنته: اغسلنها بماء وسدر
٤:٣٣٩		قال لمانع الزكاة: لا. حتى تشهد أن قتلتنا في الجنة وقتلكم في النار
٤:٦٣٢		قال له النبي ﷺ: أنكها؟ قال: نعم. قال: حتى غاب ذلك منك في ذلك منها
١:٣٨٥	أنس	قال لبي النبي ﷺ: إذا رفعت رأسك من السجود فلا تُنقع كما يُنقع الكلب
١:٣٤٦		قال ﷺ للمسيء في صلاته: إذا قمت إلى الصلاة فكبر
١:٧٨٣	قبيصة	قال: تحملت حمالة فأتيت النبي ﷺ فقال: أتم يا قبيصة حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها
١:٤٩٦	عائشة	قالت لنساء كن في حجرتها: لا تصلين بصلاة الإمام فإنكن دونه في حجاب
٢:١٢٥	ابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو	قالوا للواطئ في إحرامه: أفسدت حجك
١:٦٤٥	علي	قام رسول الله ﷺ ثم قعد
١٥، ٤:٩	أبو هريرة	قام رسول الله ﷺ فقال: ومن قُتل له قتيل فهو بخير النظرين

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٢٣٥	البراء بن عازب	قام فينا رسول الله ﷺ فقال: أربيع لا تجوز في الأضاحي: العوراء البين عورها، والمريضة
١:٦٦٠		قيل عثمان بن مظعون وهو ميت ورفع رأسه وعينه تهراتان
١:٦٠١		قيلتكم أحياء وأمواتاً
٤:٥٥٦		قبول النبي ﷺ شهادة الأعرابي برؤية الهلال
٤:٣٣٣		قتل ابن ملحج علياً في غير المعركة فأقيد به
٢:٢٧٩		قتل يوم بدر عقبة بن أبي معيط والنضر بن الحارث صبراً
٢:٢٩٦	البراء بن مالك	قتلت تسعة وتسعين رئيساً من المشركين مبارزة
٢:٣٣٥		قد أجزنا من أجزت
٣:١٤١		قد اشتراكا فيه
٢:٢٦٩		قد انقطعت الهجرة ولكن جهاد ونية
٢:١٤٧		قد نهى النبي ﷺ عن إضاعة المال
٢:٤٠١		قد نهى النبي ﷺ عن الثنيا إلا أن تعلم
١:٣٢٧	البراء	قدم رسول الله ﷺ المدينة فصلى نحو بيت المقدس ستة عشر شهراً
٣:٧٠٣	عائشة	قدم النبي ﷺ من سفر وقد سرت سهوة بنمط فيه تصاوير . فلما رآه قال: أتستزين بستريه تصاوير؟
٢:٩٥	أبو موسى عائشة	قدمت على رسول الله ﷺ وهو منيخ بالبطحاء
٤:٣٤٣		قدمت مكة وأنا حائض
١:٤٧٥		قدمناه فضرينا عنقه
١:١١٦	عبدالله بن حكيم	قدموا قريشاً ولا تقدموها
٣:٧٠٨	عبدالله بن قرظ	قرئ علينا كتاب رسول الله ﷺ بأرض جهينة - وأنا غلام شاب - أن لا تستفخوا من الميتة بإهاب
٤:٥٧٨		قرب إلي رسول الله ﷺ خمس بدنات أو ست فطفقن يزولفن إليه بأيتهن يداً
١:٣٥١	أبو هريرة	قسم النبي ﷺ خير على ثمانية عشر سهماً
٤:٥١٨		قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين فنصفها لي ونصفها لعبدي
٤:١٨٢	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	القضاة ثلاث: اثنان في النار وواحد في الجنة: رجل علم الحق ففضى به فهو في الجنة
٣:٤٩		قضى رسول الله ﷺ أن عقل المرأة بين عصبتها من كانوا لا يرثون منها إلا ما فضل عن ورثتها
٣:٤٩	جابر	قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شرك لم يقسم: ربعاً أو حائط
٤:٦٧٣	أبو هريرة	قضى رسول الله ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم
		قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد الواحد

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:١٤٧	عمرو بن شعيب	قضى رسول الله ﷺ في العين القائمة السادة لمكانها بثلاث الدية
٤:١٦٧	مكحول	قضى رسول الله ﷺ في الموضحة بخمس من الإبل
٤:١٤٧	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	قضى رسول الله ﷺ في اليد الشلاء إذا قطعت بثلاث ديتها
٤:١٦٧	مكحول	قضى النبي ﷺ في الموضحة بخمسين من الإبل ولم يقض فيما دونها
٤:٤٢٤		قَطِّ قَطْرٍ وَعِزَّتْكَ!
٢:١٩٦	ابن عباس	القط لي حصى . فلقطت له سبع حصيات من حصى الخدْف
٢:١٠٨	علي	قَطْعُ الخَفَيْنِ فساد . يَلِيسُهُما كما هما
٤:٣٢٠		القطْعُ في ربع دينار
١:٦٣٨	مالك	قف حيث وقفت السنة
٤:٦٢٥		قَل : لا
١:٣٨٦	طاوروس	قلت لابن عباس في الإقعاء على القدمين قال : هي سنة نبيك
١:٧٦٣	بجاهد	قلت لابن عمر: إن الله قد أوسع ، والبر أفضل
١:٤٥٠	عقبة بن عامر	قلت لرسول الله ﷺ : في الحج سجدتان ؟ قال : نعم
١:٤٣٤	سعد بن هشام	قلت لعائشة رضي الله عنها : أنبئيني عن وتر رسول الله ﷺ . قالت : كنا نُعَدُّ له سواكه وطهوره
١:٣٩٠	عبدالله بن سفيان	قلت لعائشة رضي الله عنها : كان رسول الله ﷺ يجمع السور في ركعة . قالت : المفصل
٣:١٠٨	أبو عمرو الشيباني	قلت لعبدالله بن مسعود: إني أصبتُ عبداً أباقاً
١:٦١٠	علي	قلت للنبي ﷺ : إن عمك الضال قد مات . قال : اذهب فواره
٤:٣٨٥	رافع بن خديج	قلت يا رسول الله ! إنا نلقى العدو غدًا وليس معنا مدى
٤:٣٨٥	عدي بن حاتم	قلت يا رسول الله ! أرايت إن أحدثنا أصابَ صيداً وليس معه سكينٌ أيديحُ بالمرورةِ وشقُ العصا ؟
٢:٥١	عائشة	قلت يا رسول الله: إن وافقتها فبم أدعو: قال قولي: اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف
١:١١٦	أبو ثعلبة	قلت : يا رسول الله ! إنا بأرض قوم أهل كتاب أفأكل كل في آنتهم ؟
٣:٧٠٢	عائشة	قلت : يا رسول الله ! إن لي جارين . فإلى أيهما أهدي ؟ قال : إلى أقربهما منك بأباً
٣:٥٣٣	بهز بن حكيم عن أبيه عن جده	قلتُ : يا رسول الله ! عورأثنا ما تأتي منها وما ندر ؟ قال: احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك
٢:٢٦٣	عائشة	قلت : يا رسول الله ! هل على النساء جهاد ؟

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٧٢٦	أبو سيارَةَ المتعي	قلت : يا رسول الله! إن لي نخلاً . قال: أد العشر . قال: قلت: فاحم إذا جبلها . فحماه له
٤:٤٠٠	عدي بن حاتم	قلت : يا رسول الله! إنا نرسل الكلبَ المعلمَ فيمسك علينا . قال: كلُّ
١:٢٩٦	سلمة بن الأكوع	قلت : يا رسول الله! إني أكون في الصيف وليس عليّ إلا قميص واحد
٢:٥٠	عائشة	قلت: يا رسول الله! أهدي لنا حنسي . قال: هاتيه فحمت به فأكل . وقال: قد كنت صائماً
٢:٢٤	عمر	قلت: يا رسول الله! صنعت اليوم أمراً عظيماً فقبلت وأنا صائم
١:٤٣٨	عبدالله بن عمر	التقوت في الفجر بدعة
١:٤١٦		التقهقهة تنقض الصلاة ولا تنقض الوضوء
٢:١٣٠		قول عائشة رضي الله عنها لامرأة قالت لها : اشتكت عيني وأنا محرمة : اكتحلي بأي كحل شئت
١:١٤٣		قول النبي ﷺ لرجل ترك موضع ظفر من قدمه : ارجع فأحسن وضوءك
١:٣٩٧		قول النبي ﷺ لعمران بن حصين : صل قائماً
١:٢٩٨		قوله تعالى : {ولا يدين زينتهم إلا ما ظهر منها} [النور: ٣١] قال ابن عباس : وجهها وكفيها
١:١٠٠		قوله عليه السلام لأبي ذر : التراب كافيك ما لم تجد الماء
١:١٦٨		قوله ﷺ في المذي : يغسل ذكره ويتوضأ
١:٣٦١		قوله ﷺ للمسيء في صلاته : ثم اركع
١:٤٠٤		قولوا : اللهم! صل علي محمد
٤:٧١٠		قيل لسلمان رضي الله تعالى عنه : علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراءة
٢:٣٢٤		قيل لعمر في أرض الشام : إن قسمتها ربما صار ربع الكل للبيت الواحدة
٢:٢٦٦	أبو سعيد الخدري	قيل : يا رسول الله ! أي الناس أفضل؟
٤:٣٩٤	أبو سعيد	قيل : يا رسول الله! إن أحدنا ينحرُ الناقةَ ويذبحُ البقرةَ والشاةَ فيجد في بطنها الجنينَ أنا كله أم نلقه ؟
٢:٨٦	عائشة	كأنني أنظرُ إلى ويص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ
٢:١٤٦		كأنني أنظرُ إلى ويص المسك في مفارق رسول الله ﷺ
٣:٦١٢	عائشة	كاتبته برة فخيرها رسول الله ﷺ في زوجها ، وكان عبداً فاختارت نفسها
٣:١٨٨		كالكلب يعودُ في قَيْته
١:١٧٦	جابر	كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسته النار
١:١٩٤	عائشة	كان إذا اغتسل للحنابة بدأ بشقه الأيمن ثم الأيسر

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٣٣٠		كان إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبال بناقته القبلة فكبر ثم صلى حيث كان وجهه ركابه
٢:١٩٣	ابن عمر	كان إذا فاتته الجمع بين الظهر والعصر مع الإمام جمع منفرداً
١:٢٧١	ابن عمر	كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين والإقامة واحدة
١:١٨٨	زيد بن أسلم	كان أصحاب رسول الله ﷺ يتحدثون في المسجد على غير وضوء
١:٣٩٤		كان ابن الزبير يصلي والطواف بينه وبين القبلة . تمر المرأة بين يديه فينتظرها حتى تمر
٢:١٩٦		كان ابن عمر رضي الله عنهما يأخذ الحصى من جمع
١:٤٧٨		كان ابن عمر رضي الله عنهما يصلي وراء الحجاج
٢:١٠٨		كان ابن عمر رضي الله عنهما يفتي بقطعهما حتى أخبر بذلك فرجع
١:٢١٠		كان ابن عمر يتيمم لكل صلاة
١:٥١٩		كان ابن عمر يجمع بين المغرب والعشاء
١:٦٤٣		كان ابن عمر يحمل الجنائز من قبل ميامنها : يبدأ باليد
٣:٦٣٥	ابن شهاب	كان بين إسلام صفوان بن أمية وامرأته بنت الوليد بن المغيرة نحو من شهر . أسلمت يوم الفتح
١:٣٩٣	سهل	كان بين النبي ﷺ وبين القبلة عمر الشاة
٤:٥٦٢	أبو موسى	كان الخصمان إذا اختصما إلى رسول الله ﷺ فأنفذ الموعد فوفى أحدهما
٣:٢٩٩		كان الرجل في ابتداء الإسلام يقول للرجل: دمي دمك ، ومالي مالك ، تنصرتني وأنصرك
١:٧٧٠	عبدالله بن أبي أوفى	كان رسول الله ﷺ إذا أتاه قوم بصدقتهم قال: اللهم صل على آل فلان
٢:٦١	عائشة	كان رسول الله ﷺ إذا اعتكف يذني إلي رأسه فأرجله ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان
١:١٩٣	عائشة	كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل للحنابة غسل يديه ثلاثاً
١:٧٢٣	مكحول	كان رسول الله ﷺ إذا بعث الخراف قال: خففوا عن الناس فإن في المال العربية والواطئة والأكلة
١:١٥١	جابر	كان رسول الله ﷺ إذا توضأ أمر الماء على مرفقيه
١:١٢٢	عائشة	كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الخلاء قال : غفرانك
١:١٢٢	المغيرة	كان رسول الله ﷺ إذا ذهب المذهب أبعد
١:٣٩٩	عائشة	كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من السجدة لم يسجد حتى يستوي قاعداً
١:٣٦٢	عائشة	كان رسول الله ﷺ إذا ركع لم يرفع رأسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك
١:٥٠٠	عائشة	كان رسول الله ﷺ إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول : اللهم! أنت السلام ومنك السلام

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٦٣٢	أبو إبراهيم الأشعري عن أبيه	كان رسول الله ﷺ إذا صلى على الجنائز قال : اللهم! اغفر لحينا
١:٣٥٠	عمر بن الخطاب	كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة كبر . وقال : سبحانك اللهم! وبحمدك
١:١٣٥	حذيفة	كان رسول الله ﷺ إذا قام من النوم يشوص فاه بالسواك
١:١٩٨	عائشة	كان رسول الله ﷺ إذا كانت له حاجة إلى أهله أتاهم ثم يعود ولا يمسه ماء
١:٣٦١	مالك بن الحويرث	كان رسول الله ﷺ إذا كبر رفع يديه ، وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع
١:٢٩٨	عائشة	كان رسول الله ﷺ في بيته كاشفاً عن فخذه فاستأذن أبو بكر
١:١٣٥	عائشة	كان رسول الله ﷺ لا يرقد من ليل أو نهار فيستيقظ إلا تسوك قبل أن يتوضأ
١:٧٤٥	سمرة بن جندب	كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نخرج الزكاة مما نعد للبيع
١:٦٦٤	سمرة بن جندب	كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نخرج الصدقة مما نعد للبيع
١:٥٥٣	ابن عمر	كان رسول الله ﷺ يخطب خطبتين كان يجلس إذا صعد المنبر حتى يفرغ أذان المؤذن
٣:٧٢٦	عائشة	كان رسول الله ﷺ يدخل علي في يوم غيري فينال مني كل شيء إلا الجماع
٣:٥٣٢	عائشة	كان رسول الله ﷺ يسترني بردائه وأنا أنظر إلى الحبيشة يلعبون في المسجد
٢:١٧٦	ابن عمر	كان رسول الله ﷺ يستلم الركن اليماني والحجر في كل طوفة
١:٢٨٠	أبو برزة الأسلمي	كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر التي تدعونها الأولى حين تدحض الشمس
١:٢٨٥	أنس	كان رسول الله ﷺ يصلي العصر فيذهب أحدنا إلى العوالي والشمس مرتفعة
١:٤٣٤	عائشة	كان رسول الله ﷺ يصلي ما بين العشاء إلى الفجر إحدى عشر ركعة . يسلم من كل ركعتين
١:٤٣٥	عائشة	كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس إلا في آخرهن
١:٣٩٥	عائشة	كان رسول الله ﷺ يصلي وأنا معترضة بين يديه كاعتراض الجنائز
١:١٣٨	عائشة	كان رسول الله ﷺ يعجبه التيامن في طهوره ، وسواكه ، وتعله
١:١٠٣		كان رسول الله ﷺ يتغسل بفضل ميمونة
٢:٣١٣	ابن عباس	كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء فيداوين الجرحى ويُحْدِثُ مِنَ الْغَنِيمَةِ

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٤٤٨	ابن عمر	كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا السورة في غير الصلاة . فيسجد ونسجد معه
١:٤٥١	ابن عمر	كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا القرآن . فإذا مر بالسجدة كبر وسجد . وسجدنا معه
١:٥٧٤	النعمان بن بشير	كان رسول الله ﷺ يقرأ في العيدين والجمعة بسبح اسم ربك الأعلى
٣:٧٢٣	عائشة	كان رسول الله ﷺ يقسم بين نسائه فيعدل
١:٤٣٦	علي	كان رسول الله ﷺ يقول في آخر وتره : اللهم! إني أعوذ بك
٣٦٥ ، ١:٣٦٤	أبو هريرة	كان رسول الله ﷺ يقول : سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع
١:٥٧٥	أبو موسى	كان رسول الله ﷺ يكر في العيدين تكبيره على الجنابة ويوالي بين القراءتين
١:٦٣٧		كان رسول الله ﷺ يكبرها
١:٥٠٣	ابن عمر	كان رسول الله ﷺ ينادي مناديه في الليلة المطيرة : صلوا في رحالكم
١:١٩٨	عائشة	كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب ولا يمسه ماء
١:٤٣٥	أبي بن كعب	كان رسول الله ﷺ يوتر بـ { سبح اسم ربك الأعلى }
٢:١٢٩	عائشة	كان الركبان يمرون بنا ونحن محرمات مع رسول الله ﷺ فإذا حاذونا
٣:٦١٢	ابن عباس	كان زوجُ بريرةَ عبداً أسوداً لبني المغيرة يقال له مُغيث
١:٧٤١	هشام بن عروة	كان سيف الزبير محلي بالفضة
٢:٣١٣	سعيد بن المسيب	كان الصبيان يُحلبون من الغنيمة إذا حضروا الغزو
٢:٧	نافع	كان عبد الله بن عمر إذا مضى من شعبان تسعة وعشرون يوماً يبعث من ينظر له الهلال
٢:١٨٨		كان عطاء يستلم الركن ثم ينطلق منه مهلاً بالحج
١:٥٧٨		كان علي رضي الله عنه يكبر حتى يسمع أهل الطريق
١:٣٥٥		كان عليه السلام إذا أمن أمن من خلفه حتى كان للمسجد ضجة
١:٢٧٦	عبد الله بن أنس	كان عمومي يأمرني أن أؤذن لهم وأنا غلام لم أحتلم
٤:٦٥١		كان عندي جارتان تُغنيان فدخل أبو بكر فقال: مزبور الشیطان في بيت رسول الله ﷺ
١:٢١٧	ابن عمر	كان غسل الثوب من النجاسة سبع مرات فلم
٤:٦٤	ابن عباس	كان في بني إسرائيل القصاص ولم تكن فيهم الدية
١:٧٤٢	أحمد	كان في سيف عثمان بن حنيف مسمار من ذهب
١:٣٧٠	الحسن	كان القوم يسجلون على العمامة والقلنسوة ويده في كمه
٣:٤٣٨	عبد الله بن شداد	كان لبنت حمزة مولى أعتقته فمات وترك ابنته ومولاته بنت حمزة . فرفع ذلك إلى النبي ﷺ

الممتع في شرح الممتع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣:٢٩٨	عبدالله بن شداد	كان لبنت حمزة مولى أعتقته . فترك ابنته ومولاته . فأعطى النبي ﷺ بنته النصف
١:١٢١	أنس	كان لرسول الله ﷺ خاتم يضعه إذا دخل الخلاء
١:٢٧٧	ابن عباس	كان لرسول الله ﷺ مؤذن يطرب . فقال رسول الله ﷺ : إن الأذان سهل سمح
١:٧٤٢		كان له سيف فيه سبائك من ذهب
١:٦٥٣		كان لي أبوان . كنت أبرهما في حياتهما . فكيف لي أن أبرهما بعد موتهما ؟
٤:٣٢٥	يعلى بن أمية	كان لي أختير . فقاتل إنساناً فعض أحدهما يد الآخر قال: فانتزع العضوض يده من في العاض
٢:٦٢٨	عبدالرحمن بن كعب	كان معاذ من أفضل شباب قومه ، ولم يكن يُمسك شيئاً . فلم يزل يدان حتى أغرق ماله في الدين
٣:٦٣٦	ابن شيرمة	كان الناس على عهد رسول الله ﷺ يسلم الرجل قبل المرأة والمرأة قبل الرجل
١:٤٤٢	يزيد بن رومان	كان الناس يقومون في عهد عمر رضي الله عنه بثلاث وعشرين ركعة
٢:٢١٤		كان الناس ينصرفون كل وجه فقال رسول الله ﷺ : لا ينفرون أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت
١:٤٥٣	أبو بكر	كان النبي ﷺ إذا أتاه أمر يُسر به خيراً ساجداً
١:٣٦٤	ابن عمر	كان النبي ﷺ إذا افتتح الصلاة كبر ورفع يديه حنو منكبيه
١:٣٥٠	ابن عباس	كان النبي ﷺ إذا افتتح الصلاة لم ينظر إلا إلى موضع سجوده
١:١٢٨	أنس	كان النبي ﷺ إذا خرج لحاجته أحمل أنا وغلाम نحوي
٤:٣٩٢		إداوة من ماء
١:٣٦٨	أبو حميد الساعدي	كان النبي ﷺ إذا ذهب سمي
١:٥٧١	جابر	كان النبي ﷺ إذا سجد أمكن جبهته وأنفه من الأرض
١:٥٧٠	بريدة	كان النبي ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق
١:٥٩٢	أنس	كان النبي ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يفطر
١:٦١٩	جابر	كان النبي ﷺ لا يرفع يديه لشيء من الدعاء إلا في الاستسقاء يرفع يديه حتى يرى بياض إبطيه
١:٥٦٠	ابن عمر	كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتلى أحد
١:٢٨٩		فوصلني أربعاً
١:٧٧٨		كان النبي ﷺ يصلها أحياناً وأحياناً : إذا رأهم اجتمعوا عجل ، وإذا رأهم أبطأوا آخر
٢:٢٨٩	أنس	كان النبي ﷺ يعطي من الركاة من هذا شأنه
٢:٣٧	عائشة	كان النبي ﷺ يغزو بأمر سليم ونسوة معها
		كان النبي ﷺ يقبل ويباشر وهو صائم وكان أملككم لإربه

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٣٥٩	أبو قتادة	كان النبي ﷺ يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر بفاحة الكتاب وسورتين
١:٧٨١		كان النبي ﷺ يقسم قسماً فيقول سعد بن أبي وقاص : أعط فلانا فإنه مؤمن . فيقول النبي ﷺ: أو مُسلم
٢:٩٩	جابر	كان النبي ﷺ يلبي في حجه إذا لقي راكباً أو علا أكمة أو هبط وادياً
٢:٦٢	عائشة	كان النبي ﷺ يمر بالمرضى فيمر كما هو ولا يعرج يسأل عنه
١:١٥٤	أنس	كان النبي ﷺ ينطلق في حاجته فأتبه أنا و غلام نحوي بإداوة ماء يستنحي به
٢:٢٦٣		كان يبيع الحر على الإسلام والجهاد ، ويباع العبد
١:٣٩٠		كان يختم القرآن في ركعة
١:٦٣٦		كان يصلي على الجنابة قائماً
١:٣٢٨		كان يصلي على حماره
١:١٩٤		كان يعجبه التيمن في تغله وترجله وطهوره وفي شأنه كله
١:٣٧٣	وائل بن حجر	كان يعني النبي ﷺ إذا رفع رأسه من السجود استوى قائماً
٣:٥٦٣		كان يُقرع بين نسائه إذا سافر
٤:٥٧٨		كان يقسم الغنائم
٢:٤١	عائشة	كان يكون عليّ الصوم من رمضان فما أقضيه حتى يجيء شعبان
١:٢٢٣	عائشة	كان يكون لإحسانا الدرع : فيه تحيض وفيه تصيبها الجنابة
٢:٢٩٤		كان ينفل الربع بعد الخمس والثلث بعد الخمس إذا قُتل
٣:٧١٣	جابر	كان اليهود يقولون : إذا جامع الرجل امرأته في فرجها من ورائها جاء الولد أحوال
١:٣٧٢	أبو حميد	كان ﷺ إذا سجد فرج بين فخذه
٤:١١٤	السائب بن يزيد	كانت الدية على عهد رسول الله ﷺ أرباعاً : خمساً وعشرين جذعة ، وخمسا وعشرين حقة
٢:١٣١	عكرمة	كانت عائشة وأزواج النبي ﷺ يختصن بالحناء وهن حرم
٤:٣٣٢	الزهري	كانت الفتنة العظماء بين الناس وفيهم البديون فأجمعوا على أن لا يقام حد على رجل ارتكب فرجاً حراماً
١:٧٤١	أنس	كانت قبعة سيف النبي ﷺ فضة
٤:١٢١	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار أو ثمانية آلاف درهم
١:٤١٨		كانت لي ساعة أدخل فيها على رسول الله ﷺ في السحر

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:٢٨٥	ابن عمر	كانت مخزومية تستعير المتاع وتحجده . فأمر النبي ﷺ بقطع يدها
١:٢٥٢	أم سلمة	كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله ﷺ أربعين يوماً أو أربعين ليلة
١:١٢٧	عائشة	كانت يد رسول الله ﷺ اليمنى لظهوره وطعامه
١:٣٥٢		كانوا لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم
١:٦٤٧	إبراهيم	كانوا يستحبون اللبن ويكرهون الخشب والآخر
٢:٤٨٢	ابن عمر	كانوا يضرّبون على عهد رسول الله ﷺ إذا اشتروا الطعام جزافاً أن يبيعه حتى يُؤزّوه
٤:٢٨٢	ابن زياد عن أبيه	كانوا يفعلونه على عهد رسول الله ﷺ في مغازيهم
٣:٣٢١	سعيد عن إبراهيم	كانوا يورثون من الجدات ثلاثاً : ننتين من قبل الأب : وواحدة من قبل الأم
٤:٤٣٢		الكبائر : الإشراف بالله ، وعقوق الوالدين ، وقتل النفس ، واليمين الغموس
١:٦٣١	عبدالله بن مسعود	كبر رسول الله ﷺ أربعاً وخمسةً وسبعاً فكبروا ما كبر الإمام
١:٦٣١		كبر علي ابنه إبراهيم أربعاً ، وكبر على البراء بن معرور أربعاً ، وعلى ابن بيضاء أربعاً
٣:٥٦٣		كبر كبر - أي قدم الأكبر - فتكلم حويصة
٣:٤٨٠	علي	الكتابة على نجمين
٤:٥١٢		كتب إلى معاذ بن جبل وأبي عبيدة حين بعثهما إلى الشام : أن انظروا رجالا من صالحني من قبلكم فاستعملوهم على القضاء
٢:٣٥٧	إسماعيل بن عياش عن غير واحد من أهل العلم	كتب أهل الجزيرة إلى عبد الرحمن بن غنم إنا شرطنا على أنفسنا أن لا نتشبه
٣:٣١٧	عبدالله بن عبيد بن عمير	كتبْتُ إلى صديق لي من أهل المدينة من بني زريق أسأله عن ولد الملاعة لمن قضى به رسول الله ﷺ؟
٢:٧٦٩		كسب الحجام خبيث
٤:٦٥٣		كسر عظم الميت ككسر عظم الحي
١:٦٥١		
٣:١٥		
٤:٣٧٣		
١:٥٨٠	الحسن البصري	كسف القمر وابن عباس بالبصرة فصلى بنا ركعتين وخطبنا
١:٥٨٠	عائشة	كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فخرج إلى المسجد فصف الناس وراءه وصلى
٤:٥٠٢	عقبة بن عامر	كفارة النذر إذا لم يسم كفارة اليمين
١:٦٢٥	عائشة	كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب بيض سحولية . ليس فيها قميص ولا عمامة

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٦٢٤		كفنه في ثوبه
١:٧٩٧		كفى بالمرء إثمًا أن يضيع من يقوت
٢:٧٤		
٣:٥٣٨		كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع
١:٥٥١		كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله تعالى فهو أبتر
٤:٣٥٩	أبو هريرة	كل ذي ناب من السباع حرام
٣٨١، ٤:٣٦٦	شريح عن رجل أدرك النبي ﷺ	كل شيء في البحر مذبوح
٢:١٨٩		كل عرفة موقف وارفعوا عن بطن عرنة
٢:٤٥	أبو هريرة	كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به ، الصوم جنة
٢:١٩		كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به ، يدع طعامه وشرابه من أجلي
٢:٢٥٩	سمرة بن جندب	كل غلام مرتبه بعقيقته
٢:٥٥٤		كل قرص جر منفعة حرام
٢:٥٥١		كل قرص جر منفعة فهو حرام
٣:٤٠٠	ابن عباس	كل قسم قسم في الجاهلية فهو على ما قسم
٢:١٩٥		كل مزدلفة موقف
٢:٥٧	حذيفة	كل مسجد له مؤذن وإمام فالاعتكاف فيه يصح
٤:٢٧١	عائشة	كل مسكر حرام ، وما أسكر منه الفرق فملاء الكف منه حرام
٤:٢٧٠		كل مسكر خمر وكل خمر حرام
١:٧٩٣		كل معروف صدقة
٢:٢٨٢	أبو هريرة	كل مولود يولد على الفطرة . وإنما أبواه يهودانه
٣:٥٦٥		كل نكاح لا يحضره أربع فهو سيفاح : زوج ، وولي ، وشاهدان
٤:٤١١		الكلب الأسود شيطان
٤:٣٠٢		كلوا من كسب أولادكم
٤:١١٨	ربيعة عن سعيد بن المسيب	كم في أصبع المرأة؟ قال: عشر . قلت: ففي أصبعين . قال: عشرون
٢:٧٠	جابر	كنا إذا حججنا مع رسول الله ﷺ لبينا عن الصبيان ورمينا عنهم
٤:٢٢٥	بريدة	كنا أصحاب رسول الله ﷺ نتحدث أن الغامدية وماعز بن مالك لو رجعا بعد اعترافهما
٤:٦٤٢	مسروق	كنا عند علي فجاهه خمس غلمة . فقالوا: كنا ست غلمة تتغطا ففرق منا غلام
٢:٢٨	حنظلة	كنا في المدينة في رمضان وفي السماء سحب فظننا أن الشمس إذا قد غابت
١:٤٠٠	ابن مسعود	كنا قبل أن يفرض علينا التشهد نقول : السلام على الله قبل عباده . السلام على جبريل

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٢٩٩	عمر	كنا لا نخمس السلب على عهد رسول الله ﷺ
٤:٣٨٩	رافع بن خديج	كنا مع النبي ﷺ فند بعير وكان في القوم خيل يسيرة
٢:٥٨٧	أبو سعيد الخدري	كنا مع النبي ﷺ في جنازة فلما وُضعت قال : هل على صاحبكم من دين؟ قالوا : نعم . درهمان
١:٣٣٦	عبدالله بن عامر بن ربيعة عن أبيه	كنا مع النبي ﷺ في سفر في ليلة مظلمة . فلم ندر أين القبلة . فصلى كل رجل منا على حياله
١:٤٨٣	عائشة	كنا نأخذ الصبيان من الكتاب فيصلوا بنا التراويح
٢:٣٠٣		كنا نأكل الجزر في الغزو ولا نقسمه حتى إن كنا لنرجع إلى رحالنا وأخرجتنا منه مملاة
١:٢٣٢ ، ١:٢٥٦	عائشة	كنا نؤمر بقضاء الصوم ، ولا نؤمر بقضاء الصلاة
٢:١٥		
٢:٤٨٢		كنا نبتاع الطعام جزافاً فبيعتُ علينا من يأمرنا بانتقاله من مكانه الذي ابتعناه إلى مكان سواه قبل أن نبيعه
٤:٤٧٣		كنا نتكلم في الصلاة حتى نزلت : {وقوموا لله قانتين}
١:٤١٥	زيد بن أرقم	كنا نتكلم في الصلاة . يكلم الرجل صاحبه وهو إلى جنبه حتى نزلت : {وقوموا لله قانتين}
٢:٢٣٥	جابر	كنا نتمتع مع رسول الله ﷺ فنذبح البقرة عن سبعة نشترك فيها
١:٢٨٢	سلمة بن الأكوع	كنا نُجمَع مع رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس
١:٧٦١	أبو سعيد الخدري	كنا نخرج زكاة الفطر إذ كان فينا رسول الله ﷺ صاعاً من طعام
٢:١٧	أنس	كنا نساfer مع رسول الله ﷺ فلم يعجب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم
٢:٤٧٩	ابن عمر	كنا نشترى الطعام من الركبان جزافاً فنهانا رسول الله ﷺ أن نبيعه حتى ننقله
١:٥٤٢	سلمة	كنا نصلي مع رسول الله ﷺ الجمعة ثم ننصرف وليس للحيطان فيء
١:٢٨٦	رافع بن خديج	كنا نصلي مع رسول الله ﷺ العصر ثم ينحر الجزور فيقسم عشرة أقسام ثم يطبخ فيأكل لحماً نضيجاً
١:٣٧٠	أنس	كنا نصلي مع النبي ﷺ فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة الحر في مكان السجود
٢:٥٢٤	عبدالله بن أبي أوفى وعبدالرحمن بن أبزى	كنا نصيب المغامم مع رسول الله ﷺ فكان يأتينا أنباط من أنباط الشام فنسلفهم في الحنطة والشعير والزبيب
١:٣٦٧	أبو سعيد	كنا نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا بوضع الركبتين قبل اليدين
١:١٣٨	عائشة	كنا نعد لرسول الله ﷺ ثلاثة آنية مخمرة من الليل : إناء لطهوره ، وإناء لسواكه
٤:٤٣٢	ابن مسعود	كنا نعد اليمين التي لا كفارة فيها اليمين الغموس

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:٣٦٨	ابن عباس	كنا نكري أراضي رسول الله ﷺ ونشترط عليهم أن لا يُدِيلوها بعذرة الناس
٢:٧٣٣	رافع	كنا نُكْري الأرض بالناحية . فرعما يصابُ ذلكَ وتَسَلَّمُ الأرضُ ، ورمعما تصابُ الأرضُ ويسَلَّمُ ذلكَ فَنُهيئنا
١:١٨٧	جابر	كنا نمر في المسجد ونحن جنب
٢:١٥٠، ٢٥٣	جابر	كنا نحر البدنة عن سبعة فقيل له : والبقرة فقال : وهل هي إلا من البدن
١:٤٩٩	معاوية بن قرّة عن أبيه	كنا نُنهى أن نصف بين السواري على عهد رسول الله ﷺ ونطرد عنها طرداً
٢:٥٤٤	ابن عمر	كنت أبيع الإبل بالقيع فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير
٢:٦٣	عائشة	كنت أدخل البيت للحاجة والمرضى فيه فما أسأل عنه إلا وأنا مارة
٣:٤٨	أنس	كنتُ أُسْقي أبا طلحة ، وأبي بن كعب ، وأبا عبيدة شراباً من فضيخ
٢:١٤٦	عائشة	كنت أطيّب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يحل
٢:٨٦	عائشة	كنت أطيّب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت
١:٢٢٨	عائشة	كنت أغسل المني من ثوب رسول الله ﷺ . ثم يخرج فيصلي فيه
٢:٢٥٢	عائشة	كنت أقتل قلائد الغنم للنبي ﷺ
٢:٢٥٧	عائشة	كنت أقتل قلائد الهدى لرسول الله ﷺ ثم يبعث بها ، ولا يحرم عليه شيء أحله
٢:٢٢٨	عائشة	كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان يابساً وأغسله إذا كان رطباً
١:٢٢٧	عائشة	كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ . ثم يذهب . فيصلي فيه
٢:٢١٦	العتيبي	كنت جالسا عند قبر النبي ﷺ فجاء أعرابي فقال : السلام عليك يا رسول الله!
١:٦٢٧		كنت فيمن غسل أمّ كلثوم بنت رسول الله ﷺ . فأول ما أعطانا
٣:٥٣٢	أم سلمة	كنتُ قاعدةً عند النبي ﷺ أنا وحفصة . فاستأذن ابن أم مكتوم . فقال النبي ﷺ : احتجبت منه
٢:٢٩٢	أبو هريرة	كنت مع النبي ﷺ فجعل خالداً على إحدى الجنبتين
١:١٢٣	أبو موسى الأشعري	كنت مع النبي ﷺ ذات يوم . فأراد أن يبول فأتى دمثاً في أصل
٢:٢٩٢	أبو هريرة	كنت مع النبي ﷺ فجعل خالداً على إحدى الجنبتين
١:١٥٩	المغيرة بن شعبة	كنت مع النبي ﷺ في سفر فأهويت لأنزع خفيه . فقال : دعهما فإنني أدخلتهما

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٦٥٧		كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها . فإنها تذكركم الموت
٣:٥٤٩		كيف إدؤها ؟ قال: أن تسكُت
١:٦٥٩		كيف أنت يا يهودي
١:٦٤٨	فاطمة	كيف طابت نفوسكم أن تحثوا على رسول الله ﷺ
٢:٣٦٢		التراب لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، فلا أترك فيها إلا مسلماً
٢:٦٢١		لأرمنها بين أكتافكم
٤:٥٢٢		لأعزلن أبا مريم عن القضاء ولأستعملن رجلاً إذا رآه الفاجر فرقه
٤:٤٣٨		لأعززون قريشاً
١:٧٦٥	أبو بكر	لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة
٤:٣٣٩		
٣:٥٧٠	عمر	لأمنعن تزوج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء
٣:٥٧٢	عمر	لأمنعن ذوات الأحساب إلا من الأكفاء . قيل له : وما الأكفاء ؟ قال: في الحسب
١:٥٦٤	أبو هريرة	لأن أصلي بحر رمضاء أحب إليّ من أن أتخطي رقاب الناس
٢:٨	عائشة وأبو هريرة	لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إليّ من أن أفطر يوماً من رمضان
٢:٥٤٩	أبو الدرداء	لأن أقرض دينارين ثم يردّا ثم أقرضهما أحب إليّ من أن أتصدق بهما
٣:٢١٥	علي	لأن أوصي بالخمس أحبُّ إليّ من الربع
١:١٢١		لأن فيه محمد رسول الله : محمد سطر ، ورسول سطر ، والله سطر
٢:١١٧		لأن النبي ﷺ أهدى إليه الصعب بن جثامة حماراً وحشياً فرده عليه . وقال : إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم
١:٤٠٦		لأن النبي ﷺ روي عنه أنه كان يسلم تسليمه واحدة
١:١٢٢		لأن النبي ﷺ سلم عليه رجل وهو يبول فلم يرد عليه حتى توضأ
١:٦٢٦		لأنه يروى عن أنس أنه لما مات طلي بالمسك من قرنه إلى قدمه
١:١٨٧	عائشة	لا أحل المسجد لجنب ولا حائض
١:٢٣٣		لا أحل المسجد لحائض ولا جنب
٤:٤٢١		لا أحلفُ على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيتُ الذي هو خيرٌ وتحللتها
٤:٤٤٥		لا أحلفُ على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا كفرتُ عن يميني وأتيتُ الذي هو خير
٣:١٨٦		لا أشهد على حور

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣:٦٠٤	عمر	لا أوتى محل ومحل له إلا رجعتهما
٢:٥٤	عائشة	لا اعتكاف إلا بصيام
٢:٥٧	عائشة	لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة
١:٢٢٦	البراء بن عازب	لا بأس ببول ما أكل لحمه
٣:١٤٩		لا بأس على من وليها أن يأكل منها أو يطعم صديقاً غير مَتمول فيه
٣:٥٦٧	عائشة	لا بُدَّ في النكاح من أربعة: الولي، والزوج، والشاهدان
٤٨١، ١:٤٧٨		لا تؤمن امرأة رجلاً ولا فاجر مؤمناً
٢:٥٣٦	ابن عباس	لا تبتاعوا إلى الحصاد والدياس
٢:٣٥٨	أبو هريرة	لا تبدؤا النصرى واليهود بالسلام. وإذا لقيتم أحدهم في
١:٦٦٠		لا تبدؤهم بالسلام وأجؤهم إلى أضييق الطرق
١:٢٩٧	علي	لا تبرز فخذك. ولا تنظر إلى فخذ حي أو ميت
٢:٣٨٦		لا تبع ما ليس عندك
٤:٧٢٧		لا تبع ما ليس في مَلِكِك
٢:٤٨٧	ابن عمر	لا تبعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين
٢:٥٠١	أبو سعيد الخدري	لا تبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل
١:٤٠٦		لا تتم صلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ
٢:١٣٠	ابن عمر	لا تتقب المرأة الحرام ولا تلبس القفازين
١:٣٩٩	ابن مسعود	لا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود
٣٩٨، ١:٣٥٣		لا تجزئ صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
١:٦٢٥	أبو بكر الصديق	لا تجعلوا على أكفاني حنوطاً
١:٣٢٥		لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها
٤:٦٦٠	أبو هريرة	لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية
٦٦٢، ٤:٥٥٥	عائشة	لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا ذي غمَّر على أخيه
٤:٦٦٧	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا زانٍ ولا زانية، ولا ذي غمَّر على أخيه
٦٥٦، ٤:٦٥٥		لا تجوز شهادة خائن ولا محدودٍ في الإسلام
١:٧٧٧	ابن مسعود	لا تحل الصدقة لرجل له خمسون درهماً
١:٧٨٦	أبو سعيد	لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لغاز في سبيل الله ولعالم عليها أو لغارم
١:٧٨٦		لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي
٣:١٦٨		لا تحل الصدقة لي ولا لأهل بيتي
١:٧٩٢		لا تحل لآل محمد إنما هي أوساخ الناس
٣:٧٠٨		لا تحل النهي ولا المثلة
٤:١٨٧	ابن عباس	لا تحمّل العاتلة عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعترافاً

الممتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٣٤٢ ، ٤٨٨ ، ٥٥٠ ، ٥٤٩		لا تختلفوا على أمتكم
١:٣١١	أبو طلحة	لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة
٣:٤٩	أبو هريرة	لا ترتكبوا ما ارتكب اليهود فتستحلوا محارم الله بأدنى الخيل
٢:٧٥٧		لا ترضع لكم الحمقاء
٢:١٧١	أبو بكر ابن المنذر	لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن : افتتاح الصلاة ، واستقبال
٢:٣٨	أبو ذر	لا تزال أمتي بخير ما أخرجوا السحور وعجلوا الفطر
٦٥٧ ، ٣:٦٠١		لا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفني ما في صحتها
٣:٥٣٥		لا تسيقني نفسك
١:١٢٩		لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام فإنه زاد إخوانكم من الجن
٢:٥٨		لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، ومسجدي هذا ، والمسجد الأقصى
١:١١٣		لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها ؛ فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة
٣:١٨٤		لا تشهدني على جور
٤٤٧ ، ٢:٤٤٦	أبو هريرة	لا تصروا الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد فهو بخير النظرين
١:٤٥٦		لا تصلوا بعد الفجر إلا سجدتين
٢:٤٨		لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم
٣:٧٣٣	ابن عباس	لا تضاجعها في فراشك
٣:٧١١		لا تطرقوا النساء ليلاً حتى تمتشط الشعثة وتستجد المغيبة
١:٧٢١	عمر	لا تعد في صدقتك ولو أعطاكه بدرهم
٢:١٠٩	ابن عمر	لا تعقد عليك شيئاً
٣:١٨١		لا تعمرُوا ولا تُرمُوا
٣:٦٤٨	عمر	لا تغالوا في صدق النساء . فإنه لو كان مكرمة أو تقوى عند الله لكان أولاكم بها رسول الله ﷺ
١:٩٧	أنس	لا تغسلوا بالماء الذي سخن بالشمس فإنه يعدي من البرص
١:٣٨٧		لا تُفقع أصابعك وأنت في الصلاة
١:٢٨٨		لا تقوت صلاة حتى يدخل وقت أخرى
٣:٥٣٥		لا تقوتينا بنفسك
١:٥٥٨	ابن عمر	لا تقام الجمعة إلا في المسجد الأكبر الذي يصلي فيه الإمام
٤:٦٤٥		لا تقبل شهادة أهل دين إلا المسلمين فإنهم عدول على أنفسهم وعلى غيرهم
٢:٤٩		لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا من كان يصوم صوماً فليصمه
١:٤٨٣		لا تقدموا صبيانكم

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٢٣٣		لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن
٤:٥٦٢		لا تقض للأول حتى تسمع كلام الثاني
٤:٢٩٢		لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فصاعداً
٣:٧١٩	قيصة بن ذؤيب	لا تكفروا الكلام عند مجامعة النساء فإن منه يكون الخرس والفأفاء
١:٣١٢	عمر بن الخطاب	لا تلبسوا الحرير فإن من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة
١٤٧، ٢:١١١	ابن عمر	لا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه الزعفران ولا الورس
٢:٤٤٢	أبو هريرة	لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه فإذا أتى السوق فهو بالخيار
١:١٨٠		لا تمس القرآن إلا وأنت طاهر
١:٤٧٣		لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ويوثهن خيرهن
٢:٤٤٤	أبو هريرة	لا تتأجشوا
١١٨، ١:١١٦		لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب
١:٢٢٥		لا تنجسوا موتاكم إن المسلم ليس بنجس حياً ولا ميتاً
١:١٨٥		لا تنجسوا موتاكم؛ المؤمن طاهر حال حياته وبعد وفاته
٢:٦٦٩	أبو أمامة	لا تُنفق المرأة من بيتها إلا بإذن زوجها
٢:٢٦٨	معاوية	لا تنقطع الحجرة حتى تنقطع التوبة
٢:٢٦٨		لا تنقطع الحجرة ما كان الجهاد
٣:٥٤٧	أبو هريرة	لا تُنكح الأيم حتى تُستأمر، ولا تُنكح البكر حتى تُستأذن
٣:٥٨٥		لا تُنكح المرأة على عمتها، ولا العمة على بنت أخيها
٣:٥٧٠		لا تُنكحوا النساء إلا الأكفاء، ولا يزوجهن إلا الأولياء
٢:٣٤٨		لا جزية على العبد
٢:٧٩٤		لا جلب ولا جنب ولا جنب في الرهان
٣:٦٠٢	عمران بن حصين	لا جنب ولا جلب ولا شيعار في الإسلام
١:٧٦٦	أبو بكر الصديق	لا حتى تشهدوا أن قتلانا في الجنة وقتلاككم في النار
٢٧٣، ٤:٢١٥	عمر وعلي	لا حد إلا على من علمه
١:٧٨٦		لا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب
٣:٩٤		لا حمى إلا في الأراك
٣:١٠٣		لا حمى إلا لله ولرسوله
٤:٩٤	عمر وعلي	لا دية له . الحق قتله
٢:٤٨٦		لا ربا إلا في النسيسة
٣:١٨٣		لا رقى . فمن أرقب شيئاً فهو له حياته وموته
١:٧٤٤	جابر	لا زكاة في الحلبي . قيل له: فإن كان قيمته ألف مثقال قال: كثير
١:٦٧٤، ١:٦٧٥		لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول
٦٧٨، ٦٧٧		
١:٦٧٢	عثمان وابن عمر	لا زكاة في مال الضمان

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٦٦٦		لا زكاة في مال المكاتب
٢:٧٨٨	أبو هريرة	لا سَبَقَ إلا في نَصَلٍ أو خُفٍّ أو حَافِرٍ
٢:٤١٩		لا شرطان في بيع
٣:٥٤	عثمان	لا شُفْعَةَ في يَمْرٍ ولا فِجْلٍ
٣:٥٤		لا شُفْعَةَ في فِئَاءٍ ولا طَرِيقٍ ولا مَتَقَبَةَ
٣:٧٧	أنس	لا شُفْعَةَ لنصراني
١:٣٨٦		لا صلاة بحضرة طعام ، ولا وهو يدافعه الأخبثان
١:٤٥٥	أبو سعيد الخدري	لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس
١:٤٥٦		لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا سجدين
٤٦٣ ، ١:٤٦٢		لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد
٤٩٤ ، ١:٤٩٠		لا صلاة لفرد خلف الصف
١:٦٣٥		لا صلاة لمن لم يصل على نبيه
٣٩٨ ، ١:٣٥٣	أبو سعيد وعبادة بن الصامت	لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
٠٦٢١ ، ٢:٢٧٦		لا ضرر ولا إضرار
٥٧٩ ، ٤:٩٧		
٥٨٥ ، ٥٨٠		
٣:٧٣٩		لا ضرر ولا إضرار في الإسلام
٠٦٢٢ ، ٢:٧٧		لا ضرر ولا إضرار
٠٦٢٣		
١٠٢ ، ٣:٦٨		
٤:٢٦		لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق
٢:٤٣٨		لا عتق فيما لا يملك ابن آدم
٣:٤٥٩		لا عِتْقَ قَبْلَ مُلْكٍ
١:٦٣٦		لا عمل إلا بالنية
٠١٩٥ ، ١:١٤٧		لا عمل إلا بالنية
٠٥٢١ ، ٢:٠٩		
٠٨٨ ، ٢:٢٠		
١٧٩		
٢:٢٦١	أبو هريرة	لا فرع ولا عترة
٤:٢٩١		لا قطع إلا في ربع دينار فصاعدا
٤:٣٠٠	رافع بن خديج	لا قطع في عمر ولا كثر
٤:٥٨		لا قود إلا بالسيف
٢:٥٩٥	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	لا كفالة في حد
٤:٤٩١		لا نذر
٤:٤٩٠	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	لا نذر إلا فيما ابتغي به وجه الله تعالى
٤:٤٩٠		لا نذر في معصية وكفارته كفارةٌ بين
٢:٣٠٧		لا نذر فيما لم يملك ابن آدم

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٣١٢		لا نفل إلا بعد الخمس
٥٥٢ ، ٣:٥٥١		لا نكاح إلا بولي
٣:٥٥٧	ابن عباس	لا نكاح إلا بولي مُرشد
٥٦٧ ، ٣:٥٥٨	ابن عباس	لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل
٢:٢٦٩		لا هجرة بعد الفتح
٣:٢١٧		لا وصية لوارث
١٤٧ ، ١:١٣٨		لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه
١٩٣		
١:٢٧٢	أبو هريرة	لا يؤذن إلا متوضئ
١:٤٧٦		لا يؤمن الرجل في بيته
١:٦٠٥		لا يؤمن الرجل في سلطانه ، ولا يجلس على تكرمته إلا بإذنه
٢:٤١١		لا يبيع بعضكم على بيع بعض
١:١٠٦		لا يبول أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه
٢:٢١٢	عمر	لا يبيت أحد من الحاج إلا عني . وكان يبعث رجالاً لا يدعون أحداً بيت وراء العقبة
١:٤٩٩		لا يتطوع الإمام في مقامه الذي صلى فيه المكتوبة بالناس حتى يتحول
١:٤٩٣		لا يتم بعد احتلام
٢:٣١١		
٤٠٢ ، ٣:٤٠٠	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	لا يتوارث أهل ملتين شتى
٤٠٣		
١:٧٠٧		لا يجتمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة
٤:٢٨١		لا يجلد أحد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله
٤:٢٨١	بردة	لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله
١:٦٩٧	سالم عن أبيه	لا يجتمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية
١:٦٩٨	سعد بن أبي وقاص	لا يجتمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة
٣:٥٨٥	أبو هريرة	لا يُجمع بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها
٣:٤٩٧		لا يجني جان إلا على نفسه
٤:٩٨		
٢:٢٨٢		لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث
٤:٥		
٢:٤٢١		لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع
٢:٧٩	أبو سعيد الخدري	لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة ليلة إلا مع ذي محرم
٤:٢٣٧		لا يحل لرجل أن ينكح امرأة بطلاق أخرى
٣:٦٥٨		لا يحل للنفساء إذا رأت الطهر إلا
١:٢٥٣	علي	لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام
٣:٧٣٣	أبو هريرة	لا يحل لها ما رأت الطهر ساعة إلا أن تغتسل
١:٢٤٧	ابن عباس	

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:٣٣١		لا يجل مال امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث
٤:٥٦٥		لا يجل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه
٢:٣٧٦		لا يجل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفسه
٣:٧		
٤:٢٧٩		
٤:٣٧٦	ابن عمر	لا يجلن أحد ماشية أحد إلا بإذنه
٢:٣١٤	خالد الحذاء	لا يختلف فيه عن النبي ﷺ أنه أسهم هكذا : للفرس سهمين
٢:١٦٤		لا يختلى خلاها ولا يعضد شجرها
٣:٥٣٦	ابن عمر	لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه
٣:٥٣٦	أبو هريرة	لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك
٣:٥٢٧		لا يخلون الرجل بامرأة فإن الشيطان ثالثهما
٤٠٣ ، ٣:٤٠٠		لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم
٤٣٧		
٣:١٨٨		لا يرجع واهب في هبته . إلا الوالد من ولده
٣:٥٠١	علي	لا يرذ المكاتب في الرق حتى يتوالى عليه بجمان
١:٣٨٤		لا يزال الله مقبلاً على العبد وهو في صلاته ما لم يلتفت . فإذا التفت انصرف عنه
٢:٤٥		لا يزال العبد يتقرب إلي بالتوافل حتى أصير سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به
٢:٣٨		لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر
١:٢٢٣		لا يستنزه
١:٦١٦	عائشة	لا يسرح شعر الميت
٢:٦٥٥		لا يشتر الوصي من مال اليتيم
١:٣١٠		لا يصلي أحدكم إلا وهو محتزم
١:٥٠٢	عائشة	لا يصلي أحدكم بحضرة طعام ولا وهو يدافع الأخبثين
١:٥٠٣		لا يصلي أحدكم وهو زناء
١:٤٩٨	المغيرة بن شعبة	لا يصلي الإمام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول
١:٣٠٠	أبو هريرة	لا يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء
٢:٤٨	أبو هريرة	لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوماً
١:١٢١	أبو أمامة	لا يعجز أحدكم إذا دخل مرفقه أن يقول : اللهم إني أعوذ بك من الرجس
٢:١٦٤		لا يعضد شجرها
١:٥٦٢	أبو سعيد	لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر . ويدهن من دهنه
١:٢٨٩		لا يغرُنكم الفجر المستطيل كلوا واشربوا حتى يطلع الفجر المستطير
٥٥٥ ، ٢:٤٢٣		لا يعلق الرهن
٥٧٢ ، ٥٧١		

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٥٦٦		لا يُعَلَّقُ الرهن لصاحبه غنمه وعليه غرمه
٢:٢٨٤		لا يُفْرَق بين الأم ولدها . فقيل : إلى متى ؟
١:٧٠٦		لا يفرق بين مجتمع ولا يجتمع بين متفرق
٢:٢٢٥	جابر	لا يفوت الحج حتى يطلع الفجر من ليلة جَمَع
٤:٤٢	سراقة	لا يُقَادُ الأبُ من ابنه ، ولا الابنُ من أبيه
١٨٠ ، ١:١٧٩		لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ
٢٨٠		
١:٤٠٣	عائشة	لا يقبل الله صلاة إلا بطهور وبالصلاة عليّ
١:٣٩٧		لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه
١:٣٤٦	رفاعة	لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الوضوء مواضعه
١:٤٤٨		لا يقبل الله صلاة بغير طهور
١:٢٩٦		لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار
٢:٦٥٠		
٣١٨ ، ٤:٣٣	ابن عباس	لا يقتل حر بعبد
٣٥ ، ٤:٣٢		لا يقتل مسلم بكافر
٤٢ ، ٤:٤١	عمر وابن عباس	لا يقتل والد بولده
١:١٨٦	ابن عمر	لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن
٥٢٨ ، ٤:٥٢٤	أبو بكر	لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان
٢:١٦٧		لا يقطع شجرها
١:١٢٧	أبو قتادة	لا يمَس أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول
١:١٢٧		لا يمَسكن أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول
٢:٦٢٠	أبو هريرة	لا يمنعن أحدكم حماره أن يضع خشبهُ على جداره
		فنكس القوم رؤوسهم
٤:٥٢٢	علي	لا ينبغي للتقاضي أن يكون قاضياً حتى تكون فيه خمس
		نخصال : غفيف ، حلِيم
٢:٣٥١		لا ينبغي لمسلم أن يؤدي الخراج
١:١٦٨		لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً
٣:٧١٣	أبو هريرة وابن عباس	لا ينظر الله إلى رجل جامع امرأة في دبرها
٣:٥٨٢		لا ينظرُ الله إلى رجلٍ نظرَ إلى فرج امرأة وابتتها
١:٦٠٦		لا ينظرُ الله إلى رجلٍ ينظر إلى فرج امرأة وابتتها
١:٢٩٩	ابن عمر	لا ينظرُ الله إلى من جر ثوبه خيلاء
٣:٥٨٠		لا ينظرُ الله إلى وجه رجلٍ نظرَ إلى فرج امرأة وابتتها
٢:٢٢٤		لا ينفرن أحدكم حتى يَكُون آخر عهده بالبيت
٢:١٢٢	عثمان	لا يَنكح المحرم ولا يُنكح ولا يُخطب
٣:٥٩١		
٤:٢٠٥		لا دَعَى قومٌ دماءَ رجالٍ وأموالهم
٤:٥٠٢	ابن عباس	لتركب وتهدى هدياً
٤:٤٩٨		لتركب ولتكفر عن يمينها
٤:٥٠٢		لتكفر بيمينها
١:٢٤٣	أم سلمة	لتنظر عدة الليالي والأيام التي كانت تحيضهن

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	ظرف الحديث أو الأثر
١:٣٥٥		لجة
١:٦٤٦		اللحد لنا والشق لغيرنا
١٣٤، ١:١٣٣		لخلوف فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك
٢:٥٦٥		لصاحبه غنمه وعليه غرمه
٢:١٢١	كعب بن عجرة	لعلك يؤذيك هوامٌ رأسك . قال : نعم يا رسول الله!
١:٦٥٧		قال : احلق رأسك وصم
٤:٢٩١	أبو هريرة	لعن الله زوارات القبور
٣:٦٠٤		لعن الله السارق يسرق الخبل فتقطع يده ويسرق البيضة فتقطع يده
٤:٢٨٢		لعن الله الخلل والخلل له
٣:٥٠		لعن الله ناكح يده
٤:٥٢٩	عبدالله بن عمر	لعن الله اليهود . إن الله لما حرم عليهم شحوم الميتة
٤:٤٣٣	عائشة	حَمَلُوهُ ، ثُمَّ بَاعُوهُ ، وَأَكَلُوا ثَمَنَهُ
١:٢٩٠	عائشة	لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي
١:٥٩٩	أبو سعيد الخدري	اللغو في اليمين كلام الرجل في بيته لا والله وبلى والله
٤:٢٧٩		لقد كان رسول الله ﷺ يصلي الفجر ويشهد معه نساء
٢:٣٣٠	البراء بن عازب	من المؤمنات متلفعات بمروطهن
٤:٢٠٤		لئنوا موتاكم - أي المختصر للموت - شهادة
٢:٣١٨		لقتيت خالي ومعها الراية . فقلت : إلى أين ؟ فقال : بعثني
٤:٥٤		رسول الله ﷺ إلى رجل عرس بامرأة أبيه
٢:٢٠٧	ابن عمر	لكن اليمين على المدعى عليه
١٣٦، ٢:٥٠	ابن عمر وعائشة	للغازي أجره وللجاعل أجره وأجر الغازي
٢:٢١٢	ابن عباس	لم يُقتل حتى تُضَع وحتى تُكفَل ولدها
٢:٢٠٧	جابر	لم يحل النبي ﷺ من شيء حرم منه حتى قضى حجه
٢:٢٩٩		ونحر هديه يوم النحر
٤:٢٤٩	ابن عباس	لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد
١:٢٦٩	عبدالله بن زيد	الهدى
٤:٢٢٤	أبو سعيد	لم يرخص النبي ﷺ لأحد بيت بمكة إلا العباس من
		أجل سقايته
		لم يطف النبي ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً
		واحداً طوافه الأول
		لم يعطه ابن مسعود مع أنه عم قتله
		لما أتى ماعزاً بن مالك النبي ﷺ . قال له: لعلك قبلت
		أو غمزت أو نظرت
		لما أمر رسول الله ﷺ بالنافوس يُعمل لجمع الناس
		للصلاة وهو كاره لموافقة النصارى
		لما أمر رسول الله ﷺ برحم ماعز خرجنا به إلى البقيع .
		فوالله! ما حفرنا له ولا أوثقناه ولكنه قام لنا

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣:١٨٠		لما جاء وفد هوازن يطلبون من رسول الله ﷺ أن يرد عليهم ما غنم منهم
١:٤٤٢	السائب بن زيد	لما جمع عمر الناس على أبي بن كعب كان يصلي بهم عشرين ركعة
١:٦٠٠		لما حضرت عمر الوفاة قال لابنه عبدالله: إذا رأيت روعي بلغت لهاتي فضع
٤:٣٥٨		لما سئل عن فأرة وقعت في سمن: لا تقر به
١:٥٨٢	ابن عباس	لما صلى بالبصرة قرأ في الأول بالبقرة، وفي الثاني بآل عمران
١:٦١٣	أم عطية	لما غسّلنا ابنة رسول الله ﷺ قال: ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها
٢:٢١٦	صفوان	لما فتح رسول الله ﷺ مكة انطلقت فرأيت رسول الله ﷺ قد خرج من الكعبة هو وأصحابه
٢:٣١٠	جبير بن مطعم	لما قسم رسول الله ﷺ سهم ذوي القربى بين بني هاشم وبني المطلب: أتيت أنا
١:٢٧٤	زيد بن الحارث الصدائي	لما كان أذان الصبح أمرني النبي ﷺ فأذنت. فجعلت أقول: أقيم يا رسول الله!
١:٦٠٨		لما مات إبراهيم ابن النبي ﷺ غسله النساء
١:٣٧٢	عقبة بن عامر	لما نزل {سبح اسم ربك الأعلى} قال -يعني رسول الله ﷺ-: اجعلوها في سجودكم
١:٣٦٣	عقبة بن عامر	لما نزلت: {فسبح باسم ربك العظيم} قال النبي ﷺ: اجعلوها في ركوعكم
٢:٢٩١		لن يهلك قوم عن مشورة
٣:٦١٣	ابن عمر	لها الخيار ما لم يحسها
٣:٦٤٧	عمر	لها عقر نساؤها
٦٨٩، ٣:٦٤٧	ابن مسعود	لها مهر نساؤها
٣:٦٨٦	ابن مسعود	لها مهر نساؤها لا وكس ولا شطط
٢:٣٣٦	عمر	لو أن أحدكم أشار بأصبعه إلى السماء إلى مشرك
٣:٧١٩	ابن عباس	لو أن أحدكم حين يأتي أهله قال: بسم الله. اللهم! جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا
٤:٣٣٥	أبو هريرة	لو أن امرأة أطلع عليك بغير إذن فخذتة بحصاة ففقت عينه لم يكن عليك جناح
٣:٦٥٠	جابر	لو أن رجلاً أعطى امرأة صداقاً ملء يده طعاماً كانت حلالاً له
٣:٧٤٨	ابن عباس وابن عمر	لو اختلعت امرأة من زوجها بميراثها وعقاص رأسها لكان ذلك جائزاً
٢:٨٩		لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي وجعلتها عمرة
١:٦٠٧		لو استقبلنا من أمرنا ما استدبرنا ما غسل رسول الله ﷺ إلا نساؤه

الممتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:٥٢٧		لو تُرِكَ أَحَدٌ مِنْ أَجْلِ أَحَدٍ لَتُرِكَ مَعَاذَ مَنْ أَجَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
١:١٦٤	علي	لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه
٢:٤٠		لو كان على أحدكم دين فقضاه من الدرهم والدرهمين حتى يقضي ما عليه من الدين هل كان ذلك قاضياً عنه؟
٦٩١ ، ٦٧٦ :١	أبو بكر الصديق	لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم
٣:١٣٦		لو يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادْعَى أَنَسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالِهِمْ
٤:٢٠٣		لو يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادْعَى رِجَالٌ دِمَاءَ قَوْمٍ وَأَمْوَالِهِمْ
٦٨٨ ، ٤:٢٠٤		لو يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادْعَى قَوْمٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالِهِمْ
٤:٥٩٧		لو يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادْعَى قَوْمٌ دِمَاءَ قَوْمٍ وَأَمْوَالِهِمْ
١:٢٦٣		لو يعلم الناس ما في النداء ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا عليه
١:٢٦٨		لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا عليه
٢:٣٢٣	عمر	لولا آخر الناس لقسمت الأرض كما قسم النبي ﷺ
١:٥٨٩		لولا أطفال رُضِعَ . وشيوخ رُكِعَ . وبهائم رُتِعَ لصب عليكم العذاب صبا
١:٢٨٩	جابر	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروها إلى ثلث الليل أو نصفه
١:١٣٤		لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة
١:٣٩٤		لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها . فاقتلوا منها كل أسود بهيم
١:٧٩٦		ليتصدق الرجل من ديناره ، وليتصدق من درهمه
١:١٣٧		ليحلقه كله أو ليدعه كله
٤:٢٢٣	علي	ليسَ أَحَدٌ أَقْبَمُ عَلَيْهِ حَدًّا فَأَجِدُ فِي نَفْسِي شَيْئًا أَنْ الْحَقَّ قَتَلَهُ ؛ إِلَّا حَدَّ الْخُمْرِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْنَهُ لَنَا
٤:٤٠٨	عدي	ليسَ بِهِ إِلَّا أَثْرُ سَهْمِكَ
١:٤٥٠	ابن عباس	ليس ص من عزائم السجود
٤:٢٨٥		ليس على الخائن والمختلس قطع
٢:٣٥١	ابن عباس	ليس على المسلم جزية
١:٦٦٥		ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة
٢:٥٤	ابن عباس	ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه
١:٤٢٥	ابن عمر	ليس على من خلف الإمام سهو . فإن سها إمامه فعليه وعلى من خلفه
٤:٢٨٥	جابر	ليس على المنتهب قطع
١:٢٦٤	أسماء	ليس على النساء أذان ولا إقامة ولا جمعة

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٢٠٠	ابن عباس	ليس على النساء حلق إنما على النساء التقصير
١:٧٢٨		ليس عليكم في الذهب شيء حتى يبلغ عشرين مثقالاً
٦٨٦، ١:٦٧٠		ليس في الإبل شيء حتى تبلغ خمسا فإذا بلغت خمسا ففيها شاة ولا شيء في زيادتها حتى تبلغ عشرا
١:٦٦٨	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	ليس في أقل من عشرين مثقالا من الذهب صدقة
١:٦٨٧		ليس في الأوقاص زكاة
١:٦٧٠		ليس في الأوقاص صدقة
١:٦٦٦		ليس في الجبهة ولا في النخعة ولا في الكسعة صدقة
١:٧١٣		ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق
١:٧٣٩	جابر	ليس في الحلبي زكاة
١:٧١٣		ليس في الخضروات صدقة
٤:٢٢٠	ابن مسعود	ليس في ديننا مد ولا قيد ولا تجريد
١:٧٣٠	ابن عباس	ليس في العنبر شيء إنما هو شيء دسره البحر
١:٦٦٧	جابر	ليس في مال المكاتب زكاة حتى يعتق
١:٦٧٥		ليس في المستفاد زكاة حتى يحول عليه الحول
١:٦٦٨		ليس فيما دون ثلاثين من البقر شيء
١:٦٦٩، ٧٣٤		ليس فيما دون خمس أواق صدقة
٧٤٠، ٧٣٦		
٦٨٣، ١:٦٦٧		ليس فيما دون خمس نود صدقة
١:٧٢٨		ليس فيما دون خمسة أواق صدقة
١:٦٦٨، ٧١١		ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة
٧١٤، ٧١٣		
١:٧١٤		ليس فيما دون خمسة أوسق من تمر صدقة
١:٧٣٤	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	ليس فيما دون عشرين مثقالا من الذهب صدقة وليس فيما دون مائتي درهم صدقة
٣:١٨٨		ليس لأحد أن يعطي عطية فيرجع فيها . إلا الوالد فيما يعطي ولده
٢:٧٨٤		ليس لعرق ظالم حق
٣:١٣		
٣:٤٢٦	عمر	ليس لقاتل شيء
٣:٤٢٦	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	ليس لقاتل شيء
٤:٩٥		ليس لك شيء
١:٧٦٩		ليس للمرء من عمله إلا ما نواه
٣:٥٤٧		ليس للولي مع الثيب أمر
٢:٣١٠		ليس لي من الفيء إلا الخمس ، وهو مردود عليكم
٢:١٦		ليس من البر الصوم في السفر
١:٦٦١		ليس منا من لطم الخدود ، وشق الجيوب ، ودعى بدعوى الجاهلية

الممتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طريف الحديث أو الأثر	
٤:٣٧٦	المقدام ابن أبي كريمة	ليلة الضيف حق واجب على كل مسلم	
٤:٣٧٧		ليلة الضيف حق واجب ، فإن أصبح بفنائنه فهو دين عليه	
١:٤٩١		ليليني أولو الأحلام والنهي	
١:٥٣٥		ليتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين	
١:٢٢٥		المؤمن لا ينحس	
٠.٧١٦ ، ٢:٤٣٣		المؤمنون على شروطهم	
٦٠٠ ، ٣:٤٩٢		المؤمنون عند شروطهم	
٣:٨		ما أبالي رميت بست أو بسبع	
٢:٢١١		ما أبقت الفرائض فلأولى رجل ذكر	
٣:٣٠١		ما أبقت الفروض فهو لأولى رجل ذكر	
٣:٣٣٢	ما أبين من حي فهو ميت		
١:٣٢٢	ابن عمر	ما أتم الله حج من لم يطف	
٤:٤٠٩		ما إخالك سرقت	
٢:٢٢٣		ما أذرك الصفة حياً مجموعاً فهو من مال المشتري	
٦٢٥ ، ٤:٣٠٩		ما أدركنم فصلوا وما فاتكم فأتوا	
٢:٤٨٠		ما أدركنم فصلوا وما فاتكم فاقضوا	
١:٤٦٨		أبو هريرة	ما أسكر كثيره فقليله حرام
٠٥٤٧ ، ١:٤٦٨			ما أصميت فكل وما أئميت فلا تأكل
٥٧٧			ما أطعم الله لبي طعمة إلا جعلها لمن بعده
٢٧١ ، ٤:٢٧٠			ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة
٤:٤٠٧			ما أكل لحمه فلا بأس ببوله
٣:١٠٣	ما آمن بالقرآن من استحل محارمه		
٤:٥١٧	ما أنفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة كان لها أجرها		
١:٢٢٦	ما أنهر الدم فكل		
٣:٦٩٣	ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل		
٢:٦٦٨	ما أو لم رسول الله ﷺ على امرأة من نسائه ما أو لم على زينب . جعل يعثني فأدعو له الناس		
٤:٣٨٦	أنس	ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم	
٤١٤ ، ٤:٣٨٥		ما بين نية إلى بازل	
٣:٦٩٨		ما بين الغرضين روضة من رياض الجنة	
١:٣٨٥		ما بين المشرق والمغرب قبلة	
٤:١١٥		ما ترجعون إلا لخير ترجونه أو لشر تحذرونه	
٢:٨٠٠		ما تركت استلام هذين الركنين اليماني والحجر منذ رأيت رسول الله ﷺ يستلمهما	
١:٣٣١		ابن عمر	
١:٤٤٣			
٢:١٧٥			

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٦٤٤		ما تصنع به؟ قال: أعتقه. قالوا: لسنأ بأزهد منك في إعتاقه فأعتقوه
٤:٦٢٥		ما تقول يا شيخ؟
١:٥٩٩		ما حق امرئ مسلم بيئت ليلتين وله شيء يوصي به إلا ووصيته مكتوبة عنده
٣:٢١٠	ابن عمر	ما حق امرئ مسلم، له شيء يوصي فيه، بيئت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده
٣:٢١٣		ما حق امرئ مسلم، له شيء يوصي فيه، بيئت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه
٢:٢٩١		ما خاب من استشار
٤:٤٠٥		ما خزق فكل، وما قتل بعرضه فلا تأكل
٢:١٦		ما خبرت بين أمرين إلا اخترت أسرهما
١:٢٤٢	ابن عباس	ما رأيت الدم البحراني فإنها تدع الصلاة. إنها والله إن ترى
١:٢٨١	عائشة	ما رأيت أحداً أشد تعجباً للظهور من رسول الله ﷺ ولا من أبي بكر ولا من عمر رضي الله عنهما
٣:٥٣٤		ما رأيت فرج رسول الله ﷺ قط
٣:٥٣٣	عائشة	ما رأيت من رسول الله ﷺ ولا رأه مني
٤:٦٣	أنس	ما رفع إلى رسول الله ﷺ أمر فيه القصاص إلا أمر فيه بالعضو
١:٢٣٧	علي	ما زاد على خمسة عشر فهو استحاضة
١:٢٤١	علي	ما زاد على خمسة عشر يوماً فهو استحاضة
١:٥٨٢		ما سجد سجوداً كان أطول منها
١:٦٤١	عائشة	ما صلى رسول الله ﷺ على ابن يضاء إلا في المسجد
١:٤٧٢	أنس	ما صليت خلف أحد أخف ولا أتم من صلاة رسول الله ﷺ
٤:٤١٩	أبو ثعلبة	ما ضربت بقوسك وذكرت اسم الله عليه فكل
١:٦٤٨	عائشة	ما علمنا بدفن رسول الله ﷺ حتى سمعنا صوت المساحي
١:٦٦١	عمر	ما على نساء بني المغيرة أن يكين على أبي سليمان ما لم يكن تقع، ولا لقلقة
١:٢٨٢	سهل بن سعد	ما كنا نقبل ولا نتغذى إلا بعد الجمعة
١:٥٤٢	سهل بن سعد	ما كنا نقبل ونتغذى إلا بعد الجمعة في عهد رسول الله ﷺ
٤:٤٠٩	عمرو بن شعيب	ما لم تجد فيه أثراً غير سهمك
١:٣٤٧		ما لي أنارغ القرآن
١:٤٤٥		ما مشى مشى؟ قال: يسلم من كل ركعتين
١:٤٤٦		ما من أحد كان يعمل في صحته عملاً يعجز عنه عند مرضه إلا وكل الله ملكاً يكتب له ثواب ما عجز عنه

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٢١٦	أبو هريرة	ما من أحد يسلم عليّ عند قبري إلا رد الله عليّ روحي حتى أرد عليه السلام
٢:٤٧	ابن عباس	ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه الأيام
١:٢٦٥	أبو الدرداء	ما من ثلاثة لا يؤذن ولا يُقام فيهم إلا استحوذ عليهم الشيطان
١:٥٩٨		ما من رجل عاد مريضاً مُسبياً إلا خرج معه سبعون ألف ملك يستغفرون له
١:٦٦٤		ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي زكاتها إلا صفحت له صفائح من نار فأحمر
١:٦٥٨	عمرو بن حزم	ما من مؤمن يُعزّي أخاه إلا كساه الله من حُلل الكرامة يوم القيامة
٣:٢١٥	الشعبي	ما من مال أعظم أجراً من مال يتركه الرجل لولده يغنيهم به عن الناس
٢:٩٨		ما من مسلم يضحي بليبي حتى تغرب الشمس إلا غابت بذنوبه فعاد كما ولدته أمه
٤:٣٤٤	أبو هريرة	ما من مولود يولد إلا على الفطرة . فأبواه يهودانه ، أو ينصرانه ، أو يمجسانه
٢:٢٠٨		ماء زمزم لما شرب له
١:١٠٦		الماء طهور
١٠٥ ، ١:١٠٢		الماء طهور لا ينحسه شيء إلا ما غلب على لونه وطعمه وريحه
١٠٦		وريجه
٢:٦٣١		مات وعنده مال امرئ بعينه ، اقتضى منه شيئاً
٢:٣١٨		مثل الذين يَغزون من أمي ويأخذون الجعل يتقوون به على عدوهم مثل أم موسى
٣:٧٣٩	أبو هريرة	المختلعاتُ والمترعاتُ هن المنايفاتُ
١٦٨ ، ٢:١٦٧	علي	المدينة حرام ما بين عير إلى ثور
١:٢٩٧	ابن عباس	مر رسول الله ﷺ على رجل فخذته خارجة
٤:٦٥٢		مرّ على قوم يلعبون بالشطرنج . فقال: ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون ؟
١:١٢٨	عائشة	مرن أزواجكن أن يغسلوا عنهنم أثر الغائط والبول فإني أستحييهم
١:٢٥٩		مروا الصبي بالصلاة لسبع واضربوه عليها لعشر
١:٦٠٨		مروهم بالصلاة لسبع
٢:١٩٣	جاير	المزدلفة كلها موقف
١:١٦٩		المستحاضة تتوضأ عند كل صلاة
١:٥٣٢	ابن عمر	مستقبلي القبلة وغير مستقبلها
١:١٥٧	بلال	مسح رسول الله ﷺ على الخفين
٢:٤٥٠		المسلم أخو المسلم . لا يَحِلُّ لمسلم باعٍ من أخيه يبعاً إلا بيته له

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:٣٢		المسلمون تتكافؤ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم لا يقتل مؤمن بكافر
٢:٣٩١		المسلمون شركاء في ثلاث . ذكر منها الكلال
٢:٣٩١		المسلمون شركاء في ثلاث : النار والكلأ والماء
٤:٥٥٥	عمر	المسلمون عدول
٢:٢٩٣ ، ٢٩٧		المسلمون على شروطهم
٣٣٩		
١٨٢ ، ٣:١٢		المسلمون عند شروطهم
٢:٤٣٢		مسوا بالإملاك فإنه أعظم للبركة
٣:٥٣٨	أبو هريرة	مضت السنة أن في كل أربعين فما فوقها جمعة
١:٥٤٦	جابر	مضت السنة في التلاعنين أن يفرق بينهما لا يجتمعا أبداً
٣:٥٨٣	سهل بن سعد	مضت السنة من رسول الله ﷺ أن لا تجوز شهادة النساء في الحدود ، ولا في النكاح ، ولا في الطلاق
٣:٥٦٨	الزهري	مَطَّلُ الغني ظلم
٣:٧١٠		مَطَّلُ الغني ظلم ، فإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع
٢:٥٩٩	أبو هريرة	المعتكف يعود المريض ويشهد الجنازة
٢:٦٢	علي	معها حذاعها وسقاعها
٣:١١٢		المكاتب عبد ما بقي عليه درهم
١:٦٦٧	ابن عمر	
٣:٤٧٤ ، ٤٨٢		المكيال مكيال المدينة والميزان ميزان مكة
٥٠٣ ، ٤٩٢		
١:١٩٦		ملء مسك ثور ذهباً
٢:٥٠٠		ملعون من نظر إلى فرج امرأة وابتيتها
٣:٦٥٠	أبو سعيد	مما يعد للبيع حال الشراء
٣:٥٨١	وهب بن منبه	من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوه معها
١:٧٤٦		من أتى الجمعة فليغتسل
٤:٢٣٩		من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد
١:٥٦٢	أبو هريرة	من أتى الغائط فليستتر فإن لم يجد إلا أن يجمع كتيباً من رمل فليستدبره
٣:٧١٣		من أحلب على الخيل يوم الرهان فليس منا
١:١٢٣	ابن عباس	من أحب أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأ على قراءة ابن أم عبد
٢:٧٩٥		من أحدث حدثاً في الحرم أقيم عليه ما أحدث
١:٣٦٠	ابن عمر	من أحرم بالحج والعمرة طاف لهما طوافاً واحداً ولا يحل حتى
٤:٢٣٠		من أحيا أرضاً مواتاً في غير حق مسلم فهي له
٢:٢١٩	ابن عمر	من أحيا أرضاً ميتة فهي له . وليس لعرق ظالم حق
٣:٩١		
٩٢ ، ٣:٩١	جابر	

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣:٩٣		من أحيا أرضاً ميتة في غير حق مسلم فهي له
٣:٩٨		من أحيا أرضاً ميتة ملكها
٢:٥٩٩		من أحيل بحقه على مليء فليحتل
٣:٧	سعيد بن زيد	من أخذ شيئاً من الأرض ظلماً دلوه من سبع أرضين
٧٢٦، ٢:٣١٧		من أخذ شيئاً فهو له
٣:١١١	عمر	من أخذ ضالة فهو ضال
١:٧٥٩	ابن عباس	من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات
٢:٧٩٠		من أدخل فرساً بين فرسين وقد آمن أن يسبق فهو قمار
٢:٧٩١	أبو هريرة	من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يؤمن أن يسبق فليس بقمار
٥٤٧، ١:٥٤٢		من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدرك الصلاة
١:٢٩٠		من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح
١:٥٤٧		من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة
٢٩٠، ١:٢٨٥	أبو هريرة	من أدرك سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته
٢:٣٠٥		من أدرك ماله قبل أن يقسم فهو له ، وإن أدركه بعد أن قسم فليس له فيه
٦٣٢، ٢:٦٣١	أبو هريرة	من أدرك متاعه بعينه عند إنسان قد أفلس فهو أحق به
٦٣٤		
٦٤٢		
١:٥٤٧		من أدرك من الجمعة ركعة فليضف إليها أخرى
١:٥٤٣		من أدرك من يوم الجمعة ركعة فليضف إليها أخرى
٢:٢١٤	عمر	من أدركه المساء في اليوم الثاني فليقيم إلى الغد حتى ينفر مع الناس
٢٥٨، ٢:٢٥٧		من أراد أن يضحى فدخل العشر فلا يأخذ من شعره ولا بشرته شيئاً حتى يضحى
٢:٢٥٥		من أراد أن يضحى ودخل العشر فلا يأخذ من شعره ولا بشرته شيئاً حتى يضحى
٢:٥٣		من أراد أن يعتكف فليعتكف العشر الأواخر
٢:٧٥		من أراد الحج فليتعجل فإنه قد يمرض المريض وتضل الضالة وتعرض الحاجة
٤:٣٢٤	عبدالله بن عمرو	من أريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد
٥٣٥، ٢:٥٣٣		من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم
٥٤٢		
٥٤٣، ٢:٥٣١		من أسلف في شيء فلا يصرفه إلى غيره
٣:٤٠٠		من أسلم على شيء فهو له
٣:٢٩٩	راشد بن سعد	من أسلم على يديه رجل فهو مولاه يرثه ويدي عنه

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٦٠٠ ، ٥٤٧		من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره
٤:٢٣٠	ابن عباس	من أصابَ حداً ثم لجأ إلى الحرم ؛ فإنه لا يجالس ولا يباع ولا يشارى ولا يؤوى
٤:١٥	ابن شريح الخزاعي	من أصيب بدم أو خبيل - والخبيل بالخاء المعجمة والباء الموحدة الجراح - فهو بالخيار بين إحدى ثلاث
٢:٢٩٥		من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن أطاع أميرى فقد أطاعني
١:٧٩٦	أبو سعيد الخدري	من أطعم مؤمناً جائعاً أطعمه الله من ثمار الجنة ، ومن سقى مؤمناً على ظمأ سقاه الله
٣:١٧٦		من أطعم مؤمناً طعاماً أطعمه الله من ثمار الجنة ، ومن سقاه ماءً على ظمأ سقاه الله من الرحيق المختوم
٣:٤٤٧	أبو هريرة	من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكلِّ إرب منه إرباً منه من النار
٣:٤٧٦		من أعتق شركاً له في عبد فكان له ما يبلغ قيمة العبد ، قوم عليه قيمة عدل
٣:٣٤		من أعتق شركاً له في عبد ، فكان له مالٌ يبلغ ثمن العبد قوم وأعطي شركاؤه حصصهم
٣:٤٥٣	ابن عمر	من أعتق شركاً له في عبد ، فكان معه ما يبلغ قيمة العبد ، قوم عليه قيمة عدل
٣:٤٥٤	أبو هريرة	من أعتق شقصاً له في ملوكٍ فليعه أن يعتقه كله إن كان له مال
٣:٤٥٢	ابن عمر	من أعتق عبداً وله مال فالمال للعبد
٢:١٥	ابن مسعود	من أكل أول النهار فليأكل آخره
٢:٢٥٦		من أكل من هاتين الشجرتين فلا يقربن مصلانا
٤:٢٦		من أمركم من الولاة بمعصية الله فلا تطيعوه
٣:٧٩	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	من أودع وديعة فلا ضمان عليه
٢:٤٧٩		من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه
٢:٤٤٧	ابن عمر	من ابتاع مخفلة
٢:٥١٠		من ابتاع نخلاً بعد أن تؤبر فتمرتها للبتاع إلا أن يشترطه البتاع
٢:٥١٢		من ابتاع نخلاً بعد أن تؤبر فتمرتها للذي باعها إلا أن يشترطه البتاع
٤:٥٠٦		من ابتغى القضاء وسأل فيه شفعا وكل إلى نفسه ، ومن أكره عليه أنزل
٤:٥٢٦	أم سلمة	من ابتلي بالقضاء بين المسلمين فليعدل بينهم في لفظه وإشارته ومقعدته
١:١٣٠		من استحمر فليوتر
١:١٣١		من استحجى من الريح فليس منا

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٤٨٢	أبو هريرة	من اشترى طعاماً فلا يبيعه حتى يكتاله
٢:٣٩٦		من اشترى ما لم يره فهو بالخيار إذا رآه
٢:٤٤٩		من اشترى مُحَنَلَةً
٢:٤٤٩		من اشترى مُصْرَاةً
٤٤٨ ، ٢:٤٤٧	أبو هريرة	من اشترى مُصْرَاةً فهو بالخيار ثلاثة أيام
١:٥٦٢		من اغتسل يوم الجمعة
٣:٧١٢		من باتت مهاجرةً فرائسَ زوجها لعنتها الملائكة حتى ترجع
٢:٤٥٠		من باع بيعاً لم يبيئه ، لم يزل في مَقْتٍ من الله ، ولم تزل الملائكة تُلْعَنه
٢:٥٢٠		من باع غمراً فأصابته جائحة فلا تأخذ من مال أخيك شيئاً
٥٢٣ ، ٢:٤٣٦		من باع عبداً وله مال فماله للبايع إلا أن يشتريه المبتاع
٣:٤٢٩		
٤:٦٦٤		
٢:٥١٧		من باع نخلاً قبل أن تؤبر فتمرتها للذي باعها إلا أن يشتريه المبتاع
٣:١٣٢		من بدأ فقد جفاً
٣٤٠ ، ٤:٣٣٧	ابن عباس	من بدل دينه فاقتلوه
٣٤٢ ، ٣٤١		
٣٥٤		
٤:٢٨٢		من بلغ حداً في غير حدٍ فهو من المعتدين
٣:١٢٩		من بيت المال
١:٦٤٣	ثوبان	من تبع جنازة فأخذ بجوانبها الأربع غفر الله له أربعين
١:٦٤٥	أبو سعيد	من تبع جنازة فلا يجلس حتى توضع
٤٤١ ، ٢:٣١٩		من ترك حقاً فلورثته
٦٤٣		
١٧٩ ، ٣:٩٨		
٢٢٥ ، ١٨٦		
١:٢٦٢		من ترك الصلاة متعمداً فقد برئت منه الذمة
٣:٣٤٤		من ترك مالا فليلوآرث
٣:٥٨٠	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	من تزوج امرأة فطلقها قبل أن يدخل بها لا بأس أن يتزوج ربيته
١:١٥٤		من توضأ فأحسن الوضوء ثم رفع نظره إلى السماء
١:١٥٤	عمر	من توضأ فأحسن وضوءه ثم قال : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له
١:١٨٩		من توضأ للجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالفعل أفضل
١:٣١٠		من جر ثوبه خيلاً لم ينظر الله إليه
٣:٩٦	سمرة	من حاط حائطاً على أرض فهي له

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:١٦٦	صفوان بن عسال	من الحدث إلى الحدث
٤:٦٣٦		من حَدَّثَ بِمُحَدِّثٍ ثُمَّ التَّقَّتْ فِيهِ أَمَانَةٌ
٤:٥٨		مَنْ حَرَّقَ حَرَقَانَهُ ، وَمَنْ غَرَّقَ غَرَقَانَهُ
٢:٦٦		من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه
٤:٥٢٠		من حكم بين اثنين تراضيا به فلم يعدل بينهما فهو ملعون
٤:٤٢٦	مجاهد	من حلف بالقرآن فعليه بكل آية كفرارة يمئن صَبْرًا . فمن شاء برٍّ ومن شاء فحَرٍّ
٤:٤٣٠		من حلف بغير الله فقد أشرك
٤:٦٩٤	جابر	من حلف على منبري هذا ييمين آتمة فليتبوأ مقعده من النار
٤:٤٤٠	سالم بن الضحاك	من حلف على يمئن بملة غير الإسلام كاذباً فهو كما قال
٤:٤٣٦		مَنْ حَلَفَ فَاسْتَنَى
٤:٤٣٦	ابن عمر	مَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَقَدْ اسْتَنَى
٤:٣٢٩		من خرج من الطاعة وفارق الجماعة مات ميتة جاهلية
١:١٣٤		من خیر خصال الصائم السواك
٣٩٠ ، ٢:٣٣٥		من دخل دار أبي سفيان فهو آمن
١:٦٥٢	أنس بن مالك	من دخل المقابر فقرأ فيها سورة يس خُفِّفَ عَنْهُمْ يَوْمَئِذٍ
٣:٥٢٤		من دعاك إلى غير التزويج فقد دعاك إلى غير أمر الإسلام
٢:٢٤١	جندب بن عبد الله البجلي	من ذبح قبل أن يصلي فليعد مكانها أخرى
٢٧ ، ٢٦ ، ٢:٢٤	أبو هريرة	من ذرعه الشيء فليس عليه قضاء
٢:٢٦٧	أبو هريرة	من رابط أربعين يوماً فقد استكمل الرباط
٢:٢٣٣		من راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة
١:٥٦٣		من راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة . ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة
٢:٢٥٣		من راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة
٢:٥٠٨		من زاد أو ازداد فقد أربأ
١:٦٥٢	عائشة عن أبي بكر الصديق	من زار قبر والديه أو أحدهما فقرأ عندهما
٢:٢١٦		من زارني أو زار قبري كنت له شفيعاً أو شهيداً يوم القيامة
٣:١٢	رافع بن خديج	مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضٍ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ ، وَلَهُ نَفَقَتُهُ
١:٧٧٧		من سأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومسأله في وجهه حموش أو خلدوش أو كلوح

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٥٣٩	ابن عمر	من سافر من دار إقامة يوم الجمعة دعت عليه الملائكة أن لا يُصحب في سفره
٣:٩٧		من سبق إلى ما لا يسبق إليه مسلم فهو له
١٣١، ٣:١٠١		من سبق إلى ما لم يسبق إليه أحد فهو أحق به
٩٨، ٣:٩٤		من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له
٤:٦٢٥		من ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة
٣:١١٧	أبو هريرة	من سمع رجلاً ينشد ضالة في المسجد فليقل: لا أذاها الله إليك . فإن المساجد لم تُبن لهذا
٥٠٢، ١:٤٦١	ابن عباس	من سمع النداء فلم يمنعه من اتباعه عذر . قالوا : وما العذر ؟
٣:٧٣٠	أنس	من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعاً وقسم ، وإذا تزوج ثيباً أقام عندها ثلاثاً ثم قسم
١:٥١٩	أبا سلمة	من السنة إذا كان يوم مطير أن يجمع بين المغرب والعشاء
١:٥٧٠	علي	من السنة أن تأتي العيد ماشياً
٤:٣٣	علي	من السنة أن لا يقتل حرٌ بعيد
٤:٣٢	علي	من السنة أن لا يقتل مؤمن بكافر
١:٥٧٦	عبيد الله بن عبد الله بن عتبة	من السنة أن يكبر في الأولى تسعاً وفي الثانية سبعاً
١:٣٤٩	علي	من السنة وضع اليمنى على الشمال تحت السرة
٤:٢٧٢		من شرب الخمر فاجلدوه
٢:١٩١		من شهد صلاتنا هذه ، ووقف معنا حتى ندفع ، وقد وقف بعرفة قبل ذلك
١:٤٤٢		من صام رمضان وقامه إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه
٢:٤٦	أبو أيوب	من صام شهر رمضان وأتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر
٢:٤٨	عمار	من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم <small>عليه السلام</small>
٣:٦		من صفوان أدراعاً
١:٤٠٤		من صلى صلاة لم يصل فيها عليّ وعلي أهل بيبي لم تقبل منه
٢:٢٠٦		من صلى صلاتنا
٢:٢٢٥		من صلى صلاتنا هذه وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه
٤:٣٥٠		من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فله ما لنا وعليه ما علينا
٢:٢٤١	البراء	من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك ومن ذبح قبل الصلاة فلا نسك له
١:٢٥٨		من صلى صلاتنا ، واستقبل قبلتنا ، وأكل ذبيحتنا : فهو منا . له ما لنا وعليه ما علينا

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٤٤٦		من صلى قاعداً فله نصف أجر القائم
١:٤٤١		من صلى قبل العصر أربعاً حرم الله لحمه ودمه على النار
١:٦٥٨	ابن مسعود	من عزى مصاباً فله مثل أجره
٢:٢٧٩		أنه من على العاصي بن الربيع
٢:٣٩٢		من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد
١٩١، ١:١٩٠		من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمله فليتوضأ
١:٦٢٣		من غسل ميتاً وحنطه وكفنه وحمله وصلى عليه ولم يفش عليه ما رآه خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه
١:٥٦٣		من غسل واغتسل . وبكر وابتكر . ومشى ولم يركب
٢:٤٥٠		من غشنا فليس منا
٣:٨		من غصب شيراً من أرض طُوفه يوم القيامة من سبع أرضين
١:٥١٩		من غير خوف ولا سفر
٢:٢٢٧	عطاء	من فاته الحج فعليه دم
٢:٢٢٦	عطاء	من فاته الحج فعليه دم وليجعلها عمرة
٢:٢٧١	ابن عباس	من فر من اثنين فقد فر ، ومن فر من ثلاثة فما فر
٢:٢٨٤	أبو أيوب	من فرّق بين والدة وولدها فرّق الله بينه وبين أحبته
١:٧٩٦		من فطر صائماً فله مثل أجره
٤:٤٤١	بريدة	من قال أنه بريء من الإسلام فإن كان كاذباً فهو كما قال
١:٢٧٨	جابر	من قال حين يسمع النداء : اللهم! رب هذه الدعوة التامة
٤:٣٤٣		من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة
١:٦٢١		من قُتل دون ماله فهو شهيد
٤:١٥		من قُتل عامداً فهو قود
٤:٦٤		من قُتل عمداً فهو قود
٤:١٣٠	ابن عمر	من قُتل في الحرم أو ذا رحم أو في الشهر الحرام فعليه دية وثلاث
٣:٤٢٦	ابن عباس	من قُتل قتيلاً فإنه لا يرثه، وإن لم يكن له وارث غيره، وإن كان والده أو ولده
٢:٢٩٩		من قُتل قتيلاً فله سلبه
٢:٢٩٧		من قُتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه
٢:٢٩٧		من قُتل كافراً فله سلبه
٦٥، ٤:٦٤	أبو هريرة	من قُتل له قتيلاً فهو بخير النظرين: إما أن يُقيدا ، وإما أن يُقتل
٤:١١٥	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	من قُتل متعمداً دُفع إلى أولياء المقتول فإن شاءوا قُتلوا وإن شاءوا أخذوا الدية
١:٥٦٣		من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أو ليلته وتقي فتنة الدجال
١:٣٥٦		من قرأ القرآن فأعربه فله بكل حرف منه عشر حسنات

المتنع في شرح المتنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٩٢، ٢:٩١		من قرن بين حج وعمرة فليهرق دماً
٢:٢٢٠	ابن عمر وجابر وابن عباس	من قرن كفاه طواف واحد وسعي واحد
٣:٤٨٢		من كاتب عبده على مائة أوقية فأذاها إلا عشرة أواق
١:٥٩٩	معاذ بن جبل	من كان آخر كلامه لا إله إلا الله وجبت له الجنة
١:٤٦٩		من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة
٣:٧٢٣	أبو هريرة	من كان له امرأتان فمال إلى إحداهما جاء يوم القيامة وشقه مائل
٢:٢٥٥	أبو هريرة	من كان له سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا
١:٥٦٠	أبو هريرة	من كان مصلباً بعد الجمعة فليصل بعدها أربعاً
٢:٢٠٢	جابر	من كان منكم ليس معه هدي فليحل وليجعلها عمرة
٢:٣٠٣		من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يركب دابة من فيء المسلمين
٣:٧٠٢		من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يُدارُ عليها الخمر
٢:٧٣٤		من كانت له أرض فليزرعها ولا يكرهها بثلث ولا بربع ولا بطعام مسمى
٢:٢٣١		من كسر أو عرج فقد حل وعليه حجة أخرى
٢:٥٤٨	أبو هريرة	من كَشَفَ عن مسلم كربة من كُرْبِ الدنيا كَشَفَ اللهُ عنه كربة من كُرْبِ يومِ القيامة
١:٦٩٠	معاذ	من كل ثلاثين تبعاً
٤:٦٥١	أبو موسى	من لعب بالنردشير فقد عصى الله ورسوله
٤:٦٥٢	أبو بريدة	من لعب بالنردشير فكأنما غمس يده في لحم الخنزير ودمه
٢:٢٦٢		من لقي الله بغير أثر من جهاد لقي الله وفي إيمانه ثلثة
٢:٢٠		من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له
٢:٣٧		من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه
١:٤٦٠	أبو هريرة	من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعد ما تطلع الشمس
٢:٤٢	ابن عمر	من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين
٢:٤٣	عائشة	من مات وعليه صيام صام عنه وليه
٢:٢٦٢		من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو
٣:٤٥١		من مثل بعبده فهو حر
١:١٧٢		من مس الذكر فليتوضأ
١٧٣، ١:١٧٢	بسرة بنت صفوان	من مس ذكره فليتوضأ
١٧٤، ١:١٧٣	زيد بن خالد الجهني	من مس فرجه فليتوضأ
٤٤٩، ٣:٤٤٣		من ملك ذا رجم محرم فهو حر
٢:٧٦	علي	من ملك زادا وراحلةً توصله إلى بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣:٩٥	أبو هريرة	من منع فضل الماء وفضل الكلال منعه الله فضل رحمته يوم القيامة
١:٣٩٢		من نابه شيء في صلاته فليسبح الرجال ولتصنق النساء
٤٥٦، ١:٢٥٦		من نام عن صلاة أو أنسيها فليصلها إذا ذكرها
١:٢٩٣		من نام عن صلاة أو أنسيها فليصلها إذا ذكرها
٢:٥٣، ٢٥١	عائشة	من نذر أن يطيع الله فليطعه
٤٩٣، ٤٨٦: ٤		من نذر أن يعصي الله فلا يعصه
٤:٤٩٠		من نسي التسمية فلا بأس
٤:٣٩٣	ابن عباس	من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصلها إذا ذكرها
١:٢٩٣		من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فليصل مع الإمام
١:٢٩٥		من نظر إلى فرج امرأة: لم تحل له أمها وبتئها
٣:٥٨٢	ابن عباس	من نفخ في الصلاة فقد تكلم
١:٤١٦	ابن عباس	من وجد عين ماله بعينه فهو أحق به ما لم يقسم
٢:٣٠٥	عمر	من وجد لقطعة
٣:١١٩	عياض	من وجد لقطعة فليشهد ذوي عدل
٣:١٢٢		من وجد تموة يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمنعول
٤:٢٣٩		به
٢:٢٢٢	عروة بن مضر	من وقف بعرفة ليلاً أو نهاراً وأدرك معنا صلاتنا هذه - يعني الصبح - من يوم النحر
٢:٢٦٠		من ولد له مولود وأحب أن ينسك عنه فليصل
٤:٥٠٦		من ولي قاضياً فقد دبح بغير سيكين
٤:٥٢٥	أبو مريم	من ولي من أمور الناس شيئاً وحجب دون حاجتهم وفاقتهم احتجب الله عنه دون حاجته وفاقتة وفقره
٣:١٧٨	عمر	من وهب هبة أراد بها الثواب فهو على هبته يرجع فيها إذا لم يرض منها
٢:٣٢٧		منعت العراق قميزها ودرهمها
٣:١٠٠		منى مناخ من سبق
٣:٩٢		موتان الأرض لله ورسوله ، ثم هي لكم
٢:٦٤٣		الميت مرتهن بدينه حتى يقضى عنه
٣:٣٣٥		الميراث للعصبة . فإن لم يكن عصبة فللمول
٣:٩٤		الناس شركاء في ثلاث : الماء والكلأ والنار
١:٤٤٤		نام حتى انتصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل
١:٦١١		نجرده كما نجرد موتانا
٤:٣٨٨	عائشة	نحر رسول الله ﷺ بقرة
٢:٢٣٨	عائشة	نحر رسول الله ﷺ في حجة الوداع بقرة واحدة
٤:٣٦٣	أسماء	نخرنا على عهد رسول الله ﷺ فرساً ونحن بالمدينة
٤:٣٨٨	أسماء	نخرنا على عهد رسول الله ﷺ فرساً فأكلناه

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٢٣٨	أسماء	نحرنَا فرسًا عهد رسول الله ﷺ فأكلناه
٣:١٦٩	أبو بكر	نحن عزة النبي ﷺ
٢:٢٤٥		نحن نعطيه من عندنا
٤:٦٥٦		الندمُ توبة
٤:٤٨٨		الندرُ حلقة
٤٩٧، ٤:٤٨٨		الندرُ حلقة وكفارته كفارة يمين
٤:٤٩٠	أنس	نذرت امرأة أن تمشي إلى بيت الله . فسئَل نبي الله ﷺ عن ذلك . فقال: إن الله لغني عن مشيها
١:٥٠٩	أبو أيوب	نزل: {فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة} هذا القادر . ثم بعد حَوْل سألوا رسول الله ﷺ عن صلاة الخوف
٢:١٨	عباس	نزلت رخصة للشيخ الكبير والحامل والمرضع
١:٥٦٦	عائشة	نزلت في الخطبة
٢:١٥	ابن عباس	نسخت إلا في حق الشيخ الكبير والعجوز
٤:٦٩٣	أبو هريرة	نشدتكم بالله الذي أنزل التوراة على موسى ما تجدون في التوراة علي من زني ؟
١:٣٦٩	عائشة	نظر رسول الله ﷺ امرأة من أهله
١:١٨٢		نعم إذا رأَت الماء
٣:٧١٦		نعم القاضي أنت
٢:٥٨٨		نفس المؤمن مُعلقة بدينه حتى يُقضى عنه
١:٦٠٢		نفس الميت معلقة بدينه حتى يقضى عنه
١:١٣٠	سلمان	نهانا - يعني النبي ﷺ - أن نستحي بأقل من ثلاثة أحجار
١:٣١٢	حذيفة	نهانا النبي ﷺ أن نشرب في آنية الذهب والفضة . وأن نأكل فيها
١:٣١٥	علي	نهاني رسول الله ﷺ عن لباس المعصر
٢:٤٨٩		نهى أن تُباع الصبرة لا يعلمُ مكيلها من التمر
٢:٤٩١		نهى أن يباع حي يميت
٢:٥٠٥		نهى أن يباع غائب منها بناجز
١:١٢٩		نهى أن يستنحي بروث أو بعظم وقال : إنهما لا يطهران
٢:٢٠٠	علي	نهى رسول الله ﷺ أن تحلق المرأة رأسها
٣:٦٠١	أبو هريرة	نهى رسول الله ﷺ أن تشتترط المرأة طلاق أختها
١:١٢٥	جابر	نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة بيول فرأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها
١:١٢٧	سلمان	نهى رسول الله ﷺ أن يستنحي أحدنا يمينه
٢:٢٣٦	علي	نهى رسول الله ﷺ أن يضحي بأعضب الأذن والقرن
٣:٧١٤	ابن عمر	نهى رسول الله ﷺ أن يُعزل عن الحرة إلا بإذنها
٤:٣٦٧	عبدالله بن عمرو بن العاص	نهى رسول الله ﷺ عن الإبل الجلالة أن يؤكل لحمها ، ولا يشرب لبنها ، ولا يحمل عليها إلا الأدم

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:٣٦٦	ابن عمر	نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجلالة وألبانها
١:٦٤٩	جابر	نهى رسول الله ﷺ عن تخصيص القبر وأن يبنى عليه وأن يقعد إليه
٢:٣٨٤	ابن عباس	نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب. قال : وإن جاء يطلب ثمنه فاملوا كفه ترابا
٤:٣٨٨	أبو هريرة	نهى رسول الله ﷺ عن شريطة البطن
٤:٣٦٠	ابن عباس	نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع
٢:٤٢١		نهى عن بيع وشرط
١:٤٨١		نهى عن القيام
٢:١٠٨		نهى النبي ﷺ عن إضاعة المال
٢:٥١٩		نهى النبي ﷺ عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها
٢:٤٥٠		نهى النبي ﷺ عن التصرية
٣:١٤		نهى النبي ﷺ عن ذبح الحيوان لغير مأكلة
١:٣١٥	عمر	نهى النبي ﷺ عن لبس الحرير إلا موضع إصبعين أو ثلاث أصابع أو أربع أصابع
٢:٤٩٥	ابن عمر	نهى النبي ﷺ عن المزانية . والمزانية بيع ثمر النخل بالتمر كيلا
٢:١٣٠		نهى النساء في إحرامهن عن القفازين والنقاب
١:٦٦١		نهيت عن صوتين أحققن فاجرين : صوت عند مصيبة وخمش وجوه وشق جيوب
٤:٢٧٦		نهيتكم عن ثلاث ، وأنا أمركم بهن : نهيتكم عن الأشربة أن تشربوا إلا في ظروف الأدم فاشربوا في كل وعاء
٤:٣٦٢		نهيه عليه السلام : عن كل ذي ناب من السباع
٢:٣٤٧	عمر	هؤلاء حمقى رضوا بالمعنى وأبوا الاسم
١:٦٦٩		هاتوا ربع عشور أموالكم
١:٦٧٣	السائب بن يزيد عن عثمان بن عفان	هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليقضه وليزك بقية ماله
١:٧٤٣		هذان حرام على ذكور أمتي حل لإنائهم
٢:٣٣٠	عمر	هذه استوعبت المسلمين . ولكن عشت لياتين الراعي بسر وحمير نصيبه منها
٤:١٤١		هذه وهذه سوائه يعني الإبهام والخنصر
٤:٦٢٧		هل ترى الشمس
٣:٥٢٤	سعيد بن جبير عن ابن عباس	هل تزوجت ؟ قلت : لا . قال : فتزوج . فإن خير هذه الأمة أكثرها نساء
١:٦٥٦	عمر	هل يناح على ميتكم ؟ قال : لا . قال : فهل يجتمعون الناس عند الميت ويجعلون الطعام ؟
١:١١٧	ميمونة	هلا أخذوا إهابها فديغوه فانتفعوا به
١:٤٥٩	أم سلمة	هما ركعتان كنت أصليهما بعد الظهر : أنقضيهما إذا فاتتنا ؟ فقال : لا

الممتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢:٨٤		هن لمن ولمن أتى عليهن
٢:٢٢٣		هن لمن ولمن مر عليهن
٣:٧٠	جابر	هو أحق به بالثمن
٣:١٤٠	الشعبي	هو ابنتهما وهما أبواه يرثهما ويرثانه
١:٣٨٤	عائشة	هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة الرجل
٣:٥٣٠	بجاهد وقتادة	هو الذي لا إرب له في النساء
٤:٣٦٥		هو صيد
١:٩٥		هو الظهور ماؤه الحل ميتته
٤:٣٦٥، ٣٨٠		
٤١٠		
٢:٣٩٩	أبو هريرة	هو لمس كل واحدٍ منهما ثوبَ صاحبه بغير تأملٍ ، والمنابذة أن يُبَدَّ كل واحدٍ منهما ثوبه
٣:١١٤		هي لك أو لأخيك أو للذئب
٣:٩٢		هي لكم
٤:٤٣٠		وأبيك لو طعنت في فخذها لأجزأك
١:٣٧٥	أبو حميد	وإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعدته
١:٣٦٥		وإذا رفع رأسه رفعهما
١:٦٧٠		وإذا زادت الغنم على ثلاثمائة فليس فيما دون المائة شيء حتى تبلغ مائة
١:٥٤٩		وإذا سجد فاسجدوا
٤٨١، ١:٤٨٠		وإذا صلى جالساً فصلوا جالساً أجمعين
٣:٥٢		وإذا قُسمت الأرض وَحُدَّتْ فلا شُفعة فيها
١:٦٦٨		وإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة شاة واحدة فليس فيها إلا أن يشاء ربها
١:٣٦٥		وإذا كبر للركوع
١:٢٧٣	أبو حنيفة	وأصبعاه في أذنيه
٣:٤٦٥		وأعطى شركاءهم حصصهم
١:٢٢٨	عائشة	وأغسله إذا كان رطباً
٢:١٧٦	عمر	وإلا فاستقبل وهلل وكبر
٣:٣١٦	ابن عمر	وألحق الولد بالمرأة
٣:١٤٦		وأما خالد فإنه قد احتبس أذراعَهُ وأعتادهُ في سبيل الله
٢:٤٣٠		وإن تفرقا بعد أن تبايعا ولم يترك أحدهما البيع فقد وجب البيع
٤:٣٣		وأن الرجل يُقتل بالمرأة
٤:٥٤		وإن زنت لم تُرحم حتى تضع ما في بطنها وحتى تُكفَّلَ ولدها
٢:٤٤٧		وإن سَخِطَهَا ففي حَلَّتِهَا صاعٌ من تمر
٢:٣٥٨		وإن سلموا عليكم فقولوا : وعليكم
٢:١٠		وإن شهد شاهدان فصوموا وأفطروا

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:٩٧	عمرو بن حزم	وأن في النفس المؤمنة مائة من الإبل
٢:٦٣٢	أبو هريرة	وإن كان قبض من ثمنها شيئاً فهو أسوة الغرماء
٢:٣٧٠		وإن نحن غيرنا أو خالفنا ما شرطنا على أنفسنا وقبلنا الأمان عليه فلا ذمة لنا ، وقد حل لكل منا ما يحل
٢:٣٥٨		وأن نوفر المسلمين في المجالس ، وتقوم لهم عن المجالس إذا أرادوا الجلوس
٤:٤٠٩	عدي	وإن وجدت به أثر غيرك فلا تأكله فإنك لا تدري أقتلته أنت أم غيرك
٣:٦١٢		وإن وطئها فلا خيار لها
١:٦٤٩		وأن يكتب عليها وأن توطأ
٤:٢٣٠		وأنا أعلم بذلك منك إن الحرم لا يُعيد
٣:٥٢٦		وأنتق أرحاماً وأرضى باليسير
٢:٨٠		وإنما لامرئ ما نوى
٤:٤٤٨		وإنما لكل امرئ ما نوى
٤٣٧ ، ٣:٤٣٦		وإنما الولاء لمن أعتق
٤:٤٤٥		وأت الذي هو خير
١:٦١٤		وابدأ بعميانها
١:٦١٥		واجعلن في الأخيرة كافوراً
٢:٢٤٠	ابن عباس	واحضروها إذا ذبحتم فإنه يغفر لكم عند أول قطرة من دمها
١:٦١٠		وادفنه
٤:٥٢٦	عمر	واس بين الناس في وجهك ومجلسك وعدلك حتى لا يئس الضعيف من عدلك
١:٥٣٥		واعلموا أن الله قد افترض عليكم الجمعة في مقامي هذا في يومي هذا في شهري هذا من عامي هذا
١:٤٣٢		واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة
٥٣٨ ، ٤:٢٤٧		واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها
٦٧٤		
٤:٢٣٣		واغد يا أنيس لرجل من أسلم - إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها
٢:١٩٩		وإني الفجر بمكة
٤:٢٤٠		واقتلوها معه
٢:٤٤٣		والثلث كثير
١٨٨ ، ٤:١١٩		
٤:٢٣٣		والثيب بالثيب الجلد والرحم
١:٤٧٨		والحسن والحسين رضي الله عنهما يصليان وراء مروان
١:٧٠٧		والخليفة ما اشتركا في الحوض والفحل والراعي
١:٤٦١	أبو هريرة	والذي نفسي بيده ! لقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام
٢:٢٦٦		والذي نفسي بيده ما بين السماء والأرض من عمل أفضل

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر	
١:٦٣٣	عمر	والسقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة	
٢:٤٧٣		والسلعة قائمة	
١:٢٧٩		والصلاة لها وقت شرطه الله لا تصلح إلا به	
١:٦٤٥		والماشى حيث شاء منها	
٣:٥٤٩		واليتيمة تُستأمرُ وصمتها إقرارها	
٤:٥٤٩، ٦١٠		واليمينُ على من أنكر	
٦١٤			
٢:١٢٥		ابن عمر	واهديا هديا
٤:٢٠٩		محمد بن إبراهيم	وايمُ الله! ما قالَ رسولُ الله ﷺ احلفوا على ما لا علمَ لكم به ولكنه كتب إلى يهود حين كلمه الأنصار
١:١٣٩			وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً
٢٨، ٢:٢٣	لقيط بن صبرة	وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً	
٢:١٣		الوتر حق	
١:٤٣٣	أبو أيوب	الوتر حق فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل	
٤:٥٠٢		وتكفرَ يمينها	
١:١٩٤	عائشة	وتوضأ وضوءه للصلاة	
٤:٥٢٦	إبراهيم التيمي	وجَد عليٌّ كرم الله وجهه درعه مع يهودي	
٤:٢٧٤		وجدتُ من عبد الله ربحاً من الشراب . فأقرَّ عنده أنه شرب	
١:٥٠٦		وجعل السجود أخفض من الركوع	
١:٢٠٧		وجعلت لبي الأرض مسجداً وترابها طهوراً	
٤:٦٥٩	عثمان	ودت الزانية أن النساء كلهن زين	
٢:٣٨٢	ابن عمر	وددت أن الأيدي تقطع في بيعها	
٣:١٨٥		وددت لو أنك حزيتي	
٤:١٠٣	الشعبي	وذلك أن ثلاث جوار اجتمعن . فركبت إحداهن على عنق أخرى . وقُرصت الثالثة المركوبة فقمصت	
١:٧١٥	سلمة بن صخر	الوسق ستون صاعا	
٥٦٨، ٣:٥٦٧		وشاهدني عدل	
١:٢٨٤	جبريل	وصلى بي العصر حين صار ظل كل شيء مثله	
٢:٣٠		وصم يوماً مكانه	
٢:٣٤٧		وضَعف عليهم من الإبل من كل خمس شاتين ، ومن ثلاثين بقرة تبعين	
١:١٧٧		الوضوء مما يخرج لا مما يدخل	
٤:١١٣	عمر	وعلى أهل الخلل مائتا حلة	
٤:٦٩٦		وعن المجنون حتى يُفبق	
١:٥٥٤	الحكم بن حزن	وفدت عليّ رسول الله ﷺ فشهدنا معه الجمعة فقام متوكماً على سيف أو قوس أو عصا	
١٥٠، ٤:١٣٨		وفي الأذنين الدية	
٤:١٥٠		وفي الأنف إذا أوعب جدعاً الدية	

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:١٤٤	طاووس	وفي الأنف إذا أوعب مارئُهُ جَدْعًا الدية
٤:١٧٥	عمرو بن حزم	وفي الجائفة ثلث الدية
٤:١٤٧		وفي الذِّكْر الدية
٤:١٣٧	عمرو بن حزم	وفي الذِّكْر الدية ، وفي الأنف إذا أوعب جدعًا الدية ،
٤:١٤٠		وفي اللسان الدية
٤:١٦٤ ، ٦٦٩	أنس	وفي الرجلين الدية
٦٧٢ ، ٧٣٥		وفي الرقة ربع العشر
٧٣٩ ، ٧٤٠		
٤:١٦٤ ، ٧١٠		وفي الركاز الخمس
٧٣١		
١:٦٩٣	أنس	وفي سائمة الغنم إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة
٤:١٥١		وفي السمع الدية
٤:١٦٠		وفي السن خمس من الإبل
٤:١٤٨	عمرو بن شعيب	وفي السن السوداء إذا قَلِعَتْ ثلث ديتها
٤:١٣٩		وفي الشفتين الدية
٤:١٥٣	زيد بن ثابت	وفي الصَّعْر أَلْدِيَة
٤:١٥٢		وفي الصلب الدية
٤:١٥٢		وفي العقل الدية
٤:١٣٨		وفي العين خمسون من الإبل
٤:١٣٨		وفي العينين الدية
٤:١٥١		وفي المشام الدية
٧١٠ ، ١:٦٦٤		وفي المعدن الصدقة
٤:١٧٣	عمرو بن حزم	وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل
٤:١٦٩	عمرو بن حزم	وفي الموضحة خمسة من الإبل
٤:١٤٠		وفي الواحدة - يعني الرجل - نصف الدية
٤:١٣٩		وفي اليد خمسون من الإبل
٤:١٣٩		وفي اليدين الدية
٢:٨٢	ابن عباس	وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام
١:٢٨٨	عبدالله بن عمرو	وقت العشاء إلى نصف الليل
١:٢٨٤	عبدالله بن عمرو	وقت العصر ما لم تصفر الشمس
١:٢٢١		وقد فعل ذلك النبي ﷺ بالحسين رضي الله عنه
٣:٣٩٦	الشعبي	وقع الطاعون بالشام عام عمواس فجعل أهل البيت يموتون عن آخرهم
٢:٣٢٣		وقف الشام والعراق عمر
٢:٢٧٨		وقف على امرأة مقتولة . فقال : ما بالها قتلت
٢:٣٢٣		وقف مكة

الممتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طريف الحديث أو الأثر
٢:٣٧٠		وقيل لابن عمر: إن راهباً يشتم رسول الله ﷺ . فقال: لو سمعته لقتلته
١:٣٧٢	عائشة	وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى وكانت قرائتهما متقاربة
١:٤٧٤		وكذلك أهل مكة يهلون من مكة وكفونوه في ثوبيه
٢:٨٣		وكل أبا رافع في قبول نكاح ميمونة
١:٦١٨		وكل به - يعني الركن اليماني - سبعون ألف ملك
٦٧٣ ، ٦٧٠ : ٢	أبو هريرة	وكل عمرو بن أمية في تزويج أم حبيبة
٢:١٧٦		ولأهل العراق ذات عرق
٣:٥٦٢	عائشة	ولا بينة لأحدهما
٢:٨٢		ولا بينة لهما
٢:٤٧٢		ولا تنتقب المرأة الحرام
٤:٦٠٨		ولا تجادلوا فإن المجادلة من الشيطان
٢:١٢٩		ولا تخمروا رأسه ولا تقربوه طيباً
٢:٧٣٠		ولا تعقرن شجراً مثمراً
١:٦١٨	أبو بكر	ولا فاسق مؤمناً
٢:٢٧٦		ولا نجدد ما خرب من كنايسنا
١:٤٧٨	عبدالرحمن بن غنم	ولا تخرج في الصدقة هرة ولا ذات عوار ولا تيس
٢:٣٦٠	أنس	ولا تقد بأيديهم
١:٦٩٤		{ولا يبيدين زينتهن إلا ما ظهر منها} يعني وجهها
٢:٤٩٧		وكنيها
٣:٥٢٩		ولا يتخذ خيئة
٤:٣٧٥	عمر	ولا يذبح ضحاياءكم إلا طاهر
٢:٢٣٩	ابن عباس	الولاء شعبة من الرق
٣:٤٣٧	علي	الولاء لحمه كلحمه النسب
٣:٣٠١ ، ٣:٠٢		الولاء لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةِ النِّسْبِ لَا تَبَاغُ وَلَا تُوهَبُ
٤٣٣ ، ٤٣٢		الولاء لمن أعتق
٤٣٣		
٣:٢٩٨		
٣:٢٩٨ ، ٤٣٢		
٤٣٤		
١:٥٦٣		وليس أحسن ثيابه . ثم جاء إلى المسجد
٤:٥٠٢		ولتصم ثلاثة أيام
٢:١٣١		ولتليس إحداكن ما أحببت من ألوان الثياب من معصفر
		أو كحلبي
٣:٤١٤		الولد للفراش وللعاهر الحجر
٦٣٠ ، ٣:٥٢٢		وُلِدْتُ مِنْ نِكَاحٍ لَا مِنْ سِفَاحٍ

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣:٤٧٣	عمر وابنه وجابر	ولدها بمنزلتها
٢:٦٢٥		ولكن المفلس من يأتي يوم القيامة بحسنات أمثال الجبال
١:١٦٩		وقد ظلم هذا ، ولطم هذا
١:١٦٨		ولكن من غائط أو بول أو نوم
٤:٢٠٤ ، ٢٠٥		ولكن من غائط وبول ونوم
٢١٠ ، ٢١١		ولكن اليمين على المدعى عليه
٥٤٤ ، ٦٨٩		ولكني أصوم وأفطر ، وأصلي وأزفد ، وأتزوج النساء
٣:٥٢٣		ولم يخلف إلا ابنة أخ له . فقضى رسول الله ﷺ بميراثه
٣:٣٧١		لابنة أخيه
١:٢٧٢		ولم يستدر
٣:٦٨٥	ابن مسعود	ولها الميراث
٣:٦٧٥	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	ولي العقدة : الزوج
٤:٥١٥		ولي علي أبا الأسود ثم عزله فقال: لم عزلتني وما خنت
٤:٥٠٥		ولا حبيت ؟ قال: رأيتك يعلو كلامك على الخصمين
٤:٥٠٥		ولي كعب بن سور قضاء البصرة
١:٢٧٦		ولي النبي ﷺ علياً قضاء اليمن
٢:٨٧		وليؤذن لكم خياركم
١:٦٦٩	عمرو بن شعيب	وليحرم أحدكم في إزار ورداء
٤:٤٩١		وليس فيما دون مائتي درهم صدقة
٢:١٨٦	جابر	وليصم ثلاثة أيام
٢:٢٠١		وليقتصر
٢:١٠٨		وليقتصر وليحلل
٣:٤٦		وليقطعهما أسفل من الكعبين
٣:٣٠١		وما أفسدت بالليل فهو مضمون عليهم
٢:٢٢٠	عمر	وما بقي فهو لك
٤:٤١١	أبو ثعلبة الخشني	وما حبسك ؟ قال : كنت أحسب أن اليوم يوم عرفة
١:٥٠٣		وما صدت بكليك المعلم وذكرت اسم الله تعالى فكل
٦٣٨ ، ١:٥٤٨		وما العذر يا رسول الله! قال : خوف أو مرض
١:٧٠٨		وما فاتكم فاقضوا
١:٧٠٨		وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بالسوية
١:٧٣٢	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية
٢:٤٨٦	أنس	وما لم يكن في طريق مائتي ولا في قرية عامرة ففيه وفي الركاز الخمس
		وما وزن مثلاً بمثل إذا كان نوعاً واحداً

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١:٦٨٧	أنس	ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الحقة وعنده الجذعة فإنها تقبل منه الجذعة
٤:٣٠٠	عمرو بن شعيب	ومن خرج بشيء منه - يعني من الثمر المعلق - فعليه غرامة مثليه
١:٦٨٣		ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة
٤:٣٣٩		ومن منعها فإننا أخذوها
٢:٩١	عائشة	ومنا من أهل نجج ونهينا عن الكلام
١:٤١٥		وهب لي رسول الله ﷺ غلامين أخوين . فبعت أحدهما
٢:٢٨٤	علي	
٢:١٣٩	ابن عباس	وهل هي إلا من البدن
٢:٥١٦		ويأمن العاهة
٢:١٢٥	ابن عباس	ويتفرقان من حيث يجرمان ولا يجتمعان حتى يقضيا
١:٦١٩	ابن عباس	ويدفنوا في ثيابهم
٢:٣٠		ويصوم يوماً مكانه
١٥٣، ١:١٤٢		ويل للأعقاب من النار
٢:٣٨٦		يأتيني الرجل يلتمس مني ما ليس عندي فأمضي إلى السوق فأشتريه
٤:٣٧٤	عمر	يأكل ولا يتخذ خبئة
٤٨٣، ١:٤٧٧		يؤم القوم أقرؤهم
١:٤٧٤	أبو مسعود البديري	يؤم القوم أقرؤهم فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة
١:٤٨٦	ابن عمر	يؤمكم أقرؤكم وإن كان ولد زنا
٣:٧١٤		يأتيها مقبلة ومدبرة إذا كان ذلك في الفرج
٢:٤٦	أبو ذر	يا أبا ذر! إذا صمت من الشهر ثلاثة فصم ثلاث عشرة وأربع
٢:١٦٨		يا أبا عمير! ما فعل النغير
١:٥١١	ابن عباس	يا أهل مكة! لا تقصروا في أقل من أربعة برد من مكة إلى عسفان
٢:١٩٦		يا أيها الناس! إذا رميتم الجمرة فارموا بمثل حصي الخدّ
٣:٦٠٥		يا أيها الناس! إني كنت أذنتُ لكم في الاستمتاع
٢:٢٥٥		يا أيها الناس! إن على أهل كل بيت في كل عام أضحية أو عتيرة
٣:٢١٤	ابن عمر	يا ابن آدم! جعلتُ لك نصيباً من مالك حين أخذتُ بكظمك لأظهرَكَ وأزكّيك

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤:٣٣٠	عبدالله بن مسعود	يا ابن أم عبد ! ما حكم من يعى على أمي؟ فقلت: الله ورسوله أعلم
١:٤٥٧		يا بني عبد مناف ! لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة من ليل أو نهار
٣:٥٤٩	عائشة	يا رسول الله ! البكر تستحي . قال: رضاها صمئها
٢:١٧	عائشة	يا رسول الله! أظرت و صممت قال: أحسنت
٢:١٦٤	العباس	يا رسول الله! إلا الإذخر فإنه لقينهم وبيوتهم . فقال رسول الله ﷺ : إلا الإذخر
٢:٤٣		يا رسول الله! إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها؟ فقال: حجي عنها
١:٣٤٢		يا رسول الله! إنا أصحاب نواضح ونعمل بأيدينا
١:٦٣٨	عائشة	يا رسول الله! إني أصلي على الجنابة ويخفى عليّ
٢:٥٤	عمر	يا رسول الله! إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام
١:٥١٢	عائشة	يا رسول الله! بأبي أنت وأمي قصرت وأتممت وأظرت و صممت
٣:٢٩٩	تميم الداري	يا رسول الله! ما السنة في الرجل يسلم على يدي الرجل؟ فقال: هو أولى الناس بحياة ومماته
١:٣٠٢	أم سلمة	يا رسول الله! تصلي المرأة في درع وحمار ليس عليها إزار؟ فقال: نعم
٤:٦٢٥		يا شيخ العقاب
٤:٥٠٦		يا عبدالرحمن ! لا تسأل الإمارة . فإنك إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها
٣:٥٢٣		يا معشر الشباب ! من استطاع منكم الباءة فليتزوج
٢:٦٦٣		يا معشر النساء! تصدقن ولو من حليكن
٤:٤٩١		يجزى عنك الثلث
٢:٢٣٤	أم بلال بنت هلال عن أبيها	يجوز الجذع من الضأن أضحية

المتنع في شرح المتنع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣:٥٧٨		يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
٤:٦٩٢	عثمان عن ابن عمر	يخلف بالله لقد بعته وما به داء نعلمه
٤:٢١٢		يخلف خمسون منكم
٤:٢٠٨	سهل	يخلف خمسون منكم على رجلٍ منهم فيدفع برمته
٤:٢٠٩	سهل بن أبي حثمة	يخلف خمسون منكم فقالوا: أمرٌ لم نشهده كيف تخلف؟ قال: فتبرئكم يهودُ بأيمان خمسين منهم
٢:٦٩٥		يد الله على الشريكين ما لم يتخاونا
٢:٢٦٠	سمرة بن جندب	يذبح يوم سابعه ويسمى ويخلق رأسه
٣:٣٧١		يرث ماله
٣:٣٧١		يرثه
٤:٢٨٣		يستغفون به
٢:٢١٩		يسعلك طوافك لحجك وعمرتك
٢:٣٣٣		يسعى بها أذانهم
١:٦٨٥		يسمى الحوار ، ثم الفصيل إذا فصل ، ثم تكون بنت مخاض لسنة إلى تمام سنتين
٢:٤١	ابن عمر وابن عباس وأبو هريرة	يطعم عن كل يوم مسكيناً
٢:٣٥٩		يعلو
١:٦٥٨		يعفر الله لنا ولكم
٣:٢٢٧	عمر	يغير الرجل ما شاء من وصيته
٤:٢٠٥		يقسم خمسون رجلاً منكم
١:٣٩٤	أبو هريرة	يقطع صلاة المرء الكلب والمرأة والجمار
١:٥١٥		يقيم المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً
١:٤٦٩	ابن عباس	يكفيك قراءة الإمام خافت أو جهر
١:١٦٢		يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن
١:١٦١		يمسح المقيم يوماً وليلة
١:٦٢٢	ابن مسعود	يمكث أحدكم في بطن أمه أربعين يوماً نطفة
٣:٦٨٠		اليمين على المدعى عليه

فهرس الأحاديث والآثار

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣:٧٩٥		يمينك على ما يُصدقك به صاحبك
١:٤٩٢	علي	يوضع الرجال والصبيان بعد النساء
٢:٤٦	أبو قتادة	يوم عرفة فإني أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله

فهرس الموضوعات لكامل الكتاب

الجزء والصفحة	الموضوع
١:٣	مقدمة الطبعة الثالثة
١:٥	تقديم
١:٧	المبحث الأول: حياة المؤلف
١:١٥	المبحث الثاني: ترجمة الإمام موفق الدين ابن قدامة
١:٢٩	المبحث الثالث: أهمية كتاب المتع في شرح المقنع
١:٣٧	المبحث الرابع: منهجه في كتاب المتع
١:٤٥	المبحث الخامس: موارده في كتاب المتع
١:٦٥	المبحث السادس: النسخ الخطية للكتاب
١:٧٣	نماذج من المخطوطات
١:٨٨	[مقدمة المصنف]
١:٩٢	كتاب الطهارة
١:٩٣	باب المياه
١:٩٩	فصل [في الماء الطاهر غير المطهر]
١:١٠٥	فصل [الماء النجس]
١:١١٢	باب الآنية
١:١٢٠	باب الاستنجاء
١:١٣٣	باب السواك وسنة الوضوء
١:١٤٢	باب فرض الوضوء وصفته
١:١٤٧	فصل [في صفة الوضوء]
١:١٥٦	باب مسح الخفين
١:١٦٨	باب نواقض الوضوء
١:١٨١	باب الغسل
١:١٨٩	فصل [في الأغسال المستحبة]
١:١٩٣	فصل في صفة الغسل

المتنع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الموضوع
١:١٩٩	باب التيمم
١:٢٠٨	فصل [فرائض التيمم]
١:٢١٤	باب إزالة النجاسة
١:٢٣٢	باب الحيض
١:٢٣٩	فصل [في المبتدأة]
١:٢٤٩	فصل [في المستحاضة]
١:٢٥٢	فصل [في النفاس]
١:٢٥٥	كتاب الصلاة
١:٢٦٣	باب الأذان والإقامة
١:٢٧٩	باب شروط الصلاة
١:٢٩٦	باب ستر العورة
١:٣١١	فصل [في اللباس]
١:٣١٧	باب اجتناب النجاسات
١:٣٢٧	باب استقبال القبلة
١:٣٣٨	باب النية
١:٣٤٥	باب صفة الصلاة
١:٣٨٤	فصل [في مكروهات الصلاة]
١:٣٩٧	فصل [في أركان الصلاة]
١:٤٠٩	باب سجود السهو
١:٤١٩	فصل [النقص في الصلاة]
١:٤٢٣	فصل [في الشك]
١:٤٢٧	فصل [في سجود السهو]
١:٤٣٢	باب صلاة التطوع
١:٤٤٨	فصل [في سجود التلاوة]
١:٤٥٥	فصل في أوقات النهي
١:٤٦١	باب صلاة الجماعة
١:٤٧٤	فصل في الإمامة

فهرس الموضوعات لكامل الكتاب

الجزء والصفحة	الموضوع
١:٤٨٩	فصل في الموقف
١:٥٠٢	فصل [في أذار ترك الجمعة والجماعة]
١:٥٠٥	باب صلاة أهل الأعدار
١:٥٠٩	فصل في قصر الصلاة
١:٥١٨	فصل في الجمع
١:٥٢٤	فصل في صلاة الخوف
١:٥٣٢	فصل [في الصلاة إذا اشتد الخوف]
١:٥٣٥	باب صلاة الجمعة
١:٥٤١	فصل
١:٥٦٢	فصل [في مستحبات الجمعة]
١:٥٦٨	باب صلاة العيدين
١:٥٨٠	باب صلاة الكسوف
١:٥٨٥	باب صلاة الاستسقاء
١:٥٩٨	كتاب الجنائز
١:٦٠٣	فصل في غسل الميت
١:٦٢٤	فصل في الكفن
١:٦٢٩	فصل في الصلاة على الميت
١:٦٤٣	فصل في حمل الميت ودفنه
١:٦٥٧	فصل [في زيارة القبور]
١:٦٦٣	كتاب الزكاة
١:٦٨٢	باب زكاة بهيمة الأنعام
١:٦٨٩	فصل [في زكاة البقر]
١:٦٩٣	فصل [في زكاة الغنم]
١:٦٩٧	فصل في الخلطة
١:٧١٠	باب زكاة الخارج من الأرض
١:٧١٨	فصل [في الخارج من الأرض]
١:٧٢٦	فصل [في زكاة العسل]

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الموضوع
١:٧٢٨	فصل [في زكاة المعدن]
١:٧٣١	فصل [في زكاة الركاز]
١:٧٣٤	باب زكاة الأثمان
١:٧٣٩	فصل [في زكاة الحلبي]
١:٧٤٥	باب زكاة العروض
١:٧٥١	باب زكاة الفطر
١:٧٦١	فصل [في الواجب في الفطرة]
١:٧٦٤	باب إخراج الزكاة
١:٧٧٣	فصل [في تعجيل الزكاة]
١:٧٧٦	باب ذكر أهل الزكاة
١:٧٩٢	فصل [فيمن لا تدفع الزكاة إليه]
١:٧٩٦	فصل [في صدقة التطوع]
٢:٥	كتاب الصيام
٢:٢٠	فصل [النية في الصوم]
٢:٢٣	باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة
٢:٣٠	فصل [فيمن جامع نهار رمضان]
٢:٣٦	باب ما يكره وما يستحب وحكم القضاء
٢:٣٨	فصل [في مستحبات الإفطار]
٢:٤١	فصل
٢:٤٥	باب صوم التطوع
٢:٥٣	كتاب الاعتكاف
٢:٦١	فصل [في حكم خروج المعتكف]
٢:٦٧	كتاب المناسك
٢:٧٣	فصل [في الاستطاعة]
٢:٧٩	فصل [في اشتراط المحرم]
٢:٨٢	باب المواقيت
٢:٨٦	باب الإحرام

فهرس الموضوعات لكامل الكتاب

الجزء والصفحة	الموضوع
٢:١٠٠	باب محظورات الإحرام
٢:١٠٤	فصل [في تغطية الرأس]
٢:١٠٧	فصل [في لبس المخيط والخفين]
٢:١١١	فصل [في الطيب]
٢:١١٤	فصل [في الصيد للمحرم]
٢:١٢٢	فصل [في عقد النكاح للمحرم]
٢:١٢٤	فصل [في الجماع للمحرم]
٢:١٢٨	فصل [في المباشرة للمحرم]
٢:١٢٩	فصل [في إحرام المرأة]
٢:١٣٢	باب الفدية
٢:١٣٥	فصل [في الفدية الواجبة بالترتيب]
٢:١٤٢	فصل [في الدماء الواجبة للفوات]
٢:١٤٤	فصل [فيمن كرر محظورا]
٢:١٤٩	فصل [في موضع إخراج الفدية]
٢:١٥١	باب جزاء الصيد
٢:١٥٧	فصل [في جزاء ملا مثل له]
٢:١٦١	باب صيد الحرم ونباته
٢:١٦٤	فصل [في شجر الحرم]
٢:١٦٧	فصل [في صيد المدينة]
٢:١٧٠	باب ذكر دخول مكة
٢:١٨٨	باب صفة الحج
٢:٢٠٩	فصل [في بقية أعمال الحج]
٢:٢١٨	فصل في صفة العمرة
٢:٢٢١	فصل [في أركان الحج]
٢:٢٢٥	باب الفوات والإحصار
٢:٢٣٢	باب الهدى والأضاحي
٢:٢٥١	فصل [في سوق الهدى]

المتنع في شرح المتنع

الجزء والصفحة	الموضوع
٢:٢٥٥	فصل [في الأضحية]
٢:٢٥٩	فصل [في العقيقة]
٢:٢٦٢	كتاب الجهاد
٢:٢٧٤	فصل [في أحكام القتال]
٢:٢٨٨	باب ما يلزم الإمام والجيش
٢:٢٩٥	فصل [فيما يلزم الجيش]
٢:٣٠٤	باب قسمة الغنائم
٢:٣٢٣	باب حكم الأرضين المغنومة
٢:٣٢٩	باب الفبيء
٢:٣٣٣	باب الأمان
٢:٣٤٠	باب الهدنة
٢:٣٤٤	باب عقد الذمة
٢:٣٥٦	باب أحكام الذمة
٢:٣٦٤	فصل [في العشور]
٢:٣٦٩	فصل في نقض العهد
٢:٣٧٢	كتاب البيع
٢:٣٧٦	فصل [في شروط البيع]
٢:٣٧٧	فصل [الشرط الثاني]
٢:٣٧٩	فصل [الشرط الثالث]
٢:٣٨٦	فصل [الشرط الرابع]
٢:٣٩٤	فصل [الشرط الخامس]
٢:٣٩٥	فصل [الشرط السادس]
٢:٤٠٣	فصل [الشرط السابع]
٢:٤٠٦	فصل في تفريق الصفقة
٢:٤٠٩	فصل [في البيع أثناء النداء]
٢:٤١٦	باب الشروط في البيع
٢:٤٢١	فصل [في الشروط الفاسدة]

فهرس الموضوعات لكامل الكتاب

الجزء والصفحة	الموضوع
٢:٤٢٦	فصل
٢:٤٢٧	باب الخيار في البيع
٢:٤٣٢	فصل [في خيار الشرط]
٢:٤٤٢	فصل [في خيار الغبن]
٢:٤٤٦	فصل [في خيار التدليس]
٢:٤٥٢	فصل [في خيار العيب]
٢:٤٦٥	فصل [في خيار التولية]
٢:٤٧١	فصل [في خيار اختلاف المتبايعين]
٢:٤٧٩	فصل [في البيع قبل القبض]
٢:٤٨٥	باب الربا والصرف
٢:٥٠١	فصل [في ربا النسئئة]
٢:٥٠٥	فصل [في الصرف]
٢:٥٠٩	باب بيع الأصول والثمار
٢:٥١٢	فصل
٢:٥١٥	فصل [في بيع الثمرة قبل بدو صلاحها]
٢:٥٢٣	فصل [فيمن باع عبدا وله مال]
٢:٥٢٤	باب السلم
٢:٥٢٨	فصل [الشرط الثاني]
٢:٥٣٣	فصل [الشرط الثالث]
٢:٥٣٥	فصل [الشرط الرابع]
٢:٥٣٨	فصل [الشرط الخامس]
٢:٥٤٠	فصل [الشرط السادس]
٢:٥٤٢	فصل [الشرط السابع]
٢:٥٤٨	باب القرض
٢:٥٥٥	باب الرهن
٢:٥٦٨	فصل
٢:٥٧٣	فصل

المتنع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الموضوع
٢:٥٧٥	فصل
٢:٥٧٨	فصل
٢:٥٨٣	كتاب الضمان
٢:٥٩٤	فصل في الكفالة
٢:٥٩٩	باب الخوالة
٢:٦٠٥	باب الصلح
٢:٦١٢	فصل [الصلح على إنكار]
٢:٦١٥	فصل
٢:٦٢٥	كتاب الحجر
٢:٦٢٩	فصل [في أحكام الحجر]
٢:٦٣١	فصل [الحكم الثاني]
٢:٦٣٨	فصل [الحكم الثالث]
٢:٦٤٦	فصل [الحكم الرابع]
٢:٦٤٧	فصل [في المحجور عليه ليحظّه]
٢:٦٥٤	فصل [في أحكام الولي]
٢:٦٥٩	فصل [فيمن عاود السفه]
٢:٦٦٢	فصل
٢:٦٦٥	فصل في الإذن
٢:٦٧٠	باب الوكالة
٢:٦٩٠	فصل [في أحكام الوكالة]
٢:٦٩٣	فصل
٢:٦٩٥	كتاب الشركة
٢:٧٠١	فصل [في أحكام شركة العنان]
٢:٧٠٥	فصل [في شروط الشركة]
٢:٧٠٧	فصل [في المضاربة]
٢:٧١٣	فصل
٢:٧٢١	فصل

فهرس الموضوعات لكامل الكتاب

الجزء والصفحة	الموضوع
٢:٧٢٤	فصل [في شركة الوجوه]
٢:٧٢٦	فصل [في شركة الأبدان]
٢:٧٣٠	فصل [في شركة المفاوضة]
٢:٧٣٢	باب المساقاة
٢:٧٣٩	فصل [فيما يلزم العامل ورب المال]
٢:٧٤٢	فصل في المزارعة
٢:٧٤٦	باب الإجارة
٢:٧٤٨	[فصل في شروط الإجارة]
٢:٧٥٠	فصل [الشرط الثاني]
٢:٧٥٥	فصل [الشرط الثالث]
٢:٧٥٦	فصل [في أنواع الإجارة]
٢:٧٦٣	فصل [في الأجير الخاص]
٢:٧٦٦	فصل [في الأجير المشترك]
٢:٧٧٠	فصل [في استيفاء المنفعة]
٢:٧٧٣	فصل [فيما يلزم المؤجر والمستأجر]
٢:٧٧٤	فصل [الإجارة عقد لازم]
٢:٧٨٠	فصل [في ضمان الأجير]
٢:٧٨٣	فصل
٢:٧٨٧	باب السيق
٢:٧٩٣	فصل [في أحكام المسابقة]
٢:٧٩٦	فصل في المناضلة
٣:٥	كتاب العارية
٣:١٦	فصل [إذا اختلف المعير والمستعير]
٣:١٨	كتاب الغصب
٣:٢٢	فصل [في رد المغصوب]
٣:٢٧	فصل [إذا رد المغصوب]
٣:٣٠	فصل [إذا نقص المغصوب]

المتنع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الموضوع
٣:٣٥	فصل [إذا خلط المغصوب]
٣:٣٨	فصل [إذا وطئ الجارية المغصوبة]
٣:٤٥	فصل [إذا تلف المغصوب]
٣:٤٨	فصل [في أجرة المغصوب]
٣:٥٠	فصل [في تصرفات الغاصب]
٣:٥٢	فصل [فيمن أئلف مالاً لغيره]
٣:٦٠	باب الشفعة
٣:٦٣	فصل [الشرط الثاني]
٣:٦٧	فصل [الشرط الثالث]
٣:٧٢	فصل [الشرط الرابع]
٣:٧٦	فصل [الشرط الخامس]
٣:٧٧	فصل [إذا تصرف المشتري في المبيع]
٣:٨١	فصل [في الثمن الذي يأخذ به الشفيع]
٣:٨٦	فصل [مسائل من الشفعة]
٣:٩٠	باب الوديعة
٣:٩٨	فصل [المودع أمين]
٣:١٠٢	باب إحياء الموات
٣:١٠٧	فصل [فيما يحصل به الإحياء]
٣:١١٠	فصل [في الإقطاع]
٣:١١٦	باب الجعالة
٣:١٢١	باب اللقطة
٣:١٣٣	فصل [في التصرف باللقطة]
٣:١٣٧	فصل [في المنتقط]
٣:١٤٠	باب اللقيط
٣:١٤٦	فصل [في أحكام اللقيط]
٣:١٤٩	فصل [إذا ادعى اللقيط إنسان]

الجزء والصفحة	الموضوع
٣:١٥٤	كتاب الوقف
٣:١٦٣	فصل [في اشتراط القبول]
٣:١٧٠	فصل [في أحكام الموقوف عليه]
٣:١٧٤	فصل [في شرط الواقف]
٣:١٨٣	فصل [الوقف عقد لازم]
٣:١٨٦	باب الهبة والعطية
٣:١٩٣	فصل [في عطية الأولاد]
٣:٢٠٠	فصل [في مال الولد]
٣:٢٠٣	فصل في عطية المريض
٣:٢٠٨	فصل [فيما تفارق العطية الوصية]
٣:٢١٦	فصل
٣:٢١٨	كتاب الوصايا
٣:٢٢٢	فصل [في حكم الوصية]
٣:٢٣٥	فصل [في الرجوع في الوصية]
٣:٢٣٨	فصل [تخرج الواجبات من رأس المال]
٣:٢٤٢	باب الموصى له
٣:٢٥١	فصل [لا تصح الوصية لكنيسة]
٣:٢٥٣	باب الموصى به
٣:٢٥٩	فصل [في الوصية بالمنافع]
٣:٢٦٤	فصل [إذا تلف الموصى به]
٣:٢٧١	باب الوصية بالأنصاء والأجزاء
٣:٢٧٦	فصل في الوصية بالأجزاء
٣:٢٨٣	فصل [إذا زادت الوصايا على المال]
٣:٢٨٧	فصل في الجمع بين الوصية بالأجزاء والأنصاء
٣:٢٩٨	باب الموصى إليه
٣:٣٠٤	كتاب الفرائض
٣:٣١١	باب ميراث ذوي الفروض

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الموضوع
٣:٣١٣	فصل [في أحوال الأب]
٣:٣١٥	فصل [في حكم ميراث الجد]
٣:٣٢١	فصل [في أحوال الأم]
٣:٣٢٧	فصل [في حكم ميراث الجدات]
٣:٣٣١	فصل [في حكم ميراث البنات]
٣:٣٣٤	فصل [في حكم ميراث الأخوات]
٣:٣٣٦	فصل [في حكم ميراث ولد الأم]
٣:٣٣٧	فصل في الحجب
٣:٣٣٩	باب العصابات
٣:٣٤٧	باب أصول المسائل
٣:٣٥١	فصل في الرد
٣:٣٥٧	باب تصحيح المسائل
٣:٣٦٥	باب المناسختات
٣:٣٧٢	باب قسمة التركات
٣:٣٧٨	باب ذوي الأرحام
٣:٣٨٩	باب ميراث الحمل
٣:٣٩٢	فصل [متى يرث المولود]
٣:٣٩٤	باب ميراث المفقود
٣:٣٩٦	باب ميراث الخنثى
٣:٤٠٣	باب ميراث الغرقى ومن عمي موثق
٣:٤٠٧	باب ميراث أهل الملل
٣:٤١٢	فصل [في حكم ميراث الجوس]
٣:٤١٥	باب ميراث المطلقة
٣:٤٢٠	باب الإقرار بمشاركة في الميراث
٣:٤٣٣	باب ميراث القاتل
٣:٤٣٦	باب ميراث المعتق بعضه
٣:٤٣٩	باب الولاء

الجزء والصفحة	الموضوع
٣:٤٤٥	فصل [في إرث النساء من الولاء]
٣:٤٤٩	فصل في جر الولاء
٣:٤٥٢	فصل في دور الولاء
٣:٤٥٤	كتاب العتق
٣:٤٦٠	فصل [إذا أعتق جزءاً من عبده]
٣:٤٦٤	فصل [يصح تعليق العتق بالصفات]
٣:٤٦٩	فصل [إذا قال كل مملوك لي حر]
٣:٤٧١	فصل [إذا أعتق في مرض موته]
٣:٤٧٧	باب التدبير
٣:٤٨٥	باب الكتابة
٣:٤٩٣	فصل [فيما يملك المكاتب]
٣:٤٩٨	فصل [فيما يملك السيد من المكاتب]
٣:٥٠٢	فصل [في بيع المكاتب]
٣:٥٠٤	فصل [إذا جنى المكاتب]
٣:٥٠٧	فصل [الكتابة عقد لازم]
٣:٥١١	فصل [إذا كاتب عبيدا كتابة واحدة]
٣:٥١٥	فصل [إذا اختلفا في الكتابة]
٣:٥١٧	فصل [في الكتابة الفاسدة]
٣:٥٢٠	باب أحكام أمهات الأولاد
٣:٥٢٦	فصل [إذا أسلمت أم ولد الكافر]
٣:٥٢٩	كتاب النكاح
٣:٥٤٢	فصل [في خطبة المعتدة]
٣:٥٤٧	باب أركان النكاح وشروطه
٣:٥٥١	فصل [في شروط النكاح]
٣:٥٥٢	فصل [الشرط الثاني]
٣:٥٥٨	فصل [الشرط الثالث]
٣:٥٧٤	فصل [الشرط الرابع]

الجزء والصفحة	الموضوع
٣:٥٧٧	فصل [الشرط الخامس]
٣:٥٨٢	باب المحرمات في النكاح
٣:٥٩٢	فصل [المحرمات إلى أمد]
٣:٥٩٧	فصل [المحرمات لعارض]
٣:٦٠٦	فصل [في نكاح الخنثى]
٣:٦٠٧	باب الشروط في النكاح
٣:٦٠٩	فصل [في شروط النكاح الفاسدة]
٣:٦١٤	فصل [إذا اختلف الشرط]
٣:٦١٨	فصل [إذا عتقت الأمة وزحها حر]
٣:٦٢٤	باب حكم العيوب في النكاح
٣:٦٢٨	فصل [القسم الثاني]
٣:٦٣٠	فصل [القسم الثالث]
٣:٦٣١	فصل [في العيوب المختلف فيها]
٣:٦٣٥	فصل
٣:٦٣٧	باب نكاح الكفار
٣:٦٤٠	فصل [إذا أسلم الزوجان]
٣:٦٤٥	فصل [إذا ارتد أحد الزوجين]
٣:٦٤٧	فصل [إذا أسلم وتحتته من يحرم جمعهن]
٣:٦٥١	فصل [إذا أسلم وتحتته إماء]
٣:٦٥٤	كتاب الصداق
٣:٦٦٢	فصل [في كون الصداق معلوماً]
٣:٦٦٨	فصل [في الصداق الفاسد]
٣:٦٧٠	فصل [إذا شرط الأب له شيئاً]
٣:٦٧٥	فصل [في صداق العبد]
٣:٦٧٨	فصل [في ملك المرأة الصداق]
٣:٦٨٤	فصل [في الإبراء من الصداق]
٣:٦٨٧	فصل [في اختلاف الزوجين في الصداق]

الجزء والصفحة	الموضوع
٣:٦٩١	فصل في المفوضة
٣:٦٩٦	فصل [في مهر المثل]
٣:٦٩٩	فصل [في المهر في النكاح الفاسد]
٣:٧٠٤	باب الوليمة
٣:٧١٧	باب عشرة النساء
٣:٧٢٣	فصل [في حقوق الزوجة]
٣:٧٣٠	فصل في القسم
٣:٧٣٧	فصل [إذا تزوج بكرا]
٣:٧٤٠	فصل في النشوز
٣:٧٤٥	كتاب الخلع
٣:٧٥٤	فصل [في اشتراط العوض في الخلع]
٣:٧٥٨	فصل [في الخلع بمجهول]
٣:٧٦٣	فصل
٣:٧٦٧	فصل [إذا خالعت في مرض موثما]
٣:٧٧١	فصل [إذا اختلفا في الخلع]
٣:٧٧٤	كتاب الطلاق
٣:٧٧٥	باب سنة الطلاق وبدعته
٣:٧٧٦	باب صريح الطلاق وكنايته
٣:٧٧٧	فصل
٣:٧٧٩	فصل
٣:٧٨٠	باب ما يختلف به عدد الطلاق
٣:٧٨١	فصل
٣:٧٨٢	فصل
٣:٧٨٣	فصل فيما تخالف المدخول بما غيرها
٣:٧٨٤	باب الاستثناء في الطلاق
٣:٧٨٥	باب الطلاق في الماضي والمستقبل
٣:٧٨٦	فصل

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الموضوع
٣:٧٨٧	فصل في الطلاق في زمن مستقبل
٣:٧٨٩	باب تعليق الطلاق بالشروط
٣:٧٩٠	فصل
٣:٧٩٢	فصل في تعليقه بالحيض
٣:٧٩٣	فصل في تعليقه بالحمل
٣:٧٩٤	فصل في تعليقه بالولادة
٣:٧٩٥	فصل في تعليقه بالطلاق
٣:٧٩٦	فصل في تعليقه بالخلف
٣:٧٩٧	فصل في تعليقه بالكلام
٣:٧٩٨	فصل في تعليقه بالإذن
٣:٧٩٩	فصل في تعليقه بالمشيئة
٣:٨٠١	فصل في مسائل متفرقة
٣:٨٠٢	باب التأويل في الخلف
٣:٨٠٤	باب الشك في الطلاق
٣:٨٠٦	كتاب الرجعة
٣:٨٠٧	فصل
٣:٨٠٨	فصل
٣:٨٠٩	كتاب الإيلاء
٣:٨١٠	فصل
٣:٨١١	فصل
٣:٨١٣	فصل
٣:٨١٤	فصل
٣:٨١٦	كتاب الظهر
٣:٨١٧	فصل
٣:٨١٨	فصل في حكم الظهر
٣:٨١٩	فصل في كفارة الظهر وما في معناها
٣:٨٢٠	فصل

فهرس الموضوعات لكامل الكتاب

الجزء والصفحة	الموضوع
٣:٨٢٢	فصل
٣:٨٢٣	فصل
٣:٨٢٤	فصل
٣:٨٢٥	كتاب اللعان
٣:٨٢٦	فصل
٣:٨٢٧	فصل
٣:٨٢٨	فصل
٣:٨٢٩	فصل
٣:٨٣٠	فصل
٣:٨٣١	فصل
٣:٨٣٢	فصل فيما يلحق من النسب
٣:٨٣٣	فصل
٣:٨٣٤	كتاب العدد
٣:٨٣٥	فصل
٣:٨٣٦	فصل
٣:٨٣٧	فصل
٣:٨٣٨	فصل
٣:٨٣٩	فصل
٣:٨٤٠	فصل
٣:٨٤١	فصل
٣:٨٤٢	فصل [على من يجب الإحداد]
٣:٨٤٣	فصل [عدة الوفاة]
٣:٨٤٤	باب في استبراء الإمام
٣:٨٤٦	فصل
٣:٨٤٧	كتاب الرضاع
٣:٨٤٨	فصل
٣:٨٤٩	فصل

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الموضوع
٣:٨٥٠	فصل
٣:٨٥١	فصل
٣:٨٥٢	فصل
٣:٨٥٣	كتاب النفقات
٣:٨٥٤	فصل
٣:٨٥٥	فصل
٣:٨٥٦	فصل
٣:٨٥٧	فصل
٣:٨٥٨	فصل
٣:٨٥٩	باب نفقة الأقارب والماليك
٣:٨٦١	فصل
٣:٨٦٢	فصل
٣:٨٦٣	فصل
٣:٨٦٤	باب الحضانة
٣:٨٦٥	فصل
٤:٥	كتاب الجنائيات
٤:١٧	فصل [في شبه العمد]
٤:١٩	فصل [في قتل الخطأ]
٤:٢٢	فصل [في قتل الجماعة بالواحد]
٤:٢٨	فصل [حكم مشارك من لا يجب عليه القصاص]
٤:٣٠	باب شروط القصاص
٤:٣٢	فصل [الشرط الثاني]
٤:٣٨	فصل [الشرط الثالث]
٤:٤١	فصل [الشرط الرابع]
٤:٤٦	باب استيفاء القصاص
٤:٤٩	فصل [الشرط الثاني]
٤:٥٣	فصل [الشرط الثالث]

الجزء والصفحة	الموضوع
٤:٥٦	فصل [في استيفاء القصاص]
٤:٥٨	فصل [في استيفاء القصاص في النفس]
٤:٦١	فصل [إذا قتل واحد جماعة]
٤:٦٣	باب العفو عن القصاص
٤:٧١	باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس
٤:٧٤	فصل [في شروط القصاص في الطرف]
٤:٧٦	فصل [الشرط الثاني]
٤:٨٠	فصل [الشرط الثالث]
٤:٨٦	فصل [في قطع بعض عضو]
٤:٨٩	فصل [في حكم الجراحات]
٤:٩٢	فصل [إن اشترك جماعة في جرح]
٤:٩٧	كتاب الدييات
٤:١١٠	فصل [فيمن أدب ولده فتلف]
٤:١١٢	باب مقادير دييات النفس
٤:١١٨	فصل [في دية المرأة]
٤:١٢٠	فصل [في دية الكتاني]
٤:١٢٣	فصل [في دية العبد]
٤:١٢٦	فصل [في دية الجنين]
٤:١٣٠	فصل [فيما تغلظ به الدية]
٤:١٣٢	فصل [إذا جنى العبد خطأ]
٤:١٣٧	باب دييات الأعضاء ومنافعها
٤:١٥١	فصل في دية المنافع
٤:١٥٨	فصل [لا تجب دية الجرح حتى يندمل]
٤:١٦١	فصل [في دية الشعر]
٤:١٦٤	فصل [في دية الأعور]
٤:١٦٧	باب الشجاج وكسر العظام
٤:١٦٩	فصل [في الشجاج المقدره]

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الموضوع
٤:١٧٥	فصل [في الجائفة]
٤:١٧٧	فصل [في كسر العظام]
٤:١٨١	باب العاقلة وما تحمله
٤:١٨٧	فصل [فيما لا تحمله العاقلة]
٤:١٩٢	فصل [في تأجيل الدية]
٤:١٩٥	باب كفارة القتل
٤:٢٠٠	باب القسامة
٤:٢٠٩	فصل [في كيفية القسامة]
٤:٢١٥	كتاب الحدود
٤:٢٢٧	فصل [إذا اجتمعت حدود الله تعالى]
٤:٢٢٩	فصل [فيمن أتى حداً في الحرم]
٤:٢٣٢	باب حد الزنى
٤:٢٤١	فصل [في شروط حد الزنى]
٤:٢٤٢	فصل [الشرط الثاني]
٤:٢٤٧	فصل [الشرط الثالث]
٤:٢٥٧	باب القذف
٤:٢٦٠	فصل [والقذف محرم إلا في موضعين]
٤:٢٦٢	فصل [في ألفاظ القذف]
٤:٢٧٠	باب حد المسكر
٤:٢٧٨	باب التعزير
٤:٢٨٤	باب القطع في السرقة
٤:٢٨٧	فصل [الشرط الثاني]
٤:٢٩١	فصل [الشرط الثالث]
٤:٢٩٧	فصل [الشرط الرابع]
٤:٣٠٢	فصل [الشرط الخامس]
٤:٣٠٨	فصل [الشرط السادس]
٤:٣١١	فصل [في كيفية القطع]

الجزء والصفحة	الموضوع
٤:٣١٦	باب حد المخاربن
٤:٣٢٣	فصل [في دفع الصائل]
٤:٣٢٧	باب قتال أهل البغي
٤:٣٣٧	باب حكم المرتد
٤:٣٥٢	فصل [في أحكام المرتد]
٤:٣٥٥	فصل [في حكم الساحر]
٤:٣٥٧	كتاب الأطعمة
٤:٣٦٩	فصل [فيمن اضطر إلى محرم]
٤:٣٧٤	فصل [فيمن مر بشجر لا حائط عليه]
٤:٣٧٩	باب الذكاة
٤:٣٨٢	[فصل في شروط الذكاة]
٤:٣٨٥	فصل [الشرط الثاني]
٤:٣٨٧	فصل [الشرط الثالث]
٤:٣٩٢	فصل [الشرط الرابع]
٤:٣٩٥	فصل [في مكروهات الذبح]
٤:٤٠٠	كتاب الصيد
٤:٤٠٥	فصل [في آلة الصيد]
٤:٤١٥	فصل [في نية الصيد]
٤:٤١٩	فصل [في التسمية]
٤:٤٢١	كتاب الأيمان
٤:٤٢٨	فصل [في حروف القسم]
٤:٤٣١	فصل [في شروط وجوب الكفارة]
٤:٤٣٤	فصل [الشرط الثاني]
٤:٤٣٥	فصل [الشرط الثالث]
٤:٤٤٠	فصل [فيمن حرم حلالاً]
٤:٤٤٤	فصل في كفارة اليمين
٤:٤٤٨	باب جامع الأيمان

المتع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الموضوع
٤:٤٥٣	فصل [إذا عدمت النية والسبب]
٤:٤٥٥	فصل [إذا عدمت النية والسبب والتعيين]
٤:٤٦٠	فصل [الأسماء الحقيقية]
٤:٤٦٩	فصل [الأسماء العرفية]
٤:٤٧٥	فصل [إذا حلف لا يأكل شيئاً فأكله مستهلكاً]
٤:٤٧٧	فصل [إذا حلف لا يأكل شيئاً فشربه]
٤:٤٧٩	فصل [إذا حلف فاستدام ذلك]
٤:٤٨٢	فصل [في مسائل من الحلف]
٤:٤٨٦	باب النذر
٤:٤٩٣	فصل [في نذر التبرر]
٤:٥٠٤	كتاب القضاء
٤:٥١٠	فصل [فيما تفيد الولاية]
٤:٥١٤	فصل [في الولاية العامة والخاصة]
٤:٥١٧	فصل [في شروط القاضي]
٤:٥٢٠	فصل [في التحاكم]
٤:٥٢٢	باب أدب القاضي
٤:٥٣٣	فصل [فيما يتبدئ فيه القاضي]
٤:٥٣٩	باب طريق الحكم وصفته
٤:٥٥٢	فصل [في شروط صحة الدعوى]
٤:٥٥٥	فصل [في شروط البينة]
٤:٥٦١	فصل [في الدعوى على الغائب]
٤:٥٦٥	فصل [فيمن قدر على أخذ حقه]
٤:٥٦٨	باب حكم كتاب القاضي إلى القاضي
٤:٥٧٤	فصل [في كتابة محضر بالحكم]
٤:٥٧٨	باب القسمة
٤:٥٨٥	فصل [في قسمة الإجمار]
٤:٥٨٨	فصل [في نصب القاسم]

فهرس الموضوعات لكامل الكتاب

الجزء والصفحة	الموضوع
٤:٥٩١	فصل [في كيفية القسمة]
٤:٥٩٤	فصل [إذا ادعى بعضهم غلطا في القسمة]
٤:٥٩٧	باب الدعاوي والبيات
٤:٦٠٢	فصل [إذا كانت العين في يديهما]
٤:٦٠٧	فصل [إذا تداعيا عينا في يد غيرهما]
٤:٦١٣	باب في تعارض البيتين
٤:٦١٦	فصل [في صور من تعارض البيتين]
٤:٦٢٠	فصل [إذا اختلفا في دين مورثهما]
٤:٦٢٣	كتاب الشهادات
٤:٦٣١	فصل [في صفة الشهادة]
٤:٦٣٧	فصل [في اختلاف الشاهدين]
٤:٦٤١	باب شروط من تقبل شهادته
٤:٦٤٧	فصل [في العدالة]
٤:٦٥٤	فصل [إذا زالت موانع الشهادة]
٤:٦٥٧	فصل [في شهادة العبد]
٤:٦٦٢	باب موانع الشهادة
٤:٦٦٥	فصل [المانع الثاني]
٤:٦٦٦	فصل [المانع الثالث]
٤:٦٦٧	فصل [المانع الرابع]
٤:٦٦٨	فصل [المانع الخامس]
٤:٦٧٠	باب أقسام المشهود به
٤:٦٧٥	فصل [في شهادة الرجل والمرأتين]
٤:٦٧٧	باب الشهادة على الشهادة
٤:٦٨٢	فصل [إذا رجع الشهود]
٤:٦٨٨	باب اليمين في الدعاوي
٤:٦٩٢	فصل [في صفة اليمين]
٤:٦٩٥	كتاب الإقرار

المتنع في شرح المقنع

الجزء والصفحة	الموضوع
٤:٧٠٠	فصل [في إقرار العبد]
٤:٧٠٤	فصل [في الإقرار بالنسب]
٤:٧٠٨	فصل [في الإقرار للحمل]
٤:٧١٠	باب ما يحصل به الإقرار
٤:٧١٤	باب الحكم فيما إذا وصل بإقراره ما يغيره
٤:٧١٧	فصل [في الاستثناء]
٤:٧٢٢	فصل [في تفسير الإقرار]
٤:٧٢٨	فصل [في الإقرار المتعدد]
٤:٧٣١	فصل [في الإقرار لأكثر من مدع]
٤:٧٣٤	باب الإقرار بالجمل
٤:٧٤٠	فصل [في الإقرار المشكوك فيه]

فهرس المر اجمع

محمد الحسيني الزبيدي (١٢٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

علي بن بليان الفارسي (٧٣٩هـ) ، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ) ، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

القاسم بن سلام أبو عبيد (٢٢٤هـ) ، تحقيق محمد خليل هراس، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

علي بن يوسف القنططي (٦٢٤هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

علي بن سليمان المرادوي الحنبلي (٨٨٥هـ) ، تحقيق محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.

إسماعيل بن عمر بن كثير (٧٧٤هـ) ، مطبعة المتوسط، بيروت. عبدالرحمن جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

فؤاد سيزكن ، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري (٢٥٦هـ) ، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي ، حلب ، ومكتبة التراث القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري (٢٥٦هـ) ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) ، دار الكتاب العربي، بيروت. يوسف بن الزكي عبدالرحمن بن يوسف المزني (٧٤٢هـ) ، عبدالصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت.

محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ) ، دار إحياء التراث العربي. محمد عابد السندي ، تصحيح يوسف الزواوي وعزت العطار، ١٣٧٧هـ - ١٩٥١م.

محمد شمس الحق العظيم أبادي ، مطبوع بهامش السنن.

إسماعيل بن كثير القرشي أبو الفداء (٧٧٤هـ) ، دار الفكر.

إنحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان الأم

الأموال

إنباه الرواة على أتياه النحاة

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل

البداية والنهاية

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة

تاريخ التراث العربي

التاريخ الصغير

التاريخ الكبير

تاريخ بغداد

تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف

تذكرة الحفاظ

ترتيب مسند الشافعي

التعليق المغني على سنن الدارقطني

تفسير القرآن العظيم

الواضح في شرح مختصر الحرقى

- تقريب التهذيب
أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، محمد عوامة، دار الرشيد، حلب.
- تلخيص الخير في تخريج
أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، اعتنى به أبو عاصم أحمد بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد
يوسف بن عبدالله بن محمد ابن عبد البري النمري القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق سعيد أحمد أعراب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- التنقيح المشيع في تحرير أحكام المقنع
محيي الدين بن شرف النووي، أبو زكريا (٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تهذيب التهذيب
أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٥هـ.
- تهذيب تاريخ دمشق
عبدالقادر بن أحمد بن بدران، دمشق.
- جامع الأصول من أحاديث الرسول
ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد (٦٠٦هـ)، تحقيق عبدالقادر الأرنؤوط، مكبات الحلواني، ١٣٩٢هـ.
- الجامع = سنن الترمذي
محمد بن عيسى بن سوره الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبدالباقي وإبراهيم بن عطوة، مكتبة مصطفى الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.
- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي
محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- الجواهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد الجواهر النقي
يوسف بن الحسن ابن عبدالهادي (٩٠٩هـ)، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء
علي بن عثمان المرديني، ابن التركماني (٧٤٥هـ)، مطبوع مع السنن الكبرى.
- الدارس في تاريخ المدارس
أحمد بن عبدالله الأصبهاني، أبو نعيم (٤٣٠هـ)، مطبعة السعادة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور
عبدالقادر بن محمد النعمي (٩٢٧هـ)، تحقيق جعفر الحسين، التجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة
عبدالرحمن جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

- يوسف بن تغري بردي الأتابكي (٨٧٤هـ) ، تحقيق فهم محمد شلتوت ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة.
- عبدالرحمن بن شهاب الدين أحمد البغدادي ابن رجب (٧٩٥هـ) ، دار المعرفة ، بيروت.
- أبي سليمان جاسم بن سليمان الفهيدى الدوسري ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة (٦٢٠هـ) ، تحقيق عبدالقادر بن أحمد بن بدران ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ.
- عبدالرحمن بن عبيدان الخنبلي (٦٣٠هـ) ، المكتب الاسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى.
- محمد بن عبدالله بن حميد النجدي (١٢٩٥هـ) ، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ) ، مراجعة محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر.
- محمد بن يزيد القزويني ، ابن ماجه (٢٧٥هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الفكر ، بيروت.
- أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨هـ) ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، الهند ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٧هـ.
- الدارقطني (٣٨٥هـ) ، حديث أكاديمي ، باكستان.
- عبدالله بن بهرام الدارمي (٢٥٥هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- النسائي ، عناية عبدالفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- سعيد بن منصور (٢٧٧هـ) ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- سعيد بن منصور (٢٧٧هـ) ، تحقيق سعد بن عبدالله بن عبدالعزيز آل حميد ، دار الصميعي ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ) ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- عبدالملك بن هشام المعافري (٢١٣هـ) ، مكتبة مصطفى البايي الحلبي ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- عبدالحى بن العماد الخنبلي (١٠٨٩هـ) ، دار المسيرة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الدليل الشافي على المنهل الصافي
- الدليل على طبقات الخنابلة
- الروض البسام بترتيب وتخرىج فوائد تمام
- روضة الناظر وجنة المناظر
- زوائد الكافي واخر على المنع
- السحب الوابلة على ضرائح الخنابلة
- سنن أبي داود
- سنن ابن ماجه
- سنن البيهقي = السنن الكبرى
- سنن الدارقطني
- سنن الدارمي
- سنن النسائي
- سنن سعيد بن منصور
- سنن سعيد بن منصور
- سير أعلام النبلاء
- السيرة النبوية
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب

الواضح في شرح مختصر الخرقى

- شرح السنة
الشرح الكبير
الصَّحاح
صحيح ابن خزيمة
- صحيح البخاري
- صحيح مسلم
- صفة الصفوة
الضعفاء الكبير
- طبقات الحفاظ
- طبقات الختابة
طبقات الشافعية
- طبقات الشافعية الكبرى
- طبقات الفقهاء
طبقات القراء
الطبقات الكبرى
العبر في خبر من غير
- علل الحديث
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية
عمل اليوم والليلة
- غاية النهاية في طبقات القراء
غريب الحديث
- غريب الحديث
- البغوي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي.
عبدالرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة ، أبو الفرج (٥٦٨٢هـ) .
إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣هـ) ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار.
محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ) ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي،
المكتب الإسلامي.
محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (٢٥٦هـ) ، تحقيق مصطفى
ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤١٠هـ.
مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٦١هـ) ، تحقيق محمد فؤاد
عبدالباقي، مطبعتى الباي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ.
أبو الفرج ابن الجوزي ، حيدر آباد، ١٣٥٥هـ.
محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العجلي (٣٢٢هـ) ، تحقيق عبدالمعطي
أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ) ، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة
وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.
محمد بن أبي يعلى ، أبو الحسين (٥٢٦هـ) ، مصر، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
عبدالرحمن الأسنوي ، جمال الدين (٧٧٢هـ) ، تحقيق عبدالله الجبوري، دار
العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١هـ) ، تحقيق محمود الطناحي
وعبدالفتاح الحلو، مطبعة عيسى الباي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ .
الشيرازي (٤٧٦هـ) ، بغداد.
محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ) .
ابن سعد (٢٣٠هـ) ، دار بيروت للطباعة والنشر.
محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ) ، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني
زغلول، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
أبو عبدالرحمن بن أبي حاتم (٣٢٧هـ) ، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ -
١٩٨٥م.
علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ) ، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله
السلفي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ) ، تحقيق فاروق حمادة، الطبعة الأولى،
١٤٠١هـ.
شمس الدين ابن الجزري ، مصر، ١٣٥١هـ.
القاسم بن سلام الطروي ، أبو عبيد (٢٢٤هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت،
الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (٣٨٨هـ) ، تحقيق عبدالكريم إبراهيم
أحمد، تراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

فهرس المراجع

- غريب الحديث
إبراهيم بن إسحاق الحرابي (٢٨٥هـ)، تحقيق سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- غريب الحديث
عبدالله بن مسلم ابن قتيبة (٢٧٦هـ)، تحقيق عبدالله الجبوري، وزارة الأوقاف وإحياء التراث الإسلامي، العراق، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري
فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المتخرج الفروع
أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).
- ابن شيرويه الديلمي (٥٠٩هـ)، تحقيق فواز أحمد الزمرلي ومحمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- محمد بن مفلح (٧٦٣هـ)، مراجعة عبدالستار أحمد فراج، عالم الكتب، ١٣٨٨هـ - ١٩٧٦م.
- فوات الوفيات والذيل عليها
محمد بن شاكر الكبي (٧٦٤هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٣-١٩٧٤.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير
القاموس المحيط
عبدالرؤوف المناوي (١٠٣١هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٤٧٦هـ) مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ابن طولون، دمشق، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م.
- عبدالله بن قدامة المقدسي، موفق الدين (٦٢٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم، ابن الأثير، دار صادر، بيروت، ١٩٨٢م.
- عبدالله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي، حاجي خليفة (١٠٦٧هـ)، دار الفكر، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري (٩٧٥هـ)، ضبط بكري الحياتي وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- القلائد الجوهريّة في تاريخ الصاحبة الكافي في فقه الإمام أحمد الكامل في التاريخ الكامل في ضعفاء الرجال كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون كثر العمال في سنن الأقوال والأفعال

الواضح في شرح مختصر الخرقى

محمد بن أحمد ، ابن الكيال (٩٣٩هـ) ، تحقيق عبدالقيوم عبد رب النبي ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ ، ١٩٨١م .

جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (٩١١هـ) ، المكتبة التجارية الكبرى .

عبدالرحمن جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) ، دار إحياء العلوم ، الطبعة الأولى .

عز الدين المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (٦٠٦هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م .

محمد بن محمد بن فهد المكي (٨٧١هـ) ، مطبوع مع ذيلي الحسيني والسيوطي على تذكرة الحفاظ .

محمد بن مكرم بن علي بن أحمد ، ابن منظور (٧١١هـ) .

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) ، مجلس دائرة المعارف ، الهند ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٩هـ .

إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن محمد بن مفلح (٨٨٤هـ) ، المكتب الإسلامي ، ١٩٧٤م .

محمد بن حبان بن أحمد ابن أبي حاتم التيمي ، ابن حبان (٣٥٤هـ) ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، دار الوعي ، حلب ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦هـ .

علي بن أبي بكر ابن حجر الهيثمي (٨٠٧هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ ، ١٠٨٢م .

محيي الدين بن شرف النووي ، تحقيق وإكمال محمد نجيب المطيعي ، المكتبة العالمية ، القاهرة .

مجد الدين ابن أبي البركات ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (٤٥٦هـ) ، المكتب التجاري للطباعة والنشر ، بيروت .

عمر بن الحسين الخرقى (٣٣٤هـ) ، تحقيق محمد مفيد الخيمي ، مؤسسة الخافقين ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م .

المنذري ، مطبوع مع معالم السنن لأبي سليمان الخطابي .

محمد بن عبدالقادر النابلسي ، دمشق ، ١٣٥٠هـ .

علي بن عباس البعلي ، ابن اللحام (٨٠٣هـ) ، تحقيق محمد مظهر بقا ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م .

الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الروات الثقات

اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية

لباب النقول

اللباب في تهذيب الأنساب

لحظ الأخطأ ذيل تذكرة الحفاظ

لسان العرب

لسان الميزان

المبدع في شرح المقنع

الجروحين من الحدائين والضغفاء والمتروكين

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد

المجموع شرح المهذب

المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

المحلى

مختصر الخرقى في المذهب الحنبلي

مختصر سنن أبي داود

مختصر طبقات الحنابلة

المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد

المذهب الأحمدي في مذهب الإمام أحمد

علي بن أحمد بن محمد بن علي ابن الجوزي (٦٥٦هـ) ، المؤسسة السعيدية ، الرياض ، الطبعة الثانية .

فهرس المراجع

يوسف بن قزوغلي المعروف بسبط ابن الجوزي (٢٥٤هـ) ، مجلس دائر المعارف العثمانية، حيدرآباد.

عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (٣٢٧هـ) ، تعليق أحمد عصام الكتّاب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م.

رواية سليمان بن الأشعث بن إسحاق ، أبو داود ، دار المعرفة، بيروت.
رواية ابنه عبدالله بن أحمد بن حنبل (٢٩٠هـ) ، تحقيق علي بن سليمان المهنا، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م.

رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري (٢٧٥هـ) ، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.

محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (١٤٥هـ) ، مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

أحمد بن أبيك بن عبدالله الحسامي الدميّاطي (٧٤٩هـ) ، تحقيق قيصر أبو فرح، دار الكتاب العربي، لبنان.

سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (٢٠٤هـ) ، دار المعرفة، بيروت.

أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) ، دار إحياء التراث العربي، مصر، ١٩٩١م.

أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) ، مؤسسة قرطبة، مصر.

عبدالله بن الزبير الحميدي (٢١٩هـ) ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت.

آل تيمية ، تقديم محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة المدني، القاهرة.

أحمد بن أبي بكر البوصيري ، تحقيق موسى محمد علي وعزت علي عطية، دار الكتب الحديثة، مصر.

أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (٧٧٠هـ) ، المطبعة الأميرية، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٢٤هـ.

عبدالرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ) ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م.

عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (٢٣٥هـ) ، ضبط محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

محمد بن أبي الفتح البعلبي (٧٠٩هـ) ، المكتب الإسلامي، ١٤٠١هـ ، ١٩٨١م.

حمد بن محمد الخطابي البستي (٣٨٨هـ) ، المكتبة العلمية، الطبعة الثانية.

سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (٣٦٠هـ) ، تحقيق محمود الطحّان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م.

ياقوت بن عبدالله الحموي (٦٢٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩هـ ، ١٩٧٩م.

مرآة الزمان في تاريخ الأعيان

المراسيل

مسائل الإمام أحمد

مسائل الإمام أحمد بن حنبل

مسائل الإمام أحمد بن حنبل

المستدرک علی الصحيحين

المستفاد من ذيل تاريخ بغداد

مسند أبي داود الطيالسي

مسند الإمام أحمد بن حنبل

مسند الإمام أحمد بن حنبل

مسند الحميدي

السودة في أصول الفقه

مصباح الزجاججة في زوائد ابن ماجة

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير

المصنف

المصنف في الأحاديث والآثار

المطلع على أبواب المقنع

معالم السنن

المعجم الأوسط

معجم البلدان

الواضح في شرح مختصر الخرقى

محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ) ، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.	معجم الشيوخ (المعجم الكبير)
سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (٣٦٠هـ) ، ضبط كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.	المعجم الصغير
سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (٣٦٠هـ) ، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، الدار العربية للطباعة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.	المعجم الكبير
عمر رضا كحالة ، المكتبة العربية، دمشق، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.	معجم المؤلفين
جمع اللغة العربي ، القاهرة، الطبعة الثالثة.	المعجم الوسيط
محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (٧٤٨هـ) ، تحقيق إبراهيم سعدي إدريس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.	معرفة الرواة المتكلم فيهم
محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ) .	معرفة القراء الكبار
محمد بن عمر بن واقد ، الواقدي (٢٠٧هـ) ، تحقيق مارسدن جونز، عالم الكتب، بيروت.	المغازي
عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة (٦٢٠هـ) ، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.	المغني
الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ) ، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة.	المفردات في غريب الحديث
محمد بن عبدالرحمن السخاوي (٩٠٢هـ) ، تصحيح عبدالله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.	المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة
عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري ، ابن الصلاح (٦٤٢هـ) ، دار الكتب العلمية، ١٣٨٩هـ، ١٩٧٨م.	مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث
عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت.	المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل
عبدالرحمن بن الجوزي (٥٩٧هـ) ، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.	مناقب الإمام أحمد بن حنبل
دالرحمن بن الجوزي (٥٩٧هـ) ، مكتبة المعارف العثمانية، حديرآباد الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ.	المنتظم في تاريخ الملوك والأمم
عبدالرحمن بن محمد العليمي (٩٢٨هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.	المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد
إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (٤٧٦هـ) ، مصطفى الباي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م.	المهذب في فقه الإمام الشافعي
مالك بن أنس (١٧٩هـ) ، تصحيح محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٠هـ، ١٩٥١م.	الموطأ

فهرس المراجع

محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق علي محمد الجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٦٣م.

يوسف بن تغري بردي الأتابكي (٨٧٤هـ)، مصورة عن طبعة دار الكتب بالقاهرة.

عبدالله بن يوسف الزيلعي (٧٦٢هـ)، المكتبة الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

شمس الدين بن مفلح الخنيلي (٨٠٣هـ)، مطبوع مع المحرر فق الفقه.

المبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير (٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية.

الحكيم الترمذي، أحمد عبدالرحيم السايح، والسيد الجميلي.

محمد بن علي بن محمد الشوكاني، مكتبة مصطفى الباوي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٧١هـ، ١٩٥٢م.

محفوظ بن أحمد ابو الخطاب الكلوذاني (٥١٠هـ)، تحقيق إسماعيل الأنصاري وصالح السلیمان العمري، مطابع القصيم، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.

إسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

ليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤هـ)، عناية هلموت ريتز، نشر فرانزشتايز بفيسبادن، ألمانيا، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.

ليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤هـ)، مخطوط بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم ٦٦١ تراجم، الجزء ٢٦.

أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلکان (٦٨١هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (٤٢٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة

نصب الراية لأحاديث الهداية

النكت والفوائد السنوية على مشكل المحرر

النهاية في غريب الحديث والأثر

نوادير الأصول

نبيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار الهداية

هدية العارفين

الوافي بالوفيات

الوافي بالوفيات

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان

يتمة الدهر في محاسن أهل العصر

انتهى بعون الله تعالى الجزء الرابع

وبه ينتهي كتاب

الممنوع في شرح الممنوع لابن المنجي

المحتويات

الجزء والصفحة	الموضوع
٥	كتاب الجنائيات
١٧	فصل [في شبه العمد]
١٩	فصل [في قتل الخطأ]
٢٢	فصل [في قتل الجماعة بالواحد]
٢٨	فصل [حكم مشارك من لا يجب عليه القصاص]
٣٠	باب شروط القصاص
٣٢	فصل [الشرط الثاني]
٣٨	فصل [الشرط الثالث]
٤١	فصل [الشرط الرابع]
٤٦	باب استيفاء القصاص
٤٩	فصل [الشرط الثاني]
٥٣	فصل [الشرط الثالث]
٥٦	فصل [في استيفاء القصاص]
٥٨	فصل [في استيفاء القصاص في النفس]
٦١	فصل [إذا قتل واحد جماعة]
٦٣	باب العفو عن القصاص
٧١	باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس
٧٤	فصل [في شروط القصاص في الطرف]
٧٦	فصل [الشرط الثاني]
٨٠	فصل [الشرط الثالث]

الجزء والصفحة	الموضوع
٨٦	فصل [في قطع بعض عضو]
٨٩	فصل [في حكم الجراحات]
٩٢	فصل [إن اشترك جماعة في جرح]
٩٧	كتاب الديات
١١٠	فصل [فيمن أدب ولده فتلف]
١١٢	باب مقادير ديات النفس
١١٨	فصل [في دية المرأة]
١٢٠	فصل [في دية الكتابي]
١٢٣	فصل [في دية العبد]
١٢٦	فصل [في دية الجنين]
١٣٠	فصل [فيما تغلظ به الدية]
١٣٢	فصل [إذا جنى العبد خطأ]
١٣٧	باب ديات الأعضاء ومنافعها
١٥١	فصل في دية المنافع
١٥٨	فصل [لا تجب دية الجرح حتى يندمل]
١٦١	فصل [في دية الشعر]
١٦٤	فصل [في دية الأعور]
١٦٧	باب الشجاج وكسر العظام
١٦٩	فصل [في الشجاج المقدر]
١٧٥	فصل [في الجائفة]
١٧٧	فصل [في كسر العظام]
١٨١	باب العاقلة وما تحمله

الجزء والصفحة	الموضوع
١٨٧	فصل [فيما لا تحمله العاقلة]
١٩٢	فصل [في تأجيل الدية]
١٩٥	باب كفارة القتل
٢٠٠	باب القسامة
٢٠٩	فصل [في كيفية القسامة]
٢١٥	كتاب الحدود
٢٢٧	فصل [إذا اجتمعت حدود لله تعالى]
٢٢٩	فصل [فيمن أتى حداً في الحرم]
٢٣٢	باب حد الزنى
٢٤١	فصل [في شروط حد الزنى]
٢٤٢	فصل [الشرط الثاني]
٢٤٧	فصل [الشرط الثالث]
٢٥٧	باب القذف
٢٦٠	فصل [والقذف محرم إلا في موضعين]
٢٦٢	فصل [في ألفاظ القذف]
٢٧٠	باب حد المسكر
٢٧٨	باب التعزير
٢٨٤	باب القطع في السرقة
٢٨٧	فصل [الشرط الثاني]
٢٩١	فصل [الشرط الثالث]
٢٩٧	فصل [الشرط الرابع]
٣٠٢	فصل [الشرط الخامس]

الجزء والصفحة	الموضوع
٣٠٨	فصل [الشرط السادس]
٣١١	فصل [في كيفية القطع]
٣١٦	باب حد المحاررين
٣٢٣	فصل [في دفع الصائل]
٣٢٧	باب قتال أهل البغي
٣٣٧	باب حكم المرتد
٣٥٢	فصل [في أحكام المرتد]
٣٥٥	فصل [في حكم الساحر]
٣٥٧	كتاب الأطفمة
٣٦٩	فصل [فيمن اضطر إلى محرم]
٣٧٤	فصل [فيمن مر بشجر لا حائط عليه]
٣٧٩	باب الذكاة
٣٨٢	[فصل في شروط الذكاة]
٣٨٥	فصل [الشرط الثاني]
٣٨٧	فصل [الشرط الثالث]
٣٩٢	فصل [الشرط الرابع]
٣٩٥	فصل [في مكروهات الذبح]
٤٠٠	كتاب الصيد
٤٠٥	فصل [في آلة الصيد]
٤١٥	فصل [في نية الصيد]
٤١٩	فصل [في التسمية]
٤٢١	كتاب الأيمان

الجزء والصفحة	الموضوع
٤٢٨	فصل [في حروف القسم]
٤٣١	فصل [في شروط وجوب الكفارة]
٤٣٤	فصل [الشرط الثاني]
٤٣٥	فصل [الشرط الثالث]
٤٤٠	فصل [فيمن حرم حلالاً]
٤٤٤	فصل في كفارة اليمين
٤٤٨	باب جامع الأيمان
٤٥٣	فصل [إذا عدت النية والسبب]
٤٥٥	فصل [إذا عدت النية والسبب والتعيين]
٤٦٠	فصل [الأسماء الحقيقية]
٤٦٩	فصل [الأسماء العرفية]
٤٧٥	فصل [إذا حلف لا يأكل شيئاً فأكله مستهلكاً]
٤٧٧	فصل [إذا حلف لا يأكل شيئاً فشربه]
٤٧٩	فصل [إذا حلف فاستدام ذلك]
٤٨٢	فصل [في مسائل من الحلف]
٤٨٦	باب النذر
٤٩٣	فصل [في نذر التبرر]
٥٠٤	كتاب القضاء
٥١٠	فصل [فيما تقيده الولاية]
٥١٤	فصل [في الولاية العامة والخاصة]
٥١٧	فصل [في شروط القاضي]
٥٢٠	فصل [في التحاكم]

الجزء والصفحة	الموضوع
٥٢٢	باب أدب القاضي
٥٣٣	فصل [فيما يتدئ فيه القاضي]
٥٣٩	باب طريق الحكم وصفته
٥٥٢	فصل [في شروط صحة الدعوى]
٥٥٥	فصل [في شروط البينة]
٥٦١	فصل [في الدعوى على الغائب]
٥٦٥	فصل [فيمن قدر على أخذ حقه]
٥٦٨	باب حكم كتاب القاضي إلى القاضي
٥٧٤	فصل [في كتابة محضر بالحكم]
٥٧٨	باب القسمة
٥٨٥	فصل [في قسمة الإجمار]
٥٨٨	فصل [في نصب القاسم]
٥٩١	فصل [في كيفية القسمة]
٥٩٤	فصل [إذا ادعى بعضهم غلطا في القسمة]
٥٩٧	باب الدعاوي والبيئات
٦٠٢	فصل [إذا كانت العين في يديهما]
٦٠٧	فصل [إذا تداعيا عينا في يد غيرهما]
٦١٣	باب في تعارض البيئتين
٦١٦	فصل [في صور من تعارض البيئتين]
٦٢٠	فصل [إذا اختلفا في دين مورثهما]
٦٢٣	كتاب الشهادات
٦٣١	فصل [في صفة الشهادة]

الجزء والصفحة	الموضوع
٦٣٧	فصل [في اختلاف الشاهدين]
٦٤١	باب شروط من تقبل شهادته
٦٤٧	فصل [في العدالة]
٦٥٤	فصل [إذا زالت موانع الشهادة]
٦٥٧	فصل [في شهادة العبد]
٦٦٢	باب موانع الشهادة
٦٦٥	فصل [المانع الثاني]
٦٦٦	فصل [المانع الثالث]
٦٦٧	فصل [المانع الرابع]
٦٦٨	فصل [المانع الخامس]
٦٧٠	باب أقسام المشهود به
٦٧٥	فصل [في شهادة الرجل والمرأتين]
٦٧٧	باب الشهادة على الشهادة
٦٨٢	فصل [إذا رجع الشهود]
٦٨٨	باب اليمين في الدعاوى
٦٩٢	فصل [في صفة اليمين]
٦٩٥	كتاب الإقرار
٧٠٠	فصل [في إقرار العبد]
٧٠٤	فصل [في الإقرار بالنسب]
٧٠٨	فصل [في الإقرار للحمل]
٧١٠	باب ما يحصل به الإقرار
٧١٤	باب الحكم فيما إذا وصل بإقراره ما يغيره

الجزء والصفحة	الموضوع
٧١٧	فصل [في الاستثناء]
٧٢٢	فصل [في تفسير الإقرار]
٧٢٨	فصل [في الإقرار المتعدد]
٧٣١	فصل [في الإقرار لأكثر من مدع]
٧٣٤	باب الإقرار بالمحمل
٧٤٠	فصل [في الإقرار المشكوك فيه]
٧٤٧	الفهارس العامة
٧٤٩	فهرس آيات القرآن الكريم
٧٨١	فهرس الأحاديث والآثار
٩٣٥	فهرس الموضوعات لكامل الكتاب
٩٥٩	فهرس المراجع